

عَوْنُ الْمَعْبُودِ

شرح

سَبْنِ أَبِي دَاوُدَ

تصنيف

الإمام العلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي

(١٢٧٣ - ١٣٢٩ هـ)

طبعة مقابلة على النسخة الهندية، وعليها أحكام

العلامة المحدث

محمد ناصر الدين الألباني

رحمة الله تعالى

وفي أولها

« رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سنة لهزام أبي داود سليمان بن الأشعث » سنة ١٧٠ هـ

« تسمية شيخ أبي داود السجستاني » للمافظ أبي علي الحسين بن محمد الفسافي سنة ٤٩٨ هـ

وعليه حواشي لمجموعة من العلماء، منهم: ابن الدباغ، سنة ٤٦٦ هـ

« نيل المجهود في فهم سنن أبي داود » للمافظ محمد بن عبد الرحمن السقاري سنة ٨٣١ - ٩٠٢ هـ

المجلد الأول

قرأه واعتنى به وعلق عليه، وخرج أحاديثه

أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع

لها جها سعد بن عبد الرحمن الرشيد

الرياض

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للناسر ، فلا يجوز نشر أي
جزء من هذا الكتاب ، أو تخزينه أو تسجيله بأية وسيلة ،
أو تصويره أو ترجمته دون موافقة خطية مسبقة من الناسر

الطبعة الأولى

٢٠٠٩

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، ١٤٢٨ هـ

ح

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العظيم أبادي ، محمد شمس الحق

عون المعبود شرح سنن أبي داود. / محمد شمس الحق

العظيم أبادي ؛ مشهور حسن ال سلمان . الرياض ، ١٤٣٠ هـ

٦٤٠ ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم (٧ مج)

ردمك : ٤ - ١٢ - ٨٠٢٨ - ٦٠٣ - ٩٧٨ (مجموعة)

١ - ١٣ - ٨٠٢٨ - ٦٠٣ - ٩٧٨ (ج ١)

١- الحديث - سنن أ. ال سلمان ، مشهور حسن (محقق)

ب. العنوان

١٤٣٠/١٥٨٤

ديوي ٢٣٥٤

رقم الإيداع : ١٤٣٠/١٥٨٤

ردمك : ٤ - ١٢ - ٨٠٢٨ - ٦٠٣ - ٩٧٨ (مجموعة)

١ - ١٣ - ٨٠٢٨ - ٦٠٣ - ٩٧٨ (ج ١)

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع

هاتف : ٤١١٤٥٣٥ - ٤١١٣٣٥٠

فاكس ٤١١٢٩٣٢ - ص.ب. ٢٢٨١

الرياض الرمز البريدي ١١٤٧١

مقدمة المحقق

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتبو إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ثم أما بعد:

فإن «السنن» للإمام الحافظ شيخ الإسلام والمسلمين أبي داود السجستاني كتاب دقيق، صعب على الطالبين حلُّ مغلفاته، وكان السلف -رضوان الله عليهم أجمعين- قد كتبوا عليه شروحاً وحواشي، ما بين مطول ومتوسط ومختصر، لكن ما يوجد الآن عند عامة الناس من شروحه ما يحل الرموز، ويفتح الغموض، فأراد المصنف - رحمه الله - أن يشرحه شرحاً كاملاً يشمل جميع أحاديثه، يحل رموزه، ويفتح كنوزه، ويوضح ما خفي على الراغبين.

واختار نسخة اللؤلؤي، لأنها كانت مشهورة في دياره، ومروجة في عصره^(١)، وهذا «الشرح» مأخوذ من أصل مطول، وهو «غاية المقصود في حل سنن أبي داود»^(٢)، وهو شرح كبير جليل عظيم الشأن^(٣).

● أهمية كتابنا هذا ومدح العلماء له:

لا يستغني عن هذا الشرح أيُّ باحث أو دارس للسنن، وهو مشهور بذكره، ذائع صيته في بلاد العجم والعرب وقد تابع العلماء على مدحه. ويظهر هذا جلياً من التقاريف المثبتة بآخره^(٤)، سواء الثرية منها أم الشعرية.

- (١) غاية المقصود (١/٢٤).
 - (٢) لم يتمه صاحبه، طبع منه الجزء الأول منه فقط بالطبع الأنصاري، بدعلي، تحت إشراف الشيخ تلتفط حسن العظيم آبادي (ت ١٣٣٤هـ)، ثم طبع حديثاً في (٣) مجلدات عن حديث أكاديمي، فيصل آباد، ودار الطحاوي، الرياض، بتحقيق كل من محمد عزيز شمس وأبي القاسم الأعظمي.
 - (٣) عون المعبود (١/٥).
 - (٤) يقول عنه -سألاً- الشيخ حسين بن محمد بن محسن الأنصاري البائي في تقريره (٧/٣٩٥) عنه: «فهذا شرح لم ينسج في هذا الزمان على مثوله، ولم يحم أحد من أهل هذا الوقت على شكله ومثاله. ولما سرحَ نظري في رياض هذا «الشرح» المذكور الذي تتجسج يبدائع زهوره القلوس، وتنتشر به الصدور، ألتقيت ما لا يحيط بكنهه التسطير، ويضيق عن وصف محاسنه لطيف التعبير، شمس فضل بزغت في أفق سماء المفاتيح، فمن شاعده أنزلها قال: الله أكبر، كم ترك الأول للأخضر؟! أودعه شارحه ما يكشف عن الأبحاث القوية غشاها غمتها، ويحل من مصابب المشكلات العقيمة وثائق عقدها، روضة دانية المجاني من زواهر مباتيه، وجنة زاهية المعاني من بواهر معانيه، لم يحيط بعثله بأمر الإطلاع قبله في كتاب، ولا تعلقت به أطلع الأسماح في سالف الأخفاب، فله در تلك الفرائد الجمّة، والفوائد البديهة المهمة، والتحقيقات الشريفة والتدقيقات المنيفة.
- ولما منَّ الله عليَّ بمطالعتي وجدته روضة علم ناضرة، وجنة فضل أنزلها فائقة، تقتطف من أوراقه ثمرات التحقيق، ويفوح من أراجيح عبر التدقيق، قد أبرز من دقائق العلوم محجبات إبهكار، وأحرز من دقائق الفهوم مخدرات حجاب وأستار، فله ما أعلى هذه المعاني الملموسة بصحيح الأفكار والأنظار، وما أجمل هاتيك الأساليب، شيدت فيه الدلائل على أتم وجوه البلاغة، وأفرغت في قالب من الإبريز بديع الصياغة، أجاد فيه مؤلفه على فضلاء هذا العصر، وحاز بهذا التصنيف عليهم رتبة الأئمة، سمح به طبعه السليم، وتأنى به خاطره الكريم، فلا غرو أن هذا «الشرح» لبغني عن كثير من الشروح، مع زيادات لا توجد إلا في بحر الزخار، لا في غيره من الشروح، فجزاه الله تعالى عن هذا التأليف الرائع، والتصنيف الفائق، الذي يفوق بحسنه كل مؤلف، ويروق بروقه على كل مصنف من أنواع الأطلاف والآفا وضاعف له هذا الإحسان أضعافاً.

وقال عنه الشيخ محمد منير الدمشقي (ت ١٣٦٩هـ): «كل من جاء بعده من شيوخ الهند وغيره استمدوا من شرحه»^(١).

وهذا ظاهر جلياً في نقل الشيخ خليل أحمد السهارنفوري (ت ١٣٤٦هـ) في «بذل المجهود في حل أبي داود» منه، إلا أنه قال فيه (١/ ٤٤): «ولم آخذ من كلام الشارحين المذكورين صاحب «غاية المقصود» و«عون المعبود» ولا ما نقله عن أحد من المتقدمين مقلداً مجرد قولهما بدون أن أجده في كلام المتقدمين» وقال عنه بعض الباحثين المعاصرين: «هو من أفضل الشروح وأكثرها استيعاباً لما قاله العلماء من قبله، وهو لا يترك في الحديث شيئاً من ترجمة للرجل أو شرح للمفردات، أو ذكر لآراء العلماء في المسألة، لا يدع من ذلك شيئاً»^(٢).

ومدحه محمد رشيد رضا في مجلته «المنار»^(٣)، فقال عنه تحت عنوان (تقريظ المطبوعات الجديدة):

«كتاب السنن» للإمام الحافظ أبي داود من أجل كتب الحديث وأجمعها وأضبطها؛ حتى قال بعض العلماء أن فيه القدر الكافي للمجتهد في الفقه. ولم يطبع طبعاً متقناً مضبوطاً لا في مصر ولا في الهند، ولا طبع له شرح - فيما نعلم - قبل شرح «عون المعبود» وهذا الشرح للشيخ أبي الطيب محمد الحق العظيم آبادي - نسبة إلى بلد (عظيم آباد) من بلاد الهند - وهو من كبار محدثي هذا العصر وعلمائه ومصنفيه المشهورين في ذلك القطر. وقد تب في ضبط متن الكتاب ولقي نصيباً شديداً لقلة النسخ الصحيحة، فلم يتم له ما أراد حتى جمع إحدى عشرة نسخة من الهند والحجاز، بعضها بالشراء وبعضها بالاستعارة.

وأما الشرح؛ فإنه - والحق يقال - شرح محدث فقيه لا فقيه محدث، أعني: أنه شرح من يعتقد أن السنة أصل يعرض عليه أقوال الفقهاء فما وافقها قبل وما خالفها ترك، لا من يرى أن الأصل في الدين كلام فقهاء مذهبه فيعرض عليه السنة فما وافقه منها قبله واحتج به، وما خالفه منها تمحل في تعليقه أو تأويله. فهو يشرح الحديث ويبين درجته ومن خرج من الشيخين في «صحيحهما» ومن أصحاب «السنن» الثلاثة تبعاً للمنزوي ويزيد ما شاء الله أن يزيد. وشرحه بما يتبادر إلى الفهم من العبارة مستعيناً بشراح الحديث من قبله، ولا سيما الحافظ ابن حجر والإمام الشوكاني. ويذكر ما فيه من الفقه، وقد بين طريقته في ذلك في آخر الشرح.

وإذا كان بعض علماء الأصول يرى أن «سنن أبي داود» كافية في الحديث لمن يريد أن يكون مجتهداً، فأتانا أرى أن «شرحه» هذا كافٍ لمن يريد أن يأخذ دينه من السنة ويكون مهتدياً بها.

ولا غرو في هذا كله، فإن مصنفه بذل جهداً كبيراً في تأليفه، وأتفق أموالاً طائلة في جمع مصادره، وجمع عدداً من النباه والمشايع والعلماء في مراجعته، وكمل هذا «الشرح» في سبع سنين، كما قال السيد شاهجان الدعلوي في قصيدته الأردية^(٤)، التي كتبها في سنة ١٣٢٢هـ - ١٩٠٥م، فتبين لنا منها أن أبا الطيب قد بدأ في كتابه هذا في سنة

(١) «نموذج من الأعمال الخيرية» (٦٢٧).

(٢) «أبو داود حياته ومسننه» (ص ٩٥) للدكتور محمد بن لطفي الصياغ.

(٣) الجزء (١٢)، البلد (١٣١٥)، المجلد الخامس عشر، ٣٠/ ذو الحجة / سنة ١٣٣٠هـ. ٩ / ديسمبر ١٩١٢م (ص ١١٩ - ١٢٠).

(٤) انظرها في آخر «عون المعبود» (٤٠٢/٧).

١٣١٥ هـ. وكان العلماء متلهفين على هذا الشرح، ويتابعونه أولاً بأول، فيها هو الشيخ الدهلوي -رحمه الله - «كلما كان يطالع «السنن» يدعو بدعوة خالصة لمن تولى إشاعة الكتاب، ولمن شرح عليه، ولمن صححه»^(١).

● الباحث على تأليف الكتاب:

صرح المؤلف بسبب تأليفه للكتاب، فقال في «ديباجة»:

«والباعث على تأليف هذه الحاشية المباركة أن أخانا الأعظم الأمام أبا الطيب شارح «السنن» ذكر غير مرة في مجلس العلم والذكر أن شرحي «غاية المقصود» يطول شرحه إلى غير نهاية، لا أدري كم تطول المدة في إتمامه، والله يعني، والآن لا نرضى بالاختصار، لكن الحبيب المكرم الشفيق المعظم جامع الفضائل والكمالات، خادم سنن سيد الكونين الحاج تطف حسين العظيم أبادي مُصِرٌّ على تأليف الشرح الصغير سوى «غاية المقصود»، فكيف أردُّ كلامه! فأمرني أخينا^(٢) العلامة الأعظم الأكرم أبو الطيب - أدام الله مجده - لإبرام هذا المرام، فاعتذرت كثيراً، لكن ما قبل عذري، وقال: لا بد عليك هذا الأمر، وإني أعينك بقدر الإمكان والاستطاعة، فشرعت متوكلاً على الله في إتمام هذه «الحاشية»، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، أَسْتَغْفِرُ اللهَ ربي من كل ذنب وأتوب إليه»^(٣).

● مَنْ مؤلف «عون المعبود»؟

يظهر من الكلام المذكور آنفاً أن مؤلف «عون المعبود» هو شقيق صاحب «غاية المقصود»، فهو ليس لأبي الطيب شمس الحق وإنما لشقيقه أبي عبد الرحمن شرف الحق محمد أشرف؛ ويظهر هذا جلياً لمن يقرأ الديباجة من أولها.

قال مبيناً منهجه في التأليف - وتظهر منه العلاقة بين «العون» و«الغاية» -:

«أما بعد: فيقول العبد الفقير إلى الله تعالى أبو عبد الرحمن شرف الحق الشهير بمحمد أشرف بن أمير بن حيدر الصديقي العظيم أبادي - غفر الله لهم وستر عيوبهم - : إن هذه الفوائد المتفرقة والحواشي النافعة على أحاديث «سنن الإمام الهمام المجتهد المطلق أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني رضي الله تعالى عنه»، جمعتها من كتب أئمة هذا الشأن رحمهم الله تعالى، مقصراً عن الإطالة والتطويل إلا ما شاء الله تعالى، وسميتها بـ«عون المعبود» على سنن أبي داود»، تقبل الله مني والمقصود من هذه «الحاشية» المباركة الوقوف على معنى أحاديث الكتاب فقط، من غير

(١) عون المعبود (٧/ ٣٩٤).

(٢) كذا في الأصل وأصوابه: «أخونا». وصرح العلامة الشيخ حسين بن محسن الأصباري في تفريقه للكتاب (٣٩٦/٧) بسبب آخر، فقال ما نصه: «والموجب لاختصاره: قلة همم الطالبين عن حفظه ومطالعه، فانفضى الحال اختصار ذلك «الشرح الكبير» ليتيسر حفظه ومطالعه على الطالبين والناظرين»، وكذلك قال القاضي يوسف حسين الخانفوري في تفريقه (٣٩٧/٧) ونص كلامه: «... ألفت حاشية سنن أبي داود المسماة بـ«عون المعبود» اختصره من «شرح السنن» المسمى بـ«غاية المقصود» الذي كان اثنين وثلاثين جزءاً». فلما رأى همم الطالبين فاترة، وقوى حفظهم قاصرة، اختصره حتى جعله أربعة أجزاء غير محل بالمعنى، فكانه هو الأصل المطول».

(٣) عون المعبود (٥/١).

بحسب لترجيح الأحاديث بعضها على بعض إلا على سبيل الإيجاز والاختصار، ومن غير ذكر أدلة المذاهب المتبوعة على وجه الاستيعاب، إلا في المواضع التي دعت إليها الحاجة. أعان الله تعالى وتبارك على إتمام هذه الحواشي، ونفع بها إخواننا أهل العلم وإيائي خاصة. وأما الجامع لهذه المهمات المذكورة من الترجيح والتحقيق، وبيان أدلة المذاهب والتحقيقات الشريفة، وغير ذلك من القوائد الحديثة في المتون والأسانيد وعللها «الشرح الكبير» لأخينا العلامة الأعظم الأكرم أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي المسمى بـ «غاية المقصود في حل سنن أبي داود» وفقهه الله تعالى لإتمامه كما وفقه لا بدلتائه، وهو شرح كبير جليل عظيم الشأن، وشارحه العلامة صرف همهته إلى إتمامه والمشغول فيه بحسب الإمكان، جزاه الله تبارك وتعالى وتقبل منه وجعله خير العقبى. وإني استغذت كثيراً من هذا الشرح المبارك، وقد أعانني شارحه في هذه «الحاشية» في جل من المواضع، وأمدني بكثير من المواقع، فكيف يكفر شكره؟! «^(١)». فني هذا تصريح بأن «العون» ليس لأبي الطيب ونصبيه فيه من التأليف الإعانة فقط، ويعكر عن هذا ما جاء عقب النقل الأول الذي وقع فيه التصريح بباعث تأليفه للكتاب، قال: «وأما إسناد هذا الكتاب المبارك مني إلى المؤلف الإمام المتقن (يريد: أبا داود)، فمذكور في «غاية المقصود شرح سنن أبي داود» لا نعيد الكلام بذكره...».

و«غاية المقصود» لأبي الطيب من غير خلاف، وهذا النقل يشعر أنه مؤلف «العون» أيضاً.

وهذا يقودنا إلى جمع العبارات الواردة في الكتاب التي على هذا النحو، وفحصها، والنظر فيها، فلعلها تسعف في تحديد المؤلف على وجه اليقين، وقمت بذلك، ولم أظفر بباطل، إذ في بعض هذه العبارات ما يقوي أن يكون المؤلف أبا الطيب شمس الحق إلى درجة القطع! وفي بعضها الآخر ما يقوي أن يكون شقيقه أبا عبد الرحمن شرف الحق محمد أشرف، إلى درجة القطع أيضاً! وأسوق لك - أخي القارئ - بعضاً من هذا، وبعضاً من ذلك.

● عبارات في الكتاب تؤكد أن المؤلف أبو عبد الرحمن شرف الحق محمد أشرف وليس بأخيه أبي الطيب شمس الحق.

أولاً: جاء على صفحة عنوان (المجلد الأول) من الكتاب: «نحمد الله العزيز المسجود»^(٢)، على ما وفقنا لطبع الكتاب المحمود، الذي حشاه العالم الفاضل المودود، الشهير بمحمد أشرف الذي هو في عبادة ربه ركوع سجود!

ثانياً: جاء في (خاتمة) هذا المجلد: «قال العبد الضعيف: نحمد الله ونشكره على أن وفقني لإتمام (الجزء الأول) من «عون المعبود على سنن أبي داود» المتقن والمخلص من «غاية المقصود». وهذا آخر كتاب (الصلة)، ويتلوه إن شاء الله تعالى (الجزء الثاني) منه، وأوله كتاب (الزكاة).

اللهم تقبله مني، واغفر لي، ولوالدي ولأخي أبي الطيب الذي أعانني على إتمام هذا الكتاب، وترحم عليهم، وصلى الله تعالى على خير خلقه محمد وآله وأصحابه أجمعين»^(٣).

ثالثاً: جاء في خاتمة (المجلد الثاني) ما نصه: «قال العبد الفقير محمد أشرف: وجد في بعض نسخ المتن بعد

(١) عون المعبود (١/٥).

(٢) فعل (سجد) متعد بحرف جر، فالصواب قوله: «المسجود له»، والمبالغة فيها تكلف ولعله من باب المحافظة على السجع!

(٣) عون المعبود (٢/٥٤٢).

حديث أبي سعيد . . . إلى قوله: «إنا نحمد الله ونشكره على إتمام (الجزء الثاني) من «عون المعبود على سنن أبي داود»، ونعوذ بالله من طغيان القلم وزلته ﴿وَمَا أَزِيحُ نَفْسِي إِنْ النَّفْسَ لَأَمَّارَةً بِالشُّبُهَاتِ﴾ [يوسف: ٥٣]، اللهم اغفر لي ولوالدي ولأخي أبي الطيب محمد الذي أعانني على إتمام هذا الجزء، ولجميع المؤمنين والمؤمنات، آمين»^(١).

فهذه العبارات فيها التصريح بأن المؤلف هو الشيخ محمد أشرف، وأعانته على ذلك شقيقه أبو الطيب، وهُهم هذا - قديماً وحديثاً - غير واحد، وإليك ما وقفت عليه من ذلك:

قال بَلَدِي المصنف الشيخ خليل أحمد السهارنفوري في «بذل المجهود في حل أبي داود»: (١/ ٣٩) «مقارناً بين «غاية المقصود» و«عون المعبود»، مصرحاً بأن الأول لأبي الطيب، والثاني لمحمد أشرف:

«كثيراً ما كان يختلج في صدري أن يكون على «سنن أبي داود» شرح يحل مغلفاته ويكشف معضلاته، ويذل صعبه، ويسهل مشكلاته، ولكنني كنت أحتقر نفسي أن أتحمّل هذا الحمل الثقيل، وأكون في هذا المضيق دخيلاً، حتى رأيت جزءاً واحداً من الشرح الذي ألفه الشيخ أبو الطيب شمس الحق المسمى بـ«غاية المقصود» فوجدته لكشف مكتوزاته كافلاً، وبجميع مخزونهات حافلاً، فله دره، قد بذل فيه وسعه، وسعى سعيه، إلا أنه في بعض المواضع أخذته الحدة، فاستطال على مكانة إمام الأئمة أبي حنيفة النعمان^(٢)، عليه سجلال الرحمة والغفران، ومع هذا فلم يشع منه إلا هذا (الجزء الأول)، والأجزاء الباقية كأنها سألت بها البطاح، أو طارت بها أدرج الرياح.

(١) عون المعبود (١٦٩/٤).

(٢) ليس كذلك! لم يستطع أبو الطيب على الإمام أبي حنيفة، ولم يزل منه بالقدرح والطنن، وإنما رجح غير-اختياراته في كثير من الأحيان انتصاراً للدليل، وهكذا وقع في القسم المطبوع من «الغاية» وفي جميع «المن» ولا أتجاوز الحقيقة إن قلت: إن سبب تأليف «بذل المجهود» نصرة للملعب الحنفية، ولصرف أنظار الطلبة عن «المن»، تماماً مثل ما فعل صاحب «فتح الملهم» مع «شرح النووي على صحيح مسلم»! ثم وجدت الأستاذ أبا الحسن الندوي -رحمه الله- يقول عن باعث صاحب «البذل» من تأليفه هذا: «عدم وجود شرح واف لهذا الكتاب الجليل بقلم عالم حنفي يجمع بين التبحر في الحديث والتضلع في الفقه . . . قال: «وذلك ما أهم المؤلف، وشغل خاطره». ورد هذا المعنى الشيخ محمد يوسف النوري- غفر الله له- فقال وهو يتكلم عن «غاية المقصود»: «ولم يؤلف منه إلا جزء واحداً ولو تم لكان شرحاً جيداً، لولا فيه إساءة أدب بأئمة الدين!! و«عون المعبود» - مع عدم إصابته في كثير من المشكلات - وضع نصب عينيه الرد على الحنفية!! قاله في (كلمة عن «سنن أبي داود» وشرحه «بذل المجهود» في غاية الوجازة) نشرت في آخر «بذل المجهود» (٢٠٠/٢٤٩). ثم ظفرت لأبي الطيب برسالة قرر فيها خلاف ما قاله بعض الحنفية، وهي «التحقيقات العلى بإثبات صلاة الجمعة في القرى» فلم أجد فيها معلناً ولا كلمة نائية في حق الإمام أبي حنيفة، كيف يقع منه ذلك وهو القائل في «رفع الاتباس» (ص ١٥٤-١٥٥) عن الإمام بعد كلام: «غايته أن تقول: كما أن وجود فضائل الجمة لا يستلزم عصمت، كذلك بعض زلاته لا يجوز إساءة الأدب في حضرته، فإنه مجتهد، والمجتهد يخطئ ويصيب، ويزل ويثبت»، وقال بعد تقرير أن البخاري رد في «صحيحه» على أبي حنيفة ولم يسمه، وإتفاقال عنه «بعض الناس»، قال (ص ١٥٥): «للم تنظروا إلى صنيع الإمام البخاري رحمه الله تعالى؟ فإنه وإن حقه على تلك التضارص حجة السنة وانتصار كتاب الله، لكنه كيف ذهب في هذا الملعب لغاب الأدب! حيث لم يصرح باسمه الشريف، وعرض بلفظ «بعض الناس»، كي يعلمه من يعلمه ولا يعلمه من لا يعلمه.

وهكذا صنع من يدعي نصرة السنة أن لا يتقوه في حقه بسوء الأدب، فلا يجوز لأحد أن يترخص من ذلك أن يقول شيئاً في حقه، ما لم يبرز من إخلاص النية وحسن الأدب، كما رزق الإمام البخاري رحمه الله. كيف وهما أسدان يقتلان! فما للكتاب والذئاب أن يزدحموا فيه؟ أو هما بطلان قوتان يحاربان! فما للنساء والصبيان أن يدخلوا فيه؟ إن لم يتكبروا هلكوا ويقتلوا».

ثم رأيت «عون المعبود» للشيخ محمد أشرف كان مختصر «غاية المقصود» فلم يقع في القلب موقعه، ولم يبلغ مبلغه، وهذا الشرح قاصر عن أن يسمى شرحاً، مع أن مؤلفه تقلد «غاية المقصود» في الحدة، واختصر شرحه فوقه فيه ما وقع من الخلل والخطل، والله يتجاوز عنا وعنه.

قال أبو عبيدة: وقع في كلام الشيخ السهارنفوري - رحمه الله تعالى - تجاوزات ومجازفات^(١) وكولات، فدعواه أن المصنف استطاع على الإمام أبي حنيفة دعوى ليست بصحيحة، وكلمة (استطالة) غير مليحة، وهذا الصنيع ليس من صنيع المحققين البارعين أصحاب التقريرات الرجحية!

وقوله عن «غاية المقصود»: «لم يشع منه إلا هذا الجزء الأول، والأجزاء الباقية كأنها سالت بها الطباح، أو طارت بها أدرج الرياح» غير دقيق، بل زعم بعضهم^(٢) أن شمس الحق لم يؤلف منه إلا الجزء الأول، وزعم آخر^(٣) أن السهارنفوري كان عنده «غاية المقصود» كاملاً، وأخذ شرحه «البذل» منه، وهذا كله خطأ يأتي التنبيه عليه في محله إن شاء الله تعالى.

ومن الخطأ الذي سيأتي التنبيه عليه أيضاً: الخط من قيمة «العون» والزعم بأنه قاصر عن أن يسمى (شرحاً)! وهذا من الظلم والتجني، وسببه التعصب المذهبي أو الذي يهمني هنا أن القائم عند السهارنفوري أن صاحب «العون» ليس أبا الطيب وإنما أخوه محمد أشرف!

وهكذا زعم آخرون، منهم:

★ يوسف إلياس سركيس الدمشقي.

ذكر في كتابه «معجم المطبوعات العربية والمعربة» (١/٢٣٤٤) تحت عنوان (العظيم آبادي - محمد أشرف)^(٤):

«أبو عبد الرحمن شرف الحق الشهير بمحمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر الصديقي العظيم آبادي: «عون المعبود على سنن أبي داود» جزء ٤، هند ١٣١٣هـ.

وكان قد ذكر فيه (١/٣١٠) تحت «سنن أبي داود» ما نصه: «جزء ٤ مع شرحها «عون المعبود» لمحمد أشرف العظيم آبادي، هند، ١٣٢٣هـ.

(١) نعم، هي كذلك، ويتأكد ذلك إذا علمت أنه قال فيه (١/١-١) عن صنيع المحدث شمس الحق في «غاية المقصود».

«استخف الشيطان، واستطال اللسان على إمام الأئمة أبي حنيفة النعمان، عليه سجال الرحمة والغفران»!

(٢) هو الشيخ محمد يوسف البتوري، إذ قال في كلمة له أودعها آخر «بذل المجهود» (٢٠/٢٤٩): «و«غاية المقصود» من شروح الهند، ولم يؤلف منه إلا جزء واحد»!

(٣) زعم أحد الكتب في مقال نشره في مجلة «معارف» إن الشيخ خليل أحمد السهارنفوري (ت ١٣٤٦هـ) اشترى أجزاء «غاية المقصود» بعد وفاة المحدث العظيم آبادي من ورثته، ولخصها كلها في كتابه «بذل المجهود»! وهذا كذب له قرون، ودعوى باطلة، والأدلة على تفنيها لا تحصى، وانظر ما سيأتي (ص ١٧ - ١٨).

(٤) سبق في الصفحة نفسها تحت عنوان آخر (عظيم آبادي، شمس الحق) ما نصه: «أبو الطيب شمس الحق العظيم آبادي، نسبت إلى عظيم آباد من بلاد الهند: «إعلام أهل العصر بأحكام ركعتي التجرة» (حديث)، ومعه... «القول المحقق» لشمس الدين الآبادي دهلي... ص ١٥٤ و ٥٨.

عمر رضا كحالة:

*

اعتمد على ما في «فهرس التيمورية» (٥٢٣/١) إذ ترجم لمحمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر الصديقي العظيم آبادي أبو عبدالرحمن، فاقصر على قوله في «معجم المؤلفين» (٦٣/٩) عنه: «محدث، من آثاره: حاشية عون المعبود على سنن أبي داود» ولم يؤرخ ميلاده ووفاته، وإنما قال: «كان حياً قبل ١٣٢٣هـ-١٩٠٥م»^(١).

(١) لم يذكر سنة مولده كما أنه لم يذكر سنة وفاته، وهكذا صنع الزركلي في «الأعلام» (٣٩/٦)، لكنه قال عن وفاته: (بعد ١٣١٠هـ- بعد ١٨٩٢م) وذكر في ترجمته جملة من كتب أبي الطيب؛ منها: «التعليق المعني على سنن الدرافطني»، «عقد الجمان»، «القول المحقق»، و«المكتوب اللطيف» وهذه كلها لأبي الطيب يتيقن من غير ظن ولا تخمين- ونسب له منها: «عون المعبود» أيضاً ولكن الزركلي نفسه ترجم في «الأعلام» (٣٠١/٦) لشمس الحق أبي الطيب، وقال: «وصف كتاباً منها «عون المعبود» -ط- في شرح سنن أبي داود، أربعة مجلدات، لم ينسب إلى نفسه في مقدمته، ونسب إلى أخ له يدعى شرف الحق» وذكر له أيضاً الكتب السابقة التي أوردتها في ترجمة أخيه علا «عقد الجمان» و«القول المحقق»، وزاد غيرها. إذن، الاعتماد في إثبات النسبة وعدمها على الزركلي غير صحيح، إذ هو مضطرب! وأما بالنسبة لسنة ميلاد شرف الحق ووفاته، فقد ذكرها صاحب «نزعة الخواطر» (١٣٥/٨)، فأثبت أنه ولد في ٣/ ربيع الثاني/ سنة ١٢٧٥هـ، ووفاته في ١٥/ محرم/ سنة ١٣٢٦هـ، ولم يذكر له من المؤلفات سوى «خلاصة العرام في تحقيق القراءة خلف الإمام»، وهذا لم يذكره الزركلي في ترجمته. وأخيراً أود التنبه على أمور:

الأول: اضطرب غير واحد - بناءً على ما سبق ويأتي - في نسبة «العون»، وأضرب مثلاً على ذلك: بالشيخ عبدالفتاح أبي غدة -رحمه الله تعالى- فإنه علّق على قول التهاتوري... في «عون المعبود» شرح أبي داود «لبعض فضلاء الهند ما نصه: «هو شمس الحق العظيم آبادي» وكذا لم يصرح باسمه في تعليقه على «توجيه النظر» (٢٦٥/١) وصرّح به في «فهارسه» (٩٧٢/٢). بينما نسب في تعليقه على التصريح بما تواتر في نزول المسيح» (ص ٤١) لشرف الحق العظيم آبادي!! وكذلك ما حصل مع الأستاذ أبي الحسن علي الحسيني الندوي، فإنه نسب في كتابه «المسلمون في الهند» (ص ٤٢) إلى محمد أشرف، وسيأتي التصريح عنه بأنه على الحقيقة لأبي الطيب شمس الحق! الثاني: أشار الزركلي في ترجمة (محمد أشرف) إلى أن «المكتوب اللطيف» مخطوط، بينما أعاد ذكره لشمس الحق، وأشار إلى أنه مطبوع.

الثالث: تَبَّ الأستاذ محمد بن عبدالله الرشيد في «الإعلام بتصحيح كتاب الأعلام» (ص ١٢٠) إلى خطأ الزركلي السابق.

الرابع: لم يصرح التهاتوري باسم صاحب «العون» فقال كما سبق: «لبعض فضلاء الهند» ولكنه قال في مجلة «معارف» مايو ١٩٤٤م ما نصه: «إن العلامة شمس الحق العظيم آبادي ألف «عون المعبود» وأخوه الأكبر العلامة أبو الطيب كتب «غاية المقصود»!! وهذا خطأ محض، ولذا تعقب الأستاذ محمد عزيز شمس في «حياة المحدث شمس الحق وأعماله» (ص ١٦٦) فقال: «وأتت تعلم أن أبا الطيب كَتَبَ المحدث العظيم آبادي، فما معنى هذه العبارة؟ وكان الكاتب لا يعلم عن العظيم آبادي شيئاً».

قال أبو عبيدة: ومثله - بل يزيد عليه - ما قاله الأستاذ عبدالله بن صالح البرك في كتابه «الإمام أبو داود السجستاني وكتابه السنن» (ص ٧١) عند ذكر (الشروح)، قال: «وشرحه الشيخ العلامة شمس الدين العظيم آبادي المتوفى سنة (١٣٢٩هـ) وسماه «غاية المقصود» في حل سنن أبي داود، طبع الجزء الأول فقط، وهو شرح جليل لكنه لم يتم ثم اختصر به «عون المعبود» ولم يكمله وطلب من تلميذه الآتي أن يقوم بشرحه!

وشرحه محمد أنشرف الشهير بشرف الحق العظيم آبادي، وهو من الشروح المشهورة، واسمه «عون المعبود على سنن أبي داود» كان حياً قبل (١٣٢٣هـ) ثم قال في الهامش - وهذا هو الشاهد-: «وقد يحصل الخلط عند البعض في نسبة الكتاب- أي «عون المعبود» إلى شيخه السابق -أي: شمس الحق-، والصواب أن الشيخ شمس الحق العظيم آبادي كان له دور الترجيح والمراجعة فقط، واستناد من شرح شيخه الكبير «غاية المقصود»!!

وترجم لأبي الطيب فقال فيه (٧٢/١٠) ما نصه: «محمد شمس الحق العظيم آبادي الهندي أبو الطيب، محدث، ولد في ذي القعدة، من آثاره: شرح كبير على «سنن أبي داود»، سماه «غاية المقصود في حل سنن أبي داود»، ولم يزد عليه، وأرخ ميلاده ١٢٧٢ هـ-١٨٥٧ م، ويقتضى لوفاته

ومن صنيعه يظهر أنه يرى أن «العون» ليس لأبي الطيب، وإنما لأخيه!

وبناءً على جميع ما مضى، قلْتُ في كتابي «كتب حذر منها العلماء» (٥٩/١) عند الكلام على (كتب منحولة): «عون المعبود شرح سنن أبي داود» طبع منسوخاً خطأ لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، وهو مؤلف «غاية المقصود»، أما «عون المعبود» فهو لأبي عبدالرحمن شرف الحق محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر الصديقي العظيم آبادي، كما تراه في الكتاب نفسه (١١/١-١٢).

وتابعني على ذلك بعض^(١) من نشر الكتاب حديثاً!!

أما نسبة الكتاب لأبي الطيب، فالأدلة عليها لائحة، والقاتلون بها هم جماهير الباحثين والمطلعين^(٢)، وهي الأثر المشهور، والحقائق هي المشهورات ما لم يثبت خلافها. ونستطيع أن ندلل على ذلك بكل طمأنينة وأريحية، فنقول:

(١) نشر الكتاب معزواً للعلامة (١١) أبي عبدالرحمن شرف الحق الشير بمحمد أشرف بن أمير العظيم آبادي عن (بيت الأثكار الدولية)

في مجلدة واحدة ضخمة، وضعت عليها أحكام الحفاظ الذين ذكر شيخنا الألباني كلامهم على الأحاديث في تفريجه المطول لـ «صحيح سنن أبي داود»، و«ضعيف سنن أبي داود»، ولم يمز إليه شيء منها!! وفيها تحريف وتطبيع ونقص متتابع كثير، ولم توجد فيها أي ميزة حسنة موجودة في الطبعة الهندية، وسياطك ذكرها وتدلها إن شاء الله تعالى.

وظهر -فيل ذلك- منسوخاً لشرف الحق محمد أشرف أيضاً عن دار إحياء التراث العربي بتفنيذ وإخراج جليدين وروضع عليها ما رسمه: (تحقيق وتصحيح عبدالرحمن محمد عثمان) وأثبت قبلها ورقة واحدة بصفتين مذيلة باسم: فؤاد بن علي حافظ وأبو عبدالله الدالي بن منير آل زهوي، ومؤرخة في ٣/ ربيع الثاني ١٤٢٠ هـ.

علماً بأن الشيخ عبدالرحمن محمد عثمان هو أول من نشر الكتاب وفق الطباعة المصرية، وذلك سنة ١٣٨٨ هـ ونسبه لأبي الطيب محمد شمس الحق، وانتقد المشرقان على مراجعة هذه الطبعة (حافظ وزهوي) هذه النسبة، وقالوا (٦/١) ما نصه:

«وهنا تنبيه لا بد منه: لقد طبع الكتاب عدة طبعات لا تخلو من السقط والأخطاء، سواء في متن الكتاب «السنن» أو في «الشرح» إلا أن العجيب في هذا كله أن الكتاب طبع باسم «عون المعبود شرح سنن أبي داود» لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي!!

وهذا خطأ، ونسبة للكتاب إلى غير مؤلفه، حيث أن مؤلف «عون المعبود» هو «أبو عبدالرحمن شرف الحق العظيم آبادي»، وهذا ما تجده في مقدمة الكتاب. وسبب الومع في ذلك أن شمس الحق العظيم آبادي صنف كتاباً شرح فيه «السنن» لأبي داود وهو «غاية المقصود شرح سنن أبي داود»، فجاء أخوه شرف الحق فأخصره، في كتابه المعروف بـ «عون المعبود».

فهذا تعرف أيها القارئ الكريم أن الاسم الصحيح لمصنّف كتاب «عون المعبود» هو: «محمد بن أشرف، شرف الحق، العظيم آبادي»، وأن «شمس الحق» هو مصنّف كتاب «غاية المقصود»!! انتهى.

(٢) عدُّ ذلك وحصره أمرٌ متعلّق، إذ هو الدارج في المزو، وهذا الذي تحمله جلّ طبعات الكتاب، فهذا الذي ذكره ستلا- الأستاذ

عبدالحسين الحسيني في كتابه «الجيدة الضائعة الإسلامية في الهند» (ص ١٥٢) فإنه لما ذكر «شرح «السنن» لأبي داود» قال: «ومن شروح «السنن» لأبي داود: «غاية المقصود» شرح كبير عليه، للشيخ شمس الحق الديانوي، ولم يتم، و«عون المعبود» شرح عليه في أربع مجلدات للمولوي شمس الحق المذكور» وانتظر على سبيل المثال: «جهود المعاصرين في خدمة السنة المشرفة» (٣٣)، «دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة» (٣٠٢/١)، «والمعجم المصنف لمؤلفات الحديث الشريف» (٤٤٢/١).

أولاً: جاء في آخر (المجلد الثالث) من الكتاب ما نصه:

«قال العبد الضعيف محمد بن أمير الشهر بشمس الحق العظيم آبادي - تجاوز الله عنه وعن أبويه ومشايخه - تم بحمد الله تعالى وعونه - ونعمته تتم الصالحات- (الجزء الثالث) من «عون المعبود شرح سنن أبي داود»...»^(١).

ثانياً: وتري في أول (المجلد الرابع) ما نصه:

«... فيقول العبد الضعيف أبو الطيب محمد الشهر بشمس الحق العظيم آبادي - عفا الله عنه وعن آباءه ومشايخه- هذا (الجزء الرابع) من «عون المعبود شرح سنن أبي داود»...»^(٢).

ثالثاً: وفي آخر (الرابع): «قال العبد الضعيف أبو الطيب محمد بن أمير الشهر بشمس الحق العظيم آبادي - عفا الله عنه وعن آباءه وأشياخه خصوصاً شيخنا العلامة السيد نذير حسين الدهلوي الذي له عليّ سعة عظيمة، لا أستطيع أن أكانتها-: هذا آخر (المجلد الرابع) من «عون المعبود شرح سنن أبي داود» تقبل الله مني، وجعله ذخيرة ليوم المعاد، ووفقني لإتمام الشرح الكبير المسمى بـ «غاية المقصود شرح سنن أبي داود» ويعينني عليه بأنعامه التامة، ويهب لي من العلوم النافعة التي يرضى بها، وأفوض أمري إلى الله، إن الله بصير بالعباد»^(٣).

رابعاً: مما يؤكد هذا أن صاحب «العون» يحيل في هذا «الشرح» على كتب هي لأبي الطيب من غير خلاف، كقوله -مثلاً-: «وقد نقلت هذه العبارة في «التعليق المغني» من «تلخيص المنذري»»^(٤).

وأحال في (٢٧/٦) على رسالته «عقود الجمان في جواز تعليم الكتابة للنسوان»، قال: «وقد فصلت الكلام في هذه المسألة في رسالتي «عقود الجمان في جواز الكتابة للنسوان»، وأجبت عن كلام القاري وغيره من المانحين...».

وقال في رسالة أخرى (٤٠٩/٥): «وإن شاء ربي سأفصل الكلام على الوجه التمام في هذه المسألة في رسالة مستقلة أسميتها بـ «غاية البيان في حكم استعمال العنبر والزعفران، والله الموفق...».

وذكر فيه (٦/١) كتاب «نهاية الرسوخ في معجم الشيوخ».

فهذه أدلة قوية ظاهرة تدلل على صحة النسبة التي اشتهرت لـ «عون المعبود» وأنها لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي.

ولكن قد يقول قائل: إن الكتاب مشترك بين أبي الطيب وأخيه أبي عبد الرحمن فأول مجلدين لمحمد أشرف والأخيران لمحمد شمس! وهذا محتمل لولا أن الأدلة قائمة على أن الكتاب ب كله وكله، ويجمع حروفه وفصوصه ونصوصه وفصوله لأبي الطيب شمس الحق، ونوجزها فيما يلي:

أولاً: صرح بذلك العلامة الشيخ عبدالحق الحسني (ت ١٣٤١ هـ) قال في كتابه «نزهة الخواطر» (٨/ ١٩٥) في

(١) عون المعبود (٥/ ٥٠٣).

(٢) عون المعبود (٦/ ٥).

(٣) عون المعبود (٧/ ٣٨٧ - ٣٨٨).

(٤) عون المعبود (٣/ ٤٢٤).

ترجمة (شمس الحق) لما عدد مصنفاته: ومنها «عون المعبود» قد طبع باسم أخيه محمد أشرف، وهو ملخص من «غاية المقصود»....

فإذن هو مطبوع باسم أخيه (محمد أشرف) ولكنه ليس من تأليفه، ويدل على ذلك على وجه اليقين قوله في «الترهة» أيضاً (٤٣٣/٨) في ترجمة (محمد أشرف): «وقد عزا إليه صنوه شمس الحق (المجلد الأول) من «عون المعبود» قال عبدالحق: «أعبرني بذلك الشيخ شمس الحق» وهذا التصريح يغني عن كل كلام، وفيه القطع بصحة نسبة الكتاب كاملاً لأبي الطيب.

ويؤكد ذلك:

ثانياً: نقل بعض الباحثين والمطالعين^(١) أنه رأى بخط المحدث شمس الحق على النسخة الخطية الموجودة في مكتبة خندا بخش برقم (٣١١٨) ما نصه:

(الجزء الثاني) من «عون المعبود شرح سنن أبي داود» من أول كتاب (الزكاة) إلى آخر (باب التولي يوم الزحف)، للعبد الضعيف أبي الطيب عني عنه.

ومر بك -أخي القاري- ما نقلناه لك مما هو موجود في خاتمة (المجلد الثاني) مما يشعر أنه لمحمد أشرف! ثالثاً: تنبّه لهذا جمع من الباحثين، بل في كلام من تولى نشر الكتاب -وهو الشيخ تليط حسن العظيم آبادي (ت ١٣٣٤هـ)- ما يدل على ذلك، وهو بلا شك كان يعلم النسبة الحقيقية للكتاب، ويعلم صلة أبي الطيب بأخيه، وحسن العلاقة بينهما، ونصيب كل واحد من العمل بـ «العون»، وأفصح عن ذلك بكلمة مطولة، أثبتتها آخر الكتاب، ومما جاء فيها:

«وإن الفاضل الجليل أبا الطيب قد جمع جماعة من الأعيان وقت تصحيح المتن والمعارضة وتأليف الشرح، واستعان منهم بما يليق بشأنهم، فمنهم أخوه الأصغر الفاضل النبيه المولوي أبو عبدالرحمن شرف الحق الشهير بمحمد أشرف الديانوي العظيم آبادي، ومنهم: نخبة المبرزين عمدة الفاضلين المولوي عبدالرحمن المباركفوري الأعظم، كرمي، ومنهم ابن الشارح النبيل وهو ذو القدر النفيس الفطين الذكي المولوي أبو عبدالله إدريس بن أبي الطيب الديانوي العظيم آبادي، ومنهم: الصالح البار الحاج عبدالجبار ابن الشيخ العالم نور أحمد الديانوي عليهما الرحمة من الله الغفار، وغيرهم من أهل الفضل، جزاهم الله تعالى خيراً وسعى لهم سعياً مشكوراً. فإنهم امتثلوا بما أمر به أبو الطيب الشارح، وقاموا بخدمة ما كلف به أثناء الليل والنهار».

وقال بهذا اختيراً أبو الحسن علي الحسيني التذوي، قال في تقديمه لكتاب «بذل المجهود» (٨/١) عن «عون المعبود» ونسبه لشمس الحق، وقال: «ونسبه إلى أخيه الشيخ محمد أشرف، وهو من تأليفه حقيقة»، ونسبه المباركفوري في «مقدمة تحفة الأحوذى» (ص ٧٦ -الهندية) لأبي الطيب، وهكذا صنع جمع من المقرطين، وإليه ذهب جماعات من تلاميذ المصنف، بل قال بعض الباحثين^(٢):

(١) هو الأستاذ محمد عزيز شمس في كتابه «حياة المحدث شمس الحق وأعماله» (ص ١٦٨).

(٢) هو الأستاذ محمد عزيز شمس في كتابه «حياة المحدث شمس الحق وأعماله» (ص ١٧).

«إن جميع تلاميذ المحدث العظيم أبيادي وشيوخه وأصحابه متفقون على أن الكتاب من مؤلفاته، ولم يذكر أحد منهم أن الكتاب ألفه أخوه الشيخ محمد أشرف، ولو كان الأمر كذلك لصرح به كل واحد».

تبيّن لنا بجلاء أن «عون المعبود» لأبي الطيب، وأنه نَسَبَ (الجزء الأول) منه لأخيه محمد أشرف تطبيقاً لخطأه، ولقيامه بمساعدته، إذ كان من ضمن العاملين على اختصاره، ولعل كان له نصيب كبير من ذلك^(١)، واستمر الأمر كذلك، في (المجلد الثاني)، ثم رجعت النسبة لمؤلفه الحقيقي في المجلدين الآخرين: (الثالث) و(الرابع).

بين «غاية المقصود» و «عون المعبود» :

بدأ أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم أبيادي في شرح عظيم محيط بمباحث «سنن أبي داود» والمتون والأسانيد، لو تم كان عملاً جليلاً، ومن شروح الحديث الكبيرة الشاملة، إلا أنه لسعة دائرته، وضخامة عمله لم يتم، وسماه «غاية المقصود». وقد احتوى على بحوث مفيدة، وفوائد كثيرة، وشعر المؤلف بطوله، فرأى أنه لا بد من اختصاره، فألف لجنة من خواصه - وعلى رأسهم شقيقه الأصغر محمد أشرف- للقيام بهذه المهمة.

ولعله شعر بأن هذه العمل لا يتم في حياته بالطريقة التي رسمها وسار عليها، فضيق دائرة التأليف، وصغر إطار الكتاب، وأخرج الكتاب في أربعة أجزاء، وسماه «عون المعبود»، فلهذا كتب الجزئين الآخرين بقلمه دون اختصار أخيه؛ لعدوله عن «الغاية»، فوفقاً منسوين له دون الأجزاء الأولى، وهذا يفسر لنا البسط والتفصيل في المباحث في آخر جزئين منه فقط ويوضح لنا أيضاً سبب وجود (فوائد متفرقة متعلقة ببعض مقامات أبي داود لم تذكر في «عون المعبود» في مقاماتها، وهي نافعة جداً)^(٢) كلما قال أبو الطيب بعد الفراغ من شرح الكتاب، وهي خلاصة ما كتبه في مقدمة «غاية المقصود»^(٣). ولكن يعكس على هذا أن (الجزء الثاني) ينتهي بالجزء السادس عشر من تجزئة الخطيب، الممثلة بـ «ثلاثين وثلاثين جزءاً»!

ونناءً عليه؛ فإن أبا الطيب بلغ من شرح «الغاية» ستة عشر جزءاً، ولكننا نجد أن آخر إحالة عليه في (الجزء الثالث) من «العون» في (باب الدعاء للميت إذا وضع في قبره)^(٤) وذلك في الجزء (الحادي والعشرين) من تجزئة الخطيب البغدادي لكتاب «سنن أبي داود» ويمكن أن نقول: إن القسم الذي تم من «غاية المقصود» هو الثاني

(١) يؤكد ما جاء في جريدة «لعل حديث» (أمر تسر): ٣١/ أكتوبر ١٩١٩م: إن الشيخ شرف الحق محمد أشرف الديناوي العظيم أبيادي (ت ١٣٢٦هـ) توفي قبل وفاة المحدث شمس الحق (ت ١٣٢٩ هـ) بثلاث سنين وشهرين وثلاثة أيام، وقد كان مشاركاً له في التأليف والكتابة، وعضداً له في جميع الأمور، ولا يفارقه في السفر والحضر، فتألف المحدث العظيم أبيادي على هذه الحادثة المفجعة كثيراً، وترك التأليف والكتابة حتى توفي. بواسطة «حياة المحدث شمس الحق وأعماله» (ص ٩٠).

(٢) عون المعبود (٤/ ٥٥٠ - الهدية). وهذه الفوائد فرقناها في نشرتنا هذه في مقاماتها، ولذا فلا وجود لها في آخر الكتاب، فنتبه ولا نكن من الغافلين.

(٣) سيأتي ذكرها وتداولها تحت (مقدمات العلامة شمس الحق العظيم أبيادي لشرحه المطول «غاية المقصود»).

(٤) انظر (١٠٩/٥) من نشرتنا هذه.

عشر^(١)، وبقي أمر احتمال الإتمام قائماً عنده إلى (الجزء الحادي والعشرين) دون القيام به بالقطع! ثم جزم بعد ذلك بالعدول عنه، فلم يُجِزْ عليه، والجزم -على وجه القطع- بالمقدار الذي أتمه أبو الطيب من «غاية المقصود» متعلّزاً، إذ لم يجد الباحثون منه سوى (المجلد الأول) وهي المطبوعة^(٢)، وكان يثبت على بعض كتب المصنف^(٣) التي نشرت في حياته أنه طبع منه الجزء الأول، وباتى الأجزاء استطيع قريباً إن شاء الله. نعم؛ زعم غير واحد^(٤) أن «الغاية» يقع في (٣٢) مجلداً، وهذا على فرض إتمامه، فهو كذلك بتجزئة الخطيب لـ «السنن» فحسب، وزعم بعضهم أن الشيخ شمس الحق أكمله سنة ١٣٠٥ هـ. والأمر ليس كذلك، إذ قال المصنف في آخر (المجلد الرابع) من «عون المعبود» - وظهر هذا المجلد سنة ١٣٢٣ هـ - ما نصه: «هذا (الجزء الرابع) من «عون المعبود شرح سنن أبي داود» نقله الله مني، وجمله ذخيرة ليوم المعاد، ووفني لإتمام الشرح الكبير المسمى بغاية المقصود شرح أبي داود».

إذن؛ الكتاب لغاية سنة ١٣٢٣ هـ، لم يتم، بل صرح الكثيرون بأن المصنف توفي قبل إتمامه وإكماله، وسبقت بعض العبارات الدالة على ذلك. والمقدار الذي تم منه مختلف فيه: فبعضهم^(٥) زعم أنه وصل على الأقل إلى (الجزء الحادي والعشرين)، وبعضهم - وهو عبد السلام المياكفوري - قال: «لعل «غاية المقصود» وصل فيه المؤلف إلى (عشرة أجزاء) من «السنن»، ولو تم لكان مثل «عمدة القاري» للعيني»، وجزم بعضهم^(٦) بأنه لم يؤلف منه إلا الأول، وجميع ذلك ظنون، تقوى وتضعف بالقرائن، وتبقى في دائرة الاحتمال والظن والتخمين، دون القطع واليقين، والمُرَّجَّح عندي أن المصنف كتب قسماً منه، وكان يحيل عليه، ولعله استرسل في الإحالة، بناءً على ما في عزمه من الإتمام، فهو لم يكمله، ولم يقتصر على القدر المطبوع منه، ومعرفة مقدار ما تمّ منه يحتاج إلى تقْيٍّ وخبر، وما عدا ذلك لا يفيد العلم^(٧).

ومن هذا يظهر بطلان دعوى شراء الشيخ السهارنفوري للأجزاء المتبقية من «غاية المقصود» وأنه عمل على تلخيصها في كتابه «بذل المجهود»، وقد كشف الباحث محمد عزيز شمس^(٨) عن هذه الدعوى وبطلانها بقوله:

«وأما ما ذكر صاحب مقال نشر في «جريدة ترجمان» (دهلي): «أن أحداً من الكتاب قال في مقاله الذي نشر في مجلة «معارف» (أعظم كده): إن الشيخ خليل أحمد السهارنفوري (م ١٣٤٦ هـ) صاحب «بذل المجهود» في شرح سنن

(١) من تجزئة الخطيب البغدادي لـ «سنن أبي داود».

(٢) في حياة المؤلف عن الطبع الأضاري بدعلي، بإشراف الشيخ تطف حسين العظيم آبادي، ثم طبع هذا القسم في (٣) مجلدات عن حديث أكادمي - فيصل آباد، ودار الطحاري - الرياض.

(٣) كما تراه في آخر صفحة من «إعلام أهل العصر».

(٤) انظر تقرظ الشيخ القاضي حسين بن حسن المياكي، وتقرظ القاضي يوسف حسين الخانفوري في آخر الكتاب.

(٥) هو الأستاذ محمد عزيز شمس في كتابه «حياة المحدث شمس الحق وأعماله» (ص ٢٠١).

(٦) هو الشيخ محمد يوسف البتوري في خاتمة لبذل المجهود (٢٤٩/٢٠) وسبقت عبارته.

(٧) تردد من فترة أن باتى أجزاء «غاية المقصود» موجودة في باكستان، ولما وصل هذا الخبر إلى الشيخ سليمان الصنع قال: «لو وجدت جميع الأجزاء لطبعها بفتي الخاصة، ثم وزعتها مجاناً».

(٨) في كتابه «حياة المحدث شمس الحق وأعماله» (ص ٢٠٢-٢٠٥).

أي دأوده اشترى هذه الأجزاء بعد وفاة المحدث العظيم آبادي من ورثته، ولخصها كلها في كتابه «بذل المجهود»^(١) فهنا لا يصح من وجوه:

الأول: قال الشيخ خليل أحمد السهارنفوري (م ١٣٤٦هـ) نفسه في كتابه: «والأجزاء الباقية [أي من غاية المقصود] كأنها سالت بها البطاح، أو طارت بها أدرج الرياح»^(٢). فكيف يظن أنها كانت عنده أو كسمها؟ وأيضاً قال نفسه: «ولم أأخذ من كلام الشارحين المذكورين: صاحب «غاية المقصود» و «عون المعبود» ولا ما نقله عن أحد من المتقدمين مقلداً لمجرد قولهما، بدون أن أجده في كلام المتقدمين»^(٣). فظهر أنه لم يخلص في «بذل المجهود» كتاب «غاية المقصود» أو «عون المعبود» كما يعلم ذلك كل من قرأهما معاً. فإن السهارنفوري ربما يرد في كتابه على «غاية القصد» أو «عون المعبود» وإن كان في رده هذا مخطئاً - وطريقته في الشرح غير الطريقة التي سلكها العظيم آبادي، وأنت تجد الفرق بينهما واضحاً إذا قارنت بين ما كتبه في شرح حديث بعينه.

الثاني: لا نعلم أحداً يقول الآن: أن «غاية المقصود» موجود في سهارنفور في بيت الشيخ خليل أحمد، أو عند أحد من تلاميذه، أو في مكتبة مدرسة «مظاهر العلوم» بسهارنفور. وأكبر دليل على أن الأمر ليس كذلك: أن الشيخ زكريا الكاندهلوي قام بمراجعة «بذل المجهود» والتعليق عليه، في الطبعة الثانية التي صدرت كاملاً في ٢٠ جزءاً. وقد أحال الشيخ في تعليقه في كثير من المواضع على كتاب «غاية المقصود»، ولكن هذه المواضع كلها من الجزء الأول منه، ولا نجد الإحالات عليه بعد ما يصل «بذل المجهود» إلى الباب الذي تم به الجزء الأول من «غاية المقصود» - أي باب ترك الرضوء من مس الميتة - وهذا يدل على أن الأجزاء الأخرى من «غاية المقصود» لم تكن عند الشيخ زكريا، وإلا لاستفاد منها كثيراً في تعليقه، وأحال عليها أيضاً.

الثالث: نسب صاحب المقال إلى كاتب آخر نشر مقاله في مجلة «معارف» (أعظم كده). وأنا أقطع بأن هذا غلط البتة، فإن أحداً لم يكتب ذلك في عدد من تلك المجلة، ومن رآه فليخبرني بذلك. نعم، ذكر الشيخ ظفر أحمد التهاوي (١٣٩٥هـ) -في مقاله الذي نشر في مجلة «معارف»-^(٤) الشروح الثلاثة: «غاية القصد»، و «عون المعبود»، و «بذل المجهود». ولكنه لم يشر أدنى إشارة إلى ما سبق.

فإن كان هذا هو المراد -وأظنه كذلك- فعلى صاحب المقال أن يتنبه لذلك.

وخلاصة القول: أن الأجزاء الأخرى من «غاية المقصود» لم تكن عند مؤلف «بذل المجهود» وقت تأليفه، ولم تكن عند الشيخ زكريا وقت مراجعته ذلك الكتاب. فلا يصح أن يقال: إنها كانت عند الشيخ خليل أحمد السهارنفوري، أو اشتراها بعد وفاة المحدث العظيم آبادي. وعلينا أن ننقد هذا الكتاب في المكتبات الشخصية في الهند والباكستان. لعلنا نجد بعض أجزائه في المستقبل إن شاء الله انتهى.

(١) جريدة «ترجمان» (دعلي): ١٥/نوفمبر/١٩٧١م.

(٢) «بذل المجهود» (١/١) - ط الأولى.

(٣) «بذل المجهود» (٣/١).

(٤) انظر عدد مايو (١٩٤٤م) ج (٥٣/٥).

طبقات الكتاب وبيان الأصل المعتمد في التحقيق

طبع كتابنا هذا أكثر من مرة، وطبع لأول مرة بالمطبع الأنصاري^(١) بدلهي في أربعة مجلدات كبار، وهذه هي الطبعة التي اعتمدناها في نشرتنا هذه، وهذا بيان بميزة هذه الطبعة وتاريخها:

١ - المجلد الأول، يحتوي علي: من (ص ١-٤ - ط الهندية) على (فهرس الكتب والأبواب الواقعة في الربع الأول من سنن الإمام الهمام أبي داود السجستاني رضي الله عنه).

وفي النصف الثاني من الصفحة الرابعة جداول فيها (فهرس الأغلاط والأخطاء^(٢)) الواقعة في كتابة الربع الأول من (سنن الإمام أبي داود رضي الله عنه) فيها ذكر الصفحة والسطر والخطأ والصواب، وهي خمسة قوائم. ثم ورقة الغلاف^(٣)، وعليها ما صورته:

﴿عُدُّوْا مَا آتَيْنٰكُمْ بِهُوَ وَآذِكُواْ مَا فِيْهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُوْنَ﴾ [البقرة: ٦٣] نحمد الله العزيز المسجود على ما وفقنا لطبع الكتاب المحمود الذي حشاه العالم الفاضل المودود، الشهير بمحمد أشرف الذي هو في عبادة ربه ركوع وسجود.

«سنن أبي داود» مع حاشيته «عون المعبود».

بأمر حاجي خادم الحرمين وشرعية رسول الثقلين المولى تطلق حسين تحت إدارة العالم الوحيد المولوي عبدالمجيد صانه الله عن شر كل غوي وعيند.

في المطبع الأنصاري لا زال في حفظ ربه الباري، الواقع في بلدة دهلي».

ثم افتتح الكتاب بالبسملة والحمدلة، وذكر خطلة الشارح وبعثه وإسناده لأبي داود، ثم ابتدأ بكتاب الطهارة وانتهى بآخر كتاب الصلاة، ويقع في (٥٦٩ - ط الهندية) صفحة.

وأخره: «تم (الجزء الأول) من (الأجزاء الأربعة)^(٤)، يليه (الجزء الثاني) إن شاء الله تعالى من (كتاب الزكاة).

كتبه محمد حفيظ الله عُقي عنه الساكن قُطْب صاحب، ٢٧/ محرم الحرام/ سنة ١٣١٨هـ.

٢ - المجلد الثاني، يبدأ من أول (كتاب الزكاة) إلى انتهائه (باب في التولي يوم الزحف)^(٥)، وآخره: «تم (الجزء الثاني)، يليه (الجزء الثالث)». ثم في الصفحة الأخيرة منه - وهي (ص ٣٥٠ - ط الهندية): «(فهرس الكتب والأبواب الواقعة في الربع الثاني من «سنن الإمام الهمام أبي داود السجستاني رضي الله عنه»»، واستمر ذلك في (ص ٣٥١، ٣٥٢ - ط الهندية) وأول ثمانية أسطر من (ص ٣٥٣ - ط الهندية).

(١) صور عن هذه الطبعة أكثر من مرة، صورته دار الكتاب العربي، بيروت، ودار الباز، مكة.

(٢) في الأصل: «والخطأ»!

(٣) ألحقنا صورة عنها في نشرتنا هذه، آخر تقديمنا للكتاب.

(٤) في الأصل: «أربعة أجزاء» وصوت في جدول التصويبات الموجودة آخر الجزء (٢/ ٥٤٢) من الطبعة الهندية إلى ما أتبناه.

(٥) وهو باب رقم (١٠٥) من (كتاب الجهاد).

ويعده (فهرس الأغلاط الواقعة في كتابة (الربع الثاني) من «سنن أبي داود» رضي الله عنه)، وفي آخره في نهاية (الجدول الرابع) من (ص ٣٥٤ - ط الهندية): «تم فهرس الأغلاط التي وقعت في (الربع الثاني) من «سنن أبي داود»، وفي أول الجدول الخامس في الصفحة نفسها: (إصلاح ما وقع من الأخطاء^(١)) والأغلاط في كتابة (الربع الأول) من «عون المعبود حاشية سنن أبي داود» واستمر ذلك إلى آخر (الجدول الثالث) في (ص ٣٥٩ - ط الهندية) ففي آخره: «تم فهرس الأغلاط التي وقعت في (الربع الأول) من «عون المعبود»، ويعده على طول الصفحة بمقدار جدولين تحت عنوان (العبارة المتعلقة بصفحة ٩٨) من (الربع الأول)»، وليعلم أن عبارة «غاية المقصود حاشية سنن أبي داود» هكنا . . . ، وساق كلاً ما طويلاً^(٢)، وفي آخره: «والله أعلم بمراد المؤلف، وعلى كل حال، فالعبارة فيها الخلل والاختصار المفضي إلى فوت المقصود، والله تعالى أعلم».

وهذه التصويبات غير المذكورة في نهاية المجلد الأول، وكذا عنوان الطابع في (ص ٣٦٠) في أول الصفحة (إصلاح ما وقع من الأخطاء^(٣)) والأغلاط في كتابة (الربع الثاني) من «عون المعبود حاشية سنن أبي داود»، والأخطاء هنا غير المذكورة سابقاً، واستمرت التصويبات إلى نهاية المجلد (ص ٣٦٤ - ط الهندية) بمقدار ثمانية أسطر، وضعت في خمسة جداول، ويعدها خاتمة هذا (الربع)، وفيها ما نصّه: «الحمد لله الذي شرح بالقرآن المجيد صدور أهل التوحيد، وروح بسماع أحاديث حاملة الحيث أرواح أهل التفريد، فرسح سرائرهم في روضات قدسه والتمجيد، وأرواحهم بالتلذذ بناسم الاتباع والطاعة عن مَهَامِهِ الآراء وفيافي التقليد، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له الفرد المتفرد بصمديته، والمتوحد بكبريائه عن كل موجود. وأشهد أن سيدنا ومولانا محمداً - الطاهر المظهر المقدس المطاع المحمود - عبده ورسوله الرؤوف الرحيم بالمؤمنين وأحب إليهم من الناس أجمعين ووالد ومولود، صلى الله الكريم الدود عليه وعلى آله أهل المهود، وأصحابه أهل الشهود، وخلفائه أولي البر المعهود، ومطيعيهم في غير معصية الخالق وسلم تسليمًا كثيراً غير محدود ولا معدود».

أما بعد: فإنه قد استتب طبع المجلدين الأولين من حاشية سنن أبي داود السمسمة بـ «عون المعبود» ومزيل أغلاط المتن مع كل ربع مطبوع ولحاشية الأول والثاني مع الثاني موضوع، والمجتهد فيه المجتهد المطلق المحقق المدقق المجدد المجيد، شيخنا البركة الخالصة محمد تلتطف حسين العظيم أبادي المكرم المحفود، اجتهد في طبعه وجدّ في تصحيح أغلاطه ما لا يتصور عليه المزيد، ولكن البشرية لا تنفك في كل بشر موجوداً ولا نعصم إلا من عصمه الله تعالى مولوداً، ألا وإنك أيها المشتاق لعلم الحديث لن تجد نسخة مطبوعة لـ «سنن أبي داود» أصح من هذه النسخة من الزمان الماضي إلى الحال الموجود قبلها ولو طبقت كل الوجود، كيف لا والمقارن في التصحيح قرين المصحح والقريب المودود، مجمع الأفضال والجود، محب العلوم وأهاليه مروج الفنون وذويه جامع وجوه الحسن والجمال

(١) في الأصل: «الخطأ». وانظر للفرق بين (الخطأ) و(الخطاء) مجلة «الرسالة المصرية العدد (٤٧٩) سنة ١٣٦١هـ (ص ٨٦٩) والعدد (٤٨٠) (ص ٨٩٢) والعدد (٤٨٧) (ص ١٠٢٨) والعدد (٤٩١) (ص ١١٠٩).

(٢) انظره في نشرتنا (١٩٠/١ - ١٩١)، إذ صوبنا الأخطاء، وأحقتنا القوت في مكانه.

(٣) في الأصل: «الخطاء»!

حاروي أداة الفضل والكمال صاحبنا محمد عيسى ابن الشيخ صفدر حسين رحمه الله صانه الله تعالى عن كل رين وشين، وحلاً بكل مفخر وزين، آمين، والله على ما يشاء قدير ويتلوه الربع الثالث إن شاء الله تعالى عز وجل .
نمقه العبد الضعيف القاضي أبو إسماعيل يوسف حسين الهزاروي الخائفوري عفا الله عنه^(١).

٣ - المجلد الثالث، يبدأ بالبسملة، وإسناد الخطيب إلى أبي داود، وأوله (باب في الأسير يكره على الكفر)^(٢)، وآخره نهاية (كتاب الأطعمة)، وفيه بعد تمام الشرح (٣/٤٣٣ - ط الهندية) ما نصه :

«قال العبد الضعيف أبو الطيب محمد بن أمير الشهر شمس الحق العظيم آبادي تجاوز الله عنه وعن أبويه ومشايخه: تم بحمد الله تعالى وعونه وينعمته تتم الصالحات (الجزء الثالث) من «عون المعبود شرح سنن أبي داود» ويتلوه إن شاء الله تعالى (الجزء الرابع) منه وأوله (كتاب الطب) أعان الله تبارك وتعالى على إتمامه بفضله وكرمه وإني أشكره شكراً متوالياً وأحمده حمداً متكاثراً على إتمام هذا (الجزء الثالث) اللهم اهمني لأحسن الأخلاق لا يهدي لأحسنها إلا أنت، واصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها إلا أنت، اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ولا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك، وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم، اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك اللهم إني أسألك رزقاً طيباً وعلماً نافعاً وعملاً مقبلاً، اللهم إني أسألك علماً نافعاً ورزقاً واسعاً وشفاء من كل داء اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلني بالهدى وتقي بالتقوى واغفر لي في الآخرة والأولى، رب اغفر وارحم أنت الأعز الأكرم، اللهم أبسط علينا من بركاتك ورحمتك وفضلك وأسألك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والعصمة من كل ذنب والغنيمة من كل بر والسلامة من كل إثم لا تدع لي ذنباً إلا غفرته ولا همماً إلا فرجته ولا كرباً إلا نقضته ولا ضرراً إلا كشفته ولا حاجة هي لك رضى إلا قضيتها يا أرحم الراحمين، لا إله إلا الله الحليم الكريم سبحانه الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين، اللهم صل وسلم على نبيك وحبيبك محمد وآله وأصحابه كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد اللهم اجعل صلواتك وبركاتك ورأفتك ورحمتك على محمد صفيك ورسولك وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين برحمتك يا أرحم الراحمين آمين» .
وتحته ما نصه :

«تم (الجزء الثالث) من «عون المعبود شرح سنن أبي داود» ويتلوه (الجزء الرابع) وأوله (كتاب الطب) .
كتبه محمد حفيظ الله عفي عنه الساكن قُطُب صاحب من مُصَافَات الدهلِي في شهر شعبان سنة ١٣١٩ هـ .
ثم ذكر (فهرس الكتب والأبواب الواقعة في (الربع الثالث) من «سنن الإمام الهمام أبي داود السجستاني رضي الله عنه» ويقع من (ص ٤٣٤ - ٤٣٧ - ط الهندية) ثم أتبعه (فهرس الأغلاط الواقعة في كتابة (الربع الثالث) من «سنن أبي داود رضي الله تعالى عنه» وهي عبارة عن جداول، مقسمة إلى خمسة أقسام، وتقع من (ص ٤٣٨ - ٤٤٠ - ط الهندية)، وفي آخر (الجدول الأول): «تمت فهرس الأغلاط التي وقعت في (الربع الثالث) من «سنن أبي داود»، ثم

(١) عون المعبود (٢/٣٦٤ - ط الهندية).

(٢) وهو باب رقم (١٠٧) من (كتاب الجهاد).

ذكر في أول الجدول الثاني من الصفحة نفسها (ص ٤٤٠ - ط الهندية): «إصلاح ما وقع من الأخطاء»^(١) والأغلاط في كتابة (الرابع الثالث) من «عون المعبود حاشية سنن أبي داود». وانتهى بصفحة (٤٤٤ - ط الهندية)، وفيها ثلاثة جداول فقط، وفيه إلحاق واحد كتب بخط كبير على طول الورقة: «وليعلم (الجلد الأول) من «عون المعبود» الصفحة (٣٢٤) السطر (٢٣): الخطأ (محمد بن محمود) الصواب (محمد بن محبوب)».

٤ - المجلد الرابع، يبدأ بالبسملة، وعلى إثرها (أول كتاب الطب) إلى نهاية الكتاب، وفي (ص ٥٤٤ - ط الهندية): (تنبيهات جليلة عظيمة، وفوائد نافعة مهمة لا يستغني عنها الطالب)^(٢)، وهي عبارة عن التنبيهات الآتية: التنبيه الأول: في ذكر تنقيح أحاديث «السنن» وتخريجها (ص ٥٤٤-٥٤٥ - ط الهندية).

التنبيه الثاني: في ترجمة المؤلف الإمام أبي داود، وذكر رواية «السنن» عن أبي داود، على سبيل الاختصار (ص ٥٤٥-٥٤٦ - ط الهندية).

والثالث: في ذكر اختلاف نسخ «السنن» (٥٤٦-٥٤٧ - ط الهندية).

والرابع: في ذكر كتب الأطراف (٥٤٧-٥٤٨ - ط الهندية).

والخامس: في ذكر نسخ «سنن أبي داود» التي ظفر الشارح بها، وبيان الاختلاف بينها (٥٤٨-٥٤٩ - ط الهندية).

ولخص في هذه التنبيهات ما ذكره في أول «غاية المقصود» في (مقدمة) فيها (لوامع) ستة، ستأتي في مقدمتنا لهذه النشرة.

وفيه بعد التنبيهات: «قال العبد الضعيف أبو الطيب محمد بن أمير الشهر شمس الحق العظيم آبادي -عفا الله عنه وعن آبائه وأشباهه خصوصاً شيخنا العلامة السيد نذير حسين الدهلوي^(٣) الذي له عليّ منة عظيمة لا أستطيع أن أكافئها-: هذا آخر (الجزء الرابع) من «عون المعبود شرح سنن أبي داود»، وتقَبَّلَ الله مني وجعله ذخيرة ليوم المعاد، ووقفني لإتمام الشرح الكبير، المسمى بـ «غاية المقصود شرح سنن أبي داود»، ويعينني عليه بأنعامه التامة، ويهب لي من العلوم النافعة التي يرضى بها، وأفوض أمري إلى الله...» وذكر دعاء طويلاً، وفي (ص ٥٥٠ - ط الهندية):

«تم (الجزء الرابع) من «عون المعبود شرح سنن أبي داود» ويعده: «هذه فوائد متفرقة متعلّقة ببعض مقامات أبي داود، ولم تُذكر في «عون المعبود» في مقاماتها، وهي نافعة جداً، فأنا أذكرها في هذا المحلّ مُعلّماً بعلامات الباب والصفحة فلا بد على القارئ أن يلحقها في «عون المعبود» فإنها جزء منه»^(٤).

(١) في الأصل: «الخطأ».

(٢) سقطت برمتها من طبعة بيت الأفكار الدولية!

(٣) نشر (الجزء الرابع) من «العون» في محرم ١٣٢٣هـ، بعد وفاة المحدث نذير حسين الدهلوي، بعدما توفي سنة ١٣٢٠هـ، وقد كان حيناً عند بداية تأليفه، إذ جاء في (٢٠٦/٤ - الهندية) ذكره، وقول المصنف عنه: «أدام الله بركاته»، وكان يفرح عند مطالعته ويدعو بدعوة خاصة لمن تولّى إشاعة الكتاب ولمن شرح عليه ولمن صححه، جاء ذلك في خاتمة الطبع (٥٥٣/٤ - الهندية).

(٤) سقطت أيضاً برمتها من طبعة بيت الأفكار الدولية، وقد وُضِعَتْها في نشرتنا هذه في محالّها.

وفي (ص ٥٥٢) (خاتمة الطبع)^(١) ومؤرخة في شهر صفر سنة ١٣٢٣هـ، ثم (تقريظات العلماء)^(٢)، وهي للعلماء والمشايخ وهي على النحو التالي:

- تقرّظ الشيخ حسين بن محسن الأنصاري الخزرجي السعدي اليماني^(٣) (ص ٥٥٤-٥٥٥).
- تقرّظ الشيخ المولوي محمد بشير^(٤) (ص ٥٥٥).
- تقرّظ الشيخ القاضي أبي إسماعيل يوسف حسين الخانقوري الهزاري^(٥) (ص ٥٥٥-٥٥٦) وله أيضاً قصيدة (ص ٥٥٧) مدح فيها هذا الكتاب.
- تقرّظ الشيخ الحافظ شاه محمد نعيم عطا^(٦) كرمي (ص ٥٥٦).
- تقرّظ الشيخ نذير الملقب بـ (إفضال المصطفى)، المكنى بأبي إبراهيم (ص ٥٥٦-٥٥٧).
- تقرّظ محمد عبدالحفيظ (ابن الأخ وزوج بنت البنت للسيد محمد نذير حسين)^(٧) (ص ٥٥٧)، ثم قصيدة يوسف حسين المنوّء بها سابقاً.

- (١) تراها بطولها في (٤/ ٥٥٢ - ٥٥٤ ط الهندية أو ٣٩١/٧ وما بعدها - نشرتنا هذه).
- (٢) تراها بتلخيصها في (٤/ ٥٥٤ وما بعد ط الهندية أو ٣٩٥/٧ وما بعدها - نشرتنا هذه)، والأرقام الآتية هي للطبعة الهندية.
- (٣) هو الشيخ العلامة المحدث القاضي، ولد بينتر الحديدة من اليمن في ١٤/ جمادى الأولى/ سنة ١٢٤٥هـ، أخذ العلم عن جماعة من علماء اليمن، منهم أحمد ابن العلامة الشوكاني، والسيد العلامة محمد بن أحمد الأهلل، ثم رحل إلى الهند، فأقام عند ملك بهوبال محمد بن صديق بن حسن القنوجي، ودرس في المدرسة الرياسية، وكان يجلب للمذكور الكتب النفيسة من اليمن، ومنها بعض كتب الصنعاني والشوكاني، له «نور العين في فتاوى الشيخ حسين» مطبوع في مجلدين، وله تعليقات على مواضع شتى من «مسنن أبي داود» مخطوط بخزانة أبي الحسن الندوي، وتعليقات على «مسنن النسائي» طبعت ضمن «التعليقات السلفية على مسنن النسائي» وله «التحفة المرضية في حل بعض المشكلات الحديثة» والبيان المكمل في تحقيق الشاذ والمعلل، وهما مطبوعان، توفي ليلة الأربعاء في ١٠/ جمادى الأولى سنة ١٣٢٧هـ وهو يطالع جزءاً من «فتح الباري». ترجمته في «دائمة اليمن بالقرن الرابع عشر» (١٩٨)، «فهرس القهارس» (١/ ٨٦)، «مهر العلم» (٤/ ١٩٣٣)، «نزعة الخواطر» (٨/ ٤١١-٤١٨)، «أبجد العلوم» (٨٨٦)، «مقدمة تحفة الأحويث» (٢٨)، «معجم المؤلفين» (٤/ ١٧)، «غاية المقصود» (١/ ١٧)، وستأتي ترجمة مفصلة له بقلم الشارح.
- (٤) لعله السهوساني العلامة المشهور، صاحب «صيانة الإنسان»، فإن وفاته يدلّ على العام الذي طبع فيه هذا الكتاب، سنة ١٣٢٣هـ، له ترجمة مطولة في «نزعة الخواطر» (٨/ ٤٣٧-٤٣٨).
- (٥) هو الشيخ العالم المحدث، أحد العلماء المبرزين في النحو والعربية، وله ضخمة الجمعة لليتين بقتنا من جمادى الآخرة سنة خمس وثمانين وستين، لازم دروس السيد المحدث نذير حسين الدعلوي، وقرأ عليه الحديث، وأخذ عن الشيخ حسين بن محسن، والشيخ إسحاق بن عبدالرحمن بن عبدالله بن عبدالوهاب، وله مصنفات، منها: «إتمام الخشوع بوضع البين على الشمال بعد الركوع» بالعربية، وأخرى بالهندية، وله «زبدة المقادير» ورسالة في معرفة الأوقات، توفي سنة ١٣٥٢هـ. ترجمته في «نزعة الخواطر» (٨/ ٥٥٢-٥٥٣).
- (٦) نعت في التقرّظ بـ «البحر النبل، والمحدث الجليل، ماهر علل الحديث في التقديم والحديث» وانظر «نزعة الخواطر» (٧/ ٧١).
- (٧) له ترجمة مطولة بمقدمة المحدث شمس الحق في مقدمات «غاية المقصود»، وستأتي لاحقاً برمتها، ووقّعت على ترجمة له مطولة مطبوعة في مجلد مفرد بعنوان «البشرى بسعادة الدارين» في ترجمة الشيخ المحدث السيد نذير حسين» لأبي عبدالحنان محمد أشرف اللاهوري. وفيه ترجمة لنذير واحد من المقرّظين السابق ذكرهم.

- ثم تفریط بالأردية (ص ٥٥٨).

- ثم (فهرس الكتب والأبواب الواقعة في) (الربع الرابع) من «سنن الإمام أبي داود السجستاني رضي الله عنه» ووقع هذا في (ص ٥٥٩-٥٦٢).

وببدأ في ثلثي (صفحة ٥٦٢) إصلاح الأغلط التي وقعت في (الجزء الرابع) من «سنن أبي داود رضي الله عنه» وننتهي في منتصف (الجدول الرابع) من (ص ٥٦٤) ويبدأ من هذا الموضع (إصلاح ما وقع في) (الجزء الرابع) من «عون المعبود شرح سنن أبي داود» إلى (ص ٥٦٩) حيث فيها: (تمت بحمد الله تعالى). ويعدّها (ص ٥٧٠) ينتهي الكتاب، وفيه تفریط للشيخ عبد المنان الوزير آبادي^(١).

فهذه الطبعة من الكتاب ظهرت في حياة المصنف. وتقع في نحو ألفين صفحة، وهي طبعة حجرية، وجعل المتن في أعلى الصحائف، والشرح في أذناها مفصلاً بينها بخط عرضي على الطريقة الحديثة، وقد عني بتصحيحه عناية قلما تجدها في طبع الكتب الهندية، وضبط ما تمس الحاجة إلى ضبطه من المتن بالشكل^(٢).

ولا يوجد في هذه الطبعة ترقيم للكتب ولا للأبواب ولا للأحاديث، وتمتاز هذه الطبعة بالتدقيق الشديد في متن «سنن أبي داود» الذي اعتمده للشرح، فجمع المؤلف إحدى عشرة نسخة^(٣) من «السنن» كلها من رواية المؤلفي - وهي التي اعتمدها في شرحه - إلا نسخة واحدة فهي من رواية ابن داسة، وأثبت الفروق بينها في الشرح تارة، وفي الهامش تارة أخرى، وكان يضع حرف (ن) فوق الكلمة أو الجملة في المتن، ويشير في الهامش إلى وجودها في نسخة أخرى بلفظ مغاير، وهذه الفروق كثيرة جداً وهي مهمة.

وهناك حواشي وهوامش أيضاً على الشرح، أدخلت في الطبعات اللاحقة في صلب الكتاب!

وهذه الطبعة هي الأصل المعتمد في الطبعات التي تلتها، وقد ظهرت بالأفست في كاغذ جيد، عن دار الكتاب العربي، بيروت على صورتها وبهيتها دون تعديل أو تصويب الأخطاء التي فيها، ثم ظهرت لأول مرة في طبعة عصرية، فضلت حروفها في سنة ١٣٨٨هـ، ١٩٦٨م بضبط وتحقيق الشيخ عبد الرحمن محمد عثمان، وظهرت في أربعة عشر جزءاً من القطع المتوسط، ووضع في هامشها «شرح الحافظ ابن قيم الجوزية»، ونشرت عن المكتبة السلفية بالمدينة النبوية أكثر من مرة، وصورتها مكتبة ابن تيمية بالقاهرة سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

أثبت على طبعة المكتبة السلفية (الطبعة الثانية) وعلى طبعة مكتبة ابن تيمية (الطبعة الثالثة الشرعية)، و(حقوق

(١) هو الشيخ العالم الكبير المحدث، عبد المنان بن شرف الدين الوزير آبادي، القاضل المشهور، ولد سنة سبع وستين ومئتين وألف، بقرية (قرولي) من أعمال (جلهم)، أخذ عن جماعة من علماء الهند، من أشهرهم الشيخ المسند نذير حسين الدهلوي، والشيخ عبدالله الغزنوي، ولازمه ستين، ثم ذهب إلى (وزير آباد) سنة التين وتسعين، وسكن بها، وعكف على الدرس والإفادة، فدرس «الصحيحين» و«السنن الأربعة» أكثر من نحو خمسة وثلاثين مرة، كانت له اليد الطولى في النحو واللغة، وخبرة تامة بالرجال، وجرهم وتبديلهم، وطباعتهم، وفتون الحديث، وبالعالي والتنازل، والصحيح والسقيم، مع حفظه لمتون الدين، مات سنة أربع وثلاثين وثلاث مئة وألف. ترجمته في «نزهة الخواطر» (٨/ ٣٣١-٣٣٢).

(٢) مجلة «النار» (جزء ١٢) المجلد الخامس عشر / ٣٠ ذي الحجة ١٣٣٠هـ - ٩ ديسمبر ١٩١٢ (ص ٩٤٥ - ٩٤٦).

(٣) انظر وصفها في (٣٩٢ - ٣٩٣).

الطبع محفوظة لـ (ع. م. عثمان) بحلوان، وجاء في أول هذه النشرة (ص٣): «لما كنا شرعنا - بعون الله - في إصدار كتاب «عون المعبود شرح سنن أبي داود» في أول طبعة عصرية له، حيث لم يسبق نشره إلا خطأ في طبعته الهندية القديمة، كان لزاماً علينا أن نعرف القراء والباحثين بهذا الكتاب متناً وشرحاً...»، وفيها كلام عن «سنن أبي داود» وسرد ما وقف عليه من شروح له، وقال عن شرحنا هذا (ص٧): «من أوفى شروح كتب «السنن»، وتوفر على معاونته^(١) في إكماله العلامة أبو العلي محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري صاحب «تحفة الأحوذى»، مدة أربع سنين، حتى تم على أحسن ما يكون إحاطة وشمولاً، وإيضاحاً لكل مشكل، وإبانة عن كل معنى نفيس».

وتمتاز هذه الطبعة بأن أحاديثها مرقمة، مع وجود علامات الترقيم والوقف، والميلود بفقرات جديدة، وفي آخرها (١٩٥/١٤) (تنبيهات جلية عظيمة) و (٢١٢/١٤) (فوائد متفرقة) ولم يعمل محققها على وضع الإلحاقات في أماكنها، وفيها خاتمة الطبع، والتقايرظ الموجودة في آخر الطبعة الهندية. ومما يؤخذ على هذه النشرة: إهمال الفروق الموجودة بين نسخ «السنن» وإدخال بعض هوامش الشرح داخله، وإهمال كثير منها، ووجود كثير من الأخطاء المطبعية فيها، وعدم تصويب جميع الأخطاء المرفقة في جداول التصويب.

وعملت دار إحياء التراث العربي على تنضيد جديد لحروف هذا الكتاب، واعتمدوا على طبعة عبد الرحمن محمد عثمان، ورسوموا على الغلاف: «عون المعبود شرح سنن أبي داود».

وهو مختصر «غاية المقصود في حل سنن أبي داود» كلاهما!^(٢) تأليف: أبي عبد الرحمن شرف الحق محمد أشرف الصديقي العظيم آبادي (ت قبل ١٣٢٢هـ).

وظهرت أيضاً في أربعة عشر جزءاً^(٣)، ورقموا الكتب والأبواب على كتاب «تيسير المتفعة» وموافقة لـ «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف»، ونشرت هذه الطبعة سنة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م. ويؤخذ على هذه النشرة ما ذكرناه من مآخذ على التي قبلها، إضافة إلى عدم وجود فهرس علمية، ولا لأطراف الأحاديث فيها! وظهرت بين هاتين النشرتين بعض الطبعات التجارية^(٤)، التي لا هم لأصحابها إلا الربح العادي، ومن بين ذلك طبعة بيت الأفكار الدولية، وهي أسوأ طبعات الكتاب، إذ وقع فيها سقط، وحذف ما في آخر الكتاب^(٥)، إضافة

(١) عاونه على ذلك جماعة، ذكرت أسماؤهم في (٣٩٣/٧).

(٢) لا خلاف يعرف أن غاية المقصود لشمس الحق، والخلاف في «العون» فهو له على التحقيق الذي قلناه (ص ١٦ - ١٩) فالكتابتان ليسا لشرف الحق! وهذا الغلط من (عاجيب الأغايلط)!

(٣) الجزء الثالث عشر والرابع عشر منها طبعاً معاً في مجلدة واحدة.

(٤) انظر: دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة القديمة والحديثة (٣٠٢/١)، «المعجم المصنف لمؤلفات الحديث الشريف» (٤٤٢/١).

(٥) انظر (ص٢٢).

إلى المآخذ على الطبقات السابقة، وأخذ أحكام الحفاظ على أحاديث «السنن» من التخريج المطول لشيخنا الإمام الألباني على «سنن أبي داود»، دون تنبيه ولا عزو^(١)، فضلاً عن نسبة الكتاب إلى غير مؤلفه الحقيقي! ومن الجدير بالذكر أن جميع النشرات السابقة اعتمدت على الطبعة الحجرية الهندية، أو على نشرة مأخوذة عنها، ولكنها أعملت ما في هذه الطبعة من التدقيق والتعليق، ولا سيما فروق النسخ بين «السنن»، والعناية بجدول التصويب المرفقة في آخرها، وهي موجودة على حسب ما كان يقع للطابع، فذكر في جداول (الثالث) خطأ يخص (المجلد الأول) وهناك تصويبات تخص (المجلد الأول) في (الجدول) التي في آخر (المجلد الثاني)!

ومع هذا، فإن من دقة الملتزم بتصحيحه والمهتم بطبعه - وهو الشيخ تطف حسي^(٢) - قوله في (خاتمة الطبع) (٥٥٣/٤) - ط الهندية: «ثم اعلم - رحمك الله تعالى وإيائي - أن أصل الكتاب والشرح، وإن بالغت في تصحيحهما وقت الطبع، لكن مع ذلك قد بقيت أغلاط يسيرة في المتن والشرح من غفلة المصحح والكاتب، وأيضاً قد وقع المحو والإثبات من الشارح في بعض المقامات بعد ما تأمل بعد الطبع، فالحقت جدول الخطأ والصواب لكل

- (١) ولا يفرق قول المعنى بها (ص ١١): «فمت بالحاق أحكام العلماء من صحيح وضعيف، وما كان منها غير معزو لأحد فهو لشيخنا رحمه الله تعالى» فلا أدري من شيخه المزعوم! فإنه لم يسمه، والقاصي والداني يعرف حقيقة الحال، وفي الكلام السابق تشبُّع بما لم يُط، إذ إنه لم يذكر من أين أخذ أحكام العلماء، ولا أحكام الشيخ الموجودة في الكتاب، وظاهر كلامه أنه قام ذلك بجهد من عنده! وهذا كذب، وفي صتيه هذا سرقة وسطر على أحكام الشيخ رحمه الله تعالى، واعتاده على أصحاب الحقوق الشرعية، وبلوت عليه من ذلك شيئاً كثيراً، فإنه بالأس - يا للأسف - كان تلميذاً لي! ثم بلغني عنه من الفحة وسوء الأدب، ونكران الجميل، والإساءة ما لا به عليه، وللتفصيل مقام آخر، بقي التنبيه على جهله الخبيث في سائر ما يسود، مع اعتدائه بالنس، وزهو وكبر وعجب، ومن ذلك قوله (ص ١٠) ذكره لبعض شيوخه «سنن أبي داود» قال: «وقد اختصرها الشيخ الحافظ زكي الدين عبدالمعظم بن عبدالقوي المنفري (المتوفى سنة ست وخمسين وست مئة) وسماه «المعنى» وألف السيوطي عليه كتاباً سماه «زهر الرأي على المعنى» ومثل هذا الخطأ لا يقع فيه صغار طلبة العلم! والأعجب من هذا: قوله (ص ٨) أن مصنف «العون» وقع في بعض الأخطاء العقدي، قال: «وقد نهت عليها بشي» من التفصيل في تعليقي على «شرح مسلم» للنوري، فانظره غير مأمور! فالجملعة والمسايق (ومسخ) كتب السلف تقضي بهذا الدعج، وهناك أسباب أخرى، يعرفها القطن من طلبة العلم، والله المعاصم والواقي.
- (٢) ترجمه العلامة عبدالحق الحسيني في كتابه «نزهة الخواطر» (١٠٤/٨) يقول: «الشيخ العالم الصالح تطف حسي الصديقي المحي الدين بوري ثم الدهلوي أحد الأفاضل المشهورين، ولد بمحي الدين بوري، قرية من أعمال عظيم آباد سنة أربع وستين ومائتين وألف، قرأ العلم على الشيخ المحدث عبدالله الغزالي وبوري والقاضي بشير الدين عثمان التتويجي ومولانا عبدالحق بن عبدالحليم الأنصاري الكهنوي، ثم لازم الشيخ المحدث نذير حسين الدهلوي، وأخذ عنه الحديث، وأسند عن شيخنا العلامة حسين بن محسن السبي الأنصاري البهائي، ولازم الدهلوي ستاً وعشرين سنة. له اليد الطولى في استخراج الموارث والمانقورة، وكان يستزق بتجارة الكتب. قلت: أسس أولاً مكتبة تجارية في دهلي، ثم أنشأ (المطبع الأنصاري)، وطبع في كثير من كتب الحديث والتفسير والفقه، منها كتابا «العون» هذا، والجزءان من «التعليق المعني على سنن الدارقطني»، و«إعلام أهل العصر» وغيرها من كتب العلامة شمس الحق، وله بعض التعليقات على كتب الحديث نشرت بمطبعته. وأسس في دهلي مدرسة دينية، سماها (رياض العلوم)، يشترك مع الحكيم عبد المجيد الدهلوي، وهذه المدرسة لا تزال تؤدي واجباتها حتى الآن. وكان الشيخ تطف حسي من أنص أصحاب المحدث شمس الحق، يطبع الكتب وينشرها بمشورته، وقد صحح المحدث شمس الحق بعض الكتب المطبوعة في المطبع الأنصاري، وعلق عليها فوائد شتى، توفي الشيخ في ٢٦/ ربيع الأول/ سنة ١٣٣٤هـ، يوم الأربعاء بعد صلاة الفجر، كذا في حياة المحدث شمس الحق وأعماله (٣١٢)، وأحال في ترجمته على: «الحياة بعد الممات» (٤٤)، «تذكرة علماء حال» (٢٠)، جريدة «عمل حديث» (أمرتس): ٦/ ديسمبر/ ١٩١٨م، مجلة «الإسلام» دهلي، عدد خاص عن «رياض العلوم».

جزء من الأجزاء الأربعة، ليزيل الأغلاط ويلصلح كل من أراد تصحيح الكتاب...»^(١).

ومما يؤكد صحة كلام الشيخ نلفظ حسين أنه يوجد نسخة خطية^(٢) من (المجلد الأول) و(المجلد الثاني) من «عون المعبود» مكتوبة بخط شمس الحق المؤلف وغيره، فيها بعض التصويبات والتعليقات بقلم المؤلف وغيره، فمثلاً في (ج ١ ص ٢) (مخطوطة): «إن أخانا» و«فأمرني أخونا» بدل «إن أخينا» و«فأمرني أخينا»، كما هو مطبوع.

وفي (ج ٢ ص ٢٢٩) (مخطوط) توقيع وإضافة بقلم الشيخ المحدث عبد الرحمن المباركفوري (ت ١٣٥٣ هـ) ويظهر ذلك قيمة هذه النسخة مع أنها ناقصة، فإن المؤلف راجعها وصححها بعد طبع الكتاب أيضاً^(٣).

* نشرتنا من «عون المعبود»:

اعتمدنا في نشرتنا هذه على الطبعة الهندية الحجرية من الكتاب، وجهننا في مقابلتها عليها، وأثبتنا الفروق في متن «سنن أبي داود» ووضعناها في الهامش، وأثبتنا بعدها كلمة (منه)^(٤) وكذلك صنعنا في هوامش «الشرح».

وأدخلنا الترميم على الكتب والأبواب والأحاديث، ووضعنا حكم شيخنا العلامة الألباني - رحمه الله تعالى - قبل كل حديث، وأثبتنا المصدر الذي أخذ منه الحكم^(٥)، مع تعليقاته على المتن، ولم تقتصر على هذا، بل أدخلنا أيضاً أحكام الشيخ على أحاديث «الشرح» ووضعناها بخط غامق بين هلالين، ومصدرنا في ذلك البحث في كتب الشيخ رحمه الله تعالى.

ومن عملنا المتميز - إن شاء الله تعالى - في هذه النشرة:

* التعليق على المؤاخذات العقدية التي وقع فيها الشارح عفى الله عنه.

* تخريج الأحاديث النبوية، وجهدت في الاختصار، إذ اقتصرْتُ على ذكر رقم الحديث للمصادر التي عزاه إليها الشارح، وأدخلت ذلك في صلب الكتاب، لثقل الهوامش، وأما الأحاديث التي ذكرها ولم يعزها لمصدر من دواوين السنة؛ فخرجتها في الهامش من رأس القلم، مبيناً الحكم عليها، وأحلت فيها على أماكن تخريج الحفاظ

(١) عون المعبود (٣٩٤/٧).

(٢) من محفوظات مكتبة خلدابش بيته تحت رقم (٣١٧٩، ٣١١٨)، (المجلد الأول) منهما في (١٤٤) ورقة، و(المجلد الثاني) منهما في (٣٣٤) ورقة، وهو ناقص، ويقابل (٢٧٦/٢) من الطبعة الهندية.

(٣) حياة المحدث شمس الحق وأعماله (ص ١٦٣).

(٤) يظن عليها (منقولاً) وهي حواشي يكتبها المؤلف، ويقول في آخرها (منه)، أي: من المؤلف: أفاده محمود صفوان في تعقيب له نشر في مجلة «الرسالة» المصرية (العدد ٤٢٦) شبان سنة ١٣٦٠ هـ - سبتمبر ١٩٤١ م (ص ١١٠).

(٥) نشر الشيخ - رحمه الله تعالى - «صحيح سنن أبي داود» وضعيفه، وحقوقه لصاحب مكتبة المعارف/ الرياض الشيخ سعد الرشيد - حفظه الله - ثم قمتُ بترتيب مع الشيخ سعد في إخراج «سنن أبي داود» في مجلد، موشاة بأحكام الشيخ وتعليقاته، إلا أنني لم أجد أحكاماً على جملة من الأسانيد وهي التي لا متون لها - إذ حكم الشيخ في «الصحيح» و«الضعيف» على المتن مع حذف الأسانيد - فأخذت الأحكام على هذه الأسانيد من التخريج المطول للشيخ، وكلنا قمت بمقابلة ما كنت قد نشرته سابقاً من متن «سنن أبي داود» على متن «السنن» من «العون» - وهو نسخة صحيحة متقة بل متن من أحسن ما طبع -، ومن الجدير بالذكر أن المصدر الذي أخذ منه حكم الشيخ هو من وضع الشيخ نفسه، وأن أخذنا لهذه الأحكام للشيخ مع تعليقاته وضعها في «عون المعبود» إنما تم بإذن صاحب الحق الشرعي لها، صاحب مكتبة المعارف الشيخ سعد الرشيد حفظه الله.

والعلماء لها بإسهاب واستطراد.

وضعنا قبل الشرح جملة من الكتب والمقدمات، تعين على فهم منهج أبي داود في «سننه» وهي على النحو الآتي:

- هذه المقدمات التي بين يديك، ويعقبها:
- مقدمة العلامة محمد شمس الحق العظيم آبادي لشرحه المطول «غاية المقصود» وهي (ست) لمعات:
- اللعة الأولى: في ذكر «السنن» لأبي داود وفضائله.
- اللعة الثانية: في ترجمة الإمام الحافظ أبي داود السجستاني رضي الله تعالى عنه.
- اللعة الثالثة: في نسخ «السنن» واختلافها.
- اللعة الرابعة: في ذكر من اعتنى بشرحه أو تعليقه أو تلخيصه.
- اللعة الخامسة: في ترجمة الشيخين الأكبرين^(١) اللذين أخذت عنهما هذا «السنن» وسائر كتب الحديث.
- اللعة السادسة: في إسناده هذا الكتاب من الفقير الحقير إلى المؤلف العلامة الإمام رضي الله عنه.
- «رسالة الإمام أبي داود إلى أهل مكة»:

واعتمدت في تحقيقها على أصل خطي محفوظ في الظاهرية. تحت رقم (٣٤٨) بخط الحافظ عبد الغني المقدسي (ت ٦٠٠هـ) واعتينت بتعليقات العلماء عليها، فذكرت في الهامش تعليقات بعض الحفاظ، كالذهبي، وابن الملتن، وابن حجر -رحمهم الله تعالى-.

- «تسمية شيخ أبي داود»، للإمام أبي علي حسين بن محمد بن أحمد الجبائي^(٢) (ت ٤٩٨هـ) ورتبهم على حروف المعجم مراعيًا الحرف الأول من الاسم فقط، ويذكر كتابهم وستة وفاتهم وولداتهم، ومن أخرج لهم من أصحاب «الصحيحين» ولعله يتجاوزهم إلى أصحاب «السنن»^(٣)، ويذكر أحياناً الفروق بين روايات «السنن»^(٤).
- وأصل هذا الكتاب محفوظ في مكتبته (لا له لي) في تركيا تحت رقم (٩ / ٢٠٨٩) في (٢٥) ورقة، وعليها حواشي مهمة للعلامة ابن الدباغ -واسمه يوسف بن عبد العزيز بن يوسف بن عمر بن فيثرة اللخمي الأندلسي^(٥) (ت ٥٤٦هـ) - وغيره، ووضعنا هذه الحواشي في هامش الكتاب، وأثبتنا بعدها (ابن الدباغ)، وما علقت عليه بقلمي رمزت له بحرف (ش).

(١) هما الشيخان الإمامان: السيد محمد نذير حسين، والشيخ العلامة حسين بن محسن الأنصاري الخزرجي السعدي اليماني -رحمهما الله تعالى-.

(٢) انظر ترجمته في «الأنساب» (٤/ ٢٩٥)، «وفيات الأعيان» (١/ ١٦٣)، «الصلة» (١/ ٢٣٣) لابن بشكوال، «السيرة» (١٩/ ١٤٩)، «طبقات علماء الحديث» (٤/ ٧)، «الدباغ الملعب» (١/ ٣٣٢).

(٣) رمزنا في أول كل ترجمة لمن أخرج له أصحاب الكتب الستة، نقلاً عن «التقريب».

(٤) انظر على سبيل المثال - التراجيم (٣١، ٦٥، ٢٢٦).

(٥) انظر ترجمته في «تكملة الإكمال» (١/ ٢٠٣) لابن نقطة، «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٣١٠)، «السيرة» (٢٠/ ٢٢٠)، «بغية المتلئس» (٢/ ٦٦٢)، «طبقات علماء الحديث» (٤/ ٨٧)، «فشلوات الذهب» (٦/ ٢٣٤).

ومن الكتاب نسخة أخرى في برنستون، تحت رقم (٤٩٩٩- مجموعة يهودا) في (٦) ورقات، ملحقة بأخر «السنن» رواية ابن داسة، والسقط والتحريف والتصنيف فيها كثير، ولذا أهملتها ولم أنبه على ما فيها. وظهر مطبوعاً عن هاتين النسختين بتحقيق الأخ جاسم الفجي - حفظه الله - سنة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م. وهذه الطبعة جيدة بالجملة، ولكن جعل محققها جميع السقط الذي وقع للناسخ والمثبت في الهوامش من «حواشي ابن الديباغ» على الكتاب، وهذه زلة عظيمة، إذ أثبت الناسخ أمام حواشي ابن الديباغ، حرف (غ)، وما لم يرمز له بهذا فهو من صلب الكتاب، أو من استلراكات علماء آخرين عليه^(١)، وقد بينت ذلك في تعليلي عليه، والله الموفق والهادي.

● «بذل المجهود في ختم السنن، لأبي داود» للمحافظ أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي^(٢) (ت ٩٠٢هـ).

هذا الكتاب ثابت النسبة للسخاوي^(٣)، وله نسختان خطيتان^(٤)، إحداهما في خزانة عارف حكمت، تحت رقم (٣٠٨-٤-مجموع)، والأخرى في المحمودية، تحت رقم (٧/٢٦٠٠-مجموع)، ووقع فيها كثير من التصحيح والتحريف، جهلت في إصلاحه، ولم أعلق عليه إلا من رأس القلم^(٥)، ووضعت في المقدمة لأهميته، فهو بمثابة المفتاح الذي يوقف القارئ على المعرفة القوية بـ «سنن أبي داود» ومؤلفه، ومعرفة منهجه فيه.

● ومما امتازت به نشرتنا هذه أيضاً:

● راعيت إدخال المثبت في جداول التصويبات^(٦) في صلب الكتاب، ونصصت في الهامش على ما ظهر لي خطأ، أو استشكلت مما لم يذكر فيها^(٧).

● تنبّهت على وهم في العزو، أو سقط في العبارة، أو غير ذلك، وهو قليل نادر، ولم أراجع المصادر التي ينقل المصنف منها إلا عند الاستشكال أو ظهور خطأ في تخريج الحديث.

● وضعت في الحاشية رقم الجزء والصفحة وفق الطبعة الهندية^(٨).

- (١) رموز لهم برموز مختلفة، أثبتّها على صورتها في النسخة الخطية.
- (٢) قال في خاتمة «الجواهر والدرر» (٣/١٢٦١) لما سرد من أفرد عالمياً بترجمة، وبدا بالنبي ﷺ، ومن ذكر (أبا داود) وقال مسياً من أفرد: «ابن يشكوال» والشيخ تقي الدين ابن فهد الهاشمي المكي، وجمعه في «جزء» عمله في ختم «سنن».
- (٣) انظر عنه كتابي «مؤلفات السخاوي» (٥٢/ رقم ٥٥).
- (٤) ذكرتهما في الطبعة الثانية المشتملة على زيادات كثيرة على الطبعة الأولى من «مؤلفات السخاوي».
- (٥) إذ ظهر سحفاً بطبعتين مختلفتين.
- (٦) انظر عنها ما ذكرناه: «طباعت الكتاب وبيان الأصل المعتمد في التحقيق»، ويشمل هذا الجدول أيضاً المحو والإثبات.
- (٧) لا تنس ما قدمناه من قول الناشر (تلفظ حسين): «... لكن مع ذلك قد بقيت أغلاط بسيرة في المتن والشرح من غفلة المصحح والكاظم».
- (٨) وكلذا أرقام الأجزاء والصفحات في هذه المقدمة.

وأخيراً هذا جهدي في خدمة الكتاب، أضعه بين يدي القراء الكرام، فإن أصيبتُ ووُفِّقْتُ فهذا من فضل الله عز وجل، والحمد لله على آلائه ونعمه، وإنْ كانت الأخرى فأنا تائب منه، وأستغفر الله العظيم من كل زلل وخطئ وغلل، وأسأل الله عز وجل أن يتقبله مني، وأن يجعله ذخراً في صحيفة عملي، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من جاء بقلب سليم، والله من وراء القصد، وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

وكتب أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان
الأردن - عمان

مقدمات العلامة شمس الحق العظيم آبادي لشرحه المطول «غاية المقصود»

مقدمة وفيها لوامع

اللغة الأولى

في ذكر «السنن» لأبي داود وفضائله

فاعلم أن علم الحديث بعد كتاب الله الملك العالِم، أشرف العلوم قدراً وأعظمها فخراً وشفراً، كيف لا ومُخرجه عن لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى. وكان المحدثون رضي الله عنهم جمعوا الكلمات النبوية، ودَوَّنوا الأحكام الشرعية، وشرحوا أقوال النبي الأمين، وميَّزوا بين الغثِّ والسمين، جزاهم الله جزاءً موفوراً، وسقاهم عيناً تسمى سلسيلاً. وكان من عمدتهم الإمام الأعظم، السيد المكرم، أستاذ المحدثين، حامل لواء سيد المرسلين، عديم المثل في عصره، صاحب الجرح والتعديل في دهره، المجتهد المطلق، بالخير والبركات من الله الموفق: محمد بن إسماعيل البخاري، أسكنه الله جنة الفردوس من لطفه الجاري. والسيد المفقِّه، السند المحتشم، المجتهد المحقق، والإمام المدقق، فخر المحدثين، عمدة الناقدين: مسلم بن الحجاج النيسابوري، عليه الرحمة من الله الباري. فجُردوا الأحاديث الصحيحة، وميَّزها عن الواهية والضعيفة، ليعمل بها العاملون، ويسلك عليها السالكون. فأياها الإخوان، هذه منة وإحسان منهما عليكم، وقد بسطنا السفرة ووضعا عليها ألوانا من الطعام من أقوال النبي ﷺ وأفعاله وأحواله وتقريره، فكلوه هنئاً مريئاً، فهنا والله الذِّ الأَطعمة وأطيبها، وأنفس الفواكه وألطفها، وفي ذلك فليتنافس المتنافسون، وليرغب الراغبون. ثم مشى طريقهما أصحاب «السنن الأربعة»، لا زالوا مغموسين في بحار الرحمة، لكن شرائطهم أخف وأقل من شرائط الشيخين.

قال الشيخ محيي الدين النووي في «شرح صحيح مسلم»^(١): «اتفق العلماء على أن أصح الكتب بعد القرآن الكريم»^(٢) «الصحيحان»: «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم»، وتلقاهما^(٣) الأئمة بالقبول، و«كتاب البخاري» أصحهما [صحيحاً]^(٤) وأكثرهما فوائد، [ومعارف ظاهرة وغامضة]^(٥) وقد صح أن مسلماً كان ممن يستفيد منه ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث، وهذا الترجيح هو المختار الذي قاله الجمهور»^(٦). انتهى.

وقال المحدث المحقق الشيخ الأجل ولي الله بن عبد الرحيم الدهلوي في «حجة الله البالغة»^(٧): «أما «الصحيحان» فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع، وأنهما متواتران إلى

(١) (١/٢٣ - ط قرطبة).

(٢) في «شرح النووي»: «العزيز».

(٣) في «شرح النووي»: «تلقاهما».

(٤) لا وجود لها في «شرح النووي».

(٥) زيادة من «شرح النووي».

(٦) انظر تأكيده وأوجه رجحان كل واحد منهما على الآخر في كتابي «الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح» (٢/ ٥٦٢ - ٥٧٠).

(٧) (١/ ٤١٤ - ٤١٨ - ط الكوثر).

مصنفهما، وأنه كل من يهون أمرهما فهو مبتدع متبع غير سبيل المؤمنين... والشيوخ لا يذكرون إلا حديثاً قد تناظر فيه شايخهما، وأجمعوا على القول به والتصحيح له، كما أشار مسلم حيث قال: «لم أذكر هنا إلا ما أجمعوا عليه»^(١). . . . فالشيوخ كأساتلتهم كانا بعيتان بالبحث عن خصوص الأحاديث في الوصل والانتقاط وغير ذلك حتى يتضح الحال... فـ«الصحيحان» و«الموطأ» في الطبقة الأولى.

الطبقة الثانية: كتب لم تبلغ مبلغ «الموطأ» و«الصحيحين»، ولكنها تلوها، كان مصنفوها معروفين بالوثوق والعدالة والحفظ والتبحر في فنون الحديث، ولم يرضوا في كتبهم هذه بالتساهل فيما اشترطوا على أنفسهم، فتكافأوا من بعدهم بالقبول، واعتنى بها المحدثون والفقهاء طبقة بعد طبقة، واشتهرت فيما بين الناس، وتعلق بها القوم شرحاً لغريبها، وفحصاً عن رجالها، واستنباطاً لفقهاها، وعلى تلك الأحاديث بناء عامة العلوم: كـ«سنن أبي داود»، و«جامع الترمذي»، و«مجتىئ السائي». وهذه الكتب مع الطبقة الأولى اعتنى بأحاديثها رزيين في «تجريد الصحاح»^(٢)، وابن الأثير في «جامع الأصول»، وكاد «مسند أحمد» يكون من جملة هذه الطبقة.

الطبقة الثالثة: مسانيد وجوامع ومصنفات صُنِّفت قبل البخاري ومسلم وفي زمانهما وبعدهما، جُمِعت بين الصحيح والحسن والضعيف، والمعروف والغريب، والشاذ والمنكر، والخطأ والصواب، والثابت والمقلوب،... وكان قصدهم جمع ما وجدوه لا تلخيصه وتهذيبه وتقريبه من العمل.

فالطبقة الأولى والثانية عليهما اعتماد المحدثين، وأما الثالثة فلا يباشرها للعمل عليها والقول بها إلا النحارير الجهابذة، الذين يطلعون على أسماء الرجال وعلل الأحاديث، نعم ربما يؤخذ [منها] المتابعات والشواهد، ﴿وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾ [الطلاق: ٣]. انتهى كلامه ملخصاً^(٣) محرراً.

وكان الإمام الحافظ أبو داود السجستاني همَّه جَمْعُ الأحاديث التي استدل به الفقهاء ودارت فيهم، وبنى عليها الأحكام علماء الأمصار، فصنَّف «سننه» وجمع فيها الصحيح والحسن واللين الصالح للعمل، وما ذكر في «سننه» حديثاً أجمع الناس على تركه^(٤)، وما كان منها ضعيفاً صرح بضعفه، وما كان فيه علةً يبتها بوجه يعرفها الخائف في هذا الشأن، وترجم على كل حديث بما قد استنبط منه عالم وذهب إليه ذاهب، ولذا قال بعض الأئمة: إن كتابه كاف للمجتهد.

قال الإمام الحافظ أبو سليمان الخطابي في «معالم السنن شرح سنن أبي داود»^(٥): «واعلموا رحمكم الله تعالى أن كتاب «السنن» لأبي داود -رحمه الله- كتاب شريف، لم يُصنَّف في علم الدين كتاب مثله، وقد رُزِقَ القبول من

(١) انظر بشأن هذه المقولة كتابي «الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح» (٤١٣-٤٠٧/٢).

(٢) جمع فيه بين «الموطأ» والكتب الخمسة، وعليه اعتمد ابن الأثير في تصنيف كتابه «جامع الأصول»، وقال الذهبي في «السير» (٢٠٥/٢): «قلت: أدخل كتابه زيادات وإعانة، لو تترَّء عنها لأجاده. قلت: وإتقاده مظنة الضعف الشديد، أفاده السيوطي في مقدمة «الجامع الكبير».

(٣) أشرنا إلى المكان الذي حذفه المصنف بـ (...).

(٤) انظر رسالة الإمام أبي داود إلى أهل مكة والتعليق عليها.

(٥) (١١-١٠/١).

كافة الناس، فصار حكماً بين فرق العلماء وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم، فلكل منه وزد ومنه شرب، وعليه مُوَلِّد أهل العراق وأهل مصر وبلاد المغرب وكثير من أقطار الأرض. فأما أهل خراسان فقد أولع أكثرهم بكتابي محمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج، ومن نحا نحوهما في جَمْع الصحيح على شرطهما في السبك والانتقاد، إلا أن «كتاب أبي داود» أحسن رَصْفًا وأكثر فقهاً، و«كتاب أبي عيسى» أيضاً كتاب حسن، والله يغفر لجماعتهم، ويحسن على جميل النية فيما سعوا له مثوبتهم برحمته.

ثم اعلموا أن الحديث عند أهله على ثلاثة أقسام: حديث صحيح، وحديث حسن، وحديث سقيم. فالصحيح عندهم ما اتصل بسنده وعدلت نقلته. والحسن منه ما عرف مخرجه واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر أهل الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء. و«كتاب أبي داود» جامع لهذين النوعين من الحديث. فأما السقيم منه فعلى طبقات: شرها الموضوع، ثم المقلوب يعني ما قلب إسناده، ثم المجهول. و«كتاب أبي داود» خلى منها ويرى من جملة وجوهها، فإن وقع فيه شيء من بعض أقسامها لضرب من الحاجة تدعوه إلى مثلها، فإنه يبين أمره، ويذكر علته، ويخرج من عهده. ويحكى لنا عن أبي داود رحمه الله أنه قال: ما ذكرت في كتابي حديثاً اجتمع الناس على تركه. هذا آخر كلام الخطابي.

وقال الحافظ عبد العظيم المنذري في «مختصره»^(١): «حكى أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منته الحافظ أن شرط أبي داود والنسائي إخراج حديث أقوام لم يُجمع على تركهم، إذا صح الحديث بانصال السند من غير قطع ولا إرسال». انتهى.

وقال الإمام أبو داود في «رسالته إلى أهل مكة»^(٢) -شرفها الله تعالى-: «فإنكم سألتوني أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب «السنن» أي أصح ما عرفت في الباب، ووقفْتُ على جميع ما ذكرت، فاعلموا أنه كله كذلك، إلا أن يكون قد روى من وجهين: أحدهما أقوى إسناداً، والآخر صاحبه أقدم في الحفظ، فربما كتبت ذلك. وإذا أعدت الحديث في الباب من وجهين أو ثلاثة مع زيادة كلام فيه، وربما فيه كلمة زائدة على [الأحاديث، وربما اختصرت] الحديث الطويل، لأني لو كتبت بطوله لم يعلم بعض من سمعه، ولا يفهم موضع الفقه منه، فاختصرته لذلك.

وأما المراسيل فقد كان يحتاج بها العلماء فيما مضى، مثل سفيان الثوري ومالك والأوزاعي، حتى جاء الشافعي فتكلم فيه^(٣)، وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره. فإذا لم يكن مسند غير المراسيل ولم يوجد المسند فالمرسل يحتاج به، وليس هو مثل المتصل في القوة.

وليس في كتاب «السنن» الذي صَنَفْتُهُ عن رجل متروك الحديث شيء^(٤)، وإذا كان فيه حديث منكر يثبت أنه

(١) (٨/١).

(٢) وضعها في طليعة هذه (المقدمات)، والقطعة التي سيذكرها المصنف في أول ما ظهر مطبوعاً من هذه الرسالة.

(٣) انظر تعليقنا على هذا الموضع.

(٤) انظر تعليقنا على هذا الموضع.

منكر، وليس عليّ نحوه في الباب غيره. وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بيّته، ومنه ما لا يصح سندُه. وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض، وهو كتاب لا يرد عليك سنة عن النبي ﷺ [إسناد صالح]، إلا وهو فيه، إلا أن يكون كلام استخرج من الحديث، ولا يكاد يكون هذا. ولا أعلم شيئاً بعد القرآن أئزم للناس أن يتعلموا من هذا الكتاب، ولا يضر رجلاً أن لا يكتب من العلم -بعدهما يكتب هذا الكتاب- شيئاً، وإذا نظر فيه وتدبّره وتفهمه حينئذ يعلم مقداره.

وأما هذه المسائل -مسائل الثوري ومالك والشافعي- هذه الأحاديث أصولها. ويعجبني أن يكتب الرجل مع هذه الكتب من رأي أصحاب النبي ﷺ، ويكتب أيضاً مثل «جامع سفيان الثوري»، فإنه أحسن ما وضع الناس من الجوامع.

والأحاديث التي وضعها في كتاب «السنن» أكثرها مشاهير، وهو عند كل من كتب شيئاً من الحديث، إلا أن تميزها لا يقدر عليه كل الناس، والفخر بها أنها مشاهير، فإنه لا يحتاج بحديث غريب، ولو كان من رواية مالك ويحيى بن سعيد والثقات من أئمة العلم، ولو احتج رجل بحديث غريب وحديث من يُطعن فيه لا يحتاج بالحديث الذي قد احتج به، إذا كان الحديث غريباً شاذاً. فأما الحديث المشهور المتصل الصحيح فليس يقدر أن يرد عليك أحد. قال إبراهيم النخعي: كانوا يكرهون الغريب من الحديث. وقال يزيد بن أبي حبيب: إذا سمعت الحديث فانثدّه كما تنثد الضالّة، فإن عُرِف وإلا فذعه.

وإن من الأحاديث في كتاب «السنن» ما ليس بمتصل، وهو مرسل ومُدلس، وهو -إذا لم توجد الصحاح عند عامة أهل الحديث- على معنى أنه متصل، وهو مثل: الحسن عن جابر، والحسن عن أبي هريرة، والحكم عن المقسم عن ابن عباس. وليس بمتصل، وسماع الحكم عن مقسم أربعة أحاديث. وأما أبو إسحاق عن الحارث عن علي، فلم يسمع أبو إسحاق من الحارث إلا أربعة أحاديث ليس فيها مسند واحد. وما في كتاب «السنن» من هذا النحو قليل. ولعل ليس في كتاب «السنن» للحارث الأعمش إلا حديث واحد، وإنما كتبه بأخره. وربما كان في الحديث ما لم يثبت صحة الحديث منه إذ كان يخفى ذلك عليّ، فربما تركت الحديث إذا لم ألقه، وربما كتبه [ويؤتته] إذا لم أنف عليه، وربما أتوقف عن مثل هذه، لأنه ضرر على العامة أن يكشف لهم كل ما كان من هذا الباب فيما مضى من عيوب الحديث، لأن علم العامة يقصر عن مثل هذا.

وعدد كتب^(١) هذه «السنن» ثمانية عشر جزءاً مع المراسيل، منها جزء واحد مراسيل. وما يروى عن النبي ﷺ من المراسيل منها ما لا يصح، ومنها ما يُسند عند غيره، وهو متصل صحيح.

ولعل عدد الأحاديث التي في كتبي من الأحاديث قدر أربعة آلاف حديث وثمانية مئة حديث، ونحو ست مئة حديث من المراسيل^(٢).

فمن أحب أن يميز هذه الأحاديث مع الألفاظ، فربما يجيء الحديث من طريق، وهو عند العامة من حديث

(١) في الأصل: «كتبي».

(٢) بلغت عدد أحاديث طبعة الدعاس من «السنن» - وهي رواية اللؤلؤي، وفيها بعض زيادات ابن دلس- (٥٢٧٤).

الأئمة الذين هم مشهورون، غير أنه ربما طلب اللفظة التي تكون لها معان كثيرة وممن عرفت، وقد نقل من جميع هذه الكتب ممن عرفت، فربما يجيء الإسناد فيعلم من حديث غيره أنه متصل^(١)، ولا يتنبه السامع إلا بأن يعلم الأحاديث، فيكون له فيه معرفة فيقف عليه، مثل ما يروى عن ابن جريج قال: أخبرني عن الزهري، ويرويه البرساني عن ابن جريج عن الزهري، فالذي يسمع يظن أنه متصل، ولا يصح بينهم^(٢). وإنما تركنا ذلك لأن أصل الحديث غير متصل، وهو حديث معلول، ومثل هذا كثير. والذي لا يعلم يقول: قد تركت حديثاً صحيحاً من هذا، وجاء بحديث معلول. وإنما لم أصف في كتاب «السنن» إلا الأحكام، ولم أصف في الزهد وفضائل الأعمال وغيرها. فهذه أربعة آلاف والثمان مئة كلها في الأحكام، فأما أحاديث كثيرة صحاح من الزهد والفضائل وغيرها في غير هذا فلم أخرجها. انتهى ملخصاً.

وقال المتلري^(٣): «قال أبو بكر محمد بن عبد العزيز: سمعت أبا داود بن الأشعث بالبصرة - ومثل عن رسالته التي كتبها إلى أهل مكة - وغيرها جواباً لهم - فأملئ علينا: «سلام عليكم، فإني أحمد الله الذي لا إله إلا هو، وأسأله أن يصلي على محمد عبده ورسوله ﷺ. أما بعد، عافانا الله وإياكم، فهذه الأربعة آلاف والثمان مئة الحديث كلها في الأحكام، فأما أحاديث كثيرة من الزهد والفضائل وغيرها من غير هذا فلم أخرجها، والسلام عليكم».

وقال أبو بكر محمد بن بكر بن داسة: سمعت أبا داود يقول: «كتب عن رسول الله ﷺ خمس مئة ألف حديث، انتخب منها ما ضمنت هذا الكتاب يعني كتاب السنن، جمعت فيه أربعة آلاف وثمان مئة حديث، ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه. ويكفي^(٤) الإنسان لديه أربعة أحاديث: قوله ﷺ «الأعمال بالنيات»، والثاني: قوله: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه» والثالث: قوله ﷺ «لا يكون المؤمن مؤمناً حتى يرضى لأخيه ما يرضى لنفسه» والرابع: «الحلال بين، والحرام بين، وبين ذلك أمور مشبهات» الحديث. انتهى.

قال الحافظ الخطابي^(٥) أيضاً: «وكان تصنيف علماء الحديث قبل زمان أبي داود الجوامع والمسانيد ونحوها، فيجمع تلك الكتب إلى ما فيها من السنن والأحكام أخباراً وقصصاً ومواعظ وأدباً، وأما السنن المحضة فلم يقصد واحد منهم جمعها واستيفاءها، ولم يقدر على تحصيلها على حسب ما اتفق لأبي داود رحمه الله، ولذلك حل هذا الكتاب عند أئمة الحديث وعلماء الأثر محلّ العجب، فخرّث فيه أكباد الإبل، ودامت إليه الرحل».

قال الخطابي^(٦): «وسمعت ابن الأعرابي يقول، ونحن نسمع منه هذا الكتاب، فأشار إلى النسخة وهي بين يديه، فقال: «لو أن رجلاً لم يكن عنده من العلم إلا المصحف الذي فيه كتاب الله عز وجل ثم هذا الكتاب لم يحتج

(١) لعل صوابه: «غير متصل» انظر رسالة أبي داود.

(٢) الصواب: «البعض بدل بينهم».

(٣) في «مختصر السنن» (١/٦-٧).

(٤) تعقب الذهبي في «السير» (١٣/٢١٠) هذه الكلمة بقوله: «قوله: يكفي الإنسان لديه» متروك، بل يحتاج المسلم إلى عدد كبير من «السنن الصحيحة مع القرآن».

(٥) في «معالم السنن» (١/١١).

(٦) في «معالم السنن» (١/١٣-١٢).

معهما إلى شيء من العلم».

قال أبو سليمان: «وهذا كما قال لا شك فيه، قد جمع أبو داود هذا في كتابه من الحديث في أصول العلم وأمهات السنن وأحكام الفقه، ما لا نعلم متقدماً سبقه إليه، ولا متأخراً ليقفه فيه». انتهى ملخصاً.

وقال المنذري^(١) أيضاً: «وقال أبو العلاء المحسن الوزاري: رأيت النبي ﷺ في المنام، فقال: من أراد أن يستمسك بالسنن؛ فليقرأ «سنن أبي داود»، رحمه الله».

اللغة الثانية

في ترجمة الإمام الحافظ أبي داود السجستاني رضي الله تعالى عنه

وقد أطلب المحدثون في توالي فهم في ذكر ترجمته وثنائه، ولتذكر هنا نبذة من أحواله ملقطاً من «خلاصة تذهيب تذهيب الكمال في أسماء الرجال» للإمام العلامة صفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي الأنصاري، و«الإكمال في أسماء الرجال» للشيخ ولي الدين أبي عبد الله الخطيب، و«معالم السنن» للحافظ الخطابي، و«مختصر الإمام المنذري»، و«تاريخ ابن خلكان» و«بستان المحدثين» لشيخ شيخنا العلامة وحيد عصره عبد العزيز بن ولي الله الدهلوي وغيرها من كتب الثقات، فأقول:

هو سليمان بن الأشعث بن إسحق بن بشير بن شداد بن عمرو بن عمران الأزدي، أبو داود السجستاني، الإمام الحافظ العَلَم، أحد حفاظ الحديث وعلمه، وفي الدرجة العليا من النسك والصلاح وعلم الفقه والورع والإتقان، أحد من رحل وطوف البلاد، وجمع وصنّف، وسمع بخراسان والعراق والجزيرة والشام والحجاز ومصر. ولد سنة اثنتين ومئتين، وقدم بغداد مراراً، ثم نزل إلى البصرة وسكنها، وأخذ الحديث^(٢) عن أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وقتيبة بن سعيد، وعثمان بن أبي شيبة، وعبد الله بن مسلمة، ومسدد بن مسرهد، وموسى بن إسماعيل، والحسن بن عمرو السدوسي، وعمرو بن مرزوق، وعبد الله بن محمد الثفيلي، ومحمد بن بشار، وزهير بن حرب، وعبيد الله بن عمر بن ميسرة، وأبي بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن المثنى، ومحمد بن العلاء، ونصر بن علي، وهناد، وحفص بن عمرو، ومسلم بن إبراهيم، ومحمد بن عيسى، وإسحاق بن سويد، وأبي حفص عمر بن الخطاب، وأحمد بن يونس، وعمرو بن محمد، ومحمد بن آدم بن سليمان، وعيسى بن يونس، ومحمد بن حاتم بن بزيع، وي زيد بن خالد ابن عبد الله، وحيوة بن شريح، وسعيد بن منصور، وخلف بن هشام، وعمرو بن عون، وهوب بن بنية، وإبراهيم بن خالد، وإبراهيم بن موسى، ومحمد بن عوف الطائي، وسليمان بن داود، ومحمد بن كثير، وموسى بن إسماعيل، وأحمد بن أبي شعيب، وأحمد بن يونس، والحسن بن علي، وعبيد الله بن معاذ، ومحمد بن سليمان، ومحمد بن المنهال، وعبد الملك بن شعيب، وجعفر بن مسافر، والعباس بن الوليد، وشجاع بن مخلد، وأبي الوليد الطيالسي، وعبد الرحمن بن المبارك، وغير هؤلاء من أئمة الحديث ممن لا يحصى كثرة.

(١) في «مختصر السنن» (٩/١).

(٢) بنظر للتوسع في شيوخ أبي داود كتاب الحافظ أبي علي الحسين بن محمد الفسائي (ت ٥٤٦هـ) مع «حاشية ابن الدباغ» (ت ٥٤٦هـ) عليه، وهو ضمن (مقدمات) نشرتها هذه.

قال المنذري^(١): «قال أحمد بن محمد بن ياسر الهروي: سليمان بن الأشعث السجزي كان أحد حفاظ الإسلام لحديث رسول الله ﷺ وعلمه وعلمه وسنده، في أعلى درجة النسك والعفاف والصلاح والورع، من فرسان الحديث».

وقال أحمد بن محمد بن الليث: جاء سهل بن عبد الله التستري إلى أبي داود السجستاني فقبل: يا أبا داود، هذا سهل بن عبد الله جاءك زائراً، قال فرحب به وأجلسه، وقال له سهل: يا أبا داود، لي إليك حاجة، قال: وما هي؟ قال: حتى تقول قد قضيتها مع الإمامان، قال: قد قضيتها مع الإمامان، قال: أخرجني إني لسانك الذي حدثت به أحاديث رسول الله ﷺ حتى أتبعه، قال: فأخرج إليه لسانه فقبله. انتهى.

وقال الخطابي^(٢): أخبرني أبو عمر محمد بن عبد الواحد الزاهد صاحب أبي العباس أحمد بن يحيى، قال: قال إبراهيم الحربي لما صنف أبو داود هذا الكتاب: «أين لأبي داود الحديث كما ألين لداود الحديد».

قال أبو سليمان^(٣): حدثني عبد الله بن محمد السنكي قال: حدثني أبو بكر بن جابر خادم أبي داود، قال: كنت معه ببغداد، فصلينا المغرب، إذ قرع الباب ففتحته، فإذا خادم يقول: هذا الأمير أبو أحمد الموفق يستأذن، فدخلت إلى أبي داود فأخبرته بمكانه فأذن له، فدخل وقعد، ثم أقبل عليه أبو داود وقال: ما جاء بالأمير في مثل هذا الوقت؟ قال: خلال ثلاث، قال: وما هي؟ قال: تنتقل إلى البصرة، فتخذها وطناً لترحل إليك طلبية العلم من أقطار الأرض، قال: هذه واحدة، هاتِ الثانية، قال: تروي لأولادي كتاب «السنن»، قال: نعم، هاتِ الثالثة، فقال: تفرد لهم [مجلساً] للرواية، فإن أولاد الخلفاء لا يقعدون مع العامة، فقال: أما هذه فلا سبيل إليها، فإن الناس شريفهم ووضيئهم في العلم سواء. قال ابن جابر: فكانوا يحضرون بعد ذلك ويقعدون، ويُضرب بينهم وبين الناس سِرٌّ فيسمعون مع العامة انتهى.

وفي «الإكمال»^(٤): قال أبو بكر الخلال: أبو داود هو الإمام المقدم في زمانه، رجل لم يسبقه إلى معرفته بتخريج العلوم وبصّره بمواضعه أحد في زمانه. انتهى.

وقال ابن حبان^(٥): «أبو داود أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً وحفظاً ونسكاً وورعاً وإتقاناً». انتهى.

وقال الحافظ موسى بن هارون: خلق أبو داود في الدنيا للحديث، وفي الآخرة للجنة، وما رأيت أفضل منه.

توفي في البصرة يوم الجمعة متصفاً شوال سنة خمس وسبعين وميتين ودفن بها.

وسجّستان^(٦) بكسر السين المهملة والجيم، وسكون السين الثانية منسوب إلى سجستان، الإقليم المعروف بين خراسان وكرمان، وقيل: هو منسوب إلى سجستان أو سجستان قرية بالبصرة، والأول أكثر وأشهر. ويقال في النسبة

(١) في «مختصر السنن» (٧/١).

(٢) في «معالم السنن» (١١/١-١٢).

(٣) في «معالم السنن» (١٠/١) أيضاً.

(٤) ٨٠٢ - مطبوع آخر مشكاة المصابيح.

(٥) في «الثلاثة» (٢٨٢/٨) وثمة كلامه: فمن جمع وصُفَّ ونُفِ عن السنن، وقمع من خالفها، واتحلَّ شُعْلاً.

إلى سجستان «سجزي» أيضاً، وقد نسب أبو داود وغيره كذلك، وهو عجيب التغيير في النسب، قاله المنذري^(١) وابن خلكان^(٢).

وأخذ الحديث عنه ابنه أبو بكر عبد الله بن أبي داود، وكان من أكابر الحفاظ ببغداد، عالماً متفقاً عليه، إمام ابن إمام، شارك أباه في شيوخه بمصر والشام، وسمع ببغداد وخراسان وأصبهان وشيراز، وتوفي سنة ست عشرة وثلاث مئة، واحتج به ممن صنف الصحيح أبو علي الحافظ النيسابوري، وابن حمزة الأصبهاني.

وأخذ عنه: الحافظ أبو عبد الرحمن النسائي صاحب «السنن» المشهورة، وعبد الرحمن النيسابوري، وأحمد بن محمد الخلال، وأبو عيسى الترمذي. وروى عنه «السنن»: ابن داسة، واللؤلؤي، وابن الأعرابي، وأبو عيسى الرملي، وروى عنه أحمد بن حنبل فرد حديث، وكان أبو داود يفتخر بذلك. وأبو الحسن علي بن عبد. وروى عنه خلق سواهم.

وعرض كتابه «السنن» على أحمد بن حنبل فاستجاده واستحسنه.

وأشاد الإمام الحافظ أبو طاهر السلفي^(٣) في حقّه:

لأنّ الحديث وعلمه بكماله لإمام أهل أبي داود
مثل الذي لأن الحديد وسبكه لنبيّ أهل زمانه داود

اللغة الثالثة

في نسخ «السنن» واختلافها

فاعلم أنه روى هذا «السنن» عن الإمام أبي داود أربعة^(٤) حفاظ من تلامذته، ولهذا نسخ «السنن» التي توجد في ديار العرب وغيره قديماً وحديثاً متعددة.

النسخة الأولى المروّجة في ديارنا الهندية وبلاد المشرق المفهومة من «السنن» لأبي داود عند الإطلاق: نسخة اللؤلؤي^(٥)، وهو الإمام الحافظ أبو علي محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤي البصري، روى عن أبي داود هذا «السنن» في المحرم سنة خمس وسبعين ومئتين، وروايته من أصح الروايات، لأنها من آخر ما أملى أبو داود، وعليها مات. وأخذ عن اللؤلؤي: الإمام أبو عمر القاسم بن جعفر بن عبد الواحد الهاشمي، والحافظ أبو عبدالله الحسين بن بكر بن محمد الوراق يعرف بالهراس. و«اللؤلؤي» منسوب إلى بيع اللؤلؤ.

(١) في «مختصر السنن» (١/١١-١٢).

(٢) في «وفيات الأعيان» (٢/٢٠٥).

(٣) ذكرها في مقدمة إملته «معالم السنن»، وطبع إملته هذا في آخر «المعالم» (٤/٣٦١ - ط الطبايع).

(٤) هؤلاء أشهرهم، وإلا فالرأفة كثر، ذكر منهم البخاري في «بذل المجهود» - وهو ضمن مقدمتا هذه - إحدى عشر نفساً. قال: «واقطع اتصال هذا الكتاب من طريق أكثر هؤلاء».

(٥) قال عنها البخاري: «وامتازت بأه - أي: اللؤلؤي - كان قارؤه على مصغه لمن يقصد سماعه منه في مدة عشرين سنة، لكونه وركته، والورق عندهم القاري للناس، وكان مع ذلك آخر ما قرأه عليه في سنة وفاته».

النسخة الثانية: نسخة ابن داسة^(١)، وهي مشهورة في ديار المغرب، وتقارب نسخته نسخة اللؤلؤي، وإنما الاختلاف بينهما بالتقديم والتأخير دون الزيادة والنقصان. وهو الإمام الحافظ أبو بكر محمد بن بكر بن محمد بن عبدالرزاق بن داسة التمار البصري، قال بعض العلماء: رواية ابن داسة أكمل الروايات. أخذ عنه الإمام أبو سليمان الخطابي، وأبو محمد عبدالله بن عبدالمؤمن القرطبي من قدماء شيوخ ابن عبدالبر. وقال: قرأته بالبصرة على أبي بكر ابن داسة سنة خمس وأربعين وثلاث مئة. وأبو علي الحسن بن محمد الروذباري، وأبو عمر أحمد بن سعيد بن حزم، وأبو حفص عمر بن عبدالمملك الخولاني، والإمام أبو علي الحسن بن داود السمرقندي. وروى عنه الإجازة أبو نعيم الأصبهاني. قال علي القاري في «شرح شفاء قاضي عياض»: داسة بمهملتين وتخفيف الثانية عند الجمهور بصري، وهو أحد رواة أبي داود. انتهى.

النسخة الثالثة: نسخة الرملي، ونسخته تقارب نسخة ابن داسة. وهو الإمام الحافظ أبو عيسى إسحاق بن موسى ابن سعيد الرملي ورقاق أبي داود، وروى عنه الحافظ أبو عمر أحمد بن دحيم بن خليل، قال: ثنا أبو عيسى الرملي سنة سبع عشرة وثلاث مئة. و«الرملي» -بفتح الراء وسكون الميم وكسر اللام- منسوب إلى الرملة، مدينة بفلسطين، ومحلة بسخس.

النسخة الرابعة: نسخة ابن الأعرابي. وهو الإمام الحافظ أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن بشر المعروف بابن الأعرابي، روى عنه: أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن محمد بن غالب التمار، وأبو عمر أحمد بن سعيد بن حزم، وأبو حفص عمر بن عبدالمملك الخولاني، وليس في رواية ابن الأعرابي من روايته عن أبي داود كتاب الفتن والملاحم، والمحروف، والخاتم، وسقط عنه من كتاب اللباس نحو نصفه، وفاته من كتاب الوضوء والصلاة أوراق كثيرة، قال الشيخ العلامة أبو الضياء عبدالرحمن بن علي بن عمر الدبيع الشيباني -تلميذ السخاوي- في «ثبته»: «وزاد بعضهم وفاته أيضاً من كتاب النكاح»^(٢).

(١) أكثر ما يورد البيهقي في كنه من طريقه، وقال أبو علي الجبائي: «ورواية ابن داسة أكمل الروايات، ورواية أبي عيسى الرملي تقاربها»، نقله ابن خبير في «فهرسته» (ص ١٠٦)، وعند ابن داسة أحاديث زائدة، والكلام على الأحاديث. وقال ابن حجر في «المعجم المفهرس» (ص ٢٣١): «وقد سقط من رواية ابن داسة من كتاب (الأدب) من قوله (باب ما يقول إذا أصبح وإذا أسى) إلى (باب الرجل يتمي إلى غير مواليه)، وكان يقول: قال أبو داود، ولا يقول حدثنا أبو داود».

(٢) وكذا قال ابن حجر في «المعجم المفهرس» (ص ٢٣١) والسخاوي في «بلك المجهود» وغيرهما.

اللغة الرابعة

في ذكر من اعتنى بشرحه أو تعليقه أو تلخيصه

فكم من شارح له وكم من محقق له: ففهم: الخطابي^(١)، قال ابن خلكان في «وفيات الأعيان»^(٢): «هو أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب الخطابي البُشتي، كان أدبياً فقيهاً محدثاً، له التصانيف البديعة، منها: «غريب الحديث»، و«معالم السنن» في شرح سنن أبي داود، و«أعلام السنن» في شرح البخاري، وكتاب «الشجاء» وكتاب «شأن الدعاء» وكتاب «إصلاح أغلاط المحدثين»، وغير ذلك. سمع بالعراق أبا علي الصفار، وأبا جعفر الرزاز، وغيرهما. وروى عنه الحاكم أبو عبد الله بن البيع النيسابوري، وعبد الغفار بن محمد الفارسي، وأبو القاسم عبد الوهاب بن أبي سهل الخطابي، وغيرهم. وكان يُشبه في عصره بأبي عبيد القاسم بن سلام عالماً وأدباً وزهداً وورعاً وتديساً وتأليفاً. وكانت وفاته في شهر ربيع الأول سنة ثمان وثمانين وثلاث مئة بمدينة بُست.

و«الخطابي» بفتح الخاء المعجمة وتشديد الطاء المهملة وبعد الألف باء موحدة، وهذه النسبة إلى جدّه الخطاب المذكور، وقيل بأنه من ذرية زيد بن الخطاب فنسب إليه.

و«البُشتي» بضم الباء الموحدة وسكون السين المهملة وبعدها تاء مشاة من فوقها، هذه النسبة إلى بُست، وهي مدينة من بلاد كابل بين هراة وغزنة كثيرة الأشجار والأنهار. انتهى.

وقال الإمام العلامة أبو سعد عبد الكريم السمعي في كتاب «الأنساب»^(٣): «هو إمام فاضل كبير الشأن جليل القدر، سمع أبا سعيد بن الأعرابي بمكة، وأبا بكر بن داسة بالبصرة، وإسماعيل بن محمد الصفار ببغداد، وغيرهم. وروى عنه الحاكم أبو عبد الله الحافظ، وأبو الحسين عبد الغافر الفارسي، وجماعة. وذكره الحاكم في «تاريخ نيسابور». انتهى بتلخيصه.

قلت: ومن مشايخه في علم الحديث: أبو العباس الأصم النيسابوري، وأبو عمر محمد بن عبد الواحد الزاهد صاحب أبي العباس، وعبد الله بن محمد البُسكي. وفي علم الفقه: أبو علي، والفعال.

ومن تلامذته: أبو حامد الإسفراييني، وأبو نصر محمد بن أحمد البلخي، وأبو مسعود حسين بن محمد الكرابيسي.

(١) شرحه «معالم السنن» نشره لأول مرة العلامة الشيخ محمد راغب الطباخ بحلب، ١٩٢٠-١٩٢٤، ووضع بعده مقدمة أملاها أبو الطاهر السلفي (ت ٥٧٦هـ) قبل أن يبدأ بإملاء هذا الشرح، ولأحمد بن عبدالله الباتلي رسالة علمية بعنوان «الخطابي وآثاره الحديثية من خلال كتابه «أعلام السنن» و«معالم السنن»، ومنهجه فيهما» قدمت لنيل درجة الماجستير، في جامعة الإمام، بالرياض. ونمي إليّ أن كتاب «المعالم» حققه غير واحد من الطلبة لنيل درجة الماجستير في كلية الدعوة وأصول الدين، في جامعة أم القرى، ونشر عن دار الفكر، بيروت، بتعليق صديق محمد جميل ولأبي محمود أحمد بن محمد بن هلال بن إبراهيم المقفلي (ت ٧٦٥هـ) اختصار له سماه «عجالة العالم من كتاب المعالم»، وله أيضاً «شرح مشكل على السنن» وسيأتي.

(٢) ٢١٤-٢١٥/٢.

(٣) ١٥٩/٥ - ط الهندية.

ومنهم: النووي^(١). وهو أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، إمام أهل زمانه، كان عالماً فاضلاً متورعاً فقيهاً محدثاً ثباً حجة، له مصنفات كثيرة مشهورة، وتآليفات عجيبة: كـ «شرح صحيح مسلم»، و«شرح المذهب»، و«تهذيب الأسماء واللغات»، و«رياض الصالحين»، و«كتاب الأدكار»، و«الخلاصة»، و«الروضة»، و«الأربعين»، و«شرح سنن أبي داود» ولم يتم، و«شرح صحيح البخاري» ولم يتم، وغير ذلك من معرفة علوم الحديث واللغة. سمع من المشايخ الكبار، من أجلهم وأعظمهم: الإمام رضي الدين أبو إسحاق إبراهيم بن أبي حفص عمر بن مضر الواسطي. ومنه خلق كثير.

وكان من أهل نوى، قرية من أعمال دمشق. ولد سنة إحدى وثلاثين وست مئة، ونشأ بها، وقدم دمشق سنة خمسين وست مئة وله تسع عشرة سنة، فتفقه ويرع. وكان خشن العيش، قانعاً بالقوت، تاركاً للشهوات، صاحب عبادة وخوف، وقوفاً بالحق، صغير العمامة، كبير الشأن، كثير السهر، مكياً على العلم والعمل. توفي في رجب سنة ست وسبعين وست مئة، وعاش خمساً وأربعين سنة، رضي الله تعالى عنه. كذا في «الإكمال»^(٢)، وغيره.

ومنهم: المنطري، وهو: الحافظ الكبير، الإمام الناقد، شيخ الإسلام، حسنة الليالي والأيام، زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله المصري. ولد بمصر في غرة شعبان سنة إحدى وثمانين وخمس مائة، وتفقّه وطلب هذا الشأن، فبرع فيه. وأخذ عن: الشيخ الأجل المُسَيَّد أبي حفص عمر بن محمد بن معمر البغدادى، والحافظ أبي الحسن علي بن المفضل، والحافظ ربيعة البمني، ويونس الهاشمي، وأبي عبد الله البتاء، ومطهر بن أبي بكر البيهقي، ومحمد بن سعيد المأموني، وعبد المجيد بن زهير، وعلي بن الحسين بن يحيى النحوي، وغيرهم. وأخذ عنه: الحافظ الدمياطي، وأبو الحسين اليوناني، وإسماعيل بن عساكر، وعلم الدين، وابن دقيق العيد، وجماعة.

(١) ترجمته مفصلة في كتاب «تحفة الطالبين» لتلميذه ابن المطار، وفيه (ص ٨٣ - بتحقيق): «وقطعة مسيرة من شرح سنن أبي داود». قلت: وكذا قال السيوطي في «المنهاج السوي» (ص ٦٤) بينما قال السخاوي في «ترجمة الإمام النووي» (ص ١٢): «وصل فيها إلى أثناء الموضوع، سماها «الأجزاء»، وسمعت أن زاهد عصره الشهاب ابن رسلان أودعها برمتها في «شرح» الذي كتبه على «السنن» وبنى عليها، وقال في «بذل المجهود»: «كتب منه كرايس». قلت: من هذه القطعة نسخة خطية في مكتبة حكيم أوغلي علي باشا بإستانبول. برقم (٢٠٠ / ٤)، ظفرت بها، وفرغت من نسخها، وتقع في (١٣) ورقة، وآخرها (باب الرجل يدخل يده في الإناء قبل أن يغسلها) ولم يتم شرح الباب، وفي آخر (لوحة ١) من (ورقة ١٣):

«هذا آخر كلام الإمام النووي. والذي بعده لغيره، والظاهر أنه الشهاب بن رسلان الرملي ثم المقدسي صاحب «صفوة الزيد»، وفي مكتبي نسختان من شرح الرملي علي «سنن أبي داود»، ومررت بقسم منها باحثاً عن نقولات لكلام النووي، وحسرت حسماً منها، ونظرت في كتبه الأخرى، فوجدتها منقولة من «شرح علي صحيح مسلم» و«المجموع» و«الخلاصة»، ولم أعر على شيء ذي بال من بقية هذا «الشرح»، فالظاهر أنه لم يؤلف منه إلا المقتدر الموجود في هذه النسخة، وهذا يوافق كلام مترجميه السابق، والله أعلم.

(٢) (ص ٨٠٨) للتبريزي.

كان المنذري عديم النظير في معرفة علم الحديث على اختلاف فنونه، متبحراً في معرفة أحكامه ومعانيه ومشكله، قسماً بمعرفة غريبه، إماماً حجةً بارعاً في الفقه والعربية والقراءات والحديث. أُلّف «الترغيب والترهيب» وتلخيص الصحيح» لمسلم، و«شرح التنبيه» وكتاب «الخلافيات ومذاهب السلف»، واختصر «السنن» لأبي داود^(١)، من رواية اللؤلؤي، وقد أحسن في اختصاره وتهذيبه وعزو أحاديثه وإيضاح علله، فجزاه الله. توفي يوم السبت رابع ذي القعدة سنة ست وخمسين وست مئة. كذا في «حسن المحاضرة»^(٢) للسيوطي، و«فوات الوفيات»^(٣) للشيخ محمد بن شاكر بن أحمد الكتي وغيرهما.

ومهمهم: ابن القيم، وهو الإمام العلامة الحافظ شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد ابن قيم الجوزية الدمشقي، ولد سنة إحدى وتسعين وست مئة، وسمع عن: الشيخ تقي الدين سليمان القاضي، والحافظ جمال الدين الزبي، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وأبي بكر بن عبد الدائم، والشهاب النابلسي وجماعة. وكان عارفاً بالتفسير وبأصول الدين، وبالحديث ومعانيه وفقهه ودقائق الاستنباط منه، وبالفقه والأصول والعربية، ويعلم الكلام والتصوف، وكان ذا عبادة وتهجد وطول صلاة إلى الغاية القصوى. قال ابن رجب^(٤): «ولم أشاهد مثله في عبادته وعلمه بالقرآن والحديث وحقائق الإيمان، وليس هو بالمعصوم، ولكن لم أر في معناه مثله. وكان عارفاً بالخلاف ومذاهب السلف، وحجج مراراً، وجاور بمكة؛ وكان أهل مكة يتعجبون من كثرة طوافه وعبادته». وقال القاضي برهان الدين الدرعي: «وما تحت أديم السماء أوسع علماً منه».

وكب بخطه ما لا يوصف كثرة، وصنّف تصانيف كثيرة جداً في أنواع العلوم، وحصل له من الكتب ما لم يحصل لغيره. فمن تصانيفه: «تهذيب سنن أبي داود، وإيضاح مشكلاته على ما فيه من الأحاديث المعلولة»^(٥)، و«إزاد المعاد في هدي خير العباد»، و«الشافية الكافية»، وكتاب «الداء والدواء»، و«مفتاح دار السعادة»، و«اجتماع الجيوش الإسلامية» وكتاب «الطرق الحكمية»^(٦)، و«إغاثة اللهفان»، وكتاب «الروح»، وكتاب «إعلام الموقعين»^(٧) و«جلاء

(١) نشر في القاهرة بتحقيق أحمد شاكر ومحمد حامد الفقي، ومعه «معالم السنن» للخطابي، و«تهذيب السنن» لابن القيم، وهو بعنوان «مختصر سنن أبي داود»، ونشر قبل ذلك بناية تطلق حسين قسم منه في (١٩٨) صفحة بهامش «غاية المقصود» سنة ١٣٠٤هـ، بدعلي في (١٩٨) صفحة، طبعة حجرية، بطبع الأنصاري، وعلى هذا «المختصر» شرح موجز للمنذري أيضاً، وسماه بعضهم «المعتمد المورود في حواشي سنن أبي داود».

(٢) (٢٠١/١).

(٣) (٣٦٦-٣٦٧).

(٤) في «ذيل طبقات الحنابلة» (٤٤٨/٢).

(٥) هو الآن قيد التحقيق على نسختين خطيتين، يسر الله إتمامه بخير وعافية، ونشر قسماً منه تطلق حسين مع «غاية المقصود» وطبع مع «مختصر السنن» للمنذري، كما تقدم.

(٦) كتبت أن أفرغ من تحقيقه على ثمان نسخ خطية، يسر الله إتمامه بخير وعافية.

(٧) قمت بتحقيقه وترجيح أحاديثه وآثاره ومقابلته على عدة نسخ خطية، ونشر في سبعة مجلدات عن دار ابن الجوزي بالدمام، والحمد لله الذي نعمته تتم الصالحات.

الأفهام»^(١) وكتاب «الصلاح»، وغير ذلك، كلها في «الطبقات»^(٢) للشيخ العلامة ابن رجب وغيره من الكتب.

توفي ثالث عشر رجب سنة إحدى وخمسين وسبع مئة، وصُلِّي عليه بمواضع عديدة، وكان قد رأى قبل موته شيخه تقي الدين في النوم، وسأله عن منزلته فأشار إلى علوها فوق بعض الأكابر، ثم قال له: أنت كِدْتَ تلتحق بنا، لكن أنت الآن في طبقة ابن خزيمة.

ومنهم: العراقي، وهو الإمام العلامة الفقيه المحدث الأصولي ذو الفنون ولي الدين أبو زرعة أحمد ابن الحافظ أبي الفضل زين الدين العراقي، ولد في ذي الحجة سنة اثنتين وستين وسبع مئة، وتخرج في الفن بوالده الحافظ العراقي، ولازم الشيخ سراج الدين البلقيني في الفقه، وبرع في الفنون، وألف الكتب النافعة المشهورة: كـ «شرح البهجة»، و«النكت»، و«مختصر المهمات»، و«شرح جمع الجوامع»، و«شرح تقريب الأسانيد»^(٣) لوالده، و«شرح على السنن» لأبي داود، وهو شرح مبسوط لم يؤلف مثله، كتب منه من أوله إلى سجود السهو في سبع مجلدات، وكتب مجلداً فيه الصيام والحج والجهاد، ولو كمل لجاء في أكثر من أربعين مجلداً^(٤)، توفي في سابع وعشرين من شعبان سنة ست وعشرين وثمان مئة، قاله الشيخ السيوطي في «حسن المحاضرة»^(٥).

ومنهم: مُثُلُطاي بن قليج، الإمام الحافظ علاء الدين، ولد سنة تسع وثمانين وست مئة، وكان حافظاً عارفاً بفنون الحديث، علامة في الأنساب وله أكثر من مئة تصنيف: كـ «شرح البخاري»، و«شرح ابن ماجه»، و«شرح سنن أبي داود» لم يكمله^(٦)، وغير ذلك. توفي في شعبان سنة اثنتين وستين وسبع مئة. كلها في «حسن المحاضرة»، و«كشف الظنون».

ومنهم: الشيخ العلامة البدر المثير الحافظ جلال الدين عبدالرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق السيوطي، ولد بعد المغرب ليلة الأحد مستهل رجب سنة تسع وأربعين وثمان مئة، أخذ العلوم عن: علم الدين البلقيني، وشرف الدين المناوي، وتقي الدين السُّمِّي، ومحيي الدين الكافيجي، وجلال الدين المحلي، والقاضي

(١) طبع بتحقيق في مجلة ضخمة عن دار ابن الجوزي، بالعام.

(٢) المسمى «ذيل طبقات الحنبليّة» (٢/٤٤٧-٤٥٢).

(٣) هو «طرح الترييب»، طبع أكثر من مرة.

(٤) قال ابن حجر في «المجمع المؤسس» (٢/٤٤): «وشرح في «شرح السنن» لأبي داود، فكتب نحو السلس منه في سبع مجلدات في المرونة»، وقال السخاوي في «الغرض اللازم» (١/٣٤٣): «كتب منه إلى أثناء سجود السهو، سبع مجلدات، سوى قطعة من الحج ومن الصيام، أمثال فيه النفس، وهو من أوائل تصانيفه، لم يكمله، ولم يهتبه».

قلت: يوجد (المجلد الرابع) في بغداد، فيما كان يسمى [خار صدام] برقم ١٨١ [١٢٤٧٤] في (٢١٨) ورقة، ناقص من الآخر، وأفاد الزركلي في «الأعلام» (١/١٤٨) أن منه نسخة بالخزانة الملكية بالرياض.

(٥) (٢٠٦/١).

(٦) نقل المناوي في «فيض القدير» (٦/٢٧٢) عنه شرحاً لحديث رقم (٥٦١) في «سنن أبي داود»، وهو في (كتاب الصلاة): (باب ما جاء في المشي إلى الصلاة في الظلام)، ونسبه له جمع، انظر «السان الميزان» (٦/٧٢)، «التجويد الزائرة» (١/٨)، «لحظ الأحكام» (١٣٩)، «ذيل الشكر» (٣٦٦) للسيوطي، «كشف الظنون» (٢/١٠٠٥).

عز الدين أحمد بن إبراهيم. قال صاحب الترجمة في «حسن المحاضرة»^(١): «وبلغت مؤلفاتي إلى الآن ثلاث مئة كتاب، سوى ما غسَلْتُهُ ورجعت عنه، وسافرتُ بحمد الله تعالى إلى بلاد الشام والحجاز واليمن والهند والمغرب، ولما حججتُ شربتُ من ماء زمزم لأمر منها: أن أصل في الفقه إلى رتبة الشيخ سراج الدين البلقيني، وفي الحديث إلى رتبة الحافظ ابن حجر، وَرَوَيْتُ التَّحْرِيَّ فِي سَبْعَةِ عُلُومٍ: التفسير، والحديث، والفقه، والنحو، والمعاني، والبيان، والبدیع، على طريقة العرب والبلغاء، لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة، والذي أعتقد أن الذي وصلتُ إليه من هذه العلوم الستة -سوى الفقه، والنقول التي اطلعت عليها فيها- لم يصل إليه أحد من أشيائني فضلاً عن دونهم. وقد كملتُ عندي الآن آلات الاجتهاد بحمد الله تعالى، أقول ذلك تحديثاً بنعمة الله تعالى لا فخرًا. انتهى بتلخيصه.

وله مؤلفات جليلة في العلوم السبعة، ولنكتف على بعضها، ففي التفسير: «الدرر المشورة»، و«الإتقان»، و«تكملة تفسير الشيخ جلال الدين المحلي»، و«مُفَحِّمَاتُ الْأَقْرَانِ»، و«الإكليل»، وغير ذلك. وفي فن الحديث: «كشف المغفل في شرح الموطأ»، و«تنوير الحوالك على موطأ مالك»، و«إسعاف المبطأ في شرح الموطأ»، و«مرقاة الصعود حاشية سنن أبي داود»^(٢)، و«زهر الرى على سنن المجتبی»، و«التوشيح على الجامع الصحيح»، و«الدیاج على مسلم بن الحجاج»، و«مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه»، و«قُوْرْتُ الْمُغْتَذِي عَلَى جَامِعِ التِّرْمِذِي»، و«اللاکَلِي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة»، و«الجامع الصغير» وغير ذلك مما هو مذكور في «حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة»^(٣). وتوفي الشيخ في يوم الجمعة سنة إحدى عشرة بعد ثمة وقت العصر تاسع جمادى الأولى.

ومتهم: الإمام العلامة المحدث البارع جمال الإسلام صدر الأئمة الأعلام شهاب الدين بن رسلان. أخذ الحديث عن خاتم حفاظ المحدثين سلطان الفقهاء المحققين، الذي له مَنَ عَلَى عِبَادِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الإمام الناقد أبي الفضل ابن حجر العسقلاني رضي الله عنه، وغيره، وشرح على «السنن» لأبي داود شرحاً حافلاً لم تكحل مثله العيون^(٤)، طالعتُ قطعة منه فوجدته شرحاً جيداً، وينقل فيه عن شيخه الحافظ ابن حجر. وذكر لي شيخنا العلامة حسين بن محسن الأنصاري اليمني أنه رأى شرحه في بعض بلاد العرب، وأنه في ثمان مجلدات كبار.

(١) (١٨٩/١-١٩٥).

(٢) له نسخ خطية كثيرة، تراها في «تاريخ التراث» (١/٢٣٦)، «الفهرس الشامل للتراث العربي» - مؤسسة آل البيت (٣/١٤٢٢) - وفي اثنتا عشرة نسخة - ودليل مخطوطات السيوطي وأماكن وجودها (ص ٩٥-٩٦)، ولا يوجد فيه إلا نسخة واحدة، وطبع مختصره «درجات مرقاة الصمود لعلی بن سلیمان الدمشقي الجموعي» (٢٣٨) صفحة، عن المطبعة الوهبة بمصر، سنة ١٢٩٨ هـ.

(٣) (١٩١/١-١٩٣).

(٤) منه نسخ خطية عديدة، مذكور في «الفهرس الشامل» (٢/٩٩١-٩٩٢) منها إحدى عشرة نسخة، وحقق منه قسم إلى الحج، قام بذلك مجموعة من الطلبة لنيل درجة (الدكتوراه) في كلية أصول الدين في جامعة الإمام، بالرياض، وسبق بيان نقله شرح النووي بحرفه! وانظر لنسخه أيضاً: «فهرس مخطوطات الحديث الشريف وعلومه في مكتبة الملك عبدالعزيز» (ص ٣٩٢-٣٩٤)، وانظر استنادته من ابن حجر في «شرح» هذا «الجواهر والدرر» للمصنف (١/٣٣٧).

ومنهم: الفاضل الكامل الشيخ العلامة أبو الحسن ابن عبد الهادي المدني. له شرح لطيف بالقرول سماه: «فتح الودود على سنن أبي داود»^(١) توفي سنة تسع وثلاثين ومئة وألف. كذا في «كشف الظنون على أسامي الكتب والفنون»^(٢) للشيخ مصطفى بن عبدالله القسطليني.

ومنهم: الشيخ شهاب الدين أبو محمد أحمد بن محمد بن إبراهيم بن هلال المقدسي، من أصحاب المزي، له شرح على «سنن أبي داود» سماه: «فتح السنين وإقضاء الشئ»^(٣)، أوله: «الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى». توفي بالقدس سنة خمس وستين وسبع مئة. ذكره صاحب «الكشف»^(٤).

ومنهم: العلامة بدر الدين محمود بن أحمد العيني الحنفي، ولد في رمضان سنة اثنتين وستين وسبع مئة، وتفقه واشتغل بالفنون، وبرع ومهر، له تصانيف منها: «عمدة القاري شرح البخاري»، و«النباية شرح الهداية»، و«شرح شرح معاني الآثار»، و«شرح الكتز»، و«شرح الشواهد»، و«شرح المجمع»، و«شرح درر البحار»، و«طبقات الحنفية»، و«شرح قطعة من سنن أبي داود»^(٥)، وغير ذلك. أخذ عن الحافظ زين الدين العراقي، والجمال يوسف الملطي، والشيخ تقي الدين، والعلامة السيرامي، وكان إماماً عالماً علامة، عارفاً بالعربية والتصريف، حافظاً للغة، وسيع النظر، لكن له تعصب شديد في مذهبه، ما رأيت محدثاً بعد الحافظ الطحاوي مثله في التعصب والغلو في المذهب، توفي سنة خمس وخمسين وثمان مئة في ذي الحجة.

ومنهم: الفاضل الأعمى المولوي وحيد الزمان بن المولوي مسيح الزمان اللكهنوي الوطن. ولد تقريباً سنة ١٢٥٨هـ، وأخذ بعض العلوم المتعارفة على بعض علماء الهند، وقرأ «سنن الترمذي» على شيخنا العلامة المحقق المدقق مولانا القاضي بشير الدين بن كريم الدين القنوجي - المتوفى سنة ١٢٩٦هـ - في البوفال، ثم ارتحل إلى الحرمين الشريفين، وتشرف بزيارتهما، وأقام هناك مدة طويلة، وأخذ علم الحديث عن الشيخ العلامة متبع السنة أحمد بن عيسى بن إبراهيم الشرقي الحنبلي وغيره. وهو فاضل جيد، كامل مستعد، متبع السنة، حسن العقيدة، وله مؤلفات عديدة كلها تدل على مهارته في علم الحديث، منها: «الانتهاء في مسألة الاستواء»، و«كشف المغطا بترجمة الموطأ»، و«ترجمة الصحيح لمسلم»، و«الهدى المحمود في ترجمة سنن أبي داود»^(٦)، وغير ذلك، وهذه الثلاثة الأخيرة في اللسان الهندي. بارك الله في عمره، وتقع الله الطالين بعلمه^(٧).

(١) له ثمان نسخ خطية، مذكورة في «الفهرس الشامل» ١٨٣/٢، وانظر «تاريخ التراث العربي» ٢٣٦/١-٢٣٧.

(٢) مذكور في «إيضاح المكتون» ١٧٠/٢ لإسماعيل باشا البغدادي، وأرخ وفاة مؤلفه (سنة ١١٣٨هـ)، بينما توفي صاحب «كشف الظنون» سنة (١٠٦٧).

(٣) منه نسخة في لائبرج ١٣[١٧]، كذا في «الفهرس الشامل» ٢٥٥/١، وسبق بيان اختصاره لـ «معالم السنن».

(٤) ١٠٠٦/٢.

(٥) لشرحه هذا ثلاث نسخ، مذكورة في «الفهرس الشامل» ٩٩٢/٢، وقد طبع عن نسخة بخط المصنف في مكتبة الرشد، في (٦) مجلدات مع مجلد فهراس، بتحقيق أبي المنذر خالد بن إبراهيم المصري، وآخره (باب ٤٤: في الشح) من (كتاب الزكاة) وفيه حديث رقم (١٨١٨) ولم يشرح، وكذا ما بعده.

(٦) ترجم «سنن أبي داود» مع شرح موجز إلى الأردية، وطبع مرات، أولها في لاهور سنة ١٣٠١هـ - ١٨٨٢م.

(٧) قال أبو حيفة: وهناك شروح وجهود علمية كثيرة جداً، يصعب حصرها وتعدادها، وأشير إلى ما وقفت عليه، وبعضها - ولا سيما =

اللغة الخامسة

في ترجمة الشيخين الأكبرين اللذين أخذتُ عنهما هذا «السنن» وسائر كتب الحديث والتفسير

فأولهما: المحدث المفسر الفقيه الحاج، شيخنا العلامة زين أهل الاستقامة، مولانا السيد محمد نذير

الدراسات - صنف بعد حياة المصنف، فهي من باب التميم والاستكمال:

ذكر سزيكين في «تاريخ التراث العربي» (م/١/ج/٢٩٣ - علوم القرآن والحديث) شرحاً لعمر بن رسلان البلقيني (ت ٨٠٥ هـ) على سنن أبي داود، وأفاد أنه من نسخة في المخطوطة، والذي فيها الشرح المتقدم لأحمد بن الحسين بن رسلان (ت ٨٤٤ هـ)، وهو غيره! وذكر حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/١٠٠٥) أن لقطب الدين أبي بكر بن أحمد بن دعين اليمني الشافعي (ت ٧٥٢ هـ) شرحاً في أربع مجلدات كبار، ألفه في آخر عمره، ومات عنه، وهو مسودة، ولأين الملقن (ت ٨٠٤ هـ) «شرح زوائد سنن أبي داود على الصحيحين»، وسيأتي قول السخاوي في «بذل المجهود» عنه: «لم يتعب فيه».

ولمحمد بن أحمد السرخسي نسخة من «فهرسة على سنن أبي داود» في مكتبة ولي الدين جبار الله، برقم (٢٠) [٣١٨]. قطعة من أولها وآخرها. وشرحه محمود خطاب السبكي في «المنهل العذب المورود»، طبع بمصر في عشرة أجزاء ولم يكمل، وأكملته ابنه أمين بعنوان «فتح الملك المعبود»، وصدر منه أربعة أجزاء، وصل فيه إلى آخر (كتاب الطلاق)، ولم يكمل بعد.

وشرحه محمد بن نور الدين الهزاروي (ت ١٣٦٦ هـ) في «فهرس الوود على سنن أبي داود» طبع في لكتو، سنة ١٣١٨ هـ.

وشرحه خليل أحمد السهارنفوري (ت ١٣٤٦ هـ) في «بذل المجهود» وهو مطبوع أكثر من مرة، ولأخينا الشيخ محمد بن عبد الرحمن الخميس رسالة مطبوعة بعنوان «فتح المعبود في بيان الهفوات في كتاب بذل المجهود». وجلبها في تأويل الصفات والنوسل.

وشرحه فخر الحسن الككنوحي في «التعليق الحسن» وهو مأخوذ من إملائه، قال العلامة عبدالحلي الحسيني في «الثقافة الإسلامية في الهند» (ص ١٥٣) تحت عنوان (شرح «السنن» لأبي داود) بعد كلام: «والتعليق المحمود» شرح عليه بالقول للمولوي فخر الحسن الككنوحي، وشرح عليه بالقول للمولوي محمود حسن بن ذو فقار علي الديوبندي، و«الهدى المحمود» شرح عليه بالأردو للمولوي وحيد الزمان الككنوحي، و«فتح الودود» شرح عليه لأبي الحسن السندي» انتهى.

ولأحمد بن علي بن لطف الله السهارنفوري (ت ١٢٩٧ هـ) حاشية على «سنن أبي داود» مطبوعة بدعلي مع حواشي وتعليقات غيره من العلماء، سنة ١٢٧١-١٢٧٢ هـ.

ولمحمد صديق نجيب آبادي «أنوار المحمود على سنن أبي داود» مطبوعة في جزئين بدعلي سنة ١٣٥٦ هـ.

وأما المجهود والدراسات التي بذلت في خدمة «السنن» فهي كثيرة، وجلبها دراسات أكاديمية، وأجلها وأنفعها الترخيب المطول لشيخنا إمام العصر الألباني - رحمه الله تعالى - له، وهو مطبوع بقسميه «صحیح سنن أبي داود» و«ضعیف سنن أبي داود» في (١١) مجلداً، ومن الدراسات: «الأحاديث التي أشار إليها أبو داود في فهارسه» إلى تعارض الوصل والإرسال فيها: تخريجاً ودراسة لتركبي بن فهد الغميز، و«الأحاديث التي بين أبو داود في فهارسه» تعارض الرفع والوقف فيها: دراسة وتخريجاً لمحمد بن عبد العزيز الفراج، وبذل المجهود فيما حكم عليه ابن الجوزي بالوضع من سنن أبي داود مطبوع عن دار الطباعة المحمدية، «الإمام أبي داود وستة» لهدى خالد بالي مطبوعة عن دار المجتمع ببيدة، «الإمام أبو داود وكتابه السنن» لعبدالله بن صالح البراك، مطبوع بالرياض، و«أبو داود حياته وستة» لمحمد بن لطف الصياغ، ومن الدراسات المهمة ما قام به أخونا الشيخ محمد بن هادي المدخلي «زوائد الإمام أبي داود على الأصول الثمانية، ودراسة حديقته فقهية» فرغ منها وقدمها للجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية لتبليغ الدكتوراة، وله أيضاً: «ما سكت عنه الإمام أبو داود مما في إسناده ضعف»، وهو رسالته للماجستير، وللمفضل بوز رهون «فقه الإمام أبي داود السجستاني من خلال سننه»، قدمت في جامعة محمد الخامس بالمغرب، وقدم في الجامعة نفسها «سنن أبي داود في الدراسات المقرية: رواية ودراية» وهي لإدريس غرشفي، ولأخينا الشيخ علي عجين «المعلقات في سنن أبي داود: دراسة ووصلاً» وهي مطبوعة عن مكتبة الرشد في أربعة أجزاء، ولأخينا الشيخ محمد سعيد حوى «مقولات أبي داود التقليدية في كتاب السنن» نال بها الماجستير في الجامعة الأردنية، ولبعضهم إنجاز العود بزوائد أبي داود على الكتب الخمسة.

حسين^(١)، جعله الله تعالى ممن يؤتي أجره مرتين ابن السيد جواد علي بن السيد إله بخش، ابن السيد محمد، ابن السيد ماه رو، ابن السيد محبوب، ابن السيد قطب الدين، ابن السيد هاشم، ابن السيد جاند، ابن السيد معروف، ابن السيد بدهن، ابن السيد الحاج يونس، ابن السيد بزرگ، ابن السيد زيرك، ابن السيد ركن الدين، ابن السيد جمال الدين، ابن السيد أحمد، ابن السيد محمد، ابن السيد محمود، ابن السيد داود، ابن السيد فضل، ابن السيد فضيل، ابن السيد أبو الفرح، ابن السيد الإمام الحسن العسكري، ابن السيد الإمام تقي، ابن الإمام موسى الرضا، ابن السيد الإمام موسى الكاظم، ابن السيد الإمام جعفر الصادق، ابن السيد الإمام محمد الباقر، ابن السيد الإمام زين العابدين علي، ابن الإمام الهمام حسين، ابن الإمام خليفة رسول الله علي بن أبي طالب، بن عبد المطلب، بن هاشم، بن عبد مناف، إلى إسماعيل بن إبراهيم صلوات الله عليهما والتسليم.

ولد شيخنا العلامة تقريباً في سنة خمس وعشرين^(٢) بعد الألف والميتين من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة والتحية. ونشأ بموطنه سورج كر من مضافات بهار، فهو مولده وسكنه. وقرأ القرآن، وكتب الإنشاء على معلمي بلده ونواحها، فلما بلغ من العمر سنة ست عشرة ارتحل بقصد طلب العلم، ووصل إلى إله آباد، وقرأ المختصرات من فنون شتى، مثل: «مراج الأرواح» و«الزنجاني»، و«نقود الصرف»، و«الجزولي»، و«شرح مئة عامل»، و«المصباح»، و«الضريري»، و«هداية النحو» وغير ذلك على جماعة من أعيان إله آباد، ثم ارتحل في سنة اثنتين وأربعين بعد الألف والميتين إلى مدينة دهلي، وأقام بالمسجد الأورنگ آبادي في محلة الفنجاني كره، وقرأ «الكافية» و«شرح الشمسية» للقطب الرازي، و«نور الأنوار»، و«الحسامي»، و«مختصر المعاني»، و«شرح الوقاية» على صهره مولانا السيد عبد الخالق الدهلوي المتوفي سنة ١٢٦١هـ من تلامذة الشيخ المحدث محمد إسحاق الدهلوي، وقرأ «الأصول الكبرى»، و«شرح الكافية» للجامي، مع «حاشيته» لعبد الغفور، و«الزواهد الثلاثة» و«الصدرا» و«الشمس البازغة» على مولانا شير محمد القندهاري^(٣). وقرأ «شرح السلم» لحمد الله، و«شرح القاضي مبارك»، و«شرح المطالع» على الفيلسفي المتبحر المولوي جلال الدين الهراتي^(٤). وقرأ «المطول» و«التوضيح والتلويح»، و«مسلم الثبوت»، و«تفسير البيضاوي»، و«تفسير الكشاف» إلى سورة النساء على مولانا الشيخ كرامة العلي الإسرائيلي^(٥) مؤلف «السيرة الأحمدية». وقرأ «خلاصة الحساب» و«القوشجي» لبهاء الدين الأملي، و«تشریح

(١) للشيخ فضل حسين المظفر فوري (ت ١٣٢٦هـ) كتاب حافل مفرد في ترجمته، عنوانه «الحياة بعد الممات» طبع لأول مرة في دهلي، سنة ١٩٠٨ م، و«الشيخ أبي عبدالحنان محمد أشرف الاهورى كتاب مفرد بعنوان: «الشرى بسعادة الدارين في ترجمة الشيخ المحدث السيد نذير حسين»، طبع لأول مرة في باكستان، سنة ١٣٧١هـ، في (١٧٥) صفحة.

(٢) أرتخ المصنف وفاته أول كتابها هذا (٦/١) ت سنة عشرين بعد الألف والميتين. وتراجع هناك عن تاريخه هذا.

(٣) كان من تلامذة الشيخ العلامة عبدالقادر بن ولي الله الدهلوي، المتوفى سنة ١٢٣٦ (صوابه ١٢٢٥هـ)، وكان مشاركاً للشيخ الجليل مولانا إسماعيل الشهيد في قراءة «مصحح البخاري» و«تفسير البيضاوي» عليه، وكان المفتي محمد سعد الله المراد آبادي الرافقوري من تلامذته، وتوفي سنة ١٢٥٧هـ، حين كان عمره ثمان وثمانين سنة (منه).

(٤) فرغ من الكتب الدراسية في الفتيان والفشاير، ثم توجه إلى دهلي، وقرأ شيئاً من «الألق المين» على الشيخ فضل إمام الخير آبادي، وتوفي حين كان عمره اثنتين وسبعين سنة. (منه).

(٥) قرأ الكتب الدراسية على الشيخ فضل إمام الخير آبادي (المتوفى سنة ١٢٤٤هـ) وعلى الشيخ العلامة رفيع الدين بن ولي الله الدهلوي =

الأفلاك»، و«شرح الجفني» على مهندس عصره المولوي محمد بخش الشهير بترييت خان^(١). وقرأ «مقامات الحريري»، و«الحمدي» وشيئاً من «ديوان المتنبي» على مولانا عبد القادر الرامقوري، وفرغ من قراءة جميع الكتب المذكورة وتحصيلها في خمس سنين.

ثم بعد ذلك في آخر سنة ست وأربعين بعد الألف والمتين تزوج البنت الكريمة للمولوي عبد الخالق المتقدم ذكره، وتولى عقد ذلك النكاح الشيخ الأجل الأكمل محدث العصر مولانا محمد إسحاق الدهلوي وأخوه العلامة محمد يعقوب، واكتسب بعد ذلك العلوم الدينية من التفاسير والأحاديث عن الشيخ الأجل الأكمل محدث الدهر إمام المتقين زبدة الناسكين أبي سليمان محمد إسحاق الدهلوي المتوفي سنة اثنتين وستين بعد الألف ومتين - ابن محمد أفضل الفاروقي اللاهوري، وسبط الشيخ العلامة عبد العزيز بن ولي الله الدهلوي، فقرأ عليه «الصحاح الستة» بالضبط والإتقان والبحث والتدقيق، و«تفسير الجلالين» و«تفسير البيضاوي» و«كتر العمال»، و«الجامع الصغير» للحافظ السيوطي. وصحب شيخه العلامة ثلاث عشرة سنة، واستفاض منه فيوضاً كثيرة، وأخذ عنه ما لم يأخذ أحد من تلامذته، فبلغ في مراتب الكمال، وصار خليفة له، وكان يفتي ويقضي بين الناس بحضرته وهو يرضى ويفرح بفتياه، بل كان الشيخ كثيراً ما يمتحنه في السؤالات المشككة وشيخنا يجيبه، وحصل له منه الإجازة في شوال سنة ثمان وخمسين بعد الألف والمتين.

وهاجر شيخه العلامة رضي الله عنه في تلك السنة إلى مكة المشرفة، وعقبه خليفة له في إشاعة العلوم الحديثية، فتمكن للدرس والإفادة والإفتاء والوعظ والتذكير، ودرس الكتب من كل العلوم والفقه خاصة إلى سنة سبعين بعد الألف والمتين، وكان له ذوق عظيم في الفقه الحنفي، وكان كل مسائله بين عينيه، يأخذ ما يريد ويدع ما يريد، ثم غلب عليه حب تدريس القرآن والحديث، فترك اشتغاله بما سواههما إلا الفقه، فاشتغل بتدريس هذه العلوم الثلاثة إلى السنة الحاضرة، وهي سنة أربع بعد الألف وثلاث مئة.

ولقد منح الله تبارك وتعالى من بحر فضله العميم على هذا الشيخ العديم المثل بثلاثة أمور، لا أعلم أنها في الزمان قد اجتمعت لغيره:

- الأول: الاتقاء، وخشية الله تعالى^(٢)، والحلم، والصبر، والخلق، والزهد، والكرم، والحياء.
 - والثاني: سعة النجر في علم التفسير والحديث والفقه والصرف والنحو على اختلاف أجناسها وأصنافها.
 - والثالث: سعة التلاميذ المدققين، النبلاء المحققين، ذوي الفضائل الباهرة، وأولي الكمالات الفاخرة.
- وقد نفع الله تعالى بعلومه خلقه، له منة عظيمة على خلق الله تعالى، أما رأيت أنه كيف أشاع علم الحديث،

= (المتوفي سنة ١٢٣٣هـ)، والحديث على الشيخ المحدث محمد إسحاق والشيخ الجليل محمد إسماعيل الشهيد، وكان يعيل إلى المذهب الشافعي، وكان والده حنبلياً ومن أولاد بني إسرائيل. (مته).

(١) قرأ أكثر الكتب على الشيخ العلامة رفيع الدين، وكان له اليد الطولى في علم الرياض والفلسفة، وكان له سعة النظر على كتب القدماء، وكان المعلم من آياته كابرأ عن كابر، وكان الشيخ أبو سعيد الدهلوي (المتوفي سنة ١٢٥٠هـ) - والد الشيخ عبد النبي الدهلوي المهاجر - يعظمه ويقره كثيراً. وتوفي حين كان عمره ثمانين سنة. (مته).

(٢) فيما تمحسب، ولا تزكي على الله أحداً.

وكيف رُوِّجَ علم السنن، وما ترى من آثار السنة النبوية إلا أنها من أنوار فيوضاته، وإن كان غيره من النبلاء الأتقياء المحققين مشاركاً فيها. ليس في بلاد الهند بلد بل ولا قرية إلا بلغت فيضاته، وتلاميذه موجودة فيها يروون الأحاديث، ويرجون السنن، ويظهرون الناس عن اعتقاد الشريكات والبدعات والمنكرات والمحدثات، والله يتم نوره ولو كره الكارهون، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم.

وليس انحصار تلاميذه ببلاد الهند، بل انتشرت تلاميذه في الآفاق من العرب والعجم والهند: كاليمين، والنجد، والسوس، وغير ذلك، وكالفنجان، والكاشغر، والباغستان، والارد، والغزنة، والقشاور، والقندهار، والأمترس، واللاهور، والوزير آباد، وديره إسماعيل خان، واللوهديانة، والجهلم، وكالدهلي، والجليرس، والتونك، والبوفال، والنكافور، والسهوان، والرامفور، والجونفور، والشاهجهان فور، والفرخ آباد، والمراد آباد، والبند شهر، والبدايون، والريلي، والكاتفور، والفتح كره، والباليرس، ومضافات الكهنو، والفاني فت، والسورت، والأعظم كده، والغازيفور، والعظيم آباد، والبهار، والجهيرة، والأره، والصاحبكنج، والمظفر فور، وكالاسلام آباد، والريكيور، وجانكام، والمرشد آباد، والبريدوان، والدهاكة، والسلهت، والكلكتة، وملك برهما؛ وكجزيرة حيشان وغير ذلك. وهذه الأسماء للمدن والبلاد، وأما أسماء القرى التي في أطراف البلاد المذكورة ونواحها فيها وصلت تلاميذه، وكذلك القرى والبلاد الأخرى فكثيرة يعسر عدّها.

وإني صحبته ولازمته قريباً من ثلاث سنين، واستغضتُ منه فيوضاً كثيرة، ووجدته إماماً في التفسير والحديث والفقه، عاملاً بما فيها، حسن العقيدة، ملازماً لتدريس القرآن والحديث ليلاً ونهاراً، كثير الصلاة والتلاوة والتخضع والبكاء، حسن الخلق، كثير التودد، لا يحسد ولا يحقد، منكسر النفس. ولم أر في زماننا من أهل العلم أكثر عبادة منه، وكان يطيل الصلاة جداً، ويمدّ ركوعها وسجودها، وكان يعظ الناس كل يوم بعد صلاة الصبح بالمسجد، ويجتمع في مجلسه خلق كثير. ولو حلفت بين الركن والمقام أنني ما رأيت بعيني مثله ولا رأى هو مثل نفسه في العلم والعبادة والزهد والصبر والكرم والخلق والحلم ما حشت، وليس هو بالمعصوم ولكن لم أر في معناه مثله، أضاءت البقاع الهندية بأنوار فضائله السنية، هو بحر العلم، معدن الحلم، شيخ الإسلام، مفتي الأنام، محدث العصر، فقيه الدهر، رئيس الأتقياء، قدوة النجباء، الإمام الأجل الأكرم، شيخ العرب والعجم، عمدة المفسرين، زبدة الناسكين، ذو الكرامات الظاهرة والمقامات الفاخرة.

وذكره شيخنا العلامة المحدث حسين بن محسن الأنصاري في بعض رسائله بلفظ: «مولانا رئيس المحدثين، عمدة المحققين»، وذكره في بعض مكاتيبه بلفظ: «سينا رئيس العلماء المتقين، وخاتمة المتأخرين»، وفي بعض مكاتيبه بلفظ: «مولانا رئيس الأتقياء والمحدثين، السيد ذي الحسين، أعني العلم النافع والحسب الشائع»، ولفظ: «رئيس العلماء المحققين، وعمدة الأتقياء والمحدثين، السيد حبي في الله نذير حسين»، ولفظ: «محبنا في الله، بقية السلف، وزينة الخلف»، ولفظ: «مولانا السيد الإمام، الفرد الهمام» وغير ذلك من عبارات المدح.

وذكره شيخنا العلامة المحدث الأصولي بشير الدين القنوجي - رضي الله تعالى عنه - في «غاية الكلام» بلفظ: «زبدة المحققين وعمدة المحدثين، من أولياء عصره، وأكابر علماء دهره، مولانا السيد نذير حسين الدهلوي».

انتهى.

ويكفي لعلو مرتبة الشيخ صاحب الترجمة أن الشيخ العلامة، قدوة أهل الاستقامة، إمام الهدى واليقين، رئيس الأتقياء الكاملين، صاحب الكشف والتحقيق، والمرشد بإسلاكه إلى أقوم الطرق، خلاصة أهل العرفان، والمتخلف بمقام الإحسان: مولانا عبدالله الغزنوي الأمر تسري- رضي الله عنه- المتوفى في شهر ربيع الأول سنة ثمان وتسعين بعد الألف والمئتين من تلامذته والمستفيدين منه.

قال بعض أفاضل العصر^(١) وأماثل الدهر في ترجمته «لعقيدة الصابونية»: «إن من علامات أهل السنة أن يحب أهل الحديث وناصريهم، كالأئمة الستة، والأئمة الأربعة وغيرهم من متقدميهم ومتأخريهم -وعدأ أسماء بعضه، وقال في آخره-: ومنهم شيخ الهند حضرة سيدنا مولانا نذير حسين الدهلوي».

فوالله نعم ما قال هذا الفاضل الصالح، وإني أقول: إن حبه من علامات أهل السنة، وإنه لا يخفضه إلا مبتدع معاند للحق، وقد شهد بفضل عصابة من أهل العلم، وأقروا بتقدمه جماعة من أهل الفضل، وقد امتحن وأؤذي مرات، وكم من حاسد اتروا عليه بالأباطيل والأكاذيب، وكم من معاند له تقولوا عليه بما لم يقل به، وسيعلم الذين ظلموا أيّ مقلب ينتقلون، لكن هو لا يخاف في الله لومة لائم، ولا يخاف إلا الله، ويُشَدُّ في حقهم:

جزى الله عنا الحاسدين فإنهم قد استوجبوا منا على فعلهم شكرا
أذاعوا لنا ذمًّا فأنفكروا مكارمًا وقد قصدوا ذمًّا فصار لنا فخرا

وهو على كل حال مصروف إلى إشاعة السنة النبوية، على صاحبها أفضل الصلوات والتحية، بارك الله في عمره، ونفعنا والمسلمين بعلومه.

ولشيخنا العلامة صاحب الترجمة في كل هذا الباب من العلم والفضل والزهد والحلم والكرم والسخاء والخلق والامتحان قصص وحكايات، أنا أحفظ بعضها، وقد ذكرت بعضها في موضعه^(٢)، وليس هذا محله.

وأما مؤلفاته التي هي موسومة بأساميتها، فلم نر إلا «معياري الحق» وهذا كتاب لم يؤلف مثله في باب، و«واقعة الفتوى دافعة البلوى»، و«ثبوت الحق الحقيقي» و«رسالة في تحلي النساء بالذهب»، و«المسائل الأربعة»، وهذه كلها بالهندية، و«فلاح الولي باتباع النبي» و«مجموعة بعض الفتاوى»، وهاتان الرسلتان بالفارسية، و«رسالة في إبطال عمل المولد». بالعربية.

أما الفتاوى المتفرقة التي شاعت في البلاد والقرى، وانتفع بها خلق الله كثيرة، ما بين مطوّل ومتوسط ومختصر، بالأئمة الثلاثة المذكورة، يمسر عدّها، وطني أنها لو جمعت لبلغت إلى مجلدات ضخام، وإن سُكِّيت فتاواه على نمط رسائل الحافظ السيوطي، وُجِّعَتْ رسائل مستقلة في كل باب، بلغت إلى المئتين^(٣).

(١) المراد به الملوي وحيد الزمان سلّمه الرحمن. (مه).

(٢) يريد كتابه «تذكرة النبلاء».

(٣) أي: وإن سببت فتاواه الكبيرة المملوءة من التحقيقات الشريفة والمضامين البديعة على نمط رسائل الحافظ السيوطي، وجعلت رسائل مستقلة في كل باب بلغت إلى المائتين. وأما الفتاوى الصغيرة التي تكتب كل يوم في الحوادث والواقعات فلم جمعت لبلغت إلى عشرة مجلدات ضخام (قلت: جمعت فتاواه المتفرقة في مجلدين وطبعها مرتين في محلي ولاهور). وأما تلاميذه فعلى طبقات، منهم: المحققون الكاملون العاملون الناقدون المعروفون، لهم يبلغون إلى ألف نفس، ومنهم: من ليس علمًا ما وصفنا لكن يلي =

أثما تلاميذه فلعلهم يبلغون إلى ألف نفس، أو أزيد، والله يعلم بحقيقته، وإني أذكر أسماء بعضهم، فمنهم:

ابنه السيد السند المولوي شريف حسين، المتوفى سنة أربع وثلاث ومئة وألف، والشيخ الأجل العارف مولانا عبدالله الغزنوي - رحمه الله - . ومن بنيه الأتقياء الصالح أولي الفضل والكمال أربعة إخوة: محمد المتوفى سنة ست وتسعين بعد الألف والمتين. وعبدالجبار، عبدالواحد، وعبدالله، والفاضل الشهير المولوي محمد بشير السهسواني، والمحقق الزمن المولوي أمير الحسن، وابنه: الفاضل الأواحد المولوي أمير أحمد السهسواني. والفاضل الأجل الكامل الصالح عبدالله المعروف بغلام رسول الفنجابي، والعالم الكامل الصالح بن الصالح محمد بن بارك الله اللكهنوي الفنجابي، والفاضل الشهير في المشرقين المولوي أبو سعيد محمد حسين اللاهوري، والكامل الأكمي وراث علوم النبي النبي الناسك المولوي الحافظ عبدالله نزيل الغازيفور، والفاضل المولوي سعادت حسين البهاري، والكامل اللودعي المولوي عليم الدين حسين العظيم آبادي النجر نهسوي، ومولانا لطف العلي البهاري المتوفى سنة ١٢٩٦هـ، والصالح النبي الفاضل الزكي المولوي الحافظ أبو محمد إبراهيم الأروي، وذو الكمالات الشريفة الشيخ المدرس الحافظ عبدالمنان الوزير آبادي، والمولوي رفيع الدين الشكراتوي البهاري، والمولوي تطلق حسين المحي الدين فوري العظيم آبادي، والمولوي نور أحمد الديانوي العظيم آبادي، وذو الفضائل الحميدة المولوي بديع الزمان اللكهنوي المتوفى سنة ١٣٠٤هـ، والمولوي وصيت علي، والمولوي أسد علي الإسلام آبادي، والقاضي محفوظ الله الفاني فني المرحوم، والشيخ أحمد الدهلوي المرحوم، والمولوي بخش أحمد، والمولوي سلامت الله الأعظم كدهي، والمولوي أبو عبدالرحمن محمد الفنجابي، والمولوي عبدالغني للعل فوري البهاري، والمولوي إلهي بخش براكري البهاري، والمولوي أمير على المليح آبادي اللكهنوي، والمولوي نور محمد الملتاني، والمولوي محمد أحسن الإستهانوي البهاري، والمولوي نظير حسن الأروي، والمولوي الحافظ عبدالعزيز بن الشيخ أحمد الله الرحيم آبادي الترهتي، وأخوه المولوي الحافظ محمد بسين، والمولوي عبدالله الفنجابي مولداً والكيلاني نزولاً، والمولوي محمد طاهر السلهتي، والمولوي عبدالجبار العمر فوري، والمولوي السيد محمد عرفان التونكي، والمولوي محمد حسين بن عبدالستار الهزاروي، والمولوي علي نعمت الفلواروي، والفاضل الكامل محمد أحسن نزيل البوفال، والشيخ العالم عبدالله بن إدريس الحسيني السنوسي المغربي، والفاضلان: محمد بن ناصر بن المبارك، وسعد بن حمد بن عتيق- النجديان، وغيرهم من تلاميذه والمستفيدين منه، ولا يسع هذا المقام تحرير أسمائهم. وقد ذكرنا أسماء بعض الذين تركناهم في هذا المقام في تاريخي^(١).

الطبقة الأولى في بعض الأوصاف، ومنهم: من يلي الطبقة الثانية، وأهل هاتين الطبقتين يبلغون إلى الآلاف قطعاً، والله أعلم بحقيقة الأحوال. وأما أسمائهم فيطول يذكرها المقام، وقد سردت أسماء بعضهم من القسمين الأولين في الشرح. ومن هاتين الطبقتين المذكورتين أيضاً: الفاضل الأماجد أبو عبدالله غلام العلي القصورى صاحب التصانيف، وتلميذه المولوي أحمد الله، والفاضل الصالح مير حسن شاه التالوي، والكامل الحافظ عمر الدين الهوشيارفوري، والعالم النبي المولوي عبدالله الجكرالي (قلت: قد انحرف في آخر حياته عن طريقة أهل الحديث، وصار من المتكبرين لحجية السنة، نسأل الله السلامة)، والمولوي محمد خليل الشاهيري، والمولوي عبدالغفار الجهيري، والمولوي إسحاق الصاحبكنجي. (منه).

وللفضلاء قصائد في مدحه، ولتقتصر هاهنا على بعضها: فمنها: قصيدة للفاضل الأديب المولوي الحافظ أبي الصمصام محمد عبدالرحمن بقا، ابن الأخت للحافظ عبدالله الفازي فوري، -سلمه الله تعالى، ورفاه إلى مدارج الكمال:-

والعين تَلْرِفُ والقُودُ جَرِيحُ
أَوْ مَا تَرَى وَزُقِ الْأَرَكَ تَنْوُحُ
أَوْ مَا عَلِمَ بَأَنِّي لَجَمُوحُ
إِلَّا وَيَقْنَى بِالْجَوَى وَيَطْوَحُ
تَالله لَمْ يَكْ فِي الدُّنَا مَرِيحُ
إِذْ قِيلَ جُودِي بِالْوَصَالِ شَحِيحُ
قَلْبُ الْمَشُوقِ الْمَبْتَلَى، لَا الشَّيْخُ
مِنْكَ إِذَا مَرَّتْ عَلَيْكَ تَقْوُحُ
وَلَهَا تَرَائِبُ كَالصَّبَاحِ تَلُوحُ
فِي أَرْجُلِ الْخُرَيْتِ فِيهِ بَذُوحُ
تَعْوِي الذَّنَابَ بِهِ، وَلِي تَسِيحُ
بَلْ مَسْنِي مِنْ قَطْلِهِ التَّبْرِيحُ
أَغْدُو لَهُ مَتَأْتِفًا وَأَرْوَحُ
ذِكْرَهُ لِلْقَلْبِ الْحَزِينِ مُرِيحُ
لَبَّ الْفَتَى بِكَمَالِهِ مَفْضُوحُ
هُوَ عَارِفٌ وَمَحْدَثٌ وَنَصِيحُ
سَيْفُ الْإِلَهِ وَبَابُهُ الْمَفْتُوحُ
شِعْرِي بِوصفِ جَلَالِهِ مَدُوحُ
وَلِقْبَانُهُ لِلصَّالِحَاتِ جُنُوحُ
قَلْبُ الْمَوْحِدِ فِي هَوَاهُ ذِيحُ
حَقَّ حَقِيقٌ بِالْقَبُولِ صَرِيحُ
لِمَسَائِلِ الدِّينِ الْقَوِيمِ وَضُوحُ
هُوَ كَالْقَرْنِ فِي الْهَوَاءِ يَفُوحُ
بَهَتْ الْعُقُولُ وَكُلُّهَا مَشْرُوحُ
فِي مَبْحَثٍ، وَكُنَى بِهِ مُبْشُوحُ
عِلْمُ الْحَدِيثِ لَهُ بِهِ التَّوْشِيحُ
يَسْقِي الْجَمِيعَ وَفِي الدُّنَا طُفُوحُ

ظَنَنْتُ سَلِيمِي فَالسرور قِيحُ
الصَّبْرُ فِي يَوْمِ يَوْمِ الْفِرَاقِ مُحَرِّمُ
تَعَمَّى الْعَوَاضِلَ فِي سُلُوكِ صِبَابَتِي
سَامُوتُ تَبْرِيحًا، وَمَا مِنْ عَاشِقِي
الْعَشَقِ أَمْرٌ لَوْ أَبُوحَ بِسَرِّهِ
لَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّ فَوَادَهَا
هِيَ شَادِدٌ أَحْوَى، وَإِنْ غَذَاهَا
شَمْسٌ بِهَا شَمْسُ السَّمَاءِ مُضِيئَةٌ
وَعِيُونُهَا مِنْ وَحْشٍ وَجَرَّةٌ مُطْفِئَةٌ
فِي جَيْهَاهُ قَدْ جُبْنَتْ قَفْرًا مَوْرَهُ
مَا جَاءَ مُقْبُو فِيهِ قَلْبِي وَاحِدُ
يَا وَيْلَتِي مَا قُزْتُ قَطُّ بِمَقْصِدِي
لَمْ يَسَمَحِ الزَّمَنُ الْمَعَانِدَ بِالذِّي
فَالآنَ يَا نَفْسِي اشْغَلِي بِنِشَاءِ مَنْ
هُوَ مَلْجَأُ الْفَضْلَاءِ فِي الدَّهْلِي مِنْ
هُوَ خَيْرُ أَرْبَابِ اللَّهِ فِي عَصْرِنَا
شَيْخٌ شَرِيفٌ سَيِّدُ ذُو عِزَّةٍ
رُوحِي بِذِكْرِ جَلَالِهِ مَسْرُورَةٌ
فِي نَشْرِ عِلْمِ الدِّينِ يَصْرِفُ عَمْرَهُ
هَذَا «نَذِيرُ حَسِين» سَيِّدُنَا الَّذِي
تَاجُ الثَّقَاتِ، وَإِنَّ كُلَّ حَدِيثِهِ
بَيَانُهُ الشَّافِي الرَّفِيعُ بِلَاغَةٍ
قَدْ عُمِّتِ الْأَفَاقُ شَهْرَةً فَضْلِهِ
وَإِذَا تَكَلَّمَ فِي مَسَائِلَ صَبْغَةٍ
لَا تَجْسُرُ الْعُلَمَاءُ تَنْطِقُ عَنْدهُ
غَنَمٌ لَنَا فِي ذَا الزَّمَانِ وَجُودُهُ
اللهُ بَارِكْ فِي مُدَامِ عِلْمِهِ

الله فضله وعظم قدره
هذا العدو له، وفي سودائه
كم من رجال فائزون بحاجتهم
لهو الحري بما نظمت منقحاً
لا زال محسوداً، وطال بقاؤه
ثم الصلاة على النبي وآله
جلب السرور لنا كلامك يا بقاً

ومنها قصيدة للفاضل المتظن الأديب الماهر المولوي علي نعمت الفلواروي:

الحب لا يستطيع الصب يكتمه
وقلبه حزن والعين باكية
وإن يكن صامتاً وليس يظهره
أضناه سقماً فما أبى سوى رمي
ما زال يُعيده عنه ويُهره
أضحى بذلك كليماً هاتماً قلقاً
وعيشه بات مُراً في الهوى، فغدا
مُسي وخوف النهار دام يسهره
الوحش أصحابه، والفقر مريع
الهجر يرمقه والشوق يزقه
مه، لا تُلغه فلم تنظر بناظره
ولم تذق ما يعاني من شدائده
فاسمح كريماً ودعه لي سأسمه
لعله يستريح من بلايله الـ
وهو الإمام الذي شيخي ومُستدي
اليد المقتدى مُنهّد الكرم
فرد الجلال فريد العصر أوحده
مستغرق الشرف العريض مصدره
كنز القس، ثم ورع الأتقياء له
أعني العلى في العلا قدراً، وأرفعهم
إذا سألت الكرام عن معظيهم
واضرب له مثلاً إن كنت قائله

حتى بدا للكاشحين كلوح
جرح تراه لا يزال يقيح
بفيوضه، وبه الضلال يزح
وأنا اللسان، وما هو الممدوح
فالعلم جسم، وقوفه روح
ما دار أفلاك وأشرق يروح
إن اللسان -إذا نطقت- فصيح

حل الغرام به، ودمعه دمه
تفيض في الخد هتاناً وتجمعه
فحاله كل ما يخفى يترجمه
منه فراق الحبيب وهو يظلمه
فلا يقر به وليس يرحمه
وإن موسى البعاد ظل يكلمه
نهاره مثل ليل جنّ مظلمه
ومصبح وسهاد الليل يستمه
والدمع مؤنسه، والهَم محرمه
والحزن يلقه، والغم يرحمه
ولا شعرت بماذا فيه يعلمه
فكيف تعذله جهلاً وترغمه
مديح من لم يخب من ذاك يلزمه
شي أذابت حشاه وهي تُولمه
الأريحي عظيم الفضل أعظمه
كهف الأثيم أغر الكون أكرمه
فرد الوجود أبر القلب أسلمه
مستجمع الخلق الأصفى متممه
فتمتهى حسنه فيه وأقومه
مجداً، وقد طاب مرقاه ومسلمه
فمن يجيبك عن هذا يقدمه
شمس لافق العلا، والناس أنجمه

علامة جامع المعقول مُحْكَمه
فالجَهل مغرَمه، والعلم مغنمه
فالحق يعلمه والحق يُلهمه
وكل ما أحدثوا في الدين يُؤدِمه
فاليوم ينلُبه بالويل مائمه
قام ينازعه في الحق يَهْزِمه
والنصر في حزب أهل الغي يخدمه
حيناً عفت بيد الأهواء أرسمه
ولم يخف فيه خطباً مَرَّ مطعمه
والرشد يصمي ثغور الشرك أسهمه
زال الضلال وقد أضاء غيهمه
وبالدعاء له بالخير أختمه
وعفوه يَوْمَ لا يُؤْنِسِي تنلُمه

فَهَامَة ناقد المنقول مُنْهَمه
العلم يألُفه والجَهل يَغْضَه
يرى له كل شيء ما حقيقته
عاش «نذيراً» لأهل البدع قاطبة
لم يبق للبدع عوناً يطمئن به
وإن جند الضلال كلما ومتى
وبينهم يظهر الدين وينصره
أرسي قواعده، أعلى معالمه
كم من مسالكه الصَّعاب حلَّ بها
جاءت به ملة التوحيد ظاهرة
فالأرض تهيج من نور الهدى وبه
وها، لأطوي إذن سِجَلْ مدحته
واسمى «علي» وأرجو الله رحمته

تمت القصيدة العلوية الميمية، وله القصيدة الثانية في مدحه:

مذ هاجرت هنداته وفواطئمه
تبكي لهن بذي الأراك مهائمه
ما كنت أخفيه وكنت أكانئمه
ومدنف قد أسقمته لوائمه
قد قطعته بيضه وصوارمه
إلا مديح الشيخ وَغَو يلائمه
قد بجلَّته عُرْبه وأعاجمه
وكريم بيت أنجته كرائمه
خضع الكمال وظلَّلتَه غمائمه
أزهاره تذكي ويضحك باسمه
ظلماته وظلامه ومظالمه
فالدين أحكم واستقمن قوائمه
فبدت مطالعه وأشرق نأجمه
طوى له فيه ارتفعن مراسمه
والخير جاوره فذاك ينادمه
توحيد، والصالحات عمانمه

اسقى على طليل درسن معالمه
طوراً أجنّ وتارة أبكي إذا
قد زال عقلي في الهوى حتى بدا
يا عاذلي رفقاً بصبِّ هائم
فأنا الذي لعب الفراق بقلبه
وليس ما يُنِيلُه عن بلبال
أعني «نذير» الخلق ذو العزم الذي
شمس النجاة من ذُؤابة هاشم
وهو الذي نال العلا ولفضله
الرشد في خضر الرياض ليعه
والغي خرَّق ستره فتبَلَّجَتْ
وأضياء مصباح الهدى بضائمه
وبه استنار الحق بعد أفوله
والعلم قد أحياء حينَ دُرُوبه
الجدود ناسبه فذاك لزيمه
ودثاره تقوى الإله، ودرَّعه

باهى بوطأته وصيد حريمه
عين تفيض زلال كل سعادة
لا يستم مدبحه وما يفى
وإنما يرجو بذلك عليه
تمت القصيدة الأخرى الميمية .

ومنها : قصيدة للفاضل عبدالغفور الدانافوري المرحوم^(١) :

بانت سُلُمى فما شيء يسلينا
قامت تودعني والهجر يمنعا
تقول صبرا جميلاً لا تمت أسفاً
فيا لها تركني هائماً قلقاً
القلب ملتهب والعين ذارفة
فيوم بين سلُمى عند ناظرتي
لطفاً على المبلى قل من شمائلها
اسجع محامدها واذكر محاسنها
غيداء فاتنة هيفاء ناعمة
شمس إذا طلعت، برق إذا برزت
كأنها في ظلام الليل إذ خرجت
خود، غدائرها طالت إلى قدم
نفديك شوقاً، تعالي واسمحي كرمأ
حُسام تشكو بقلب نازح قلبي
ماذا جنينا وليس الحب معصية
مالت إلينا فولت بعدما ركنت
راح الفؤاد إليها وهي تشقه
ياليتنا ما رأينا حسن طلعتها
وكم أقاسي تباريح الهوى قلقاً
لم نلق فائدة في حُب غائبة
لا تعذلوني وقيم لوعة الولد
إن الهوى عند أرباب اللهى حسنٌ

ولوعة الين يشوينا ويضلينا
وقمت عانتها والحزن ييكينا
أعطاك ربي غداة الين تسكينا
وودعني وداعاً لا تبالينا
وشب نار الهوى والدمع يردنا
يوم القيامة تعذيباً وتشجيناً
أيا حمام لنا شيئاً يسلينا
أعد مراراً فذكرها كاشفيناً
تحكي نسيم الصبا أعضاءها لنا
فتانة سهام العين ترمينا
برق تنور من تلقاء بلقيناً
والفرع يحكي سواداً من ليالينا
اللحظ من طرفك الممرض يشغينا
مِشاً وإن لقاء منك يُحيينا
بأي ذنب هداك الله تقليننا
صلت فسلت لنا سيفاً وسكينا
وما درينا لظى الهجران تشوينا
ياليتنا لم تروح حاق نادينا
يهون الله أمر العشق تهوينا
سوى الكآبة تؤذينا وتشجينا
فلوكم أيها العذال يؤذينا
دعوا الملام فهذا ليس يُجديننا

(١) لا مانع منها على سبيل الدعاء والترجي، أما على سبيل التزير فلا، أفادني شيخنا الألباني عليه الرحمة .

وفي محافلهم شَمَّ العراياني
يستَهزؤون وسمَّونا مجانينا
وحولها دائماً حزب الملاينا
شتان ما بيننا والأرض بلقينا
دار الكرامة دُعِلني فيه هادينا
قد أرسل الله نوراً ساطعاً فينا
محدث نال ميراث النبيينا
خَبَر الزمان رفيع الشأن هادينا
حوى المحاسن إعزازاً وتمكيناً
«حسين» من آل زهرا، سيدُ فينا
به تزينت الدهليّ تزيينا
محدثاً مثله حاز البراهينا
أهل الحجاز وأهل الهند والصينا
قرآن والذكر والأثار والديننا
وما عرفنا كتاب الله والديننا
وما رواه سواء ليس يشفينا
رسوم بدع من الدنيا ليهدينا
«ويرحم الله عبداً قال آمينا»
أحيا حديث رسول الله هادينا
محمد هو مختار النبيينا
قرآنه محكم فاق البراهينا
أعطاه رب الورى طه ويسينا
ونور ستنه الغراء يهدينا
والآل عترته الغر الميامينا
ما نفّس الغيم ريحاناً ونسرينا

إنّا علّونا أُعِيلَ الودّ كلّهم
كم للجنون فنون والهوى عجب
كيف السبيل إلى إدراك وصلتها
كيف الوصول إلى سلمى ومرعبها
بلغ سلامي أيا ريح الصبا كرمأ
ذاك الإمام الذي جلّت محاسنه
خَبَرُ أريب كريم عارف فطن
بحر العلوم سماء الفضل مقتدر
حاز الفضائل أدناها وأرفعها
«نذير» نا عمدة السادات ذو شرف
تنوّر الهند من أنوار فكرته
ما إن رأيت فقيهاً ماهراً فطنأ
يأتونه شتاً من كلّ ناحية
لولاة في الهند أهل الهند ما عرفوا الـ
لولاة في الهند ضلوا أهله شتأ
سواء في الهند ليس اليوم معتمدا
عفا عن الدهر آثار الهوى ومخا
أدامه الله حيا نستفيد به
لله در فقيه واحد الزمن
محمد سيد البطحاء ذي الشرف
محمد سيد الثقلين ذي الكرم
نور الدجى وريح الباع مرشدنا
هل يرتجى زيفنا عن أقوم السبل
صلّى عليه إله العرش مكرمأ
«عبد الغفور» يصلي دائماً أبداً

ومنها قصيدة للفاضل الألمعي المولوي عبد الجبار العمر فوري:

نور الأنام ومفخر الدوران
شمس العلوم، ومركز العرفان
قمر تنور ليلة الإيقان
دُرّ لصدق، لؤلؤ الإيمان

آن الثناء على رفيع الشأن
مصباح إتيقان، وضوء كرامة
بدر لأفق الفيض، نجم للهدى
لمع لإسلام، ضياء للهدى

ثمِر لدوح الفقه والإحسان
 ياقوت حلم، مخزن الإذعان
 يُروِي ويتَفِي غَلَّة العطشان
 أستاذنا وشريفنا ذا الشان
 ومحدث ومفسر القرآن
 علامة فهامة ذو الشان
 صمصامه أفنى ذوي الطغيان
 فضائه قد عمَّ في البلدان
 زهر الهدى وفواكه الإيمان
 تفهيمه يُروِي صدى الظمآن
 ما مثله في هذه الأزمان
 في كل علم سابق الأقران
 أسد بوادي الفهم والبيان
 سهم لقلب الشرك والطغيان
 سقف لدار الفيض والإحسان
 ومحا رسوم البدع والكفران
 ووجوده من آية الرحمن
 يشي عليه أكابر البلدان
 مغطن لغوامض القرآن
 ما نلُّه في عالم الإمكان^(١)
 من شِبْهه في هذه الأزمان؟
 لا تنفد الأوصاف بالتيان
 بخلوص قلب راسخ الإيمان
 وأدمه بالتذكير والإحسان
 ربي الدوام لغلة اللهان
 وتوَوَّنِي حَقًّا على الإيمان

مرجان فهم، جوهِر لفظانية
 تاج لرأس المجد، ملك للعلى
 هادٍ لأرباب الهى طرق الهدى
 أعني «نذير حسين» تاج سراتنا
 هو سيد ذو عزة وجلالة
 هو فاضل متوقد أفكاره
 سَيَكُنْه نحر الضلالة والهوى
 جمع العلوم بقضها وقضيضها
 غرس الحقائق للعلوم فأثْبَتَتْ
 تذكيره غيث لجلب ضلالة
 فاق الأكابر في التجر والتقى
 قد ساق عَيْنَ العلم في مضماره
 ليث بأجام العلوم جميعها
 سيف لعنق الكفر رُمْعٌ للهوى
 ركن لقصر شريعة نبوية
 أجرى علوم الدين بعد عفائها
 أحياناً طريق الحق بعد مماته
 هذا الزمان تراه مفتخرأ به
 أكرم به من عالم متبحر
 أحسن به من فائق أقرانه
 مَنْ مثله في رفع أعلام الهدى؟
 كُلُّ اللسان عن الثناء ووصفه
 أدعوا له خلأقتنا ورحيمنا
 ربي أَطِيلُنْ عمره وحياته
 ما زال من ينبوعه ويحوره
 هذا دعائي فاستجب يا ربنا

(١) المراد بساحة الإمكان وعالم الإمكان هو العالم. ثم المراد بالعالم عالم عصره، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَكْبَرُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧]، ﴿وَمَا كُنَّا بِأَعْيُنِنَا﴾ [آل عمران: ٤٢]، أي: عالمي زمانكم، والله أعلم (من المؤلف).

وثانيهما: شيخنا العلامة بدر العنبر، الفهامة العمدة التحرير، ذو المناقب الجليلة، والمحامد الشريفة، المدقق الكامل، والبحر الذي ليس له في سعة النظر من ساحل؛ جمال العلماء الصالحين، شيخ الإسلام والمسلمين، البارع المحدث المتقن، والمفسر المتبحر الفطن؛ الحاج القاضي حسين بن محسن الأنصاري الخزرجي السعدي اليماني -أدام الله بركاته^(١) علينا- ابن محمد بن مهدي، بن محمد، بن أبي بكر، بن محمد، بن أحمد، بن عثمان، بن محمد، بن عمر، بن محمد، بن حسين، بن إبراهيم، بن إدريس، بن تقي الدين بن سبيع، بن عامر، بن غبشة، بن ثعلبة، بن غبشة، بن عوف، بن مالك، بن عمر، بن كعب، بن الخزرج، بن قيس، بن سعد، بن عبادة، بن دُكَيْم، بن حارثة، بن حزام، بن خزيمة، بن ثعلبة، بن طريف، بن الخزرج، بن ساعدة، الخزرجي الأنصاري.

ولد شيخنا العلامة في شهر جمادى الأولى سنة خمس وأربعين بعد الألف والمئتين من الهجرة، ولما وصل إلى ثلاث عشرة سنة من العمر ارتحل إلى قرية المراوعة لتحصيل العلوم على يد شيخه الأجل الأكمل ذي المنهج الأعدل السيد العلامة حسن بن عبد الباري الأهلل، فأقام بها ثمان سنين مشغلاً بالطلب في التفسير والحديث والنحو والفقه، وحصلت له من شيخه العلامة الموصوف الإجازة والإستاد. وقرأ أيضاً على أخيه الكبير القاضي العلامة محمد بن محسن الأنصاري -المتوفى سنة ثلاث وثلاث مئة وألف- «صحيح البخاري» من أوله إلى آخره بالضبط والإتقان، وغير ذلك من علوم الحديث والفرائض والفقه. والقاضي محمد بن محسن الموصوف من أصحاب الشيخ حسن بن عبد الباري الأهلل أيضاً. وحصلت لشيخنا العلامة الإجازة العامة من العلامة المحدث القاضي أحمد بن الإمام محمد بن علي الشوكاني، وتشرف بزيارته في الحديدة، وأجازته إجازة عامة بجميع مروياته ومسموعاته. ولقي شيخه العلامة المحقق وبالخير من الله الموفق محمد بن ناصر الحازمي بمكة المعظمة غير مرة، وقرأ عليه «الصحيح الستة»^(٢)، و«سنن الدارمي» و«شمائل الترمذي»، وأوائل كتب الحديث للشيخ محمد سعيد سنبل المدني تحقيقاً وتدقيقاً، وأجازته بجميع مروياته ومسموعاته إجازة عامة. وأخذ أيضاً عن شيخه العلامة السيد نفيس الدين سليمان بن محمد بن عبد الرحمن بن سليمان بن يحيى بن عمر مقبول الأهلل مفتي زَيْد، وحصل له الإجازة منه بجميع مروياته ومسموعاته. ولما فرغ من تحصيل العلوم جلس في مجلس الإفادة. ودرّس وأفاض بركاته على طلبة العلم، فكم له من تلامذة في بلاد العرب.

وإني تشرفت بزيارته مرتين، وقرأت عليه أطرافاً ومواقع متفرقة من «الصحيح الستة»، و«سنن الدارمي»، والدارقطني، وأوائل سعيد سنبل وغير ذلك، وأجازني بجميع مروياته ومسموعاته إجازة عامة^(٣)، كما هي موجودة بخطه الشريف، ووجدته جامعاً بين العلم والعمل، شيخاً عزيز الوجود، عظيم الشأن، رفيع القدر، بَحراً ذَخْراً لا ساحل له، محدثاً محققاً، موضحاً لمعاني كتاب الله، سلطان أهل الحديث، مطلقاً على علل الأحاديث والرجال، ماهر في علم أصول الحديث واللغة. ومن أكمل درجاته أن السيد العلامة المحدث المفسر التامك التقي صدِّيق بن

(١) بركة المؤمن على قدر عمله، ولا يجوز طلب هذا النوع من التبرك.

(٢) في هذه التسمية تجوز، إذ «السنن» لا تغلو من ضعيف.

(٣) موجودة في مكتبة خدا بخش.

حسن القنوجي^(١) -نزيل البوفال- من تلامذته، كما قال في كتابه «أبجد العلوم»^(٢): «والشيخ حسين بن محسن شيخنا في العلوم الحديثة، أخذت عنه أكثر الأهميات «الست» وغيرها، وأجازني بها إجازة عامة تامة، وكم له من تلامذة في بلدتنا بهوبال، وهو الغنيمة الكبرى للطلالين، والنعمة العظمى للراجلين، كان فيما مضى قاضياً ببلدة اللحية من بلاد اليمن، وهو في الحال نزيل بهوبال، ومدرس المدرسة اليراسية، يدرس ويفيد. له علم نافع وعمل صالح، وفكرة صحيحة، وهمة في إشاعة علم الحديث رفيعة. انتهى كلامه.

وله تعليقات شتى على «سنن أبي داود» وغيره من كتب الحديث، وله رسائل كثيرة، وكلها مفيدة نافعة مملوءة من مباحث علم الحديث، منها: «القول الحسن المتين»، في نذب المصافحة باليد اليمنى وأن الذي أظهرها أهل اليمن، ومنها: «رسالة في تحقيق حديث «لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس»»، وغير ذلك. بارك الله في عمره ونفعنا بعلومه. وقد ذكرت ترجمة شيخنا العلامة في موضع آخر^(٣) أبسط من هذا، وفي هذا كفاية.

اللمعة السادسة

في إسناد هذا الكتاب من الفقير الحقير إلى المؤلف العلامة الإمام رضي الله عنه

فاعلم أن «السنن» للإمام الحافظ أبي داود السجستاني من رواية الحافظ أبي علي اللؤلؤي، قرأت من أوله إلى آخر كتاب الجنائز - مع مشاركة الأخ الأغر الفاضل الشريف محمد أشرف - على شيخنا العلامة المفسر المحدث الفقيه الحاج السيد محمد نذير حسين الدهلوي - أدام الله فيوضاته - وأجازني بجميع الكتاب. قال: واني قرأتُ وسمعت وأخذت من الشيخ العلامة الفهامة التقي الناسك خلاصة المحدثين إمام الهدى واليقين المشتهر في الآفاق شيخنا وسيدنا محمد إسحاق الدهلوي - رحمه الله تعالى - وهو حصل القراءة والسماعة والإجازة عن الشيخ الأجلّ إمام المحققين الشاه عبد العزيز الدهلوي. وهو حصل القراءة والسماعة والإجازة عن أبيه رئيس الفقهاء والمحدثين مسند الوقت آية من آيات الله الشيخ ولي الله ابن الشيخ عبد الرحيم الدهلوي، عن الشيخ العلامة أبي طاهر محمد بن إبراهيم الكردي، عن أبيه الشيخ إبراهيم الكردي، عن الشيخ صفى الدين أحمد بن محمد المدني القشاشي، عن الشيخ شمس الدين محمد بن أحمد الرمي، عن الحافظ زين الدين زكريا بن مُحمَّد الأنصاري، عن الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني، عن الشيخ عمر بن الحسن المراغي، عن العالم الفقيه رُحْلة الآفاق فخر الدين أبي الحسن علي بن أحمد ابن عبد الواحد المعروف بابن البخاري، عن الشيخ عمر بن محمد بن طبرزد البغدادى، قال: أخبرنا به الشيخان أبو البلر إبراهيم بن محمد بن منصور الكرخي وأبو الفتح مفلح بن أحمد بن محمد الدومي سماعاً عليهما، قالوا: أخبرنا به الحافظ الكبير أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادى، أنا أبو عمر القاسم بن جعفر بن عبد الواحد الهاشمي، أنا أبو علي محمد بن عمرو اللؤلؤي، أنا أبو داود السجستاني رضي الله عنهم.

(١) زعم القاضي إسماعيل الأكوخ في «هجر العلم ومعاقله في اليمن» (١٩٣٣/٤-١٩٣٤) أن صديق حسن خان انتحل كثيراً من مؤلفات شيخه هذا، ونسبها إلى نفسه، ونشرها باسمه!!

(٢) (٢١٢-٢١٣).

(٣) لعله يريد «تذكرة النبلاء»، والله أعلم.

ولنا طرق متنوعة غير هذا من رواية الشيخ ولي الله المحدث إلى المؤلف. لكن اقتصرْتُ منها على المذكور، لأنه سند عالٍ، فإنَّ مني إلى الحافظ ابن حجر عشرة أنفس، ومن الحافظ ابن حجر إلى المؤلف ثمانية أنفس، فمني إلى المؤلف ثمانية عشر نفساً^(١)، فله الحمد والمنة.

(ج) ويروي الشيخ العلامة محمد إسحاق الدهلوي عن الشيخ المكرم محمد عمر بن عبدالكريم المكي، عن شيخه محمد طاهر، عن والده العلامة محمد سعيد سنبل، عن الشيخ أبي طاهر محمد بن إبراهيم الكردي، عن أبيه الشيخ إبراهيم الكردي بإسناده المذكور، وفيه مني إلى المؤلف تسعة عشر نفساً.

(ح) وقرأت بعض «السنن» من رواية اللؤلؤي على الشيخ المحدث القاضي حسين بن محسن الأنصاري، وأجازني بجميعه، قال: إني أروي عن المشايخ الثلاثة الأجلاء الأعلام: السيد العلامة ذي المنهج الأعدل حسن بن عبدالباري الأهدل، والشريف محمد بن ناصر الحازمي، والقاضي العلامة أحمد بن الإمام محمد بن علي الشوكاني، كلهم عن السيد العلامة عبد الرحمن بن سليمان بن يحيى بن عمر مقبول الأهدل، عن والده شيخ الإسلام خاتمة المحدثين الأعلام السيد سليمان بن يحيى بن عمر مقبول الأهدل، عن شيخه السيد العلامة صفي الدين أحمد بن محمد شريف مقبول الأهدل، عن شيخيه العلامتين: عبدالله بن سالم البصري المكي وأحمد بن محمد النخلي المكي، كلاهما عن الشيخ إبراهيم بن الحسن الكردي، عن شيخه العلامة صفي الدين أحمد بن محمد المدني، عن الشمس الرملي، عن الزين زكريا، عن عز الدين عبد الرحيم بن محمد المعروف بابن الفرات، عن أبي حفص عمر بن الحسن بن مزيد بن أمينة المرافعي عن الفخر أبي الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد بن البخاري، عن أبي حفص عمر ابن محمد بن طبرزد البغداد، بإسناده المذكور. وفيه مني إلى المؤلف ثمانية عشر نفساً.

(ح) ويروي شيخنا القاضي حسين بن محسن عن شيخه ابن ناصر الحازمي، عن شيخه الحافظ الرباني محمد ابن علي الشوكاني^(٢)، عن شيخه العلامة يوسف بن محمد بن علاء الدين المزجاجي، عن أبيه، عن جده، عن الشيخ إبراهيم الكردي، عن شيخه أحمد بن محمد المدني، عن الشمس الرملي، عن زين الدين زكريا بن محمد الأنصاري، بإسناده السابق إلى المؤلف. وفيه تسعة عشر نفساً.

(ح) ويروي شيخنا القاضي عن شيخه محمد بن ناصر المذكور عن الشيخ محمد بن عابد بن أحمد علي الواعظ السندي ثم المدني، عن العلامة المحقق صالح بن محمد بن نوح العمري أفتا^(٣) المغربي ثم المدني، عن شيخه العلامة محمد بن سنة العمري المغربي ثم المدني، عن الشريف محمد بن عبد الله، عن الشريف أبي الجمال محمد بن عبد الكريم، عن الشيخ ياسين المحلي والبدر الكرخي^(٤) وأحمد الكلبي، كلهم عن الشيخ جلال الدين

(١) قال المصنف في «الوجيزة في الإجازة» (ص ٧٢) - وأورد فيه أسانيده إلى «سنة أبي داود»: وهذا إسناد عالٍ جداً، بيني وبين الإمام أبي داود ثلاث عشرة واسطة، وهو أعلى ما يوجد في الدنيا، ولله الحمد.

(٢) انظر أسانيده إلى «سنة أبي داود» في «بته المسمى «إتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر» (ص ١٣٩-١٤١).

(٣) انظر أسانيده إلى «سنة أبي داود» في «كشف الثمر في رفع أسانيد المصنفات في الفنون والأثر» (ص ٥٠-٥٤)، وقال فيه: «عن محمد ابن سنة قرأته لأول وهلة وإجازة للباقي».

(٤) ترجمته في «خلاصة الأثر» (٤/ ١٥٢).

السيوطي^(١)، عن أبي بكر بن صدقة المناوي^(٢)، عن محمد بن المطرز، عن يونس بن إبراهيم الدبوسي عن أبي الحسن علي بن الحسين، عن الفضل بن سهل الإسفرائيني، عن أبي بكر بن علي الخطيب البغدادي، عن أبي عمر الهاشمي، عن اللؤلؤي، عن المؤلف أبي داود رضي الله عنهم وعنا. وفيه مني إلى المؤلف ثمانية عشر نفساً. وأما إسناده رواية ابن داسة وابن الأعرابي والرملي: فإني أروي عن شيخنا القاضي حسين، عن الشريف محمد ابن ناصر والقاضي أحمد بن محمد الشوكاني، كلاهما عن محمد الشوكاني، عن السيد عبد القادر بن أحمد الكوكباني، عن شيخه السيد سليمان بن يحيى بن عمر مقبول الأهدل، عن شيخه أحمد بن مقبول الأهدل، عن خاله وشيخه السيد يحيى بن عمر الأهدل، عن شيخه السيد أبي بكر بن علي البطاح الأهدل، عن شيخه السيد يوسف بن محمد البطاح الأهدل، عن شيخه السيد العلامة الطاهر بن حسن الأهدل، عن شيخه الحافظ أبي الضياء عبد الرحمن ابن علي بن عمر الديبع الشيباني، إلى المؤلف الإمام، كما هو مذكور في «تَبَيُّنِهِ».

وهذا ما يسر الله تعالى من مقدمة الكتاب، ولنشرع الآن في المقصود، وهو الموفق، ويجزييني على نيتي يوم الحساب، ولا حول ولا قوة إلا بالله الذي إليه المرجع والمآب.

(١) انظر سنده هذا إلى «سنن أبي داود في كتابه «المنجم في المعجم» (ص ١٠٨).

(٢) في الأصل: «المناوي» والتصويب من «الضوء اللامع» (١/ ٣٦-٣٧).

رسالة أبي داود إلى أهل مكة

تصنيف

الإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني

قرأها وعلق عليها

أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان

رسالة أبي داود إلى أهل مكة

بسم الله الرحمن الرحيم

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم:

أخبرنا الشيخ أبو الفتح محمد بن عبد الباقي بن أحمد بن سليمان المعروف بابن البطي إجازة إن لم أكن سمعته منه قال: أنبأنا الشيخ أبو الفضل أحمد بن الحسن بن خيرون المعدل قراءة عليه وأنا حاضر أسمع، قيل له: أقرأت على أبي عبدالله محمد بن علي بن عبدالله الصوري الحافظ؟ قال: سمعت أبا الحسين محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد ابن جُميع الغساني بصيدا - فأقرّ به - قال: سمعت أبا بكر محمد بن عبدالعزيز بن محمد بن الفضل بن يحيى بن القاسم بن عون بن عبدالله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبدالمطلب الهاشمي بمكة يقول:

سمعت أبا داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد السجستاني وسئل عن رسالته التي كتبها إلى أهل مكة وغيرها جواباً لهم فأملى علينا:

سلام عليكم، فإني أحمدُ إليكم الله الذي لا إله إلا هو، وأسأله أن يصلي على محمدٍ عبده ورسوله ﷺ كلما ذكر.

أما بعد: عافانا الله وإياكم عافية لا مكروه معها ولا عقاب بعدها. فإنكم سألتم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب «السنن»: أي أصح ما عرفت في الباب؟

[اعتبار قدم حفظ الراوي]:

ووقفت على جميع ما ذكرتم، فاعلموا أنه كذلك كله، إلا أن يكون قد رُوي من وجهين صحيحين فأحدهما أقوم إسناداً والآخر صاحبه أقدم في الحفاظ فربما كتبت ذلك. ولا أرى في كتابي من هذا عشرة أحاديث.

[عدم الإكثار من الأحاديث في الباب]:

ولم أكتب في الباب إلا حديثاً أو حديثين، وإن كان في الباب أحاديث صحاح فإنه^(١) يكثر، وإنما أردتُ قرب منفعة.

[تكرار الأحاديث]:

وإذا أعدتُ الحديث في الباب من وجهين وثلاثة فإنما هو من زيادة كلام فيه، وربما فيه^(٢) كلمة زيادة على الأحاديث.

[اختصار الحديث]:

وربما اختصرت الحديث الطويل لأنني لو كتبت بطوله لم يعلم بعض من سمعه^(٣) ولا يفهم موضع الفقه منه، فاختصرت له لذلك.

(١) في الأصل: «وإنه»، ونقلها البخاري في «فتح المغيث»: «فإنها تكثر». والمثبت من «البرذني» (١/٣٠١ - ط الهجزة).

(٢) في «فتح المغيث»: «وربما تكون فيه».

(٣) في «فتح المغيث»: زيادة: «المراد منه».

[الاحتجاج بالمرسل]:

وأما المراسيل فقد كان يحتج بها^(١) العلماء فيما مضى مثل سفيان الثوري، ومالك بن أنس، والأوزاعي، حتى جاء الشافعي فتكلم فيها^(٢)، وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره رضوان الله عليهم.

فإن لم يكن مسند ضد المراسيل، ولم يوجد المسند، فالمرسل يحتج به، وليس هو مثل المتصل في القوة.

[الراوي المتروك، والحديث المنكرو]:

وليس في كتاب «السنن» الذي صنفه عن رجل متروك الحديث شيء^(٣).

وإذا كان فيه حديث منكر يثبت أنه منكر^(٤)، وليس على نحوه في الباب غيره.

(١) في الأصل: «به!» والعبارة في «فتح المغني» هكذا: «وأما المراسيل، فقد كان أكثر العلماء يحتجون بها فيما مضى، مثل سفيان...».

(٢) يشعر كلامه بأن الشافعي أول من ترك الاحتجاج بالمرسل، وليس حقيقة الأمر كذلك، بل هو قول ابن مهدي ويحيى القطان وغير واحد ممن قبل الشافعي، ويمكن أن يكون اختصاص الشافعي لمزيد التحقيق فيه، أفاده السخاوي.

(٣) قال محمد بن إسحاق بن منده في «شروط الأئمة» (ص ٧٣): «سمعت محمد بن سعد البارودي بمصر يقول: كان من مذهب النسائي أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه» قال: «وكان أبو داود السجستاني كذلك يأخذ مأخذه، ويخرج الإسناد الضعيف، لأنه أقوى عنده من رأي الرجال»، ونقل المنذري في «مختصر سنن أبي داود» (١٤٩/٨) عن ابن منده قال: «إن شرط أبي داود إخراج حديث قوم لم يجمع على تركهم؛ إذا صح الحديث باتصال السند من غير قطع ولا إرسال»، وانظر «التكت على ابن الصلاح» (٣٢٢/١) لابن حجر، والبلد المتيقن (٢٩٩/١) ط الهجرة، وعبارته: «وأما فستن أبي داود» -رحمه الله- فقد حكى عنه ابن منده الحافظ - كما أفاده ابن طاهر- أن شرطه إخراج أحاديث أقوال لم يجمع على تركهم... وهذه العبارة أدق من العبارة التي في «الرسالة»، وانظر التعليق الآتي. والله أعلم.

(٤) قال ابن القلق في «البلد المنيرة» (٣٠١/١-٣٠٢-٣٠٣) ط الهجرة: متفقاً كلام المصنف هذا:

«ونقل النووي -رحمه الله- النص المعتقد عن أبي داود - الذي شارك ابن الصلاح فيه في كلامه على فستن أبي داود» ثم قال: وهذا يُشكل؛ فإن في «سننه» أحاديث ظاهرة الضعف لم يُثبتها، مع أنها متفق على ضعفها عند المحققين، كالمرسل، والمقطع، ورواية مجهول كـ «شيخ»، و «رجل»، ونحوه. فلا بد من تأويل هذا الكلام.

قال: «ولعلم أن ما وجدناه في «سننه»، وليس هو في «الصحاحين» أو أحدهما، ولا نص على صحته أو حسنه أحد ممن يعتمد، ولم يضعفه أبو داود فهو حسن عند أبي داود أو صحيح، فيحكم بالقدر المحقق، وهو أنه حسن. فإن نص على ضعفه من يُستد، أو رأى العارف في سننه ما يقتضي الضعف، ولا يجاوز له، حكماً بضعفه.

وقد قال الحافظ أبو عبد الله بن منده: إن أبا داود يخرج الإسناد الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره؛ لأنه أقوى عنده من رأي الرجال.

وقال الخطابي: كتاب أبي داود جامع للصحيح والحسن، وأما الضعيف فإنه غلبي منه. قال: وإن وقع منه شيء - لضرب من

الحاجة - فإنه لا يألو أن يبين أمره، ويذكر علته، ويخرج من عهده.

قال: ويحكى لنا عن أبي داود أنه قال: ما ذكرت في كتابي حديثاً أجمع الناس على تركه.

وقال ابن عساکر في أول «أطرافه»: صنف أبو داود كتابه الذي سماه «السنن»، فأجاب في تصنيفه وأحسن، وقصد أن يأتي فيه بما كان صحيحاً مشتهراً، أو غريباً حسناً متبرراً، ويطرح ما كان مطروحاً مستكراً، ويجتنب ما كان شاذاً منكراً.

قلت: وما حكاه الخطابي فيه نظر؛ فإن في «سننه» أحاديث ظاهرة الضعف لم يبينها، مع أنها ضعيفة كالمرسل، والمقطع، ورواية مجهول كـ «شيخ»، ورجل، ونحوه، كما سلف. وأجاب النووي - في كلامه على «سننه» - عنه: بأنه - وهو مخالف أيضاً لقوله: =

[موازنة بين «السنن» وكتب بعض أهل الحديث]:

وهذه الأحاديث ليس منها في «كتاب ابن المبارك» ولا في «كتاب وكيع» إلا الشيء اليسير، وعامته في كتاب هؤلاء مراسيل.

وفي كتاب «السنن» من «موطأ مالك بن أنس» شيء صالح، وكذلك من مصنفات حماد بن سلمة وعبد الرزاق. وليس ثلث هذه الكتب - فيما أحسبه - في كتب جميعهم - أعني مصنفات - مالك بن أنس وحماد بن سلمة وعبد الرزاق^(١).

[استقصاء أحاديث الأحكام]:

وقد ألفتة نسقاً على ما وقع عندي. فإن ذكر لك عن النبي ﷺ سنة ليس مما خرجته فاعلم أنه حديث وإي^(٢) إلا أن يكون في كتابي من طريق آخر، فإني لم أخرج الطرق لأنه يكبر على المتعلم. ولا أعرف أحداً جمع على الاستقصاء غيري. وكان الحسن بن علي الخلال قد جمع منه قدر تسع مئة حديث. وذكر أن ابن المبارك قال: السنن عن النبي ﷺ نحو تسع مئة حديث. فقبل له: إن أبا يوسف قال: هي ألف ومئة، قال ابن المبارك: أبو يوسف يأخذ بتلك الهنات من هنا وهناك نحو الأحاديث الضعيفة.

[تبيين الواهن والسكوت عن الصالح]:

وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بيته^(٣)، ومنه ما لا يصح سنده.

= وما كان فيه وهن شديد بيته - لما كان ضعف هذا النوع ظاهراً؛ استغنى بظهوره عن التصريح ببيانه.

قلت: فعلى كل حال لا بد من تأويل كلام أبي داود، والحق فيه ما قرره النووي.

وأما قول الحافظ أبي طاهر السلفي: «سنن أبي داود» من «الكتب الخمسة» التي اتفق على صحتها علماء الشرق والغرب، فيه تساهل كبير. قال أبو عبيدة: وكلام النووي «لما كان ضعف هذا النوع... إلخ» في (ديباجته) لـ «شرح سنن أبي داود» (ق/٢ ب).

(١) يريد أن زيادة كتب كتاب «السنن» على كتب الأئمة المذكورين تبلغ الثلث.

(٢) ليس مراده آحاد الأحاديث في «السنن»، وإنما مراده أصل «السنن»، فكلامه هذا يلتقي مع كلام الخطابي في «معالم السنن» (١٢/١-١٣): «وقد جمع أبو داود في كتابه هذا من الحديث في أصول العلم، وأمهات السنن، وأحكام الفقه ما لا نعلم مقدماً سبقه، ولا متأخراً لحق به» ولذا يوصي العلماء طلبة العلم الجادين أن من رام منهم التخصص في الفقه فعليه بالإقبال الشديد على «موطأ مالك» و«سنن أبي داود»، وإدمان النظر في متونهما وشروحهما. ومن أحسن الشروح على الإطلاق «العون» هذا، والله الموفق.

(٣) علق الذهبي في «السير» (١٣/٢١٤) على هذه المقولة بقوله:

«قلت: فقد وثق - رحمه الله - بذلك بحسب اجتهاده، ويتن ما ضعفه شديد، ووهته غير محتمل، وكاسر عن ما ضعفه خفيف محتمل، فلا يلزم من سكوته - والحالة هذه- عن الحديث أن يكون حسناً عنده، ولا سيما إذا حكمتا على حد الحسن بأصطلاحنا المولد الحادث، الذي هو في عُرْف السلف يعود إلى قسم من أقسام الصحيح، الذي يجب العمل به عند جمهور العلماء، أو الذي يرغب عنه أبو عبدالله البخاري، ويُمشي به مسلم، وبالعكس، فهو داخل في أداني مراتب الصحة، فإنه لو انحط عن ذلك لخرج عن الاحتجاج، ولبقي متجاوزاً بين الضعيف والحسن، فكتاب أبي داود أعلى ما فيه من الثابت ما أخرجه الشيخان، وذلك نحو من شطر الكتاب، ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين، ورغب عنه الآخر، ثم يليه ما رغباً عنه، وكان إسناداً جيداً، سالماً من علة وشذوذ، ثم يليه ما كان إسناداً صالحاً، وقيله العلماء لمجيء من وجهين لئلين فصاعداً، يعضد كل إسناد منهما الآخر، ثم يليه ما ضُفِّفَ إسنادُه لنقص حفظ راويه، فعمل هذا يُشبهه أبو داود، ويسكت عنه غالباً، ثم يليه ما كان بين الضعيف من جهة راويه، فهذا لا يسكت عنه، بل=

وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح^(١)، وبعضها أصح من بعض. وهذا لو وضعه غيري لقلت أنا فيه أكثر^(٢).

[أهمية كتاب «السنن» وموضوعه]:

وهو كتاب لا ترد عليك سنة عن النبي ﷺ بإسناد صالح إلا وهي^(٣) فيه، إلا أن يكون كلاماً استخرج من الحديث، ولا يكاد يكون هذا.

يُونه غالباً، وقد يسكت عنه بحسب شهرته ونكارتة، والله أعلم.

وقال ابن حجر: «إن قول أبي داود: فإن كان فيه وهن شديد يته: يفهم أن الذي يكون فيه وهن غير شديد أنه لا يبينه، ومن هنا يبين أن جميع ما سكت عنه أبو داود لا يكون من قبل الحسن إذا اعتضد. وهذان القسمان كثير في كتابه جداً، ومنه ما هو ضعيف، لكن من رواية من لم يجمع على تركه غالباً، وكل من هذه الأقسام عنده تصلح للاحتجاج بها كما نقل ابن منده عنه أنه يخرج الحديث الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره، وأنه أقوى من رأي الرجال»، وانظر ما علقناه سابقاً.

والحق أن أبا داود يخرج أحاديث جماعة من الضعفاء، ويسكت عنها، مثل: ابن الهيثم، وصالح مولى التوأمة، وعبدالله بن محمد ابن عقيل، وموسى بن وردان، وسلمة بن الفضل، وغيرهم. فلا ينبغي للناقد أن يقلده في السكوت على أحاديثهم، ويتابعه في الاحتجاج بهم، بل طريقه أن ينظر: هل لذلك الحديث من متابع يعتضد به، أو هو غريب فيتوقف فيه، لا سيما إن كان مخالفاً لرواية من هو أقوى منه، فإنه ينحط إلى قبيل المنكر. وقد يخرج لمن هو أضعف من هؤلاء بكثير، كالحارث بن دحية، وصدة الدقيقي وعمرو بن واقد العمري، ومحمد بن عبدالرحمن البيهقي، وأبي حيان الكلبي، وسليمان بن أرقم، وإسحاق بن عبدالله بن أبي فروة، وأمثالهم من المتروكين، وكذلك ما فيه من الأسانيد المنقطعة، وأحاديث المدلسين بالتمتع، والأسانيد التي فيها من أجهت أسماؤهم، فلا ينجح الحكم لأحاديث هؤلاء بالحسن من أجل سكوت أبي داود، لأن سكوت تارة يكون فيه اكتفاء بما تقدم من الكلام في ذلك الراوي في نفس كتابه، وتارة يكون للدولع منه، وتارة يكون لظهور شدة ضعف ذلك الراوي وإتفاق الأئمة على طرح روايته كآبي الحريث، ويحيى بن العلاء وغيرهما، وتارة يكون من اختلاف الرواة عنه، وهو الأكثر، فإن رواية أبي الحسن بن العبد عنه من الكلام على جماعة من الرواة والأسانيد ما ليس في رواية اللؤلؤي، وانظر «الثبت على ابن الصلاح» (١/ ٤٣٥) لابن حجر، «الفتح الشاذي» لابن سيد الناس (١/ ٢٠٧-٢١١) والتعليق عليه، توضيح الأفكار» (١/ ٢٠١) وما بعد.

حرر ابن حجر في «الثبت على ابن الصلاح» (١/ ٤٣٥-٤٣٦) هذه المسألة، وقال بعد كلام: «ومن هنا يبين أن جميع ما سكت عليه

أبو داود لا يكون من قبيل الحسن الاصطلاحي، بل هو على أقسام:

١- منه ما هو في «الصحاحين» أو على شرط الصحة. (قال أبو عبيدة: يقرب عدد ما في «الصحاحين» منها (٨٤١) حديثاً، وعدد ما في «البخاري» منها (١٩٨) حديثاً. وعدد ما في مسلم (٥٩١) حديثاً، وعدد ما صححه شيخنا الألباني مما هو خارج «الصحاحين» أو أحدهما قرابة (١٤٠٠) حديثاً).

٢- ومنه ما هو من قبيل الحسن لذاته.

٣- ومنه ما هو من قبيل الحسن إذا اعتضد. وهذان القسمان كثير في كتابه جداً.

٤- ومنه ما هو ضعيف، لكنه من رواية من لم يجمع على تركه غالباً.

وكل هذه الأقسام عنده تصلح للاحتجاج بها». ونقل عن ابن عبد البر قوله: «كل ما سكت عليه أبو داود فهو صحيح عنده، لا سيما إن كان لم يذكر في الباب غيره»، وانظر ما تقدم نقله عن «سير النحوي»، والله الموفق.

وانظر «فتح المغني» (١/ ٧٨-٧٩)، «التنبيه والإيضاح» (ص ٤٨)، «توضيح الأفكار» (١/ ١٩٨) مقالة «نيل الأوطار» (١/ ١٥) «تمام المنة» (٢٧)، ولإيضاح أبي العباس نصر بن صالح الخولاني كتاب مفرد - لم يطبع بعد - بعنوان «القول الراجح فيما سكت عنه الإمام أبو داود وقال بأنه صالح».

(٢) أي: لمدحه أكثر مما قال هنا. والله أعلم.

(٣) في الأصل: «وهو»!

ولا أعلم شيئاً بعد القرآن ألزم للناس أن يتعلموا^(١) من هذا الكتاب. ولا يضر رجلاً أن لا يكتب من العلم بعد ما يكتب هذه الكتب^(٢) شيئاً. وإذا نظر فيه وتدبره وتفهمه، حيث يتدبر يعلم مقداره.

وأما هذه المسائل: مسائل الثوري ومالك والشافعي. فهذه الأحاديث أصولها.
[ما يتم كتاب «السنن»]:

ويعجبني أن يكتب الرجل مع هذه الكتب من رأي أصحاب النبي ﷺ.
ويكتب أيضاً مثل «جامع سفيان الثوري» فإنه أحسن ما وضع الناس من^(٣) «الجوامع»
[المشهور والغريب]:

والأحاديث التي وضعتها في «كتاب السنن» أكثرها مشاهير وهي^(٤) عند كل من كتب شيئاً من الحديث إلا أن تتميزها لا يقدر عليه كل الناس، والفخر بها أنها مشاهير، فإنه لا يحتج بحديث غريب ولو كان من رواية مالك، ويحيى بن سعيد، والثقات من أئمة العلم.

ولو احتج رجلٌ بحديث غريب، وجدت من يقطع فيه. ولا يُحتج بالحديث الذي قد احتج به إذا كان الحديث غريباً شاذاً.

فأما الحديث المشهور المتصل الصحيح فليس يقدر أن يرد عليه أحد، وقال إبراهيم النخعي: كانوا يكرهون الغريب من الحديث.

وقال يزيد بن أبي حبيب: إذا سمعت الحديث فأنشده كما تنشذ الضالة، فإن عُرِف وإلا فدعه.

[لماذا يذكر المرسل والمدلس؟]:

وإن من الأحاديث في كتابي «السنن» ما ليس بمتصل، وهو: مرسل ومدلس. يعني: وهو إذا لم توجد الصحاح عند عامة أهل الحديث على معنى أنه متصل، وهو مثل: الحسن بن جابر. والحسن عن أبي هريرة، والحكم عن مقسم عن ابن عباس، وليس بمتصل. وسماع الحكم من مقسم أربعة أحاديث.

وأما أبو إسحاق عن الحارث عن علي فلم يسمع أبو إسحاق من الحارث إلا أربعة^(٥) أحاديث، ليس فيها مستند واحد. وأما ما في كتاب «السنن» من هذا النحو فقليل، ولعل ليس للحارث الأعور في كتاب «السنن» إلا حديث واحد، فإنما كتبه بأخرة.

وربما كان في الحديث [ما] تثبت صحة الحديث منه، إذا كان يخفى ذلك عليّ فربما تركت الحديث إذا لم ألقه، وربما كتبه وبيته، أو ربما لم أقف عليه، وربما أتوقف عن مثل هذا، لأنه ضرر على العامة أن يكشف لهم كل

(١) كذا في الأصل، وثقاتنا بعض المصادر عن أبي داود: «يتعلموه»، انظر - مثلاً - «توجيه النظر».

(٢) الموجودة في كتاب «السنن».

(٣) في الأصل: «في»!

(٤) في الأصل: «وهو»، وفيه من هنا إلى قوله «أنها مشاهير» في الهامش، ثم أقحم فيما بعد في غير موطنه! حيث جاء بعد قوله الآتي «ويحيى بن سعيد، والثقات من أئمة العلم».

(٥) في الأصل: «أربع»!

ما كان من هذا الباب فيما مضى من عيوب الحديث، لأن علم العامة يقصر عن مثل هذا.

[أجزاء الكتاب وعدده أحاديثه وحال مراسيله]:

وعدد كتب هذه «السنن» ثمانية عشر جزءاً مع المراسيل، منها جزء واحد مراسيل.

وما رُوي عن النبي ﷺ من المراسيل، منها: ما لا يصح، ومنها: ما هو مسند عند غيره وهو متصل صحيح.

ولعل عدد الذي في كتابي من الأحاديث قدر أربعة آلاف وثمان مئة حديث ونحو ست مئة حديث من

المراسيل.

[معيار الاختيار ونوع الأحاديث]:

فمن أحب أن يميز هذه الأحاديث مع الألفاظ، فربما يجيء حديث من طريق وهو عند العامة من طريق الأئمة الذين هم مشهورون، غير أنه ربما طلبت^(١) اللفظة التي تكون لها معاني^(٢) كثيرة. ومن عرف نقل من جميع هذه الكتب.

فربما يجيء الإسناد فيعلم من حديث غيره أنه [غير]^(٣) متصل ولا يثبت السامع إلا بأن يعلم الأحاديث، وتكون له فيه معرفة فيقف عليه. مثل ما يروى عن ابن جريج قال: أخبرني عن الزهري. ويرويه البرقي: عن ابن جريج عن الزهري.

فالذي يسمع يظن أنه متصل، ولا يصح بته، فإنما تركناه^(٤) لذلك، هذا^(٥) لأن أصل الحديث غير متصل ولا يصح، وهو حديث معلول. ومثل هذا كثير.

والذي لا يعلم يقول: قد ترك حديثاً صحيحاً من هذا، وجاء به حديث معلول.

وإنما لم أصنف في كتاب «السنن» إلا الأحكام، ولم أصنف كتب الزهد وفضائل الأعمال وغيرها.

فهذه الأربعة آلاف والثمان مئة كلها في الأحكام، فأما أحاديث كثيرة في الزهد والفضائل وغيرها في غير هذا الوجه لم أخرجه. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم تسليماً وحسبنا الله ونعم الوكيل.

(١) في الأصل: «طلب»!

(٢) في الأصل: «معاني»!

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) في الأصل: «تركناه».

(٥) في الأصل: «هو».

كتاب فيه
تسمية شيوخ أبي داود
سليمان بن الأشعث السجستاني

تصنيف الشيخ الحافظ أبي علي الحسين بن محمد بن أحمد الغساني
المعروف بالجاني (ت ٤٩٨ هـ) رحمه الله تعالى

ومعه

حاشية الإمام أبي الوليد يوسف بن عبد العزيز
المعروف بابن الدباغ (ت ٥٤٦ هـ) وغيره

قرأه وعلق عليه

أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان

بسم الله الرحمن الرحيم

رب يسر

أخبرنا الشيخ الإمام العالم الحافظ أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم السلفي الأصبهاني إجازة قال: كتب إليّ أبو الحسن علي بن إبراهيم بن علي بن محمد بن عمر بن معدان بن اللواز الأنصاري، وعلي بن أحمد بن محمد بن مروان بن أحمد بن فرحون الجذامي المريد، قالوا: قال لنا الإمام أبو علي حسين بن محمد بن أحمد الجبائي الحافظ المعروف بالجبائي: هذه تسمية شيوخ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، الذين حدث عنهم في كتاب «السنن» وغير ذلك من تواليفه، مرتباً على حروف المعجم:

حرف الألف

من اسمه أحمد

١ - ع - أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس بن عبدالله بن حيان بن عبدالله بن أنس بن عوف ابن قاسط بن مازن بن ذهل بن شيبان بن ذهل بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل بن قاسط بن هيثم^(١) ابن أقصى بن دُعَي بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان.

أخبرنا بنسبه هكذا بعض شيوختنا، عن أبي محمد عبدالله بن محمد بن حنبل القلمي^(٢)، عن أبي بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك، عن عبدالله بن أحمد بن حنبل. كان أصلهم من خراسان من مدينة مرو. وقدم جده حنبل ابن هلال مع المسودة، ودخل معهم مصر. ويحكى عن أحمد بن حنبل أنه قال: حُمِلت من مرو وأمي بي حبل.

سكن بغداد، كان سيد المسلمين في زمانه، توفي يوم الجمعة لاثنتي عشرة ليلة من ربيع الآخر سنة إحدى وأربعين ومائتين. ومات وهو ابن سبع وسبعين سنة. [مولده في ربيع الأول سنة أربع وستين ومائة]^(٣) ذكر ابن أبي حاتم في «كتابه» قال: قيل [لأبي] مسهر: تعرف أحداً يحفظ على هذه الأمة أمر دينها؟ قال: لا أعلم إلا شاب في ناحية المشرق يعني أحمد بن حنبل. وقال عبدالله بن أحمد بن شيويه: سمعت قتبية يقول: لو أدرك أحمد بن حنبل عصر سفیان الثوري ومالك والليث والأوزاعي لكان هو المقدم. قلت لقتبية: تضم أحمد بن حنبل إلى التابعين.

قال: إلى كبار التابعين. سمعت أبا زرعة يقول: لم أزل أسمع الناس يذكرون أحمد بن حنبل ويقدمونه على يحيى بن معين وعلي أبي خيثمة.

سمعت أبا زرعة يقول: ما رأيت أحداً أجمع من أحمد بن حنبل. قيل له: إسحاق بن راهوي؟ فقال: أحمد بن حنبل أكثر من إسحاق. وأفقّه من إسحاق. [قال: حدثنا أحمد بن سلمة النيسابوري قال: سمعت قتبية بن سعيد يقول أحمد بن حنبل إمام الدنيا]^(٤) قال: حدثنا علي بن الحسين بن الجندب قال: سمعت أبا جعفر الثفلي يقول: كان أحمد

(١) في المطبوع: «هضب». (ش).

(٢) في المطبوع: «ابن عاصم القلمي». (ش).

(٣) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وجعلها في المطبوع من «حاشية ابن الدباغ»!!

(٤) ما بين المعقوفين سقط من المطبوع، وأثبت من الأصل. (ش).

ابن حنبل من أعلام الدين . قال : حدثنا يعقوب بن إسحاق قال : سمعت محمد بن يحيى النيسابوري يقول : إمامنا أحمد بن حنبل . سئل أبي عن أحمد بن حنبل ، فقال : هو إمام وحجة . قال : حدثنا أحمد بن سلمة النيسابوري قال : ذكرت لفتية يحيى بن يحيى وإسحاق بن راهويه وأحمد بن حنبل . فقال^(١) : أحمد بن حنبل أكثر منهم . قال : حدثنا الحسين بن الحسن الرازي قال : سمعت علي بن المديني يقول : ليس في أصحابنا أحفظ من [أبي عبدالله]^(٢) أحمد بن حنبل ، وبلغني أنه لا يحدث إلا من كتاب ولنا فيه أسوة حسنة .

٢ - ع - أحمد بن أبي بكر ، أبو مصعب الزهري ، [وذكره البخاري في (مناقب جعفر بن أبي طالب)]^(٣) واسم أبي بكر القاسم بن الحارث^(٤) بن ززارة بن مصعب بن عبد الرحمن بن عوف ، قاضي المدينة ، وصاحب مالك بن أنس ، توفي سنة الثنتين وأربعين ومائتين .

٣ - م د س ق - أحمد بن عبدالله بن عمرو بن السرح ، أبو الطاهر المصري مولى بني أمية ، ثقة ، توفي آخر سنة تسع وأربعين ومائتين .

٤ - خ د س - أحمد بن أبي سُرَيْج الرازي ، واسم أبي سُرَيْج الصباح أبو جعفر النهشلي^(٥) ، حدث عنه محمد ابن إسماعيل البخاري .

٥ - ع - أحمد بن عبدالله بن يونس التميمي^(٦) اليربوعي ، يكنى أبا عبدالله كوفي ، ثقة ، مات بالكوفة سنة سبع وعشرين ومائتين ، حدث عنه البخاري ، كتب عنه أبو زرعة ، وأبو حاتم الرازيان ، قال أبو حاتم : وكان ثقة متقناً .

٦ - خ د ت م - أحمد بن صالح المصري ، أبو جعفر يعرف بالطبري ، حدث عنه البخاري ، توفي [في ذي القعدة]^(٧) سنة ثمان وأربعين ومائتين . قال أبو نعيم الكوفي : ما قدم علينا فتى أعلم بحديث الحمجازين من هذا الفتى - يعني أحمد بن صالح - ، سئل أبو حاتم عن أحمد بن صالح المصري فقال : ثقة^(٨) .

٧ - خ م د س ق - أحمد بن سنان بن أسد بن حبان القطان أبو جعفر الواسطي ، ثقة جليل القدر ، مات بعد محمد ابن إسماعيل البخاري بستين ، كتب عنه أبو حاتم الرازي^(٩) ، [وقال] : وكان ثقة صدوقاً .

٨ - خ د ت س - أحمد بن أبي شعيب الحراني ، واسم أبي شعيب عبدالله بن مسلم ، ومسلم مولى عمر بن

(١) مكروءة في الأصل ! (ش) .

(٢) ما بين المعقوفين من هامش الأصل .

(٣) ما بين المعقوفين من هامش الأصل ، وجعله في المطبوع من «حاشية ابن الديباغ» !!

(٤) في الأصل : «الحسن» وصب في الهامش إلى «الحارث» وأمامه (صح) . (ش) .

(٥) قال ابن أبي حاتم : صدوق . (ابن الديباغ) .

(٦) كذا في الأصل ، وفي «الجرح والتعديل» (٥٧/٢) : «التميمي» . (ش) .

(٧) ما بين المعقوفين من هامش الأصل ، وجعله في المطبوع من كلام ابن الديباغ !

(٨) غزوة ابن معين والنسائي ، وحدث عنه محمد بن المثنى العنزي ، والنعماني ، وأبو زرعة الرازي ، والدمشقي ، ومحمد بن مسلم بن وارة ، وأثنى عليه أبو نعيم الفضل بن دكين وابن حنبل . (ابن الديباغ) .

(٩) وحدث عنه البخاري . (ابن الديباغ) .

عبد العزيز يكنى أبا الحسن، مات سنة ثلاث وثلاثين ومائتين، كتب عنه أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان^(١)، وقال أبو حاتم: هو صدوق ثقة.

٩ - خ د س - أحمد بن عبدالله بن علي بن سويد بن منجوف، أبو بكر المنجوفي السدوسي البصري، توفي سنة اثنتين وخمسين ومائتين.

١٠ - د س - أحمد بن عبدالواحد الدمشقي، لا بأس به^(٢).

١١ - د - أحمد بن الفرات بن خالد، أبو مسعود الضبي الرازي، ويقال فيه الأصهباني أيضاً، سكن أصبهان، ثقة جليل القدر^(٣).

١٢ - خ م د ت ق - أحمد بن سعيد بن صخر، أبو جعفر الدارمي، من أهل مرو، يقال نسبة: أحمد بن سعيد ابن صخر بن سليمان بن سعيد بن قيس بن عبدالله بن المنذر بن كعب، والمنذر ممن وفد على رسول الله ﷺ، وفد ابنه عبدالله إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه، مات أبو جعفر الدارمي سنة ثلاث وخمسين ومائتين. روى عنه أبو موسى الزُّمَن، وأبو زرعة، والبخاري، ومسلم.

١٣ - خ م د ت س - أحمد بن سعيد بن إبراهيم، أبو عبدالله الرباطي، روى عن وهب بن جرير، يعد في المروزة، قال ابن أبي حاتم: كان تولى على الرباطات، حدث عنه البخاري^(٤)، وذكر أنه مات بقومس في المحرم سنة ست وأربعين ومائتين.

١٤ - د - أحمد بن سعيد بن بشير^(٥) بن عبدالله بن القاسم بن مسعود، أبو جعفر الهمداني أصله من الكوفة ونزل المغرب ثم انتقل إلى مصر، سمع ابن وهب، وكان مقدماً في الحديث فاضلاً، توفي سنة ثلاث وخمسين ومائتين.

١٥ - د - أحمد بن محمد بن شيويه المروزي، وهو أحمد بن محمد بن ثابت [الخزاعي]^(٦)، يكنى أبا الحسن، مولى بديل بن ورقاء روى عن علي بن الحسين بن واقد^(٧).

(١) يعد في الحرائث، قاله الرازيان، وروا عنه. (ابن الدباغ).

(٢) ونسبه ابن أبي حاتم، فقال: «أحمد بن عبد الواحد بن عباد بن واقد التميمي، أبو عبد الله، سمع منه أبي بدمشق» روى عنه السائي، وقال: لا بأس به. (ابن الدباغ).

(٣) يعد في الرازيين، قاله أبو حاتم وأبو زرعة. (ابن الدباغ).

(٤) قال مغطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (٤٣/١): «أحمد بن سعيد بن إبراهيم المرباطي أبو عبيدة - فيما ذكره ابن منده - السرخسي حكاه أبو علي في «شيخ أبي داود» وصاحب «الزهر»، وقال: روى عنه البخاري سبعة أحاديث ومسلم ثلاثة أحاديث، وخرج ابن خزيمة حديثه في «صحيحه». انتهى.

قال أبو عبيدة: لم أظفر بنسبه (السرخسي) في الأصل الخطي لكتابتنا هذا، فلعل مغطاي نقله من أصل آخر، والله أعلم.
(٥) نوقتها في الأصل: «بشر»، وقال مغطاي في «إكماله» (٤٥/١): «أثنيته مجزئاً بخط الحافظ أبي إسحاق الصريفي: بشير بن عبيد الله، زاد مسلمة والجاني: «ابن مسعود بن القاسم»! قلت: في الأصل: «ابن القاسم بن مسعود» ونقل مغطاي كلام أبي علي الجاني هنا.

(٦) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وجعله في المطبوع من كلام ابن الدباغ!

(٧) روى عنه أبو نعيم محمد بن هارون البغدادي، وعلي بن الحسن الهنجاقي، وأيوب بن إسحاق بن سافري، مات بطرسوس سنة =

١٦ - خ د س - أحمد بن حفص بن عبدالله هو ابن أبي عمرو النيسابوري مولاهم النيسابوري، وكان أبوه على قضاء نيسابور، يروي عن: أبيه، عن إبراهيم بن طهمان، توفي سنة ستين ومائتين، ويقال سنة خمس وخمسين، حدث عنه: البخاري، وغيره، وكتب إلى أبي حاتم، وأبي زرعة بجزء من حديثه.

١٧ - س - أحمد^(١) - بن زنجويه النسائي، خراساني، قدم مصر، وقد حدث عنه بقي من مخطوطه.

١٨ - د س - أحمد بن سعد بن الحكم بن أبي مريم، مصري لا بأس به، هو ابن أخي سعيد بن الحكم بن أبي مريم^(٢).

١٩ - خ د س - أحمد بن شبيب بن سعيد الجبلي، عن أبيه، حدث عنه في كتاب «الزهد»^(٣).

٢٠ - د ق - أحمد بن عبدالله بن أبي الحواري الدمشقي أبو الحسن، روى عنه: أبو زرعة^(٤)، وأبو حاتم وكان يحسن الثناء عليه ويطنب فيه، وقال يحيى بن معين: أهل الشام به يمتطرون، حدث عنه أبو داود في «كتاب الخراج»^(٥).

٢١ - . . . - أحمد بن عبدالله القطان، عن محمد بن بشر، حدث عنه في كتاب «الزهد».

٢٢ - خ د - أحمد بن عبيدالله، كذا قال فيه أبو حاتم، وكان أبو زرعة يقول فيه: ابن عبدالله بن سهيل بن صخر الغداني البصري، ويقال: نيسابوري، مات سنة أربع وعشرين ومائتين، حدث عنه: البخاري، وكتب عنه أبو زرعة، وأبو حاتم الرازيان^(٦).

= ثلاثين ومئتان، قاله ابن أبي حاتم. (ابن الديباغ).

(١) في هامش الأصل: إنما هو حميد بن زنجويه، وقد روى عنه النسائي أيضاً. قال أبو عبيدة: سيأتي في (حرف الحاء). وقال مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (٤٢/١): «ذكره أبو علي الجاني في أسماء شيخ أبي داود رحمهما الله، ولم يذكره المزي، وجعله في المطبوع من «حاشية ابن الديباغ»!

(٢) يكتي أبا جعفر، روى عنه أبو الحسن أحمد. . . المروزي، والنسائي، وبقي بن مخلد وابن وضاح الأندلسيان، وقال النسائي: لا بأس به. (ابن الديباغ).

قال أبو عبيدة: سقط هذا الهامش من المطبوع بالكلية، ونقل مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (٤٣/١) عن أبي علي الغساني أنه قال فيه: «لا بأس به»، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٠٩/١).

(٣) هذه الترجمة إلى هنا من هامش الأصل، ويعلما (صح). ثم أثبت الناسخ ما رسمه: «روى عنه النسائي، وقال فيه: ليس بالقوي. وقد حدث أبو داود عن أحمد بن سعيد السرخسي عن وهب بن جرير، وحدث عنه أحمد بن شعيب النسائي». قال أبو عبيدة: ولم يظهر لي أن هذا من كلام ابن الديباغ، مع أنه نسب إليه في المطبوع ولم يثبت منه إلا قوله: «روى عنه النسائي»! وبقي التنويه بأن مترجمي المذكور ذكروا رواية أبي داود عنه في «الناسخ والمنسوخ» و«حديث مالك»، انظر «تهذيب الكمال» (٣٢٧/١)، «التهذيب» (٣٦/١). ثم وجدت مغلطاي يقول في «إكمال تهذيب الكمال» (٥٦/١): «وقال أبو علي الجاني: روى حديثه أبو داود في (كتاب الزهد) من كتاب «السنن»، فينظر في قول المزي: روى له أبو داود في «الناسخ».

(٤) وزاد بن أيوب الطوسي. (ابن الديباغ). قال أبو عبيدة: في الأصل «السوسي» وصوابه المبت.

(٥) مات مدخل رجب سنة ست وأربعين ومئتين، مولده سنة أربع وستين ومئة، قاله أبو زرعة الرازي. (ابن الديباغ).

(٦) قال أبو حاتم: صدوق. (ابن الديباغ).

٢٣- م د - أحمد بن جواس، أبو عاصم الحنفي، كوفي، ثقة، حدث^(١) عنه: محمد بن مسلم بن وارة الرازي، وأحسن الثناء عليه، وأبو زرعة ومسلم بن الحجاج.

٢٤- م ٤ - أحمد بن عبدة الضبي، بصري، عن حماد بن يزيد، وابن عينة، وقال ابن أبي حاتم: سئل أبي عن أحمد بن عبدة فقال: بصري ثقة، حدث عنه: مسلم بن الحجاج، وكتب عنه أبو زرعة، وأبو حاتم.

٢٥- ع - أحمد بن منيع بن عبد الرحمن، أبو جعفر البغوي، وقال ابن أبي حاتم: أبو عبدالله، ثقة، سكن بغداد، توفي يوم الأحد ثلاث بقين من شوال سنة ثلاث وأربعين ومائتين، حدث عنه: البخاري وكتب عنه أبو زرعة وأبو حاتم وقال: هو صدوق.

٢٦- د ف - أحمد بن إبراهيم بن خالد، أبو علي الموصلي، بغدادي، مات أول سنة ست وثلاثين ومائتين^(٢).

٢٧- د ت - أحمد بن عبدة الأملي، من أهل طبرستان، يكنى أبا عبدالله، أصله من قرية يقال لها أمل، حدث عن: عبدان، حدث عنه: أبو عيسى الترمذي.

٢٨- د - أحمد بن عبد الرحمن بن عبدالله بن سعد [بن عثمان]^(٣) الدشتكي، منسوب إلى قرية من قرى الري، الرازي، يروي عن أبيه، عن جده، في «كتاب اللباس»، كتب عنه: أبو حاتم الرازي وقال: كان صدوقاً.

٢٩- د - أحمد بن إسحاق الأهوازي^(٤).

٣٠- قد - أحمد بن محمد بن المعلی، عن يحيى بن حماد، وأبي النعمان [حدث عنه في كتاب «الزهد»، و«التاسخ والمنسوخ».

٣١- د - أحمد بن محمد بن أيوب^(٥)، صاحب «المغازي»، يرويه عن إبراهيم بن سعد، عن ابن إسحاق، توفي ببغداد سنة ثمان وعشرين ومائتين، سماه أبو بكر بن داسة، عن أبي داود، وكنى عنه أبو سعيد بن الأعرابي في روايته عن أبي داود فقال: حدثت عن إبراهيم بن سعد، ذكره في «باب الأذان فوق المنارة» [وسماه أبو بكر بن داسة وأبو عيسى الرمي، ولم يرو عنه أبو داود سوى هذا الحديث في المصنف]^(٦).

(١) فوقها في الأصل «روى» والعجب أنها في المطبوع ضمن «حاشية ابن الدباغ»! (ش).

(٢) [بغداد]، روى عن حماد بن زيد، وقال ابن أبي حاتم: أنا عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت يحيى بن معين عن أحمد بن إبراهيم الموصلي، فقال: ليس به بأس. (ابن الدباغ). قال أبو عبيدة: ما بين المعقوفين غير ظاهر جيداً في الأصل، واستغفرت من الجرح والتعديل (٣٩/٢) وهو ساقط من المطبوع، ولم يظهر حرف (غ) وهو الرمز لحاشية ابن الدباغ!

(٣) ما بين المعقوفين بخط دقيق فوق «ابن سعد». (ش).

(٤) وقد روى عنه النسائي، والبخاري. وقال فيه النسائي: صالح. (ابن الدباغ). قال أبو عبيدة: قال ابن حجر في «التلخيص» (١/٢٦٥): «ذكر صاحب «اللب» [ص ٣٩] أن النسائي روى عنه ولم ألق على ذلك».

(٥) الورق، أبو جعفر. قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: كان ابن حنبل يقول: لا بأس به، ويحيى بن معين يحمل عليه، وكتب عنه روايته يقرأ عليهم كتاب «المغازي» عن إبراهيم بن سعد، قيل لأبي: ثقة هو؟ قال: روى عن أبي بكر بن عياش أحاديث منكراً. (ابن الدباغ).

(٦) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وجعله في المطبوع ضمن «حاشية (ابن الدباغ)»!! (ش).

- ٣٢- د - أحمد بن محمد [بن إبراهيم^(١)] القطان الألبلي. يكنى أبا بكر. صاحب لأبي داود. حدث عن: شيبان ابن فروخ، (في كتاب الديات) [في (باب دية الأعضاء)]^(٢)
- ٣٣- د س - أحمد بن جناب بن المغيرة المصيبي ثم الحذلي. يكنى أبا الوليد. روى عن: عيسى بن يونس. روى عنه: أبو حاتم، وأبو زرعة. وسئل عنه أبو حاتم فقال: صدوق.
- ٣٤- د - أحمد بن محمد بن أبي خلف. عن سفيان بن عيينة. حدث عنه في «النكاح» و«اللعان». هكذا في بعض النسخ، والذي أحفظ، محمد بن أحمد بن أبي خلف، إلا أن يكون رجلاً آخر^(٣). وفي كتاب أحمد بن سعيد بن حزم: ابن أبي خلف-لم يسمه- قال: ثنا سفيان بن عيينة. أحمد بن مسعدة.
- ٣٥- ت س - أحمد بن نصر النيسابوري، عن ابن أبي بكير في كتاب «الزهد».
- ٣٦- م د س ق - أحمد بن يوسف الأزدي السلمي [هو سليم بن فهم بن غنم بن دوس، ومنهم: أبو هريرة صاحب]^(٤)، نيسابوري يقال له: حمدان، حدث عنه: مسلم بن لحجاج، والنسائي، وكتب إلى أبي زرعة، وأبي حاتم بجزء من حديثه.
- ٣٧- ق - أحمد بن ثابت الجحدري، عن سفيان بن عيينة، حدث عنه في كتاب (ما ابتدئ به رسول الله ﷺ من الوحي) [١].

من اسمه إبراهيم

- ٣٨- د ق - إبراهيم بن خالد^(٥) أبو ثور الكلبي، كان فقيهاً جليل القدر، [أخذ الفقه عن الشافعي]^(٦) ولم يكن بالمتسع في الحديث توفي في صفر سنة أربعين ومائتين، يعد في البغداديين. روى عن: ابن عيينة، وأبي معاوية الضرير، ووكيع، وإسماعيل ابن علية. قال ابن أبي حاتم الرازي: سمعت أبي يقول: أبو ثور رجل يتكلم بالرأي، يخطئ ويصيب، وليس محله محل المشعين في الحديث^(٧)، وقد كتب عنه.
- ٣٩- د س - إبراهيم بن الحسن [ابن الهيثم]^(٨) الخثعمي. يعرف بالمقسمي، المصيبي. أبو إسحاق ثقة.

- (١) أثبتنا ناسخ الأصل بعد «محمد» بخط دقيق. (ش).
- (٢) ما بين المعقوفين في هامش الأصل، وجعله في المطبوع من «حاشية ابن الدباغ»! (ش).
- (٣) انظر -لزماً- «المعجم المشتمل» (ص ٤٣)، وتهذيب الكمال (١/٤٢٩). (ش).
- (٤) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، ويعد رمز (غ). إشارة إلى ابن الدباغ، وكلامه: يكنى أبا الحسن، كان أبوه ينسب إلى الأزدي وأمه إلى سليم. روى عنه النسائي، وقال فيه: «صالح» وأدخل المطبوع ما بين المعقوفين في كلام ابن الدباغ أيضاً وانظر «إكمال تهذيب الكمال» (١/١٥٥).
- (٥) في هامش الأصل: «هو إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان، بغدادي» وجعله في المطبوع من كلام (ابن الدباغ). (ش).
- (٦) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وجعله في المطبوع من كلام ابن الدباغ! (ش).
- (٧) في الأصل: «المستعين في الحديث»! والمثبت من «الجرح والتعديل» (٩٨/٢). ونقلها الذهبي في «الميزان» (١/٢٩١): «المستعين»، وهي كذلك في النسخة التي بخطه، وتعقب أبا حاتم بقوله: «فهذا غلو» من أبي حاتم، سامحه الله، وقد سمع أبو ثور من سفيان بن عيينة، وثقه بالشافعي وغيره، وقد روى عن أحمد بن حنبل، قال: هو عندني من مشايخ سفيان.
- (٨) ما بين المعقوفين من هامش الأصل! وجعله في المطبوع من كلام ابن الدباغ. (ش).

حدث عنه النسائي [ووثقه^(١)] والدولابي. وكتب عنه أبو زرعة الرازي.

٤٠ - خ د سي - إبراهيم بن حمزة بن محمد بن حمزة بن مصعب بن الزبير بن العوام الزبيري الأسدي. أبو إسحاق. مات سنة ثلاثين ومائتين. حدث عنه: البخاري، وأبو زرعة، وأبو حاتم^(٢). سئل عنه أبو حاتم الرازي فقال: هو صدوق. وسئل أيضاً عن إبراهيم بن حمزة، وإبراهيم بن المنذر فقال: كانا متقاربين ولم يكن لهما تلك المعرفة بالحديث.

٤١ - د - إبراهيم بن حمزة بن أبي يحيى الرملي أبو إسحاق. عن (زيد)^(٣) بن أبي الزرقاء. ونسبه ابن أبي حاتم فقال: إبراهيم بن حمزة بن سليمان بن أبي يحيى. وقال سئل عنه أبي فقال: ثقة^(٤). حدث عنه: مسلم بن الحجاج^(٥)، ومحمد بن يحيى، وأبو زرعة، وأبو حاتم الرازيان.

٤٢ - د - [إبراهيم بن حرب] العسقلاني. قال أبو جعفر العقيلي: حدث بمناكير.

٤٣ - م د س - إبراهيم بن زياد^(٦)، سبلان، كان ببغداد. (أبو إسحاق ثقة. حدث عنه مسلم ومحمد بن يحيى). وكان حجاج بن الشاعر يحسن القول فيه والثناء عليه. وسئل عنه أبو زرعة فقال: شيخ ثقة^(٧).

٤٤ - د س - إبراهيم^(٨) بن محمد بن التيمي القاضي، أبو إسحاق البصري. من ولد محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد بن صخر بن عامر. توفي في العشر الأواخر من ذي الحجة سنة خمسين ومائتين. حدث عنه: النسائي ووثقه، والدولابي. وذكر أبو بكر بن كامل في «تاريخه» قال: كان إبراهيم بن محمد القاضي بالبصرة رجلاً صالحاً، وكان يعمل في بستانه - وهو قاضي - بالمسحاة، فإذا جاءه الخصم ترك المسحاة ونظر بينهم، ثم يعود إلى حاله، ومات في سنة خمسين ومائتين في دولة^(٩) المستعين.

٤٥ - ع - إبراهيم بن موسى بن يزيد بن زاذان الفراء، الرازي. أبو إسحاق التميمي قال ابن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة يقول: إبراهيم بن موسى، أثقن من أبي بكر بن أبي شيبة وأصح حديثاً منه. وسمعت أبي يقول: هو من

(١) ما بين المعقوفين من هامش الأصل! وجعله في المطبوع من كلام ابن الديباغ. (ش).

(٢) والذهلي (ابن الديباغ).

(٣) في الأصل: «يزيد» والتصويب من «تهذيب الكمال» (٧٦/٢). (ش).

(٤) كتب عنه أبو حاتم في الرملة، وقال: هو صدوق. (ابن الديباغ). قال أبو عبيدة: هو كذلك في «الجرح والتعديل» (٩٣/٢) وليس كما قال الجاني: وتقل كلامه هنا - وأقره -: مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (١٩٧)!

(٥) لم أظفر برواية لمسلم عنه، وقد جهدت في حصر شيخ مسلم في كتابي «الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح» سواء الذي روى عنهم في «الصحيح» أو خارجه، وكذا من عذ خطا في شيخه، ولم أظفر لهذا بذكر، والله أعلم. (ش).

(٦) روى عنه النسائي بواسطة، أفاده ابن عساكر في «المعجم المشتمل» (ص ٦٦) وابن حجر في «التهذيب» (١٠/١٢٠). (ش).

(٧) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وما بين القوسين سقط منه. (ش).

(٨) في هامش الأصل: «وقال أبو القاسم بن عساكر [في «المعجم المشتمل» (ص ٦٨)] في نسبه: إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن عبد الله بن عبيد الله بن معمر التيمي المعمرى». قال أبو عبيدة: وجعل في المطبوع من كلام ابن الديباغ!

(٩) في الأصل: «دولة»! (ش).

الثقات، وهو أئقن من أبي جعفر^(١).

٤٦ - د - إبراهيم بن مخلد الطالقاني . [عن أبي زهير، عبد الرحمن بن مغراء]^(٢).

٤٧ - د - إبراهيم بن أبي معاوية - محمد بن خازم الضرير - كوفي . ثقة . سئل أبو زرعة عنه، فقال: لا بأس به، صدوق صاحب سنة^(٣).

٤٨ - د تم س ق - [إبراهيم بن المستمر العروقي . بصري . صدوق . يكنى أبا إسحاق . روى عنه: أبو حاتم الرازي]^(٤).

٤٩ - د - إبراهيم بن مروان بن محمد الدمشقي الطاطري . يروي عن أبيه . قال أبو حاتم الرازي: كتب عنه وكان صدوقاً.

٥٠ - د - إبراهيم بن مهدي المصيصي . [هو بغدادي الأصل سكن المصيصية . روى عنه أبو حاتم الرازي]^(٥). قال: وكان ثقة، وروى أبو داود عنه، عن علي بن مسهر، في «كتاب الصلاة»^(٦).

٥١ - د - إبراهيم بن العلاء بن الضحاك بن مهاجر بن عبد الرحمن الزبيدي، أبو إسحاق . شامي، حمصي، يعرف بزريق . وقال البخاري: زعم [إبراهيم أن أباه العلاء كان يدعى زريق . ثقة . حدث عنه: بقي بن مخلد]^(٧).

٥٢ - . . . - إبراهيم بن أبي سويد . حدث عنه: في «ابتداء الوحي» و«كتاب الزهد» . عن عبد الواحد بن زياد، وجريز بن حازم.

٥٣ - م ٤ - إبراهيم بن سعيد بن عبد العزيز الجوهري، بغدادي، ثم انتقل إلى عين زربة . فتوفي بها سنة خمس وخمسين ومائتين . ثقة . روى عنه: مسلم بن الحجاج، وأبو حاتم الرازي ووثقه^(٨).

٥٤ - د ت س - إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، خراساني . ثقة . كنيته أبو إسحاق، نزل دمشق، فتوفي بها سنة ست وخمسين ومائتين . يروي عنه: أبو زرعة، وأبو حاتم الرازيان .

٥٥ - . . . - إبراهيم بن يحيى^(٩) المكتب . عن عثمان بن اليمان . حدث عنه في «الزهد» .

(١) في هامش الأصل: يعني محمد بن مهران . (ش).

قال أبو عبيدة: وروى عنه أبو داود بواسطة أيضاً، انظر «تهذيب الكمال» (٢/ ٢٢٠) وجعله في المطبوع من كلام ابن الديباغ!

(٢) ما بين المعقوفين من هامش الأصل! (ش).

(٣) وروى عنه بقي بن مخلد بالكوفة (ابن الديباغ).

(٤) في هامش الأصل: «وروى عنه السائي، وقال فيه: صدوق» وجعله في المطبوع من كلام ابن الديباغ! (ش).

(٥) في هامش الأصل: «وروى عنه الحسن بن محمد بن الصباح» وجعله في المطبوع من كلام ابن الديباغ! (ش).

(٦) وروى عنه أبو داود أيضاً في «كتاب الأدب» في (باب بر الوالدين) مرفوعاً بمحمد بن العلاء، وعثمان بن أبي شيبة، عن عبد الله بن إدريس، عن اختلاف بين رواة أبي داود عنه . فقال فيه بعضهم: إبراهيم بن مهدي . وروى التستري عن اللؤلؤي: إبراهيم بن موسى . هكذا وقع في هذا الموضع، والله أعلم بالصواب . (ش).

(٧) روى عنه أبو حاتم، وأبو زرعة، ومحمد بن عوف الحمصي . قال أبو حاتم: صدوق . (ابن الديباغ).

(٨) قال ابن أبي حاتم في كتابه «الجرح والتعديل» (٢/ ١٤٠): «سمعت أبي يقول: كتب عنه، وكان يذكره بالصدق . (ش).

(٩) لعله (ابن أبي يحيى المكتب)، انظر «المثقف والمفتقر» للخطيب (١/ ٢٥٦). (ش).

٥٦ - س - إبراهيم بن يونس بن محمد ، طرسوسي . صدوق . وقال في كتاب (ما ابتدئ به رسول الله ﷺ من الوحي): ثنا إبراهيم ، أبو إسحاق الحناني ، عن محمد بن بكر البرساني .

من اسمه إسحاق

٥٧ - خ م د س - إسحاق بن إبراهيم بن مخلد ، يعرف بابن راهويه ، أبو يعقوب الحنظلي المروزي . سكن نيسابور . ومات بها ليلة السبت لأربع عشرة خلت من شعبان سنة ثمان وثلاثين ومائتين ، وولد سنة إحدى وستين ومائة . وراهويه لقب وقع على إبراهيم بن مخلد ، وذلك أنه ولد بطريق مكة لأن الطريق بالفارسية تسمى ^(١) (راه) فسُمي بذلك . وإسحاق إمام جليل ممن جمع الحديث والفقه . قال ابن أبي حاتم : ثنا صالح بن أحمد بن حنبل ، قال : سمعت أبي وسئل عن إسحاق بن راهويه فقال : مثل إسحاق يسأل عنه ، إسحاق عندنا من أئمة المسلمين ، وسمعت أبي يقول : إسحاق بن راهويه إمام من أئمة المسلمين ^(٢) .

٥٨ - خ د س - إسحاق بن يزيد ^(٣) ، أبو النضر الدمشقي ، ثقة ، حدث عنه البخاري ، وكتب عنه أبو حاتم الرازي ووثقه .

٥٩ - مدت س ق - [إسحاق بن إبراهيم بن حبيب بن الشهيد البصري ، روى عنه في «المراسيل» ^(٤) .

٦٠ - خ د - إسحاق بن إبراهيم الصواف ، أبو يعقوب البصري ، حدث عنه البخاري .

٦١ - د - إسحاق بن إسماعيل الطالقاني ^(٥) .

٦٢ - خ د - إسحاق بن جبريل البغداد ، وهو إسحاق بن أبي عيسى ، عن يزيد بن هارون ^(٦) . حدث عنه البخاري ^(٧) .

(١) في الأصل : «بطريق مكة والطريق بمكة تسمى...» !! (ش) .

(٢) وقد روى أبو داود في «مصنفه» عن محمد بن يحيى اللعلي عنه . أبو أحمد ابن عدي : سمعت يحيى بن زكريا بن حويه يقول : سمعت أبا داود الخفاف يقول : سمعت إسحاق بن راهويه يقول : كُتبي أنظر إلى مئة ألف حديث في كتي ، وثلاثين ألفاً أسردها . أملى علينا إسحاق بن راهويه أحد عشر ألف حديث من حفظه ، ثم قرأها علينا فما زاد حرفاً ولا نقص حرفاً . (ابن الدباغ) .

(٣) نسبة المصنف لجده . وهو ابن إبراهيم بن يزيد ، وسبب هذا جعله عبد الغني والياحي اثنين ، انظر توهيم ابن حجر لهما في «التهذيب» (٢١٩/١) . (ش) .

(٤) هذه الترجمة من هامش الأصل ، وقلها حرف (غ) ، إشارة إلى أنها من استدركات ابن الدباغ . (ش) .

(٥) قال ابن أبي حاتم : أنا علي بن طاهر القزويني فيما كتب إلي قال : نا الأثرم قال : سمعت أبا عبدالله - يعني أحمد بن حنبل - يسأل عن إسحاق بن إسماعيل الذي يحدث في مدينة أبي جعفر فقال : ما أعلم إلا خيراً .

قلت : فلعله الطالقاني . وقال أبو بكر الخطيب : يعرف باليتيم . وحكي عن أبي داود السجستاني أنه ثقة ، وعن الدارقطني أيضاً مثله . قال : حدثنا أحمد بن أبي جعفر ، أنبأ محمد بن المظفر ، قال : قال عبد الله بن محمد البغوي : مات الطالقاني ببغداد في شهر رمضان سنة ثلاثين - يعني وميتين - . (ابن الدباغ) .

(٦) حدث عنه أبو داود في (باب أقل المهر) من (كتاب النكاح) . (ابن الدباغ) .

(٧) سماء البخاري في (كتاب الترجيح) : (باب في المشيئة والإرادة) : إسحاق بن أبي عيسى . وقال ابن حجر في «فتح الباري» : «ليس له في «صحيح البخاري» إلا هذه الرواية ، ومنهم من جعله المترجم هذا ، ومنهم من عيه بإسحاق بن منصور الكوسج ، وهذا الذي أبده الباجي في «التعديل والتجريح» (٧/٣٧٦/١) : قال : «قال أبو عبد الله بن الشيخ : هو من أهل بغداد ، قال : وقال لي خلف بن محمد =

٦٣ - د - إسحاق بن الجراح الأذني^(١).

٦٤ - د س - إسحاق بن سويد الرمي، ثقة، يكنى أبا عبدالله، (قال أبو بكر بن)^(٢) أبي داود: [ثنا] إسحاق بن إبراهيم ابن سويد الرمي، ثقة يكنى أبا يعقوب، توفي بالرملة في المحرم سنة أربع وخمسين ومائتين. [روى عنه النسائي ووثقه]^(٣).

٦٥ - د - إسحاق^(٤) غير منسوب، عن هشام بن يوسف الصنعائي، روى عنه أبو داود في كتاب «الحج» [في آخر بابه عند منقضى (باب رمي الجمار)]^(٥)، وفي رواية أبي بكر بن داسة قال: ثنا أبو داود، قال: ثنا أبو يعقوب البغدادي، وعنه أيضاً أنه قال: حدثنا رجل ثقة، يكنى أبا يعقوب قال: ثنا هشام. وفي رواية اللؤلؤي، ثنا إسحاق البغدادي.

٦٦ - د - إسحاق بن الصباح، [الكندي الأشعني، من ولد الأشعث بن قيس، ولد بمصر، ومات بها في رمضان سنة سبع وسبعين ومائتين]^(٦).

٦٧ - م صد - إسحاق بن عمر بن سليط، حدث عنه في كتاب «الزهد»^(٧)، روى عنه: أبو حاتم، وأبو زرعة، ومسلم بن الحجاج، سئل عنه أبو حاتم فقال: هو صدوق.

باب من اسمه إسماعيل

٦٨ - خ م د س - إسماعيل بن إبراهيم بن معمر بن الحسن، أبو معمر الهذلي الهروي، سكن بغداد بالقطبية، مات يوم الاثنين للصف من جمادى الأولى سنة ست وثلاثين ومائتين، عباس الدوري، عن يحيى بن معين أنه قال: أبو معمر القطيعي أكيس من هارون بن معروف.

٦٩ - د سي ق - إسماعيل بن بشر بن منصور، روى عن ابن مهدي في كتاب «الصلة».

ابن إسماعيل البخاري: هو إسحاق بن منصور الكوسج. وقال أبو ذر: يشبه أن يكون إسحاق بن منصور الكوسج الواسطي، والصواب عندي ما غيره. وقال أبو أحمد ابن عدي: [في «أسامي» من روى عنهم البخاري] (٩٦/ ٤٠): إسحاق بن عيسى، واسطي أو بغدادي، وليس بالمعروف: والأشبه بالصواب القول الأول، وجزم بأنه ابن جبريل: الكلبياني وابن منده وابن عساكر، وقال محمد بن طاهر: «والقلب يميل إلى هذا» وانظر «الجمع بين رجال الصحيحين» (١١٩/ ٣٢) لابن طاهر، ورجال صحيح البخاري للكلبياني (٧٢/ ٧٤)، وتهذيب التهذيب (٢٢٨/ ١). (ش).

(١) عن أبي النضر (ابن الدباغ).

(٢) المشهور من كتبه ما سمي (أبو يعقوب)، وما بين الهلالين ساقط من الأصل. (ش).

(٣) ما بين المعقوفين من هامش الأصل. (ش).

(٤) هو ابن إسحاق بن أبي إسرائيل إن شاء الله تعالى. (ابن الدباغ).

(٥) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وجعله في المطبوع من كلام ابن الدباغ. (ش).

(٦) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وجعله في المطبوع من كلام ابن الدباغ، وتعليقه على هذه الترجمة إنما هو قوله: «عن ابن أبي مريم» فقط. (ش).

(٧) في هامش الأصل: «وفي فضائل الأنصار» وقبلها حرف (ز)، وجعلها في المطبوع من كلام ابن الدباغ! وفي الأصل «عمرو» بنفح العين والصواب بضمها. (ش).

٧٠ - مد - إسماعيل بن مسعدة، ختن أبي توبة، حلي، سكن طرسوس، حدث^(١) عن مصعب بن ماهان في كتاب «المراسيل».

٧١ - ع خ د ت ق - إسماعيل بن موسى الفزاري، كوفي، وهو ابن أخت^(٢) السدي.

٧٢ - د - إسماعيل بن عمر، حدث عن إبراهيم بن موسى الرازي، في كتاب (السنّة).

٧٣ - د ق - [إسماعيل بن أسد، عن شابة بن سوار، حدث عنه أبو داود في (باب سجدي السهو). لم يذكره أبو علي]^(٣).

باب من اسمه أيوب

٧٤ - د س ق - أيوب بن محمد بن زياد بن فروخ الوزان الرقي، ثقة، يكتنأ أبا سليمان^(٤)، كان يزن القطن، مات سنة تسع وأربعين ومائتين. [روى عنه أبو حاتم]^(٥).

٧٥ - د - أيوب بن منصور، عن شعيب بن حرب في (باب الأذان).

باب الواحد

٧٦ - خ د - أزهر بن جميل بن جناح، عن عبد الوهاب الثقفي، حدث عنه في كتاب «الزهد»، وروى عنه البخاري [في (الطلاق) ومات سنة إحدى وخمسين ومائتين]^(٦).

حرب الباء

٧٧ - خ ق - بشر^(٧) بن آدم الضرير، أبو عبدالله البغدادي، وقيل: البصري، حدث عنه البخاري.

٧٨ - خ م د س - بشر بن خالد، أبو محمد العسكري، من أهل عسكر مكرم، سكن البصرة، ثقة، توفي سنة ثلاث وخمسين ومائتين، حدث عنه البخاري [ومسلم]^(٨).

(١) في هامش الأصل -وقبله (ز)- ما نصه: «إنما هو عن أبي توبة، عن مصعب بن ماهان» وجعله في المطبوع من كلام ابن الدباغ!

(٢) فوقه في الأصل: «بت». قال أبو عبيدة: جزم جمع بأنه (ابن بنت السدي)، وهذا هو المشهور في ترجمته، وقال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (١٩٦/٢): «سألت عن قرابه من السدي، فأنكر أن يكون ابن بنته، وإذا قرابه منه بعيدة، ولذا قال ابن حجر في «التزيين» عنه: «نسب السدي»، أو ابن بنته، أو ابن أخته»، وجعل في المطبوع «بت» من كلام ابن الدباغ!

(٣) هذه الترجمة من زيادات ابن الدباغ في «حواشيه». (ش).

(٤) ويكنى أبا محمد أيضاً. (ش).

(٥) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، ويعد حرف (غ) -إشارة إلى ابن الدباغ- وفيه: «وفي بن مخلد، والنسائي ووثقه»، وجعله في المطبوع جميعاً من كلام (ابن الدباغ)! (ش).

(٦) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وجعله في المطبوع من كلام ابن الدباغ! (ش).

(٧) في هامش الأصل -وقبله حرف (ز) - ما نصه: «الذي روى عنه أبو داود» هو: بشر بن آدم بن يزيد، أبو عبد الرحمن ابن بنت أزهر السمان وهو الأصغر، وليس بالضرير البغدادي شيخ البخاري، توفي الضرير سنة ثمان عشرة ومئتين. وجعله في المطبوع من كلام ابن الدباغ، وانظر: «التعديل والتجريح» (رقم ١٣٨)، «تسمية شيوخ البخاري» لابن عدي (٥٠)، «المعجم المشتمل» (رقم ١٩٢) «إكمال تهذيب الكمال» (٣٩٠/٢). (ش).

(٨) ما بين المعقوفين من هامش الأصل ويعد حرف (غ) -إشارة إلى ابن الدباغ- وكلامه: «وروى عنه النسائي ووثقه». (ش).

٧٩ - د - بشر بن عمار القُهْستاني روى عن أسباط^(١).

٨٠ - م - ٤ - بشر بن هلال الصواف، بصري، ثقة، [قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: بشر بن هلال الصواف محله الصدق، وكان أيقظ من بشر بن معاذ]^(٢).

باب الواحد

٨١ - خت د ق - بكر^(٣) بن خلف، أبو بشر البرساني ختن أبي عبدالرحمن المقرئ، بصري، سكن مكة. حدّث عنه أبو حاتم الرازي ووثقه، وحدث عنه البخاري.

حرف التاء

٨٢ - د س ق - تميم بن المنتصر^(٤) الواسطي، توفي سنة خمس وأربعين ومائتين، ثقة [حدث عنه النسائي ووثقه، روى عنه بقي بن مخلد]^(٥).

حرف الجيم

٨٣ - د س ق - جعفر بن مسافر بن إبراهيم الهذلي، يكنى أبا صالح، [كننا كناه أبو أحمد الحاكم]^(٦) توفي بتيس من أرض مصر، في المحرم سنة أربع وخمسين ومائتين. كتب عنه أبو حاتم، وسئل عنه فقال: شيخ^(٧). - جعفر بن مسمار [ليس من شيوخ «السنن»]، ولعله جعفر بن المسافر المتقدم، فتصحف على بعض الثقله^(٨).

٨٤ - . . . - جعفر بن عبدالواحد بن جعفر بن سليمان بن علي بن عبدالله بن العباس بن عبدالطلب، من ساكني بغداد، وأصله بصري. ثم خرج قاضياً إلى الثغر، ومات به سنة ثمان وخمسين ومائتين. ثقة. روى عنه أبو داود^(٩).

(١) في هامش الأصل - وقوله حرف (ز) - ما نصه: «ابن محمد القرشي، وروى أيضاً عن: يحيى، وعبد بن سليمان. وروى عنه: أبو بكر ابن أبي الدنيا». وجعله في المطبوع من كلام ابن الديباغ! وفي الأصل: «عنه أسباط!» و«القُهْستاني» ملحق في الأصل فوق كلمة «عمار». (ش).

(٢) ما بين المعقوفين من هامش الأصل. (ش).

(٣) زل قلم الناسخ، فأثبت «خلف»! (ش).

(٤) ابن تميم بن الصلت بن تمام لاحق بن حير الهاشمي مولاهم، أبو عبد الله. (ابن الديباغ).

(٥) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وجعله في المطبوع من كلام ابن الديباغ! (ش)، وانظر في تحرير وفاته «إكمال تهذيب الكمال» (٦٠/٣) وفيه نقل عن كتابنا هذا. (ش).

(٦) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وجعله في المطبوع من كلام ابن الديباغ! وانظر في «إكمال تهذيب الكمال» (٢٣٢/٣) (ش).

(٧) وروى عنه النسائي وقال: تيسر صالح. (ابن الديباغ).

(٨) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وجعله في المطبوع من كلام ابن الديباغ! (ش).

(٩) جعفر بن عبد الواحد، وصل حديثاً لمجد ابن بن مسلمة القنعي زاد فيه أنس، فدعا عليه القنعي فانقض، وجعفر بن عبد الواحد هذا لم يرو عنه في «السنن» ولا في «المراسيل». (ابن الديباغ).

قال أبو عبيد: «أصاب ابن الديباغ في تعقبه هذا، ولم يذكره ابن عساكر في «المعجم المشتمل» وأهمله المزي في «تهذيب الكمال»، واستدركه مغلطي في «إكمال تهذيب الكمال» (٣/٢٢٥، ٩٩٦)، قال: «روى عنه أبو داود، فيما ذكر أبو علي الجبائي ومسلمة، =

٨٥ - م - جعفر بن حميد الكوفي، يعرف بِزَيْنَةُ، حَدَّثَ عَنْهُ فِي (ابتداء الوحي)، عن الوليد بن أبي ثور^(١).

٨٦ - قَدَت - جراح بن مخلد العجلي البصري، حَدَّثَ عَنْهُ فِي كتاب (ابتداء الوحي)، عن عبد الصمد.

حرف الحاء

من اسمه الحسن

٨٧ - خ ٤ - الحسن بن محمد بن الصباح (بن أبي الضحاك) وأصله بصري، أبو علي الزعفراني، صاحب الشافعي، توفي ببغداد، سنة اثنتين وستين ومائتين. كتب عنه أبو حاتم، وسئل عنه فقال: هو صدوق [حدث عنه البخاري]^(٢).

٨٨ - د - الحسن بن علي بن راشد، واسطي نزل البصرة، عن هشيم بن بشير، روى عنه أبو داود في كتاب الديات^(٣)، ذكره ابن أبي حاتم في كتابه، وقال: روى عنه أبو زرعة^(٤).

٨٩ - م مدت - [الحسن بن أحمد بن أبي شعيب، حدث عنه عن محمد بن سلمة]^(٥).

٩٠ - خ م د ت ق - الحسن بن علي الحلواني، أبو علي المخلال الهذلي، مات في ذي الحجة سنة اثنتين وأربعين ومائتين.

٩١ - ع - الحسن بن الربيع، أبو علي البوراني البجلي، كوفي حدث عنه أبو داود، عن محمد بن يحيى الذهلي عنه، في «الشعبة»، مات سنة عشرين ومائتين، وقال ابن أبي حاتم فيه: الأسدي، روى عنه: أبو حاتم، وأبو زرعة الرازيان، قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يُسأل عن حديث لابن إدريس فقال: حدثنا أوثق أصحاب ابن إدريس، الحسن بن الربيع، وقال أبو حاتم: الحسن بن الربيع ثقة، وكنت أحسب أنه مكسور العلق لانحنائه حتى قيل لي بعد أنه لا ينظر إلى السماء.

= ولم يذكره المزي! قلت: لأدق عبارة ابن حجر في «التهذيب» (٢/ ١٠٠): «ذكره أبو علي في شيخ أبي داود، فيحرق».

(١) نقل مغطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (٣/ ٢٠٥-٢٠٦) كلام المصنف وذكره المصنف وعزاه له مشايخ أبي داود، ووجدت في هامش الأصل ما نصه: «جعفر بن حميد؛ خرج له مسلم في «الصحیح» حديثاً واحداً في (كتاب التوبة) قال رسول الله ﷺ: «كيف تقولون بفرح رجل أفلحت منه راحلته تجر زمامها بأرض قفر...». وحدث عنه بقي بن مخلد، وليس عليه علامة (ابن الديباغ)، وإن نسب إليه في المطبوع! وانظر «الألقاب» (٨٢) لابن القرضي، وعدم إخراج مسلم له! إلا حديث واحد، مذكور عند المزي في «تهذيب الكمال»، ونقل مغطاي (٣/ ٢٠٥) عن «زهرة المتعلمين وأسامي مشاهير محدثين»: «روى عنه مسلم حديثين! (ش).

(٢) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وجعله في المطبوع من كلام ابن الديباغ! (ش).

(٣) في هامش الأصل - وقبله حرف (س) - ما نصه: «في باب من لم ير القود بالقسامة»، ونسب في المطبوع لابن الديباغ! (ش).

(٤) قال ابن أبي حاتم (٣/ ٢١): إنه واسطي نزل البصرة، وروى عن طلحة بن عبد الرحمن الواسطي ويثر بن المفضل. روى عنه أبو زرعة، والحسن بن الليث. (ابن الديباغ).

(٥) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وبعد الميثب في الترجمة: «صح»، ويده رمز (ز)، «وفي المراسيل»، قال أبو عبيدة: وفي «إكمال تهذيب الكمال» (٤/ ٦٦): «وفي كتاب زهرة المتعلمين»: روى عنه البخاري أربعة أحاديث ومسلم ثلاثة أحاديث. كذا قال أن البخاري روى عنه، ولم أر لغيره، فينظر، واقتصر في المطبوع على جعل «وفي المراسيل» من كلام ابن الديباغ. (ش).

- ٩٢ - د س ق - الحسن بن حماد بن كُسيب الحضرمي، يعرف بسجادة، بغدادى^(١)، روى عنه: أبو زرعة، وعلي بن الحسين بن الجند، وموسى بن إسحاق الأنصاري.
- * ومن أقرانه: الحسن بن حماد الوراق الضبي، كوفي.
- رجل آخر، ذكره ابن أبي حاتم، وقال: يروي عن يحيى بن يمان، وكيع، وأبي خالد الأحمر، وأضرابهم. روى عنه أبو زرعة وقال: ليس هو سجادة، ذلك حضرمي وهذا ضبي.
- ٩٣ - د - الحسن بن شُوكر، عن هشيم بن بشير لافي (الغسل من الجنابة) و (الحج)، أبو علي، عن إسماعيل ابن جعفر المدني، وإسماعيل ابن عُلَيْة، وهشيم بن بشير^(٢).
- ٩٤ - ت س ق - الحسن بن عرفة بن يزيد العبدى، عن المعتمر بن سليمان، حدّث عنه في «الزهد».
- ٩٥ - م د س - الحسن بن عيسى^(٣)، مولى ابن المبارك، يكتنأ أبا علي، سمع ابن المبارك، سكن نيسابور. مات سنة تسع وثلاثين ومائتين.
- ٩٦ - د - الحسن بن عمرو السدوسي، عن وكيع لافي (باب ما يقول إذا دخل الخلاء) وعن سفيان بن عبد الملك في (باب الحائض لا تقضي الصلاة)^(٤) ثقة.
- ٩٧ - د - الحسن بن يحيى^(٥).

من اسمه الحسين

- ٩٨ - خ م د ت س - الحسين بن حُرَيْث بن الحسن بن ثابت بن قُطَيْبة، أبو عمار المروزي، مولى عمران بن حصين، ثقة، مات بقرميسين قريبا من المحرم سنة أربع وأربعين ومائتين. وقال أبو العباس السراج: مات أبو عمار منصرفه من الحج، بقصر اللصوص سنة أربع وأربعين ومائتين.
- ٩٩ - خ م د س - الحسين بن عيسى بن حُمران، أبو علي البسطامي^(٦)، حدّث عنه أبو داود في (كتاب الطهارة)، عن عبدالله بن يزيد المقرئ، وابن أبي فديك، وقد حدث عن حسين بن عيسى، عن طلق بن غنام، وجعفر ابن عون في (كتاب الصلاة)، لا أدري أهو البسطامي أم غيره.
- ١٠٠ - د ق - الحسين بن الجند الدامغاني، عن أبي أسامة.

- (١) قال فيه أحمد بن حنبل: صاحب سنة، وما بلغني عنه إلا خير. مات ببغداد سنة إحدى وأربعين ومائتين. (ابن الدباغ).
- (٢) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وجعله في المطبوع من كلام ابن الدباغ! مع مراعاة أن (هشيم بن بشير) مكررا (ش).
- (٣) ابن ماسرجس. (ابن الدباغ).
- (٤) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وجعله في المطبوع من كلام ابن الدباغ! وكلامه بعد المذكور، وسقط من المطبوع، وهو: «و» وروى عن جبرو وعبد الله بن الوليد. (ش).
- (٥) عن محمد بن حاتم (جُحَي) الجرجاني، في (باب ما جاء في وقت الضياء) [رقم ٣١٢] وهو الحسن بن يحيى الأزدي، ويروي عن بشر بن عمر وقد روى عنه عن جماعة من البصريين من أقران بشر بن عمر، وهو نسب الأزدي. (ابن الدباغ).
- (٦) الخراساني الدامغاني من شيخ البخاري في «الجامع الصحيح»، وروى عنه أبو عبدالله محمد بن نصر المروزي، قاله أبو أحمد الحاكم، وقال فيه: صدوق. وروى عنه النسائي وثقه. (ابن الدباغ).

١٠١- د س ق - الحسين بن عبدالرحمن الجرجاني، عن طلق بن غنام أيضاً في (كتاب الصلاة) [وع] وكيع^(١).

١٠٢- د ت - الحسين بن علي بن الأسود العجلي، كوفي، سمع منه أبو حاتم وسئل عنه فقال: صدوق، وروى عنه بقي مuxلد.

* الحسين بن علي^(٢) الخراساني.

١٠٣- د - الحسين بن معاذ بن خُثَيْف^(٣)، بصري، روى عنه: بقي بن مuxلد.

١٠٤- د ت - الحسين بن يزيد الكوفي. روى عن حفص بن غياث.

قال ابن أبي حاتم: الحسين بن يزيد الطُّحَّان، أبو عبدالله. كوفي، يروي عن: حفص بن غياث، وعبد السلام ابن حرب، وأبي خالد الأحمر.

حدثنا عنه: مسلم بن الحجاج^(٤)، وروى عنه أبو زرعة.

من اسمه حفص

١٠٥- خ د س - حفص بن عمر بن الحارث بن سَخْبَرَة، أبو عمر الحَوْضِي البصري الأزدي الثَّمَرِي. من النمر

ابن غَيْثان^(٥) في الأزد.

قال ابن أبي حاتم: سئل أحمد بن حنبل عن أبي عمر الحَوْضِي فقال: ثبت ثبت متقن متقن، لا نأخذ عليه حرفاً واحداً.

وسألت أبي عنه فقال: صدوق متقن، وكان علي بن المديني جعله من أصحاب شعبة، وهو أعرابي فصيح^(٦).

١٠٦- د - حفص بن عمر الضرير، مولى المهدي، عن: حماد بن سلمة. حدث عنه أبو داود في (كتاب السنة) في (باب ما قيل في الخلفاء). روى عنه: أبو زرعة، وأبو حاتم الرازيان. وقد يغلط بعض الناس، أن أبا عمر الحَوْضِي، وأبا عمر الضرير رجل واحد، وهما رجلان. وقد غلط في هذا أبو نصر الكلاباذي، وجعلهما ابن أبي حاتم وغيره في ترجمتين، وأبو عمر الحَوْضِي مخرّج حديثه في «الصحيح»، وأبو عمر الضرير لم يُخرّج له حديث في «الصحيحين»^(٧).

(١) ما بين المعقوفين من هامش الأصل: وجعله في المطبوع من كلام ابن الدباغ! (ش).

(٢) في هامش الأصل: «لعله الحسين بن عيسى فتصحف على بعض القلة» وهو في المطبوع من كلام ابن الدباغ! (ش).

(٣) ويقال فيه: «خُثَيْف» بالحاء المهملة، هكذا ضبطه ابن نقطة في «تكملة الإكمال» (١٩٥٣/٤٣٧/٢)، قال: «روى عنه أبو داود الجسستاني في «سننه»، نقلته من خط الحافظ أبي طاهر أحمد بن محمد السُلَفي رحمه الله» وانظر «التبصير» (٥٣٦/٢)، «المعجم المشتمل» (ص ١٠٧)، «تهذيب الكمال» (٤٨٠/٦). (ش).

(٤) قال ابن حجر في «التهذيب» (٣٧٦/٢): «روى عنه مسلم خارج «الصحيح»». (ش).

(٥) في الأصل: «عثمان» وهو خطأ، صوابه الميث، وهو المشهور: بغير معجمة ثم تأخر الحروف. وقيل: عثمان على الجادة، وهذا لم يصح، انظر «السيرة» (٧١/٨)، «توضيح المشبه» (٤٤٧/٦). (ش).

(٦) في هامش الأصل: «قال البخاري: مات سنة خمس وعشرين ومئتين، أو نحوها»، وجعله في المطبوع من كلام ابن الدباغ! (ش).

(٧) في هامش الأصل: «قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: كتبت عن أبي عمر الضرير وهو صدوق صالح الحديث، عامة حديثه =

من اسمه حمزة

١٠٧ ل - حمزة بن سعيد المروزي^(١١)، روى عنه في «حديث هرقل» [وفي كتاب «مسائل الإمام أحمد»]^(١٢).

١٠٨ د - حمزة بن نصير المصري^(١٣)، عن: ابن أبي مريم.

أفراد الحاء

١٠٩ د س - الحارث بن مسكين، أبو عمرو، قاضي أهل مصر، ثقة. مات في آخر سنة تسع وأربعين، أو أول سنة خمسين ومائتين، حدّث عنه أبو داود في (كتاب الفقه والنذور)، و(الخراج)، و(الزهد) عن ابن وهب، وأشهب، وابن القاسم^(١٤).

١١٠ ق - حوثره بن محمد المنقري، بصري عن أبي أسامة وسفيان بن عيينة، حدّث عنه في (كتاب ما ابتدئ به رسول الله ﷺ من الوحي).

١١١ م ٤ - حميد بن مسعدة السامي يكنى أبا علي، بصري، ثقة. مات بالبصرة في شهر ربيع الأول أو الآخر سنة أربع وأربعين ومائتين. قاله السراج، وكتب عنه أبو زرعة، وقال أبو حاتم: هو صدوق.

١١٢ خ د ق - حيوة بن شريح بن يزيد الحضرمي الحمصي، يكنى أبا العباس. قال أبو زرعة الدمشقي: مات حيوة بن شريح، ويزيد بن عبد ربه في سنة أربع وعشرين ومائتين. روى عنه: البخاري، وأبو حاتم الرازي وسئل عنه فقال: ثقة صدوق.

١١٣ د - حامد بن يحيى بن هانيء البلخي^(١٥)، يكنى أبا عبدالله ثقة حافظ، توفي سنة ثلاث وأربعين ومائتين، روى عنه: أبو زرعة، وأبو حاتم وسئل عنه فقال: صدوق. وروى عنه: محمد بن وضاح^(١٦). وسئل علي بن المديني عن حامد هذا فقال: عشنا إلى زمان يسأل فيه عن حامد، وما زال مقدماً عند ابن عيينة، ومدحه.

١١٤ م د - حجاج بن أبي يعقوب الثقفي، مشهور. لعله^(١٧) حجاج بن يوسف الشاعر، أبو محمد الثقفي، بغدادي، روى عنه: أبو زرعة.

= يحفظها، روى عنه أبو زرعة. وقال أبو داود: مات سنة عشرين ومائتين، انتهى. قال أبو عبيدة: وجعله في المطبوع من كلام ابن الدباغ! وانظر: «الهداية والإرشاد» (١/١٨٢) للكلاباذي، «الجرح والتعديل» (٣/٢٨٢، ١٨٣)، «تهذيب الكمال» (٧/٤٥٠). (ش).

(١) في هامش الأصل - وقيل حرف (ز) - ما نصه: «عن أبي بكر ابن عياش وغيره»، وجعله في المطبوع من كلام ابن الدباغ! (ش).

(٢) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وجعله في المطبوع من كلام ابن الدباغ! (ش).

(٣) في هامش الأصل - وقبله حرف (ز) - ما نصه: «أبو عبدالله، كناه أبو سعيد ابن يونس» وجعله في المطبوع من كلام ابن الدباغ! (ش).

(٤) وسبع منه: أبو حاتم والنسائي وقال: ثقة. (ابن الدباغ).

(٥) سكن طرسوس. (ابن الدباغ). قال أبو عبيدة: وسقط هذا التعليق من المطبوع.

(٦) الأندلسي، وقال فيه: حافظ ضابط. (ابن الدباغ). قلت: ونقل كلام المصنف مغلطاً في «إكمال تهذيب الكمال» (٣/٣٣٨).

(٧) كذا قال البرقاني: أظنه حجاج بن يوسف، وما قاله البرقاني يشبهه. لأن حجاج بن يوسف الشاعر ثقفي وكنى أبا محمد، ويروي عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد، وعبدالصمد بن عبدالوثر، وأبي النضر، ومعلّى بن منصور، وإسحاق بن منصور، وحسين بن المثنى. (ابن الدباغ). قال أبو عبيدة: وفي الأصل فوق «لمله»: «أرامه».

١١٥ - د سي - حَكِيم بن سيف الأسدي الرقي^(١)، يكنى أبا عمرو، روى عنه: أبو زرعة الرازي، وقال أبو حاتم: هو شيخ صدوق^(٢).

١١٦ - د س - حُمَيْد بن زُنجويه النُسابي، قال ابن أبي حاتم: هو ابن مخلد، وزُنجويه لقب. وكناه بأبي أحمد. وقال: روى عنه أبي، وأبو زرعة، وسئل عنه أبي فقال: صدوق. ذكره أبو علي فيمن اسمه أحمد، وهم في ذلك.

١١٧ - خ ت م د س ق - الحكم بن موسى البغدادي، أبو صالح. روى عنه أبو داود في «المراسيل» عن يحيى ابن حمزة. وروى عنه أبو زرعة، وأبو حاتم الرازيان. وقال فيه أبو حاتم: صدوق. وقال يحيى بن معين: ثقة.

حرف الخاء

١١٨ - ق - الخليل بن عمرو البغدادي. حدث عنه في كتاب «الزهد».

١١٩ - د س - حُشَيْش بن أصرم، أبو عاصم النسائي، ثقة، توفي سنة إحدى وخمسين ومائتين، سكن مصر.

١٢٠ - م د - خلف بن هشام^(٣) البزار المقرئ، أبو محمد، ثقة، حدث عنه أبو زرعة الرازي، ومسلم بن الحجاج، قال أبو محمد بن أبي حاتم: سمعت العباس بن محمد الدوري يقول: ما رأيت أحداً أقرأ للقرآن من خلف، ما خلا خلاد المقرئ، مات في جمادى الآخرة سنة تسع وعشرين ومائتين.

حرف الدال

١٢١ - خ د ق - داود بن شبيب، أبو سليمان البصري، قال البخاري: توفي سنة اثنتين وعشرين ومائتين [أخرج عنه البخاري، وقال أبو حاتم: صدوق]^(٤).

١٢٢ - خ م د س ق - داود بن رُشَيْد، أبو الفضل البغدادي وكان قد كُفَّ بصره، مات يوم الجمعة لتسع خلون من شعبان سنة تسع وثلاثين ومائتين، حدث^(٥) [عنه]: أبو زرعة، وأبو حاتم، والبخاري ومسلم، سئل أبو داود عنه فقال: صدوق.

١٢٣ - د - داود بن أمية، يروي عن ابن عيينة [ومعاذ بن هشام في «قنوت الصلاة»]^(٦).

(١) تحرف في «إكمال تهذيب الكمال» (١٢٢/٤) إلى «البرقي»، وانظر «تهذيب الكمال» (١٩٥/٧) والتعليق عليه (ش).

(٢) وروى عنه: المنذر بن شاذان، وعلي بن الحسين بن الجندب، وبقي بن مخلد، ومحمد بن وضاح. وسئل عنه أبو حاتم فقال: لا بأس به، وهو شيخ صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به، ليس بالمتين. (ابن الدبائغ).

(٣) هذه الترجمة والتي نقلها من «حواشي ابن الدبائغ». (ش). وروى مسلم عن الثاني منهما عشرين حديثاً في «صحيحه». أفاده صاحب «الزهر»، وانظر: «المعجم المشتمل» (٢٩٧)، «فتاوى ابن شاذان» (٢١٣)، «فتاوى ابن حبان» (١٩٥/٨)، «التاريخ الأوسط» (٢/٢٥٤)، «مسوالات الأجرى» (١٥٧٩)، «إكمال تهذيب الكمال» (١٠٨/٤).

(٤) ابن طالب بن غراب بن ثعلب. (ابن الدبائغ).

(٥) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وجعله في المطبوع من كلام ابن الدبائغ! وقال صاحب «الزهر»: «روى عنه البخاري حديثين» وذكر في «المعلم» أن البخاري حدث عنه في (الردة)، وانظر «إكمال تهذيب الكمال» (٢٥٢/٤). (ش).

(٦) فوقها في الأصل: «روى». (ش).

(٧) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وجعلها في المطبوع من كلام ابن الدبائغ! (ش).

١٢٤ - د س - داود بن معاذ العنكي، ابن بنت مخلد بن حسين، عن عبدالوارث، بصري، سكن المصيبة، سمع منه أبو حاتم الرازي.

١٢٥ - د - داود بن مِخْرَاق الفريابي، عن جرير، ذكره ابن أبي حاتم^(١).

حرف الراء

من اسمه الربيع

١٢٦ - خ د - الربيع بن يحيى المَرْتَبِي، أبو الفضل الأُشْنَانِي البصري، حدث^(٢) عنه: البخاري، وأبو حاتم، وأبو زرعة، وقال أبو حاتم الرازي: هو ثقة ثبت.

١٢٧ - خ م د س ق - الربيع بن نافع، أبو توبة الحلبي، سكن طرسوس، قال أبو حاتم: هو ثقة صدوق حجة، روى عنه أحمد بن حنبل^(٣).

١٢٨ - ٤ - الربيع بن سليمان بن عبد الجبار [بن كامل]^(٤) المُرَادِي [مولى لهم]^(٥)، صاحب الشافعي، يكنى أبا محمد. توفي بمصر في شوال سنة سبعين ومائتين، وتوفي ابنه أبو الطاهر، محمد بن الربيع سنة ثلاث وسبعين، روى عنه: أبو زرعة، وأبو حاتم، وابنه عبدالرحمن الرازيون، مثل أبو حاتم عنه فقال: صدوق^(٦).

١٢٩ - د س - الربيع بن سليمان بن داود [الأزدي]^(٧) الجيزي^(٨)، يكنى أبا محمد، توفي بمصر في ذي الحجة سنة [ست]^(٩) وخمسين ومائتين، ويقال: سنة سبع. كان رجلاً صالحاً كثير الحديث، وابنه أبو عبيد الله، محمد بن الربيع، محلّث جليل ثقة.

من اسمه رجاء

١٣٠ - د ق - رجاء بن المُرَجَّي، روى عن: أبي همام الدلال، محمد بن مُجَبِّب^(١٠)، في (كتاب الصلاة)،

(١) في هامش الأصل ما نصه: «غ: داود بن سليمان، عن شريك. قال أبو أحمد الحاكم [في «الكنى» (٣٠٣/٢)]: أبو بشر داود بن سليمان بن حفص بن أبي داود الكوفي، كتب عنه بطرسوس، عن زكريا بن منظور بن ثعلبة بن أبي مالك القرظي».

قال أبو عبيدة: ولم يذكره أحد في شيخ أبي داود، ورمز (غ) لابن الديلم.

(٢) فوقها في الأصل: «روى». (ش).

(٣) في هامش الأصل: «وأبو حاتم. وروى البخاري ومسلم عن رجل عنه. روى عنه عبد الله بن عبدالرحمن السمرقندي، وإبراهيم سعيد الجوهري». وجعله في المطبوع من كلام ابن الديلم (ش).

(٤) ما بين المعقوفين فوق الأصل. (ش).

(٥) ما بين المعقوفين فوق الأصل. (ش).

(٦) كان يؤخذ بجامع مصر إلى أن مات، لا يؤخذ في المنارة أحد قبله. روى عنه الرازيان، والنسائي، وابن أبي حاتم وقال فيه: صدوق ثقة. قال أبو عمر ابن عبد البر: وقد ذكر أبو إسماعيل - محمد بن إسماعيل الترمذي - من أخذ عن الربيع بن سليمان كتب الشافعي، ورحل إليه فيها من الأفاق نحو مثنى رجل. وقد أجاز لأبي عيسى الترمذي كتب الشافعي. (ابن الديلم).

(٧) ما بين المعقوفين فوق الأصل. (ش).

(٨) من جيزة مصر، روى عنه النسائي ووثقه. (ابن الديلم).

(٩) ما بين المعقوفين فوق الأصل. (ش).

(١٠) في الأصل: «محمد»! والصواب ما أثبت. (ش).

هو المروزي أبو محمد^(١) الحافظ، سمع منه أبو حاتم الرازي وسئل عنه فقال: صدوق.

١٣١ - ت - رجاء بن محمد البصري، عن محمد بن بكر البُرْسانِي، وَقَيْصَة بن عُقْبَة، حَدَّثَ عَنْهُ فِي (كِتَابِ الْخَرَجِ)^(٢).

حرف الزاي

١٣٢ - خ م د س ق - زهير بن حرب بن شداد، أبو خَيْثَمَة النَّسَائِي، سَكَنَ بَغْدَادَ وَبِهَا مَاتَ، فِي شَهْرِ ربيع الآخر سنة أربع وثلاثين ومائتين، قاله البخاري، وقال أبو بكر بن أبي خَيْثَمَة: وَلَدَ أَبِي سَنَةَ سِتِينَ وَمِائَةً، وَتُوفِيَ لَيْلَةَ الْخَمِيسِ لَسِمَعٍ خُلُونٍ مِنْ شَبَابٍ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ، قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: رَوَى عَنْهُ أَبِي وَأَبُو زُرْعَةَ، وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ ابْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْجَنْدَبِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: أَبُو خَيْثَمَة زُهَيْرٌ مِنْ حَرْبٍ يَكْفِي قَبِيلَةً.

١٣٣ - خ ٤ - زيد بن أَخْزَم، أَبُو طَالِبٍ الطَّائِي الْبَصْرِي، ثَقَّةٌ، تُوفِيَ سَنَةَ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ، يَوْمَ غَلَبَ الزَّيْجُ عَلَى الْبَصْرَةِ، سَأَلَ أَبُو حَاتِمٍ عَنْهُ فَقَالَ: ثَقَّةٌ، وَرَوَى عَنْهُ.

١٣٤ - خ د س ت - زيد بن أيوب بن زياد، أَبُو هَاشِمٍ الطُّوسِي، لَقِبَهُ دَلُوبُ، سَكَنَ بَغْدَادَ. تُوفِيَ بِهَا سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ، حَدَّثَ عَنْهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَكَانَ يَقُولُ: اكْتَبُوا عَنْ زِيَادِ بْنِ أَيُوبَ فَإِنَّهُ شَعْبَةُ الصَّغِيرِ، رَوَى عَنْهُ: [الْبَخَارِيُّ]^(٣)، وَأَبُو زُرْعَةَ، وَأَبُو حَاتِمٍ، وَسَأَلَ عَنْهُ فَقَالَ: صَدُوقٌ.

١٣٥ - ع - زيد بن يحيى بن زياد بن حسان، أَبُو الْخَطَّابِ الْحَسَانِيُّ الْبَصْرِي، حَدَّثَ عَنْهُ فِي (كِتَابِ ابْتِدَاءِ الْوَحْيِ) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَوَّاءَ، وَحَدَّثَ عَنْهُ عَنْ سَهْلِ بْنِ حَمَادٍ فِي (الصَّلَاةِ)، وَفِي (الْأَشْرَافِ) عَنْ أَبِي بَحْرٍ الْبَكْرَاوِيِّ^(٤).

حرف السين

من اسمه سليمان

١٣٦ - ع - سليمان بن حرب، أَبُو أَيُّوبَ الْوَاشِحِيُّ الْأَزْدِيُّ الْبَصْرِي، عَنْ شَعْبَةَ، وَحَمَادِ بْنِ زَيْدٍ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَوُلِدَ فِي صَفَرِ سَنَةِ أَرْبَعِينَ وَمِائَةً، قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ إِمَامٌ مِنَ الْأَثَمَةِ، كَانَ لَا يَدُلُّسُ وَيَتَكَلَّمُ فِي الرِّجَالِ وَفِي الْفَقْهِ، وَلَيْسَ بَدُونِ غَفَانٍ، وَلَعَلَّهُ أَكْثَرَ مِنْهُ وَقَدْ ظَهَرَ مِنْ حَدِيثِهِ نَحْوُ عَشْرَةِ الْأَلْفِ حَدِيثٍ مَا رَأَيْتُ فِي يَدِهِ كِتَابًا قَطُّ. وَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَبِي سَلَمَةَ التَّبُذَكِّيِّ فِي حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، وَفِي كُلِّ شَيْءٍ^(٥).

١٣٧ - خ م د س - سليمان بن داود، أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ الزَّهْرَانِيُّ الْبَصْرِي، رَوَى عَنْ: حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ، وَمَالِكِ ابْنِ أَنَسٍ، قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: رَوَى عَنْهُ أَبِي، وَأَبُو زُرْعَةَ، سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: سَأَلْنَا عَلِيَّ بْنَ الْمَدِينِيِّ عَنْ مَنْ نَكْتُبُ مِنْ

(١) سَكَنَ بَغْدَادَ. (ابْنُ الدَّبَائِغِ).

(٢) فِي هَاشِمِ الْأَصْلِ - وَقِيلَ حَرْفُ (ز) - مَا نَصَّهُ: «رَجَاءُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ رَجَاءِ الْعَنْزَرِيِّ أَبُو الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ السَّقَطِيُّ. رَوَى عَنْهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ» قَالَ أَبُو عِيْدَةَ: وَجَعَلَهُ فِي الْمَطْبُوعِ مِنْ كَلَامِ ابْنِ الدَّبَائِغِ!

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعَقِّفَيْنِ مِنْ هَاشِمِ الْأَصْلِ. (ث).

(٤) فِي هَاشِمِ الْأَصْلِ - «رَوَى عَنْهُ الْبَخَارِيُّ فِي (كِتَابِ الشَّهَادَاتِ)» وَجَعَلَهُ فِي الْمَطْبُوعِ مِنْ كَلَامِ ابْنِ الدَّبَائِغِ! (ث).

(٥) فِي هَاشِمِ الْأَصْلِ: «فَخَرَجَ عَنْهُ (خ)، وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْ رَجُلٍ عَنْهُ» وَجَعَلَهُ فِي الْمَطْبُوعِ مِنْ كَلَامِ ابْنِ الدَّبَائِغِ! (ث).

أصحاب حماد بن زيد؟ فقال: عن سليمان بن حرب، وأبي الربيع الزهراني، وذكروا أبا الربيع بخير، حدثنا الحسين ابن أبي الحسن قال: سئل يحيى بن معين عن أبي الربيع الزهراني؟ فقال: ثقة صدوق.

١٣٨ - د س - سليمان بن داود بن حماد بن سعد المهري، أبا الربيع بن أخي رشدين بن سعد المصري، ثقة، توفي بمصر في ذي الحجة سنة ثلاث وخمسين ومائتين، كتب عنه أبو حاتم بمصر^(١).

١٣٩ - د - سليمان بن عبد الرحمن التمار، عن عمرو بن طلحة في (كتاب الديات) في قصة حمل بن مالك.

١٤٠ - خ ٤ - سليمان بن عبد الرحمن [بن عيسى بن ميمون التميمي]^(٢)، ابن بنت شرحبيل، أبو أيوب الدمشقي، قال أبو محمد: روى عنه أبي، وأبو زرعة، روى عنه البخاري^(٣).

١٤١ - د - سليمان بن عبد الحميد [بن رافع الحكمي]^(٤)، البهراني، أبو أيوب الحمصي، ثقة، مات سنة أربع وسبعين ومائتين، قال أبو محمد: كان صديق أبي وكتب عنه، وسمعت منه بحمص وهو صدوق.

من اسمه سعيد

١٤٢ - ع - سعيد بن منصور بن شعبة، أبو عثمان الخراساني الجوزجاني. سكن مكة. وتوفي سنة سبع

(١) في هامش الأصل: «وروى عنه النسائي وقال: ثقة» وجعله في المطبوع من كلام ابن الدباغ!

(٢) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وبعده (غ). التميمي القرشي، فهذا الذي من كلام ابن الدباغ! وأثبت في المطبوع من كلام ابن الدباغ هكذا: «ابن عيسى بن ميمون التميمي القرشي» (ش).

(٣) في هامش الأصل ما نصه: «سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، سليمان بن عبد الرحمن التمار. جعلهما ابن الدباغ واحداً، فقال - بعد أن ذكر ابن بنت شرحبيل - وقال: روى عنه الذهلي، والبخاري، وأدخل البخاري بينه وبينه رجلاً في موضع من «الجامع»، ثم قال: وقال أبو داود في موضع آخر: أخبرنا سليمان بن عبد الرحمن التمار، ثنا عمرو بن طلحة. وروى أبو حاتم عنه، وأبو زرعة. وقال أبو حاتم: سألت ابن معين عن أبي أيوب الدمشقي فقال: ليس - (في الأصل: بثقة) - به بأس، وهشام بن عمار أكس منه. وقال أبو حاتم فيه: صدوق الحديث مستقيم، ولكنه أبوى الناس عن الضعفاء والمجهولين. مات سنة ثلاث [وثلاثين ومائتين]... الكلام فجعلهما واحداً.

(ز) وقد وهم في جعلهما واحداً، وأصاب أبو علي في جعلهما اثنين، فإن التمار كوفي كنيته أبو داود، وهو سليمان بن عبد الرحمن ابن حماد بن عمران بن موسى بن طلحة بن عبيد الله التيمي. ويروي عن أبيه أيضاً. ويروي عنه أبو زرعة، وأبو بكر بن أبي عاصم. ومات في ذي القعدة سنة اثنين وخمسين ومائتين، وقد ذكره ابن أبي حاتم في كتابه أيضاً.

قال أبو عبيدة: في هذا النقل بيان غاية العلماء بكتاب الجاني، وتحشيت ابن الدباغ له، والمحاجة بينهما، وأن حرف (ز) لعل متأخر عن ابن الدباغ، وأشرنا فيما مضى لمجموعة من التعليقات هي له، والله الموفق. وانظر - غير مأمور - «المعجم المشتمل» (ص ١٣٥)، «تهذيب الكمال» (٢٦/١٢)، «إكمال تهذيب الكمال» (٧٦-٧٥).

(٤) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وجعله في المطبوع من كلام ابن الدباغ! قال أبو عبيدة: وهكذا جعله «البهراني الحكمي»: المزني في «تهذيب الكمال» (٢٢/٢)، وتقريبه مغلط في «إكمال تهذيب الكمال» (٧٥/٦)، فقال: «وقول المزني: البهراني الحكمي، فيه نظر؛ لأن لم أر أحداً نص على أن حكم ابن سعد بن مزحج في يهر بن عمرو بن الحاف بن قضاعة، لأن الجمع بينهما متندر لا سبيل إليه، وأما حكيمة التي تنسب إليها الرشاشي - فيما ذكره الرشاشي - فقي عقل بن عامر بن صعصعة، ولا وجه لدخولها في يهر، والله أعلم. وهذه المصاقل والمحزلات لا تترك مهمة بل الأولى أن ينص على من قالها، ثم بعد ذلك يناقش في قوله إن كان فيه نظر» انتهى، وهذا التطبيق يلحق المصنف على اعتبار أن ما بين المعقوفين من كلامه! وهي - فيما يبدو لي - كذلك! إذ لم تسبق برمز (ش).

وعشرين ومائتين. قال أبو محمد: روى عنه أبي، وأبو زرعة، وكان أحمد بن حنبل يحسن الثناء عليه. وقال محمد بن عبد الله بن نمير: سعيد بن منصور ثقة. وقال: سألت أبي عن سعيد بن منصور فقال: ثقة.

١٤٣ - د ت س - سعيد بن يعقوب الطالقاني، أبو بكر. توفي سنة أربع وأربعين ومائتين. روى عنه: أبو حاتم، وأبو زرعة. قال أبو حاتم: بغدادى صدوق.

١٤٤ - د - سعيد بن عمرو الحضرمي الحمصي ويعرف بالبابوسي، أبو عثمان. عن: إسماعيل بن عياش، وبقية ابن الوليد. روى عنه أبو حاتم الرازي^(١).

١٤٥ - د - سعيد بن نصير^(٢). حدث عنه في «الزهد» في كلام أبي بكر. قرن معه عبد الرحمن بن محمد بن سلام، قال: ثنا يزيد بن هارون^(٣).

١٤٦ - خ م د ت س - سعيد بن يحيى بن سعيد بن أبان، أبو عثمان القرشي الأموي البغدادي. حدث عنه أبو داود في (كتاب ما ابتدئ به رسول الله ﷺ). روى عن أبيه. قال أبو محمد: روى عنه أبي، وأبو زرعة. وروى البخاري عنه.

١٤٧ - م د - سعيد بن عبد الجبار [بن يزيد القرشي^(٤)، أبو عثمان]. يروي عن الدراوردي. الكرابيسي، بصري نزيل مكة. روى عنه: أبو زرعة، وأبو حاتم. وسئل عنه فقال: بصري صدوق^(٥).

١٤٨ - د س - سعيد بن شبيب الحضرمي. عن بقية بن الوليد.

١٤٩ - ع - سعيد بن سليمان، أبو عثمان البزاز. لقبه سعدويه. الواسطي. سكن بغداد. مات في عشر ذي الحجة سنة خمس وعشرين ومائتين. قال أبو محمد: روى عنه أبي، وأبو زرعة، وسمعت أبي يقول: سعيد بن سليمان الواسطي ثقة مأمون ولعله أوثق من عفان إن شاء الله.

من اسمه سهل

١٥٠ - د - سهل بن تمام بن يزيد الطفاوي، أبو عمرو^(٦). روى عنه: أبو حاتم، وأبو زرعة^(٧).

(١) وقال: هو شيخ. (ابن الديباغ).

(٢) واسطي. (ابن الديباغ).

(٣) سعيد بن نصير، قال: ثنا أبو أسامة. روى عنه أبو داود في موضع واحد ولم يزد على هذا. وقال أبو أحمد الحاكم: أبو عثمان سعيد نصير الدورقي، سمع أبا سلمة سيار بن حاتم المزني. روى عنه أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعيد البوشنجي، وهو الذي كناه ونسبه. قال ابن الديباغ: وقد روى هو أيضاً عن ابن عينة، وأبي داود الطيالسي، وأبي أسامة حماد بن أسامة. وروى عنه عباس ابن محمد الدوري، وأحمد بن الوليد الأمي، ومحمد بن عامر بن إبراهيم الأصبهاني، وعبد الله بن محمد البغوي. (ابن الديباغ).

(٤) في الأصل: «زيد» وما بين المعقوفين من هامش الأصل، وجعله في المطبوع من كلام ابن الديباغ! ويظفر له: «المعجم المشتمل» (١٢٧)، «تهذيب الكمال» (١٠/٥٢٠)، «إكمال تهذيب الكمال» (٥/٣١٨). (ش).

(٥) ومسلم بن الحجاج، وبقي بن مخلد، وذكر أنه لقى بالبرصة. (ابن الديباغ).

(٦) في الأصل: «أبو عمر» بضم العين، وصوابه بفتحها. انظر «المعجم المشتمل» (ص ١٣٨)، «تهذيب الكمال» (١٢/١٧٦). (ش).

(٧) في هامش الأصل ما نصه: «سئل أبو زرعة عنه فقال: لم يكن يكذب، وربما وهم في الشيء». وسئل عنه أبو حاتم فقال: شيخ. (ش).

- ١٥١ - د س - سهل بن صالح [بن حكيم]^(١) البزاز، أبو سعيد الأنطاكي. عن وكيع، وعلي بن قادم، وقيصة. روى عنه أبو حاتم^(٢). قال أبو محمد: سمعت أبي يقول: حدثنا سهل بن صالح الأنطاكي وكان ثقة.
- ١٥٢ - د س - سهل بن محمد بن الزبير العسكري نزيل البصرة. عن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، وعَبَثَر، وابن إدريس، ووكيع. كتب عنه: أبو حاتم بالبصرة^(٣).
- ١٥٣ - د س - سهل بن محمد بن عثمان، أبو حاتم السجستاني. نزل البصرة. روى عن: يعقوب الحضرمي، وأبي عامر العقدي، وأبي عبد الرحمن المقرئ. أخذ عنه أبو داود وذكره في (باب أسنان الإبل) عن الأصمعي، وأبي زيد الأنصاري^(٤).
- ١٥٤ - خ د س - سهل بن بكار، أبو بشر الدارمي البصري. عن وهيب، [و] عن حماد بن سلمة. حدث عنه في كتاب «الزهد» و«الإقطاع». وحدث عنه البخاري.

أفراد السنين

- ١٥٥ م - ٤ - سلمة بن شبيب النيسابوري، يكنى أبا عبد الرحمن. سكن مكة. ومات بها قبل الموسم سنة سبع وأربعين ومائتين. وكان قبل ذلك بمصر. حدث عنه: مسلم بن الحجاج، روى عنه أبو زرعة، وأبو حاتم وسئل عنه فقال: صدوق.
- ١٥٦ - د ت س - سوار بن عبد الله بن سوار [بن عبد الله بن قدامة بن عتزة القاضي العنبري]^(٥). ثقة. قاضي بغداد. يروي عن: سفيان بن عيينة. روى عنه: عبد الله بن أحمد بن حنبل.
- ١٥٧ - خ م س - سُرَيْج بن يونس، أبو الحارث البغدادي، المروزي. كان من الصالحين، له مصنفات، وتفسير. حدث عنه في كتاب «الزهد» عن أبي معاوية.

حرف الشين

- ١٥٨ م - د س - شيبان بن فروخ، وهو شيبان بن أبي شيبة^(٦) الأيلي البصري. ثقة. قال أبو محمد: سمعت أبا زرعة يقول: شيبان بن فروخ صدوق. قال: وسئل أبي عن شيبان بن فروخ قال: كان يرى القدر، واضطر الناس إليه بأخوة^(٧).
- ١٥٩ م - د ق - شجاع بن مخلد، أبو الفضل البغوي. كتب عنه: يحيى بن معين، ومحمد بن عبد الله بن نمير،

(١) ما بين المعقوفين في الأصل فوق «البزاز» وجعله في المطبوع من كلام ابن الدباغ! (ش).

(٢) في هامش الأصل: «حدث عنه النسائي وقال: لا بأس به». (ش).

(٣) وقال: صدوق ثقة، وروى عنه أبو زرعة وقال: كان أكس من سهل بن عثمان. (ابن الدباغ).

(٤) روى عنه البزار، وابن خزيمة، وأبو بكر ابن أبي داود السجستاني. (ابن الدباغ).

(٥) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وجعله في المطبوع من كلام ابن الدباغ. (ش).

(٦) أبو محمد. (ابن الدباغ).

(٧) في هامش الأصل: «روى عنه أبو داود أيضاً عن رجل عنه، وروى عنه الإمامان وبني بن مخلد» وجعله في المطبوع من كلام ابن

الدباغ! (ش).

ومحمد بن مسعود، ومحمد بن وضاح^(١)، وأبو القاسم البغوي، وأبو زرعة الرازي. مثل أبو زرعة عن شجاع بن مخلد فقال: بقدادي ثقة.

١٦٠ - دس - شاذب بن الفياض، أبو عبيدة الشكري البصري. اسمه هلال، ولقبه شاذ، بصري. كان صاحب رقائق، [روى عنه أبو حاتم]^(٢).

حرف الصاد

١٦١ - د - صالح بن سهيل، مولى يحيى بن زكريا بن أبي زائدة. عن: مولا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة. روى عنه في «الجهاد»، [روى عنه أبو سعيد الأشج، والرازيان]^(٣).

١٦٢ - . . . صالح بن إبراهيم، عن سهل يعني السراج. حدث عن في (كتاب ما ابتدئ به رسول الله ﷺ من الوحي)^(٤).

١٦٣ - د ت س ف - صفوان بن صالح^(٥) الدمشقي المؤذن يكنى أبا عبد الله. ثقة.

حرف العين

من اسمه عبدالله

١٦٤ - خ م د ت س - عبدالله بن مسلمة بن قُنب^(٦) القعني الحارثي، أبو عبدالرحمن المدني، سكن البصرة، توفي سنة عشرين، أو إحدى وعشرين ومائتين.

١٦٥ - خ م د س - عبدالله بن محمد بن أسماء بن عبيد بن مخراق، أبو عبدالرحمن بن أخي جويرية^(٧) بن أسماء البصري، مات سنة إحدى وثلاثين ومائتين.

١٦٦ - خ د ت - عبدالله بن محمد بن أبي الأسود، واسمه حميد بن الأسود، وهو أبو بكر بن أبي الأسود، ابن أخت عبدالرحمن بن مهدي البصري، الحافظ، مات سنة ثلاث وعشرين ومائتين.

١٦٧ - خ ٤ - عبدالله بن محمد بن نفيل، أبو جعفر النفيلي الحراني، كان أحمد بن حنبل يرفع به جدلاً ويقول: صاحب حديث، وكنيته أبو جعفر، وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: ثنا النفيلي الثقة المأمون، مات بحران سنة أربع وثلاثين ومائتين.

قال أبو داود: قلت لأبي عبدالله بن حنبل: النفيلي أحب إليك في حديث زهير، أو أحمد بن يونس؟ قال:

(١) ومسلم بن الحجاج. (ابن الديباغ).

(٢) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وجعله في المطبوع من كلام ابن الديباغ! (ش).

(٣) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وجعله في المطبوع من كلام ابن الديباغ! (ش).

(٤) هذه الترجمة في هامش الأصل، وجعله في المطبوع من كلام ابن الديباغ! (ش).

(٥) ابن صفوان الثقفي مؤلف جامع دمشق أبو عبد الملك. هكذا كناه محمد بن وضاح، وروى عنه: بقي بن مخلد، والرازيان. قال أبو حاتم: صدوق. [مات أول سنة] سبع وثلاثين وميتين، قاله أبو زرعة الدمشقي. (ابن الديباغ).

(٦) في الأصل: عبدالله بن محمد بن نفيل! وانظر الآتي برقم (١٦٧). (ش).

(٧) في الأصل: «جويرية»! (ش).

النفيلي رجل صاحب حديث كَثِير، ويكنيه إذا ذكره^(١) قال أبو جعفر.

١٦٨ - خ م د س ق - عبدالله بن محمد بن أبي شيبه، واسمه إبراهيم بن عثمان العبسي الكوفي. وأبو شيبه كان من أهل واسط، ثم انتقل إلى الكوفة، فولد له أولاد بالكوفة. مات يوم الخميس لثمانٍ خلون من المحرم سنة خمس وثلاثين ومائتين.

١٦٩ - ٤ - عبدالله بن إسحاق الجوهري المعروف ببدة، مستملي أبي عاصم. روى عنه: أبو حاتم وسئل عنه فقال: شيخ.

١٧٠ - د س - عبدالله بن محمد بن إسحاق الأذرمي الموصلية. ثقة. وأذرم قرية من قرى عين زربة^(٢). يكنى أبا عبد الرحمن^(٣). وثقه أبو حاتم.

١٧١ - م ٤ - عبدالله بن محمد بن عبد الرحمن بن المسور الزهري. لا بأس به. توفي سنة ست وخمسين ومائتين. يروي عن: ابن عيينة [حدث عنه مسلم والترمذي]^(٤).

١٧٢ - د س - عبدالله بن محمد بن يحيى، أبو محمد. عن: علي بن الحسن بن شقيق. في (كتاب الصيام).
١٧٣ - مد - عبدالله بن محمد، أبو أحمد الخشاب الرملة. حدث عنه في «المراسيل» [وعن علي بن سهل الرملة مقروناً كلاهما قال: ثنا الوليد بن مسلم]^(٥).

١٧٤ - د ت ق - عبدالله بن معاوية بن موسى الجُمحي. بصري يكنى أبا جعفر.

١٧٥ - د - عبدالله بن مخلد التميمي. حدث عنه، عن مكى بن إبراهيم، حديث المصراة^(٦) في (كتاب البيوع).

١٧٦ - م د ص - عبدالله بن عمر بن محمد بن أبان بن صالح القرشي الهاشمي. ويعرف بالجعفي، يعرف بمشكدة. ابن أخت حسين الجعفي. أبو عبد الرحمن. روى عنه: أبو زرعة، وأبو حاتم وسئل عنه فقال: كوفي صدوق. روى عنه: مسلم بن الحجاج [وصاعقة، وبقي بن مخلد، والبخاري]^(٧).

١٧٧ - ع - عبدالله بن عمرو بن أبي الحجاج، واسم أبي الحجاج ميسرة، المقعد التميمي المنقري مولا هم، البصري. مات في سنة أربع وعشرين ومائتين. روى عنه: أبو زرعة، وأبو حاتم وسئل عنه فقال: كان له قدر عند أهل العلم، صدوق متقن قوي الحديث. وسئل أبو زرعة عن أبي معمر فقال: كان حافظاً - يعني أنه كان متقناً -.

١٧٨ - م د ق - عبدالله بن عامر بن زارة الحضرمي. سمع منه: أبو زرعة، وأبو حاتم [وبقي بن

(١) نقله مغطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (١٨٤/٨) وقال قبله: «وفي «مشايخ أبي داود» للسنائي. (ش).

(٢) أكرم: مدينة محدثة بناها الحسن بن عمر الثقفي، وحفر لها نهراً، وعمرها، ومنها إلى نصيبين، ذكره مغطاي، ونقل كلام مصنفنا هنا، انظر «إكمال تهذيب الكمال» (١٦٩/٨). (ش).

(٣) وثقه أبو حاتم. (ابن الدباغ).

(٤) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وجعله في المطبوع من كلام ابن الدباغ. (ش).

(٥) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وجعله في المطبوع من كلام ابن الدباغ. (ش).

(٦) في الأصل: «المرأة!!» (ش).

(٧) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وجعله في المطبوع من كلام ابن الدباغ. (ش).

مخلد^(١) وسئل عنه فقال: كوفي صدوق^(٢).

١٧٩ - م د - عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، السمرقندي، يكتنأ أبو محمد. روى عنه: مسلم بن الحجاج^(٣)، وأبو عيسى الترمذي، وبقي من مخلد، إمام من أئمة الحديث.

١٨٠ - م د - عبد الله بن جعفر بن يحيى بن خالد بن برمك البرمكي، يكتنأ أبو محمد. روى عن: معن بن عيسى [خرج له مسلم]^(٤).

١٨١ - دكن ق - عبد الله بن الجراح القهستاني، [أبو محمد. روى عن: مالك، وأحمد، وحماد بن زيد، وغيرهم. روى عنه: أبو حاتم، وأبو زرعة^(٥)]. وسئل أبو زرعة عن عبد الله بن الجراح القهستاني فقال: صدوق.

١٨٢ - ع - عبد الله بن سعيد بن حصين، أبو سعيد الأشج الكندي الكوفي. توفي بها في شهر ربيع (الأول) سنة ست وخمسين ومائتين.

١٨٣ - م سي - عبد الله بن مطيع البغدادي. عن: هشيم. حدث عنه في كتاب «الزهد».

١٨٤ - د عس ق - عبد الله بن سالم المغلوج القزاز، كوفي [حدث عن إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق]^(٦). روى عنه: بقي من مخلد [وأبو زرعة الرازي].

١٨٥ - . . . - عبد الله بن يزيد بن راشد الدمشقي، أبو بكر الفراء. حدث عنه في كتاب «الزهد» عن صدقة بن عبد الله.

١٨٦ - د ق - عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان الدمشقي المقرئ، أحد الرواة لقراءة عبد الله بن عامر. يكتنأ أبو عمرو. وتوفي في شوال سنة اثنين^(٧) وأربعين ومائتين. توفي وهو في السبعين. قال أبو زرعة الدمشقي: حدثني عبد الله بن أحمد بن ذكوان قال: ولدت سنة ثلاث وسبعين ومائة يوم عاشوراء [روى عنه أبو حاتم،

(١) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وجعله في المطبوع من كلام ابن الدبائغ. (ش).

(٢) قال أبو عبيدة: في هامش الأصل على جهة اليسار ما نصه: [د - عبد الله بن عمرو الغزي. عن أبي مسهر، عبد الأعلى بن مسهر]. قال أبو عبيدة: نسب هنا إلى جدّه. وفي هامش آخر على جهة اليمين محاذة هذه الترجمة ما نصه: [خ د ت س - عبد الله بن يوسف التميمي، سكن مصر وأصله دمشقي، يكتنأ أبو محمد. خرج عنه البخاري في «صحيحه»، وروى عنه «موطأ مالك» وروى أبو داود عنه، وعن رجل عنه. وأما الغزي فهو عبد الله بن محمد بن عمرو، روى عنه أبو داود ونسبه إلى جدّه. وسيأتي التنبيه عليه في (محمد ابن عمرو) إن شاء الله. وأما عبد الله بن يوسف التميمي فإنا روى أبو داود عن رجل عنه، ولم يلقه، مات بمصر قبل العشرين ومائتين، وإنا روى أبو داود إلى مصر بعد هذا التاريخ بغير طويل].

(٣) ذكرت جميع مرويات مسلم مع مقارنتها بما في «مستند» في (جداول خاصة) من كتابي «الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح» (١/١٦٣-١٦٦)، فانظره، فإنه مفيد. (ش).

(٤) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وجعله في المطبوع من كلام ابن الدبائغ وكلامه - المسبوq برمز (غ) - ما بعد الميث هنا وهو قوله: «وروى عنه علي بن الحسين بن الجند». (ش).

(٥) وروى عنه النسائي ووثقه. (ابن الدبائغ).

(٦) وعبدة بن الأسود. (ابن الدبائغ)، وجعل في المطبوع وهذا ما بين المعقوفين (وفي الموطأ الآتي) من كلام ابن الدبائغ وانظر -إزماماً- «الجرح والتعديل» (٥/٧٧، ٦١)، «إكمال تهذيب الكمال» (٧/٢٧١). (ش).

(٧) ثلاث. (ابن الدبائغ).

وأبو زرعة، وابن وضاح، قال أبو حاتم: وهو صدوق^(١).

١٨٧ - د ت ق - عبد الله بن أبي زياد القطلواني الكوفي، يكنى أبا عبد الرحمن. عن^(٢): سيار بن حاتم، وعبيد الله بن موسى، وزيد بن الحباب. حدث عنه: الترمذي، وغيره.

١٨٨ - خ م د س - عبد الله بن الصباح العطار الهاشمي البصري المروزي. حدث عنه: البخاري، ومسلم، والترمذي، وأبو حاتم، وسئل عنه فقال: صالح.

١٨٩ - د - عبد الله بن قريش البخاري. حدث عن: نعيم بن حماد، في آخر «كتاب السنة»^(٣).

من اسمه عبيد الله

١٩٠ - خ م د س - عبيد الله بن عمر بن ميسرة، أبو سعيد القواريري، الجشمي مولا هم، البصري. سكن بغداد. وتوفي بها لثنتي عشرة ليلة خلت من ذي الحجة سنة خمس وثلاثين ومائتين. كتب عنه: أبو حاتم، وأبو زرعة، والبخاري. قال ابن أبي حاتم: ثنا محمد بن هارون الفلاس المخرمي الحافظ قال: قلت ليحيى بن معين، عن عبيد الله بن عمر القواريري، ومسدد. قال: ما منهما إلا صدوق. قلت: ميّز بينهما؟ قال: لا أميز.

١٩١ - خ م د س - عبيد الله بن معاذ بن معاذ بن حسان بن نصر بن حسان، أبو عمرو العنبري، البصري. مات في ذي الحجة سنة سبع وثلاثين ومائتين. حدث عنه: أبو حاتم، وأبو زرعة، والبخاري، ومسلم بن الحجاج.

١٩٢ - خ م د س - عبيد الله بن سعد بن إبراهيم^(٤) بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، يكنى أبا الفضل. توفي يوم الجمعة مستهل ذي الحجة من سنة ستين ومائتين.

١٩٣ - د ت س - عبيد الله بن محمد بن حفص^(٥) التيمي، ويعرف بابن عائشة، ويقال له: العيشي أيضاً. كان جواداً، فصيحاً شاعراً أئباً جليلاً. توفي سنة ثمان وعشرين ومائتين. قال ابن الكلبي: عائشة التي يعرف بها هي جدته أم أبيه محمد بن حفص. روى عنه: أبو حاتم، وأبو زرعة. قال ابن أبي حاتم: سئل أبي عن عبيد الله ابن عائشة فقال: صدوق ثقة، روى عنه أحمد بن حنبل، وكان عنده عن حماد بن سلمة تسعة آلاف حديث، وكان عنده رقائظ، وفصاحة، وحسن خلق، وسخاء^(٦).

(١) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وجعله في المطبوع من كلام ابن الديباغ! (ش).

(٢) في الأصل: «بن»! وهو خطأ. (ش).

(٣) «كتاب الفتن» في بعض الروايات. (ابن الديباغ).

(٤) بلعدها في الأصل: «ابن سعد بن إبراهيم» مكرراً. (ش).

(٥) ابن عمر بن موسى بن عبيد الله بن معمر، من ولد عائشة بنت طلحة بن عبيد الله. (ابن الديباغ).

قال أبو عبيدة: عائشة التي ينسب إليها هي جدته أم أبيه محمد، وفي كتاب «القصص الثاني»: عائشة ولا يقال العيشي، انظر «إكمال تهذيب الكمال» (٩/٦١، ٦٢).

(٦) له أخبار كثيرة في «المستجد من فعلات الأجواد للتونجي» (الأرقام ٨، ٩٥، ١٣٢ - بتحقيقي) و «المستجد للدارقطني، وغير ذلك. (ش).

من اسمه عبد الرحمن

١٩٤ - خ د س ق - عبد الرحمن بن إبراهيم بن ميمون، أبو سعيد، المعروف بـدَحِيم، ابن اليتيم الدمشقي، ولي القضاء بالشام، ثم ولي قضاء مصر، فخرج إليها فأدرکه أجله بالرملة، سنة خمس وأربعين ومائتين، حدث عنه البخاري، ومسلم، ومحمد بن وضاح، وبقي بن مخلد، قال أبو زرعة الدمشقي: حدثني عبد الرحمن بن إبراهيم قال: ولدت ستة سبعين ومائة، قال أبو حاتم الرازي: كان دحيم يميز ويضبط حديث نفسه. قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: كلُّمني دحيم في حديث أهل طبرية، وقد كانوا أنوني يسألوني التحديث فأبيت عليهم، وقلت: بلدة يكون فيها مثل أبي سعيد، دحيم القاضي، أحدث أنا فيها؟ هذا غير جائز. فكلمني دحيم فقال: إن هذه بلدة نائية عن جادة الطريق، وقلَّ من يقدم عليهم فيحدثهم. سئل أبي عن عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي فقال: ثقة.

١٩٥ - خ م د ق - عبد الرحمن بن بشر بن الحكم بن حبيب، أبو محمد العبدى النيسابوري، كتب عنه أبو حاتم، روى عنه: علي بن الحسين بن الجندب، والبخاري، وكان صدوقاً ثقة.

١٩٦ - د - عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي. عن محمد بن مبارك الصوري، أبو زرعة الدمشقي النصري حدث عنه في «الفتن» قال ابن أبي حاتم: كان رفيق أبي، وكتب عنه، وكتبنا عنه، وكان صدوقاً ثقة. وقال: ثنا أبي قال: ذكر أحمد بن أبي الحواري أبا زرعة الدمشقي فقال: هو شيخ الشباب. وقال وسئل عنه أبي فقال: صدوق.

١٩٧ - د - عبد الرحمن بن حسين الهروي، عن: أبي عبد الرحمن بن عبدالله بن يزيد المقرئ.

١٩٨ - د س - عبد الرحمن بن خالد بن يزيد الرقي القطان، أبو بكر كان ينزل بالرقعة، مات سنة إحدى وخمسين ومائتين [روى عنه النسائي]^(١).

١٩٩ - د س - عبد الرحمن بن عبيدالله الحلبي، يعرف بابن عبيد، نسبة ابن أبي حاتم فقال: عبد الرحمن بن عبيدالله بن حكيم الأسدي الحلبي، أبو محمد، المعروف بابن أخي الإمام، روى عنه أبو حاتم، وسئل عنه فقال: صدوق [والنسائي، وقال: لا بأس به]^(٢)، روى عنه بقي بن مخلد.

٢٠٠ - خ د س - عبد الرحمن بن المبارك، أبو بكر العيشي البصري، ثقة، حدث عنه: البخاري، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وسئل عنه فقال: ثقة.

٢٠١ - د - عبد الرحمن بن مقاتل^(٣)، خال القعني.

(١) ما بين المعقوفين من هامش الأصل. وجعله في المطبوع من كلام ابن الديباغ. (ش).

(٢) ما بين المعقوفين من هامش الأصل. وجعله في المطبوع من كلام ابن الديباغ. (ش).

(٣) يكنى أبا سهل الشُّتْرِي سكن البصرة، سمع منه أبو حاتم وقال: صدوق (ابن الديباغ).

قال أبو عبيدة: في هامش الأصل ترجمة مستقلة، هذا نصها:

[د س - عبد الرحمن بن محمد بن سلام الطرسوسي. مولى بني هاشم، يكنى أبا القاسم.

سمع منه أبو حاتم بطرسوس، وقال فيه: شيخ. وقال النسائي: لا بأس به].

قلت: ولم يغل مغلطاً - كما دته - كلام الجبائي في كتابه هذا، ولذا لم أضعها في صلب الكتاب، ولم يظهر قبل هذه الترجمة شيء

بسبب نقص في التصوير، ولذا لم يبين لي هل هي من «حاشية ابن الديباغ» أم لا، بينما هي من في المطبوع (ش).

من اسمه عبدالملك

- ٢٠٢ - م د س - عبدالملك بن شعيب بن الليث بن سعد الفهمي المصري، حدث عنه مسلم.
 ٢٠٣ - د - عبد الملك بن حبيب المصيصي، أبو مروان، [البزاز، صاحب أبي إسحاق الفزاري، وعبد الله بن المبارك]^(١) حدث عنه ابن وضاح.
 ٢٠٤ - عبدالملك بن مروان الأهوازي، سكن الرقة وهو والد أبي الحسين الرقي، يكنى أبا بشر، توفي في جمادى الأولى سنة ست وخمسين ومائتين^(٢).

من اسمه عبدالعزيز

- ٢٠٥ - د س - عبدالعزيز بن يحيى بن يوسف بن الأصبح الحراني، مولى بني البكاء، توفي سنة خمس وثلاثين ومائتين، روى عنه أبو حاتم، وأبو زرعة، وسئل عنه أبو حاتم فقال: صدوق^(٣). وقد حدث أبو داود عن محمد ابن يحيى الذهلي وغيره^(٤) عنه.
 ٢٠٦ - د - عبدالعزيز بن السري الناطق^(٥).

من اسمه عبدالسلام

- ٢٠٧ - خ د - عبدالسلام بن مُطَهَّر بن حسام بن مصك، أبو ظَفَر الأزدي البصري، مات في رجب سنة أربع وعشرين ومائتين، حدث عنه: البخاري، وأبو حاتم، وأبو زرعة، وسئل عنه أبو حاتم فقال: صدوق.
 ٢٠٨ - م د - عبدالسلام بن عبدالرحمن بن محمد بن عبدالرحمن بن وابصة بن معبد الأسدي الوابصي القاضي. مات بالرقعة سنة سبع وأربعين ومائتين، ولي قضاء الجانب الشرقي ببغداد للمتوكل، حدث عنه مسلم بن الحجاج.
 ٢٠٩ - د س - عبدالسلام بن عَتِيقَ الدمشقي، ثقة.

من اسمه عبدالوهاب

- ٢١٠ - د ت س - عبدالوهاب بن الحكم الحرار، بالراء، لابن حزم، وعند غيره يزائن، الوراق البغدادي. هكذا نسب الترمذي، وقال: عبدالوهاب بن الحكم. ويقال: ابن عبدالحكم، عن عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد.
 ٢١١ - د س - عبدالوهاب بن نجدة الحَوَظِي رَقِي وقد حدث عنه ابن أبي خيثمة.
 ٢١٢ - د - عبدالوهاب بن عبدالرحيم الأشجعي الدمشقي، وقال في موضع آخر: الجَوَيزِي.

(١) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وجعله في المطبوع من كلام ابن الديباغ! (ش).

(٢) يروي عن: أبي عامر المعقدي، وأبي داود الطيالسي. (ابن الديباغ).

(٣) في هامش الأصل: «وفي بن مخلد».

قال أبو عبيدة: استترك ابن الديباغ هنا ترجمة زائدة، فقال: - ص ق- [عبد العزيز بن الخطاب، عن جبان بن علي في «المراسيل»].

(٤) في هامش الأصل: وعمر بن الخطاب السجستاني، والحسن بن علي الخلال. (ش).

(٥) عن: بشر بن منصور (باب في حرص العنب). (ابن الديباغ).

من اسمه عبد الحميد

- ٢١٣ - مد كن - عبد الحميد بن بكار البيروتي، عن الوليد بن مسلم، حدّث عنه في كتاب «المراسيل»^(١).
 ٢١٤ - م د ق - عبد الحميد بن بيان السكري الواسطي، ثقة، توفّي سنة أربعين ومائتين، أبوه بيان بن زكريا بن خالد بن أسلم، سمع أبا هاشم الرماني، يكنى أبا عيسى.

أفراد في العبادة

- ٢١٥ - خ م د س - عبد الأعلى بن حماد بن نصر، أبو يحيى النُرسِي، مولى باهلة بصري مات بالبصرة في جمادى الآخرة سنة سبع وثلاثين ومائتين، قال أبو محمد بن أبي حاتم: روى عنه أبي، وأبو زرعة، وسئل عنه أبي فقال: بصري ثقة، يقال النُرسِي لقب لجدهم، لقبه النبط، وكان يسمى نصراً فقالوا: نرس.
 ٢١٦ - د س - عبد الرحيم بن مطرف، أبو سفيان الرُّؤاسي السَّروُجي، ابن عم وكيع بن الجراح. كان ينزل سروج قرية من قرى الجزيرة. مات بالفرس سنة اثنين وثلاثين ومائتين، سنة الفداء، قال أبو محمد: روى عنه أبي، وأبو زرعة، وسألت أبي عن عبد الرحيم بن مطرف فقال: ثقة. ثنا عنه أحمد بن أبي الحواري، وكان من خيار مشايخنا.
 ٢١٧ - د - عبد الواحد بن عيَّاث، أبو بحر المِرْزَبَكِي الصَّيْرَفِي، روى عنه أبو زرعة، وآخر من حدث عنه أبو القاسم ابن بنت أحمد بن منيع، توفي بالبصرة في شوال، أو في ذي القعدة، سنة أربعين ومائتين.
 ٢١٨ - د - عبد الغني بن أبي عقيل، واسم أبي عقيل المصري رفاعه بن عبد الملك اللُّخْمِي، يكنى أبا جعفر، صاحب الفرائض. توفي في مصر يوم الجمعة لليلتين بقيتا من ربيع الآخر سنة خمس وخمسين ومائتين، ومولده سنة اثنين وستين ومائة.

من اسمه عبدة

- ٢١٩ - خ ٤ - عبدة بن عبدالله بن عبدة، أبو سهل الصفار الخزاعي البصري، توفي بالبصرة سنة سبع وخمسين ومائتين.
 ٢٢٠ - د - عبدة بن سليمان المروزي.

من اسمه عبيد

- ٢٢١ - د - عبيد بن أبي الوزير. قال: ثنا مبشر الحلبي في (كتاب الصلاة).
 ٢٢٢ - د - عبيد بن هشام الحلبي، أبو نعيم، عن سفيان بن عيينة.

من اسمه عمر^(٢)

- ٢٢٣ - د - عمر بن الخطاب، أبو حفص السجستاني^(٣).
 ٢٢٤ - د - عمر بن حفص بن عمر بن سعد بن مالك الوُصَّابِي، روى عن بقية، ومحمد بن حمير، قال

(١) وقال ابن أبي حاتم: إنه دمشقي نزل بيروت. روى عنه أبو زرعة الرازي. (ابن الدباغ).

(٢) في الأصل: «عمر»!! (ش).

(٣) روى عنه البزار ووثقه هو وغيره. (ابن الدباغ).

أبو محمد: سمع منه أبي بجمص في الرحلة الثانية.

٢٢٥- مد - عمر بن هشام القبطي^(١)، حدّث عنه في «المراسيل»^(٢).

٢٢٦- د - عمر بن الحسن بن إبراهيم، حدّث عنه في (باب السجود)، عن أبي المطرف بن أبي الوزير، من رواية ابن داسة.

٢٢٧- د - عمر بن يزيد، أبو حفص السّيّاري^(٣)، عن عباد بن العوام، حدّث عنه في (كتاب البيوع)^(٤).

من اسمه عمرو

٢٢٨- خ م د س - عمرو بن محمد بن بكير بن سابور، أبو عثمان الناقد البغدادي، سكن الرقة^(٥)، مات لأربع أو لست خلون من ذي الحجة سنة اثنتين وثلاثين ومائتين، قال أبو محمد: سئل أبي عن عمرو بن محمد الناقد فقال: ثقة أمين صدوق.

٢٢٩- م د س ق - عمرو بن سواد بن الأسود بن عمرو السّرحي، من ولد عبدالله بن سعد بن أبي سرح العامري.

٢٣٠- د س ق - عمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار الحمصي، ثقة، مات في نحو سبعين ومائتين، وقال أبو العباس السراج: مات في الخمسين والمائتين، وقال أبو محمد: روى عنه أبي، وأبو زرعة^(٦). وسئل أبو زرعة عنه فقال: كان أحفظ من محمد بن المصطفى، أحبهما إلي. سئل أبي عن عمرو بن عثمان الحمصي فقال: صدوق.

٢٣١- ع - عمرو بن علي بن بحر بن كنيز، أبو حفص الفلاس الباهلي، ثقة حافظ. مات بالعسكر سنة تسع وأربعين ومائتين، قال أبو محمد بن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: ما تعلمت الحديث إلا من عمرو بن علي. قال: وسمعت أبي يقول: كان عمرو بن علي أوثق من علي بن المديني.

- (١) في هامش الأصل: «في بعض النسخ من «المراسيل»: «القبطي»، ولعله تصحيف من اللقبطي، وجعله في المطبوع من كلام ابن الديباغ! (ش).
- (٢) في هامش الأصل: «في (باب المدير)، وفي (باب الخمس)» وجعله في المطبوع من كلام ابن الديباغ! (ش).
- (٣) في هامش الأصل: «وهو أبو حفص الصفار. حدث [عنه] صاعقة، وأحمد بن الوليد بن أبان. قال صاعقة: أبو حفص الصفار [صدوق]. وروى عنه بقي بن مخلد، وذكر أنه لثقة. وجعله في المطبوع من كلام ابن الديباغ! (ش).
- (٤) قال أبو عبيدة: استدرك ابن الديباغ هنا ترجمة فقال ما نصح: [قال ابن أبي حاتم: عمر بن هشام النسوي، أبو حفص، صاحب مظالم الري. روى عن: الفضل بن موسى، ومعاذ بن خالد بن شقيق، وفضالة بن إبراهيم. سمع منه أبي بالري. وروى عنه النسائي]. قال أبو عبيدة: هو من شيوخ ابن ماجه، ولا يعرف لأبي داود ولا للنسائي رواية عنه، ثم وجدت مغلطاي ينقل في ترجمة عمر بن هشام القبطي أو اللقبطي عن ابن المواق في كلامه على كتاب «الوهم والإيهام»: ابن هشام من مشايخ أبي داود المجهولين، ولا أعلم حدث عنه غير... وقد ظنه بعض المؤلفين صاحب مظالم الري، وليس هو، والله تعالى أعلم! انظر «إكمال تهذيب الكمال» (١٢٣/١٠).
- (٥) كذا قال ابن أبي حاتم، وقال أبو نصر: ببغداد سكنها. (ابن الديباغ).
- (٦) وبقي بن مخلد، ومحمد بن وضاح. (ابن الديباغ).

٢٣٢ - ... عمرو بن عمرو العبدي البصري، عن سفيان بن عيينة، حدث عنه في (كتاب ما ابتدئ به رسول الله ﷺ من الوحي).

٢٣٣ - خ د - عمرو بن مرزوق، أبو عثمان مولى باهلة، مات سنة أربع وعشرين ومائتين [قال أبو محمد ابن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة يقول: سمعت أحمد بن حنبل، وقلت له: إن علي بن المديني يتكلم في عمرو بن مرزوق؟ فقال: عمرو بن مرزوق رجل صالح، لا أدري ما يقول علي، سمعت أبا زرعة يقول: بلغني عن أحمد بن حنبل أنه قال: عفان كان يرضى عمرو بن مرزوق، ومن كان يرضى عفان؟! وسمعت أبا زرعة يقول: سمعت سليمان ابن حرب - وذكر عمرو بن مرزوق - فقال: جاء بما ليس عندهم فحسدوه. وسألت أبي عن عمرو بن مرزوق فقال: كان ثقة من العباد، ولم نجد أحداً من أصحاب شعبة كتبنا عنه كان أحسن حديثاً منه^(١).

٢٣٤ - ع - عمرو بن عون بن أوس، أبو عثمان [السلمي البزار، ويقال: مولى بني العجفاء^(٢) الواسطي، مات سنة خمس وعشرين ومائتين، أو نحوها، قال أبو محمد: روى عنه أبي، وأبو زرعة، ومحمد بن مسلم بن وارة، سئل أبي عن عمرو بن عون فقال: ثقة حجة كان يحفظ حديثه. حدثنا عباس الدوري قال: سمعت يزيد بن هارون يقول: كان عمرو بن عون ممن يزداد كل يوم خيراً. سمعت أبا زرعة يقول: قل من رأيت أثبت من عمرو بن عون، حدث عنه البخاري.

٢٣٥ - د - عمرو بن قُسيط الرقي عن عبيد الله بن عمرو الرقي في (الحدود)^(٣).

٢٣٦ - مد - عمرو بن حُباب البصري الصباغ، كان بالمرند قال أبو داود: كتب عنه بالأهواز، حدث عنه في (المراسيل)^(٤).

من اسمه عثمان

٢٣٧ - خ م د س ق - عثمان بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي، يكنى أبا الحسن، مات يوم الأحد لسبع بقين من المحرم سنة تسع وثلاثين ومائتين قال أبو محمد: روى عنه أبي، وأبو زرعة. وسئل أبي عن عثمان بن أبي شيبة فقال: أكبر من أبي بكر، إلا أن أبا بكر صف ولم يصنف عثمان. قال أبي: وهو صدوق.

٢٣٨ - خ س ق - عثمان بن صالح بن صفوان، أبو يحيى السهمي المصري، والد يحيى [السهمي، قال أبو محمد: روى عنه سعد بن أسد، وأبي. سمعت أبي يقول: كان عثمان بن صالح شيخاً، صالحاً سليماً، فقيل له: كان يلقن؟ قال: لا. والسهمي ليس من شيوخه فإنه مات سنة تسع عشرة ومئتين، قبل [دخول] أبي داود مصر بدهر

(١) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وجعله في المطبوع من كلام ابن الدباغ! مع أن فوقه: «أصل». (ش).

(٢) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وجعله في المطبوع من كلام ابن الدباغ! (ش).

(٣) روى عنه أبو زرعة. قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن عمرو بن قُسيط فقال: هو دون عمرو بن عثمان. خرج إلى أرمينية، فلما قدم كان قد توفي عبد الله بن جعفر الرقي، فبعث إلى أهل بيت عننهم، فأخذ منهم كتب عبيد الله بن عمرو. قال أبو أحمد الحاكم: أبو علي عمرو بن قُسيط بن جبريل السلمي مولاهم الجزري. كناه لي أبو علي محمد بن سعيد الحراني بالركة. (ابن الدباغ).

(٤) عن: عبد الله بن الحارث المخزومي. وقال الدارقطني: [بصري، يحدث عن عبد الملك بن هارون بن عتبة] وقال عبد الغني بن سعيد: روى عنه تمام وغيره. (ابن الدباغ).

طويل^(١) هو كاتب ابن لهيعة، حدث عنه البخاري.

٢٣٩ - د - عثمان بن محمد الأنماطي البصري، [ذكر ابن أبي حاتم عثمان بن محمد بن سعيد الأنماطي، أبو عمرو البصري. روى عنه علي بن الحسين بن الجندب. حافظ حديث مالك^(٢)].

٢٤٠ - د - عثمان بن صالح البغدادي^(٣) حدث عن: أبي عامر العقدي [ويرى [عن]: عبد الله بن بكر السهمي، وعثمان بن عمرو بن فارس. روى عنه: أبو العباس الثقفي^(٤)].

من اسمه علي

٢٤١ - خ د ت س ق - علي بن عبدالله بن جعفر بن نجيع، أبو الحسن، يقال له: ابن المديني. مولى السعديين. مات بالعسكر يوم الاثنين لليلتين بقيتا من ذي القعدة سنة أربع وثلاثين ومائتين، وكان أصله بالمدينة، روى عنه: أبو حاتم، وأبو زرعة. ثم ترك أبو زرعة الرواية عنه من أجل ما كان منه في المحنة، وكان أبو حاتم يروي عنه لنزوعه عما كان منه. قال أبو محمد بن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عن علي بن المديني فقال: لا يتراب في صدقه. وسمعت أبي يقول: كان علي بن المديني علماً في الناس في معرفة الحديث والعلل، وكان أحمد بن حنبل لا يسميه إنما يكتبه أبو الحسن تبيلاً له، وما سمعت أحمد سماً قط.

٢٤٢ - خ د - علي بن الجعد بن عبيد، أبو الحسن الجوهري الهاشمي مولا هم البغدادي، مات ببغداد آخر رجب سنة ثلاثين ومائتين، قال أبو محمد: روى عنه أبي، وأبو زرعة. كتب عنه أبي في الرحلة الأولى سنة أربع عشرة ومائتين، وسألته عنه فقال: كان متناً صدوقاً، لم أر من المحدثين من يحفظ ويأتي بالحديث على لفظ واحد لا يغير سوى قيصة بن عتبة، وأبي نعم في حديث الثوري، ويحيى الحماني في حديث شريك، وعلي بن الجعد في حديثه. سألت أبا زرعة عن علي بن الجعد فقال: صدوق في الحديث.

٢٤٣ - م د ت س - علي بن نصر بن علي بن نصر بن علي، أبو الحسن الجهمي البصري، عن وهب [بن] جرير، وسليمان بن حرب. مات في شعبان سنة خمسين ومائتين، قاله البخاري. وروى عنه مسلم بن الحجاج.

٢٤٤ - د س - علي بن الحسين الدرهمي البصري، وهو ابن الحسين بن مطر، توفي سنة ثلاث وخمسين ومائتين في جمادى الآخرة، ثقة، روى عنه: أبو حاتم، وسئل عنه فقال: صدوق.

٢٤٥ - د ق - علي بن الحسين بن إبراهيم بن الحر بن إشكاب، أبو الحسن العامري البغدادي، نسائي الأصل، سكن بغداد. وكان ثقة، وكان أكبر من أخيه محمد بن الحسين. توفي سنة إحدى وستين ومائتين. وفي هذه السنة توفي أخوه محمد. وقد حدث البخاري في «الصحیح» عن [أخيه] محمد، سئل أبو حاتم عن علي بن الحسين بن الحر فقال: صدوق، وكتب عنه.

(١) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وجعله في المطبوع من كلام ابن الديباج (ش).

(٢) ما بين المعقوفين من هامش الأصل. (ش).

(٣) أبو القاسم. (ابن الديباج).

(٤) ما بين المعقوفين في هامش الأصل، وجعله في المطبوع من كلام ابن الديباج (ش).

- ٢٤٦- د- علي بن الحسين الرقي^(١).
 ٢٤٧- خ دس- علي بن مسلم بن سعيد، أبو الحسن الطوسي، سكن بغداد، وتوفي بها سنة ثلاث وخمسين ومائتين. كتب عنه: يحيى بن معين، وأبو بكر الأثرم^(٢).
 ٢٤٨- دت- علي^(٣) بن مسلم بن حاتم. يروي عن: عبدالرحمن بن مهدي.
 ٢٤٩- س- علي بن أبي المضاء. عن: خلف بن تميم. حدث عنه في كتاب «الزهد».
 ٢٥٠- دد- علي بن الحسن الداريجري^(٤).
 ٢٥١- خت دت- علي بن بحر بن برمك القنطاري [الخوزي البغدادي، سكنها]^(٥). قال أبو محمد: روى عنه أحمد بن سنان، وأبي، وأبو زرعة، وسألت أبي عنه فقال: هو ثقة عندي.

من اسمه عيسى

- ٢٥٢- دس ق- عيسى بن محمد، أبو عمير^(٦) بن النحاس الرملي. توفي سنة خمسين ومائتين. قال أبو محمد: روى عن أبي، وسمعه يقول: حدثنا أبو عمير الرملي، وكان ثقة رضى. روى عنه أبو زرعة. وسمعت أبي يقول: كان أبو عمير الرملي من عباد المسلمين. كان يطلب العلم، ويختلف إلى الوليد، وضمرة^(٧)، وعلى ظهره خُرقة.
 ٢٥٣- م دس ق- عيسى^(٨) بن حماد، زُغْبَة، المصري، يكنى أبا موسى. وروى عن الليث بن سعد. روى

- (١) عن عبد الله بن جعفر الرقي. (ابن الديباغ).
 (٢) في هامش الأصل: من شيخ البخاري في «صحيحه» وجعله في المطبوع من كلام ابن الديباغ (ش).
 (٣) في هامش الأصل ما نصه: «إنما هو مسلم بن حاتم، وقد ذكره في حرف الميم على الصواب» وجعله في المطبوع من كلام ابن الديباغ (ش).
 (٤) في أسفل الصفحة بحذاء هذه الترجمة ما نصه: «علي بن الحسن النيسابوري، روى [عنه] في كتاب «المراسيل» في آخر باب [في] جامع الصدقة» عن عبد الملك بن إبراهيم الجدي، وقال: . . . أبو الحسن، علي بن الحسن بن أبي عيسى. . . سمع: عبد الله ابن الوليد المدني. . . وسمع منه: مسلم بن الحجاج.
 قال أبو عبيدة: وفي أعلى الصفحة ترجمة مسئلة زائدة، هذا نص ما فيها:
 [دسي- علي بن سهل الرملي، عن الوليد في (باب من ترك القراءة في صلاته والقراءة بفاتحة الكتاب)، وعن زيد بن أبي الزرقاء في (باب المسافة) من (كتاب البيوع)، وفي (باب ما يقول إذا أصبح) من (كتاب الأدب)، مفرقاً بعمرو بن عثمان الحمصي، ومؤمل بن الفضل الحارثي، ومحمد بن المصنف الحمصي. وفي (التييم) أيضاً. كتب عنه أبو حاتم في الرحلة الثانية، وقال: صدوق. وروى عنه النسائي ووثقه، وقال: إنه نسائي سكن الرملة. انتهى.
 قال أبو عبيدة: وجعله في المطبوع مع الهامش الأول من كلام ابن الديباغ وانظر للمترجم هنا: «فتات ابن حبان» (٤٧٥/٨)، «الجرح والتعليل» (١٨٩/٦)، «المعجم المشتمل» (رقم ٦٣٤)، «تهذيب الكمال» (٤٥٤/٢٠)، «إكمال تهذيب الكمال» (٣٢٨/٩). (ش).
 (٥) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وجعله في المطبوع من كلام ابن الديباغ. (ش).
 (٦) أبو عمير هكذا كناه أبو داود، من رواية حميد بن ثوبة؛ عن عيسى الرملي عنه، وكناه أبو بشر الدولابي بأبي موسى، وروى [عنه]. (ابن الديباغ).
 (٧) في هامش الأصل ما نصه: «هو ضمرة بن ربيعة. حدث عنه في (كتاب الأشربة)»، وجعله في المطبوع من كلام ابن الديباغ (ش).
 (٨) في هامش الأصل ما نصه: «عيسى بن حماد بن مسلم بن عبدالله، مولى بني سعد، من نجيب. توفي في ذي الحجة [سنة] ثمان =

عنه أبو حاتم، وقال فيه: كان ثقة رضى. حدث عنه مسلم [وروى عنه بقي بن مخلد وابن وضاح]^(١).
 ٢٥٤ د - عيسى بن شاذان^(٢)، يروي عن: عياش الرقام. ذكره ابن داسة. قال أبو داود: ما رأيت أحمد يمدح إنساناً قط؛ إلا عيسى بن شاذان، سمعت أحمد بن حنبل يقول: عيسى بن شاذان كئيس.
 ٢٥٥ د - عيسى بن إبراهيم البركي، أبو عمرو البصري. روى عنه: أبو حاتم، وأبو زرعة^(٣).
 ٢٥٦ د - عيسى بن إبراهيم بن مَرْثُود الغافقي، يكنى أبا موسى. توفي بمصر سنة إحدى وستين ومائتين^(٤).
 ٢٥٧ د - عيسى بن أبي عيسى السليحي. حمصي. عن أبي المغيرة، عبد القدوس بن الحجاج^(٥). حدث عنه في (كتاب الأدب) [(باب الغيبة) منه]^(٦).

من اسمه عباس

٢٥٨ - خ م ٤ - العباس بن عبد العظيم العنبري. هو ابن عبد العظيم بن إسماعيل بن توبة بن أبي أسد. روى شعبة عن جده توبة العنبري. مات سنة ست وأربعين ومائتين. يكنى أبا الفضل، بصري.
 ٢٥٩ د - عباس بن الفرج الرياشي، [البصري. صاحب لغة، وأدب. روى عن: أبي عبيدة بن سيار الهاشمي مولاهم، معمر بن المثنى، والأصمعي، وأبي زيد النحوي، وأشهل بن حاتم. أخذ عنه أبو داود، وذكره في (أسنان الإبل) وفي (كتاب الزكاة) و(الديات)]^(٧).
 ٢٦٠ د - العباس بن الوليد بن مَزِيد البيروتي. من أرض الشام. كان يفتي برأي الأوزاعي، هو وأبوه. وكان ثقة مأموناً فقيهاً. مات سنة خمس وستين ومائتين. قال أبو محمد: روى عنه أبو زرعة، وسمعت منه، وهو صدوق ثقة^(٨).

- = وأربعين وميتين، وجعله في المطبوع من كلام ابن الديباغ (ش).
 (١) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وجعله في المطبوع من كلام ابن الديباغ (ش).
 (٢) اللؤلؤي. (ابن الديباغ).
 (٣) وأبو عبدالله محمد بن إبراهيم بن سعيد العبدى. (ابن الديباغ).
 (٤) وروى عنه غير واحد منهم النسائي، وقال: لا بأس به. (ابن الديباغ).
 (٥) وأبي عبد الرحمن
 (٦) قال أبو عبيدة: ما بين المعقوفين من هامش الأصل على يمين الصفحة من أسفل، وفي أعلاها من جهة اليسار ما نصه:
 [د س ق - عيسى بن يونس الرَّمْلِي الفخاروري، حدث عنه في (كتاب الصلاة) و (كتاب الزهد). سمع منه: أبو حاتم الرازي، ومثل عنه فقال: صدوق].
 قال أبو عبيدة: رواية أبي داود عنه في «الزهد» (رقم ٧٣، ٤٩٦)، وقال ابن حجر في «التهذيب» (٢٣٦/٨): «لم يصح أن أبا داود روى له أي: في «السنن». وهذه الترجمة يتنامها، مع ما بين المعقوفين الذي وضعناه في الصلب جعل في المطبوع من كلام ابن الديباغ (ش).
 (٧) ما بين المعقوفين من هامش الأصل. (ش).
 (٨) في هامش الأصل - وقبله حرف (س) - ما نصه: «خرج عنه أبو داود في باب العلم حديث أبي شاء. روى عنه النسائي ووثقه». وجعله في المطبوع من كلام ابن الديباغ. (ش).

من اسمه عياش

٢٦١- خ د س - عياش بن الوليد الرقام، أبو الوليد البصري روى [عنه]: أبو حاتم، وأبو زرعة، والبخاري^(١). سألت أبي عنه فقال: من الثقات.

٢٦٢- د - عياش بن الأزرق، عن عبدالله بن وهب.

أفراد العين

٢٦٣- م د س - عاصم بن النضر التيمي الأحول صاحب معتمر، روى عنه مسلم بن الحجاج [وموسى بن إسحاق الأنصاري]^(٢).

٢٦٤- س ق - عمار بن خالد الواسطي التمار. قال عبدالرحمن بن أبي حاتم: كتب عنه مع أبي بواسط، وكان ثقة صدوقاً، عن محمد بن يزيد في «الزهد».

٢٦٥- خ م د س - عباد بن موسى الحُكَي الأبنائي، مات سنة ثلاثين ومائتين. حدث البخاري عن رجل عنه.

٢٦٦- م د ق - عقبة بن مكرم العمي البصري^(٣)، عن وهب بن جرير، وسعيد بن عامر، وأبي قتيبة، وغيرهم، روى عنه [أبو حاتم] وأبو زرعة، ومسلم بن الحجاج.

باب الغين

٢٦٧- مد - غسان بن المفضل، أو الفضل عن ابن المبارك، أشك فيه، فإن [كان]^(٤) ابن المفضل، فهو الغلابي، وإن كان ابن الفضل فهو أبو عمرو السجستاني، نزيل مكة، وقد كتب عنه أبو زرعة، ذكرهما جميعاً أبو محمد بن أبي حاتم في «كتابه» حدث عنه في «المراسيل».

باب الفاء

٢٦٨- خ م د س - فضل بن سهل بن إبراهيم الأعرج، من أهل بغداد، توفي ببغداد سنة ثمان وخمسين ومائتين، (ثقة). [روى عنه: أبو حاتم، وقال: صدوق، ومسلم بن الحجاج، والإمام محمد بن إسماعيل.

٢٦٩- خ م د س - فضيل بن الحسين، أبو كامل الجَحْدَرِي البصري. [روى عنه: أبو زرعة، ومسلم ابن الحجاج.

٢٧٠- فضيل بن عبد الوهاب السكري الكوفي، سكن بغداد، سئل عنه أبو حاتم فقال: بغدادي ثقة، روى عنه: أبو حاتم، والحسن بن علي الحلواني، وأبو بكر بن أبي عتاب الأعي^(٥).

(١) وروى أبو داود عن عيسى بن شاذان عنه في (كتاب الصلاة). (ابن الديباغ).

(٢) قال أبو عبيدة: استدرك ابن الديباغ هنا ترجمة هذا نصها: [خ د - عمران بن ميسرة المقرئ البصري، أبو الحسن. من شيوخ البخاري في «صحيحه». روى عنه: الرازيان]. وجعل في المطبوع ما بين المعقوفين من كلام ابن الديباغ أيضاً (ش).

(٣) أثبتنا النسخ في الأصل: «الكوفي» وصححها في الهامش إلى «البصري». (ش).

(٤) بدل ما بين المعقوفين في الأصل: «فيه أن»! (ش).

(٥) في هامش الأصل: «وروى عنه أبو داود مقروناً بمسدد، عن حماد بن زيد».

قال أبو عبيدة: استدرك ابن الديباغ هنا ترجمة، واستدرك عليه عالم رمز له بحرف (ز)، وهذا نص ما في الهامش:

حرف القاف

٢٧١ - ع - قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف بن عبدالله الثقيفي، أبو رجاء البغلاني، توفي سنة إحدى وأربعين ومائتين. قال أبو محمد: سمعت أبي يقول: حضرت قتيبة بن سعيد ببغداد وقد جاءه أحمد بن حنبل فسأله عن أحاديث فحدثه بها، ثم جاءه أبو بكر بن أبي شيبة، وابن نمير بالكوفة ليلة، وحضرت معهما فلم يزالا يتتبعان عليه، وأنتخب معهما إلى الصبح، سئل أبي [عنه] فقال: ثقة^(١).

٢٧٢ - م د - قطن بن شُرير النواع الغُبيري، يكنى أبا عباد، حدث عنه مسلم بن الحجاج، سئل أبو زرعة عنه، فحمل عليه، وذكر أنه روى أحاديث عن جعفر بن سليمان، عن ثابت، عن أنس، مما أنكروا عليه.

٢٧٣ - مد - القاسم بن عيسى، عن حجاج، حدث عنه في «المراسيل».

٢٧٤ - د - القاسم بن أحمد البغدادى. عن أبي عامر العقدي، حدث عنه في (الملاحم).

٢٧٥ - س - القاسم بن عبد الوهاب^(٢)، المقيم بصور، ابن أخت^(٣) حسن بن موسى الأشيب. [عن بقية، حدث عنه في «الزهدة» في آخر (باب الوتر)]^(٤).

حرف الكاف

٢٧٦ - د س ق - كثير بن عبيد بن نمير المذحجي^(٥) الحمصي الحذاء، أبو الحسن. لا بأس به. روى عن: بقية، ومحمد بن حرب الأبرش، روى عنه: أبو حاتم، وأبو زرعة^(٦)، وسئل أبو حاتم عنه فقال: كان ثقة.

حرف الميم

من اسمه محمد واسم أبيه على الألف

٢٧٧ - د - محمد بن إبراهيم^(٧) الأسباطي الكوفي^(٨) الضريع، نزيل مصر، أبو جعفر، قال أبو داود: غرق في

[خ ق - الفضل بن يعقوب الرخامي، أبو العباس من شيوخ [البخاري].

(ز) هذا وهم، إنما روى عن: - د ق - الفضل بن يعقوب الجزري. عن: [عبد الأعلى بن عبد الأعلى] في (البيع)، وعن سفيان بن عيينة في (الحج)، ولم يدركما الرخامي، وجعل في المطبوع الكلام السابق في أول الهامش مع استدراك (ز). من كلام ابن الديباغ (ش).

(١) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وأمامه «صح» وفيه بعده أيضاً: «ذكر أبو أحمد ابن علي الحافظ [أن] اسمه يحيى، وكتبة لقبه وجعل هذا الأخير في المطبوع من كلام ابن الديباغ. (ش).

(٢) في الأصل: «عبد الملك» والتصويب من كتب الرجال، انظر «المعجم المشتمل» (رقم ٧٣١)، «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٣٩٥). (ش).

(٣) في الأصل: «أخي» وهو خطأ. (ش).

(٤) ما بين المعقوفين من هامش الأصل. (ش).

(٥) في هامش الأصل: «هكذا نسبته بقي بن مخلد، وكذا كناه ابن وضاح» وجعله في المطبوع من كلام ابن الديباغ (ش).

(٦) في هامش الأصل: «روى عنه بقي بن مخلد، ومحمد بن وضاح. وقال فيه ابن أبي حاتم: كثير بن عبيد بن نمير المقرئ» وجعله في المطبوع من كلام ابن الديباغ (ش).

(٧) ابن سليمان الكندي. (ابن الديباغ).

(٨) البراز. (ابن الديباغ).

البحر مع ابن مسور لم يسلم منهم غيره. عن عبد الرحيم بن سليمان. روى عنه أبو حاتم الرازي وقال: هو صدوق. ثم قال أبو داود: الأسباطي كان بمصر، وأصله كوفي. روى عنه في (كتاب الإمارة).

٢٧٨ - د ت س - محمد بن إبراهيم بن صُثران، يكتنأ أبا جعفر المؤذن بصري. حدّث عنه النسائي، يروي عن: عبد الأعلى بن عبد الأعلى، والمعتز بن سليمان.

٢٧٩ - مد - محمد بن إبراهيم البزاز، عن أبي نعيم الفضل بن دكين، يروي عن زيد بن الحباب.

٢٨٠ - خ د - محمد بن إسماعيل بن أبي سَينة واسمه يحيى مولى بني هاشم، البصري، يكتنأ أبا جعفر. مات بالبصرة سنة ثلاثين ومائتين^(١).

٢٨١ - د - محمد بن إسماعيل^(٢) عن يحيى بن سعيد.

٢٨٢ - م ٤ - محمد بن إسحاق الصَّغَانِي^(٣)، حدّث عن أبي بدر شجاع بن الوليد.

٢٨٣ - م د - محمد بن إسحاق المسيبي، أبو عبدالله مخزومي. وهو محمد بن إسحاق بن محمد بن عبدالرحمن بن عبدالله بن المسيب، سكن بغداد، وكان أصله من المدينة. روى عنه: بقي بن مخلد^(٤)، توفي سنة ست وثلاثين ومائتين.

٢٨٤ - م د - محمد بن أحمد بن أبي خلف، أبو عبدالله، روى عنه مسلم بن الحجاج. مات ببغداد سنة ست وثلاثين ومائتين. ووقع في (كتاب اللعان) - في بعض النسخ - : حدّثنا أحمد بن محمد بن أبي خلف، عن سفيان بن عيينة. وأراه وهماً. وفي كتاب أحمد بن سعيد بن حزم: ثنا ابن أبي خلف - لم يسمه - ثنا سفيان بن عيينة.

٢٨٥ - د - محمد بن محمد القرشي.

٢٨٦ - د س - محمد بن أحمد^(٥) بن سليمان، عن ابن المبارك.

٢٨٧ - خ ٤ - محمد بن أبان البلخي، أبو بكر، مستملي وكيع توفي سنة أربع وأربعين ومائتين.

٢٨٨ - خ د س ف - محمد بن إدريس [بن المنذر بن داود بن مهران الحنظلي^(٦)] الرازي، أبو حاتم. حدّث

(١) حدث البخاري في «الصحیح» عن محمد بن أبي غالب، عنه، وقال: كان قدم بغداد فذهب إلى الثغر فمات شمة. روى عنه الرازيان، وقال فيه أبو حاتم: كان غزاة ثقة. (ابن الدباغ).

(٢) هو ابن أبي سَينة. (ابن الدباغ).

(٣) في الأصل: «المسيبي الصغاني»؛ وصوابه المبتدأ مع حذف الكلمة الأولى وهي مثبتة في الترجمة التي بعدها. (ش).

(٤) ومحمد بن إسحاق الصغاني، وأبو إسحاق الحربي، [وعبد الله بن] أحمد بن حنبل، وأبو زرعة الرازي، وموسى بن إسحاق [الأصباري]، وغيرهم، وثقه صالح بن محمد البغدادي، وإبراهيم بن إسحاق (في الأصل: صالح!) الصواف، وعبد الباقي بن قانع. (ابن الدباغ).

قال أبو عبيدة: وما بين المعقوفين غير ظاهر في تصوير المخطوط.

(٥) في هامش الأصل: (فراخ غير ظاهر في التصوير) ويعدّه: «من مصنفات أبي داود، ولا غيرها. ولعله محمد بن سليمان (الوين) فإن النسائي روى عنه، عن ابن المبارك. ويكون (أحمد) زيادة في نسبة وقعت وهماً عن بعض الثقة. والله أعلم» وجعل المذكور في المطبوع من كلام ابن الدباغ. وعادته وضع رمز (غ) أول الكلام، وهو غير ظاهر هنا ولكنه محتمل! (ش).

(٦) ما بين المعقوفين من هامش الأصل. (ش).

- عن^(١): في (كتاب الزكاة)، عن عمرو بن الربيع بن طارق.
- ٢٨٩ - د س - محمد بن آدم بن سليمان المصيصي، أبو جعفر عن: ابن أبي زائدة، وروى عن يحيى بن آدم، لا بأس به، خرج له أبو داود والنسائي. توفي سنة ثمان وخمسين ومائتين.
- ٢٩٠ - ع - محمد بن بشار بن عثمان العبدي، يعرف ببشار، يكنى أبا بكر، سكن البصرة، وتوفي بها سنة اثنتين وخمسين. وقيل: إنه توفي سنة تسع وأربعين ومائتين. ثقة مشهور.
- ٢٩١ - م د - محمد بن بكار بن الريان الرصافي، يكنى أبا عبدالله. حدث عنه: مسلم^(٢) بن الحجاج. مات ببغداد سنة ثمان وثلاثين ومائتين. روى عنه: أبو زرعة، وأبو حاتم.
- ٢٩٢ - م د س - محمد بن جعفر بن زياد أبو عمران^(٣) عن إبراهيم بن سعد.
- ٢٩٣ - د س - محمد بن حاتم الجرجاني، لقبه حنّ، حدث عنه أبو داود في (باب الغسل يوم الجمعة). وغير موضع. وقد حدث عن الحسن بن يحيى عنه في (طهر النساء). ذكره أبو داود بفضل وخير. وذكر أن علي بن المديني روى عنه^(٤).

(١) في هامش الأصل - وقيل حرف (ش) - ما نصه:

أبو نصر الكلاباذي: خرج البخاري - يعني في «صحبه» - عن أبي حاتم، عن يحيى بن صالح الوحاظي. قال ذلك عن أبي سعيد السرخسي. وقال ابنه عبد الرحمن: روى عن أبي عتبة بن سليمان المروزي، ومحمد بن عوف، وأحمد بن منصور الرمادي، وأبو زرعة الرازي، والدمشقي، وموسى بن إسحاق القاضي.

وقال أبو أحمد الحاكم: روى عنه محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري، والربيع بن سليمان المرادي. وقال الخطيب: روى عنه: يونس بن عبد الأعلى، والربيع بن سليمان المصريان وهما أكبر سنّاً منه، وأقدم منه سماعاً.

وقال محمد بن الحسين بن مكرم: سمعت حجاج بن الشاعر، وذكرت له أبا زرعة، وأبا حاتم، وابن وارة، وأبا جعفر الدارمي، فقال: ما بالمشرك أنبل منهم.

وقال ابن أبي حاتم، سمعت أبي يقول: جرى بيني وبين أبي زرعة يوماً تمييز الحديث ومعرفة، فجعل يذكر أحاديث خطأ وعلمها، وخطأ الشيخ. فقال لي: يا أبا حاتم قل من يعلم هذا العلم، ما أعز هذا! إذا رفعت هذا من واحد واثنين فما أقل ما تجد من يحسن هذا. وربما أشك في شيء، أو يتخالفني شيء في حديث، فإني أن أتقي ملك لا أجد من يشغبني منه. قال أبي: وكذلك كان أمري. قال الخطيب، قال لنا نبة الله بن الحسن الطبري: كان أبو حاتم الرازي إماماً عالمًا بالحديث حافظاً له متقناً متنبهاً. مات سنة سبع وسبعين ومائتين. وجعله في المطبوع من كلام ابن الدباغ! (ش).

(٢) في الأصل: «محمد» وهو خطأ. (ش).

(٣) الوركاني، غراساني، سكن بغداد. روى عنه: أبو زرعة الرازي، وموسى بن إسحاق الأنصاري. قال أبو زرعة: كان صدوقاً وكان جار أحمد بن حنبل وكان يرصاه. (ابن الدباغ).

(٤) قال أبو داود: كان من الثقات. وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: كان صدوقاً. (ابن الدباغ).

قال أبو عبيدة: في هامش الأصل هنا ترجمتان، هذا نصهما:

[م د - محمد بن بكار بن الزبير البجلي الصيرفي البصري. روى عنه أبو داود عن مروان بن معاوية. مات سنة سبع وثلاثين ومائتين. وروى عنه البخاري أيضاً فيما قيل.

خ د س - محمد بن الحسين بن إبراهيم بن الحر العامري، المعروف بابن إشكاب الصغير، يكنى أبا جعفر. روى عنه أبو داود، [...] (ش).

٢٩٤- خ م د س - محمد بن حاتم بن بزيح، أبو سعيد البغدادي، ويقال: أبو عبدالله. توفي ببغداد في شهر رمضان سنة تسع وأربعين ومائتين^(١).

٢٩٥- د - محمد بن الحسن بن تميم بن الحواري بن زياد بن عمرو العتكي الأزدي^(٢). توفي سنة ست وخمسين ومائتين.

٢٩٦- د - محمد بن حفص، أبو عبدالرحمن القطان، خال عيسى بن شاذان.

٢٩٧- د - محمد بن حسان السمتي^(٣). يروي عنه ابن وضاح، حدث عنه أبو داود في (كتاب القضاء).

٢٩٨- د - محمد بن حُزابة [أبي (باب العدو يؤتى على غرة) من (كتاب الجهاد)]^(٤).

٢٩٩- م د س ق - محمد بن خلاد، أبو بكر الباهلي، روى عنه مسلم^(٥).

٣٠٠- د - محمد بن خلف بن طارق اللاري^(٦). عن زيد بن يحيى بن عبيد.

٣٠١- د سي - محمد بن داود الإسكندراني، وهو محمد بن داود بن أبي ناجية رزق بن أبي ناجية^(٧) بن عمير المهري. مات في شوال سنة إحدى وخمسين ومئتين. وهو ابن ست وثمانين سنة وكان زاهداً فاضلاً^(٨).

٣٠٢- د - محمد بن داود بن سفيان. عن: عبد الرزاق بن همام.

٣٠٣- د س - محمد بن داود بن صبيح [عن حرمي بن حفص وأبي نعيم الفضل بن دكين]^(٩).

٣٠٤- خ م د ت س - محمد بن رافع بن أبي زيد، أبو عبد الله القشيري النيسابوري. قال البخاري: مات سنة خمس وأربعين ومائتين. سئل أحمد بن حنبل عن محمد بن يحيى ومحمد بن رافع. فقال: محمد بن يحيى أحفظ ومحمد بن رافع أروع.

٣٠٥- . . . - محمد بن زكريا التستري. حدث عنه أبو داود عن عبدالله بن معاذ. في كتاب «المراسيل».

٣٠٦- قد ق - محمد بن زيد^(١٠) الأعور. عن: عبيد الله بن موسى. حدث عنه في كتاب «الزهد».

(١) في هامش الأصل - وقيله (ش) - ما نصه: «حدث عنه: البخاري عن شاذان بن أسود بن عامر. وروى عنه النسائي ووثقه». (ش).

(٢) عن محمد بن بكر البرساني. (ابن الديلم).

(٣) أبو جعفر، بنداقي. قال أبو حاتم: ليس بالقوي. (ابن الديلم).

(٤) عن إسحاق بن منصور. (ابن الديلم). قال أبو عبيدة: وما بين المعقوفين من هامش الأصل، وجعله في المطبوع من كلام ابن الديلم! وانظر له «سنن أبي داود» (٣/ ٣٤٥ - دار القبله) مع ما في الأصل المعتمد من تعليق. (ش).

(٥) انظر التلخيص على رقم (٣٣٨).

(٦) هكذا نسب أبو داود، وقال ابن أبي حاتم: محمد بن خلف بن كيسان اللاوي، سمع منه أبي ببيروت (ابن الديلم).

(٧) اسم أبي ناجية سفيان. (ابن الديلم). وعلى إثره في هامش الأصل ما نصه: «هذا وهم بل كنية داود بن سفيان». (ش).

(٨) عن ابن وهب ويحيى بن حسان. (ابن الديلم). وعلى إثره في الهامش ما نصه: «والذي يروي عن يحيى بن حسان، هو محمد بن داود ابن سفيان، وهو غير ابن أبي [ناجية]». (ش).

(٩) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وجعله في المطبوع من كلام ابن الديلم! (ش).

(١٠) في هامش الأصل ما نصه - وقيله رمز غير ظاهر، ويمكن أن يكون (غ)، أي: ابن الديلم -: «الصواب محمد بن يزيد، وهو أبو عبدالله الأسفاطي، حدث عنه أيضاً في (كتاب القدر) عن يحيى بن كثير». (ش).

- ٣٠٧- م د ت ق- محمد بن طريف، عن يونس بن بكير^(١) في «الزهد».
- ٣٠٨- د- محمد بن سليمان الأنباري. ثقة جليل. روايته عن وكيع. روى عنه: بقي بن مخلد، وابن وضاح.
- ٣٠٩- د س - محمد بن سليمان بن حبيب أبو جعفر^(٢)، بغدادى. يعرف بلوين. ثقة. روى عن: مالك، وابن أبي الزناد، وحماد بن زيد، وابن عينة^(٣). سئل عنه أبو حاتم فقال: صالح الحديث صدوق. توفي سنة ثمان وخمسين ومائتين^(٤).
- ٣١٠- د - محمد بن سوار البصري. كوفي سكن في البصرة^(٥).
- ٣١١- د - محمد بن سفيان بن أبي الزرد الأبلبي^(٦).
- ٣١٢- خ د ت ق - محمد بن سنان العَوَقي، أبو بكر [ويقال: أبو عبد الله]^(٧) البصري الباهلي. كان ينزل العوفة فنسب إليهم. مات سنة ثلاث وعشرين ومائتين.
- ٣١٣- مد - محمد بن سَمَاعَةَ الرملي. عن: عبد الرزاق، حدث عنه أبو داود في «المراسيل».
- ٣١٤- م د س ق- محمد بن سلمة بن عبد الله بن أبي فاطمة، مولى جمل، من الري. يقال له: عامر جمل المرادي. مصري. ثقة^(٨). وكنيته أبو الحارث. حدث عنه: مسلم بن الحجاج، وأبو حاتم الرازي، وأبو عبد الرحمن النسائي. توفي محمد بن سلمة في ربيع الأول سنة سبع وأربعين ومائتين.
- ٣١٥- ع - محمد بن الصباح [أبو جعفر] البزاز البغدادى الدولابي^(٩). ثقة مشهور. مات في المحرم سنة سبع وعشرين ومائتين. وقد حدث أبو داود عن:
- ٣١٦- د ق - محمد بن الصباح بن سفيان بن أبي سفيان، مولى عمر بن عبد العزيز. [قال] أبو العباس السراج في «تاريخه»: مات محمد بن الصباح بن سفيان بن أبي سفيان، مولى عمر بن عبد العزيز ثلاث عشرة ليلة خلت من

- (١) وفي «السنن» أيضاً عن أسباط بن محمد. (ابن الديباغ).
- قال أبو عبيدة: عقب ابن الديباغ على ترجمة في الهامش وقعت هكذا: (محمد بن سنان) فقال: روى عنه: صاعقة، وأبو حاتم وعبد بن الوليد الغيري وعبد الله بن عبد الرحمن الدلامي. وقال عفان: عن مثله فاكثروا. وقال أبو حاتم: صدوق.
- ثم هنالك ترجمة أخرى هذا نصها: [محمد بن السكن الأبلبي. عن سعيد بن عامر. حدث عنه في أول كتاب «الزهد» (رقم ١)].
- قال أبو عبيدة: أما (ابن سنان) فهو أبو بكر العوفي الآتي عند النسائي برقم (٣١٢).
- (٢) فوفه في الأصل: «المصيصي غ: أبو عبدالله».
- (٣) هكذا قال فيه أبو داود، وقال: ... الذئب روى عنهم بطرسوس، يكتى... (ابن الديباغ).
- قال أبو عبيدة: انظر له «المعجم المشتمل» (٨٣٤)، «تهذيب الكمال» (٢٥/٢٩٧).
- (٤) روى عنه أبو حاتم وصالحه [وفي وابن وضاح. قال فيه ابن... مفتي أهل مصيصة. (ابن الديباغ).
- (٥) في هامش الأصل: «الكوفي نزل مصر». (ش).
- (٦) عن حبان بن هلال. (ابن الديباغ). وفي الأصل بعد «سفيان» خمسة أسطر مكررة، ضرب عليها الناسخ بوضعه «لا» وبعدها «مكررة» إلى نهاية التكرار، وأشار إليه برمز (إلى). (ش).
- (٧) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وجعله في المطبع من كلام ابن الديباغ. (ش).
- (٨) قال أبو حاتم: صدوق. (ابن الديباغ).
- (٩) في هامش الأصل - وقبلها حرف (ش) - ما نصه: «الدولاب قرية من قرى الري»، وما بين المعقوفين من هامش الأصل. (ش).

شهر رجب سنة أربعين ومائتين، يكنى أبا جعفر.

٣١٧- ع- محمد بن عبد الله بن نمير، أبو عبد الرحمن، الخارفي الكوفي^(١). ثقة عالم بالحديث، كان أعلم من أبيه، وأبلى. كان يُعرف بريحانة العراق. مات في شعبان أو شهر رمضان سنة أربع وثلاثين ومائتين.

٣١٨- م- د- محمد بن عبد الله الأزري^(٢)، ويقال: الرزري. حدث عنه: مسلم بن الحجاج، وأبو زرعة.

٣١٩- خ- د- محمد بن عبد الله بن المبارك، أبو جعفر المخرمي البغدادي. الحافظ. توفي سنة أربع وخمسين ومائتين.

٣٢٠- د- محمد بن عبد الله القطان. رجل من أهل بغداد كان أحمد يكرمه. مات بطرسوس. يروي عن: عبد الرحمن بن مفرأ. حدث عنه في «المراسيل» وفي (الديات)، وفي (كتاب الإمارة) وكان يخضب^(٣).

٣٢١- د- س- ق- محمد بن عبد الله بن عبيد بن عقيل المكب [الهلال]ي^(٤). بصري. توفي سنة ست وخمسين ومائتين^(٥).

٣٢٢- د- س- محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم بن سَعِيَّة بن أبي زرعة الزهري البرقي، يكنى أبا عبد الله. توفي في جمادى الآخرة سنة تسع وأربعين ومائتين. وقال أبو طالب: سنة سبع وخمسين ومائتين. سكن مصر^(٦).

٣٢٣- د- ق- محمد بن عبد الله^(٧) الخزاعي، يكنى أبا عبد الله. وقال في «الزهد»: ثنا محمد بن عبد الله ابن طلحة الطلحان الخزاعي. وقال البخاري: محمد بن عبد الله الخزاعي، سمع حماد بن سلمة، بصري. سمعت علي ابن المديني يقول: هو ثقة. مات سنة ثلاث وعشرين ومائتين [وقال أبو حاتم: روى عنه أحمد بن منصور الرمادي، وأبي، ومحمد بن مسلم، و]أبو زرعة^(٨).

٣٢٤- د- محمد بن عبد الرحمن العنبري، أبو عبد الله البصري. روى عن: ابن مهدي، وأمّية بن خالد، وإبراهيم بن أبي الوزير. حدث عنه: بقي بن مخلد^(٩).

٣٢٥- خ- ع- محمد بن عبد العزيز بن أبي زرعة. واسم أبي زرعة غزوان المروزي. ثقة، أبو عمرو الشكري

(١) الهملاني. (ابن الديباج).

(٢) في الأصل: «الأزدي»؛ وهو خطأ، والصواب ما أثبت، انظر: «المعجم المشتمل» (رقم ٨٧٨)، «تهذيب الكمال» (٥٧٥/٢٥) والتعليق عليه. (ش).

(٣) حدث عنه النسائي. (ابن الديباج).

(٤) في الأصل: «هذلي»؛ انظر «المعجم المشتمل» (رقم ٨٦٦)، «تهذيب الكمال» (٥٠٦/٢٥). (ش).

(٥) حدث عنه النسائي وقال: لا بأس به. (ابن الديباج).

(٦) روى عنه أبو حاتم والنسائي وقال: لا بأس به. (ابن الديباج).

(٧) ابن طلحة. (ابن الديباج).

(٨) ما بين المعقوفين من هامش الأصل؛ وجعله في المطبع من كلام ابن الديباج. (ش).

(٩) وأبو زرعة وعلي بن الحسين بن الجند ووقفه. (ابن الديباج).

قال أبو عبيدة: استترك ابن الديباج ترجمة هنا، هذا نصها: [د- س- محمد بن عبد الله بن ميمون الإسكندراني، أبو بكر. قال ابن أبي حاتم: كتبت عنه بالإسكندرية وهو صدوق ثقة]. وانظر التعليق على رقم (٣٣٣).

مولاهم. حدث البخاري عن رجل عنه^(١).

٣٢٦- م ت س ق - محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، محمد بن عبد الله بن أبي عثمان بن عبد الله بن خالد بن أسيد بن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس الأموي، أبو عبد الله. بصري. ثقة، توفي سنة أربع وأربعين ومائتين. حدث عنه: مسلم بن الحجاج^(٢).

٣٢٧- د ق - محمد بن عبد الملك بن مروان [الدقيقي الواسطي. توفي سنة ست وستين ومائتين]^(٣). عن: أبي عاصم النبيل، وأبي النعمان عارم السدوسي، في (كتاب الطلاق).

٣٢٨- د - محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العنسي الكوفي. حدث عنه في (المحدود)، عن يحيى بن يعلى بن الحارث. أخو أبي شيبة، إبراهيم بن عبد الله بن محمد بن أبي شيبة.

٣٢٩- ٤ - محمد بن عبد الملك القزالي، أبو بكر^(٤).

٣٣٠- مد - محمد بن عبد الجبار الهمداني. حدث عنه في «المراسيل».

٣٣١- خ د ت س - محمد بن عبد الرحيم البزاز، أبو يحيى البغدادي، صاحب السابري، يعرف بصاعقة. توفي سنة سبعين ومائتين. حدث عنه عن عفان في (كتاب الصلاة).

٣٣٢- د ت س - محمد بن عبيد بن محمد المحاربي، كوفي. روى عنه: بقي بن مخلد. مات بالكوفة سنة خمس وأربعين ومائتين.

٣٣٣- خ ق - محمد بن عبيد بن ميمون، مولى هارون بن زيد بن ماهر بن قنفذ التيمي^(٥).

٣٣٤- م د س - محمد بن عبيد بن حنبل البصري. صاحب حماد بن زيد. توفي سنة ثمان وثلاثين ومائتين. روى عنه: أبو زرعة، وأبو حاتم، ومسلم بن الحجاج^(٦).

٣٣٥- ٤ - محمد بن عمر بن علي بن مقدم المقدمي، بصري مولى ثقيف. سمع منه أبو حاتم.

٣٣٦- خ د ت ق - محمد بن عثمان بن كرامة، أبو جعفر العجلي الكوفي الوراق. ورّق عبيد الله بن موسى.

(١) في الأصل: «عن رجل منهم» ولعل الميث هو الصواب. (ش).

(٢) في هامش الأصل: ليس من شيوخه في «السنن».

قال أبو عبيدة: قال المزني في «تهذيب الكمال» (٢٠/٢٦): «ذكره أبو علي الجاني في «شيوخ أبي داود» ولم يذكره عنه، والذي روى عنه أبو داود: ابن زنجويه، والدقيقي، والله أعلم». وانظرها برقمي (٣٢٧، ٣٢٩). واستدرك ابن الديباغ هنا ترجمة زائدة، ففيه ما نصه: [خ د ق - محمد بن عبادة البخري الواسطي، شيخ البخاري. قال ابن أبي حاتم: كتب مع أبي بواسط، وهو ثقة صدوق. روى عنه أبي، وابن وارة. وقال أبي: هو صدوق، وكان صاحب نحو وأدب].

(٣) ما بين المعقوفين من هامش الأصل. (ش).

(٤) عن عبد الرزاق بن همام، ومحمد بن يوسف القريائي. أبو داود كناه بأبي بكر. هو ابن زنجويه البغدادي، معروف. روى عنه الترمذي والنسائي أيضاً. (ابن الديباغ).

(٥) في هامش الأصل - وقيله (ز) - ما نصه: «ليس من رجاله بل من رجال البخاري، وكأنه محمد بن عبد الله بن ميمون الإسكندراني، الذي ذكره ابن الديباغ، وأغفله أبو علي والله أعلم». (ش).

(٦) إسماعيل بن إسحاق القاضي. قال أبو حاتم: صدوق. (ابن الديباغ).

توفي لعشر بقين من رجب سنة ست وخمسين ومائتين ببغداد.

٣٣٧- دس- محمد بن عثمان بن أبي صفوان الثقفي، من ولد عثمان بن أبي العاص. حدث عنه في آخر (كتاب الاستسقاء)، عن يحيى بن كثير العبدي^(١).

٣٣٨- دق- محمد بن عثمان، أبو الجماهر الدمشقي التنوخي، وقيل: إن كنيته أبو عبد الرحمن، وأبو الجماهر لقب، كأبي الزناد^(٢).

٣٣٩- خ م دس- محمد بن عمرو بن بكر بن الحباب الرازي، يكنى أبا غسان. ثقة، [لقبه]^(٣): زبيح ثقة. روى عنه: أبو زرعة الرازي، ومسلم بن الحجاج، وأبو حاتم الرازي [وقال]^(٤): وكان ثقة.

٣٤٠- خ م د- محمد بن عمرو [بن عباد] بن جبلة بن أبي رواد العتكي البصري. روى عنه: أبو زرعة الرازي، ومسلم بن الحجاج.

٣٤١- د- محمد^(٥) بن عمرو الغزي، يكنى أبا عبد الله. فاضل ثقة. حدث عن أبي مسهر في (كتاب الجهاد). روى عنه: محمد بن وضاح من أهل بلدته^(٦).

٣٤٢- د- محمد بن عمرو بن عباس، أبو العباس، يعرف قَلُور، ويقال له: القَلُوري. كان ينزل درب خُزاعة. [حدث عنه]^(٧): في (كتاب الزكاة)، عن يعقوب بن إسحاق^(٨) الحضرمي.

٣٤٣- د عس- محمد بن عوف بن سفيان الطائي الحمصي^(٩)، ثقة، نزل بغداد توفي سنة ثلاث وسبعين ومائتين^(١٠).

(١) في هامش الأصل - وقوله (ش) - ما نصه: «سمع منه أبو حاتم، وقال: بصري صدوق...». (ش).

(٢) روى عنه الرازي، وأبو زرعة الدمشقي ووثقه أبو حاتم. (ابن الديباغ). قال أبو عبيدة: استترك ابن الديباغ ترجمة هنا، وهذا نصها: [محمد بن عمرو بن خلاد بن كثير الباهلي البصري، يكنى أبا بكر، من شيخ مسلم في «المسنَد»، وروى عنه أبو حاتم وعلي بن الحسين بن الجعيد، وموسى بن إسحاق الأنصاري، وفي بن مخلد. وقال أحمد بن حنبل: عرفته معرفة قديمة، لقيته أيام المعتز بالبصرة وبغداد، وكان ملازماً ليحيى بن سعيداً. ويعلها تعقيب لعالم رمز لاسمه حرف (ش)، وقال: «هكذا وقع ذكره هنا، وكذلك نسبة الزلزل، وقد روى عنه، وكذلك تقدم نسبة في ذكره محمد ابنه في الزيادات قبل هذا. وذكره أبو علي في (باب محمد واسم أبيه علي الخالد)، فقال: محمد بن خلاد، فانظره في بابي قبل هذا من هذا المجموع». قال أبو عبيدة: انظر ما تقدم برقم (٢٩٩).

(٣) سقطت من الأصل. (ش).

(٤) سقطت من الأصل. (ش).

(٥) في حاشية الأصل - وقوله حرف (ز) - ما نصه: «إنما روى عن ابنه أبي العباس عبدالله بن محمد بن عمرو بن الجراح الغزي، ونسبه إلى جده في بعض الروايات، وهو في [باب] الحرق في بلاد المو، في كتاب [الجهاد]». وجمله في المطبوع من كلام ابن الديباغ! (ش).

(٦) أبو عبدالله الباهلي، البصري، سكن بغداد. (ابن الديباغ). قال أبو عبيدة: انظر [إكمال تهذيب الكمال] (١٠/٢٩٩).

(٧) ما بين المعقوفين سقط من الأصل.

(٨) في الأصل: [إسحاق بن يعقوب]! وهو خطأ، صوابه من مسند أبي داود (١٦٧١) وكب الرجال. (ش).

(٩) أبو جعفر. (ابن الديباغ).

(١٠) روى عنه أبو حاتم وابنه وأبو زرعة الرازي. وقال أبو حاتم: صدوق. وقال أبو أحمد ابن عدي: هو عالم بحدِيث الشام صحيحاً =

- ٣٤٤- خ ت د تم س ق- محمد بن^(١) الطباع، أبو جعفر. قال ابن أبي حاتم: سئل أبي عنه فقال: ثقة مبرز مأمون، ما رأيت من المحدثين أحفظ للأبواب منه. قال البخاري: سمعت علياً يقول: سمعت عبد الرحمن بن مهدي، ويحيى يسألانه عن حديث هشيم، وما أعلم أحداً أعلم به منه. سكن الشام.
- ٣٤٥- ع - محمد بن العلاء بن كُزَيْب، أبو كرب الهمداني الكوفي. مات في جمادى الآخرة سنة ثمان وأربعين ومائتين، يوم الثلاثاء لأربع بقين من جمادى الآخرة.
- ٣٤٦- خ د س ق - محمد بن عقيل الخراساني. حدث عنه عن الحسين^(٢) بن واقد، في كتاب «ما ابتدئ به رسول الله ﷺ من الوحي»^(٣).
- ٣٤٧- خ د- محمد بن أبي غالب، أبو بكر، من الحفاظ. حدث عن: سعيد بن سليمان، في آخر (كتاب الديات). (باب من قتل [في عُمَيَّا بين القوم])^(٤).
- ٣٤٨- د ت س- محمد بن منصور الطوسي^(٥)، نزيل بغداد. ثقة. توفي سنة أربع وخمسين ومائتين^(٦).
- ٣٤٩- خ م د س - محمد بن المنهال الضرير، أبو عبد الله البصري. قال أبو حاتم: هو ثقة كيس حافظ. مات سنة إحدى وثلاثين ومائتين^(٧).
- ٣٥٠- ع - محمد بن المثنى، أبو موسى العُزَيزي، المعروف بالزُكَم. روى عنه: أبو حاتم، وأبو زرعة، والبخاري، ومسلم، والناس.
- ٣٥١- خ م د - محمد بن مهران الرازي، أبو جعفر الجمال، ثقة. مات سنة تسع وثلاثين ومائتين، أو قريباً من ذلك. روى عنه: أبو زرعة، وأبو حاتم، والبخاري، ومسلم بن الحجاج. قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن أبي جعفر الجمال وإبراهيم بن موسى. فقال: كان أبو جعفر أوسع حديثاً، وإبراهيم أثنى.
- ٣٥٢- د س- محمد بن مكِّي المروزي^(٨).
- ٣٥٣- محمد بن المهلب السرخسي. عن: النضر بن شميل، في كتاب «الزهد».
- ٣٥٤- د س ق- محمد بن المصطفى بن بهلول الحمصي^(٩) ثقة مشهور. هلك نحو السبعين ومائتين. حدث

= وضعيفاً، وكان أحمد بن عمير بن جوصا عليه اعتماد، ومه يسأل وخاصة حديث [أهل] حمص. (ابن الديباغ).

- (١) عيسى بن. (ابن الديباغ).
- (٢) في هامش الأصل - وقيله (ز)-: «إنما هو عن علي بن الحسين بن واقد» وجعله في المطبوع من كلام ابن الديباغ (ش).
- (٣) في هامش الأصل - وقيله (ش)-: «وفي سورة المائدة من كتاب «الناسخ والمنسوخ» وجعله في المطبوع من كلام ابن الديباغ (ش).
- (٤) (رقم ٤٥٤٠). (ش).
- (٥) أبو جعفر. (ابن الديباغ).
- (٦) سمع منه أبو حاتم، وروى عنه عباس الدوري وعلي بن الحسين بن الجعيد وأبو بكر بن أبي الدنيا. (ابن الديباغ).
- (٧) روى عنه البخاري ومسلم وقد كتب عن يزيد بن زريع. قال ذلك أبو حاتم، وروى عنه... قال أبو زرعة. (ابن الديباغ).
- (٨) عن ابن المبارك. (ابن الديباغ).
- (٩) القرشي أبو عبد الله. (ابن الديباغ).

عنه: ابن وضاح^(١)

٣٥٥- ع - محمد بن معمر، أبو عبدالله البحراني. كان بالبصرة. هو الذي روى التفسير عن روح بن عباد، وصف «مسنداً» سمع منه.

٣٥٦- د - محمد بن أبي السري، واسم أبي السري متوكل العسقلاني، يكنى أبا عبد الله، توفي في شوال سنة ثمان وثلاثين ومائتين. كان كثير الحفظ وكثير الغلط. روى عنه: بقي بن مخلد^(٢).

٣٥٧- دس - محمد بن محمد بن مصعب، أبو عبد الله الصوري، يعرف بوحيي، عن: عبد الله بن يوسف التنيسي، حدث عنه في (الصلاة). قال ابن أبي حاتم: سمعت منه بمكة، وهو صدوق ثقة.

٣٥٨- د - محمد بن مسعود المصيصي، يكنى أبا جعفر. كان عالماً بالحديث، فيما ذكر ابن وضاح، وقد كان لقيه، وروى عنه، عن يحيى بن سعيد القطان، وكان يرفع به جداً^(٣).

٣٥٩- م - محمد بن معاذ بن عباد العبيري. حدث عنه: مسلم بن الحجاج، وأبو زرعة، وأبو حاتم^(٤).

٣٦٠- خ م دس - محمد بن مسكين بن ثُمَيْلة، بالنون اليمامي، أبو الحسن [روى عن يحيى بن حسان، روى عنه أحمد بن صالح المصري، وأحمد بن عمرو بن أبي عاصم النبيل، والبخاري في «صحيحه»]^(٥).

٣٦١- دس - محمد بن النضر بن مساور المروزي. لا بأس به^(٦).

٣٦٢- ق - محمد بن أبي نعيم الواسطي. عن: إبراهيم بن سعد. حدث عنه، في حديث هرقل. واسم أبي نعيم موسى.

٣٦٣- م - محمد بن الفرج النحاس البغدادي، أبو عبد الله^(٧). روى عنه: أبو زرعة^(٨)، وبقي بن مخلد.

(١) روى عنه: أبو حاتم وقال: صدوق. (ابن الديباغ).

(٢) في هامش الأصل: «ومحمد بن وضاح الأندلسي»، وجعله في المطبوع من كلام ابن الديباغ! (ش).

(٣) قال فيه ابن وضاح: رافع الشأن. (ابن الديباغ).

(٤) وقال: لا بأس به صدوق. (ابن الديباغ). قال أبو عبيدة: في هامش الأصل هنا ترجمة، هذا نصها: [خ دس - محمد بن محبوب، أبو عبدالله البصري، عن: أبي عوانة. قال أبو داود: وسمعت يحيى بن معين يثنى على محمد بن محبوب، ويقول: كثير الحديث. حدث عنه: البخاري. وقال: مات سنة ثلاث وعشرين ومائتين. حدث عنه أبو داود في (الصلاة) وفي (كتاب الأدب)]. وبعدنا حرف (غ) - إشارة إلى (ابن الديباغ) - وكلامه ما نصه: «وروى عنه: مسدد بن مسرهد، وروى عنه عباس، قال: كان محمد بن محبوب أكيس من مسدد في الحديث». انتهى.

قال أبو عبيدة: وروى المزني في «تهذيب الكمال» (٣٧٠/٢٦) وابن حجر في «التهذيب» (٤٢٩/٩) في ذكر الرواة عنه (مسدد)، فراجع كلامهما، والقول في آخر الترجمة: «كان محمد بن محبوب أكيس من مسدد في الحديث» إنما هو لابن معين، كما في «تاريخ الدوري» (٥٣٧/٢). وعزى في المطبوع الكلام السابق الذي في هامش الأصل برمه لابن الديباغ!

(٥) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وجعله في المطبوع من كلام ابن الديباغ! (ش).

(٦) عن الحُثَيْثِي. (ابن الديباغ).

(٧) وقال: أبو جعفر مولى بني هاشم. (ابن الديباغ).

(٨) وأبو حاتم. (ابن الديباغ).

سئل عنه أبو زرعة فقال: صدوق^(١).

٣٦٤- ت ق- محمد بن فراس الصُّبَّي، أبو هريرة الضرير. عن: أبي قتية سَلَم بن قتيبة. روى عنه: أبو حاتم، وأبو زرعة^(٢). حدث عنه في كتاب «الزهد».

٣٦٥- د س- محمد بن آدم^(٣). عن: المحاري. حدث عنه: في كتاب «الناسخ والمنسوخ».

٣٦٦- د س- محمد بن قدامة بن أعين المصيصي. ثقة. كتب عنه: ابن وضاح^(٤).

٣٦٧- ع- محمد بن كثير، أبو عبد الله العبدى البصري. أخو سليمان. مات سنة ثلاث وعشرين ومائتين. روى عنه: البخاري، وأبو حاتم^(٥).

٣٦٨- د س- محمد بن هشام المصري^(٦). حدث عن: بشر بن المفضل (كتاب الجهاد)^(٧).

٣٦٩- خ د س- [محمد بن هشام، جار أحمد بن حنبل، أبو عبد الله المروزي البغدادي القصير. حدث عنه: البخاري في «صحيحه» والبخاري في «مسنده»]^(٨).

٣٧٠- د- محمد بن الوزير بن الحكم الدمشقي. سكن واسط^(٩)، يكنى أبا عبد الله ختن أحمد بن أبي الحواري. توفي سنة سبع وخمسين ومائتين^(١٠). روى عنه: أبو حاتم، وأبو زرعة، الرازيان. ثقة. روى عنه في باب الفسل يوم الجمعة.

٣٧١- د- محمد بن الوزير المصري. قال أبو داود: قرأت على محمد بن الوزير المصري: حدثكم بشر بن بكر، (في كتاب الطلاق). سماء ابن الجارود وقال: سمعت منه.

(١) وقال ابن معين: لا بأس به. (ابن الديباغ).

(٢) ومسلم. (ابن الديباغ).

(٣) في الأصل: «ابن قادم»، وفي هامشه: «إنما هو آدم». (ش).

(٤) وقد روى عنه: أبو بكر ابن أبي داود. (ابن الديباغ).

(٥) والنحلي، وعلي بن المدني. (ابن الديباغ).

(٦) في هامش الأصل - وقوله (ش) - ما نصه: «هو ابن أبي خيرة السدوسي»، وجعله في المطبوع من كلام ابن الديباغ! (ش).

(٧) في هامش الأصل - وقوله (ش) - ما نصه: «باب التولي يوم الزحف»، وجعله في المطبوع من كلام ابن الديباغ! (ش).

(٨) ما بين المقومتين من هامش الأصل. (ش).

(٩) في هامش الأصل: «محمد بن الوليد السلمي الدمشقي... محمد بن الوزير الواسطي، وليس الواسطي ولا سكن واسط. [توفي] في ذي القعدة سنة خمس وميتين. وأما الواسطي فهو: محمد بن الوزير بن قيس، روى عنه: الترمذي. توفي متصرفاً من الحج سنة سبع أو أول سنة ثمان وخمسين وميتين».

قال أبو عبيدة: لم يظهر لي لمن هذه التعليقة الغريبة، إذ لم يظهر أولها في التصوير، وهي كالعادة! في المطبوع لابن الديباغ! ومفادها أن هناك واسطي دمشقي ممن يسمى بهذا الاسم (محمد بن الوزير)، وأن أبا علي الجبائي جمع بينهما وحققهما التفرق، وجاء في أول التعليقة: «ابن الوليد مجودة! روى أبو داود عن ابن الوزير السلمي الدمشقي، وله ترجمة في «تاريخ دمشق» (١٧٦/٥٦)، وفرق بين الكمالين صاحب «الكمال» ومختصراته وشروحه، وانظر «المعجم المشتمل» (رقم ٩٨٠، ٩٨١)، «إكمال تهذيب الكمال» (٣٨١/١٠).

(١٠) فوقها في الأصل: «وثقه أبو حاتم»، والرمز الذي قبله غير واضح، وهو ليس ابن الديباغ! (ش).

٣٧٢- د - محمد بن الوليد بن يزيد الدمشقي، أبو هُبَيْرَة^(١). حدث عنه في «المراسيل» فقال: ثنا أبو هيرة قال: قرأت في أصل يحيى بن حمزة. سمع منه: أبو حاتم الرازي [قال ابن أبي حاتم: قصده ولم يقض لي السماع منه، وهو صدوق]^(٢).

٣٧٣- قد ت ق - محمد بن يحيى بن عبد الكريم^(٣) الأزدي عن: علي بن إسحاق عنه في كتاب «الزهد».

٣٧٤- . . . محمد بن يحيى بن ميمون العتكي. عن: عبد الوهاب بن عطاء. في كتاب «الزهد».

٣٧٥- م د ت س - محمد بن يحيى بن أبي حزم القطعي. كتب عنه: أبو حاتم الرازي.

٣٧٦- خ ٤- محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذؤيب الذهلي النيسابوري. أحد الأئمة في الحديث. قال أبو زرعة: هو إمام من أئمة المسلمين. حدث عنه البخاري، وتوفي بعده. مات الإمامان، محمد بن يحيى ومحمد بن إسماعيل، في سنة ست وخمسين ومائتين.

٣٧٧- د سي - محمد بن يحيى بن فياض [الزُمَانِي]^(٤). روى عن: وهب بن جرير.

٣٧٨- د - محمد بن يونس النسائي^(٥).

من اسمه موسى

٣٧٩- ع - موسى بن إسماعيل، أبو سلمة المنقري، يقال له: التبوذكي^(٦). مات سنة ثلاث وعشرين ومائتين.

ثقة. قال أبو حاتم الرازي: لا أعلم أحداً بالبصرة ممن أدركناه أحسن حديثاً من أبي سلمة، كان أيقظ من حجاج الأنطاقي. وقد حدث أبو داود عن محمد بن يحيى الذهلي عنه حديثاً في (كتاب الزكاة)^(٧).

٣٨٠- د سي - موسى بن سهل، أبو عمران الرملي^(٨). توفي بها سنة إحدى وستين ومائتين^(٩).

٣٨١- د - موسى بن عامر المري، من أهل الشام، يكنى أبا عامر. [عن الوليد بن مسلم]^(١٠). توفي سنة

(١) الهاشمي. (ابن الديباج).

(٢) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وجعله في المطبوع من كلام ابن الديباج! (ش).

(٣) الأزدي. (ابن الديباج).

(٤) من شيخ البزار، يروي عن أبيه، ويروي عن أبيه أيضاً أبو موسى الزُّمَن. (ابن الديباج).

(٥) عن أبي عامر المقدسي، وأبي بكر عبد الله. (ابن الديباج). قال أبو عبيدة: في هامش الأصل هنا ترجمة هذا نصها - وقبلها حرف (ز) وهو رمز لمن استدرجها - [قد ق - محمد بن يزيد، أبو عبد الله الأسفاطي الأعور. حدث عن: عبيد الله بن موسى. ذكره أبو علي في (باب الزاي) محمد بن زيد ووهب]. قلت: انظر رقم (٣٠٦)، وجعله في المطبوع من كلام ابن الديباج! (ش).

(٦) سُمِّيَ تَبُودَكِيَّاً لأنه اشترى بتبوك داراً فنسب إليها. (ابن الديباج).

(٧) قال أبو عبيدة: في هامش الأصل هنا إشارة إلى ترجمة - وستأتي برقم (٣٨٣) مختصرة - هذا نصها: [د س - موسى بن عبد الرحمن ابن زياد الأنطاكي. كتب عنه أبو حاتم بأنطاكياء، وسئل عنه فقال: صدوق. وروى عنه النسائي وقال: لا بأس به]. وإمام هذه الترجمة في هامش الأصل حرف (خ)، ويحتمل (غ)، فإن صح فهي لابن الديباج. (ش).

(٨) أصله نسائي. (ابن الديباج).

(٩) روى عنه أبو حاتم، وابنه عبد الرحمن. قال أبو حاتم: صدوق. وقال ابنه: صدوق ثقة. وروى عنه النسائي وقال فيه: ثقة. (ابن الديباج).

(١٠) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وجعله في المطبوع من كلام ابن الديباج! (ش).

ثمانين ومائتين .

٣٨٢- دس ق- موسى بن مروان الرقي [أبو عمران]. روى عنه : بقي بن مخلد، من أهل بلدنا .

٣٨٣- دس- موسى بن عبد الرحمن الأنطاكي .

من اسمه مؤمل

٣٨٤- دس- مؤمل بن الفضل بن مجاهد الحراني، كنيته أبو سعيد المخزومي^(١) . مات سنة تسع وعشرين ومائتين^(٢) .

٣٨٥- دس- مؤمل بن إهاب بن قُفل الرقي، كوفي نزل الرملة . ومات بها سنة أربع وخمسين ومائتين . ثقة .

٣٨٦- دس- مؤمل بن هشام، أبو هشام اليشكري البصري، ختن [إسماعيل ابن عُلبة . ثقة . حدث عنه : البخاري .

من اسمه مسلم

٣٨٧- ع- مسلم بن إبراهيم، أبو عمرو الفراهيدي مولاهم الأزدي مولاهم البصري [مسلم بن إبراهيم الشحام، ويقال : القصاب . روى عنه : يحيى بن معين ومحمد بن بشار ومحمد بن المثنى ومحمد بن يحيى النيسابوري وأبو حاتم الرازي . وقال ابن أبي خيثمة : سمعت يحيى بن معين يقول : مسلم بن إبراهيم ثقة مأمون]^(٣) . مات بها سنة اثنتين وعشرين ومائتين .

٣٨٨- دت- مسلم بن حاتم الأنصاري . عن : ابن مهدي .

من اسمه محمود

٣٨٩- دس ق- محمود بن خالد بن أبي خالد الشلمي^(٤) . [قال : ثنا أحمد بن علي . إمام مسجد سَلِيمَة . ذكره في (الوضوء)^(٥) .

(١) كذا في الأصل، وصوابه «الجزري»، انظر «المعجم المشتمل» (١٠٧٧)، «تهذيب الكمال» (١٨٤/٢٩). (ش).

(٢) روى عنه : الذهلي، وأبو حاتم وقال : كان رضى ثقة . (ابن الديباغ).

(٣) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وفيه بعد «ثقة مأمون» (صح)، إشارة إلى أنه سقط على النسخ وبعده : (غ) قال أبو حاتم : صدوق، وهنا الحرف (غ) إشارة إلى ابن الديباغ، فهذا نصيبه من هذا الكلام، بينما جمعه في المطبوع بين المعقوفين من كلامه ! (ش).

(٤) في هامش الأصل : «عما لرجل واحد وهو الشلمي - بالضم - الدمشقي، وأما الشلمي بالفتح فهو شيخه أحمد بن علي» . يريد الملقب - ولم يظهر لاسمه رمز، وجعله في المطبوع - كالعادة - من كلام ابن الديباغ - أن هذه الترجمة والتي بعدها لرجل واحد، ولذا قال مغلفا في «إكمال تهذيب الكمال» (٩٨/١١) : «فوجدت أبي علي الجبائي : محمود بن خالد بن أبي خالد يزيد السلمي، ثم قال : محمود بن خالد أبو علي الدمشقي، كذا فرق بينهما ! (ش) . وفوق (ابن أبي خالد) في الأصل : (غ) اسمه يزيد، وهذا من كلام ابن الديباغ غير المذكور في المطبوع . وانظر مسنن أبي داود (رقم ٩١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٦، ٣٤٩، ٣٨٥، ٣٨٧، ٥٤١، ٨٤٧، ٩٤٢، ١١٠٢، ١١٠٧، ١٢٢٨، ١٦٠٩) .

(٥) في باب الرجل يصلي وهو حاقن [رقم ٩١]، (ابن الديباغ).

٣٩٠- د س ق- محمود بن خالد الدمشقي^(١). روى عنه: أبو حاتم، وأبو زرعة الرازيان، وروى عنه أحمد ابن أبي الحواري من أهل الشام (روى عنه من أهل بلدنا) الخشني^(٢)، وابن وضاح، ووصفه بالفضل والعبادة أبو علي. قال ابن أبي حاتم: حدثنا أبي حدثنا أحمد بن أبي الحواري حدثني محمود بن خالد الثقة الأمين. وسمعت أبي يقول: حدثنا محمود بن خالد، وكان ثقة رضى.

أفراد في الميم

٣٩١- خ د ت س- مسدد بن مسرهد بن مُسريل، أبو الحسن الأسدي الأزدي البصري، من بني أسد بن شريل بضم الشين، ابن ملك بن عمرو بن ملك بن فهم بن غنم بن دوس من الأزد. مات سنة ثمان وعشرين ومائتين. ثقة. قال يحيى بن سعيد القطان: لو أتيت مسدداً في بيته فأخبرته، لكان يستأهل^(٣).

٣٩٢- م ٤- مجاهد بن موسى، أبو علي، سكن بغداد. ثقة. مات سنة أربع وأربعين ومائتين.

٣٩٣- خ د- معاذ بن أسد، أبو عبد الله المروزي، نزل البصرة. حدث عنه: البخاري [والرازيان]، وقال أبو حاتم: صدوق ثقة^(٤).

٣٩٤- م د س- منصور بن أبي مزاحم التركي، مولى الأزد. واسم أبي مزاحم: بشير، بغدادى. حدث^(٥) عنه: أبو حاتم، وأبو زرعة ومسلم بن الحجاج. وكتب عنه: يحيى بن معين، وأثنى عليه.

٣٩٥- د س- محبوب بن موسى الأنطاكي الفراء، يكنى أبا صالح، مولى بني ربيعة. توفي سنة إحدى وثلاثين ومائتين، وهو ابن تسع وسبعين سنة^(٦).

٣٩٦- م د- مالك بن عبد الواحد المسمعي، أبو غسان. حدث عنه: مسلم بن الحجاج.

٣٩٧- م د- مخلد بن خالد الشعيري، كان يسكن^(٧) بطرسوس حدث عنه مسلم بن الحجاج أيضاً^(٨)، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: لا أعرفه.

(١) في هامش الأصل ما نصه: «هما عنده واحد؛ هذا والأول. وقال: مات سنة تسع وأربعين وميتين. وكان مولده في رمضان سنة ست وسبعين ومئة، قاله أبو زرعة الدمشقي. قال أبو عبيدة: وجعله في المطبوع من كلام ابن الدباغ، ولا يبعد عندي أن يكون هذا تعليقاً على الهامش قبل السابق.

(٢) وبقي بن مخلد. (ابن الدباغ)، وغفل محقق المطبوع فأنثى في «حاشية ابن الدباغ» هكذا: «وابن وضاح»! فكرر المذكور عند الجبائي؛ وفي الأصل: «... وابن أبي الحواري ومن أهل الشام». ويستفاد من «إكمال تهذيب الكمال» (٩٨/١١) أن الذي وصفه بالفضل والعبادة هو محمد بن وضاح، ولكن كتبه أبو عبدالله، فالظاهر أن هذه الترجمة، وبعضها من كلام المحشين. (ش).

(٣) وقال ابن حنبل: هو صدوق وما كتبت عنه فلا تمدد علي. (ابن الدباغ).

(٤) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وجعله في الأصل من كلام ابن الدباغ! (ش).

(٥) فوفقها في الأصل: «روى». (ش).

(٦) روى عنه: أبو حاتم، وإبراهيم بن سعيد الجوهري، وأبو نشيط محمد بن هارون. قال أبو حاتم: هو أحب إلي من المسيب بن واضح. (ابن الدباغ).

(٧) في الأصل: «يكون»! (ش).

(٨) عن عبد الرزاق، وأبي عاصم. (ابن الدباغ).

- ٣٩٨- د - مهدي بن حفص، كان ببغداد، مات سنة ثلاث وعشرين ومائتين^(١).
- ٣٩٩- . . . مقاتل بن محمد الرازي، النصرآبادي، حدث عنه في «الزهد»، عن حمزة بن إسماعيل. روى عنه: أبو زرعة، وأبو حاتم الرازيان^(٢). قال أبو زرعة: هو ثقة مأمون، وذكره أبو حاتم فقال: كان ثقة فقيهاً.
- ٤٠٠- د - مصرف بن عمرو البامي [أبو القاسم]. عن: يونس بن بكير، في (كتاب الجهاد)، و(الحج)، و(القي). روى عنه: أبو زرعة [وسأل] عنه فقال: كوفي ثقة^(٣).
- ٤٠١- خ- د - المنذر بن الوليد بن عبدالرحمن بن حبيب الجارودي العبدي. حدث عنه البخاري.

حرف النون

من اسمه نصر

- ٤٠٢- ع - نصر بن علي بن نصر بن علي الجهضمي الأزدي، أبو عمرو البصري. توفي سنة إحدى وخمسين ومائتين. وقال البخاري: مات في ربيع الآخر سنة خمسين ومائتين. ومات ابنه أبو الحسين^(٤) علي بن نصر في شعبان فيها، وقد روى عنه أبو داود أيضاً. وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن نصر بن علي، وأبي حفص الصيرفي أبيهما أحب إليك؟ قال: نصر أحب إليّ، وأوثق منه، وأحفظ منه. وقلت لأبي: فما تقول في نصر بن علي؟ قال: ثقة.
- ٤٠٣- د - نصر بن مهاجر، يكنى أبا بكر. وكان عالماً بالحديث حافظاً ضابطاً، (يروي عن عبدالصمد بن عبدالوارث)^(٥).

- ٤٠٤- د - نصر بن عاصم الأنطاكي، روى عن: القطان يحيى بن سعيد، روى عنه محمد بن وضاح^(٦).

أفراد النون

- ٤٠٥- د- س - نصير بن الفرج الثغري، أبو حمزة، ثقة^(٧).

- (١) عن: حماد بن زيد، روى عنه: العباس بن أبي طالب. (ابن الديباغ).
- (٢) سبق قلم النسخ، فائت: «وأبو داود الرازيان»!! (ش).
- (٣) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وفيه بعله: غ: وهو مصرف بن عمرو بن السري بن مصرف بن عمرو. ولعمرو بن كعب هذا صحبة، وهو كعب بن جحدر بن معاوية بن سعدان بن أبحر. وهذا الحرف (غ) إشارة إلى ابن الديباغ، فهذا نصيب من هذا الكلام، بينما جعله في المطبوع مع الموضوع بين المعقوفين من كلامه! (ش).
- (٤) في الأصل: «أبو الحسن»، والصواب المبت. (ش).
- (٥) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وجعله في المطبوع من كلام ابن الديباغ! (ش).
- (٦) وذكر أبو أحمد الحاكم نصر بن عاصم الشَّيْ، سمع أبا سلمة، سمع من حماد بن أسامة، وكتابه بأبي عاصم. (ابن الديباغ).
- قال أبو عبيدة: سقط هذا التعليق لابن الديباغ من المطبوع، ووقع في مطبوع «المقتنى من سرد الكنى» للذهبي (١/ ٣٣٥) رقم (٣٣٨٧) - وانحصر فيه «الكنى» لأبي أحمد الحاكم - هكذا: «عن أبي أسامة» وفي هامشه: «في (أ) و(ب): أسامة!! وصوابه ما أثبت، ومطبوع «الأسامي والكنى» لأبي أحمد الحاكم فيه تطبيع وتحريف وتصحيف، مع بذل محققه الجهد الجيد في التعليق، والعلة في التصديق، وهو على الجادة - كما أثبت - في مخطوطه، وأما المطبوع منه: فهو ليس بنام، وإنما طبع منه قطعة يسيرة، والله الهادي. (ش).
- (٧) الأصلي. روى عنه أبو حاتم، والنسائي، وقال: ثقة. (ابن الديباغ).

٤٠٦ - دس - نوح بن حبيب القُومسي^(١)، ثقة. سئل أبو حاتم عنه فقال: لا بأس به^(٢).

حرف الواو

من اسمه وهب

٤٠٧ - دس - وهب بن بيان الواسطي أبو عبدالله سكن مصر، ومات بها، ثقة. وكان أهل مصر يقولون: إنه من الأبدال. قاله أبو داود في «المراسيل». روى عن ابن عيينة. كتب عنه: أبو حاتم بمصر، وروى عنه^(٣).

٤٠٨ - م دس - وهب بن بقية الواسطي، يقال له: وهبان، يكنى أبا محمد. ثقة. روى عنه أبو زرعة.

٤٠٩ - ... - وهب بن محمد البُناي البصري، عن: عبدالوارث بن سعيد في «الزهد». قال أبو محمد: روى عنه أبي، وسألته عنه فقال: لا بأس به.

من اسمه الوليد

٤١٠ - د - الوليد بن عتبة الدمشقي، أبو العباس. روى [عن] بقية، والوليد بن مسلم. مات في جمادى الأولى سنة أربعين ومائتين، وولد سنة ست وسبعين ومائة. مات وهو ابن أربع وستين سنة. قال أبو زرعة الدمشقي: قلت لعبدالرحمن بن إبراهيم دحيم: أي الثلاثة من أصحاب الوليد - يعني ابن مسلم - أحب إليك: وليد بن عتبة، أو صفوان بن صالح، أو العباس المكتب؟ فقال: وليد أكيسهم وأقدمهم طلباً، وقد كان حضر صغيراً. روى عنه: أبو زرعة، وعلي بن الحسين الجندي [ويعني بن مخلد، وابن وضاح]^(٤).

٤١١ - د - الوليد بن أبي طلحة الرملي، عن زياد بن يونس. حدث عنه في (كتاب ما ابتدئ به رسول الله ﷺ من الوحي).

٤١٢ - م د ت ق - الوليد بن شجاع بن الوليد بن قيس، أبو همام السكوني، بغدادي. لا بأس به. مات سنة ثلاث وأربعين ومائتين. قال أبو محمد: روى عنه أبي، وسألته عنه فقال: شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به، وهو أحب إلي من أبي هشام الرفاعي.

أفراد في الواو

٤١٣ - م ٤ - واصل بن عبدالأعلى، كوفي، أبو القاسم. ثقة. حدث عن: ابن فضيل، وأساطب بن محمد، روى عنه: مسلم بن الحجاج. سئل أبو حاتم عنه فقال: صدوق.

٤١٤ - ... - وضاح بن يحيى التنشلي الكوفي. عن أبي بكر بن عياش، حدث عنه في (كتاب ما ابتدئ به رسول الله ﷺ من الوحي). حدث عنه أبو حاتم الرازي [وأبو زرعة الدمشقي]^(٥).

(١) التَّنْصِي. (ابن الديباغ).

(٢) قال أبو حاتم: صدوق. قال النسائي: لا بأس به. (ابن الديباغ).

(٣) روى عنه: النسائي ووثقه، وقال أبو حاتم: لا بأس به، صدوق. (ابن الديباغ).

(٤) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وجعله في المطبوع من كلام ابن الديباغ. (ش).

(٥) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وجعله في المطبوع من كلام ابن الديباغ. (ش).

حرف الهاء

من اسمه هشام

٤١٥ - ع - هشام بن عبد الملك، أبو الوليد الطيالسي، مولى باهلة. مات سنة سبع وعشرين ومائتين. ثقة إمام فقيه عاقل. روى عنه: محمد بن بشار، ومحمد بن المثنى، وأحمد بن سنان، وأبو حاتم، وأبو زرعة، ومسلم بن الحجاج^(١)، والبخاري. قال أبو محمد: ثنا محمد بن مسلم قال: قال لي أبو نعيم: لولا أبو الوليد ما أشرت عليك أن تقدم البصرة. حدثنا محمد بن حمويه بن الحسن قال: سمعت أبا طالب قال: قال أحمد بن حنبل: أبو الوليد متقن. حدثنا أحمد بن سنان القطان ثنا أبو الوليد أمير المحدثين. سمعت أبي يقول: أبو الوليد إمام فقيه عاقل، وما رأيت في يده كتاباً قط. سئل أبي عن أبي الوليد، وحجاج بن منهال؟ فقال: أبو الوليد عند الناس أكثر. سمعت أبا زرعة وذكر الطيالسي فقال: أدرك نصف الإسلام، وكان إماماً في زمانه جليلاً عند الناس.

٤١٦ - خ - هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة، أبو الوليد السلمي الدمشقي. قال أبو محمد: كتب عنه أبي، وأبو زرعة، ورواي عنه. وسمعت أبي يقول: سمعت يحيى بن معين يقول: هشام بن عمار كئيب كئيب [قال البخاري: مات بدمش آخر سنة خمس وأربعين ومائتين]^(٢).

٤١٧ - د ق - هشام بن خالد الدمشقي أبو مروان الأموي، ويعرف بالأزرق. ثقة، مولى هشام بن عبد الملك، توفي سنة تسع وأربعين ومائتين لروى عنه أبو حاتم ويحيى وابن وضاح، وقال أبو حاتم: صدوق^(٣).

٤١٨ - د س ق - هشام بن عبد الملك اليزني، يكنى أبا تقي الصغير الحمصي، مولى لبني أمية. توفي بحمص سنة إحدى وخمسين ومائتين. حدث^(٤) عنه أبو حاتم، وأبو زرعة، ويحيى بن مخلد، والنسائي. قال أبو محمد: سمعت أبي يقول: حدثنا أبو تقي، وكان متقناً في الحديث.

٤١٩ - د س - هشام بن بهرام المدائني. يروي عن: أفلح بن حميد، والمعافى بن عمران، وحاتم بن إسماعيل. قال ابن أبي حاتم: ثنا عنه جعفر بن محمد بن عامر البزاز بسامراء. وسألت أبي عنه فقال: أدركته ولم أكتب عنه.

من اسمه هارون

٤٢٠ - خ م - هارون بن معروف، أبو علي الخزاز البغدادى، مات ببغداد لليلتين بقيتا من شهر رمضان، سنة

(١) في الأصل: «وأبو زرعة ومحمد بن مسلم» (ش).

(٢) ما بين المعقوفين من هامش الأصل ويعد حرف (غ)، ويعد ما حرفة ونصه: «روى عنه: البخاري في «صحيحه» وأبو عبيد القاسم ابن سلام على جلالة، والنسائي، واليزار، ومحمد بن وضاح، وأبي بن مخلد عن أبيه قال: حدثني أبي... عن أبيهما مخلد بن عبد الرحمن عن أبي عبد الله عن أبيه أحمد قال: سمعت أبي يقول: سألت [ابن] معين عن هشام بن عمار [فقال]: صاحب صلاة، ثقة وفوق الثقة، لو كان تحت رماه كبير، وتقلد كبيراً ما ضربه شيئاً لخيرته وفضله. وقال محمد بن وضاح: لم يكن ممن يشدد عليه. [قال] في النسائي وأبو حاتم: صدوق. وقال أبو حاتم في: «لما كبر تغير فكل ما دفع إليه قرأه، وكلما لقن تلقن، وكان قديماً أصح، كان يقرأ من كتابه. قال (غ): فيحدث أن يكون إنما لقيه بعد ما تغير. مات سنة خمس وأربعين ومائتين، وكان مولده سنة ثلاث وخمسين ومائة»، انتهى. وجعله في المطبوع مع ما سبق بين المعقوفين من كلام ابن الديباغ على فوت له في كلامه! (ش).

(٣) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وجعله في المطبوع من كلام ابن الديباغ. (ش).

(٤) فوقها في الأصل: «دروى». (ش).

إحدى وثلاثين ومائتين، مروزي الأصل، سكن بغداد، روى عنه: أحمد بن حنبل وهو حي، وهو أسن من أحمد بن [حنبل] بخمسة سنين، أو ست، روى عنه: أبو زرعة، وأبو حاتم. سمع منه أبو حاتم ببغداد بعدما عمي من حفظه، سنة خمسة عشرة ومائتين، وقال: هو ثقة^(١).

٤٢١- م ٤ - هارون بن عبدالله بن مروان الحمال البزاز، أبو موسى. ثقة. توفي سنة إحدى وأربعين ومائتين. روى عنه: أبو حاتم، وأبو زرعة، والبخاري، ومسلم.

٤٢٢- د- هارون بن عباد الأزدي^(٢)، مصيصي، يكنى أبا موسى.

٤٢٣- د س - هارون بن زيد بن يزيد بن أبي الزرقاء^(٣). هلك في نحو السبعين ومائتين. روى عنه: أبو حاتم، وقال: هو صدوق.

٣٢٤- د س - هارون بن محمد بن بكار بن بلال العاملي الدمشقي. هلك في نحو السبعين ومائتين. وأبوه محمد بن بكار قاضي دمشق. روى عنه أبو حاتم الرازي [وقال: صدوق]^(٤).

أفراد الهاء

٤٢٥- خ م د - هُذَيْبُ بن خالد بن الأسود بن هبة، أبو خالد الأزدي القيسي الثوباني من بني قيس بن ثوبان، أخو بني أمية بن خالد البصري مات سنة خمس وثلاثين ومائتين. قال أبو محمد: روى عنه أبي، وأبو زرعة رحمهما الله. وسألت أبي عنه فقال: صدوق.

٤٢٦- د - الهيثم بن خالد الجبلي^(٥). توفي بالكوفة سنة ثمان وخمسين ومائتين.

٤٢٧- غ م ٤ - هناد بن السري، يكنى أبا السري الدارمي، الكوفي، وكان يستملي، الوراق لو كيع بن الجراح، مات سنة ثلاث وأربعين ومائتين. قال أبو محمد: سألت أبي عن هناد بن السري، فقال: صدوق. وحذثنا أبو حامد أحمد بن سهل الإسفرايني قال: سمعت أحمد بن حنبل، وسئل عن من نكتب بالكوفة؟ فقال: عليكم بهناد ابن السري.

٤٢٨- ر د س - هلال بن بشر^(٦)، بصري، لا بأس به.

(١) في هامش الأصل زيادة عليه - وسقطت من المطبوع: «وروى عنه... وأبو يحيى صاعقة ومسلم بن الحجاج وخرج عنه، وبعدة ترجمة مستقلة هذا نصها: [م د س ق - هارون بن سعيد بن الهيثم الأيلي، سكن مصر، يكنى أبا جعفر. روى عنه: أبو حاتم، ومسلم بن الحجاج، وبقي بن مخلد، والنسائي وقال: ثقة. وقال أبو حاتم: شيخ].

قال أبو عبيدة: وجعلها في المطبوع - كالعادة - من كلام ابن الديباغ! (ش).

(٢) يروي عن: أبي بكر ابن عياش، لقيه ابن وضاح بالمصيصة وروى عنه. (ابن الديباغ).

(٣) الموصلي كان يسكن الرملة. (ابن الديباغ).

(٤) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وجعله في المطبوع من كلام ابن الديباغ. (ش).

(٥) الجهني، عن وكيع بن الجراح، وعبدالله بن نمير. روى عنه أبو بشر الدولابي وكناه أبا صالح. (ابن الديباغ).

(٦) ابن محبوب بن هلال بن ذكوان الأحذب، البصري، أبو الحسن، روى عنه: النسائي وقال: بصري ثقة. (ابن الديباغ).

٤٢٩- دس - هلال بن فياض، أبو عبيدة الشكري، ولقبه شاذ. تقدم ذكره في (حرف الشين)^(١)

[حرف الياء]

من اسمه يحيى

٤٣٠- ع - يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام، أبو زكريا. الإمام، صاحب الجرح والتعديل. مات بمدينة الرسول ﷺ يوم السبت لست ليال بيقين من ذي القعدة سنة ثلاث وثلاثين ومائتين. حدث عنه في (كتاب الطلاق) وغيره.

٤٣١- ع م دس - يحيى بن أيوب المقابري، أبو زكريا البغدادي الزاهد مات في ليلة الأحد لتسع عشرة ليلة خلت من ربيع الأول سنة أربع وثلاثين ومائتين. قال أبو محمد^(٢) بن أبي حاتم: سألت أبي عن يحيى بن أيوب الزاهد. فقال: صدوق. وسمعت منه ببغداد في الرحلة الأولى. روى عنه: أبو زرعة، ومسلم بن الحجاج، وابن الوضاح.

٤٣٢- خ دس - يحيى بن محمد بن السكن بن حبيب، أبو عبيد الله البزار، البصري، عن حبان بن هلال، ومحمد بن جهم. حدث عنه البخاري في «جامعه». حدثنا أبو العاصم حكيم بن محمد بن حكيم قال: ثنا أبو القاسم ابن أبي غالب البزار بمصر، قال: ثنا أبو عبيد علي بن الحسين القاضي قال: ثنا يحيى بن محمد بن السكن البصري، في حديث ذكره.

٤٣٣- د - يحيى بن إسماعيل الواسطي، روى له في (الأدب)، مقروناً بمحمد بن أبي خلف كلاهما عن يحيى ابن يمان^(٣).

٤٣٤- م - يحيى بن حبيب بن عربي، أبو زكريا الشيباني، يروي عن: حماد بن زيد، وعبد الوهاب، وخالد ابن الحارث، قال أبو محمد بن أبي حاتم: سمع منه أبي بالبصرة، وروى عنه: مسلم بن الحجاج، وأحمد بن شعيب.

٤٣٥- دس ق - يحيى بن حكيم المقدمي، بصري، روى عنه عن بشر بن عمر في (باب تطوع الصلاة) [قال أبو حاتم: أدركناه ولم نكتب عنه]^(٤).

٤٣٦- م د ت ق - يحيى بن خلف الباهلي، أبو سلمة البصري عن: عبد الأعلى، وأبي عاصم، وعبد الوهاب الثقفي.

(١) انظر رقم (١٦٠). (ش).

(٢) سبق قلم النسخ، فثبت «أبو حاتم» وصوابه الميث. (ش).

(٣) من هامش الأصل ما نصه: «وقد روى أيضاً عن عباد بن العوام، وعبد السلام بن حرب، ومحمد بن فضيل، وغيرهم. قال أبو حاتم: أدركه ولم أكتب عنه». وجعله في المطبوع - كالمادة - من كلام ابن الديباغ (ش).

(٤) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وجعله في المطبوع من كلام ابن الديباغ (ش).

٤٣٧- د س ق- يحيى بن عثمان الحمصي، وهو: يحيى بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار، يروي عن: بقية، ومحمد بن حمير، قال أبو محمد: كُتب عنه أبي بحمص، وروى عنه أبي، وأبو زرعة، وسألت أبي عن يحيى ابن عثمان بن سعيد بن كثير، فقال: كان رجلاً صالحاً صدوقاً [ثقة، وقال أحمد: نعم الشيخ هو] ^(١)، توفي سنة خمس وخمسين ومائتين.

٤٣٨- ح د س - يحيى بن موسى بن عبد ربه ^(٢) بن سالم، أبو زكريا الخُداني البلخي، يعرف بابن خت، وهو لقب لأبيه موسى، مات لإحدى عشرة ليلة خلت من شهر رمضان سنة تسع وثلاثين ومائتين، حدث عنه: البخاري، وعبدالله بن عبد الرحمن السمرقندي، وسئل أبو زرعة عنه، فقال: ثقة.

٤٣٩- د- يحيى بن الفضل السجستاني ^(٣).

من اسمه يزيد

٤٤٠- د س ق - يزيد بن خالد بن يزيد بن عبد الله بن موهب الرملي. وقد حدث أيضاً أبو داود عن هارون بن محمد بن بكار بن بلال عنه في (كتاب الجهاد). روى عنه: أبو زرعة الرازي.

٤٤١- م د س ق- يزيد بن عبد ربه الجرجسي، الحمصي الرُّبَيْدِي ^(٤)، أبو الفضل. كان ينزل بحمص عند كنيسة جرجس، فنسب إليها. روى عن: بقية، ومحمد بن حرب، ومحمد بن حمير، والوليد بن مسلم. مات سنة أربع وعشرين ومائتين. قاله أبو زرعة الدمشقي. كان أحمد بن حنبل يطنب في الثناء عليه. قال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل ذكر يزيد بن عبد ربه فقال: لا إله إلا الله ما كان أثبت، ما كان فيهم أثبت منه [روى عنه: أبو حاتم، ومحمد بن مسلم بن وارة، وأبو زرعة الدمشقي، ومحمد... قال أبو حاتم: كان صدوقاً أيقظ من حيوة بن شريح الحمصي. وقال عثمان بن سعيد الدارمي: [ثقة] صاحب حديث] ^(٥).

٤٤٢- د - يزيد بن قيس الجبلي، من أهل جبلة ساحل حمص ^(٦) [أبو سهل، كناه أبو أحمد الحاكم وقال: روى عنه أحمد بن عبدالله الأبادي الأعرج] ^(٧) عن: الوليد بن مسلم.

٤٤٣- د س - يزيد بن محمد بن عبد الصمد الدمشقي، يكنى أبا القاسم. عن: هشام بن إسماعيل، وغيره. كتب عنه: أبو حاتم الرازي، وابنه عبد الرحمن. قال: وهو صدوق ثقة.

(١) ما بين المعقوفين من هامش الأصل، وجعله في المطبوع من كلام ابن الدباغ. (ش).

(٢) في الأصل: «عبدالله» والتصويب من كتب التراجم. (ش).

(٣) في هامش الأصل - وقيله (ش) - ما نصه: «عن حاتم بن إسماعيل المدني. وذكر الحاكم أبو أحمد: أبا زكريا يحيى بن الفضل بن يحيى بن كيسان بن عبدالله المزني، البصري، يعرف بالخرقي. يروي عنه: أبو بكر ابن خزيمة، وأبو عروبة الحارثي. فانظره مع شيخ أبي داود، لعله هو». قال أبو عبيدة: وجعله في المطبوع من كلام ابن الدباغ! (ش).

(٤) في الأصل: «الزيد»! (ش).

(٥) ما بين المعقوفين من هامش الأصل وبعده «صح»، وجعله في المطبوع من كلام ابن الدباغ! (ش).

(٦) روى عنه: أبو عبدالله محمد بن إبراهيم بن سعيد البوشنجي، ومحمد بن وضاح الأندلسي. (ابن الدباغ).

(٧) ما بين المعقوفين من هامش الأصل وبعده «صح»، وجعله في المطبوع من كلام ابن الدباغ! (ش).

من اسمه يعقوب

٤٤٤- ع - يعقوب بن إبراهيم بن كثير الدورقي، يكنى أبا يوسف، واسطي نزل بغداد. كثير الحديث ثقة، مات في رجب سنة اثنتين وخمسين ومائتين. قال أبو محمد: روى عنه أبي، وأبو زرعة، وسألت أبي عنه، فقال: هو صدوق. وإنما قيل له الدورقي لقلائس واسعة كانوا يلبسونها يقال لها الدورقية فنسبوا إليها. ويقال: إنما نسبوا إلى كيزان تعمل بالعراق، وإليها ينسب الدورقي، وقيل: الدورق موضع.

٤٤٥- د- يعقوب بن كعب الأنطاكي، أبو يوسف الحلبي. قال أبو محمد: كتب عنه أبي بأنطاكية وسمعته يقول: كان ثقة^(١).

ومن الأفراد في حرف الياء

٤٤٦- خ د ع ق - يوسف بن موسى بن راشد بن بلال، أبو يعقوب القطان الكوفي، سكن بغداد. ومات بها. قال أبو محمد بن أبي حاتم: أصله أهوازي، روى عنه أبي، وأبو زرعة، وسألت أبي عنه، فقال: صدوق. مات سنة اثنتين وخمسين ومائتين.

(١) روى عنه: أبو عبدالله محمد بن إبراهيم بن سعيد البوشنجي، ومحمد بن وضاح الأندلسي. (ابن الدباغ).

باب في الكنى

- ٤٤٧ د - أبو حصين بن يحيى^(١) الرازي. عن: أسباط بن محمد. حدث عنه في (كتاب الصلاة)، في (رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل)^(٢).
- ٤٤٨ ت س ق - أبو عبيدة^(٣)، شيخ من أهل الكوفة. يروي عن: أبي أسامة. حدث عنه في (كتاب ما ابتدئ به رسول الله ﷺ من الوحي).
- ٤٤٩ - بخ د س - أبو يعقوب. رجل حدث عنه أبو داود في (كتاب الحج)، عن هشام بن يوسف. قال أبو بكر ابن داسة في روايته: حدثنا أبو يعقوب البغدادي قال: ثنا هشام. وسماه أبو عيسى الرملي في روايته، فقال: ثنا إسحاق ثنا هشام. وقد تقدم ذكره في (باب إسحاق). وكتب حميد يخطه في الحاشية، إسحاق بن إبراهيم: ثقة^(٤).
- آخر «تسمية رجال أبي داود السجستاني» - رحمه الله - الذين حدث عنهم في تواليفه
- جمع أبي علي حسين بن محمد بن أحمد النسائي الحافظ رحمة الله عليه.
- الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين، آمين يا رب العالمين.

(١) ابن سليمان. (ابن الدباغ).

(٢) في هامش الأصل ما نصه: «قال محمد بن وضاح: ... بمصر، وقال: كان يطلب معنا بمصر يومئذ. ورويا عنه الرازيان. . . وهو ثقة. وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: قلت لأبي حصين: هل لك اسم؟ قال: اسمي وكنتي واحد». وجعله في المطبوع من كلام ابن أبي الدباغ. (ش).

(٣) في هامش الأصل: «أبو عبيدة أحمد بن عبد الله بن أبي السفر الهمداني، كوفي. عن: أبي سلمة في (تعريف اللقطة). روى عنه: أبو عبد الرحمن النسائي سمع منه: أبو محمد ابن الجارود».

قال أبو عبيدة: وجعله في المطبوع من كلام ابن الدباغ (ش).

(٤) قال أبو عبيدة: زاد ابن الدباغ هنا مستدركاً: [- باب من لم يسم: شيخ من أهل واسط. قال: ثنا أبو منصور الحارث بن منصور.]

بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود

تصنيف

العلامة أبي الخير محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت ٩٠٢ هـ)

قرأه وعلق عليه

أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان

بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود

تأليف العلامة أبي الخير محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت ٩٠٢ هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

رب يسر وأعن وهون يا كريم

الحمد لله الذي وفقنا للاعتناء بالسنن، وأرشدنا لانتقاء الصحيح والحسن، وجنبنا البدع والأهواء، وحَبَّبنا في أهل الورع والاستواء، والصلاة والسلام على أفضل خلقه، وأكمل بني آدم في خليقته وخُلُقِه، موضح معالم الدين، والمفصِّح عن الحق بيقين، وعلى آله وأصحابه القائمين بالإعلام والتبليغ، والمقرِّرين بما يوصل إلى الأفهام للتحرير والتسوية.

وبعد:

فإن أولى ما صُرِّف فيه نقائص الأوقات، وأغلى ما أُنْفِق فيه الكنوز المُخْبَتات، وحُصِّن بمزيد العناية، معرفة الأخبار النبوية، والآثار المحمديات، وقد دَوَّن الأئمة فيها الكتب الشهيرة، وبَيَّن علماء الأمة من أحكامها كلَّ نغمة وذخيرة، وحصل الإجماع على تلقي منها بالقبول لـ«صحيح البخاري ومسلم» وعوَّل عليهما بلا نزاع منذ جُمعا وإلى هذا الحين كل مسلم، وأضيف إليهما كتاب «السنن» للإمام أبي داود إضافة للؤلؤة إلى الدرَّة، وخِيفَ انقطاعه فاعتُشِي بسماعه وإسماعه حتى زاحمهما في الاتصال والشهرة، لا سيما وقد أطلق عليه اسم الصحيح غير واحد من أئمة التعديل والتجريح، فقال من هو بين النقاد عمدة، وهو المحافظ أبو عبدالله بن منده^(١): الذين خرَّجوا الصحيح أربعة فذكره مع الشيخين، ونحوه قول أبي علي بن السكن بدون مَيَّن.

وقال صاحب «المستدرک» و«المعرفة»: إنه صحيح عند مصنفه على الوجه الذي قرَّره وعرفه.

قلت: هو أن يُورد في كل باب أصح ما عرفه، حتى إنه يُخرِّج المرسل والضعيف؛ حيث لم يجد غيره في الباب عقده وألَّفه، ولا يخرج من الغرائب إلا اليسير، للتحرج عن الطعن فيها من بعض أهل النقد والتحرير، حيث قيل: من اتبع الغرائب كذب؛ لما لعلَّه يوجد فيها من الشلوذ المتأني عند المتعقِّب.

ومع هذا الصنيع الذي عيَّنه، فما كان من هذا القليل مما يُكْرر أو وَهَّه شديد بيَّته، وما عدها من المسكوت عنه فهو عنده صالح، وبعضه أصح من بعض بالدليل الواضح، وهذه العبارة وإن كانت مشعرة بالاشتراك في مطلق الصحيح، فالنصريح بالاختصار على البيان للشديد الوَهَن في رفع هذا الإشعار كالصريح، فإنه يتضمن عند أهل العلم السكوت عن الضعف المحتمل، وحيث لا فالمسكوت عنه بين الصحة والحسن دائر، وحصره في ثانيهما ليس بجيد وإن كان بعض النقاد إليه صائر، ولفظ (صالح) لا ينافيه على المختار، لكونه يشمل الصلاحية للاحتجاج والاعتبار، وبذلك يلتصم جميع الكلام، ويتنظم في سلك بديع الانتظام^(٢).

(١) في كتابه «شروط الأئمة» (ص ٤٣).

(٢) انظر ما علَّفته سابقاً على «رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه»، وللمصنف تفصيل في ذلك، انظره في «فتح المغيب».

على أن كتاب «السنن» أحب من كتاب «الصحيح» عند بعضهم، وأنسب في الموافقة لمقصودهم وغرضهم.

قال الحافظ أبو القاسم خلف بن قاسم - فيما رواه أبو علي الغساني عن أبي عمر بن عبد البر الحافظ الباسم - وقد قيل له: أيما أحب إليك كتاب أبي داود أو البخاري؟ أحسنهما وأملحهما أولهما في نظري واختياري^(١).

ونحوه ما نقله أبو علي أيضاً عن أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعيد: إنه خير كتاب ألف في السنن بالأسانيد^(٢).

وأقول: إنما قال ذلك لاشتماله من أحاديث الأحكام على المعظم، وعدم انتقاله عنها غالباً لغيرها كالزهد والرافق المشتغلين على الدرر المنظَّم، وإن لم يصرحاً بهذا التعليق؛ فالحمل عليه مُتَعَيِّنٌ غنيٌّ عن البرهان والدليل.

والبخاري وإن كان نظره وتدقيقه في استنباط الأحكام غاية، بحيث رُفِعَتْ له بين الراسخين في ذلك أجلُّ راية، فشرطه الزاهي فيقه، وضبطه المتناهي منعه عن إيراد كثير مما وجده، فكان لذلك كتاب «السنن» أجمع منه، بل ومن غيره من كتب السنن في تلك الأعصار لأحاديث الأحكام، فحسبهما صرح به في «رسالته التي كتب بها إلى أهل مكة»^(٣)، وغيرها من بلاد الإسلام حيث قال ما معناه: «لا أعرف أحداً جمع على الاستقصاء غيري، ولا سار في استيفاء السنن سيري، فإني لا أعلم سنة ليست فيه إلا أن تكون واهية، أو أوردت ما يغني عنها من الطرق الآتية أو الماضية؛ لعدم التزامي استيفاء ما في ذلك الباب وتعمدي الاستيفاء منه، ولو كان صحيحاً أكتفي بغيره مما يدل عليه تقريباً للطلاب، بل أقصر من الحديث الطويل على محل الغرض من الترجمة؛ لسهولة الوقوف على موضع الفقه منه لمن قصده وأتمه، وربما أعيد الحديث في الباب من وجهين فأكثر؛ لزيادة أو إيضاح أو نحو ذلك مما ينقل أو يؤثر، وهولمن يتهمه أو يدري، أصل لمسائل مالك والشافعي والثوري، انتخبته وهو أربعة آلاف وثمان مئة في العدد، من خمس مئة ألف حديث بالسند».

وكأنه أقصر في هذه العدة على غير المتكرر، وإلا فقد قال أبو الحسن بن العبد فيما هو له مقرر: إنه ستة آلاف على التحرير، منها أربعة بغير تكرير.

(١) نقله ابن خير الإشبيلي في «فهرسة ما نقله عن شيوخه» (ص ١٠٧)، وقال: «أخبرني أبو علي النمري قال: سألت أبا القاسم خلف بن القاسم الحافظ، قلت: أي كتاب أحب إليك في «السنن»، كتاب [أبي] عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي أو كتاب البخاري؟ فقال لي: كتاب البخاري؛ قلت: فأيهما أحب إليك، كتاب البخاري أو كتاب أبي داود؟ قال: كتاب أبي داود أحسنهما وأملحهما؛ قال أبو عمر ابن عبد البر: وسمعت محمد بن إبراهيم بن سعيد الحافظ يقول: خير كتاب ألف في «السنن» كتاب أبي داود السجستاني، وهو أول من صف في السند - انتهى كلام أبي علي -. وقال أبو محمد ابن يربوع: قوله: أملحهما لفظة قلقة باردة، وقوله: أحسنهما يعني للمتفقيين أصحاب المسائل الذين لا يراعون سقيماً ولا صحيحاً، وإن لم يرد هذا فكلامه هذيان، وهؤلاء الفرطيون لم يدخل عندهم من أول ما دخل إلا كتاب أبي داود فالتنوا به، وأما الكتب الصحاح فلم تدخل عندهم إلا بأخرة، وكانوا يمدلون عن معرفة الصحيح لأنه قد ضرب بينهم وبين الصناعة بأسداد، فهم على بعد شديد من السداد. انتهى كلامه، ومن خطه نقله. ونقل قول خلف أيضاً: التجبني في «برنامج» (ص ٩٩).

(٢) نقله ابن خير في «فهرسته» (ص ١٠٧)، والتجبني في برنامج (ص ٩٩) وغيرهما.

(٣) أنظرها في مطلع هذه (المقدمات).

قال: والبصري يزيد على البغدادي فيما علمه، ست مئة وثيقاً وستين حديثاً مع نيف وألف كلمة، هذا مع إirاده لها على أحسن ترتيب، وأبدع نظام.

وقرب شبهه من صنيع مسلم الإمام:

- في الحرص على تمييز ألفاظ الشيوخ في الصيغ والأنساب، فضلاً عن المتون المقصودة بالانتخاب.

- وإذا روى عن الحارث بن مسكين يقول: «قُرئ عليه وأنا شاهد»^(١) لكونه لم يقصده بالإسماع.

- وإذا سَمِعَ من شيخ حديثاً، وفاته منه كلمة أو نحوها، كـ«ابن» في الإسناد نَبّه على ذلك^(٢)، وإنْ بعضُ أصحابه أنهمه إياها عن ذلك الشيخ ليتصل ذلك الانقطاع.

ونحوه إذا سمع الحديث من شيخين له، وكان له عن أحدهما أضبط نَبّه عليه^(٣) في أمثلةٍ لذلك من هذا النمط.

ومن صنيع البخاري شيخ الحفاظ:

- في إيضاح بعض غريب الألفاظ، كقوله: «سمعت أحمد بن شُبْرَيْه يقول: قال النضر بن شُمَيْل: إنما يُسمى الإهاب ما لم يدبغ فإن دُبِغَ يُقال: شُنٌّ أو قريّة»^(٤).

وكقوله في بناء عثمان المسجد النبوي بالقَصّة: «هي الجبس»^(٥).

وفي الاستحلال: «هو حلق العانة»^(٦).

وفي التَّضَدُّ الذي كان الكلب تحته: «هو شيء يوضع عليه الثياب شبه السري»^(٧).

وفي المغاير: «هي شجرة مُثَلَّة، وهي صَمَنَة، وجَرَسَت، رَعَت، والثرُفُط: شجرة»^(٨).

وانفراد عنهما بعقد بابٍ للقرآن سماء: (كتاب الحروف)، وأورد فيه ما هو بين القراء كالمألوف، كما اختص

الترمذي بعقد (كتاب الأمثال)، والنسائي بـ(الشروط) التي ليس للمؤثّقين عنها انتقال، ومسلم^(٩) بـ(المقدمة)؛ التي هي لكثير من المسائل مُعلّمة.

وربما يُلمّ بذكر مذاهب السلف:

كقوله في كون المستحاضة تدع الصلاة أيام إقرائها: «وهو قول الحسن وسعيد بن المسيب وعطاء ومكحول

وإبراهيم وسالم والقاسم»^(١٠). وفي جمعها بين الصلاتين بغسل واحد: «وهو قول إبراهيم النخعي وعبدالله بن

(١) انظر «سننه» رقم (٣٢٨٠)، ٣٩٢٢، (...).

(٢) انظر «سننه» (رقم ٤٩٦).

(٣) انظر «سننه» (رقم ٧١٥، ٣٣٢).

(٤) انظر «السنن» (رقم ٤١٢٨).

(٥) انظر «السنن» (رقم ٤٥١) وفيه «الجبس» بالصاد، وهما بمعنى.

(٦) انظر «السنن» رقم (٤٢٠١).

(٧) انظر «السنن» (رقم ٤١٥٨).

(٨) كذا في رواية ابن داسة، ونحوه في رواية اللؤلؤي، انظر كتابنا هذا رقم (٣٧١٥).

(٩) والدارمي كذلك وانظر كتابي «الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح» (١/٣٤٥).

(١٠) انظر «السنن» (رقم ٢٨١).

شداد^(١). وفي كونه تغتسل من ظهر إلى ظهر بالمعجمتين: «وهو قول سالم بن عبدالله والحسن وعطاء»^(٢).

وكذا تسمية من يقع في الرواية:

مكتنياً، أو بوصف لا يتميز به عن غيره، أو مهملاً، إلى غير ذلك من الفوائد الحديثية وغيرها.

ولذلك أمثلة كثيرة منها: قوله في أبي الحسن شيخ لشعبة: «هو مهاجر»^(٣)، وقوله في أبي زيد: «هو مولى بني

ثعلبة»^(٤)، وقوله في سليمان: «يعني ابن موسى»^(٥).

وربما يورد الشيء على الشيء على وجه التعليق، كقوله: «قال عمر رضي الله عنه: حصر البيت خير من امرأة

لا تلد»^(٦).

ولم يكثر من حرف (ح) في الفصل بين السنتين، بل ما أعلم أنه في رواية ابن داسة أصلاً، ويعرض عنه بالواو.

ولذلك كله صار هذا الكتاب حكماً بين أهل الإسلام، وفصلاً في موارد النزاع والخصام، فإليه يتحاكم

المتصفون، ويحكمه يرضى المحققون^(٧)، بل كان جماعة من فقهاء المذهب يحفظونه، ويعتمدون مُحَصِّلَه

ومضمونه، خصوصاً وقد قال حجة الإسلام أبو حامد الغزالي في كتابه «المستصفى»^(٨): «إن المجتهد لا يحتاج إلى

تتبع الأحاديث على تفرقها وانتشارها، بل يكفي أن يكون له أصل مُصَّحَّح وقعت العناية فيه بجميع أحاديث الأحكام

ك«سنن أبي داود».

وكذا قال منقَّح المذهب أبو زكريا النووي في مقدمة «شرح» لهذا الكتاب: «ينبغي للمستغفل بالفقه ولغيره

الاعتناء ب«سنن أبي داود» وبمعرفته التامة، فإن معظم أحاديث الأحكام التي يُحْتَجُّ بها فيه، مع سهولة متناولها،

وتلخيص أحاديثه، وبراعة مصنفه، واعتنائه بهتدي»^(٩).

لكنه قد تعقب في «الروضة»^(١٠) كلام الغزالي حيث قال: «إنه لا يصح التمثيل ب«سنن أبي داود» فإنه لم

يستوعب الصحيح من أحاديث الأحكام ولا معظمه، وذلك ظاهر بل معرفته ضرورية لمن له أدنى اطلاع، وكم في

«صحيح» البخاري ومسلم من حديث حكيم ليس في «سنن أبي داود»، وأما ما في «كتاب الترمذي» و«النسائي»

وغيرهما من الكتب المعتمدة فكثرت وشهرته غنية عن التصريح بها»^(١١).

(١) انظر «السنن» (رقم ٢٩٦).

(٢) انظر «السنن» (رقم ٣٠١).

(٣) انظر «السنن» (رقم ٤٠١).

(٤) انظر «السنن» (رقم ١٠).

(٥) انظر «السنن» (رقم ٤٥٦٤).

(٦) انظر «السنن» (رقم ٣٩٢٢).

(٧) من قوله «حكماً» إلى هنا من كلام ابن القيم في «تهذيب السنن» (٨/١).

(٨) (٧/٤).

(٩) «شرح النووي على سنن أبي داود» (ق/٢/١).

(١٠) انظر «روضة الطالين» (٩٥/١١). ونصه فيه المبيوق بـ(قلت)، وما عداه من كلام الراعي.

(١١) انظر أيضاً عن أحاديث في «سته» ظاهرها الصحة وليست في «الصحيحين» ولا أحدهما، ولا فيهما أو أحدهما شيء ينفي عنها: =

وكذا قال التقي ابن دقيق العيد في «شرح العنوان» له: «التمثيل به أسنن أبي داود» ليس بجيد عندنا لوجهين: أحدهما: أنه لا يحوي السنن المحتاج إليها. والثاني: أن في بعضه ما لا يُحْتَجُّ به في الأحكام^(١). وأجاب الجمال الأسنوي شيخ شيوختنا في «المهمات»^(٢) بأنه لم يَدَّعِ الاستيعاب، وإنما قال فيه الاعتناء بالجمع.

قيل: وهذا لا يدفع السؤال؛ لأنه إذا عُلِمَ إهماله لكثير من الأحاديث فلا يكفي في نفي الحديث عدم وجوده فيه لاحتمال وجوده في غيره فلا تقع الكفاية انتهى.

وكل هذا بناءً على أن الغزالي عَبرَ بالجميع^(٣)، أما حيث عَبرَ بالجمع على ما هو الواقع في نسخ «المستصفى» -حسبما جزم به البدر الزركشي^(٤)- فلا. ويساعده أنه لم يقع لأحد جمعُ جميعِ أحداثِ الأحكام في تصنيف؛ لعدم إمكانه، على أن أبا داود نفسه ممن صرح - كما تقدم - بالحصص فيما يعلم، ويتعين حمله على المعظم، وممن صرح بكونه جَمَعَ المعظم خاصة البُيِّنَجِيَّ من الأئمة المتقدمين، والولي العراقي من المتأخرين، فإنه قال: «لا نسلم أنه لم يستوعب معظم أحاديث الأحكام، فالحق أنه ذَكَرَ معظمها، وما لم يذكره منها فهو يسير بالنسبة لما ذكره». قال الخطاطي: «إنه قد جمع في كتابه من الحديث في أصول وأهميات السنن وأحكام الفقه ما لا نعلم متقدماً سبقه إليه، ولا متأخراً لحقه فيه»^(٥).

قال أبو داود: «ولا أعلم شيئاً بعد القرآن ألزم للناس أن يتعلموه إلا هذا الكتاب»^(٦)، ولما صُنِّفَ وقرأه على الناس صار لأصحاب الحديث كالْمَصْحَفِ يتبعونه فلا يخالفونه. قاله أبو عبدالله محمد بن مخلد^(٧).

قال زكريا الساجي: «كتاب الله أصل الإسلام، وكتاب أبي داود عهد الإسلام»^(٨). وعن ابن الأعرابي أحد رواة عنه قال: «لو أن رجلاً لم يكن عنده من العلم إلا المصحف الذي فيه كتاب الله ثم هذا الكتاب لم يحتج معهما إلى شيء من العلم البتة»^(٩). قال الخطاطي: «وهذا كما قال لا شك فيه؛ لأن الله سبحانه أنزل كتابه تبياناً لكل شيء»، وقال

= «الجواهر والدرر» للمصنف (٢/ ٩١٠-٩١٣).

(١) نقل كلام ابن دقيق العيد الزركشي في «البحر المحيط» (٦/ ٢٠١)، وكتابه «شرح عنوان الوصول إلى أصول الفقه»! يشتمل على تعريفات ومسائل لا غنية عنها للفقهاء في معرفة الأحكام، أناده حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١١٧٦).

(٢) (٤/ ١٨٨ ب - نسخة الجامعة الإسلامية مصورة عن الأثرية)

(٣) كذا في نسخ «المستصفى» المطبوعة.

(٤) في «البحر المحيط» (٦/ ٢٠١).

(٥) «معالم السنن» (١/ ١٣).

(٦) «رسالة أبي داود إلى أهل مكة» (ص ٦٨).

(٧) مقولته في «السيرة» (١٣/ ٢١٢).

(٨) ذكرها مستندة: ابن طاهر في «شروط الأئمة الستة» (ص ١٠٣) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٢/ ١٩٧) وغيرهما. وهي في «تاريخ الإسلام» (٦/ ٥٥٢ - ط دار الغرب).

(٩) سمع الخطاطي هذه المقولة من شيخه ابن الأعرابي، وأوردتها في «معالم السنن» (١/ ١٢).

عن من قال: ﴿ مَا فَرَقْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ [الأنعام: ٣٨] فإنه خبرٌ سبحانه أنه لم يغادر شيئاً من أمر الدين لم يتضمن بيانه الكتاب، إلا أن البيان على ضربين: بيان جلبي يتناول الذكر نصّاً، وبيان خفي اشتمل عليه معنى التلاوة ضمناً.

فما كان من هذا الضرب، كان تفصيل بيانه موكولاً إلى النبي ﷺ، وهو معنى قوله سبحانه وتعالى: ﴿ لِنَاسٍ مِّنْ ذُرِّيَّتِهِمُ الْمَعْتَكِرِينَ ﴾ [النحل: ٤٤] فمن جمع بين الكتاب والسنة فقد استوفى وجهي البيان^(١).

وما أحسن قول شيخنا رحمه الله في قصيدته التي امتدح فيها النبي ﷺ وذكر فيها ختم هذا الكتاب:

فماق التصانيف الكبار بجمعه الـ أحكاماً فيها يبدل المجهودا

قد كان أقوى ما رأى في بابـه يأتي به ويخسر التجويدا

فجزاه عنا الله أفضل ما جرى من في الدنيا أبطل التريدا^(٢)

وبالجملة فهو كما قال الخطابي: «كتاب شريف لم يُصَفَّ في علم الدين مثله، وقد رُزق القبول من كافة الناس، فصار حكماً بين فرق العلماء، وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم، فالكل فيه رزق ومنه شرب، وعليه معول أهل العراق ومصر وبلاد المغرب وكثير من مدن أقطار الأرض»^(٣).

قلت: حتى إنه رواه عنه خلق منهم: أبو الطيب أحمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن البغدادى نزيل الرحبة ويعرف بالأشتاتي، وأبو عمرو أحمد بن علي بن الحسن البصري، وأبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن الأعرابي، وأبو عيسى إسحاق بن موسى بن سعيد الرملي وراقه ويعرف بابن الصريم، وأبو الحسن علي بن الحسن بن العبد البصري الوراق، وقاسم بن عاصم بن جبرون بن سعيد بن زيد بن الضحاك بن صفوان المرادي البجائي، وأبو علي محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤي^(٤)، وأبو بكر محمد بن بكر بن عبد الرزاق التمار المعروف بابن داسة، وأبو سالم محمد بن سعيد الجلودي، وأبو أمانة محمد بن عبد الملك بن يزيد الرؤاس، ووليد بن عمر بن بشير البزار، وآخرهم وفاة ابن داسة، كانت وفاته على الأكثر في سنة أربعين وثلاث مئة. وانقطع اتصال هذا الكتاب من طريق أكثر هؤلاء، واتصل بنا من طريق اللؤلؤي، وامتازت: بأنه كان قارته على مصنفه لمن يقصد سماعه منه في مدة عشرين سنة لكونه وراقه، والوراق عندهم القاريء للناس، وكان مع ذلك آخر ما قرأه في سنة وفاته. وقد أخبرني به من طريقه خلق يزيد عددهم على العشرين أعلاهم: الشيخ مسند العصر العز أبو محمد بن الفرات الحنفي^(٥) بقراعتي عليه، عن أبي المباسم بن الجوحجي، وأبي حفص المرآشي، قالوا: أخبرنا به الفخر أبو الحسن بن البخاري، أخبرنا أبو حفص ابن طبرزد، أخبرنا أبو الفتح الثومي، وأبو البدر الكرخي سماعاً عليهما مُلقفاً، قالوا: أخبرنا به الحافظ أبو بكر الخطيب^(٦) أخبرنا به أبو عمر الهاشمي، أخبرنا به أبو علي اللؤلؤي.

(١) «معالم السنن» (١/١٢-١٣).

(٢) «ديوان ابن حجر» (ص ١٠٤-١٠٥) وبعضها في «البحر المحيط الذي زخر» (٣/١١٣٨-١١٣٩).

(٣) «معالم السنن» (١/١٠-١١).

(٤) وهو صاحب أشهر رواية، والمطبوع من روايته.

(٥) انظر - لزماماً - «الضوء اللامع» (٤/١٨٦).

(٦) تجزئة الخطيب هي المثبتة في الطبعة الهندية من أصل «السنن» المعتمد في «العون»، ترى ذلك في كثير من الهوامش.

لم ينفرد الخطيب عن الهاشمي، بل هو أيضاً عندنا من طريق أبي علي الشَّيْري وأبي منصور بن شَكْرَويه كلاهما عن أبي عمر، لكن بين رواية الخطيب وأبي علي اختلاف يسير، وقد قرأت بخط شيخنا^(١)؛ وجدت بخط ابن ناصر: كان أصل الخطيب - يعني الذي حدث به من «السنن» - قد كتب قديماً من رواية أبي الحسن بن العبد، ثم إن الخطيب عارض به روايته عن أبي عمر الهاشمي، وغيره فيه مواضع، وكتب فيه زيادات، وربما ترك فيه ألفاظاً لا تُغيّر المعنى على لفظ ابن العبد، فلأجل هذا وقع بين روايته ورواية أبي علي الشَّيْري اختلاف يسير لا يضر انتهى.

وكذا وقع لي من طريق ابن داسة: أخبرني العز المذکور، وأبو الطيب المصري سماعاً عليهما مفترقين لأكثره.

قال الأول: أخبرنا به العز أبو عمر بن جماعة القاضي إذناً، عن الحافظ الجمال أبي العباس بن الظاهري، أنبأنا أبو المُجَبَّا بن اللَّيْثي، وقال الثاني: أخبرنا الشيخان أبو حفص عمر بن محمد بن أحمد بن عبد الهادي، وخالته فاطمة ابنة محمد بن عبد الهادي سماعاً عليهما من أول (النكاح) إلى (الصيام)، قالت المرأة: أخبرنا أبو زكريا بن سعد إذناً، أخبرنا محمد بن عبد الواحد المتوكل قالاً: أخبرنا أبو الوقت الهروي إذناً، أخبرنا عبد الرحمن بن عفيف سماعاً للكثير منه، بل لأكثره، أخبرنا منصور بن عبدالله الخالدي.

وقال عمر: أخبرتنا أم محمد ابنة الكمال سماعاً للمقروء عليها، عن أبي محمد بن أنجب: أخبرنا أبو الأسعد الشَّيْري وغيره، أخبرنا نصر بن علي الحاکمي، أخبرنا أبو علي الرُّوْذَبَارِي. وقال شيخنا العز أيضاً: أخبرنا به أبو حفص ابن أميئة إذناً، عن شيخه الفخر بن البخاري بروايته له يسند لا يوجد أعلى منه، عن عفيفة الفَارْقَانِيَّة، عن أبي علي الحَدَّاد، عن أبي نعيم الحافظ الأصهباني، قالوا: أخبرنا أبو بكر بن داسة، قال أبو نعيم إذناً، وقال الآخران سماعاً، وأكثر ما يورد البيهقي في «سننه الكبرى» وغيرها^(٢) من تصانيفه حديث أبي داود من طريقه.

ووقع لي أيضاً من طريق ابن الأعرابي: وبه إلى أبي زكريا بن سعد، أنبأنا الحسن بن يحيى بن الصَّبَّاح أخبرنا أبو محمد ابن رفاعه، أخبرنا أبو الحسن الخَلَمي، أخبرنا أبو محمد بن النحاس البزاز، أخبرنا أبو سعيد بن الأعرابي. قال الثلاثة: أخبرنا مؤلفه.

ورواية ابن داسة تقرب من رواية اللؤلؤي إلا في بعض التقديم والتأخير، وإلا ما عند ابن داسة من الأحاديث الزائدة، والكلام على الأحاديث^(٣). ولكن قد قال أبو عمر الهاشمي الراوي عن اللؤلؤي: «إن الزيادات التي عنده حذفها المصنف آخر أشي» رابه، على أنه قد فاته سماع بعضه من مصنفه وذلك من قوله: «باب ما يقول إذا أصبح وإذا أمسى» إلى «باب الرجل يتنمي إلى غير موابه» فكان يقول: قال أبو داود، ولا يقول حدثنا.

وأما رواية ابن الأعرابي فسقط منها عدة كتب، وهي الفتن والملاحم والحروف والخاتم ونصف اللباس، ومن كل من الطهارة والصلاة والنكاح أوراق كثيرة خرجها من رواياته عن عوالي شيوخه بعد أن سمعها من محمد بن

(١) انظر عن (نسخته) من «سنن أبي داود»: «الجواهر والدرر» (١٠١٩/٣). وانظرو (٢٤٢/١ - ٢٤٣) ففيه مسند شيخه ابن حجر له «سنن أبي داود».

(٢) مثل «معرفة السنن والآثار» و«الخلافيات»، وطبع قسم من الأخير بتحقيقي.

(٣) انظر ما قدمناه (ص ٣٩).

عبد الملك الرواس عن أبي داود.

وفي رواية ابن العبد زيادة لكثير من الكلام على الأحاديث^(١١)، وحيث يتنبغي التوقف في نسبة السكوت إليه إلا بعد الوقوف على جميعها، كما أنه لا يُسَبِّح للترمذي القول بالتحسين أو التصحيح أو نحو ذلك إلا بعد مراجعة عدة أصول لاختلاف النسخ في ذلك، ويكون هذا مستثنى من الاختصار في العرض على أصل واحد للمحذور الذي أبدينه.

وكتب عليه: الإمام أبو سليمان الخطابي «معالم السنن»، والزكي عبد العظيم المنذري حاشية، وهذبا مع زيادات الشمس ابن القيم الحنبلي^(١٢)، وشرح في «شرحه» أبو زكريا النووي^(١٣)، فكتب منه كرايس، والعلاء مُنْطَلَاي، وكأنه سماء «السنن»^(١٤)، والقاضي سعد الدين مسعود الحارثي الحنبلي، وما كمل^(١٥)، والشهاب أبو محمود المقدسي، فكتب منه مجلداً لطيفاً^(١٦). والولي العراقي، فكتب منه عدة مجلدات، أطال فيه النفس^(١٧). والشهاب بن رسلان، وأكمه^(١٨).

وشرح «زوائده على الصحيحين»: السراج ابن الملquin، ولكنه لم يتعب فيه^(١٩).

وعمل عليه مستخرجاً: محمد بن عبد الملك بن أيمن الأندلسي^(٢٠)، وأبو بكر أحمد بن علي بن إبراهيم

الأصبهاني^(٢١)، وقاسم بن أصبغ^(٢٢).

وأفرد رجاله: أبو علي الجبائي^(٢٣) وغيره^(٢٤).

- (١) انظر في الفرق بين الروايات السابقة: «فهرسة ابن خير» (١٠٥-١٠٦)، «برنامج التجبي» (١٠٥-١٠٦)، المعجم المفهرس^(٣١)، وما تقدم (ص ٣٨).
- (٢) طبع جميع ما تقدم، وطبع أيضاً «المعالم» وحده.
- (٣) سماء «الإيجاز»، وانظر عنه ما تقدم (ص ٤١).
- (٤) ولم يكمله، أفاده حاجي (١٠٥/٢).
- (٥) ملح شرحه ابن حجر في «الدرر الكامنة» (٣٤٧/٤) فنته «قطعة»، وقال: «أجاد فيها».
- (٦) منه نسخة في لايبيج، انظر «فهرس آل البيت» (٢٥٥/١) الحديث.
- (٧) انظر ما قدمناه عنه (ص ٤٣).
- (٨) انظر عنه وعن سائر الشروح ما تقدم (ص ٤٠-٤٥).
- (٩) انظر عنه ما تقدم (ص ٤٦ ت).
- (١٠) انظر عنه «تاريخ علماء الأندلس» (٥٣/٢)، «جدوة المقتبس» (ص ٦٣).
- (١١) انظر عنه «السيرة» (٤٤٠/١٧).
- (١٢) قال عنه الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٧٣٩/٧ ط الغرب): «وصف كتاب السنن» على وضع مسن أبي داود؛ لكونه فاته السماع منه، وانظر «المعجم المفهرس» (ص ٤٥).
- (١٣) حقيقته وأحققناه في (مقدمات) نشرته هذه، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.
- (١٤) مثل ابن خلفون (ت ٦٣٢ هـ) فله «مشيخة أبي داود» وسبق أن نقلنا في رجاله وزوائده ومعلقاته أشياء غير المذكورة هنا، فانظر التعليق على (ص ٤٥).

وكيف لا يحسن الاعتناء بشرحه وروايته، وقد روي عن أبي سعيد بن الأعرابي أنه قال: «سمعت أبا الأزهر ابن أخت أبي حاتم القاض البصري يقول: رأيت النبي ﷺ في المنام يوصيني أن أكتب كتاب أبي داود فاتحدت إلى البصرة فكتبت منه بلا أسانيد. قال فرأني أكتبه كذلك فقال: قد كنا نفعل ذلك ثم ندمنه»^(١). وعن أبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي، ومحمد بن إسحاق الصَّغَانِي أنهما قالوا: «إنه لما صنفه أُيِّنَ له الحديث، كما أُيِّنَ لداود الحديدي»^(٢). قال الخطيب: «ويقال إنه صنفه قديماً، وعرضه على شيخه الإمام أحمد بن محمد بن حنبل فاستجاده واستحسنه»^(٣).

وأبو داود رحمه الله هو: سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو بن عمران -الذي قتل يوم صفين بين يدي علي فيما قيل- وهذا النسب أصح ما وقفت عليه من الخلاف، الأزدي السجستاني، بكسر السين المهملة والجيم على الأشهر، وحكي في السين الفتح، وفي الجيم السكون أيضاً. وسجستان إقليم معروف بين خراسان وكرمان وقيل: إنها نسبة لسجستان أو سجستان قرية بالبصرة، والأول الصحيح، ويقال له في النسبة إليها سجزى أيضاً، وقد نسب أبو داود وغيره كذلك، وهو من عجيب التغيير في النسب»^(٤).

مولده: فيما سمعه الأجرى^(٥) منه في سنة اثنتين ومائتين، فهو متأخر عن مولد البخاري ثمان سنين لأن مولده كان في سنة أربع وتسعين ومائة، وكذا تأخرت وفاته عن البخاري تسع عشرة سنة، فإنه مات لسنة عشرة خلت من شوال من سنة خمس ومبشرين ومائتين، ومات البخاري في غرة شوال سنة ست وخمسين ومبشرين.

وكان رحمه الله ممن طاف البلاد فقدم من بلده إلى بغداد وسَّه ثمانية عشر عاماً فإنه قال: صليت على عفان ببغداد سنة عشرين^(٦)، وكان موت عفان في ربيع الآخر منها. ودخل البصرة في رجب منها صبيحة موت عثمان المؤذن^(٧)، وسمع حيتل من أبي عمر الضريز مجلساً واحداً، ولم يلبث أبو عمر أن مات في شعبان^(٨)، ودخل الكوفة سنة إحدى وعشرين^(٩)، وكذا كان بدمشق فيها، فإنه قال: إنه سمع بها من أبي النضر الدمشقي، قال: وما رأيت

(١) «فهرس ابن خيرة» (ص ١٠٧-١٠٨).

(٢) «معالم السنن» (١١/١-١٢)، «تاريخ الإسلام» (٦/٥٥٢ - ط الغرب).

(٣) «تاريخ بغداد» (٩/٥٦)، «تاريخ الإسلام» (٦/٥٥٢ - ط الغرب).

(٤) نحوه عند المنفري في «مختصر السنن» (١١/١-١٢)، وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٦/٥٥٣ - ط الغرب) متعباً ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (٢/٤٠٥) لما قال: «سجستان قرية من قرى البصرة» قال: «قلت: سجستان إقليم مغرد متناخم لبلاد السند، يُحَبُّ إليه من ناحية هَرَّاة. وقد قيل: إن أبا داود من سجستان، قرية من قرى البصرة، وهذا ليس بشيء، بل دخل بغداد قبل أن يجيء إلى البصرة».

(٥) انظر «سؤالاته» (رقم ١٨٩٨)، وانظر «تاريخ الإسلام» (٦/٥٥٠ - ط الغرب).

(٦) «سؤالات الأجرى» (رقم ١٨٩٨).

(٧) في «تاريخ الإسلام» (٦/٥٥١): «قال: ودخلت البصرة، وهم يقولون: أسس مات عثمان بن الهيثم المؤذن. قلت (للذهبي): مات - أي عثمان - في رجب سنة عشرين».

(٨) من السنة نفسها بالبصرة، أفاده الذهبي في «تاريخه» (٦/٥٥١).

(٩) قال أبو عيسى الأزرق: سمعت أبا داود يقول: دخلت الكوفة سنة إحدى وعشرين، ومضيت إلى منزل عمر بن حفص، فلم يُفَضَّ لي =

بدمشق مثله، كان كثير البكاء^(١). وقال الحاكم: إنه كتب بخراسان قبل خروجه إلى العراق في بلده هراة، وكتب يَغْلَان عن قتيبة، وبالرَّي عن إبراهيم بن موسى، وقد كان كتب قديماً ببنسباور، ثم رحل ثانية^(٢) إلى خراسان^(٣). كذا قال الحاكم: إنه كتب بخراسان قبل خروجه إلى العراق. وقال الخطيب: إنه كتب عن العراقيين والخراسانيين والشاميين، والمصريين والجزيريين، وسكن البصرة^(٤).

قلت: وشيوخه في «السنن» وغيرها نحو ثلاث مئة نفس لا أطيل بسرهم^(٥)، وأخذ علم الحديث عن الإمام أحمد ويحيى بن معين، وأولهما ثقة، ولازمه مدة، وكان من نجاة أصحابه، ومن جِلَّة فقهاء زمانه مع التقدم في الحديث والزهد، قاله الذهبي^(٦)، ومع ذلك فقد ذكره في «طبقات الشافعية»^(٧) أبو عاصم العبادي، وابن بابطين^(٨) وتبعهما التاج السبكي^(٩)، ولم يذكر لذلك دليلاً.

ولذا تعقبه شيخنا، وقال: إنه حنبلي ودليل ذلك «مسائله عن أحمد». وقد ذكره القاضي أبو الحسين بن الفراء في (الطبقة الأولى) من «طبقات الحنابلة»^(١٠)، ونقل عنه أنه قال: سمعت أحمد يقول: «من قال إن الله تعالى لا يُرى [في

= السماع منه، نقله الذهبي في «تاريخه» ٥٥١/٦، ونقل أيضاً قوله: «وتبع عمر بن حفص بن غياث إلى منزله، ولم أسمع منه، وسمعت من سعدويه مجلساً واحداً، ومن عاصم بن علي مجلساً واحداً» وسمع من مسلم بن إبراهيم وعبد الله بن رجاء وأبي الوليد وأبي سلمة التَّوَدَكِي وخلق بالبصرة.

(١) «سؤالات الأجرى» (رقم ١٦٧٥)، وسمع من أبي توبة الربيع بن نافع بحلب، ومن أحمد بن أبي شعيب بحرَّان، وخيوه ويزيد بن عبد ربه بعمص.

(٢) في «تاريخ الإسلام» ٥٥٣/٦ - ط (غرب): «بابه» بدل «ثانيه».

(٣) كلام الحاكم في «تاريخ دمشق» ١٩٣/٢٢، و«السير» ٢١٢/١٢ - ٢١٣، وغيرهما.

(٤) «تاريخ بغداد» ٥٥/٩، ٥٩.

(٥) كفتا مؤنة ذلك أبو علي الجبائي في كتابه المنشور قبل هذا الكتاب.

(٦) في «تاريخ الإسلام» ٥٥٣/٦ وينحوه في «السير» ٢١٥/١٢.

(٧) انظره (ص ٦٠).

(٨) هو إسماعيل بن أبي البركات هبة الله بن محمد الموصلبي، المتوفى سنة ٦٥٥هـ، ذكر أبا داود في كتابه «الشافعي من العي في طبقات الإمام الشافعي»، وكذا سماء ابن الساعي في «تلخيص معجم الألقاب».

(٩) في كتابه «طبقات الشافعية الكبرى» ٢٩٣/٢ - ٢٩٦.

(١٠) ١٥٩/١، وذكر ابن القيم في «إعلام الموقعين» ٥٤٣/٣، فقال: «البخاري ومسلم وأبو داود والأثرم وهذه الطبقة من أصحاب أحمد أتبع له من المقلدين المحض المتسبين إليه»؛ فأبو داود تلميذ لهذا الإمام الهمام بناءً على سماعه منه، ولو كان حنبلياً

لأطبق العلماء على نقله، ولَمَّا اختلفوا فيه هذا الاختلاف، والحقيقة أن أهل التقليد لما ادَّعوا وجوب تقليد أحد الأئمة، وخاصة الأئمة الأربعة، لم يرق لهم بعد ذلك أن يمتدوا أحداً من أهل التحقيق، أو يعترفوا بعلمه وقوة اجتهاده أمام تخريجات إمامهم، ولو كان

بوسمهم؛ لارتفعوا إلى التابعين والصحاب، وجعلوهم مقلدين لأمتهم. والحق أن أبا داود كان على مذهب أهل الحديث، ليس مقلداً لأحد العلماء، بل كان يحيل إلى رأي الفقهاء من أهل الحديث، وأصاب المباركفوري كيد الحقيقة لما قال: «كما أن البخاري

كان متبعاً للسنن عاماً بها، مجتهداً غير مقلد لأحد من الأئمة الأربعة وغيرهم، كذلك مسلم والترمذي وأبو داود والنسائي وابن

ماجه، كلهم كانوا متبعين للسنن، عاملين بها، مجتهدين غير مقلدين لأحد، ومنه تعلم ما في قول السفاريني في أول «الوائع الأنوار

السنينة» ١١١/١ في ترجمة ابنه (أبي بكر): «وأبو بكر هذا وأبوه الإمام صاحب «السنن» من أئمة علماء مذهبي، وأبوه أحد نقله مذهب الإمام أحمد، وعلمنا علماؤنا من جملة علماء المذهب!! وتعلم أيضاً ما في نكران بعض الأصوليين من معاصرينا =

لآخره [فهو كافر]^(١). قال: وقلت له: أرى رجلاً من أهل السنة مع رجل من أهل البدع أترك كلامه؟ قال: لا. أو تُعلمه أن الرجل الذي رأيته معه صاحب بدعة فإن ترك كلامه فكلمه، وإلا فالحقه به، قال ابن مسعود رضي الله عنه: المرء بخيذه^(٢).

قال: «وقد سئل عن القراءة في فاتحة الكتاب: ﴿ملك﴾ أو ﴿مالك﴾ أيهما أحب إليك قال: ﴿ملك﴾»^(٣). وقال في «السنن» من رواية ابن داسة: «سمعت أحمد يقول: القراءة القديمة ﴿مالك﴾»^(٤). وقال فيها أيضاً عقيب حديث عبدالله بن عكيم: «لا تتفخروا من الميتة بإهاب ولا عصب»^(٥): «والله يذهب أحمد». وعقب قول سعيد بن جبير من (كتاب الترجل): إنه لا بأس بالقرامل: «وكان أحمد يقول: القرامل يعني التي تشده المرأة في رأسها ليس به بأس»^(٦). قال أبو داود: «كانه يذهب إلى أن المنهي عنه -يعني في لمن الواصلة- شعور النساء»^(٧) يعني فإن كان بصوف أو نحوه فلا.

وفي الغسل: «سمعت أحمد يقول: الفَرْق ستة عشر رطلاً، وسمعت يقول: صاع ابن أبي ذئب خمسة أرطال وثلاث، ومن قال ثمانية أرطال فإن ذلك ليس بمحفوظ، وسمعت يقول: من أعطى في صدقة الفطر خمسة أرطال وثلاثاً فقد أوفى»^(٨).

وبلغ الغاية في الحفظ والتيقظ، وكان في الإتقان بمكان:

قال أبو بكر الخلال: «أبو داود الإمام المقدم في زمانه، رجل لم يُسبقه إلى معرفته بتخريج العلوم وبصره بمواضعه أحد في زمانه، رجلاً ورعاً مقدماً»^(٩). وكان إبراهيم الأصفهاني وأبو بكر بن صدقة يرفعان من قدره، ويذكرانه بما لا يذكران أحداً في زمانه بمثله^(١٠). وقال أحمد بن ياسين الهروي في «تاريخ هراة»: «كان أحد حفاظ الإسلام للحديث وعلمه وعِلَّه، من فرسان الحديث وسنده في أعلى درجة، مع النسك والعفاف والصلاح والورع»^(١١). وقال محمد بن مخلد: «كان يفي بمذاكرة مائة ألف حديث، أقر له أهل زمانه

= أن يكون لأهل الحديث مله خاص!!

(١) «طبقات الحنابلة» (١/١٦١) وما بين المعقوفين منه، وسقط من الأصل.

(٢) «طبقات الحنابلة» (١/١٦٠).

(٣) «طبقات الحنابلة» (١/١٦١).

(٤) انظر «السنن» (رقم ٤٠٠١).

(٥) انظر تخريجه بتفصيل في تعليلي على «الخلافيات» للبيهقي (١/٢٢٥-٢٤٠) رقم (٦٩، ٧٠)، يتر الله لي إتسامه بخير وعافية.

(٦) انظر «السنن» (رقم ٤١٧١).

(٧) انظر «السنن» (رقم ٤١٧١).

(٨) انظر «السنن» (رقم ٢٣٨).

(٩) «تاريخ بغداد» (٩/١٥٨)، «تاريخ دمشق» (٢٢/٩٨)، «تاريخ الإسلام» (٦/٥٥٤-ط الغرب)، «السير» (١٣/٢١١) وغيرهما.

(١٠) المصادر السابقة.

(١١) «تاريخ بغداد» (٩/١٥٨)، «تاريخ دمشق» (٢٢/٩٨)، «تاريخ الإسلام» (٦/٥٥٢-٥٥٣-ط الغرب)- وفيه: «... وعلمه وعِلَّه وسنده في أعلى درجة النسك...» فليصوب من ها هنا- وغيرهما.

بالحفظ»^(١). وقال موسى بن هارون: «إنه خلق في الدنيا للحديث، وفي الآخرة للجنة، ما رأيت أفضل منه»^(٢). وقال علان بن عبد الصمد: «كان من فرسان هذا الشأن»^(٣). وقال أبو حاتم بن حبان في الطبقة الرابعة من «ثقافته»^(٤)، وتبعه أبو سعد بن السمعاني في «الأنساب»^(٥): «كان أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً وحفظاً ونسكاً وورعاً وإتقاناً، ممن جمع وصف، وذبح عن السنن، وقمع من خالفها، وانتحل ضدها». وقال الحاكم أبو عبد الله: «هو إمام أهل الحديث في عصره بلا مدافعة»^(٦). وقال مسلمة بن قاسم: «كان ثقة زاهداً عارفاً بالحديث، إمام عصره في ذلك»^(٧). وقال أبو نصر بن ماكولا في (بشير) من «الإكمال»^(٨): «إمام مشهور». وقال ابن نقطة في «التقييد»^(٩): «كان إماماً من أئمة النقل». وقال ابن أبي حاتم: «ثقة، رأته جاء إلى أبي بغيذاد سُئلماً»^(١٠).

وقال النووي: «اتفق العلماء على وصفه بالحفظ والإتقان والورع والعفاف، ومعرفته بعلم الحديث معلومة»^(١١). قالوا: «وكان من فرسان الحديث»^(١٢).

قلت: والثناء عليه كثير جداً، وجاء إليه السيد الجليل أبو عمر سهل بن عبد الله الشُّتْرَبِي رحمه الله فرحب أبو داود به وأجلّه، فقال له: يا أبا داود، لي إليك حاجة، قال: وما هي؟ قال: نقضها؟ قال: أقضيها مع الإمكان، قال: أخرج لي لسانك الذي حدثت به أحاديث رسول الله ﷺ حتى أقبله، فأخرج إليه لسانه فقبله^(١٣). ونحوه سؤال

- (١) «مقدمة إملاء السلفي للمعالم» (٣٦٧/٤) «السيرة» (٢١٢/١٢).
- (٢) «تاريخ دمشق» (١٩٦/٢٢)، «السيرة» (٢١٢/١٣)، «تاريخ الإسلام» (٥٥٢/٦) ط (الغريب).
- (٣) «إكمال تهذيب الكمال» (٣٨/٦).
- (٤) (٢٨٢/٨).
- (٥) (٢٢٥/٣).
- (٦) «تاريخ دمشق» (١٩٣/٢٢)، «تاريخ الإسلام» (٥٥٣/٦).
- (٧) «إكمال تهذيب الكمال» (٣٨/٦).
- (٨) (٢٩٥، ٢٨٠/١).
- (٩) (ص ٢٧٩).
- (١٠) «الجرع والتعديل» (١٠٢/٤).
- (١١) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢٢٥/٢).
- (١٢) قالها جمع، انظر «تهذيب الكمال» (٣٦٥/١١) و«إكمال» (٣٨/٦).
- (١٣) أسند هذه القصة: أبو طاهر السلفي في «مقدمة إملاء معالم السنن» (٣٧٠/٤) مع «المعالم» وعلق عليها بقوله: «لم يسهل على سهل هذا الفعل مع اقتباسه عن الناس وإثباته عنهم مبالغة إلى اليأس وإثباته الخمول وتركه الفضول لإلحاح أبي داود الحديث والشرع الشريف بالبصرة، عقيب ما جرى عليها من الزوج القاتمين مع القرمطي وخرايبها، وقتل علماءها وأعيانها، ما جرى واشتهر عند الخاص والعام من الوري، وإتيان الموفق إليه وسؤاله إياه على التوجه في الانتقال إليها ليرحل إليه ويؤخذ عنه كتابه في «السنن»، وغير ذلك من علومه وتعمره به كما تقدم فيما أُمليته، إذ تحقق أن مقامه بها وكونه بين أهلها يقوم مقام كماء أنجاد وحماة أمجاد، وقليل ما فعله سهل في حقه حين رأى الحق المستحق، والله تعالى يثيب الجميع بنياتهم الجميلة، وما قد حاولوه من الفضيلة، ويفضنا باتباعهم ومحبتهم ويحشرنا بمنه وكرمه في زمريهم. وفضائل أبي داود كثيرة، ودرته بين أهل الرتب كبيرة، وما أوردته ها هنا من فضله، وقول كبير بعد كبير قليل من كثير؛ وغرضنا التقليل والاختصار لا التطويل والاكتثار». والقصة في «التقييد» (٢٨٢)، «تهذيب الكمال» (٣٦٦/١١) وتقدمت (ص ٣٧).

أبي هريرة الحسن بن علي رضي الله عنه أن يكشف له عن بطنه ثم يقبل الموضع الذي رأي النبي ﷺ يقبله، وهو سرته^(١). وتقبل يحيى بن الحارث كَفْ وأثلة بن الأسقع رضي الله عنه التي بايع بها النبي ﷺ^(٢). وتطيب أنس بن مالك رضي الله عنه ليدنه من أجل أن ثابتاً إذا لقيه لا يفارقه حتى يقبلها؛ لكونه مس بها النبي ﷺ^(٣).

وقد ذكره الخطيب في «تاريخ بغداد»^(٤)، والحاكم في «تاريخ نيسابور»^(٥)، وابن عساکر في «تاريخ دمشق»^(٦)، وآخرون.

وله تصنيفات كثيرة، منها: الطهارة الكبير. والزوال. والمواقيت. وفضائل رجب وشعبان. وفضائل النصف من شعبان. وفضائل رمضان، وست من شوال، والعشر، وعاشوراء. ومناسك الحج الكبير. وبناء الكعبة. والقضاء الكبير. والعلم الكبير. والقراءات الكبير. ونزول القرآن. والتفسير. والإيمان قول وعمل. والرد على أهل الأهواء والقدرة^(٧). والزهد^(٨). والفضائل. والمولد النبوي. وأعلام النبوة. وإسلام الصحابة. وفضائل أبي ذر وإسلامه، والمبتدأ، وهو من مولد موسى عليه السلام إلى انقضاء غرق فرعون وأخبار بني إسرائيل وغيرها والسيره إلى حيث النبي ﷺ. والملاحم. والتاريخ. وأجوبة لأبي عبد الأجرى عن مسائله في الرجال^(٩). والناسخ والمنسوخ، والتفرد، وهو الذي تفرد به أهل كل مدينة من الحديث عن النبي ﷺ. والمراسيل^(١٠). والإخوة والأخوات^(١١). ورسائله في وصف السنن وبيان شرطه فيها^(١٢)، كتبها إلى أهل مكة جواباً لهم عن ذلك. ومسائله للإمام

(١) أخرجه أحمد (٢٥٥/٢، ٤٢٧، ٤٨٨، ٤٩٣) وفي فضائل الصحابة (١٣٧٥)، وابن حبان (٥٥٩٣، ٦٩٦٥)، والطبراني (٢٥٨٠، ٢٧٦٥، ٢٧٦٦)، وابن عدي (١٧٢٤/٥)، والحاكم (١٦٨/٣)، والبيهقي (٢٣٢/٢)، وملازمه على عمير بن إسحاق أبو محمد مولى بني هاشم، ووهب فيه بعضهم فأسقط «أبو» من كتيبه، فظنه بعض الرواة ابن سيرين، فصحح الأثر من أجل ذلك!

(٢) علقه ابن حبان في «الثقات» (٥٣٠/٥)، ووصله ابن المقرئ في «الرخصة في تقييل اليده» (رقم ٨٠)، والطبراني في «الكبير» (٢٢/رقم ٢٢٦) وملازمه على أبي عبد الملك القاري. جهله الهبشي في «المجمع» (١٤٢/٨) قلت: هو من القراء المعروفين، ولنا ترجمه ابن الجوزي في «غاية النهاية» (٦١٨/١) رقم (٢٥٢١) وجعله شامياً، ولم يترجم في مطبوع «تاريخ دمشق»! ثم ظفرت بذكر له عند أبي أحمد الحاكم في «الكتبي»، وعند ابن عبد البر في «الاستبصار» (٢٠٨٥).

(٣) أخرجه محمد بن عبد الله الأنصاري في «جزئته» (رقم ٦٣) - ومن طريقه ابن المقرئ في «الرخصة في تقييل اليده» (رقم ٧) - وأبو يعلى في «مسنده» (رواية ابن المقرئ) وأبو نعيم في «الحلية» (٣٢٧/٢)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣٣٧/٢)، وهو صحيح، له شاهد عند البخاري في «الأدب المفرد» (رقم ١٠/٢).

(٤) (٥٥/٩).

(٥) من الكتب المفقودة.

(٦) (١٩١/٢٢).

(٧) أورد ابن بطة في «الإبانة» الكبرى عدداً لا بأس به من نصوص هذا الكتاب.

(٨) طبع أكثر من مرة عن نسخة وحيدة محفوظة بالقروين بفاس.

(٩) لم تصلنا منه إلا الأجزاء (الثالث) والرابع) والخامس) نشرها عبدالعظيم البستوي، ونشر (الثالث) منها فقط - قبله - محمد بن علي المعري.

(١٠) طبع أكثر من مرة، أحسنها آخرها بتحقيق عبدالله بن مساعد الزهراني.

(١١) نشره صديقنا الأستاذ الدكتور باسم الجوابرة بعنوان «الرواة من الإخوة والأخوات».

(١٢) وضعناها في طليعة هذه المقدمات.

أحمد^(١). وحديث الإمام مالك^(٢)، ولولا التطويل لأوردت أساندي بما وقع لي منها.

وروى عنه من أصحاب الكتب الستة: أبو عيسى الترمذي^(٣). وأبو عبد الرحمن النسائي^(٤).

ومن الحفاظ: ابنه أبو بكر عبد الله، صاحب التصانيف التي اتصل بنا بعضها. وأبو عوانة الإسفرائيني، وأبو بكر ابن أبي الدنيا.

ومن الأئمة: محمد بن نصر المروزي. بل سمع منه شيخه الإمام أحمد حديثاً، فروّينا من طريق ولده الحافظ أبي بكر عبد الله، قال: حدثني أبي، قال: قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: تعرف لأبي العشاء الدارمي عن أبيه حديثاً غير: «لو طَعَنْتَ فِي فخذها لَجَزَأَ عَنكَ»^(٥)، فقال: لا، فقلت: حدثنا محمد بن عمرو الرازي، حدثنا عبد الرحمن بن قيس، حدثنا حماد بن سلمة، عن أبي العشاء الدارمي، عن أبيه، قال: «ذُكِرَتْ الْعَتِيرَةُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَحَسَنُهَا»^(٦) فقال أحمد: ما أحسنه، يشبه أن يكون صحيحاً، كأنه من كلام الأعراب، وقال لابنه: هات الدواة

(١) طبع أكثر من مرة، أولها بتحقيق محمد رشيد رضا.

(٢) له كتب أخرى مثل: «أصحاب الشيعي»، «أخبار الخوارج»، «الكتبي»، «الدعاء»، «فضائل الأنصار».

(٣) انظر «جامعه» (٣٧٨٩، ٢٩٠١).

(٤) انظر له «عمل اليوم والليلة» رقم ١٤٨، ٦٢٧، ٦٧٠، ٧٠٨، ٧٠٩، ...، وينظر -لزاماً- «تهذيب الكمال» (٣٦١/١١)، «السيرة» (٢٥٠/١٣)، «تاريخ الإسلام» (٥٥١/٦).

(٥) أخرجه أحمد (٣٣٤/٤) وأبو داود (٢٨٢٥)، والترمذي (١٤٨١)، والنسائي (٤٤٢٠) وفي «الكبرى» (٤٤٩٧)، وابن ماجه (٣١٨٤)، وابن أبي شيبه (٣٩٣/٥)، والطبراني (١٢١٦)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٢٢/٢)، والدارمي (١٩٧٢)، وأبو يعلى (١٥٠٣)، وتما في «حديث أبي العشاء الدارمي» (رقم ٢٩-٢٩)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٥٣/٣)، وأبو القاسم بغوي في «المجديبات» (٣٣٥٧)، والطبراني في «الكبرى» (٦٧١٩-٦٧٢١)، وابن عدي (٦٧٥/٢)، والبيهقي (٢٤٦/٩) وفي «المعرفة» (١٨٨٣٠)، وأبو نعيم (٢٥٧/٦)، والخطيب (٤١٢/١)، والذهبي في «الميزان» (٥٥٢/٤)، وإسناده ضعيف لجهة أبي العشاء وأبيه. وبه أعله البخاري، فيما نقل الترمذي في «العلل» (٦٣٤-٦٣٥)، ونقل عن الميموني قال: سألت أحمد عن حديث أبي العشاء في الذكاة؟ قال: هو عندي غلط، ولا يعجبني، ولا أذهب إليه إلا في موضع الضرورة.

(٦) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤١٢/١-٤١٣)، وابن عدي (١٦٠١/٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٩٢/٢٢)، وتما الرازي في «حديث أبي العشاء الدارمي» (رقم ٣٣، ٣٤)، والطبراني في «الكبرى» (٦٧٢٢)، والعزي في «تهذيب الكمال» (٨٧/٢٤)، والذهبي في «الميزان» (٥٨٣/٢)، من طريق عبد الرحمن بن قيس به.

قال ابن عدي: «هذا لأعلم يرويه عن حماد بن سلمة غير عبد الرحمن بن قيس، وأورده الذهبي في ترجمة (ابن قيس) هذا، وأورد كلام أهل العلم فيه، وهو متروك»، وقال: «رواه أبو داود في غير مسته» عن زُئِج عن عبد الرحمن بن قيس.

قلت: هذا أدق من قول ابن حجر في «الفتح» (٥٩٨/٩): «وقد أخرج أبو داود... وذكره، وصنعه يومه أنه في «سته»! ولكنه في «التهذيب» (١٦٧/١٢) ترجمة (أبي العشاء) قيده بما في غير «السنن». بقي بعد هذا: التنبيه على تحريف (أبي العشاء) إلى (أبي العشر) في «الجمع» (٢٨/٤)، وقوله بعد عزوه للطبراني: «فيه عبد الرحمن بن قيس الضبي ولم أجد من ترجمه وفيه رجاله ثقات» فإن قيس معروف بضعفه، وفيه أبو العشاء، قال الذهبي: «لا يدرى من هو ولا أبوه». وقال البخاري في «التاريخ الكبير» (٢٢/٢): «في حديثه واسمه وسعامة من أبيه نظراً»، وانظر «السيرة» (٢١١/١٣) ففيه عن هذا الحديث: «منكر تكلم في ابن قيس من أجله».

والورقة، فكتبه عتي. ثم شهدته يوماً وجاءه أبو جعفر بن أبي سمية، فقال له أحمد: يا أبا جعفر، عند أبي داود حديث غريب فأكثبه عنه، فأملته عليه^(١).

وأخر من روى حديثه عالياً بسط السلفي، وقع له كتاب «الناسخ والمنسوخ» بعلو جداً^(٢). ووقع له في «سننه» حديث ثلاثي الإسناد، فقال في (باب الحوض): حدثنا مسلم بن إبراهيم، حدثنا عبدالسلام بن أبي حازم أبو طالوت، قال: شهدت أبا برزة دخل على عبدالله بن زياد فحدثني فلان؛ سماه مسلم - وكان في السَّماط - فلما رآه عبدالله قال: إن محمديكم هذا الدحاح ففهمها الشيخ قال: ما كنت أحسب أن أبقي في قوم يعبروني بصحبة محمد النبي ﷺ فقال له عبدالله: إن صحبة محمد لك زين، غير شين، ثم قال: إنما بعثت إليك لأسالك عن الحوض: سمعت رسول الله ﷺ يذكر فيه شيئاً؟ قال أبو برزة: نعم، لا مرة ولا مرتين ولا ثلاثاً ولا أربعاً ولا خمساً، فمن كذب به فلا سقاء الله منه، ثم خرج مغضباً^(٣)، ورجاله ثقات.

ومن مناقبه:

١- تشبيهه بشيخه الإمام أحمد، المشبه بوكيع، المشبه بالثوري، المشبه بمنصور، المشبه بالنخعي، المشبه بعلمقة، المشبه بابن مسعود، المشبه برسول الله ﷺ. قال ولده أبو بكر: حدثنا أحمد بن سنان أو غيره قال: حدثنا أبو معاوية عن الأعمش، عن إبراهيم النخعي عن علمقة، قال: «كان عبدالله بن مسعود يشبه بالنبي ﷺ في هديه ودلّه». قال: «وكان علمقة يشبه بابن مسعود» قال جرير بن عبد الحميد: «وكان إبراهيم يشبه بعلمقة، وكان منصور يشبه بإبراهيم».

وقال غيره: «كان سفيان الثوري يشبه بمنصور». قال أبو علي القُوشَستاني: «وكان وكيع يشبه بسفيان، وكان أحمد بن حنبل يشبه بوكيع، وكان أبو داود يشبه بأحمد»^(٤). رواه ابن شاهين عن أبي بكر بن أبي داود. وابن شاهين هو القائل: قال أبو علي القُوشَستاني.

وتوقف التاج السبكي في وصف ابن مسعود بما تقدم، وقال: «أما أنا فمن ابن مسعود أسكت، ولا أستطيع أن أشبه أحداً برسول الله ﷺ في شيء من الأشياء، ولا أستحسنه، ولا أجوزّه، وغاية ما تسمح به نفسي أن أقول: وكان ابن مسعود يقتدي برسول الله ﷺ فيما تنتهي إليه قدرته وموهبته من الله عز وجل، لا في كل ما كان عليه رسول الله ﷺ، فإن ذلك ليس لابن مسعود، ولا للصديق ولا لمن اتخذه الله خليلاً، حشرنا الله في زميرهم»^(٥) انتهى.

وليست عبارة علمقة مقتضية لما منعه، بل الظاهر أن مراده ما صرح به حذيفة، وذلك فيما رويناه في «جامع الترمذي» بسند صحيح إلى عبد الرحمن بن يزيد، قال: أتينا حذيفة رضي الله فقلنا له: حدثنا بأقرب الناس من رسول

(١) ذكر هذه القصة مستندة: الخطيب في «تاريخ بغداد» (١/٥٧-٥٨) - من طريق ابن الجوزي في «مناقب أحمد» (ص ٦٥) - وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٢/١٩٢)، والذهبي في «الميزان» (٢/٥٨٣).

(٢) «تاريخ الإسلام» (٦/٥٥٤).

(٣) أخرجه أبو داود (٤٧٤٩)، والحدث صحيح، كما يأتي في «العمدة» والله الموفق.

(٤) نوره عند الخطيب (٩/٥٨)، وابن عساكر (٢٢/١٩٨-١٩٩)، والذهبي في «تاريخ الإسلام» (٦/٥٥٣).

(٥) «طبقات الشافعية الكبرى» (٢/٢٩٦).

الله ﷺ هدياً ودلاً نلقاه فنأخذ عنه ونسمع منه؟ قال: «كان أقرب الناس هدياً ودلاً» وسماً رسول الله ﷺ ابن مسعود...^(١)، وهذا كلام صحيح، ونحوه: «إني لأشبهكم صلاة رسول الله ﷺ»^(٢)، وما أشبه ذلك.

٢- ومنها تسويته بين الشريف والوضيع في العلم والتحديث: قال الخطابي: حدثنا عبد الله بن محمد الميسكي، حدثني أبو بكر بن جابر خادم أبي داود، قال: كنت معه ببغداد، فبينما نحن يوماً بعد صلاة المغرب، إذ قرع الباب ففتحته، فإذا خادم يقول: هذا الأمير أبو أحمد الموفق يستأذن، فدخلت عليه فأخبرته بمكانه، فأذن له، فدخل فقع، ثم أقبل عليه أبو داود فقال: ما جاء بالأمير في هذا الوقت؟ فقال: خلال ثلاث.

قال: وما هي؟ قال: تنتقل إلى البصرة فتتخذها وطناً ليرحل إليك طلبة العلم من أقطار الأرض، فتعمر بك، فإنها قد خربت، وانقطع عنها الناس لما جرى من محنة الرُّنَج، قال: هذه واحدة، هات الثانية، قال: وتزوي لأولادي كتاب «السنن»، فقال: نعم، هات الثالثة. قال: وتفرّد لهم مجلساً للرواية، فإن أولاد الخلفاء لا يقعدون مع العامة. قال: أما هذه فلا سبيل إليها، لأن الناس شريفهم ووضيعهم في العلم سواء. قال ابن جابر: فكانوا بعد ذلك يحضرون ويقعدون في كُفٍّ جيري، ويضرب بينهم وبين الناس ستر فيسمعون مع العامة^(٣).

٣- ومنها عدم محاباته في التوثيق والتجريح: حتى أنه قال: فيما سمعه علي بن الجنيد منه: «ابني عبد الله كذاب»^(٤)، وفي رواية عنه: «إن من البلاء طلبه للقضاء»^(٥).

والظاهر - والله أعلم - أنه قصد بإطلاق هذا الوصف الذي لم يُرد فيما يظهر حقيقته؛ ليكفّ ولاية الأمر عن إجابته فيما طلب؛ لعدم ارتضائه القضاء لابنه، فإنه رحمه الله لم يكن يحب الرئاسة حتى قال فيما نقله ابنه نفسه عنه: «الشهوة الخفية حب الرئاسة»^(٦).

- (١) أخرجه الترمذي (٣٨٠٧)، ونحوه عند البخاري (٣٧٦٢) وغيره.
- (٢) أخرجه أحمد (٤٩٧/٢)، والنسائي (١٣٤/٢)، وابن حبان (١٧٩٧، ١٨٠١)، وابن خزيمة (٤٩٩، ٦٨٨)، وابن الجارود (١٨٤)، والطحاوي (١٩٩/١)، والدارقطني (٣٠٦/١)، والحاكم (٢٣٢/١)، والبيهقي (٤٦/٢)، من كلام أبي هريرة، وإسناده صحيح.
- (٣) معالم السنن (١٢/١)، «تاريخ الإسلام» (٥٥٣/٦)، (٥٥٤).
- (٤) ذكره المصنف في «الإعلان بالتاريخ» (ص ١٢٠) وقال: «مع تأويلنا له في «بذل المجهود»». وأسندته من طريق ابن الجنيد: ابن عدي (١٥٧٧/٤) وقال عنه: «وأما كلام أبيه فلا أدري إيش تبين له منه»، وأقره ابن حجر في «اللسان» (٤٩١/٤)، وذكره الذهبي في «الميزان» (٤٣٣/٢)، و«تاريخ الإسلام» (٣٠٩/٧)، و«السير» (٢٢٨/١٣) وقال (٢٣١/١٣): «قلت: لعل قول أبيه فيه - إن صح - أراد الكذب في لهجته، لا في الحديث، فإنه حجة فيما ينقله، أو كان يكذب ويورثي في كلامه، ومن زعم أنه لا يكذب أبداً، فهو أروع، نسأل الله السلامة من عثرة الشباب، ثم إنه شاخ وارعوى، ولزم الصدق والتقى»، وقال في «تذكرة الحفاظ» (٧٧٢/٢): «أما قول أبيه، فالظاهر أنه - إن صح - عنه فقد عدى أنه كذاب في كلامه، لا في الحديث النبوي، وكأنه قال هذا، وعبد الله شاب طري، ثم كبر وساد» ونحوه في «تاريخ الإسلام» (٣١٠/٧).
- (٥) أسندته ابن عدي في «الكامل» (١٥٧٨/٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٨٢/٣٤)، وذكره الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٧٧٢/٢)، و«تاريخ الإسلام» (٣٠٩/٧)، وابن حجر في «اللسان الميزان» (٤٩٢/٤)، والسيوطي في «طبقات الحفاظ» (ص ٣٢٤)، ووجهه بقوله: «لهذا ليس بكلام، بل قاله على سبيل التواضع، وأقره السفاريني في «لوائح الأنوار الشريفة» (١١٠/١).
- (٦) أسندته الخطيب في «تاريخ بغداد» (٥٨/٩) - ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٢٠/٢٢) - وابن الجوزي في «المتمم» (٢٦٩/١٢). فليسمع هذه النصيحة من يخاف على دينه، ويعرض عن طلب الرئاسة في غير وقتها، فقد قال الحكماء: من تصد وهو=

وقال في أثناء العتق من كتاب «السنن»: «كان ابن عُليّة يشبه بشمائل ابن العون، ولكنه بُلي، فإنه تولى على

صغير فاته علم كثير، أسند هذه المقولة الدينوري في «المجالسة» (رقم ١٨٣٠ - بتحقيقي) إلى الثوري قوله، وذكره عنه ابن قتيبة في «عيون الأخبار» (١/ ١٤٠)، وذكره ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١/ ٥٧٣ رقم ٩٨٣) عن المأمون قوله! وإيالت الأمر يقتصر على فوات العلم الكثير، وإنما يتعدى ذلك إلى شر مستطير، قال الخطيب في «الجامع» (١/ ٣٢١): «كان يقال: من طلب الرئاسة وقع في الدياسة».

قلت: يقال: داس فلاناً دياساً: أذهه أو وطه برجله. وأسند الصميري في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» (٤٢) - وعنه الصالحى في «عقود الجنان» (ص ٣٠٢) - عن زفر عن أبي حنيفة قال: «من طلب الرئاسة قبل وقتها عاثر في ذل». قال أبو عبيدة: صدق، والله، وقد عاثر ذلك في كثير من المتصدين غير المتأهلين، وفي عدد من المستعجلين الحاسدين، فأخذوا يناطحون بلا قرون، فالتحصيل قليل، والبضاعة مزجاة، والنفوس ذليلة، والآلة طويلة، دون أداء حق الله من النصيحة، وإن لم تصدقني؛ فتعقد:

لو كُنْتُ تَعْلِمُ مَا أَقُولُ عِلْمِي
أَوْ كُنْتُ تَعْلِمُ مَا تَقُولُ عِلْمَكَ
لَكِنْ جَهَلْتُ مَقَالَتِي فَمَذَنْتِي
وَعِلِمْتُ أَنَّكَ جَاهِلٌ تَمَرُّنَكَ

يا هذا! تواضع! ولا تتحامن! ولا ترتفع! اعرف حق أساتيلك ومعلميك، وتذكر ما أسند الخطيب في «الجامع» (٧٠٨) عن شعيب بن حرب: «من طلب الرئاسة ناطحته الكباش، ومن رضى بأن يكون ذنباً، أبى الله إلا أن يجعله رأساً». والذي نفسي بيده: لو أن الأمة جميعها: إنسها وجنتها، صغيرها وكبيرها، عالمها وجاهلها أرادت أن ترفع من وضع الله ما استطاعت، ولو أنها أرادت أن تنزع من رفعة الله ما قدرت، وصلق رسول الله ﷺ: «حق على الله عز وجل أن لا يرتفع شيء من الدنيا إلا وضعه» أخرجه البخاري (٢٨٧١، ٦٥٠١) وغيره.

قال ابن قيم في «الفراسة» (٩١) - بتحقيقي: «قلت: تأمل قوله: «من الدنيا»، فجعل الوضع لما رفع وارتفع، لا لما رفعه سبحانه، فإنه سبحانه إذا رافع جنته بطاعة، وأعز بها، لا يضعه أبداً». انتهى.

قلت: وحب الرئاسة من الدنيا بلا شك، لأن سببها المعجب، وصدق من قال: «المعجب يهدم المحاسن» و«عجاب المرء بنفسه دليل على ضعف عقله»، و «لا ترى المعجب إلا طالباً للرئاسة» قال أبو نعيم: «والله ما هلك من هلك إلا بحب الرئاسة». وقال الفضيل بن عياض: «ما من أحد أحب الرئاسة إلا حسد وبغى وتبع عيوب الناس، وكره أن يذكر أحد بخير»، نقلها ابن عبد البر في «الجامع» (٢/ ٥٧١).

قال أبو عبيدة: يا هذا! أنهم نفسك لتجوز، وإلا فأتت على خطر عظيم، ولا تحسن نفسك بمعزل عن هذا الداء، ولا نجاة فيمن هذا شأنه، ولذلك قالوا: «حب الرياسة آخر ما يخرج من رؤوس الصديقين» وصدقوا، أفاده الشاطبي في «الموافقات» (٢/ ٣٣٤ - بتحقيقي):

المال آفة التبذير والتهيب
المعلم آفة الإعجاب والغضب
وقال أبو النعمانية:

حب الرئاسة أطنس من على الأرض
حتى يشى بعضهم فيها على بعض
وقال بكر بن حماد:

تفاير الناس فيما ليس بينهم
وقال ابن عبد البر:

حب الرئاسة داء يتلحق الدنياء
يفري الحلائيم والأرحام يقطعها
من دن يسالجهل أو قبل الرسوخ
يتنسى المعلوم ويتلى أهلها حسداً
ويجعل الحق حرباً للحيثنا
فلا مروءة تبقى ولا ديننا
فما تلقيه إلا عدواً للمحقنا
ضاهى بذلك أعداء النبي

عمل الصدقة، وحبه هارون - يعني: الرشيد- ولذا قال له عبد الوارث: ذهبت من عندنا وأنت عالم، وجئتنا وأنت أمير، فقال: العيال والدُّن، فقال: أينساك الذي لا ينسى الذرة في جُحرها^(١) انتهى.

وامتنع عبد الله بن المبارك حين بلغه أنه ولي من صلته، فإنا روينا عنه أنه كان يتَجَرَّ ليصل خمسة، ويقول: لولا ذلك ما أَتَجَرْتُ، وهما السفيانان، وفضيل، وابن السماك، وابن عُلَيْه^(٢)، وأنه قدم سنة قليل له: إن ابن عليه قد ولي القضاء. فلم يأتَه ولم يَصِلْهُ، فركب ابنُ عُلَيْه إليه فلم يرفع به رأساً، فانصرف فلما كان من الغد كتب إليه رقعة يقول فيها:

قد كنت منتظر أليرك، وجئتك فلم تكلمني، فما رأيت مني؟ فقال ابن المبارك: يأبى هذا الرجل إلا أن تُقَسَّرَ له العصي، ثم كتب إليه:

يا جاعلَ العلم له بِأزياً	يَصْطَادُ أَمْوَالَ الْمَساكِينِ
احتلَّتْ لِلدُّنْيَا وَلَدَاتُهَا	بِعِجْلَةٍ تَذَكُّبُ بِالذِّدِينِ
فصرتَ مجنوناً بها بعد ما	كنت دواءً لِلْمَجَانِينِ
أين روياؤُكَ فيما مَقَصَى	عن ابنِ عَوْنٍ وابنِ سِيرِينِ
أين روياؤُكَ في سَرْدِهَا	في تركِ أبوابِ السلاطينِ
إن قُلْتَ أَكْرَهُتُ فذا باطلٌ	زَكَ حِمَارُ الْعِلْمِ فِي الطَّيْنِ

فلما وقف ابن عليه على هذه الآيات قام من مجلس القضاء فوطىء بساط الرشيد، وقال: الله، الله، ارحم شيعتي، فإني لا أصبر على القضاء، فقال: لعل هذا المجنون أغراك، ثم أعفاه، فوجه إليه ابن المبارك حيثُ بالبصرة. وقيل: إن ابن المبارك إنما كتب إليه بهذه الآيات لما ولي صدقات البصرة^(٣)، وهو الصحيح^(٤).

= وصدق الثوري؛ فقد أخرج الخطيب في «الجامع» (٧٠٧) عنه: «تعب الرئاسة؟! نهياً للطاح».

قال أبو عبيدة: بلوت كثيراً من المرموقين في زماننا هذا فوجدت هذا الداء متمكناً فيهم، أسأل الله أن يعافيني منه، وتبرهن لي من خلال ما شاعرت وعلمت صدق مقولة إسحاق بن خلف: «والله الذي لا إله إلا هو لإزالة الجبال الرواسي أيسر من إزالة حب الرئاسة».

ولا خلاص ممن تمكن منه هذا الداء إلا بالإخلاص لله، وهضم النفس على عادة السلف.

حب الرئاسة داء لا دواء له وقُلْ ما تجد الراغبين بالقسم

(١) هذا في رواية ابن داسة فقط، ولا وجود لها في رواية اللؤلؤي، وهي المطبوعة، وانظر: كتاب العقق: باب فيمن أعق عبيداً له لم يلغهم الثلث.

(٢) أسنده الخطيب في «تاريخ بغداد» (٦/٢٣٥).

(٣) القصة مع الشعر في: «أخبار القضاء» (١٦٩/٣)، «روضة العقلاء» لابن حبان (ص٢٣)، «تاريخ بغداد» (٦/٢٣٦)، «جامع بيان العلم» (١/٢٠٠)، «محاضرات الأدباء» (١/٣٤)، «طبقات الحنابلة» (١/١٠٠)، «طبقات الشافعية» (١/٢٨٥)، «السير» (٨/١١٧)، «معبد النعم» (٧٣)، «صفوة الصفوة» (٤/١٤٠)، «المنهج الأحمد» (١/٥٥)، «الطبقات الكبرى» (١/٥١)، «فتاوى

الخيرات» (١/٢٠٣).

(٤) وكذا رجمه الذهبي في «السير» وغيره.

وقال أبو داود في العتق أيضاً: «وخالد الحذاء كان على عمل السلطان في الجسر»^(١). كم فعل غير واحد من السادات أموراً لا تليق بمقامهم تنفيراً لمن التمس دخولهم في الولايات عنهم، والأعمال بالنيات، وإلا فقد وثق ابن أبي داود الدارقطني^(٢) وقبلة أصحاب الحديث. بل قال الخليلي: «إنه حافظ، إمام وقته، عالم متفق عليه، احتج به ممن صنف الصحيح: أبو علي النيسابوري، وابن حمزة الأصفهاني، وكان يقال: أئمة ثلاثة في زمن واحد: ابن أبي داود، وابن خزيمة، وابن أبي حاتم»^(٣). وقال غيره: «كان من كبار الحفاظ والأئمة الأعلام»^(٤). إلى غير ذلك مما له غير هذا المحل.

٤- ومنها شدة تحريره في اتباع السنة: حتى أنه لما مرض مرض الموت أوصى أن يغسله حسن بن المثنى؛ لتقدمه في ذلك، فإن اتفق وإلا فانظروا في كتاب سليمان بن حرب عن حماد بن زيد في الغسل فاعملوا به^(٥). وأوصى أن يدفن عند قبر سفيان الثوري، لكونه من رؤوس أهلها، فلما مات كان ابن المثنى في إهلال يوم الجمعة بمسجد ابن أبي عدي فأشار لأهله بتهيئة ما يحتاج إليه في ذلك، ثم جاء بعد الصلاة فغسله وشده، لأن الناس قد كثروا فصلى عليه العباس بن عبد الواحد بن جعفر بن سليمان، وأعرضوا عن دفنه بجوار الثوري لعدم ارتضاءهم بالموضع، فدفنوه عند شارع الطريق بالقرب من ذلك بعد أن صُلي عليه عند أهله هناك، كل ذلك من البصرة رحمه الله^(٦).

وكان لأبي داود رحمه الله - كما قاله أبو بكر بن داسة - كُمْ واسع وكُمْ ضيق، فقليل له: يرحمك الله، ما هذا؟ قال: «الواسع للكتب، والآخر لا يُحتاج إليه»^(٧).

ومن وفور أذه: أنه لما أورد الحديث في رؤية النبي ﷺ ابنته فاطمة رضي الله عنها في الطريق، وقالت له: إنها كانت تعزي أناساً في ميت لهم، وقوله لها: هل بلغت معهم الكذى، وقولها له: لا، وقوله: لو بلغت معهم الكذى ما رأيت الجنة حتى يراها جد أبك، لم يذكر الكلام الأخير، بل أشار إليه بقوله: فذكر تشديداً في ذلك^(٨).

ومن فوائده: كما ذكره في (باب صدقة الزرع) من (الزكاة) من «سنته» فقال: «شَبَّرتُ قضاء بمصر ثلاثة عشر شبراً، ورأيت أثرجة على بعير فُطِعت قطعتين، وصُيرت على مثل عدلين»^(٩). قلت: وقد روينا في «المعجالة» للدينوري من طريق أبي مسلم أظنه -الخلافي- قال في قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٢١]. قال: «كان ستة رجال يحملون عقوداً من عنب، وأربعة رجال يحملون رمانة، ورجلان يحملان

(١) لا يوجد في رواية اللؤلؤي، وإنما هو من رواية ابن داسة!

(٢) في «سؤالات السلمي» له (رقم ٢٢٤).

(٣) الإرشاد (٢/ ٦١٠-٦١١) روى ابن حجر في «لسان الميزان» (٤/ ٤٩٥).

(٤) هذه عبارة ابن حجر في «لسان الميزان» (٤/ ٤٩٤).

(٥) «إكمال تهنيت الكمال» (٦/ ٣٨).

(٦) نقل طرفاً منها مغلفاً عن مسلمة بن القاسم في كتابه «الصلة»، انظر المصدر السابق.

(٧) «تاريخ بغداد» (٥٨/٩)، «تاريخ دمشق» (٢٠٠)، «السير» (١٣/ ٢١٧)، «تاريخ الإسلام» (٦/ ٥٥٤) للذهبي، «إكمال تهنيت الكمال» (٦/ ٣٩) عن «مشيخة البغوي».

(٨) «سنن أبي داود» (٣١٢٣) ونحو ما هنا في «الإعلان بالتوبيخ» (ص ١١٧) أيضاً.

(٩) «سنن أبي داود» (١٥٩٩)، ونقله عنه جمع، منهم الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٦/ ٥٥٤).

تينة^(١). ولما نقل أبو داود في بئر بُضَاعَة منها أيضاً عن شيخه قتيبة بن سعيد أنه قال له: سألت قتيبة بن بُضَاعَة عن عمقها، قال: أكثر ما يكون الماء فيها إلى العانة، فإذا نقص فدون العورة، قال عقبه: «وقد رُت أنا بئر بُضَاعَة برداني مددته عليها، ثم ذرعتُه فإذا عرضها ستة أذرع، وسألت الذي فتح لي باب البستان وأدخلني إليه: هل غُيّر بناؤها عما كانت عليه؟ قال: لا، ورأيت فيها ماءً متغير اللون»^(٢). وقال أبو بكر بن أبي داود: سمعت أبي يقول: «خير الكلام ما دخل في الأذن بغير إذن»^(٣) يعني ما لم يكن من الشُّعاع المكروه.

وعن ابن أبي داود، قال: قال قتادة: «تكرير الحديث يذهب بنوره»^(٤). انتهى. ونحوه عن جماعة غير قتادة، بل جاء عن قتادة أنه قال: «في الزبور مكتوب لا يحدث بالحديث في اليوم إلا مرة»^(٥)، والقصد منه التحريض على المبادرة للبكور حتى لا يقصّر الطالب في الحضور طمعاً في الإعادة لاستقبالهم لها. قال سعيد بن جبيرة: «ما كل ساعة أُخْلِبَ فأُشْرِبَ»^(٦). وعن شعبة، قال: «تَمَنَعُ فهو أنفق لك»^(٧). ولكن عدم التكرير محمول على ما إذا كان معول الطالب فيما نقل ما يسمعه على كتاب الراوي، أما إن كان المعول إنما هو على حفظه فالأولى تكريره؛ ليثبت حفظه، ويرسخ فهمه ومعرفته.

وأبو داود رحمه الله هو القائل:

«يكفي الإنسان لدينه من الحديث أربعة: الأعمال بالنيات»^(٨). «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»^(٩) «لا يكون المرء مؤمناً حتى يرضى لأخيه ما يرضاه لنفسه»^(١٠)، «الحلال بيّن، والحرام بيّن، وبين ذلك أمور مشبهات»^(١١) هكذا نقله ابن داسة عنه^(١٢)، وهو المعروف.

والذي رواه أبو سعيد بن الأعرابي عنه أنه قال: «أقمت بطرسوس عشرين سنة فاجتهدت في المسند، فإذا هو

(١) أخرجه الدينوري في «المجالسة» (٦/ ٣٦٠) رقم (٢٧٧٢) - بتحقيقي، وأبو الشيخ في «المعظمة» (٥/ ١٥٢٧-١٥٢٨) رقم (٩٩٦).

(٢) «سنن أبي داود» (رقم ٦٧)، وعنه البيهقي في «الخلافيات» (٣/ ٢٥٥) رقم (٩٧٦) - بتحقيقي، من طريق ابن داسة عن أبي داود.

(٣) «السير» (١٣/ ٢١٧)، «تاريخ الإسلام» (٦/ ٥٥٤).

(٤) أخرجه عبد الله بن أحمد في «العلل» (١/ ١٧٣) رقم (١١٤)، وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» (رقم ١٠٣٠)، والراهمريزي في «المحدث الفاضل» (ص ٥٦٧)، والخطيب في «الجامع» (٢/ ٦٣)، والبيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (رقم ٦٠٩)، والدينوري في «المجالسة» (٢/ ٣٠٨) رقم (٤٦٨) - بتحقيقي، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (رقم ٨٢٧، ٩٣٤).

(٥) أخرجه الراهمريزي في «المحدث الفاضل» (ص ٥٦٨) عن الحسن قوله، ثم رأيت مستنداً عن قتادة عند الخطيب في «الجامع» (٦/ ٢).

(٦) أخرجه الراهمريزي في «المحدث الفاضل» (ص ٥٦٧)، والسعائي في «أدب الإملاء والاستملاء» (١/ ٣٧٧) والخطيب في «الجامع» (٢/ ١٣٥).

(٧) أخرجه السعائي في «أدب الإملاء والاستملاء» (١/ ٣٧٦)، والخطيب في «جامع» (٢/ ١٣٥).

(٨) أخرجه البخاري (رقم ١، ٥٤، ٢٥٢٩، ٣٨٨٨، ٥٠٧٠، ٦٦٨٩، ٦٩٥٣)، ومسلم (١٩٠٧) من حديث عمر بن الخطاب.

(٩) انظره في «صحيح الترتيب» (٢٨٨١).

(١٠) أخرجه البخاري (١٣)، ومسلم (٤٥)، من حديث أنس بلطف «يحب.. يحبه لنفسه» بدل «يرضاه».

(١١) أخرجه البخاري (٥٢، ٢٠٥١)، ومسلم (١٥٩٩) من حديث النعمان بن بشير.

(١٢) ذكره عنه التميمي في «برنامج» (ص ٩٨).

على أربعة آلاف حديث، وإذا مدار الأربعة آلاف حديث على أربعة أحاديث. . وذكرها فأدخل فيها حديث: إن الله لا يقبل إلا طيباً^(١) وترك منها حديث: «لا يكون المؤمن مؤمناً. . . الحديث»^(٢).

وقد نظم شيخ شيوخنا الزين العراقي فقال فيما أملاه^(٣):

وأربع من الحديث يكتفي	بهذهما من يقتدي ويكتفي
من حسن إسلام المرء تركه	ما ليس يعنيه من التكلف
والله لا يقبل إلا طيباً	كذلك لا يؤمن عبداً فاعرف
حتى يحب لأخيه مثل ما	يحب لنفسه ويصطفى
وإنما الأعمال بالنيات ما	للمرء إلا ما نوى فاستشر

وأبدل بعضهم حديث: «لا يكون المؤمن مؤمناً. . .» بحديث: «ازهد في الدنيا»^(٤)، وفيه البيتان المشهوران لأبي الحسن طاهر بن مقوّر الإشبيلي^(٥):

عمدة الدين عندنا كلمات	أربع من كلام خير البرية
أنق الشبهات وازقد دغ ما	ليس يعينك واعلم بنيه

وكذلك رويناه عن عثمان بن سعيد الدارمي والدارقطني.

وذكر أبو الفتح الطائي في «الأربعين»^(٦) له عن أبي داود قال: «الفة يدور على خمسة أحاديث: «الأعمال بالنيات»، و«الحلال بين»، و«ما نهيتكم عنه فانتهوا»، و«ما أمرتكم فاتمروا»^(٧). و«لا ضرر ولا ضرار»^(٨).

(١) أخرجه مسلم (١٠١٥) من حديث أبي هريرة.

(٢) نحوه عند أبي عيسى الرملي، نقله التيجي (ص ٩٨)، وزاد:

«قلت: وقد خرج أبو عمرو الداني المقرئ هذه الأحاديث الأربعة في جزء سمعته على ابن صالح، ويأتي ذكر سنده فيه إن شاء الله تعالى، وقد ذكرت في كتاب «مستفاد الرحلة والاختراب» في ترجمة (أبي العباس البطرني المقرئ) الأحاديث التي قيل فيها إنها أصول الإسلام، أو أصول الدين، أو عليها مدار الإسلام، أو مدار الفقه أو العلم، ويبلغ جميع ما ذكرته هناك منها ستة وعشرون حديثاً، وبالله التوفيق».

(٣) لعل ذلك في «أماله» ولم يطبع منها إلا القليل!

(٤) انظر «الصحيح» (٩٤٤).

(٥) نسبها له: ابن بشكوال في «الصلة» (٢٣٦/١)، وغيره.

(٦) ص ٤٢ - ط المعارف وص ٢٦ - ط دار الكتب العلمية) وفيها: «أربعة» بدل «خمسة» ذلك أن «ما نهيتكم. . . وما أمرتكم. . . واحد».

(٧) أخرجه البخاري (٧٢٨٨) ومسلم (١٣٣٧) من حديث أبي هريرة.

(٨) ورد من حديث عبادة بن الصامت، وابن عباس، وأبي سعيد الخدري، وأبي هريرة، وجابر، وعائشة، وعمرو بن عوف، وثعلبة بن أبي مالك القرظي، وأبي لبابة.

فحديث عبادة، رواه ابن ماجه في «السنن» (كتاب الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره، ٧٨٤/٢ رقم ٢٣٤٠)، وعبد الله ابن أحمد في «زوائد المستدرك» (٣٢٧-٣٢٨)، والبيهقي في «السنن» (١٣٣/١٠)، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٣٤٤/١)؛ كلهم من رواية موسى بن عتبة، عن إسحاق بن يحيى بن الوليد، عن عبادة بن الصامت؛ أن رسول الله ﷺ قضى أن لا ضرر ولا =

ضرار، وقال أبو نعيم: إن رسول الله ﷺ قال: «لا ضرر ولا ضرار». قال ابن عساکر في «الأطراف»: «وأظن إسحاق لم يدرك جد أبيه عبادة، نقله الزركشي في «المعبر» (رقم ٢٩٥)، وابن حجر في «التلخيص» (٢٥٦/١)، والهيتمي في «المجمع» (٢٠٥/٤)، ومع ذلك؛ فقد ضعفه ابن عدي وقال: «عامه أحاديثه غير محفوظة».

وحديث ابن عباس، رواه عبد الرزاق في «المصنف»، وأحمد في «المسند» (٣١٣/١)، عنه، وابن ماجه في «السنن» (٢/٧٨٤/رقم ٢٣٤١)، والبيهقي في «السنن» (٦٩/٦)، من طريقه أيضاً عن معمر، عن جابر الجعفي، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار، وللرجل أن يجعل خشبة في حائط جاره، والطريق المبتاة سبعة أذرع»، وتابع عبد الرزاق: محمد بن ثور كما عند الطبراني في «الكبير» (٣٠٢/١١/رقم ١١٨٠٦)، وجابر الجعفي فيه مقال كثير معروف، لكن الحديث ورد من وجه آخر: أخرجه الدارقطني في «السنن» (٢٢٨/٤)، وأبو يعلى في «المسند» (٣٩٧/٤/رقم ٢٥٢٠) من طريق عبيد الله بن موسى، عن إبراهيم بن إسماعيل، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ أن النبي ﷺ قال: «للجار أن يضع خشبة على جدار جاره وإن كره، والطريق المبتاة سبعة أذرع، ولا ضرر ولا ضرار».

ولإبراهيم بن إسماعيل مختلف فيه، وثقه أحمد، وضمه أبو حاتم، وروايات داود عن عكرمة متاكر؛ فإسناده ضعيف. وتابع إبراهيم ابن إسماعيل سعيد بن أيوب كما عند الطبراني في «الكبير» (٢٢٨-٢٢٩/رقم ١١٥٧٦): ثنا أحمد بن رشدبن، ثنا روح بن صلاح، ثنا سعيد، عن داود، به موقوفاً على ابن عباس. وإسناده وإبهمة، روح ضعيف، وابن رشدبن منهم.

وأخرجه الخطيب في «الموضح» (٩٦-٩٧/٢) من طريق يعقوب بن سفيان، عن روح، به مرفوعاً. وأخرجه ابن أبي شيبة - كما في «نصب الرأية» (٣٨٤/٤) - ثنا معاوية بن عمرو، ثنا زائدة، عن سماك، عن عكرمة به.

وإسناده رجاله كلهم ثقات، وفي رواية سماك عن عكرمة اضطراب.

وحديث أبي سعيد، رواه الدنوري في «المجالسة» (رقم ٣١٦٠)، والدارقطني في «السنن» (٢٢٨/٤)، والحاكم في «المستدرک» (٥٧/٢)، والبيهقي في «الكبرى» (٦٩-٧٠)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٥٩/٢٠)؛ كلهم عن طريق الدراودي عن عمر بن يحيى المازني، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري، به، بلفظ: «لا ضرر ولا ضرار؛ من ضار ضره الله، ومن شاق شق الله عليه».

وقال الدنوري: «لا ضرورة ولا ضرار، من ضار ضره الله به...» الحديث، وقال الحاكم: «صحيح الإسناد على شرط مسلم، وهو كما قال، وقال البيهقي: «تفرد به عثمان بن محمد عن الدراودي».

ورواه مالك - يعني في «الموطأ» (٧٤٥/٢) - عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ قال: «لا ضرر ولا ضرار» مرسلًا. وأفاد ابن الترمكاني في «الجوهر النقي» أن عثمان لم يتفرد به، كما قال البيهقي، بل تابعه على روايته عن الدراودي موصولاً عبد الملك بن معاذ النخعي، أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد»، وقال: «إن هذا الحديث لا يستند من وجه صحيح»، وقال: «وأما معنى هذا الحديث؛ فصحيح في الأصول». وليس كما قال أيضاً؛ فالدرودي حافظ ثقة، وقد أسنده عنه إثنان، ومالك علم من حاله أنه يرسل كثيراً؛ ما هو عنده موصول، ورجح ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (٢/٢٠٨) رواية الإرسال.

وحديث أبي هريرة، أخرجه الدارقطني في «السنن» (٢٢٨/٤) بإسناد فيه يعقوب بن عطاء، وهو ضعيف، وأبو بكر بن عياش مختلف فيه؛ كما في «نصب الرأية» (٣٨٥/٤).

وحديث جابر، أخرجه الطبراني في «الأوسط» كما في «مجمع البحرين» (رقم ٢٠٠٢) و«نصب الرأية» (٣٨٦/٤)؛ من طريق ابن إسحاق، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن عمه واسع بن حبان به.

قال ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (٢/٢٠٩): «وهذا إسناد مقارب، وهو غريب، لكن خرج أبو داود في «العراسيل» (رقم ٤٠٧) من رواية عبد الرحمن بن مفراء، عن ابن إسحاق، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن عمه واسع مرسلًا، وهو أصح، ولأبي لباية ذكر فيه.

وحديث عائشة، أخرجه الدارقطني في «السنن» (٢٢٧/٤) وفيه الواقدي وهو متروك، ومن طريق آخر ضعيف أيضاً؛ الطبراني في «الأوسط» كما في «مجمع البحرين» (رقم ٢٠٠٣).

وكانه كما قال شيخ شيوخنا الزين العراقي^(١) خمسة، لحديث: ما نهيتكم، وما أمرتكم فإنهما قاعدتان من قواعد الفقه، والله أعلم. وبالسند المتقدم إلى أبي داود^(٢): حدثنا محمد بن حاتم الجرجاني، وعثمان بن أبي شيبة المعنى، أن عبدة بن سليمان أخبرهم، عن الحجاج بن دينار، عن أبي هاشم، عن أبي العالية عن أبي بركة الأسلمي رضي الله عنه قال: «كان رسول الله ﷺ يقول بأخرة إذا أراد أن يقوم من المجلس: «سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك»، فقال رجل: يا رسول الله، إنك لتقول الآن قولاً ما كنت تقولهُ فيما مضى، قال: «كفارة لما يكون في المجلس».

تم الكتاب

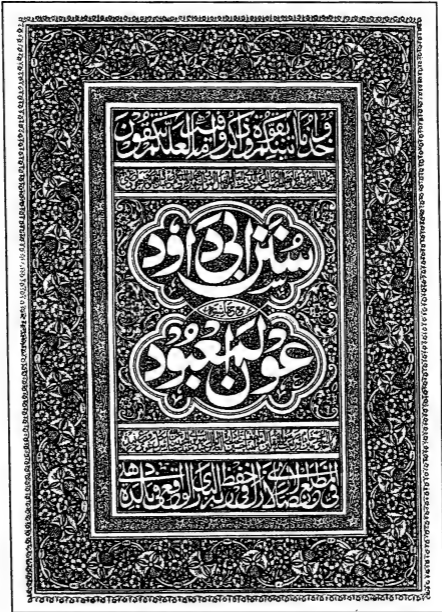
= وحديث ثعلبة، أخرجه الطبراني في «الكبير» (رقم ١٣٧٧)، وفي إسناده إسحاق بن إبراهيم بن سعيد الصواف، وهو ابن الحديث. وحديث عوف بن عمرو، أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٠)، وقال: «إسناده غير صحيح»؛ فالحديث صحيح لشواهده الكثيرة، ولذا قال النووي عن شواهد في «أربعينه»: «يقوي بعضها بعضاً» وقال ابن الصلاح: «مجموعها يقوي الحديث ويحسنه، وقد تقبّله جماهير أهل العلم واحتجوا به»، وعَدَّ أبي داود السجستاني هذا الحديث من الأحاديث التي يدور عليه الفقه مشعر بأنه يراه حجة، والله أعلم.

وانظر: «الإرواء» (٣/ ٤٠٨-٤١٤)، و«السلسلة الصحيحة» (رقم ٢٥٠).

(١) انظر له «طرح الترييب» (٢/ ٦-٥) فقد أورد كلمة أبي داود بألفاظها المختلفة، والمصنّف ينقل منه.

(٢) انظر «سننه» (٤٨٥٩)، وتخرجه هناك.

نماذج من الأصول المعتمدة في التحقيق



صورة عن طرة غلاف الطبعة الهندية المعتمدة في تحقيق «عون العبيد»

الرواج

۵۵۵

الجلد

تقریر نظریۃ تلم خالق رقم صادق البیان فصیح اللسان حکیم مولوی سید شاہ جہاں صاحب
کسمہ ربہ کنویشس شیخنا سید محمد زبیر حسین صاحب محدث
دہلوی کے مرحوم اداہم الدینیو ضہ

بسم اللہ الرحمن الرحیم

آرزو جسکی تھی زمانے ابنی طرز ادا میں یکتا ہے	مژدوں بہان کے ادا کیا ہے وضع اسکی ایک زمانے	خوش السعدو کھوس اور حسن خدا میں ہے لاکھائی	بیک زلفین غنی میں شانے حق پچائے نظر گاہے
اب تلمف حسین کو ہوا ہیں اسکی آرائش اور ہزار شہ	عرض ملو میں ایک آئے ہوئی پہ جان دول کہا ہے	رہنے بی خطہ سوری سہا لطف ہے اسہنی شیخنا ہیں	سولہ کہا ہے آئے جانے دین دار و کلا دل بہا ہے
اصل جو بات ہے وہی کہوں کے شایع جواب کس سر الحق	نفع کیا بات کے نہا ہے نعمی او صاف کے جانا ہے	اور او کو حق و شہر حج یہ ٹوٹا ہون کے ہلو میں کرس	وہی ہے چپ کے پدا جانے کام نہیں غم دین پڑا ہے
اور یاد دینا ہے کی تعریف ہوئی ہے سات سال ہی تیا	نہیں شوق نہ جانے جان دول مال نہ کہہا ہے	نامہ ملا کتاب غا ہے صحت اور اہتمام پا ہے	نہ عرس طہرت جانا ہے کری حاصل تھی اس ہلا ہے
جلو گر ہو گا آپ جو بہر الشیخ کل حضرت مذہب ہیں	دیکھتے پڑتے اور پڑا ہے اچھی خوش ہوتے تھے پڑا ہے	پان گرش کی کبی خوشدوی تین جلدیں پڑا ہے تہ حضور	سال ہر پہلے اپنے جانے غنیوں لگ گئیں بکا ہے
اکثر اوقات کہتے تھے شلاق بمدیں شیخ کے بیٹے نے	اچھی می چوڑا ہیں جانے کی قوم ہوتے پڑا ہے	شہر سے لیتے جب یہ دعوی چند بارہ پڑا کسا سکوت ہے	شعب غلط نہ پا ہے انہیں تھے غلط پراہل خون
مطلی جمل علی نہ حق مہم جسے عالم مذہب ہیں	خوش نہایت ہوتے پڑا ہے تربیت شیخ کل کی جانے	فقد ہو احدیت اور لکے اہل نام عبد الحفیظ سے انکا	انہیں ماری کہیں پڑا ہے پہلے مشہور تر تیا ہے
بہشتیچہ ہیں اور نواس ہواد شیخ کل تھے خود اکی شادی کی	حق رکے انکو شادانے سات سال اپنے پہلے جانے	ہوئے تھے انکو دیکھ دشاہ عمر عبد الحفیظ و شہس الحق	انکے ملی عروج پا ہے اور تلمف حسین پا ہے
شیخ کل کو تھے خوش ہوا شکریہ ہی کسب متین تعلیم	شکر خالق زمانہ لا ہے شک ہوا جانے غا ہے	بات جو حق تھی وریاں لای لی اک شب کھتا ہے	نفع کیا نظم کے پڑا ہے
بہرہ شایع شیخ - ابو داود			

۱۶ - ۱۳ - ۱۶

اطلاع

اس عاجز و تلمف حسین خدا دل اپنے ذکر کرتے شیخ محمد وین کمال اس میں سن ہو راؤ کی اچھی کڑی ابدہ صوفی ربط خود کلا شیخ
سہی ہون السعدو تعریف نہایت لکے شیخ مال میں شیخ لاکھائی ہے لہذا صاحب قانون حق شیخ سن ہو راؤ و حق تعریف شیخ بدہی
زبشری میں بنام عاجز کے درج ہوئے کہ روایت مذکورہ بالا چڑھاؤ و نقل محفوظ ہیں -
کسی صاحب کو سدا ہے میں ملا حق شیخ اس میں اس شیخ کا انفرادی و مجرور نہیں ہیں بلکہ ان کا حق لکھی صاحب تصدیق نہ فرماویں -

الراشم محمد تلمف حسین علی عنہ مطبوعہ محرم ۱۳۳۵ ہجری

تقریر تلمف حسین صاحب

الکافی صاحب

الشیخ کل حضرت

الشیخ کل حضرت

الشیخ کل حضرت

[illegible]

صورة عن الورقة الأولى من «كتاب فيه تسمية شيوخ أبي داود،

بذل المجهود في ختم سائر أبي داود

للمخافة شمس الدين

المسحوي

رحمه

٤٨١

صورة عن طرة غلاف «بذل المجهود» للمسحوي

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
الحمد لله الذي وفقنا للاعتناء بالسنن وأريدنا بالانتماء للصحيح
والحسن وجنبنا البدع والأهواء وهبنا في أهل الورع والاستقامة
والصلاة والسلام على أفضل خلق الله وأجل بني آدم في خلقه ونفعه
موضوعه عالم الدين والمفوض عن الحق بيقين وعلى له وأصحابه
أئمة الجاهلين بالاعلام والتبليغ والمقرين بما يوصل إلى الانتماء للتحريم
للتحريم والتسوية وجهد فان أولئك ما صرفت فيه نفائس
الأوقات وأعلى ما انتفعت فيه الكتب الخفيات وخصه بمنزلة
الغنايات معرفة الأضواء النبوية والآثار الجردية وقد
دونه الأئمة فيها الكتب الشهيرة وبين علماء الامم من الحكماء
كأنفيسة وذخيرة وحصول الامام على التلخيص بها القول
لصحيح البخاري مسلم وعمر وعليها بالاتفاق من غيرها إلى هذا
الحال على مسلم وأضيف اليه كتاب السنن للإمام أبي داود وأيضاً
المؤلفة إلى الدرقة وخفيف انقطاع قاعته بسماحه واسما
حقاً زعمها في الاتصال والشهرة لاسيما وقد أطلق عليه اسم

الصحيح

صورة عن الورقة الأولى من «بذل المجهود»

ابراهيم الطائي في الاربعين اجزا داود قالا الله مدبر
 على خمسة احاديث الاعمال بالنيات والحالات وبانتميتهم عنه
 فانهموا ما هم بكم باهر والضر والضرر لا كانا لا شئ شيئا
 الذين العرب في سماها خمسة لم يرد ما فيها منكم وما لم يكن فافهم
 كما قد ان من قومه الشقة والله اعلم والسند للمقدم الى الجواب
 وحدثنا محمد بن حاتم الجرجي وعقبة بن ابي شيبة اللخميان
 عدي بن سليمان اخبرنا عن الجراح بن دنا عن ابي صالح عن ابي
 العالي عن ابي برزة الاسدي قال كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول يا خضره اذا ارد ان يقوم من
 المجلس سجدوا للعلم وبجرك اشهد انك
 لا اله الا انت استغفرتك وانتوب
 الميكافف الدرس
 يارسول الله صلى الله عليه
 وسلم انك رسول
 الاله فقلت تقول

تقول فبما مضى قال اعادة لما يكون
 في المجلس اخر بد الجهد

وصلى الله على

سيدنا محمد

والآل

وسلم

امين

٢

٢

عَوْنُ الْمَعْبُودِ

شرح

سَيِّدِنِ أَبِي دَاوُدَ

تصنيف

الإمام العلامة أبي الطيب محمد شمس النخعي العظيم آبادي

(١٢٧٣ - ١٣٢٩ هـ)

طبعة مقابلة على النسخة المندرية، وعليها أحكام

العلامة المحدث

مُحَمَّدُ نَاصِرُ الدِّينِ الأَلْبَانِي

رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى

وَبْنِي أَوْهَسَا

« رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سنة » للإمام أبي داود سليمان بن الأوسين » ص ٨٧

« نسية شيوخ أبي داود السجستاني » للمافظ أبي علي الحسين بن محمد الفسافي » ص ٤٩٨ هـ

وعليه حواشٍ لمجموعة من العلماء : منهم : ابن الدباغ ص ٤٦ هـ

« بدل المجهول في ختم سنن أبي داود » للمافظ محمد بن عبد الرحمن السناوي » ص ٨٣١ - ٩٠٢ هـ

المجلد الأول

قرأه واعتنى به وعلق عليه ، وخرج أحاديثه

أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع

لما جنبها سعد بن عبد الرحمن الرشيد

الدباغ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله تعالى على رسوله محمد الذي جُعلَ اتباعُه سبباً لكفارة
السيئات، وعلى آله وأزواجه وسائر أصحابه الذين نالوا به المنازل الرفيعة والدرجات.

أما بعد فيقول العبد الفقير إلى الله تعالى أبو عبد الرحمن شرف الحق الشهير بـ«محمد أشرف بن أمير بن علي
ابن حيدر الصديقي العظيم آبادي غفر الله لهم وستر عيوبهم: إن هذه الفوائد المتفرقة والحواشي النافعة على أحاديث
سنن الإمام الهمام المجتهد المطلق أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني - رضي الله تعالى عنه - جمعتهما من كتب
أئمة هذا الشأن - رحمهم الله تعالى - مقتصرأ على حل بعض المطالب العالية، وكشف بعض اللغات المغلفة
وتراكيب بعض المبارات، محتجباً عن الإطالة والتطويل إلا ما شاء الله تعالى، وسميتها بـ«عون المعبود على سنن أبي
داود» تقبل الله مني، والمقصود من هذه الحاشية المباركة الوقوف على معنى أحاديث الكتاب فقط من غير بحث
لترجيح الأحاديث بعضها على بعض إلا على سبيل الإيجاز والاختصار، ومن غير ذكر أدلة المذاهب المتبوعة على
وجه الاستيعاب، إلا في المواضع التي دعت إليها الحاجة، أعان الله تعالى وتبارك على إتمام هذه الحواشي، ونفع بها
إخواننا أهل العلم وإيائي خاصة، وأما الجامع لهذه المهمات المذكورة من الترجيح والتحقيق، وبيان أدلة المذاهب
والتحقيقات الشريفة، وغير ذلك من الفوائد الحديثة في المتون والأسانيد وعللها: الشرح الكبير لأخينا العلامة
الأعظم الأكرم أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي المسمى بـ«غاية المقصود في حل سنن أبي داود» وفقه الله
تعالى لإتمامه، كما وفقه لا بدته، وهو شرح كبير جليل عظيم الشأن، وشارحه العلامة صرف همته إلى إتمامه،
والمشغول فيه بحسب الإمكان، جزاء الله تبارك وتعالى، وتقبل منه، وجعله ذخيرة للعقبى.

وإني استغدت كثيراً من هذا الشرح المبارك وقد أعانني شارحه في هذه الحاشية في جل من المواضع، وأمدني
بكثير من المواقع فكيف يكفر شكره؟!

والباعث على تأليف هذه الحاشية المباركة أن أخانا الأعظم الأمجد أبا الطيب شارح «السنن» ذكر غير مرة في
مجلس العلم والذكر أن شرحي «غاية المقصود» يطول شرحه إلى غير نهاية لا أدري كم تطول المدة في إتمامه والله
يعيني، والآن لا نرضى بالاختصار، لكن الحبيب المكرم الشفيق المعظم جامع الفضائل والكمالات خادم سنن سيد
الكونين الحاج تلطف حسين العظيم آبادي مُصَرِّع على تأليف الشرح الصغير سوى «غاية المقصود» فكيف أرد كلامه؟!
فأمرني أخونا العلامة الأعظم الأكرم أبو الطيب - أدام الله مجده - لإبرام هذا المرام فاعتذرت كثيراً، لكن ما قبل
عذري. وقال: لا بد عليك هذا الأمر، وإني أعيتك بقدر الإمكان والاستطاعة، فشرعت متوكلاً على الله في إتمام هذه
الحاشية ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. أستغفر الله ربي من كل ذنب وأتوب إليه.

وأما إسناد هذا الكتاب المبارك مني إلى المؤلف الإمام المتقن فمذكور في «غاية المقصود شرح سنن أبي داود»
لا نعيد الكلام بذكره.

غير أن الشيخ العلامة الرحلة السيد محمد نذير حسين المحدث الدهلوي يروي عن أربعة من الأئمة سوى ٣/١
الشيخ العلامة محمد إسحاق المحدث الدهلوي - رحمهم الله - كما هو مذكور في «المكتوب اللطيف إلى المحدث
الشريف» لأخينا الأكرم الأعظم أبي الطيب أدام الله مجده.

فأقول : إني أروي «سنن أبي داود» وغير ذلك من كتب الحديث عن جماعة من الأئمة منهم :

السيد^(١) العلامة محمد نذير حسين المحدث الدهلوي، وهو يروي عن خمسة من الأئمة : أولهم : الشيخ^(٢) المحدث محمد إسحاق الدهلوي عن جده من جهة الأم الشيخ^(٣) العلامة المحدث المفسر عبدالعزيز الدهلوي عن أبيه

(١) قال أخونا الأعظم أبو الطيب محمد شمس الحق في كتابه «نهاية الروسخ في معجم الشيخ» هو الإمام العلامة الرحلة ملحق الأصاغر بالأكابر السيد محمد نذير حسين المحدث الدهلوي ابن السيد جواد علي بن السيد عظمت الله، ويتصل نسبه إلى الإمام زين العابدين علي بن الإمام حسين بن الإمام الهمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ولد في وطه سورج كده من ضواغات البهار سنة عشرين بعد الألف والمائتين، وقيل : سنة خمس وعشرين بعد الألف والمائتين، والأول أصح لأن بعض الثقات من سكان علي نكر الذي متصل بسورج كده قال : إني رأيت مكتوباً على بعض الدفاتر بخط بعض القدماء أن ولادته عام عشرين بعد الألف والمائتين وهكذا سمعنا من أفواه بعض أقاربنا، انتهى. قال أبو الطيب : وإنما أرخت في غاية المقصود شرح سنن أبي داود سنة خمس وعشرين لأن شيخنا العلامة لما سأله عن علم ولادته أجابني : إني لم أحفظه بالتحسين لكن أظن أني ولدت سنة خمس وعشرين أو قبل ذلك بقليل وهو من أجل تلامذة الشيخ العلامة محمد إسحاق المحدث الدهلوي حصل له الإجازة في شوال سنة ثمان وخمسين بعد الألف والمائتين وهو أحد من ملا فيضه إشرافاً وغرباً متعالي تعالى بطول بقاءه. [قلت : قوله «ملا فيضه» عبارة صوفية فيها مخالفة عقيدية].

(٢) هو الشيخ العلامة الورع الناسك الزاهد التي المحدث أبو سليمان محمد إسحاق الدهلوي بن محمد أفضل الفاروقي اللاهوري، ولد تقريباً عام اثنين وتسعين بعد الألف والمائة، وهو ابن بنت الكريمة للشيخ عبد العزيز الدهلوي، قرأ على أجداده الشيخ عبد القادر بن ولي الله الدهلوي، والشيخ رفيع الدين بن ولي الله الدهلوي، والشيخ الإمام عبد العزيز ولي الله الدهلوي وحصل له الإجازة العلماة بعد القرامة والسماعة من جده الشيخ عبد العزيز. ويروي أيضاً عن الشيخ عمر بن عبد الكريم المكي، وحصل له منه الإجازة عام إحدى وأربعين بعد الألف والمائتين في مكة المشرفة. وهاجر في سنة ثمان وخمسين بعد الألف والمائتين من الدهلي إلى مكة المشرفة. وجده الشيخ عبد العزيز رحمه الله يفرح به كثيراً، ويتلو هذه الآية الكريمة : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَىٰ لِي عَلَى الْكَرِّ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾ [إبراهيم : ٣٩]. ولا بد عليه أن يشكر بمثل هذه الأولاد فإن ابن بنت محمد إسحاق وابن أخيه العلامة الذي لم تر مثله الميرون محمد إسماعيل الغازي الشهيد من آيات الله تبارك وتعالى وهذا كل ذلك ببركة العمل الصالح والنية الخالصة من جدعهما الأعلى الشيخ ولي الله الدهلوي رحمه الله، وكان شيخه العلامة عمر بن عبد الكريم المكي المتوفى سنة (١٣٤٧) يشهد بكمالها في علم الحديث ورجاله وكان يقول : قد حلت فيه بركة جده الشيخ عبد العزيز الدهلوي(١١) [قلت : قوله : «بركة جده» فيه مخالفة عقيدية، وقال الشيخ العلامة عبد الله السراج المكي المتوفى سنة (١٢٦٤) وقت غسل جنازته في حقه : والله إنه لو عاش وقرأت عليه الحديث طول عمري ما نلت ما نالنا، توفي رحمه الله تعالى عام اثنين وستين بعد الألف والمائتين. ودفن بالمعلى عند قبر سيدتنا أم المؤمنين خديجة رضي الله عنها. وله تلامذة لا تحصى في العرب والمجم، منهم : الشيخ الأجل السيد محمد نذير حسين الدهلوي والشيخ العلامة المحدث محمد الأصاغر السهرافوري ثم المكي، والشيخ العلامة محمد إبراهيم النكرهسي العظمي أبدي والشيخ محمد بن حمد الله الشير شيخ محمد تهاوني مظفر نكري والمولوي سبحان بخش شكاربوري مظفر نكري والمولوي علي أحمد نزيل التوك والشيخ المحدث عبدالغني بن أبي سعيد المجدي الدهلوي ثم المدني المتوفى سنة (١٢٩٧)، والشيخ الحافظ أحمد علي السهارفوري، والفاضل عالم علي المرادآبادي، والفاضل النواب قطب الدين خان الدهلوي، والقاري عبدالرحمن القاني فني، والمفتي عاتب أحمد صاحب التأليفات الشهيرة، والمولوي فضل رحمن المرادآبادي، والشيخ العلامة المحدث المحقق محمد بن ناصر الحازمي رحمهم الله تعالى، كذا في «نهاية الروسخ في معجم الشيخ».

(٣) هو الشيخ العلامة أستاذ الأساتذة إمام الجهابذة عبدالعزيز ولي الله الدهلوي، ولد عام تسع وخمسين بعد الألف والمائة، وتوفي عام تسع وثلاثين بعد الألف والمائتين، له تلامذة كثيرة، وكان رحمه الله تعالى بمرأى جميع العلوم، وله مؤلفات جليلة مشهورة، وترجمته مبسطة في «نهاية الروسخ» وإتحاف النبلاء للعلامة التتويجي ثم البوفالي رحمه الله.

أبيه الإمام^(١) الأجل، ولي الله المحدث الدهلوي بالإسناد الذي هو مذكور في «الإرشاد إلى مهمات علم الإسناد» للشيخ ولي الله وكتاب الأمم لإيقاظ الهمم للشيخ^(٢) العلامة إبراهيم الكردي الكوراني. وثانهم: العلامة الجليل مسند اليمن السيد^(٣) عبدالرحمن بن سليمان بن يحيى بن عمر بن مقبول الأهل، مؤلف كتاب «النفس اليماني والروح الريحاني ٤ / ١» في إجازة القضاة بني الشوكاني، عن جماعة من الأئمة منها الشيخ الإمام محمد^(٤) بن سِنَّة.

ثالثهم: الشيخ العلامة محمد عابد^(٥) السندي ثم المدني مؤلف حصر الشارد في أسانيد محمد بن عابد عن جماعة منها: صالح^(٦) بن محمد الفلاني المغربي صاحب «قطف الثمر في رفع أسانيد المصنفات في الفنون والأثر».

رابعهم: مسند الدمشق الشيخ العلامة عبدالرحمن^(٧) الكزيري ابن الشيخ محمد بن عبدالرحمن الكزيري الدمشقي الشامي.

خامسهم: الشيخ العلامة عبداللطيف^(٨) البيروتي الشامي رحمه الله تعالى.

- (١) هو الشيخ الإمام الأجل ولي الله بن عبد الرحيم الدهلوي بن وجيه الدين ويتبني نسبه إلى عمر القاروق، ولد رحمه الله تعالى يوم الأربعاء رابع شوال من سنة أربع عشرة بعد الألف والمائة في مقام بهلت من مضاعفات مظفر نكر وراح إلى الحرمين الشريفين عام ثلاث وأربعين وعاد إلى الوطن عام خمس وأربعين، وكانت وفاته عام ست وسبعين بعد مائة وألف في الدهلي، له مناقب جلية ومآثر عظيمة لا يسع هذا المختصر، ومن أعظم مؤلفاته: «حجة الله البالغة» وإزالة الجفاء عن خلافة الخلفاء، وفتح الرحمن في ترجمة القرآن، والسوى شرح الموطأ، والمصنف شرح الموطأ، والإرشاد إلى مهمات علم الإسناد، وقرة العين في تفضيل الشيخين، وغير ذلك.
- (٢) هو الشيخ العلامة إبراهيم بن حسن الكوراني الشهري الشافعي تزيل المدينة المنورة عمدة المستدين خاتمة المحققين ولد في شوال سنة خمس وعشرين وألف وتوفي سنة إحدى ومائة وألف ودفن بالبقع، كذا في «نهاية الرسوخ».
- (٣) هو الشيخ الإمام العلامة عبدالرحمن بن سليمان بن يحيى بن عمر بن مقبول الأهل ولد سنة تسع وسبعين بعد الألف والمائة وتوفي سنة خمسين بعد الألف والمائتين وكان من كبار العلماء وعديم النظير في عصره.
- (٤) هو الشيخ العلامة محمد بن سِنَّة - بكسر السين وشدة النون - توفي عام ست وثمانين ومائة وألف رحمه الله تعالى.
- (٥) هو الشيخ العلامة محمد عابدين أحمد علي بن محمد مراد السندي ثم المدني توفي يوم الاثنين من ربيع الأول سنة سبع وخمسين ومائتين وألف ودفن بالبقع، له تلامذة كثيرة منها الشيخ عبد الغني المجدي الدهلوي، ومفتي بغداد السيد دلود والشيخ محمد خوج المكي والشيخ جمال المكي، والشيخ أبو المحاسن السيد محمد القاوقي وغيرهم.
- (٦) هو الشيخ الإمام المحقق صالح الفلاني المشوفي ابن محمد بن نوح، ويتبني نسبه إلى سالم بن عبد الله بن عمر، كانت ولادته عام ست وستين ومائة وألف، وتوفي في المدينة عام ثمانية عشر بعد الألف والمائتين، له مؤلفات جلية نفيسة منها «إيقاظ همم أهل الأبحار في تحقيق مسألة التقليد» ومنها «قطف الثمر» رحمه الله تعالى.
- (٧) هو الشيخ العلامة عبد الرحمن الكزيري بن محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن زين العابدين الكزيري الشافعي الدمشقي بركة!! الشام وعمدة ساداتها الكرام، ولد بدمشق الشام عام أربع وثمانين بعد الألف والمائة، وتوفي بمكة تاسع عشر ذي الحجة عام اثنين وستين بعد الألف والمائتين، كذا في «تاج التواريخ»، والذي بخط الشيخ العلامة عبد الرحمن بن عبد الله السراج: إنه توفي عام أربع وسبعين بعد الألف والمائتين، وله تلامذة كثيرة منها الشيخ المفسر العلامة السيد محمود الألوسي البغدادى مؤلف تفسير فروح المعاني، ومنها الشيخ أحمد بن دحلان الشافعي.
- (٨) هو الشيخ العلامة عبد اللطيف بن فتح الله البيروتي توفي بدمشق سنة نيف وخمسين بعد الألف والمائتين وتراجم هؤلاء كلهم مذكورة في «نهاية الرسوخ» منه.

أي: هذا باب في التخلي عن الناس عند قضاء الغائط، والمراد بالتخلي التفرّد .

١ - (حسن صحيح) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَتِيبٍ، ثنا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَغْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ -، عَنْ مُحَمَّدٍ - يَغْنِي ابْنَ عَمْرٍو -، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنِ الْمُؤَيَّرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا ذَهَبَ الْمَذْهَبُ أَبْعَدَ .

(مسلمة) يفتح الميم وسكون السين، (القضي) يفتح القاف وسكون العين وفتح النون، منسوب إلى قنبل جدّ عبدالله بن مسلمة (أبي سلمة) هو ابن عبد الرحمن بن عوف الزهري، ثقة فقيه . (المذهب): موضع التغوط، أو مصدر ميمي بمعنى الذهاب المعهود وهو الذهاب إلى موضع التغوط .

قال العراقي: هو بفتح الميم وإسكان الذال، وفتح الهاء مفعل من الذهاب ويطلق على معنيين أحدهما: المكان الذي يذهب إليه، والثاني: المصدر يقال: ذهب ذهاباً ومذهباً، فيحتمل أن يراد المكان، فيكون التقدير إذا ذهب في المذهب لأن شأن الظروف تقديرها بفي . ويحتمل أن يراد المصدر، أي: إذا ذهب مذهباً، والاحتمال الأول هو المنقول عن أهل العربية، وقال به أبو عبيد وغيره، وجزم به في «النهاية»، ويوافق الاحتمال الثاني قوله في رواية الترمذي [٢٠] (صحيح): «أني حاجته فأبعد في المذهب»، فإنه يتعين فيها أن يراد بالمذهب المصدر .

(أبعد): في موضع ذهابه، أو في الذهاب المعهود، أي: أكثر المشي، حتى بعد عن الناس، في موضع ذهابه، والحديث أخرجه الدارمي [٦٦٤] والنسائي [١٧] وابن ماجه [٣٣١] والترمذي [٢٠]، وقال: حسن صحيح .
٢ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدُ بْنُ مُسْرَهْدٍ، نا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ أَبِي الزَّيْبَرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ الْبِرَازَ أَظْلَقَ حَتَّى لَا يَرَاهُ أَحَدٌ .

(أبي الزبير): هو محمد بن مسلم المكي، وثقة الجمهور، وضعفه بعضهم لكثرة التدليس . (البراز): قال الخطابي: مفتوحة الباء اسم للفضاء الواسع من الأرض كنوا به عن حاجة الإنسان كما كنوا بالخلاء عنه . يقال: تبرّز الرجل إذا توطّأ . وهو أن يخرج إلى البراز، كما قيل: تخلى إذا صار إلى الخلاء . وأكثر الرواة يقولون: البراز بكسر الباء وهو غلط، إنما البراز مصدر بارزت الرجل في الحرب مبارزة وبرازاً . وفيه من الأدب استحباب التباعد عند الحاجة عن حضور الناس إذا كان في مراح من الأرض، ويدخل في معناه الاستتار بالأبنية وضرب الحجب وإرخاء الستر، وإعماق الآبار والحفائر ونحو ذلك من الأمور الساترة للعورات وكل ما ستر العورة عن الناس انتهى .

قلت: وخطأ الخطابي الكسر وخالفه الجوهري فجعله مشتركاً بينهما وقال في «المصباح»: البراز بالفتح والكسر لغة قليلة الفضاء الواسع الخالي من الشجر ثم كتى بالغاظ انتهى . والحديث فيه إسماعيل بن عبد الملك الكوفي نزيل مكة، قد تكلم فيه غير واحد وأخرجه أيضاً ابن ماجه [٣٣٥] .

٢ - بابُ الرَّجُلِ يَتَوَضَّأُ لِبَوْلِهِ

أي: يتخذ لبوله مكاناً سهلاً لتلا يرجع إليه رشاش البول .

٣ - (ضعيف) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نا حَمَّادٌ، أَنَا أَبُو الْيَاسِجِ، [قال]: حَدَّثَنِي شَيْخٌ قَالَ: لَقَا قَدِيمَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

عَبَّاسُ الْبَصْرَةِ، فَكَانَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي مُوسَى، فَكَتَبَ عَبْدُ اللَّهِ إِلَى أَبِي مُوسَى يَسْأَلُهُ عَنْ أَشْيَاءَ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ أَبُو مُوسَى: **إِنِّي كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، فَأَرَادَ أَنْ يُتَوَلَّى دِمْنًا فِي أَصْلِ جِدَارٍ، وَقَالَ: ثُمَّ قَالَ ﷺ: «إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُتَوَلَّى فَلْيَتَوَلَّى بِوَلِّهِ مَوْضِعًا»^(١).** [ضعيف الجامع الصغير] (٣١٩)، «المشكاة» (٣٤٥).

(حماد): هو ابن سلمة، قال السيوطي أن موسى إذا أطلق حماداً يريد ابن سلمة، وهو قليل الرواية عن حماد بن زيد، حتى قيل: إنه لم يرو عنه إلا حديثاً. (أبو التياح): بفتح المثناة والتحتانية الثقيلة اسمه يزيد بن حميد ثقة. (فكان يحدث على بناء المجهول أي: كان ابن عباس يحدث عن أبي موسى بأحاديث، والمحدثون عن أبي موسى كانوا بالبصرة، لأن في رواية البيهقي [٩٣/٩٤] سمع أهل البصرة يتحدثون عن أبي موسى. (دمناً): بفتح الدال وكسر الميم قال الخطابي: الدمث المكان السهل الذي يجذب فيه البول فلا يرتد على البائل، يقال للرجل إذا وصف باللين والسهولة إنه لدمث الأخلاق وفيه دماثة. (فليرتد): أي ليطلب وليتحر مكاناً ليناً، ومنه المثل الراشد لا يكذب أهله، وهو الرجل يبعثه القوم يطلب لهم الماء والكلا. يقال: رادهم يرودهم ريداً وارتاد لهم ارتياداً. والحديث فيه مجهول لكن لا يضر^(٢)، فإن أحاديث الأمر بالترتء عن البول تفيد ذلك، والله أعلم.

٣ - بَابُ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ

هو موضع قضاء الحاجة، أي إذا أراد الدخول.

٤ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدُ بْنُ مُسَرِّدٍ، ثنا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ وَعَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ - قَالَ عَنْ حَمَادٍ - قَالَ: **«اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ - وَقَالَ: عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ قَالَ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ - مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ».** [ق].

(صحيح)^(٣) قال أبو داود: رواه شعبة، عن عبد العزيز: **«اللهم إني أعوذ بك»**. وقال مرة: **«أعوذ بالله»**.

(شاذ)^(٤) وقال وهيب: **«فَلْيَتَعَوَّذْ بِاللَّهِ»**.

(قال) مسدد (عن حماد) بن زيد (قال) النبي ﷺ: (اللهم إني أعوذ بك) يعني ألجأ وألوذ. والعوذ والعياذ والمعاذ والمملجأ: ما سكنت إليه تقيّة عن محذور. (وقال) مسدد (عن عبد الوارث قال) النبي ﷺ: (أعوذ بالله من الخُبث والخبائث) فلفظ مسدد عن حماد: اللهم إني أعوذ بك من الخُبث والخبائث. ولفظ مسدد عن عبد الوارث: أعوذ بالله من الخُبث والخبائث. قال الخطابي: الخُبث بضم الباء جماعة الخبيث. والخبائث جمع الخبيثة، يريد ذكران الشياطين وإنائهم. وجماعة أصحاب الحديث يقولون: الخُبث ساكنة الباء، وهو غلط، والصواب الخُبث بضم الباء. قال ابن الأعرابي: أصل الخُبث في كلام العرب المكروه، فإن كان من الكلام فهو الشتم، وإن كان من الممل الكفر، وإن كان من الطعام فهو الحرام، وإن كان من الشراب فهو الضار، انتهى كلام الخطابي.

(١) في «نسخة». (منه).

(٢) لا يدل هذا على ثبوت القصة، فوجب التوقف عن نسبته إليه ﷺ، حتى تعلم صحته، قاله شيخنا الألباني في «ضعيف سنن أبي داود» (١١/٩).

(٣) لا يوجد لها حكم في «الطبقات السابقة»، واستدركنا هذا الحكم من التخريج المطول لـ «صحيح سنن أبي داود» (١/٢٤-٢٥).

(٤) لا يوجد لها حكم في «الطبقات السابقة»، واستدركنا هذا الحكم من التخريج المطول لـ «صحيح سنن أبي داود» (١/٢٤-٢٥).

وقال ابن سيد الناس: وهذا الذي أنكره الخطابي هو الذي حكاه أبو عبيد القاسم بن سلام، وحسبك به جلالة. وقال القاضي عياض: أكثر روايات الشيوخ بالإسكان. وقال القرطبي: رويناه بالضم والإسكان. قال ابن دقيق العيد: ابن سيد الناس: لا ينبغي أن يُعد مثل هذا غلطاً، انتهى.

قال النووي: وهذا الأدب مجمعٌ على استحبابه، ولا فرق فيه بين البنيان والصحراء. والحدِيث أخرجه الشيخان [خ: (١٤٢)، م: (٣٧٥)]، والترمذي [٥]، والنسائي [٩]، وابن ماجه [٢٩٨]، والدارمي [٦٧٣]، وقال الترمذي: حديث أنس أصح شيء في هذا الباب.

٥ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَمْرٍو - يَغْنِي السُّدُوسِيَّ -، قَالَ: ثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ - هُوَ ابْنُ صُهَيْبٍ -، عَنْ أَنَسٍ، بِهَذَا الْحَدِيثِ، قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ».

وقال شُعْبَةُ: وَقَالَ مَرَّةً: «أَعُوذُ بِاللَّهِ». [وَقَالَ وَكِيعٌ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ: «فَلْيَعُوذُ بِاللَّهِ»^(١)].

٦/١

(وقال) شعبة عن عبد العزيز (مرة أعوذ بالله وقال وهيب) عن عبد العزيز (فليعوذ بالله) بصيغة الأمر، أراد المؤلف الإمام رضي الله عنه: بيان اختلاف الأخذين عن عبد العزيز بن صهيب، فقال: روى حماد بن زيد عن عبد العزيز: اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث، بلفظ المضارع وزيادة بك بكاف الخطاب قبلها بآه موحدة. وروى عبد الوارث عن عبد العزيز: أعوذ بالله من الخبث والخبائث بلفظ الجلالة بعد أعوذ وأسقط لفظ اللهم قبلها، ورواه شعبة عن عبد العزيز مثلهما، فقال مرة كلفظ حماد بن زيد، وقال: كعبد الوارث. وروى وهيب بن خالد عن عبد العزيز بلفظ: فليعوذ بصيغة الأمر، فعلى رواية وهيب هو حديث قولي لا فعلي. أي: إذا أراد أحدكم الخلاه أو أتى أحدكم الخلاه ونحوهما فليعوذ بالله من الخبث والخبائث.

قال الحافظ: وقد روى المعري عن طريق عبد العزيز بن المختار عن عبد العزيز بن صهيب بلفظ الأمر، قال (شاذ): إذا دخلتم الخلاه فقولوا: بسم الله أعوذ بالله من الخبث والخبائث. إسناده على شرط مسلم، انتهى.

(بهذا الحديث) المذكور بقوله: إذا دخل. إلخ وصرح ثانياً اختلاف لفظ شعبة للإيضاح، فقال (قال) شعبة: عن عبد العزيز (اللهم إني أعوذ بك) من الخبث والخبائث (وقال شعبة وقال) عبد العزيز (مرة أعوذ بالله) من الخبث والخبائث.

٦ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَمْرٍو بْنُ مَرْزُوقٍ، أَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ هَذِهِ الْحُشُوشُ مُخْتَصَرَةٌ فَإِنَّمَا أَتَى أَحَدُكُمْ الْخَلَاءَ فَلْيَقُلْ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ».

(إن هذه الحشوش) بضم الحاء المهملة، وشين معجمتين هي الكف ومواضع قضاء الحاجة واحداً حش، قال الخطابي: وأصل الحش جماعة النخل المتكاثفة، وكانوا يقضون حاجتهم إليها قبل أن تتخذ الكف في البيوت، وفيه لغتان: حشٌ وحشٌ بالفتح والضم. (مختصرة) على البناء للمجهول، أي: تحضرها الجن والشياطين، وتتأبها لقصد الأذى، والحديث أخرجه ابن ماجه [٢٩٦]، والنسائي في «السنن الكبرى» [٢٣/٦].

(١) ليست في (الهندية) في هذا الموضع، وقد تقلعت من غير ذكر: «عن عبد العزيز». ولا فرق. وهي (شاذة) بصيغة الأمر.

٤ - بَابُ كَرَاهِيَةِ اسْتِيقْبَالِ الْقِبْلَةِ عِنْدَ قَضَاءِ الْحَاجَةِ

القبلة بكسر القاف جهة يقال: أين قبلتك أي: أين تتوجه، وسميت القبلة قبلةً لأن المصلّي يقابلها وتقبلها. والحاجة تعمُّ الغائط والبول.

٧ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدُ بْنُ مُسْرَعٍ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ سَلْمَانَ قَالَ: قِيلَ لَهُ: لَقَدْ عَلِمَكُمْ يَبْجُمُ كُلُّ شَيْءٍ حَتَّى الْخِرَاءَةُ! قَالَ: أَجَلٌ لَقَدْ نَهَانَا ﷺ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ، وَأَنْ لَا نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ، وَأَنْ لَا يَسْتَنْجِيَ أَحَدُنَا بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، أَوْ نَسْتَنْجِيَ بِرَجِيعٍ أَوْ عَظْمٍ. [م].

(أبو معاوية) هو محمد بن خازم وفي بعض النسخ أبو معوذ وهو غلط. (قيل له) أي لسلمان، والقائلون بهذا القول المشركون، ففي رواية مسلم [٢٦٢] قال لنا المشركون. (الخِرَاءَةُ) قال الخطابي: هو مكسورة الخاء ممدودة الألف: أدب التخلي والقعود عند الحاجة. وأكثر الرواة يفتحون الخاء ولا يمدّون الألف، فيفحش معناه، انتهى. وقال عياض: بكسر الخاء ممدودٌ، وهو اسم فعل الحدث، وأما الحدث نفسه فيغير تاء ممدودة ويفتح الخاء. وفي «المصباح»: خرىء يخرأ من باب تعب إذا تغوط، واسم الخارج خرة مثل فلس وفلوس، انتهى.

(بغائط) قال ولي العراقي: ضبطناه في «سنن أبي داود» بالباء الموحدة، وفي مسلم [٢٦٢] باللام. (أو بول) قال الشيخ تقي الدين في «شرح العمدة»: والحديث دلٌّ على المنع من استقبالها ببولٍ أو غائط، وهذه الحالة يتضمن أمرين: أحدهما بخروج الخارج المستقذر، والثاني: كشف العورة، فمن الناس من قال المنع للخارج لمناسبته لتعظيم القبلة عنه، ومنهم من قال: المنع لكشف العورة. ويبنى على هذا الخلاف خلافهم في جواز الوطء مستقبل القبلة مع كشف العورة، فمن علل بالخارج أباحه إذ لا خارج. ومن علل بالعورة منعه.

(وأن لا يستنجي باليمين) أي أمرنا أن لا نستنجي باليمين. أو لا زائدة، أي: نهانا أن نستنجي باليمين. والنهي عن الاستنجاء باليمين على إكرامها وصيانتها عن الأقدار ونحوها؛ لأن اليمين للأكل والشرب والأخذ والإعطاء، ومصونة عن مباشرة الثفل، وعن معاسة الأعضاء التي هي مجاري الأفتال والنجاسات، وحُلفت اليسرى لخدمة أسفل البدن لإمالة ما هنالك من القذرات وتنظيف ما يحدث فيها من الدنس وغيره. قال الخطابي: ونهيه عن الاستنجاء باليمين في قول أكثر العلماء نهى أدب وتزیه. وقال بعض أهل الظاهر: إذا استنجى يمينه لم يجزه كما لا يجزيه برجيح أو عظم.

(وأن لا يستنجي أحدنا بأقل من ثلاثة أحجار) أي أمرنا أن لا يستنجي أحدنا بأقل منها، وفي رواية لأحمد [٤٣٧/٥]: «ولا نكتفي بدون ثلاثة أحجار». وهذا نصٌّ صريحٌ صحيحٌ في أن استيفاء ثلاث مسحات لا بد منه. قال الخطابي: فيه بيان أن الاستنجاء بالأحجار أحد المطهرين، وأنه إذا لم يستعمل الماء لم يكن بدّ من الحجارة أو ما يقوم مقامها، وهو قول سفيان الثوري ومالك بن أنس والشافعي وأحمد بن حنبل. وفي قوله: وأن لا يستنجي أحدنا بأقل من ثلاثة أحجار البيان الواضح أن الاختصار على أقل من ثلاثة أحجار لا يجوز وإن وقع الإنقاء بما دونها، ولو كان [القصد] به الإنقاء حسب لم يكن لاشتراط عدد الثلاث معنى إذ كان معلوماً أن الإنقاء يقع بالمسحة الواحدة أو المسحيتين. فلما اشترط العدد لفظاً وعلم الإنقاء فيه معنى دل على إيجاب الأمرين.

(أو نستنجي برجيع أو عظم) ولفظ أو للعطف لا للشك، ومعناه معنى الواو، أي نهانا عن الاستنجاء بهما. والرجيع هو الروث والعذرة فعل بمعنى فاعل؛ لأنه رجع عن حالته الأولى بعد أن كان طعاماً أو علفاً، والروث هو رجيع ذوات الحوافر. وجاء في رواية ويضع بن ثابت فيما أخرجه المؤلف: رجيع دابة، وأما عذرة الإنسان أي: غائطه فهي داخلة تحت قوله ﷺ: «إنها ركس». قال النووي في «شرح صحيح مسلم»: فيه النهي عن الاستنجاء بالنجاسات، وبه ﷺ بالرجيع على جنس النجس. وأما العظم فلكونه طعاماً للجن فنهى به على جميع المطعومات. انتهى.

٨ - (حسن) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الثَّقَلِيُّ، قَالَ: ثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ، عَنْ الْقَعْقَاعِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا آتَاكُمْ بِمَنْزِلَةِ الْوَالِدِ أَعْلَمُكُمْ فَإِذَا آتَى أَحَدَكُمْ الْغَائِطَ فَلَا يَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَنْبِذُهَا وَلَا يَسْتَنْطِبُ بِمِيمَةٍ، وَكَانَ يَأْمُرُ بِبِلَاتَةِ أَحْبَابٍ وَيَنْهَى عَنِ الزُّوْثِ وَالرُّمَةِ.» (م ببعضه).

(الثقفي) بضم النون منسوب إلى نفي القضاعي. (ولا يستطب بيمينه) أي لا يستنجي بها وسعى الاستنجاء الاستطابة لما فيه من إزالة النجاسة وتطهير موضعها من البدن يقال: استطاب الرجل إذا استنجى فهو مستطيب. وأطاب فهو مطيب. ومعنى الطيب هنا الطهارة. (الرمة) بكسر الراء وشدة الميم والرمة والرميم: العظم البالي، أو الرمة جمع رميم، أي: العظام البالية.

٩ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدُ بْنُ مَسْرُودٍ، ثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَفَّاءَ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي الْوُبَّانِ رَوَاةٍ، قَالَ: «إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْقِبُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ، وَلَكِنْ شَرِقُوا أَوْ غَرَبُوا». فَقَدِمْنَا الشَّامَ فَوَجَدْنَا مَرَا حِصَ قَدْ نَبِذَتْ قِبَلَ الْقِبْلَةِ، فَكُنَّا نَحْرِفُ عَنْهَا وَنَسْتَعْفِفُ اللَّهَ. [ق].
[قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ بِإِسْنَادِهِ وَمَعْنَاهُ].

(سفیان) هو ابن عيينة. (ولكن شرفوا أو غربوا) قال الخطابي: هذا خطاب لأهل المدينة ولمن كان قبلته على ذلك السم، وأما من كانت قبلته إلى جهة الغرب والشرق فإنه لا يغرب ولا يشرف. (مراحيض) بفتح الميم وبالحاء المهملة والضاد المعجمة جمع مرحاض بكسر الميم، وهو البيت المتخذ لقضاء حاجة الإنسان.

١٠ - (منكر) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: ثَنَا وَهَيْبٌ، قَالَ: ثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَبِي زَيْدٍ، عَنْ مَعْقِلِ بْنِ أَبِي مَعْقِلِ الْأَسَدِيِّ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَتَيْنِ بِبَوْلٍ أَوْ غَائِطٍ. [ضعيف الجامع الصغير] (٦٠١١). قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَأَبُو زَيْدٍ هُوَ مَوْلَى بَنِي تَعْلَبَةَ.

(أبي زيد) اسمه الوليد. (القبليتين) الكعبة وبيت المقدس، وهذا قد يحتمل أن يكون على معنى الاحترام لبيت المقدس، إذ كان هذه^(١) قبلتنا، ويحتمل أن يكون من أجل استدبار الكعبة، لأن من استقبل بيت المقدس بالمدينة فقد استدبر الكعبة.

١١ - (حسن) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ فَارَسٍ، قَالَ: ثَنَا صَفْوَانُ بْنُ عِيْسَى، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ ذَكْوَانَ، عَنْ مَرْوَانَ الْأَصْفَرِ، قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عَمَرَ أَخَا رَاحِلَتِهِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، ثُمَّ جَلَسَ يَبْكُ إِلَيْهَا، فَقُلْتُ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! أَلَيْسَ قَدْ نَهَى

(١) كذا في (الهندية)، وفي مطبوع «معالم السنن»: «مرة» ويحتمل أن تكون «مدة»، انظر «بذل المجهود» (٢٨/١).

عَنْ هَذَا؟ قَالَ: بَلَى، إِنَّمَا نُهِيَ عَنْ ذَلِكَ فِي الْفَضَاءِ، فَإِذَا كَانَ يَتَنَزَّلُ وَيَتَنَزَّلُ الْقِبْلَةَ هُنَا يَسْتَوُكُ فَلَا بَلَسَ.

(أناخ) أي: أقعد، يقال: أناخ الرجل الجمل إناخة. (راحلة) المركب من الإبل ذكر أو أنثى.

٥ - بَابُ الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ

أي: في استقبال القبلة عند الحاجة واستدبارها:

١٢ - (صحيح) حَدَّثَنَا [الْفَقْعِيُّ] عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ عَمْرِوٍ وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: لَقَدْ ارْتَقَيْتُ عَلَى ظَهْرِ الْبَيْتِ فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى لَيْتَيْنِ، مُسْتَقْبِلَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ لِحَاجَتِهِ. [ق].

(البيتين) بفتح اللام وكسر الموحدة وفتح النون: تهيئة لبنة، وهي ما تصنع من الطين أو غيره للبناء قبل أن يحرق.

١٣ - (حسن) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، قَالَ: نَا أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْحَاقَ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبَانَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَى نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِرِجْلَيْكَ، فَرَأَيْتُهُ قَبْلَ أَنْ يَقْبُضَ بِعَاقِ يَسْتَقْبِلُهَا.

(قبل أن يقبض بعاق) قال الخطابي: وفي هذا بيان^(١) من صحة من فرق بين البنيان والصحراء. غير أن جابرًا نوه أن النهي كان على العموم، فحمل الأمر في ذلك على النسخ.

٦ - بَابُ كَيْفِ التَّكْشُفِ عِنْدَ الْحَاجَةِ

١٤ - (صحيح) حَدَّثَنَا [أَبُو حَازِمَةَ] زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: ثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ حَاجَةً لَا يَرْفَعُ تَوْبَهُ حَتَّى يَلْبَسَ مِنَ الْأَرْضِ.

(عن رجل) قيل هو قاسم بن محمد أحد الأئمة الثقات، وقيل: هو غياث بن إبراهيم أحد الضعفاء.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَاهُ عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ. [قَالَ أَبُو عِيسَى الرَّمْلِيُّ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ السَّلَامِ، بِه].

(وهو ضعيف) قال السيوطي: ليس مراده تضعيف عبد السلام لأنه ثقة حافظ من رجال الصحيحين، بل تضعيف من قال عن أنس، لأن الأعمش لم يسمع من أنس ولذا قال: مرسل، ويوجد في بعض النسخ بعد قول المؤلف: وهو ضعيف هذه العبارة.

قَالَ أَبُو عِيسَى الرَّمْلِيُّ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بِهِ، أَنْتَهَى.

قلت: أبو عيسى هو إسحاق وراق أبي داود وهذه إشارة من الرملي إلى أن الحديث اتصل إليه من غير طريق شيخه أبي داود، فهذه العبارة من رواية أبي عيسى الرملي لا من رواية اللؤلؤي عن أبي داود، فلعل بعض النساخ لرؤية اللؤلؤي اطلع على رواية الرملي فأدرجها في نسخة اللؤلؤي، ومراده بذلك أنه لما كانت رواية عبد السلام غير موصولة أشار بوصلها برواية أبي عيسى الرملي.

(١) عند الخطابي (١٧/١) بمعناه زيادة: «ما ذكرنا».

٧- بَابُ كَرَاهِيَةِ الْكَلَامِ [عِنْدَ الْخَلَاءِ]

١٥ - (ضعيف)^(١) حَدَّثَنَا عَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْسَرَةَ، ثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، ثَنَا عِكْرَمَةُ بْنُ عَمَّارٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَخْرُجُ الرَّجُلَانِ يَضْرِبَانِ الْغَائِطَ كَاشِفَيْنِ عَنْ عَوْرَتَيْهِمَا يَتَحَدَّثَانِ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَمُتُّهُنَّ عَلَى ذَلِكَ». قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هَذَا لَمْ يُسْنِدْهُ إِلَّا عِكْرَمَةُ بْنُ عَمَّارٍ! [وَهُوَ مِنْ حَدِيثِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ].

١٥ م- [حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا أَبَانُ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، بِهِذَا. يُغْنِي مَوْقُوفًا].

(عكرمة بن عمار) المجلي أحد الأئمة وثقة ابن معين والمجلي وتكلم البخاري وأحمد والنسائي في روايته عن يحيى بن أبي كثير وأحمد في إياس بن سلمة. (لا يخرج الرجلان) ذكر الرجلين في الحديث خرج مخرج الغالب، وإلا فالمرأتان والمرأة والرجل أفصح من ذلك. (يضربان الغائط) يقال: ضربت الأرض إذا أتينا بخلاء، وضربت في الأرض إذا سافرت، يقال: ويضرب الغائط إذا ذهب لقضاء الحاجة. والمراد ها هنا يقضيان الغائط. (كاشفين) منصوب على الحال. (يمتت) المقت: البغض. ورواه ابن حبان في «صحيحه» [١٤٢٢] بلفظ «صحيح»: «لا يقعد الرجلان على الغائط يتحدَّثان يرى كل واحد منهما عورة صاحبه، فإن الله يمقت على ذلك»، وسياق اللفظ يدل على أن المقت على المجموع لا على مجرد الكلام.

(لم يسند إلا عكرمة بن عمار) وعكرمة عن يحيى متكلم فيه، ومع هذا فهو متفرد فلا يصلح إسناده، وفي بعض النسخ بعد قوله: إلا عكرمة هذه العبارة: حَدَّثَنَا أَبَانُ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بِهِذَا يعني حديث عكرمة بن عمار، انتهى. قلت: ليس هذه العبارة للمؤلف أصلاً، لأن أبَا دَاوُدَ ذكر أنه لم يسند إلا عكرمة فلم يقف عليه أبو داود مستنداً من غير رواية عكرمة فأراد ملحق هذه العبارة الاستدراك على أبي داود بأنه قد أسنده عن يحيى بن أبي كثير أبَانُ بن يزيد العطار، لكن لم أقف على نسبة هذه العبارة لأحد من الأئمة^(٢).

٨- بَابُ فِي الرَّجُلِ يَرُدُّ السَّلَامَ وَهُوَ يَبُولُ

١٦ - (حسن) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ وَأَبُو بَكْرِ ابْنَا أَبِي شَيْبَةَ، قَالَا: ثَنَا عُمَرُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ الضَّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: مَرَّ رَجُلٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَبُولُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ. [م].

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَغَيْرِهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَبَيَّنَ، ثُمَّ رَدَّ عَلَى الرَّجُلِ السَّلَامَ.

(فلم يرد عليه) الجواب وفي هذا دلالة على أن المسلم في هذا الحال لا يستحق جواباً. وهكذا في رواية مسلم [٣٧٠]، وأصحاب السنن ٤ [ت: (٩٠)، س (٣٧)، ج (٣٥٣)] من طريق الضحَّاك عن نافع، عن ابن عمر قال

(١) في نسخة: «عند الحاجة». (منه).

(٢) وقد صححه شيخنا الألباني مؤخراً. انظر التخریج المطول لـ «صحيح سنن أبي داود» (١/ ٤٤). وقد صرح بتراجعه عن الضعيف في «الصحيح» (تحت ٣١٢٠)، وانظر «صحيح الترمذی» (١٥٥)، «صحيح موارد الطمان» (١٣٧).

(٣) نعم، هي ليست لأبي داود، وأبان بن يزيد ليس من شيوخه، وهي منسوبة لابن دقيق العيد في «الإمام»، أفاده شيخنا في «صحيح سنن أبي داود» (١/ ٤٢-٤٣). قلت: وقعت العبارة منسوبة لأبي داود في رواية أبي عمرو أحمد بن علي البصري وابن الأعرابي، أفاده المزي (٣/ ٤٧٨) وفيه: [حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ ثَنَا أَبَانُ بِهِ، فِيهِ مُسْطَمَةٌ، وَابْنُ دَاوُدَ. وَانْظُرْ «بَيَانَ الْوَهْمِ وَالْإِهْمَامِ» (٥/ ٢٥٨)].

(صحيح): «مَرَّ رَجُلٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَبُولُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ»، وكذا في ابن ماجه من حديث أبي هريرة [٣٥١]، (صحيح) وجابر بن عبدالله [٣٥٢]، وأما في رواية محمد بن ثابت العدي وابن الهاد كلاهما عن نافع عن ابن عمر التي أخرجهما المؤلف في باب التيمم فيها أن السلام كان بعد البول. وفي سائر الروايات أن السلام كان حالة البول ولهذا الروايات ترجيح. (وروى عن ابن عمر وغيره) كأبي الجهم بن الحارث ووصل المؤلف هاتين الروايتين في باب التيمم في الحضر.

١٧ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، ثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، ثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ حُصَيْنِ ابْنِ الْمُثَنَّى أَبِي سَاسَانَ، عَنْ الْمُهَاجِرِ بْنِ قُتَيْبَةَ: أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَبُولُ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ حَتَّى تَوَضَّأَ، ثُمَّ اعْتَذَرَ إِلَيْهِ فَقَالَ: «إِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَذْكَرَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِلَّا عَلَى طَهْرٍ» أَوْ قَالَ: «عَلَى طَهَارَةٍ».

(أو قال على طهارة) هذا شك من المهاجر أو ممن دونه، وفيه دلالة على أنه ينبغي لمن سلم عليه في تلك الحال أن يدع الرد حتى يتوضأ أو يتيمم ثم يرد، وهذا إذا لم يخش فوات المصلى وأما إذا خشي فواته فالحديث لا يدل على المنع؛ لأن النبي ﷺ تمكن من الرد بعد أن توضأ أو تيمم على اختلاف الروايتين فيمكن أن يكون تركه لذلك طلباً للأشرف وهو الرد حال الطهارة.

٩ - بَابُ فِي الرَّجُلِ يَذْكُرُ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى غَيْرِ طَهْرٍ

١٨ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، ثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ خَالِدِ بْنِ سَلَمَةَ - يَعْنِي الْفَقَاهَ -، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ. [م].

(الفقاه) لقب خالد يعرف به (عن يحيى) بفتح الباء والموحدة وكسر الهاء ثم التحتانية المشددة هو لقب، واسمه عبدالله بن بشار. (على كل أحيانه)، وأخرج الترمذي [١٤٦] من حديث علي (ضعيف): «كان يقرئ القرآن على كل حال ما لم يكن جنباً». فيه دلالة على أنه إذا كان الحدث الأصغر لا يمنعه عن قراءة القرآن وهو أفضل الذكر كان جواز ما عداه من الأذكار بالطريق الأولى، وكذلك حديث عائشة: «كان النبي ﷺ يذكر الله على كل أحيانه» مشعر بوقوع الذكر منه حال الحدث الأصغر، لأنه من جملة الأحيان المذكورة، والجمع بين هذا الباب والباب الذي قبله باستحباب الطهارة لذكر الله تعالى والرخصة في تركها. والحديث أخرجه مسلم [٣٧٣]، والترمذي [١٨]، وابن ماجه [٣٠٢].

١٠ - بَابُ الْحَاتِمِ يَكُونُ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى يُدْخِلُ بِهِ الْحَلَاءَ

١٩ - (شاذ) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْحَتَمِيِّ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، [قَالَ]: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْحَلَاءَ وَضَعَ خَاتَمَهُ. [ضعيف الجامع الصغير] (٤٣٩٠)، «المشكاة» (٣٤٣).

قال أبو داود: هَذَا حَدِيثٌ مُتَكَرِّرٌ، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ رَدَقٍ ثُمَّ أَقَاءَهُ؛ وَالْوَهْمُ فِيهِ مِنْ هَمَّامٍ، وَلَمْ يَزِدْهُ إِلَّا هَمَّامٌ^(١).

(١) حديث أبي هريرة فيه أنه ﷺ ضرب بكفيه الأرض تيمم... إلخ. قال شيخنا الألباني: (صحيح بلفظ: (الجدار) مكان الأرض).

(٢) بل رواه غيره، وعلته الحقيقية عن ابن جريج، وهو مدلس، والحديث ضعفه الجمهور. قاله شيخنا الألباني - رحمه الله - في «التخريج المطول لضعيف سنن أبي داود» ١٤/٩ برقم ٤.

(هذا حديث) أي: حديث همام عن ابن جريج. (منكر) المنكر ما رواه الضعيف مخالفاً للثقة، (وإنما يعرف) بالبناء للمجهول هذا الحديث، (عن ابن جريج عن زياد بن سعد عن الزهري عن أنس) وهذا الحديث هو المعروف، والمعروف مقابل المنكر لأنه إن وقعت مخالفة الحديث القوي مع الضعيف فالراجح يقال له المعروف، ومقابله يقال له المنكر. قلت: التمثيل به للمنكر إنما هو على مذهب ابن الصلاح من عدم الفرق بين المنكر والشاذ. وقال السخاوي في «فتح المغيب»، وكذا قال النسائي إنه غير محفوظ انتهى. وهمام ثقة احتج به أهل الصحيح ولكنه خالف الناس، ولم يوافق أبو داود على الحكم عليه بالنكارة، فقد قال موسى بن هارون لا أدفع أن يكونا حديثين ومال إليه ابن حبان فصحيحهما [١٤١٣] معاً. ويشهد له أن ابن سعد أخرج بهذا السند [٤٠٧/١] ط-خنجي أن أنساً نقش في خاتمه محمد رسول الله قال: فكان إذا أراد الخلاء وضعه لا سيما وهمام لم ينفرد به بل تابعه عليه يحيى بن المتوكل عن ابن جريج، وصححه الحاكم [١٨٧/١] على شرط الشيخين ولكنه متعقب فإنهما لم يخرجاه لكل منهما على انفراد. وقول الترمذي أنه حسن صحيح غريب فيه نظر وبالجمله فقد قال شيخنا: إنه لا علة له عندي لإتدليس ابن جريج، فإن وجد عنه التصريح بالسماع فلا مانع من الحكم بصحته في نقدي، انتهى. وقد روى ابن عدي [١٥١٠/١] حدثنا محمد بن سعد الحراني، حدثنا عبدالله بن محمد بن عيشون، حدثنا أبو قتادة، عن ابن جريج، عن ابن عقيل يعني عبدالله بن محمد بن عقيل، عن عبدالله بن جعفر قال: كان النبي ﷺ يلبس خاتمه في يمينه وقال: كان ينزع خاتمه إذا أراد الجنابة، ولكن أبو قتادة وهو عبدالله بن واقد الحراني مع كونه صدوقاً كان يخطيء، ولذا أطلق غير واحد تضعيفه وقال البخاري: منكر الحديث تركوه. بل قال أحمد: أظنه كان يلدس وأورده شيخنا في المدلسين وقال: إنه متفق على ضعفه، ووصفه أحمد بالتدليس، انتهى. فروايته لا تعلق رواية همام انتهى.

وقال السيوطي في «مرقاة الصعود»: أخرجه البيهقي [٩٥/١] من طريق يحيى بن المتوكل البصري عن ابن جريج عن الزهري عن أنس أن رسول الله ﷺ لبس خاتماً نقشه محمد رسول الله فكان إذا دخل الخلاء وضعه، وقال: وهذا شاهد ضعيف. قال الحافظ ابن حجر: وقد نوزع أبو داود في حكمه على هذا الحديث بالنكارة، مع أن رجاله رجال الصحيح. والجواب أنه حكم بذلك لأن هماماً انفرد به عن ابن جريج وهمام وإن كان من رجال الصحيح فإن الشيخين لم يخرجاه من رواية همام عن ابن جريج شيئاً لأنه لما أخذ عنه كان بالبصرة، والذين سمعوا من ابن جريج بالبصرة في حديثهم خلل من قبله، والخلل في هذا الحديث من قبل ابن جريج دلّسه عن الزهري بإسقاط الواسطة وهو زياد بن سعد، وهم همام في لفظه على ما جزم به أبو داود وغيره، وهذا وجه حكمه عليه بكونه منكراً، وقال: وحكم النسائي عليه بكونه غير محفوظ أصوب، فإنه شاذ في الحقيقة إذ المتفرد به من شرط الصحيح لكنه بالمخالفة صار حديثه شاذاً، قال: وأما متابعة يحيى بن المتوكل له عن ابن جريج فقد نفيد لكن يحيى بن معين قال فيه: لا أعرفه أي أنه مجهول العدالة، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: كان يخطيء. قال: على أن للفظ مجالاً في تصحيح حديث همام لأنه مبني على أن أصله حديث الزهري عن أنس في اتخاذ الخاتم، ولا مانع أن يكون هذا متأخر غير ذلك المتن، وقد مال إلى ذلك ابن حبان فصحيحهما جميعاً ولا علة له عندي لإتدليس ابن جريج، فإن وجد عنه التصريح بالسماع فلا مانع من الحكم بصحته، انتهى كلام الحافظ في «نكتة على ابن الصلاح». انتهى.

(أن النبي ﷺ اتخذ خاتماً من ورق) هذا الحديث أخرجه المؤلف في باب ما جاء في ترك الخاتم من كتاب

الخاتم ولفظه: حدثنا محمد بن سليمان، عن إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب عن أنس أنه رأى في يد النبي ﷺ خاتماً من ورق يوماً واحداً فصنع الناس، فلبسوا وطرح النبي ﷺ، فطرح الناس قال أبو داود: رواه الزهري وزباد بن سعد وشعيب وابن مسافر كلهم قال: من ورق. (والوهم فيه) أي في هذا الحديث في إثبات هذه الجملة إذا دخل الخلاء وضع خاتمته (من همام ولم يروه) حديث أنس بهذه الجملة (إلا همام) وقد خالف همام جميع الرواة عن ابن جريج لأنه روى عبدالله بن الحارث المخزومي وأبو عاصم وهشام بن سليمان وموسى بن طارق كلهم عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن أنس أنه رأى في يد النبي ﷺ خاتماً من ذهب، فاضطرب الناس الخواتيم فرمى به النبي ﷺ. وقال: لا ألبسه أبداً. وهذا هو المحفوظ، والصحيح عن ابن جريج، قاله الدارقطني في كتاب «العلل».

١١ - باب الاستبراء من البول

وهو أن يستغفر بقية البول ويتقي موضعه ومجره حتى يبرءهما يقال: استبرأت من البول أي تزهرت عنه.

٢٠ - (صحيح) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَهَذَا بْنُ السَّرِيِّ، قَالَا: نَنَا وَكَيْعٌ، نَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يُخَذِّلُ عَنْ طَلُوسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى قَبْرَيْنِ فَقَالَ: «إِنَّهُمَا يُعَذِّبَانِ، وَمَا يُعَذِّبَانِ فِي كَبِيرٍ أَمَّا هَذَا فَكَأَن لَّا يَسْتَتِرُهُ مِنَ الْبَوْلِ، وَأَمَّا هَذَا فَكَأَن يَمْشِي بِالنَّمِيَةِ». ثُمَّ دَعَا بِسَبَبٍ رَطْبٍ فَشَقَّهُ بِأَثْنَيْنِ، ثُمَّ غَرَسَ عَلَى هَذَا وَاحِدًا، وَعَلَى هَذَا وَاحِدًا، وَقَالَ: «لَعَلَّهُ يَحْفَفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَبْسُ». فَالْهَذَا: «يَسْتَتِرُهُ»، مَكَان «يَسْتَتِرُهُ»، [ق].

٢١ - (صحيح) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، نَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَنْهَاهُ، قَالَ: «كَأَن لَّا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ». وَقَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ: «يَسْتَتِرُهُ». [ق، انظر ما قبله].

(وما يعذبان في كبير) وفي رواية البخاري [٢١٦] ثم قال: بلى أي وإنه لكبير، وهكذا في «الأدب المفرد»^(١) من طريق عبيدة ابن حميد عن منصور فقال: «وما يعذبان في كبير، وإنه لكبير»، وهذا من زيادات رواية منصور على الأعمش ولم يخرجها مسلم. قال الخطابي: معناه أنهما لم يعذبا في أمر كان يكبر عليهما، أو شق^(٢) فعله لو أراد أن يفعلاه وهو التزهر من البول وترك النميمة، ولم يرد أن المعصية في هاتين الحالتين ليست بكبير، وأن الذنب فيهما هين سهل. (أما هذا فكان لا يستتزه من البول) قال الخطابي: فيه دلالة على أن الأبول كلها نجسة متنجسة^(٣) من مأكول اللحم وغير مأكوله، لورود اللفظ به مطلقاً على سبيل العموم والشمول. انتهى.

قلت: حمله على العموم في بول جميع الحيوان فيه نظر، لأن ابن بطال قال في «شرح البخاري»: أراد البخاري أن المراد بقوله في رواية الباب كان لا يستتزه من البول بول الإنسان لا بول سائر الحيوان، فلا يكون فيه حجة لمن حمله على العموم في بول جميع الحيوان. قال الحافظ ابن حجر: وكأنه أراد - ابن بطال - رد^(٤) على الخطابي. ومحصل الرد أن العموم في رواية من البول أريد به الخصوص لقوله: من بوله والألف واللام بدل من الضمير، لكن

(١) في «فتح الباري» (١/٣١٧): «الأدب» دون «المفرد»، وهو في «الصحيح» رقم (٦٠٥٥) من طريق عبيدة - وفي الهندية: «عبدة»!

(٢) في «معالم السنن» (١/١٩): «يشق».

(٣) في «معالم السنن» (١/١٩): «مجنبة».

(٤) في «فتح الباري» (١/٣٢١ رقم ٢١٧): «الردة».

يلتحق ببوله بول من هو في معناه من الناس لعدم الفارق؛ قال: وكذا غير المأكول، وأما المأكول فلا حجة في هذا الحديث لمن قال بنجاسة بوله، ولمن قال بطهارته حجج أخرى، وقال القرطبي: قوله من البول اسم مفرد لا يقتضي العموم ولو سلم، فهو مخصوص بالأدلة المتقضية بطهارة بول ما يؤكل. انتهى (بمشي بالنميمة): هي نقل الكلام على جهة الفساد والشر (بمسبب رطب) بفتح العين وكسر السين المهملتين، وهو الجريد والغصن من النخل، يقال له العنكال. (فشقه) أي: العسب. (بائنين) هذه الباء زائدة، وائنين منصوب على الحال. (لعله) الهاء ضمير الشأن. (يخفف) المذاب. (عنهما ما لم يبسا) المودان. قال الخطابي: هو محمول على أنه دعا لهما بالتخفيف مدة بقاء النلاوة لا أن في الجريدة معنى يخصه، ولا أن في الرطب معنى ليس في اليابس. انتهى.

قلت: ويؤيده ما ذكره مسلم [٣٠٠٨] في آخر الكتاب في الحديث الطويل حديث جابر في صاحبي القبرين فأجيب شفاعتي أن يرفع ذلك عنهما ما دام العودان رطبين، والله أعلم.

(يستر مكان يستتره) كذا في أكثر الروايات بمشائين من فوق، الأولى مفتوحة والثانية مكسورة، وفي رواية ابن عساكر [٢٠١/٣٦] ^(١) يستريء بموحدة ساكنة من الاستبراء فعلى رواية الأكثر: معنى الاستار أنه لا يجعل بينه وبين بوله ستر، يعني لا يتحفظ منه فتوافق رواية لا يستتره لأنها من التتره وهو الإبعاد. ووقع عند أبي نعيم عن الأعمش كان لا يتوقى وهي مفسرة للمراد، وأجراه بعضهم على ظاهره فقال: معناه لا يستر عورته. قلت: لو حمل الاستار على حقيقته لزم أن مجرد كشف العورة كان سبب العذاب المذكور. وسياق الحديث يدل على أن للبول بالنسبة إلى عذاب القبر خصوصية، ويؤيده ما أخرجه ابن خزيمة من حديث أبي هريرة مرفوعاً (صحيح): «أكثر عذاب القبر من البول» أي: بسبب ترك التحرز منه، وعند أحمد [٣٦/٥]، وابن ماجه [٣٤٩] من حديث أبي بكره (حسن صحيح): «أما أحدهما فيعذب في البول» ومثله للطبراني [في الأوسط (١٠٥٤)] عن أنس.

٢٢ - (صحيح موقوف، وصله م وخ، لكن بلفظ: ثوب أحدهم) حَدَّثَنَا سَدَّدٌ، ثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، ثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنَةَ، قَالَ: انْطَلَقْتُ أَنَا وَعَمْرُو بْنُ الْعَاصِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَخَرَجَ وَمَعَهُ دَرَقَةٌ ثُمَّ اسْتَرَى بِهَا، ثُمَّ بَالَ، فَقُلْنَا: انْظُرُوا إِلَيْهِ يَبُولُ كَمَا يَبُولُ الْمَرْأَةُ؟ فَسَمِعَ ذَلِكَ فَقَالَ: «الَّذِينَ تَعْلَمُونَ مَا لِيَّ بِصَاحِبِ بَنِي إِسْرَائِيلَ؟ كَانُوا إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَوْلُ قَطَعُوا مَا أَصَابَهُ الْبَوْلُ مِنْهُمْ، فَتَهَاظُمُ، فَعُذِبَ فِي قَبْرِهِ».

(صحيح) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قَالَ مَثُورٌ، عَنْ أَبِي وَإِثْلٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى فِي هَذَا الْحَدِيثِ قَالَ: «جِلْدٌ أَحَدِهِمْ».

(منكر) وَقَالَ عَاصِمٌ، عَنْ أَبِي وَإِثْلٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «جَسَدٌ أَحَدِهِمْ».

(دركة) بفتحين: الترس من جلود ليس فيه خشب ولا عصب. (انظروا إليه) تعجب وإنكار، وهذا لا يقع من الصحابي، فلعله كان قليل العلم. (ذلك) الكلام. (فقال) النبي ﷺ (ما لقي) ما موصولة والمراد به العذاب. (صاحب بني إسرائيل) بالرفع ويجوز نصبه، أي واحد منهم بسبب ترك التتره من البول حال البول. (كانوا) أي: بنو إسرائيل (إذا أصابهم البول) من عدم المراجعة واهتمام التتره (قطعوا ما) أي الثوب الذي (منهم) أي: من بني إسرائيل وكان هذا القطع مأموراً به في دينهم (فتهاظم) أي: نهى الرجل المذكور سائر بني إسرائيل (فعذب) بالبناء للمجهول،

(١) من حديث علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -.

أي: الرجل المذكور بسبب هذه المخالفة وعصيان حكم شرعه وهو ترك القطع، فحذرهم النبي ﷺ من إنكار الاحتراز من البول لئلا يصيب ما أصاب الإسرائيلي بنهيه عن الواجب، وشبه نهى هذا الرجل عن المعروف عند المسلمين بنهي صاحب بني إسرائيل عن معروف دينهم، وقصده فيه توبيخه وتهديده وأنه من أصحاب النار، فلما عبر بالحياء وفعل النساء ويئس، وأنه ينكر ما هو معروف بين الناس من الأمم السابقة واللاحقة. (قال أبو داود) أي المؤلف (قال منصور) ابن المعتمر (عن أبي وائل) شقيق بن سلمة الأسدي الكوفي أحد سادة التابعين. قال ابن معين: ثقة لا يُستل عن مثله (عن أبي موسى) الأشعري، واسمه عبدالله بن قيس بن سليم صاحب رسول الله ﷺ (قال جلد أحدهم) القاتل هو أبو موسى. والحديث وصله مسلم [٢٧٣]. قال الحافظ في «فتح الباري»: وقع في مسلم جلد أحدهم. قال القرطبي: مراده بالجلد واحد الجلود التي كانوا يلبسونها. وحمله بعضهم على ظاهره، وزعم أنه من الإصر الذي حملوه. ويؤيده رواية أبي داود، ففيها كان إذا أصاب جسد أحدهم، لكن رواية البخاري [٢٢٦] صريحة في الثياب، فلعل بعضهم رواه بالمعنى. (وقال عاصم) بن بهدلة أبو بكر الكوفي أحد القراء السبعة، وثقه أحمد والعجلي وأبو زرعة ويعقوب بن سفيان، قال الدراقطني: في حفظه شيء، مات سنة تسع وعشرين ومائة.

١٢ - بَابُ الْبَوْلِ قَائِمًا

أي: ما حكمه.

٢٣ - (صحيح) حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ وَمُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَا: ثَنَا شُعْبَةُ، (ح)، وَثَنَا مُسَدَّدٌ، ثَنَا أَبُو عَوَانَةَ - وَهَذَا لَفْظُ حَفْصٍ -، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُدَيْفَةَ، قَالَ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَبَاطَةَ قَوْمٍ قَبَالَ قَائِمًا، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ فَمَسَحَ عَلَى خُفَيْفِهِ. ١١/١

قال أبو داود: قال مسدد: قال: فَذَهَبَتْ أَتْبَاعُهُ، فَدَعَانِي حَتَّى كُنْتُ عِنْدَ عَقِيهِ. [ق].

(حفص بن عمر) بن الحارث أبو عمر الحوضي البصري عن شعبة وهمام وطائفة، وعنه البخاري وأبو داود ومحمد بن عبد الرحيم وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، قال أحمد: ثقة ثبت متقن (ومسلم بن إبراهيم) الأزدي البصري عن مالك بن مغول وشعبة وخلق، قال الترمذي: سمعت مسلم بن إبراهيم يقول: كتبت عن ثمان مئة شيخ، روى عنه البخاري وأبو داود ويحيى بن معين ومحمد بن نمير وخلق، قال ابن معين: ثقة مأمون، وقال العجلي وأبو حاتم: ثقة. زاد أبو حاتم: صدوق (شعبة) بن الحجاج بن الورد (مسدد) بن مسرهد، (أبو عوانة) الوضاح بن عبدالله الراسطي أحد الأئمة، قال الحافظ: هو أحد المشاهير وثقه الجماهير، وقال أبو حاتم: كان يغلط كثيراً إذا حدث من حفظه، وكذا قال أحمد، وقال ابن المديني: في أحاديثه عن قتادة لين لأن كتابه كان قد ذهب. قلت: اعتمده الأئمة كلهم (وهذا لفظ حفص) أي اللفظ المذكور فيما بعد هو لفظ حفص بن عمر لا لفظ مسلم بن إبراهيم (عن سليمان) بن مهران الأعشى أي يروي شعبة وأبو عوانة كلاهما عن سليمان، (أبي وائل) شقيق بن سلمة (حذيفة) بن اليمان أبي عبدالله الكوفي صحابي جليل من السابقين (سباطة قوم) بضم السين المهملة ويعدها موحدة، هي المزيلة والكناسة تكون بفساء الدور مرفقا لأهلها، وتكون في الغالب سهلة لا يرتد فيها البول على البائل (فبال) رسول الله ﷺ في الكناسة (قائماً) للجواز أو لأنه لم يجد للنعوذ مكاناً فاضطر للقيام. قال الحافظ: قيل السبب في ذلك ما روي عن الشافعي وأحمد أن العرب كانت تستنفي لوجع الصلب بذلك، فلعله كان به. وروى الحاكم [١٨٢/١]، والبيهقي

[١٠١/١] من حديث أبي هريرة قال (ضعيف): «إنا بال رسول الله ﷺ قائماً لجرح كان في مابضه». والمأبض بهمة ساكنة بعدها موحدة ثم معجمة: باطن الركبة، فكأنه لم يتمكن لأجله من القعود، ولو صح هذا الحديث لكان فيه غنى عن جميع ما تقدم، لكن ضعفه الدارقطني والبيهقي والأظهر أنه فعل ذلك لبيان الجواز، وكان أكثر أحواله البول عن قعود. وسلك أبو عوانة في «صحيحه» [٦٢]، وابن شاهين [في «الناسخ والمنسوخ» (٧٦)] فيه مسلكاً آخر فزعم أن البول عن قيام منسوخ، واستدلوا عليه بحديث عائشة الذي قدمناه «ما بال قائماً منذ أنزل عليه القرآن»^(١) وبحديثها أيضاً «من حدثكم أنه كان يبول قائماً فلا تصدقوه، ما كان يبول إلا قاعداً»^(٢) والصواب أنه غير منسوخ. والجواب عن حديث عائشة أنه مستند إلى علمها فيحمل على ما وقع منه في البيوت، وأما في غير البيوت فلم تطلع هي عليه، وقد حفظه حذيفة وهو من كبار الصحابة، وقد بينا أن ذلك كان بالمدينة، فتضمن الرد على ما نفته من أن ذلك لم يقع بعد نزول القرآن، وقد ثبت عن عمر وعليّ وزيد بن ثابت وغيرهم أنهم بالوا قياماً، وهو دال على الجواز من غير كراهة إذا أمن الرشاخ. والله أعلم. ولم يثبت عن النبي ﷺ في النهي عنه شيء. انتهى. (فمسح على خفيه) أي: فتوضأ ومسح على خفيه مقام غسل الرجلين (قال) حذيفة (فدهاني) فقال: «يا حذيفة استرني» كما عند الطبراني [١٧/١٧٩] (٤٧٢) من حديث عصمة بن مالك (حتى كنت عند عقبه) ﷺ، وعقب بالانفراد وفي بعض الروايات عقبه. قال المنذري: وأخرجه البخاري [٢٢٤]، ومسلم [٢٧٣]، والترمذي [١٣]، والنسائي [٢٦]، وابن ماجه [٣٠٥].

١٣ - بَابُ فِي الرَّجُلِ يَبُولُ بِاللَّيْلِ فِي الْإِنَاءِ، ثُمَّ يَضَعُهُ عِنْدَهُ

٢٤ - (حسن صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، ثنا حَجَّاجٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ حَكِيمَةَ بِنْتِ أُمِّمَةَ ابْنَةِ رُقَيْعَةَ، عَنْ أُمِّهَا أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ لِلنَّبِيِّ قَدَحٌ مِنْ عِيدَانٍ تَحْتَ سَرِيرِهِ يَبُولُ فِيهِ بِاللَّيْلِ. قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: حَدَّثَنَا هَلَالُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، بِهِ.

(عن حكيمة بنت أميمة ابنة رقيقة) كلهن مصفرة (قدح) يفتحان آية من خشب والجمع أقداح (من عيدان) بفتح العين المهملة وسكون الياء المشاة التحتية: النخلة الطوال المتجردة من السعف من أعلاه إلى أسفله جمع عيدانة. وحديث الباب وإن كان فيه مقال لكنه يؤيده (صحيح) حديث عائشة الذي أخرجه النسائي [٣٣]، وحديث الأسود الذي أخرجه الشيخان [خ: (٢٧٤١)، م: (١٦٣٦)]، وفيهما «أنه لقد دعى بالطست ليبول فيها»^(٣) الحديث، لكن وقع هذا في حال المرض. قال المنذري: وأخرجه النسائي [٣٢].

١٤ - بَابُ الْمَوَاضِعِ الَّتِي نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْبَوْلِ فِيهَا

٢٥ - (صحيح) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي

(١) أخرجه أحمد (١٣٦/٦)، (٢١٤). وهو تمة الحديث الذي بعده.

(٢) أخرجه الترمذي (١٢)، والنسائي (٢٩)، وابن ماجه (٣٠٧). وهو (صحيح).

(٣) حديث الأسود هو حديث عائشة المقدم بروه الأسود عن عائشة، وليس في لفظه عندهما: ليبول فيها. وهي في رواية النسائي المتقدمة من طريق الأسود أيضاً.

مُزَيَّرَةً، أَنَّ الشَّيْءَ يُظْلَمُ قَالَ: «اتَّقُوا اللَّاعِنِينَ». قَالُوا: وَمَا اللَّاعِنَانِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ، أَوْ ظِلِّهِمْ». [م].

(اتقوا اللاعنين) قال الحافظ الخطابي: يريد الأمرين الجالين للعن الحاملين للناس عليه والداعين إليه، وذلك أن من فعلهما لعن وشتم، يعني عادة الناس لعنه فلما صار سبباً لذلك أضيف إليهما الفعل فكانا كأنهما اللاعنان، يعني أسند اللعن إليهما على طريق المجاز العقلي، وقد يكون اللاعن أيضاً بمعنى الملعون فاعل بمعنى مفعول كما قالوا: سر كاتم أي مكتوم. انتهى. فعلى هذا يكون التقدير اتقوا الأمرين الملعون فاعلهما.

(الذي يتخلّى في طريق الناس) أي يتغوط أو يبول في موضع يمر به الناس. قال في «التوسط شرح سنن أبي داود»: المراد بالتخلي التفرّد لقضاء الحاجة غائطاً أو بولاً، فإن التنجس والاستقذار موجود فيهما. فلا يصح تفسير النووي بالتغوط، ولو سلم فالبول يلحق به قياساً. والمراد بالطريق الطريق المسلوك لا المهجور الذي لا يسلك إلا نادراً (أو ظلهم) أي مستظل الناس الذي اتخذوه مقيلاً ومنزلاً ينزلونه ويقعدون فيه، وليس كل ظل يحرم القعود للحاجة تحته، فقد قعد يُظْلَمُ لحاجته تحت حاتش من النخل وللحاتش لا محالة ظل.

والحديث يدل على تحريم التخلي في طرق الناس وظلهم لما فيه من إيذاء المسلمين بتنجيس من يمر به واستقذاره. قال المنذري: وأخرجه مسلم [٢٦٩].

٢٦ - (حسن) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُوَيْدٍ الرَّمْلِيُّ، وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَبُو حَنْصٍ - وَحَدِيثُهُ أَثَمٌ - أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْحَكَمِ حَدَّثَهُمْ، [قَالَ]: أَنَا نَافِعُ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنِي حَيَّوَةُ بْنُ شَرِيحٍ، أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْحَمِيرِيَّ، حَدَّثَهُ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اتَّقُوا الْمَلَاحِينَ الثَّلَاةَ: الْبِرَازَ فِي الْمَوَارِدِ، وَقَارِعَةَ الطَّرِيقِ، وَالظِّلَّ». [قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هَذَا مُرْسَلٌ، وَهُوَ مِمَّا انْفَرَدَ بِهِ أَهْلُ مِصْرَ].

(وحدثه) أي حديث عمر بن الخطاب (أثم) من إسحاق (حدثه) أي حدث أبو سعيد حيوة بن شريح (الملاعن) جمع ملعنة وهي مواضع اللعن (الموارد) المراد بالموارد المجاري والطرق إلى الماء واحداها مورد يقال: وردت الماء إذا حضرته لتشرب، والورد الماء الذي ترد عليه (وقارعة الطريق) أي الطريقة التي يقرعها الناس بأرجلهم ونعالهم، أي يدقونها ويمرون عليها، فهذه إضافة الصفة إلى الموصوف، أي الطريقة المقروعة وهي وسط الطريق (والظل) أي ظل الشجرة وغيرها مما تقدم.

واعلم أن المؤلف أورد في هذا الباب حديثين: الأول في النهي عن التخلي في طريق الناس، وقد علمت أن المراد بالتخلي التفرّد لقضاء الحاجة غائطاً أو بولاً، والثاني في النهي عن البراز، وأنت تعلم أن البراز اسم للقضاء الواسع من الأرض، وكنوا به عن حاجة الإنسان، يقال: تبرز الرجل إذا تغوط، فإنه وإن كان اسماً للغائط لكن يلحق به البول.

قلت: إيراد الحديثين لا يخلو عن تكلف، والله أعلم، وعلمه أتم.

قال المنذري: وأخرجه ابن ماجه [٣٢٨].

١٥ - باب في البول في المستحّم

المستحّم الذي يغتسل فيه من الحميم وهو الماء الحار، والمراد بالمغتسل مطلقاً وفي معناه المتوضأ.

٢٧ - (صحيح) ^(١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَنْبَلٍ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَا: ثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ - قَالَ أَحْمَدُ: ثَنَا مَعْمَرٌ، أَخْبَرَنِي أَشْعَثُ، وَقَالَ الْحَسَنُ: عَنْ أَشْعَثَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَبُولُونَ أَحَدَكُمْ فِي مُسْتَحْمِهِ ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ».

(ضعيف) قَالَ أَحْمَدُ: «ثُمَّ يَتَوَضَّأُ فِيهِ فَإِنَّ عَامَّةَ الْوُضُوءِ مِنْهُ».

١٢/١

لَوْ رَوَى شُعْبَةُ وَسَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَقْبَةَ بْنِ صِهْبَانَ، سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُغْفَلٍ يَقُولُ: الْبَوْلُ فِي الْمُسْتَحْمِلِ يَأْخُذُ مِنْهُ الْوُضُوءُ. وَحَدَّثْتُ شُعْبَةَ أُولَى. وَرَوَاهُ يَزِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ، عَنْ ابْنِ مُغْفَلٍ قَوْلَهُ: [.

(قال أحمد) بن حنبل في سنده (حدثنا معمر) وفيه إشارة إلى أن الحسن بن علي لم يرو على سبيل التحديث بل بالنعنة كما رواه عبدالله بن المبارك عن معمر بصيغة النعنة وهي في رواية الترمذي والنسائي. كذا في غاية المقصود. وقال في «منهية غاية المقصود»: ويحتمل أن الاختلاف بين أحمد بن حنبل والحسن بن علي في صيغة الرواية عن أشعث فقط، أي يقول أحمد حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر أخبرني أشعث عن الحسن، ويقول الحسن بن علي حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن أشعث بن عبدالله والله أعلم. انتهى. (أخبرني أشعث) بصيغة الإخبار وهي في رواية أحمد (وقال الحسن) بن علي بصيغة النعنة (عن أشعث بن عبدالله) بن جابر أبي عبدالله البصري.

(لا يبولون أحدكم في مستحمه) قال الحافظ ولي الدين العراقي: حمل جماعة من العلماء هذا الحديث على ما إذا كان المغتسل ليلاً وليس فيه منفذ بحيث إذا نزل فيه البول شربه الأرض واستقر فيها فإن كان صلباً بيلط ونحوه بحيث يجري عليه البول ولا يستقر أو كان فيه منفذ كالبلوعة ونحوها فلا نهى. وقال النووي في «شرح»: إنما نهى عن الاغتسال فيه إذا كان صلباً يخاف منه إصابة رشاشة، فإن كان لا يخاف ذلك بأن يكون له منفذ أو غير ذلك فلا كراهة. قال الشيخ ولي الدين: وهو عكس ما ذكره الجماعة فإنهم حملوا النهي على الأرض اللينة وحمله هو على الصلبة، وقد لمع هو معنى آخر وهو أنه في الصلبة يخشى عود الرشاش بخلاف الرخوة، وهم نظروا إلى أنه في الرخوة يستقر موضعه وفي الصلبة يجري ولا يستقر، فإذا صب عليه الماء ذهب أثره بالكلية. قلت: الأولى أن لا يقيد المغتسل بلين ولا صلب فإن الوضوء ينشأ منهما جميعاً، فلا يجوز البول في المغتسل مطلقاً (ثم يغتسل فيه) أي في المستحم وهذا في رواية الحسن (قال أحمد) بن محمد في روايته (ثم يتوضأ فيه) أي في المستحم. قال الطيبي: ثم يغتسل عطف على الفعل المنفي، وثم استيعادية، أي بعيد من العاقل الجمع بينهما. (فإن عامة الوضوء منه) أي: أكثره يحصل منه لأنه يصير الموضع نجساً، فيؤسوس قلبه بأنه: هل أصابه من رشاشه. قال المنذري: وأخرجه الترمذي [٢١]، والنسائي [٣٦]، وابن ماجه [٣٠٤]. وقال الترمذي: هذا حديث غريب.

٢٨ - (صحيح) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ فَاوَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ حَمِيدِ الْجَمْعِيِّ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - قَالَ: لَقِيتُ رَجُلًا صَحَبَ النَّبِيَّ ﷺ كَمَا صَحَبَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَمَسَّ أَحَدُنَا كُلَّ

(١) وقد ضعفه شيخنا الألباني - رحمه الله - في التخرج المطول لـ «ضعيف سنن أبي داود» (١٨/٩). وانظر «الصحيح» (٢٥١٦) و«صحيح الترمذي والترتيب» برقم (١٥٣) و«ضعيف» (١١٩).

يَوْمٍ، أَوْ يَبُولُ فِي مُغْتَسِلِهِ. [م] (١).

(لَقِيت رجلاً) ولم يعرف الرجل وهذا لا يضر لأن الصحابة كلهم عدول بتزكية الله (كما صحبه أبو هريرة): وفي رواية النسائي [٢٣٨] (صحيح): «أربع سنين». أي: صحب الرجل المذكور أربع سنين (أن يمشط أحدنا كل يوم) لأن ترفه وتنعم، ولا يعارضه الحديث: «أنه يكثر دهن رأسه وتسريح لحيته» (٢)، والحديث: «أنه لا يفارقه المشط في سفر ولا حضر» (٣) لأنهما ضعيفان ولو سلم فلا يلزم من الإكثار أن يمشط كل يوم وصحيته ليمشط عند الحاجة لا كل يوم، ولا فرق بين الرأس واللحية. فإن قلت: ورد أنه كان يسرح كل يوم مرتين قلت: لم أره من ذكره إلا الغزالي ولا يخفى ما في «الإحياء» من أحاديث لا أصل لها. ويحتمل إلحاق النساء بالرجال في هذا الحكم إلا أن الكراهة في حقهن أخف، لأن باب التزين في حقهن أوسع كذا في «التوسط شرح سنن أبي داود». قال المنذري: وأخرجه النسائي [٢٣٨].

١٦ - باب النَّهْيِ عَنِ الْبَوْلِ فِي الْجُحْرِ

بتقديم الجيم المعجمة المضمومة وسكون الحاء المهملة: ما يحفزه الهوام والسباع وجمعه أحجار.

٢٩ - (ضعيف). حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ مِيسَرَةَ، ثنا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجِسَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَبَالَ فِي الْجُحْرِ. قَالَ: قَالُوا لِقَتَادَةَ: مَا يَكْرَهُ مِنَ الْبَوْلِ فِي الْجُحْرِ؟ قَالَ: كَانَ يُقَالُ: إِنَّهَا مَسَاكِينُ الْجَنِّ. [ضعيف الجامع الصغير] (٦٠٠٣، ٦٣٢٤)، [إرواء الغليل] (٥٥).

(سرجس) بفتح أوله وسكون الراء وكسر الجيم وهو غير منصرف للمعجمة والعلمية (في الجُحْرِ) أي الثقب لأنه مأوى الهوام المؤذية، فلا يؤمن أن يصيبه مضرة منها (قال) هشام الدستوائي (ما يكره) ما استفهامية، أي: لم يكره؟ (إنها) أي: الجحرة، والجحرة جمع جحر كالأحجار. قال المنذري: وأخرجه النسائي [٣٤] أيضاً.

١٧ - بابُ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْحَلَاءِ

٣٠ - (صحيح) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ الثَّاقِبُ، ثنا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، ثنا إِسْرَائِيلُ، عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي بُزْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَائِشَةُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا): أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْغَائِطِ قَالَ: «عُفْرَتُكَ».

(عُفْرَتُكَ) قال ابن العربي في «عارضة الأحوذى»: عُفْران مصدر كالغفر والمغفرة، ومثله سبحة ونسبه بإضمار فعل تقديره ها هنا: أطلب عُفْرَتَكَ. وفي طلب المغفرة ها هنا محتملان: الأول أنه سأل المغفرة من تركه ذكر الله في ذلك الوقت في تلك الحالة، والثاني وهو أشهر أن النبي ﷺ سأل المغفرة في العجز عن شكر النعمة في تيسير الغذاء وإيقاظ منفعتة وإخراج فضله على سهولة، فيؤدي قضاء حقه بالمغفرة. قال الرضي في «شرح الكافية» ما حاصله أن المصادر التي بين فاعلها بإضافته إليه نحو: كتاب الله ووعد الله، أو بين مفعولها بالإضافة نحو: ضرب الرقاب وسبحان الله، أو بين فاعلها بحرف جر نحو: بؤساً لك وسحقاً لك، أو بين مفعولها بحرف جر نحو: عُفْرَتُكَ

(١) لم أقف عليه. ولم يعزه إليه شيخنا الألباني في التخريج المطول لـ «صحيح سنن أبي داود» (٥٧/١).

(٢) أخرجه الترمذي في «المشائل» (٣٢) من حديث أنس. وهو (ضعيف).

(٣) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦٣٦٧) عن عائشة.

وجعدا لك، فيجب حذف فعلها في جميع هذا قياساً، وغفرانك داخل في هذا الضابط، فعلى هذا يكون فعله المقدر اغفر، أي: اغفر غفراناً. قال المنذري: وأخرجه الترمذي [٧]، والنسائي [٦/٢٤]، وابن ماجه [٣٠٠]. وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، ولا يعرف في هذا الباب إلا حديث عائشة. هذا آخر كلام الترمذي.

قال المنذري: وفي هذا الباب حديث أبي ذر قال: «كان النبي ﷺ إذا خرج من الخلاه قال: الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني»^(١) وحديث أنس بن مالك^(٢) عن النبي ﷺ مثله، وفي لفظ: «الحمد لله الذي أحسن إليّ في أوله وآخره»^(٣)، وحديث عبد الله بن عمر أن النبي ﷺ يعني كان إذا خرج قال: الحمد لله الذي أذاقني لذته وأبقى في قوته وأذهب عني أذاه»^(٤)، غير أن هذه الأحاديث أسانيدها ضعيفة، ولهذا قال أبو حاتم الرازي: أصبح ما فيه حديث عائشة. انتهى كلام المنذري. والحديث ما أخرجه النسائي في «السنن المجتبى»، بل أخرجه في كتاب «عمل اليوم والليلة» [٦/٢٤]، فأطالقه من غير تعقيد لا تناسب.

١٨ - بَابُ كَرَاهِيَةِ مَسِّ الذِّكْرِ بِالْيَمِينِ فِي الْاسْتِجَاءِ

أي: في الاستجاء.

٣١ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِثْرَابِيمَ وَمُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَا: ثَنَا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَضْلَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا بَلَغَ أَحَدُكُمْ ذِكْرَهُ يَمِينَهُ، وَإِذَا آتَى الْخَلَاءَ فَلَا يَتَمَسَّحُ يَمِينَهُ، وَإِذَا شَرِبَ فَلَا يَشْرَبُ نَفْسًا وَاحِدَةً». [ق].

(فلا يمس ذكره يمينه) أي حال البول تكريماً لليمين فيكره بها بلا حاجة تنزيهاً عند الشافعية وتحريماً عند الحنابلة والظاهرية. قاله المناوي (فلا يتمسح بيمينه) أي لا يستحجي بيمينه (فلا يشرب) شربه (نفساً واحداً) بل يفصل القدح عن فيه ثم يتنفس خارج القدح، وهو على طريق الأدب مخافة من سقوط شيء من الفم والأنف فيه ونحو ذلك، والأفعال الثلاثة إما مجزوم على النهي أو مرفوع على النفي. قال المنذري: وأخرجه البخاري [١٥٣]، ومسلم [٢٦٧] والترمذي [١٥]، والنسائي [٤٧]، وابن ماجه [٣١٠] مطولاً ومختصراً.

٣٢ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَدَمَ بْنِ سُلَيْمَانَ الْمِصْبِصِيُّ، نَائِبُ أَبِي زَكَاةَ، نَا أَبُو أَيُّوبَ - يَعْنِي الْإِفْرِيقِيَّ -، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ الْمُسَبِّبِ بْنِ رَافِعٍ وَمَعْبُدٍ، عَنْ حَارِثَةَ بْنِ وَهْبٍ الْخَزَاعِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي حَفْصَةُ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ ١٣/١ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَجْعَلُ يَمِينَهُ لِبَطْنِهِ، وَشِرَابِهِ، وَثِيَابِهِ، وَيَجْعَلُ شِمَالَهُ لِمَا سِوَى ذَلِكَ.

(المصبيص): بكسر الميم وشدة الصاد المهملة نسبة إلى مصيصية: بلد بالشام (الإفريقي) بكسر الهمزة والراء بينهما فاء ساكنة منسوب إلى إفريقية وهي بلاد واسعة قبالة الأندلس (كان يجعل يمينه لطعامه وشربه) أي كان يجعل يده اليمنى لهما (وثيابه) أي لللبس ثيابه أو تناولها (ويجعل شماله لما سوى ذلك) المذكور من الطعام والشراب

(١) أخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» [٢٢]. وهو (ضعيف).

(٢) أخرجه ابن ماجه [٣٠١]. وهو (ضعيف).

(٣) أخرجه ابن السني [٢٤]. وهو (موضوع).

(٤) أخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» [٢٥].

(٥) في نسخة: «حدثني». (مته).

والثياب. قال النووي: هذه قاعدة مستمرة في الشرع وهي أن ما كان من باب التكريم والتشريف كلبس الثوب والسرائيل والخف ودخول المسجد والسواك، والاكتمال، وتقليم الأظفار، وقص الشارب، وترجيل الشعر، ونف الإبط، وحلق الرأس، والسلام من الصلاة، وغسل أعضاء الطهارة، والخروج من الخلاء، والأكل والشرب والمصافحة، واستلام الحجر الأسود وغير ذلك، ومما هو في معناه يستحب التيامن فيه. وأما ما كان بضده، كدخول الخلاء، والخروج من المسجد، والامتخاط والاستنجاء وخلع الثوب والسرائيل والخف وما أشبه ذلك، فيستحب التياسر فيه، وذلك كله لكرامة اليمين وشرورها.

٣٣ - (صحيح) حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ الرَّبِيعُ بْنُ نَافِعٍ، نَا(١) عِيسَى بْنُ يُوُسَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَتْ يَدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْيُمْنَى لَطُفُورِهِ وَطَعَامِهِ، وَكَانَتْ يَدُهُ الْيُسْرَى لِحَلَايِهِ وَمَا كَانَ مِنْ أَدَى.

(لحلايه) أي: لاستنجائه (وما كان من أدى) أي: النجاسة.

قال المنذري: إبراهيم لم يسمع من عائشة فهو منقطع، وأخرجه من حديث الأسود عن عائشة بمعناه، وأخرجه في اللباس [٤١٤٠] (صحيح) من حديث مسروق عن عائشة، ومن ذلك الوجه أخرجه البخاري [١٦٨]، ومسلم [٢٦٨]، والترمذي [٦٠٨]، والنسائي [١١٢]، وابن ماجه [٤٠١]. انتهى كلام المنذري.

٣٤ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ بَرْقِعٍ، نَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمَعْنَاهُ.

١٩ - بَابُ الْأَسْتِارِ فِي الْحَلَاءِ

فإن قلت: ما الفرق بين الباب المتقدم التحلي عند قضاء الحاجة وبين هذا الباب؟ قلت: بينهما فرق بين، لأن المقصود من الباب الأول التفرد عن الناس للحاجة وليس فيه ذكر الاستار، وهذا الباب إنما وضعه للاستار عند الحاجة فحصل من البابين جميعاً أن التفرد للخلاء سنة، ومع هذا التفرد ينبغي الاستار أيضاً ليتأتى على وجه الكمال حفظ عورته.

٣٥ - (ضعيف) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ، أَنَا عِيسَى بْنُ يُوُسَ، عَنْ ثَوْرٍ، عَنْ الْحُصَيْنِ الْخُبَرَانِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اكْتَحَلَ فَلْيُؤْتَزْ، مَنْ فَعَلَ؛ فَقَدْ أَحْسَنَ، وَمَنْ لَا؛ فَلَا حَرَجَ، وَمَنْ اسْتَحْجَرَ فَلْيُؤْتَزْ، مَنْ فَعَلَ؛ فَقَدْ أَحْسَنَ، وَمَنْ لَا؛ فَلَا حَرَجَ، وَمَنْ أَكَلَ؛ فَمَا تَحَلَّلَ فَلْيَلْفُظْ، وَمَا لَاكَ بِلِسَانِهِ؛ فَلْيَتَلَعَّ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ، وَمَنْ لَا؛ فَلَا حَرَجَ، وَمَنْ أَتَى الْغَائِطَ؛ فَلْيَسْتِزْ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ؛ إِلَّا أَنْ يَجْعَعَ كَنِيئاً مِنْ رَمْلٍ، فَلْيَسْتَنْبِزْهُ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَلْعَبُ بِمَقَاعِدِ بَنِي آدَمَ، مَنْ فَعَلَ؛ فَقَدْ أَحْسَنَ، وَمَنْ لَا؛ فَلَا حَرَجَ.» [«ضعيف الجامع الصغير»

(١) في نسخة: «حدثني». (مته).

(٢) كذا في التخریج المطول لـ «صحيح سنن أبي داود» (٦٤/١)، وسقط حكمه من الطبقات السابقة.

(٣) لكن الأمر بإظهار الاستنجاء صحيح، وكذا قوله: «من اكتمل فليؤتز»، انظر «سنن ابن ماجه» (٣٣٧، ٣٣٨) بتحقيق، و«الصحيح» (١٢٩٥)، (١٣٠٥).

(الجبرائي) بضم المهملة وسكون الموحدة منسوب إلى حبران بن عمرو وهو أبو قبيلة باليمن. كذا في «القاموس» و«المغني». وقال السيوطي في «اللب اللباب»: «حبران بطن من حمير». انتهى.

(من اكتحل فليوتر) أي: من أراد الاكتحال فليوتر، والوتر الفرد، أي ثلاثاً متوالية في كل عين، وقيل ثلاثاً في اليمنى واثنين في اليسرى ليكون المجموع وترّاً، والثلاث علم من فعله ﷺ، كانت له مكحلة يكتحل منها كل ليلة، ثلاثة في هذه وثلاثة في هذه. كذا في «المرقاة شرح المشكاة» (من فعل فقد أحسن) أي فعل فعلاً حسناً يثاب عليه لأنه سنة رسول الله ﷺ ولأنه تخلق بأخلاق الله تعالى^(١)، فإن الله تعالى وتر يحب الوتر. (ومن لا) أي: لا يفعل الوتر (فلا حرج) أي: لا إثم عليه (ومن استجمر فليوتر) الاستجمار بالجمار وهي الحجارة الصغار، أي: فليجعل حجارة الاستجمار وترّاً: واحداً أو ثلاثاً أو خمساً (فلا حرج) إذ المقصود الإتيان (أكل) شيئاً (فما تخلل) ما شرطية والجزاء فليلفظ، أي: ما أخرجه من الأسنان بالخلال (فليلفظ) بكسر الفاء: فليقلق وليرم وليطرح ما يخرج من الخلال من بين أسنانه لأنه ربما يخرج به دم (وما لاك بلسانه) عطف على ما تخلل، أي ما أخرجه بلسانه واللوك إدارة الشيء بلسانه في الفم، يقال: لاك يلوک (فليقلع) أي فليأكله وإن تيقن بالدم حرم أكله (من فعل) أي: رمى وطرح ما أخرجه من الأسنان بالخلال (ومن لا) أي لم يلفظ بل أكله على تقدير عدم خروج الدم (فلا حرج) في ذلك (فليستتر) بشيء من الأشياء الساترة (فإن لم يجد) شيئاً ليستره (كثيباً) الكثيب هو ما يرتفع من الرمل (من رمل) بيان كثيب (فليستديره) أي: فليجمعه وليوله دبره (فإن الشيطان يلعب بمقاعد بني آدم) قال العراقي: المقاعد جمع مقعدة وهي تطلق على شيتين: أحدهما في السافلة، أي أسفل البدن، والثاني موضع القعود، وكل من المعنيين ها هنا محتمل، أي أن الشيطان يلعب بأسافل بني آدم أو في موضع قعودهم لقضاء الحاجة فأمر رسول الله ﷺ بالتستر ما أمكن وأن لا يكون قعود الإنسان في مراح من أن يقع عليه أبصار الناظرين فيتعرض لانتهاك السر، وتهب الرياح عليه فيصيبه البول فيلوث بدنه أو ثيابه، وكل ذلك من لعب الشيطان به، وقصده إياه بالأذى والفساد (من فعل) أي جمع كثيباً وقعد خلفه (فقد أحسن) بإتيان السنة (ومن لا) بأن كان في الصحراء من غير ستر (فلا حرج).

قال أبو داود: رَوَاهُ أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ تَوْرٍ قَالَ: حُصَيْنُ الْحَمِيرِيِّ. [قَالَ]: رَوَاهُ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ الصَّبَّاحِ، عَنْ تَوْرٍ، فَقَالَ: أَبُو سَعِيدٍ الْخَيْرِ.

قال أبو داود: أبو سعيد الخير [هو] من أصحاب النبي ﷺ.

(قال حصين الحميري) أي: قال أبو عاصم الحميري بدل الجبرائي (فقال) أي عبد الملك (أبو سعيد الخير) بزيادة لفظ الخير على الرواية السابقة (قال أبو داود: أبو سعيد الخير من أصحاب النبي ﷺ) غرض المؤلف من إيراد هذه الجملة أن في رواية إبراهيم بن موسى أبا سعيد بغير إضافة لفظ الخير فهو ليس بصحابي لأن أبا سعيد هذا بغير إضافة الخير لا يعد في الصحابة بل هو مجهول، وإنما يعد في الصحابة أبو سعيد الخير.

قال المنذري: وأخرجه ابن ماجه (٣٣٧، ٣٤٩٨). في إسناده أبو سعيد الخير الحمصي، وهو الذي رواه عن

(١) هذه عبارة الفلاسفة، وانتقلت منهم إلى الصوفية.

أي: هذا باب في بيان الأشياء التي نهى الاستنجاء بها.

٣٦ - (صحيح) حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ خَالِدٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَبٍ الْهَمْدَانِيُّ، أَنَا الْمُفَضَّلُ - يعني ابنَ فَصَّالَةَ الْمَصْرِيِّ -، عَنْ عِيَّاشِ بْنِ عَبَّاسٍ الْقَبَّانِيِّ، أَنَّ شَيْمَ بْنَ بَيْسَانَ، أَخْبَرَهُ عَنْ شَيْبَانَ الْقَبَّانِيِّ، [قَالَ]: إِنَّا مُسْلِمَةٌ بَيْنَ مُحَمَّدٍ اسْتَعْمَلَ رُوفِيعَ ابْنَ ثَابِتٍ^(١) عَلَى أَسْفَلِ الْأَرْضِ. قَالَ شَيْبَانٌ: قَسَرْنَا مَعَهُ مِنْ كَوْمِ شَرِيكٍ إِلَى عُلُقَمَاءَ، أَوْ مِنْ عُلُقَمَاءَ إِلَى كَوْمِ شَرِيكٍ - يُرِيدُ عُلُقَمَاءَ - فَقَالَ رُوفِيعٌ: إِنْ كَانَ أَحَدُنَا فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيَأْخُذُ بِضَوْءِ أَخِيهِ عَلَى أَنَّ لَهُ النِّصْفَ مِمَّا يَنْتَمِ وَلَنَا النِّصْفُ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُنَا لَيَطِيرُ لَهُ النَّصْلُ وَالرِّيشُ وَلِلْآخِرِ الْقَدَحُ. ثُمَّ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا رُوفِيعُ لَعَلَّ الْحَيَاةَ سَتَطُولُ بِكَ بِعَدِي، فَأَخْبِرِ النَّاسَ أَنَّهُ مِنْ عَهْدِ لَيْحِي، أَوْ تَقَلَّدَ وَتَرَأَ، أَوْ اسْتَنْجَى بِرَجْعِ دَابَّةٍ أَوْ عَظِيمٍ، فَإِنَّ مُحَمَّدًا ﷺ مِنْهُ بَرِيءٌ».

(القَبَّانِيُّ) بكسر القاف وسكون المثناة الفوقانية وبموحدة ونون نسبة إلى قَبَّانِ بْنِ رُومَانَ (شَيْمٍ) بتحتانية مصغراً (بَيْتَانٍ) بموحدة ثم تحتانية ثم مثناة (أَخْبَرَهُ) أي أَخْبَرَ شَيْمٌ عِيَّاشَ بْنَ عَبَّاسٍ (مُخَلَّدٌ) على وزن مُحَمَّدٍ (استعمل) أي مُسْلِمَةٌ مِنْ مُخَلَّدٍ (على أسفل الأرض) يعني أَنَّ مُسْلِمَةً كَانَتْ أَمِيرًا عَلَى بِلَادِ مِصْرَ مِنْ جِهَةِ مَعَاوِيَةَ فَاسْتَنْبَأَ رُوفِيعًا عَلَى أَسْفَلِ أَرْضِ مِصْرَ، وَهُوَ الْوَجْهَ الْبَحْرِي وَقِيلَ الْغُرْبِيُّ، كَذَا فِي «التَّوَسُّطِ» (مَعَهُ) أَيِ مَعَ رُوفِيعٍ (مِنْ كَوْمِ شَرِيكٍ) قَالَ الْعِرَاقِيُّ: هُوَ بَضْمُ الْكَافِ عَلَى الْمَشْهُورِ، وَمِمَّنْ صَرَحَ بِضَمِّهِ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي «النِّهَايَةِ» وَآخَرُونَ، وَضَبَّ بَعْضُ الْحَفَاطِ بِفَتْحِهَا. قَالَ مَغْلَطَايَ: إِنَّهُ الْمَعْرُوفُ وَآذَنٌ فِي طَرِيقِ الْإِسْكَانْدَرِيَّةِ (إِلَى عُلُقَمَاءَ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَسُكُونِ اللَّامِ ثُمَّ الْقَافِ مَفْتُوحَةٍ مَوْضِعٌ مِنْ أَسْفَلِ دِيَارِ مِصْرَ (أَوْ مِنْ عُلُقَمَاءَ إِلَى كَوْمِ شَرِيكٍ) وَهَذَا شَكٌّ مِنْ شَيْبَانَ، أَيِ مِنْ أَيِّ مَوْضِعٍ ابْتَدَأَ السَّيْرَ مِنَ الْكَوْمِ أَوْ مِنْ عُلُقَمَاءَ، وَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ فَمِنْ أَحَدِ الْمَوْضِعَيْنِ كَانَ ابْتِدَاءُ السَّيْرِ وَإِلَى انْتِهَائِهِ (يُرِيدُ عُلُقَمَاءَ): أَيِ إِرَادَتِهِمُ الذَّهَابَ إِلَى عُلُقَمَاءَ وَانْتِهَاءَ سَبِيلِهِمْ إِلَيْهِ، وَعُلُقَمَاءُ غَيْرُ عُلُقَمَاءَ كَمَا فِيهِمْ مِنْ قَوْلِهِ يُرِيدُ عُلُقَمَاءَ. وَفِي «مَجْمَعِ الْبَحَارِ»: كَوْمٌ عُلُقَمَاءُ مَوْضِعٌ، فَاسْتَفِيدَ مِنْهُ أَنَّ عُلُقَمَاءَ غَيْرُ عُلُقَمَاءَ وَأَنَّ عُلُقَمَاءَ يُقَالُ لَهُ: كَوْمٌ عُلُقَمَاءَ.

(نَضَوُ أَخِيهِ) النَضْوُ بِكَسْرِ النُّونِ وَسُكُونِ الْمَعْجَمَةِ فَوَاوُ: الْبَعِيرُ الْمَهْزُولُ، يُقَالُ: بَعِيرٌ نَضَوُ وَنَاقَةٌ نَضَوُ وَنَضْوَةٌ وَهُوَ الَّذِي أَنْضَأَ الْعَمَلَ وَهَزَلَ الْكَدَّ وَالْجَهْدَ (عَلَى أَنْ لَهُ) لِلْمَالِكِ (وَلَنَا النِّصْفُ) أَيِ لِلْأَخِذِ وَالْمُسْتَأْجِرِ النِّصْفِ (لِيَطِيرَ لَهُ النَّصْلُ وَالرِّيشُ) فَاعْلَانٌ لِيَطِيرَ، أَيِ يَصْبِيهِمَا فِي الْقِسْمَةِ، يُقَالُ: طَارَ لِفُلَانٍ النَّصْفُ وَلِفُلَانٍ الثَّلَاثُ إِذَا وَقَعَ لَهُ ذَلِكَ فِي الْقِسْمَةِ. (وَالْآخِرُ الْقَدَحُ) مَعْطُوفٌ عَلَى لَهُ النَّصْلُ، وَالْقَدَحُ خَشَبُ السَّهْمِ قَبْلَ أَنْ يَرِيشَ وَيَرْكَبَ فِيهِ النَّصْلُ، قَالَهُ الْخَطَّابِيُّ، وَالنَّصْلُ حَدِيدَةُ السَّهْمِ، وَالرِّيشُ مِنَ الطَّائِرِ وَيَكُونُ فِي السَّهْمِ. وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ كَانَ يَقْتَسِمُ الرَّجُلَانِ السَّهْمَ فَبَقِيَ لِأَحَدِهِمَا نَصْلُهُ وَرِيشُهُ، وَالْآخِرُ قَدَحُهُ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الشَّيْءَ الْمَشْتَرَكَ بَيْنَ الْجَمَاعَةِ إِذَا احْتَمَلَ الْقِسْمَةَ فَطَلَبَ أَحَدُ الشَّرَكَاءِ الْمَقَاسِمَةَ كَانَ لَهُ ذَلِكَ مَا دَامَ يَتَنَفَّعُ بِالشَّيْءِ الَّذِي يَخْصُهُ مِنْهُ وَإِنْ قُلَّ، وَذَلِكَ أَنَّ الْقَدَحَ قَدْ يَتَنَفَّعُ بِهِ عَرِيًّا مِنَ الرِّيشِ وَالنَّصْلِ، وَكَذَلِكَ قَدْ يَتَنَفَّعُ بِالرِّيشِ وَالنَّصْلِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَرَكِبِينَ فِي قَدَحٍ، فَمَا مَا لَا يَتَنَفَّعُ بِقِسْمَتِهِ أَحَدٌ مِنَ الشَّرَكَاءِ

(١) فِي «الْهَيْدَبَةِ»: «ثَابِتٌ»، وَهُوَ خَطَأٌ.

وكان في ذلك الضرر والإفساد للمال كالؤلوة تكون بين الشركاء أو نحوها من الشيء الذي إذا فرق بين أجزائه بطلت قيمته وذهبت منفعتها فإن المقاسمة لا تجب فيه لأنها حيثئذ من باب إضاعة المال، فيبيعون الشيء ويقتسمون الثمن بينهم على قدر حقوقهم منه. انتهى.

(من عقد لحيته) أي عالجها حتى تتعقد وتتجعد، وقيل: كانوا يعقدونها في الحروب، فأمرهم بإرسالها، كانوا يفعلون ذلك تكبراً أو عجباً. قاله ابن الأثير (أو تقلد وتراً) يفتح الواو قال أبو عبيدة: الأشبه أنه نهي عن تقليد الخيل أوتار القسي، نهوا عن ذلك إما لاعتقادهم أن تقليدها بذلك يدفع عنها العين أو مخافة اختناقها به، لا سيما عند شدة الركن، بدليل ما روي أنه ﷺ أمر بقطع الأوتار عن أعناق الخيل. كذا في «كشف المناهج» (برجيع دابة) هو الروث والعذرة (أو عظم) عطف على رجيع. قال المنذري: وأخرجه النسائي [٥٠٦٧].

٣٧- (صحيح الإسناد) ^(١) حَدَّثَنَا يُرَيْدُ بْنُ خَالِدٍ، تَنَا مَقْصُلٌ، عَنْ عِيَّاشٍ، أَنَّ سَيْبَمَ بْنَ بَيْتَانَ أَخْبَرَهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ أَيْضاً، عَنْ أَبِي سَالِمٍ الْجَيْشَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، يَذْكُرُ ذَلِكَ وَهُوَ مُرَابِطٌ بِحَصْنِ بَابِ الْيُونِ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَصْنُ الْيُونِ بِالْفُسْطَاطِ عَلَى جَبَلٍ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهُوَ شَيْبَانُ بْنُ أُمَيَّةَ يُكْنَى أَبَا حَلْفَةَ.

(أيضاً) أي: كما روى شيبان عن شيبان القتباني روى أيضاً عن أبي سالم الجيشاني (يذكر) أي: عبدالله ابن عمرو (ذلك) الحديث المذكور (وهو) أي: أبو سالم (معه) أي مع عبدالله (مرابط) (مرابطة أن يربط كل من الفريقين خيولهم في الموضع الذي يخاف منه هجوم العدو معذراً لصاحبه (بحصن باب أيون) الحصن: المكان الذي لا يقدر عليه لارتفاعه وجمعه حصون، وأيون يفتح الهمزة وسكون اللام وضم الياء التحتانية: اسم مدينة قديماً وسمي بعد فتحها فسطاط (بالفسطاط) قال ابن الأثير: الفسطاط بالضم والكسر المدينة التي فيها مجمع الناس وكل مدينة فسطاط، وقيل: هو ضرب من الأبنية وبه سميت المدينة، ويقال لمصر والبصرة: الفسطاط. وقول أبي داود: حصن أيون بالفسطاط على جبل لا ينافي قول ابن الأثير، لأن الذي على جبل هو الحصن لا نفس أيون. والحاصل أن أبا سالم الجيشاني كان مع عبدالله بن عمرو مرابطاً بحصن الذي كان في أيون، وأيون والفسطاط هما اسمان لمدينة مصر، وكان حصن أيون على جبل وكان الجبل في فسطاط (قال أبو داود هو) أي: شيبان القتباني.

٣٨- (صحيح) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ حَبِيلٍ، أَنَا رَوَّحُ بْنُ عُبَادَةَ، تَنَا زَكْرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ، نَا أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَتَمَسَّحَ ^(٢) بِعَظْمٍ أَوْ بَعْرٍ [م].

(نتمسح) أي نستحي (أو بعير) البعر معروف وهو من كل ذي ظلف وخف والجمع الأبعاد مثل السبب والأسباب، ويعر ذلك الحيوان بعراً من باب نفع. قال المنذري: وأخرجه مسلم [٢٦٣].

٣٩- (صحيح) حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ شُرَيْحٍ الْجُمَيْصِيُّ، نَا ابْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الدَّيْلَمِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَدِمَ وَقَدْ جِئْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّهُ أَهْمَكَ أَنْ يَسْتَنْجُوا ١٥/١

(١) كذا في التخریج المطول لـ «صحيح سنن أبي داود» (٦٧/١)، ولا حكم له في الطبعات السابقة.

(٢) في نسخة: «نتمسح» (منه).

يَعْظُمُ أَوْ رَوْتَهُ أَوْ حُمَمَةٍ، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ جَعَلَ لَنَا فِيهَا رِزْقًا^(١)، قَالَ: فَهِيَ النَّبِيَّةُ ﷺ [عَنْ ذَلِكَ].

(قدم وفد الجن) هو جن نصيبين^(٢)، وكان قدومه بمكة قبل الهجرة، والوفد: قوم يجتمعون ويردون البلاد، الواحد وافتد، وكذا من يقصد الأمراء بالزيادة، يقال: وفد على القوم وفداً من باب وعد ووفوداً فهو وافتد والجمع وفاد، ووفد مثل صاحب وصحب (يا محمد إنه) أمر من النهي (وحُمَمه) بضم الحاء والميم مفتوتحتين على وزن رطبة: ما أحرق من خشب ونحوه والجمع بحذف الهاء. كذا في «المصباح». قال المنذري: في إسناده إسماعيل بن عياش^(٣) وفيه مقال.

٢١ - بَابُ الاسْتِنْجَاءِ بِالْأَحْجَارِ

٤٠ - (حسن) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَثُورٍ وَفَيْهُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَا: ثَنَا يَتَقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سُلَيْمِ بْنِ قُرَيْطٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْغَائِطِ فَلْيَكْهَبْ مَعَهُ بِنَلَاةٍ أَحْجَارٍ يَسْتَنْطِيبُ بِهِنَّ، فَإِنَّهَا تُجْزِي عَنْهُ».

(يستطيب بهن) أي: بالأحجار، ويستطيب صفة أحجار أو مستأنفة، والاستطابة والاستنجاء والاستجمار كناية عن إزالة الخارج من السبيلين عن مخرجه، فالاستطابة والاستنجاء تارة يكونان بالماء وتارة بالأحجار، والاستجمار مختص بالأحجار. (فإنها تجزي عنه): بضم التاء بمعنى الكفاية من أجزاء، أي: تكفي وتغني. وقال الزركشي: ضبطه بعضهم بفتح التاء، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تُجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨] انتهى. فهو من جزى يجزي، مثل قضى يقضي وزناً ومعنى أي تقضي الأحجار (عنه) أي عن الاستطابة والاستنجاء، أو عن المستنحي أو عن الماء المفهوم من المقام، وهو الأظهر معنى وإن كان بعيداً لفظاً، فالحاصل أن الاستطابة بالأحجار تكفي عن الماء، وإن بقي أثر النجاسة بعدما زالت عين النجاسة، وذلك رخصة. وقال أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم: إن الاستنجاء بالحجارة يجزي، وإن لم يستنج بالماء إذا أتقى أثر الغائط والبول، وبه يقول الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق. قاله الترمذي في «جامعه». وفيه دليل واضح على وجوب التثليث لأن الإجزاء يستعمل غالباً في الواجب. قال المنذري: وأخرجه النسائي [٤٤].

٤١ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الثَّقَلِيُّ، ثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْمَةَ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ حُرَيْمَةَ، عَنْ حُرَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ، قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الاسْتِطَابَةِ؟ فَقَالَ: «بِنَلَاةٍ أَحْجَارٍ لَيْسَ فِيهَا رَجِيْعٌ».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: كَذَا رَوَاهُ أَبُو أُسَامَةَ وَإِبْنُ ثَمِيرٍ، عَنْ هِشَامٍ - يَعْنِي ابْنَ عُرْوَةَ - .

(عن الاستطابة) أي: عدد حجارة الاستنجاء (رجيع) روث دابة لأنه علف دواب الجن. قال البيهقي في «معرفة السنن والآثار»: إذا استنحي بالعظم لم يقع موقعه كما لو استنحي بالرجيع لم يقع موقعه، وكما جعل العلة في العظم

(١) في «الهندية»: «زرقاء». وهو خطأ.

(٢) (شهرى است تخت كاه ديار ريعة. «متهى الأرب»). (منه). معناه: وهي مدينة تعتبر عاصمة بلاد بني ريعة.

(٣) ولكن رواه عن يحيى بن أبي عمرو وهو شامي ثقة، وكذا رده شيخنا الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (١/٦٩) قول المنذري هذا.

أنه زاد الجن، جعل العلة في الرجيع أنه علف دواب الجن، وإن كان في الرجيع أنه نجس، ففي العلم أنه لا ينظف لما فيه من الدسومة، وقد نهى عن الاستنجاء بهما. قال المنذري: وأخرجه ابن ماجه [٣١٥].

(كذا رواه أبو أسامة وابن نمير عن هشام): غرضه من إيراد هذه الجملة أن أبو أسامة وابن نمير قد تابعوا أبا معاوية عن هشام على اسم شيخ هشام فقالوا: عن هشام عن عمرو بن خزيمة، وهذا تعرض على رواية سفيان فإنه قال: أخبرني هشام بن عروة قال: أخبرني أبو وجزة. روى البيهقي في «المعرفة» [١٣٨ ط-العلمية] أخبرنا أبو زكريا وأبو بكر وأبو سعيد قالوا: حدثنا أبو العباس قال: أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان قال: أخبرني هشام ابن عروة قال: أخبرني أبو وجزة عن عمارة بن خزيمة بن ثابت عن أبيه أن النبي ﷺ... الحديث قال البيهقي: هكذا قال سفيان أبو وجزة، وأخطأ فيه، وإنما هو ابن خزيمة واسمه عمرو بن خزيمة، وكذلك رواه الجماعة عن هشام بن عروة ووكيع وابن نمير وأبو أسامة وأبو معاوية وعبد بن سليمان ومحمد بن بشر العبدي، أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، أخبرنا أبو الحسن الطراقي، سمعت سعيد بن عثمان الدارمي يقول: سمعت علي بن المديني يقول: قال سفيان. فقلت: فإش أبو وجزة، فقالوا: شاعر ها هنا فلم آت، قال علي: إنما هو أبو خزيمة واسمه عمرو بن خزيمة ولكن كذا قال سفيان، قال علي: الصواب عندي: عمرو بن خزيمة. انتهى كلام البيهقي.

٢٢ - باب في الاستبراء

هو أن يمكث ويتر حتى يظن أنه لم يبق في قصبة الذكر شيء من البول، وكذا في «حجة الله البالغة» للشيخ المحمّد ولي الله الدهلوي. وحاصل معنى الاستبراء الاستنقاء من البول وهو المراد ها هنا. وهل الاستنقاء، أي الاستنجاء بالماء ضروري أو يكفي المسح بالحجارة، فدل الحديث على أنه ليس أمراً ضرورياً. فإن قلت: ما الفرق بين البابين ولمّ كرر الترجمة مرتين، فإنه أورد أولاً باب الاستبراء من البول، وثانياً باب الاستبراء. قلت: أورد في الترجمة الأولى حديث ابن عباس والمراد بها المباحة عن النجاسة والتوقي عنها، فإن في الحديث «إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير، أما أحدهما فكان لا يستتره من البول»^(١)، والمراد بالترجمة الثانية الاستنجاء بالحجارة، لأن الاستبراء طلب البراءة.

٤٢ - (ضعيف) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَخَلْفُ بْنُ هِشَامٍ الْمُقَرِّيُّ، قَالَا: نَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَحْيَى الثَّوَامَ، (ح)، وَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ، أَنَا أَبُو يَعْقُوبَ الثَّوَامَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: بَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَامَ عُمَرُ خَلْفَهُ يَكُونُ مِنْ مَاءٍ، فَقَالَ: «مَا هَذَا يَا عُمَرُ؟». فَقَالَ: هَذَا مَاءٌ تَتَوَضَّأُ بِهِ. قَالَ: «مَا أُرِيتُ كَلِمًا بَلَّغْتُ أَنْ تَتَوَضَّأَ، وَلَوْ فَعَلْتُ لَكَانَتْ سُكَّةً». [مشكاة المصابيح] (٣٦٨).

(المقريفي) بضم الميم وسكون القاف وفتح الراء وهمزة ثم ياء، نسب إلى مقراً قرية بدمشق (ح): هو علامة التحويل، أي الرجوع من سند إلى آخر سواء كان الرجوع من أول السند أو وسطه أو آخره (أبو يعقوب الثوأم): هو عبدالله بن يحيى المتقدم (بكوز): الكوز بالضم جمعه كيزان وأكواز وهو ما له عروة من أواني الشرب وما لا عروة له فهو كوب وجمعه أكواب (ما هذا يا عمر): أي ما حملك على قيامك خلفي ولم جتني بماء (توضأ به): أي توضأ

(١) تقدم برقم (٢٠). وهو (صحيح).

بالماء بعد البول الوضوء الشرعي، أو المراد به الوضوء اللغوي وهو الاستنجاء بالماء، وعليه حمله المؤلف وابن ماجه، ولذا أورده في باب الاستبراء (ما أمرت): بصيغة المجهول (كلما يلت): صيغة المتكلم من البول (أن أتوضأ): بعد البول أو أستنجي بعده بالماء، وكان قد يترك ما هو أولى وأفضل تخفيفاً على الأمة وإبقاءً وتيسيراً عليهم (لكانت): فعلتي (سنة): أي طريقة واجبة لازمة لأمتي، فيمتنع عليهم الترخص باستعمال الحجر ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكَ فِي الْيَمِينِ حَرَجًا﴾ [الحج: ٧٨] قال عبد الرؤوف المناوي في «فتح القدير»: وما ذكر من حمله الوضوء على المعنى اللغوي هو ما فهمه أبو داود وغيره ووبواو عليه، وهو مخالف للظاهر بلا ضرورة، والظاهر كما قاله ولي العراقي حمله على الشرعي المعهود، فأراد عمر رضي الله عنه أن يتوضأ رسول الله ﷺ عقب الحدث، فتركه المصطفى ﷺ تخفيفاً وبياناً للجواز. قال المنذري: وأخرجه ابن ماجه [٣٢٧].

٢٣ - باب في الاستنجاء بالماء

بعد قضاء الحاجة. أراد بهذه الترجمة الرد على من كرهه وعلى من نفى وقوعه من النبي ﷺ. وقد روى ابن أبي شيبه [في «المصنف» (١٤٢/١)] بأسانيد صحيحة عن حذيفة بن اليمان أنه سئل عن الاستنجاء بالماء فقال: إذا لا يزال في يدي نتن. وعن نافع أن ابن عمر كان لا يستنجي بالماء. وعن ابن الزبير قال: ما كنا نفعله. ونقل ابن التين عن مالك أنه أنكر أن يكون النبي ﷺ استنجى بالماء. وعن ابن حبيب من المالكية أنه منع الاستنجاء بالماء لأنه مطعوم. قاله الحافظ في «الفتح».

٤٣ - (صحيح) حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ بَكِيَّةٍ، عَنْ خَالِدٍ - يُعْنِي الْوَاسِطِيَّ - عَنْ خَالِدٍ - يُعْنِي الْحَدَّادَ -، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ حَائِطًا، وَمَعَهُ غُلَامٌ مَعَ مِضَاءٍ، وَهُوَ أَصْغَرُونا، فَوَضَعَهَا عِنْدَ السُّدْرَةِ، فَقَضَى حَاجَتَهُ فَخَرَجَ عَلَيْنَا، وَقَدْ اسْتَنْجَى بِالماءِ. [ق].

(حائطاً): أي: بستناً (غلام): الغلام من لدن القطام إلى سبع سنين، وقيل غير ذلك (معه): أي مع الغلام (مِضَاءً) بكسر الميم وبهمزة بعد الضاد المعجمة وهي الإناء الذي يتوضأ به كالركوة والإبريق وشبههما (فوضعها عند السدرة) أي فوضع الغلام المِضَاءَ عند السدرة التي كانت في الحائط، والسدرة شجرة النبق. قال المنذري: وأخرجه البخاري [١٥٠]، ومسلم [٢٧٠].

٤٤ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، أَنَا وَمُتَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فَرَزْتُ هَذِهِ الْآيَةَ فِي أَهْلِ قُبَاءٍ: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يَعْبُوثُونَ أَنْ يَنْظُرُوا﴾ قَالَ: كَانُوا يَسْتَنْجُونَ بِالماءِ، فَفَرَزْتُ فِيهِمْ هَذِهِ الْآيَةَ».

(إبراهيم بن ميمونة)^(١) الحجازي مجهول الحال (هذه الآية) والمشار إليها فيما بعد وهو قوله تعالى: ﴿فِيهِ رِجَالٌ﴾ [التوبة: ١٠٨] الآية في (أهل قباء): أي: في ساكنيه، وقيام بضم القاف وخفة الموحدة والممدودة مصروفة وفي لغة بالقصر وعدم الصرف موضع بيلين أو ثلاثة من المدينة. قال ابن الأثير: هو بمد وصرف على الصحيح ﴿يَعْبُوثُونَ أَنْ يَنْظُرُوا﴾ أي: يحبون الطهارة بالماء في غسل الأدبار (قال) أبو هريرة (كانوا): أي: أهل قباء. قال

(١) كذا في الشرح من (الهندية)، والصواب ما في متن (الهندية): «إبراهيم بن أبي ميمونة».

المنذري: وأخرجه الترمذي [٣١٠]، وابن ماجه [٣٥٧]، وقال الترمذي: غريب.
٢٤ - بَابُ الرَّجُلِ يَذْكُرُ بِالْأَرْضِ إِذَا اسْتَنْجَى

لتزيل الرائحة الكريهة إن بقيت بعد الغسل.

٤٥ - (حسن) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ خَالِدٍ، نَا أَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، نَا شَرِيكَ، [وَهَذَا لَفْظُهُ]، (ح)، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - يُمْنِي الْمُحَرَّمِيُّ -، نَا وَكِيعٌ، عَنْ شَرِيكَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَتَى الْخَلَاءَ أَتَيْتُهُ بِمَاءٍ فِي تَوْرٍ أَوْ رَكْوَةٍ فَاسْتَنْجَى.
[قَالَ أَبُو دَاوُدَ: فِي حَدِيثِ وَكِيعٍ]: ثُمَّ مَسَحَ يَدَهُ عَلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ بِمَاءٍ آخَرَ فَتَوَضَّأَ.
قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَحَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ أَنَّهُ.

(عن المغيرة) أعلم أن لفظ المغيرة بين جرير وأبي زُرعة موجود في أكثر النسخ، وقد بلغت في تتبعه فلم أعرّف من هو، والذي تحقق لي أنه غلط بثلاثة وجوه: الأول: أن الحافظ جمال الدين المزي ذكر في «تحفة الأشراف بمعرفة الأَطْرَاف» في مسند أبي هريرة هذا الحديث ولم يذكر المغيرة وهذا لفظه: أبو زُرعة بن عمرو بن حزم بن عبدالله البجلي عن أبي هريرة، قيل: اسمه هرم، وقيل: عبد الرحمن، وقيل: عمر. وإبراهيم بن جرير بن عبدالله البجلي عن ابن أخيه أبي زُرعة عن أبي هريرة «كان النبي ﷺ إِذَا أَتَى الْخَلَاءَ أَتَيْتُهُ بِمَاءٍ فِي تَوْرٍ أَوْ رَكْوَةٍ» الحديث أخرجه أبو داود في الطهارة عن أبي ثور إبراهيم بن خالد الكلبي، عن أسود بن عامر وعن محمد بن عبدالله المخرمي، عن وكيع كلاهما، عن شريك عن إبراهيم بن جرير به. انتهى. وذكر الزيلعي أيضاً هذا الحديث في فصل الاستنجاء من تخريجه ولم يذكر المغيرة في السند، وهذا لفظه: حديث آخر أخرجه أبو داود عن شريك عن إبراهيم بن جرير عن أبي زُرعة عن أبي هريرة، قال: كان النبي ﷺ. الحديث.

الثاني: قال الطبراني في «الأوسط»: (٦٠٤): لم يروه عن أبي زُرعة إلا إبراهيم بن جرير، تفرد بن شريك، وهذا نص على أن المغيرة لم يروه عن أبي زُرعة.

الثالث: قال شيخنا العلامة حسين بن محسن الأنصاري: اطلعت على نسخة صحيحة قلمية وليس فيها ذكر للمغيرة بين جرير وأبي زُرعة، موافق لإسناد ابن ماجه، والذي يظهر أن ذكرها إما أن يكون من المزيد غلطاً من بعض الرواة وإما وهماً من النساخ. انتهى. كذا في «غاية المقصود». وقال الشارح في «منهية غايه المقصود».
والرابع: أني طالعت كتاب «رجال سنن أبي داود» للحافظ ولي الدين العراقي في مكة المشرفة عند شيخنا أحمد الشرقي فما وجدت فيه ذكر المغيرة.

(في تور): بفتح التاء وسكون الواو: إناء صغير من صفر أو حجارة يشرب منه وقد يتوضأ منه ويؤكل منه الطعام. قاله الطيبي. وفي «التوسط» فيه جواز التوضيء بآنية الصفر وأنه ليس بكبيرة (أو ركوة) بفتح الراء وسكون الكاف ظرف من جلد، أي دلو صغير من جلد يتوضأ منه ويشرب فيه الماء، والجمع ركاء، وأو للشك للراوي عن أبي هريرة، أو أن أبا هريرة يأتيه تارة هذا وتارة هنا. (ثم أتيت بآناء آخر): ليتوضأ به (فتوضأ) بالماء ليس المعنى أنه لا يجوز التوضيء بالماء الباقي من الاستنجاء أو بالإناء الذي استنجى به، وإنما أتى بآناء آخر لأنه لم يبق من الأول شيء، أو بقي قليل، والإيتان بالإناء الآخر اتفاقي كان فيه الماء فأتى به. وقال بعض العلماء: قد يؤخذ من هذا الحديث أنه يتدب

أن يكون إناء الاستنجا غير إناء الوضوء.

(وحدّث الأسود بن عامر أنّهم) من حديث وكيع، وحديث وكيع أقصر من حديث الأسود. أخرج النسائي [٥٠]، وابن ماجه [٣٥٨]، واللفظ للنسائي من طريق وكيع عن شريك عن إبراهيم بن جرير عن أبي زرعة عن أبي هريرة (حسن) «أن النبي ﷺ توضأ فلما استنجا ذلك يده بالأرض». انتهى. قال المنذري: وأخرجه ابن ماجه [٣٥٨].

٢٥ - بابُ السَّوَاكِ

١٧/١

بكر السنين المهملة، والسواك: ما تدلك به الأسنان من العيدان من ساك فاه يسوكه إذا دلكه بالسواك، فإذا لم تذكر الفم قلت استاك، وهو يطلق على الفعل والآلة، والأول هو المراد ها هنا وجمعه سوك ككتب. قال النووي: يستحب أن يستاك بعد من أراك، ويستحب أن يبدأ بالجانب الأيمن من فمه عرضاً لا طولاً لثلاث يدي لحم أسنانه. قال الحافظ: وأما الأسنان فالأحب فيها أن يكون عرضاً، وفيه حديث مرسل عند أبي داود [في «المراسيل» (٥)]، وله شاهد موصول عند العقيلي [في «الضعفاء» (٣/٢٢٩)].

٤٦ - (صحيح) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَيْيِدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَرْفَعُهُ، قَالَ: «لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ لِأَمْرَتِهِمْ بِتَأْخِيرِ الْعِشَاءِ، وَبِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ». [ق، دون جملة العشاء].

(يرفعه) هذه مقولة الأعرج، أي يقول الأعرج: يرفع أبو هريرة هذا الحديث إلى النبي ﷺ، وهذه الصيغة يكتفى بها عن صريح الرفع فهو أيضاً من أقسام المرفوع الحكمي، كقول التابعي عن الصحابي يرفع الحديث صرح بذلك الحافظ. وفي «صحيح مسلم» [٢٥٢] من رواية الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ (قال: أي: النبي ﷺ (لثلاث) مخافة (أن أشق) مصدرة في محل الرفع على الابتداء والخبر محذوف وجوباً، أي لولا المشقة موجود (بتأخير العشاء): (صحيح) إلى ثلث الليل كما في رواية الترمذي [٢٣]، وأحمد [٤/١١٤] من حديث زيد بن خالد، وروى الحاكم [١/١٤٦] من حديث أبي هريرة بلفظ (صحيح): «لأخرت صلاة العشاء إلى نصف الليل». (وبالسواك) أي: لأمرتهم باستعمال السواك، لأن السواك هو آلة، ويطلق على الفعل أيضاً فعلى هذا لا تقدير، والسواك مذكر على الصحيح، وحكى في «المحكم» تأنيبه، وأنكر ذلك الأزهري (عند كل صلاة) وكذا في رواية مسلم [٢٥٢]، والنسائي [٧] من طريق أبي الزناد عن الأعرج بلفظ: «عند كل صلاة» وخالفه سعيد بن أبي هلال عن الأعرج فقال (صحيح): «مع الوضوء» بدل الصلاة. أخرجه أحمد [٢/٢٥٠] من طريقه. وفي رواية البخاري [٨٨٧]: «مع كل صلاة».

قال الحافظ: قال القاضي البياضوي: لولا كلمة تدل على انتفاء الشيء لثبوت غيره، والحق أنها مركبة من لولا الدالة على انتفاء الشيء لانتفاء غيره ولا النافية، فدل الحديث على انتفاء الأمر لثبوت المشقة لأن انتفاء الشيء ثبوت، فيكون الأمر متفياً لثبوت المشقة. وفيه دليل على أن الأمر للوجوب من وجهين: أحدهما: أنه نفي الأمر مع ثبوت النية، ولو كان للندب لما جاز النفي. وثانيهما: أنه جعل الأمر مشقة عليهم وذلك إنما يتحقق إذا كان الأمر للوجوب إذ الندب لا مشقة منه لأنه جائز الترك.

وقال الشافعي: فيه دليل على أن السواك ليس بواجب، لأنه لو كان واجباً لأمرهم به، شق عليهم أو لم يشق،

وإلى القول بعدم وجوبه صار أكثر أهل العلم، بل ادعى بعضهم فيه الإجماع، لكن حكى الشيخ أبو حامد وتبعه الماوردي عن إسحاق بن راهويه قال: هو واجب لكل صلاة، فمن تركه عامداً بطلت صلاته. وعن داود أنه قال: وهو واجب لكن ليس شرطاً. واحتج من قال بوجوبه بورود الأمر به، فعند ابن ماجه [٢٨٩] من حديث أبي أمامة مرفوعاً (ضعيف): «تسوكوا» ولأحمد نحوه من حديث العباس وغير ذلك من الأحاديث.

قال المنذري: وأخرج البخاري [٨٨٧]، ومسلم [٢٥٢] فضل السواك فقط، وأخرج النسائي [٥٣٤] الفضلين، وأخرج ابن ماجه [٢٨٧] فضل الصلاة، وأخرج فضل السواك من حديث سعيد المقبري عن أبي هريرة، وأخرج الترمذي [٢٢] فضل السواك من حديث أبي سلمة عن أبي هريرة. انتهى.

٤٧ - (صحيح) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، نَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَوْلَا أَنْ أَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرِهِمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ. قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: فَرَأَيْتُ زَيْدًا يُجْلِسُ فِي الْمَسْجِدِ، وَإِنَّ السَّوَاكَ مِنْ أَذْنِهِ مَوْضِعَ الْقَلَمِ مِنْ أَذْنِ الْكَاتِبِ، فَكَلَّمَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ اسْتَنَّاكَ.

(الجعني): المدني من مشاهير الصحابة وفضلائهم (لولا أن أشق) أي لولا مخافة المشقة عليهم لأمرتهم به، لكن لم أمر به ولم أفرض عليهم لأجل خوف المشقة (وإن السواك) أي موضع السواك بتقدير المضاف لتصحیح الحمل كقوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ أُمِّيٍّ مِّنْ أَمَةٍ بِأَلْفٍ﴾ [البقرة: ١٧٧] أي: ولكن ذا البر من آمن أو ولكن البر ير من آمن (من أذنه) حال من الاسم المضاف أو صفة له (موضع القلم) بالرفع خبر إن (من أذن الكاتب) حال من الخبر أو صفة له أي أن موضع السواك الكائن من أذن زيد موضع القلم الكائن من أذن الكاتب، أي يضع السواك على أذنه موضع القلم، أو تقدير أن السواك كان موضوعاً على أذنه موضع القلم الموضوع على أذن الكاتب. والله أعلم. (استاك) ولفظ الترمذي [٢٣] (صحيح): فكان زيد بن خالد يشهد الصلوات في المسجد وسواكه على أذنه موضع القلم من أذن الكاتب لا يقوم إلى الصلاة إلا استن ثم رده إلى موضعه.

قال المنذري: وأخرجه الترمذي [٢٣]، والنسائي [١٩٧/٢]، وحديث الترمذي مشتمل على الفضلين. وقال: هذا حديث حسن صحيح.

٤٨ - (حسن) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفٍ الطَّائِفِيُّ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ، قَالَ: قُلْتُ: أَرَأَيْتَ تَوَضَّؤُ^(١) ابْنِ عَمَرَ لِكُلِّ صَلَاةٍ طَاهِرًا وَغَيْرَ طَاهِرٍ، عَمَّ ذَاكَ؟ فَقَالَ: حَدَّثَنِيهِ أَسْمَاءُ بِنْتُ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ حَنْظَلَةَ بْنَ أَبِي عَامِرٍ حَدَّثَهَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِالْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ طَاهِرًا وَغَيْرَ طَاهِرٍ، فَلَمَّا شَأْ ذَٰلِكَ عَلَيْهِ أَمَرَ بِالسَّوَاكِ لِكُلِّ صَلَاةٍ، فَكَانَ ابْنُ عَمَرَ يَرَى أَنَّ بِهِ قُوَّةً، فَكَانَ لَا يَتَدَخَّلُ الْوُضُوءَ لِكُلِّ صَلَاةٍ.

قال أبو داود: لإبراهيم بن سعيد رَوَاهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، قَالَ: عُيَيْنَ اللَّهُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ. (محمد بن إسحاق) بن يسار: أحد الأئمة ثقة على ما هو الحق (حبان) بفتح أوله والموحدة (قال) أي محمد بن

(١) في (الهندية): «توضىء». وذكر النووي أنها خطأ.

يحيى (قلت): لعبدالله بن عبدالله (أرايت): معناه الاستخبار أي أخبرني عن كذا وهو يفتح المثناة الفوقانية في الواحد والمثنى والجمع، تقول: أرايت وأرايتك وأرايتكما وأرايتكم، واستعمال أرايت في الإخبار مجاز، أي أخبروني عن حالتكم العجيبة، ووجه المجاز أنه لما كان العلم بالشيء سبباً للإخبار عنه أو الإبصار به طريقاً إلى الإحاطة به علماً وإلى صحة الإخبار عنه استعملت الصيغة التي لطلب العلم، أو لطلب الإبصار في طلب الخير لاشتراكهما في الطلب، ففيه مجازان: استعمال رأى التي بمعنى علم وأبصر في الإخبار، واستعمال الهمزة التي هي لطلب الرؤية في طلب الإخبار. قال أبو حبان في «النهر»: ومذهب البصريين أن التاء هي الفاعل وما لحقها حرف خطاب يدل على اختلاف المخاطب، ومذهب الكسائي أن الفاعل هو التاء وأن أداة الخطاب اللاحقة في موضع المفعول الأول، ومذهب الفراء أن التاء هي حرف خطاب كهي في أنت، وأن أداة الخطاب بعده هي في موضع الفاعل استعيرت فيه ضمائر النصب للرفع، ولا يلزم من كون أرايت بمعنى أخبرني أن يتعدى تعديته لأن أخبرني يتعدى بـ، تقول أخبرني عن زيد، وأرايت يتعدى للمفعول به صريح وإلى جملة استفهامية هي في موضع المفعول الثاني أرايتك زيداً ما صنع، فما بمعنى أي شيء مبتدأ، وصنع في موضع الخبر، ويرد على مذهب الكسائي أمران: أحدهما: أن هذا الفعل يتعدى إلى مفعولين كقولك: أرايتك زيداً ما فعل، فلو جعلت الكاف مفعولاً وكانت المفاعيل ثلاثة، وثانيهما: أنه لو كان مفعولاً لكان هو الفاعل في المعنى، لأن كلا من الكاف والتاء واقع على المخاطب، وليس المعنى على ذلك، إذ ليس الغرض أرايت نفسك، بل أرايت غيرك، ولذلك قلت: أرايتك زيداً، وزيد ليس هو المخاطب ولا هو بدل منه وقال الفراء كلاماً حسناً رأيت أن أذكره فإنه متين نافع، قال: للعرب في أرايت لغتان ومعنيان: أحدهما رؤية العين، فإذا أردت هذا عذبت الرؤية بالضمير إلى المخاطب، وتنصرف تصرف سائر الأفعال تقول للرجل: أرايت على غير هذه الحال تريد هل رأيت نفسك، ثم تثني وتجمع، فتقول: أرايتما كما أرايتموكم أرايتكن. المعنى الآخر أن تقول: أرايتك، وأنت تريد معنى أخبرني كقولك: أرايتك إن فعلت كذا ماذا تفعل، أي أخبرني، وترك التاء إذا أردت هذا المعنى موحدة على كل حال. تقول: أرايتكما أرايتكم أرايتكن، وإنما تركت العرب التاء واحدة، لأنهم لم يريدوا أن يكون الفعل واقعاً من المخاطب على نفسه، فافتقروا من علاقة المخاطب بذكرها في الكاف وتركوا التاء في التذكير والتوحيد مفردة إذا لم يكن الفعل واقعاً. واعلم أن الناس اختلفوا في الجملة الاستفهامية الواقعة بعد المنصوب أرايتك زيداً ما صنع، فالجمهور على أن زيداً مفعول أول، والجملة بعده في محل نصب سادة مسد المفعول الثاني. وقال ابن كيسان: إن جملة الاستفهامية في أرايتك زيداً ما صنع بدل من أرايتك. وقال الأخفش: إنه لا بد بعد أرايت التي بمعنى أخبرني من الاسم المستخبر عنه، ويلزم الجملة التي بعده الاستفهام، لأن أخبرني موافق لمعنى الاستفهام، قاله العلامة سليمان ابن جمل في حاشيته على «تفسير الجلالين».

(توضيئة ابن عمر) بكسر الضاء فهمزة بصورة الباء. قال النووي: صوابه توضع بضم الضاد فهمزة بصورة الواو وهو مصدر من الفعل (طاهر) أي سواء كان ابن عمر طاهراً (وغير طاهر) الواو بمعنى أو (عم ذلك) بإدغام نون عن في ميم ما سؤال عن سببه (فقال): عبدالله بن عبدالله (حدثني) أي في شأن الوضوء لكل صلاة (أمر) بضم الهمزة على البناء للمجهول (فلما شق ذلك) أي الوضوء لكل صلاة (عليه): أي على النبي ﷺ وفي «التوسط شرح سنن أبي داود»: وهذا الأمر يحتمل كونه له خاصاً به أو شاملاً لأمة ويحتمل كونه بقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا

[وَجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ] [المائدة: ٦] بأن تكون الآية على ظاهرها . انتهى .

قلت : وهكذا فهم علي - رضي الله عنه - من هذه الآية . أخرج الدارمي في «مسنده» [٦٦١] حدثنا عبد الصمد ابن عبد الوارث، حدثنا شعبة، حدثنا مسعود بن علي، عن عكرمة أن سعداً كان يصلي الصلوات كلها بضوء واحد، وأن علياً كان يتوضأ لكل صلاة، وتلا هذه الآية : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ ﴾ [المائدة: ٩] الآية .

(أمر بالسواك لكل صلاة) واستدل به من أوجب السواك لكل صلاة (فكان ابن عمر يرى) : هذه مقولة عبدالله بن عبدالله (أن) حرف مشبه بالفعل (به) أي بعبدالله والجار مع مجروره خبر مقدم، لأن (قوة) على ذلك وهي اسمه المؤخر والجملة قائمة مقام مفعولي يرى، ولفظ أحمد في «مسنده» [٢٢٥/٥] : «أن النبي ﷺ كان أمر بالوضوء لكل صلاة طاهراً كان أو غير طاهر، فلما شق ذلك أمر بالسواك عند كل صلاة، ووضع عنه الوضوء إلا من حدث، وكان عبدالله بن عمر يرى أن به قوة على ذلك كان يفعله حتى مات». وظاهره أن سبب توضىء ابن عمر ورود الأمر قبل النسخ، فيستدل به على أنه إذا نسخ الوجوب بقي الجواز .

(لا يدع) من ودع يدع أي لا يترك . وأحاديث الباب مع ما أخرجه مالك وأحمد والنسائي، وصححه ابن خزيمة [١٥]، وذكره البخاري تعليقاً^(١) عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال (صحيح) : «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل وضوء»، تدل على مشروعية السواك عند كل وضوء وعند كل صلاة، فلا حاجة إلى تقدير العبارة بأن يقال أي عند كل وضوء صلاة، كما قدرها بعض الحنفية، بل في هذا رد السنة الصحيحة الصريحة، وهي السواك عند الصلاة، وعلل بأنه لا ينبغي عمله في المساجد، لأنه من إزالة المستقذرات، وهذا التعليل مردود لأن الأحاديث دلت على استحبابه عند كل صلاة . وهذا لا يقتضي أن لا يعمل إلا في المساجد حتى يتمشى هذا التعليل بل يجوز أن يستاك ثم يدخل المسجد للصلاة كما روى الطبراني في «معجمه» [٥٢٦١] عن صالح بن أبي صالح، عن زيد ابن خالد الجهني قال : «ما كان رسول الله ﷺ يخرج من بيته لشيء من الصلوات حتى يستاك» انتهى .

وإن كان في المسجد فأراد أن يصلي جاز أن يخرج من المسجد ثم يستاك، ثم يدخل ويصلي ولو سلم فلا نسلم أنه من إزالة المستقذرات، كيف وقد تقدم قريباً أن زيد بن خالد الجهني كان يشهد الصلوات في المساجد وسواكه على أذنه موضع القلم من أذن الكاتب، لا يقوم إلى الصلاة إلا استن ثم رده إلى موضعه، وأن أصحاب رسول الله ﷺ سوكهم خلف آذانهم، يستنون بها لكل صلاة، وأن عبادة بن الصامت وأصحاب رسول الله ﷺ كانوا يروحون والسواك على آذانهم .

(رواه) أي : الحديث المذكور بالسند المتقدم (قال) أي : إبراهيم (عبدالله) مصغراً لا كبيراً، وأخرجه بلفظ التصغير الدارمي [٦٦٢] أيضاً، قال المنذري : في إسناده محمد بن إسحاق بن يسار، وقد اختلف الأئمة في الاحتجاج بحديثه . انتهى .

(١) في (الصيام) / باب السواك الرطب واليابس للصائم).

(كيف يستأذنك على لسانه .

٤٩ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ وَسُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ التَّمِيمِيُّ، قَالَا: سَمِعْنَا حَمَّادَ بْنَ زَيْدٍ، عَنْ غِيْلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ مُسَدَّدٌ: قَالَ: أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَسْتَحْمِلُهُ، فَرَأَيْنَاهُ يَسْتَأْذِنُ عَلَى لِسَانِهِ. [قَالَ أَبُو دَاوُدَ]: وَقَالَ سُلَيْمَانُ: قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَسْتَأْذِنُ، وَقَدْ وَضَعَ السَّوَاكَ عَلَى طَرَفِ لِسَانِهِ، وَهُوَ يَقُولُ: «إِذْ يَأْتِي يَنْهَى يَنْهَوْحُ». [ق].
قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قَالَ مُسَدَّدٌ: كَانَ حَدِيثًا طَوِيلًا اخْتَصَرَهُ (١).

(أبي بردة) أبو بردة بن أبي موسى اسمه عامر بن عبدالله بن قيس الأشعري (أبيه): أبي موسى الأشعري عبدالله ابن قيس رضي الله عنه (قال) أبو موسى (نستحمله) أي: نطلب من النبي ﷺ حملاته على البعير، وهذا السؤال من أبي موسى حين جاء هو ونفر من الأشعرين إلى النبي ﷺ يستحملونه فحلف لا يحملهم ثم جاءه إبل فحملهم عليها وقال: «لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا كفرت عن يميني» الحديث (قال) أبو موسى (على طرف لسانه) أي: طرفه الداخل كما عند أحمد [٤١٧/٤] (صحيح): «يستن إلى فوق» (يقول إه إه): بهمة مكسورة ثم هاء، وفي رواية البخاري [٢٤٤] «أع أع» بضم الهمزة المكسورة، وفي رواية النسائي [٣] (صحيح) بتقديم العين على الهمزة وللجوزقي بقاء معجمة بعد الهمزة المكسورة. قال الحافظ: ورواية أع أع أشهر، وإنما اختلف الرواة لتقارب مخارج هذه الأحرف، وكلها ترجع إلى حكاية صوته، إذ جعل السواك على طرف لسانه (يعني يتهوع): وهذا التفسير من أحد الرواة دون أبي موسى، وفي «مختصر المنذري» أراه يعني يتهوع، وفي رواية البخاري [٢٤٤]: «كأنه يتهوع»، وهذا يقتضي أنه من مقولة أبي موسى، والتهوع التقيء، أي: له صوت كصوت المتقيء على سبيل المبالغة. والحديث دليل على مشروعية السواك على اللسان طويلاً، وأما الأسنان فالأحب فيها أن تكون عرضاً، وقد تقدم بعض بيانه.

(قال مسدد كان): أي: المذكور من الحديث (اختصره) بصيغة المضارع المتكلم. قال الشيخ ولي الدين العراقي: كذا في أصلنا، ونقله النووي في شرحه عن بعض النسخ، ونقل عن عامة النسخ، اختصرته. انتهى. قلت: والذي في عامة النسخ هو الصحيح. قال المنذري: وأخرجه البخاري [٢٤٤]، ومسلم [٢٥٤]، والنسائي [٣].

٢٧ - بَابُ فِي الرَّجُلِ يَسْتَأْذِنُ بِسَوَاكِ غَيْرِهِ

٥٠ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى، نَا عُبَيْدَةَ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غُرُوزَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَنْ، وَعِنْدَهُ رَجُلَانِ: أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنَ الْآخَرِ، فَأَوْحَى إِلَيْهِ فِي فَضْلِ السَّوَاكِ: أَنَّ كَبِيرَ: أَغْطِ السَّوَاكَ أَكْبَرَهُمَا.
[قَالَ لَنَا أَبُو دَاوُدَ]: قَالَ: أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى: عُبَيْدَةُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ كُنَّا نَعُدُّهُ مِنَ الْأَبْدَالِ قَبْلَ أَنْ نَسْمَعَ أَنَّ الْأَبْدَالَ فِي الْمَوَالِي (٢).

(١) في «نسخة»: «ولكني اختصرته». (منه).

(٢) بدل ما بين المعقوفين في نسخة: «قال أحمد - هو ابن حزم - قال لنا أبو سعيد - هو ابن الأعرابي - هذا مما نزيد به أهل المدينة».

(يستن) بفتح أوله وسكون المهملة وفتح المثناة وتشديد النون: من السن بالكسر أو الفتح، إما لأن السواك يمر على الأسنان أو لأنه يستنّها، أي يحددها يقال: سننت الحديد، أي حككته على الحجر حتى يتحدّد، والمسن بكسر الميم الحجر الذي يمد عليه السكين. وحاصل المعنى أنه كان يستاك.

(أن كبير) بصيغة الأمر نائب فاعل (أوجي) أي: أوحى إليه أن فضل السواك وحقه أن يقدم من هو أكبر. ومعنى كبير: أي قدم الأكبر سنّاً في إعطاء السواك.

قال العلماء: فيه تقديم ذي السن في السواك، ويلتحق به الطعام والشراب والمشى والكلام، وهذا ما لم يترتب القوم في الجلوس، فإذا تربّوا فالسنة حيث لا تقديم الأيمن. وفيه أن استعمال سواك الغير برضاه الصريح أو العرفي ليس بمكروه.

(أعط السواك أكبرهما) الظاهر أنه تفسير من الراوي. كذا في الشرح وقال في «منهية الشرح»: ويحتمل أن يكون من قول النبي ﷺ. والله أعلم. وفي بعض نسخ الكتاب ما هنا هذه العبارة: قال أحمد - هو ابن حزم - قال لنا أبو سعيد - هو ابن الأعرابي - هذا مما تفرد به أهل المدينة. انتهى.

قلت: أحمد هو أبو عمر أحمد بن سعيد بن حزم، صرح بذلك الشيخ العلامة وجيه الدين أبو الضياء عبد الرحمن بن علي بن عمر الديبع الشيباني في «ثبته»، وأبو سعيد هو أحمد بن محمد بن زياد بن بشر المعروف بابن الأعرابي، أحد رواة «السنن للإمام أبي داود السجستاني»، وكان هذه العبارة في نسخة ابن الأعرابي، فبعض النسخ لرواية اللؤلؤي اطلاع على رواية ابن الأعرابي فأدرجها في نسخة اللؤلؤي. وغرض ابن الأعرابي من هذا أن هذا الحديث من متفردات أهل المدينة لم يروه غيره.

قال المنذري: وأخرج مسلم [٢٢٧١] معناه من حديث ابن عمر مسنداً، وأخرجه البخاري [٢٤٦] تعليقاً.

٢٨ - بَابُ غَسْلِ السَّوَاكِ

بعد الاستعمال للنظافة، ودفع ما أصابه من الفم، لئلا يفر الطبع عنه في الاستعمال مرة أخرى.

٥١ - (حسن) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، نَا عَنَيْسَةُ بْنُ سَعِيدِ الْكُوفِيِّ الْحَاسِبِ، نَا كَثِيرٌ، عَن عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ يَسْتَاكُ، فَيَغْتَبِطُ السَّوَاكَ لِأَغْسِلَهُ، فَلْيَبْدَأْ بِهِ فَاَسْتَاكُ، ثُمَّ أَغْسِلُهُ وَأَدْفَعُهُ إِلَيْهِ.

(لأغسله) أي: السواك للتنظيف والتطهير (فلأبدأ به) أي باستعماله في فمي قبل الغسل ليصل بركة فم رسول الله ﷺ إليّ والحديث فيه ثبوت التبرك بآثار الصالحين والتلذذ بها^(١)، وفيه أن استعمال سواك الغير جائز، وفيه استحباب غسل السواك.

(١) وهذا خاص بالنبي ﷺ وليس لأحد بعده؛ ولذا لم يفعله الصحابة، والمقتضى قائم على فعله لو كان مشروعاً، وبسط ذلك الشاطبي في كتابه «الاعتصام» (٢/ ٢٨٤ - ٢٩٠)، فأنظره مع تعليقي عليه، فإنه مفيد جداً.

٢٩- بَابُ السَّوَاكِ مِنَ الْفِطْرَةِ

بكر الفاء، أي السنة القديمة للأنبياء السابقين.

٥٢- (حسن) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، نَا وَكِيعٌ، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ شَيْبَةَ، عَنْ طَلْحِ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ: قَصُّ الشَّارِبِ، وَإِعْفَاءُ اللَّحْيَةِ، وَالِاسْتِنْشَاقُ بِالْمَاءِ، وَقَصُّ الْأَظْفَارِ، وَغَسْلُ الْبِرَاجِمِ، وَتَنْفُ الْإِيطِ، وَحَلَقُ الْعَانَةِ، وَانْتِقَاصُ الْمَاءِ» - يَعْنِي الْاسْتِنْجَاءَ بِالْمَاءِ - قَالَ زَكَرِيَّا: قَالَ مُصْعَبُ بْنُ شَيْبَةَ: «وَنَسِيتُ الْعَاشِرَةَ؛ إِلَّا أَنَّ تَكُونَ الْمُصَضَّمَةَ. [م].

(يحيى بن معين) يفتح الميم وكسر العين المهملة: أبو زكريا البغدادي: ثقة حافظ مشهور إمام الجرح والتعديل عن سفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد القطان وجماعة، وعنه البخاري ومسلم وأبو داود وأحمد وخلائق. قال أحمد: كل حديث لا يعرفه يحيى فليس بحديث رضي الله تعالى عنه.

(عشرة من الفطرة) قال الحافظ أبو سليمان الخطابي: فسر أكثر العلماء الفطرة في هذا الحديث بالسنّة، وتأويله: أن هذه الخصال من سنن الأنبياء الذين أمرنا أن نقتدي بهم بقوله تعالى: ﴿فَتَهْدِيهِمْ أَفْئِدَةً﴾ [الأنعام: ٩٠] وأول من أمر بها إبراهيم عليه السلام، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٢٤] قال ابن عباس: أمره بعشر خصال، ثم عددهن فلما فعلهن ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ [البقرة: ١٢٤] ليقبض بك ويستن بسنتك، وقد أمرت هذه الأمة بمتابعتها خصوصاً، وبيان ذلك في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣]، ويقال: كانت عليه فرضاً وهن لنا سنّة.

(قص الشارب) أي قطع الشعر النابت على الشفة العليا [من] غير استئصال، كذا في «الفتح»، وورد الخبر بلفظ الحلق وهي رواية النسائي [١١] عن محمد بن عبدالله بن يزيد، عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة مرفوعاً، ويحيى تحقيق ذلك في كتاب الخاتم إن شاء الله تعالى.

(وإعفاء اللحية) هو إرسالها وتوفيرها. واللحية بكسر اللام: شعر الخدين والذقن، وفي رواية البخاري [٥٨٩٢]: «وفروا للحي» وفي رواية أخرى لمسلم [٢٥٩]: «أوفوا للحي» وكان من عادة الفرس قص اللحية، فهي الشارع عن ذلك وأمر بإعفائها. (والسواك) لأنه مطهرة للفم مرضاة للرب.

(والاستنشاق بالماء) أي: إيصال الماء إلى خياشيمه، يحتمل حملة على ما ورد فيه الشرع باستحبابه من الوضوء والاستيقاظ، وعلى مطلقه، وعلى حال الاحتياج إليه باجتماع أوساخ في الأنف وكذا السواك يحتمل كلا منها.

(وقص الأظفار) جمع ظفر، أي: تقليمها، (البراجم): بفتح الباء والجيم: جمع برجمة بضم الباء وهي عقد الأصابع ومفاصلها كلها.

(وتنف الإبط) بكسر الهمزة والموحدة وسكونها وهو المشهور وهو يذكر ويؤنث، والمستحب البدء فيه باليمين، ويتأدى أصل السنّة بالحلق ولا سيما من يؤلمه التنف، قال الغزالي: هو في الابتداء موجه، ولكن يسهل على من اعتاده قال: والحلق كاف لأن المقصود النظافة، وتعقب بأن الحكمة في تنفه أنه محل للرائحة الكريهة، وإنما ينشأ ذلك من الوسخ الذي يجمع بالعرق، فشرع فيه التنف الذي يضعفه، فتخفف الرائحة به بخلاف الحلق، فإنه يكثر الرائحة.

قال ابن دقيق العيد: من نظر إلى اللفظ وقف مع التفت ومن نظر إلى المعنى أجزأه بكل مزيل. (وحلق العانة): قال النووي: المراد بالعانة الشعر الذي فوق ذكر الرجل وحوايه كذا الشعر الذي حوالي فرج المرأة، ونقل عن أبي العباس بن سريج: أنه الشعر الثابت حول حلقة الدبر، فتحصل عن مجموع هذا استحباب حلق جميع ما على القبل والدبر وحولهما، لكن قال ابن دقيق العيد: قال أهل اللغة: العانة: الشعر الثابت على الفرج، وقيل: هو منبت الشعر فكان الذي ذهب إلى استحباب حلق ما حول الدبر ذكره بطريق القياس. قال: والأولى في إزالة الشعر ههنا الحلق اتباعاً (يعني الاستحباب بالماء) هذا التفسير من وكيع كما بينه قتيبة في رواية مسلم: فسره وكيع بالاستنجاء. وقال أبو عبيدة وغيره: انتقاص البول باستعمال الماء في غسل المفاكير. قال النووي: انتقاص بالقاف والصاد هو الانتضاح، وقد جاء في رواية الانتضاح بدل انتقاص الماء. قال الجمهور: الانتضاح: نضج الفرج بماء قليل بعد الوضوء لينفي عنه الوسواس. انتهى. وقال في «القاموس»: الانتضاح بالقاء: رش الماء من خلل الأصابع على الذكر، والانتقاص بالقاف: مثله، واستدل به على أن في الماء خاصية قطع البول (أن تكون) العاشرة (المضمضة) فهذا شك من مصعب في العاشرة، لكن قال القاضي عياض: ولعلها الختان المذكور مع الخمس. قال النووي: وهو أولى.

قال المنذري: وأخرجه مسلم [٢٦١]، والترمذي [٢٧٥٧]، والنسائي [٥٠٤٠]، وابن ماجه [٢٩٣]، وقال الترمذي: هذا حديث حسن.

٥٣ - (حسن) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ وَدَاوُدُ بْنُ شَيْبٍ، قَالَا: نَا حَمَّادُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمَّارٍ بْنِ يَاسِرٍ - قَالَ مُوسَى: عَنْ أَبِيهِ، وَقَالَ دَاوُدُ: عَنْ عَمَّارٍ بْنِ يَاسِرٍ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مِنَ الْفِطْرَةِ: الْمَضْمُضَةُ، وَالِاسْتِنْشَاقُ». فَذَكَرَ نَحْوَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ «إِغْفَاءَ اللَّحْيَةِ». وَزَادَ: «وَالْخِتَانُ». قَالَ: «وَالِانْتِضَاحُ» وَلَمْ يَذْكُرْ «انْتِقَاصَ الْمَاءِ» يَتَّبِعِي الْاسْتِنْجَاءَ.

(صحيح موقوف) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَرَوَى نَحْوَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَقَالَ: «خَمْسٌ كُلُّهَا فِي الرَّأْسِ» وَذَكَرَ فِيهِ «الْفَرْقُ» ٢١/١ ولم يَذْكُرْ «إِغْفَاءَ اللَّحْيَةِ».

(صحيح عن طلق موقوف) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَرَوَى نَحْوَهُ حَبِيبُ بْنُ خَلَفٍ عَنْ طَلْقِ بْنِ حَبِيبٍ، وَمُجَاهِدٍ، وَزَوَّاهُ حَكِيمًا، وَعَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيِّ، قَوْلُهُمْ، وَلَمْ يَذْكُرُوا «إِغْفَاءَ اللَّحْيَةِ».

(صحيح) وَفِي حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مَرْزَمٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ (وَأَوْفَاهِ: «وَأِغْفَاءَ اللَّحْيَةِ».

(صحيح موقوف) وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّخَيِّ نَحْوَهُ. . . وَذَكَرَ: «إِغْفَاءَ اللَّحْيَةِ، وَالْخِتَانُ».

(عن سلمة) المذني مجهول الحال (قال موسى) بن إسماعيل (عن أبيه) محمد بن عمار بن ياسر العنسي ذكره ابن حبان في «الثقات». قال المنذري في «تلخيصه»: وحديث سلمة بن محمد عن أبيه مرسل لأن أباه ليست له صفة. انتهى. (وقال داود عن عمار بن ياسر) قال المنذري: وحديثه عن جده عمار. قال ابن معين: مرسل. وقال إنه لم ير جده. انتهى. وعمار بن ياسر صحابي جليل. والحاصل أن سلمة بن محمد بن عمار إن روى عن أبيه فالحديث مرسل لأن محمد بن عمار لم يثبت له صفة، وإن روى عن جده عمار فالحديث منقطع لأن سلمة لم ير جده عماراً (فذكر نحوه) أي: ذكر عمار بن ياسر أو محمد نحوه حديث عائشة، وتعام حديث عمار بن ياسر على ما جاء في رواية

ابن ماجه قال: «من الفطرة المضمضة والاستنشاق والسواك وقص الشارب وتقليم الأظفار ونفث الإبط والاستحداد وغسل البراجم والانتضاح والاختنان» (ولم يذكر): أحدهما في حديثه (وزاد): أحدهما، وحاصل الكلام أن الحديث ليس فيه ذكر إعفاء اللحية وانتفاص الماء، وزاد فيه الختان والانتضاح وهو نضح الفرج بماء قليل بعد الوضوء ليستفي عنه الوسواس (وروي): بالبناء للمجهول (نحوه) أي نحو حديث سلمة بن محمد (الفرق) بفتح الفاء وسكون الراء: هو أن يقسم رأسه نصفاً من يمينه ونصفاً من يساره (ولم يذكر) ابن عباس وهذا الأثر وصله عبد الرزاق في «تفسيره» [٧٦/١/١١٦]، والطبري [٦٠٤/١] من طريقه بسند صحيح واللفظ لعبد الرزاق أخبرنا معمر عن ابن طاروس عن أبيه عن ابن عباس ﴿وَإِذْ أُنْزِلَتْ إِبْرَاهِيمَ بُرُكْيَاتُهُ﴾ [البقرة: ١٢٤] قال: ابتلاه الله بالطهارة خمس في الرأس وخمس في الجسد: في الرأس: قص الشارب والمضمضة والاستنشاق والسواك وفرق الرأس، وفي الجسد: تقليم الأظفار وحلق العانة والختان ونفث الإبط وغسل أثر الغائط والبول بالماء (رُوي): بالبناء للمجهول (قولهم) مفعول ما لم يسم فاعله (لرُوي) أي قول طلق بن حبيب ومجاهد ويكر المزني موقوفاً عليهم دون متصل مرفوع (ولم يذكروا) هؤلاء في حديثهم (نحوه): أي: نحو حديث محمد بن عبدالله (وذكر) أي: إبراهيم في روايته. قال المنذري: وأخرجه ابن ماجه [٢٩٤].

٣٠- بَابُ السَّوَاكِ لِمَنْ قَامَ بِاللَّيْلِ

٥٤ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، نَا سُفْيَانُ، عَنْ مُنْصَوِرٍ وَحُصَيْنٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَتَوَضَّأُ فَأَهْلُ السَّوَاكِ. [ق].
(إذا قام من الليل): ظاهر قوله: «من الليل» عام في كل حالة، ويحتمل أن يخص بما إذا قام للصلاة ويدل عليه رواية البخاري [١١٣٦] في الصلاة بلفظ: «إذا قام للتهجد» ولمسلم [٢٥٥] نحوه، وكذا في ابن ماجه في الطهارة [٢٨٦] (يشوص): بفتح الياء وضم الشين المعجمة وبالصاد المهملة: ذلك الأسنان بالسواك عرضاً. قاله ابن الأعرابي والخطابي وغيرهما، وقيل: هو الغسل. قاله الهروي وغيره، وقيل غير ذلك. قال النووي: أظهرها الأول وما في معناه (فاه بالسواك) لأن النوم يقتضي تغير الفم، فيستحب تنظيفه عند مقتضاه. قال المنذري: وأخرجه البخاري [٢٤٥]، ومسلم [٢٥٥]، والنسائي [٨]، وابن ماجه [٢٨٦].

٥٥ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثَنَا حَمَّادٌ، نَا بَهْزُ بْنُ حَكِيمٍ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُوضِعُ لَهُ وَضُوءَهُ وَسَوَاكُهُ، فَإِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ تَخَلَّى ثُمَّ اسْتَاكَ. [م].
(وضوءه) بفتح الواو، أي ماء يتوضأ به (تخلى) أي قضى حاجته. قال المنذري: وفي إسناده بهز بن حكيم بن معاوية، وفيه مقال.

٥٦ - (حسن دون قوله: ولا نهار) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، نَا هَمَّامٌ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أُمِّ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَرُقُدُ مِنْ لَيْلٍ وَلَا نَهَارٍ يَسْتَقِيقُ إِلَّا يَتَوَضَّأُ قَبْلَ أَنْ يَرُقُضَ. [صحيح الجامع الصغير] (٤٨٥٣).
(عن علي بن زيد) بن جعدان فيه مقال (عن أم محمد): واسمها: أمية أو أمينة، هي زوجة زيد بن جعدان تفرد عنها ربيها علي بن زيد، مجهولة (لا يرقد): بضم القاف: أي لا ينام. قال في «المصباح»: رقد: نام ليلاً كان أو نهاراً، بعضهم يخصه بنوم الليل، والأول هو الحق. انتهى. قال المنذري: في إسناده علي بن زيد بن جعدان

ولا يحتاج به.

٥٧ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، نَاهِيئِم، أَنَا حُصَيْنٌ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: بَشَّرَ لَيْلَةً عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا اسْتَبَقَطَ مِنْ تَمَاثِلِهِ أَوَّلَ طَهْرَةٍ، فَانْخَرَجَ سِرَاجًا فَاسْتَكَرَ ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَاتِ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكِ وَالْأَرْضِ وَفَتْحَتِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَاَيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [آل: عمران] حَتَّى قَارَبَ أَنْ يُغْنِمَ الشُّورَةَ أَوْ خَتْمَهَا، ثُمَّ تَوَضَّأَ فَأَتَى مُصَلَّةً فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى فِرَاشِهِ فَنَامَ مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ اسْتَبَقَطَ فَقَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى فِرَاشِهِ فَنَامَ، ثُمَّ اسْتَبَقَطَ فَقَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ، [ثُمَّ رَجَعَ إِلَى فِرَاشِهِ فَنَامَ، ثُمَّ اسْتَبَقَطَ فَقَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ] كُلُّ ذَلِكَ يَسْنَاكُ وَيَصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ أُوتِيَ.

قال أبو داود: رواه ابن فضال، عن حصين، قال: فسوّك، وتوضّأ وهو يقول: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكِ وَالْأَرْضِ حَتَّى خَتَمَ الشُّورَةَ. [م].

(بت) متكلم من بات: أي: نمت (طهوره) بفتح الطاء: ما يظهر به (ثم تلا) أي: قرأ بعد الاستياك (هذه) الآيات من سورة آل عمران: ﴿إِنِّ فِي خَلْقِ السَّمَكِ وَالْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٩٠] وما فيها من العجائب ﴿وَأَخْتَلَفَ أَلْوِيلَ وَالْقَهَّارِ﴾ بالمجيء والذهب والزيادة والتقصان ﴿لَا تَنفَى﴾ دلالات ﴿يَأْوِي الْأَكْبَبِ﴾ لذوي العقول (أو) شك من ابن عباس (مضلا) أي: في المكان الذي اتخذهُ لصلاته (ثم استيقظ ففعل مثل ذلك): فصار مجموع صلاته ﷺ ست ركعات (كل ذلك يستاك ويصلي ركعتين) هذا تفسير لقوله مثل ذلك (ثم أوتر) أخرج المؤلف في باب صلاة الليل من رواية عثمان: أوتر ثلاث ركعات (رواه) أي الحديث المذكور (قال) أي: ابن عباس (حتى ختم (السورة) من غير شك.

قال المنذري: وأخرجه مسلم [٢٥٦] مطولاً والنسائي [٨٠٦] مختصراً، وأخرجه أبو داود في الصلاة من رواية كريب عن ابن عباس بنحو أتم منه، ومن ذلك الوجه أخرجه البخاري [١١٧]، ومسلم، والترمذي [٢٣٢]، والنسائي [١١٢١]، وابن ماجه [٤٢٣] مطولاً ومختصراً. انتهى.

٥٨ - (صحيح) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ، قَالَ: ثنا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، ثنا مِسْعَرٌ، عَنِ الْقِدَامِ بْنِ شُرَيْحٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ: يَا نِسَاءَ! كَانَ يُتَدَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ؟ قَالَتْ: بِالسَّوَاكِ. [م].

(قال) أي: شريح (بأي شيء كان يدا) من الأعمال (بالسواك) فيه بيان فضيلة السواك في جميع الأوقات وشدة الاهتمام به، وتكراره لعدم تقيده بوقت الصلاة والوضوء. والحديث أخرجه الجماعة إلا البخاري والترمذي. واعلم أن هذا الحديث ليس في عامة النسخ، وكذا ليس في مختصر المنذري ولا الخطابي، وإنما وجد في بعض النسخ المطبوعة، ففي بعضها في هذا الباب، أي في باب السواك لمن قام بالليل، وفي بعضها في باب الرجل يستاك بسواك غيره، ولا يخفى أنه لا يطابق الحديث ترجمة البابين فرجعت إلى «جامع الأصول» للحافظ ابن الأثير فلم أجد هذا الحديث فيه من رواية أبي داود بل فيه من رواية مسلم، وأما الإمام ابن تيمية فنسبه في «المستقى» إلى الجماعة إلا البخاري والترمذي، وكذا الشيخ كمال الدين البعيري في ديباجة حاشية ابن ماجه نسبته إلى ابن ماجه وغيره، فازداد إشكالاً، ثم من الله عليّ بمطالعة «تحفة الأشراف» بمعرفة الأطراف، للحافظ جمال الدين المزي، فرأيت نسبه إلى مسلم [٢٥٣]، وأبي داود، والنسائي [٨]، وابن ماجه [٢٩٠]، وقال: في حديث أبي داود في رواية أبي بكر بن داسة.

انتهى. فعلم أن وجه عدم مطابقة الحديث ترجمة البابين هو أن الحديث ليس من رواية اللؤلؤي أصلاً، وإنما درجه الناسخ فيها من رواية ابن داسة فخلط والله أعلم. ويمكن أن يقال في وجه المناسبة: إنه إذا كان يستاك عند دخوله البيت بغير تقييد بوقت الصلاة والوضوء، فبالأولى أن يستاك إذا قام من الليل للصلاة.

٣١- بَابُ قَرْضِ الْوُضُوءِ

أي: الوضوء فرض لا تصح الصلاة بدونه.

٥٩- (صحيح) حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِدْرِاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ [صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ، وَلَا صَلَاةً بِغَيْرِ طَهُورٍ].

(من غلول) ضبطه النووي ثم ابن سيد الناس بضم الغين المعجمة. قال أبو بكر بن العربي: الغلول: الخيانة خفية، فالصدقة من مال حرام في عدم القبول واستحقاق العقاب كالصلاة بغير طهور. انتهى. وقال القرطبي في «المفهم»: الغلول: هو الخيانة مطلقاً والحرام. قال النووي: الغلول الخيانة، وأصله السرقة من مال الغنيمة قبل القسمة. انتهى.

(بغير طهور) قال ابن العربي في «عارضة الأحوزي»: قراءته بفتح الطاء وهو بضمها عبارة عن الفعل ويفتحها عبارة عن الماء. وقال ابن الأثير: الطهور بالضم: التطهر، وبالفتح الماء الذي يتطهر به. قال السيوطي: وقال سيبويه: الطهور بالفتح يقع على الماء والمصدر معاً، فعلى هذا يجوز أن يكون الحديث بفتح الطاء وضمها، والمراد التطهر. انتهى. وضبطه ابن سيد الناس بضم الطاء لا غير. وقال أبو بكر بن العربي: قبول الله العمل هو رضا وثوابه عليه.

قال المنذري: وأخرجه النسائي [١٣٩]، وابن ماجه [٢٧١]، وأخرجه مسلم [٢٢٤]، والترمذي [١]، وابن ماجه [٢٧٢] من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، والصلاة في حديث جميعهم مقدمة على الصدقة. انتهى.

٦٠- (صحيح) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَنْبَلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ تَعَالَى جَلَّ ذِكْرُهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ». [ق].

(إذا أحدث) أي وجد منه الحدث الأكبر كالجنابة والحيض أو الأصغر الناقض للوضوء (حتى يتوضأ) أي: إلى أن يتوضأ بالماء أو ما يقوم مقامه فتقبل حينئذ. وفيه دليل على بطلان الصلاة بالحديث سواء كان خروجه اختيارياً أو اضطرارياً لعدم التفرقة بين حدث وحدث وحالة دون حالة. قاله التسلاطي.

قال المنذري: وأخرجه البخاري [١٣٥]، ومسلم [٢٢٥]، والترمذي [٧٦].

٦١- (حسن صحيح) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ ابْنِ عَقِيلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ، عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطَّهُورُ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ». [سياتي برقم (٦١٨)].

(عن ابن عقيل) يفتح العين وكسر القاف: هو عبدالله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب أبو محمد المدني (عن محمد بن الحنفية): هو محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبو محمد الإمام المعروف بابن الحنفية أمه خولة بنت

جعفر الحنفية نسب إليها وكانت من سبي اليمامة الذي سباهم أبو بكر، وقيل: كانت أمة لبني حنيفة ولم تكن من أنفسهم.

(مفتاح الصلاة للظهور) بالضم وبالفتح والمراد به المصدر، وسمى النبي ﷺ الطهور مفتاحاً مجازاً لأن الحدث مانع من الصلاة، فالحدث كالقفل موضوع على المحدث حتى إذا توضع انحلت الغلق، وهذه استعارة بدیعة لا يقدر عليها إلا النبوة وكذلك قوله: «مفتاح الجنة الصلاة»، لأن أبواب الجنة مغلقة يفتحها الطاعات وركن الطاعات الصلاة. قاله ابن العربي. قال النووي: وأجمعت الأمة على تحريم الصلاة بغير طهارة من ماء أو تراب، ولا فرق بين الصلاة المفروضة والنافلة، وسجود التلاوة والشكر وصلاة الجنائز، إلا ما حكى عن الشعبي ومحمد بن جرير الطبري من قولهما: تجوز صلاة الجنائز بغير طهارة، وهذا مذهب باطل. وأجمع العلماء على خلافه، ولو صلى محدثاً متعمداً بلا عذر أثم ولا يكفر عندنا وعند الجماهير. وحكى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يكفر لتلاعبه. انتهى.

(وتحريمهما التكبير وتحليلها التسليم) قال ابن مالك: إضافة التحريم والتحليل إلى الصلاة لملازمة بينهما لأن التكبير يحرم ما كان حلالاً في خارجها، والتسليم يحلل ما كان حراماً فيها. وقال بعض العلماء: سمي الدخول في الصلاة لأنه يحرم الأكل والشرب وغيرهما على المصلي، ويمكن أن يقال: إن التحريم بمعنى الإحرام، أي الدخول في حرمتها، فالتحليل بمعنى الخروج عن حرمتها.

قال السيوطي: قال الرافعي: وقد روى محمد بن أسلم في «مسنده» هذا الحديث بلفظ: «وإحرامها التكبير وإحلالها التسليم» قال الحافظ أبو بكر بن العربي في «شرح الترمذي» قوله: «تحريمها التكبير» يقتضي أن تكبير الإحرام جزء من أجزائها كالقيام والركوع والسجود خلافاً لسعيد والزهري فإنهما يقولان: إن الإحرام يكون بالنية، وقوله «التكبير» يقتضي اختصاص إحرام الصلاة بالتكبير دون غيره، من صفات تعظيم الله تعالى، وهو تخصيص لعموم قوله تعالى: ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ [الأعلى: ١٥] فخص التكبير بالسنة من الذكر المطلق في القرآن لا سيما وقد اتصل في ذلك فعله بقوله، فكان يكبر ﷻ، ويقول: الله أكبر.

وقال أبو حنيفة: يجوز بكل لفظ فيه تعظيم الله تعالى لعموم القرآن. وقال الشافعي: ويجوز بقولك: الله الأكبر.

وقال أبو يوسف: يجوز بقولك: الله الكبير.

أما الشافعي فأشار إلى أن الألف واللام زيادة لم تخل باللفظ ولا بالمعنى. وأما أبو يوسف فتعلق بأنه لم يخرج من اللفظ الذي هو التكبير. قلنا لأبي يوسف إن كان لا يخرج من اللفظ الذي هو في الحديث فقد خرج من اللفظ الذي جاء به الفعل، ففسر المطلق في القول، وذلك لا يجوز في العبادات التي لا يتطرق إليها التعليل، وبهذا يرد على الشافعي أيضاً، فإن العبادات إنما تفعل على الرسم الوارد دون نظر إلى شيء من المعنى وقوله: (تحليلها التسليم) مثله في حصر الخروج عن الصلاة في التسليم دون غيره من سائر الأفعال والأقوال المناقضة للصلاة خلافاً لأبي حنيفة حيث يرى الخروج منها بكل فعل وقول مضاد كالحدث وغيره حملاً على السلام وقياساً عليه وهذا يقتضي إبطال الحصر. انتهى بتلخيصه.

قال المنذري: وأخرجه الترمذي [٣]، وابن ماجه [٢٧٥]. وقال الترمذي: هذا الحديث أصح شيء في الباب

وأحسن. انتهى.

٣٢- بَابُ الرَّجُلِ يُجَدِّدُ الْوُضُوءَ مِنْ غَيْرِ حَدِيثٍ

من التجديد، وفي بعض النسخ يحدث من الإحداث وهما بمعنى واحد.
٦٢ - (ضعيف) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ فَارِسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقَرِّيُّ، (ح)، وَنَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، قَالَ: نَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ [هُوَ ابْنُ أَعْمَى].
- قال أبو داود: وَأَنَا لِحَدِيثِ ابْنِ يَحْيَى أَضْبَطُ - عَنْ غُطَيْفٍ - وَقَالَ مُحَمَّدٌ عَنْ أَبِي غُطَيْفٍ الْهَذَلِيِّ - قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ [عَبْدِ اللَّهِ] بْنِ عَمَرَ، فَلَمَّا تَوَدَّيَ بِالطَّهْرِ تَوَضَّأَ فَصَلَّى، فَلَمَّا تَوَدَّيَ بِالْعَصْرِ تَوَضَّأَ، فَقُلْتُ لَهُ؟ فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طَهْرٍ كُتِبَ لَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ». [ضعيف الجامع الصغير ٥٥٣٦، «المشكاة» (٢٩٣)].
قال أبو داود: وَهَذَا حَدِيثٌ مُسَدَّدٌ، وَهُوَ أَثَمٌ.

(قال) أبو غطف (نودي): أَذُنٌ (فقلت له): أي لابن عمر في تكراره الوضوء مع كونه متوضاً (فقال) ابن عمر (على طهر) أي مع كونه طاهراً (كتب له عشر حسنات): قال ابن رسلان في «شرح»: يشبه أن يكون المراد كتب الله به عشرة وضوءات، فإن أقل ما وعد به من الأضعاف الحسنة بعشر أمثالها، وقد وعد بالواحدة سبع مئة ووعده ثواباً بغير حساب. قال المنذري: وأخرجه الترمذي [٥٩]، وابن ماجه [٥١٢]، وقال الترمذي: هذا إسناد ضعيف .

(وهو أتم) أي أكمل وأزيد من حديث محمد بن يحيى، وحديث محمد بن يحيى أنقص من حديث مسدد، وهذا لا ينافي قوله: وأنا لحديث ابن يحيى أضبط، لأن الضبط هو الإتقان والحفظ، ولا منافاة بين الإتقان والحفظ وبين الكمال والزيادة، فيجوز أن يكون الشيء أكمل وأزيد، ولا يكون أشد محفوظية، وكذا يجوز أن يكون الشيء أشد محفوظية ولا يكون أكمل وأزيد.

٣٣- بَابُ مَا يُنَجِّسُ الْمَاءَ

مضارع معلوم من باب التضعيل، أي: أي شيء ينجس الماء؟ فعلم من الحديث أن كون الماء أقل من القلتين ينجسه بوقوع النجاسة فيه.

٦٣ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، وَغَيْرُهُمْ، قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْمَاءِ وَمَا يَتَوَدَّى مِنَ الدُّوَابِّ وَالسَّبَاحِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَلْتَيْنِ، لَمْ يَحْمِلِ النَّجَسَ».
قال أبو داود: [وَأَهَذَا لَفْظُ ابْنِ الْعَلَاءِ، وَقَالَ عُثْمَانُ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ].
قال أبو داود: وَ[هَذَا] هُوَ الصَّوَابُ.

(عن الماء وما ينويه) : هو بالنون، أي يرد عليه نوبة بعد نوبة، وحاصله أي ما حال الماء الذي تنويه الدواب والسباع، أي يشرب منها ويبول ويلقي الروث فيها (قلتین) القلة بضم القاف وتشديد اللام بمعنى الجرة العظيمة . روى الدارقطني في «سننه» [١٨-١٩] بسند صحيح عن عاصم بن المنذر أنه قال: القلال هي الخواهي العظام. وقال في «التلخيص»: قال إسحاق بن راهويه: الخاية تسع ثلاث قرب وعن إبراهيم قال: القلتان الجرطان الكبيران. وعن الأوزاعي قال: القلة ما تقله اليدي ترفعه. وأخرج البيهقي [٢٦١/١] عن طريق ابن إسحاق قال: القلة الجرة التي تستقي فيها الماء والدورق. ومال أبو عبيد في كتاب الطهور إلى تفسير عاصم بن المنذر وهو أولى. وروى علي بن

الجمع عن مجاهد قال: القلتان الجرثان، ولم يقبلهما بالكبر. وعن عبدالرحمن بن مهدي ووكيع ويحيى بن آدم مثله. رواه ابن المنذر. انتهى.

(لم يحمل الخبث) بفتح الخاء: النجس، ومعناه لم ينجس بوقوع النجاسة فيه، كما فسره الرواية الآتية: «إذا بلغ الماء قلتين فإنه لا ينجس»، وتقدير المعنى: لا يقبل النجاسة، بل يدفعها عن نفسه. ولو كان المعنى أنه يضعف عن حمله لم يكن للتقييد بالقلتين معنى، فإن ما دونهما أولى بذلك. وقيل معناه لا يقبل حكم النجاسة كما في قوله تعالى ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْبَةَ ثُمَّ لَمْ يُحْمِلُواهَا﴾ [الجمعة: ٥] أي لم يقبلوا حكمها (هذا لفظ ابن العلاء) أي قال محمد بن العلاء في روايته محمد بن جعفر بن الزبير (محمد بن عباد بن جعفر) مكان محمد بن جعفر بن الزبير. وحاصله الاختلاف على الوليد بن كثير، فقيل عنه عن محمد بن جعفر بن الزبير، وقيل عنه عن محمد بن عباد بن جعفر (وهو الصواب) أي: محمد بن عباد هو الصواب. واعلم أنه قد اختلف الحفاظ في هذا الاختلاف بين محمد بن عباد ومحمد ابن جعفر، فمنهم من ذهب إلى الترجيح، فقال المؤلف: حديث محمد بن عباد هو الصواب. وذكر عبدالرحمن بن أبي حاتم في كتاب «العلل» (١/٤٣/٩٦) عن أبيه أنه قال: محمد بن عباد بن جعفر ثقة، ومحمد بن جعفر بن الزبير ثقة، والحديث لمحمد بن جعفر بن الزبير أشبه. وقال ابن منده: واختلف على أبي أسامة فروي عنه عن الوليد بن كثير، عن محمد بن عباد بن جعفر، وقال مرة: عن محمد بن جعفر بن الزبير، وهو الصواب، لأن عيسى بن يونس رواه عن الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر بن الزبير، عن عبيد الله بن عبدالله بن عمر، عن أبيه أن النبي ﷺ سئل فذكره، وأما الدارقطني فإنه جمع بين الروایتين فقال: ولما اختلف على أبي أسامة في إسناده أحببنا أن نعلم من أتى بالصواب في ذلك فوجدنا شعيب بن أيوب قد رواه عن أبي أسامة عن الوليد بن كثير على الوجهين جميعاً عن محمد ابن جعفر بن الزبير، ثم أتبعه عن محمد ابن عباد بن جعفر فصح القولان جميعاً عن أبي أسامة، وصح أن الوليد بن كثير رواه عن محمد بن جعفر بن الزبير وعن محمد بن جعفر جميعاً، فكان أبو أسامة يحدث به عن الوليد بن كثير، عن محمد بن عباد بن جعفر بن الزبير، ومرة يحدث به عن الوليد، عن محمد بن عباد بن جعفر، وكذلك البيهقي. قاله الزليعي.

قلت: هو جمع حسن. والحديث أخرجه الترمذي [٦٧]، والنسائي [٣٢٨]، وابن ماجه [٥١٧]، والشافعي [٢١-٢٢]، وأحمد [١٢/٢]، وابن خزيمة [٩٢]، وابن حبان [١٢٤٩]، والحاكم [١/١٣٢]، والدارقطني [١]، والبيهقي [١/٢٦٠]. قال الحاكم: صحيح على شرطهما. وقد احتجا بجميع رواته. وقال ابن منده: إسناده على شرط مسلم، ومداره على الوليد بن كثير، فقيل: عنه عن محمد بن جعفر بن الزبير، وقيل: عنه عن محمد ابن عباد بن جعفر، وتارة عن عبيد الله بن عبدالله بن عمر. وتارة عن عبدالله بن عبدالله بن عمر والجواب: أن هذا ليس اضطراباً قادحاً، فإنه على تقدير أن يكون الجميع محفوظاً انتقل من ثقة إلى ثقة، وعند التحقيق الصواب أنه عند الوليد بن كثير، عن محمد بن عباد بن جعفر، عن عبدالله بن عبدالله بن عمر المكي، وعن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيد الله بن عبدالله بن عمر المصغر، ومن رواه على غير هذا الوجه فقد وهم. كذا في «التلخيص».

٦٤ - (حسن صحيح) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: ثَنَا حَمَّادٌ، (ح)، وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ، ثَنَا يَزِيدٌ - يَعْنِي ابْنَ زُرَّعٍ -، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ أَبُو كَامِلٍ: ابْنُ الزُّبَيْرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ

(عن محمد بن إسحاق عن محمد بن جعفر): فكلاهما أي حماد بن سلمة ويزيد بن زريع يرويان عن محمد بن إسحاق. كذا في «منهية الشرح» (ابن الزبير) مكان محمد بن جعفر، أي قال أبو كامل بإسناده إلى محمد بن إسحاق عن ابن الزبير عن عبيد الله بن عبد الله، وأما موسى بن إسماعيل فقال بإسناده إلى محمد بن إسحاق، عن محمد بن جعفر، عن عبيد الله بن عبد الله، ففي رواية أبي كامل نسب محمد بن جعفر إلى جده، وفي رواية موسى بن إسماعيل نسب إلى أبيه، ويحتمل أن أبا كامل قال في روايته: محمد بن جعفر بن الزبير بذكر والد جعفر أي الزبير، وقال موسى: محمد بن جعفر بغير ذكر والد جعفر، والله أعلم. كذا في «منهية غاية المقصود» (الفلاء): بفتح الفاء: الأرض لا ماء فيها، والجمع فلا، مثل حصاة وحصى (فذكر معناه): أي: مثل الحديث الأول.

٦٥ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، قَالَ: أَنَا عَاصِمُ بْنُ الشُّنْدَرِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَلْتَيْنِ، فَإِنَّهُ لَا يَنْجُسُ».

قال أبو داود: حَدَّثَنَا زَيْدٌ وَقَفَّهُ عَنْ عَاصِمٍ.

(قلتین) والمراد من القلال قلال هجر، لكثرة استعمال العرب لها في أشعارهم كما قال أبو عبيد في كتاب الطهور، وكذلك ورد التقييد بها في الحديث الصحيح قال البيهقي في «معركة السنن والآثار» [٤٠٢]: قلال هجر كانت مشهورة عند أهل الحجاز، ولشهرتها عندهم شبه رسول الله ﷺ ما رأى ليلة المعراج من نبق سدره المتهى بقال هجر، فقال: «مثل أذان القيلة وإذا نبحها مثل قلال هجر»^(١). واعتذر الطحاوي في ترك الحديث أصلاً بأنه لا يعلم مقدار القلتين، لا يكون عنراً عند من علمه. انتهى. (فإنه) أي الماء (لا ينجس) بفتح الجيم وضهما، وهذا مفسر لقوله ﷺ يحمل الخبث.

قال المنذري: وأخرجه الترمذي [٦٧]، والنسائي [٣٢٨]، وابن ماجه [٥١٧]. وسئل يحيى بن معين عن حديث حماد بن سلمة عن عاصم بن المنذر، فقال: هذا جيد الإسناد. فقيل له: فإن ابن علي لم يرفعه، قال يحيى: وإن لم يحفظه ابن علي، فالحديث حديث جيد الإسناد. وقال أبو بكر البيهقي: وهذا إسناد صحيح موصول. انتهى.

(حماد بن زيد وقفه عن عاصم) قال الدارقطني في «سننه»: خالفه حماد بن زيد فرواه عن عاصم بن المنذر، عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه موقوفاً غير مرفوع، وكذلك رواه إسماعيل ابن علي، عن عاصم بن المنذر، عن رجل لم يسمه، عن ابن عمر موقوفاً أيضاً. انتهى. وقد سلف آنفاً ما يجب عن هذا. وأعلم أن حديث القلتين صحيح، ثابت عن رسول الله ﷺ ومعمول به. قال يحيى بن معين: جيد الإسناد وقال البيهقي: إسناد صحيح موصول، وصححه الدارقطني وابن خزيمة وابن حبان والحاكم، وقال ابن منده: هو صحيح على شرط مسلم، وقال الترمذي في «جامعه»: قال أبو عيسى: وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق قالوا: إذا كان الماء قلتين لم ينجسه شيء مالم يتغير ريحه أو طعمه، وقالوا: يكون نحواً من خمس قرب. وفي «المحلى شرح الموطأ»: وقال الشافعي: ما بلغ القلتين فهو كثير لا ينجس بوقوع النجاسة، وبه قال إسحاق وأبو عبيد وأبو ثور وجماعة من أهل الحديث، منهم ابن

خزيمة انتهى. وأما الجرح في حديث القلتين كما ذهب إليه الحافظ ابن عبد البر والقاضي إسماعيل ابن أبي إسحاق وغيرهما، فلا يقبل جرحهم إلا ببيان واضح وحجة بالغة. وقد حقق شيخنا العلامة الأجل الأكمّل السيد محمد نذير حسين المحدث الدهلوي هذا المبحث بما لا يزيد عليه وقال في آخره: وبهذا التحقيق اندفع ما قال بعض قاصري الأنظار المحدثين في بعض الحواشي على بعض الكتب، ولا يخفى أن الجرح مقدم على التعديل، فلا يدافعه تصحيح بعض المحدثين له من ذكره ابن حجر وغيره.

ووجه الاندفاع لا يخفى عليك بعد التأمل الصادق ألا ترى أن تقديم الجرح على التعديل فرع لوجود الجرح؟! وقد نفيناه لعدم وجود وجهه وجعلناه هباءً منثوراً، فأين المقدم وأين التقديم، وإن سلمنا أن وجه الاضطراب في الإسناد والمتن والمعنى فقد نفيانا الاضطراب في الإسناد وسنفي الأخيرين. وقد قال الشيخ محب الله البهاري في «المسلم»: إذا تعارض الجرح والتعديل فالتقديم للجرح مطلقاً، وقيل بل للتعديل عند زيادة المعدلين، ومحل الخلاف إذا أطلقوا عين الجارح شيئاً لم ينه المعدل أو نفاه لا يبين، وأما إذا نفاه يقيناً فالمصير إلى الترجيح اتفاقاً. وقال العلوي في حاشيته على «شرح النخبة»: نعم إن عين سبياً نفاه المعدل بطريق معتبر فإنهما يتعارضان. انتهى. فثبت صلوحي معارضة الجرح للتعديل ثم الترجيح للتعديل لجودة الأسانيد من حيث ثقات الرواة. انتهى كلامه.

٣٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي بَثْرِ بَضَاعَةٍ

هي دار بني ساعدة بالمدينة وهم بطن من الخزرج، وأهل اللغة يضمون الباء ويكسرونها، والمحموظ في الحديث الضم، كذا في «المفاتيح». وقال في «البلد المنير» بضاعة: قيل هو اسم لصاحب البثر، وقيل: هو اسم لموضعها، وهي بثر بالمدينة بض رسول الله ﷺ وبرك وتوضاً في دلو ورده فيها، وكان إذا مرض مريض يقول له: «اغسل بمائها فينسل، فكانما نشط من عقال»، وهي في دار بني ساعدة مشهورة. انتهى.

٦٦ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَنْبَارِيُّ، قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ عُيَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ بْنِ خَدِيجٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: أَنَّهُ قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَتَوَضَّأُ مِنْ بَثْرِ بَضَاعَةٍ - وَهِيَ بَثْرٌ يُطْرَحُ فِيهَا الْجِيصُ وَلَحْمُ الْكِلَابِ وَالْتَنُّ؟ - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يَنْجِسُهُ شَيْءٌ».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَقَالَ بَعْضُهُمْ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ رَافِعٍ.

٢٥/١

(إنه): الضمير للسان (يطرح): أي يلقى (الحيض): بكسر الحاء جمع حيضة بكسر الحاء مثل سدر وسلدرة، وهي الخرقعة التي تستعملها المرأة في دم الحيض (والتن): بنون مفتوحة وتاء مثناة من فوق ساكنة ثم نون. قال ابن رسلان في «شرح السنن»: وينبغي أن يضبط بفتح النون وكسر التاء: وهو الشيء الذي له رائحة كريهة من قولهم: نتن الشيء بكسر التاء يتن بفتحها فهو نتن. انتهى يعني: أن الناس يلقون الحيض ولحوم الكلاب والتن في الصحاري خلف بيوتهم فيجري عليها المطر ويلقيها الماء إلى تلك البثر، لأنها في ممر الماء، وليس معناه أن الناس يلقونها فيها لأن هذا مما لا يجوز كافر فكيف يجوز الصحابة رضي الله عنهم كذا قالوا (الماء): اللام فيه للمعد، يعني أن الماء الذي وقع السؤال عنه (طهور): بضم الطاء (لا ينجسه شيء): لكثرة، فإن بثر بضاعة كان بثرأ كثير الماء يكون ماؤها أضعاف قلتين لا يتغير بوقوع هذه الأشياء. والماء الكثير لا ينجسه شيء ما لم يتغير.

قال المنذري: وأخرجه الترمذي [٦٦]، والنسائي [٣٢٧]، وتكلم فيه بعضهم. وحكي عن الإمام أحمد بن حنبل أنه قال: حديث بثر بضاعة صحيح، وقال الترمذي: هذا حديث حسن، وجود أبو أسامة هذا الحديث، لم يرو حديث أبي سعيد في بثر بضاعة أحسن مما روى أبو أسامة. وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي سعيد. انتهى.

(قال بعضهم عبد الرحمن بن رافع): أي: مكان عبد الله بن رافع، فعبيد الله هو ابن عبد الله أو ابن عبد الرحمن. ٦٧ - (صحيح) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي شُعَيْبٍ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ يَحْيَى الْحَرَانِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ سَلِيطِ بْنِ أَبِي أُيُوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ رَافِعِ الْأَنْصَارِيِّ، ثُمَّ الْعَدَوِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَقَالُ لَهُ: إِنَّهُ يُسْتَعَى لَكَ مِنْ بَثْرِ بَضَاعَةٍ، وَهِيَ بَثْرٌ يَلْقَى فِيهَا لُحُومُ الْكِلَابِ وَالْمَحَاتِضُ وَعِلْرُ النَّاسِ! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يَبْتِجِسُهُ شَيْءٌ».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: [وَأَسَمِعْتُ نَجِيبَ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: سَأَلْتُ قَيْمَ بْنَ بَضَاعَةٍ عَنْ عُمْقِهَا؟ قَالَ: أَكْثَرُ مَا يَكُونُ فِيهَا النَّمَاءُ إِلَى الْعَائَةِ، قُلْتُ: فَإِذَا نَقَصَ؟ قَالَ: دُونَ الْعَوْرَةِ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَقَدَرْتُ أَنَا بِبَثْرِ بَضَاعَةٍ يَرِدَانِي مَدَدَتُهُ عَلَيْهَا، ثُمَّ دَرَعْتُهُ، فَإِذَا عَرَضُهَا سَتَةٌ أَذْرُعَ، وَسَأَلْتُ الَّذِي فَتَحَ لِي بَابَ الشُّنَانِ فَأَذْخَعَنِي إِلَيْهِ: هَلْ غَيْرُ بِنَاوِهَا عَمَّا كَانَتْ عَلَيْهِ؟ قَالَ: لَا. وَرَأَيْتُ فِيهَا مَاءً مُنْتَبِزَ اللَّوْنِ.

(الحرانيان) أي أحمد وعبد العزيز كلاهما الحرانيان، وهو بالفتح والتشديد نسبة إلى حران: مدينة بالجزيرة (سلمة): بفتح اللام. قال النووي: سلمة كله بفتح اللام إلا عمرو بن سلمة إمام قومه، وبني سلمة: القبيلة من الأنصار فيكسرهما. انتهى (عن سليط) بفتح السين وكسر اللام: هو ابن أيوب بن الحكم الأنصاري المدني عن عبد الرحمن بن أبي سعيد، وعنه خالد بن أيوب، وثقه ابن حبان (العدوي): بالعين والدال المهملتين، منسوب إلى عدي بن يزيد بن جشم بن حارثة بن الحارث بن الخزرج، بطن من الأنصار، وهذا ذكر الخاص بعد العام وهو صفة الرافع (وهو) أي: النبي ﷺ والجملة حال (إنه) ضمير الشأن أو الماء الذي يفهم من السياق (يستقي لك): بصيغة للمجهول، أي: يخرج لك الماء (وهي) أي: بثر بضاعة (والمحاتض): عطف على اللحوم، قيل: هو جمع المحيض وهو مصدر حاض، ويقع المحيض على المصدر والزمان والمكان والدم، (وعلر الناس) بفتح العين المهملة وكسر الدال المعجمة جمع علرة ككلمة وكلم، وهي الغائط.

قال الإمام الحافظ الخطابي: قد يتوهم كثير من الناس إذا سمع هذا الحديث أن هذا كان منهم عادة، وأنهم كانوا يأتون هذا الفعل قصداً وتعمداً، وهذا مما لا يجوز أن يظن بلدي بل بوثني فضلاً عن مسلم، فلم يزل من عادة الناس قديماً وحديثاً، مسلمهم وكافرهم، تنزيه المياه وصونها عن النجاسات، فكيف يظن بأهل ذلك الزمان، وهم أعلى طبقات أهل الدين وأفضل جماعة المسلمين، والماء ببلادهم أعز والحاجة إليه أمس، أن يكون هذا صنعهم بالماء، وقد لعن رسول الله ﷺ من تغوط في موارد الماء ومشارعه، فكيف من اتخذ عيون الماء ومتابعه رصداً للأنجاس ومطرحاً للأفئدة، ولا يجوز فيهم مثل هذا الظن. ولا يليق بهم، وإنما كان ذلك من أجل أن هذا البثر موضعها في حدود من الأرض، وأن السيول كانت تكشف هذه الأنفاز من الطرق والأفنية وتحملها وتلقيها فيها، وكان لكثرة لا يؤثر فيه هذه الأشياء ولا تغيره، فسألوا رسول الله ﷺ عن شأنها ليعلموا حكمها في النجاسة والطهارة.

(إن الماء ظهور لا يتجسه شيء) قال في «التوسط»: استدل به على عدم تجسسه إلا بالمغير، وأجاب الطحاوي بأن بثر بضاعة كانت طريقاً إلى البساتين فهو كالنهر، وحكاة عن الواقدي، وضعف بأن الواقدي مختلف فيه، فمكذب له وتارك ومضعف، وقيل: كذاب احتال في إبطال الحديث نصرة للرأي، فإن بثر بضاعة مشهورة في الحجاج، بخلاف ما حكى عن الواقدي، وما روى ابن أبي شيبة [في «المصنف» (١/٦٢)] أن زنجياً وقع في بثر زمزم فأمر بترح الماء، ضعفها البيهقي [١/٢٦٦-٢٦٧]، وروي عن سفيان بن عيينة قال: أنا بمكة سبعين سنة لم أر أحداً صغيراً ولا كبيراً يعرف حديث الزنجي. وحديث بثر بضاعة هذا لا يخالف حديث القلتين، إذا كان معلوماً أن الماء في بثر بضاعة يبلغ القلتين، إذ أحد الحديثين يوافق الآخر ولا يناقضه، والخاص يقضي على العام ويبيته ولا ينسخه ولا يبطله. قاله الخطابي.

(قيم) بفتح القاف وتشديد الياء المكسورة، أي من كان يقوم بأمر البثر ويحافظها (العانة) قال أهل اللغة: هي موضع منبت الشعر فوق قُبُل الرجل والمرأة (فإذا نقص) ماؤها فما يكون مقدار الماء (دون العورة) قال ابن رسلان: يشبه أن يكون المراد به عورة الرجل، أي دون الركبة لقوله ﷺ: «عورة الرجل ما بين سرته وركبته»^(١).

(بردائي) متعلق بقدرت (مددته عليها): أي: بسط ردائي على البثر وهذه كيفية تقديرها، ولم يسهل تقديرها إلا بهذه الكيفية (ثم فرعته): أي: ردائي بعد مدة (فإذا عرضها) أي بثر بضاعة (سنة أذرع) جمع ذراع وهو من المرفق إلى أطراف الأصابع. قال أبو داود: (سألت الذي فتح لي باب البستان): وكانت البثر في ذلك البستان (هل غير) على البناء للمجهول (بناؤها): أي بثر بضاعة (حما كانت عليه): الضمير المجرور يرجع إلى ما الموصولة، والمراد من ما الحالة والعمارة التي كانت البثر عليها، وجملة هل غير مع متعلقها المفعول الثاني لسألت (قال) محافظها (لا) أي لم يغير بناؤها.

قال أبو داود: (ورأيت فيها ماء متغير اللون) قال النووي: يعني بطول المكث وأصل المنع لا بوقوع شيء أجني فيه. انتهى. وإنما فسرنا بذلك لأنه قال ابن المنذر: أجمع العلماء على أن الماء القليل والكثير إذا وقعت فيه نجاسة فغير له طعماً أو لوناً أو ريحاً فهو نجس.

أما حديث الباب فقال الحافظ في «تلخيص الحبير»: أخرجه الشافعي [١/٢١]، وأحمد [٣/١٥-١٦]، وأصحاب «السنن» [٦٦]، س [٣٢٦]، ج [٥١٩]، والدارقطني [٥١]، والحاكم [١/١٣٤]، والبيهقي [١/٢٥٧-٢٥٨] من حديث أبي سعيد. قال الترمذي: حديث حسن، وقد جوهه أبو أسامة وصححه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبو محمد بن حزم، وزاد في «البلد المنير»: والحاكم وآخرون من الأئمة الحفاظ. قال الحافظ: ونقل ابن الجوزي أن الدارقطني قال: إنه ليس بثابت، ولم نر ذلك في «العلل» ولا في «السنن».

قلت: وقال في «كشف المناهج»: وقول الدارقطني هذا الحديث غير ثابت غير مسلم له، وقول الإمام أحمد وغيره ممن صححه مقدم على الدارقطني. انتهى.

(١) أخرجه أحمد (٢/١٨٠، ١٨٧). وهو (حسن).

٣٥- بَابُ الْمَاءِ لَا يُجْنَبُ

٦٨- (صحيح) حَدَّثَنَا سُكْدُو، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْصَى، قَالَ: حَدَّثَنَا سِمَاكٌ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: اغْتَسَلَ بَعْضُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَنَّتِهِ، فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ لِيَتَوَضَّأَ مِنْهَا - أَوْ يَغْتَسِلَ - فَقَالَتْ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي كُنْتُ جُنْبًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَاءَ لَا يُجْنَبُ».

(بعض أزواج) وهي ميمونة رضي الله تعالى عنها، لما أخرجه الدارقطني [٥٢/١] وغيره من حديث ابن عباس عن ميمونة قالت: «أجبت فاغتسلت من جنة ففضلت فيها فضلة، فجاء النبي ﷺ يغتسل منه فقلت له فقال: الماء ليس عليه جنابة واغتسل منه»^(١) (في جنة): بفتح الجيم وسكون الفاء: قصعة كبيرة وجمعه جفان (أو يغتسل): الظاهر أن الشك من بعض الرواة لا من ابن عباس، لأن المروي عنه من غير طرق بتعيين لفظ يغتسل من غير شك (إني كنت جنبا): وقد اغتسلت منها، وهو بضم الجيم والتون، والجنابة معروفة، يقال منها: أجنب بالآلف وجنب على وزن قرب فهو جنب، ويطلق على الذكر والأنثى والمفرد والتثنية والجمع.

(إن الماء لا يجنب): قال في «القاموس»: جنب أي كمنع وجنب أي كفرح وجنب أي ككرم، فيجوز فتح النون وكسرها ويصح من أجنب يجنب وهو إصابة الجنابة، وجاء في الأحاديث الأخرى أن الإنسان لا يجنب، وكذا الثوب والأرض، ويريد أن هذه الأشياء لا يصير شيء منها جنبا يحتاج إلى الغسل للملامسة الجنب. قال في «التوسط»: واحتج بحديث الباب على طهورية الماء المستعمل، وأجيب بأنه اغترف منه ولم ينفسم إذ يبعد الإغتسال داخل الجفنة عادة، وفي بمعنى: من، فيستدل به على أن المحدث إذا غمس يده في الإناء للاغتراف من غير رفع الحدث عن يده لا يصير مستملا. قال المنذري: وأخرجه الترمذي [٦٥]، والسنائي [٣٢٤]، وابن ماجه [٣٧٠]. وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

٣٦- بَابُ الْبَوْلِ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ

ركد ركوداً من باب قعد أي سكن، وأركدته: أسكته، وركدت السفينة أي وقفت فلا تجري.

٦٩- (صحيح) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، قَالَ: ثَنَا زَائِدَةُ فِي حَدِيثِ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَبُولُونَ أَحَدَكُمْ فِي الْمَاءِ الْكَاثِمِ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ».

(في حديث هشام): أي فيما حدثنا به عن هشام أو عن حديث هشام، ففي بمعنى: عن، ويدل لذلك رواية الدارمي في «مسنده» [٧٣٤] حدثنا أحمد بن عبدالله حدثنا زائدة عن هشام عن محمد الحديث. قال صاحب «القاموس» في منظومته في اصطلاح الحديث:

الْحَدَّثُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَخْدِ ثُمَّ الصَّلَاةُ لِلنَّبِيِّ أَحْدِ

قال شارحها السيد العلامة سليمان بن يحيى بن عمر الأهدل: قوله: «لنبي أحمد» اللام بمعنى: على كما في قوله تعالى: ﴿وَيَحْزَنُونَ لَوْلَا ذَاكَ﴾ [الإسراء: ١٠٩] أي عليها. وقال ولده السيد العلامة عبدالرحمن بن سليمان في

(١) من طريق شريك. قال شيخنا الألباني -رحمه الله-: ووهم فيه شريك... فجعله من مستندا وإنما هو من مسند ابن عباس كما رواه الجماعة... إلخ. انظر التخريج المطول لـ «صحيح سنن أبي داود» (١/١١٩).

حاشيته على شرح والده المذكور قوله: إن اللام بمعنى على، هذا إنما يأتي على مذهب الكوفيين، وابن مالك القائلين بأن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض بقياس. وقال شيخنا العلامة حسين بن محسن: وفي القرآن والحديث وكلام العرب كثير من هذا النوع.

(لا يبولن): بلا النهي والنون الثقيلة (في الماء الدائم): الساكن الذي لا يجري (ثم يغتسل منه): أي من الماء الدائم الذي بال فيه، وثم يغتسل عطف على الفعل المنفي وثم استيعادية، أي بعيد من العاقل أن يجمع بينهما. والحديث إن دَلَّ بظاهره على منع الجمع بين البول والاعتسال فيه لا على المنع من كل واحد منهما بانفراده، ولكن الحديث الآتي يدل على المنع من كل واحد منهما بانفراده أيضاً، وإن كان الماء كثيراً جازياً لم يحرم البول فيه بمفهوم الحديث.

قال المنذري: وأخرجه مسلم [٢٨٢]، والنسائي [٥٧]، وأخرجه البخاري [٢٣٩] من حديث الأعرج عن أبي هريرة، وأخرجه مسلم [٢٨٢]، والترمذي [٦٨]، والنسائي [٣٩٧] من حديث همام بن منبه عن أبي هريرة، ولفظ الترمذي [٦٨] وفي لفظ النسائي [٥٧] (صحيح): «لم يتوضأ منه». انتهى.

٧٠ - (حسن صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَبُولُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ، وَلَا يَغْتَسِلُ فِيهِ مِنَ الْجَنَابَةِ».

(لا يبول أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من الجنابة) وهذا الحديث صريح في المنع من كل واحد من البول والاعتسال فيه على انفراده كما مر. وأخرج مسلم [٢٨٣] وغيره عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب» فقالوا: يا أبا هريرة كيف يفعل؟ قال: يتناوله تناولاً. وقد استدل بهذه الأحاديث على أن الماء المستعمل يخرج عن كونه أهلاً للتطهير لأن النهي هنا عن مجرد الغسل، فدل على وقوع المفسدة بمجرد، وحكم الوضوء حكم الغسل في هذا الحكم، وقالوا: والبول ينجس الماء فكذا الاعتسال لأنه ﷺ قد نهى عنهما جميعاً، وذهب بعض الحنفية إلى هذا وقال: إن الماء المستعمل نجس، وأجيب عن الاستدلال بحديث الباب بأن علة النهي ليست كونه يصير مستعملاً بل مصيره مستحباً بتوارد الاستعمال فيطيل نفعه، ويوضح ذلك قول أبي هريرة يتناوله تناولاً، فإنه يدل على أن النهي إنما هو عن الانغماس لا عن الاستعمال، وإلا لما كان بين الانغماس والتناول فرق. وذهب جماعة من العلماء كعطاء وسفيان الثوري والحسن البصري والزهري والنخعي وأبي ثور، وجميع أهل الظاهر ومالك والشافعي وأبي حنيفة في إحدى الروايات عن الثلاثة المتأخرين إلى طهارة الماء المستعمل للوضوء. ومن أدلتهم حديث أبي جحيفة عند البخاري [١٨٧] قال: «خرج علينا رسول الله ﷺ بالهجرة، فأتى بوضوء فتوضأ فجعل الناس يأخذون من فضل وضوئه فيتمسحون به» وحديث أبي موسى عنده أيضاً [١٨٨] قال: «دعا النبي ﷺ بقدح فيه ماء، فغسل يديه ووجهه فيه، ومع فيه ثم قال -لهما- يعني أبا موسى وولداً: اشربا منه وأفرغا على وجوهكما ونحوركما». وعن السائب بن يزيد عنده أيضاً [١٩٠] قال: «ذهب بي خالتي إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله إن ابن أختي وقع أي مريض فمسح رأسي ودعا لي بالبركة، ثم توضأ فشربت من وضوئه» الحديث. فإن قال الذهاب إلى نجاسة المستعمل للوضوء إن هذه الأحاديث غاية ما فيها الدلالة على طهارة ما توضأ به ﷺ، ولعل ذلك من خصائصه. قلنا: هذه دعوى غير نافقة، فإن الأصل أن حكمه وحكم أمته واحد. إلا أن يقوم دليل

يفتضي بالاختصاص، ولا دليل. قاله الشوكاني. قال المنذري: وأخرجه ابن ماجه [٣٤٤] ولفظه: «لا يبول أحدكم في الماء الراكد» انتهى.

٢٧/١

٣٧- بابُ الوُضوءِ بِشُؤْرِ الْكَلْبِ

هل يجوز أم لا؟ فاختلف فيه، قال الزهري: «إذا ولغ الكلب في إناء ليس له وضوء غيره يتوضأ به». وقال سفيان: هذا الفقه بعينه يقول الله تعالى: ﴿لَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [المائدة: ٦] وهذا ماء وفي النفس منه شيء يتوضأ به ويتمم، رواه البخاري تعليقا^(١). وقال الحافظ في «الفتح»: وقول الزهري هذا رواه الوليد بن مسلم في «مصنفه» عن الأوزاعي وغيره عنه ولفظه: سمعت الزهري في إناء ولغ فيه كلب فلم يجدوا ماء غيره قال: يتوضأ به. وأخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» [٢/ ٢١٠ ط- الفاروق] من طريقه بسند صحيح، وعن مالك رواية أن الأمر بالتيسع للندب. والمعروف عند أصحابه أنه للوجوب لكنه للتعمد لكون الكلب طاهراً عندهم. انتهى. لكن القول المحقق نجاسة سؤر الكلب لقوله ﷺ: «طهور إناء أحدكم» والطهارة تستعمل إما عن حدث أو خبث ولا حدث على الإناء فتعين الخبث، وقد ثبت عن ابن عباس التصريح بأن الغسل من ولوغ الكلب لأنه رجس. رواه محمد بن نصر المروزي بإسناد صحيح، ولم يصح عن أحد من الصحابة خلافه، فلا يجوز التوضي به.

٧١- (صحيح) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ فِي حَدِيثِ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «طُحُورُ إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ؛ أَنْ يُغْسَلَ سَبْعَ مَرَّاتٍ أَوْلَاهُنَّ بِالتَّرَابِ». [م].
قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَكَذَلِكَ قَالَ أَيُّوبُ وَحَبِيبُ بْنُ الشَّهِيدِ، عَنْ مُحَمَّدٍ.

(طهور إناء أحدكم) الأشهر فيه الضم ويقال بفتحها. قاله النووي (إذا ولغ): قال أهل اللغة: يقال: ولغ الكلب في الإناء يلغ بفتح اللام فيهما ولوغاً إذا شرب بطرف لسانه. قال أبو زيد: يقال: ولغ الكلب بشربنا وفي شربنا ومن شربنا (أن يغسل سبع مرات أَوْلَاهُنَّ بِالتَّرَابِ): وفيه دليل على وجوب غسل نجاسة ولوغ الكلب سبع مرات، وهذا مذهب الشافعي وأحمد وجمهور العلماء. وقال أبو حنيفة: يكفي غسلة ثلاث مرات. قال النووي: ومعنى الغسل بالتربة أن يخلط التراب في الماء حتى يتكدر، ولا فرق بين أن يطرح الماء على التراب أو التراب على الماء، أو يأخذ الماء الكدر من موضع فيغسل به. وأما مسح موضع النجاسة بالتربة فلا يجزي. انتهى. وفيه دليل أيضاً على أن الماء القليل ينجس بوقوع النجاسة فيه وإن لم يتغير، لأنه ولوغ الكلب لا يغير الماء الذي في الإناء غالباً. قال الحافظ في «فتح الباري»: واختلف الرواة عن ابن سيرين في محل غسلة التريب، فلمسلم [٢٧٩] وغيره من طريق هشام بن حسان عنه أَوْلَاهُنَّ وهي رواية الأكثر عن ابن سيرين، واختلف عن قتادة عن ابن سيرين فقال سعيد بن بشير عنه: أَوْلَاهُنَّ أيضاً، أخرجه الدارقطني [١/ ٦٤]، وقال أبان عن قتادة (شاف): «السابعة»، وللشافعي [٢٣/ ٢٤] عن سفيان عن أيوب عن ابن سيرين: «أَوْلَاهُنَّ أَوْ إِحْدَاهُنَّ»، وفي رواية السدي عن الزرار «في (الكشف) [٢٧٧]: «إحداهن»، وكذا في رواية هشام بن عروة عن أبي الزناد عنه، فطريق الجمع بين هذه الروايات أن يقال إحداهن مبهمة وأَوْلَاهُنَّ والسابعة معينة، وأو إن كانت في نفس الخبر فهي للتخيير، فمقتضى حمل المطلق على المقيد، أن يحمل

(١) علقه في (الوضوء) باب الماء الذي يُغسل به شعر الإنسان)، وانظر «تفليق التعليق» [١٠٧/٢-١٠٨] لابن حجر.

على أحدهما لأن فيه زيادة على الرواية المعينة، وإن كانت أو شكاً من الرواي فرواية من عين ولم يشك أولى من رواية من أبهم أو شك، فيبقى النظر في الترجيح بين رواية أولاهن ورواية السابعة، ورواية أولاهن أرجح من حيث الأكثرية والأحفظية، ومن حيث المعنى أيضاً، لأن ترتيب الأخير يقتضي الاحتياج إلى غسلة أخرى لتنظيفه.

قال المنذري: وأخرجه مسلم [٢٧٩]، والنسائي [٦٥]، وأخرجه الترمذي [٩١] وفيه: «أولاهن أو أخراهن بالتراب، وإذا ولغت فيه الهرة غسل مرة»، وقال: هذا حديث صحيح.

(وكذلك): أي: بزيادة لفظ أولاهن بالتراب. (عن محمد) هو ابن سيرين.

٧٢- (صحيح موقوف، وصح أيضاً مرفوعاً) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ - [يَعْنِي] ابْنَ سُلَيْمَانَ -، (ح)، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، جَمِيعاً عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِمَعْنَاهُ، وَلَمْ يَزْعُمَاهُ، وَزَادَ: «وَلَوْ لَغَّ الْهَرُّ غُسْلَ مَرَّةٍ».

(بمعناه) أي بمعنى الحديث الأول (ولم يرفعه) أي ولم يرفع الحديث حماد بن زيد والمعتمر عن أيوب إلى النبي ﷺ بل وقاه على أبي هريرة (وزاد) أي أيوب في روايته فيما رواه عنه المعتمر وحماد (وإذا ولغ الهر غسل مرة) قال الترمذي في «جامعه» (٩١): وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحو هذا ولم يذكر فيه إذا ولغت فيه الهرة غسل مرة. انتهى. وقال المنذري: وقال البيهقي [٢٤٧/١]: أخرجه بعض الرواة في حديثه عن النبي ﷺ ووهما فيه، والصحيح أنه في ولوغ الكلب مرفوع، وفي ولوغ الهر موقوف. انتهى. وقال الزيلعي: قال في «التنقيح»: وعلمه أن مسدداً رواه عن معتمر فوقه. رواه عنه أبو داود: قال في «الإمام»: والذي تلخص أنه مختلف في رفعه، واعتمد الترمذي في تصحيحه على عدالة الرجال عنده، ولم يلتفت لوقف من وقفه. والله أعلم.

٧٣- (صحيح لكن قوله «السابعة» شاذ، والأرجح: «الأولى بالتراب») حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبَانُ [الْمَطَّارُ]، قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ سِيرِينَ حَدَّثَهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ فَاطْغِلسُوهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ، السَّابِعَةَ بِالْتُّرَابِ».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَأَمَّا أَبُو صَالِحٍ، وَأَبُو زَيْنٍ، وَالْأَعْرَجُ، وَثَابِتُ الْأَحْفَثِ، وَهَمَّامُ بْنُ مَثَبٍ، وَأَبُو الشَّيْثِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: رَوَوْهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَلَمْ يَذْكُرُوا التُّرَابَ.

(في الإناء): ظاهره العموم في الآية، ومفهومه يخرج الماء المستنقع مثلاً، وبه قال الأوزاعي، لكن إذا قلنا بأن الغسل للتنجيس يجري الحكم في القليل من الماء دون الكثير (فاطلسوه) أي الإناء، وهذا يقتضي الفور لكن حمله الجمهور على الاستحباب إلا لمن أراد أن يستعمل ذلك الإناء (بالتراب) ولم يقع في رواية مالك الترتيب، ولم يثبت في شيء من الروايات عن أبي هريرة إلا عن ابن سيرين وأيوب السخيتاني وأبي رافع والحسن، على أن بعض أصحاب ابن سيرين لم يذكره، ومع هذا أخذنا بالترتيب لأن زيادة الثقة مقبولة (ولم يذكروا التراب) في روايتهم عن أبي هريرة، ولا يضر عدم ذكر هؤلاء لهذه اللفظة لأن ابن سيرين وأيوب السخيتاني والحسن البصري وأبا رافع ذكروا هذه اللفظة عن أبي هريرة، وحديث الحسن وأبي رافع أخرجه الدارقطني في «سننه» [٦٤-٦٥/١] (صحيح) وإسناد حديث أبي رافع صحيح وحديث الحسن لا بأس به. وللطحاوي في «شرح معاني الآثار» في إبطال الغسلة السبع كلام شنيع، وقد أجاد الحافظ البيهقي في رد كلامه في كتابه «المعرفة»، والحافظ ابن حجر في «فتح الباري»، فجزاهما الله أحسن.

٧٤ - (صحيح) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ حَنْبَلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْيَاسِجِ عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ ابْنِ مُغْفَلٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْكَلَابِ ثُمَّ قَالَ: «مَا لَهُمْ وَلَهَا». فَرَّخَصَ فِي كَلْبِ الصَّيِّدِ، وَفِي كَلْبِ الْغَنَمِ، وَقَالَ: «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ فَأَغْسِلُوهُ سَبْعَ مِرَالٍ، وَالثَّامِنَةَ عَقَرُوهُ بِالْتَّرَابِ». [م].
[قال أبو داود: وهكذا قال ابنُ مُغْفَلٍ] (١).

(أبو الياسج) بفتح المثناة فوق ويعدها مثناة تحت مشددة، وآخره حاء مهملة: هو يزيد بن حميد البصري ثقة ثبت (عن مطرف) بضم الميم وفتح الظاء المهملة، ويعدها الراء المكسورة المشددة: هو ابن عبدالله الشخير العامري أبو عبدالله البصري أحد سادة التابعين. قال ابن سعد: ثقة له فضل وورع وعقل وأدب (عن ابن مغفل) بضم الميم وفتح الغين المعجمة والفاء المشددة المفتوحة وهو عبدالله بن المغفل المزني، بايع تحت الشجرة ونزل البصرة (أمر بقتل الكلاب): قال القاضي عياض: ذهب كثير من العلماء إلى الأخذ بالحديث بقتل الكلاب إلا ما استثنى، قال: وهذا مذهب مالك وأصحابه، وذهب آخرون إلى جواز اقتنائها جميعاً، ونسخ قتلها إلا الأسود البهيم، قال: وعندي أن النهي أولاً كان نهياً عاماً من اقتنائها جميعاً والأمر بقتلها جميعاً، ثم نهى عن قتل ما عدا الأسود، وامتنع الاقتناء في جميعها إلا المستثنى. كذا في «سبل السلام».

قلت: ما قاله القاضي هو الحق الصريح

(ثم قال): رسول الله ﷺ (مالهم) أي للناس يقتلون الكلاب (ومالها) أي ما للكلاب أن تقتل ولفظ مسلم: «ما بالهم وبال الكلاب» وفيه دليل على امتناع قتل الكلاب ونسخه، وقد عقد الحافظ الحازمي في كتابه «الاعتبار» لذلك باباً، وأخرج مسلم [١٥٧٣] عن جابر قال: «أمرنا رسول الله ﷺ بقتل الكلاب حتى إن المرأة تقدم من البادية بكلبها فتقتله، ثم نهى رسول الله ﷺ عن قتلها، وقال: عليكم بالأسود البهيم ذي النقطتين فإنه شيطان» (في) اقتناء (كلب الصيد) أي: الكلاب التي تصيد (وفي) اقتناء (كلب الغنم) أي التي تحفظ الغنم في المرعى وزاد مسلم: «وكلب الزرع» (عفروه بالتراب) التعفير التمرغ بالتراب. والحديث فيه حكم غسلة ثامنة. وإن غسلة التراب غير الغسلات السبع بالماء، وبه قال الحسن البصري وأفتى بذلك أحمد بن حنبل وغيره وروى عن مالك أيضاً. قال ابن دقيق العيد: قوله: عفروه الثامنة بالتراب ظاهر في كونها غسلة مستقلة لكن لو وقع التعفير في أوله قبل ورود الغسلات السبع كانت الغسلات ثمانية، ويكون إطلاق الغسلة على التراب مجازاً، وجنح بعضهم إلى الترجيح لحديث أبي هريرة على حديث عبدالله بن مغفل، والترجيح لا يصار إليه مع إمكان الجمع والأخذ بحديث ابن مغفل يستلزم الأخذ بحديث أبي هريرة دون العكس والزيادة من الثقة مقبولة، ولو سلكت الترجيح في هذا الباب لم نقل بالترتيب أصلاً، لأن رواية مالك بدونه أرجح من رواية من أثبته، ومع ذلك قلنا به أخذاً بزيادة الثقة. قاله الحافظ. قال المنذري: وأخرجه مسلم [٢٨٠]، والسنائي [٦٧]، وابن ماجه [٣٦٥].

(١) في «نسخة».

٣٨- باب سُورِ الْهَرَّةِ

الهر: الذكر وجمعه هرة مثل قرد وقردة، والأُنثى: هرة مثل سدره. قاله الأزهرى. قال ابن الأنباري: الهر يقع على الذكر والأنثى وقد يدخلون الهاء في المؤنث، وتصغيرها هرية. كذا في «المصباح».

٧٥- (حسن صحيح) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ الْقَعْنَبِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ حُمَيْدَةَ بِنْتِ عُمَيْدٍ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ كَيْسَةَ بِنْتِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ - وَكَانَتْ تَحْتَ ابْنِ أَبِي قَتَادَةَ - أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ دَخَلَ فَسَكَبَتْ لَهُ وَضُوءًا، فَجَاءَتْ هِرَّةً فَشَرِبَتْ مِنْهُ، فَأَصْفَى لَهَا الْإِنَاءَ حَتَّى شَرِبَتْ، قَالَتْ كَيْسَةُ فَرَأَتِي أَنْظُرَ إِلَيْهَا فَقَالَ: أَتَعْجِبِينَ يَا بِنْتُ^(١) أَخِي؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ، إِنَّهَا مِنَ الطَّوَافِينِ عَلَيْكُمْ وَالطَّوَافَاتِ». ٢٩/١

(عن حميدة) قال ابن عبد البر: هي بضم الحاء المهملة وفتح الميم عند رواة «الموطأ» [٢٢] -رواية يحيى] إلا يحيى الليثي فقال: إنها بفتح الحاء وكسر الميم (بنت عبيد بن رفاعَةَ) الأنصارية الزرقية أم يحيى عن خالتها كبشة بنت كعب وعنها زوجها إسحاق بن عبدالله المذكور أنفأ وإبنا يحيى بن إسحاق وثقه ابن حبان. وقال الحافظ: هي مقبولة. قال في «الئيل»: الحديث صححه البخاري والعقيلي [في «الضعفاء» (٢/١٤٢) ط -قلمجي]، وابن خزيمة [١٠٤]، وابن حبان [١٢٩٩]، والحاكم [١/١٦٠]، والدارقطني [١/٧٠]، وأعله ابن منده بأن حميدة الراوية عن كبشة مجهولة، وكذلك كبشة، قال: ولم يعرف لهما إلا هذا الحديث، وتعبه الحافظ ابن حجر بأن لحميدة حديثاً آخر في تسميت العاطس (ضعيف) رواه أبو داود [٥٠٣٦]، ولها حديث ثالث رواه أبو نعيم في «المعرفة»، وقد روى عنها مع إسحاق ابنة يحيى وهو ثقة عند ابن معين، فارتفعت الجهالة.

(كبشة) بفتح الكاف وسكون الموحدة (بنت كعب بن مالك) الأنصارية زوج عبدالله بن أبي قتادة (وكانت): كبشة (تحت ابن أبي قتادة) أي: في نكاحه (دخل) في بيت كبشة (فسكبت) بصيغة المتكلم، والسكب: الصب أي صببت، ويحتمل أن يكون بصيغة الغائب (وضوءاً) بفتح الواو أي صببت له ماء الوضوء في قديم ليتوضأ منه (منه) أي من الماء الذي كان في الإناء (فأصفى لها الإناء) أي: أمال أبو قتادة للهرة للإناء حتى يسهل عليها الشرب (فرأيت) أبو قتادة والحال أنني (أنظر إليه) أي: إلى شرب الهرة للماء نظر المنكر أو المتعجب (يا ابنة أخي) المراد أخوة الإسلام، ومن عادة العرب أن يدعوا بابن أخي «ويا ابن عمي» وإن لم يكن أماً أو عملاً في الحقيقة (فقال) أبو قتادة لا تعجبي (بنجس) يعني نجاسة مؤثرة في نجاسة الماء، وهو مصدر يستوي فيه المذكر والمؤنث، ولو قيل بكسر الجيم لقل: بنجسة لأنها صفة الهرة، وقال بعضهم: النجس بفتح الجيم: النجاسة، والتقدير أنها ليست بذات نجس. كذا في بعض شروح الترمذي. وقال السيوطي: قال المنذري ثم النووي ثم ابن دقيق العيد، ثم ابن سيد الناس: مفتوح الجيم من النجاسة. قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُنْكَرُ وَتَجَسَّسٌ﴾ [التوبة: ٢٨] انتهى.

(إنها من الطوافين عليكم) هذه جملة مستأنفة فيها معنى العلة إشارة إلى أن علة الحكم بعدم نجاسة الهرة هي الضرورة الناشئة من كثرة دورانها في البيوت، ودخولها فيه بحيث يصعب صون الأواني عنها، والمعنى أنها تطوف عليكم في منازلكم ومسكنكم فتمسحونها بأيديكم وثيابكم، ولو كانت نجسة لأمرتكم بالمجانبة عنها. وفيه التنبيه على

(١) في «نسخة»: «يا ابنة».

الرقب بها واحتساب الأجر في مواساتها، والطائف: الخادم الذي يخدمك برفق وعناية وجمعه الطوافون.
قال البيهقي في «شرح السنة»: يحتمل أنه شبهها بالممالك من خدم البيت الذين يطوفون على بيته للخدمة
كقوله تعالى ﴿طَوَّافُونَ عَلَيْكَ﴾ [النور: ٥٨] ويحتمل أنه شبهها بمن يطوف للحاجة، يريد أن الأجر في مواساتها
كالأجر في مواساة من يطوف للحاجة، والأول هو المشهور وقول الأكثر، وصححه النووي في شرح أبي داود،
وقال: ولم يذكر جماعة سواء.

(والطوافات) وفي رواية الترمذي: «أو الطوافات». قال ابن سيد الناس: جاء هذا الجمع في المذكر والمؤنث
على صيغة جمع من يعقل. قال السيوطي: يريد أن هذا الحيوان لا يخلو أن يكون من جملة الذكور الطوافين أو الإناث
الطوافات، ومحصل الكلام أنه شبه ذكور الهر بالطوافين وإنانها بالطوافات.

قال المنذري: وأخرجه الترمذي [٩٢]، والنسائي [٦٨]، وابن ماجه [٣٦٧]. قال الترمذي: هذا حديث حسن
صحيح. وقال: وهو أحسن شيء في هذا الباب، وقد جرد مالك هذا الحديث عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة،
ولم يأت به أحد أتم من مالك، وقال محمد بن إسماعيل البخاري: جرد مالك ابن أنس هذا الحديث وروايته أصح من
رواية غيره. انتهى.

٧٦- (صحيح) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ صَالِحٍ بْنِ دِينَارِ النَّخَّارِ، عَنْ أُمِّهِ:
أَنَّ مَوْلَانَهَا أَرْسَلَهَا بِهَرِيسَةَ إِلَى عَائِشَةَ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا]، فَوَجَدَتْهَا تُصَلِّي فَاشَارَتْ إِلَيْهَا أَنْ ضَعِيهَا، فَبَجَّاتُ هَرَّةً فَأَكَلَتْ
مِنْهَا، فَلَمَّا اضْطَرَّتْ أَكَلَتْ مِنْ حَيْثُ أَكَلَتِ الْهَرَّةُ، فَقَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّهَا لَيَسْتَنْبِجُ، إِنَّمَا هِيَ مِنْ
الطَّوَّافِينَ عَلَيْكُمْ». وقد رأيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ بِفَضِيلِهَا.

(أن مولانها): أي معتقة أم داود وكانت أمه مولاة لبعض نساء الأنصار، والمولى: اسم مشترك بين المعتق
بالكسر والفتح، والمراد هنا بالكسر، (أرسلتها): الضمير المرفوع للمولاة والمنصوب لأمه (بهريسة): فعيلة بمعنى
مفعولة، هرسها من باب قتل دقها. قال ابن فارس: الهرس: دق الشيء ولذلك سميت الهريسة: وفي «الوادع»:
الهريس: الحب المدقوق بالمهراس قبل أن يطبخ، فإذا طبخ فهو الهريسة بالهاء، والمهراس بكسر الميم: هو الحجر
الذي يهرس به الشيء، وقد استعير للخشبة التي يدق فيها الحب، فقليل لها مهراس على التشبيه بالمهراس من الحجر.
كذا في «المصباح»، وفي بعض كتب اللغة: هريس كأمير طعام يتخذ من الحبوب واللحم وأطيبه ما يتخذ من الحنطة
ولحم الديك. قالت أم داود (فوجدتها): أي: عائشة (فاشارت إلي أن ضعها): أي: الهريسة، «أن» مفسرة لما في
الإشارة، وفيه دليل على أن مثل هذه الأشياء جائزة في الصلاة، وقد ثبت في الأحاديث الكثيرة الإشارة في الصلاة عن
النبي ﷺ وهذا هو الحق (بفضلها): أي بسور الهرة. قال الإمام الخطابي: فيه من الفقه أن ذات الهرة طاهرة، وأن
سوزها غير نجس وأن الشرب منه والوضوء غير مكروه. وفيه دليل على أن سور كل طاهر الذات من السباع والدواب
والطيور وإن لم يكن مأكول اللحم طاهر. انتهى. قال الترمذي: وهو قول أكثر العلماء من أصحاب النبي ﷺ والتابعين
ومن بعدهم مثل الشافعي وأحمد وإسحاق لم يروا بسور الهرة بأساً.

قلت: وهو قول أبي يوسف ومحمد بن الحسن. وقال أبو حنيفة: بل نجس كالسبع، لكن خفف فيه، فكره
سوره، واستدل بما ورد عن النبي ﷺ من أن الهرة سبع في حديث أخرجه أحمد [٣٢٧/٢]، والدارقطني [٦٣/١]،

والحاكم (١/١٨٣)، والبيهقي (١/٢٤٩) من حديث أبي هريرة بلفظ (ضعيف): «السور سبع» وأجيب بأن حديث الباب ناطق بأنها ليست بنجس، فيخصص به عموم حديث السباع بعد تسليم ورود ما يقضي بنجاسة السباع، وأما مجرد الحكم عليها بالسبعة فلا يستلزم أنها نجس، إذ لا ملازمة بين النجاسة والسبعة، على أنه قد أخرج الشافعي (في «المسند» (١/٢٢))، والدارقطني (١/٦٢)، والبيهقي في «المعرفة» (١/٣١٢-٣١٣/٣٦٧). وقال: له أسانيد إذا ضُم بعضها إلى بعض كانت قوية بلفظ: «أتوضأ بما أفضلت الحمر؟ قال: نعم، وبما أفضلت السباع كلها» وحديث عائشة المذكور في الباب نص على محل النزاع، قاله الشوكاني. قال المنذري قال الدارقطني: تفرد به عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن داود بن صالح عن أمه بهذه الألفاظ. انتهى.

٣٩- بَابُ الْوُضُوءِ بِفَضْلِ [وَضُوءِ] الْمَرْأَةِ

وفي بعض النسخ: الوضوء بفضل وضوء المرأة. والفضل: هو بقية الشيء، أي استعمال ما يبقى في الإناء من الماء بعد ما شرعت المرأة في وضوئها أو غسلها، سواء كان استعماله من ذلك الماء معها أو بعد فراغ من تطهيرها، فيه صورتان، وأحاديث الباب تدل على الصورة الأولى وهي استعماله معها صريحة، وعلى الثانية استنباطاً، أو بانضمام أحاديث أخرى.

٧٧- (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَثُورٌ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِيَّاءِ وَاحِدٍ، وَنَحْنُ جُنْبَانٌ. [ق].

(كنت اغتسل أنا ورسول الله ﷺ) يحتمل أن يكون مفعولاً معه ويحتمل أن يكون عطفاً على الضمير (ونحن جنبان) هذا بناء على إحدى اللغتين في الجنب أنه يثنى ويجمع، فيقال: جنب وجنبان وجنبون وأجناب، واللغة الأخرى رجل جنب ورجلان جنب ونساء جنب بلفظ واحد. وأصل الجنبية في اللغة: البعد، ويطلق الجنب على الذي وجب عليه الغسل بجماع أو خروج مني لأنه يجنب الصلاة والقراءة والمسجد ويتباعد عنها. قال النووي وفي دليل على طهارة فضل المرأة، لأن عائشة رضي الله عنها لما اغترفت بيدها من القدح وأخذت الماء منه المرأة الأولى صار الماء بعدها من فضلها، وما كان أخذه ﷺ بعدها من ذلك الماء إلا من فضلها، وأما مطابقة الحديث للباب فمن حيث أنه كان الغسل مشتقاً على الوضوء. قال المنذري: وأخرجه النسائي [٢٣٥] مختصراً، وأخرج مسلم [٣٢١] من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة قالت: «كنت اغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إِيَّاءِ واحد من جنبانة». انتهى.

٧٨- (حسن صحيح) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الثَّقَلِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ أَسَمَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ خَرَبُودَ، عَنْ أُمِّ صَبِيَّةَ الْجُهَنِيَّةِ، قَالَتْ: اخْتَلَفَتْ يَدَيَّ وَيَدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْوُضُوءِ مِنْ إِيَّاءِ وَاحِدٍ.

(ابن خربوذ) بفتح الخاء المعجمة وشدة الراء المهملة مفتوحة وضم الموحدة وسكون الواو ثم الذال المعجمة آخر: هو سالم بن سرج أبو النعمان المدني عن مولاه أم حبيبة وثقة ابن معين. قال الحافظ ابن حجر قال الحاكم أبو أحمد: من قال ابن سرج عزبه، ومن قال ابن خربوذ أراد به إلا كاف بالفارسية، ومنهم من قال فيه سالم بن النعمان (عن أم صبية الجهنية): بصاد مهملة ثم موحدة مصغراً مع التثنية: هي خولة بنت قيس وهي جدة خارجة بن الحارث. وقال ابن منده: إن أم صبية هي خولة بنت قيس بن فهد، ورد عليه أبو نعيم. قال الحافظ: فأصاب أي أبو

نعيم . وفي «شرح معاني الآثار» للطحاوي : إنها قد أدركت وبايعت رسول الله ﷺ ، قال أبو عبد الله ابن ماجه سمعت محمداً يقول : أم صبية هي خولة بنت قيس ، فذكرت لأبي زرة ، فقال : صدق (اختلفت يدي ويد رسول الله ﷺ) : أي كان يغترف تارة قبلها ويتغترف هي تارة قبله . ولمسلم (٣٢١) من طريق معاذة عن عائشة : «فبادرني حتى أقول : دع لي» . زاد النسائي [٢٣٩] : «وأبادر» ، حتى يقول : دع لي (في الوضوء) بضم الواو ، أي : في التوضؤ (من إناء واحد) متعلق بالوضوء ، وفي هذا الحديث جواز اغتراف الجنب من الماء القليل ، وأن ذلك لا يمنع من التطهر بذلك الماء ولا بما يفضل منه ، ويدل على أن النهي عن انغماس الجنب في الماء الدائم إنما هو للتزبه كراهية أن يستغفر ، لا لكونه يصير نجساً بانغماس الجنب فيه ، لأنه فرق بين جميع بدن الجنب وبين عضو من أعضائه . قال المنذري : وأخرجه ابن ماجه [٣٨٢] ، وحكى أن أم صبية هي خولة بنت قيس . انتهى .

٧٩ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، (ح) ، وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : كَانَ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ يَتَوَضَّؤُونَ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - قَالَ مُسَدَّدٌ - مِنَ الْإِنَاءِ الْوَاحِدِ جَمِيعاً . [خ] ، دون قوله : «من الإناء الواحد» .

(في زمان رسول الله ﷺ) يستفاد منه أن الصحابي إذا أضاف الفعل إلى زمن رسول الله ﷺ يكون حكمه الرفع وهو الصحيح ، وحكي عن قوم خلافه لاحتمال أنه لم يطلع وهو ضعيف لتوفر دواعي الصحابة على سؤالهم إياه عن الأمور التي تقع لهم ومنهم ، ولو لم يسألوه لم يقرأوا على غير الجائر من الأفعال في زمن التشريع ، (قال مسدد) وحده في روايته (من الإناء الواحد) ثم اتفقا بقولهما (جميعاً) فلفظ مسدد : «كان الرجال والنساء يتوضؤون في زمان رسول الله ﷺ من الإناء الواحد جميعاً» : ولفظ عبد الله : كان الرجال والنساء يتوضؤون في زمان رسول الله ﷺ جميعاً فقلوه : «جميعاً» ظاهره أنهم كانوا يتناولون الماء في حالة واحدة . وحكى ابن التين عن قوم أن معناه أن الرجال والنساء كانوا يتوضؤون جميعاً في موضع واحد ، هؤلاء على حدة وهؤلاء على حدة والزيادة المتقدمة في قوله من الإناء الواحد ترد عليه ، وكان هذا القائل استبعد اجتماع الرجال والنساء الأجانب ، وقد أجاب ابن التين عنه أن معناه : كان الرجال يتوضؤون ويذهبون ثم تأتي النساء فتوضؤون ، وهو خلاف الظاهر من قوله جميعاً . قال أهل اللغة : الجميع ضد المفرق ، وقد وقع مصرحاً بوحدة الإناء في «صحيح ابن خزيمة» [٢٠٥] في هذا الحديث من طريق معتمر عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أنه أبصر النبي ﷺ وأصحابه يتطهرون والنساء معهم في إناء واحد كلهم يتطهر منه . قاله الحافظ .

قال الحافظ الإمام المنذري : وأخرجه النسائي [٧١] ، وابن ماجه [٣٨١] ، وأخرجه البخاري [١٩٣] وليس فيه : «من الإناء الواحد» . انتهى .

٨٠ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ، قَالَ : ثَنَا يَحْيَى ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي نَافِعٌ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، قَالَ : كُنَّا نَتَوَضَّأُ نَحْنُ وَالنِّسَاءُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنْاءٍ وَاحِدٍ نُذَلِّي فِيهِ أُبْدِيَّتَا . [خ] ، انظر ما قبله .

(نذلي في أبديتا) هو من الإدلاء ومن التفعيل والأول لغة القرآن . وكذا في «التوسط» يقال : أدليت الدلو في البئر ودلتيها إذا أرسلتها في البئر ، وفيه دليل على أن الاغتراف من الماء القليل لا يصيره مستعملاً لأن أوانهم كانت صغاراً كما صرح به الإمام الشافعي في «الأم» في عدة مواضع ، وأما اجتماع الرجال والنساء للوضوء في إناء واحد فلا مانع من

الاجتماع قبل نزول الحجاب، وأما بعده فيختص بالزوجات والمحارم. ونقل الطحاوي ثم القرطبي والنووي الاتفاق على جواز اغتسال الرجل والمرأة من الإناء الواحد، وفيه نظر لما حكاه ابن المنذر عن أبي هريرة أنه كان ينهى عنه، وكذا حكاه ابن عبد البر عن قوم، وهذا الحديث حجة عليهم.

٤٠ - بَابُ النَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ

المذكور إباحته هو الوضوء بفضل المرأة، وهذا النهي يشمل صورتين المذكورتين سابقاً.

٨١ - (صحيح) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، قَالَ: سَمِعْتُ زُهَيْرَ بْنَ دَاوُدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، (ح)، وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: لَقِيتُ رَجُلًا صَحَبَ النَّبِيَّ ﷺ أَرْبَعَ سِنِينَ كَمَا صَحَبَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَغْتَسِلَ الْمَرْأَةُ بِفَضْلِ الرَّجُلِ، أَوْ يَتَغَسَّلَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ الْمَرْأَةِ - زَادَ مُسَدَّدٌ - وَلِيَتَغَرَّفَا جَمِيعاً.

(عن حميد الحميري) هو بالتصغير: ابن عبد الرحمن الحميري البصري الفقيه عن أبي هريرة وأبي بكرة وعنه ابن سيرين وابن أبي وحشية، وثقه المعجلي. قال ابن سيرين: هو أفضله أهل البصرة، والحمير بكسر الحاء وسكون الميم وفتح الياء منسوب إلى حمير بن سبأ (لقبت رجلاً) ودعوى الحافظ البيهقي أنه في معنى المرسل مردودة لأن إيهام الصحابي لا يضر، وقد صرح التابعي بأنه لقبه ووصفه بأنه صحب النبي ﷺ أربع سنين (قال) الرجل من أصحاب النبي ﷺ (بفضل الرجل) أي بالماء الذي يفضل بعد فراغه من الغسل أو بعد شروعه في الغسل، فلا يجوز للمرأة أن تغتسل معه بفضلها ولا بعد غسله بفضلها (بفضل المرأة): أي: بالماء الذي يفضل بعد فراغها من غسلها أو بعد شروعه في الغسل، فلا يجوز للرجل أن يغتسل معها بفضلها ولا بعد غسلها بفضلها (وليغترفا) بصيغة الأمر أي لياخذ الرجل والمرأة غرفة غرفة من الماء عند اغتسالهما منه (جميعاً) أي يكون اغترافهما جميعاً لا باختلاف أيديهما فيه واحد بعد واحد. وحاصل الكلام أن تطهير كل منهما بفضل الآخر ممنوع سواء يتطهران معاً من إناء واحد، كل منهما بفضل الآخر، أو واحد بعد واحد كذلك، لكن يجوز لهما التطهير من الفضل في صورة واحدة، وهي أن يتطهرا من إناء واحد ويكون اغترافهما جميعاً باختلاف أيديهما فيه واحد بعد واحد، هذا ما يفهم من تنويع المؤلف الإمام رضي الله عنه. قال الإمام المنذري: وأخرجه النسائي [٢٣٨].

٨٢ - (صحيح) حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ - يَعْنِي الطَّيَالِسِيَّ -، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي حَاجِبٍ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَمْرِو - [قَالَ لَنَا أَبُو دَاوُدَ] وَهُوَ الْأَقْرَعُ -: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَتَوَضَّأَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ طَهُورٍ ٣١/١ الْمَرْأَةِ.

(وهو الأقرع): أي عمرو والد الحكم وهو الأقرع (بفضل ظهور المرأة) بفتح الطاء ما يتطهر، قال المنذري: وأخرجه الترمذي [٦٣]، وابن ماجه [٣٧٣]، وقال الترمذي: هذا حديث حسن، وقال البخاري: سودة بن عاصم أبو حاجب يعد في البصريين ولا أراه يصح عن الحكم بن عمرو. انتهى.

وقال النووي: حديث الحكم بن عمرو ضعيف ضعفه أئمة الحديث منهم البخاري وغيره، وقال الخطابي: قال محمد بن إسماعيل: خبر الأقرع في النهي لا يصح. واعلم أن تطهير الرجل بفضل المرأة، وتطهيرها بفضل فيه مذاهب: الأول: جواز التطهير لكل واحد من الرجل والمرأة بفضل الآخر شرعاً جميعاً أو تقدم أحدهما على الآخر،

والثاني: كراهة تطهير الرجل بفضل المرأة وبالعكس، والثالث: جواز التطهير لكل منهما إذا اغترفا جميعاً، والرابع: جواز التطهير ما لم تكن المرأة حائضاً والرجل جنباً، والخامس: جواز تطهير المرأة بفضل طهور الرجل وكراهة العكس، والسادس: جواز التطهير لكل منهما إذا شرعاً جميعاً للتطهير في إناء واحد سواء اغترفا جميعاً أو لم يفترفا كذلك، ولكل قائل من هذه الأقوال دليل يذهب إليه ويقول به، لكن المختار في ذلك ما ذهب إليه أهل المذهب الأول لما ثبت في الأحاديث الصحيحة تطهيره ﷺ مع أزواجه وكل منهما يستعمل فضل صاحبه فقد ثبت أنه ﷺ اغتسل بفضل بعض أزواجه، وجمع الحافظ الخطابي بين أحاديث الإباحة والنهي فقال في «معالم السنن»: «كان وجه الجمع بين الحديثين إن ثبت حديث النهي، وهو حديث الأقرع أن النهي إنما وقع عن التطهير بفضل ما تستعمله المرأة من الماء، وهو ما سأل وفضل عن أعضائها عند التطهير دون الفضل الذي يبقى في الإناء، ومن الناس من جعل النهي في ذلك على الاستحباب دون الإيجاب، وكان ابن عمر رضي الله عنه يذهب إلى أن النهي عن فضل وضوء المرأة إنما هو إذا كانت جنباً أو حائضاً، فإذا كانت طاهراً فلا بأس به، قال: وإستناد حديث عائشة في الإباحة أجود من إستناد خبر النهي. وقال النووي: إن المراد النهي عن فضل أعضائها وهو المتساقط منها وذلك مستعمل. وقال الحافظ في «الفتح»: «وقول أحمد أن الأحاديث من الطرفين مضطربة إنما يصار إليه عند تعذر الجمع وهو ممكن، بأن يحمل أحاديث النهي على ما تساقط من الأعضاء والجواز على ما بقي من الماء، وبذلك جمع الخطابي، أو بحمل النهي على التنزيه جمعاً بين الأدلة. والله أعلم.

٤١ - بَابُ الْوُضُوءِ بِمَاءِ الْبَحْرِ

وهو الماء الكثير أو المالح فقط وجمعه بحور وأبحر وبحار، وأشار بهذا الرد على من قال بكراهة الوضوء بماء البحر كما نقل عن عبدالله بن عمر وعبدالله بن عمرو رضي الله عنهما.

٨٣ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَلَمَةَ، مِنْ آلِ ابْنِ الْأَرَزَقِيِّ، قَالَ: إِنَّ الْمَغْيِرَةَ بْنَ أَبِي بُرْدَةَ - وَهُوَ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ - أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ تَرَكْتُ الْبَحْرَ، وَتَحْمِلُ مَعَنَا الْقَلِيلَ مِنَ الْمَاءِ، فَإِنْ تَوَضَّأْتُ بِهِ عَطِشْنَا، أَفْتَوَضُّأُ بِمَاءِ الْبَحْرِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هُوَ الطَّهْرُ مَاءُهُ الْجَلُّ مَيْتُهُ».

٣٢ / ١

(وهو من بني عبد الدار): أي: المغيرة (سأل رجل) وقع في بعض الطرق التي ذكرها الدارقطني أن اسم السائل عبدالله المدلجي وكذا ساقه ابن شكوان، وأورده الطبراني [كما في «المجمع» (١/ ٢١٥)] فيمن اسمه عبد وتبعه أبو موسى فقال: عبد أبو زمعة البلوي الذي سأل النبي ﷺ عن ماء البحر. قال ابن معين: بلغني أن اسمه عبد وقيل: اسمه عبيد بالتصغير. وقال السمعاني في «الأنساب»: اسمه العركي وغلط في ذلك، وإنما العركي وصف له وهو ملاح السفينة. قال أبو موسى: وأورده ابن منده في من اسمه عركي، والعركي هو الملاح، وليس هو اسماً والله أعلم. كذا في «التلخيص». قلت: وكذا وقع في رواية الدارمي [٧٣٣] ولفظه: قال: «أتى رجل من بني مدلج إلى رسول الله ﷺ.

(إننا نركب البحر) المالح وهو مالح ومر وريحه متتن، زاد الحاكم [١/ ١٤١]: «نريد الصيد» (به) أي: بالماء القليل الذي نحمله (عطشنا) بكسر الطاء لفظة الماء وفقده (أفتوضأ بماء البحر): فإن قيل كيف شكوا في جواز الوضوء

بماء البحر؟! قلنا: يحتمل أنهم لما سمعوا قوله ﷺ (ضعيف): «لا تركب البحر إلا حاكاً أو معتمراً أو غازیاً في سيل الله فإن تحت البحر ناراً وتحت النار بحراً». أخرجه أبو داود [٢٤٨٩]، وسعيد بن منصور في «سننه»، عن ابن عمر^(١) مرفوعاً ظنوا أنه لا يجزي التطهير به، وقد روي موقوفاً على ابن عمر بلفظ: ماء البحر لا يجزيء من وضوء ولا جنابة، أن تحت البحر ناراً ثم ماء، ثم ناراً حتى عد سبعة أبحر وسبع أنبار. وروي أيضاً عن عبدالله بن عمرو بن العاص أنه لا يجزي التطهير به ولا حجة في أقوال الصحابة إذا عارضت المرفوع والإجماع، وحديث ابن عمر المرفوع، قال أبو داود: رواه مجهولون. وقال الخطابي: ضعفوا إسناده، وقال البخاري: ليس هذا الحديث بصحيح، وقال أبو بكر بن العربي: إنما توقفوا عن ماء البحر لأحد وجهين: إما لأنه لا يشرب، وإما لأنه طبق جهنم وما كان طبق سخط لا يكون طريق طهارة ورحمة.

(هو): أي: البحر ويحتمل في إعرابه أربعة أوجه: الأول: أن يكون هو مبتداً، والظهور مبتداً ثان خيره ماؤه، والجملة خبر المبتداً الأول، والثاني: أن يكون هو مبتداً خبره الظهور وماؤه بدل اشتغال، والثالث: أن يكون هو ضمير الشأن والظهور ماؤه مبتداً وخبر، والرابع: أن يكون هو مبتداً والظهور خبر ماؤه فاعله. قاله ابن دقيق العيد (الظهور ماؤه): يفتح الطاء هو المصدر واسم ما يتطهر به، أو الطاهر المطهر كما في «القاموس» وههنا بمعنى المطهر لأنهم سأله عن تطهير مائه لا عن طهارته، وضمير ماؤه يقتضي أنه أريد بالضمير في قوله: «هو الظهور» البحر، إذ لو أريد به الماء لما احتيج إلى قوله: ماؤه، إذ يصير في معنى الماء ظهور ماؤه وفي بعض لفظ الدارمي، فإنه الطاهر ماؤه (الحل): هو مصدر حل الشيء ضد حرم ولفظ الدارمي والدارقطني [٣٧-٣٤/١]^(٢): «الحلال» (ميتة): يفتح الميم ما مات فيه من حيوان البحر، ولا يكسر ميمه والحل، عطف على الظهور ماؤه. ووجه إعرابه ما تقدم في الجملة السابقة.

والحديث فيه مسائل: الأولى: أن ماء البحر طاهر ومطهر.

الثانية: أن جميع حيوانات البحر، أي: ما لا يعيش إلا بالبحر حلال، وبه قال مالك والشافعي وأحمد، قالوا: ميتات البحر حلال وهي ما خلا السمك حرام عند أبي حنيفة، وقال: المراد بالميتة السمك كما في حديث (صحيح) «أحل لنا ميتتان السمك والجراد» ويحيى تحقيقه في موضعه إن شاء الله تعالى.

الثالثة: أن المفتي إذا مثل عن شيء وعلم أن للسائل حاجة إلى ذكر ما يتصل بمسألته استحب تعليمه إياه، لأن الزيادة في الجواب بقوله: الحل ميتة لتتميم الفائدة، وهي زيادة تنفع لأهل الصيد وكان السائل منهم، وهذا من محاسن الفتوى. قال الحافظ ابن الملقن: إنه حديث عظيم، أصل من أصول الطهارة مشتمل على أحكام كثيرة وقواعد مهمة. قال الماوردي في «الحاوي»: قال الحميدي قال الشافعي: هذا الحديث نصف علم الطهارة.

قال المنذري: وأخرجه الترمذي [٦٩]، والنسائي [٥٩]، وابن ماجه [٣٨٦]. وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وقال الترمذي: سألت محمد بن إسماعيل البخاري عن هذا الحديث فقال: هو حديث صحيح. قال

(١) بل هو من حديث عبدالله بن عمرو.

(٢) من حديث جابر وهو (حسن صحيح)، وغيره ليس من حديث أبي هريرة.

اليهقي: وإنما لم يخرج البخاري ومسلم بن الحجاج في الصحيح لأجل اختلاف وقع في اسم سعيد بن سلمة والمغيرة بن أبي بردة. انتهى.

٤٢ - بَابُ الْوُضُوءِ بِالْيَدِ

يفتح التون وكسر الباء - ما يعمل من الأشربة من التمر والزبيب والعسل والحنطة والشعير. نبذت التمر والعنب إذا تركت عليه الماء ليعسر نبيذ، أو أنبذته اتخذته نبيذاً سواء كان مسكراً أو لا، يقال للخمر: المعتسر من العنب نبيذ كما يقال للنبيذ خمر. قاله ابن الأثير في «النهاية».

٨٤ - (ضعيف) حَدَّثَنَا هَذَا وَسَلَمَانُ بْنُ دَاوُدَ التَّحَكِّي، قَالَ: ثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي فَرَاةَ، عَنْ أَبِي زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ لَيْلَةَ الْجَنِّ: «مَا فِي إِدَاوَتِكَ؟» قَالَ: نَبِيذٌ، قَالَ: «تَمْرَةٌ طَيِّبَةٌ وَمَاءٌ طَهُورٌ». [«المشكاة» (٤٨٠)].

[قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَ] قَالَ سَلَمَانُ بْنُ دَاوُدَ، عَنْ أَبِي زَيْدٍ، أَوْ زَيْدٍ، [قَالَ]: كَذَا قَالَ شَرِيكٌ، وَلَمْ يَذْكُرْ هَذَا: لَيْلَةَ الْجَنِّ.

(عن أبي زيد): قال الترمذي في «جامعه»: وأبو زيد رجل مجهول عند أهل الحديث لا نعرف له رواية، غير هذا الحديث. وقال الزبلي: قال ابن حبان في كتاب «الضعفاء»: أبو زيد شيخ يروي عن ابن مسعود ليس يدرى من هو ولا يعرف أبوه ولا بلده، ومن كان بهذا التعت ثم لم يرو إلا خبراً واحداً خالف فيه الكتاب والسنة والقياس استحق مجانبته ما رواه. وقال ابن أبي حاتم في كتابه «العلل»: سمعت أبا زرعة يقول: حديث أبي فزارة بالنبيذ ليس بصحيح، وأبو زيد مجهول، وذكر ابن عدي عن البخاري قال: أبو زيد الذي روى حديث ابن مسعود في الوضوء بالنبيذ مجهول لا يعرف بصحة عبد الله، ولا يصح هذا الحديث عن النبي ﷺ وهو خلاف القرآن. قال ابن عدي: أبو زيد مولى عمرو بن حريث مجهول. قال ابن عبد البر: وأبو زيد مولى عمرو بن حريث مجهول عندهم لا يعرف بغير رواية أبي فزارة، وحديثه في الوضوء بالنبيذ منكراً لأصل له، ولا رواه من يوثق به ولا يثبت، انتهى.

(ليلة الجن): هي الليلة التي جاءت الجن إلى رسول الله ﷺ، وذهبوا به إلى قومه ليتعلموا منه الدين وأحكام الإسلام (ما في إدواوتك): بالكسر إناء صغير من جلد يتخذ للماء، وجمعها: أدأوى (تمرة طيبة): أي النبيذ ليس إلا تمرة وهي طيبة ليس منها ما يمنع التوضي (وماء طهور): يفتح الطاء، أي: مطهر، زاد الترمذي [٨٨] (ضعيف) قال: «فوضاً منه». وفي «مسند أحمد بن حنبل» [٢/٢٣٧، ٣٩٣]: فوضاً منه وصلى. وقد ضعف المحدثون حديث أبي زيد بثلاث علل. أحدها: جهالة أبي زيد، والثاني: التردد في أبي فزارة هل هو راشد بن كيسان أو غيره، والثالث: أن ابن مسعود لم يشهد مع النبي ﷺ ليلة الجن، واختلف العلماء في التوضي بالنبيذ فقال الشافعي وأحمد وإسحاق وأكثر الأئمة: لا يجوز التوضي به. قال الترمذي: وقول من يقول لا يتوضأ بالنبيذ أقرب إلى الكتاب وأشبه، لأن الله تعالى قال: ﴿لَقَدْ جِئْتُمُوهَا فَتَبَسَّمُوا صَبِيحًا طَيِّبًا﴾ [المائدة: ٦] وعند أبي حنيفة وسفيان الثوري جاز الوضوء به إذا لم يوجد ماء، وهذا قول ضعيف. قال أبو بكر بن العربي في «عارضة الأحوذني»: هذه زيادة على ما في كتاب الله عز وجل والزيادة عندهم على النص نسخ، ونسخ القرآن عندهم لا يجوز إلا بقرآن مثله أو بخبر متواتر، ولا ينسخ الخبر الواحد إذا صح، فكيف إذا كان ضعيفاً مطعوناً فيه. انتهى.

قال الترمذي: وأخرجه الترمذي [٨٨]، وابن ماجه [٣٨٤]، (في حديث الترمذي قال: فتواضع منه، وقال الترمذي: وأبو زيد رجل مجهول عند أهل العلم لا يعلم له رواية غير هذا الحديث. وقال أبو زرعة: وليس هذا الحديث بصحيح وقال أبو أحمد الكرايسي: ولا يثبت في هذا الباب من هذه الرواية حديث، بل الأخبار الصحيحة عن عبد الله بن مسعود ناطقة بخلافه. هذا آخر كلامه. وأبو زيد هو مولى عمرو بن حريث، ولا يعرف له اسم، ووقع في بعض الروايات عن زيد عن ابن مسعود: وأبو فزارة قيل راشد بن كيسان وهو ثقة أخرج له مسلم، وقيل: إن أبا فزارة رجلان، وراوي هذا الحديث رجل مجهول ليس هو راشد بن كيسان، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه، فإنه قال: أبو فزارة في حديث ابن مسعود رجل مجهول. وذكر البخاري أبا فزارة العباسي راشد بن كيسان، وأبا فزارة العباسي غير مسمى فجعلهما اثنين، ولو ثبت أن راوي هذا الحديث هو راشد بن كيسان كان فيما تقدم كفاية في ضعف الحديث. انتهى.

(عن أبي زيد) أي: بإضافة لفظ أبي زيد (أو زيد) بلا إضافته (كما قال شريك) أي: الشاك فيه شريك، وأما هناد فقال في روايته عن شريك: أبا زيد بلا شك (ولم يذكر هناد) في روايته (ليلة الجن) وإنما ذكرها سليمان.

٨٥ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ دَاوُدَ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ، قَالَ: قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْجَنِّ؟ فَقَالَ: مَا كَانَ مَعَهُ مِنَّا أَحَدٌ.

(قلت لعبد الله بن مسعود... إلخ) أخرج المؤلف هذا الحديث مختصراً ولم يذكر القصة، وأخرجه مسلم في كتاب الصلاة من «صحيحه» [٤٥٠]، والترمذي في تفسير سورة الأحقاف من «جامعه» [٣٢٥٨] مطولاً. ومقصود المؤلف من إيراد هذا الحديث إثبات الضعف لحديث أبي زيد المتقدم. قال النووي في «شرحه لمسلم»: هذا صريح في إبطال الحديث المروي في «سنن» أبي داود وغيره، المذكور فيه الوضوء بالنيذ، وحضور ابن مسعود مع ﷺ ليلة الجن، فإن هذا الحديث صحيح، وحديث النيذ ضعيف باتفاق المحدثين. وقال الإمام جمال الدين الزيلعي: قال البيهقي في «دلائل النبوة»: قد دلت الأحاديث الصحيحة على أن ابن مسعود لم يكن مع النبي ﷺ ليلة الجن، وإنما كان معه حين انطلق به، وبغيره يريهم آثارهم وآثار نيرانهم. قال: وقد روي أنه كان معه ليلة. ثم قال الزيلعي: فقد تلخص لحديث ابن مسعود سبعة طرق، صرح في بعضها أنه كان مع النبي ﷺ، وهو مخالف لما في «صحيح مسلم» أنه لم يكن معه، وقد جمع بينهما بأنه لم يكن مع النبي ﷺ حين المخاطبة، وإنما كان بعيداً منه، ومن الناس من جمع بينهما بأن ليلة الجن كانت مرتين، ففي أول مرة خرج إليهم لم يكن مع النبي ﷺ ابن مسعود ولا غيره كما هو ظاهر حديث مسلم، ثم بعد ذلك خرج معه ليلة أخرى كما روى ابن أبي حاتم في «تفسيره» [١٩٠٠] في أول سورة الجن من حديث ابن جريج. والله أعلم.

٨٦ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: ثَنَا يَشْرُبُنْ مَنصُورٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ٣٣/١ عَطَاءٍ قَالَ: إِذْ كَرِهَ الْوُضُوءَ بِاللَّيْلِ وَالنَّيْذِ، وَقَالَ: إِنَّ التَّيْمَمَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ.

(إنه كره الوضوء بالليل والنيذ) لأنه لا يصح إطلاق الماء عليهما، وإنما الوضوء بالماء لا بغيره (وقال): عطاء (إن التيمم) عند فقد الماء (أعجب) أحب (إلي منه) أي: من التوضي بالليل والنيذ.

٨٧ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ [يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ]، حَدَّثَنَا أَبُو خَلْدَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْعَالِيَةِ عَنْ رَجُلٍ أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ وَلَيْسَ عِنْدَهُ مَاءٌ وَعِنْدَهُ نَيْذٌ، أُتِيَ نَيْسِلٌ بِهِ؟ قَالَ: لَا.

(سألت أبا العالية): هو رفيع بضم أوله ابن مهران الرباعي البصري مخضرم إمام من الأئمة. قال الحافظ: هو من كبار التابعين مشهور بكنية، وثقه ابن معين وغيره، حتى قال أبو القاسم اللالكائي: مجمع على ثقته إلا أنه كثير الإرسال عن أدرکه (عن رجل): أي: عن حاله.

٤٣ - بَابُ ابْتِصَالِ الرَّجُلِ وَهُوَ حَاقِنٌ؟

هو من يحبس بوله، حقن الرجل بوله: حبسه وجمعه فهو حاقن. وقال ابن فارس ويقال: لما جمع من لبن وشد حقين، ولذلك سمي حبس البول حاقناً. وأراد المؤلف بلفظ الحقن المعنى الأعم يعني حبس الغائط والبول ولذا أورد في الباب أحاديث من القسمين، أو أراد به المعنى الخاص، وهو حبس البول، وأراد بلفظ الخلاه ولفظ الأخبتان الواقعتين في الحديث أحد فرديهما، وهو حبس البول.

٨٨ - (صحيح) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ، أَنَّهُ خَرَجَ حَاجًّا - أَوْ مُعْتَمِرًا - وَمَعَ النَّاسُ وَهُوَ يُؤْتِئُهُمْ، فَلَمَّا كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ أَقَامَ الصَّلَاةَ صَلَاةَ الصُّبْحِ ثُمَّ قَالَ: لِيَتَّقِدُمْ أَحَدُكُمْ، - وَذَهَبَ [إِلَى] الْخَلَاءِ - فَأَتَى سَمِيعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَتَغَيَّبَ الْخَلَاءَ وَقَامَتِ الصَّلَاةُ فَلْيَتَّبِعْ بِالْخَلَاءِ».

قال أبو داود: رَوَى وَهَبُ بْنُ خَالِدٍ، وَشُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ، وَأَبُو صَمْرَةَ؛ هَذَا الْحَدِيثُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَجُلٍ حَدَّثَهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَرْقَمٍ. وَالْأَكْثَرُ الَّذِينَ رَوَوْهُ عَنْ هِشَامٍ قَالُوا قَالَ زُهَيْرٌ.

(وهو يؤمهم) في الصلاة ولفظ البيهقي في «المعرفة»^(١) أنه خرج إلى مكة صحبه قوم فكان يؤمهم (صلاة الصبح) بدل من الصلاة (ثم قال) عبدالله (ليتقدم أحدكم) للإمامة (وذهب) عبدالله (الخلاء) وهذه الجملة من مقولة عروة بن الزبير (فليبدأ بالخلاء) فيفرغ نفسه ثم يرجع فيصلي؛ لأنه إذا صلى قبل ذلك تشوش خشوعه واختل حضور قلبه.

والحديث فيه دليل على أنه لا يقوم إلى الصلاة وهو يجد شيئاً من الغائط والبول

(عن رجل حدثه) فأدخلوا هؤلاء بين عروة وبين عبدالله بن الأرقم رجلاً روى عن ابن جريج أيضاً في بعض الروايات عنه مثل ما روى وهيب. قاله ابن الأثير في «أسد الغابة»، ورجح البخاري فيما حكاه الترمذي في «العلل المفردة» رواية من زاد فيه عن رجل. كذا في «التلخيص». (والأكثر) أي: أكثر الحفاظ مثل مالك بن أنس وسفيان بن عيينة وحفص بن غياث ومحمد بن إسحاق وشجاع بن الوليد وحماد بن زيد ووكيع وأبي معاوية والمفضل بن فضالة ومحمد بن كنانة كما صرح به ابن عبد البر، وزاد الترمذي: يحيى بن سعيد القطان وزاد ابن الأثير: شعبة الثوري وحماد بن سلمة ومعمر (كما قال زهير) بن معاوية بحذف واسطة بين عروة وعبدالله.

قال المنذري: وأخرجه الترمذي [١٤٢]، والنسائي [٨٥٢]، وابن ماجه [٦١٦]، وقيل: إن عبدالله بن أرقم روى عن النبي ﷺ حديثاً واحداً، وليس له في هذه الكتب سوى هذا الحديث. وقال الترمذي: حديث عبدالله بن الأرقم حديث حسن.

(١) لم أقب عليه في «المعرفة»، وهو في «الكبرى» (٧٢/٣).

٨٩ - (صحيح) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ حَنْبَلٍ، وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى - الْمَعْنَى - قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي حَزْرَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ - قَالَ ابْنُ عِيسَى فِي حَدِيثِهِ: ابْنُ أَبِي بَكْرٍ، ثُمَّ اتَّفَقُوا - أَخُو الْقَاسِمِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عَائِشَةَ فَجِئَ بِطَعَامِهَا، فَقَامَ الْقَاسِمُ [ابْنُ مُحَمَّدٍ] يُصَلِّي، فَقَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يُصَلِّي بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ، وَلَا وَهُوَ يُدَافِعُهُ الْأَخْبَانِ». [م].

٣٤/١

(المعنى) أي المعنى واحد وإن تغير الفاظهم (قال ابن عيسى في حديثه ابن أبي بكر) أي: قال محمد بن عيسى في روايته: عبدالله بن محمد بن أبي بكر، واقتصر يحيى ومسدد على عبدالله بن محمد فقط بدون زيادة ابن أبي بكر (ثم اتفقوا) ثلاثتهم في رواياتهم فقالوا: (أخو القاسم بن محمد) أي: عبدالله بن محمد هو أخو القاسم ابن محمد (قال) أي: عبدالله بن محمد (فقام القاسم) بن محمد بن أبي بكر الصديق أبو محمد المدني أحد الفقهاء السبعة روى عن عائشة وأبي هريرة وابن عباس وابن عمر وجماعة، وعنه الزهري ونافع والشعبي وغلانق. قال مالك: القاسم من فقهاء الأمة، وقال ابن سعد: كان ثقة عالماً فقيهاً إماماً كثير الحديث، قال أبو الزناد: ما رأيت أحداً أعلم بالسنن من القاسم.

(لا يصلي): بالبناء للمجهول، وفي رواية مسلم [٥٦٠]: «لا صلاة» (بحضرة الطعام) أي: عند حضور طعام تنوق نفسه إليه، أي: لا تقام الصلاة في موضع حضر فيه الطعام، وهو يريد أكله، وهو عام للنفل والفرض والجائع وغيره وفيه دليل صريح على كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله في الحال لاشتغال القلب به (ولا) يصلي (وهو) المصلي (يدافعه) المصلي (الأخبان) فاعل يدافع وهو البول والغائط، أي: لا صلاة حاصلة للمصلي حالة يدافعه الأخبان وهو يدافعهما لاشتغال القلب به وذهاب الخشوع، ويلحق به كل ما هو في معناه مما يشغل القلب ويذهب كمال الخشوع، وأما الصلاة بحضرة الطعام في مذاهب: منهم من ذهب إلى وجوب تقديم الأكل على الصلاة، ومنهم من قال إنه مندوب ومن قيد ذلك بالحاجة ومن لم يقيد، ويجيء بعض بيان ذلك إن شاء الله تعالى في موضعه.

٩٠ - (ضعيف) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ شُرَيْحٍ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ أَبِي حَرِيٍّ الْمُؤَدِّي، عَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ لَا يَجُزُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَقْعَلَهُنَّ: لَا يَوْمٌ رَجُلٌ قَوْمًا فَيَحْضُرُ نَفْسَهُ بِالْإِدْعَاءِ فَوْنَهُمْ، فَإِنْ قَعَلَ فَقَدْ خَانَهُمْ، وَلَا يَنْظُرُ فِي قَمَرٍ يَبِيتُ قَبْلَ أَنْ يَسْتَأْذِنَ فَإِنْ قَعَلَ فَقَدْ ذَخَلَ، وَلَا يُصَلِّي وَهُوَ حَرَفٌ حَتَّى يَتَخَفَّفَ». [ضعيف الجامع الصغير] (٢٥٦٥)، «المشكاة» (١٠٧٠).

(ثلاث): ثلاث خصال بالإضافة ثم حذف المضاف إليه، ولهذا جاز الابتداء بالنكرة (أن يفعلهن) المصدر المنسبك من أن والفعل فاعل يحل، أي لا يحل فعلهن بل يحرم، قاله العريزي (لا يوم رجل) يؤم بالضم خبر في معنى النهي (فيخص) قال في «التوسط»: هو بالضم للمطغ وبالنصب للجواب. وقال العريزي في «شرح الجامع»: هو منصوب بأن المقدرة لوروده بعد النفي على حد لا يقضى عليهم فيموتوا (بالدعاء دونهم) قال العريزي: أي: في القنوت خاصة، بخلاف دعاء الانتاح والركوع والسجود والجلوس بين السجدين والشهد. وقال في «التوسط»: معناها تخصيص نفسه بالدعاء في الصلاة والسكوت عن المقتدين وقيل نفيه عنهم كإرحمني ومحمداً ولا ترحم معنا أحداً وكلاهما حرام، أو الثاني حرام فقط، لما روي أنه كان يقول بعد التكبير: «اللهم تقني من خطاياي...».

الحديث^(١)، والدعاء بعد التسليم يحتمل كونه كالدخول وعدمه. (فإن فعل) أي: خص نفسه بالدعاء (فقد خانهم) لأن كل ما أمر به الشارع أمانة وتركه خيانة.

(ولا ينظر) بالرفع عطف على يوم (في قعر) بفتح القاف وسكون العين. قال في «المصباح»: قعر الشيء نهاية أسفله والجمع قعور مثل فلس وفلوس، ومنه جلس في قعر بيته كناية عن الملازمة. انتهى، والمراد ها هنا داخل البيت (قبل أن يستأذن) أهله. فيه تحريم الاطلاع في بيت الغير بغير إذنه (فإن فعل) اطلع فيه بغير إذنه (دخل) ارتكب ثم من دخل البيت (ولا يصلي) بكسر اللام المشددة وهو فعل مضارع والفعل في معنى النكرة والتكرة إذا جاءت في معرض النفي نعم، فيدخل في نفي الجواز صلاة فرض العين والكفاية، كالجنازة والسنة فلا يحل شيء منها (حقن) بفتح الحاء وكسر القاف. قال ابن الأثير: الحاقن والحقن يحذف الألف بمعنى (يتخفف) بمثناة تحتية مفتوحة فوقية، أي يخفف نفسه بخروج الفضلة.

قال المنذري: وأخرجه الترمذي [٣٥٧]، وابن ماجه [٦١٧]، وحديث ابن ماجه [٦١٩] مختصر، وذكر حديث (ضعيف) يزيد بن شريح عن أمانة^(٢)، وحديث يزيد بن شريح عن أبي هريرة في ذلك قال: وكان حديث يزيد ابن شريح عن أبي حي المؤذن عن ثوبان في هذا أجود إسناداً وأشهر. انتهى.

٩١ - (صحيح إلا جملة الدعوة) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ السُّلَمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَدِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا ثَوْرٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ شُرَيْحٍ الْخَضْرِيِّ، عَنْ أَبِي حَيٍّ الْمُؤَذِّنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يُصَلِّيَ وَهُوَ حَقَنٌ حَتَّى يَتَخَفَّ» ثُمَّ سَأَلَ نَحْوَهُ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ، قَالَ: «وَلَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يُؤْمَ قَوْماً إِلَّا بِالْإِذْنِ»، وَلَا يَخْتَصُّ نَفْسَهُ بِدَعْوَةٍ فَوْنَهُمْ فَإِنْ فَعَلَ فَقَدْ خَانَهُمْ». قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هَذَا مِنْ سَنَنِ أَهْلِ الشَّامِ لَمْ يَشْرِكْهُمْ فِيهَا أَحَدٌ.

(ساق نحوه) أي ساق ثور نحو حديث حبيب بن صالح المتقدم ذكره، وذلك لأن ليزيد بن شريح تلميذين أحدهما: حبيب بن صالح والآخر: ثور بن يزيد الكلاعي، فرواية ثور عن يزيد بن شريح نحو رواية حبيب بن صالح (على هذا اللفظ) المشار إليه هو ما ذكره بقوله (قال) ثور (إلا بإذنه) وهذا صريح في أنه لا يجوز للزائر أن يؤم صاحب المنزل، بل صاحب المنزل أحق بالإمامية من الزائر وإذا أذن له فلا بأس أن يؤمهم (ولا يختص): في بعض النسخ لا يخص، وخلاصة المرام: أن بين رواية حبيب بن صالح وثور تفاوتاً في اللفظ لا في المعنى، إلا أن في حديث ثور جملة ليست هي في رواية حبيب بن صالح، وهي قوله: «لا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر أن يؤم قوماً إلا بإذنه» وفي رواية حبيب جملة ليست هي في رواية ثور، وهي قوله: «ولا ينظر في قعر بيت قبل أن يستأذن، فإن فعل فقد دخل». وباقي ألفاظهما متقاربة في اللفظ ومتحدة في المعنى. كذا في «منهية غايه المقصود». وقال فيه: قد ذل قلبي في الشرح في كتابة فاعل لقوله ساق، فكتبت ساق، أي أحمد بن علي، وإنما الصحيح أي ثور بن يزيد، فبناء على ذلك كتبت من ابتداء قوله: ساق إلى قوله: والله أعلم. لفظ أحمد بن علي في سبعة مواضع وفي كل ذلك ذهول مني

(١) أخرجه البخاري (٧٤٤)، من حديث أبي هريرة.

(٢) كذا في (الهندية)؛ وصوابه: «أبي أمانة»، كما في (الترمذي). تحت الحديث المذكور.

فرحم الله امرأ أصلحها وأبدلها بلفظ ثور بن يزيد. انتهى كلامه.

وهذه الأحاديث فيها كراهة الصلاة بحضرة الطعام ومع مدافعة الأخبثين، وهذه الكراهة عند أكثر العلماء إذا صلى كذلك وفي الوقت سعة، وأما إذا ضاق الوقت بحيث لو أكل أو دافع الأخبثين خرج الوقت صلى على حاله محافظة على حرمة الوقت ولا يجوز تأخيرها، وحكى أبو سعيد المتولي عن بعض الأئمة الشافعية أنه لا يصلي بحاله، بل يأكل ويتطهر وإن خرج الوقت. قال النووي: وإذا صلى على حاله وفي الوقت سعة فقد ارتكب المكروه وصلاته صحيحة عندنا وعند الجمهور، لكن يستحب إعادتها ولا يجب. ونقل القاضي عياض عن أهل الظاهر أنها باطلة، وحديث أبي هريرة تفرد به المؤلف.

(سنن): طرق (أهل الشام) أي رواية حديث أبي هريرة كلهم شاميون (فيها) في تلك الرواية (أحد) غير أهل الشام سوى أبي هريرة.

٤٤ - بَابُ مَا يُخْرِىءُ مِنَ الْمَاءِ فِي الْوُضُوءِ

٩٢ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، قَالَ: ثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ صَفِيَّةِ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ۳٥/١ كَانَ يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ، وَيَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَاهُ أَبَانٌ، عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ صَفِيَّةَ.

ما يكفي (بالصاع) أي: بملء الصاع، والصاع هو مكيال يسع أربعة أمداد والمد رطل وثلاث بالعراقي، وبه يقول أهل الحجاز والشافعي. وقال فقهاء العراق وأبو حنيفة: هو رطلان، فيكون الصاع خمسة أرطال وثلاثاً أو ثمانية أرطال. قاله ابن الأثير. وقال الكرماني في «شرح البخاري»: كان الصاع في عهده ﷺ مدّاً وثلاثاً بمدكم هذه، أي كان صاعه ﷺ أربعة أمداد، والمد رطل عراقي وثلاث رطل، فزاد عمر بن عبدالعزيز في المد بحيث لو صار الصاع مدّاً وثلاث مد من مد عمر. وقال الحافظ ابن حجر في «الفتح»: الصاع على ما قال الرافي وغيره: مائة وثلاثون درهماً، ورجح النووي أنه مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم، وقد بين الشيخ الموفق سبب الخلاف في ذلك فقال: إنه كان في الأصل مائة وثمانية وعشرين وأربعة أسباع ثم زادوا فيه لإزادة جبر الكسر فصار مائة وثلاثين (بالمُد) هو بالضم ربع الصاع لغة، وتقدم بيانه. وقال في «القاموس»: أو ملء كعب الإنسان المعتدل إذا ملأهما ومد يده بهما، ومنه سمي مدّاً وقد جربت ذلك فوجدته صحيحاً، (قال سمعت صفية) ففي رواية أبان قد صرح قتادة بالسماع، فارتفعت مظنة التدليس عنه في الرواية السابقة المعننة. قال المنذري: وأخرجه النسائي [٣٤٥]، وابن ماجه [٢٦٨]. وأخرج البخاري [٢٠١]، ومسلم [٣٢٥] من حديث عبدالله بن جبر عن أنس بن مالك قال: «كان النبي ﷺ يتوضأ بالمُد ويتغسل بالصاع إلى خمسة أمداد» وأخرجه مسلم [٣٢٦] من حديث سفيانة بنحوه.

٩٣ - (صحيح) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ حَبَلٍ، قَالَ: ثَنَا هُثَيْمٌ، قَالَ: أَنَا يُرَيْدُ بْنُ أَبِي زَيْدٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ، وَيَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ.

(يفت) بالصاع ويتوضأ بالمُد وليس الغسل بالصاع والوضوء بالمُد للتحديد والتقدير، بل كان رسول الله ﷺ ربما اقتصر على الصاع وربما زاد. روى مسلم [٢١٩] من حديث عائشة رضي الله عنها أنها كانت تغتسل هي والنبي ﷺ من إناء واحد هو الفرق. قال ابن عيينة والشافعي وغيرهما: هو ثلاثة أصح. وروى مسلم أيضاً [٣٢١] من حديثها

أنه ﷺ كان يغتسل من إناء يسع ثلاثة أمداد. فهذا يدل على اختلاف الحال في ذلك بقدر الحاجة. وفيه رد على من قدر الوضوء والغسل بما ذكر في حديثي الباب، وحمله الأكثرون على الاستحباب لأن أكثر من قدر وضوئه وغسله ﷺ من الصحابة قدرهما بذلك، ففي مسلم [٣٢٦] عن سفينة مثله، ولأحمد [٣٠٣/٣] أيضاً عن جابر مثله، وهذا إذا لم تدع الحاجة إلى الزيادة، وهو أيضاً في حق من يكون خلقه معتدلاً. كذا في «الفتح» ويحيى بعض بيانه إن شاء الله تعالى في باب مقدار الماء الذي يجزى به الغسل. قال المنذري: في إسناده يزيد بن أبي زياد يعد في الكوفيين ولا يفتح بحديثه.

٩٤ - (صحيح) حَدَّثَنَا [مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حَبِيبِ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ بْنَ تَمِيمٍ، عَنْ جَدِّهِ - وَهِيَ أُمُّ عُمَارَةَ -: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ فَأَتَى بِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ قَدَرُ ثَلَاثِي الْمُدِّ.

(عن جدتي) وفي رواية النسائي [٧٤] (صحيح): يحدث عن جدتي، فهي جدة حبيب الأنصاري كما يظهر من سياق عبارة الكتاب، ورواية النسائي أصرح منه. وقال الترمذي: في باب ما جاء في فضل الصائم إذا أكل عنده: وقال أبو عيسى: وأم عمارة هي جدة حبيب بن زيد الأنصاري. انتهى. وقال المزي في «الأطراف»: أم عمارة الأنصارية هي جدة حبيب ابن زيد. انتهى. وأطال الكلام في الشرح بما لا مزيد عليه (أم عمارة) بضم العين وخفة الميم: اسمها نسبية بفتح النون وكسر السين: هي بنت كعب الأنصارية التجارية (توضاً): أراد التوضي (فأتي) بصيغة المجهول (بإناء) فيه ماء قدر ثلثي المد كان الماء الذي في الإناء قدر ثلثي المد، فثلاثا المد هو أقل ما روي أنه توضأ به رسول الله ﷺ. قال المنذري: وأخرجه النسائي [٧٤].

٩٥ - (ضعيف) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَرَّازُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّأُ بِإِنَاءٍ يَسَعُ رَطَلَيْنِ، وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ.

(صحيح) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَرَوَاهُ شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا، إِلاَّ أَنَّهُ قَالَ: يَتَوَضَّأُ بِمَكْوُكٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ رَطَلَيْنِ. [ق].

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ أَدَمَ، عَنْ شَرِيكٍ، قَالَ: عَنْ ابْنِ جَبْرِ بْنِ عَيْكٍ. قَالَ: وَرَوَاهُ شُعْبَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَيْسَى، قَالَ: حَدَّثَنِي جَبْرِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: [وَسَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، يَقُولُ: الصَّاعُ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهُوَ صَاعُ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، وَهُوَ صَاعُ النَّبِيِّ ﷺ].

(يسع رطلين) من الماء، والرطل معيار يوزن به وكسره أشهر من فتحه، وهو بالبغداديين اثنتا عشرة أوقية، والأوقية أستان وثلاثا أستان، والأستار أربعة مثاقيل ونصف مثقال، والمثقال درهم وثلاثة أسباع درهم، والدرهم ستة دوابق، والدائق ثمانى حبات وخمسا حبة، وعلى هذا فالرطل تسعون مثقالاً وهي مائة درهم وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم، والجمع أرطل. والرطل مكيال أيضاً وهو بالكسر، وبعضهم يحكي فيه بالفتح. وكذا في «المصباح» (إلا أنه): أي شعبة (بمكوك): بفتح الميم وضم الكاف الأولى وتشديدها جمعه مكايك ومكاي، ولعل المراد بالمكوك هاهنا المد. قاله النووي. وقال ابن الأثير: أراد بالمكوك المد وقيل الصاع، والأول أشبه وجمعه

المكابي بإبدال الياء من الكاف الأخيرة. والمكوك اسم للمكيال ويختلف مقداره باختلاف الاصطلاح في البلاد. انتهى.

قلت: المراد بالمكوك هاهنا المد لا غير لأنه جاء في حديث آخر مفسراً بالمد. قال القرطبي: الصحيح أن المراد به هاهنا المد بدليل الرواية الأخرى. وقال الشيخ ولي الدين العراقي في «صحيح ابن حبان» [١٢٠٣] في آخر الحديث: قال أبو خيثمة: المكوك: المد.

(ولم يذكر): شعبة كما ذكر عبد الله بن عيسى (عتيك): بفتح العين وكسر التاء الفوقائية (قال): أبو داود. وحاصل الكلام أنهم اختلفوا في اسم الراوي عن أنس، فقال شعبة: هو عبد الله بن عبد الله بن جبر، ومنهم من نسبه إلى جده، فقال شريك: هو عبد الله بن جبر. وقال يحيى بن آدم: هو ابن جبر، وأما سفيان فقال جبر ابن عبد الله، والصحيح المحفوظ: عبد الله بن عبد الله بن جبر بن عتيك لاتفاق أكثر الحفاظ عليه والله أعلم (وهو): أي ما قاله أحمد في تقدير الصاع (ابن أبي ذئب): هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب أبو الحارث المدني أحد الأئمة عن نافع والزهري وشريبيب وعنه الثوري ويحيى بن سعيد القطان وأبو نعيم وجماعة. قال الحافظ: هو من أحد الأئمة الأكابر العلماء الثقات، لكن قال ابن المديني: كانوا يوهنونه في الزهري وكذا وثقه أحمد ولم يرضه في الزهري، ورُمي بالقدر، ولم يثبت عنه، بل نفي ذلك عنه مصعب الزيري وغيره، وكان أحمد يعظمه جداً حتى قدمه في الورع على مالك، وإنما تكلموا في سماعه عن الزهري لأنه كان وقع بينه وبين الزهري شيء، فحلف الزهري أن لا يحدثه ثم ندم. وقال عمرو بن علي الفلاس: هو أحب إلي في الزهري من كل شامي (وهو): أي: صاع ابن أبي ذئب كصاع النبي ﷺ، وهو ما يسع فيه خمسة أوطال وثلاث من الماء. قال المنذري: وأخرجه النسائي [٧٣] ولفظه: «كان رسول الله ﷺ يتوضأ بمكوك، ويتغسل بخمس مكابي»، وأخرجه مسلم [٣٢٥] ولفظه: «كان رسول الله ﷺ يتغسل بخمس مكابيك ويتوضأ بمكوك» وفي رواية: «مكابي».

٤٥ - بَابُ الْإِسْرَافِ فِي الْوُضُوءِ

الزيادة على الثلاث في غسل أعضاء الوضوء، أو إسراف في الماء للوضوء على قدر الحاجة.

٩٦ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: ثَنَا حَمَّادٌ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْجَرِيرِيُّ، عَنْ أَبِي نَعْمَةَ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْلُكٍ سَمِعَ ابْنَهُ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْقَصْرَ الْأَيْتُسَ عَنْ يَمِينِ الْجَنَّةِ إِذَا دَخَلْتُهَا، قَالَ: أَيُّ بَنِي سَلَى اللَّهُ الْجَنَّةَ، وَتَعَوَّذَ بِهِ مِنَ النَّارِ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّهُ سَيَكُونُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ قَوْمٌ يَتَنَكَّبُونَ فِي الطُّهُورِ وَالْثَّمَاءِ».

(القصر الأبيض) القصر هو الدار الكبيرة المشيدة، لأنه يقصر فيه الحرم. كذا في «التوسط» (إذا دخلتها) أي: الجنة (قال) عبدالله لابنه حين سمع يدعو بهذه الكلمات. قال بعض الشراح: إنما أنكر عبدالله على ابنه في هذا الدعاء لأن ابنه طمع ما لا يبلغه عملاً حيث سأل منازل الأنبياء، وجعله من الاعتداء في الدعاء لما فيها من التجاوز عن حد الأدب، وقيل: لأنه سأل شيئاً معيناً. والله أعلم (إنه) الضمير للشأن (يعتدون) يتجاوزون عن الحد (في الطهور) بضم الطاء وفتحها، فالاعتداء في الطهور بالزيادة على الثلاث، وإسراف الماء، وبالمبالغة في الغسل إلى حد الوسواس، أجمع العلماء على النهي عن الإسراف في الماء ولو في شاطئ البحر، لما أخرجه أحمد [٢٢١/٢]، وابن ماجه [٤٢٥] عن عبدالله بن عمرو (ضعيف) «أن النبي ﷺ مر بسعد وهو يتوضأ، فقال: ما هذا السرف يا سعد؟ قال: أفي

الوضوء سرف؟ قال: نعم، وإن كنت على نهر جارٍ انتهى. وحديث ابن مغفل هذا يتناول الغسل والوضوء وإزالة النجاسة (والدعاء): عطف على الطهور، والمراد بالاعتناء فيه المجاوزة الحد، وقيل الدعاء بما لا يجوز ورفع الصوت به والصياح، وقيل سؤال منازل الأنبياء عليهم السلام. حكاهما النووي في «شرح». وذكر الغزالي في «الإحياء» أن المراد به أن يتكلف السجدة في الدعاء. قال المتنري: أخرجه ابن ماجه [٣٨٦٤] مقتصرًا منه على الدعاء.

٤٦ - باب في إنباش الوضوء

في إتمامه بحيث لا يترك شيء من فرائضه وسنته.

٩٧ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: ثَنَا يَحْيَى، عَنْ سَفْيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَنصُورٌ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنْ أَبِي يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى قَوْمًا وَأَعْقَابُهُمْ تَلُوحُ فَقَالَ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ، أَتَشْفِقُونَ الْوُضُوءَ». [ق، وليس عنده (خ): الأمر بالإنباش].

(رأى قوماً) وتام الحديث كما أخرجه مسلم [٢٤١] قال: «رجعنا مع رسول الله ﷺ من مكة إلى المدينة حتى إذا كنا بماء بالطريق تعجل قوم عند العصر فتوضؤوا وهم عجال فأتيناهما إليهم» (وأعقابهم) جمع عقب بفتح العين وكسر القاف ويفتح العين وكسرها مع سكون القاف: مؤخر القدم إلى موضع الشراك (تلوح) تظهر بيوستها ويصير الناظر فيها بياضاً لم يصبه الماء وفي رواية مسلم [٢٤١]: «تلوح لم يمسه الماء» (فقال) رسول الله ﷺ: (ويل) جاز الابتداء بالكرة لأنه دعاء، واختلف في معناه على أقوال أظهرها ما رواه ابن حبان في «صحيحه» [٧٤٦٧] من حديث أبي سعيد مرفوعاً (ضعيف): «ويل وإد في جهنم» قاله الحافظ (للأعقاب) اللام للعهد، ويلتحق بها ما يشاركها في ذلك معناه: ويل لأصحاب الأعقاب المقصرين في غسلها، وقيل: إن العقب مخصوص بالعقاب إذا قصر في غسله (من النار): بيان للويل (أسفوا الوضوء): أي: أكملوه وأتموه ولا تركوا أعضاء الوضوء غير مغسولة، والمراد بالإنباش هاهنا إكمال الوضوء، وإبلاغ الماء كل ظاهر أعضائه وهذا فرض، والإنباش الذي هو التلثيت سنة، والإنباش الذي هو التسييل شرط، والإنباش الذي هو إكثار الماء من غير إسراف الماء فضيلة، وبكل هذا يفسر الإنباش باختلاف المقامات كذا في «المعاني». وقال شيخ شيخنا العلامة محمد إسحاق المحدث الدهلوي الإنباش على ثلاثة أنواع: فرض وهو استيعاب المحل مرة، وستة وهو الغسل ثلاثاً، ومستحب وهو الإطالة مع التلثيت. انتهى.

والحديث استدلل به على عدم جواز مسح الرجلين من غير الخفين. قال النووي: وهذه مسألة اختلف الناس فيها على مذاهب، فذهب جمع من الفقهاء من أهل الفتوى في الأعصار والأمصا إلى أن الواجب غسل القدمين مع الكعبين ولا يجزئ مسحهما، ولا يجب المسح مع الغسل، ولم يثبت خلاف هذا عن أحد يعتد به في الإجماع انتهى كلامه. قال في «التوسط»: وفيه نظر، فقد نقل ابن التين التخيير عن بعض الشافعيين ورأى عكرمة يسمح عليهما، وثبت عن جماعة يعتد بهم في الإجماع بأسانيد صحيحة كعلي وابن عباس والحسن والشعبي وآخرين. انتهى. وفي «فتح الباري»: فقد تمسك من اكنى بالمسح بقوله تعالى: ﴿وَأَرْجِلُكُمْ﴾ [المائدة: ٦] عطفًا على ﴿وَأَمْسِكُوا رُءُوسَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] فذهب إلى ظاهرها جماعة من الصحابة والتابعين، فحكى عن ابن عباس في رواية ضعيفة والنايب عنه خلافة، وعن عكرمة والشعبي وقادة وهو قول الشيعة. وعن الحسن البصري الواجب الغسل أو المسح،

وعن بعض أهل الظاهر يجب الجمع بينهما. انتهى. قلت: قد تواترت الأخبار عن رسول الله ﷺ في صفة وضوئه أنه غسل رجله وهو مبین لأمر الله تعالى، وقد قال في حديث عمرو بن عبسة الذي رواه ابن خزيمة [١٦٥] وغيره مطولاً في فضل الوضوء، ثم يغسل قدميه كما أمره الله تعالى. ولم يثبت عن أحد من الصحابة خلاف ذلك إلا عن علي وابن عباس وأنس، وقد ثبت عنهم الرجوع عن ذلك، قاله الحافظ في «الفتح».

وقال الكرمانى في «شرح البخارى»: وفيه رد للشعبة المتمسكين بظاهر قراءة «وَأَرْجِلَيْكَ» بالجر وما روي عن علي وغيره فقد ثبت عنهم الرجوع. انتهى. وروى سعيد بن منصور عن عبد الرحمن بن أبي ليلى: أجمع أصحاب رسول الله ﷺ على غسل القدمين، وادعى الطحاوي وابن حزم أن المسح منسوخ. والله أعلم.

قال المنذري: وأخرجه مسلم والنسائي [١١١]، وابن ماجه [٤٥٠]، واتفق البخاري [٦٠] ومسلم [٢٤١] على إخراجهم من يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عمرو^(١) بنحوه.

٤٧ - بَابُ الْوُضُوءِ فِي آتِيَةِ الصُّفْرِ

بضم الصاد وسكون الفاء ويحيى بيانه.

٩٨ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: ثَنَا حَمَّادٌ، قَالَ: أَخْبَرَنِي صَاحِبُ لِي، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي تَوْرٍ مِنْ شَيْءٍ.

(صاحب لي) وفي السند الآتي حماد بن سلمة عن رجل ولعله هو شعبة قال الحافظ بن حجر: حماد بن سلمة عن رجل أو عن صاحب له عن هشام بن عروة هو شعبة (عن هشام بن عروة) بن الزبير بن العوام ثقة فقيه ربما دلّس (أن عائشة): الحديث فيه انقطاع لأن هشاماً لم يدرك عائشة رضي الله عنها (في تور) أي من تور بحيث تأخذ منه الماء للغسل أو نصب منه الماء على أعضائها، والتور هي بفتح التاء وسكون الواو، قال الحافظ ابن حجر في «الهدى السارى»: هو إناء من حجارة أو غيرها مثل القدر. وقال في «فتح الباري»: هو شبه الطست، وقيل: هو الطست ووقع في حديث شريك عن أنس في المعراج: «فأتى بطست من ذهب فيه تور من ذهب»^(٢)، فظاهره المغايرة بينهما ويحتمل الترادف، وكان الطست أكبر من التور. انتهى. وقال الطيبي: هو إناء صغير من صفر أو حجارة يشرب منه، وقد يتوضأ منه ويؤكل منه الطعام (من شبه) بفتحين ويكسر فساكن: ضرب من النحاس يصنع فيصفر ويشبه الذهب بلونه، وجمعه أشباه. كذا في «التوسط». قال المنذري: أخرجه من طريقين: إحداهما منقطعة وفيها مجهول، والأخرى متصلة وفيها مجهول. انتهى.

٩٩ - (صحيح الإسناد)^(٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، أَنَّ إِسْحَاقَ بْنَ مُثَوَّرٍ، حَدَّثَهُمْ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا]، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

(حدثهم) أي: حدث إسحاق محمد بن العلاء في جماعة آخرين (عن رجل) هو شعبة (بنحوه): أي: بنحو

(١) في الهتدي بضم العين. والمثبت من «مختصر المنذري» (٨٧/١) بفتح العين. وهو الصواب.

(٢) أخرجه البخاري (٧٥١٧) من هذه الطريق، ومسلم (١١٢)، إلا أنه أخذ على شريك بعض الانقضاء فيه.

(٣) كذا قال شيخنا الألباني في التخریج المطول لـ «صحيح سنن أبي داود» (١٦٦/١-١٦٧)، ولا حكم عليه في الطبقات السابقة.

الحديث المذكور، وهذا الإسناد متصل والوضوء في هذين الحديثين وإن لم يكن مذكوراً لكن يطابقان الترجمة من حيث أن الغسل يشتمل على الوضوء.

١٠٠ - (صحيح) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: ثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، وَسَهْلُ بْنُ حَمَّادٍ، قَالَا: ثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: جَاءَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْرَجَنَا لَهُ مَاءً فِي تَوْرٍ مِنْ صُفْرِ قُتُوضًا. [خ].

(من صفر) هو الذي تعمل منه الأواني: ضرب من النحاس، وقيل: ما اصفر منه. قاله في «التوسط». وهذه الأحاديث فيها دليل صريح على جواز التوضي من النحاس الأصفر بلا كراهة، وإن أشبه الذهب بلونه وهذا هو الصحيح. قال المنذري: وأخرجه ابن ماجه [٤٧١] وقال: فتوضأ منه. انتهى.

٤٨ - بَابُ فِي التَّسْمِيَةِ عَلَى الْوُضُوءِ

هل هو ضروري أم لا؟ قال السيد العلامة عبد الرحمن بن سليمان الأهدل في «شرح بلوغ المرام» ناقلاً عن «شرح العباب»: البسملة عبارة عن قولك: بسم الله الرحمن الرحيم بخلاف التسمية فإنها عبارة عن ذكر الله بأي لفظ كان. انتهى.

١٠١ - (صحيح) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَا وَضُوءَ لَهُ، وَلَا وَضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ [تَعَالَى] عَلَيْهِ».

(يعقوب بن سلمة) الليثي المدني قال الذهبي: شيخ ليس بعمدة. قال البخاري: لا يعرف له سماع من أبيه ولا لأبيه من أبي هريرة، روى عنه محمد بن موسى الفطري وأبو عقيل يحيى. انتهى. (لا صلاة) قال العلماء: هذه الصيغة حقيقة في نفي الشيء، وتطلق على نفي كماله والمراد ههنا الأول (لمن لا وضوء له ولا وضوء) بضم الواو، أي لا يصح الوضوء. قال المحدث الأجل ولي الله الدهلوي في «الحجة»: وهو نص على أن التسمية ركن أو شرط، ويحتمل أن يكون المعنى لا يكمل الوضوء لكن لا أرضى بمثل هذا التأويل فإنه من التأويل البعيد الذي يعود بالمخالفة على اللفظ (لم يذكر اسم الله عليه) أي لم يقل بسم الله الرحمن الرحيم على الوضوء أو بسم الله والحمد لله، لما أخرج الطبراني في «الأوسط»^(١) من طريق علي بن ثابت عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «يا أبا هريرة إذا توضأت فقل: بسم الله والحمد لله فَإِنْ حَفَظْتِكَ لَا تَزَالْ تَكْتُبُ لَكَ الْحَسَنَاتِ حَتَّى تَحْدِثَ مِنْ ذَلِكَ الْوَضُوءَ» قال: تفرد به عمرو بن أبي سلمة عن إبراهيم بن محمد عنه. وأخرج الإمام البيهقي بإسناده إلى الشافعي قال: أحب للرجل أن يسمي الله في ابتداء الوضوء. قال البيهقي: وهذا لما روي عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ (صحيح) «في قصة الإناء الذي وضع يده فيه والماء يفور من بين أصابعه توضأوا بسم الله». انتهى.

وقال العلامة الشيخ محمد طاهر في «تكملة مجمع البحار»: ويكفي بسم الله، والأكمل بسم الله الرحمن

(١) لم نجد الحديث في «الأوسط»، وعزاه له ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٧٣/١)، وهو في «الصغير» (١٩٦ - الروض الداني)، وكذا قال الهيثمي في «المجمع» (٢٢٠/١). «رواه الطبراني في «الصغير»، وإسناده حسن». قلت: بل إسناده واه. كما فصلته في «الخلافيات» (٢٩٥-٢٩٦)، فانظره غير مأمور.

الرحيم، فإن ترك أولاً قال في أثناؤه: بسم الله أولاً وآخرأ. انتهى. والحديث ظاهره نفى الصلحة، وإليه ذهب أحمد بن حنبل في رواية أن التسمية شرط لصلحة الوضوء وهو قول أهل الظاهر. قال الشعراني في «الميزان»: قال الأئمة الثلاثة: وإحدى الروايتين عن أحمد: إن التسمية في الوضوء مستحبة مع قول داود وأحمد أنها واجبة لا يصح الوضوء إلا بها، سواء في ذلك العمد والسهو، ومع قول إسحاق: إن نسيها أجزأته طهارته وإلا فلا. انتهى.

قال المنذري: وأخرجه ابن ماجه [٣٩٩] وليس فيه تفسير ربيعة، وأخرجه الترمذي [٢٦]، وابن ماجه [٣٩٨] من حديث سعيد بن زيد (حسن) عن رسول الله ﷺ، وفي هذا الباب أحديث ليست أسانيدنا مستقيمة. وحكى الأثر من الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه أنه قال: ليس في هذا الباب حديث يثبت، وقال: أرجو أن يجزئه الوضوء لأنه ليس في هذا حديث أحكم به.

وقال أيضاً: لا أعلم في هذا الباب حديثاً له إسناده جيد. وقد أخرج الإمام أحمد في «مسنده» [٤١٨/٢] هذا الحديث الذي خرّجه أبو داود، ورواه عن الشيخ الذي رواه عنه أبو داود بسنده وهو أمثل الأحاديث الواردة إسناده، وتأتي ربيعة بن أبي عبد الرحمن له ظاهر في قبوله، غير أن البخاري قال في «تاريخه»: لا يعرف لسلمة سماع من أبي هريرة ولا ليعقوب من أبيه. انتهى.

١٠٢ - (صحيح مقطوع) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ السَّرْحِ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ الثَّوْرَوْدِيِّ، قَالَ: وَذَكَرَ ٣٨/١ رِبِيعَةَ أَنَّ تَفْسِيرَ حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ «لَا وَضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ» أَنَّهُ الَّذِي يَتَوَضَّأُ وَيَغْتَسِلُ، وَلَا يَتَوَيَّ وَضُوءاً لِلصَّلَاةِ، وَلَا غُسْلاً لِلْجَنَابَةِ.

(وذكر ربيعة) أي في جملة ما ذكره من الكلام، أي ذكر أشياء وذكر تفسير هذا الحديث (لا وضوء لمن لا يذكر اسم الله عليه) يدل من قوله حديث النبي ﷺ (أنه) الرجل وهذه الجملة بتمامها خبر أن في قوله أن تفسير. إلخ (يتوضأ) للصلاة أو لغيرها (ولا ينوي) الرجل المتوضي والمغتسل (ولا) ينوي (غسلاً للجنابة) فهما غير قاصدين للطهارة فلا وضوء ولا غسل لهما من أجل أنهما لم يقصدا بهما الطهارة وإن غسلا ظاهر أعضائهما، فالتية شرط للوضوء والغسل. قال الحافظ الإمام البيهقي في «المعرفة»: وروينا عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه حمله على التية في الوضوء. قلت: كلام ربيعة وإن كان صحيحاً في الواقع وهو عدم صحة الطهارة بغير نية رفع الحدث، لكن حمله الحديث على هذا المعنى محل تردد بل هو خلاف الظاهر. وفي الباب أحاديث أخر ضعاف ذكرها الحافظ في «التلخيص» ثم قال: والظاهر أن مجموع الأحاديث يحدث منها قوة تدل على أن له أصلاً. وقال أبو بكر بن أبي شيبة: ثبت لنا أن النبي ﷺ قاله. انتهى. قال ابن الكثير في «الإرشاد»: وقد روي من طرق أخر يشد بعضها بعضاً فهو حديث حسن أو صحيح. وقال ابن الصلاح: ثبت لمجموعها ما يثبت بالحديث الحسن.

٤٩ - بَابُ فِي الرَّجُلِ يَدْخُلُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ قَبْلَ أَنْ يَتَغَسَّلَهَا

١٠٣ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي رَزِينٍ، وَأَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ، فَلَا يَغْسِلُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَتَغَسَّلَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَإِنَّهُ لَا يَنْتَرِي أَيُّنَ بَاكَتْ يَدُهُ». [م، خ، دون الثلاث].

(من الليل) إنما خص نوم الليل بالذكر للغلبة لأن التعليل المذكور في الحديث يقتضي إلحاق نوم النهار بنوم

الليل (يده): بالإفراد. قال الحافظ: والمراد باليد ها هنا الكف دون ما زاد عليها، وقوله فلا يغسل هو أبين في المراد من رواية الإدخال، لأن مطلق الإدخال لا يترتب عليه كراهة كمن أدخل يده في إناء واسع فاغترف منه بإناء صغير من غير أن تلامس يده الماء (ثلاث مرات): هكذا ذكر لفظ ثلاث مرات، وسعيد بن المسيب وأبو سلمة وعبد الله بن شقيق كلهم عن أبي هريرة كما أخرجه مسلم [٢٧٨].

١٠٤- (صحيح والأكثر على الثلاث) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عِيْسَى بْنُ يُوْسُفَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - يَغْنِي بِهَذَا الْحَدِيثُ - قَالَ: مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، وَلَمْ يَذْكُرْ أَبَا رَرِينَ .
وأما الأعرج ومحمد بن سيرين وعبد الرحمن وهمام بن منبه وثابت فرووه عن أبي هريرة بدون ذكر الثلاث، لكن زيادة الثقة مقبولة فتعين العمل بها، وفيه النهي عن غمس اليد في الإناء قبل غسلها وهذا مجمع عليه، لكن أكثر العلماء على أنه نهى تنزيه لا تحريم، فلو خالف وغمس اليد لم يفسد الماء، وروى عن الحسن البصري وإسحاق بن راهويه ومحمد بن جرير الطبري أنه لا ينجس إن كان قام من نوم الليل، واستدل لهم بما ورد من الأمر بإراقة بلفظ «فإن غمس يده في الإناء قبل أن يغسلها فليرق ذلك الماء» لكنه حديث ضعيف أخرجه ابن عدي [٢٣٧٢/٦] وقال: هذه زيادة منكرا لا تحفظ.

١٠٥- (صحيح) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ السَّرْحِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الرُّادِي، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو وَهَبٍ، عَنْ مُنَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ أَبِي مَرْثَمَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلَا يَدْخُلُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَإِنْ أَحَدُكُمْ لَا يَتْرَى أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ» أَوْ «أَيْنَ كَانَتْ تَطُوفُ يَدُهُ» .
(فإنه): أي: الغامس (باتت يده) زاد ابن خزيمة [١٠٠]، والدارقطني [٤٩/١] (صحيحة): «منه» أي: من جسده، أي: لا يلزم تعيين موضع الذي باتت فيه، أي: هل لاقت مكاناً طاهراً منه أو نجساً أو بثرة أو جرحاً أو أثر الاستنجا بالأحجار بعد ابتلال موضع الاستنجا بالماء أو بنحو عرق. قال الحافظ: ومقتضاه إلحاق من شك في ذلك ولو كان مستيقظاً ومفهوماً أن من درى أين باتت يده كمن لف عليها خرقة مثلاً فاستيقظ وهي على حالها أن لا كراهة، وإن كان غسلها مستحباً على المختار كما في المستيقظ. ومن قال بأن الأمر في ذلك للتعبد كمالك لا يفرق بين شك ومتيقن. قال النووي: قال الشافعي وغيره من العلماء رحمهم الله تعالى في معنى قوله أين باتت يده: إن أهل الحجاز كانوا يستنجون بالأحجار ويلادهم حارة فإذا نام أحدهم عرق فلا يأمن التام أن تطوف يده على ذلك الموضع النجس أو على بثرة أو قذر أو غير ذلك. قال المنذري: وأخرجه مسلم [٧٨].

(أو أين كانت): قال الحافظ ولي الدين العراقي: يحتمل أنه شك من بعض رواته وهو الأخرى، ويحتمل أنه ترديد من النبي ﷺ. والحديث فيه مسائل كثيرة، منها: أن الماء القليل إذا وردت عليه نجاسة نجسته وإن قلَّت ولم تغيره، فإنها تنجسه؛ لأن الذي تعلق باليد ولا يرى قليل جداً، وكانت عاداتهم استعمال الأواني الصغيرة التي تقصر عن قتلين بل لا تقاربها. وردَّ بعض من لا خبرة له في صناعة الحديث حديث قتلين بحلث الباب وهذا جهل منه. وأجاب عنه إمام عصره، وأستاذ دهره العلامة المحدث الفقيه المفسر شيخنا ومعلمنا السيد محمد نذير حسين الدهلوي في بعض مؤلفاته بجواب كاف شغيت به صدور الناس وبهت المعارض. ومنها الفرق بين ورود الماء على النجاسة ورودها عليه، وأنها إذ وردت عليه نجسته وإذا ورد عليها أزالها، ومنها أن الغسل سبعاً ليس عاماً في جميع النجاسات

وإنما ورد الشرع به في ولوغ الكلب خاصة، ومنها استحباب غسل النجاسة ثلاثاً لأنه إذا أمر به في المتوهمة ففي المحققة أولى، ومنها استحباب الأخذ بالاحتياط في العبادات وغيرها ما لم يخرج عن حد الاحتياط إلى حد الوسوسة. قاله النووي.

٣٩ / ١

٥٠ - بَابُ صِفَةِ وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ

١٠٦ - (صحيح) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَائِي، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَرِيدٍ اللَّثَمِيِّ، عَنْ حُمْرَانَ بْنِ أَبَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، قَالَ: رَأَيْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ تَوَضَّأَ: فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ ثَلَاثًا فَغَسَلَهُمَا، ثُمَّ تَمَضَّضَ وَاسْتَنْشَر^(١)، وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَغَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْمِرْفَقِ ثَلَاثًا، ثُمَّ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ، ثُمَّ غَسَلَ قَدَمَهُ الْيُمْنَى ثَلَاثًا، ثُمَّ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ مِثْلَ وَضُوءِي هَذَا، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ مِثْلَ وَضُوءِي هَذَا، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ، غُفِرَ لَهُ لَلَّهَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». [ق].

(توضاً): هذه الجملة مجملة عطف عليها بجملة مفسرة لها وهي قوله: (فأفرغ) أي: فصب الماء، والفاء فيه للتعطف، أي: عطف المفصل على المجمع (على يديه): وفي رواية للبخاري [١٥٩]: «على كفيه» (ثلاثاً): أي: إفراغاً ثلاث مرار (ثم مضمض): وفي بعض النسخ تميمض أي بأن أدار الماء في فيه، وليس في هذه الرواية ذكر عدد المضمضة، ويحيى في رواية أبي مليكة ذكر العدد قال الحافظ: أصل المضمضة في اللغة التحريك ثم اشتهر استعماله في وضع الماء في الفم وتحريكه، وأما معناه في الوضوء الشرعي فأكمل أنه يضع الماء في الفم ثم يديره ثم يمججه. انتهى (واستنشر): قال النووي: الاستنثار هو إخراج الماء من الأنف بعد الاستنشاق. وقال ابن العربي وابن قتيبة: الاستنثار هو الاستنشاق، والصواب الأول، ويدل عليه الرواية الأخرى: استنشق واستنثر فجمع بينهما. قال أهل اللغة: هو مأخوذ من الشرة وهي طرف الأنف. وقال الخطابي وغيره: هي الأنف، والمشهور الأول، قال الأزهرى: روى سلمة عن الفراء أنه يقال: نثر الرجل واستنثر إذا حرك الشرة في الطهارة. انتهى. وفي الرواية الآتية واستنثر ثلاثاً (وغسل وجهه ثلاثاً): وفي رواية الشيخين [خ: (١٥٩)، م: (٢٢٦)]: «ثم غسل وجهه»، وهذا يدل على تأخير غسل الوجه عن المضمضة والاستنثار، وحد الوجه من قصاص الشعر إلى أسفل الذقن طولاً ومن شحمة الأذن إلى شحمة الأذن عرضاً (اليمنى إلى): مع (العرفق) بفتح الميم وكسر الفاء وبالعكس لغتان مشهورتان (مثل ذلك): أي: ثلاثاً إلى العرق (ثم مسح رأسه) لم يذكر عدد المسح كغيره فاتقصر على مرة واحدة، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد. قال الحافظ: وبه قال أكثر العلماء وقال الشافعي: يستحب التثليث في المسح كما في الغسل وسيجي بيانه في الحديث الآتي (ثلاثاً): أي ثلاث مرار إلى الكعبين كما في رواية الشيخين [خ: (١٥٩)، م: (٢٢٦)] (مثل ذلك): أي: غسلها ثلاث مرار مع الكعبين، وفي رواية الشيخين [خ: (١٥٩)، م: (٢٢٦)]: «ثم غسل رجليه ثلاث مرار إلى الكعبين» واللفظ للبخاري [١٥٩].

واعلم أنه أجمع العلماء على وجوب غسل الوجه واليدين والرجلين واستيعاب جميعهما بالغسل، وانفردت

(١) في نسخة: «استنشق». (منه).

الرافضة عن العلماء فقالوا: الواجب في الرجلين المسح وهذا خطأ منهم، فقد تظاهرت النصوص بإيجاب غسلهما، وكذلك اتفق كل من نقل وضوء رسول الله ﷺ على أنه غسلهما، وأجمعوا على وجوب مسح الرأس، واختلفوا في قدر الواجب فيه، فذهب الشافعي في جماعة إلى أن الواجب ما يطلق عليه الاسم ولو شرة واحدة. وذهب مالك وأحمد وجماعة إلى وجوب استيعابه. وقال أبو حنيفة في رواية الواجب ربه.

قلت: ما ذهب إليه الإمام الشافعي هو مذهب ضعيف، والحق ما ذهب إليه مالك وأحمد واختلفوا في وجوب المضمضة والاستنشاق، فقال الحسن والزهري والحكم وقادة وربيعة ويحيى بن سعيد الأنصاري والأوزاعي والليث ابن سعد ومالك والشافعي: إنهما سستان في الوضوء والغسل. وقال ابن أبي ليلى وحمام وإسحاق بن راهويه وأحمد بن حنبل: إنهما واجبتان في الوضوء والغسل لا يصحان إلا بهما.

قلت: هذا هو الحق وتجيء دلالته في باب الاستئثار إن شاء الله تعالى وقال سفيان الثوري وأبو حنيفة: إنهما واجبتان في الغسل دون الوضوء، وقال أبو ثور وأبو عبيد ودادو الظاهري وأبو بكر بن المنذر: إن الاستنشاق واجب فيهما والمضمضة سنة فيهما. حكاها النووي.

واتفق الجمهور على أنه يكفي في غسل الأعضاء في الوضوء، والغسل جريان الماء على الأعضاء ولا يشترط ذلك، وانفرد مالك والمزني باشتراطه، واتفق الجماهير على وجوب غسل الكعبين والمرفقين، وانفرد زفر ودادو الظاهري بقولهما لا يجب. واتفق العلماء على أن الكعبين العظماء الناتان بين الساق والقدم، وفي كل رجل كعبان، وشذت الرافضة فقالت: في كل رجل كعب، وهو العظم الذي في ظهر القدم. وحجة العلماء في ذلك نقل أهل اللغة، وقوله: غسل رجله ثلاث مرار إلى الكعبين، فأثبت في كل رجل كعبين: قاله النووي.

(ثم قال): عثمان رضي الله عنه (ثم قال) رسول الله ﷺ: (وضوئي هذا) أي على وجه الاستيعاب والكمال، بأن لم يقصر عما توضحأت به (ثم صلى ركعتين): فيه استحباب صلاة ركعتين عقب الوضوء (لا يحدث): من التحديث (فيهما): في الركعتين (نفسه): مفعول لا يحدث. قال النووي: والمراد به لا يحدث بشيء من أمور الدنيا وما لا يتعلق بالصلاة، ولو عرض له حديث فأعرض عنه لمجرد عروضه عفى عن ذلك وحصلت له هذه الفضيلة إن شاء الله تعالى، لأن هذا ليس من فعله، وقد عفى لهذه الأمة عن الخواطر التي تعرض ولا تستقر. وقال الحافظ: المراد به ما تسترسل النفس معه، ويمكن المرء قطعه لأن قوله: يحدث يقتضي تكسباً منه، فأما ما يهجم من المخاطر والواسوس ويتعذر دفعه فذلك معفو عنه (من ذنبه): من الصغائر دون الكبائر كما في مسلم [٢٢٨] من التصريح بقوله: «كفارة لما قبلها من الذنوب ما لم يؤت كبيرة». فالمطلق يحمل على المقيّد.

قال الحافظ في «فتح الباري»: ظاهره يعم الكبائر والصغائر لكن خصوه بالصغائر لوروده مقيداً باستثناء الكبائر في غير هذه الرواية وهو في حق من له كبائر وصغائر، فمن ليس له صغائر إلا الصغائر كفرت عنه، ومن ليس له إلا الكبائر خفف عنه منها بقدر ما لصاحب الصغائر، ومن ليس له ولا كبائر يزداد في حسناته بنظير ذلك. والحديث فيه مسائل التعليم بالفعل لكونه أبلغ وأضبط للمتعلم، والترتيب في أعضاء الوضوء للالتيان في جميعهما بشم، والترغيب في الإخلاص وتحذير من لها في صلاته بالتفكير في أمور الدنيا من عدم القبول. انتهى. قال المنذري: وأخرجه البخاري [١٥٩]، ومسلم [٢٢٦]، والسنائي [١١٦].

١٠٧ - (حسن صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا الصَّحَّاحُ بْنُ مَخْلَدٍ، قَالَ: تَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ ٤٠/١ وَرَدَّانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنِي حُمُرَانُ قَالَ: رَأَيْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَمَّانَ تَوَضَّأَ، فَذَكَرَ تَوَضُّؤَهُ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَضْمُضَةَ وَالِاسْتِنْشَاقَ، وَقَالَ فِيهِ: وَمَسَحَ رَأْسَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ هَكَذَا، وَقَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَوْنُ هَذَا كَفَّاهُ»، وَلَمْ يَذْكُرْ أَمْرَ الصَّلَاةِ.

(فذكر) أي أبو سلمة بن عبد الرحمن عن حمران (نحوه) أي نحو حديث عطاء بن يزيد (ولم يذكر) أبو سلمة في حديثه هذا (المضمضة والاستنثار) كما ذكرهما عطاء عن حمران، وفي بعض النسخ الاستنشاق بدل الاستنثار (وقال): أبو سلمة (فيه) أي في حديثه (ثم قال) عثمان (وقال) النبي ﷺ: (من توضع دون هذا) بأن غسل بعض أعضائه مرة أو مرتين وبعضه ثلاثاً (كفاه) الاقتصاد على واحدة واحدة والثنتين اثنتين (ولم يذكر) أبو سلمة (أمر الصلاة) أي ذكر الركعتين بعد الوضوء والشارة به بالغفران كما ذكر عطاء في حديثه عن حمران. والحديث فيه تكرار مسح الرأس، وبه قال عطاء والشافعي: ويجيء بعض بيانه.

١٠٨ - (حسن صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ دَاوُدَ الإسكندراني، قَالَ: تَنَا زِيَادُ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ زِيَادٍ الْمُؤَدَّبُ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ التَّيْمِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنِ الْوُضُوءِ؟ فَقَالَ: رَأَيْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَمَّانَ سَمِلَ عَنِ الْوُضُوءِ، فَدَعَا بِمَاءٍ، فَاتَّيَّ بِبَيْضَاءٍ، فَاصْغَاَهَا عَلَى يَدَيْهِ الْيُمْنَى، ثُمَّ ادَّخَلَهَا فِي الْمَاءِ، فَتَمَضَّمَصَ ثَلَاثًا، وَاسْتَنْثَرُ ثَلَاثًا، وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى ثَلَاثًا، وَغَسَلَ يَدَهُ الْيُسْرَى ثَلَاثًا ثُمَّ ادَّخَلَ يَدَهُ فَاتَّخَذَ مَاءً فَسَحَّ بِرَأْسِهِ وَأَذْنَيْهِ، فَغَسَلَ بِطَوْنَهُمَا وَظَهْرَهُمَا مَرَّةً وَاحِدَةً، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ إِنَّ السَّائِلُونَ عَنِ الْوُضُوءِ؟ هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: أَحَادِيثُ عُثْمَانَ [رضي الله عنه] الصَّحَّاحُ كُلُّهَا تَذَلُّ عَلَى مَسْحِ الرَّأْسِ أَنَّهُ مَرَّةً، فَإِنَّهُمْ ذَكَرُوا الْوُضُوءَ ثَلَاثًا، وَقَالُوا فِيهَا: وَمَسَحَ رَأْسَهُ، وَلَمْ يَذْكُرُوا عَدَدًا كَمَا ذَكَرُوا فِي غَيْرِهِ.

(الإسكندراني) بالكسر وسكون السين والنون وفتح الكاف والدال المهملة والراء منسوب إلى الاسكندرية: بلد على طرف بحر المغرب من آخر حد ديار مصر (ابن أبي مليكة) بضم الميم وفتح اللام: هو عبدالله بن عبدالله بن أبي مليكة القرشي التيمي ثقة (فقال) أي: ابن أبي مليكة (فأتي) بصيغة المجهول (ببعضة) بكسر الميم وسكون الياء وفتح الضاد فهمزة فهاه: إتياء التوضي تسع ماء قدر ما يتوضأ به، وهي بالقصر مفعلة وبالمدة مفعلة. كذا في «مجمع البحار» (ثم أدخل يده) في البياضة (فاتخذ ماء) جديداً (فمسح برأسه وأذنيه) وفيه مسح الأذنين بماء مسح به الرأس (فغسل) أي: مسح، وفيه إطلاق الغسل على المسح والقاءات العاطفة في جميع ما تقدم للترتيب المعنوي، وهو أن يكون ما بعدها حاصلًا بعد ما قبلها في الواقع وأما القاء في قوله فغسل للترتيب الذكري وهو عطف مفصل على مجمل، فهي تفصل ما أجمل في مسح الأذنين وتبين كيفية مسحهما (بطونهما) أي: داخل الأذن اليمنى واليسرى مما يلي الوجه (وظهورهما) أي: خارج الأذنين مما يلي الرأس (مرة واحدة) أي: مسح الرأس والأذنين مرة واحدة ولم يمسحهما ثلاثاً (أحاديث عثمان) التي هي (الصحيح) أي: صحيحة لا مطعن فيها (كلها) خبر لقوله (أحاديث) (أنه) أي: المسح كان (مرة) واحدة دون الثلاث (فإنهم) أي: الناقلين لوضوء عثمان، كعطاء بن يزيد عن حمران عن عثمان وكأبي علقمة عن عثمان (ثلاثاً) لكل عضو (وقالوا) هؤلاء (فيها) في أحاديثهم (لم يذكروا عدداً) لمسح الرأس (كما ذكروا) عدد

الغسل (في غيره) أي في غير مسح الرأس، كغسل اليدين والوجه والرجلين، فإنهم ذكروا فيها التلث، فثبت بذلك أن المسح كان مرة واحدة، لأنه لو كان عثمان رضي الله عنه زاد عليها لذكره الراوي، بل ذكر ابن أبي مليكة عن عثمان أنه مسح برأسه مرة واحدة. قال الحافظ في «الفتح» وقول أبي داود إن الروايات الصحيحة عن عثمان ليس فيها عدد لمسح الرأس وإنه أورد العدد من طريقين صحح أحدهما ابن خزيمة وغيره، والزيادة من الثقة مقبولة، فيحمل قول أبي داود على إرادة استثناء الطريقين الذين ذكرهما، فكانه قال: إلا هذين الطريقين.

قلت: كأنه يشير بقوله صحح أحدهما ابن خزيمة [١٥١]^(١) إلى حديث عبد الرحمن بن وردان عن حمران عن عثمان فإن سنده صحيح وفيه تلث مسح الرأس، وأما الحديث الثاني فيأتي قريباً [١١٠] من رواية عامر بن شقيق وهو ضعيف. قال: وليس في شيء من طرقه في «الصحيحين» ذكر عدد المسح، وبه قال أكثر العلماء. وقال الشافعي: يستحب التلث في المسح كما في الغسل، واستدل له بظاهر رواية مسلم [٢٣٠]^(٢): «أن النبي ﷺ توضأ ثلاثاً ثلاثاً». وأجيب بأنه مجمل تبين في الروايات الصحيحة أن المسح لم يتكرر، فيحمل على الغالب أو يختص بالمغسول. وقال ابن المنذر: إن الثابت عن النبي ﷺ توضأ مرة واحدة، وبأن المسح مبني على التخفيف، فلا يقاس على الغسل المراد منه المبالغة في الإسباغ، وبأن العدد لو اعتبر في المسح لصار في صورة الغسل، إذ حقيقة الغسل جريان الماء. والدليل ليس بمشترط على الصحيح عند أكثر العلماء، وبالع أبو عبيدة فقال: لا نعلم أحداً من السلف استحب تلث مسح الرأس إلا إبراهيم التيمي، وفيما قاله نظر. فقد نقله ابن أبي شيبة في «مصنفه» [٢٦/١]: حدثنا الأزرق عن أبي العلاء عن قتادة عن أنس: «أنه كان يمسح على الرأس ثلاثاً، يأخذ لكل مسح ماءً جديداً»، وأخرجه أيضاً عن سعيد بن جبير وعطاء وزاذان وميسرة، وكذا نقله ابن المنذر. وقال ابن السمعاني في «الاصطلاح»: اختلاف الرواية يحمل على التعدد، فيكون مسح تارة مرة وتارة ثلاثاً، فليس في رواية مسح مرة حجة على منع التعدد.

قلت: التحقيق في هذا الباب أن أحاديث المسح مرة واحدة أكثر وأصح، وأثبت من أحاديث تلث المسح، وإن كان حديث التلث أيضاً صحيحاً من بعض الطرق، لكنه لا يساويها في القوة. فالمسح مرة واحدة هو المختار والتلث لا بأس به. قال البيهقي: روى من أوجه غريبة عن عثمان، وفيها مسح الرأس ثلاثاً إلا أنها مع خلاف الحفاظ الثقات ليست بحجة عند أهل المعرفة وإن كان بعض أصحابنا يحتج بها. ومال ابن الجوزي في «كشف المشكل» إلى تصحيح التكرار، وقد ورد التكرار في حديث علي من طرق منها عند الدارقطني من طريق عبد خير وهو من رواية أبي يوسف القاضي والدارقطني [٩٢/١] من طريق عبد الملك عن عبد خير أيضاً «ومسح برأسه وأذنيه ثلاثاً» ومنها عند البيهقي في «الخلافيات» من طريق أبي حبة عن علي وأخرجه البزار أيضاً، ومنها عند البيهقي في «السنن» [٦٣/١] من طريق محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جده عن علي في صفة الوضوء، ومنها عند الطبراني في «مسند الشاميين» [١٣٣٦] من طريق عثمان بن سعيد الخزاعي عن علي في صفة الوضوء، وفيه عبد العزيز بن عبيد الله

(١) وقد فصلنا في القول بإسهاب في «الخلافيات» (١/٣٠٥-٣٢١)، فارجع إليه غير مأمور، ولم أقف على الإسناد الذي ذكره الشارح عند ابن خزيمة. والعزو لحديث عامر بن شقيق.

(٢) عن عثمان رضي الله عنه.

وهو ضعيف^(١). كذا في «التلخيص».

١٠٩ - (حسن صحيح) حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: أَنَا عَيْتِيُّ [بْنُ يُونُسَ]، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ - يَعْنِي ابْنَ أَبِي زِيَادٍ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي عُلْقَمَةَ: أَنَّ عُثْمَانَ دَعَا بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ، فَأَفْرَغَ بِيَدِهِ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى، ثُمَّ غَسَلَ لَهَا إِلَى الْكُوعَيْنِ، قَالَ: ثُمَّ مَضَمَضَ وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا، وَذَكَرَ الْوُضُوءَ ثَلَاثًا، قَالَ: وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ ٤١/٨ رِجْلَيْهِ، وَقَالَ^(٢): رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ مِثْلَ مَا رَأَيْتُمُونِي تَوَضَّأْتُ. ثُمَّ سَاقَ نَحْوَ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ وَأَتَمَّ.

(إلى الكوعين) الكوع بضم الكاف على وزن قفل. قال الأزهرى: هو طرف العظم الذي يلي رشح اليد المحاذي للإبهام، وهما عظامان متلاصقان في الساعد أحدهما أدق من الآخر وطرفاهما يلتقيان عند مفصل الكف، فالذي يلي الخنصر يقال له: الكر سوع والذي يلي الإبهام يقال له: الكوع، وهما عظما ساعد الذراع، كذا في «المصباح» (قال) أي: أبو علقمة (ثم مضمض) عثمان (واستنشق ثلاثاً) أي أدخل الماء في أنفه بأن جذبه بريح أنفه، ومعنى الاستنثار: إخراج الماء من الأنف بريحه بإعانة يده أو بغيرها بعد إخراج الأذى لما فيه من تنقية مجرى النفس (وذكر) أي أبو علقمة (الوضوء ثلاثاً) يعني غسل بقية الأعضاء المغسولة في الوضوء كالوجه واليدين إلى المرفقين ثلاثاً ثلاثاً (قال) أبو علقمة (ومسح) عثمان (برأسه) وهذا مطلق من غير تقييد بالثلاث، فيحمل على المرة الواحدة كما جاءت في الروايات الصحيحة (ثم ساق) أي أبو علقمة حديثه هذا (نحو حديث الزهري) أي بذكر الصلاة والتبشير لفاعلهما (وأتم) الحديث وهو تأكيد لقوله ساق. والحديث ما أخرجه أحد من الأئمة الخمسة. قال المنذري: في إسناده عبيد الله بن أبي زياد المكي وفيه مقال.

١١٠ - (حسن صحيح) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ عَامِرِ بْنِ شَقِيقِ بْنِ جَمْرَةَ، عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ، قَالَ: رَأَيْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَمَسَحَ رَأْسَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَّ هَذَا.

(إسناده حسن)^(٣) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَاهُ وَكِيعٌ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، قَالَ: تَوَضَّأَ ثَلَاثًا قَطْ.

(ذراعيه) الذراع: اليد من كل حيوان، لكنها من الإنسان من المرفق إلى أطراف الأصابع، كذا في «المصباح» (ومسح رأسه ثلاثاً): اختصر الراوي حديثه فلم يذكر غسل جميع أعضاء الوضوء بل اقتصر على ذكر بعض الأعضاء منها مسح الرأس لأن مقصوده بيان تثليث مسح الرأس ولذا ذكره (رواه) أي الحديث (وكيع) بن الجراح أحد الأعلام (قال) وكيع بسنده (قط) بفتح القاف وسكون الطاء بمعنى حسب، يقال: قطي وقطك وقط زيد درهم، كما يقال: حسبي وحسبك وحسب زيد درهم، إلا أنها مبنية لأنها موضوعة على حرفين، وحسب معربة. قاله الإمام ابن هشام الأنصاري، أي أن وكيعاً اقتصر في روايته على لفظ توضعاً ثلاثاً فقط عن إسرائيل ولم يفصل ولم يبين في روايته كما بين يحيى بن آدم عن إسرائيل بقوله: «غسل ذراعيه ثلاثاً ومسح رأسه ثلاثاً». والله أعلم.

(١) حكم شيخنا الألباني على الزيادة في حديث علي بالشود، وفي حديث عثمان بالصحة.

(٢) في (الهندية): «وقا». وهو سقط من النسخ. والله أعلم.

(٣) استدركتنا هذا الحكم من التخريج المطول لـ «صحيح سنن أبي داود» (٩٩/١).

قال المنذري: في إسناده عامر بن شقيق بن جمرة وهو ضعيف. انتهى.

١١١ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، قَالَ: أَتَانَا عَلِيُّ [رضي الله عنه] وَقَدْ صَلَّى، فَدَعَا يَطْهُورُ فَقُلْنَا: مَا يَصْنَعُ بِالطَّهْوَرِ وَقَدْ صَلَّى؟ مَا يُرِيدُ إِلَّا لِيَعْلَمَنَا، فَأَتَيْنَا يَدَا فِيهِ مَاءٌ وَطَسَبَ، فَأَفْرَغَ مِنَ الْإِنَاءِ عَلَى يَمِينِهِ فَغَسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ تَمَضَّمَصَ وَاسْتَنْثَرَ ثَلَاثًا، فَتَمَضَّمَصَ وَنَثَرَ مِنَ الْكُفِّ الَّذِي يَأْخُذُ فِيهِ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَغَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى ثَلَاثًا، وَغَسَلَ يَدَهُ الشَّامِلَةَ ثَلَاثًا، ثُمَّ جَعَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَسَحَّ بِرَأْسِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى ثَلَاثًا، وَرِجْلَهُ الْيُسْرَى ^(١) ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: مَنْ مَرَّهْ أَنْ يَعْلَمَ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ هَذَا.

(أُتَانَا) في منازلنا وفي رواية النسائي [٩٢] (صحيح): «أُتِينَا»، أي نحن في منزله (وقد صلى) صلاة الفجر، وهذه الجملة حالية (فقلنا) في أنفسنا، وقال بعضنا لبعض: (ما يصنع عليٌّ (لعلنا) بأن يتوضأ ونحن نرى (وطست): هو يفتح الطاء طسَّ أبدل أحد السينين تاءً للاستتقال، فإذا جمعت أو صغرت رددت السين لأنك فصلت بينهما بواو أو الف أو ياء، فقلت: طسوسٌ وطساسٌ وطيسسٌ، وحكي طشت بالشين: من آتية الصفر يحتمل أنه تفسير لإِنَاء، ويحتمل أنه معطوف على الإِنَاء، أي: أتى بالماء في قَدَحٍ أو إبريق ونحو ذلك ليتوضأ من الماء الذي فيه، وأتى بطست ليشاقط ويجتمع فيه الماء المستعمل المتساقط من أعضاء الوضوء، والاحتمال الأول هو القوي، لما أخرجه الطبراني في كتابه «مسند الشاميين» [١٣٣٦] بسنده عن عثمان بن سعيد النخعي عن علي، وفيه: فأتي بطشت من ماء (واستنثر ثلثاً) المراد من الاستنثر هنا الاستنشاق كما في رواية النسائي [٩٢] (صحيح): «ثم تمضمض واستنشق ثلثاً». وفي «المجمع» عن بعض شروح الشفا: الاستنشاق والاستنثار واحد لحديث: «تمضمض واستنثر» بدون ذكر الاستنشاق وقيل غيره. انتهى.

(فتمضمض ونثر) الفاء العاطفة فيه للترتيب الذكري وتقدم بيانه مراراً، أي: مضمض واستنشق، وليس هاتان الجملتان في رواية النسائي وحذفهما أصرح (من الكف الذي يأخذ فيه) وفي رواية النسائي [٩٢] (صحيح): «من الكف الذي يأخذ به الماء»، أي: استنشق من الكف اليمنى، وأما الاستنثار فمن اليد اليسرى كما في رواية النسائي [٩١]، والدارمي [٧٠٥] من طريق زائدة عن خالد بن علقمة عن عبد خير عن علي، وفيه (صحيح): «فتمضمض واستنشق ونثر بيده اليسرى ففعل هذا ثلثاً» (وغسل يده الشمال ثلثاً) إلى المرفقين، أي غسل كل واحدة من اليدين بعد الفراغ من الآخر فغسل اليد اليمنى أولاً ثم اليد اليسرى ثانياً بعد الفراغ منها كما وقع بلفظ (صحيح): «ثم» في رواية عطاء بن يزيد وقد تقدمت [١٠٦]. فما شاع بين الناس أنهم يدلكون اليد اليمنى بقليل من الماء أولاً، ثم يدلكون اليد اليسرى ثانياً، فهو مخالف للسنّة لأن السنّة غسل اليسرى بعد الفراغ من اليمنى (مرة واحدة) قال الحافظ ابن القيم في «زاد المعاد»: والصحيح أنه لم يكن يكرر مسح رأسه، بل كان إذا كرر غسل الأعضاء أفرد مسح الرأس، هكذا جاء عنه صريحاً، ولم يصح عنه ﷺ خلافه البتة، بل ما عدا هذا إما صحيح غير صريح كقول الصحابي: توضأ ثلثاً ثلثاً، وإما صريح غير صحيح. انتهى بتلخيص. وقد عرفت ما في هذا الباب من أدلة الفريقين (ثم قال) أي علي رضي الله عنه

(١) في نسخة: «الشمال». (مه).

(من سره) من السرور، أي: فرحه (فهو هذا) أي: مثله أو أطلقه عليه مبالغة. قال المنذري: وأخرجه النسائي [٩٢]، وأخرج الترمذي [٤٩]، وابن ماجه [٤٠٤] طرفاً منه. انتهى.

١١٢ - (صحيح) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَاتِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجُعْفِيُّ، عَنْ زَائِدَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عُلْفَةَ الْهَمْدَانِيُّ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، قَالَ: صَلَّى عَلَيَّ [رضي الله عنه] الْعَدَاةُ، ثُمَّ دَخَلَ الرَّجَبَةَ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَأَتَاهُ الْغُلَامُ بِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ، وَطَسَبَ، قَالَ: فَأَخَذَ الْإِنَاءَ بِيَدِهِ الْيُمْنَى فَأَفْرَغَ عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى، وَغَسَلَ كَفَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى فِي الْإِنَاءِ فَمَضَمَ ثَلَاثًا، وَاسْتَشَقَّ ثَلَاثًا، ثُمَّ سَاقَ قَرِيبًا مِنْ حَبِثِ أَبِي عَوَانَةَ، [قَالَ: ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ مُقَدِّمَةً وَمُؤَخَّرَةً مَرَّةً، ثُمَّ سَاقَ الْحَبِثَ نَحْوَهُ].

(العداة) أي صلاة الصبح (الرجبة) بفتح الراء المهملة وسكون الحاء المهملة محلة بالكوفة كذا في 'القاموس' (فأفرغ) أي صب قوله: فأخذ الإناء إلى قوله ثلاثاً. هكذا في عامة النسخ، وكذا في 'تلخيص المنذري'، وفي بعض النسخ هذه العبارة قال: فأخذ الإناء بيده اليمنى فأفرغ على يده اليسرى وغسل كفيه ثم أخذ الإناء بيده اليمنى فأفرغ على يده اليسرى فغسل كفيه ثلاثاً، وفي رواية الدارقطني [٩٠/١]: «فأخذ يمينه الإناء فأفكه على يده اليسرى ثم غسل كفيه، ثم أخذ بيده اليمنى الإناء فأفرغ على يده اليسرى ثم غسل كفيه ثم أخذ بيده اليمنى الإناء فأفرغ على يده اليسرى ثم غسل كفيه، فعلة ثلاث مرات. قال عبد خير: كل ذلك لا يدخل يده في الإناء حتى يغسلها ثلاث مرات» (ثم ساق) أي: زائدة بن قدامة (حديث أبي عوانة) المذكور آنفاً ثم قال زائدة في حديثه: (مقلعة ومؤخرة مرة) أي: بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه، ثم ردهما حتى رجع إلى المكان الذي بدأ منه، كما في رواية أخرى، وفيه تصريح بأن مسح الرأس كان مرة واحدة، وقوله: مقدمة هو بضم الميم وفتح الدال المشددة (ثم ساق): زائدة (نحوه) أي نحو [حديث] أبي عوانة. قال المنذري: أخرجه النسائي [٩١] بنحوه.

١١٣ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ عُرْفَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ خَيْرٍ، قَالَ: رَأَيْتُ عَلِيًّا [رضي الله عنه] أَيُّهُ بِكَرْسِيِّ فَقَعَدَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَيُّهُ بِكُوزٍ مِنْ مَاءٍ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ تَمَضَّمَصَ مَعَ الْإِسْتِشْقَاءِ بِمَاءٍ وَاحِدٍ، وَذَكَرَ [مَدًا] الْحَدِيثَ. [قَالَ أَبُو دَاوُدَ: أَخْطَأَ فِيهِ شُعْبَةُ، وَإِنَّمَا هُوَ خَالِدُ بْنُ عُلْفَةَ].

(مالك بن عرفة) بضم العين وسكون الراء المهملتين وضم الفاء وفتح الطاء واتفق الحفاظ كأبي داود والترمذي والنسائي على وهم شعبة في تسمية شيخه بمالك بن عرفة وإنما هو خالد بن علفمة. قال النسائي في 'سننه' [٩٣]: قال أبو عبد الرحمن: هذا خطأ والصواب خالد بن علفمة ليس مالك بن عرفة. وقال الترمذي في 'جامعه' [٤٩]: وروي شعبة هذا الحديث عن خالد بن علفمة فأخطأ في اسمه واسم أبيه فقال مالك بن عرفة، وروي عن أبي عوانة عن خالد بن علفمة عن عبد خير عن علي، وروي عنه عن مالك بن عرفة مثل رواية شعبة والصحيح خالد بن علفمة. انتهى. ويجيء قول أبي داود في آخر الباب (بكرسي) بضم الكاف وسكون الراء هو السرير (بكوز) بضم الكاف وهو ماله عروة من أواني الشرب، وما لا فهو كوب (بماء واحد) قال الحفاظ ابن القيم في 'فوائد المعاد': وكان النبي ﷺ يتمضمض ويستشق تارة بغرفة وتارة بغرفتين وتارة بثلاث، وكان يصل بين المضمضة والاستنشاق فيأخذ نصف الغرفة لفته ونصفها لآفته، ولا يمكن في الغرفة إلا هذا، وأما الغرفتان والثلاث فيمكن فيهما الفصل والوصل إلا أن هديه ﷺ

كان الوصل بينهما كما في «الصحاحين» [خ: (١٨٥)، م: (٢٣٥)] من حديث عبد الله بن زيد أن رسول الله ﷺ تميمض واستشقق من كف واحد، فعل ذلك ثلاثاً، وفي لفظ: تميمض واستشقق ثلاث غرات، فهذا أصح ما روي في المضمضة والاستشاق، ولم يجيء الفصل بين المضمضة والاستشاق في حديث صحيح البية. ويجيء بيان ذلك إن شاء الله تعالى تحت حديث عبد الله بن زيد [١١٩] وطلحة بن مصرف عن أبيه عن جده في موضعه [١٣٩] (وذكر) شعبة (الحديث) بتمامه. قال المنذري: وأخرجه النسائي [٩٣] أتم منه.

واعلم أنه ذكر الحافظ المزني في «الأطراف» هنا، أي في آخر الحديث عبارات من قول أبي داود ليست هي موجودة في النسخ الحاضرة عندي، لكن رأينا إثباتها لتكميل الفائدة وهي هذه: قال أبو داود ومالك بن عرفة إنما هو خالد بن علقمة أخطأ فيه شعبة قال أبو داود قال أبو عوانة يوماً: حدثنا مالك بن عرفة عن عبد خير فقال له عمرو الأعصف: رحمك الله أبا عوانة، هذا خالد بن علقمة، ولكن شعبة مخطئ فيه. فقال أبو عوانة: هو في كتابي خالد ابن علقمة، ولكن قال شعبة: هو مالك بن عرفة. قال أبو داود: حدثنا عمرو بن عون قال: حدثنا أبو عوانة عن مالك ابن عرفة، قال أبو داود: وسماعه قديم، قال أبو داود: حدثنا أبو كامل قال: حدثنا أبو عوانة عن خالد بن علقمة وسماعه متأخر كان بعد ذلك رجع إلى الصواب. انتهى. قال المزني في آخر الكلام من قول أبي داود: مالك بن عرفة إلى قوله رجع إلى الصواب في رواية أبي الحسن بن العبد، ولم يذكره أبو القاسم. انتهى.

٤٣/١

١١٤ - (صحيح) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: ثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا رَبِيعَةُ الْكَتَّانِيُّ، عَنْ الْمُنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ زُرَّيْنِ حُبَيْشٍ: أَنَّ سَمْعَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَمِعَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَقَالَ: وَسَمِعَ [عَلِيٍّ] رَأْسَهُ حَتَّى لَمَّا يَقْطُرُ، وَغَسَلَ رَجُلَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا كَانَ وَضوءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(أبو نعيم) بضم النون وفتح العين هو الفضل بن دكين الكوفي الحافظ (الكتاني) بكسر الكاف ويعدها النون منسوب إلى الكتانة (زر) بكسر الزاء المعجمة وتشديد الراء المهملة (حبش) مصغراً (وسئل) والواو حالية (فذكر) زر (وقال) زر في حديثه: (ومسح) عليٍّ (لما يقطر) لما يفتح اللام وتشديد الميم بمعنى لم وهي على ثلاثة أوجه: أحدهما: أن يختص بالمضارع فتجزمه وتنبه وتقلبه ماضياً مثل لم إلا أنها تفارقها في أمور، وثانيها: أن تختص بالماضي فتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما، وثالثها: أن تكون حرف استثناء فتدخل على الجملة الاسمية، وها هنا للوجه الأول، أي لم يقطر الماء عن رأسه. قال ابن رسلان في «شرحه»: حتى لما يقطر الماء هي بمعنى لم والفرق بينهما من ثلاثة وجوه: الأول: أن النفي بلم لا يلزم اتصاله بالحال بل قد يكون منقطعاً نحو ﴿هَذَا أَقَرُّ عَلَى الْإِنْسَانِ مِنْ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً﴾ [الإنسان: ١] وقد يكون متصلاً بالحال نحو ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيحاً﴾ [مريم: ٤] بخلاف لما فإنه يجب اتصاله فيها بالحال، الثاني: أن الفعل بعد لما يجوز حذفه اختصاراً ولا يجوز حذفه بعد لم إلا للضرورة، الثالث: أن لم تصاحب أدوات الشرط نحو: إن لم ولن لن يتتوها. انتهى كلامه. لكن صاحب «التوسط شرح سنن أبي داود» فيه مسلك آخر فقال: مسح رأسه حتى لما يقطر في لما توقع، أي: قطره متوقع، وفيه استحباب تحقيق المسح وعدم المبالغة بحيث يقطر وعكس بعض فاستدل به على التفسير. قلت: ويقوي قول صاحب «التوسط» رواية معاوية الآتية والله أعلم. والحديث تفرد به المؤلف عن أئمة الصحاح، لكن أخرجه البيهقي [٧٤/١]. قال الحافظ في «التلخيص»: والحديث أعلاه أبو زرعة إنما يروى عن المنهال عن أبي حية

عن علي. انتهى. وقال ابن القطان: لا أعلم لهذا الحديث علة. والله أعلم.

١١٥ - (صحيح) حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ الطُّوسِيُّ، قَالَ: ثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، قَالَ: ثَنَا فِطْرٌ، عَنْ أَبِي فَرَوَةَ، عَنْ عُبَيْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: رَأَيْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَوَضَّأَ: فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَغَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَاحِدَةً، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

(قال: رأيت الخ) في هذا الحديث وفي بعض ما تقدم ما يجيء بيان غسل بعض أعضاء الوضوء، وفيه التصريح بأن مسح الرأس كان مرة واحدة. والحديث تفرد به المؤلف. قال الحافظ في «التلخيص»: «سند صحيح».

١١٦ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ وَأَبُو تَوْبَةَ، قَالَا: ثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، (ح)، وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ، قَالَ: أَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي حَيَّةَ، قَالَ: رَأَيْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَوَضَّأَ، فَذَكَرَ وَضُوءَهُ كُلَّهُ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، قَالَ: ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: إِذَا أُخْبِتَ أَنْ أَرِيكُمْ طَهْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

[قال أبو داود: أَخْطَأَ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ الْأَسَدِيُّ، قَالَ: عَنْ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ حَيَّةَ، وَإِنَّمَا هُوَ أَبُو حَيَّةَ].

(عن أبي حية) بفتح الحاء وتشديد الياء المفتوحة، وهو ابن قيس الهمداني الوداعي، قال الذهبي في «الميزان»: لا يعرف، وتفرد عنه أبو إسحاق، قال أحمد: أبو حية شيخ. وقال ابن المديني، وأبو الوليد مجهول، وقال أبو زرعة: لا يسمى. وصحح خبره ابن السكن وغيره، وفي «التقريب»: مقبول من الثالثة. واعلم أن عبارة الإسناد هنا في نسخ الكتاب مختلفة فما صحح عندي وتحقق لي اعتمدت عليه، وهكذا وجدت في «الأطراف» للحافظ المزني وعبارة هكذا: أبو حية ابن قيس الوداعي الهمداني عن علي حديث في صفة الوضوء (د)، أي: أبو داود في الطهارة عن مسدد وأبي توبة الربيع بن نافع وعمرو بن عون ثلاثهم عن أبي الأحوص عن أبي إسحاق عنه به. وقال أي أبو داود: أخطأ فيه محمد بن أبي القاسم الأسدي قال فيه: عن الثوري عن أبي إسحاق عن حية وإنما هو أبو حية. انتهى كلام المزني. وأما في بعض النسخ فهكذا حدثنا مسدد وأبو توبة قالا: أنبأنا عمرو بن عون، أنبأنا أبو الأحوص، عن أبي إسحاق عن أبي حية والله أعلم بالصواب.

(فذكر) أبو حية (كله) أي غسل كل أعضاء الوضوء (إلى الكعبين) زاد في رواية الترمذي والنسائي (صحيح): «ثم قام فأخذ فضل طهوره فشرب وهو قائم» (أن أريكم) بصيغة المتكلم من أرى يرى. قال المنذري: وأخرجه الترمذي [٤٤]، والنسائي [٩٦] بنحوه أتم منه.

١١٧ - (حسن) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ يَحْيَى الْحَرَّانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - يَعْنِي ابْنَ سَلَمَةَ -، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ بْنِ يَزِيدَ بْنِ رِكَانَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ الْحَوَّلِيِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: دَخَلَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ - يَعْنِي ابْنَ أَبِي طَالِبٍ - وَقَدْ أَهْرَاقَ الْمَاءَ، فَدَعَا بِوَضُوءٍ، فَأَتَيْتَاهُ بِتَوَضُّؤِهِ مَاءً حَتَّى وَضَعْتَاهُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَقَالَ: يَا ابْنَ عَبَّاسِ أَلَا أُرِيكَ كَيْفَ كَانَ يَتَوَضَّأُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فُلْتُ: بَلَى. قَالَ: فَأَضَعْنِي الْإِنَاءَ عَلَى يَدَيْهِ فَغَسَلَهَا، ثُمَّ ادْخَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى فَافْرَغَ بِهَا عَلَى الْأُخْرَى، ثُمَّ غَسَلَ كَفَيْهِ، ثُمَّ تَمَضَّضَ وَاسْتَنْشَرَ، ثُمَّ ادْخَلَ يَدَيْهِ فِي الْإِنَاءِ جَمِيعًا، فَأَخَذَ بِهِمَا حَقْنَةً مِنْ مَاءٍ فَضَرَبَ بِهَا عَلَى وَجْهِهِ، ثُمَّ لَتَمَ إِنْهَائِيهِ مَا أَكْبَلَ مِنْ أَذُنَيْهِ، ثُمَّ الْتَأَتِيَهُ، ثُمَّ الثَّالِثَةَ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ أَخَذَ بِكَفَيْهِ الْيُمْنَى قَبْضَةً مِنْ مَاءٍ فَضَبَّهَا ٤٤/١ عَلَى نَاصِيَتَيْهِ، فَفَرَكَهَا نَشْتًا عَلَى وَجْهِهِ، ثُمَّ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ وَظَهْرَهُ أَذُنَيْهِ، ثُمَّ ادْخَلَ

يَدِيهِ جَمِيعًا، فَأَخَذَ حَفْنَةً مِنْ مَاءٍ فَضَرَبَ بِهَا عَلَى رِجْلِهِ وَفِيهَا الثُّغْلُ، [فَقَتَّلَهَا] ^(١) بِهَا، ثُمَّ الْأُخْرَى مِثْلَ ذَلِكَ، قَالَ: ٤٥/١ قُلْتُ: وَفِي الثُّغْلَيْنِ؟ قَالَ: وَفِي الثُّغْلَيْنِ، قَالَ: قُلْتُ: وَفِي الثُّغْلَيْنِ؟ قَالَ: قُلْتُ: وَفِي الثُّغْلَيْنِ؟ قَالَ: وَفِي الثُّغْلَيْنِ.

(صحيح) ^(٢) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَحَدَّثَ ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ شَيْبَةَ يُسْبِيهِ حَدِيثَ عَلِيٍّ لَأَنَّهُ قَالَ فِيهِ حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ: عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ: وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً.

(شاذ) ^(٣) وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ فِيهِ: عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ: وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ثَلَاثًا.

(دخل علي) بالياء للمتكلم (أهراق الماء) بفتح الهمزة وسكون الهاء والمضارع فيه يهريق بسكون الهاء تشبيهاً له باسطاع يسطيع كأن الهاء زيدت عن حركة الياء التي كانت في الأصل ولهذا لا نظير لهذه الزيادة، والظاهر أن المراد بالماء ها هنا البول. قال ابن رسلان في «شرحه»: وفيه إطلاق أهرقت الماء وأما ما روى الطبراني في «الكبير» [٢٢/ (١٥٠)] عن واثلة ابن الأسقع قال قال رسول الله ﷺ: «لا يقولن أحدكم أهرقت الماء ولكن ليقُل البول» ففي إسناده عنبسة بن عبد الرحمن بن عنبسة وقد أجمعوا على ضعفه (بوضوء) بفتح الواو أي الماء (بتور) بفتح التاء وسكون الواو إناء صغير من صفر أو حجارة يشرب منه وقد يتوضأ منه ويؤكل منه الطعام (حفنة من ماء) الحفن بفتح الحاء وسكون الفاء أخذ الشيء براحة الكف وضم الأصابع، يقال: حفنت له حفناً من باب ضرب، والحفنة ملاء الكفين والجمع: حفنات، مثل سجدة وسجدات (فضرب) وفي رواية أحمد [٨٢/١-٨٣]: «ثم أخذ بيديه فصكّ بهما وجهه» (بها) أي: بالحفنة (على وجهه) قال الحافظ ولي الدين العراقي: ظاهره يقتضي لطم وجهه بالماء، وفي رواية ابن حبان في «صحيحه» [١٠٨٠] (حسن): «فصك به وجهه»، ويوب عليه استحباب صك الوجه بالماء للتوضوء عند إرادته غسل وجهه. انتهى. وفي هذا رد على العلماء الشافعية فإنهم صرحوا بأن من مندوبات الوضوء أن لا يلمم وجهه بالماء كما نقله العراقي في «شرحه» والخطيب الشيريني في «الإقناع». وقالوا: يمكن تأويل الحديث بأن المراد صب الماء على وجهه لا لطمه، لكن رواية ابن حبان ترد هذا التأويل. (ثم ألقم إيهامي ما أقبل من أفنيه) قال في «التوسط» أي: جعل الإيهاميين في الأذنين كاللقمة. وقال السيوطي في «مرقاة الصعود»: قال النووي: فيه دلالة لما كان ابن شريح يفعله فإنه كان يغسل الأذنين مع الوجه ويمسحهما أيضاً منفردتين عملاً بمذاهب العلماء، وهذه الرواية فيها تطهيرهما مع الوجه ومع الرأس وقال العلامة الشوكاني في «نيل الأوطار»: وألقم إيهامي أي جعل إيهامي للبياض الذي بين الأذن والعدار كاللقمة للغم توضع فيه، واستدل بذلك الماوردي على أن البياض الذي بين الأذن والعدار من الوجه كما هو مذهب الشافعية. وقال مالك: ما بين الأذن والحمية ليس من الوجه. قال ابن عبد البر: لا أعلم أحداً من علماء الأمصار قال بقول مالك. وعن أبي يوسف يجب على الأمرد غسله دون الملتحي. قال ابن تيمية: وفيه حجة لمن رأى ما أقبل من

(١) في نسخة: «فقتلها». (منه).

(٢) استدركتاه من التخریج المطول لـ «صحيح سنن أبي داود» (٢٠٠/١).

(٣) استدركتاه من التخریج المطول لـ «صحيح سنن أبي داود» (٢٠٠/١)، وفي الحكم على المسح ثلاثاً بالصحة لثبوته من حديث عثمان.

الأذنين من الوجه، وفيه أيضاً والحديث يدل على أن يغسل ما أقبل من الأذنين مع الوجه ويمسح ما أدير منهما مع الرأس وإليه ذهب الحسن بن صالح والشعبي، وذهب الزهري وداود إلى أنهما من الوجه فيغسلان معه، وذهب من عدهم إلى أنهما من الرأس فيمسحان معه. انتهى كلام الشوكاني. (ثم الثانية ثم الثالثة مثل ذلك) بالنصب أي فعل في المرة الثانية والثالثة مثله (فصبها على ناصيته) قال النووي: هذه اللفظة مشككة، فإنه ذكر الصب على الناصية بعد غسل الوجه ثلاثاً وقيل غسل اليدين، فظاهره أنها مرة رابعة في غسل الوجه وهذا خلاف إجماع المسلمين، فيتأول على أنه كان بقي من أعلى الوجه شيء، ولم يكمل فيه الثلاث، فأكمل بهذه القبضة. قال الشيخ ولي الدين العراقي: الظاهر أنه إنما صب الماء على جزء من الرأس وقصد بذلك التحقق استيعاب الوجه، كما قال الفقهاء، وإنما يجب غسل جزء من الرأس لتحقيق غسل الوجه. قال السيوطي: وعندني وجه ثالث في تأويله، وهو أن المراد بذلك ما يسن فعله بعد فراغ غسل الوجه من أخذ كف ماء وإسالته على جبهته. قال بعض العلماء: يستحب للمتوضئ بعد غسل وجهه أن يضع كفاً من ماء على جبهته لينحدر على وجهه. وفي «معجم الطبراني الكبير» [٣٧٣٩] بسند حسن عن الحسن بن علي (ضعيف): «أن رسول الله ﷺ كان إذا توضأ ففضل ماءً حتى يسيله على موضع سجوده».

قلت: ما قاله السيوطي هو حسن جداً، والحديث أخرجه أيضاً أبو يعلى في «مسنده» [٦٧٨٢] (ضعيف) من رواية حسين ابن علي، لكن بين حديث علي رضي الله عنه وحديث الحسين رضي الله عنهما تغاير لأن في حديث علي إسالة الماء على جبهته بعد غسل الوجه وقيل غسل اليدين، وفي حديثهما إسالته بعد الفراغ من الوضوء، ولهذه المغايرة قال الشوكاني تحت حديث علي: فيه استحباب إرسال غرفة من الماء على الناصية، لكن بعد غسل الوجه لا كما يفعله العامة عقب الفراغ من الوضوء. قلت: نعم، إنما يدل حديث علي على ما قال الشيخ العلامة الشوكاني، لكن دليل ما يفعله العامة حديث الحسين رضي الله عنهما.

(فتركها) أي: القبضة من الماء (تستن) أي تسيل وتنصب، يقال: سنتت الماء إذا جعلته صلباً سهلاً، وفي رواية أحمد [٨٢/١-٨٣]: «ثم أرسلها تسيل» (على رجله) اليمنى (وفيها النعل) قال الخطابي: قد يكون المسح في كلام العرب بمعنى الغسل. أخبرني الأزهرى أخبرني أبو بكر بن عثمان عن أبي حاتم عن أبي زيد الأنصاري قال: المسح في كلام العرب يكون غسلًا ويكون مسحًا، ومنه يقال للرجل إذا توضأ فغسل أعضائه قد تمسح، ويحتمل أن تكون تلك الحفنة من الماء قد وصلت إلى ظاهر القدم وباطنها وإن كانت الرجل في النعل، ويدل على ذلك قوله: فغسلها بها (ففتلها بها) هكذا في أكثر النسخ وفي بعضها: فغسلها بها، والفتل من باب ضرب أي لوى. قال في «التوسط»: أي فتل رجله بالحفنة التي صلبها عليها، واستدل به من أوجب المسح وهم الروافض، ومن خير بينه وبين الغسل ولا حجة لأنه حديث ضعيف، ولأن هذه الحفنة وصلت إلى ظهر قدمه وبطنه، لدلائل قاطعة بالغسل، ولحديث علي أنه توضأ ومسح وقال: هذا وضوء من لم يحدث. انتهى. وسيجيء ببيانه في باب الوضوء مرتين إن شاء الله تعالى.

(ثم) ضرب بالحفنة على رجله (الأخرى) أي: اليسرى (قال) أي: عبيد الله الخولاني (قلت) لابن عباس رضي الله عنهما (وفي التعلين) أي: أضرب حفنة من ماء على رجله وكانت الرجلان في التعلين (قال) ابن عباس نعم (قال) قلت وفي التعلين) وإنما كررها وسألها ثلاثاً لعجبه الذي حصل له من فعل علي رضي الله عنه وهو ضرب الماء على الرجل التي فيها النعل. وقال الشعراني في «كشف الغمة عن جميع الأمة»: إن القائل للفظ قلت هو ابن عباس سأل علياً

وهذا لفظه. قال ابن عباس: فسألت علياً رضي الله عنه فقلت: وفي التعلين؟ قال: وفي التعلين. الحديث انتهى والله أعلم. قال المنذري: في هذا الحديث مقال قال الترمذي: سألت محمد بن إسماعيل عنه فضعه وقال ما أدري ما هذا. انتهى.

والحديث أخرجه أحمد بن حنبل (٨٢/١-٨٣). كذا في «المتقى»، وفي «التلخيص»: ورواه البزار (٤٦٣) وقال: لا تعلم أحداً روى هذا هكذا إلا من حديث عبيد الله الخولاني ولا تعلم أن أحداً رواه عنه إلا محمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة، وقد صرح ابن إسحاق بالسماع فيه، وأخرجه ابن حبان (١٠٨٠) من طريقه مختصراً. وضعفه البخاري فيما حكاه الترمذي. انتهى.

واعلم أن الحديث وإن كان رواه كلهم ثقات، لكن فيه علة خفية اطلع عليها البخاري وضعفه لأجلها، ولعل العلة الخفية فيه هي ما ذكره البزار، وأما مظنة التندليس من ابن إسحاق فارتفعت من رواية البزار (٤٦٣).

(وحديث ابن جريج) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج نسب إلى جده ثقة فاضل (عن شعبة) بن نصاب بكسر النون وتخفيف الصاد المهملة: مولى أم سلمة زوج النبي ﷺ (يشبه حديث علي) في بعض المعاني (قال فيه) أي في حديث شعبة. والحديث أخرجه النسائي [٩٥] موصولاً ولفظه: أخبرنا إبراهيم بن الحسن المقيمي قال: حدثنا حجاج قال: قال ابن جريج حدثني شعبة أن محمد بن علي أخبره قال: أخبرني أبي علي أن الحسين بن علي قال (صحيح): «دعاني أبي علي بوضوء ففرقت له فغسل كفيه ثلاث مرات قبل أن يدخلها في وضوئه ثم مضمض ثلاثاً واستنثر ثلاثاً ثم غسل وجهه ثلاث مرات ثم غسل يده اليمنى إلى المرفق ثلاثاً ثم اليسرى كذلك» (ومسح برأسه مرة واحدة) رواية النسائي [٩٥] (صحيح): «ثم مسح برأسه مسحة واحدة ثم غسل رجله اليمنى إلى الكعبين ثلاثاً ثم اليسرى كذلك ثم قام قائماً فقال: ناولني، فناولته الإناء الذي فيه فضل وضوئه، فشرب من فضل وضوئه قائماً، فعبجت فلما رأيته قال: لا تعجب فإني رأيت أباك - النبي ﷺ - يصنع مثل ما رأيته صنعت».

(وقال ابن وهب فيه) أي: في حديث شعبة. قال البيهقي (٥٣/١): كذا قال ابن وهب عن ابن جريج عنه. قاله ابن رسلان. وقد ورد تكرار المسح في حديث علي منها عند الدارقطني (٩٢/١) من طريق عبد خير، وتقدم بحث ذلك مشروحاً.

١١٨ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَاصِمٍ - وَهُوَ جَدُّ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى [الْمَازِنِيِّ] - هَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُرَبِّيَ كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ: نَعَمْ، فَدَعَا بَوْضُو، فَأَفْرَعَ عَلَى يَدَيْهِ فَغَسَلَ يَدَيْهِ، ثُمَّ تَمَضَّضَ وَاسْتَنْثَرَ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَر: بَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ ثُمَّ ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَعَاءَ، ثُمَّ رَدَّهُمَا حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ. [ق].

(عن أبيه أنه قال) أي يحيى بن عمار (وهو جد عمرو بن يحيى) الظاهر أن الضمير هو يرجع إلى عبدالله بن زيد، أي: عبد الله بن زيد هو جد عمرو بن يحيى، وعليه اعتمد صاحب «الكامل» ومن تبعه فقال في ترجمة عمرو بن يحيى أنه ابن بنت عبد الله بن زيد، لكن قال الحافظ الإمام ابن حجر: هو غلط لأنه ذكر ابن سعد أن أم عمرو بن يحيى هي حميدة بنت محمد بن إياس بن البكير، وقال غيره: هي أم النعمان بنت أبي حية. انتهى. فالضمير راجع للرجل القائل

الثابت في أكثر الروايات، فإن كان يرجع إلى عمرو بن [أبي] حسن كما في رواية البخاري [١٨٦] ومعن بن عيسى ومحمد بن الحسن، فقله ها هنا هو جد عمرو بن يحيى فيه تجوز لأنه عم أبيه وسماه جدًا لكونه في منزلته وإن كان يرجع إلى أبي حسن، فهو جد عمرو حقيقة. قال ابن عبد البر: كذا لجميع رواة «الموطأ»، وانفرد به مالك ولم يتابعه عليه أحد، فلم يقل أحد إن عبد الله بن زيد جد عمرو. قال ابن دقيق العيد: هذا وهم قبيح من يحيى بن يحيى أو غيره، وأعجب منه أن ابن وضاح سئل عنه وكان من الأئمة في الحديث والفقه فقال: هو جده لأمه، ورحم الله من انتهى إلى ما سمع ووقف دون ما لا يعلم، وكيف جاز هذا على ابن وضاح. قاله الزرقاني.

(مرتين مرتين) كذا بتكرار مرتين، لثلاثتهم أن المرتين لكلتا اليمين، ولم تختلف الروايات عن عمرو بن يحيى في غسل اليمين مرتين، لكن في رواية مسلم [٢٣٥] من طريق حبان بن واسع عن عبد الله بن زيد أنه رأى النبي ﷺ توضأ، وفيه: ويده اليمنى ثلاثاً ثم الأخرى ثلاثاً فيحمل على أنه وضوء آخر لكون مخرج الحديثين غير واحد. قال الحافظ ولي الدين العراقي: المتقول في علم العربية أن أسماء الأعداد والمصادر والأجناس إذا كررت كان المراد حصولها مكررة لا التأكيد اللفظي فإنه قليل الفائدة لا يحسن حيث يكون للكلام محمل غيره، مثال ذلك: جاء القوم اثنين اثنين، أو رجلاً رجلاً، أي اثنين بعد اثنين ورجلاً بعد رجل، وهذا منه، أي: غسلهما مرتين بعد مرتين، أي: أفرد كل واحدة منهما بالغسل مرتين (إلى المرفقين) ذهب الجمهور إلى دخولهما في غسل اليمين، لأن إلى في الآية بمعنى مع، فقله تعالى ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢٠] وقال الزمخشري: لفظ إلى يفيد معنى الغاية مطلقاً، فأما دخولها في الحكم وخروجها فأمر يدور مع الدليل، فقله تعالى: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا آلَ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [البقرة: ١٨٧] دليل عدم دخوله، وقول القائل: حفظت القرآن من أوله إلى آخره دليل الدخول، وقوله تعالى: ﴿إِلَىٰ الْمَرْفَاقِ﴾ [المائدة: ٦] لا دليل فيه على أحد الأمرين.

قال الحافظ ابن حجر: ويمكن أن يستدل لدخولهما بفعله ﷺ. ففي الدارقطني [٨٣/١] بإسناد حسن من حديث عثمان في صفة الوضوء «فغسل يديه إلى المرفقين حتى مس أطراف العضدين». وفيه [٨٣/١] عن جابر قال: «كان رسول الله ﷺ إذا توضأ أدار الماء على مرفقيه» لكن إسناده ضعيف. وفي الزيار (٢٦٨) - (الكشف) والطبراني [٢٢/١١٨]) من حديث وائل بن حجر في صفة الوضوء: «وغسل ذراعيه حتى جاوز المرفق». وفي الطحاوي [٣٧/١] والطبراني من حديث ثعلبة بن عباد عن أبيه مرفوعاً «ثم غسل ذراعيه حتى يسيل الماء على مرفقيه» فهذه الأحاديث يقوي بعضها بعضاً. قال إسحاق بن راهويه: إلى في الآية يحتمل أن تكون بمعنى الغاية وأن تكون بمعنى مع، فينت السنة أنها بمعنى مع. وقد قال الشافعي في «الأم»: لا أعلم مخالفاً في إيجاب دخول المرفقين في الوضوء. انتهى كلامه.

(فأقبل بهما وأدبر): قد اختلف في كيفية الإقبال والإدبار المذكور في الحديث ووجد فيه ثلاثة أقوال:

الأول: أن يبدأ بمقدم رأسه الذي يلي الوجه فيذهب إلى الفقا ثم يردهما إلى المكان الذي بدأ منه وهو مبتدأ الشعر من حد الوجه، وهذا هو الذي يعطيه ظاهر قوله: بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بهما إلى فقا ثم ردهما حتى رجع إلى المكان الذي بدأ منه، إلا أنه أورد على هذه الصفة أنه أدبر بهما وأقبل، لأن ذهابه إلى جهة الفقا إدبار ورجوعه إلى جهة الوجه إقبال. واجيب بأن الواو لا تقتضي الترتيب فالتقدير أدبر وأقبل.

والثاني: أنه يبدأ بمؤخرة رأسه ويمر إلى جهة الوجه ثم يرجع إلى المؤخر محافظة على ظاهر لفظ أقبل وأدبر، فالإقبال إلى مقدم الوجه والإدبار إلى ناحية المؤخر، وقد وردت هذه الصفة في الحديث الصحيح: بدأ بمؤخر رأسه، ويحمل الاختلاف في لفظ الأحاديث على تعدد الحالات.

والثالث: أن يبدأ بالناصية ويذهب إلى ناحية الوجه ثم يذهب إلى جهة مؤخر الرأس ثم يعود إلى ما بدأ منه وهو الناصية، ولعل قائل هذا قصد المحافظة على قوله: بدأ بمقدم رأسه مع المحافظة على ظاهر لفظ أقبل وأدبر؛ لأنه إذا بدأ بالناصية صدق أنه بدء بمقدم رأسه، وصدق أنه أقبل أيضاً، فإنه ذهب إلى ناحية الوجه وهو القبل. قال العلامة الأمير اليمني في «سبل السلام»: «والظاهر أن هذا من العمل المخير فيه وأن المقصود من ذلك تعميم الرأس بالمسح انتهى».

(بدأ) أي: ابتداءً (بمقدم رأسه) بفتح الدال مشددة ويجوز كسرهما والتخفيف، وكذا مؤخر. قاله الزرقاني (ثم ذهب بهما إلى قفاه) بالقصر وحكى مده وهو قليل مؤخر العنق، وفي «المحكم» وراء العنق يذكر ويؤنث (ثم ردهما حتى رجع إلى المكان الذي بدأ منه) ليستوعب جهتي الشعر بالمسح، والمشهور عند من أوجب التعميم أن الأولى واجبة والثانية سنة. وجملته قوله: بدأ إلى آخره عطف بيان لقوله: فأقبل بهما وأدبر ومن ثم لم تدخل الواو على بدأ. قاله الزرقاني. وفي «فتح الباري» أنه من الحديث وليس مدرجاً من كلام مالك، ففيه حجة على من قال السنة أن يبدأ بمؤخر الرأس إلى أن ينتهي إلى مقدمه لظاهر قوله أقبل وأدبر، ويرد عليه بأن الواو لا تقتضي الترتيب. وعند البخاري من رواية سليمان بن بلال: فأدبر بيديه وأقبل، فلم يكن في ظاهره حجة لأن الإقبال والإدبار من الأمور الإضافية ولم يعين ما أقبل وما أدبر عنه، ومخرج الطريقين متحد فهما بمعنى واحد. وعينت رواية مالك: البداية بالمقدم فيحمل قوله أقبل على أنه من تسمية الفعل بابتدائه، أي: بدأ بقبل الرأس، وقيل في توجيهه غير ذلك، انتهى.

قال المنذري: وأخرجه البخاري [١٨٥]، ومسلم [٢٣٥]، والترمذي [٣٢]، والنسائي [٩٧]، وابن ماجه [٤٣٤] مطولاً ومختصراً.

١١٩ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: نَا خَالِدٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ غَاصِمٍ، بِهَذَا الْحَدِيثِ قَالَ: فَمَضَمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ كَفِّ وَاحِدَةٍ، فَعَمِلَ ذَلِكَ ثَلَاثًا، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَهُ. [ق].

(من كف واحدة) كذا في أكثر النسخ وفي بعضها واحد. والكف يذكر ويؤنث حكاهما أبو حاتم السجستاني. والمشهور أنها مؤنثة. قاله السيوطي وهو صريح في الجمع بين المضمضة والاستنشاق من كل غرفة في كل مرة، وذهب إليه بعض الأئمة (يفعل ذلك ثلاثاً) أي: الجمع بين المضمضة والاستنشاق ثلاث مرات (ثم ذكر) أي خالد (نحوه) أي نحو حديث مالك. وهذا الحديث أخرجه البخاري [١٩١] سنداً ومتناً ولفظه: عن عبدالله بن زيد أنه أفرغ من الإناء على يديه فغسلهما ثم غسل أو مضمض واستنشق من كفة واحدة ففعل ذلك ثلاثاً فغسل وجهه ثلاثاً ثم غسل يديه إلى المرفقين مرتين مرتين، ومسح برأسه ما أقبل وما أدبر، وغسل رجليه إلى الكعبين، ثم قال: هكذا وضوء رسول الله ﷺ وأخرجه مسلم [٢٣٦]، والدارمي [٦٩٨]، والترمذي [٢٨] وقال: حديث عبدالله بن زيد حديث حسن غريب، وقد روى مالك وابن عيينة وغير واحد هذا الحديث عن عمرو بن يحيى ولم يذكروا هذا الحرف أن النبي ﷺ مضمض واستنشق من كف واحد وإنما ذكره خالد بن عبدالله وخالد ثقة حافظ عند أهل الحديث. وقال بعض أهل

العلم: المضمضة والاستنشاق من كف واحد يجزي. وقال بعضهم: يفرقهما أحب إلينا. وقال الشافعي: إن جمعهما في كف واحد فهو جائز، وإن فرقهما فهو أحب إلينا. انتهى. وأخرج الدارمي [٧٠١]، وابن حبان [١٠٧٦]، والحاكم [١٥٠/١] عن ابن عباس (صحيح): «أن النبي ﷺ توضأ مرة مرة، وجمع بين المضمضة والاستنشاق»، وأقرب منه إلى الصراحة رواية أبي داود [١١١] التي تقدمت عن علي ولفظه (صحيح): «ثم تمضمض واستنشق ثلاثاً فمضمض ونثر من الكف الذي يأخذ فيه». ولأبي داود الطيالسي [١١٠٢]: «ثم تمضمض ثلاثاً مع الاستنشاق بماء واحد».

قال النووي في كيفية المضمضة والاستنشاق خمسة أوجه:

الأصح: يتمضمض ويستنشق بثلاث غرفات يتمضمض من كل واحدة ثم يستنشق كما في رواية خالد المذكورة بلفظ: «من كف واحدة ففعل ذلك ثلاثاً» فإنها صريحة في الجمع في كل غرفة.

والثاني: يجمع بينهما بغرفة واحدة يتمضمض منها ثلاثاً ثم يستنشق منها ثلاثاً على ما في حديث ابن ماجه [٤٠٤] (صحيح).

والثالث: يجمع أيضاً بغرفة ولكن يتمضمض منها ثم يستنشق ثم يتمضمض منها ثم يستنشق ثم يتمضمض منها ثم يستنشق على ما في بعض الروايات.

والرابع: يفصل بينهما بغرفتين فيتمضمض من إحداهما ثلاثاً ثم يستنشق من الأخرى ثلاثاً.

والخامس: يفصل بست غرفات بأن يتمضمض بثلاث غرفات ثم يستنشق بثلاث غرفات. وقال بعض المالكية: إنه الأفضل. وقال النووي: والصحيح الأول وبه جاءت الأحاديث الصحيحة، وهو أيضاً الأصح عند المالكية بحيث حكى ابن رشد الاتفاق على أنه الأفضل. قاله الزرقاني في «شرح المواهب».

١٢٠ - (صحيح) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الشَّرْحِ، قَالَ: ثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، أَنَّ حَبَانَ بْنَ وَاسِعٍ حَدَّثَهُ، أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ بْنَ عَاصِمٍ الْمَازِنِيَّ يَذْكُرُ أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ وُضُوئَهُ وَقَالَ: وَمَسَحَ رَأْسَهُ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلٍ يَكْفِيهِ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ حَتَّى أَتَقَاهُمَا. [م].

٤٧/١

(أن حبان) بفتح الحاء المهملة وبالموحدة المشددة (حدثه) أي: حبان حدث عمر^(١) (أن أباه) وهو واسع (حدثه) أي: ابنه حبان. (بماء غير فضل يديه) أي: مسح الرأس بماء جديد لا يبقية من ماء يديه، أي: لم يقتصر على بلل يديه، ولا يستدل بهذا على أن الماء المستعمل لا تصح الطهارة به لأن هذا إخبار عن الإتيان بماء جديد للرأس ولا يلزم من ذلك اشتراطه. قاله النووي. وفي «سبل السلام»: وأخذ ماء جديد للرأس هو أمر لا بد منه، وهو الذي دلت عليه الأحاديث. انتهى (حتى أتقاهما) أي: أزال الوسخ عنهما.

والحديث أخرجه مسلم [٣٣٦]، والدارمي [٧١٣]، والترمذي [٣٥] وقال: حسن صحيح. وروى ابن لهيعة هذا الحديث عن حبان بن واسع عن أبيه عن عبدالله بن زيد أن النبي ﷺ توضأ وأنه مسح رأسه بماء غير فضل يديه. ورواية عمرو بن الحارث عن حبان أصح لأنه قد روى من غير وجه هذا الحديث عن عبدالله بن زيد وغيره أن النبي ﷺ أخذ لرأسه ماءً جديداً، والعمل على هذا عند أهل العلم راوا أن يأخذ لرأسه ماءً جديداً. انتهى كلام الترمذي.

(١) في (الهندية): «عمرواً».

١٢١ - (صحيح) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَنْبَلٍ، قَالَ: ثَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ، قَالَ: ثَنَا حَرِيزٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَيْسَرَةَ الْخَضْرَمِيُّ، سَمِعْتُ الْبُقَدَامَ بْنَ مَعْدِي كَرِبَ الْكِندِيِّ قَالَ: أَيْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَوَضَّوْهُ فَوَضَّاهُ فَغَسَلَ كَتِفَيْهِ ثَلَاثًا، وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ تَمَضَّضَ وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأَذْنَيْهِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا.

(الخضرمي) بفتح الحاء وسكون الضاد وفتح الراء منسوب إلى حضرموت.

(ثم تمضمض واستنشق ثلاثاً) قال السيوطي: احتج به من قال الترتيب في الوضوء غير واجب لأنه آخر المضمضة والاستنشاق عن^(١) غسل الذراعين وعطف عليه بشم. قلت: هذه رواية شاذة^(٢) لا تعارض الرواية المحفوظة التي فيها تقديم المضمضة والاستنشاق على غسل الوجه (ظاهرهما وباطنهما) بالجر بدلان من أذنيه وظاهرهما ما يلي الرأس وباطنهما ما يلي الوجه، وأما كيفية مسحهما فأخرجها ابن حبان في «صحيحه» [١٠٨٦] من حديث ابن عباس رضي الله عنه (حسن): «أن رسول الله ﷺ توضأ فغرف غرفة فغسل وجهه، ثم غرف غرفة فغسل يده اليمنى، ثم غرف غرفة فغسل يده اليسرى ثم غرف غرفة فمسح برأسه وأذنيه داخلهما بالسبابتين وخالف بإبهاميه إلى ظاهر أذنيه فمسح ظاهرهما وباطنهما» الحديث وصححه ابن خزيمة [١٤٨] وابن منده ورواه أيضاً النسائي [١٠٢]، وابن ماجه [٤٣٩]، والحاكم [١٥٠/١]^(٣)، والبيهقي [٥٥/١] ولفظ النسائي [١٠٢]: «ثم مسح برأسه وأذنيه باطنهما بالسبابتين وظاهرهما بإبهاميه» ولفظ ابن ماجه [٤٣٩]: «مسح أذنيه فأدخلهما السبابتين، وخالف إبهاميه إلى ظاهر أذنيه فمسح ظاهرهما وباطنهما» ولفظ البيهقي: «ثم أخذ شيئاً من ماء فمسح به رأسه وقال بالوسطين من أصابعه في باطن أذنيه والإبهامين من وراء أذنيه» ذكره الحافظ في «التلخيص». وحديث الباب ظاهر في أنه لم يأخذ للأذنين ماءً جديداً، بل مسح الرأس والأذنين بماء واحد. قال الحافظ ابن القيم في «الهدى النبوي»: وكان يسمح أذنيه مع رأسه وكان يسمح ظاهرهما وباطنهما، ولم يثبت عنه أنه أخذ لهما ماءً جديداً، وإنما صح ذلك عن ابن عمر. انتهى. قال المنذري: وأخرجه ابن ماجه [٤٤٢] مختصراً.

١٢٢ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ وَيَعْقُوبُ بْنُ كَثِيرٍ الْأَنْطَاكِيُّ، لَفْظُهُ، قَالَ: ثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ حَرِيزِ بْنِ عَثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ الْبُقَدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ، فَلَمَّا بَلَغَ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَضَعَ كَتِفَيْهِ عَلَى مَقْدَمِ رَأْسِهِ، فَأَمَرَهُمَا حَتَّى بَلَغَ الْقَفَا، ثُمَّ رَدَّهُمَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي مِنْهُ بَدَأَ. قَالَ مُحَمَّدٌ: قَالَ: أَخْبَرَنِي حَرِيزٌ.

(لفظه) قال النووي هو بالرفع، أي: هذا لفظه، وأما محمود فمعناه. وقال الشيخ ولي الدين العراقي: ضبطناه بالنصب، أي: حدثنا لفظه لا معناه (فأمرهما) من الإمرار، أي: أمضاها إلى مؤخر الرأس (القفا) بالقصر وحكى مده وهو قليل مؤخر العنق. وفي «المحكم» و«القاموس» وراء العنق يذكر ويؤنث (قال محمود) بن خالد في روايته عن

(١) في (الهدية): «من».

(٢) انظر مناقشة ذلك في «صحيح سنن أبي داود» (٢٠٧/١).

(٣) لم يذكر فيه مسح الأذنين، ولكن أخرجه (١٥٠/١) من حديث أنس.

الوليد بن مسلم إنه (قال) أي: الوليد (الخبرني حريز) فصرح الوليد بالإخبار عن حريز في رواية محمود فارتفعت مظنة التدليس عن الوليد كما كانت في رواية يعقوب بالنعنة.

١٢٣ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ وَهْشَامُ بْنُ خَالِدٍ، أَلْمَعَنِيُّ، قَالَ: ثَنَا الْوَلِيدُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ: وَنَسَخَ بِأُذُنَيْهِ ظَاهِرَهُمَا وَباطِنَهُمَا زَادَ هِشَامُ: وَأَدْخَلَ أَصَابِعُهُ فِي صِمَاخِ أُذُنَيْهِ.

(المعنى) أي: أنهما اتفقا على المعنى. وإن اختلفا في اللفظ (بهذا الإسناد) المذكور (أصابعه) كذا في بعض النسخ بالجمع على إرادة الجنس والمراد السبابتان وفي بعض النسخ أصبعيه بالثنائية (في صماخ أذنيه) بكسر الصاد المهملة وآخره الخاء المعجمة الخرق الذي في الأذن المفضي إلى الدماغ ويقال فيه السماخ أيضاً. قال الحافظ: وإسناده حسن، وعزاه النووي تبعاً لابن الصلاح لرواية النسائي وهو وهم، انتهى.

وهذه الأحاديث تدل على استيعاب مسح جميع الرأس ومشروعية مسح الأذنين ظاهراً وباطناً وإدخال السبابتين في صماخي الأذنين. قال المنذري: وأخرجه ابن ماجه [٤٤٢] مختصراً.

١٢٤ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُؤَمَّلُ بْنُ الْفَضْلِ الْخَزَائِيُّ، قَالَ: ثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْعَلَاءِ، قَالَ: ثَنَا أَبُو الْأَرْضِ الْمُخَبِّرِيُّ بْنُ فَرْوَةَ وَيَزِيدُ بْنُ أَبِي مَالِكٍ، أَنَّ مُعَاوِيَةَ تَوَضَّأَ لِلنَّاسِ كَمَا رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ، فَلَمَّا بَلَغَ رَأْسَهُ غَرَفَ غَرْفَةً مِنْ مَاءٍ، فَتَلَقَّاهَا بِشِمَالِهِ حَتَّى وَضَعَهَا عَلَى وَسْطِ رَأْسِهِ حَتَّى قَطَرَ الْمَاءُ أَوْ كَأَذَى يَقْطُرُ، ثُمَّ مَسَحَ مِنْ مُقَدِّمِهِ إِلَى مُؤَخَّرِهِ، وَمِنْ مُؤَخَّرِهِ إِلَى مُقَدِّمِهِ.

(مؤمل) كمحمد (لِلنَّاسِ) أي بحضرة الناس لتعليمهم (فلما بلغ) معاوية (غرفة) بفتح الغين مصدر وبالضم اسم للمغروف، أي: ملا الكف (فتلقاها) التلقي الأخذ أي أخذ الغرفة (حتى وضعها) أي: الغرفة (على وسط رأسه) بفتح السين لأنه اسم (من مقدمه) أي: من مقدم رأسه وهو الناصية (إلى مؤخره) وهو الفقا، (ومن مؤخره إلى مقدمه) أي: ثم عاد من الفقا إلى الناصية. والحديث فيه أخذ الماء باليسرى، وليست هذه الجملة في رواية علي بن بحر عن الوليد بن مسلم بالسند المذكور إلى معاوية فيما أخرجه الطحاوي [في «شرح المعاني» ١/ ٣٠] ولفظه: «فلما بلغ مسح رأسه وضع كفيه على مقدم رأسه ثم مر بهما حتى بلغ الفقا ثم ردهما حتى بلغ المكان الذي بدأ منه».

١٢٥ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ: فَتَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ بِغَيْرِ عَدَدٍ.

(بهذا الإسناد) وفي بعض النسخ في هذا الإسناد، أي: بالإسناد المذكور من عبدالله بن العلاء إلى معاوية (قال) محمود بن خالد في حديثه.

(فتوضأ ثلاثاً ثلاثاً) أي: توضأ معاوية للناس كما رأى رسول الله ﷺ يتوضأ ثلاثاً ثلاثاً لكل عضو (وغسل رجله بغير عدد) واستدل به على أن غسل الرجلين لا يتقيد بعدد بل بالإتقاء وإزالة ما فيهما من الأوساخ. وهو استدلال غير تام لأنه قد جاء في أكثر الروايات أن رسول الله ﷺ غسلهما ثلاثاً ثلاثاً، فيحمل غسل الرجلين في هذا الحديث على الغسلات الثلاث وإن لم يحسب الراوي الراي كونها ثلاثة. وإن سلمنا أنه ﷺ غسلهما بغير عدد في بعض الأحيان

(١) في «نسخة»: «في هذا الإسناد». (منه).

ليان الجواز فلا يخرج عن كونها سنة ومتقيداً بثلاث.

١٢٦ - (حسن) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، قَالَ: ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَقِيلٍ، عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ مُعَوِّذٍ ابْنِ عَفْرَاءَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْتِينَا، فَحَدَّثَنَا أَنَّهُ قَالَ: «السَّكْبِي لِي وَضُوءًا، فَذَكَرْتُ^(١) وَضُوءَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتُ فِيهِ: فَغَسَلَ كَتِفَيْهِ ثَلَاثًا، وَوَضَأَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مَرَّةً، وَوَضَأَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّتَيْنِ: يَبْدَأُ بِمُؤَخَّرِ رَأْسِهِ ثُمَّ بِمُقَدِّمِهِ، وَبِأُذُنَيْهِ كُلِّتَهُمَا ظُهُورَهُمَا وَبُطُونَهُمَا، وَوَضَأَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهَذَا مَعْنَى حَدِيثِ مُسَدَّدٍ.

(عن الربيع) بضم الراء وفتح الباء الموحدة وكسر الياء التحتانية المشددة (بنت معوذ) بضم الميم وفتح العين وكسر الواو المشددة (فحدثننا) أي: الربيع (أنه) أي: النبي ﷺ (قال اسكبي) بضم الكاف من نصر نصر أمر من السكب أي: صبي يقال: سكب الماء سكباً وسكوباً فانصب وسكبه غيره يتعدى ولا يتعدى (فذكرت) أي: الربيع (ووضأ وجهه) بتشديد الضاد، أي: غسل (مضمض واستنشق مرة) لبيان الجواز (ومسح برأسه مرتين يبدأ بمؤخر رأسه ثم بمقدمه) بيان لمرتين فليستا مسحين بدليل أنها لم تقل وبدأ بالواو ثم بدؤه بالمؤخر لبيان الجواز إن صحت هذه الرواية. قال السيوطي: احتج به من يرى أنه يبدأ بمسح الرأس بمؤخره ثم بمقدمه. قال الترمذي: ذهب أهل الكوفة إلى هذا الحديث منهم وكيع بن الجراح. وأجاب ابن العربي عنه على مذهب الجمهور بأنه تحريف من الراوي بسبب فهمه، فإنه فهم من قوله: «فاقبل بهما وأدير» أنه يقتضي الابتداء بمؤخر الرأس، فصرح بما فهم منه وهو مخطيء في فهمه. وأجاب غيره بأنه عارضه ما أوضح منه وهو حديث عبد الله بن زيد أو بأنه فعل لبيان الجواز. انتهى.

(وهذا معنى حديث مسدد) أي: هذا الذي رويته عن مسدد رويته بالمعنى ولا أتخفظ جملة ألفاظه. قال المنذري: وأخرجه الترمذي [٣٣] مختصراً وقال: هذا حديث حسن وحديث عبد الله بن زيد أصح من هذا وأجود إسناداً وأخرجه ابن ماجه [٣٩٠، ٤٣٨].

١٢٧ - (شاذ عنها) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ عَقِيلٍ، بِهَذَا الْحَدِيثِ يُغَيِّرُ بَعْضُ مَعَانِي بِشْرٍ، قَالَ فِيهِ: وَتَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا.

(حدثننا سفیان) هو ابن عينة الإمام الحافظ كما صرح به المزني في «الأطراف» (بهذا الحديث): المذكور، إلا أن سفیان بن عينة (بغير بعض معاني بشر) بن الفضل، أي: حديث بن عينة وبشر بن الفضل كلاهما متحدان في المعنى إلا أن بينهما بعض المغايرة بحسب المعنى، وصرحها بقوله (قال) أي: سفیان بن عينة (فيه) أي: في الحديث المذكور.

١٢٨ - (حسن) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَزَيْدُ بْنُ خَالِدٍ الهمداني، قَالَا: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ مُعَوِّذٍ ابْنِ عَفْرَاءَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ عِنْدَهَا، فَمَسَحَ الرَّأْسَ كُلَّهُ مِنْ قَرْنِ الشَّعْرِ كُلِّ نَاحِيَةٍ لِمَنْصَبِ الشَّعْرِ، لَا يَحْرُكُ الشَّعْرَ عَنْ مَبْتِئِهِ.

(عندها) أي: الربيع (من قرن الشعر) القرن يطلق على الخصلة من الشعر وعلى جانب الرأس من أي جهة كان

(١) في «نسخة»: «فذكرت». (منه).

وعلى أعلى الرأس. قاله الشيخ ولي الدين العراقي. وفي «التوسط»: أراد بالقرن أعلى الرأس إذ لو مسح من أسفل لزم تغير الهيئة وقد قال: لا يحرك. الخ، أي: يتبدى المسح من الأعلى إلى أسفل (كل ناحية) أي: في كل ناحية بحيث يستوعب مسح جميع الرأس عرضاً وطولاً (لتنصب الشعر) يضم الميم وسكون النون وفتح الصاد المهملة وتشديد الباء الموحدة: المكان الذي ينحدر إليه وهو أسفل الرأس مأخوذ من انصباب الماء وهو انحدره من أعلى إلى أسفل. قاله السيوطي. واللام في المنصب لانتهاء الغاية، أي: ابتداء من الأعلى في كل ناحية وانتهى إلى آخر موضع ينتهي إليه الشعر كذا في «التوسط». وقال العراقي: والمعنى أنه كان يتبدى المسح بأعلى الرأس إلى أن ينتهي بأسفله بفعل ذلك في كل ناحية على حدتها. انتهى. وقال الشوكاني: إنه مسح مقدم رأسه مسحاً مستقلاً ومؤخره كذلك، لأن المسح مرة واحدة لا بد فيه من تحريك شعر أحد الجانبين. انتهى.

(لا يحرك الشعر عن هيبته) التي هو عليها. قال ابن رسلان: وهذه الكيفية مخصوصة بمن له شعر طويل، إذ لو رد يده عليه ليصل الماء إلى أصوله يتفش وتضرر صاحبه بانتفاشه وانتشار بعضه، ولا بأس بهذه الكيفية للحرم، فإنه يلزمه الغدبة بانتشار شعره وسقوطه. وروي عن أحمد أنه سئل كيف تمسح المرأة ومن له شعر طويل كشعرها؟ فقال: إن شاء مسح كما روي عن الربيع وذكر الحديث ثم قال: هكذا ووضع يده على وسط رأسه ثم جرّها إلى مقدمه ثم رفعها فوضعها حيث بدأ منه ثم جرّها إلى مؤخره. انتهى.

قلت: والقرن أيضاً الرق من الحيوان وموضعه من رأسنا. قاله في «القاموس»، وهو مقدم الرأس، أراد بالقرن هذا المعنى، أي: ابتداء المسح من مقدم رأسه مستوعباً جميع جوانبه إلى منصب شعره، وهو مؤخر رأسه، إذ لو مسح من مؤخره إلى مقدمه أو من أعلاه وهو وسطه إلى أية جهة كانت أو من يمينه إلى شماله أو بالعكس لزم تحرك الشعر عن هيبته، وقد قال لا يحرك الخ والله أعلم بالصواب.

١٢٩ - (حسن) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: ثَنَا بَكْرٌ - يَعْنِي ابْنَ مُضَرَ - عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ عَقِيلٍ^(١)، أَنَّ رَجُلًا رَمَتْ مَعُونَةُ ابْنِ عَفْرَةَ أَخْبَرَتْهُ، قَالَتْ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ، قَالَتْ: فَمَسَحَ رَأْسَهُ، وَمَسَحَ مَا أَقْبَلَ مِنْهُ وَمَا أَكْبَرَ، وَصَدَغْنِي، وَأَذْنَبَنِي. مَرَّةً وَاحِدَةً.

(قالت) أي: الربيع (ومسح ما أقبل منه) هذا عطف تفسيري لقوله: فمسح رأسه، أي: مسح ما أقبل من الرأس (و) مسح (ما أكبر) من الرأس، أي: مسح من مقدم الرأس إلى متناه، ثم رد يديه من مؤخر الرأس إلى مقدمه (و) مسح (صدغيه) الصدغ يضم الصاد المهملة وسكون الدال: الموضع الذي بين العين والأذن والشعر المتدلي على ذلك الموضع (و) مسح (أذنيه مرة واحدة) متعلق بمسح، فيكون قيداً في الإقبال والإدبار وما بعده، فباختار الإقبال يكون مرة وباختار الإدبار مرة أخرى، وهو مسح واحد، وبه يجمع بينه وبين ما سبق من حديثها أنه مسح برأسه قرنين، ونقل الشعراني عن بعض السلف أنه قال: لا خلاف بين تثليث المسح والمسحة الواحدة لأنه ﷺ وضع يده على يافوخه

(١) بعدا في نسخة: «عن أبيه». قال المزي في «تحفة الأشراف» (١١ / ٣٠٤ / رقم ١٥٨٣٨): «وجدت في نسخة من طريق اللؤلؤي: «عن ابن عقيل عن أبيه عن ربيع»، وهو وهم».

أولاً، ثم يد يده إلى مؤخر رأسه ثم إلى مقدم رأسه ولا يفصل يده من رأسه ولا أخذ الماء ثلاث مرات، فمن نظر إلى هذه الكيفية قال إنه مسح مرة واحدة، ومن نظر إلى تحريك يده قال إنه مسح ثلاثاً. والله أعلم. قال المنذري: وقال: وأخرجه الترمذي [٣٤] وقال: حديث الربيع حديث حسن صحيح.

١٣٠ - (حسن) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ، عَنْ سُهَيْبَانَ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ عَقِيلٍ، عَنِ الرَّبِيعِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ بِرَأْسِهِ مِنْ فَضْلِ مَاءٍ كَانَ فِي يَدِهِ.

(من فضل ماء كان في يده) ولفظ الدارقطني في «سننه» [٨٧/١]: «توضاً ومسح رأسه ببلل يديه» وفي رواية له [٨٧/١] قالت: «كان النبي ﷺ يأتيها فتوضأ فمسح رأسه بما فضل في يديه ومسح هكذا - ووصف ابن داود قال: بيديه من مؤخر رأسه إلى مقدمه ثم رد يديه من مقدم رأسه إلى مؤخره - انتهى.

قلت: ابن عقيل هذا قد اختلف الحفاظ في الاحتجاج بحديثه، وذكر الترمذي حديث عبدالله بن زيد: «أنه رأى النبي ﷺ توضأ وأنه مسح رأسه بماء غير فضل يديه» من رواية ابن لهيعة عن حبان بن واسع، قال: ورواية عمرو بن الحارث عن حبان بن واسع أصح؛ لأنه قد روي من غير وجه هذا الحديث عن عبدالله بن زيد وغيره: «أن النبي ﷺ أخذ لرأسه ماءً جديداً». انتهى.

وحديث ابن عقيل هذا في منته اضطراب؛ لأن ابن ماجه أخرج [٣٩٠] من طريق شريك عن عبدالله بن عقيل عن الربيع بنت معوذ قالت (حسن، دون الماء الجديد): «أنيت النبي ﷺ بعمىة فقال: اسكي، فسكيت، فغسل وجهه وذراعيه وأخذ ماءً جديداً فمسح به رأسه مقدمه ومؤخره» وتأوله الحافظ البيهقي على: أنه ماءً جديداً، وصب نصفه ومسح رأسه ببلل يديه ليوافق ما في حديث عبدالله بن زيد بن عاصم المازني: «ومسح برأسه بماء غير فضل يديه»، أخرجه مسلم [٢٣٦]، والمؤلف [١٢٠]، والدارمي [٧١٣]، والترمذي [٣٥] وقال: حديث حسن صحيح. وأخرج الطبراني في «معجمه» [٢٠٩١]: حدثنا محمد بن عبدالله الحضرمي حدثنا أبو الربيع الزهراني، حدثنا أسد بن عمرو، عن دهم، عن نمران ابن جارية بن ظفر عن أبيه جارية بن ظفر أن رسول الله ﷺ قال (ضعيف): «خذوا للراس ماءً جديداً»، والحديث لا يصح لحال دهم وجهالة نمران. قاله الذهبي. وقال الحافظ في «الإصابة»: دهم بن قران عن نمران بن جارية عن أبيه، ولا يعرف له رواية إلا من طريق دهم، ودهم ضعيف جداً.

١٣١ - (حسن) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ مُعَوِّذٍ (ابْنِ عَفْرَاءَ): أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ، فَأَدْخَلَ إَصْبَعَيْهِ فِي جُحْرِي أَذُنَيْهِ. (إصبعيه) أي: السبابتين (في جُحْرِي أَذُنَيْهِ) بضم الجيم وسكون الحاء المهملة تشبة جحر وهو الثقب والخرق.

وتقدم رواية هشام وفيها: وأدخل أصابعه في صمخ أذنيه. قال المنذري: وأخرجه ابن ماجه [٤٤١].

١٣٢ - (ضعيف) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى وَمُسَدَّدٌ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصْرَفٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمَسَحُ رَأْسَهُ مَرَّةً وَاحِدَةً، حَتَّى بَلَغَ الْقَدَالَ - وَهُوَ أَوَّلُ الْقَفَا - وَقَالَ مُسَدَّدٌ: مَسَحَ رَأْسَهُ مِنْ مَقْدَمِهِ إِلَى مُؤَخَّرِهِ، حَتَّى أَخْرَجَ يَدَيْهِ مِنْ تَحْتِ أَذُنَيْهِ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قَالَ مُسَدَّدٌ: فَحَدَّثْتُ بِهِ يَحْيَى فَاتَّكَرَهُ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَسَمِعْتُ أَحْمَدَ يَقُولُ: إِنَّ ابْنَ عُيَيْنَةَ زَعَمُوا أَنَّهُ كَانَ يَتَكْرَهُ وَيَقُولُ: [يش هذا] - يعني: [طلحة]، عَنْ

(عن ليث) هو ابن سليم^(١) القرشي الكوفي روى عن عكرمة وغيره، وعنه شعبة والثوري ومعمّر. قال أحمد: مضطرب الحديث، وقال الفضيل بن عياض: ليث أعلم أهل الكوفة بالمناسك. كذا في «الخلاصة». وقال الحافظ: قال ابن حبان: يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل، ويأتي عن الثقات بما ليس من حديثهم، تركه يحيى القطان وابن مهدي وابن معين وأحمد بن حنبل. وقال النووي في «تهذيب الأسماء»: اتفق العلماء على ضعفه.

(عن أبيه) أي: مصرف بن عمرو بن كعب قال ابن القطان: مصرف بن عمرو والد طلحة مجهول ذكره الحافظ في «التلخيص» ومثله في «التقريب» (القتال) بفتح القاف والذال المعجمة كسحاب: هو مؤخر الرأس، وجمعه قذل ككتب وأقذلة كأغلفة. ولفظ أحمد في «مسنده» [٤٨١/٣]: «أنه رأى رسول الله ﷺ يمسح رأسه حتى بلغ القتال وما يليه من مقدم العنق»، ولفظ ابن سعد: «وجرى يديه إلى قفاه»

(وهو) أي: القتال (أول القفا) وهذا تفسير من أحد الرواة. والقفا بفتح القاف مقصور هو مؤخر العنق. كذا في «المصباح». وفي «المحكم»: وراء العنق يذكر ويؤث. وفي رواية الطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٣٠/١]: «مسح مقدم رأسه حتى بلغ القتال من مقدم عنقه».

وحاصل الكلام أن القتال هو مؤخر الرأس وأول القفا هو مؤخر الرأس أيضاً لأن القفا بغير إضافة لفظ أول هو مؤخر العنق، فابتداء العنق هو مؤخر الرأس. فالمعنى أنه ﷺ مسح رأسه مرة من مقدم الرأس إلى متناه.

(وقال مسدد) في روايته (مسح رأسه من مقدمه إلى مؤخره حتى أخرج يديه من تحت إذنيه) وجانب الأذن الذي يلي الرأس المعبر بظاهر الأذن هو تحتها بالنسبة إلى جانب الأذن الذي يلي الوجه المعبر بباطن الأذن. والمعنى أنه مسح إلى مؤخر الرأس حتى مرت يده على ظاهر الأذنين وما انفصلتا عن ذلك الموضع إلا بعد مرورهما على ظاهرهما.

قلت: والحديث مع ضعفه لا يدل على استحباب مسح الرقبة لأن فيه مسح الرأس من مقدمه إلى مؤخر الرأس أو إلى مؤخر العنق على اختلاف الروايات، وهذا ليس فيه كلام، إنما الكلام في مسح الرقبة المعتاد بين الناس أنهم يمسحون الرقبة بظهور الأصابع بعد فراغهم عن مسح الرأس، وهذه الكيفية لم تثبت في مسح الرقبة، لا من الحديث الصحيح ولا من الحسن، بل ما روي في مسح الرقبة كلها ضعاف كما صرح به غير واحد من العلماء، فلا يجوز الاحتجاج بها. وما نقل الشيخ ابن الهمام من حديث وائل بن حجر في صفة وضوء رسول الله ﷺ «ثم مسح على رأسه ثلاثاً وظاهر أذنيه ثلاثاً وظاهر رقبته» الحديث. ونسبه إلى الترمذي فهو وهم منه، لأن الحديث ليس له وجود في الترمذي.

(فحدثت به) أي: بالحديث المذكور (يحيى) بن سعيد القطان كما صرح به البيهقي (فأنكره) أي: الحديث من جهة جهالة مصرف، أو أن يكون لجذ طلحة صحبة، ولذا قال عبد الحق: هو إسناد لا أعرفه. وقال النووي: طلحة ابن مصرف أحد الأئمة الأعلام تابعي احتج به الستة وأبوه وجده لا يعرفان. قاله السيوطي، لكن يحيى ابن معين في

(١) كذا في (الهندية)، والصواب: «ابن أبي سليم».

رواية الدوري، وعبد الرحمن بن مهدي وابن أبي حاتم وأبا داود أثبتوا صحة لعمر بن كعب جد طلحة.

(زعموا) أي: قالوا: أي: قال الناس (إنه) أي: سفيان بن عيينة (كان ينكره) أي: الحديث. والعبارة فيها تقديم وتأخير، أي: يقول أحمد بن حنبل: زعم الناس أن ابن عيينة ينكر هذا الحديث (ويقول) سفيان: (أيش هذا) بفتح الهمزة وسكون الياء وكسر الشين المعجمة معناه: أي شيء هذا؟ وهو استفهام إنكاري، أي: لا شيء هذا الحديث. وفي «المصباح»: وفي أي شيء خفت الياء وحذفت الهمزة تخفيفاً، وجعلنا كلمة واحدة، فقالوا: أيش. قاله الفارابي. انتهى كلامه.

(طلحة عن أبيه عن جده) هذا تعليل للإنكار، أي: لا شيء هذا الحديث إنما يروي طلحة بن مصرف بن عمرو عن أبيه عن جده عمرو بن كعب، ولم يثبت لعمر وصحة.

١٣٣ - (ضعيف جداً) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ: أَبَا عَبَادٍ بْنُ مَنْصُورٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ كُلَّهُ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، قَالَ: وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأَذْنَيْهِ مَسْحَةً وَاحِدَةً.

(فذكر الحديث كله ثلاثاً ثلاثاً) أي فذكر الراوي ما تضمنه الحديث من الأعضاء المغسولة كلها ثلاثاً ثلاثاً، أي ذكر أن رسول الله ﷺ غسل الأعضاء كلها ثلاثاً ثلاثاً.

١٣٤ - (ضعيف) حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: ثَنَا حَمَّادٌ، (ح)، وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ وَفُتَيْبَةُ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ سَيَّانِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، [وَأَذَكَرَ وَضُوءَ النَّبِيِّ ﷺ] قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ الْمَاقِنِينَ. [«المشكاة» (٤١٦)].

(صحيح) قَالَ: وَقَالَ: «الْأَفْئَانُ مِنَ الرَّأْسِ». قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: يَقُولُهَا أَبُو أُمَامَةَ. قَالَ فُتَيْبَةُ: قَالَ حَمَّادٌ: لَا أَذْرِي هُوَ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ [مِنْ] أَبِي أُمَامَةَ - يَعْنِي قِصَّةَ الْأَذْنَيْنِ - . قَالَ فُتَيْبَةُ: عَنْ سَيَّانِ أَبِي رَبِيعَةَ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: [وَأُحْوَاهُ أَبُو رَبِيعَةَ، كُنْيَتُهُ أَبُو رَبِيعَةَ].

(قال) أي: ابن عباس (بمسح الماقنين) هو تنية ماق بالفتح وسكون الهمزة أي يذلكهما. في «القاموس»: موق العين: مجرى الدمع منها أو مقدمها أو مؤخرها. انتهى. وقال الأزهري: أجمع أهل اللغة أن الموق والماق مؤخر العين الذي يلي الأنف. انتهى. قال التوربشتي: الماق طرف العين الذي يلي الأنف والأذن، واللغة المشهورة موق. قال الطيبي: إنما مسحهما على الاستحباب بمبالغة في الإسباغ، لأن العين قلما تخلو من كحل وغيره أو رمص فيسيل فيعتقد على طرف العين.

(قال) شهر (وقال) أي: أبو أُمَامَةَ (الأفئان من الرأس) يعني جواز مسح الأذنين مع مسح الرأس بماء واحد وهو مذهب مالك وأحمد وأبي حنيفة رضي الله عنهم. كذا في «المفاتيح حاشية المصباح». قال الترمذي [٣٧]: والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم أن الأذنين من الرأس، وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك وأحمد وإسحاق.

وقال بعض أهل العلم: ما أقبل من الأذنين فمن الوجه، وما أدبر فمن الرأس. وقال إسحاق: اختار أن يمسح مقدمهما مع وجهه ومؤخرهما مع رأسه. انتهى.

(يقولها) أي: هذه الجملة وهي قوله: الأذنان من الرأس (أبو أمامة) الباهلي أي: قائل هذه الجملة أبو أمامة وما هي من قول النبي ﷺ قال البيهقي في «المعرفة» [١٧٨/١]: وكان سليمان بن حرب يرويه عن حماد ويقول: الأذنان من الرأس إنما هو من قول أبي أمامة، فمن قال غير هذا فقد بدل.

وقال الدارقطني في «سننه» [١٠٤/١] قال سليمان بن حرب: الأذنان من الرأس إنما هو قول أبي أمامة فمن قال غير هذا فقد بدل أو كلمة قالها سليمان، أي: خطأ.

(يعني قصة الأذنين) الظاهر أن هذا التفسير من المؤلف وقد كان في قول حماد إيهام، فأرجع الضمير المرفوع في قول حماد لا أدري هو إلى قوله: الأذنان من الرأس.

(قال قتية) في روايته (عن سنان أبي ربيعة) وقال سليمان بن حرب ومسدد سنان بن ربيعة (وهو) أي: سنان (ابن ربيعة كنيته أبو ربيعة) فلا يتوهم متوهم أن قتية أخطأ فيه، لأن كنية سنان أبو ربيعة واسم والده ربيعة، فاتفق القولان. واعلم أن حديث «الأذنان من الرأس» رواه ثمانية أنفس من الصحابة. قال الحافظ في «التلخيص»:

الأول: حديث أبي أمامة رواه أبو داود، والترمذي [٣٧]، وابن ماجه القزويني [٤٤٤]. وقد بينت أنه مدرج في كتابي^(١) في ذلك.

الثاني: حديث عبدالله بن زيد قواه المنذري وابن دقيق العيد، وقد بينت أيضاً أنه مدرج.

الثالث: حديث ابن عباس رواه البزار وأعله الدارقطني [١٠٠/١-١٠٣] بالاضطراب. وقال: إنه وهم. والصواب رواية ابن جريج عن سليمان بن موسى مرسلًا.

الرابع: حديث أبي هريرة رواه ابن ماجه [٤٤٥]، وفيه عمرو بن الحصين، وهو متروك.

الخامس: حديث أبي موسى أخرجه الدارقطني [١٠٣/١]. واختلف في وقفه ورفعه، وصوب الوقف وهو منقطع أيضاً.

السادس: حديث ابن عمر أخرجه الدارقطني [٩٧/١]، وأعله أيضاً.

السابع: حديث عائشة أخرجه الدارقطني [١٠٥/١]، وفيه محمد بن الأزهر، وقد كذبه أحمد.

الثامن: حديث أنس أخرجه الدارقطني [١٠٤/١] من طريق عبد الحكيم عن أنس، وهو ضعيف. انتهى كلام الحافظ في «التلخيص»^(٢).

(١) أي: في المدرج، واسم الكتاب: «تقريب المنهج بترتيب المدرج». (منه).

(٢) انظر فـسـلة الأحاديث الصحيحة رقم (٣٦). فقد استوعب هذه الأحاديث، وتكلم عليها، وصحح الحديث بمجموع طرقه وشواهده.

٥١ - باب الوُصْوَةِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا

١٣٥ - (حسن صحيح دون قوله: «أو نقص» فإنه شاذ) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: ثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: إِنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ الطُّهُورُ؟ فَدَعَا بِمَاءٍ فِي إِنَاءٍ، فَغَسَلَ كَتِفَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأَدْخَلَ إصْبَعَيْهِ السَّبَّاحَتَيْنِ فِي أُذُنَيْهِ، وَمَسَحَ بِإِصْبَاحَيْهِ عَلَى ظَاهِرِ أُذُنَيْهِ، وَبِالسَّبَّاحَتَيْنِ بَاطِنِ أُذُنَيْهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: «هَكَذَا الْوُضُوءُ فَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا أَوْ نَقَصَ، فَقَدْ أَشَاءَ وَظَلَمَ» أَوْ «ظَلَمَ وَأَشَاءَ». [«المشكاة» (٤١٧) بمعناها].

(عن عمرو بن شعيب) بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص السهمي المدني نزيل الطائف. واعلم أنه اختلف كلام الأئمة الحفاظ في الاحتجاج بحديث عمرو بن شعيب روي عن ابن معين أنه قال: إذا حدث عن غير أبيه فهو ثقة. وقال أبو داود: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ليس بحجة. وقال القطان: إذا روى عن الثقات فهو ثقة حجة يحتج به. قال الترمذي في «جامعه»^(١): ومن تكلم في حديث عمرو بن شعيب إنما ضعفه لأنه يحدث عن صحيفة جده، كأنهم رأوا أنه لم يسمع هذه الأحاديث من جده. قال علي بن عبدالله: وذكر عن يحيى بن سعيد أنه قال: حديث عمرو بن شعيب عندنا واه. انتهى. وقال الحافظ جمال الدين المزي: عمرو بن شعيب يأتي على ثلاثة أوجه: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن عبدالله بن عمرو، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن عبدالله بن عمرو. فعمرو له ثلاثة أجداد: محمد وعبدالله وعمرو بن العاص، فمحمد تابعي، وعبدالله وعمرو صحابيَان، فإن كان المراد بجده محمدًا فالحديث مرسل لأنه تابعي، وإن كان المراد به عمروًا فالحديث منقطع لأن شعيبًا لم يدرك عمروًا، وإن كان المراد به عبدالله فيحتاج إلى معرفة سماع شعيب من عبدالله.

وأجيب عن هذا بما قال الترمذي في كتاب الصلاة من «جامعه»^(١): عمرو بن شعيب هو ابن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص، قال محمد بن إسماعيل: رأيت أحمد وإسحاق وذكر غيرهما يحتجون بحديث عمرو بن شعيب، قال محمد: وقد سمع شعيب بن محمد من عبدالله بن عمرو. انتهى. وقال الدراقطني في كتاب البيوع من «سننه» [٥١/٣]: حدثنا محمد بن الحسن النقاش، أخبرنا أحمد بن تميم قال: قلت لأبي عبدالله بن إسماعيل البخاري: شعيب والد عمرو ابن شعيب سمع من عبدالله بن عمرو؟ قال: نعم. قلت: فعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده يتكلم الناس فيه، قال: رأيت علي بن المديني وأحمد بن حنبل والحميدي وإسحاق بن راهويه يحتجون به. انتهى. ويدل على سماع شعيب من جده عبدالله بن عمرو ما رواه الدراقطني [٥٠/٣-٥١]، والحاكم [٦٥/٢]، والبيهقي [١٦٧/٥-١٦٨] عنه في إفساد الحج فقالوا: عن عمرو بن شعيب عن أبيه أن رجلاً أتى عبدالله بن عمرو يسأله عن محرم وقع بامرأته، فأشار إلى عبدالله بن عمرو فقال: اذهب إلى ذلك فأسأله. قال شعيب: فلم يعرفه الرجل فذهبت معه، فسأل ابن عمرو.

قال الحافظ: قال أحمد: عمرو بن شعيب له أشياء متاكر وإنما يكتب حديثه يعتبر به، فاما أن يكون حجة فلا. قال الجوزجاني: قلت لأحمد سمع من أبيه شيئاً؟ قال: يقول حدثني أبي، قلت: فأبوه سمع من عبدالله بن عمرو،

(١) تحت حديث (٣٢٢).

قال: نعم أراه قد سمع منه. وقال أبو بكر الأثرم: سئل أبو عبد الله عن عمرو بن شعيب فقال: أنا أكتب حديثه وربما احتججناه وربما وقع في القلب منه شيء. وقال البخاري: رأيت أحمد وعلي بن المديني وإسحاق بن راهويه وأبا عبيدة وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ما تركه أحد من المسلمين. قال البخاري: فمن الناس بعدهم؟! انتهى. ووثقه النسائي. وقال الحافظ أبو بكر بن زياد: صح سماع عمرو من أبيه وصح سماع شعيب من جده عبدالله بن عمرو. وفي «شرح ألفية العراقي» للمصنف: وقد اختلف في الاحتجاج برواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وأصح الأقوال أنها حجة مطلقاً إذا صح السند إليه. قال ابن الصلاح: وهو قول أكثر أهل الحديث حملاً للمجد عند الإطلاق على الصحابي عبدالله بن عمرو دون ابنه محمد والد شعيب لما ظهر لهم من إطلاقه ذلك، فقد قال البخاري: رأيت أحمد بن حنبل وعلي بن المديني وإسحاق بن راهويه وأبا عبيدة وأبا خيثمة وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ما تركه أحد منهم وثبوه، فمن الناس بعدهم؟! وقول ابن حبان: هي منقطعة لأن شعيباً لم يلق عبدالله، مردود فقد صح سماع شعيب من جده عبدالله بن عمرو كما صرح به البخاري في «التاريخ» وأحمد وكما رواه الدارقطني [٥٠/٣]، والبيهقي في «السنن» [١٦٧/٥-١٦٨] بإسناد صحيح. وذكر بعضهم أن محمداً مات في حياة أبيه وأن أباه كفل شعيباً ورواه وقيل: لا يحتج به مطلقاً. انتهى بتلخيص.

ومحصل الكلام أن الأكثر على توثيقه وعلى الاحتجاج بروايته عن أبيه عن جده.

(عن أبيه) شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص عن جده، وقد وثقه ابن حبان وثبت سماعه من جده عبدالله، فالضمير في (عن جده) لشعيب وإن عاد على عمرو ابنه حصل على جده الأعلى الصحابي، فالحديث متصل الإسناد (قال) أي عبدالله بن عمرو بن العاص (كيف الظهور) الجمهور على أن ضم الطاء للفعل وفتح الطاء للماء وعن بعض عكسه (فدعا) أي النبي ﷺ (السباحين) بمهملة فموحدة فالف بعدها مهمل: تثنية سباحة وأراد بهما مسبحتي اليد اليمنى واليسرى، وسميت سباحة لأنه يشار بها عند التسييح (ثم قال) النبي ﷺ: (هكذا الوضوء) أي ثلثت الغسل هو أسبغ الوضوء وأكمله. ورد في بعض الروايات أنه ﷺ توضع ثلاثاً ثلاثاً وقال: هذا وضوئي ووضوء الأنبياء من قبلي. أخرجه الدارقطني بسند ضعيف في كتابه «غرائب مالك» عن أبي هريرة (على هذا) أي على الثلاث (أو نقص) عن الثلاث (فقد أساء وظلم) أي على نفسه بترك متابعة النبي ﷺ أو بمخالفته، أو لأنه أعجب نفسه فيما زاد على الثلاثة من غير حصول ثواب له أو لأنه أنلف الماء بلا فائدة. وأما في النقص فأساء الأدب بترك السنة وظلم نفسه بنقص ثوابها بترداد المرات في الوضوء. واستشكل بالإساءة والظلم على من نقص عن هذا العدد، فإن رسول الله ﷺ توضع مرتين مرتين ومرة مرة. وأجمع أئمة الحديث والفقه على جواز الاختصار على واحدة. وأجيب بأنه أمر نسي والإساءة تتعلق بالنقص أي أساء من نقص عن الثلاث بالنسبة لمن فعلها لا حقيقة الإساءة والظلم بالزيادة عن الثلاث، لفعله مكروهاً أو حراماً. وقال بعض المحققين: فيه حذف تقديره من نقص شيئاً من غسلة واحدة بأن تركه لمعة في الوضوء مرة، ويؤيده ما رواه نعيم بن حماد بن معاوية من طريق المطلب بن حنطب مرفوعاً: «الوضوء مرة مرة وثلاثاً، فإن نقص من واحدة أو زاد على ثلاثة فقد أخطأ» وهو مرسل لأن المطلب تابعي صغير ورجاله ثقات ففيه بيان ما أجمل في حديث عمرو بن شعيب، وأجيب عن الحديث أيضاً بأن الرواة لم يتفقوا على ذكر النقص فيه، بل أكثرهم يقتصر على قوله: فمن زاد فقط، ولذا ذهب جماعة من العلماء بتضعيف هذا اللفظ في قوله: أو نقص. قال ابن حجر والقسطلاني: عده

مسلم في جملة ما أنكره على عمرو بن شعيب، لأن ظاهره ذم النقص عن الثالثة، والنقص عنها جائز، وفعله المصطفى ﷺ: فكيف يعبر عنه بأساء وظلم. قال السيوطي: قال ابن المواق: إن لم يكن اللفظ شكاً من الراوي فهو من الأوهام البينة التي لا خفاء لها، إذ الوضوء مرة ومرتين لا خلاف في جوازه، والآثار بذلك صحيحة، والوهم فيه من أبي عوانة، وهو وإن كان من الثقات، فإن الوهم لا يسلم منه بشر إلا من عصم، ويؤيده رواية أحمد (١٨١/٢)، والنسائي (١٤٠)، وابن ماجه (٤٢٢)، وكذا ابن خزيمة في «صحيحه» (١٧٤) [حسن صحيح]: «ومن زاد على هذا فقد أساء وتعدى وظلم»، ولم يذكروا: أو نقص فقوي بذلك أنها شك من الراوي أو وهم. قال السيوطي: ويحتمل أن يكون معناه نقص بعض الأعضاء فلم يغسلها بالكلية، وزاد أعضاء آخر لم يشرع غسلها، وهذا عندي أرجح دليل أنه لم يذكر في مسح رأسه وأذنيه تليثاً. انتهى.

قال الزرقاني: ومن الغرائب ما حكاه أبو حامد الإسفراييني عن بعض العلماء أنه لا يجوز النقص من الثلاث كأنه تملك بظاهر الحديث المذكور وهو المحجوج بالإجماع. وحكى الدارمي عن قوم أن الزيادة على الثلاث تبطل الوضوء كالزيادة في الصلاة وهو قياس فاسد. وقال أحمد وإسحاق وغيرهما: لا تجوز الزيادة على الثلاث. وقال ابن المبارك: لا آمن أن يأتى من زاد على الثلاث.

(أو ظلم وأساء) هذا شك من الراوي. قال المنذري: وأخرجه النسائي (١٤٠) وابن ماجه (٤٢٢). وعمرو بن شعيب ترك الاحتجاج بحديثه جماعة من الأئمة وثقه بعضهم. انتهى.

٥٢ - بَابُ الْوُضُوءِ مَرَّتَيْنِ

٥٢/١

١٣٦ - (حسن صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحُبَابِ -، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ ثَوْبَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْفَضْلِ الْهَاشِمِيُّ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ. (توضاً مرتين مرتين) لكل عضو من أعضاء الوضوء، والنصب فيهما على المفعول المطلق المبين للكمية. قال النووي: قد أجمع المسلمون على أن الواجب في غسل الأعضاء مرة مرة وعلى أن الثلاث سنة، وقد جاءت الأحاديث الصحيحة بالغسل مرة مرة ومرتين مرتين وثلاثاً ثلاثاً أو بعض الأعضاء ثلاثاً وبعضها مرتين، والاختلاف دليل على جواز ذلك كله، وأن الثلاث هي الكمال والواحدة تجزي. قال المنذري: وأخرجه الترمذي (٤٣) وقال: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن ثوبان عن عبدالله بن الفضل وهو إسناده حسن صحيح. انتهى.

١٣٧ - (حسن لكن مسح القدم شاذ) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَسْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدٌ، عَنِ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: قَالَ لَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ: أَتَجِدُونَ أَنَّ أَرْبَعَكُمْ كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ؟ فَنَدَعَا بِإِثْنَاءِ فِيهِ مَاءً، فَافْتَرَفَ غُرْفَةً بِيْنَهُ الْيُمْنَى، فَتَمَضَّمْضَ وَاسْتَنْشَقَ، ثُمَّ أَخَذَ أُخْرَى فَجَمَعَ بِهَا يَدَيْهِ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ، ثُمَّ أَخَذَ أُخْرَى فَغَسَلَ بِهَا يَدَهُ الْيُمْنَى، ثُمَّ أَخَذَ أُخْرَى فَغَسَلَ بِهَا يَدَهُ الْيُسْرَى، ثُمَّ قَبَضَ قَبْضَةً مِنَ الْمَاءِ، ثُمَّ نَقَضَ يَدَهُ، ثُمَّ مَسَحَ بِهَا رَأْسَهُ وَأُذُنَيْهِ، ثُمَّ قَبَضَ قَبْضَةً أُخْرَى مِنَ الْمَاءِ فَرَشَّ عَلَى رِجْلَيْهِ الْيُمْنَى وَفِيهَا التَّلُّلُ، ثُمَّ مَسَحَهَا بِيَدَيْهِ، يَدٍ فَوْقَ الْقَدَمِ وَيَدٍ تَحْتَ التَّلُّلِ، ثُمَّ صَنَعَ بِالْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ. [خ، دون مسح الأذنين والقدمين].

(فاغترف غرفة) بفتح الغين المعجمة بمعنى المصدر وبالضم بمعنى المغروف وهي ملء الكف (فتمضمض واستنشق) فيه دليل الجمع بين المضمضة والاستنشاق (ثم أخذ) غرفة (أخرى فجمع بها) أي: بالغرفة (يده) أي:

جعل الماء الذي في يديه جميعاً لكونه أمكن في الغسل لأن اليد قد لا تستوعب الغسل (ثم غسل وجهه) وفيه دليل غسل الوجه باليدين جميعاً (فرش) أي: سكب الماء قليلاً قليلاً إلى أن صدق عليه مسمى الغسل (على رجله اليمنى) وفي رواية البخاري [١٤٠] وغيره «حتى غسلها» وهو صريح في أنه لم يكتف بالرش (وفيها) أي: الرجل اليمنى (التعل) قال في «التوسط»: هو لا يدل على عدم غسل أسفلها (ثم مسحها بيديه) قال الحافظ: المراد بالمسح تسيل الماء حتى يستوعب العضو، وقد أخرج البخاري [١٦٦] في باب غسل الرجلين في التعلين ولا يمسح على التعلين من حديث ابن عمر. وفيه: «أما^(١) التعلال السبئية، فإني رأيت رسول الله ﷺ يلبس التعلال التي ليس فيها شعر ويتوضأ فيها. ففيه التصريح بأنه ﷺ كان يغسل رجله الشريفتين وهما في تعليه، وهذا موضع استدلال البخاري رحمه الله تعالى للترجمة. وفي «التوسط»: مسحها، أي: دلكها (يد) بكسر الدال المهملة على البدلية وبالرفع (ويد تحت التعل) قال الحافظ: أما قوله: تحت التعل، فإن لم يحمل على التجوز عن القدم، وإلا فهي رواية شاذة ورواها هشام بن سعد لا يحتاج بما تورد به كيف إذا خالف. وفي «التوسط» أجاب الجمهور بأنه حديث ضعيف ولو صح فهو مخالف لسائر الروايات. ولعله كرر المسح حتى صار غسلاً (ثم صنع باليسرى مثل ذلك) أي: رش على رجله اليسرى وفيها التعل ثم مسحها بيديه يد فوق القدم ويد تحت التعل.

واعلم أن الحديث ليس فيه ذكر العرتين فلا يعلم وجه المناسبة بالياب.

قال المنذري: وأخرجه البخاري [١٤٠] مطولاً ومختصراً، وأخرجه الترمذي [٣٦]، والنسائي [١٠٢] وابن ماجه [٤٣٩] مفراً بنحو مختصراً. وفي لفظ البخاري: ثم أخذ غرفة من ماء فرش على رجله اليمنى، ثم أخذ غرفة أخرى فغسل بها رجله يعني اليسرى. وفي لفظ النسائي: ثم غرف غرفة فغسل رجله اليمنى، ثم غرف غرفة فغسل رجله اليسرى، وذلك يوضح ما أبهم في لفظ حديث أبي داود. وترجم البخاري والترمذي والنسائي على طرف من هذا الحديث. الوضوء مرة مرة خلاف ما في هذه الترجمة، وكذلك فعل أبو داود في الباب الذي بعده. انتهى.

٥٣/١

٥٣ - بَابُ الْوُضُوءِ مَرَّةً مَرَّةً

١٣٨ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِوُضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَتَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً. [خ.]
(فتوضأ مرة مرة) بالنصب فيهما على المفعول المطلق كالسابق، وهذا الحديث طرف من الذي قبله. واعلم أنه اتفق العلماء على أن الوضوء يجزى مرة مرة، ومرتين أفضل، وأفضله ثلاث، وليس بعده شيء وروي عن النبي ﷺ أنه توضأ بعض وضوءه مرة وبعضه ثلاثاً. أخرجه الترمذي [٤٢] وغيره.

٥٤ - بَابُ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْمَضْمُضَةِ وَالْإِسْتِنْشَاقِ

١٣٩ - (ضعيف) حَدَّثَنَا حَمِيدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، قَالَ: سَمِعْتُ لُبَّاءَ يَذْكُرُ عَنْ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: دَخَلْتُ - يَغْنِي - عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ، وَالْمَاءُ يَسِيلُ مِنْ وَجْهِهِ وَلِحْيَتِهِ عَلَى صَدْرِهِ، فَرَأَيْتُهُ يَفْصِلُ بَيْنَ الْمَضْمُضَةِ وَالْإِسْتِنْشَاقِ.

(١) في (الهندية): «أن». والتصريب من «البخاري».

(يسيل) أي: يقطر (ولحيته) بكرة اللام وسكون الحاء (فرايته يفصل بين المضمضة والاستنشاق) والحديث حجة لمن يرى الفصل بين المضمضة والاستنشاق، لكن الحديث ضعيف لا تقوم به حجة. وأخرج الطبراني في «معجمه» [١٩/ (٤٠٩)] عن طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده كعب بن عمرو اليمامي «أن رسول الله ﷺ توشأ فمضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً يأخذ لكل واحدة ماءً جديداً» الحديث وهو ضعيف أيضاً. وتقدم رواية المؤلف من طريق ابن أبي مليكة عن عثمان أنه رآه: دعا بماء فأنى بميضأة فأصغاهما على يده اليمنى ثم أذخلها في الماء فتمضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً. الحديث وفيه رفعه وهو ظاهر في الفصل. وروى أبو علي في «صحاحه» من طريق أبي وائل شقيق ابن سلمة قال: شهدت علي بن أبي طالب وعثمان بن عفان توشأ ثلاثاً ثلاثاً، وأفردا المضمضة من الاستنشاق ثم قالاً: هكذا رأينا رسول الله ﷺ توشأ. فهذا صريح في الفصل. وقد روي عن علي بن أبي طالب أيضاً الجمع، ففي «مسند أحمد» [١/ ١١٣] عن علي: أنه دعا بماء ففصل وجهه وكفيه ثلاثاً وتمضمض وأدخل بعض أصابعه في فيه واستنشق ثلاثاً. بل في ابن ماجه [٤٠٤] أصرح من هذا بلفظ (صحيح): توشأ فمضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً من كف واحد. وتقدم في باب صفة وضوء النبي ﷺ بعض المباحث في الوصل بين المضمضة والاستنشاق. ومحصل الكلام أن الوصل والفصل كلاهما ثابت، لكن أحاديث الوصل قوية من جهة الإسناد. والله أعلم.

٥٥ - باب في الاستنثار

هو استفعال من النثر بالنون والمثلثة وهو طرح الماء الذي يستنشفه المتوضىء أي يجذبه بريح أنفه لتنظيف ما في داخله فيخرج بريح أنفه سواء كان بإعانة يده أم لا.

١٤٠ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَعَمَّلْ فِي أَفْئِهِ مَاءً ثُمَّ لِيَسْتَنْثِرْ». [ق].

(ثم ليشتر) بمثلثة مضمومة بعد النون الساكنة من باب الثلاثي المجرد وفي بعض الروايات ثم ليشتر على وزن ليفتعل من باب الافتعال، يقال: نثر الرجل وانتثر إذا حرك الثرة وهي طرف الأنف في الطهارة. قال الحافظ: ظاهر الأمر أنه للوجوب فيلزم من قال بوجوب الاستنشاق لورود الأمر كأحمد وإسحاق وأبي عبيد وأبي ثور وابن المنذر أن يقول به في الاستنثار. وظاهر كلام صاحب «المعني» من الحنبلة يقتضي أنهم يقولون بذلك، وأن مشروعية الاستنشاق لا تحصل إلا بالاستنثار. وصرح ابن بطال بأن بعض العلماء قال بوجوب الاستنثار، وفيه تعقب على من نقل الإجماع على عدم وجوبه، واستدل الجمهور على أن الأمر فيه للندب بما حسنه الترمذي [٣٠٢]، وصححه الحاكم [١/ ٢٤١-٢٤٣] من قوله ﷺ للأعرابي (صحيح): «توشأ كما أمرك الله» فأحاله على الآية وليس فيها ذكر الاستنشاق ويحتل أن يراد بالأمر ما هو أعلم من آية الوضوء فقد أمر الله سبحانه باتباع نبيه ﷺ وهو المبين عن الله أمره ولم يحل أحد ممن وصف وضوءه عليه الصلاة والسلام على الاستقصاء أنه ترك الاستنشاق بل ولا المضمضة وهو يرد على من لم يوجب المضمضة أيضاً، وقد ثبت الأمر بها أيضاً في «سنن أبي داود» [١٤٢] (صحيح) من حديث لقيط بإسناد صحيح ولم يذكر في هذه الرواية عدداً، وقد ورد في رواية سفيان عن أبي الزناد ولفظه: «إذا استنثرت فليستثر وترأ» أخرجه الحميدي في «مسنده» [٩٨٧] عنه، وأصله لمسلم [٢٣٧]. انتهى مختصراً. قال المنذري: وأخرجه البخاري [١٦٢]، ومسلم [٢٣٧] من وجه آخر.

١٤١ - (صحيح) حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ قَارِظٍ، عَنْ أَبِي غَفْلَانَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْتَشْتَرُوا مَرَّتَيْنِ بِالْغَنَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا».

(استشترؤا مرتين بالغنتين): أي أعلى نهاية الاستنثار (أو ثلاثاً): لم يذكر المبالغة في الثلاث وكان المبالغة في التثنية قائمة مقام المرة الثالثة. قال الشوكاني: والحديث يدل على وجوب الاستنثار والمراد بقوله بالغتين أنهما في أعلى نهاية الاستنثار من قولهم بلغت المنزل. وأما تنقيح الأمر بالاستنثار بمرتتين أو ثلاثاً فيمكن الاستدلال على عدم وجوب الثانية والثالثة بحديث الوضوء مرة، ويمكن القول بإيجاب مرتين أو ثلاث إما لأنه خاص، وحديث الوضوء مرة عام، وإما لأنه قول خاص بنا فلا يعارضه فعله ﷺ كما تقرر في الأصول، والمقام لا يخلو عن مناقشة في كلا الطرفين. انتهى. وأخرج أبو داود الطيالسي [٢٧٢٥]: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ وَاسْتَشْتَرِ فَلْيَفْعَلْ ذَلِكَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا» قال المحافظ: وإسناده حسن. قال المنذري: وأخرجه ابن ماجه [٤٠٨].

١٤٢ - (صحيح) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ فِي آخِرِينَ، قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ لُقَيْطِ بْنِ صَبْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ لُقَيْطِ بْنِ صَبْرَةَ قَالَ: كُنْتُ وَافِدَ بَنِي الْمُتَشَقِّقِ، أَوْ فِي وَفْدِ بَنِي الْمُتَشَقِّقِ - إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ تُصَادَفْهُ فِي مَنَزِلِهِ، وَصَادَفَنَا عَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَ: فَامْتَرْتُ لَنَا بِخَزِيرَةٍ فَصَبَّغْتُ لَنَا، قَالَ: وَأَيْنَا بِفَنَاحٍ - وَلَمْ يَكُنْ^(١) قُتَيْبَةُ الْفَنَاحِ، وَالْفَنَاحُ: الطَّيْرُ فِيهِ تَمَرٌ - ثُمَّ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «هَلْ أَصْبَغْتُمْ شَيْئًا؟ أَوْ دَأَبْتُمْ لَكُمْ بَشِيرًا؟» قَالَ: قُلْنَا: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: فَبَيَّنَّا تَحَنُّنَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جُلُوسٌ إِذْ دَفَعَ الرَّايِي عَنَّمَهُ إِلَى الْمَرَاغِ، وَمَعَهُ سَخْلَةٌ تَبْعَرُ فَقَالَ: «مَا وَكَلْتُ يَا فُلَانُ؟» قَالَ: بِهَمَّةٍ قَالَ: «فَاذْبَحْ لَنَا مَكَانَهَا شَاءَهُ» ثُمَّ قَالَ: «لَا تَحْزِينَنَّ» وَلَمْ يَقُلْ لَا تَحْزِينَنَّ، «إِنَّا مِنْ أَجْلِكَ ذَبَحْنَاهَا، لَنَا غَنَمٌ مِثْلُهَا، لَا نُرِيدُ أَنْ نَزِيدَ، فَإِذَا وَكَلَّ الرَّايِي بِهَمَّةٍ ذَبَحْنَا مَكَانَهَا شَاءَهُ» قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي امْرَأَةً، وَإِنَّ فِي لِسَانِهَا شَيْئًا - يَنْفِي الْبَلَاءَ -، قَالَ: «فَطْلُقْهَا إِذَا» قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لَهَا صُحْبَةً، وَكَلِي مِنْهَا وَكَلَدٌ، قَالَ: «فَقَرُّهَا» يَقُولُ: «عِظْهَا» «فَإِنَّ يَكُ فِيهَا خَيْرٌ تَسْتَغْلِلُ وَلَا تَحْزَبُ ظَمِيمَتُكَ كَحُزْنِ يَكُ لَيْتُكَ» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي عَنِ الْوُضُوءِ، قَالَ: «اشْبِغِ الْوُضُوءَ، وَخَلِّلْ بَيْنَ الْأَصَابِعِ، وَبَالِغٌ فِي الْاسْتِشْقَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا».

(في آخرين) أي: في جماعة آخرين وكان قتيبة بن سعيد منهم (وافد) قال الجوهري في «الصحاح»: وفد فلان على الأمير أي ورد رسولاً فهو وافد والجمع وفد مثل صاحب وصحب، وجمع الوافد أوفاد وفود وفود والاسم الوفادة، وأوفدته أنا إلى الأمير أي أرسلته. انتهى. وفي «مجمع بحار الأنوار»: الوفد قوم يجتمعون ويدرون البلاد، الواحد وافد وكذا من يقصد الأمراء بالزيارة (المتفق) بضم الميم وسكون النون وفتح المثناة وكسر الفاء: جد صبره (أو في وفد) هو شك من الراوي والأول يدل على انفراده أو كونه زعيم الوفد ورئيسهم. وفيه دليل على أنه لا تجب الهجرة على كل من أسلم لأن بني المتفق وغيرهم لم يهاجروا بل أرسلوا وفودهم وهو كذلك إذا كان في موضع يقدر على إظهار الدين فيه (قال) أي: لقيط (فلم تصادفه) قال في «الصحاح»: صادفت فلاناً وجدته، أي: لم نجد رسول الله ﷺ (قال) أي: لقيط (فامترت لنا) أي: عائشة (بخزيرة) بخاء معجمة ثم الزاء بعدها التحتانية ثم الراء على وزن كبيرة: هو لحم يقطع صغراً

(١) في نسخة: «لم يقم». (منه).

ويصب عليه الماء الكثير فإذا نضج ذر عليه الدقيق فإن لم يكن فيها لحم فهي عصبيدة وقيل: هي حساء^(١) من دقيق ودسم، وقيل إذا كان من دقيق فهو حريرة وإذا كان من نخالة فهو خزيرة. كذا في «النهاية». واقتصر الجوهري على القول الأول (فصنعت) بصيغة المجهول أي الخزيرة (وأثينا) بصيغة المجهول (بقناع) بكسر القاف وخفة النون وهو الطبق يؤكل عليه وقيل له القنع بالكسر والضمير وقيل القناع جمعه (ولم يقل قنية القناع) وفي بعض النسخ: لم يقم قنية القناع، من أقام يقيم أي لم يتلفظ قنية بلفظ القناع تلفظاً صحيحاً بحيث يفهم منه هذا اللفظ (والقناع الطبق) هذا كلام مدرج من أحد الرواة، فسر القناع بقوله الطبق (أصبتم شيئاً) من الطعام (أو أمر لكم) بصيغة المجهول، والظاهر أن هذا شك من لقيط بن صبرة (فبيننا نحن) كلمة بين بمعنى الوسط بسكون السين وهي من الظروف اللازمة للإضافة ولا يضاف إلا إلى الاثنين فصاعداً أو ما قام مقامه، وقوله تعالى: ﴿عَوَّا يَرْكُزَ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨] وقد يقع ظرف زمان، وقد يقع ظرف مكان بحسب المضاف إليه، وقد يحذف المضاف إليه ويعوض عنه ما أو الألف فيقال: بينما نحن كذا وبيننا نحن كذا، وقد لا يعرض فيقال هذا الشيء بين أي بين الجيد والردىء. (جلوس) جمع جالس والمعنى بين أوقات، نحن جالسون عند رسول الله ﷺ فيها إذا دفع الراعي غنمه. . الحديث (إذا دفع) أي ساق (الراعي غنمه) وكانت الغنم لرسول الله ﷺ (إلى المراح) قال الجوهري: المراح بالضم حيث تأوي إليه الإبل والغنم بالليل (ومعه) أي: مع الراعي أو مع الغنم. قال الجوهري: الغنم اسم مؤنث موضوع للجنس يقع على الذكور وعلى الإناث وعليهما جميعاً، وإذا صغرتها أحقتها الهاء فقلت غنيمة (سخله) بفتح السين وسكون الخاء المعجمة: ولد الشاة من المعز والضأن حين يولد ذكرأ كان أو أنثى. كذا في «المحكم»، وقيل: يختص بأولاد المعز، وبه جزم صاحب «النهاية» قاله السيوطي (تيعر): في «القاموس» بكسر العين كتضرب ويفتح العين كتمنع ومصدره يعار بضم الياء كغراب وهو صوت الغنم أو المعز أو الشديد من أصوات الشاة، وماضيه يعرت أي صاحت. وفي «النهاية» يعار أكثر ما يقال لصوت المعز فمعنى تيعر أي تصوت (فقال): النبي ﷺ (ما ولدت): بتشديد اللام وفتح التاء، يقال: ولدت الشاة توليداً إذا حضرت ولادتها فعالجتها حتى تبين الولد منها، والمولدة القابلة، والمحدثون يقولون: ما ولدت يعنون الشاة والمحموظ التشديد بخطاب الراعي. قال الإمام أبو سليمان الخطابي: هو بتشديد وفتح تاء خطاباً للراعي، وأهل الحديث يخفون اللام ويسكون التاء، والشاة فاعله وهو غلط. انتهى. لكن قال في «التوسط» بخفة لام وسكون تاء لا بالتشديد إذ المولدة بالفتح أمها لا هي. انتهى.

(يافلان قال) الراعي المدعو بلفظ فلان (بهمة) بفتح الباء الموحدة وسكون الهاء، وهي منصوب بإضمار فعل، أي: ولدت الشاة بهمة. قال ابن الأثير: هذا الحديث يدل على أن البهيمة اسم للأنثى لأنه إنما سأله ليعلم أذكر أم أنثى وإلا فقد كان يعلم إنما تولد أمههما. انتهى. قال السيوطي: ويحتمل أنه سأله ليعلم هل المولود واحد أو أكثر ليذبح بقدره من الشياه الكبار كما دل عليه بقية الحديث.

(قال) النبي ﷺ (مكانها) أي السخله (ثم قال) النبي ﷺ (لا تحسبن) بكسر السين صرح به صاحب «التوسط» قال لقيط: (ولم يقل) النبي ﷺ (لا تحسبن) بفتح السين قال النووي في «شرح»ه: مراد الراوي أنه ﷺ نطقها هنا

مكسورة السين ولم ينطق بها بفتحها فلا يظن ظان أي رويتها بالمعنى على اللغة الأخرى أو شككت فيها أو غلطت أو نحو ذلك بل أنا متيقن بنطقه عليه السلام بالكسر وعدم نطقه بالفتح ومع هذا فلا يلزم أن لا يكون النبي صلى الله عليه وآله نطق بالمفتوحة في وقت آخر بل قد نطق بذلك فقد قرئ بوجهين . انتهى كلام النووي . قال السيوطي : ويحتمل أن الصحابي إنما نبه على ذلك لأنه كان ينطق بالفتح فاستغرب الكسر وضبطه ، ويحتمل أنه كان ينطق بالكسر ورأى الناس ينطقون بالفتح ، فنبه على أن الذي نطق به النبي صلى الله عليه وآله الكسر .

(ذبحناها) أي : الشاة ، أراد رسول الله صلى الله عليه وآله أنا لم نتكلف لكم بالذبح لتلا يمتنعوا منه ولينبذوا من التعجب والاعتداد على الضيف (أن تزيد) على المائة فتكثر ، لأن هذا القدر كاف لإنجاح حاجتي (ذبحنا مكانها شاة) وقد استمروا بي على هذا ، فلأجل ذلك أمرنا بالذبح ، فلا تظنوا بي أنني أتكلف لكم ، والظاهر من هذا القول أنهم لما سمعوا أمر رسول الله صلى الله عليه وآله بالذبح اعتدروا إليه وقالوا : لا تتكلفوا لنا ، فأجابهم النبي صلى الله عليه وآله بقوله : لا تحسبن هذا ما يفهم من سياق الواقعة (قال) لقيط (يعني البذاء) هو بالمد وفتح الموحدة : الفحش في القول ، يقال : بذوت على القوم ، وأبذيت على القوم ، وفلان بذيء اللسان ، والمرأة بذية ، وقد بذو الرجل يبذو بذاء . كذا في «الصحاح» (قال) أي : النبي صلى الله عليه وآله : (ففظلها إذا) أي : إذا كانت المرأة ذات لسان وفحش فطلقها (صحبة) معي (ولي منها ولد) قال السيوطي : يطلق الولد على الواحد والجمع وعلى الذكر والأنثى (فمرها) أي : المرأة أن تطعك ولا تعصيك في معروف (يقول) الراوي : أراد النبي صلى الله عليه وآله بقوله : «مرها» أي (عظها) أمر من الموعظة ، وهي الطريق الحسنة أسرع للتأثير ، فأمرها لها بالموعظة لتلين قلبها فتسمع كلام زوجها سماع قبول (فإن بك) قال الجوهري : قولهم : لم يك أصله يكون ، فلما دخلت عليها لم جزمها فالتقى ساكنان حذفوا الواو ، فيبقى لم يكن ، فلما كثر استعمالها حذفوا النون تخفيفاً ، فإذا تحركت أثبتوها ، فقالوا : لم يكن الرجل . وأجاز يونس حذفها مع الحركة (فيها) أي : في المرأة (فستقبل) ما تأمرها به . قال السيوطي : وفي رواية الشافعي [٣٢-٣٣] ، وابن حبان [١٠٥٤] (صحيح) : «فستقبل» بالقاف والموحدة وهو صحيح المعنى ، إلا أنه ليس بمشهور . انتهى .

(ظعنيتك) بفتح الظاء المعجمة وكسر العين المهملة : أصلها راحلة ترحل ويظعن عليها أي : يسار ، وقيل للمرأة ظعينة لأنها تظعن مع الزوج حيث ما ظعن أو تحمل على الراحلة إذا تلعت ، وقيل : هي المرأة في اليهودج ثم قيل للمرأة وللهودج وحده . كذا في «المجمع» . قال السيوطي : هي المرأة التي تكون في اليهودج كني بها عن الكريمة ، وقيل : هي الزوجة لأنها تظعن في بيت زوجها من الظعن وهو الذهاب (كضربك أميتك) بضم الهمزة وفتح الميم : تصغير الأمة ضد الحرة ، أي : جويريتك ، والمعنى : لا تضرب المرأة مثل ضربك الأمة ، وفيه إيماء لطيف إلى الأمر بالضرب بعد عدم قبول الوعظ ، لكن يكون ضرباً غير مبرح . قاله السيوطي .

(أسخج الوضوء) بفتح الهمزة ، أي : أبلغ مواضعه ، وأوف كل عضو حقه وتممه ولا ترك شيئاً من فرائضه وستنه (وخلل بين الأصابع) التخليل : تفريق أصابع اليدين والرجلين في الوضوء ، وأصله من إدخال شيء في خلال شيء وهو وسطه . قال الجوهري : والتخليل : اتخاذ الخل وتخليل اللحية والأصابع في الوضوء ، فإذا فعل ذلك قال : تخللت . انتهى . والحديث فيه دليل على وجوب تخليل أصابع اليدين والرجلين (ويبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً) فلا تباليغ ، وإنما كره المبالغة للصائم خشية أن ينزل إلى حلقه ما يفسده . قال الطيبي : وإنما أجاز النبي صلى الله عليه وآله عن

بعض سنن الوضوء لأن السائل كان عارفاً بأصل الوضوء. وقال في «التوسط»: اقتصر في الجواب علماً منه أن السائل لم يسأل عن ظاهر الوضوء بل عما خفي من باطن الأنف والأصابع، فإن الخطاب بأسبغ إنما يتوجه نحو من علم صفته. انتهى. وفيه دليل على وجوب الاستنشاق.

قال المنذري: وأخرجه الترمذي [٣٨] في الطهارة وفي الصوم مختصراً. وقال: هذا حديث حسن صحيح، وأخرجه النسائي [٨٧] في الطهارة والوليمة مختصراً، وأخرجه ابن ماجه [٤٠٧] في الطهارة مختصراً. انتهى.

١٤٣ - (صحيح) حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ، قَالَ: ثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ. قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ لَقِيطٍ بْنِ صَبْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ وَأَخِي ابْنِ الْمُثَنَّى: أَنَّهُ أَتَى عَائِشَةَ، فَذَكَرَ مَعْنَاهُ، قَالَ: فَلَمْ تَنْسَبْ أَنَّ جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَقَلَّعُ يَتَقَلَّعًا. وَقَالَ: عَصِيدَةٌ، مَكَانَ: خَزِيرَةٍ.

(حدثنا عقبه بن مكرم) بضم أوله وإسكان الكاف وفتح المهملة (فذكر) ابن جريج (معناه) أي معنى حديث يحيى بن سليم فحدث ابن جريج ويحيى بن سليم متقاربان في المعنى غير متحدين في اللفظ (قال) أي: زاد ابن جريج في حديثه هذه الجملة (فلم ينسب) كنسج، يقال: لم ينسب أي لم يلبث وحقيقته لم يتعلق بشيء غيره ولا اشتغل بسواه (يتقلع): مضارع من التقلع، والمراد به قوة مشبه كأنه يرفع رجله من الأرض رفعاً قوياً لا كمن يمشي اختيلاً وتقارب خطاه تنعماً، فإنه من مشي النساء (بتكفاً) بالهمزة فهو مهموز اللام، وقد ترك الهمزة ويلتحق بالمعتل للتحفيف. وهاتان الجملتان حاليان. قال في «النهاية»: تكفاً، أي مال يميناً وشمالاً كالسفينتين. وقال الطيبي: أي يرفع القدم من الأرض ثم يضعها ولا يسمح قدمه على الأرض كمشي المتبخر كأنما ينحط من صلب أي يرفع رجله عن قوة وجلادة، والأشبه أن تكفاً بمعنى صب الشيء دفعه (و).

قال ابن جريج في روايته (عصيدة) وهو دقيق يلت بالسمن ويطبخ، يقال: عصدت العصيدة وأعصرتها اتخذتها.

١٤٤ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ فَارِسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، بِهَذَا الْحَدِيثِ، قَالَ فِيهِ: «إِذَا تَوَضَّأْتَ فَمَضْمُضٌ».

(قال فيه) أي: قال أبو عاصم في حديثه عن ابن جريج (فمضض) أمر من المضضة. والحديث فيه الأمر بالمضضة، وهذا من الأدلة التي ذهب إليه أحمد وإسحاق وأبو عبيد وأبو ثور وابن المنذر وابن أبي ليلى وحماد بن سليمان من وجوب المضضة في الغسل والوضوء كما ذكره بعض الأعلام. وفي «شرح مسلم» للنووي أن مذهب أبي ثور وأبي عبيد وداود الظاهري وأبي بكر بن المنذر ورواية عن أحمد أن الاستنشاق واجب في الغسل والوضوء، والمضضة سنة فيهما، والله أعلم.

٥٦ - بَابُ تَحْلِيلِ اللَّحْيَةِ

بكر اللام وسكون الحاء: اسم لجمع من الشعر ينبت على الخدين والذقن.

١٤٥ - (صحيح) حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ - يَمْنَى رَيْعٌ بْنُ نَافِعٍ -، قَالَ: ثَنَا أَبُو الْمَلِيحِ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ زَوْرَانَ، عَنْ أَنَسٍ - يَعْنِي [ابْنَ مَالِكٍ] -: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ أَخَذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ، فَادْخَلَهُ تَحْتَ حَبْكِهِ فَحَلَّلَ بِهِ لَحْيَتَهُ، وَقَالَ: «هَكَذَا أَمَرَنِي رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَالْوَلِيدُ بْنُ زُرَّارٍ رَوَى عَنْهُ حَجَّاجُ بْنُ حَجَّاجٍ وَأَبُو الْمَلِيحِ الرَّقِّيُّ^(١).

(حتكه) بفتح المهملة والنون: ما تحت الذقن من الإنسان وغيره وجمعه أحتاك (وقال) لمن حضره (هكذا) أمرني (ربي) أي: أمرني بتخليها، وفي بعض نسخ الكتاب بعد قوله: هكذا أمرني ربي هذه العبارة: قال أبو داود والوليد بن زوران روى عنه حجاج بن حجاج وأبو المليح الرقي. انتهى. قال المناوي: ومقتضى هذا الحديث أنه كان يخلل بكف واحدة، لكن في رواية لابن عدي [٥٦١/٢] خلل لحيته بكفيه. انتهى. وفي الباب عن عثمان بن عفان أخرجه الترمذي [٣١]، وابن ماجه [٤٣٠] من حديث عامر بن شقيق عن أبي وائل عن عثمان (صحيح): «أن رسول الله ﷺ كان يخلل لحيته»، وقال الترمذي: توضع وخلل لحيته وقال: حديث حسن صحيح. قال محمد بن إسماعيل: أصح شيء عندي في التخليل حديث عثمان وهو حديث حسن. انتهى. لكن ابن معين ضعف عامر بن شقيق. والله أعلم. وعن عمار بن ياسر رواه الترمذي [٣٠]، وابن ماجه [٤٢٩] بلفظ (صحيح) قال: «رأيت رسول الله ﷺ يخلل لحيته»، وعن ابن عباس رواه الطبراني في «معجمه الأوسط» [٢٢٧٧] بلفظ: «هكذا أمرني ربي». وعن عائشة رواه الحاكم في «المستدرک» [١٥٠/١]، وأحمد في «مسنده» [٢٣٤/٦] بلفظ: «إذا توضع خلل لحيته». وعن أبي أيوب رواه ابن ماجه [٤٣٣] بلفظ (صحيح لغيره): «توضع فخلل لحيته»، وفيه واصل بن السائب قال البخاري وأبو حاتم: منكر الحديث. وعن ابن عمر رواه ابن ماجه [٤٣٢] (ضعيف) أيضاً. وعن أبي أمامة رواه الطبراني في «معجمه» [٨٠٧٠] وابن أبي شيبه في «مصنفه» [١٣/١]، وفي الباب أيضاً عن عبدالله بن أبي أوفى وأبي الدرداء وكعب بن عمرو وأبي بكرة وجابر بن عبدالله وأم سلمة، وحديث كل هؤلاء مذكور في تخريج الإمام جمال الدين الزيلعي، والأحاديث تدل على مشروعية تخليل اللحية. وقد اختلف السلف الصالحون في ذلك، فقال مالك والشافعي والثوري والأوزاعي: إن تخليل اللحية ليس بواجب في الوضوء قال مالك وطائفة من أهل المدينة: ولا في غسل الجنابة وقال الشافعي وأبو حنيفة وأصحابهما والثوري والأوزاعي والليث وأحمد بن حنبل وإسحاق وأبو ثور وداود الطبري^(٢) وأكثر أهل العلم: إن تخليل اللحية واجب في غسل الجنابة ولا يجب في الوضوء، هكذا في «شرح الترمذي» لابن سيد الناس، كذا في «شرح المتقي».

٥٧- بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ

بكسر العين وجمعه عمامم.

١٤٦ - (صحيح) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ حَنْبَلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ قُتَيْبَةَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ قُتَيْبَةَ، قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً، فَأَصَابَهُمُ الْبَرْدُ، فَلَمَّا قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُمْ أَنْ يَمْسَحُوا عَلَى الْعَصَائِبِ وَالسَّائِجِينَ.

(سرية) بفتح السين وكسر الراء المهملتين وتشديد الياء: قطعة من الجيش من خمس أنفس إلى ثلاث مائة، وقيل: إلى أربعة مائة. قاله السيوطي. قال الجوهري: السرية قطعة من الجيش، يقال: خير السرايا أربع مائة رجل.

(١) في نسخة: (منه).

(٢) كذا في (الهنلية)، ولعل الصواب: «داود والطبري».

انتهى . (البرد) بفتح الباء الموحدة وسكون الراء المهملة هو ضد الحرارة (العصائب) بفتح العين العمامة . بذلك فسرها إمام أهل اللغة أبو عبيد بذلك لأن الرأس يعصب بها، فكل ما عصبت به رأسك من عمامة أو منديل أو عصاية فهو عصاية، صرح به ابن الأثير (والتساخين) بفتح التاء والسين المهملة المخففة وكسر الخاء . قال الجوهري: هي الخفاف ولا واحد لها . انتهى . قال ابن رسلان في «شرح» : يقال: ذلك كل ما يسخن به القدم من خف وجوب ونحوهما ولا واحد لها من لفظها، وقيل: واحدها تسخان وتسخين . انتهى . والحديث يدل على أنه يجزىء المسح على العمامة . قال الترمذي في «جامعه»: وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ منهم أبو بكر وعمر وأنس وبقر الأوزاعي وأحمد وإسحاق، قالوا: يمسح على العمامة . قال: وسمعت الجارود بن معاذ يقول: سمعت وكيع بن الجراح يقول: إن مسح على العمامة يجزئه للأثر . انتهى .

قلت: وهو قول أبي ثور وداود بن علي، ورواه ابن رسلان في «شرح» عن أبي أمامة وسعد بن مالك وأبي الدرداء وعمر بن عبدالعزيز والحسن وقتادة ومكحول، وروى الخلال بإسناده عن عمر أنه قال: من لم يطهره المسح على العمامة فلا طهره الله . وذهب جماعة من العلماء أن المسح على العمامة لا يكفي عن مسح الرأس . قال الترمذي: قال غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين: لا يمسح على العمامة إلا أن يمسح برأسه مع العمامة، وهو قول سفيان الثوري ومالك بن أنس وابن المبارك والشافعي . انتهى . قال الحافظ: وهو مذهب الجمهور .

قلت: أحاديث المسح على العمامة أخرجه البخاري ومسلم والترمذي وأحمد والنسائي وابن ماجه وغير واحد من الأئمة من طرق قوية متصلة الأسانيد، وذهب إليه جماعة من السلف كما عرفت، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه مسح على الرأس فقط، وعلى العمامة فقط، وعلى الرأس والعمامة معاً، والكل صحيح ثابت عن النبي ﷺ موجود في كتب الأئمة الصحاح، والنبي ﷺ مبين عن الله تبارك وتعالى فقصر الإجزاء على بعض ما ورد لغير موجب ليس من ذأب المنصفين بل الحق جواز المسح على العمامة فقط .

١٤٧ - (ضعيف) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي مَعْقِلٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ قَطْرِيَّةٌ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ مِنْ تَحْتِ الْعِمَامَةِ، فَمَسَحَ مَقْدَمَ رَأْسِهِ، وَلَمْ يَنْقُضِ الْعِمَامَةَ. ٥٧/١

(قطرية) بكسر القاف وسكون الطاء المهملة: هو ضرب من البرود فيه حمرة ولها أعلام فيها بعض الخشونة، وقيل: حلل جباد تحمل من البحرين من قرية تسمى قطراً، وأحسب أن الثياب القطرية منسوب إليها، فكرر القاف للنسبة . قاله محمد طاهر . واستدل به على التعمم بالحمرة، وهو استدلال صحيح لولا في الحديث ضعف وفيه إبقاء العمامة حال الوضوء، وهو يرد على كثير من الموسوسين يتزعون عماهم عند الوضوء، وهو من التعمق المنهني عنه، وكل الخير في الاتباع وكل الشر في الابتاع .

(ولم ينقض العمامة) أي: لم يحلها، وهو تأكيد لقوله: فأدخل يده من تحت العمامة . ومقصود أنس بن مالك رضي الله عنه به أن النبي ﷺ لم ينقض عمامته حتى يستوعب مسح الرأس كله، ولم ينف التكميل على العمامة، وقد أثبت المغيرة بن شعبه وغيره، فسكوت أنس عنه في هذا الحديث لا يدل على نفيه، وبهذا التقرير يوافق الحديث الباب .

٥٨ - بَابُ غَسْلِ الرَّجُلَيْنِ

١٤٨ - (صحيح) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: ثَنَا ابْنُ لَهَيْعَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْخُبَلِيِّ، عَنِ الْمُتَوَرِّدِ بْنِ شَدَّادٍ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ يَدْلُكَ أَصَابِعَ رَجُلَيْهِ بِخَضِرِهِ.

(بدلك) من باب نصر، وفي رواية ابن ماجه [٤٤٦] (صحيح): «يخلل» بدل يدلك. والحدِيث فيه دليل على غسل الرجلين، لأن الدلك لا يكون إلا بعد الغسل. قال المنذري: وأخرجه الترمذي [٤٠]، وابن ماجه [٤٤٦]، وقال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة. هذا آخر كلامه. وابن لهيعة يضعف في الحديث. قلت: ابن لهيعة ليس متفرداً بهذه الرواية بل تابعة لليث بن سعد وعمرو بن الحرث أخرجه البيهقي [٧٦/١]، وأبو بشر الدولابي، والدارقطني في «غرائب مالك» من طريق ابن وهب عن الثلاثة وصححه ابن القطان.

٥٩ - بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ

قال النووي: أجمع من يعتد به في الإجماع على جواز المسح على الخفين في السفر والحضر، سواء كان لحاجة أو لغيرها حتى يجوز للمرأة الملازمة بينها والزمن الذي لا يمضي، وقد روي عن مالك رحمه الله روايات كثيرة فيه، والمشهور من مذهبه كمنهجه الجماهير، وقد روى المسح على الخفين خلافاً لا يحصون من الصحابة. قال الحسن البصري: حدثني سبعون من أصحاب رسول الله ﷺ أن رسول الله ﷺ كان يمسح على الخفين. واختلف العلماء في أن المسح على الخفين أفضل أم غسل الرجلين؟ فذهب جماعات من الصحابة والعلماء من بعدهم إلى أن الغسل أفضل لكونه الأصل، وذهب جماعة من التابعين إلى أن المسح أفضل.

١٤٩ - (صحيح) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُبَادُ بْنُ زِيَادٍ، أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ الْمُغِيرَةَ يَقُولُ: عَدَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَعَهُ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ قَبْلَ الْفَجْرِ، فَعَدَلْتُ مَعَهُ، فَأَتَانَا النَّبِيُّ ﷺ فَتَبَرَّكَ، ثُمَّ جَاءَ فَسَكَبَتْ عَلَى يَدَيْهِ مِنَ الْإِذَاةِ، فَغَسَلَ كَفَيْهِ ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ، ثُمَّ حَسَرَ عَنْ ذِرَاعَيْهِ فَصَاقَ كَمَا جُيِبِي، فَأَدْخَلَ يَدَيْهِ فَأَخْرَجَهُمَا مِنْ تَحْتِ الْجُبَّةِ، فَغَسَلَهُمَا إِلَى الْمِرْقَى وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ عَلَى خُفَّيْهِ، ثُمَّ رَكِبَ. فَأَقْبَلْنَا نَسِيرُ حَتَّى تَجِدَ النَّاسَ فِي الصَّلَاةِ قَدْ قَدَّمُوا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ فَصَلَّى بِهِمْ حِينَ كَانَ وَفَتْ الصَّلَاةِ، وَوَجَدْنَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ وَقَدْ رَكَعَ رَكْعَ بِهِمْ^(١) رُكْعَةً مِنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَفَّ مَعَ الْمُسْلِمِينَ، فَصَلَّى وَرَاءَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الرُّكْعَةَ الثَّانِيَةَ، ثُمَّ سَلَّمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فِي صَلَاتِهِ فَقَرَعَ الْمُسْلِمُونَ، فَأَكْثَرُوا التَّسْبِيحَ، لِأَنَّهُمْ سَبَقُوا النَّبِيَّ ﷺ بِالصَّلَاةِ، فَلَمَّا سَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُمْ: «قَدْ أَصْبَحُ» أَوْ «قَدْ أَخْشَتُمْ». [م].

٥٨/١

(عدل) أي: مال من معظم الطريق إلى غيرها (تبوك): بتقديم التاء الفوقانية المفتوحة ثم الموحدة المضمومة المخففة لا يتصرف على المشهور. قال النووي وابن حجر: للتأنيث والعلمية، هي مكان معروف بينها وبين المدينة من جهة الشام أربع عشرة مرحلة، وبينها وبين دمشق إحدى عشرة مرحلة، ويقال لها غزوة العسرة كما قاله البخاري وغيره (قبل الفجر): أي: الصبح، وابن سعد [٢٨٨/١]: فتبعته بماء بعد الفجر، ويجمع بأن خروجه كان بعد طلوع

(١) في نسخة: «لهم». (مت).

الفجر وقبل صلاة الصبح (فتبرن): بالشديد، أي خرج رسول الله ﷺ لقضاء حاجته. زاد في رواية للشيخين: فأنطلق حتى تورى عني ثم قضى حاجته (من الإداوة) قال النووي: أما الإداوة والركوة والمطهرة والميضأة بمعنى متقارب وهو إناؤه الوضوء، وفي رواية أحمد [٢٥١/٤] «أن الماء أخذه المغيرة من أعرابية صبه له من قربة من جلد مينة، فقال له ﷺ: سلها فإن كانت دبغتها فهو طهورها، فقالت: إي والله دبغتها». وفيه قبول خبر الواحد في الأحكام ولو امرأة سواء كان مما تعم به البلوى أم لا؟ لقبول خبر الأعرابية (ثم حسر): من باب ضرب، أي كشف، يقال: حسرت كمي عن ذراعي أحسره حسراً، أي كشفت وحسرت العمامة عن رأسي والثوب عن بدني، أي كشفتهما (عن ذراعيه) وفي «الموطأ» [٣٦]: ثم ذهب يخرج يديه من كمي جبته (فضاق كَمَا جبته) كما تنثية كم بضم الكاف، فلم يستطع من ضيق كمي الجبة إخراج يديه، وهي ما قطع من الثياب مشمراً. قاله القاضي عياض في «المشارك»، وللبخاري: وعليه جبة شامية، وفي الرواية الآتية للمؤلف: من صوف من جباب الروم. والحديث فيه التشمير في السفر ولبس الثياب الضيقة فيها لأنها أعون عليه. قال الحافظ ابن عبد البر: بل هو مستحب في الغزو للتشمير والتأسي به ﷺ، ولا بأس به عندي في الحضر (فأخرجهما من تحت الجبة) زاد مسلم: «وألقي الجبة على منكبيه» (ثم توضأ على خفيه) أي مسح على خفيه كما في عامة الروايات، وفيه الرد على من زعم أن المسح عليهما منسوخ بآية المائدة، لأنها أنزلت في غزوة المريسيع، وهذه القصة في غزوة تبوك بعدها باتفاق إذ هي آخر المغازي، ثم المسح على الخفين خاص بالوضوء، ولا مدخل للغسل فيه بالإجماع. قاله الزرقاني (ثم ركب) النبي ﷺ راحلته (فأقبلنا) قدمنا. وفي رواية لمسلم [٢٧٤]: «ثم ركب وركبت فانتھنا إلى القوم»، (حين كان) هو تامة أي: حصل. وفي رواية لمسلم [٢٧٤]: «فلما أحس بالنبي ﷺ ذهب بتأخر فأومأ إليه»، وفيه من المسائل منها: جواز اقتداء الفاضل بالمفضول، وجواز صلاة النبي ﷺ خلف بعض أمته، ومنها من الأفضل تقديم الصلاة في أول الوقت، فإنهم فعلوها أول الوقت ولم ينتظروا النبي ﷺ وأن الإمام إذا أخر عن أول الوقت استحب للجماعة أن يقدموا أحدهم فيصلى بهم (فقام النبي ﷺ في صلاته) لأداء الركعة الثانية، وفيه أن من سبقه الإمام ببعض الصلاة أتى بما أدرك، فإذا سلم أتى بما بقي عليه ولا يسقط ذلك عنه، وفيه اتباع المسبوق للإمام في فعله في ركوعه وسجوده وجلوسه وإن لم يكن ذلك موضع فعله للمأموم، وأن المسبوق إنما يفارق الإمام بعد سلام الإمام (فأكثرُوا السَّيِّح) أي قولهم: سبحان الله ومن عادة العرب أنهم يسبحون وقت التعجب والفرح، (أو قد أحسستم) وهذا شك من الراوي، أي: أحسستم إذ جمعتم الصلاة لوقتها. قال المنذري: وأخرجه البخاري [١٨٢]، ومسلم [٢٧٤]، والنسائي [١٠٨]، وابن ماجه [٥٤٥] مطولاً ومختصراً.

١٥٠ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، (ح)، وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُغْتِيرُ، عَنْ النَّبِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَكْرٌ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ ابْنِ الْمُغْتِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ الْمُغْتِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ وَتَسَّحَّ عَلَى^(١) نَاصِيَتِهِ، وَذَكَرَ: فَوْقَ الْعِمَامَةِ. قَالَ عَنْ الْمُغْتِيرِ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ ابْنِ الْمُغْتِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ الْمُغْتِيرَةِ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَمَسُّحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ، وَعَلَى نَاصِيَتِهِ، وَعَلَى عِمَامَتِهِ، قَالَ بَكْرٌ: وَقَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ ابْنِ الْمُغْتِيرَةِ. [م].

(١) في نسخة: (منه).

(عن التيمي) التحويل ينتهي إلى التيمي، أي: يحيى بن سعيد القطان والمعتبر كلاهما يريان عن سليمان التيمي (ناصبته) أي: مقدم رأسه (وذكر) أي: المغيرة (فوق العمامة) أي مسح بها فوق العمامة، وهذا لفظ يحيى بن سعيد. وأما لفظ معتبر بن سليمان فذكره بقوله (قال) أي: مسدد (أبي) هو سليمان التيمي (قال بكر) بن عبدالله بالسند السابق (وقد سمعته) أي: الحديث (من ابن المغيرة) من غير واسطة، والحديث أخرجه مسلم [٢٧٤]، والترمذي [١٠٠]، والنسائي [١٠٧].

١٥١ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عُرْوَةَ بْنَ الْمَغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ يُذَكِّرُ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رَجُلٍ^(١) وَمَعِيَ إِذَاوَةٌ، فَخَرَجَ لِحَاجَتِهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ فَتَلَكَّبَتْهُ بِالْإِذَاوَةِ، فَأَفْرَغَتْ عَلَيْهِ، فَغَسَلَ كَفَّيْهِ وَوَجْهَهُ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ ذِرَاعَيْهِ وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ مِنْ صُوفٍ مِنْ جِبابِ الرِّدَمِ ضِيقَةُ الْكُتَيْنِ، فَصَافَتْ فَأَذْرَعَهُمَا إِذْرَاعًا، ثُمَّ أَهْوَيْتُ إِلَى الْخُفَّيْنِ لِأَتَرَعَهُمَا، فَقَالَ لِي: «دَعِ الْخُفَّيْنِ فَإِنِّي أَتَخَلُّتُ الْقَتَمَيْنِ الْخُفَّيْنِ وَهُمَا طَاهِرَتَانِ» فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا. قَالَ أَبِي: قَالَ الشَّعْبِيُّ: شَهِدَ لِي عُرْوَةُ عَلَى أَبِيهِ، وَشَهِدَ أَبُوهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [ق].

(في ركبته) بفتح الراء وسكون الكاف. قال الجوهري: الركب أصحاب الإبل في السفر دون الدواب، وهم العشرة فما فوقها، والجمع أركب، والركبة بالتحريك أقل من الركب، والأركوب أكثر من الركب. انتهى (ثم أقبل) أي: انصرف إلينا بعد قضاء حاجته (ذراعيه) الذراع من المرفق إلى أطراف الأصابع (من صوف) قال القرطبي: فيه أن الصوف لا ينجس بالموت لأن الشام إذ ذاك كانت دار كفر ومأكولها كلها الميتات. كذا في «فتح الباري» و«شرح الموطأ» للزرقاتي (ضيقة الكمين) صفة للجنة (فأذرعهما إذرعا) قال أبو موسى والخطابي: أذرع بالذال المعجمة على وزن افتعل أي: أذرع ذراعيه إذرعا من ذرع، ويجوز إهمال ذاله كما في رواية الكتاب ومعناه أي أخرج ذراعي تحت الجبة ومدهما، والذرع بسط اليد ومدها وأصله من الذراع وهي الساعد وقال السيوطي: أي نزع ذراعيه عن كفيه وأخرجهما من تحت الجبة وهو افتعال من ذرع إذا مد ذراعه كما يقال أذكر من ذكر انتهى. (ثم أهويت) أي مددت يدي. قال الأصمعي: أهويت بالشيء إذا أومأت به وقال غيره: أهويت: قصدت. وفي «إرشاد الساري» معناه مددت يدي أو قصدت أو أشرت أو أومأت. انتهى (وهما طاهرتان) قال النووي: فيه دليل على أن المسح لا يجوز إلا إذا لبسهما على طهارة كاملة بأن يفرغ من الوضوء بكماله ثم يلبسهما، لأن حقيقة إدخالهما طاهرتين أن تكون كل واحدة منهما أدخلت وهي طاهرة. وقد اختلف العلماء في هذه المسألة فمذهبنا أن يشترط لبسهما على طهارة كاملة حتى لو غسل رجله اليمنى ثم لبس خفها قبل غسل اليسرى ثم لبس اليسرى ثم لبس خفها لم يصح لبس اليمنى، فلا بد من نزعها وإعادة لبسها ولا يحتاج إلى نزع اليسرى لكونها البست بعد كمال الطهارة، وهو مذهب مالك وأحمد وإسحاق وقال أبو حنيفة وسفيان الثوري ويحيى بن آدم والمزني وأبو ثور وداود: يجوز اللبس على حدث ثم يكمل طهارته (فمسح عليهما) وروى الحميدي في «مسنده» [٧٧٦] عن المغيرة بن شعبة قال: «قال: يا رسول الله أيسح أحلنا على الخفين؟ قال: نعم إذا أدخلتهما وهما طاهرتان» وأخرج أحمد [٢٣٩/٤]، وابن خزيمة [١٩٢] عن صفوان بن

(١) في «نسخة»: «في ركبته». (مه).

عسال قال (حسن): «أمرنا يعني النبي ﷺ نمسح على الخفين إذا نحن أدخلناهما على طهر، ثلاثاً إذا سافرنا، ويوماً وليلة إذا أقمنا» قال الخطابي: هو صحيح الإسناد وصححه أيضاً ابن حجر في «الفتح». وفيه دلالة واضحة على اشتراط الطهارة عند اللبس (قال أبي): أي قال عيسى بن يونس قال أبي أي يونس بن أبي إسحاق (عروة) بن المغيرة (على أبيه): المغيرة بن شعبة على هذا الحديث (وشهد أبوه): أي المغيرة على هذا. قال الجوهري: الشهادة خبر قاطع نقول منه: شهد الرجل على كذا. انتهى. ومراد الشعبي تشيئة هذا الحديث. قال المنذري: وأخرجه البخاري [٢٠٦]، ومسلم [٢٧٤] مطولاً ومختصراً.

١٥٢ - (صحيح) حَدَّثَنَا هُذَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَ: ثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، وَعَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى، أَنَّ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ قَالَ: تَخَلَّفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ هَذِهِ الْقِصَّةَ قَالَ: فَأَتَيْنَا النَّاسَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ يُصَلِّي بِهِمُ الصُّبْحَ، فَلَمَّا رَأَى النَّبِيَّ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَتَأَخَّرَ، فَأَوْمَى إِلَيْهِ أَنْ يَمْضِيَ، قَالَ: فَصَلَّيْتُ أَنَا وَالتَّيْبِيُّ ﷺ خَلْفَهُ رُكْعَةً، فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ التَّيْبِيُّ ﷺ فَصَلَّى الرُّكْعَةَ الَّتِي سَبَقَ بِهَا، وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهَا شَيْئاً. ٥٩/١

(ضعيف) قال أبو داود: أبو سعيد الخُدْرِيُّ، وابنُ الزُّبَيْرِ، وابنُ عُمَرَ يَقُولُونَ: مَنْ أَدْرَكَ الْقِرَدَ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ سَجْدَتَا السَّهْوِ.

(تخلف) أي: تأخر عن الناس (فذكر) أي: المغيرة (هذه القصة) أي: قصة الوضوء والمسح على الخفين وإخراج اليدين عن الكمين وغير ذلك مما ذكر (فاؤمى) أي: أشار النبي ﷺ (إليه) أي: إلى عبد الرحمن (أن يَمْضِيَ): على صلاته، أي: يتمها ولا يتأخر عن موضعه (سبق) بالبناء للمجهول، أي: النبي ﷺ (بها) أي: بالركعة التي صلاها عبد الرحمن قبل مجيئه ﷺ (ولم يزد عليها) أي: على الركعة الواحدة بعد تسلم عبد الرحمن من صلاته (شيئاً) أي: لم يسجد سجدة السهو. فيه دليل لمن قال ليس على المسبوق ببعض الصلاة سجود. قال ابن رسلان: وبه قال أكثر أهل العلم، ويؤيد ذلك قوله ﷺ: «وما فاتكم فأتوا»^(١) وفي رواية: «فاقضوا»^(٢)، ولم يأمر بسجود السهو (من أدرك الخ) أي من أدرك وتراً من صلاة إمامه فعليه أن يسجد للسهو لأنه يجلس للشاهد مع الإمام في غير موضع الجلوس، وبه قال جماعة من أهل العلم منهم عطاء وطاوس ومجاهد وإسحاق. ويجاب عن ذلك بأن النبي ﷺ جلس خلف عبد الرحمن ولم يسجد ولا أمر به المغيرة، وأيضاً ليس السجود إلا للسهو ولا سهو ها هنا، وأيضاً متابعة الإمام واجبة فلا يسجد لفعلها كسائر الواجبات والله أعلم. وهذه الآثار قد تبعت في تخريجها لكن لم أقف من أخرجا موصولاً.

١٥٣ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعَاذٍ، ثَنَا أَبِي، قَالَ: ثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بَكْرِ - يَمْنِي ابْنُ حَفْصٍ بْنُ عُمَرَ بْنِ سَعْدٍ - سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ [الثَّوْمِيِّ]، أَنَّهُ شَهِدَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ يَسْأَلُ بِإِلَافَةٍ عَنْ وُضْوءِ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَقَالَ: كَانَ يُخْرِجُ يَمِينَهُ حَاجَةً، فَأَتَيْنَا بِالْمَاءِ فَيَتَوَضَّأُ، وَيَمْسَحُ عَلَى عِمَامَتِهِ وَمَوْقِفِهِ.

(١) أخرجه البخاري (٦٣٥) من حديث أبي قتادة.

(٢) رُجِّحَ مسلم في كتابه «التميز» رواية «فأتوا» وساق إسناد رواية «فاقضوا» في «صحيحه»، مع إعمال اللفظ، ومع ثبوته فهي بمعنى «أتوا».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى زَيْنِ تَيْمِ بْنِ مُرَّةَ.

(يسأل بلالاً) أي: حضر أبو عبد الرحمن عند عبد الرحمن بن عوف حال كونه يسأل بلالاً، وبلال هو ابن رباح المؤذن مولى أبي بكر الصديق (وموقيه) تننية موق بضم الميم بلا همزة. قال الجوهري: الموق الذي يلبس فوق الخف، فارسي معرب، وكذا قال القاضي عياض وابن الأثير أنه فارسي معرب، وكذلك قال الهروي: الموق الخف فارسي معرب، وحكى الأزهرى عن الليث الموق ضرب من الخفاف ويجمع على أمواق وقال علي بن سماعيل بن سيدة اللغوي صاحب «المحكم»: الموق ضرب من الخفاف والجمع أمواق عربي صحيح. وقال ابن العربي في «شرح الترمذي»: الخف جلد ميطن مخروط يستر القدم كلها والموق: جلد مخروط لا بطانة له. قال الخطابي: هو خف قصير الساق، والجرموق خف قصير الساق في قول بعضهم، وفي قول آخر: خف على خف (وهو) أي: الراوي عن أبي عبد الرحمن (تيم بن مرة) قال الجوهري: وتيم قريش رهط أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - وهو تيم بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر. انتهى.

١٥٤ - (حسن) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الدُّرْهَعِيُّ، قَالَ: ثَنَا ابْنُ دَاوُدَ، عَنْ يَكْبَرِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرٍو ابْنِ جَرِيرٍ، أَنَّ جَرِيرًا بَالَ ثُمَّ تَوَضَّأَ فَتَمَسَّحَ عَلَى الْخَفَيْنِ، وَقَالَ: مَا يَنْتَعْنِي أَنْ أَسْمَحَ وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَمَسَّحُ؟ قَالُوا: لِمَا كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ نَزُولِ الْمَائِدَةِ، قَالَ: مَا أَسْلَمْتُ إِلَّا بَعْدَ نَزُولِ الْمَائِدَةِ.

(ما يمتنعني أن أسمح) أي: أي شيء يمتنعني عن المسح (قالوا) أي: من عابوا على فعل جرير (إنما كان ذلك) أي: المسح على الخفين (قال) جرير في رد كلامهم (ما أسلمت إلخ) معناه أن الله تبارك وتعالى قال في سورة المائدة: ﴿فَأَتَسَلِّطُوا وَأُخَوِّضَكُمْ وَأَيِّدُكُمْ إِلَى الْمَرَاتِفِ وَأَسْخُوا رُءُوسَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦] فلو كان إسلام جرير متقدماً على نزول المائدة لاحتمل كون حديثه في مسح الخف منسوخاً بآية المائدة، فلما كان إسلامه متأخراً بإقراره على ذلك علم أن المسح متأخر عن حكم المائدة، وهو مبين أن المراد بآية المائدة غير صاحب الخف، فتكون السنة المطهرة مخصصة للآية الكريمة. قال المنذري: وأخرجه البخاري [٣٨٧]، ومسلم [٢٧٢]، والترمذي [٩٣]، والنسائي [١١٨]، وابن ماجه [٥٤٣] من حديث همام بن الحارث النخعي عن جرير وهو ابن عبد الله الجبلي، ولفظ البخاري قال: ثم توضعاً ومسح على خفيه ثم قام فصلى فستل فقال: رأيت رسول الله ﷺ صنع مثل هذا.

١٥٥ - (حسن) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، وَأَحْمَدُ بْنُ أَبِي شُعَيْبٍ الْخَزَائِيُّ، قَالَا: ثَنَا وَكَيْعٌ، قَالَ: ثَنَا دَلْهَمُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ حُجَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّجَاشِيَّ أَهْدَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خُفَّيْنِ أَسْوَدَيْنِ سَادَجَيْنِ فَلَبِسَهُمَا، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَيْهِمَا، قَالَ مُسَدَّدٌ: عَنْ دَلْهَمِ بْنِ صَالِحٍ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هَذَا مِمَّا تَقَرَّرَ بِهِ أَهْلُ الْبَصْرَةِ.

(عن حجيرة) بتقديم الحاء ثم الجيم مصغراً (أن النجاشي) بفتح النون على المشهور وقيل تكسر وتخفيف الجيم وأخطأ من شددتها وتشديد الباء، وحكى المطرزي التخفيف ورجحه الصنعاني، وهو أصحمة بن بحر النجاشي ملك الحبشة، واسمه بالعربية عطية، والنجاشي لقب له، أسلم على عهد النبي ﷺ ولم يهاجر إليه، وكان ردةً للمسلمين نافعاً، وقصته مشهورة في المغازي في إحسانه إلى المسلمين الذين هاجروا إليه في صدر الإسلام (ساذجين) بفتح الذال المعجمة وكسرهما أي غير منقوشين ولا شعر عليهما، أو على لون واحد لم يخالط سوادهما لون آخر. قال

الحافظ ولي الدين العراقي: وهذه اللفظة تستعمل في العرف كذلك، ولم أجد لها في كتب اللغة بهذا المعنى، ولا رأيت المصنفين في غريب الحديث ذكروها. وقال القسطلاني: الساذج معرب ساذة قال الزرقاني: (فلبسهما) بقاء التفرع أو التعقيب، فيه أن المهدي إليه ينبغي له التصرف في الهدية عقب وصولها بما أهدت لأجله إظهاراً لقبولها ووقوعها الموقع. وفيه قبول الهدية حتى من أهل الكتاب، فإنه أهدى له قبل إسلامه كما قاله ابن العربي وأقره زين الدين العراقي (عن دلهم بن صالح) بصيغة التعنت أي حدثنا وكيع عن دلهم. وأما أحمد بن أبي شعيب فقال: حدثنا وكيع قال: حدثنا دلهم (هذا مما تفرد به أهل البصرة) وأعلم أن الغرابة إما أن تكون في أصل السند أي في الموضع الذي يدور الإسناد عليه ويرجع، ولو تعددت الطرق إليه وهو طرفه الذي فيه الصحابي أولاً يكون التفرد كذلك، بل يكون التفرد في أثائه كأن يرويه عن الصحابي أكثر من واحد ثم يتفرد بروايته عن واحد منهم شخص واحد، فالأول الفرد المطلق والثاني الفرد النسبي، سمي نسبياً لكون التفرد حصل بالنسبة إلى شخص معين، وإن كان الحديث في نفسه مشهوراً، ويقال إطلاق الفردية عليه لأن الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحاً، إلا أن أهل الاصطلاح غابروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته: فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي، وهذا من حيث إطلاق الاسم عليهما، وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون فيقولون في المطلق والنسبي: تفرد به فلان أو أغرب به فلان، كذا في «شرح النخبة». وإذا علمت تعريف الفرد وانقسامه. فاعلم أن قول المؤلف الإمام: هذا مما تفرد به أهل البصرة فيه مسامحة ظاهرة، لأنه ليس في هذا السند أحد من أهل البصرة إلا مسدد بن مسرهد. وما فيه إلا كوفيون أو من أهل مرو كما صرح به السيوطي، ومسدد لم يتفرد به بل تابعه أحمد بن أبي شعيب الحراني كما في رواية المؤلف، وتابعه أيضاً هناد كما في رواية الترمذي [٢٨٢٠]، وأيضاً علي بن محمد وأبو بكر بن أبي شيبة كما في ابن ماجه [٥٤٩]، وأما شيخ مسدد أعني وكيعاً أيضاً لم يتفرد به بل تابعه محمد بن ربيعة كما في الترمذي فإنما التفرد في دلهم بن صالح وهو كوفي. قال السيوطي: فالصواب أن يقال هذا مما تفرد به أهل الكوفة أي: لم يروه إلا واحد منهم. انتهى.

والحاصل أنه ليس في رواية هذا الحديث بصري سوى مسدد ولم يتفرد هو، فنسبة التفرد إلى أهل البصرة وهم من المؤلف الإمام رضي الله عنه والله أعلم. قال المنذري: قال أبو الحسن الدارقطني: تفرد به حجير بن عبدالله عن ابن بريدة، ولم يروه عنه غير دلهم بن صالح وذكره في ترجمة عبدالله بن بريدة عن أبيه، ورواه الإمام أحمد ابن حنبل [٣٥٢/٥] عن وكيع فقال: عبدالله بن بريدة. انتهى.

١٥٦ - (ضعيف) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، قَالَ: ثَنَا ابْنُ حَيٍّ - هُوَ الْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ [بْنِ حَيٍّ] -، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَامِرٍ الْجَلِّيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَعْمٍ، عَنِ الشَّيْبَةِ بْنِ شُعْبَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ نَسِيتُ؟ قَالَ: «بَلْ أَنْتَ نَسِيتَ بِهَذَا أَمْرِي رُبِّي عَزَّ وَجَلَّ». [مشكاة المصابيح] (٥٢٤).

(نسيت) همزة الاستفهام مقدرة (بل أنت نسيت) قال الزرقاني: يشعر بعلم المغيرة قبل رؤيته يمسح، فيحتمل أن النبي ﷺ علم بأنه رآه قبل ذلك يمسح. أو علم بأنه بلغه من الصحابة قبل انتشار المسح بينهم. انتهى. قال الطيبي: يحتمل حمله على الحقيقة، أي: نسيت أنني شارع فنسيت النسيان إليّ، أو يكون بمعنى أخطأت فجاه بالنسيان على المشاكلة. انتهى. وتعبه الشيخ عبد الحق الدهلوي بقوله: لا يخفى أن نسيان كونه شارعاً بعيد غاية البعد، وقد يشعر

هذا الوجه بأنه لا يجوز النسيان على الشارع، أو المراد نسيان إليّ جزءاً من غير احتمال، فالظاهر هو الوجه الثاني انتهى. (بهذا أمرني رضي) بالوحي أو بلا واسطة، والتقديم فيه للاهتمام.

٦٠ - بَابُ التَّوْقِيتِ فِي الْمَسْحِ

١٥٧ - (صحيح) حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمرَ، قَالَ: ثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، وَحَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيِّ، عَنْ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمَسْحُ عَلَى الْخَفَيْنِ لِلْمَسَافِرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ». قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَاهُ مُتَّصِرُونَ بِنُ الْمُعْتَمِرِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ بِإِسْنَادِهِ قَالَ فِيهِ: وَلَوْ اسْتَرْذَنَاهُ لَرَأَيْنَاهُ.

(قال: المسح على الخفين للمسافر ثلاثة أيام وللمقيم يوم وليلة) هذا الحديث يدل على توقيت المسح بالثلاثة الأيام للمسافر، واللييلة والمقيم قال أبو عيسى الترمذي في «جامعه»: وهو قول العلماء من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء مثل سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق قالوا: يسمح المقيم يوماً وليلة، والمسافر ثلاثة أيام ولياليتين، وقد روي عن بعض أهل العلم أنهم لم يفتوا في المسح على الخفين، وهو قول مالك بن أنس والتوقيت أصح. انتهى. والتوقيت هو مذهب أبي حنيفة وأصحابه والأوزاعي والحسن بن صالح بن حي وداود الظاهري وابن جرير الطبري والجمهور. وأما ابتداء مدة المسح فقال الشافعي وأبو حنيفة وكثير من العلماء: إن ابتداء المدة من حين الحدث بعد لبس الخف لا من حين اللبس ولا من حين المسح ونقل عن الأوزاعي وأبي ثور وأحمد أنهم قالوا: إن ابتداءها من وقت اللبس والله أعلم. (رواه) أي: هذا الحديث (ولو استرذناه لرأيناه) قال البيهقي: قال الشافعي: معناه لو سأله أكثر من ذلك لقال نعم. وفي رواية ابن ماجه [٥٥٣] من طريق سفيان عن أبيه عن إبراهيم التيمي عن عمرو بن ميمون عن خزيمة بن ثابت قال (صحيح): «جعل رسول الله ﷺ للمسافر ثلاثاً، ولو مضى السائل على مسأله لجعلها خمساً». وقال ابن سيد الناس في «شرح الترمذي»: لو ثبتت هذه الزيادة لم تقم بها حجة، لأن الزيادة على عدم ذلك التوقيت مظنونة أنهم لو سألو زادهم، وهذا صريح في أنهم لم يسألوا ولا زيد. فكيف ثبتت زيادة بخبر دل على عدم وقوعها. قال الشوكاني: وغايتها بعد تسليم صحتها أن الصحابي ظن ذلك وأنه ليس بحجة. وقد ورد توقيت المسح بالثلاث واليوم واللييلة من طريق جماعة من الصحابة ولم يظنوا ما ظنه خزيمة والله أعلم بالصواب. قال المنذري: وأخرجه الترمذي [٩٥]، وابن ماجه [٥٥٤]، وقال الترمذي: هذا حديث حسن، وفي لفظ لأبي داود: ولو استرذناه لرأينا، وفي لفظ لابن ماجه: ولو مضى السائل على مسأله لجعلها خمساً. وذكر الخطابي أن الحكم وحامداً قد رواه عن إبراهيم فلم يذكر في هذا الكلام، ولو ثبت لم يكن فيه حجة لأنه ظن منه وحسبان، والحجة إنما تقوم بقول صاحب الشريعة لا بظن الراوي. وقال البيهقي: وحديث خزيمة بن ثابت بإسناده مضطرب، ومع ذلك فما لم يروا لا يصير سنة، هذا آخر كلامه. وقد أخرج مسلم في «صحيحه» [٢٧٦] من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه لما سئل عن المسح على الخفين قال: «جعل رسول الله ﷺ ثلاثة أيام ولياليتين للمسافر ويوماً وليلة للمقيم»، ولم يذكر هذه الزيادة. انتهى.

١٥٨ - (ضعيف) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، قَالَ: ثَنَا عُمرُ بْنُ الرَّبِيعِ بْنِ طَارِقٍ، قَالَ: أَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُرَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَرْزَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بَرْزَاءَ قَالَ يَحْيَى بْنُ أَبِي بُرَيْدٍ: وَكَانَ قَدْ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِلْقَبْلَتَيْنِ - اللَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمْسَحْ عَلَى الْخَفَيْنِ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: يَوْمًا، قَالَ: «يَوْمًا»،

[قَالَ ابْنُ مَرْيَمَ: إِسْنَادُهُ مُظْلِمٌ].

(عن محمد بن يزيد) بن أبي زياد الثقفي. قال أبو حاتم: مجهول. وصحح الترمذي حديثه، وقال الدارقطني: مجهول، وأقر ابن القطان على ذلك (عن أيوب بن قطن) بفتح القاف وقال الدارقطني: مجهول (عن أبي) مصغراً (ابن) عمارة) بكسر العين وفتح الميم المخففة هذا هو المشهور بين المحدثين، ضبطه المنذري والزبيعي وابن حجر وغيرهم. وقيل بضمها، صحابي مشهور (وكان) أبي: بن عمارة (القبليتين) أي: بيت المقدس والكعبة المكرمة. وفي «سنن ابن ماجه» [٥٥٧] (ضعيف): «وكان رسول الله ﷺ قد صلى في بيته القبليتين كليهما» (نعم وما شئت) أي: امسح ثلاثة أيام وما شئت، وما بدا لك من أربعة أو خمسة أو ستة أو سبعة أيام وأنت مخير بفعلك ولا توقيت له من الأيام.

١٥٨م) - (ضعيف) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَاهُ ابْنُ أَبِي مَرْزَمٍ الْمِصْرِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِيوبَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ [ابن] رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ سُئَيْبٍ، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ، قَالَ فِيهِ: حَتَّى بَلَغَ سَبْعًا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ [وَمَا بَدَا لَكَ]».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي إِسْنَادِهِ، وَلَيْسَ هُوَ بِالْقَوِي، [وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي مَرْزَمٍ وَيَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ السَّيْلِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِيوبَ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي إِسْنَادِهِ] ^(١) ^(٢).

(ابن سُئَيْبٍ) يضم النون وفتح السين المهملة وتشديد الباء التحتانية (ما بدا لك) من بدا يبدو، أي ما ظهر لك في أمر المسح فامسح عليهما إلى أية مدة شئت. وللفظ ابن ماجه [٥٥٧] (ضعيف): «أنه قال لرسول الله ﷺ امسح على الخفين؟ قال: نعم. قال: يوماً ويومين. قال: وثلاثاً حتى بلغ سبعا. قال له: ما بدا لك» (وقد اختلف) على يحيى بن أيوب (في إسناده) أي في إسناده يحيى لهذا الحديث (وليس هو بالقوي) أي: مع كون يحيى غير قوي في الحديث اختلف رواته عليه، فبعضهم روى عنه من وجه، وبعضهم من وجه آخر، ويحتمل أن اسم ليس هو يرجع إلى الحديث، أي: مع كون يحيى ابن أيوب قد اختلف عليه أن الحديث ليس بقوي لجهالة رواته. أخرج ابن ماجه [٥٥٧] (ضعيف) عن حملة بن يحيى وعمرو بن سواد المصريين قالوا: حدثنا عبدالله بن وهب أنبأنا يحيى بن أيوب عن عبدالرحمن بن رزين عن محمد بن يزيد بن أبي زياد عن أيوب بن قطن عن عباد بن نسي عن أبي بن عمارة.

قال الحافظ ابن عساكر في «الأطراف» وكذا الحافظ جمال الدين المزي في «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»: رواه سعيد بن كثير بن عفير، عن يحيى بن أيوب مثل رواية ابن وهب، ورواه يحيى بن إسحاق السيلحي، عن يحيى ابن أيوب واختلف عليه. فقيل: عنه مثل رواية عمرو بن الربيع، وقيل: عنه عن يحيى بن أيوب عن عبدالرحمن بن رزين الخافقي، عن محمد بن يزيد بن أبي زياد، عن أيوب بن قطن الكندي عن عباد الأنصاري قال: قال رجل يا

(١) في «نسخة» (منه).

(٢) في (الهندية): «رواه ابن أبي مريم، ويحيى بن إسحاق، والسَّيْلِيُّ، ويحيى بن أيوب، واختلف في إسناده». وهو خطأ، والصواب ما أثبت.

رسول الله فذكره. ورواه إسحاق بن الفرات، عن يحيى بن أيوب، عن وهب بن قطن عن أبيه. انتهى كلام المزي ورواه الدارقطني في «سننه» [١٩٨/١] بسند أبي داود وقال: هذا إسناد لا يثبت.

وقد اختلف فيه على يحيى بن أيوب اختلافاً كثيراً، وعبد الرحمن ومحمد بن يزيد وأيوب بن قطن مجهولون. قال ابن القطان: والاختلاف الذي أشار إليه أبو داود والدارقطني هو أن يحيى بن أيوب رواه عن عبد الرحمن بن رزين عن محمد بن يزيد عن عباد بن نسي عن أبي بن عمارة. فهذا قول ثان. ويروى عنه عن عبد الرحمن بن رزين عن محمد بن يزيد، عن أيوب بن قطن، عن عباد بن نسي عن أبي بن عمارة. فهذا قول ثالث. ويروى عنه كذلك مراسلاً لا يذكر فيه أبي بن عمارة، فهذا ثالث قول. انتهى.

قال الشيخ تقي الدين قال أبو زرعة: سمعت أحمد بن حنبل يقول: حديث أبي بن عمارة ليس بمعروف الإسناد. انتهى. وكذا ضعفه البخاري فيما نقل عنه البيهقي في «المعرفة». وقال أبو الفتح الأزدي: هو حديث ليس بالقائم. وقال ابن عبد البر: لا يثبت وليس له إسناد قائم. ونقل النووي في «شرح المذهب» اتفاق الأئمة على ضعفه. وقال الحافظ ابن حجر: وبالغ الجورقاني ذكره في الموضوعات. قال الشوكاني: وبه أي بعدم التوقيت قال مالك والليث: إنه لا وقت للمسح على الخفين، ومن لبس خفيه وهو طاهر مسح ما بدا له، والمسافر والمقيم في ذلك سواء. وروي مثل ذلك عن عمر بن الخطاب وعقبة بن عامر وعبد الله بن عمر والحسن البصري. انتهى.

قلت: وهو القول القديم للشافعي كما صرح به البيهقي في «المعرفة»، لكن الصحيح ما قاله أهل المذهب الأول وهو التوقيت. وأما الدلائل لأهل المذهب الثاني فليس فيها ما يشفي الغليل، إن كان فيها حديث مرفوع فليس إسناده صحيحاً وما فيه صحيح فليس صريحاً في المقصود، بل هو محمول على مدة الثلاث، وإن كان آثاراً فلا تستطیع المعارضة بالأحاديث المرفوعة الصحيحة الصريحة. والله أعلم.

٦١ - باب المسح على الجوزين

بفتح الجيم تشية الجورب. قال في «القاموس»: الجورب لفافة الرجل. وفي «الصحيح»: الجورب معرب والجمع الجوارية والهاء للجمعة، ويقال الجوارب أيضاً انتهى. قال الطيبي: الجورب لفافة الجلد وهو خف معروف من نحو الساق. قال أبو بكر بن العربي في «عارضة الأحوذى»: الجورب غشاء للقدم من صوف يتخذ للدفاء وهو التسخان. ومثله في «قوت المغتذي» للسيوطي. وقال القاضي الشوكاني في «شرح المتقى»: الخف نعل من آدم يغطي الكعبين. والجرموق أكبر منه بلبس فوقه، والجورب أكبر من الجرموق. وقال الشيخ عبد الحق الدعلوي في «اللمعات»: الجورب خف بلبس على الخف إلى الكعب للبرد ولصيانة الخف الأسفل من الدرن والغسالة. وقال في «شرح كتاب الخرقى»: الجرموق خف واسع بلبس فوق الخف في البلاد الباردة. وقال المطرزي: موق خف قصير بلبس فوق الخف. انتهى كلام الشيخ. وقال العلامة العيني من الأئمة الحنفية: الجورب هو الذي يلبسه أهل البلاد الشامية الشديدة البرد، وهو يتخذ من غزل الصوف المقتول بلبس في القدم إلى ما فوق الكعب. انتهى. وقد ذكر نجم الدين الزاهدي عن إمام الحنفية شمس الأئمة الحلواني أن الجورب خمسة أنواع: من المرعزي ومن الغزل والشعر والجلد الرقيق والكرياس. قال وذكر التفاصيل في الأربعة من الثخين والرقيق والمنعل وغير المنعل والمبطن وغير المبطن وأما الخامسة فلا يجوز المسح عليه. انتهى.

فعلم من هذه الأقوال أن الجورب هو نوع من الخف إلا أنه أكبر منه، فبعضهم يقول: هو إلى نحو الساق، وبعضهم يقول: هو خف يلبس على الخف إلى الكعب، ثم اختلفوا فيه: هل هو من جلد وأديم، أو ما هو أعم منه من صوف وقطن. ففسره صاحب «القاموس» بلقافة الرجل. وهذا التفسير بعمومه يدل على لقافة الرجل من الجلد والصوف والظن. وأما الطيبي والشوكاني فقيدها بالجلد. وهذا مآل كلام الشيخ الدهلوي أيضاً. وأما الإمام أبو بكر بن العربي ثم العلامة العيني فصرحا بكونه من صوف. وأما شمس الأئمة الحلواني فقسّمه إلى خمسة أنواع. فهذا الاختلاف والله أعلم. إما لأن أهل اللغة اختلفوا في تفسيره وإما لكون الجورب مختلف الهيئة والصنعة في البلاد المتفرقة، ففي بعض الأماكن كان يتخذ من أديم، وفي بعضها من كل الأنواع، فكل من فسرهُ إنما فسرهُ على هيئة بلاده، ومنهم من فسرهُ بكل ما يوجد في البلاد بأي نوع كان.

١٥٩ - (صحيح) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ وَكَيْعٍ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ^(١)، عَنْ أَبِي قَيْسٍ الْأَوْدِيِّ - هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ ثَرْوَانَ -، عَنْ هُرَيْثِ بْنِ شَرَحْبِيلٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْجَوْرِبَيْنِ ٦٢/١ وَالتَّلْعَيْنِ.

(حسن) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: كَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ لَا يُحَدِّثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ، لِأَنَّ الْمَعْرُوفَ عَنِ الْمُغِيرَةِ أَنَّ الشَّيْءَ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْحُمْقَيْنِ.

(قوي بشاهد)^(٢) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَرَوِيَّ هَذَا أَيْضاً عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، عَنِ الشَّيْءِ ﷺ أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى الْجَوْرِبَيْنِ، وَنَاسٍ بِالْمُصْبِلِ وَلَا بِالْقَوِيَّ.

(صحيح) (عن أبي مسعود، والبراء، وأنس) (حسن) (عن أبي أمامة) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَمَسَحَ عَلَى الْجَوْرِبَيْنِ عَلَيَّ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَأَبُو سَعْدٍ^(٣)، وَالْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ، وَأَسْنُ بْنُ مَالِكٍ، وَأَبُو أَمَامَةَ، وَسَهْلُ بْنُ سَعْدٍ، وَعَمْرُو بْنُ حُرَيْثٍ، وَرَوِيَّ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَابْنِ عَبَّاسٍ.

(والتلعين) قال مجد الدين الفيروز آبادي في «القاموس»: التعل ما وقيت به القدم من الأرض كالنعلنة مؤنثة وجمعه نعال بالكسر. وقال ابن حجر المكي في «شرح شمائل الترمذي»: وأورد المؤلف أي الترمذي الخف عنها بياب لتغايرهما عرفاً بل لغة إن جعلنا من الأرض قيدا في التعل. قال الشيخ أحمد الشهير بالمقريء في رسالته المسماة بـ«فتح المتعالي في مدح خير النعال»: إن ظاهر كلام صاحب «القاموس» وبعض أئمة اللغة أنه قيد فيه، وقد صرح بالقيديدي ملا عصام الدين فإنه قال: ولا يدخل فيه الخف لأنه ليس مما وقيت به القدم من الأرض. انتهى. ومعناه أن التلعين ليهما فوق الجوربين كما قاله الخطاطي. فمسح على الجوربين والتلعين معاً فلا يستدل به على جواز مسح التلعين فقط. قال الطحاوي: مسح على نعلين تحتهما جوربان، وكان قاصداً بمسحه ذلك إلى جوربيه لا إلى نعليه

(١) في «سنن» (منه).

(٢) استدركتنا هذا الحكم من التخرج المطول لـ «صحيح سنن أبي داود» (٢٧٦/١). وقال متعباً كلام أبي داود: «انتفاعه غير مسلم، ثم هو قوي بما قبله».

(٣) (الهندية): «ابن مسعود»، وكلاهما صحيح، وردَّ عن كليهما فعله.

وجوربه مما لو كانا عليه بلا تعلين جاز له أن يمسح عليهما، فكان مسحه ذلك مسحاً أراد به الجوربين، فأتى ذلك على الجوربين والتعلين، فكان مسحه على الجوربين هو الذي تطهر به ومسحه على التعلين فضل. انتهى كلامه.

وهذه المسألة اختلف فيها العلماء، فالإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه والثوري وعبدالله بن المبارك ومحمد بن الحسن وأبو يوسف ذهبوا إلى جواز مسح الجوربين سواء كانا مجلدين أو متعلين أو لم يكونا بهذا الوصف بل يكونان تخيين فقط بغير نعل وبلا تجليد، وبه قال أبو حنيفة في أحد الروايات عنه، واضطربت أقوال علماء الشافعية في هذا الباب وأنت خير أن الجورب يتخذ من الأديم، وكذا من الصوف وكذا من القطن، ويقال لكل من هذا إنه جورب. ومن المعلوم أن هذه الرخصة بهذا العموم التي ذهبت إليها تلك الجماعة لا تثبت إلا بعد أن يثبت أن الجوربين الذين مسح عليهما النبي ﷺ كانا من صوف سواء كانا متعلين أو تخيين فقط ولم يثبت هذا قط. فمن أين علم جواز المسح على الجوربين غير المجلدين؟! بل يقال: إن المسح يتعين على الجوربين المجلدين لا غيرهما، لأنهما في معنى الخف، والخف لا يكون إلا من الأديم. نعم لو كان الحديث قولياً بأن قال النبي ﷺ: امسحوا على الجوربين لكان يمكن الاستدلال بعمومه على كل أنواع الجورب، وإذ ليس فليس. فإن قلت: لما كان الجورب من الصوف أيضاً احتمل أن الجوربين الذين مسح عليهما النبي ﷺ كانا من صوف أو قطن إذ لم يبين الراوي، قلت: نعم الاحتمال في كل جانب سواء يحتمل كونهما من صوف وكذا من أديم وكذا من قطن، لكن ترجح الجانب الواحد وهو كونه من أديم، لأنه يكون حيث في معنى الخف، ويجوز المسح عليه قطعاً، وأما المسح على غير الأديم فثبت بالاحتمالات التي لم تطمئن النفس بها، وقد قال النبي ﷺ (صحيح): «دع ما يريك إلى ما لا يريك» أخرجه أحمد في «مسنده» [٢٠٠/١]، والنسائي [٥٧١١] عن الحسن بن علي وغير واحد من الأئمة وهو حديث صحيح. نعم أخرج عبد الرزاق في «مصنفه» [٧٧٤] أخبرنا الثوري عن منصور عن خالد بن سعد قال: كان أبو مسعود الأنصاري يمسح على الجوربين له من شعر ونعله وسنده صحيح والله أعلم وعلمه أتم. قال في «غاية المقصود» بعدما أطال الكلام: هذا ما فهمت ومن كان عنده علم بهذا من السنة فكلامه أحق بالاتباع. قال المنذري: وأخرجه الترمذي [٩٩]، وابن ماجه [٥٥٩]، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. (وروي هذا أيضاً) الحديث أخرجه ابن ماجه [٥٦٠] ولفظه: حدثنا محمد بن يحيى حدثنا معلى بن منصور وبشر بن آدم قال: حدثنا عيسى بن يونس عن عيسى بن سنان عن الضحاك بن عبد الرحمن بن عرزم عن أبي موسى الأشعري: «أن رسول الله ﷺ توضأ ومسح على الجوربين والتعلين» قال المعلى في حديثه: لا أعلمه إلا قال: والتعلين (وليس بالمتصل) لأن الضحاك بن عبد الرحمن لم يثبت سماعه من أبي موسى، وعيسى بن سنان ضعيف لا يحتج به قاله البيهقي. والمتصل ما سلم إسناده من سقوط في أوله أو آخره أو وسطه بحيث يكون كل من رجاله سمع ذلك المروي من شيخه (ولا بالقوي) أي: الحديث مع كونه غير متصل ليس بقوي من جهة ضعف روايه وهو أبو سنان عيسى بن سنان. قال الذهبي: ضعفه أحمد وابن معين وهو مما يكتب حديثه على لينة وقواه بعضهم يسيراً. وقال العجلي: لا بأس به. وقال أبو حاتم: ليس بالقوي. انتهى وكذا ضعفه العقيلي والبيهقي. (ومسح على الجوربين علي بن أبي طالب) أخرج عبد الرزاق في «مصنفه» [٧٧٣]: أخبرني الثوري عن الزبير قال عن كعب بن عبدالله قال (في سنده من لم نجد له ترجمة): «رأيت علياً بال فمسح على جوربيه ونعله ثم قام يصلي» (وابن مسعود) أخرج عبد الرزاق في «مصنفه» [٧٨١]: أخبرنا معمر عن الأعشى عن إبراهيم أن

ابن مسعود كان يمسح على خفيه ويمسح على جوربيه (والبراء بن عازب) أخرج عبدالرزاق في «مصنفه» [٧٧٨]: أخبرنا الثوري عن الأعمش عن إسماعيل بن رجاء عن أبيه قال: رأيت البراء بن عازب يمسح على جوربيه ونعليه (وأنس بن مالك) أخرج عبدالرزاق [٧٧٩]: أخبرنا معمر عن قتادة عن أنس بن مالك أنه كان يمسح على الجوربين (وأبو أمامة وسهل بن سعد وعمر بن حريث) لم أقف على روايات هؤلاء الثلاثة (وروي ذلك) أي المسح على الجوربين (عن عمر بن الخطاب وابن عباس) ولم أقف على روايتهما أيضاً.

٦٢ - باب

كذافي أكثر النسخ، وهكذا في مختصر المنذري، وليس في بعض النسخ لفظ الباب.

١٦٠ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، وَعَبَادُ بْنُ مُوسَى، قَالَا: نَا هُثَيْمٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَطَاءٍ [الثَّقَفِيُّ]، عَنْ أَبِيهِ. قَالَ عَبَادٌ: قَالَ: أَخْبَرَنِي أَوْسُ بْنُ أَبِي أَوْسٍ الثَّقَفِيُّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى نَعْلَيْهِ وَقَدَمَيْهِ. وَقَالَ عَبَادٌ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أُنِيَ عَلَى كِبَاطَةِ قَوْمٍ - يَعْنِي الْمِضْضَةَ - وَلَمْ يَذْكُرْ مُسَدَّدٌ الْمِضْضَةَ وَالْكِبَاطَةَ، ثُمَّ اتَّفَقَا: فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى نَعْلَيْهِ وَقَدَمَيْهِ.

٦٣ / ١

(أُنِيَ عَلَى كِبَاطَةِ قَوْمٍ) بكسر الكاف وفتح الظاء المخففة. قال ابن الأثير في «النهاية»: هي كالقناة وجمعها كظائم، وهي آبار تحفر في الأرض متناسقة ويحرق بعضها إلى بعض تحت الأرض فيجتمع مياهها جارية ثم يخرج عند منتهائها فيسبح على وجه الأرض، وقيل هي السقاية. انتهى. وقال ابن الأثير في «جامع الأصول»: هي آبار تحفر ويباعد ما بينها ثم يحفر ما بين كل بئرين بقناة يؤدي الماء من الأولى إلى ما يليها حتى يجمع الماء إلى آخرهن ويبقى في كل بئر ما يحتاج إليه أهلها. هكذا شرحه الأزهرى. وقد جاء في لفظ الحديث أنها الميضأة. انتهى. وفي «القاموس»: الكباطة بئر جنب بئر بينهما مجرى في بطن الأرض، كالكتيمة والكتيمة المزادة (يعني الميضأة) وهي إناء التوضي، وهذا التفسير لأحد من الرواة ما فوق مسدد وعباد، وإنما قسر كباطة بالميضأة لأنها تطلق على السقاية المزادة أيضاً، فهذا الاعتبار فسرهما بالميضأة (ثم اتفقا) أي: عباد بن موسى ومسدد في بقية ألفاظ الحديث، وغرضه أن مسدداً وعباد بن موسى قد اختلفا في هذا الحديث في ثلاثة مواضع: الأول في لفظ أخبرني أوس فقال عباد: أخبرني بصيغة الإخبار، ولم يقل به مسدد، والثاني: في سياق روايتهما للحديث، فقال عباد: رأيت رسول الله ﷺ، وقال مسدد: إن رسول الله ﷺ، والثالث: زيادة لفظ أُنِيَ على كِبَاطَةِ قَوْمٍ - يعني الميضأة - فهي مذكورة في رواية عباد بن موسى دون مسدد عن أوس بن أبي أوس الثَّقَفِيُّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى نَعْلَيْهِ وَقَدَمَيْهِ، ولفظ عباد: أخبرني أوس بن أبي أوس الثَّقَفِيُّ: رأيت رسول الله ﷺ أُنِيَ عَلَى كِبَاطَةِ قَوْمٍ - يعني الميضأة - فتوضأ ومسح على نعليه وقدميه (على نعليه وقدميه) قال ابن رسلان: هذه الرواية محمولة على الرواية التي قبلها أنه مسح على الجوربين والتعلين ولعل المراد ههنا بالمسح على القدمين المسح على الجوربين. قال ابن قدامة: والظاهر أن النبي ﷺ إنما مسح على سيور النعل التي على ظاهر القدم، فعلى هذا المراد مسح على سيور نعليه، وظاهر الجوربين اللتين فيهما قدماه. انتهى كلام ابن رسلان. وتحقيق المسح على النعلين قد تقدم في باب الوضوء مرتين تحت حديث ابن عباس [١٣٧] فليرجع إليه. وحديث أوس بن أبي أوس فيه اضطراب سنداً ومتناً. وقال الحافظ ابن عبد البر: ولأوس بن حذيفة أحاديث منها المسح على القدمين في إسناده ضعف. والله أعلم.

٦٣ - بَابُ كَيْفِ الْمَسْحِ؟

أي: هذا باب في كيفية المسح.

١٦١ - (حسن صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَاحِ التِّزَارِيُّ، قَالَ: ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزُّنَادِ، قَالَ: ذَكَرَهُ أَبِي، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَمْسَحُ عَلَى الْخَفَيْنِ، وَقَالَ غَيْرُ مُحَمَّدٍ: مَسَحَ ^(١) عَلَى ظَهْرِ الْخَفَيْنِ.

(على الخفين) لم يذكر محمد بن الصباح أن المسح كان أعلى الخف أو أسفله (وقال غير محمد) بن الصباح وهو علي بن حجر فيما روى عنه الترمذي، ولفظ الترمذي: حدثنا علي بن حجر أخبرنا عبدالرحمن بن أبي زياد عن أبيه عن عروة بن الزبير عن المغيرة بن شعبة قال: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى الْخَفَيْنِ عَلَى ظَاهِرِهِمَا» وقال: حديث حسن. قال المنذري: وأخرجه الترمذي [٩٨] وقال: حديث حسن.

١٦٢ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، قَالَ: ثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَوْ كَانَ الدُّنْيُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ أَسْفَلُ الْخُفِّ أَوْلَى بِالْمَسْحِ مِنْ أَعْلَاهُ، وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى ظَاهِرِ خُفَيْهِ.

(بالرأي) أي بالقياس وملاحظة المعاني (لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه) أي ما تحت القدمين أولى بالمسح من الذي هو أعلاه لأن أسفل الخف هو الذي يباشر المشي، ويقع على ما تنبغي إزالته، بخلاف أعلاه، وهو ما على ظهر القدم (يمسح على ظاهر خفيه) فلا يعتبر ولا يعاباً بالقياس والرأي الذي هو على خلاف فعل رسول الله ﷺ، لكن ورد في حديث رجاء بن حيوة عن وراذ عن المغيرة (ضعيف): «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ أَعْلَى الْخَفِ وَأَسْفَلَهُ» وإسناده ضعيف، وسبجي بانه. وحديث علي بن طريق حفص بن غياث أخرجه الدارقطني [١٩٩/١] من وجهين. قال الحافظ ابن حجر في «التلخيص»: حديث علي أخرجه أبو داود وإسناده صحيح. وقال في «بلوغ المرام»: إسناده حسن.

١٦٣ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، قَالَ: ثَنَا يَحْيَى بْنُ أَدَمَ، قَالَ: نَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ الْأَعْمَشِ، بِإِسْنَادِهِ بِهَذَا الْحَدِيثِ، قَالَ: مَا كُنْتُ أَرَى بَاطِنَ الْقَدَمَيْنِ إِلَّا أَحَقَّ بِالْعَسَلِ، حَتَّى رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى ظَهْرِ خُفَيْهِ.

(بإسناده) أي: عن أبي إسحاق عن عبد خير عن علي (بهذا الحديث) الآتي وهو هذا (قال) علي (ما كنت أرى) بضم الهزة أي: أظنه ويفتح الهزة، أي: أعلمه (على ظهر خفيه) فعملت أن ظهر الخفين مستحق للمسح لا باطنهما.

١٦٤ - (صحيح) [حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْحَدِيثِ، قَالَ: لَوْ كَانَ الدُّنْيُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ بَاطِنُ الْقَدَمَيْنِ أَحَقَّ بِالْمَسْحِ مِنْ ظَاهِرِهِمَا، وَقَدْ مَسَحَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ظَهْرِ خُفَيْهِ]. (صحيح) ورواه وكيع، عَنْ الْأَعْمَشِ بِإِسْنَادِهِ قَالَ: كُنْتُ أَرَى أَنَّ بَاطِنَ الْقَدَمَيْنِ أَحَقَّ بِالْمَسْحِ مِنْ ظَاهِرِهِمَا، حَتَّى

(١) في «نسخة» (نه).

رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ [عَلَى] ظَاهِرِهِمَا. قَالَ وَكِيعٌ: يَعْنِي الْخَفَيْنِ.

(لم ألق عليه موصلاً) وَرَوَاهُ عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، كَمَا رَوَاهُ وَكِيعٌ.

(صحيح) وَرَوَاهُ أَبُو السَّوْدَاءِ، عَنِ ابْنِ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: رَأَيْتُ عَلِيًّا تَوَضَّأَ، فَغَسَلَ ظَاهِرَ قَدَمَيْهِ وَقَالَ: لَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ فَسَأَلْتُ الْحَدِيثَ.

(بإسناده) المذكور من أبي إسحاق إلى علي رضي الله عنه. (قال وكيع: يعني الخفين) أي: قال وكيع إن المراد بالقدمين الخفين.

(وساق الحديث) وأعلم أن هذا الحديث هكذا معلقاً في رواية اللؤلؤي وأما في رواية أبي بكر بن داسة فموصول وهذه عبارته: حدثنا حامد بن يحيى أخبرنا سفيان عن أبي السوءاء عن ابن عبد خير عن أبيه قال: رأيت علياً توضأ . . الحديث. قال الشيخ الأجل ولي الله المحدث الدهلوي في «المسوى شرح الموطأ» قال الشافعي: مسح أعلى الخف فرض ومسح أسفله سنة. وقال أبو حنيفة: لا يمسح إلا الأعلى. وقال في «المصنف شرح الموطأ»: حديث علي رضي الله عنه يرجع قول عروة وهو المختار عندي. انتهى. وقال الشيخ سلام الله في «المحلى شرح الموطأ»: وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد. وصورة المسح أن يضع أصابع اليمنى على مقدم خفه وأصابع اليسرى على مقدم الأيسر ويمدهما إلى الساق فوق الكعبين ويفرج أصابعه. وفي الباب عن جابر قال (ضعيف جداً): «مر رسول الله ﷺ برجل يتوضأ ويغسل خفيه برجليه فقال بيده كأنه دفعه: إنما أمرت بالمسح. وقال رسول الله ﷺ بيده هكذا من أطراف الأصابع إلى أصل الساق خطوطاً بالأصابع» أخرجه ابن ماجه في «سننه» [٥٥١] وقال: تفرد به بقية. انتهى. ويحيى في شرح الحديث الآتي مذاهب باقي العلماء، وهناك تعرف وجه التوفيق بين الأحاديث. والله أعلم.

١٦٥ - (ضعيف) ^(١) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ مَرْزُوقَانَ، وَمَحْمُودُ بْنُ خَالِدٍ الدَّمَشْقِيُّ، الْمَعْنَى، قَالَ: ثَنَا الْوَلِيدُ، قَالَ مَحْمُودٌ: قَالَ: أَنَا نَوْزُبُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ رَجَاءَ بْنِ حَيَّوَةَ، عَنْ كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَ: وَضَأْتُ الثَّيْبَ ﷻ فِي غُرُورَةِ تَبُوكَ، فَمَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ وَأَسْفَلَهُمَا.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَيَلْغَنِي أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ نَوْزُبَ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ رَجَاءَ.

(حدثنا الوليد) بن مسلم أبو العباس الدمشقي عالم الشام، قال الحافظ: هو مشهور متفق على توثيقه في نفسه، وإنما عابوا عليه كثرة التدليس والتسوية. قال الدارقطني: كان الوليد يروي عن الأوزاعي أحاديث عنده عن شيوخ ضعفاء عن شيوخ ثقات قد أدركهم الأوزاعي، فيسقط الوليد الضعفاء ويجعلها عن الأوزاعي عن الثقات انتهى. (عن كاتب المغيرة) واسم كاتب المغيرة: بذلك في رواية ابن ماجه. وأما قول البيهقي في «المعرفة»: وضعت الشافعي في القديم حديث المغيرة بأن لم يسم رجاء بن حيوة كاتب المغيرة بن شعبة. وكذا قول ابن حزم: أن كاتب المغيرة لم يسم فهو مجهول فيندفع بما بيناه من التصريح (فمسح على الخفين وأسفلهما) دل هذا الحديث على أن محل المسح أعلى الخف وأسفله، وحديث علي، والحديث الأول لمغيرة بن شعبة بدلان على أن المسح المشروع هو مسح ظاهر الخف دون باطنه. وقال الشوكاني: وإليه ذهب الثوري وأبو حنيفة والأوزاعي وأحمد

(١) وهو منكر بزيادة الأسفل، انظر «الضعيفة» رقم (٥٥٥٣).

ابن حنبل، وذهب مالك والشافعي وأصحابهما والزهري وابن المبارك، وروي عن سعد بن أبي وقاص وعمر بن عبد العزيز إلى أنه يمسح ظهورهما وبطونهما. قال مالك والشافعي: إن مسح ظهورهما دون بطونهما أجزأه. قال مالك: من مسح باطن الخفين دون ظهورهما لم يجزه وكان عليه الإعادة في الوقت ويعدّه، وروي عنه غير ذلك، والمشهور عن الشافعي إن مسح ظهورهما واتصر على ذلك أجزأه، ومن مسح باطنهما دون ظاهرهما لم يجزه وليس بماسح. وقال ابن شهاب وهو قول للشافعي: إن مسح بطونهما ولم يمسح ظهورهما أجزأه. والواجب عند أبي حنيفة مسح قدر ثلاث أصابع من أصابع اليد، وعند أحمد أكثر الخف، وروي عن الشافعي أن الواجب ما يسمى مسحاً. وأما الحديث الثاني للمغيرة وحديث عليّ فليس بين حديثيهما تعارض، غاية الأمر أن النبي ﷺ مسح تارة على باطن الخف وظاهره، وتارة اتصر على ظاهره، ولم يرو عنه ما يقتضي المنع من أحد الصفتين فكان جميع ذلك جائزاً وستة، والله أعلم، انتهى كلام الشوكاني.

قلت: الحديث الثاني للمغيرة قد ضعفه الأئمة الكبار: البخاري وأبو زرعة وأبو داود وغيرهم كما يجيء بيانه عن قريب، فلا يصلح لمعارضة حديث علي الصحيح، فما قال الشوكاني في دفع التعارض لا حاجة إليه.

قال المنذري: وأخرجه الترمذي [٩٧]، وابن ماجه [٥٥٠]، وضعف الإمام الشافعي رضي الله عنه حديث المغيرة هذا. وقال أبو داود: وبلغني أنه لم يسمع ثور هذا الحديث من رجاء. وقال الترمذي: هذا حديث معلول، وقال: وسألت أبا زرعة ومحمداً^(١) عن هذا الحديث فقالا: ليس بصحيح. انتهى.

(لم يسمع هذا الحديث من رجاء) واعلم أن هذا الحديث ذكروا فيه أربع علل:

العلة الأولى: أن ثور بن يزيد لم يسمعه من رجاء بن حيوة بل قال: حَدَّثْتُ. الثانية: أنه مرسل، وقال الترمذي: سألت أبا زرعة ومحمداً عن هذا الحديث فقالا: ليس بصحيح، لأن ابن المبارك روى هذا عن ثور عن رجاء قال: حدثت عن كاتب المغيرة مرسل عن النبي ﷺ. الثالثة: تدليس وليد بن مسلم. الرابعة: جهالة كاتب المغيرة.

قلت: علة جهالة كاتب المغيرة مدفوعة لمجيء التصريح في اسم كاتب المغيرة كما عرفت. قال الحافظ ابن القيم: وأيضاً فالمعروف بكاتب المغيرة هو مولاة وراد وقد خرّج له في «الصححين»، وإنما ترك ذكر اسمه في هذه الرواية لشهرته وعدم التباسه بغيره، ومن له خبرة بالحديث ورواته لا يتمارى في أنه وراد كاتبه. ويعد فهذا حديث قد ضعفه الأئمة الكبار: البخاري وأبو زرعة والترمذي وأبو داود والشافعي. ومن المتأخرين ابن حزم وهو الصواب، لأن الأحاديث الصحيحة كلها تخالفه، وهذه العلل وإن كان بعضها غير مؤثر، فمنها ما هو مؤثر مانع من صحة الحديث، وقد تفرد الوليد بن مسلم بإسناده وصله وخالفه من هو أحفظ منه وأجل وهو الإمام الثبت عبدالله بن المبارك، فرواه عن ثور عن رجاء قال: حَدَّثْتُ عن كاتب المغيرة عن النبي ﷺ، وإذا اختلف عبدالله بن المبارك والوليد بن مسلم، فالقول ما قال عبدالله. وقد قال بعض الحفاظ: أخطأ الوليد بن مسلم في هذا الحديث في موضعين: أحدهما أن رجاء لم يسمعه من كاتب المغيرة وإنما قال: حدثت عنه، والثاني: أن ثوراً لم يسمعه من رجاء، وخطأ ثالث: أن الصواب إرساله، فميز الحفاظ ذلك كله في الحديث وبينه، ورواه الوليد معنعناً من غير تبين.

(١) في بعض الطباعات (محمد)، والصواب ما أثبتناه.

النضج الرش، قاله الجوهري، وسيجيء بيانه في الحديث.

١٦٦ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، قَالَ: أَنَا سُفْيَانُ - (هُوَ الثَّوْرِيُّ) -، عَنْ مَثُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ الْحَكَمِ الثَّقَفِيِّ - أَوْ الْحَكَمِ بْنِ سُفْيَانَ الثَّقَفِيِّ - قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا بَالَ تَوَضَّأَ^(١) وَتَنَضَّحَ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَافَقَ سُفْيَانُ جَمَاعَةً عَلَى هَذَا الْإِسْنَادِ، [وَأَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْحَكَمُ أَوْ ابْنُ الْحَكَمِ].

٦٥/١

(عن سفیان بن الحکم الثقفی أو الحکم بن سفیان الثقفی) هو تردد بين اسمين والمسمى واحد (وينتضح) قال الخطابي في «معالم السنن»: الانتضاح ها هنا الاستنجاء بالماء، وكان من عادة أكثرهم أن يستنجوا بالحجارة لا بمسح الماء، وقد يتناول الانتضاح أيضاً على رش الفرج بالماء بعد الاستنجاء يدفع بذلك وسوسة الشيطان انتهى كلامه. وذكر الثوري عن الجمهور أن هذا الثاني هو المراد ها هنا. قلت: وهذا هو الحق وبه فسر الجوهري كما تقدم. وفي «جامع الأصول»: الانتضاح رش الماء على الثوب ونحوه والمراد به أن يرش على فرجه بعد الوضوء ماءً ليذهب عنه الوسواس الذي يعرض للإنسان أنه قد خرج من ذكره بلل، فإذا كان ذلك المكان بللاً دفع ذلك الوسواس، وقيل: أراد بالانتضاح الاستنجاء بالماء لأن الغالب كان من عادتهم أنهم يستنجون بالحجارة (وافق سفیان) مفعول لوافق (جماعة) فاعل لوافق (على هذا الإسناد) أي: لفظ سفیان بن الحکم الثقفی أو الحکم بن سفیان الثقفی، فقال جماعة كروح بن القاسم وشيبان ومعر وغيرهم كما قال سفیان الثوري (قال بعضهم الحکم أو ابن الحکم) والصحيح الحکم ابن سفیان قال المنذري: وأخرجه الترمذي^(٢)، وابن ماجه [٤٦١]. واختلف في سماع الثقفی هذا من رسول الله ﷺ، وقال النمري له حديث واحد في الوضوء وهو مضطرب الإسناد. وقال أبو عيسى الترمذي: واضطربوا في هذا الحديث. وأخرج الترمذي [٥٠]، وابن ماجه [٤٦٣] من حديث الحسن بن علي الهاشمي عن عبدالرحمن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال [ضعيف]: «جاءني جبريل فقال: يا محمد إذا توضأت فانتضح» قال الترمذي: حديث غريب. وسمعت محمداً يعني يقول: الحسن بن علي الهاشمي منكر الحديث. هذا آخر كلامه. والهاشمي هذا ضعفه غير واحد من الأئمة. انتهى.

١٦٧ - (صحيح) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: ثَنَا سُفْيَانُ^(٣)، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ ثَقِيفٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَالَ ثُمَّ تَوَضَّعَ فَرَجَهُ.

(بال ثم نضح فرجه) أي: بال ثم توضأ ثم نضح فرجه كما في عامة الروايات، وهذا حديث فيه اختصار.

١٦٨ - (صحيح) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ الْمُهَاجِرِ، ثَنَا مَعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ مَثُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ الْحَكَمِ - أَوْ ابْنِ الْحَكَمِ -، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَالَ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَنَضَحَ فَرَجَهُ.

(١) في «نسخة»: «توضأ». (منه).

(٢) لم ألق عليه عنده. وعند المنذري (١٢٦/١): السائي بدل الترمذي، وهو عنده برقم (١٣٤).

(٣) في «نسخة»: «سفیان - هو ابن عيينة -». (منه).

(٤) في «نسخة»: «رسول الله». (منه).

(بال ثم توضع فرجه) وأخرج ابن ماجه [٤٦١] من طريق أبي بكر بن أبي شيبة حدثنا محمد بن بشر حدثنا زكريا ابن أبي زائدة قال: قال منصور: حدثنا مجاهد عن الحكم بن سفيان الثقفي (صحيح): «أنه رأى رسول الله ﷺ توضعاً ثم أخذ كفاً من ماء فوضه به فرجه» وأخرج النسائي [١٣٤]، أخبرنا إسماعيل بن مسعود حدثنا خالد بن الحارث عن شعبة عن منصور عن مجاهد عن الحكم عن أبيه (صحيح): «أن رسول الله ﷺ كان إذا توضعاً أخذ حفنة من ماء فقال بها هكذا ووصف شعبة نضح به فرجه، فذكرته لإبراهيم فأعجبه». وأخرج النسائي [١٣٥] أيضاً: أخبرنا العباس ابن محمد الدوري حدثنا الأوصح بن جواب حدثنا عمار بن رزيق عن منصور (ح) وأخبرنا أحمد بن حرب حدثنا قاسم حدثنا سفيان حدثنا منصور عن مجاهد عن الحكم بن سفيان عن أبيه قال (صحيح): «رأيت رسول الله ﷺ توضعاً ونضح فرجه» وهذه الأحاديث تدل على أن النضح إنما كان بعد الفراغ من الوضوء.

٦٥ - بَابُ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا تَوَضَّأَ؟

أي: بعد الفراغ من الوضوء، وأما الأذكار التي يقال عند غسل كل أعضاء الوضوء على حدة على حدة فكذب مخلق لم يقل رسول الله ﷺ شيئاً منه ولا علمه أمته ولا ثبت عنه غير التسمية في أوله وغير قوله (صحيح): «أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين» في آخره. وفي حديث آخر في النسائي [٢٥/٦] مما يقال بعد الوضوء أيضاً (صحيح): «سبحانك اللهم وبيحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك». ولم يكن يقول في أوله نويت رفع الحديث ولا استباحة الصلاة لا هو ولا أحد من أصحابه البتة. ولم يرو عنه في ذلك حرف واحد لا بإسناد صحيح ولا ضعيف، كنا في «زاد المعاد».

١٦٩ - (صحيح) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الْهَمْدَانِيُّ، قَالَ: ثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ - يَخْنِي ابْنَ صَالِحٍ - يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ عُفَّةَ بْنِ عَامِرٍ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُدَّامُ أَهْلِ بَيْتِهِ نَتَنَازَبُ الرِّعَايَةَ: رِعَايَةُ إِبِلِنَا، فَكَانَتْ عَلَيَّ رِعَايَةُ الْإِبِلِ، فَوَضَّعْتُهَا بِالْعَشِيِّ، فَأَذَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ النَّاسَ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ فَيُخَيِّنُ الْوَضُوءَ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَرْكَعُ رَكَعَتَيْنِ، يَقُولُ عَلَيْهِمَا بِقَلْبِهِ وَوَجْهِهِ، أَلَا فَقَدْ أُوجِبَ، فَقُلْتُ: بَعِ يَخ، مَا أَجُودَ هَذَا فَقَالَ رَجُلٌ [مِنْ] بَيْنَ يَدَيَّ: الَّتِي قَبْلَهَا يَا عُفَّةُ أَجُودَ مِنْهَا، فَتَنَازَلْتُ فَإِذَا هُوَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، قُلْتُ: مَا هِيَ يَا أَبَا حَنَسٍ؟ قَالَ: إِنَّهُ قَالَ إِنَّمَا قِيلَ أَنْ تَجِيءَ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ فَيُخَيِّنُ الْوَضُوءَ، ثُمَّ يَقُولُ جِئْنِي بِقُرْعٍ مِنْ وَضُوءِي: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، إِلَّا فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ». [م].

٦٦/١

قَالَ مُعَاوِيَةُ: وَحَدَّثَنِي رِيَّةُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ عَنْ عُفَّةَ بْنِ عَامِرٍ.

(خدام أنفسنا) خدام جمع خادم، أي: كان كل منا خادماً لنفسه فيخدم كل واحد نفسه ولم يكن لنا خادم غير أنفسنا يخدمنا (نتناوب الرعاية) التناوب أن تفعل الشيء مرة ويفعل الآخر مرة أخرى. والرعاية بكسر الراء الرعي (رعاية إبلنا) هذه اللفظة بدل من الرعاية. ومعنى هذا الكلام أنهم كانوا يتناوبون رعي إبلهم فتنجتمع الجماعة ويضمون إبلهم بعضها إلى بعض فيرعى كل واحد منهم ليكون أرفق بهم وينصرف الباقون في مصالحهم. قاله النووي (فكانت علي رعاية الإبل) في يومي ونونتي (فروحتها) من الترويح (بمعني) على وزن فعيل قال في «القاموس»: الرواح العشي أو من الزوال إلى الليل. قال الجوهر: أراح إبله، أي: ردها إلى المراح وكذلك الترويح ولا يكون ذلك إلا بعد الزوال،

والعشي والعشية من صلاة المغرب إلى العتمة والعشاء بالمد والقصر مثل العشي، وزعم قوم أن العشاء من زوال الشمس إلى طلوع الفجر انتهى ما في «الصحاح». أي رددت الإبل إلى مراعيها في آخر النهار وتفرغت من أمرها ثم جئت إلى مجلس رسول الله ﷺ (فيحسن الوضوء) من الإحسان، أي: يتمه بأدائه (يقبل عليهما بقلبه ووجه) من الإقبال وهو خلاف الإدبار أي يتوجه، وأراد بوجه ذاته أي يقبل على الركعتين بظاهره وباطنه. قال النووي: وقد جمع ﷺ بهاتين اللفظتين أنواع الخضوع والخشوع، لأن الخضوع في الأعضاء والخشوع بالقلب (ألا فقد أوجب) عليه الجنة ولفظ مسلم: «إلا وجب له الجنة».

(قلت: يخ بخ) قال الجوهري: يخ كلمة تقال عند المدح والرضا بالشيء وتكرر للمبالغة فيقال: يخ بخ فإن وصلت خففت ونونت فقلت: يخ بخ وربما شددت (ما أجود هذه) يعني هذه الكلمة أو البشارة أو الفائدة. وجودتها من جهات منها سهولة متيسرة يقدر عليها كل أحد بلا مشقة، ومنها أن أجرها عظيم والله أعلم (التي قبلها يا عقبة أجود منها) أي: الكلمة التي كانت قبل هذه الكلمة التي سمعت أجود من هذه (ففظرت) إلى هذا القائل من هو (ما هي) الكلمة (يا أبا حفص) عمر (قال) عمر (إنه) الضمير للشأن (قال) النبي ﷺ (أنفأ) أي: قريباً. قال النووي: هو بالمد على اللغة المشهورة وبالقصر على لغة صحيحة قرئ بها في السبع.

(من أيها) أي: من أي أبواب الجنة (شاء) دخولها. ولفظ الترمذي [٥٥] (صحيح): «فتحت له ثمانية أبواب من الجنة يدخل من أيها شاء» قال الحافظ ابن عبد البر في كتاب «التمهيد» هكذا قال فتح له من أبواب الجنة، وهو يدل على أنها أكثر من ثمانية، وذكره أبو داود والنسائي وغيرهما: فتحت له أبواب الجنة الثمانية ليس فيها ذكر: «من»، فعلى هذا أبواب الجنة ثمانية.

قال الإمام القرطبي في «التذكرة في أحوال أمور الآخرة» قال جماعة من أهل العلم: إن للجنة ثمانية أبواب واستدلوا بحديث عمر الذي أخرجه مسلم [٢٣٤] وغيره، وجاء تعيين هذه الأبواب لبعض الأعمال كما في حديث «الموطأ» [٤٧٨]، والبخاري [١٨٩٧]، ومسلم [١٠٢٧] قال: قال رسول الله ﷺ «من أنفق في سبيل الله زوجين نودي في الجنة يا عبدالله هذا خير، فمن كان من أهل الصلاة دعي من باب الصلاة، ومن كان من أهل الجهاد دعي من باب الجهاد. ومن كان من أهل الصدقة دعي من باب الصدقة. ومن كان من أهل الصيام دعي من باب الصيام». فقال أبو بكر: يا رسول الله ما على أحد يدعى من هذه الأبواب من ضرورة هل يدعى أحد من هذه الأبواب؟ قال: نعم، وأرجو أن تكون منهم».

قال القاضي عياض: ذكر مسلم في هذا الحديث من أبواب الجنة أربعة، وزاد غيره بقية الثمانية، فذكر منها باب التوبة، وباب الكاظمين الغيظ، وباب الراضين، والباب الأيمن الذي يدخل منه من لا حساب عليه. قال القرطبي: فذكر الحكيم الترمذي أبواب الجنة فعد أبواباً غير ما ذكر. قال: فعلى هذا أبواب الجنة أحد عشر باباً. وقد أطال القرطبي في تذكرته ويحيى بيانه إن شاء الله تعالى في موضعه.

(قال معاوية) وهذا موصول بالسند المذكور.

قال المنذري: وأخرجه مسلم [٢٣٤]، والنسائي [١٥١]، وابن ماجه [٤٧٠] وفي لفظ لأبي داود: فأحسن وضوءه ثم رفع نظره إلى السماء فقال: وفي إسناد هذا رجل مجهول، وأخرجه الترمذي [٥٥] من حديث أبي إدريس

الخولاني عايد الله بن عبدالله، وأبي عثمان عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - مختصراً، وفيه دعا وقال: وهذا حديث في إسناده اضطراب ولا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب كثير شيء. قال محمد: أبو إدريس لم يسمع من عمر شيئاً.

١٧٠ - (ضعيف) حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُغَرِّبِيُّ، عَنْ حَيْوَةَ - [وَهُوَ ابْنُ شُرَيْحٍ -، عَنْ أَبِي عَقِيلٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو، عَنْ عُقَيْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَمْرَ الرَّعَايَةِ، قَالَ عِنْدَ قَوْلِهِ: «فَأَحْسَنَ الْوُضُوءِ»: «ثُمَّ رَفَعَ نَظْرَهُ إِلَى السَّمَاءِ فَقَالَ» وَسَأَلَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ.

(نحوه) أي: نحو حديث جبير بن نفير وأبي إدريس الخولاني (ولم يذكر أمر الرعاية) أي: لم يذكر أبو عقيل أو من دونه قصة رعايتهم للإبل (قال) أبو عقيل في حديثه هذه الجملة أي (ثم رفع) المتوضيء (فقال) المتوضيء: أشهد أن لا إله إلا الله إلى آخره (وساق) أبو عقيل أو من دونه (الحديث بمعنى حديث معاوية) بن صالح. وحاصل الكلام أن أبا عقيل لم يذكر في حديثه قصة رعاية الإبل وقال فيه: «ما منكم من أحد توضعاً فأحسن الوضوء ثم رفع نظره إلى السماء فقال: أشهد أن لا إله إلا الله» إلى آخر الحديث كما قال معاوية والله أعلم. وأما الحكمة في رفع النظر إلى السماء فالعلم عند الشارع.

٦٦ - بَابُ الرَّجُلِ يُصَلِّي الصَّلَاةَ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ

ولم يجدد الوضوء لكل صلاة ما لم يحدث.

١٧١ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ الْبَجَلِيِّ - قَالَ مُحَمَّدٌ: هُوَ أَبُو أَسَدٍ بْنُ عَمْرِو - قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ عَنِ الْوُضُوءِ؟ فَقَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَكَثُرَ نُصْلَى الصَّلَاةِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ. [خ].

(يتوضأ لكل صلاة) وللنسائي من طريق شعبة عن عمرو: أنه سأل أنساً «أكان النبي ﷺ يتوضأ؟ قال: نعم» وللترمذي [٥٨] من طريق حميد عن أنس (ضعيف): «يتوضأ لكل صلاة طاهراً أو غير طاهر» وظاهره أن تلك كانت عادته، لكن حديث بشير بن يسار مولى حارثة عن سويد بن النعمان المروي في البخاري وغيره وسيجيء بتمامه يدل على أن المراد الغالب. قال الطحاوي: يحتمل أن ذلك كان واجباً عليه خاصة ثم نسخ يوم الفتح لحديث بريدة الآتي، ويحتمل أنه كان يفعله استحباباً ثم خشي أن يظن وجوبه فتركه لبيان الجواز.

قال الحافظ: وهذا أقرب وعلى تقدير الأول فالنسخ كان قبل الفتح بدليل حديث سويد بن النعمان فإنه كان في خبير وهي قبل الفتح بزمان.

(وكتنا نصلي الصلوات بوضوء واحد) ولاين ماجه [٥٠٩] (صحيح): «كتنا نصلي الصلوات كلها بوضوء

واحد».

قال المنذري: وأخرجه البخاري [٢١٤]، والترمذي [٦٠]، والنسائي [١٣١] وابن ماجه [٥٠٩].

١٧٢ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: ثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَلْقَمَةُ بْنُ مَرْثَدٍ، عَنْ سَلِمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ خَمْسَ صَلَوَاتٍ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ، وَتَمَسَّحَ عَلَى خَدَّيْهِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: ٦٧/١ إني رأيتك صنعتَ اليومَ شيئاً لم تكن تفعله؟ قَالَ: «عَمَلُا صَنَعْتُهُ». [م].

(يوم الفتح) أي: فتح مكة شرفها الله تعالى وهو سنة ثمان من الهجرة (خمس صلوات بوضوء واحد) قال الإمام محيي الدين النووي: والحديث فيه جواز الصلوات والمفروضات والنوافل بوضوء واحد ما لم يحدث، وهذا جائز بإجماع من يعتد به. وحكى أبو جعفر الطحاوي وأبو الحسن بن بطلان في «شرح صحيح البخاري» عن طائفة من العلماء أنهم قالوا: يجب الوضوء لكل صلاة وإن كان متطهراً، واحتجوا بقول الله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] الآية وما أظن هذا المذهب يصح عن أحد، ولعلمهم أرادوا استحباب تجديد الوضوء عند كل صلاة، ودليل الجمهور الأحاديث الصحيحة منها حديث بريدة هذا، وحديث أنس في «صحيح البخاري» [٢١٤]: «كان رسول الله ﷺ يتوضأ عند كل صلاة، وكان أحدنا يكتفيه الوضوء ما لم يحدث». وحديث سويد بن نعمان^(١) الذي تقدمت الإشارة إليه «أن رسول الله ﷺ صلى العصر ثم أكل سوياً ثم صلى المغرب ولم يتوضأ». وفي معناه أحاديث كثيرة كحديث الجمع بين الصلاتين بعرفة والمزدلفة^(٢) وسائر الأسفار والجمع بين الصلوات الفائتات يوم الخندق وغير ذلك. وأما الآية الكريمة فالمراد بها والله أعلم: إذا قمتم محدثين، وقيل: إنها منسوخة. قال النووي: وهذا القول ضعيف.

(لم تكن تصنعه) قبل هذا (قال) النبي ﷺ (عمداً صنعه) قال علي بن سلطان في «مراجعة المفاتيح»: الضمير راجع للمذكور وهو جمع الصلوات الخمس بوضوء واحد والمسح على الخفين، وفيه دليل على أن من يقرر أن يصلي صلوات كثيرة بوضوء واحد لا يكره صلاته إلا أن يغلب عليه الأخيثن. كذا ذكره الشراح، لكن رجوع الضمير إلى مجموع الأمرين يوهم أنه لم يكن يسمح على الخفين قبل الفتح، والحال أنه ليس كذلك، فالوجه أن يكون الضمير راجعاً إلى الجمع فقط أي جمع الصلوات بوضوء واحد. انتهى كلامه.

قال النووي: وأما قول عمر رضي الله عنه: صنعت اليوم شيئاً لم تكن تصنعه ففيه تصريح بأن النبي ﷺ كان يواظب على الوضوء لكل صلاة عملاً بالأفضل، وصلى الصلوات في هذا اليوم بوضوء واحد بياناً للجواز، كما قال ﷺ عمداً صنعه يا عمر. انتهى.

قال المنذري: وأخرجه مسلم [٢٧٧]، والترمذي [٦١]، والنسائي [١٣٣]، وابن ماجه [٥١٠].

٦٧ - بَابُ تَفْرِيقِ الْوُضُوءِ

أي: التفريق بين أعضاء الوضوء في الغسل بأن غسل أكثر الأعضاء أو بعضها وترك بعضها عمداً أو جاهلاً ويست الأعضاء ثم غسلها أو بل ذلك الموضع فما الحكم فيمن فعل ذلك، أيعيد الوضوء أو يبلى ذلك الموضع؟
١٧٣ - (صحيح) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَرْوَفٍ، ثنا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَارِمٍ، أَنَّهُ سَمِعَ قَتَادَةَ بْنَ دِعَامَةَ، قَالَ: ثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ تَوَضَّأَ وَتَرَكَ عَلَى قَدَمَيْهِ مِثْلَ مَوْضِعِ الظُّفْرِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ارْجِعْ فَأَخْبِنْ وَضُوءَكَ».

(١) أخرجه البخاري (٢٠٩).

(٢) أخرجه البخاري (١٣٩)، من حديث أسامة بن زيد.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ بِمَعْرُوفٍ عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ، وَلَمْ يَرَوْهُ إِلَّا ابْنُ وَهْبٍ وَحْدَهُ، وَقَدْ رَوَى عَنْ مَعْقِلِ بْنِ عَقِيلٍ الْجَزَرِيِّ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ عَمْرِو، عَنِ الشَّيْخِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَحْوَهُ، قَالَ: «ارْجِعْ فَأَحْسِنِ وَضُوءَكَ».

(الظفر) فيه لغات أجودها ظُفْرُ بضم الظاء والفاء، وبه جاء القرآن العزيز ويجوز إسكان الفاء، ويقال: ظُفْرُ بكَسْر الظاء وإسكان الفاء، وظُفْرُ بكَسْرهما، وقرىء بهما على الشواذ وجمعه أظفار وجمع الجمع أظافير، ويقال في الواحد أيضاً أظفور. قاله النووي.

(ارجع فأحسن وضوءك) قال بعض العلماء: هذا الحديث يدل على عدم وجوب إعادة الوضوء لأنه أمر فيه بالإحسان لا بالإعادة، والإحسان يحصل بمجرد إسباغ غسل ذلك العضو وبه قال أبو حنيفة، فعنده لا يجب الموالاة في الوضوء، واستدل به القاضي عياض على خلاف ذلك فقال: الحديث يدل على وجوب الموالاة في الوضوء لقوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أحسن وضوءك»، ولم يقل: اغسل الموضع الذي تركته. انتهى. ويحيى بعض بيان ذلك تحت الحديث الآتي. والحديث فيه من الفوائد: منها أن من ترك شيئاً من أعضاء طهارته جاهلاً لم تصح طهارته. ومنها: تعليم الجاهل والرفق به، ومنها: أن الوجب في الرجلين الغسل دون المسح. والله أعلم. قال المنذري: وأخرجه ابن ماجه [٦٦٥].

(عن جرير بن حازم ولم يروه إلا ابن وهب) وقال الدراقطني [١٠٨/١]: تفرد به جرير بن حازم عن قتادة وهو ثقة. وحاصل الكلام أن ابن وهب وجريراً كل واحد منهما متفرد عن شيخه، فلم يرو عن قتادة إلا جرير ولم يرو عن جرير إلا ابن وهب.

(ارجع فأحسن وضوءك) قال الخطابي: ظاهر معناه إعادة الوضوء في تمام، ولو كان تفرقه جائزاً لأشبهه أن يقتصر فيه على الأمر بغسل ذلك الموضع، أو كان يأمره بإسالة الماء في مقامه ذلك، وأن لا يأمره بالرجوع إلى المكان الذي يتوضأ فيه. انتهى. وحديث عمر رضي الله عنه أخرجه مسلم [٢٤٣]: حدثني سلمة بن شبيب قال: أخبرنا الحسن بن محمد بن أعين قال: أخبرنا معقل عن أبي الزبير عن جابر قال: «أخبرني عمر بن الخطاب أن رجلاً توضأ فترك موضع ظفر على قدمه فأبصره النبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقال: «ارجع فأحسن وضوءك، فرجع ثم صلى»^(١) وأخرجه أحمد في «مسنده» [٢١/١] مثله وزاد: ثم توضأ. وعقد الإمام البخاري في ذلك باباً وقال: باب تفريق الغسل والوضوء، ويذكر عن ابن عمر أنه غسل قدميه بعد ما جف وضوؤه، قال الحافظ في «الفتح»: باب تفريق الوضوء أي: جوازه، وهو قول الشافعي في الجديد، واحتج بأن الله تعالى أوجب غسل الأعضاء، فمن غسلها فقد أتى بما وجب عليه فرحها أو نسقها، ثم أيد ذلك بفعل ابن عمر. وبذلك قال ابن المسيب وجماعة. وقال ربيعة ومالك: من تعدد ذلك فعليه الإعادة ومن نسي فلا. وعن مالك: إن قرب التفريق بنى وإن أطال أعاد. وقال قتادة والأوزاعي: لا يعيد إلا إن جف. وأجازه

(١) قال شيخنا العلامة الألباني -رحمه الله- بعد أن ساق الحديث من هذه الطريق وطريق أخرى: «وهذا إسناد صحيح؛ لولا ما يخشى من تدليس أبي الزبير؛ فقد عنقه في الروایتين عنه».

النخعي مطلقاً في الغسل دون الوضوء. ذكر جميع ذلك ابن المنذر. وقال: ليس مع من جعل الجفاف حداً لذلك حجة.

وقال الطحاوي: الجفاف ليس يحدث فينقض كما لو جف جميع أعضاء الوضوء لم تبطل الطهارة. وأثر ابن عمر رويناه في «الأم» عن مالك عن نافع عنه لكن فيه: أنه توضع في السوق دون رجليه ثم رجع إلى المسجد فمسح على خفيه ثم صلى والإسناد صحيح، فيحتمل أنه إنما لم يجزم به لكونه ذكر بالمعنى. قال الشافعي: لعله قد جف وضوؤه لأن الجفاف قد يحصل بأقل مما بين السوق والمسجد. انتهى.

قال البيهقي في «المعرفة»: أخبرنا أبو سعيد ابن أبي عمرو قال: حدثنا أبو العباس، قال: أخبرنا الربيع، قال: أخبرنا الشافعي، قال: وأحب أن يتابع الوضوء ولا يفرقه لأن رسول الله ﷺ جاء به متتابعاً ثم ساق الكلام إلى أن قال: فإن قطع الوضوء فأحب أن يستأنف وضوءاً. ولا يبين لي أن يكون عليه استئناف وضوء، واحتج بما أخبرنا أبو زكريا وأبو بكر وأبو سعيد قالوا: حدثنا أبو العباس قال: أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي، قال: أخبرنا مالك عن نافع، عن ابن عمر أنه توضع بالسوق فغسل وجهه ويديه ومسح برأسه ثم دعي لجنابة فدخل المسجد فمسح على خفيه ثم صلى عليها وفي الحديث الثابت عن عمر وغيره في معنى هذا: ارجع فأحسن وضوءك. وقد رويناه عن عمر في جواز التفريق. انتهى.

٦٨/١ ١٧٤ - (هو مرسل وإسناده صحيح بما قبله) ^(١) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: ثَنَا حَمَّادٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ وَحُمَيْدٌ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمَعْنَى قَتَادَةَ.

(عن الحسن): بن يسار البصري إمام جليل مرسلًا (بمعنى) حديث (قَتَادَةَ) عن أنس.

١٧٥ - (صحيح) حَدَّثَنَا حَيَّوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ، قَالَ: ثَنَا يَحْيَى، عَنْ بَجِيرٍ - هُوَ ابْنُ سَعْدٍ -، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ يَحْيَى أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي، وَفِي ظَهْرِ قَدَمَيْهِ لَمْعَةٌ فَذَرَا الدَّرْهَمَ لَمْ يُصْبِحْهَا الْمَاءَ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُعِيدَ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ.

(حدثنا بقية): بن الوليد الحمصي أحد الأئمة. قال النسائي: إذا قال حدثنا وأخبرنا فهو ثقة. قال ابن عدي: إذا حدث عن أهل الشام فهو ثبت وإذا روى عن غيرهم خلط. قال الجوزجاني: إذا حدث عن الثقات فلا بأس به. وقال أبو مسهر الغساني: بقية ليست أحاديثه نقية فكن منها على تقية. كذا في «تهذيب التهذيب» و«الخلاصة». وقال المنذري في «الترغيب»: هو أحد الأعلام ثقة عند الجمهور لكنه يدلس. انتهى (عن بحير) بفتح الباء وكسر الحاء (عن بعض أصحاب النبي ﷺ): قال البيهقي في «المعرفة» هو مرسل وكذا قال ابن القطان. قال الحافظ ابن حجر وفيه بحث. وقد قال الأثرم قلت لأحمد هذا إسناد جيد؟ قال: نعم. فقلت: له إذا قال رجل من التابعين: حدثني رجل من أصحاب النبي ﷺ فالحديث صحيح؟ قال: نعم.

(لمعة) قال في «القاموس» بالضم قطعة من الثبت أخذت في البيس والموضع لا يصيبه الماء في الغسل والوضوء (لم يصيبها الماء): هذه الجملة تفسير للمعة (أن يعيد الوضوء والصلاة) وفي رواية ابن ماجه من طريق ابن

(١) لا حكم له في طيبة المعارف التي خرجت في مجلدة، وأخذنا الحكم من التخريج المطول لـ «صحيح سنن أبي داود» (١/٣١٠).

لهيعة عن أبي الزبير عن جابر عن عمر بن الخطاب قال: «رأى رسول الله ﷺ رجلاً يتوضأ فترك موضع الظفر على قدمه، فأمره أن يعيد الوضوء والصلاة قال فرجع» وفي الباب عن أبي أمامة أخرجه الدارقطني. وأما حديث الباب فقال المنذري في «تلخيصه»: في إسناده بقية بن الوليد وفيه مقال.

قال ابن القيم: هكذا علل أبو محمد المنذري وابن حزم هذا الحديث برواية بقية، وزاد ابن حزم تعليلاً آخر وهو أن راويه مجهول لا يدرى من هو، والجواب عن هاتين العلتين: أما الأولى فإن بقية ثقة في نفسه صدوق حافظ. وإنما نqm عليه التدليس مع كثرة روايته عن الضعفاء والمجهولين. وأما إذا صرح بالسماع فهو حجة، وقد صرح في هذا الحديث بسماعه له. قال أحمد في «مسنده»: أخبرنا إبراهيم بن أبي العباس أخبرنا بقية حدثني بحير بن سعد عن خالد ابن معدان عن بعض أزواج النبي ﷺ فذكر الحديث وقال: وأمره أن يعيد الوضوء. والعلة الثانية فباطلة أيضاً على أصل ابن حزم، وأصل سائر أهل الحديث، وأن عندهم جهالة الصحابي لا يقدر في الحديث لثبوت عدالة جميعهم. انتهى. وقال الحافظ في «التلخيص»: وأعله المنذري بأن فيه بقية، وقال عن بحير: وهو مدلس لكن في «المسند» [٣/٤٢٤]، «والمستدرک» تصريح بقية بالتحديث، وأجمل النووي القول في هذا فقال في «شرح المذهب»: هو حديث ضعيف الإسناد وفي هذا الإطلاق نظر لهذه الطرق. انتهى. وهذا الحديث فيه دليل صريح على وجوب الموالاة، لأن الأمر بالإعادة للوضوء بترك اللعنة لا يكون إلا للزوم الموالاة وهو مذهب مالك والأوزاعي وأحمد بن حنبل والشافعي في قول له، وقد عرفت أننا تفصيل بعض هذا المذهب، والله أعلم.

٦٨ - بَابُ إِذَا شَكَّ فِي الْحَدِيثِ

على وزن سبب وهو حالة مناقضة للمطهارة شرعاً، والجمع الأحداث مثل: سبب وأسباب.

١٧٦ - (صحيح) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ، قَالَا: تَنَا سَفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَعَبَادِ بْنِ تَعِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ قَالَ^(١): شَكَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ الرَّجُلَ يَجِدُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى يُغْتَبَلَ إِلَيْهِ؛ فَقَالَ: «لَا يُغْتَبَلُ [مِنْ صَلَاتِهِ] حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا». [ق.]

(عن سعيد بن المسيب وعباد بن تميم) قال الحافظ قوله وعن عباد هو معطوف على قوله عن سعيد بن المسيب، ثم إن شيخ سعيد بن المسيب فيه احتمالان يحتمل أن يكون عم عباد كأنه قال كلاهما عن عمه أي عم الثاني وهو عباد. ويحتمل أن يكون محذوفاً ويكون من مراسيل ابن المسيب، وعلى الأول جرى صاحب «الأطراف»، ويؤيد الثاني رواية معمر لهذا الحديث عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي سعيد الخدري أخرجه ابن ماجه [٥١٥] ورواه ثقات، لكن سئل أحمد عنه فقال: إنه منكر.

(شكى) على البناء للمفعول هكذا في أكثر النسخ وكذا في رواية مسلم [٣٦١]، واعتمد عليه النووي فقال: شكى بضم الشين وكسر الكاف، والرجل مرفوع ولا يترهم أنه شكى مفتوحة الشين والكاف ويجعل الشاكي هو عمه المذكور فإن هذا الوهم غلط، وجاء في بعض نسخ الكتاب: شكاً بالالف ومقتضاه أن الراوي هو الشاكي، وهكذا في «صحيح البخاري» [١٣٧] ولفظه عن عمه أنه شكاً، وفي رواية ابن خزيمة [٢٥] عن عبد الجبار بن العلاء عن سفیان

(١) في «نسخة» (مت).

ولفظه عن عمه عبد الله بن زيد قال : سألت رسول الله ﷺ عن الرجل .

ومعنى قول النووي فإن هذا الوهم غلط ، أي ضبط لفظ شكى في رواية مسلم بالآلف قياساً على رواية البخاري وغيره وهم فإن في رواية البخاري بلفظ : أنه شكى ، وليس هذه في رواية مسلم (الرجل) مفعول ما لم يسم فاعله وعلى رواية شكا بالآلف منصوب على المفعولية .

(يجد شيئاً) أي : الحدث خارجاً من دبره ، وفيه العدول عن ذكر الشيء المستقذر بخاص اسمه إلا للضرورة .

(حتى يخليل إليه) بضم المثناة التحتية وفتح الخاء المعجمة مبنياً لما يسم فاعله ، أي : يشبه له أنه خرج شيء من الريح أو الصوت .

(لا ينفث) بالجزم على النهي ويجوز الرفع على أن لا نافية والافتال : الانصراف (صوتا) : من دبره (أو يجد ريحاً) منه ، قال النووي : معناه يعلم وجود أحدهما ولا يشترط السماع والشم بإجماع المسلمين . وهذا الحديث أصل من أصول الإسلام ، وقاعدة عظيمة من قواعد الفقه وهي أن الأشياء يحكم ببقائها على أصولها حتى يتيقن خلاف ذلك ، ولا يضر الشك الطارئ عليها ، فمن ذلك مسألة الباب التي ورد فيها الحديث ، وهي أن من تيقن الطهارة وشك في الحدث حكم ببقائه على الطهارة ، ولا فرق بين حصول هذا الشك في نفس الصلاة وحصوله خارج الصلاة ، وهذا مذهبه ومذهب جماهير العلماء من السلف والخلف . انتهى . فمن تيقن الطهارة وشك في الحدث عمل بيقين الطهارة أو تيقن الحدث وشك في الطهارة عمل بيقين الحدث ، والله أعلم .

قال المنذري : وأخرجه البخاري [١٣٧] ، ومسلم [٣٦١] ، والنسائي [١٦٠] ، وابن ماجه [٥١٣] .

١٧٧ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَنَا حَدَّثَ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَوَجَدَ حَرَكَةً فِي دُبُرِهِ أَخَذَتْ أَوْ لَمْ يُخَذِثْ؟ فَأَشْكَلَ عَلَيْهِ : فَلَا يَتَصَرَّفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا ، أَوْ يَجِدَ رِيحًا» . [م] .

(فوجد حركة في دبره) وفي رواية مسلم [٣٦٢] إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً (أحدث أو لم يحدث) وفي مسلم أخرجه من شيء أم لا (فأشكل عليه) لعل فيه تقديم وتأخير أي فأشكل عليه أحدث أو لم يحدث .

(أو يجد ريحاً) وفيه دليل واضح على أن اليقين لا يزول بالشك في شيء من أمر الشرع ، وتقدم آنفاً شرح هذه المسألة على وجه التفصيل .

قال الترمذي [٧٤] : وهو قول العلماء أن لا يجب عليه الوضوء إلا من حدث يسمع صوتاً أو يجد ريحاً .

وقال ابن المبارك : إذا شك في الحدث فإنه لا يجب عليه الوضوء حتى يستيقن استيقاناً يقدر أن يحلف عليه .

وقال : إذا خرج من قُبُل المرأة الريح وجب عليه الوضوء وهو قول الشافعي وإسحاق . انتهى .

٦٩ - بَابُ الْوُضُوءِ مِنَ الْقِبْلَةِ

بضم القاف وسكون الباء : اسم من قبلت تقيلاً ، والجمع قبل مثل : غرفة وغرف .

١٧٨ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، قَالَ : ثَنَا يَحْيَى وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ، قَالَا : ثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي رَوْحٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ ، عَنْ عَائِشَةَ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبَّلَهَا وَلَمْ يَتَوَضَّأْ . [م^(١)]

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَهُوَ مُرْسَلٌ ، وَإِبْرَاهِيمُ التَّيْمِيُّ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَائِشَةَ شَيْئاً .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَكَذَا رَوَاهُ الْفَرَزَابِيُّ وَغَيْرُهُ .

[قَالَ أَبُو دَاوُدَ : مَاتَ إِبْرَاهِيمُ التَّيْمِيُّ وَلَمْ يَبْلُغْ أَرْبَعِينَ سَنَةً ، وَكَانَ يَكْنَى أَبَا أَسْمَاءَ^(٢)]

(عن أبي روق) بفتح الراء وسكون الواو المخففة واسمه عطية بن الحارث الهمداني الكوفي عن أنس وإبراهيم التيمي والشعبي وعنه ابنه يحيى وعمارة والثوري . قال أبو حاتم : صدوق . وقال أحمد : ليس به بأس ، وقال ابن معين : صالح ، وقال ابن عبد البر : قال الكوفيون : هو ثقة ولم يذكره أحد بجرح .

(قبلها ولم يتوضأ) فيه دليل على أن لمس المرأة لا يقض الوضوء لأن القبلة من اللبس ولم يتوضأ بها النبي ﷺ وإلى هذا ذهب علي وابن عباس وعطاء وطاوس وأبو حنيفة وسفيان الثوري ، وحديث الباب ضعيف لكنه يؤيده الأحاديث الأخر منها ما أخرجه مسلم [٤٦٨] ، والترمذي [٣٤٩٣] ، وصححه عن عائشة قالت : «فقدت رسول الله ﷺ ليلة من الفرائض ، فالتصت فوضعت يدي على باطن قدميه وهو في المسجد وهما منصوبتان وهو يقول : «اللهم إني أعوذ بركضك من سخطك» . الحديث . ومنها ما أخرجه الشيخان في «صحيحهما» [خ : (٥١٣) ، م (٥١٢)] من حديث أبي سلمة عن عائشة قالت : «كنت أنام بين يدي رسول الله ﷺ ورجلاي في قبلته فإذا سجد غمزني فقبضت رجلي فإذا قام بسطتهما ، والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح» . وفي لفظ : «فإذا أراد أن يسجد غمز رجلي فضممتها إلي ثم سجد» . وذهب ابن مسعود وابن عمر والزهري ومالك بن أنس والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق إلى أن في القبلة وضوءاً قال الترمذي : وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ، ولهذه الجماعة أيضاً دلائل منها قوله تعالى : ﴿أَوْ لَكُمُ الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ وَحَرَامٌ عَلَى الْكُفَرَاءِ أَن يَصْطَلُّوا فِيهِ وَلَهُ عَلَى الْإِسْلَامِ جَمِيعٌ﴾ الآية صرح بأن اللبس من جملة الأحداث الموجبة للوضوء وهو حقيقة في لمس اليد ، ويؤيده بقاؤه على معناه الحقيقي قراءة : ﴿أَوْ لَكُمُ الْمَسْجِدُ﴾ فإنها ظاهرة في مجرد اللبس من دون الجماع .

وأجيب بأنه يجب المصير إلى المجاز وهو أن اللبس مراد به الجماع لوجود القرينة وهي حديث عائشة في التقبيل وحديثها في لمسها لبطن قدم رسول الله ﷺ ، وقد فسر به ابن عباس الذي علمه الله تأويل كتابه ، واستجاب فيه دعوة نبيه ﷺ بأن اللبس المذكور في الآية هو الجماع ، وفي «غاية المقصود» في هذا المقام بسط حسن فارجع إليها يعطيك الشرح في هذه المسألة إن شاء الله تعالى .

(١) لم أقف عليه عند مسلم . ولم يعزه إليه شيخنا العلامة الابناني - رحمه الله - في الترخيص المطول لـ «صحيح سنن أبي داود» .

(٢) في «نسخة» . (منه) .

(هو) أي: حديث إبراهيم التيمي (مرسل) المرسل على المعنى المشهور ما يكون السقط فيه من آخره بعد التابعي وصورته أن يقول التابعي سواء كان كبيراً أو صغيراً: قال رسول الله ﷺ كذا أو فعل بحضرته كذا ونحو ذلك، وللمرسل معنى آخره وهو ما سقط راو من سنده سواء كان في أوله أو آخره أو بينهما واحد أو أكثر وهو المعروف في الفقه وأصوله وإليه ذهب من أهل الحديث أبو بكر الخطيب كذا قال ابن الصلاح، وهذا المعنى الأخير مراد هاهنا. (الفريابي وغيره) الفريابي بكسر الفاء وسكون الراء قال الذهبي في كتاب «المشبه»: الفريابي وفيراب، ويقال: فارياب مدينة بالترك منها محمد بن يوسف صاحب الثوري انتهى.

قلت: هو محمد بن يوسف بن واقد من أجلة أصحاب الثوري، روى عن يونس بن إسحاق وفطر بن خليفة وخلق. وروى عنه أحمد ومحمد بن يحيى والبخاري. وثقه أبو حاتم والنسائي. وغرض المؤلف من إيراد هذه الجملة أن أكثر الحفاظ من أصحاب الثوري كحبيب بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي ومحمد بن يوسف الفريابي وكيع وغيرهم روهوه هكذا عن سفيان مرسلاً غير موصول، وفيه تعريض على من وصله من بعض أصحاب الثوري كعواوية بن هشام. قال الدارقطني: وقد روى هذا الحديث معاوية ابن هشام عن الثوري عن أبي روق عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن عائشة فوصل سنده، ومعاوية بن هشام هذا الأزدي أخرجه له مسلم في «صحيحه» وثقه أبو داود وقال ابن معين: صالح وليس بذلك. وقال ابن حبان: ربما أخطأ. وفي بعض نسخ «سنن أبي داود» هاهنا هذه العبارة: قال أبو داود: مات إبراهيم التيمي ولم يبلغ أربعين سنة، وكان يكنى أبا أسماء. انتهى.

١٧٩ - (صحيح) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: ثَنَا وَكِيعٌ، قَالَ: ثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبِلَ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. قَالَ عُرْوَةُ: فَقُلْتُ لَهَا: مَنْ هِيَ إِلَّا أَنْتِ؟ فَصَحَّحَتْ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هَكَذَا رَوَاهُ زَائِدَةُ وَعَبْدُ الْحَمِيدِ الْحَمَّانِيُّ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَعْمَشِ.

(عروة) أي: عروة بن الزبير لا عروة المزني (من هي إلا أنت) هذا السؤال ظاهر في أن سائله ابن الزبير لأن عروة المزني لا يجسر أن يقول هذا الكلام لعائشة. واعلم أن الحديث أخرجه الترمذي [٨٦] أيضاً ولم ينسب عروة في هذا الحديث أصلاً. وأما ابن ماجه [٥٠٢] فإنه نسب وقال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعلي بن محمد قالا: حدثنا وكيع حدثنا الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت، عن عروة بن الزبير عن عائشة الحديث. وأبلغ من ذلك ما رواه الإمام أحمد في «مسنده» [٢١٠/٦] من حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة. وأخرج الدارقطني حدثنا أبو بكر النيسابوري أخبرنا حاجب بن سليمان حدثنا وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: «قبل رسول الله ﷺ بعض نساؤه ثم صلى ولم يتوضأ ثم صحت» قال الحافظ عماد الدين: وهذا نص في كونه عروة بن الزبير، ويشهد له قوله: من هي إلا أنت فصحت.

(هكذا) أي: لفظ عروة مطلقاً من غير تقييد بابن الزبير، أخرج الدارقطني [١٣٧/١] حدثنا أبو بكر النيسابوري حدثنا علي بن حرب وأحمد بن منصور ومحمد بن اشكاب وعباس بن محمد قالا: أخبرنا أبو يحيى الحماني أخبرنا الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة قالت الحديث.

١٨٠ - (ضعيف الإسناد) ^(١) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الطَّلَقَانِيُّ، قَالَ: ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَعْنِي [ابْنُ مَغْرَاءَ] -، قَالَ: ثَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ: ثَنَا أَصْحَابُنَا، عَنْ عُرْوَةَ الْمُزَنِيِّ، عَنْ عَائِشَةَ، بِهَذَا الْحَدِيثِ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ لِرَجُلٍ: اخْلِكَ عَنِّي أَنَّ هَذَيْنِ - يَعْنِي حَدِيثَ الْأَعْمَشِ هَذَا عَنْ حَبِيبٍ وَحَدِيثَهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ أَهْمًا تَوْضَعًا لِكُلِّ صَلَاةٍ - قَالَ يَحْيَى: اخْلِكَ عَنِّي أَهْمًا شَبَهُ لَا شَيْءَ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَرَوَى عَنِ الثَّوْرِيِّ قَالَ: مَا حَدَّثَنَا حَبِيبٌ إِلَّا عَنْ عُرْوَةَ الْمُزَنِيِّ، يَعْنِي لَمْ يُحَدِّثْهُمْ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ يَشِيءُ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَقَدْ رَوَى حَمْرَةُ الزُّبَايْدَاتِ، عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ حَدِيثًا صَحِيحًا.

(حدثنا عبد الرحمن بن مغراء) يفتح الميم أوله وإسكان الغين المعجمة: أبو زهير الكوفي نزيل الري، وثقه أبو خالد الأحمر وابن حبان، وقال أبو زرعة: صدوق، وقال علي بن المديني: ليس بشيء. كان يروي عن الأعمش ست مائة حديث تركناه لم يكن بذلك. وقال ابن عدي: والذي قاله ابن المديني هو كما قال فإنه روى عن الأعمش أحاديث لا يتابعه عليها الثقات، هو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثه (أصحاب لنا) وهؤلاء رجال مجهولون وما سمى منهم إلا حبيب بن أبي ثابت (عن عروة المزني) قال الذهبي: هو شيخ لحبيب بن أبي ثابت لا يعرف. وفي «الخلاصة» له أحاديث ضعفها القطان. وفي «التقريب» هو مجهول من الرابعة (بهذا الحديث) المذكور فهذا من رواية عبد الرحمن ابن مغراء وهو ضعيف عن الأعمش عن رجال مجهولين (إحك) أمر من الحكاية من باب ضرب (عني) أي: أخبر الناس عن جانبي (أن هذين) الحديثين (هذا عن حبيب) عن عروة عن عائشة: «أن النبي ﷺ قُبِلَ امرأة من نسائه...» الحديث (وحديثه) بالنصب عطف على حديث الأعمش وهذا الحديث لعله هو ما يبيح في باب من قال تتنسل المستحاضة من طهر إلى طهر من طريق وكيع عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة قالت فاطمة بنت أبي حبيش الحديث (إحك عني) أعاد هذه الجملة لكون الفصل والبعد بين القول والمقولة (أنهما شبه لا شيء) بكسر الشين وسكون الباء الموحدة، وسقط منه التنوين للإضافة إلى لا شيء. ولا شيء إشارة إلى الإسناد، أي: هذان الحديثان ضعيفان من جهة الإسناد. ذكره شهاب بن رسلان (يعني لم يحدثهم) أي: لم يحدث حبيب أحداً من تلامذته ومنهم الثوري (بشيء) بل كل ما رواه فهو عن عروة المزني لكن لم يرض أبو داود بما قاله الثوري، ولنا نقله بصيغة التمرريض وعنده سماع حبيب من عروة بن الزبير صحيح ثابت كما يدل عليه قوله (حديثاً صحيحاً) في غير هذا الباب. وهو ما أخرجه الترمذي في كتاب الدعوات من «سننه» [٣٤٨٠]: حدثنا أبو كريب أخبرنا معاوية بن هشام عن حمزة الزيات عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة قالت (ضعيف الإسناد): كان رسول الله ﷺ يقول: «اللهم عافني في جسدي وعافني في بصري» الحديث. فمقصود المؤلف أن حبيباً وإن اختلف في شيخه أنه المزني أو ابن الزبير فلا يشك في سماع حبيب من عروة بن الزبير فإنه صحيح، وإليه أشار بقوله حديثاً صحيحاً. فمحصل الكلام أن عبد الرحمن بن مغراء مع ضعفه ورواية شيخه الأعمش عن المجهولين قد تفرد عن الأعمش عن حبيب عن عروة بهذا

(١) لا حكم له في الطبقات السابقة من «السنن» التي طبعت في حياة الشيخ - رحمه الله -، ولا في نشرتنا التي ظهرت عن المعارف في مجلدة واحدة، والمثبت من (اصحح سنن أبي داود) (١/٣٢٤-٣٢٦) المطولة.

اللفظ، أي: عروة المزني، وأما وكيع وعلي بن هاشم وأبو يحيى الحماني من أصحاب الأعمش فلم يقولوا به. فبعض أصحاب وكيع روى عنه لفظ عروة بغير نسبة وبعضهم روى عنه بلفظ عروة بن الزبير ثم الأعمش أيضاً ليس متفرداً بهذا بل تابعه أبو أوس بلفظ عروة بن الزبير ثم حبيب بن أبي ثابت أيضاً ليس متفرداً، بل تابعه هشام بن عروة عن أبيه، ومعلوم قطعاً أنه ابن الزبير، فثبت أن المحفوظ عروة بن الزبير، فبعض الحفاظ أطلقوه وبعضهم نسبوه، وقد تقرر في موضعه أن زيادة الثقة مقبولة. وأما عروة المزني فغلط من عبدالرحمن بن مغراء. وإذا عرفت هذا فاعلم أن سماع حبيب من عروة بن الزبير متكلم فيه. قال سفيان الثوري ويحيى بن معين ويحيى بن سعيد القطان ومحمد بن إسماعيل البخاري: ولم يصح له سماع من عروة بن الزبير. وصححه أبو داود وأبو عمر بن عبدالبر لكن الصحيح هو القول الأول، فيكون الحديث منقطعاً. وأجيب ضعف الإنقطاع منجبر بكثرة الطرق والروايات العديدة.

٧٠- باب الوضوء من مس الذكر

٧١/١

هل هو واجب؟

١٨١- (صحيح) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ خَالِكَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، أَنَّهُ سَمِعَ عُرْوَةَ يَقُولُ: دَخَلْتُ عَلَى مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، فَذَكَرْنَا مَا يَكُونُ مِنْهُ الْوُضُوءُ، فَقَالَ مَرْوَانُ: وَمِنْ مَسِّ الذَّكَرِ، فَقَالَ عُرْوَةُ: مَا عَلِمْتُ ذَلِكَ، فَقَالَ مَرْوَانُ: أَتُخَيِّرْتَنِي بِسُوءِ بَنْتِ صَفْوَانَ: أَلَهَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ».

(عروة) هو ابن الزبير (فذكرنا) وفي «الموطأ» فتناكرنا (ما يكون منه الوضوء) أي: من أي شيء يلزم الوضوء (فليتوضأ) ليس المراد من الوضوء غسل اليد، بدليل رواية ابن حبان فيه: من مس فرجه فليتوضأ وضوءه للصلاة وبدليل رواية أخرى له: من مس فرجه فليعد الوضوء، والإعادة لا تكون إلا لو وضوء الصلاة. والحديث يدل على انتقاض الوضوء من مس الذكر.

قال الإمام العلامة أبو بكر محمد بن موسى الحازمي في كتابه «الناسخ والمنسوخ» [ص ١٤٣ وما بعدها]: وذهب إلى إيجاب الوضوء من مس الذكر جماعة: وروي ذلك عن عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وأبي أيوب الأنصاري وزيد بن خالد وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص وجابر وعائشة وأم حبيبة وسرة بنت صفوان وسعد بن أبي وقاص في إحدى الروايتين، وابن عباس في إحدى الروايتين، وعروة بن الزبير وسليمان بن يسار وعطاء بن أبي رباح وأبان بن عثمان وجابر بن زيد والزهرى ومصعب بن سعد ويحيى بن أبي كثير وسعيد بن المسيب في أصح الروايتين، وهشام بن عروة والأوزاعي وأكثر أهل الشام والشافعي وأحمد وإسحاق، وهو المشهور من قول مالك انتهى.

وحديث بسرة أخرجه مالك في «الموطأ» [٣٨/١٥/٢]، والشافعي في «المسند» [٣٤/١]، وفي «الأم» [١٥/١]، وأحمد [٤٠٦/٦-٤٠٧]، وأصحاب «السنن»، وابن خزيمة [٣٣]، وابن حبان [١١١٢]، والحاكم [١٣٦/١]، وابن الجارود [١٦] من حديثها، وصححه الترمذي، ونقل عن البخاري أنه أصح شيء في الباب وقال أبو داود قلت لأحمد: حديث بسرة ليس بصحيح؟ قال: بل هو صحيح. وقال الدارقطني: صحيح ثابت وصححه أيضاً يحيى بن معين فيما حكاه ابن عبدالبر وأبو حامد بن الشرقي والبيهقي والحازمي. قال البيهقي: هذا الحديث وإن لم يخرج الشيخان لاختلاف وقع في سماع عروة منها أو من مروان فقد احتجنا بجميع رواته.

قال الحافظ في «التلخيص»: وفي الباب عن جابر وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو وزيد بن خالد وسعد بن أبي وقاص وأم حبيبة وعائشة وأم سلمة وابن عباس وابن عمر وطلح بن علي والنعمان بن بشير وأنس وأبي بن كعب ومعوية بن حيدة وقيصة وأروى بنت أنيس. انتهى. وفي الباب آثار أيضاً أخرجه مالك وغيره.

واعلم أن المراد من مس الذكر مسه بلا حائل، وأما المس بحائل فليس ناقضاً للوضوء كما أخرج ابن حبان في «صحيحه» [١١١٨] عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ (صحيح): «إذا أفضى أحدكم يده إلى فرجه وليس بينها ستر ولا حائل فليتوضأ»، ورواه الحاكم في «المستدرک» [١٣٨/١] وصححه، ورواه أحمد في «مسنده» [٣٣٣/٢]، والطبراني في «معجمه»^(١)، والدارقطني في «سننه» [١٤٧/١]، وكذلك البيهقي [١٣٣/١]، ولفظه فيه: «من أفضى يده إلى فرجه ليس دونها حجاب فقد وجب عليه وضوء الصلاة».

ثم اعلم أن حديث أم حبيبة مرفوعاً بلفظ (صحيح لغيره): «من مس فرجه فليتوضأ» رواه ابن ماجه [٤٨١] والأثرم وصححه أحمد وأبو زرعة يشمل الذكر والأنثى ولفظ الفرج يشمل القبل والدر من الرجل والمرأة. وبه يرد مذهب من خصص ذلك بالرجال وهو مالك، وأخرج الدارقطني من حديث عائشة: «إذا مست إحداكم فرجها»^(٢) فلتوضأ وفيه ضعف. وأخرج أحمد [٢٢٣/٢]، والبيهقي [١٣٢/١] عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ (حسن الإسناد، صحيح بشواهده): «أبما رجل مس فرجه فليتوضأ، وأبما امرأة مست فرجها فلتوضأ»، قال الترمذي في «العلل» عن البخاري: وهذا عندي صحيح، وفي إسناده بقی بن الوليد ولكنه قال: حدثني محمد بن الوليد الزبيدي حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. والحديث صريح في عدم الفرق بين الرجل والمرأة.

قال المنذري: وأخرجه الترمذي [٨٢]، والنسائي [١٦٣]، وابن ماجه [٤٧٩]، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وقال محمد - يعني [ابن] إسماعيل البخاري -: أصبح شيء في هذا الباب حديث بسرة. هذا آخر كلامه.

وقال الإمام الشافعي رضي الله عنه وقد رويناه قولنا عن غير بسرة والذي يعيب علينا الرواية عن بسرة يروي عن عائشة بنت عجرد وأم خدش وعدة من النساء لسن بمعروفات في العامة، ويحتج بروايتهم ويضعف بسرة مع سابقتهما وقديم هجرتها وصحتها النبي ﷺ، وقد حدثت بهذا في دار المهاجرين والأنصار وهم متوافرون ولم يدفعه منهم أحد بل علمنا بعضهم صار إليه عن روايتها، منهم عروة بن الزبير وقد دفع وأنكر الوضوء من مس الذكر قبل أن يسمع الخبر، فلما علم أن بسرة روته قال به وترك قوله، وسمعا ابن عمر تحدث به، فلم يزل يتوضأ من مس الذكر حتى مات، وهذه طريقة الفقه والعلم. هذا آخر كلامه. وقد وقع لنا هذا الحديث من رواية عبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو وجابر بن عبد الله وزيد بن خالد وأبي أيوب الأنصاري وأبي هريرة وعائشة وأم حبيبة رضي الله عنهم. انتهى كلام المنذري.

(١) أخرجه في «الصغير» (١١٠-الروض الداني)، وليس في «الكبير» !!

(٢) في (النسخة الهندية): «فرجه» والتصويب من «سنن الدارقطني» [١٤٧/١-١٤٨].

٧١ - باب الرخصة في ذلك

أي: ترك الوضوء من مس الذكر.

١٨٢ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: ثَنَا مُلَازِمٌ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْحَنَفِي، قَالَ: ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَزْرٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْحٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَدِمْنَا عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَ رَجُلٌ كَالَّذِي يَدْعُو فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ مَا تَرَى فِي مَسِّ الرَّجُلِ ذِكْرَهُ بَعْدَ مَا يَتَوَضَّأُ فَقَالَ ﷺ: «هَلْ هُوَ إِلَّا مُضْغَةٌ مِنْهُ» أَوْ [قَالَ]: «بَضْعَةٌ مِنْهُ».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَاهُ هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَشُعْبَةُ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ، وَجَرِيرٌ الرَّازِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْحٍ.

(قال: قدمنا) قال الزيلعي: قال ابن حبان: إن طلق بن علي كان قدومه على النبي ﷺ أول سنة من سني الهجرة حيث كان المسلمون يبنون مسجد رسول الله ﷺ بالمدينة، ثم أخرج [١١٢٢] عن قيس بن طلق عن أبيه قال: بنيت مع رسول الله ﷺ مسجد المدينة. الحديث (بدوي) بفتحيتين. قال ابن رسلان: نسبة إلى البادية على غير قياس، والبدوي خلاف الحضري. انتهى (ما ترى في مس الرجل ذكره بعد ما يتوضأ) هل هو ناقض للوضوء؟ (هل هو إلا مضغعة منه) أي: ما هو أي الذكر إلا مضغعة من الجسد، والمضغعة بضم الميم وسكون الضاد وفتح الغين المعجمتين: قطعة لحم، أي كما لا ينقض الوضوء من مس الجسد والأعضاء فكذا لا ينقض الوضوء من مس الذكر، لأن الذكر أيضا قطعة من الجسد (أو بضعة منه) بفتح الباء الموحدة وسكون الضاد المعجمة، والمضغعة والبضعة لفظان مترادفان وهو شك من الراوي. الحديث يدل على أن مس الذكر لا ينقض الوضوء. قال الحازمي في «الاعتبار» [ص ١٤٤]: وذهب بعضهم إلى ترك الوضوء من مس الذكر أخذاً بهذا الحديث وروي ذلك عن علي بن أبي طالب وعمار بن ياسر وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وحذيفة بن اليمان وعمران بن الحصين وأبي الدرداء وسعد بن أبي وقاص في إحدى الروايتين عنه وسعيد بن المسيب في إحدى الروايتين وسعيد بن جبير وإبراهيم النخعي وربيعة بن أبي عبد الرحمن وسفيان الثوري وأبي حنيفة وأصحابه ويحيى بن معين وأهل الكوفة. انتهى.

وأما حديث طلق فقال الحافظ في «التلخيص»: أخرجه أحمد [٢٢/٤]، وأصحاب «السنن» [ت: (٨٥)]، س: (١٦٥)، ج: (٤٨٣)]، والدارقطني [١٤٩/١] وصححه عمرو بن علي الفلاس وقال: هو عندنا أثبت من حديث بسرة، وروي عن ابن المديني أنه قال: هو عندنا أحسن من حديث بسرة. والطحاوي قال: إسناده مستقيم غير مضطرب بخلاف حديث بسرة، وصححه أيضا ابن حبان والطبراني وابن حزم وضعفه الشافعي وأبو حاتم وأبو زرعة والدارقطني والبيهقي وابن الجوزي.

وإذا عرفت هذا فاعلم أن ابن حبان والطبراني وابن العربي وآخرين زعموا أن حديث طلق منسوخ لتقدم إسلام طلق وتأخر إسلام بسرة، ولكن هذا غير دليل على النسخ عند المحققين من أئمة الأصول، وبعضهم رجحوا حديث بسرة على حديث طلق لكثرة طرق حديث بسرة وصحتها وكثرة من صححه من الأئمة وكثرة شواهد، وقال البيهقي: يكفي في ترجيح حديث بسرة على حديث طلق أن حديث طلق لم يحتج الشيخان بأحد من رواته، وحديث بسرة قد احتجا بجميع رواته.

قال المنذري: وأخرجه الترمذي [٨٥]، والنسائي [١٦٥]، وابن ماجه [٤٨٣]، وفي لفظ النسائي ورواية لأبي

داود: في الصلاة. قال الإمام الشافعي: قد سألتنا عن قيس فلم نجد من يعرفه بما يكون لنا قبول خبره، وقد عارضه من وصفنا نعته وثبته في الحديث. وقال يحيى بن معين: لقد اضطرب الناس في طلق بن قيس وأنه لا يحتاج بحديثه. وقال عبدالرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عن هذا الحديث فقالا: قيس بن طلق ليس ممن يقوم به حجة ووهناه ولم يثبتناه.

١٨٣ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْقٍ، عَنْ أَبِيهِ، بِإِسْنَادِهِ وَمَعْنَاهُ، وَقَالَ: فِي الصَّلَاةِ.

(بإسناده) بالإسناد السابق (ومعناه) أي: وبمعنى الحديث الأول وهو حديث عبد الله بن بدر (وقال) أي: محمد ابن جابر في حديثه (في الصلاة) أي: ما ترى في رجل مس ذكره في الصلاة. والحاصل أن عبد الله بن بدر روى عن قيس بلفظ: «ما ترى في مس الرجل ذكره بعدما يتوضأ» ولم يذكر فيه لفظ «في الصلاة» وروى مسدد وهشام بن حسان والثوري وشعبة وابن عيينة وجري الرأزي هؤلاء كلهم عن محمد بن جابر عن قيس بن طلق عن أبيه بلفظ «في الصلاة» أي يمس الرجل حال كونه في الصلاة. قال الخطابي: إنهم تأولوا خبر طلق أيضاً على أنه أراد به المس ودونه الحائل، واستدلوا على ذلك برواية الثوري وشعبة وابن عيينة أنه سأله عن مسه في الصلاة؟ والمصلي لا يمس فرجه من غير حائل بينه وبينه! قلت: ولا يخفى بعد هذا التأويل.

٧٢ - بَابُ الْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ

أي: من أكلها.

١٨٤ - (صحيح) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: ثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ قَالَ: ثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّزَّازِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ؟ فَقَالَ: «تَوَضَّؤُوا مِنْهَا» وَسُئِلَ عَنْ لُحُومِ الْغَنَمِ؟ فَقَالَ: «لَا تَوَضَّؤُوا مِنْهَا» وَسُئِلَ عَنِ الصَّلَاةِ فِي مَبَارِكِ الْإِبِلِ؟ فَقَالَ: «لَا تَصَلُّوا فِي مَبَارِكِ الْإِبِلِ، فَإِنَّهَا مِنَ الشَّيَاطِينِ» وَسُئِلَ عَنِ الصَّلَاةِ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ؟ فَقَالَ: «صَلُّوا فِيهَا فَإِنَّهَا بَرَكَةٌ».

٧٣/١

(عن الوضوء من) أكل (لحوم الإبل فقال توضؤوا منها) والمراد به الوضوء الشرعي والحقائق الشرعية ثابتة مقدمة على غيرها. والحديث يدل على أن الأكل من لحوم الإبل من جملة نواقض الوضوء، وذهب إليه الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ويحيى بن معين وأبو بكر بن المنذر وابن خزيمة، واختار الحافظ أبو بكر البيهقي، وحكى عن أصحاب الحديث مطلقاً، وحكى عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، واحتج هؤلاء بحديث جابر ابن سمرة والبراء. قال أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه: صح عن النبي ﷺ في هذا حديثان حديث جابر وحديث البراء، وهذا المذهب أقوى دليلاً وإن كان الجمهور على خلافه. قاله النووي. وقال الدميري: وأنه المختار المنصور من جهة الدليل، وذهب الأكثرون إلى أنه لا يتنقض الوضوء. ومنع ذهب إليه الخلفاء الأربعة الراشدون وابن مسعود وأبي بن كعب وابن عباس وأبو الدرداء وأبو طلحة وعامر بن ربيعة وأبو أمامة وجماهير التابعين ومالك وأبو حنيفة والشافعي وأصحابهم، وأجاب هؤلاء القائلون بعدم التنقض بحديث جابر قال (صحيح): «كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مسته النار» أخرجه أبو داود [١٩٢]، والنسائي [١٨٥] قالوا: ولحم الإبل داخل فيه أيضاً لأنه من أفراد ما مسته النار بدليل أنه لا يؤكل نيتاً بل يؤكل مطبوخاً فلما نسخ الوضوء مما مسته النار نسخ من أكل لحوم

الإبل أيضاً، وردة النووي: بأن حديث ترك الوضوء مما مسته النار عام وحديث الوضوء من لحوم الإبل خاص، والخاص مقدم على العام.

وقال ابن القيم: وأما من يجعل كون لحم الإبل هو الموجب للوضوء سواء مسته النار أو لم تمسه فيوجب الوضوء من نيه ومطبوخه وقديده، فكيف يحتج عليه بهذا الحديث حتى لو كان لحم الإبل فرداً من أفراده فإنه يكون دلالة عليه بطريق العموم فكيف يقدم على الخاص.

(لا تؤضئوها منها) لأن لحومها ليست ناقضة للوضوء ومن حمله على الوضوء اللغوي يعني المضمضة وغسل اليدين فدعاه محتاجة إلى بيئة واضحة (في مبارك الإبل) على وزن مساجد جمع مبرك كجعفر وهو موضع برك الإبل يقال: برك البعير بروكاً وقم على بركه وهو صدره. كذا في «المصباح». قال الجوهري: برك البعير برك بروكاً أي استنخ (فإنها من الشياطين) أي: الإبل تعمل عمل الشياطين والأجنة لأن الإبل كثيرة الشر فتشوش قلب المصلي وربما نفرت وهو في الصلاة فتؤدي إلى قطعها أو أذى يحصل له منها، فبهذه الوجوه وصفت بأعمال الشياطين والجن. قال ولي الدين العراقي: يحتمل أن يكون قوله فإنها من الشياطين على حقيقة، وأنها أنفسها شياطين، وقد قال أهل الكوفة: إن الشيطان كل عات متعذر من الإنس والجن والدواب. انتهى. والله أعلم بمراد رسوله ﷺ (في مريض الغنم) جمع مريض بفتح الميم وكسر الباء الموحدة وآخرها ضاد معجمة. قال الجوهري: المراض كالمعاطن للإبل. قال: وروبوس الغنم والبقر والفرس مثل برك الإبل وجثوم الطير (فإنها بركة) زاد الشافعي: فإنها سكية وبركة، والمعنى أن الغنم ليس فيها تمرد ولا شراد بل هي ضعيفة وفيها سكية فلا تؤذي المصلي ولا تقطع صلاته، فهي ذات^(١) بركة فصلوا في مريضها.

والحديث يدل على عدم جواز الصلاة في مبارك الإبل وعلى جوازها في مريض الغنم. قال أحمد بن حنبل: لا تصح الصلاة في مبارك الإبل بحال. قال: ومن صلى فيها أعاد أبداً. وسئل مالك عن لا يجد إلا عطن الإبل قال: لا يصلي، قيل: فإن بسط عليه ثوباً قال: لا. وقال ابن حزم: لا تحل في عطن الإبل. وذهب أكثر العلماء إلى حمل النهي على الكراهة مع عدم النجاسة وعلى التحريم مع وجودها. وهذا إنما يتم على القول بأن علة النهي هي النجاسة وذلك متوقف على نجاسة أبوال الإبل وأزبالها، وستعرف بعيد هذا تحقيق ذلك على وجه الصواب. ولو سلمنا النجاسة فيه لم يصح جعلها علة لأن العلة لو كانت النجاسة لما اختلف الحال بين أعطائها وبين مريض الغنم إذ لا فائل بالفرق بين أرواث كل من الجنسين وأبوالها كما قال العراقي، بل حكمة النهي ما فيها من النفور والتعذر والشراد، وبهذا علل النهي أصحاب الشافعي وأصحاب مالك، وهذا هو الحق، وقد تمسك بحديث الباب - أي حديث البراء - من قال بطهارة أبوال الغنم وأبعارها قالوا: لأن مريض الغنم لا تخلو من ذلك فدل على أنهم كانوا يباشرونها في صلاتهم فلا تكون نجسة، ويؤيده ما أخرجه البخاري [٤٢٩]، والترمذي [٣٥٠] عن أنس قال: «كان النبي ﷺ يصلي قبل أن يبنى المسجد في مريض الغنم» ويوب البخاري في «صحيحه» [٢٣٤] لذلك باباً وقال: باب أبوال الإبل والدواب والغنم ومريضها. وصلى أبو موسى في دار البريد والسرقين والبرية في جنبه فقال: ها هنا وثم سواء.

(١) في (النسخة الهندية): «ذو»

قلت: السرقي هو الزبل، والبرية الصحراء منسوبة إلى البر، ودار البريد موضع بالكوفة كانت الرسل تنزل فيه إذا حضرت من الخلفاء إلى الأمراء، وكان أبو موسى أميراً على الكوفة في زمن عمر رضي الله عنه. وقوله: ها هنا ومثله سواء يريد أنهما متساويان في صحة الصلاة. وحديث أنس في قصة أناس من عرينة الذين أمرهم النبي ﷺ بلقاح وأن يشربوا من أبوالها وألبانها دليل ظاهر على طهارة أبوال الإبل أيضاً.

قال الحافظ في «فتح الباري»: وأما شربهم البول فاحتج به من قال بطهارته. أما من الإبل فهذا الحديث وأما من مأكول اللحم فبالقياس عليه انتهى. وذهب إلى طهارة بول ما يؤكل لحمة وروثه الإمام مالك وأحمد بن حنبل وعطاء والنوري وابن أبي ليلى وإبراهيم النخعي وغيرهم، وهذا هو المذهب المنصور والقوي من حيث الدليل. وسمعت شيخنا العلامة المحدث الفقيه سلطان العلماء السيد محمد نذير حسين الدهلوي آدم الله بركاته^(١) علينا يقول به. والله أعلم.

وأما حديث عبد الله بن مسعود يقول: «أتى النبي ﷺ الغائط فأمرني أن آتيه بثلاثة أحجار فوجدت حجرين والتمست الثالث فلم أجده فأخذت روثه فأتيته بها فأخذ الحجرين وألقى الروث» وقال: هذا ركس^(٢) فلا تدل على نجاسة عموم الروث؛ لأنه صرح ابن خزيمة في «صحيحه» [٧٠] في رواية له في هذا الحديث أنها كانت روثه حمار. على أن نقل التيمي أن الروث مختص من الخيل والبالغ والحمير وإن لا نقول بطهارة روث البغال والحمير والأهلية. وأما النهي عن الاستنجاء بالروث مطلقاً فقد جاءت علة النهي عنه كونها من طعام الجن لا من جهة أنها نجسة، وذهب الإمام الشافعي والجمهور^(٣) بنجاسة الأبوال والأرواث كلها من مأكول اللحم وغيره. وقال داود الظاهري: إن الأبوال كلها سواء كانت أبوال مأكول اللحم أو غير مأكول اللحم والأرواث كلها كذلك طاهرة إلا بول الآدمي وغائطه. وهذان المذهبان ليس عليهما برهان يقنع به القلب.

٧٤/١

٧٣ - بَابُ الْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ اللَّحْمِ النَّجِسِ وَغَسْلِهِ

باب الوضوء من مس اللحم النجس على وزن جعَل أَي: غير النضيج (وغسله) الواو بمعنى أو، أي: باب الوضوء الشرعي، أو غسل اليد من مس مطبوخ هل هو ضروري أم لا؟ فبين الحديث أنه غير ضروري، والضمير المجزئ في غسله يرجع إلى الماس بقرينة المقام والله أعلم. وأما إرجاع الضمير إلى اللحم أي الوضوء من غسل اللحم النجس فبعيد.

١٨٥ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، وَأَبُو بَرْزَاءُ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّقِّيُّ، وَعَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ الْجَنْصِيُّ، الْمَعْنَى، قَالُوا: ثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا هِلَالُ بْنُ سَيْمُونِ الْجُهَنِيُّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، قَالَ هِلَالٌ: لَا أَطْلَمُهُ إِلَّا عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَقَالَ أَبُو بَرْزَاءَ، وَعَمْرُو: وَأَرَأَيْتَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِغُلَامٍ [وَهُوَ] يَسْلُخُ شَاةً، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ

(١) بركاته إنما تنفعه هو وتخصه، على حسب أعماله، فالبركة في العمل، وأما تعديها فخاص بالنبي ﷺ، وسيأتي بيان الدليل في تعليقي
أَبِى إِشَاءَ اللَّهِ.

(٢) أخرجه البخاري (١٥٦).

(٣) «أي: جمهور أصحابه» (منه).

اللَّهُ ﷻ: «تَنَعَ حَتَّى أَرَيْكَ» فَادْخَلَ يَدَهُ بَيْنَ الْجِلْدِ وَاللَّحْمِ، فَدَحَسَ بِهَا حَتَّى تَوَارَتْ إِلَى الْإِطِ، ثُمَّ مَضَى فَصَلَّى لِلنَّاسِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

[قَالَ أَبُو دَاوُدَ: زَادَ عَمَرُو فِي حَدِيثِهِ - يَعْنِي لَمْ يَتَسَّ مَاءً - وَقَالَ: عَنْ هِلَالِ بْنِ مَيْمُونٍ الرَّمْلِيِّ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: [وَأَرَاهُ عَبْدَ الْوَاحِدِ بْنُ زَيْدٍ، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِلَالٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا، لَمْ يَذْكُرْ أَبَا سَعِيدٍ.

(الرقبي) بفتح الراء وكسر القاف نسبة إلى الرقة مدينة على الفرات (المعنى) أي: واحد، أي: أحاديثهم متقاربة في المعنى (لا أعلمه إلا عن أبي سعيد) أي: لا أعلم هذا الحديث إلا أن عطاء بن يزيد أخبرني به عن أبي سعيد الخدري، وفي رواية ابن حبان [١١٦٣] الجزم بأنه عن أبي سعيد ذكره السيوطي رح، وهذا اللفظ في رواية محمد بن العلاء (وقال أيوب وعمرو) في روايتهما عن عطاء بن يزيد (وأراه) أي: أظنه (يسلخ شاة) أي: ينزع الجلد عن الشاة. في «المصباح»: سلخت الشاة سلخاً من باب قتل، ومن باب ضرب قالوا: ولا يقال في البعير: سلخت جلده، وإنما يقال: كسلته. انتهى. (تنج) أمر من تحي يتحي أي تحول عن مكانك (حتى أريك) قال الخطابي: ومعنى أريك: أعلمك. ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَرْيَا مَنَاسِكَ﴾ [البقرة: ١٢٨] (فدحس بها) في «المصباح»: الدحس إدخال اليدين جلد الشاة وصفافها لسلخها، أي أدخل يده بين الجلد واللحم بشدة وقوة، ودحسها^(١) بينهما كفعل السلاخ (حتى توارت) أي: استترت (ولم يتوضأ) قال الخطابي: ومعنى الوضوء في هذا الحديث غسل اليد ويؤيد ذلك رواية عمرو الآتية (زاد عمرو في حديثه) بعد قوله لم يتوضأ (يعني لم يمس ماء) والظاهر أن هذا التفسير من عمرو بن عثمان (وقال) أي: عمرو في روايته (عن هلال بن ميمون الرملي) أي: بصيغة النعنة دون الإخبار، كما في رواية محمد بن العلاء وأيوب (مرسلاً لم يذكر أبا سعيد) المراد من المرسلاً هنا معناه المشهور، أي: قول التابعي: «قال رسول الله ﷺ كذا» أو «فعل كذا» أو «فعل بحضرته كذا». قال المنذري: وأخرجه ابن ماجه [٣١٧٩]، وفي إسناده هلال بن ميمون الجهني الرملي كنيته أبو المغيرة. قال ابن معين: ثقة. وقال أبو حاتم الرازي: ليس بقوى يكتب حديثه.

٧٤ - بَابُ تَرْكِ الْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الْمَيْتَةِ

أي: ميتة مأكول اللحم.

١٨٦ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلَمَةَ، قَالَ: ثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ يَحْيَى ابْنُ بِلَالٍ -، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِالسُّوقِ دَاخِلًا مِنْ بَعْضِ الْعَالِيَةِ وَالنَّاسُ كَتَفَتِهِ، فَمَرَّ بِجَنْبِي أَسْكَمْتَنِي، فَتَنَاوَلَهُ فَأَخَذَ بِأُذُنِي، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّمَا يُجِبُ أَنْ هَذَا لَهُ» وَسَأَلَ الْحَدِيثَ^(٢). [م].

(مر بالسوق داخلاً من بعض العالية) أي كان دخوله ﷺ من بعض العالية إلى السوق، والعالية والعوالي أماكن بأعلى أراضي المدينة، والنسبة إليها علوي وأدناها على أربعة أميال وأبعدها من جهة نجد ثمانية أميال، قاله ابن الأثير

(١) الدس: إدخال الشيء في الشيء بغير وقوة. (منه).

(٢) تم (الجزء الأول). (منه). وهذا في حاشية متن (الهندية).

(والناس كنفته)^(١) بفتح الكاف والنون والفاء. قال النووي: والناس كنفته، وفي بعض النسخ: كنفته ومعنى الأول: جانبه والثاني: جانيه (فمز بجدي) بفتح الجيم وسكون الدال من ولد المعز قاله الجوهري. وكذا فسرهُ الأردبيلي (أسك) بفتح الهززة والسين المفتوحة والكاف المشددة. قال القاضي عياض في «المشارك»: يطلق على ملتصق الأذنين وعلى فاقدهما وعلى مقطوعهما وعلى الأصم الذي لا يسمع، والمراد هنا الأول. وقال ابن الأثير: المراد الثالث، وقال النووي في «شرح مسلم» والقرطبي: المراد صغير الأذنين. (وساق) الراوي (الحديث) بتمامه. والحديث أخرجه مسلم [٢٩٥٧] في الزهد من «صحيحه» وبقية: «أبكم يحب أن هذا له بدرهم؟ فقالوا: ما نحب أنه لنا بشيء وما نصنع به؟ قال: تحبون أنه لكم؟ قالوا: والله لو كان حياً كان عيياً فيه لأنه أسك فكيف وهو ميت، فقال: والله للدنيا أهون على الله من هذا عليكم». وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» [٩٦٢]، وفيه: الأسك الذي ليس له أذن. والحديث فيه جواز مس مية مأكول اللحم، وأن غسل اليد بعد مسها ليس بضروري. قال المنذري: وأخرجه مسلم [٢٩٥٧].

تم (الجزء الأول)، ويتلوه (الجزء الثاني) من تجزئة الخطيب البغدادي، وأوله: (باب ترك الوضوء مما مست النار) فله الحمد والمعة.

٧٥/١

بسم الله الرحمن الرحيم^(٢) ٧٥ - بَابُ فِي تَرْكِ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ

وفي بعض نسخ المتن مما مسته النار وهو أصرح، أي: ترك الوضوء من أكل شيء طبخته النار، لأن ما طبخته النار ومسته لا ينقض الوضوء.

١٨٧ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، قَالَ: ثَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَكَلَ كَيْفَ شَاءَ، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. [ق].

(كشف شاة) الكفف كفرح ومثل وجبل يقال له بالفارسية: شانه. أي: أكل لحم الكفف. وهذا الحديث نص صريح في عدم انتقاض الوضوء بأكل ما مسته النار وسيجيء بيانه في آخر الباب. قال المنذري: وأخرجه البخاري [٢٠٧] ومسلم [٣٥٤].

١٨٨ - (صحيح) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَكْبَارِيُّ، الْمَعْنَى، قَالَ: ثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ مِسْرَ، عَنْ أَبِي صَخْرَةَ جَامِعِ بْنِ سَدَادٍ، عَنْ الْمُثَنَّى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ الْمُثَنَّى بْنِ شُعْبَةَ، قَالَ: صُفْتُ النَّبِيَّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَأَمَرَ بِجَنْبِ قُشْوِيٍّ، وَأَخَذَ الشُّفْرَةَ فَجَعَلَ يَحُزُّ لِي بِهَا مِنْهُ، قَالَ: فَجَاءَ بِلَالٌ فَأَذَنَ بِالصَّلَاةِ، قَالَ: فَالْتَمَسْتُ الشُّفْرَةَ وَقَالَ: مَا لَهُ تَرَبُّثٌ بِدَاهٍ، وَقَامَ يَصْلِي. زَادَ الْأَكْبَارِيُّ: وَكَانَ شَارِبِي وَقَاءً^(٣)، فَقَصَصْتُ لِي عَلَى سَوَالِكٍ، أَوْ قَالَ: «أَكْثَرُهُ لَكَ عَلَى سَوَالِكٍ؟».

(١) (ونصبه على الظرف، وهو في موضع خبر المبتدأ). (منه).

(٢) (الجزء الثاني). (منه)، وهذا في حاشية متن (الهندية). ووقع هنا في المتن والشرح البداية بـ (بسم الله الرحمن الرحيم).

(٣) في «نسخة»: «وفى». (منه).

(ضفت) بكسر الضاد أي نزلت عليه ضيفاً. قال الجوهرى: ضفت الرجل ضيفاً إذا نزلت عليه ضيفاً (بجنت) بفتح الجيم وسكون النون، قال ابن سيده: جنب الشاة شقها وجنب الإنسان شقه وفي «النهاية»: الجنب القطعة من الشيء يكون معظمه أو شيئاً كثيراً منه (فشوى) بضم الشين وكسر الواو المخففة يقال: شويت اللحم أشويه شياً فانشوى مثل كسرتة فانكسر فهو مشوي (الشفرة) بفتح الشين وسكون الفاء قال الجوهرى: هي السكين العظيمة وقال ابن الأثير: هي السكين العريضة (يحز) بالحاء المهملة والراء المعجمة المشددة في «الصحاح»: حزه واحتزه أي قطعه، والتحزز التقطع والحزة قطعة من اللحم طولاً، وفيه دليل على جواز قطع اللحم بالسكين، وفي النهي عنه حديث ضعيف في «سنن أبي داود» فإن ثبت خص بعدم الحاجة الداعية إلى ذلك لما فيه من التشبه بالأعاجم وأهل الترف، (فأذنه) أي: أعلمه وأخبره. في «النهاية»: الأذان الإعلام بالشيء أذان إيداناً وأذن تأذينا والمشدد مخصوص بإعلام وقت الصلاة.

(وقال) النبي ﷺ: (ماله) لبلال قد عجل ولم ينتظر إلى أن أفزع من أكل طعامي (تربت يداه) قال الجوهرى: ترب الشيء بكسر الراء أصابه التراب، ومنه ترب الرجل افتقر كأنه لصق بالتراب. يقال: تربت يداك وهو على الدعاء، أي: لا أصبت خيراً أنتهى. وقال الخطابي في «المعالم»: تربت يداه كلمة تقولها العرب عند اللوم، ومعناه الدعاء عليه بالفقر والعدم، وقد يظنونها في كلامهم^(١) وهم لا يريدون وقوع الأمر كما قالوا: عقرى حلقى فإن هذا الباب لما كثر في كلامهم وأدام استعماله في مجاري استعمالهم صار^(٢) عندهم بمعنى اللغو، [كقولهم: لا والله وبلى والله] وذلك من لغو اليمين الذي لا اعتباره به ولا كفارة فيه. ومثل هذا قوله ﷺ: «فعلبك بذات الدين تربت يداك»^(٣).

(وقام يصلي) استدلل الإمام البخاري بهذا الحديث على أن الأمر بتقديم العشاء على الصلاة خاص بغير الإمام الراتب. قلت: هذا الاستدلال صحيح وحسن جداً وقال الخطابي: ليس هذا الصنيع من رسول الله ﷺ بمخالف لقوله «إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فبدأوا بالعشاء»^(٤)، وإنما هو للصائم الذي أصابه الجوع، وتاقت نفسه إلى الطعام، وهذا فيمن حضره الطعام وهو متمسك في نفسه، ولا يزعه الجوع ولا يجعله عن إقامة الصلاة وإيفاء حقها. انتهى ملخصاً. قلت: وإن وافقه عليه جماعة فهو بعيد. (وفى) على وزن رمى كذا في أكثر النسخ، أي: كثر وطال، يقال: وفى الشيء وفياً أي تم وكثر، وفي بعض نسخ الكتاب وفاء، وكذا في نسخ «المصابيح» أي: طويلاً تاماً كثيراً (فقصه لي على سواك) أي: قص ما ارتفع من الشعر فوق السواك. قال السيوطي: وفي رواية البيهقي [١/ ١٥٠] في هذا الحديث: «فوضع السواك تحت الشارب وقص عليه». (أو قال) هذا تردد من الراوي. قال المنذري: وأخرجه الترمذي [في «الشمال» (١٦٨)]، وابن ماجه^(٥).

(١) كذا في (الهندية)، والصواب: «وهم يظنونها في كلامهم» كما في «المعالم» (١/ ٦٨).

(٢) في «المعالم»: «ودام استعمالهم له في خطابهم صار...».

(٣) أخرجه البخاري (٥٠٩٠) من حديث أبي هريرة.

(٤) أخرجه البخاري (١٧٣) من حديث أنس.

(٥) لم أقف عليه عنده.

١٨٩ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدُ بْنُ مُسْرُهْدٍ، قَالَ: ثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، حَدَّثَنَا سِمَاكٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كُفًّا، ثُمَّ مَسَحَ يَدَهُ بِمِسْحٍ كَأَن تَحْتَهُ، ثُمَّ قَامَ صَلَّى.

(بمسح) بكسر الميم البلاس^(١)، وهو كساء معروف (فصلی) من غير وضوء جديد، والحديث فيه ثلاث مسائل: الأولى: عدم انتفاض الوضوء مما مسته النار. الثانية: جواز أداء الصلاة بعد الأكل بغير المضمضة. الثالثة: جواز مسح اليد بعد الطعام. وأن غسلها ليس بضروري. قال المنذري: وأخرجه ابن ماجه [٤٨٨].

١٩٠ - (صحيح) حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ عَمْرِو التَّمَرِيِّ، قَالَ: ثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ ثَنَادَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْقَرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ انْتَهَشَ مِنْ كَيْفٍ ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

(انتَهَشَ) النهش بالمعجمة أخذ اللحم بالأضراس وبالإهمال بمقدم الفم قاله الكرماني. قال المنذري: وقد أخرج البخاري [٢٠٧]، ومسلم [٣٥٤] من حديث عطاء بن يسار عنه: أن رسول الله ﷺ أكل كف شاة ثم صلى ولم يتوضأ.

١٩١ - (صحيح) حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ بْنُ الْحَسَنِ الْخَمْعِيُّ، قَالَ: ثَنَا حَجَّاجٌ، قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّكِرِ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قُرِئَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ خُبْرًا وَلَحْمًا، فَأَكَلَ، ثُمَّ دَعَا يَتَوَضَّأُ فَتَوَضَّأَ بِهِ، ثُمَّ صَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ دَعَا بِفَضْلِ طَعَامِهِ فَأَكَلَ، ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

(قرئت) بشدة الراء (ولم يتوضأ) الوضوء الشرعي المتبادر من السياق.

١٩٢ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ سَهْلٍ، أَبُو عِمْرَانَ الرَّمْلِيُّ، قَالَ: ثَنَا عَلِيُّ بْنُ عِيَّاشٍ، قَالَ: ثَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنِّكِرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: كَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَزَلُّهُ الْوُضُوءُ مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهَذَا اخْتِصَارٌ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ.

(كان آخر الأمرين) قال الحافظ في «فتح الباري»: قال أبو داود وغيره: إن المراد بالأمرها هنا الشأن والقصة لا مقابل النهي انتهى أي: آخر الواقعتين منه ﷺ (مما غيرت النار) بنضح وطبخ قال المنذري: وأخرجه النسائي [١٨٥].

١٩٣ - (ضعيف) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ السَّرْحِ، قَالَ: ثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي كَرِيمَةَ - قَالَ ابْنُ السَّرْحِ: ابْنُ أَبِي كَرِيمَةَ مِنْ خِيَارِ الْمُسْلِمِينَ - قَالَ: حَدَّثَنِي عُيَيْدُ بْنُ نُفَاعَةَ الْمُرَادِيُّ، قَالَ: قَدِمَ عَلَيْنَا مَضَرٌ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ جَزْءٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَمِعْتُهُ يُحَدِّثُ فِي مَسْجِدٍ مَضَرٍ، قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ سَابِعَ سَبْعَةٍ، أَوْ سَادِسَ سِتٍّ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي دَارِ رَجُلٍ، فَمَرَّ بِإِلَّا، فَتَنَادَاهُ بِالصَّلَاةِ، فَخَرَجْنَا، فَفَرَرْنَا بِرَجُلٍ، وَبُرُومُهُ عَلَى النَّارِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَطَبْتُ بِرُومَتِكَ؟» قَالَ: نَعَمْ، يَا أَبَتِ وَأُمِّي، فَتَنَادَا مِنْهَا بِضَعْفَةٍ، فَلَمْ يَزَلْ يَتْلُوكَهَا حَتَّى أَخْرَمَ بِالصَّلَاةِ وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَيْهِ^(٢).

(١) البلاس كسحاب كليم معرب، ازبلاس (منه) وهذا كلام فارسي. بلاس معناه: خرقه الدراويش، نوع من القماش زهيد الثمن، قماشة عتيقة، انظر «المعجم النحوي» (ص ١٧٠). أما كليم فمعناه: نوع من البسط القطنية، أو الصوفية، ليس لها وبر، المصدر السابق (ص ٥٧٧). وأما معرب از بلاس، فمعناه: غروب من بلاس.

(٢) صح بلفظ: «كنا يوماً عند رسول الله ﷺ في الضَّعْفَةِ فَوَضَعَ لَنَا طَعَامًا، فَأَكَلْنَا، فَأُيِّمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّيْنَا وَلَمْ نَتَوَضَّأْ». أخرجه أحمد (١٩٠/٤) بسند صحيح، أفاده شيخنا الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (١/٣٥٠).

(من خيار المسلمين) وهذا من ابن السرح توثيق لابن أبي كريمة . قلت : ولم يعرف فيه جرح (ثمامة) بضم التاء المثناة (المرادي) بضم الميم وتخفيف الراء وبالدال المهملة ، منسوب إلى مراد ، وهو أبو قبيلة من اليمن (مصر) بدل من ضمير المتكلم . (الجزء) بفتح الجيم وسكون الزاء المعجمة بعدها همزة (لقد رأيته) الرؤية بمعنى العلم ، تتعدى إلى مفعولين وباء المتكلم فيه المفعول الأول وسابع المفعول الثاني ، والشك من الراوي (فناداه) أي : رسول الله ﷺ فيه دليل على جواز الإعلام للصلاة بعد الأذان ، لكن لا على الطريق المحدثنة التي يقال لها التثويب ، بل فيه مجرد الإعلام والإيذان (وبرمته) بضم الباء وسكون الراء هي القدر ، وجمعها البرام بكسر الباء قاله الجوهري (أطابت برمتك) بهمة الاستفهام والطيب خلاف الخبيث يقال طاب الشيء يطيب طيبة وتطيباً ، ونسبة الطيبة إلى البرمة مجازاً ، لأن المراد من طيبة البرمة تطيب ما فيها من الطعام ، أي : نضج ما في البرمة وصار لاثماً للأكل (ياهي أنت وامي) أي : أنت مفدى بهما أو فديتك بهما (فتناول منها بضعمة) أي : أخذ من البرمة قطعة من الذي هو فيها وهو اللحم (يعلكها) أي يعضنها (أحرم بالصلاة) أي : دخل فيها (وإنا أنظر إليه) أي : إلى النبي ﷺ ، أو إلى مضغه لتلك القطعة ، ثم دخوله في الصلاة ، ويحتمل أن قوله : وإنا أنظر إليه قاله الراوي وقت تحديثه بذلك ، أي : أنا متيقن بتلك الواقعة ، كإني أنظر إلى فعل النبي ﷺ وفيه دلالة واضحة على أن المضمضة بعد الأكل للصلاة ليس بضروري ، وعلى أن أكل ما غيرته النار ليس بناقض للوضوء .

٧٦ - بَابُ التَّشْدِيدِ فِي ذَلِكَ

أي : في الوضوء مما مست النار ، أي وجوب الوضوء الشرعي منه .

١٩٤ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ، قَالَ : ثَنَا يَحْيَى ، عَنْ شُعْبَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ حَفْصٍ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «الْوُضُوءُ مِمَّا تَنْصَحُ النَّارُ» . [م] .

(الأعرج) بالغين المعجمة وشدة الراء المهملة (الوضوء) مما أنصحت النار) قال الشيخ أبو زرعة بن زين الدين العراقي : لفظه الخير ومعناه الأمر ، أي : توضأوا مما غيرته النار .

١٩٥ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ بْنُ أَبِإِزَاهِيمَ ، قَالَ : ثَنَا أَبَانٌ ، عَنْ يَحْيَى - يَحْيَى ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ - ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، أَنَّ أَبَا سُوْفْيَانَ بْنَ سَعِيدٍ بِنَ الْمُغِيرَةِ حَدَّثَهُ : أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ فَسَمِعَتْهُ قَدْحًا مِنْ سَوِيحٍ ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَمَضْمَضَ ، فَقَالَتْ : يَا ابْنَ أَخِي أَلَا تَوَضَّأُ؟ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «تَوَضَّؤُوا مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ» أَوْ قَالَ : «مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ» . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : فِي حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ يَا ابْنَ أَخِي^(١) .

(فسقته) أي : أبا سفيان (قدحاً) يفتحان : هو إناء يسع ما يروي رجلين أو ثلاثة (يا ابن أخي ألا توضحاً) أي : توضحاً ، وفي رواية الطحاوي [٣٨/١] : قالت : يا ابن أخي توضحاً فقال : إني لم أحدث شيئاً ، (أو قال) النبي ﷺ والشك من الراوي .

واختلف العلماء في هذه المسألة ، فذهب أكثر الأئمة من السلف والخلف إلى أنه لا ينتقض الوضوء بأكل ما مسته النار ، وذهبت طائفة إلى وجوب [الوضوء] الشرعي بأكل ما مسته النار واستدلّت بأحاديث الباب .

(١) في نسخة . (منه) .

وأجاب الأكثرون عن أحاديث الوضوء مما مسته النار بوجوه:

أحدها: أنه منسوخ بحديث جابر - رضي الله عنه -: كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار، وأنت خير بأن حديث جابر كان آخر الأمرين ليس من قول جابر، بل اختصره شعيب بن أبي حمزة أحد رواه كما عرفت.

وثانيها: أن أحاديث الأمر محمولة على الاستحباب لا على الوجوب. وهذا اختيار الخطابي وابن تيمية صاحب المتقى.

وثالثها: أن المراد بالوضوء غسل الفم والكفين وهذا الجواب ضعيف جداً، لأن الحقائق الشرعية مقدمة على غيرها، وحقيقة الوضوء الشرعية هي غسل جميع الأعضاء التي تغتسل للوضوء، فلا يخالف هذه الحقيقة إلا لدليل. والذي تطمئن به القلوب ما حكى البيهقي عن عثمان الدارمي أنه لما اختلفت أحاديث الباب، ولم يتبين الراجح منها نظرنا إلى ما عمل به الخلفاء الراشدون بعد النبي ﷺ فرجعنا به أحد الجانبين، وارتضى بهذا النووي في «شرح المذهب». وروى الطبراني في «مسند الشاميين» [٢٢٦١] من طريق سليم بن عامر قال: رأيت أبا بكر وعمر وعثمان أكلوا مما مست النار ولم يتوضأوا. قال الحافظ ابن حجر: إسناده حسن، وأخرج أحمد في «مسنده» [٣٠٤/٣] عن جابر، قال: أكلت مع النبي ﷺ ومع أبي بكر وعمر خبزاً ولحماً فصلوا ولم يتوضأوا. وفي ترك الوضوء مما مست النار آثار أخر مروية عن الخلفاء الراشدين، وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين.

٧٧ - باب [في] الوُضُوءِ مِنَ اللَّبَنِ

أي: المضمضة وغسل الفم بعد شرب اللبن.

١٩٦ - (صحيح) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: ثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَرِبَ لَبَنًا، فَدَعَا بِمَاءٍ فَتَمَضَّضَ، ثُمَّ قَالَ: «لَنْ لَهُ دَسْمٌ». [ق].

(عن عقيل) بضم العين (عن الزهري) هو محمد بن مسلم الإمام (إن له دسماً) بفتحين منصوباً اسم إن، وهو بيان لعل المضمضة من اللبن. والدسم ما يظهر على اللبن من الدهن، ويقاس عليه استحباب المضمضة من كل ما له دسم. قال النووي: الحديث فيه استحباب المضمضة من شرب اللبن. قال العلماء: وكذلك غيره من المشروبات والماكول يستحب له المضمضة لثلا يبقى منه بقايا يتلعمها في حال الصلاة، وليقطع لزوجه ودسمه ويتطهر فمه، قال المنذري: وأخرجه البخاري [٢١١]، ومسلم [٣٥٨]، والترمذي [٨٩]، والنسائي [١٨٧]، وابن ماجه [٤٩٨].

٧٧/١

٧٨ - باب الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ

أي: في الوضوء من اللبن.

١٩٧ - (حسن) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ جُبَابٍ، عَنْ مُطِيعِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ ثَوْبَةَ النَّخَعِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَرِبَ لَبَنًا فَلَمْ يُمْضِضْ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ، وَصَلَّى. قَالَ زَيْدٌ: ذَلَنِي شُعْبَةُ عَلَى هَذَا الشَّيْخِ.

(فلم يعضض ولم يتوضأ وصلى) فيه دليل على أن المضمضة من اللبن وغيره من الأشياء التي فيها الدسومة ليس فيها أمراً ضرورياً، بل على سبيل الاختيار، قال الحافظ: وأغرب ابن شاهين فجعل حديث أنس ناسخاً لحديث

ابن عباس، ولم يذكر من قال فيه بالوجوب حتى يحتاج إلى دعوى النسخ. انتهى. (قال زيد) بن الحباب: الراوي عن مطيع (داني شعبة) بن حجاج أحد الناقدين للرجال، والدليل ما يستدل به والدليل الدال يقال: قد دله على الطريق يدل دلالة (على هذا الشيخ) أي: مطيع بن راشد فدلالة شعبة لزيد على مطيع بن راشد لأخذ الحديث منه تدل على أن شعبة كان حسن الرأي في مطيع بن راشد، وإلا لم يدل شعبة على من كان مستور الحال وضعيفاً عنده. قال السيوطي: قال الشيخ ولي الدين: ومطيع بصري. قال الذهبي: إنه لا يعرف لكن قال زيد بن الحباب: إن شعبة دله عليه وشعبة لا يروي إلا عن ثقة فلا يدل إلا على ثقة، وهذا هو المقتضى لسكوت أبي داود عليه. انتهى.

قلت: وكذا سكوت عنه المنذري وقال الحافظ في «الفتح»: إسناده حسن والله أعلم.

٧٩ - باب الوضوء من الدم

أي: هل يكون الوضوء من خروج الدم سائلاً كان أو غير سائل، وإجاباً أم لا؟ فدل الحديث على أنه غير واجب.

١٩٨ - (حسن) حَدَّثَنَا أَبُو نَوْبَةَ الرَّيِّعُ بْنُ نَافِعٍ، قَالَ: ثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنِي

صَدَقَةُ بْنُ يَسَارَ، عَنْ عَقِيلِ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - يُعْنِي فِي غَزْوَةِ ذَاتِ الرُّقَاعِ - فَصَابَ رَجُلٌ امْرَأَةً رَجُلٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَخَلَفَ أَنْ لَا أَنْتَهِيَ حَتَّى أَهْرُقَ دَمًا فِي أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ، فَخَرَجَ يَبِيعُ أَثَرُ النَّبِيِّ ﷺ.

فَنَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْزِلًا، فَقَالَ: «مَنْ رَجُلٌ يَكُلُونَا؟» فَانْتَدَبَ رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، وَرَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: «كُونَا رَأْيَ الشَّعْبِ» قَالَ: فَلَمَّا خَرَجَ الرَّجُلَانِ إِلَى قَمِ الشَّعْبِ اضْطَجَعَ الْمُهَاجِرِيُّ، وَقَامَ الْأَنْصَارِيُّ يَصَلِّي، وَأَمَى الرَّجُلُ، فَلَمَّا رَأَى

شَخْصَةً عَرَفَ أَنَّهُ رَيْبَةُ الْقَوْمِ، فَرَمَاهُ بِسَهْمٍ فَوَضَعَهُ فِيهِ، فَتَزَعَهُ، حَتَّى رَمَاهُ بِثَلَاثَةِ أَشْهُمٍ، ثُمَّ رَكَعَ وَسَجَدَ، ثُمَّ انْتَبَهَ صَاحِبُهُ، فَلَمَّا عَرَفَ أَنَّهُمْ قَدْ تَلَدُّوا بِهِ هَرَبَ، فَلَمَّا رَأَى الْمُهَاجِرِيُّ مَا بِالْأَنْصَارِيِّ مِنَ الدَّمَاءِ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ! أَلَا أَتَيْتَنِي أَوَّلَ مَا رَمَى! قَالَ كُنْتُ فِي سُورَةٍ أَقْرُؤُهَا، فَلَمْ أَحِبَّ أَنْ أَقْطَعَهَا!!

٧٨/١

(عن عقيل بن جابر) بفتح العين ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الذهبي: فيه جهالة ما روى عنه سوى صدقة

ابن يسار. وقال الحافظ: لا أعرف رواياً عنه غير صدقة. انتهى. لكن الحديث قد صححه ابن خزيمة [٣٦]، وابن

حبان [١٠٩٦]، والحاكم [١٥٧/١-١٥٧] كلهم من طريق ابن إسحاق (ذات الرقاع) بكسر الراء كانت هذه الغزوة في

سنة أربع. قاله ابن هشام في «سيرته» وفي تسمية هذه الغزوة بذات الرقاع وجوه ذكرها أصحاب السير، لكن قال

السهيلي في «الروض»: والأصح من هذه الأقوال ما رواه البخاري [٤١٢٨]، ومسلم [١٨١٦] عن أبي موسى

الأشعري قال: «خرجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة ونحن ستة نفر بيننا بعير نعتبه فنقب أقدامنا ونقبت قدمي،

وسقطت أظفاري، فكانت نلف على أرجلنا الخرق فسميت غزوة ذات الرقاع، لما كنا ن نصب من الخرق على أرجلنا»

(فأصاب رجل) من المسلمين بأن قتلها (فحلف) الرجل المشرك الذي قُلت زوجته (أن لا ينتهي) أي: لا أكف عن

المعاوضة (حتى أهرق) أي: أصب من أراق يريق والهاء فيه زائدة (فخرج يبيع) من سمع يسمع يقال: تبع القوم تبعاً

وتباعاً بالفتح إذا مشيت خلفهم، وأتبع القوم على أفعلت إذا كانوا قد سبقوك فلحقتهم كذا في «الصحاح» (أثر النبي

ﷺ) بفتحين أي قدمه ﷺ، والحاصل أنه يمشي خلف رسول الله ﷺ (من رجل يكلونا) بفتح اللام وضم الهمة،

أي: من يحفظنا ويحرسنا. يقال: كلاه الله كلاءة بالكسر، أي: حفظه وحرسه. (فانتدب) قال الجوهري: ندبه لأمر

فانتدب، أي: دعاه له فأجاب. (رجل من المهاجرين) هو عمار بن ياسر (ورجل من الأنصار) هو عباد بن بشر. سماهما البيهقي في روايته في «دلائل النبوة» [٣٧٨-٣٧٩] (فقال: كونا بقم الشعب) قال ابن منظور^(١): في «لسان العرب»: الشعب ما افترج بين جبلين، والشعب مسيل الماء في بطن من الأرض، له حرفان مشرفان، وعرضه بطحة رجل وقد يكون بين سنتي جبلين. انتهى. وقوله: بطحة رجل البطح بر، روى درافكندي^(٢) بطحه فانبطح، والمراد من الشعب في الحديث المعنى الأخير، أي: مسيل الماء في بطن من الأرض له حرفان مشرفان وعرضه بطحة رجل. لأنه زاد ابن إسحاق في روايته: «وكان رسول الله ﷺ وأصحابه قد نزلوا إلى شعب من الوادي» فهذه الزيادة تعين المعنى الأخير، ومعنى كونا بقم الشعب أي: قفا بطرفه الذي يلي العدو، والقم ها هنا كناية عن طرفه (فلما رأى) ذلك الرجل المشرك (شخصه) أي: شخص الأنصاري، والشخص سواد الإنسان وغيره، تراه من بعيد يقال: ثلاثة أشخاص، والكثير شخوص وأشخاص، (عرف) الرجل المشرك (أنه) أي: الأنصاري (ربيعة للقوم) الريثي والربيثة: الطليعة والجمع الريايا. يقال: ريات القوم رياء وارتباتهم، أي: رقتهم وذلك إذا كنت لهم طليعة فوق شرف. (فرماه بسهم فوضعه فيه) أي: وقعه فيه ووصل إلى بدنه ولم يجاوزه، وهذا من باب المبالغة في إصابة المرمي، وصواب الرمي والتقدير رماه بسهم فما أخطأ نفسه كأنه وضعه فيه وضعا بيده ما رماه به رمياً، وفي الحديث «من رفع السلاح ثم وضعه في المسلمين فدمه هدر»^(٣)، أي: من قاتل به من وضع الشيء من يده إذا ألقاه، فكأنه ألقاه في الضريبة كذا في «المجمع» (فنزعه) أي: نزع السهم من جسده واستمر في الصلاة، (حتى رماه بثلاثة أسهم) ولطف محمد ابن إسحاق: فرمى بسهم فوضعه فيه، قال: فنزعه فوضعه فثبت قائماً ثم رماه بسهم آخر، فوضعه فيه فنزعه فثبت قائماً، ثم عاد له في الثالث فوضعه فيه فنزعه، (ثم ركع وسجد) الأنصاري، ولم يقطع صلاته لا شغاله بحلاتها عن مرارة ألم الجرح، (ثم أنه صاحبه) من الإنباه وصاحبه مفعوله، هكذا في عامة النسخ، ومادته الثبب بالضم أي: القيام من النوم ويتمدّى بالهزمة والتضعيف، فيقال: أنبهته ونبهته، وأما الانتباه فهو لازم يقال: انتبه من النوم إذا استيقظ، وفي بعض نسخ الكتاب انتبه صاحبه فعلى هذا يكون صاحبه فاعله، (فلما عرف) الرجل المشرك (أنهم) أي: الأنصاري والمهاجرين، وضيم الجمع بناء على أن أقل الجمع اثنان، (قد نذروا به) بفتح النون وكسر الذال المعجمة، أي: علموا وأحسوا بمكانته يقال: نذرت به إذا علمته. وأما الإنذار فهو الإعلام مع تخويف (من الغم) بيان ما والدعاء بكسر الدال جمع دم. (سبحان الله) أصل التسيح التنزيه التقديس والتبرية من النقائص، سمحته تسييحاً وسبحاناً ومعنى سبحان الله التنزيه لله نصب على المصدر بمحذوف أي: أرى الله من السوء براءة. والعرب تقول: سبحان الله من كذا إذا تعجبت منه (الا أنبهتني) أي: لم ما أيقظتني؟! (أول ما رمى) منصوب لأنه ظرف لأنبهتني، وما مصدرية، أي:

(١) في الأصل: «ابن ناظور»، والصواب ما أثبتنا!

(٢) هذه الكلمة فارسية متكونة من كلمتين الأولى: «در» وتأتي لمعان: «باب، بوابة، معبر، مدخل، طريق، في، بين، وسط، بطول، هذا الحد، هذا القدر». أ. هـ بصرف. «المعجم الفارسي الكبير» (١/١١٤٤). والثانية: «فكنلند» وتأتي لمعان: «الإلقاء، الطرح، البند، البسط، الحد، القرش»، «المعجم الفارسي الكبير» (١/١٤١).

(٣) أخرجه السائي (٤٠٩٧)، من حديث ابن الزبير مرفوعاً، وهو (شفأ). وموقوفاً عليه (٤٠٩٨)، وهو (الصحيح).

حين رمية الأول (في سورة) وهي سورة الكهف كما بينه البيهقي في «الدلائل» [٣/٣٧٨-٣٧٩] (أن أقطعها) زاد ابن إسحاق: حتى أنفدها فلما تابع علي الرمي ركعت فأذنتك. وأيم الله لولا أن أضيع ثغراً أمرني رسول الله ﷺ بحفظه لقطع نفسي قبل أن أقطعها أو أنفدها.

والحديث أخرجه محمد بن إسحاق في «المغازي»، وأحمد [٣/٣٤٣-٣٤٤]، والدارقطني [١/٢٢٣-٢٢٤]، وصححه ابن خزيمة [٣٦]، وابن حبان [١٠٩٦]، والحاكم [١/١٥٦-١٥٧] كلهم من طريق ابن إسحاق، وهذا الحديث يدل القدرة واضحة على أمرين:

أحدهما: أن خروج الدم من غير السيلين لا يتقضى الطهارة سواء كان سائلاً أو غير سائل وهو قول أكثر العلماء، وهو الحق. قال محمد بن إسماعيل الأمير اليماني في «سبل السلام» قال الشافعي ومالك وجماعة من الصحابة والتابعين: إن خروج الدم من البدن من غير السيلين ليس بتاقض انتهى. وقال الحافظ سراج الدين ابن الملقن في «البلد المنير»: روى البيهقي عن معاذ ليس الوضوء من الرعاف والقيء، وعن ابن المسيب أنه رعى فمسح أنفه بخرقه ثم صلى، وعن ابن مسعود وسالم بن عبد الله وطاوس والحسن والقاسم ترك الوضوء من الدم، زاد النووي في «شرح» عطاء ومكحولاً وربيعة ومالكاً وأباً ثور ودادود. قال البيهقي: وهو قول أكثر الصحابة والتابعين انتهى كلامه. وزاد ابن عبد البر في «الاستذكار»: يعنى بن سعيد الأنصاري وقال بدر الدين العيني في «شرح الهداية»: إنه قول ابن عباس وجابر وأبي هريرة وعائشة انتهى.

وثانيهما: أن دماء الجراحات طاهرة معفوة للمجروحين، وهو مذهب المالكية وهو الحق. وقد تواترت الأخبار في أن المجاهدين في سبيل الله كانوا يجاهدون ويذوقون آلام الجراحات فوق ما وصفت، فلا يستطيع أحد أن ينكر عن سيلان الدماء من جراحاتهم وتلوث ثيابهم، ومع هذا هم يصلون على حالهم، ولم يُنقل عن رسول الله ﷺ أنه أمرهم بتنزع ثيابهم المتلبسة بالدماء حال الصلاة، وقد أصيب سعد رضي الله عنه يوم الخندق فغضب له خيمة في المسجد، فكان هو فيه ودمه يسيل في المسجد فما زال الدم يسيل حتى مات، ومن الأدلة الدالة على طهارة دم الجراحة أثر عمر ابن الخطاب رضي الله عنه وفيه: أنه صلى صلاة الصبح وجرحه يجري دماً، ومن المعلوم أن الجرح الذي يجري يتلوث به الثياب قطعاً، ومن المحال أن يفعل عمر رضي الله عنه ما لا يجوز له شرعاً، ثم يسكت عنه سائر أصحاب النبي ﷺ من غير تكثير، فهل هذا إلا لطهارة دماء الجراحات، واعتراض بعض الحنفية على حديث جابر بأنه إنما ينهض حجة إذا ثبت اطلاع النبي ﷺ على صلاة ذلك الرجل، ولم يثبت.

قلت: أورد العلامة العيني في «شرح الهداية» حديث جابر هذا من رواية «سنن أبي داود» و«صحيح ابن حبان» والدارقطني والبيهقي وزاد فيه: فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فدعا لهما قال العيني: ولم يأمره بالوضوء، ولا بإعادة الصلاة والله أعلم. والهدنة عليه.

قال الشوكاني في «السيل الجرار»: حديث جابر أخرجه أحمد [٣/٣٤٣-٣٤٤]، وأبو داود [١٩٨]، والدارقطني [١/٢٢٣-٢٢٤]، وصححه ابن خزيمة [٣٦]، وابن حبان [١٠٩٦]، والحاكم [١/١٥٦-١٥٧]، ومعلوم أن النبي ﷺ قد اطلع على ذلك الاستمرار ولم ينكر عليه الاستمرار في الصلاة بعد خروج الدم، ولو كان الدم ناقضاً لَبَيّن له ولمن معه في تلك الغزوة، وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز. انتهى كلامه. على أنه بعيد كل

البعد لا أن يطلع النبي ﷺ على مثل هذه الواقعة العظيمة، وقد كان ذلك الزمان زمان نزول الوحي، ولم يحدث أمر قط إلا أوحى الله تعالى إليه ﷺ، وهذا ظاهر لمن تتبع الحوادث التي وقعت في زمن النبي ﷺ، ولم ينقل أنه أخبره بأن صلاته قد بطلت، فإن قلت: قد وقع في إسناده حديث جابر عقيل بن جابر وهو مجهول، قال الذهبي: فيه جهالة ما روى عنه سوى صدقة بن يسار. وقال الحافظ: لا أعرف راوياً غير صدقة انتهى، فكيف يصح الاستدلال به؟

قلت: نعم عقيل مجهول لكن بجهالة العين لا بجهالة العدالة لأنه انفرد عنه راو واحد وهو صدقة بن يسار، وكل من هو كذلك فهو مجهول العين، والتحقيق في مجهول العين أنه إن وثقه أحد من أئمة الجرح والتعديل ارتفعت جهالته، قال الحافظ في «شرح النخبة»: فإن سمي الراوي وانفرد راو واحد بالرواية عنه فهو مجهول العين كالمبهم، إلا أن يوثقه غير من انفرد عنه على الأصح، وكذا من انفرد عنه إذا كان متأهلاً لذلك انتهى. وعقيل بن جابر الراوي قد وثقه ابن حبان وصحح حديثه هو وابن خزيمة والحاكم، فارتفعت جهالته وصار حديث جابر صالحاً للاحتجاج، وقد أطال أخونا المعظم الكلام في شرح حديث جابر المذكور في «غاية المقصود شرح سنن أبي داود» وأورد أبحاثاً شريفة فعليك أن ترجع إليه.

٨٠ - بَابُ فِي الْوُضُوءِ مِنَ النَّوْمِ

من قليله وكثيره، هل هو واجب؟

١٩٩ - (صحيح) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ حَنْبَلٍ، قَالَ: ثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَنَا^(١) ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ٧٩/١ نَافِعٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَغِلَ عَنْهَا لَيْلَةً فَأَخْرَجَهَا حَتَّى رَقَدْنَا فِي الْمَسْجِدِ، ثُمَّ اسْتَيْقَظْنَا، ثُمَّ رَقَدْنَا، ثُمَّ اسْتَيْقَظْنَا، ثُمَّ رَقَدْنَا، ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا فَقَالَ: «لَيْسَ أَحَدٌ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ فَيَرْكُمُ». [ق].

(شغل عنها) عنها مبنياً للمفعول، أي: شغل عن صلاة العشاء، والشغل المذكور كان في تجهيز جيش، رواه الطبري من وجه صحيح عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قاله الحافظ (حتى رقدنا في المسجد) الرقاد: النوم قال الحافظ: استدل به من ذهب إلى أن النوم لا ينقض الوضوء ولا دلالة فيه لاحتمال أن يكون الرقاد منهم قاعداً متمكناً أو لاحتمال أن يكون مضطجعاً، لكنه توضاً وإن لم ينقل اكتهاف بما عرف من أنهم لا يصلون على غير وضوء انتهى. ويحيى بيان المذاهب في آخر الباب، (ثم خرج علينا) رسول الله ﷺ من الحجرة (فقال ليس أحد ينتظر الصلاة غيركم) وفي رواية للمؤلف [٤٢٢] وغيره عن أبي سعيد الخدري فقال (صحيح): «إن الناس قد صلوا وأخذوا مضاجعهم وإنكم لن تزالوا في صلاة ما انتظرت الصلاة». قال المنذري: وأخرجه البخاري [٥٧٠]، ومسلم [٦٣٩].

٢٠٠ - (صحيح) حَدَّثَنَا شَاذُ بْنُ قِيَاضٍ، قَالَ: ثَنَا هِشَامُ بْنُ سَنُوءٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَنْتَظِرُونَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ حَتَّى تَخْفِقَ رُؤُوسُهُمْ، ثُمَّ يُصَلُّونَ وَلَا يَتَرَضَّوْنَ. [م]. (صحيح) قَالَ أَبُو دَاوُدَ^(٢): وَزَادَ فِيهِ شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: كُنَّا نَخْفِقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. (صحيح) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ بِلَفْظٍ آخَرَ.

(١) في «نسخة»: «ثنا». (مت).

(٢) وصله بنحوه في «مسائل أحمد» (ص ٣١٧) بسند صحيح.

(حدثنا شاذ) بالشئين المعجمة والذال المعجمة المشددة (بن فياض) بالفاء والياء المشددة، اسمه هلال ولقبه شاذ أبو عبيدة البصري، قال أبو حاتم: ثقة. (الدستوائي) بفتح الدال منسوب إلى الدستواء، وهي كورة من كور الأهواز أو قرية، وقيل: هو منسوب إلى بيع الثياب الدستوائية التي تُجلب منها قاله ابن الأثير، (العشاء الآخرة) العشي والعشية من صلاة المغرب إلى العتمة، تقول: أتيت عشيّة أمس وعشي أمس، والعشاء بالكسر والمد والعشاءان المغرب والعتمة، وزعم قوم أن العشاء من زوال الشمس إلى طلوع الفجر وأنشدوا:

غدونا غدوة سحراً بليلاً
عشاء بعد ما انتصف النهار

والعشاء بالفتح والمد: الطعام بعينه وهو خلاف الغذاء كذا في «الصحاح».

(حتى تخفق رؤوسهم) خفق يخفق من باب ضرب يضرب يقال: خفق برأسه خفقةً أو خفقتين إذا أخذته سنة من النعاس فمال رأسه دون جسده، كذا في «المصباح» قال الخطابي: معناه تسقط أذقاتهم على صدورهم.

(ثم لا يصلون ولا يتوضؤون) قال الخطابي: في هذا الحديث من الفقه أن عين النوم ليس يحدث، ولو كان حدثاً لكان، أي: حال وجد ناقضاً للطهارة كسائر الأحداث التي قليلها وكثيرها وعمدها وخطؤها سواء في نقض الطهارة، وإنما هو مظنة للحدث موهم لوقوعه من النائم غالباً فإذا كان بحال من التماسك في الاستواء في القعود المانع من خروج الحدث منه كان محكوماً ببقاء الطهارة المتقدمة، وإذا لم يكن كذلك بل يكون مضطجعاً أو ساجداً أو قائماً أو مائلاً إلى أحد شقيه، أو على حالة يسهل معها خروج الحدث، من حيث لا يشعر بذلك كان أمره محمولاً على أنه قد أحدث؛ لأنه قد يكون منه الحدث في تلك الحال غالباً ولو كان نوم القاعد ناقضاً للطهارة لم يجز على عامة أصحاب رسول الله ﷺ وهو بن أظهرهم والوحي ينزل عليه أن يصلوا محدثين بحضرته، فدل أن النوم إذا كان بهذه الصفة غير ناقض للطهر. وفي قوله: «كان أصحاب رسول الله ﷺ ينتظرون النخ» دليل على أن ذلك أمر كان يتواتر منهم، وأنه قد كثر حتى صار كالعادة لهم، وأنه لم يكن نادراً في بعض الأحوال، وذلك يؤكد ما قلناه من أن عين النوم ليس يحدث انتهى كلامه. قال المنذري: وأخرج مسلم [٢٧٦] من وجه آخر عن أنس قال: «كان أصحاب رسول الله ﷺ ينامون ثم يصلون ولا يتوضؤون» انتهى. (ابن أبي عروبة) بفتح العين ويضم الراء المخففة هو سعيد ابن أبي عروبة (عن قتادة بلفظ آخر) لعله يشير إلى ما أخرجه في أبواب قيام الليل^(١): حدثنا أبو كامل أخبرنا يزيد بن زريع أخبرنا سعيد عن قتادة عن أنس بن مالك في هذه الآية: ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ﴾ [السجدة: ١٦] قال: كانوا يتيقظون ما بين المغرب والعشاء يصلون. قال ابن كثير في «تفسيره» عن أنس وعكرمة ومحمد بن المنكدر وأبي حازم وقاتدة: هو الصلاة بين العشاءين، وعن أنس أيضاً: هو انتظار صلاة العتمة رواه ابن جرير بإسناد جيد انتهى.

٢٠١ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ وَدَاوُدُ بْنُ شَيْبٍ، قَالَا: ثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ^(٢)، عَنْ ثَابِتِ بْنِ أَنَسٍ، أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: أَقْبَمْتُ صَلَاةَ الْعِشَاءِ، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي حَاجَةً، فَقَامَ يَتَجَوَّعُ حَتَّى نَسَّ الْقَوْمَ - أَوْ بَعْضُ الْقَوْمِ - ثُمَّ صَلَّى بِهِمْ وَلَمْ يَذْكُرْ وُضُوءاً. [م].

(١) يأتي برقم (١٣٢١)، وهو (صحيح).

(٢) في نسخة: (منه).

(عن ثابت البثاني) بضم الباء وينونين منسوب إلى بنانة، وهم ولد سعد بن لؤي، وأم سعد اسمها بنانة وقيل: بل هي أمة سعد، وقيل: بنانة أم بني سعد ابن ضبيعة (فقام رجل) لم يقف الحافظ ابن حجر على اسم هذا الرجل وذكر بعض الشراح أنه كان كبيراً في قومه فأراد أن يتألف على الإسلام، قال الحافظ: ولم أقف على مستند ذلك وقيل: يحتمل أن يكون ملكاً من الملائكة جاء بوحي من الله عز وجل، ولا يخفى بُعد هذا الاحتمال (فقام) رسول الله ﷺ (يُناجيه) أي: يحادثه، والمناجاة: التحديث وفيه جواز مناجاة الواحد غيره بحضور الجماعة، وجواز الفصل بين الإقامة والإحرام إذا كان لحاجة، واستدل به للرد على من أطلق من الحنفية أن المؤذن إذا قال: قد قامت الصلاة وجب على الإمام التكبير.

(حتى نعى القوم أو بعض القوم) نعى بفتح العين وغلط من ضمها وفي لفظ البخاري [٦٤٢]: والنبي ﷺ يناجي رجلاً في جانب المسجد فما قام إلى الصلاة حتى نام القوم (ونعى) قال الحافظ: وظاهر كلام البخاري أن النعاس يسمى نوماً، والمشهور التفرقة بينهما: إن استقر حواسه بحيث يسمع كلام جليسه ولا يفهم معناه فهو ناعس، وإن زاد على ذلك فهو نائم، ومن علامات النوم: الرؤيا طالت أو قصرت، وفي «العين» و«المحكم» من كتب اللغة: النعاس النوم، وقيل: مقارنته (ثم صلى) النبي ﷺ (بهم) ولفظ مسلم: «فصلوا».

(ولم يذكر) ثابت البثاني (وضوءاً) أي: أنهم صلوا وما توضأوا، كما ذكره قتادة، ثم يصلون ولا يتوضأون.
قال المنذري: وأخرجه مسلم وليس فيه ولم يذكر وضوءاً، وأخرجه البخاري [٦٤٢]، ومسلم [٣٧٦] من حديث عبدالعزيز بن صهيب عن أنس .

٢٠٢ - (ضعيف) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَهَذَا بْنُ السَّرِيِّ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ حَرْبٍ - وَهَذَا لَفْظُ حَدِيثِ يَحْيَى - عَنْ أَبِي خَالِدٍ الدَّالَائِي، عَنْ ثَقَادَةَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْجُدُ، وَيَتَمُومُ وَيَتَنَفَّخُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي وَلَا يَتَرَضَّأُ، [قَالَ] فَقُلْتُ لَهُ: صَلَّيْتَ وَلَمْ تَتَرَضَّأْ وَقَدْ نِمْتَ؟ فَقَالَ: «إِنَّمَا الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجِعاً». زَادَ عُثْمَانُ وَهَذَا: «فَإِنَّهُ إِذَا اضْطَجَعَ اسْتَرْخَتْ مَفَاصِلُهُ». [«المشكاة» (٣١٨)].

(صحيح) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قَوْلُهُ «الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجِعاً» هُوَ حَدِيثٌ مُتَّكِرٌ لَمْ يَرْوِهِ إِلَّا يَزِيدُ أَبُو خَالِدٍ الدَّالَائِيُّ^(١)، عَنْ ثَقَادَةَ، وَرَوَى أَوَّلَهُ جَمَاعَةٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَمْ يَذْكُرُوا شَيْئاً مِنْ هَذَا، وَقَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ مَحْفُوظًا، وَقَالَتْ عَائِشَةُ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا]: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «نَتَامُ عِيَايَ، وَلَا نَتَامُ قَلْبِي». [م].

وَقَالَ شُعْبَةُ: إِنَّمَا سَمِعَ ثَقَادَةَ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ أَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ حَدِيثُ يُوْسُفَ بْنِ مَتَّى، وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ فِي الصَّلَاةِ، ٨١/١ وَحَدِيثُ «الْقَضَاءِ ثَلَاثَةً»، وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ، حَدَّثَنِي رِجَالٌ مَرْضِيُونَ، مِنْهُمْ عُمَرُ، وَأَرْضَاهُمْ عِنْدِي عُمَرُ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَذَكَرْتُ حَدِيثَ يَزِيدِ الدَّالَائِي لَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، فَانْتَهَرْتَنِي اسْتِعْظَاماً لَهُ، وَقَالَ: مَا لِيَزِيدَ الدَّالَائِي يُنْخَلُ عَلَى أَصْحَابِ ثَقَادَةَ، وَلَمْ يَتَّبِعْ بِالْحَدِيثِ.

(١) في (الهندية): «الدالائي»، سقط حرف الألف من النسخ، والله أعلم.

(الدالائي) منسوب إلى دالان بن سابقة، بطن من همدان، (وينفخ) النفخ: هو إرسال الهواء من الفم بقوة والمراد هنا: ما يخرج من النائم حين استيقاظه في نومه، أي: كان يتنفس بصوت حتى يسمع منه صوت النفخ، (نقلت) القائل ابن عباس (وقد نمت) جملة حالية، ونمت بكسر النون قال ابن رسلان: فيه دليل على أن الوضوء من النوم كان معلوماً مشتهراً عندهم.

(إنما الوضوء على من نام مضطجاً) أي: من نام على جنبه على الأرض يقال: ضجعت ضججاً من باب نفع، وضعت جنبي بالأرض وأضجعت بالآلف لغة، والمضجع بفتح الميم والجيم: موضع الضجوع، والجمع مضاجع، وأضطجع وأضجع والأصل ائطم، لكن من العرب من يقلب التاء طاء ويظهرها ثم الضاد، ومنهم من يقلب التاء ضاداً ويدغمها في الضاد تغلياً للحرف الأصلي وهو الضاد، ولا يقال: اطجع بطاء مشددة كذا في «المصباح» قال بعض العلماء: أي: لا يجب الوضوء على نائم إلا على هذا النائم أو من في معناه، بأن يكون مشاركاً في العلة، وهي استرخاء الأعضاء، وقد أشار إليه بقوله: فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله، فحيث دارت العلة يدور معها المعلول، ولهذا قالوا: إذا كان ساجداً على هيئة السنة لا تنقض طهارته، انتهى.

(زاد عثمان وهناد) في روايتهما: (فإنه) أي: المصلي وغيره، (إذا اضطجع استرخت مفاصله) الرخو اللين أي: لانت مفاصله وهي جمع مفصل، وهو رؤوس العظام والعروق، قال العيني: إن الاضطجاع سبب لاسترخاء المفاصل فلا يخلو عن خروج شيء من الربيع عادة، أي من عادة النائم المضطجع، والثابت بالعادة كالمتيقن به انتهى.

(هو حديث منكر) قال السخاوي: إن الصدوق إذا تفرد بما لا متابع له فيه ولا شاهد، ولم يكن عنده من الضبط ما يشترط في المقبول فهذا أحد قسمي الشاذ، فإن خولف مع ذلك كان أشد في شذوذه، وربما سماه بعضهم منكرًا، وإن بلغ تلك الرتبة في الضبط لكنه خالف من هو أرجح منه في الثقة والضبط فهذا القسم الثاني من الشاذ، وأما إذا انفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ أو الضعف في بعض مشائخه خاصة أو نحوهم ممن لا يحكم لحديثهم بالقبول بغير عارض يعضده بما لا متابع له ولا شاهد فهذا أحد قسمي المنكر، وهو الذي يوجد إطلاق المنكر لكثير من المحدثين كأحمد والنسائي، وإن خولف مع ذلك فهو القسم الثاني من المنكر، فالحاصل أن كلاً من الشاذ والمنكر قسمان يجتمعان في مطلق التفرد، أو مع قيد المخالفة، ويفترقان في أن الشاذ راويه ثقة أو صدوق غير ضابط، والمنكر راويه ضعيف لسوء حفظه أو جهالته أو نحو ذلك.

(وروى أوله) أي: أول الحديث، وهو قوله: كان يسجد وينام وينفخ ثم يقوم فيصلي ولا يتوضأ، (لم يذكروا شيئاً من هذا) أي: سؤال ابن عباس عن النبي بقوله: صليت ولم تتوضأ، وقد نمت. وجوابه بقوله: إنما الوضوء على من نام مضطجاً. قال ابن رسلان: فعلى هذا فيكون الحديث آخره مفرداً دون أوله.

قلت: روايات جماعة عن ابن عباس التي أشار إليها المؤلف لم أقف عليها، نعم روى كريب وسعيد بن جبير عن ابن عباس بالفاظ متقاربة بلفظ أول هذا الحديث لا بعينه، أما رواية كريب فأخرجها مسلم [٧٦٣] عن كريب عن ابن عباس قال: «بت ليلة عند خالتي ميمونة فقام النبي ﷺ من الليل»، الحديث وفيه ثم اضطجع فنام حتى نفخ وكان إذا نام نفخ فأتاه بلال فأذنه بالصلاة، فقام فصلى ولم يتوضأ، وأما رواية سعيد بن جبير فأخرجها المؤلف في باب صلاة الليل.

(قال) أي: ابن عباس كما هو ظاهر من سياق العبارة وليس في النسخ الحاضرة عندي اسم القائل: لكن نقل البيهقي في «المعرفة» [٣٦٢/١] عن المؤلف أن قائله هو عكرمة، ولفظه: وقال عكرمة: إن النبي ﷺ كان محفوظاً وقالت عائشة إلخ قال البيهقي: وقد ذكرنا إسنادهما في «السنن» [١٢١-١٢٢].

(محموظاً) أي: عن نوم القلب (ولا ينال قلبي) ليعي الوحي الذي يأتيه، ولذا كانت رؤياه وحياً ولا يتنقض طهارته بالنوم، وكذا الأنبياء لقوله ﷺ: «إنا عشر الأنبياء تام أعيتنا ولا تام قلوبنا» رواه ابن سعد [٣٨٥/١] عن عطاء مرسلأ، ومقصود المؤلف من إيراد قول ابن عباس أو عكرمة وحديث عائشة تضعيف آخر الحديث، أي: سؤال ابن عباس بقوله: صليت ولم ترضأ وقد نمت، وجوابه ﷺ بقوله: إنما الوضوء على من نام مضطجعاً وتقريره أن آخر الحديث يدل على أن نومه مضطجعاً ناقضاً لوضوئه، والحال أنه مخالف لحديث عائشة: «تام عينا ولا ينال قلبي»، أخرجه الشيخان [خ: (٣٥٦٩)، م (٧٣٨)]، ولقول ابن عباس أو عكرمة: كان النبي ﷺ محفوظاً. والحاصل أن آخر الحديث مع أنه منكر مخالف في المعنى للحديث الصحيح المتفق عليه.

فإن قلت: حديث نومه ﷺ في الوادي عن صلاة الصبح حيث كانوا قافلين من سفر معارض لحديث عائشة؛ إذ مقتضى عدم نوم القلب إدراكه كل ما يحتاج إليه، فلا يغيب عن علمه وقت الصبح، فكيف نام حتى طلعت الشمس وحملت، وأيقظه عمر رضي الله عنه بالتكبير كما أخرجه الشيخان [خ: (٣٥٧١)، م: (٦٨٣)] عن عمران بن حصين رضي الله عنه؟!

قلت: إن القلب إنما يدرك الحسيات المتعلقة به، كالحدث والألم ونحوهما، ولا يدرك ما يتعلق بالعين لأنها نائمة والقلب يقظان، قاله النووي.

(أربعة أحاديث) وليس حديث أبي خالد الدالاني منها فيكون الحديث منقطعاً، وقال البيهقي في «المعرفة»: فأما هذا الحديث [فإنه]^(١) قد أنكره على أبي خالد الدالاني جميع الحفاظ، وأنكر سماعه من قتادة: أحمد بن حنبل ومحمد بن إسماعيل وغيرهما انتهى.

(حديث يونس بن متى) بفتح الميم والثاء المشددة، وحديثه أخرجه المؤلف [٤٦٦٩] في باب التخيير بين الأنبياء عليهم السلام عن قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس عن النبي ﷺ (صحيح) «ما ينبغي لعبد أن يقول إني خير من يونس بن متى»^(٢).

(وحديث ابن عمر في الصلاة) لعل المراد بحديث ابن عمر عن النبي ﷺ «أنه نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب»، أخرجه الشيخان [خ (٥٨٢)، م (٨٢٨)]، والنسائي [٥٧١] من حديث هشام ابن عروة عن أبيه عن ابن عمر والشيخان [خ (٥٨٥)، م (٨٢٨)] أيضاً من حديث مالك عن نافع عن ابن عمر، ولم يخرج أحد من هؤلاء من رواية قتادة عن أبي العالية عن ابن عمر. لكن قول شعبة: وحديث ابن عمر في الصلاة، يدل

(١) غير موجود في الأصل، والصواب من «المعرفة» [٣٦٤/١] رقم ٩٢٥ - ط قلمجي. وتأتي عبارته في الصفحة التالية بتمامه!

(٢) وأخرجه البخاري (٣٣٩٥)، ومسلم (٢٣٧٧) من طريق قتادة به.

على أن قتادة سمعه من أبي العالية عن ابن عمر، وفي «الخلاصة» وغيره من كتب الرجال: أن أبا العالية سمع من ابن عمر، والله أعلم.

(وحدث القضاة ثلاثة) أخرج هذا الحديث المؤلف [٣٥٧٣]، والترمذي [١٣٢٢]، وابن ماجه [٢٣١٥]، والطبراني [١١٥٦]، والحاكم [٩٠/٤] والبيهقي [١١٦/١٠] من حديث ابن بريدة عن أبيه (صحيح) مرفوعاً، وصححه الحاكم وغيره، فلفظ أبي داود في باب القاضي يخطئ: «القضاة ثلاثة واحد في الجنة واثان في النار فأما الذي في الجنة فرجل عرف الحق فقضي به ورجل عرف الحق فجار في الحكم فهو في النار ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار».

(وحدث ابن عباس) حديث ابن عباس أخرجه الأئمة السنة [٥٨١]، م [٨٢٦]، د [١٢٧٦]، ت [١٨٣]، س [٥٦٢]، ج [١٢٥٠] في كتبهم أنه قال: شهد عندي رجال مرضيون وأرضاهم عندي عمر «أن رسول الله ﷺ نهى عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس وعن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس». انتهى.

(وذكرت حديث يزيد الدالاني لأحمد بن حنبل) أي: سألته ليبين لي حاله من الصحة والضعف (فانتهرني) أي: زجرني أحمد (استعظماً له) أي: إنكاراً لحديث يزيد الدالاني، أي: استعظم شأنه من جهة ضعفه وزجره عن تذكرته بمثل هذه الأحاديث المعلولة والضعيفة، (فقال أحمد ما لي يزيد الدالاني) أي: ما باله وشأنه (يدخل) من الإدخال (على أصحاب قتادة) أي: شيوخه ما لم نقله، أي: ما لم تروه شيوخ قتادة عن شيوخهم، فما يرويه يزيد الدالاني عن قتادة عن شيوخهم مدخول عليهم، وحقيقة القول المدخول: ما لم يقله صاحبه، بل أدخله غيره ونسبه إليه، ونظيره ما قاله البخاري: كان خالد المدائني يدخل على الشيوخ. قال الحافظ في «التلخيص» يعني: يدخل في رواياتهم ما ليس منها انتهى. (ولم يعباً) أي: لم يبال أحمد (بالحديث) لضعفه.

قال المنذري: وأخرجه الترمذي [٧٧]، وذكر أن قتادة رواه عن ابن عباس قوله ولم يذكر فيه أبا العالية ولم يرفعه. وقال أبو القاسم البغوي: يقال: إن قتادة لم يسمع هذا الحديث من أبي العالية وقال الدارقطني: تفرد به يزيد وهو الدالاني عن قتادة ولا يصح، وذكر ابن حبان البستي أن يزيد الدالاني كان كثير الخطأ، فأحس الوهم، يخالف الثقات في الرواية، حتى إذا سمعها المبتدئ في هذه الصناعة علم أنها معلولة أو مقبولة لا يجوز الاحتجاج بها إذا وافق الثقات، فكيف إذا انفرد عنهم بالمعضلات، وذكر أبو أحمد الكرابيسي الدالاني هذا فقال: لا يتابع في بعض أحاديثه. وسئل أبو حاتم الرازي عن الدالاني هذا فقال: صدوق ثقة. وقال الإمام أحمد بن حنبل: يزيد لا بأس به. وقال يحيى بن معين وأبو عبد الرحمن النسائي: ليس به بأس. وقال البيهقي: فأما الحديث فإنه قد أنكره على أبي خالد الدالاني جميع الحفاظ. وأنكر سماعه عن قتادة أحمد بن حنبل ومحمد بن إسماعيل البخاري وغيرهما، ولعل الشافعي رضي الله عنه وقف على علة هذا الأثر حتى رجح عنه في الجديد، هذا آخر كلامه. ولو فرض استقامة حال الدالاني كان فيما تقدم من الانقطاع في إسناده والاضطراب ومخالفة الثقات ما يعضد قول من ضعفه من الأئمة رضوان الله عليهم أجمعين، انتهى كلام المنذري.

٢٠٣ - (حسن) - حَدَّثَنَا حَيْوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ الْجَنْصِيُّ فِي آخِرِينَ قَالُوا: تَنَا بَقِيَّةَ، عَنِ الْوَيْصِيِّ بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ مَحْفُوظٍ ابْنِ عُلَقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَائِدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ [رضي الله عنه]، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَكَاةُ السُّوءِ

الْعَيْنَانِ، فَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ.

(حدثنا حياة) على وزن رحمة (عن الوضين) على وزن كريم.

(وكاء السه العينان) بفتح السين المهملة وكسر الهاء المخففة، قال الخطابي: السه اسم من أسماء اللبر، والوكاء: الذي تشد به القرية ونحوها من الأوعية وفي بعض الكلام الذي [يجري] مجرى الأمثال: احفظ ما في الوعاء بشد الوكاء، والمعنى: اليقظة وكاء اللبر، أي: حافظة ما فيه من الخروج لأنه ما دام مستيقظاً أحس بما يخرج منه. قال ابن الأثير: ومعناه من كان مستيقظاً كان استه كالمسدودة الموكى عليها فإذا نام انحل وكأوها، كنى به عن الحدث بخروج الريح، وقال الطيبي: إذا تيقظ أمسك ما في بطنه فإذا نام زال اختياره، واسترخت مفاصله انتهى. وكنى بالعين عن اليقظة لأن النائم لا عين له تبصر.

قال المنذري: وأخرجه ابن ماجه [٨٨٧] وفي إسناده بقية بن الوليد والوضين بن عطاء وفيهما مقال، انتهى. وقال الجوزجاني: الوضين واه وأنكر عليه هذا الحديث.

قلت: وثقهما بعضهم، سأل أبو زرعة عبدالرحمن بن إبراهيم عن الوضين بن عطاء فقال: ثقة، وثقته ابن معين وأحمد، وقال ابن عدي: لم أر بحديثه بأساً، وبقية صدوق كثير التدليس.

واختلف العلماء في النوم هل تنقض الطهارة أم لا؟ على تسعة مذاهب:

المذهب الأول: أن النوم لا ينقض الوضوء أصلاً على أي حال كان، واستدل لهم بحديث أنس قال: «كان أصحاب رسول الله ﷺ يتظرون العشاء الآخرة حتى تخفق رؤوسهم ثم يصلون ولا يتوضؤون»^(١) تقرير الاستدلال أن النوم لو كان ناقضاً لما أفرهم الله عليه، ولأوحى إلى رسول الله ﷺ كما أوحى إليه في شأن نجاسة نعله.

المذهب الثاني: أن النوم ينقض بكل حال قليله وكثيره، وعلى أي هيئة كانت، واستدل عليه بحديث صفوان ابن عسال قال (حسن): «كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا كنا سرفاً أن لا نتزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة، لكن من غائط وبول ونوم»، وفي رواية قال: «أمرنا - يعني النبي ﷺ - أن نمسح على الخفين إذا نحن أدخلناهما على طهر ثلاثاً إذا سافرنا ويوماً وليلة إذا أقمنا ولا نخلعهما من غائط ولا بول ولا نوم ولا نخلعهما إلا من جنابة»، فذكر الأحداث التي يتزع منها الخف، والأحداث التي لا يتزع منها، وعدد من جعلتها النوم، فأشعر بذلك بأنه من نواقض الوضوء، لا سيما بعد جعله مقترناً بالبول والغائط الذين هما ناقضان بالإجماع.

قالوا: فجعل مطلق النوم كالغائط والبول في النقص، ويحدث علي وفيه (حسن): «فمن نام فليتوضأ»، ولم يفرق بين قليل النوم وكثيره.

المذهب الثالث: أن كثير النوم ينقض بكل حال وقليله لا ينقض بحال قال في «السبل»: وهؤلاء يقولون: إن النوم ليس بناقض بنفسه بل مظنة النقص والكثير مظنة بخلاف القليل، إلا أنهم لم يذكروا قدر القليل ولا الكثير حتى يعلم كلامهم بحقيقته. انتهى ملخصاً.

(١) سبق تخريجه (٢٠٠)، وهو (صحيح).

المذهب الرابع: أنه إذا نام على هيئة من هيات المصلين كالراكع والساجد والقائم والقاعد لا يتنقض وضوؤه، سواء كان في الصلاة أو لم يكن، وإن نام مضطجعا أو مستلقياً على قفاه انتقض، وهذا مذهب أبي حنيفة وداود وهو قول للشافعي غريب، قاله النووي. واستدلوا لهم بما أخرجه مالك [٢١] عن عمر موقوفاً: «إذا نام أحدكم مضطجعا فليتوضأ» وبما أخرجه البيهقي في «المعرفة» [٢١٢/١] عن أبي هريرة موقوفاً: «ليس على المحتني النائم ولا على القائم النائم ولا على الساجد النائم وضوء حتى يضطجع»، ولهؤلاء آثار وأحاديث أخر تدل على ما ذهبوا إليه.

المذهب الخامس: أنه لا يتنقض إلا نوم الراكع والساجد، روي هذا عن ابن حنبل رحمه الله، قاله النووي، ولعل وجهه أن هيئة الركوع والسجود مظنة للانتقاض.

المذهب السادس: أن النوم يتنقض إلا نوم الراكع والساجد، واستدل له بحديث: «إذا نام العبد وهو ساجد يقول الله: انظروا إلى عبيدي روحه عندي وهو ساجد لي»، أخرجه أحمد في «الزهد» [ص: ٢٨٠] قالوا: هذا الحديث وإن كان خاصاً بالسجود فقد قاس عليه الركوع.

المذهب السابع: أنه لا يتنقض إلا نوم الساجد، وروي أيضاً عن أحمد، ذكره النووي. ولعل وجهه أن مظنة الانتقاض في السجود أشد منها في الركوع.

المذهب الثامن: أنه لا يتنقض النوم في الصلاة بكل حال، ويتنقض خارج الصلاة، وهو قول ضعيف للشافعي ونسبه في «البل» إلى أبي حنيفة، واستدل لهما بحديث (ضعيف): «إذا نام العبد في سجوده». ولعل سائر هيات المصلي مقيسة على السجود.

المذهب التاسع: أنه إذا نام جالساً ممكناً مقعده من الأرض لم يتنقض، وإلا انتقض سواء قل أو كثر وسواء كان في الصلاة أو خارجها، وهذا مذهب الشافعي رحمه الله، والنوم عنده ليس حدثاً في نفسه، وإنما هو دليل خروج الريح، فإذا نام غير ممكن للمقعدة غلب على الظن خروج الريح فجعل الشرع هذا الغالب كالمحقق، وأما إذا كان ممكناً فلا يغلب على الظن الخروج، والأصل بقاء الطهارة. قال النووي: ودليل هذا المذهب حديث علي وابن عباس ومعاوية. قال الشوكاني: وهذا أقرب المذاهب عندي، وبه يجمع بين الأدلة. وقال الأمير اليماني في «سبل السلام»: والأقرب القول بأن النوم المستغرق الذي لا ييقى معه إدراك ناقض والذي فهمت أنا بعد إمعان النظر في كل من الروايات أن النوم المستغرق الذي لا يبق مع إدراك يتنقض الوضوء للمضطجع والمستلقي، وأما النائم المستغرق في هيئة من هيات المصلي فإنه لا يتنقض وضوؤه سواء كان داخل الصلاة أو خارجها، وكذا لا يتنقض الوضوء نوم المضطجع إن كان مستغرق، والله سبحانه وتعالى أعلم.

٨١ - بَابُ فِي الرَّجُلِ يَطَأُ الْأَذَى بِرِجْلِهِ

٨٢/١

والوطأ الدوس بالقدم، أي: من يدوس النجاسة وغيرها من الأشياء التي تنقل بها النفس، فهل يتنقض وضوؤه؟

٢٠٤ - (صحيح) حَدَّثَنَا هَازِدُ بْنُ السَّرِيِّ وَإِسْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، (ح)، وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ وَجَرِيرٌ وَابْنُ إِدْرِيسَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: كُنَّا لَا تَوَضُّأُ مِنْ مَوْطِئَةٍ، وَلَا نَكْفُ شَرًّا، وَلَا تَوْبَةً.

٨٣/١

[قال أبو داود]: قَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي مُعَاوِيَةَ فِيهِ: عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ مُسْرُوقٍ - أَوْ: حَدَّثَهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ، وَقَالَ هَنَادُ: عَنْ شَقِيقٍ - أَوْ: حَدَّثَهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ.

(قال عبد الله) أي: ابن مسعود (من موطن) بفتح الميم وسكون الواو وكسر الطاء، قال الخطابي: الموطىء ما يوطأ في الطريق من الأذى، وأصله: الموطوء وإنما أراد بذلك أنهم كانوا لا يعيدون الوضوء للأذى إذا أصاب أرجلهم، لا أنهم كانوا لا يغسلون أرجلهم ولا ينظفونها من الأذى إذا أصابها انتهى. وقال بعضهم: الموطىء موضع وطء القدم.

وقال العراقي: يحتمل أن يحمل الوضوء على الوضوء اللغوي، وهو التنظيف فيكون المعنى: أنهم كانوا لا يغسلون أرجلهم من الطين ونحوها، ويمشون عليه بناء على أن الأصل فيه الطهارة، وحمله الإمام البيهقي على النجاسة اليابسة، وأنهم كانوا لا يغسلون الرجل من مسها، ويوب عليه في «المعرفة»: «باب النجاسة اليابسة يطأها برجله أو يجر عليها ثوبه».

وقال الترمذي: هو قول غير واحد من أهل العلم قالوا: إذا وطىء الرجل على المكان القذر أن لا يجب عليه غسل القدم إلا أن يكون رطباً فيغسل ما أصابه، انتهى.

(ولا تكف شعراً ولا ثوباً) أي: لا نفيهما من التراب إذا صلبنا صيانة لهما عن التريب، ولكن نرسلهما حتى يقعا على الأرض فيسجدوا مع الأعضاء، كذا في «معالم السنن» (فيه) أي: في هذا الحديث المروي (عن مسروق) بزيادة مسروق بين شقيق وعبد الله بن مسعود (أو حدثه عنه) أي: حدث شقيق الأعمش عن مسروق (قال) مسروق: (قال) عبد الله بن مسعود (أو حدثه عنه) أي: حدث الأعمش أبا معاوية عن شقيق.

(قال) شقيق: (قال عبد الله) بن مسعود وغرض المؤلف أن أبا معاوية اختلف عليه فابنه إبراهيم يروي عنه عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله، بزيادة مسروق بين شقيق وعبد الله، وهناد يروي عن أبي معاوية عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله بحذف مسروق، ثم اختلفا أي إبراهيم بن أبي معاوية وهناد فقال إبراهيم: روى الأعمش عن شقيق بالنعنة أو بالتحديث بالشك.

وقال هناد: روى أبو معاوية عن الأعمش بالنعنة أو بلفظ التحديث. ففي رواية إبراهيم الشك في رواية الأعمش عن شقيق هل هي بصيغة النعنة أو بالتحديث؟ وفي رواية هناد الشك في رواية أبي معاوية عن الأعمش هل هي بالنعنة أو بالتحديث؟^(١) وأما عثمان بن أبي شيبة فلم يشك فيه والله أعلم.

قال المنذري: وأخرجه ابن ماجه [١٠٤١].

(١) مقصود المؤلف خلاف ذلك! انظر تعقب المصنف مع بيان الصواب في «صحيح سنن أبي داود» (١/ ٣٧٠).

٨٢ - بَابُ فِيمَنْ يُحَدِّثُ فِي الصَّلَاةِ

ماذا يفعل؟ وثبت بالحديث أنه ينصرف من صلاته ويتوضأ، فعلم أن الحدث من نواقض الوضوء.

٢٠٥ - (ضعيف) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: ثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَكِيمِ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحُولِ، عَنْ عِيسَى بْنِ حِفْظَانَ، عَنْ مُثَنِّ بْنِ سَلَامٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ طَلْحَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا فَسَا أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَنْصَرِفْ، فَلْيَتَوَضَّأْ وَلْيُعِدِّ الصَّلَاةَ». [«ضعيف الجامع الصغير» (٦٠٧)، «المشكاة» (٣١٤) (١٠٠٦)].

(حظان) بكسر الحاء وتشديد الطاء المهملة (سلام) بتشديد اللام قال النووي: سلام كله بالتشديد إلا عبد الله بن سلام الصحابي ومحمد بن سلام شيخ البخاري انتهى. (إذا فسا) فعل ماض من فسا فسا من باب قتل، والاسم الفساء بالضم والهمزة والمد وهو ريع يخرج بغير صوت يسمع قاله في «المصباح» وقال الطيبي: أي أحدث بخروج ريع من مسلكه المعتاد (فلينصرف) أي: من صلاته (فلينصرف وليعد الصلاة) فيه دليل على أن الفساء ناقض للوضوء، وأنه تبطل به الصلاة، ويلزم إعادة الصلاة منه لا الباء عليها وهو قول للشافعي، ويعارضه حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال (ضعيف): «من أسابه قيء أو رعاف أو قلس أو مذي فلينصرف فليتوضأ ثم لين على صلاته، وهو في ذلك لا يتكلم» أخرجه ابن ماجه [١٢٢١] وضعفه أحمد وغيره، وجه التضعيف أن رفعه غلط، والصواب أنه مرسل، قال أحمد والبيهقي: المرسل الصواب فمن يحتج بالمرسل ذهب إلى حديث عائشة ويقول: إن المحدث يخرج من الصلاة ويعيد الوضوء ويبني عليها، ولا تقصد صلاته بشرط أن لا يفعل مفسداً وهذا هو مذهب مالك وأبي حنيفة وقول للشافعي، قلت: حديث علي بن طلق له ترجيح على حديث عائشة من جهة الإسناد، لأن حديث علي صححه أحمد^(١) وحسنه الترمذي، وحديث عائشة لم يقل أحد بصحته. قال المنذري: وأخرجه الترمذي [١١٦٤]، والنسائي [٣٢٤-٣٢٤/٥] بنحوه أتم منه. وقال الترمذي: حديث علي بن مطلق حديث حسن وسمعت محمداً - يعني البخاري - يقول: لا أعرف لعلي بن طلق عن النبي ﷺ غير هذا الحديث الواحد ولا أعرف هذا الحديث الواحد من أصحاب النبي ﷺ انتهى.

قلت: ويظهر من كلام الترمذي هذا أن علي بن طلق وطلق بن علي رجلان. والعجب من صاحب «سبل السلام» كيف قال: مال أحمد والبخاري إلى أن علي بن طلق وطلق بن علي اسم لذات واحدة والله تعالى أعلم.

٨٣ - بَابُ فِي الْمَذْيِ

فيه لغات أفصحها بفتح الميم وسكون الذال المعجمة وتخفيف الباء، ثم بكسر الذال وتشديد الباء، وهو ماء أبيض رقيق لزج، يخرج عند الملاعبة، أو تذكر الجماع، وإرادته وقد لا يحس بخروجه، كذا في «الفتح».

٢٠٦ - (صحيح) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: ثَنَا عُبَيْدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ الْحَدَّادُ، عَنْ الزُّكَيْنِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ قَبِيصَةَ، عَنْ عَلِيٍّ (رضي الله عنه)، قَالَ: كُنْتُ رَجُلًا مَذْمُومًا فَجَعَلْتُ أَغْتَسِلُ حَتَّى تَشَقَّ ظَهْرِي! فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ - أَوْ ذَكَرَ لَهُ - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَفْعَلْ»، إِذَا رَأَيْتَ الْمَذْيَ فَاغْسِلْ ذَكَرَكَ، وَتَوَضَّأْ وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ، فَإِذَا فَضَحْتَ ٨٤/١

(١) لم أجد هذا القتل عند غيره، فإذا صح فالحديث صحيح، قاله شيخنا في الترخيب المطول لـ «ضعيف سنن أبي داود» (٧٢/٩). قال أبو عبيدة: صوابه: «صححه ابن حبان» كما في أصل هذا الشرح «غاية المقصود» (٢١٤/١) وقارن به «صحيح الموارد» (١٦٠/١).

الماء فَاغْتَسِلَ. [ق، دون قوله: «فَإِذَا فَضَخْتُ...»].

(مذاء) صيغة مبالغة من المذي، أي: كثير المذي يقال: مذى يمذى مثل مضى يمضي ثلاثياً، ويقال: أمذى يمذى ريباعياً (اغتسل) من المذي في الشتاء، كما في بعض الروايات (تشقق ظهري) أي: حصل لي شقوق من شدة الم البرد (فذكرت ذلك) تلك الحالة التي حصلت لي (أو ذكر له) هكذا وقع بالشك في هذه الرواية، لكن في رواية النسائي [١٩٤]، والترمذي [١١٤] عن علي، قال (صحيح): «سألت النبي ﷺ بلا شك وكذا في رواية لابن حبان [١١٠١]، والإسماعيلي (صحيح): «أن علياً قال: سألت» ففي هذه الروايات أن علياً سأل عن ذلك بنفسه، وفي رواية مالك [٥٠]، والبخاري [١٣٢]، ومسلم [٣٠٣] عن علي أنه قال: «فأمرت المقداد بن الأسود فسأله»، وفي رواية للنسائي [١٥٤] (منكر بذكر عمار): «أن علياً قال: أمرت عمار بن ياسر». وجمع ابن حبان بين هذا الاختلاف بأن علياً أمر عماراً أن يسأل ثم أمر المقداد بذلك، ثم سأل بنفسه. قال الحافظ: وهو جمع جيد إلا بالنسبة إلى آخره لكونه مغايراً لقوله إنه استحى عن السؤال بنفسه، فتعين حمله على المجاز بأن بعض الرواة أطلق أنه سأل لكونه الأمر بذلك وبهذا جزم الإسماعيلي، ثم النووي (لا تفعل) أي: لا تغتسل عند خروج المذي (فاغسل ذكرك) قال النووي: والمراد به عند الشافعي والجماهير غسل ما أصابه المذي لا غسل جميع الذكر، وحكي عن مالك وأحمد في رواية عنهما إيجاب غسل جميع الذكر، وفيه دليل على أن الاستنجاء بالحجر إنما يجوز للاقتصار عليه في النجاسة المعتادة وهي البول والغائط والتادر كالدلم والمذي فلا بد فيه من الماء (فإذا فضخت الماء فاغتسل) الفضخ بفاء والضاد المعجمة والخاء المعجمة الدفق أي: إذا صببت المني بشدة وجامعت فاغتسل، والحديث فيه دليل ظاهر على أن خروج المذي لا يوجب الغسل وإنما يجب به الوضوء، وهو مذهب الشافعي وأحمد ونعمان بن ثابت والجماهير.

قال المنذري: وأخرجه النسائي [١٩٣]، وأخرجه البخاري [١٣٢]، ومسلم [٣٠٣] من حديث محمد بن علي - وهو ابن الحنفية - عن أبيه بنحو مختصر، وأخرجه الترمذي [١١٤]، وابن ماجه [٥٠٤] من حديث عبد الرحمن ابن أبي ليلى عن علي. وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

٢٠٧ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الثَّغَرِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ سَبَّارٍ، عَنِ الْمِقْدَادِ بْنِ الْأَسْوَدِ، قَالَ: ^(١) «إِنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ [رضي الله عنه] أَمَرَهُ أَنْ يَسْأَلَ [لَهُ] رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ إِذَا دَنَا مِنْ أَهْلِهِ فَخَرَجَ مِنْهُ الْمَذْيُ، مَاذَا عَلَيْهِ؟ فَإِنْ عَنِيهِ ابْتَنَى، وَأَنَا أَسْتَحْيِي أَنْ أَسْأَلَهُ، قَالَ الْمِقْدَادُ: فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: «إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ ذَلِكَ فَلْيَفْضَخْ فَرْجَهُ، وَلْيُكْوِضْهُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ».

(إذا دنا من أهله) أي: قرب (ماذا عليه) من الغسل أو الوضوء؟ (ابنته) فاطمة رضي الله عنها (وأنما استحى أن أسأله) لأن المذي يكون غالباً عند ملاعبة الزوجة وقبلها ونحو ذلك من أنواع الاستمتاع، وفيه استحباب حسن العشرة مع الأصهار، وأن الزوج يستحب له أن لا يذكر ما يتعلق بجماع النساء والاستمتاع بهن بحضرة أبيها وأخيها وابنتها وغيرهم من أقاربها (فلينضح فرجه) أي: فليغسله فإن النضح يكون غسلاً ويكون رشاً، وقد جاء في رواية البخاري [٢٦٩] عن علي وفيه: «اغسل ذكرك».

(١) في نسخة: (منه).

قال المنذري: وأخرجه النسائي [١٥٦]، وابن ماجه [٥٠٥]. وقال الإمام الشافعي رضي الله عنه: حديث سليمان بن يسار عن المقداد مرسل لا نعلم سمع منه شيئاً، قال البيهقي: هو كما قال. وقد رواه بكير بن الأشج عن سليمان بن يسار عن ابن عباس في قصة علي والمقداد موصولاً.

٢٠٨ - (صحيح) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، قَالَ: ثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ قَالَ لِلْمَقْدَادِ - وَذَكَرَ تَحْوَهُ هَذَا - قَالَ: فَسَأَلَهُ الْمَقْدَادُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِيُغْسَلَ ذِكْرُهُ وَأَنْثِيهِ».

قال أبو داود: (شاف) [وَأَرَوَاهُ الثَّوْرِيُّ وَجَمَاعَةٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْمَقْدَادِ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ]. (ليغسل ذكره وأنثيه) قال الخطابي: أمر بغسل الأنثيين بزيادة التطهير لأن المذي ربما انتشر فأصاب الأنثيين ويقال: إن الماء البارد إذا أصاب الأنثيين رد المذي فلذلك أمره بغسلها. قال المنذري: وأخرجه النسائي [١٥٣] ولم يذكر أنثيه. وقال أبو حاتم الرازي: عروة بن الزبير عن علي مرسل، (رواه الثوري وجماعة عن هشام) اعلم أن المؤلف رحمه الله ذكر ما هنا ثلاثة تعاليق: الأول: هذا، والثاني: ما ذكره بقوله: ورواه المفضل بن فضالة إلخ. والثالث: ما ذكره بقوله: ورواه ابن إسحاق عن هشام بن عروة إلخ لأغراض ثلاثة: أحدها: بيان اختلاف السائل للنبي ﷺ هل هو علي أو المقداد فالتعليق الأول. والثاني: يدلان على أن السائل هو علي. والتعليق الثالث: يدل على أن السائل هو المقداد. وثانيها: أن حديث زهير عن هشام بن عروة عن أبيه عن علي يدل على غسل الذكر والأنثيين.

٢٠٩ - (إسناد صحيح) ^(١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَةَ الْقَعْنَبِيُّ، قَالَ: ثَنَا أَبِي، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَدِيثِ حَدَّثَهُ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: قُلْتُ لِلْمَقْدَادِ، فَذَكَرَ مَعْنَاهُ.

قال أبو داود: [وَأَرَوَاهُ الْمُفَضَّلُ بْنُ قُضَّالَةَ، وَجَمَاعَةٌ] وَالثَّوْرِيُّ وَابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ [بِإِذْنِ أَبِي طَالِبٍ]. وَرَوَاهُ ابْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْمَقْدَادِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَذْكُرْ «أَنْثِيهِ».

ورواية محمد بن إسحاق عن هشام بن عروة عن أبيه عن المقداد عن النبي ﷺ ليس فيها ذكر الأنثيين، فأراد المؤلف ذكر أن رواية غسل الأنثيين غير واردة من وجه صحيح، لأن حديث زهير عن هشام بن عروة مرسل، وأكثر الروايات في «الصحيحين» وغيرهما في هذا الباب خالية عن ذكر الأنثيين، لكن رواية أبي عوانة عن علي بزيادة الأنثيين. قال الحافظ: وإسناده لا مطعن فيه ولا منافاة بين الروایتين لإمكان الجمع بغسلهما مع غسل الفرج. وثالثها: الإشعار بالاضطراب الذي وقع في رواية هشام بن عروة عن أبيه فإن زهيراً يروي عن هشام بن عروة عن أبيه أن علي بن أبي طالب قال للمقداد، والثوري والمفضل بن فضالة وابن عيينة يروونه عن هشام عن أبيه عن علي عن النبي ﷺ. ومسلمة يروي عن هشام عن أبيه عن حديث حدثه عن علي قال: قلت للمقداد. وابن إسحاق يروي عن هشام عن أبيه عن المقداد عن النبي ﷺ.

٢١٠ - (حسن) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: ثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ إِسْرَاهِيلَ -، قَالَ: أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدِ بْنِ السَّبَّاحِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ حَنْبَلٍ، قَالَ: كُنْتُ أَلْقَى مِنَ الْمَذْيِ شِدَّةً، وَكُنْتُ أَكْثَرُ مِنْهُ

(١) لا حكم له في طيبة المعارف التي خرجت في مجلدة، وأخذنا هذا الحكم من التخريج المطول لـ «صحيح سنن أبي داود» (٣٧٨/١-٣٨٠).

الْأَغْتِسَالُ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: «إِنَّمَا يُجْزِئُكَ مِنْ ذَلِكَ الْوُضُوءُ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَكَيْفَ يَمُ؟ ٨٥/١ يُصِيبُ ثَوْبِي مِنْهُ؟ قَالَ: «يَكْفِيكَ أَنْ تَأْخُذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ، فَتَنْضَحَ بِهَا مِنْ ثَوْبِكَ حَيْثُ تَرَى اللَّهُ أَصَابَهُ».

(كنت ألقى من المذي شدة وكنت أكثر منه الاغتسال) من الإكثار ومن للتعليل أي: أكثر الغسل لأجل خروج المذي (إنما يجزئك) من الأجزاء، أي: يكفيك (من ذلك) أي: من خروج المذي (فكيف بما يصيب ثوبي منه) أي: فكيف أصنع بالمذي الذي يصيب ثوبي؟ وقوله: منه بيان لما (فتنضح بها) أي: بالكف من الماء، وفي رواية الترمذي [١١٥] (صحيح): «فتنضح به» بتذكير الضمير، وفي رواية الأثرم: يجزئك أن تأخذ حفنة من ماء فترش عليه، قال النووي: النضح قد يكون غسلاً. وقد يكون رشاً. انتهى. ولا شك أن استعمال هذا اللفظ جاء في كلا المعنيين، لكن الرش ها هنا متعين لرواية الأثرم (من ثوبك) من للتبعض أي: بعض ثوبك، ولفظ الترمذي: فتنضح به ثوبك بإسقاط من (حيث ترى) بضم التاء بمعنى تظن ويفتح التاء بمعنى تبصر (أنه) أي: المذي (أصابه) أي: الثوب. قال المنذري: وأخرجه الترمذي [١١٥]، وابن ماجه [٥٠٦]. وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، ولا يعرف مثل هذا إلا من حديث محمد بن إسحاق. واعلم أن أهل العلم اختلفوا في المذي يصيب الثوب، فقال بعضهم: لا يجزئ إلا الغسل وهو قول الشافعي وإسحاق، وقال بعضهم: يجزئه النضح وقال أحمد: أرجو أن يجزئه النضح بالماء، قاله الترمذي. وقال الشوكاني في «النيل»: اختلف أهل العلم في المذي إذا أصاب الثوب فقال الشافعي وإسحاق وغيرهما: لا يجزئه إلا الغسل أخذاً برواية الغسل. وفيه ما سلف على أن رواية الغسل إنما هي في الفرج لا في الثوب الذي هو محل النزاع فإنه لم يعارض رواية النضح المذكورة في الباب معارض، فالاكفاء به صحيح مجز، وانتهى.

قلت: ما قال الشوكاني هو الحق ولا ريب في أن المذي نجس يغسل الذكر منه وينضح بالماء ما مسه من الثوب، وأن الرش مجزئ كالغسل.

٢١١ - (صحيح) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، قَالَ: قَالَا تَنَا مَعَاوِيَةَ - يَنْبِي ابْنَ صَالِحٍ -، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ حِرَامِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ عَمْرِو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَمَّا يُوجِبُ الْغُسْلُ؟ وَعَنِ الْمَاءِ يَكُونُ بَعْدَ الْمَاءِ؟ فَقَالَ: «ذَلِكَ الْمَذْيُ، وَكُلُّ فَعْلٍ يَمْذِي، فَتَقِيلُ مِنْ ذَلِكَ قَرْجَكَ وَأَنْثِيكَ، وَتَوَضَّأُ وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ»^(١).

(وعن الماء يكون بعد الماء) أي: عن المذي بعد المذي، وإنما فرسنا الماء في كلا الموضعين لأن ذلك شأن المذي أنه يسترسل في خروجه ويستمر بخلاف المني فإنه إذا دق انقطع سوقه ولا يعود إلا بعد مضي زمن أو تجديد جماع. قال السيوطي: وقد وقع للشخ ولي الدين ها هنا كلام فيه تخطيط انتهى. قلت: وكذا وقع للقاضي الشوكاني ها هنا تخطيط في كلامه، فإنه قال قوله عن الماء يكون بعد الماء؟ المراد به خروج المذي عقيب البول متصلاً به انتهى. (ذلك) الماء الخارج من الفرج (وكل فعل يَمْذِي) فحل يفتح الفاء وسكون الحاء: الذكر من الحيوان، ويمذي يفتح الياء ويضمها (فتنقل) بصيغة الخطاب (فرجك وأنثيك) فيه دليل بين على غسل الذكر مع الأنثيين.

(١) سقط من بعض الرواة - فيما يظهر - الجواب عما يوجب الغسل، ونصه كما في «سنن البيهقي»: فقال رسول الله ﷺ: «إن الله لا يستحي من الحق - وعائشة إلى جنبه -: فلما أتانا، فإذا كان مني وطءٌ جئت فتوضأت، ثم اغتسلت».

قال المنذري: وأخرج الترمذي (١٣٣) طرفاً منه في «الجامع» وطرفاً في «الشامل»، وأخرجه ابن ماجه (٦٥١) مختصراً في موضعين.

٢١٢ - (صحيح) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بَكَّارٍ، قَالَ: ثَنَا مَرْوَانُ - يَمِينُ ابْنِ مُحَمَّدٍ -، قَالَ: ثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ: ثَنَا الْعَلَاءُ بْنُ الْخَارِثِ، عَنْ حَرَامِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ، أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: مَا يَجِلُّ [لِي] مِنْ امْرِئِي وَهِيَ حَائِضٌ؟ قَالَ: «لَكَ مَا فَوْقَ الْإِزَارِ» وَذَكَرَ مُؤَاكَلَةَ الْحَائِضِ أَيْضًا، وَسَاقَ الْحَدِيثَ.

(ما يحل) من الاستمتاع والمباشرة؟ (لك) حق الاستمتاع (ما فوق الإزار) أي: ما فوق السرة لأن موضع الإزار هو السرة. وفيه دليل على جواز الاستمتاع بما فوق السرة من الحائض، وعدم جوازه بما تحت السرة لكن حديث عكرمة عن بعض أزواج النبي ﷺ (صحيح) «أن النبي ﷺ كان إذا أراد من الحائض شيئاً ألقى على فرجها شيئاً»، أخرجه المؤلف (٢٧٢) في: (باب الرجل يصيب منها دون الجماع)، ويدل على جواز الاستمتاع من غير تخصيص بمحل دون محل من سائر البدن غير الفرج لكن مع وضع شيء على الفرج يكون حائلاً بينه وبين ما يتصل به من الرجل، ويحيى بيان هذا في الباب المذكور مبسوطاً إن شاء الله تعالى. (وذكر) أي: عبد الله بن سعد الراوي في هذا الحديث (مؤكلة الحائض) أي: سؤاله من النبي ﷺ عن حكم مؤكلة الحائض؟ وجوابه ﷺ بقوله: فواكلها.

٢١٣ - (ضعيف) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْبَزْزِيُّ، قَالَ: ثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ، عَنْ سَعْدِ الْأَعْطَشِ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ -، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَائِدٍ الْأَزْدِيِّ - قَالَ هِشَامُ: [وَأَوْ هُوَ ابْنُ قُرَيْطٍ أَمِيرُ حِمَصَ -، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَمَّا يَجِلُّ لِلرَّجُلِ مِنْ امْرِئِهِ وَهِيَ حَائِضٌ؟] فَقَالَ: «مَا فَوْقَ الْإِزَارِ وَالتَّعَفُّفُ عَنْ ذَلِكَ أَفْضَلُ». [ضعيف الجامع الصغير (٥١١٥)، «المشكاة» (٥٥٢)]. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: [وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ] (١).

(البزني) يفتح التحتانية والزاء بطن من حمير (عن سعد الأعطش) بمعجمتين بينهما مهملة كأعמש وزناً ومعنى قال الجوهرى: الغطش في العين: شبه العمش، (قال هشام) بن عبد الملك شيخ أبي داود (هو) أي: عائذ والد عبدالرحمن الأزدي (ابن قرط) بضم القاف وسكون الراء (أمير حمص) بكسر الحاء وسكون الميم بلد معروف بالشام، (والتعفف) أي: التكفف والتجنب (عن ذلك) أي: الاستمتاع من الحائض بما فوق الإزار (أفضل) قال العراقي: هذا يقوي ما يقرر من ضعف الحديث، فإنه خلاف المنقول عن فعل رسول الله ﷺ لأنه ﷺ يستمتع فوق الإزار وما كان لترك الأفضل، وعلى ذلك عمل الصحابة والتابعون والسلف الصالحون. قال السيوطي: لعله علم من حال السائل غلبة شهوته، فرأى أن تركه لذلك أفضل في حقه، لئلا يوقعه في محذور.

(ليس هو يعني الحديث بقوي) لأن بقية روى بالنعنة. وسعد الأعطش فيه لين وعبدالرحمن بن عائذ لم يسمع من معاذ، وإيراد حديث معاذ في هذا الباب لا يخلو عن التكلف إلا أن يقال: إن حديث عبد الله بن سعد الذي في حكم المذي فيه الأمر بالاستمتاع من الحائض بما فوق الإزار، وحديث معاذ فيه أن التعفف عن ذلك أفضل، فصرح المؤلف بعد إيرادهما بأن ذلك الحديث ضعيف.

(١) في «نسخة»: «ليس هو» - يعني الحديث - «قوي». (مه).

قال الجوهري: أكل الرجل في الجماع: إذا خالط أهله ولم يتزل. وفي «النهاية»: أكل إذا جامع ثم أدره الفتور فلم يتزل.

٢١٤- (صحيح) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: ثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ يَنْغِي بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي بَعْضُ مَنْ أَرْضَى، أَنَّ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيَّ أَخْبَرَهُ، أَنَّ أَبِي بَيْنَ كَعْبٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ [قَالَ] ^(١): «إِنَّمَا جُعِلَ ذَلِكَ رُخْصَةً لِلنَّاسِ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ لِقُلَّةِ الثِّيَابِ، ثُمَّ أَمَرَ بِالْمُشْلِ، وَنَهَى عَنْ ذَلِكَ». قَالَ أَبُو دَاوُدَ: يَنْغِي الْمَاءَ مِنَ الْمَاءِ.

(حدثني بعض من أرضى) قال السيوطي: قال ابن خزيمة: يشبه أن يكون هو أبا حازم سلمة بن دينار الأعرج. انتهى. (إنما جعل ذلك) أي: عدم الغسل من الدخول بغير إزال (لقلة الثياب) هكذا في عامة النسخ بالتحناية بعد الثاء المثناة، وفي آخره الباء الموحدة، جمع ثوب، والذي في «كشف الغمة»: الثياب بالياء الموحدة بعد الثاء المثناة وفي آخره تاء، لكن لم يظهر المعنى على ما في عامة النسخ، ولم يفهم تعليل الرخصة بقلة الثوب اللهم إلا أن يقال: إنهم كانوا في بدء الإسلام محتاجين، لم يكن عندهم كثير من الثياب، حتى قال جابر رضي الله عنه: «وإنما كان له ثوبان على عهد رسول الله ﷺ». رواه البخاري [٣٥٢]، فلو كان الدخول بلا إزال موجباً للغسل في ذلك الزمان لنخرج أصحاب رسول الله ﷺ ولوقعوا في المشقة العظيمة لأن من له ثوب واحد لو اغتسل كل مرة من الدخول منزلاً لتحمل المشقة الكثيرة، وعلى النسخة التي في «كشف الغمة» معناه ظاهر، فإن الناس كانوا في أوائل الإسلام ضعيفي الإيمان قليلي الاستقامة والثبات في أمور الدين ولم يعرفوا كثيراً من أحكام الشرع، فأراد النبي ﷺ تخفيفهم بذلك والله أعلم.

(ثم أمر النبي ﷺ بالغسل ونهى عن ذلك) وهو عدم الترخيص (قال أبو داود يعني) أي: يريد الراوي باسم الإشارة الذي وقع في قوله: «إنما جعل ذلك (الماء من الماء) فالماء من الماء» للإشارة المذكورة في الحديث، والمراد بالماء الأول: ماء الغسل. وبالماء الثاني: المني، والمعنى: أن إيجاب الغسل إنما يتوقف على الإنزال. وأخرج الترمذي [١١٢]، وابن أبي شيبة [١١٢/١] عن ابن عباس (صحيح دون قوله: «في الاحتلام»، وهو ضعيف الإسناد موقوف): «أنه حمل حديث الماء من الماء على صورة مخصوصة، وهي ما يقع في المنام من رؤية الجماع».

٢١٥- (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ يَزِيدَ الْبَزَّازِيُّ، قَالَ: ثَنَا مُسَدَّدُ بْنُ الْحَلْبِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَسَّانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي بَيْنَ كَعْبٍ: أَنَّ الْفَتَايَا الَّتِي كَانُوا يَفْتُونَ أَنَّ الْمَاءَ مِنَ الْمَاءِ، كَانَتْ رُخْصَةً رَخَّصَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَدَأِ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ أَمَرَ بِالْإِسْتِغْسَالِ بَعْدُ.

(أن الفتيا) بضم الفاء وسكون التاء مقصوراً ويفتح الفاء أيضاً، وكذلك فتوى بالضم مقصوراً ويفتح: ما أتى به الفقيه والمفتي. يقال: أفتاه في المسألة أي: أجابه (يفتون) بها على علمهم ولعدم الاطلاع على نسخه وكانوا هم

(١) ليست في (الهندية). وعليه تكون الجيم في كلمة «جعل»؛ بالفتح، وكذلك أمر.

جماعة من الصحابة رضي الله عنهم. منهم علي وعثمان والزبير وطلحة وأبو أيوب يفتون بذلك كما أخرجه الشيخان في «صحيحيهما» (أن الماء من الماء) هذا الجملة بدل من قوله الفتيا التي كانوا يفتون (كانت) تلك الفتوى فقوله: الفتيا إلى أن الماء من الماء: اسم أن وخبره قوله كانت رخصة إلى آخره. قال المنذري: وأخرجه الترمذي [١١١]، وابن ماجه [٦٠٩] بنحوه. وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

٢١٦ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِدْرِيسَ الْفَرَاهِيدِيُّ^(١)، قَالَ: ثَنَا هِشَامُ وَشُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ^(٢) النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّا قَعَدَ بَيْنَ شُعْبَيْهِ الْأُرَيْعِ، وَالزُّرْقَى الْخَتَانِ بِالْخَتَانِ، فَقَدْ وَجِبَ الْغُسْلُ». [ق].

(الفراهيدي^(١)) يفتح الغاء وتخفيف الراء وكسر الهاء وسكون الياء وبالدال المعجمة: منسوب إلى فراهيد، من أولاد فهم بن غنم دوس بطن من الأزد، كذا في «جامع الأصول». وأما في النسخ الحاضرة عندي: فالفراهيدي بالدال المهملة والله أعلم (إذا قعد) أي: جلس الرجل (بين شعبيها) المرأة (الأريع) المراد من الشعب الأريع ها هنا على ما قيل البلدان والرجلان وهو الأقرب إلى الحقيقة أو الرجلان والفتحان أو الشفران والرجلان أو الفخذان والاسكتان قال الأزهري: الاسكتان ناحيتا الفرج والشفران طرف الناحيتين (والزرق) قال الجوهري: لزق به لزوقاً والتزق به أي: لصق به وألزقه به غيره (الختان بالختان) أي: ختان الرجل بختان المرأة، والمراد تلاقي موضع القطع من الذكر مع موضعه من فرج الأنثى. قال العلماء: معناه إذا غاب الذكر في الفرج وليس المراد حقيقة المس والإلصاق بغير غيبوبة، وذلك أن ختان المرأة في أعلى الفرج ولا يمسه الذكر في الجماع. وقد أجمع العلماء على أنه لو وضع ذكره على ختانها ولم يولج له لم يجب الغسل لا عليه ولا عليها. فقد وجب الغسل على الفاعل والمفعول وإن لم ينزل، فالموجب للغسل هو غيبوبة الحشفة.

٢١٧ - (صحيح) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: ثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ». وكان أبو سَلَمَةَ يَقْعُلُ ذَلِكَ. [م].

(وكان أبو سلمة يفعل ذلك) فهو لا يرى الغسل واجباً على من أدخل في الفرج ولم ينزل، وذهب إلى حديث الماء من الماء.

واعلم أن قليلاً من الصحابة والتابعين ذهبوا إلى أن لا غسل إلا من الإنزال وهو مذهب داود الظاهري، وذهب الجمهور إلى إيجاب الغسل بمجرد التقاء الختانين بعد غيبوبة الحشفة، وهو الصواب واستدل الفريق الأول بأحاديث: منها حديث أبي سعيد الخدري قال (صحيح): «خرجت مع رسول الله ﷺ يوم الاثنين إلى بقاء حتى إذا كنا في بني سالم وقف رسول الله ﷺ على باب عتيان فصرخ به فخرج يجر إزاره، فقال رسول الله ﷺ: «أعجلنا الرجل فقال عتيان: أرايت الرجل يجعل عن امرأته ولم يمن ماذا عليه؟ فقال رسول الله ﷺ: «إنما الماء من الماء» أخرجه مسلم

(١) في (التهنية): «الفراهيدي». بالدال المعجمة، وهو خطأ.

(٢) في (نسخة): «أَنَّ». (منه).

[٣٤٣]. ومنها حديث زيد بن خالد الجهني: «أنه سأله عثمان بن عفان فقال: أرأيت إذا جامع الرجل بامرأته فلم يُتم؟ قال عثمان: يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويغسل ذكره، قال عثمان: سمعته من رسول الله ﷺ، فسألت عن ذلك علي بن أبي طالب والوزير بن العوام وطلحة بن عبيدالله وأبي بن كعب، فأمرؤه بذلك»، أخرجه الشيخان [خ (١٧٩)، م (٣٤٧)]، واللفظ للبخاري.

واحتج الفريق الثاني أيضاً بأحاديث منها حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل» أخرجه الشيخان [خ (٢٩١)، م (٣٤٨)]، زاد مسلم في رواية مطر: «وإن لم يتزل»، وأخرجه المؤلف [٢١٦] أيضاً بزيادة: «وألزق الختان بالختان» كما مر. ومنها حديث عائشة قالت: «إن رجلاً سأله النبي ﷺ عن الرجل يجمع أهله ثم يكسل هل عليهما الغسل؟ وعائشة جالسة فقال رسول الله ﷺ: «إني لأفعل ذلك أنا وهذه ثم نغتسل»، أخرجه مسلم [٣٥٠].

وأجابوا عن الأحاديث التي استدل بها الفريق الأول بأنها منسوخة وقالوا: إن عدم الاغتسال بغير الإنزال كان في بدء الإسلام ثم نسخ. واحتجوا على النسخ برواية أبي بن كعب أن رسول الله ﷺ إنما جعل ذلك رخصة للناس في أول الإسلام لقلة الثياب، ثم أمر بالغسل ونهى عن ذلك.

قال الحافظ: ولهذا الإسناد أيضاً علة أخرى ذكرها ابن أبي حاتم. وفي الجملة هو إسناد صالح لأن يحتاج به وهو صريح في النسخ انتهى. ورواية أبي موسى قال: «اختلف في ذلك رهط من المهاجرين والأنصار» فقال الأنصاريون: لا يجب الغسل إلا من الدق أو من الماء، وقال المهاجرون: بل إذا خالط وجب الغسل. قال أبو موسى: فانا أشفيك من ذلك، فقممت فاستأذنت على عائشة فأذن لي فقلت لها: يأمأه أو يا أم المؤمنين إني أريد أن أسألك عن شيء، وإني أستحيك فقالت: لا تستحي أن تسألني عما كنت سائلاً عنه أمك التي ولدتك فإنما أنا أمك، قلت: فما يوجب الغسل قالت: على الخير سقطت قال رسول الله ﷺ: «إذا جلس بين شعبها الأربع ومس الختان الختان فقد وجب الغسل» أخرجه مسلم [٣٤٩].

وها هنا روايات أخر تدل على نسخ حديث الماء من الماء، وما في معناه مذكورة في «غاية المقصود» قال في «سبل السلام»: حديث الغسل وإن لم ينزل أرحج لو لم يثبت النسخ، لأنه منطوق في إيجاب الغسل، وذلك مفهوم والمنطوق مقدم على العمل بالمفهوم، وإن كان المفهوم موافقاً للبراء الأصلية، والآية تعضد المنطوق في إيجاب الغسل فإنه تعالى قال: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦] قال الشافعي: إن كلام العرب يقتضي أن الجنابة تطلق بالحقيقة على الجماع وإن لم يكن فيه إنزال. قال: فإن كل من خوطب بأن فلاناً أجنب عن فلانة عقل أنه أصابها وإن لم ينزل، ولم يختلف أن الزنا الذي يجب به الجلد هو الجماع، وإن لم يكن منه إنزال. انتهى. فتعاضد الكتاب والسنة على إيجاب الغسل من الإلاج. انتهى كلام صاحب «السبل».

قلت: ومما يؤيد النسخ أن بعض من روى عن النبي ﷺ الرخصة أفنى بوجوب الغسل ورجع عن الأول. أخرج مالك في «الموطأ» [٦٢] عن ابن شهاب عن سعيد بن مسيب أن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعائشة زوج النبي ﷺ كانوا يقولون: إذا مس الختان الختان فقد وجب الغسل. قلت: وثبت الرجوع عن علي وعبد الله بن مسعود وأبي ابن كعب وغيرهم أيضاً، فالحق ما ذهب إليه الجمهور.

٨٥ - بَابُ فِي الْجَنْبِ يَعُودُ

في الجماع ثانياً بعد الجماع الأول وهلم جراً بلا غسل بينهما.

٢١٨ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدُ بْنُ مُسْرَدٍ، قَالَ: تَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: تَنَا حُمَيْدُ الطَّوِيلُ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى نِسَائِهِ فِي غُسلٍ وَاحِدٍ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ^(١): (صحيح) وَهَكَذَا رَوَاهُ هِشَامُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ [م]، (صحيح) وَمَعْمَرُ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ [خ] - (غريب) وَصَالِحُ بْنُ أَبِي الْأَخْضَرِ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، كُلُّهُمُ عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(حميد الطويل) قال الأصمعي: رأيت حميداً ولم يكن بطويل ولكن كان طويل اليدين وكان قصيراً ولم يكن بذلك الطويل، ولكن كان له جار يقال له: حميد القصير فقليل له: حميد الطويل ليُعرف من الآخر (طاف) أي: دار (ذات يوم) للجماع، وفي رواية النسائي: في ليلة (على نسائه) وفي رواية البخاري [٢٦٨]: وهن إحدى عشرة فجامعهن (في غسل واحد) كان في آخره.

قال المنذري: وأخرجه النسائي [٢٦٣]، وأخرج مسلم [٣٠٩] من حديث هشام بن زيد عن أنس «أن النبي ﷺ كان يطوف على نسائه بغسل واحد». وأخرجه الترمذي [١٤٠]، والنسائي [٢٦٤]، وابن ماجه [٥٨٨] من حديث قتادة عن أنس، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. وأخرج البخاري [٢٦٨] من حديث قتادة عن أنس قال: «كان النبي ﷺ يدور على نسائه في الساعة الواحدة من الليل والنهار وهن إحدى عشرة» قال: قلت لأنس بن مالك: وكان يطيقه؟ قال: كنا نتحدث أنه أعطى قوة ثلاثين، وفي لفظ: «تسع نسوة»^(٢) انتهى.

(وهكذا) أي: بزيادة لفظ: «في غسل واحد» (رواه هشام بن زيد عن أنس ومعمر [خ] ومقصود المؤلف من إيراد هذه التعاليق أن زيادة: «في غسل واحد» محفوظة وإن لم يذكرها بعض الرواة في حديث أنس. والحديث فيه دليل على أن الغسل لا يجب بين الجماعين سواء كان لتلك المجامعة أو لغيرها.

فائدة: استدلل بهذا الحديث على أن القسم بين الزوجات لم يكن واجباً على النبي ﷺ وإلا فوطئ المرأة في نوبة ضررتها ممنوع عنه، وهو قول طائفة من أهل العلم، وبه جزم الاصطخري من الشافعية، والمشهور عندهم وعند الأكثرين الوجوب. قال الحافظ: ويحتاج من قال به إلى الجواب عن هذا الحديث. فقل: كان ذلك برضا صاحبة النوبة كما استأذنه أن يمرض في بيت عائشة، ويحتمل أن يكون ذلك كان يحصل عند استيفاء القسمة ثم يستأنف القسمة. وقيل: كان ذلك عند إقباله من سفر، لأنه كان إذا سافر أقرع بينهن فيسافر بمن يخرج سهمها، فإذا انصرف استأنف. ويحتمل أن يكون كان يقع قبل وجوب القسمة ثم ترك بعدها، والله أعلم. والحديث يدل على ما أعطي النبي ﷺ من القوة على الجماع، والحكمة في كثرة أزواجه: أن الأحكام التي ليست ظاهرة بطلعن عليها فيتقلنها، وقد جاء عن عائشة رضي الله عنها من ذلك الكثير الطيب، ومن ثم فضلها^(٣) بعضهم على الباقيات.

(١) استدلنا هذا الحكم من التخريج المطول لـ (صحيح سنن أبي داود) ٣٩٥، ٣٩٤/١ (٣٩٦).

(٢) قال شيخنا العلامة الألباني - رحمه الله - : ورواية سعيد أرجح. أي: رواية: «تسع نسوة».

(٣) في (الهندية): «فضل»، والتصويب من «فتح الباري» [٢٦٨/٢٧٩/١].

في الجماع.

٢١٩ - (حسن) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: ثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ عَتِيَّةِ سَلَمَى، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى نِسَائِهِ، يَغْتَسِلُ عِنْدَ هَذِهِ، وَعِنْدَ هَذِهِ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَجْعَلُهُ غَسْلًا وَاحِدًا، قَالَ: «هَذَا أَزْكَى وَأَطْيَبُ وَأَطْهَرُ».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَحَدِيثُ أَنَسٍ أَصَحُّ مِنْ هَذَا.

(يغتسل عند هذه وعند هذه) بعد المعاودة على حدة على حدة (قال) أبو رافع: (يا رسول الله ألا تجعله غسلاً واحداً) وإن لا تكفي على الغسل الواحد في آخر الجماع (قال هذا أزكى وأطيب وأطهر) والحديث يدل على استحباب الغسل قبل المعاودة ولا خلاف فيه. قال النسائي: ليس بينه وبين حديث أنس اختلاف بل كان يفعل هذا وذلك أخرى. انتهى. وقال النووي في «شرح مسلم»: هو محمول على أنه فعل الأمرين في وقتين مختلفين، والذي قاله هو حسن جداً ولا تعارض بينهما، فمرة تركه رسول الله ﷺ بيانا للجواز وتخفيفاً على الأمة، ومرة فعله لكونه أزكى وأطهر، (حديث أنس) المتقدم (أصح من هذا) أي: من حديث أبي رافع، لأن حديث أنس مروى من طرق متعددة ورواته ثقات أثبات، ورواة حديث أبي رافع ليسوا بهذه المثابة، وقول المؤلف هذا ليس بطعن في حديث أبي رافع، لأنه لم ينف الصحة عنه، وأورد حديث أبي رافع في هذا الباب لأن الغسل يشمل الوضوء أيضاً. قال المنذري: وأخرجه النسائي [٣٢٩/٥]، وابن ماجه [٥٩٠].

٢٢٠ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ، أَخْبَرَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ عَاصِمِ الْأَخُولِيِّ، عَنْ أَبِي الشَّوْكَلِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُعَاوِدَ فَلْيَتَوَضَّأْ بَيْنَهُمَا وَضُوءًا» [م].

(إذا أتى أحدكم أهله) أي: جامعها (ثم بدأ له) أي: ظهر له (أن يعاود فليتوضأ وضوءاً)، ورواه أحمد [٢١/٣]، وابن خزيمة [٢١٩]، وابن حبان [١٢١١]، والحاكم [١٥٢/١]، وزاد (صحيح): «فإنه أنشط للعود». وفي رواية لابن خزيمة [٢٢٠]، والبيهقي [١٩٢/٧]: «فليتوضأ وضوءه للصلاة» قال الحافظ في «فتح الباري»: اختلفوا في الوضوء بينهما، فقال أبو يوسف: لا يستحب. وقال الجمهور: يستحب، وقال ابن حبيب المالكي وأهل الظاهر: يجب. واحتجوا بهذا الحديث، وأشار ابن خزيمة إلى أن بعض أهل العلم حملة على الوضوء اللغوي فقال: المراد به غسل الفرج، ثم رده ابن خزيمة بما رواه من طريق ابن عيينة عن عاصم في هذا الحديث فقال: فليتوضأ وضوءه للصلاة.

قال الحافظ: وأظن المشار هو إسحاق بن راهويه، فقد نقل ابن المنذر أنه قال: لا بد من غسل الفرج إذا أراد العود، ثم استدلل ابن خزيمة على أن الأمر بالوضوء للندب لا للوجوب بما رواه من طريق شعبة عن عاصم في هذا الحديث كرواية ابن عيينة، وزاد: فإنه أنشط للعود. فدل على أن الأمر للإرشاد أو للندب. ويدل أيضاً أنه لغیر الوجوب ما رواه الطحاوي [١٢٧/١] من طريق موسى بن عقبة عن أبي إسحاق عن الأسود عن عائشة، قالت: «كان النبي ﷺ يجامع ثم يعود ولا يتوضأ». انتهى كلامه.

قال المنذري: وأخرجه مسلم [٣٠٨]، والترمذي [١٤١]، والنسائي [٢٦٢]، وابن ماجه [٥٨٧].

٨٧ - باب [في] الجُنْبِ يَنَامُ

قبل أن يغتسل، هل يجوز له؟

٢٢١ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ: ذَكَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ نَصِيحُهُ الْجَنَابَةَ مِنَ اللَّيْلِ، فَقَالَ [لَهُ] رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَوَضَّأْ وَاغْتَسِلْ ذَكَرَكَ، ثُمَّ نَمْ». [ق].

(أنه نصيحة الجنابة) الضمير المنصوب في نصيبه لابن عمر كما تدل عليه رواية النسائي من طريق ابن عون عن نافع قال: أصاب ابن عمر جنابة فأتى عمر فذكر ذلك له، فأتى عمر النبي ﷺ فقال: ليتوضأ وليرقد (من الليل) أي: في الليل كقوله تعالى: ﴿مِنْ يَوْمِ الْأَحْضَةِ﴾ أي: فيه ويحتمل أنها لايتداء الغاية في الزمان أي: إبتداء إصابة الجنابة الليل (توضأ) يحتمل أن يكون ابن عمر كان حاضراً فوجه الخطاب إليه ويحتمل أن الخطاب لعمر في غيبة ابنه جواباً لاستفتائه ولكن يرجع إلى ابنه لأن استفتاء عمر إنما هو لأجل ابنه. ذكره الزرقاني (واغسل ذكرك) أي: اجمع بينهما فإن الواو لا تفيد الترتيب، وفي رواية أبي نوح عن مالك: اغسل ذكرك ثم توضأ ثم نم، ولذا قال ابن عبد البر: هذا من التقديم والتأخير أراد: اغسل ذكرك وتوضأ. وكذا روي من غير طريق بتقديم غسله على الوضوء. قال الحافظ ابن حجر: وهو يرد على من حمله على ظاهره فقال: يجوز تقديم الوضوء على غسل الذكر لأنه ليس بوضوء يرفع الحدث وإنما هو للتعبد، إذ الجنابة أشد من مس الذكر. وتبين من رواية أبي نوح أن غسله مقدم على الوضوء، ويمكن أن يؤخره عنه بشرط أن لا يمس على القول بأن مسه يقتض.

(ثم نم) قال ابن دقيق العيد: جاء الحديث بصيغة الأمر وجاء بصيغة الشرط. أخرجه البخاري [٢٨٩] من طريق جويرية ابن أسماء عن نافع عن ابن عمر قال: «استفتى عمر النبي ﷺ أبناء أحدنا وهو جنب؟ قال: نعم إنم إذا توضأ» وهو متمسك لمن قال بوجوبه. وقال ابن عبد البر: ذهب الجمهور إلى أنه للاستحباب، وذهب أهل الظاهر إلى إيجابه وفيه شذوذ. وقال ابن العربي: قال مالك والشافعي: لا يجوز للجنب أن ينام قبل أن يتوضأ. واستكثر بعض المتأخرين هذا النقل وقال: لم يقل الشافعي بوجوبه. ولا يعرف ذلك أصحابه وهو كما قال. كذا في «فتح الباري». وقال الزرقاني: ولا يعرف عنهما وجوبه، وقد نص مالك في «المجموعة» على أن هذا الوضوء ليس بواجب. انتهى. قال المنذري: وأخرجه البخاري [٢٨٧]، ومسلم [٣٠٦]، والنسائي [٢٥٩].

٨٨ - باب الجُنْبِ يَأْكُلُ

قبل أن يغتسل.

٢٢٢ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ وَفَيْعَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَا: ثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنْبٌ، تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ. [م].

(توضأ وضوءه للصلاة) ليس في هذا الحديث ذكر الأكل للجنب الذي بوب له، لكن حديث عائشة الآتي فيه ذكره فعلم أن الحديث فيه اختصار.

٢٢٣ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَزَّازُ، قَالَ: ثَنَا ابْنُ الْمُثَارِكِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِإِسْنَادِهِ وَمَعْنَاهُ، زَادَ: «وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ وَهُوَ جُنْبٌ غَسَلَ يَدَيْهِ».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَرَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، فَجَعَلَ قِصَّةَ الْأَكْلِ قَوْلَ عَائِشَةَ مَقْصُورًا، وَرَوَاهُ صَالِحُ بْنُ أَبِي الْأَخْضَرِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، كَمَا قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: عَنْ عُرْوَةَ أَوْ: أَبِي سَلَمَةَ. وَرَوَاهُ الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، كَمَا قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ.

(عن الزهري بإسناده المذكور قبل هذا عن أبي سلمة عن عائشة، ومعناه أي: معنى حديث سفيان الذي قبل هذا لا بلفظه، (زاد) أي: يونس عن الزهري: ففي هذه الرواية بيان قصتين: قصة الأكل وقصة النوم (مقصوراً) أي: اقتصر ابن وهب في روايته على ذكر أكل الجنب ولم يذكر قصة النوم (صالح بن أبي الأخضر) قال الحافظ في «التقريب»: ضعيف يعتبر به، (كما قال ابن المبارك) بذكر القصتين (عن عروة أو أبي سلمة) بالشك في الراوي عن عائشة (ورواه الأوزاعي عن يونس) أي: عن يونس عن الزهري عن أبي سلمة عن عائشة من غير شك بذكر قصة الأكل والنوم معاً. وهذه الأحاديث تدل على أن الجنب له أن يأكل أو يشرب من غير التوضي والاختسال، والباب الآتي يدل على استحباب التوضي، فلا منافاة بينهما والله أعلم.

٨٩- بَابُ مَنْ قَالَ: الْجَنْبُ يَتَوَضَّأُ

ثم يأكل أو يشرب أو ينام.

٢٢٤ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، ثنا يَحْيَى، ثنا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَنَامَ تَوَضَّأَ. تَعْنِي: وَهُوَ جَنْبٌ. [م].

(توضاً) وفي رواية النسائي [٢٥٥] (صحيح): «توضاً وضوءه للصلاة» (تعني) عائشة (وهو جنب) أي: إذا أراد أن يأكل أو يشرب وهو جنب وهذا التفسير لأحد من الرواة فسر به للإيضاح. قال المنذري: وأخرجه مسلم [٣٠٥]، والنسائي [٢٥٥]، وابن ماجه [٥٨٤].

٢٢٥ - (ضعيف) حَدَّثَنَا مُوسَى - يَحْيَى^(١) ابْنُ إِسْمَاعِيلَ -، قَالَ: ثنا حَمَّادٌ - يَحْيَى ابْنُ سَلَمَةَ -، أَنَا عَطَاءُ الْخُرَّاسِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْتَرٍ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لِلْجَنْبِ إِذَا أَكَلَ أَوْ شَرِبَ أَوْ نَامَ أَنْ يَتَوَضَّأَ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: بَيْنَ يَحْيَى بْنِ يَعْتَرٍ وَعَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ رَجُلٌ. وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَابْنُ عُمر وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو: الْجَنْبُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ تَوَضَّأَ.

(عن يحيى بن يعمر) يفتح التحتانية والميم بينهما مهملة ساكنة (أن يتوضأ) والحديث يدل على أفضلية الغسل للجنب لأن [العزيمة]^(٢) أفضل من الرخصة، وفرق بعض الأئمة بين الوضوء لإرادة النوم والوضوء لإرادة الأكل والشرب. قال الشيخ أبو العباس القرطبي: هو مذهب كثير من أهل الظاهر، وهو رواية عن مالك وذهب الجمهور إلى أنه كوضوء الصلاة في الأكل والشرب والنوم والمعادة، واستدلوا بما في «الصحيحين» [ج (٢٨٨)، م (٣٠٥)] وعند المؤلف [٢٢٤] من حديث عائشة بلفظ: «كان إذا أراد أن يأكل أو ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة» وبحديث عمار هذا. قال الشوكاني: ويجمع بين الروايات بأنه كان تارة يتوضأ وضوء الصلاة، وتارة يقتصر على غسل اليدين،

(١) في «نسخة». (منه).

(٢) (الهندية): «الغزمية»، والصواب ما أثبت.

لكن هذا في الأكل والشرب خاصة، وأما في النوم والمعاودة فهو كوضوء الصلاة لعدم المعارض للأحاديث المصرحة فيها بأنه كوضوء الصلاة. انتهى.

(بين يحيى بن يعمر وعمار بن ياسر في هذا الحديث رجل) ومفاد كلامه أن يحيى بن يعمر لم يسمع هذا الحديث عن عمار بن ياسر وبينه وبين عمار بن ياسر واسطة، فالحديث منقطع قال المنذري: وأخرجه الترمذي [٦١٣] من حديث يحيى بن يعمر عن عمار، وفيه وضوء للصلاة.

٩٠ - بَابُ [فِي] الْجَنْبِ يُؤَخَّرُ الْغُسْلُ

هل عليه من الإثم؟

٢٢٦ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: ثَنَا مُعْتَمِرٌ، (ح)، وَثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، قَالَ: ثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِدْرِاهِيمَ، قَالَ: ثَنَا بُرْزُ بْنُ سَيَّانٍ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيْبٍ، عَنْ غُصَيْبِ بْنِ الْحَارِثِ، قَالَ: قُلْتُ لِعَلَّاسَةَ: أَرَأَيْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ: فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ، أَوْ^(١) فِي آخِرِهِ؟ قَالَتْ: رُبَّمَا اغْتَسَلَ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ، وَرُبَّمَا اغْتَسَلَ فِي آخِرِهِ، قُلْتُ: اللَّهُ أَكْبَرُ! الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ فِي الْأَمْرِ سَعَةً. قُلْتُ: أَرَأَيْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤَيِّرُ أَوَّلَ اللَّيْلِ، أَمْ فِي آخِرِهِ؟ قَالَتْ: رُبَّمَا أُوتِرَ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ، وَرُبَّمَا أُوتِرَ فِي آخِرِهِ، قُلْتُ: اللَّهُ أَكْبَرُ! الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ فِي الْأَمْرِ سَعَةً. قُلْتُ أَرَأَيْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَجْهَرُ بِالْقِرَآنِ، أَوْ يُخَافُ^(٢) بِهِ؟ قَالَتْ: رُبَّمَا جَهَرَ بِهِ، وَرُبَّمَا خَفَّتْ، قُلْتُ: اللَّهُ أَكْبَرُ! الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ فِي الْأَمْرِ سَعَةً. [م، الفصل الأول منه].

(حدثنا برد) بضم الموحدة وسكون الراء (عن غصيف بن الحارث) بالتصغير (يفتسل من الجنابة في أول الليل أو في آخره) أي: إن كان النبي ﷺ جنباً في أول الليل فيغتسل على الفور أم كان يؤخر إلى آخر الليل، (وربما اغتسل في آخره) فيه دليل واضح على أن الجنب لا يجب عليه أن يغتسل ليلاً على الفور، بل له أن ينام ويغتسل في آخر الليل. (قلت: الله أكبر) هذه الجملة تقولها العرب عند التعجب (في الأمر) في أمر الشرع أو في هذا الأمر (سعة) بفتح السين والمعنى: أن الله تبارك وتعالى جعل في الاعتسالة وسعة بأن يغتسل متى شاء من الليل، ولم يضيق عليه بأن يغتسل على الفور (وربما أوتر في آخره) وأخرج الأئمة السنة [خ (٩٩٦)، م (٧٤٥)، د (١٤٣٥)، ت (٤٥٦)، س (١٦٨١)]، ج (١١٨٥)] عن عائشة رضي الله عنها قالت: «من كل الليل قد أوتر رسول الله ﷺ من أول الليل وأوسطه وآخره، فأنتهى وتره إلى السحر». وأخرج أحمد [٣٧/٣]، ومسلم [٧٥٥]، والترمذي [٤٥٥]، وابن ماجه [١١٨٧] عن جابر عن النبي ﷺ: «أبكم خاف أن لا يقدم من آخر الليل فليوتر ثم ليرقد ومن وثق [بقيام]^(٣) آخر الليل فليوتر من آخره فإن قراءة آخر الليل محصورة وذلك أفضل» ويحيى بحثه في كتاب الوتر إن شاء تعالى، (أو يخفت به) كذا في أكثر النسخ، وفي بعضها: «أو يخافت به»، وكذا في ابن ماجه [١٣٥٤]. قال الجوهري: خفت الصوت خوفاً: سكن. ولهذا قيل للميت: خفت إذا انقطع كلامه وسكت فهو خافت وخفت وخفت خافتاً أي: مات فجأة، والمخافة

(١) في نسخة: «أم». (منه).

(٢) في نسخة: «يَخْفُتُ». (منه).

(٣) في الأصل: «بقيامن!» والصواب ما أثبتنا.

والتخافت: أسرار المنطلق، والخفت مثله انتهى. وقال في «المصباح»: خافت بقراءته مخافةً: إذا لم يرفع صوته بها. (ربما جهر به وربما خفت) فيه دليل على أن المراء مخير في صلاة الليل يجهر بالقراءة أو يسر. قال المنذري: وأخرجه النسائي [٢٢٣] مقتصراً على الفصل الأول، وابن ماجه [١٣٥٤] مقتصراً على الفصل الأخير. وقد أخرج مسلم [٧٤٥] في «صحيحه» عن مسروق عن عائشة قالت: «من كل الليل قد أوتر رسول الله ﷺ من أول الليل وأوسطه وآخره فأنتهى وتره إلى السحر». وأخرجه البخاري [٩٩٦] مختصراً. وأخرجه أبو داود [١٤٣٥]، والترمذي [٤٥٦]، والنسائي [١٦٨١]، وابن ماجه [١١٨٥].

٢٢٧ - (ضعيف) حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ^(١)، قَالَ: ثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُذَرِّكٍ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ^(٢) بْنِ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَجِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (رضي الله عنه)، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ وَلَا كَلْبٌ وَلَا جُنُبٌ»^(٣). [ضعيف الجامع الصغير^(٤) (٦٢٠٣)].

(عن عبد الله بن نجي) بالتصغير (لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة ولا كلب ولا جنب) قال الإمام الخطابي في «معالم السنن»: يريد الملائكة الذين يتزلون بالبركة والرحمة دون الملائكة الذين هم الحفظة، فإنهم لا يراقون الجنب وغير الجنب. وقد قيل: إنه لم يرد بالجنب ها هنا من أصابته جنباً فأخر الاغتسال إلى حضور الصلاة، ولكن الذي يجنب فلا يقتل ويتهاون به ويتخذ تركه عادة، فإن النبي ﷺ قد كان يطوف على نسائه في غسل واحد وفي هذا تأخير الاغتسال عن أول وقت وجوبه. وقالت عائشة: «كان رسول الله ﷺ ينام وهو جنب من غير أن يمس ماء»^(٤). وأما الكلب فهو أن يقتني كلباً ليس لزراع أو لضرع أو لصيد فأما إذا [كان] يربطه للحاجة إليه في بعض هذه الأمور أو لحراسة داره إذا اضطر إليه فلا جناح عليه إن شاء الله تعالى، وأما الصورة فهي كل مصور من ذوات الأرواح كانت له أشخاص منتصبة، أو كانت منقوشة في سقف أو جدار أو مصنوعة في نعط أو منسوجة في ثوب أو ما كان، فإن قضية العموم تأتي عليه فليجنب. انتهى كلامه بحروفه. قال الحافظ ابن حجر: يحتمل كما قال الخطابي: إن المراد بالجنب من يتهاون بالاغتسال ويتخذ تركه عادة لا من يؤخره ليفعله، قال: ويقويه أن المراد بالكلب غير ما أذن في اتخاذها، وبالصورة ما فيه روح. قال النووي: وفي الكلب نظر ويحتمل أن يكون المراد بالجنب في حديث علي من لم يرتفع حديثه كله ولا بعضه وإذا توضع ارتفع بعض حديثه على الصحيح، وعليه تبويب البخاري في «صحيحه» حيث قال: «باب كينونة الجنب في البيت إذا توضع» وأورد فيه حديث عائشة: أنه ﷺ يرقد وهو جنب إذا توضع، وأورد النسائي حديث علي هذا في: باب الجنب إذا لم يتوضأ، فظهر من تبويبه أنه ذهب إلى الاحتمال الثاني. والذي قاله الخطابي هو أحب إليّ إن صح الحديث. قال المنذري: وأخرجه النسائي [٢٦١]، وابن ماجه [٣٦٥٠]، وليس في حديث ابن ماجه: «ولا جنب». وقال البخاري: عبد الله بن نجي الحضرمي عن أبيه عن علي فيه نظر. وقد أخرج البخاري

(١) في نسخة: «عمر الثوري». (منه).

(٢) في (الهندية): «زرعة». وهو خطأ.

(٣) هو في «الصحيحين» وغيرهما من حديث أبي طلحة الأنصاري، دون قوله: «ولا جنب». فهي زيادة منكرة.

(٤) وهو الحديث الآتي.

[٣٢٢٥]، ومسلم [٢١٠٦] في «صحيحهما» من حديث أبي طلحة زيد بن سهل الأنصاري قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة». انتهى.

٢٢٨ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، قَالَ: أَنَا سَفِيَانُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَمَّ وَهُوَ جُنُبٌ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَسَّ مَاءً.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: ثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْوَاسِطِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ يَزِيدَ بْنَ هَارُونَ يَقُولُ: هَذَا الْحَدِيثُ وَهُمْ، يَعْنِي حَدِيثَ أَبِي إِسْحَاقَ.

(من غير أن يمس ماء) أي: لا يغتسل به ولا يتوضأ به. قال النووي: إن صح هذا الحديث لم يكن مخالفا للروايات الأخر أنه كان يتوضأ ثم ينام بل كان له جوابان: أحدهما جواب الإمامين الجليلين أبي العباس بن شريح وأبي بكر البيهقي أن المراد لا يمس ماء للغسل، والثاني وهو عندي حسن: أن المراد أنه كان في بعض الأوقات لا يمس ماء أصلا لبيان الجواز، إذ لو واظب عليه لثوهم وجوبه. انتهى.

قال المنذري: وأخرجه الترمذي [١١٨]، والنسائي [٣٣٢/٥]، وابن ماجه [٥٨١]، وقال زيد^(١) بن هارون: هذا الحديث وهم، يعني: حديث أبي إسحاق. وقال الترمذي: يرون أن هذا غلط من أبي إسحاق. وقال سفیان الثوري: فذكرت الحديث يوماً. يعني حديث أبي إسحاق، فقال لي إسماعيل: يافتي تشد هذا الحديث بشيء. قال البيهقي: وحمل أبو العباس بن شريح رواية أبي إسحاق على أنه كان لا يمس ماء للغسل.

(يقول: هذا الحديث وهم يعني حديث أبي إسحاق) وقال الترمذي: وقد روى عن أبي إسحاق هذا الحديث شعبة والثوري وغير واحد، ويرون أن هذا غلط من أبي إسحاق، وقال شارحه الإمام أبو بكر بن العربي في «عارضة الأحوذى شرح الترمذي»: تفسير غلط أبي إسحاق هو أن هذا الحديث رواه أبو إسحاق ها هنا مختصراً اقتطعه من حديث طويل فأخطأ في اختصاره إياه.

٩١ - بَابُ فِي الْجُنُبِ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ

أي: هل يقرأ؟ ثبت بحديث الباب عدم جوازها.

٢٢٩ - (ضعيف) حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غَمْرٍ، قَالَ: ثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَمَةَ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَلِيٍّ (رضي الله عنه) أَنَا وَرَجُلَانِ: رَجُلٌ شَا وَرَجُلٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ - أَحَسْبُ - [قال]: فَبَعَثَهُمَا عَلِيُّ (رضي الله عنه) وَجْهًا وَقَالَ: إِنَّكُمَا عَلِيَّانِ، فَمَالِجَا عَنْ دِينِكُمَا. ثُمَّ قَامَ فَدَخَلَ الْمَخْرَجَ، ثُمَّ خَرَجَ فَدَعَا بِمَاءٍ، فَأَخَذَ مِنْهُ حَفَنَةً فَتَمَسَّحَ بِهَا، ثُمَّ جَعَلَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، فَالْكُورَا ذَلِكَ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَخْرُجُ مِنَ الْخَلَاءِ فَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَيَأْكُلُ مِمَّا لِلْعَمَمِ، وَلَمْ يَكُنْ يَتَجَبَّهْ - أَوْ قَالَ: يَخْجِزُهُ - عَنِ الْقُرْآنِ شَيْءٌ لَيْسَ الْجَنَابَةِ. [«المشكاة» (٤٦٠)].

(دخلت على علي) بن أبي طالب (أنا ورجلان رجل منا) أي: من مراد وهو أبو قبيلة من اليمن (ورجل من بني أسد) وأسد: أبو قبيلة من مضر (أحسب) أي: أحسب كون رجل منا والآخر من بني أسد، ولا أتيقن به (فبعثهما علي

(١) في نسخة: «الشيء». (منه).

(٢) كذا في (الهندية)، وصوابه «يزيد».

وجهاً) الوجه والجهة بمعنى، كذا في «الصحيح» وفي «المصباح»: الوجه: ما يتوجه إليه الإنسان من عمل وغيره انتهى. والمعنى: بعثهما عاملاً أو لأمر آخر إلى جهة من المدن أو القرى. (وقال إنكما عُلجان) تثنية عُلج عُلج بفتح العين وسكون اللام وكسر العين وسكون اللام وفتح العين وكسر اللام مثل ثلاث لغات في كثف. قال الخطابي: يريد الشدة والقوة على العمل، يقال: رجل عُلج: إذا كان قوي الخلفة، وفي «النهاية»: العُلج القوي الضخم (فعالجا عن دينكما) قال الخطابي: أي: جاهداً أو جالداً. انتهى. وقال ابن الأثير: أي مارسا العمل الذي ندينكما إليه واعملا به (ثم قام هذه الجملة في نسخة واحدة وسائر النسخ خال عنها (فدخل المخرج) هو موضع قضاء الحاجة (فتمسح بها) أي: بحفنة من الماء أي: غسل بها بعض أعضائه. ويشبه أن يكون العضو المغسول هو اليدين، ويؤيده رواية الدارقطني [١١٩/١] وفيها: «فغسل كفيه» (ثم جعل يقرأ القرآن) من غير أن يتوضأ، (فأنكروا ذلك) الفعل عليه، فأجاب عن استعجابهم (فيقرئنا القرآن) من الإقراء، أي: يعلمنا القرآن (ولم يكن يحجه) أي: لا يمنعه (أو قال يحجزه) وهذا شك من أحد الرواة، ومعناه أيضاً: لا يمنع. ولعل ضم أكل اللحم مع القراءة للإشعار بجواز الجمع بينهما من غير وضوء أو مضمضة (عن القرآن شيء) فاعل يحجز (ليس الجنابة) بالنصب. قال الخطابي: معناه غير الجنابة وحرف ليس لها ثلاثة معاني: أحدها: أن يكون بمعنى الفعل، وهو يرفع الأسم وينصب الخبر، كقولك: ليس عبد الله غافلاً، ويكون بمعنى لا كقولك: رأيت عبد الله ليس زيداً ينصب زيد كما ينصب بلا، ويكون بمعنى غير كقولك: ما رأيت أكرم من عمرو ليس زيد وهو يجر ما بعده. انتهى.

قال المنذري: وأخرجه الترمذي [١٤٦]، والنسائي [٢٦٥]، وابن ماجه [٥٩٤] مختصراً، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. وذكر أبو بكر البزار أنه لا يروى عن علي إلا من حديث عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة. وحكى البخاري عن عمرو بن مرة كان عبد الله يعني ابن سلمة يحدثنا فتعرف ونكر، وكان قد كبر لا يتابع في حديثه. وذكر الإمام الشافعي رضي الله عنه هذا الحديث، وقال: لم يكن أهل الحديث يثبتونه. قال البيهقي: وإنما توقف الشافعي في ثبوت هذا الحديث لأن مداره على عبد الله بن سلمة الكوفي، وكان قد كبر وأنكر من حديثه وعقله بعض النكرة، وإنما روى هذا الحديث بعد ما كبر. قاله شعبة هذا آخر كلامه. وذكر الخطابي أن الإمام أحمد ابن حنبل رضي الله عنه كان يوهن حديث علي هذا ويضعف أمر عبد الله بن سلمة. انتهى كلام المنذري.

والحديث يدل على جواز القراءة للمحدث الأصغر وهو مجمع عليه لم نر فيه خلافاً، وعلى عدم الجواز للجنب، وقد وردت أحاديث في تحريم قراءة القرآن للجنب وفي كلها مقال، لكن تحصل القوة بانضمام بعضها إلى بعض لأن بعض الطرق ليس فيه شديد الضعف وهو يصلح أن يتمسك به. قال الخطابي: في الحديث من الفقه أن الجنب لا يقرأ القرآن وكذلك الحائض لا تقرأ لأن حديثها أغلظ من حديث الجنابة. وقال مالك في الجنب: إنه لا يقرأ الآية ونحوها، وقد حكى أنه قال: تقرأ الحائض ولا يقرأ الجنب، لأن الحائض إن لم تقرأ نسيت القرآن، لأن أيام الحيض تتناول ومدة الجنابة لا تطول. وروي عن ابن المسيب وعكرمة أنها كانا لا يريان بأساً بقراءة الجنب القرآن وأكثر العلماء على تحريمه انتهى.

وأما قراءة المحدث في المصحف ومسه فلا يجوز إلا بطهارة لحديث رواه الأثرم والدارقطني [١٢٢/١] عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده (صحيح) «أن النبي ﷺ كتب إلى أهل اليمن كتاباً وكان فيه لا

يمس القرآن إلا طاهر، وأخرجه مالك في «الموطأ» [٢٣٣ / ١ / ١٥] مراسلاً عن عبد الله بن محمد بن عمرو بن حزم أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمر بن حزم أن لا يمس القرآن إلا طاهر. وأخرج الدارقطني [١٢٢-١٢٣]، والحاكم [٤٨٥ / ٣]، والبيهقي في «الخلافيات» [٤٩٧ / ١] والطبراني [٢١٣٥] من حديث حكيم ابن حزام قال: لما بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن قال: لا تمس القرآن إلا وأنت طاهر، وفي إسناده سويد أبو حاتم وهو ضعيف. وذكر الطبراني في «الأوسط» [٣٣٠ / ١] أنه تفرد به، وحسن الحازمي إسناده وقد ضعف النووي وابن كثير في «إرشاده» وابن حزم حديث حكيم بن حزام وحديث عمرو بن حزم جميعاً. وفي الباب عن ابن عمر عند الدارقطني [١٢١ / ١]، والطبراني [٣١٣-٣١٤ / ١٢٧] قال الحافظ: إسناده لا بأس به لكن فيه سليمان الأشدق وهو مختلف فيه، رواه عن سالم عن أبيه ابن عمر قال صاحب «المتقى» وابن حجر: ذكر الأثر أن أحمد بن حنبل احتج بحديث ابن عمر، وأخرج نحوه الطبراني «الكبير» [٢ / ٥ / ٣] عن عثمان بن أبي العاص، وفيه من لا يعرف، وأخرج ابن أبي داود في «المصنف» [٢ / ١٢ / ٥] وفي سننه انقطاع.

وفي الباب عن ثوبان أورده على بن عبدالعزيز في «منتخب مسنده»، وفي سننه حصيب بن جحدر وهو متروك^(١)، وروى الدارقطني [١٢٣ / ١] في قصة إسلام عمر أن أخته قالت له قبل أن يسلم: إنه رجس ولا يمس إلا المطهرون، وفي إسناده مقال. وفيه عن سليمان موقوفاً أخرجه الدارقطني [١٢٣ / ١]، والحاكم [١٨٣ / ١]، وكتاب عمرو بن حزم تلقاه الناس بالقبول. قال ابن عبد البر: إنه أشبه المتواتر لتلقي الناس له بالقبول. وقال يعقوب بن سفيان: لا أعلم كتاباً أصح من هذا الكتاب فإن أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين يرجعون إليه ويدعون رأيهم. وقال الحاكم: قد شهد عمر بن عبدالعزيز والزهري لهذا الكتاب بالصحة. كذا في «التلخيص» و«النيل»، وهذه كلها تدل على أنه لا يجوز مس المصحف إلا لمن كان طاهراً، والمحدث يحدث أصغر أيضاً غير طاهر من وجه كما يدل عليه قوله ﷺ: «فإني أدخلتهما طاهرتين»^(٢) فعلى المحدث بالحدث الأصغر أن لا يمس القرآن إلا بالوضوء. قال الشوكاني: وأما المحدث حدثاً أصغر فذهب ابن عباس والشعبي والضحاك وزيد بن علي وداود الظاهري إلى أنه يجوز له مس المصحف، وقال أكثر الفقهاء: لا يجوز. انتهى.. والله تعالى أعلم.

٩٢ - بَابُ فِي الْجُنُبِ يُصَافِحُ

٩٢ / ١

هل يجوز له؟

٢٣٠ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: ثَنَا يَحْيَى، عَنْ سَعْدٍ، عَنْ وَاصِلٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَيْتَهُ فَأَهْوَى إِلَيْهِ، فَقَالَ: إِنْ جُنُبٌ، فَقَالَ: «إِنَّ الْمُسْلِمَ لَيْسَ بِنَجِسٍ». [م].

(لقبه) أي: حذيفة زاد مسلم [٣٧٢]: «وهو جنب» (فأهوى) قال في «المصباح»: أهوى إلى الشيء بيده: مداه ليأخذه إذا كان عن قرب، وإن كان عن بعد قيل: هوى إليه بغير ألف. انتهى. (إليه) أي: مد رسول الله ﷺ يده إلى حذيفة (فقال) حذيفة: (إني جنب) ولفظ النسائي [٢٦٧] (صحيح): «كان رسول الله ﷺ إذا لقي الرجل من أصحابه

(١) انظر هذه الأحاديث مع تخريجها والحكم عليها في «الإرواء» [١٥٨-١٦١]، وبالجمله فالحديث (صحيح).

(٢) سبق تخريجه آنفاً، وهو (صحيح).

ماسحة ودعا له قال: فرأيت يوماً بكرة، فحدثت عنه، ثم أتيت حين ارتفع النهار فقال: إني رأيتك فحدثتني عنك قلت: إني كنت جنباً فخشيت أن تمسني (فقال) رسول الله ﷺ: (إن المسلم ليس يتنجس) فيه دليل على أن عرق الجنب طاهر لأن المسلم لا يتنجس وإذا كان لا يتنجس فعرقه لا يتنجس. وهذا الحديث أصل عظيم في طهارة المسلم حياً وميتاً، فأما الحي فظاهر بإجماع المسلمين حتى الجنين وكذلك الصبيان أبدانهم وثيابهم محمولة على الطهارة حتى تتيقن النجاسة فيجوز الصلاة في ثيابهم والأكل معهم من المانع إذا غسوا أيديهم فيه، ودلائل هذا كله من السنة والإجماع مشهورة. وأما الميت فيه خلاف للعلماء وذكر البخاري في «صحيحه»^(١) عن ابن عباس تعليقا: «المسلم لا يتنجس حياً ولا ميتاً». انتهى. وتسلط بمفهوم الحديث بعض أهل الظاهر فقال: إن الكافر نجس العين وقواه بقوله تعالى: ﴿لَا تَمَسُّوا﴾^(٢) **الشَّيْءَ كَرِهَ اللَّهُ** [التوبة: ٢٨]، وأجاب الجمهور عن الحديث بأن المراد: أن المؤمن طاهر الأعضاء لأعتاده مجابة النجاسة بخلاف المشرك لعدم تحفظه عن النجاسة. وعن الآية بأن المراد: أنهم نجس في الاعتقاد والاستقرار. ووجههم أن الله تعالى أباح نكاح نساء أهل الكتاب، ومعلوم أن عرقهن لا يسلم منه من يضاجعهن، ومع ذلك فلم يجب عليه من غسل الكتانية إلا مثل ما يجب عليه من غسل المسلمة.

فدل على أن الأدمي الحي ليس بنجس العين، إذ لا فرق بين النساء والرجال. كذا في «فتح الباري» قال المنذري: وأخرجه مسلم [٣٧٢]، والنسائي [٢٦٨]، وابن ماجه [٥٣٥].

٣٣١ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: ثَنَا يَحْيَى بْنُ يَشْرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ بَكْرِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: لَقِيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي طَرِيقٍ مِنْ طَرِيقِ الْمَدِينَةِ وَأَنَا جُنُبٌ فَاخْتَسَمْتُ، فَذَهَبْتُ فَاغْتَسَلْتُ، ثُمَّ جِئْتُ فَقَالَ: «إِنَّ كُنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟» قَالَ: قُلْتُ: «إِنِّي كُنْتُ جُنُبًا فَكَرِهْتُ أَنْ أَجَالِسَكَ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ»، قَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ! إِنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ». قَالَ: وَفِي حَدِيثٍ يَشْرٍ: قَالَ: ثَنَا حُمَيْدٌ، قَالَ: ثَنَا بَكْرٌ.

(فاختستت) بالخاء المعجمة ثم المشاة الفوقانية ثم النون ثم السين المهملة هكذا في رواية «سنن أبي داود» كما صرح به الإمام ابن الأثير في «جامع الأصول» والعراقي في «شرح الكتاب»، والمعنى: تأخرت وتواريت (قال) النبي ﷺ: (سبحان الله) تعجب من اعتقاد أبي هريرة التنجس بالجنابة، أي: كيف يخفى عليه هذا الظاهر؟! وفي استجاب تنبيه المتوجع لتابعه على الصواب، وإن لم يسأله، قاله الحافظ (إن المسلم لا يتنجس) قال: بضم الجيم وفتحها لغتان وفي ماضيه لغتان: نجس ونجس بكسر الجيم وضمها فمن كسرهما في الماضي فتحها في المضارع ومن ضمها في الماضي ضمها في المضارع أيضاً. قاله النووي: ومعنى قوله: لا يتنجس أي: بالحدث سواء كان أصغر أو أكبر، ويدل عليه المقام، إذ المقام مقام الحدث، فلا يرد أنه يتنجس بالنجاسة، وقد يقال: إن المراد نفسه لا يصير نجساً لأنه إن صحبه شيء من النجاسة فنجاسته بسبب صحبته بذلك، لا أن ذاته صار نجساً، فإذا زال ما كان معه من النجاسة، فالؤمن على حاله من الطهارة، فصدق أن المؤمن لا يتنجس أصلاً، والحاصل أن مقتضى ما فعله أبو هريرة أن المؤمن يصير نجساً بحيث يحتجز عن صحبته حالة الجنابة فردده ﷺ بأن المؤمن لا يصير كذلك أصلاً، وذلك لا ينافي أن المؤمن قد يحتجز عنه بالنظر إلى ما يصحبه من بعض الأنجاس، لأنه أمر معلوم من خارج. قاله الفاضل السندي في

(١) في (الجنائز) باب غسل الميت ووضوه بالماء والسر، وهو (صحيح) عنه موقوفاً.

«حواشي الترمذي» قال الحافظ: والحديث فيه جواز تأخير الاغتسال عن أول وقت وجوبه. ويوب عليه ابن حبان [١٢٥٩] (الرد على من زعم أن الجنب إذا وقع في البئر فنوى الاغتسال أن ماء البئر ينجس). واستدل به البخاري على طهارة عرق الجنب لأن بدنه لا ينجس بالجنابة فكذلك ما تحلب منه انتهى.

(قال المؤلف: حدثنا حميد قال: حدثني بكر) فروى بشر في كلا الموضعين بالحديث، وأما يحيى القطان فبالعنقة. قال المنذري: وأخرجه البخاري [٢٨٣]، ومسلم [٣٧١]، والترمذي [١٢١]، والنسائي [٢٦٩]، وابن ماجه [٥٣٤]، وفي لفظ البخاري [٢٨٥]، والترمذي [١٢١]: «فانسلت»، وفي لفظ للبخاري: «فانخست»، وفي لفظ: «فانسلت». وفي لفظ مسلم [٣٧١]، والنسائي [٢٦٩]، وابن ماجه [٥٣٤]: «فانسل». انتهى.

٩٣ - بَابُ فِي الْجَنْبِ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ

وكذا الحائض هل يجوز لهما؟

٢٣٢ - (ضعيف) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ، قَالَ: ثَنَا أَهْلُ بَيْتِ خَلِيفَةٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي جَسْرَةُ بَيْتٍ رِجَاجَةٌ قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ لِرَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَوُجُوهُ يَبُوتُ أَصْحَابَهُ شَارِعَةً فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: «وَجَّهُوا هَذِهِ الْبُيُوتَ عَنِ الْمَسْجِدِ» ثُمَّ دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ، وَلَمْ يَصْنَعْ الْقَوْمُ شَيْئاً رِجَاءً^(١) أَنْ تَنْزَلَ فِيهِمْ رُخْصَةٌ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ بَعْدَ فَقَالَ: «وَجَّهُوا هَذِهِ الْبُيُوتَ عَنِ الْمَسْجِدِ، فَإِنِّي لَا أَحِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا جَنْبٍ». قَالَ أَبُو دَاوُدَ: [و] هُوَ فَلَيْتُ الْعَامِرِيُّ. (ضعيف الجامع الصغير) (٦١١٧)، (الإرواء) (١٩٣).

(حدثني جسرة) بفتح الجيم وسكون السين المهملة (بنت دجاجة) قال ابن دقيق العيد في «الإمام»: رأيت في كتاب «الوهم والإيهام» لابن القطان المقر وعليه دجاجة بكسر الدال وعليها صح، وكب الناسخ في الحاشية بكسر الدال انتهى. وقال مغلطي: هي بكسر الدال لا غير. قاله الزمخشري في «أمثاله» (ووجوه بيوت أصحابه) ﷺ. ووجه البيت الحد الذي فيه الباب، ولذا قيل لحد البيت الذي فيه الباب: وجه الكعبة أي: كانت أبواب بيوت أصحاب رسول الله ﷺ (شارعة في المسجد)، قال الجوهرى: أشرعت باباً إلى الطريق أي فتحت، وفي «المصباح»: شرع الباب إلى الطريق شروعاً اتصل به، وشرعته أنا يستعمل لازماً ومتعدياً ويتعدى بالالف أيضاً فيقال: أشرعته إذا فتحته وأوصلته، وطريق شارع يسلكه الناس عامة. والمعنى أنه كانت أبواب بعض البيوت حول مسجده ﷺ مفتوحة يدخلون منها في المسجد ويمرون فيه، فأمروا أن يصرفوها إلى جانب آخر من المسجد. (فقال) رسول الله ﷺ: (وجَّهوا هذه البيوت عن المسجد) أي: اصرفوا أبواب البيوت إلى جانب آخر من المسجد. قال الخطابي: يقال: وجهت الرجل إلى ناحية كذا. إذا جعلت وجهه إليها، وجهته عنها إذا صرفته عنها إلى غيرها، (ثم دخل النبي ﷺ) في المسجد أو في بيوتهم (ولم يصنع القوم شيئاً) من تحويل أبواب بيوتهم إلى جانب آخر (رجاء أن ينزل فيهم) وفي بعض النسخ: رجاء أن تنزل لهم (رخصة) من الله تعالى على ما كانوا عليه، (فخرج إليهم بعد) أي: بعد ذلك (فإني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب) والحديث استدلل به على حرمة دخول المسجد للجنب والحائض، لكنه مؤول على المكث طويلاً كان أو

(١) في «نسخة»: رجاء. (منه). كذا في حاشية الهندية، وهو خطأ، إذ لا يظهر فرق بين «النسخة»، والأصل «وقد بين الشارح أن في بعض النسخ»: رجاء، ولعله المراد. والله أعلم.

قصيراً. وأما عبورها ومرورها من غير مكث فليس بمحرم إلا إذا خافت التلوث. ودليل ذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ مِمَّا فَلَکُمْ مِمَّا قَالُوا وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا﴾ [النساء: ٤٣]، روى الحافظ ابن كثير في «تفسيره» عن ابن أبي حاتم بسنده إلى ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ [النساء: ٤٣] قال: لا تدخلوا المسجد وأنتم جنب إلا عابري سبيل قال: ثم به مرأً ولا تجلس، ثم قال: وروى عن عبد الله بن مسعود وأنس وأبي عبيدة وسعيد بن المسيب والضحاك وعطاء ومجاهد وسروق وإبراهيم النخعي وزيد بن أسلم وأبي مالك وعمرو بن دينار والحكم بن عتبة وعكرمة والحسن البصري ويحيى بن سعيد الأنصاري وابن شهاب وقناة نحو ذلك.

قلت: والعبور إنما يكون في محل الصلاة وهو المسجد لا في الصلاة، وتقيد جواز ذلك في السفر لا دليل عليه بل الظاهر أن المراد مطلق المأوى؛ لأن المسافر ذكر بعد ذلك فيكون تكراراً بإصان القرآن عن مثله.

قال ابن كثير: ومن الآية المذكورة احتج كثير من الأئمة على أنه يحرم على الجنب المكث في المسجد، ويجوز له المرور وكذا الحائض والنفساء في معناه، إلا أن بعضهم قال: يمنع مرورهما لاحتمال التلوث ومنهم من قال إن أمت كل واحدة منهما التلوث في حال المرور جاز لهما المرور وإلا فلا. قال ابن رسلان في «شرح» قوله ﷺ: «فإني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب» استدلل به على تحريم اللبث في المسجد والعبور فيه سواء كان لحاجة أو لغیرها قائماً أو جالساً أو متردداً على أي حال، متوضئاً كان أو غيره لإطلاق هذا الحديث، ويجوز عند الشافعي ومالك العبور في المسجد من غير لبث سواء كان لحاجة أم لا، وحكاها ابن المنذر عن سفيان الثوري وأبي حنيفة وأصحابه وإسحاق بن راهويه لا يجوز العبور إلا أن لا يجد بداً منه فيتوضأ ثم يمر وإن لم يجد الماء يتيمم. ومذهب أحمد يباح العبور في المسجد للحاجة من أخذ شيء أو تركه أو كون الطريق فيه أما غير ذلك فلا يجوز بحال انتهى كلامه.

قلت: القول المحقق في هذا الباب هو جواز العبور والمرور كما تدل عليه الآية المذكورة وحديث عائشة رضي الله عنها قالت قال لي رسول الله ﷺ: «ناوليني الخمرة من المسجد فقلت: إني حائض فقال: إن حيضتك ليست في يدك» أخرجه الجماعة [م (٢٩٨)، د (٢٦١)، ت (١٣٤)، س (٢٧١)]، ج (١٣٢) إلا البخاري، وحديث ميمونة قالت (حسن): «كان رسول الله ﷺ يدخل على إحدانا وهي حائض فيضع رأسه في حجرها فيقرأ القرآن وهي حائض ثم تقوم إحدانا بخمرة فتضعها في المسجد وهي حائض» أخرجه أحمد [٦/ ٣٣١، ٣٣٤]، والنسائي [٢٧٣]. وأما المكث والجلوس في المسجد للجنب فلا يجوز أيضاً عند مالك وأبي حنيفة. وذهب الإمام أحمد وإسحاق إلى أنه متى توضأ الجنب جاز له المكث في المسجد، لما روى سعيد بن منصور في «سننه» عن عطاء بن يسار قال: «رأيت رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ يجلسون في المسجد وهم مجنبون إذا توضأوا وضوء الصلاة»، قال ابن كثير: هذا إسناده صحيح على شرط مسلم.

قال المنذري: وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» [١/ ٦٧-٦٨] وفيه زيادة وذكر بعده حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ: «سدوا هذه الأبواب إلا باب أبي بكر»^(١)، ثم قال: وهذا أصح. قال الخطابي: وضعفوا

(١) يعني عنه ما أخرجه البخاري (٤٦٦)، ومسلم (٢٣٨٢) عن أبي سعيد بلطف: «لا يقين في المسجد غوخة إلا غوخة أبي بكر».

هذا الحديث وقالوا: أفلت راويه مجهول لا يصح الاحتجاج بحديثه، وفيما حكاه الخطابي رضي الله عنه أنه مجهول نظر، فإنه أفلت بن خليفة، ويقال: فليت بن خليفة العامري، ويقال: الذهلي وكتبته أبو حسان حديثه في الكوفيين روى عنه سفيان بن سعيد الثوري وعبد الواحد بن زياد، وقال الإمام أحمد بن حنبل: ما أرى به بأساً. وسئل عنه أبو حاتم الرازي فقال: شيخ، وحكى البخاري أنه سمع من جسة بنت دجاجة. قال البخاري: وعند جسة عجائب انتهى كلام المنذري. (قال أبو داود هو) أي: أفلت يقال به (فليت العامري) أيضاً.

٩٤ - بَابُ فِي الْجَنْبِ يَصَلِّي بِالْقَوْمِ وَهُوَ نَاسٍ

أي: الإمام الجنب (ناس) للجنبه فذكر أنه جنب فماذا يصنع؟

٢٣٣ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثنا حَمَّادٌ، عَنْ زِيَادِ الْأَعْلَمِ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ، فَأَوْمَأَ بِيَدِهِ: أَنَّ مَكَانَكُمْ، ثُمَّ جَاءَ وَرَأْسَهُ يَقَطُرُ، فَصَلَّى بِهِمْ. [ق]. ٩٤ / ١

(قولاً) بالهزمة أي: أشار رسول الله ﷺ إليهم يقال: أومأت إليه أشرت، ولا يقال: أوميت وومات إليه (أن مكانكم) أن مفسرة ومكانكم بالنصب، أي: امكنوا مكانكم وألزموه (يقطر) بضم الطاء أي: يسيل بسبب الاغتسال.

٢٣٤ - (صحيح) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: ثنا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ: أُنْشِرْنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، بِإِسْنَادِهِ وَمَعْنَاهُ، وَقَالَ فِي أَوَّلِهِ: فَكَبَّرَ، وَقَالَ فِي آخِرِهِ: فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ: «إِنَّمَا آتَا بِسَرٍّ، وَإِنِّي كُنْتُ جُنُبًا».

قال أبو داود: رَوَاهُ الثُّرَيْثِيُّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ [بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ]، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: فَلَمَّا قَامَ فِي مُصَلَّاهُ وَانْتَظَرْنَا أَنْ يَكْبُرَ انْصَرَفَ، ثُمَّ قَالَ: «كَمَا أَنْتُمْ».

وقال أبو داود: وَرَوَاهُ الْيُوسُفُ بْنُ أَبِي عَوْنٍ وَهَشَامٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ^(١)، عَنِ الثَّيْبِيِّ ﷺ قَالَ: فَكَبَّرَ، ثُمَّ أَوْمَأَ^(٢) إِلَى الْقَوْمِ: أَنْ اجْلِسُوا، فَذَهَبَ فَاغْتَسَلَ.

وكذلك رَوَاهُ مَالِكٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَبَّرَ فِي صَلَاةٍ.

قال أبو داود: وَكَذَلِكَ حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبَانٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الثَّيْبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَبَّرَ.

(بإسناده) الأول من زياد إلى أبي بكر الصحابي (ومعناه) أي: بمعنى الحديث الأول (وقال) يزيد بن هارون (في)

أوله) أي: أول الحديث (فكبر) أي: دخل في صلاة الفجر فكبر (وإنني كنت جنباً) «فنسيت أن اغتسل» كما في رواية الدارقطني [١/٣٦١]، والبيهقي في «المعرفة» (وانتظرنا أن يكبر) وهذا صريح في أنه لم يكن كبر (وكذلك) أي: مرسلًا وزيادة لفظ: كبر رواه مالك بن أنس في «موطئه» [٢/٤٥٥].

٢٣٥ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ^(٣)، قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: ثنا الثَّيْبِيُّ، (ح)، وَحَدَّثَنَا عِيَّاشُ بْنُ الْأَزْرَقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، (ح)، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَ: ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ خَالِدٍ إِمَامٌ مُسْنَدٌ

(١) في نسخة: «محمد - يعني ابن سيرين - مرسلًا. (منه).

(٢) في نسخة: «أومأ بيده. (منه).

(٣) في نسخة: «عثمان الحمصي. (منه).

أَرْطَالٍ وَثَلْثٌ، قَالَ: فَتَنَ قَالَ: تَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ؟ قَالَ: لَيْسَ ذَلِكَ بِمَحْفُوظٍ. قَالَ: وَسَمِعْتُ أَحْمَدَ يَقُولُ: مَنْ أَهْطَى فِي ٩٨/١ صَدَقَ الْفِطْرُ بِرِطْلَانَا هَذَا خَمْسَةَ أَرْطَالٍ وَثَلْثًا فَقَدْ أَوْفَى، قِيلَ: الصَّيْحَانِي تَقِيلُ! قَالَ: الصَّيْحَانِي أَطِيبٌ، قَالَ: لَا أَذْرِي. (هو الفرق) بفتح الفاء وفتح الراء وإسكانها لغتان حكاهما ابن دريد وجماعة والفتح أفصح. وزعم الباجي أنه الصواب، وليس كما قال بل هما لغتان، قاله النووي. وقال الحافظ: وقال ابن التين: الفرق بتسكين الراء ورويناه بفتحها، وجوز بعضهم الأمرين. وقال القمني وغيره: هو بالفتح، والمحدثون يسكنونه وكلام العرب بالفتح انتهى. ويجيء تفسير الفرق مشروحا [من الجنابة] أي: بسبب الجنابة (وورى ابن عيينة نحو حديث مالك) والحاصل أن مالك ابن أنس وسفيان بن عيينة كلاهما قالَا عن الزهري بتوقيت وتحديد وهو الغسل من الفرق. وقال معمر: بلا توقيت وهو قدر الفرق.

واعلم أنه ليس الغسل بالصاع أو الفرق للتحديد والتقدير بل كان رسول الله ﷺ ربما اقتصر على الصاع وربما زاد عليه، والقدر المجزي من الغسل ما يحصل به تعميم البدن على الوجه المعتبر سواء كان صاعا أو أقل أو أكثر ما لم يبلغ في التقصان إلى مقدار لا يسمى مستعمله مغتسلا أو إلى مقدار في الزيادة يدخل فاعله في حد الإسراف (يقول الفرق ستة عشر رطلاً) الرطل معيار يوزن به وكسره أفصح من فتحه، وهو بالبخدي اثنتا عشر أوقية، والأوقية أستار وثلثا أستار، والأستار أربعة مثاقيل ونصف مثقال، والمثقال درهم وثلاثة أسباع درهم، والدرهم ستة دنانير، والدنانير ثمانية حبات وخمسا حبة، على هذا فالرطل تسعون مثقالا وهي مائة درهم وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم، كذا في «المصباح» وقال الجوهري: الفرق مكيا معروفة بالمدينة وهو ستة عشر رطلاً وفي «صحيح مسلم» [٣١٩] في آخر رواية ابن عيينة عن الزهري قال سفيان - يعني ابن عيينة -: الفرق ثلاثة أصع. قال النووي: وكذا قال الجماهير، وقيل: الفرق صاعان، لكن أبو عبيد نقل الاتفاق على أن الفرق ثلاثة أصع، وعلى أن الفرق ستة عشر رطلاً، ويؤيد كون الفرق ثلاثة أصع ما رواه ابن حبان [٥٥٧٧] عن عائشة بلفظ (حسن): «قدر ستة أقساط»، والقسط بكسر القاف وهو باتفاق أهل اللغة نصف صاع ولا اختلاف بينهم أن الفرق ستة عشر رطلاً فصاع أن الصاع خمسة أرتال وثلث قاله الحافظ (وسمعت) أي: قال أبو داود: وسمعت أحمد بن حنبل (يقول صاع ابن أبي ذئب) وهو محمد بن عبد الرحمن ابن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب أحد الأئمة الثقات (خمس أرتال وثلث) وهو قول أهل المدينة وأهل الحجاز كافة، واستدل لهم بدلائل منها حديث كعب بن عجرة في الفدية أن النبي ﷺ قال له: «صم ثلاثة أيام وأطعم ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع» رواه البخاري [١٨١٥]، ومسلم [١٢٠١] وفي لفظ لهما: «فأمره رسول الله ﷺ أن يطعم فقرا بين ستة أو يهدي شاة أو يصوم ثلاثة أيام». فقله: «نصف صاع» حجة لهم، والفرق: اثني عشر مدًا، والمد هو ربع الصاع أو يقال: إن الفرق ستة عشر رطلاً، فثبت بذلك أن الفرق ثلاثة أصع، وأن الصاع خمسة أرتال وثلث. ومنها ما أخرجه البيهقي عن الحسين بن الوليد القرشي وهو ثقة قال: قدم علينا أبو يوسف من الحج فقال: إني أريد أن أفتح عليكم باباً من العلم أهنئي ففحصت عنه فقلدت المدينة، فسألت عن الصاع فقال: صاعنا هذا صاع رسول الله ﷺ، قلت لهم: ما حجتكم في ذلك؟ فقالوا: نأتيك بالحجة غداً فلما أصبحت أتاني نحو من خمسين شيخاً

من أبناء المهاجرين والأصبار، مع كل رجل منهم الصاع تحت رءاه، كل رجل منهم يخبر عن أبيه وأهل بيته أن هذا صاع رسول الله ﷺ، فنظرت فإذا هي سواء، قال: فغيرته فإذا هو خمسة أرتال وثلاث بقصان يسير، فرايت أمراً قوياً، فتركت قول أبي حنيفة في الصاع وأخذت بقول أهل المدينة. قال صاحب «التتقيق»: هذا هو المشهور من قول أبي يوسف، وقد روى أن مالكا - رضي الله عنه - ناظره واستدل عليه بالصبيان التي جاء بها أولئك الرهط، فرجع أبو يوسف إلى قوله.

قلت: قول أهل المدينة وأهل الحجاز في مقدار الصاع هو الحق والصحيح من حيث الرواية، ولا يغترك كلام الطحاوي في «شرح معاني الآثار» في ذلك الباب فإنه بنى الكلام على تأويلات بعيدة وإحتمالات كاسدة. (قال) أبو داود: فقلت لأحمد (فمن قال) في تفسير الصاع إنه (ثمانية أرتال) فقلوه صحيح أم لا؟ (قال) أحمد: (ليس ذلك) أي: كون الصاع ثمانية أرتال (بمحموظ) بل هو ضعيف لا يحتج في الأحكام بمثل.

قلت: ذهب العراقيون منهم أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى إلى أن الصاع ثمانية أرتال، واستدل لهم بروايات منها: ما أخرجه النسائي [٢٢٦] عن موسى الجهني (صحيح) قال: «أتى مجاهد بقدح حرزته ثمانية أرتال. فقال: حدثني عائشة أن رسول الله ﷺ يقتسل بمثل هذا»، وإسناده صحيح.

والجواب عنه بوجه. الأول: أن الحزر لا يعارض به التحديد، والثاني: لم يصرح مجاهد بأن الإناء المذكور كان صاعاً فيحمل على اختلاف الأواني مع تقاربها. والثالث: أن مجاهداً قد شك في الحزر والتقدير فقال: ثمانية أرتال، تسعة أرتال، عشرة أرتال كما أخرجه الطحاوي، فكيف يعارض التحديد المصرح بهذا الحزر المشكوك؟! وهكذا في كل رواية من الروايات الدالة على كون الصاع ثمانية أرتال كلام يسقطها عن الاحتجاج. وقد بسط أخونا المعظم الأدلة مع الكلام عليها، وحقق أن الصاع الحجازي، هو صاع النبي ﷺ، في «غاية المقصود».

(قال) أبو داود: (وسمعت أحمد بن حنبل يقول: من أعطى في صدقة الفطر برطلنا هذا خمسة أرتال وثلاث فقد أوفى) أي: أتم وأكمل. قال ابن رسلان: نقل الجمهور على أنه لا فرق في الصاع بين قدر ماء الغسل وبين زكاة الفطر، وتوسط بعض الشافعية فقال: الصاع الذي لماء الغسل ثمانية أرتال، والذي لزكاة الفطر وغيرها خمسة أرتال وثلاث وهو ضعيف. والمشهور أنه لا فرق انتهى (قيل) لأحمد بن حنبل (الصيحاني) تمر معروف بالمدينة قيل كان كبش اسمه صيحان يشد بنخله فنسب إليه قاله ابن رسلان. وقال في «لسان العرب»: الصيحاني ضرب من تمر المدينة، قال الأزهرى: الصيحاني ضرب من التمر أسود صلب المضغة، وسمي صيحانياً لأن صيحان اسم كبش كان ربط إلى نخلة بالمدينة فأثمرت تمراً فنسب إلى صيحان انتهى. وفي «القاموس» و«شرح»: الصيحاني ضرب من تمر المدينة نسب إلى صيحان اسم كبش كان يربط إلى تلك النخلة، أو اسم الكبش الصياح ككتان وهو من تغيرات النسب كصنعاني في صنعاء. انتهى (فقيل) في الوزن، فإن يوزن بخمسة أرتال وثلاث رطل يقل مقداره لثقله عند الرائي، ولا يملأ به الصاع، فهل يكفي الصاع من الصيحاني الموزون بالرطل في صدقة الفطر؟ (قال) أحمد في جوابه: (الصيحاني أطيب) التمر فيكفي الصاع منه الموزون بالرطل بلا مية (قال: لا أدري) يشبه أن يكون المعنى: لا أدري أيهما أثقل، قال ابن رسلان في «شرح السنن»: فتكون هذه الجملة من مقولة أحمد، أي: قال أحمد: الصيحاني أطيب، وقال: لا أدري أيهما من الماء والصيحاني أثقل، هذا معنى قول ابن رسلان. ويحتمل أن تكون الجملة للسائل للقاتل لأحمد أي: قال

٩٦ - باب [في] المرأة تَرَى مَا يَرَى الرَّجُلُ

من الاحتلام والبله (يرى الرجل) فما حكمها؟ وإنما وضع الباب للمرأة للإشارة إلى الرد على من منع حق المرأة دون الرجل كما حكاه ابن المنذر وغيره عن إبراهيم النخعي. واستبعد النووي في «شرح المذهب» صحته عنه لكن رواه ابن أبي شيبة عنه بإسناد جيد، قاله الحافظ.

٢٣٧ - (صحيح) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: تَنَا عَنِّي، قَالَ: تَنَا يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: قَالَ عُرْوَةُ: عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ الْأَنْصَارِيَّةَ - وَهِيَ أُمُّ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَنْتَحِي مِنْ الْحَقِّ! أَرَأَيْتَ الْمَرْأَةَ إِذَا رَأَتْ فِي الثَّوْبِ مَا يَرَى الرَّجُلُ، أَتَغْتَسِلُ أَمْ لَا؟ قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «نَعَمْ فَلَتَغْتَسِلَ إِذَا وَجَدَتْ الْمَاءَ». قَالَتْ عَائِشَةُ: فَأَقْبَلْتُ عَلَيْهَا فَقُلْتُ: أَفْ لَكَ، وَهَلْ تَرَى ذَلِكَ الْمَرْأَةَ؟! فَأَقْبَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «قَرِبتَ بِمِثْلِكَ يَا عَائِشَةُ، وَمِنْ أَيْنَ^(١) يَكُونُ الشُّبُهَةُ^(٢)؟» [م].

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَكَذَا رَوَى الزُّبَيْدِيُّ، وَعَقِيلٌ، وَيُونُسُ، وَابْنُ أَبِي الزُّهْرِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَابْنُ أَبِي الزُّوَيْرِ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ. وَوَفَّقَ الزُّهْرِيُّ مُسَافِعَ الْحَجَّيِّ قَالَ: عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، وَأَنَّ هِشَامَ بْنَ عُرْوَةَ فَقَالَ: عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ زَيْتِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(إن الله لا يستحي من الحق) قال النووي: قال أهل العربية: يقال: استحي بياض قبل الألف يستحي بياضه ويقال أيضاً: يستحي بياض واحدة في المضارع، وقال الحافظ في «فتح الباري»: والمراد بالحياء ههنا معناه اللغوي، إذ الحياء الشرعي خير كله وقد تقدم أن الحياء اللغوي تغير وانكسار وهو مستحيل في حق الله تعالى، فيحمل هنا على أن المراد أن الله لا يأمر بالحياء في الحق أو لا يمنع من ذكر الحق^(٣). انتهى (أرأيت) أي: أخبرني (ما يرى الرجل) من المني بعد الاستيقاظ (إذا وجدت الماء) أي: المني بعد الاستيقاظ (فقلت: أف لك) قال النووي: معناه استحقاراً لها ولما تكلمت به وهي كلمة تستعمل في الاحتقار والاستفزاز والإنكار.

قال الباجي: المراد هنا الإنكار. وأصل الألف وسخ الأظفار. وفي ألف عشر لغات: أف بضم الهمزة والحركات الثلاث في الفاء بغير تنوين وبالتنوين فهذه ستة، والسابعة إف بكسر الهمزة وفتح الفاء والثامنة أف على وزن قل، والتاسعة أفي بضم الهمزة وبالياء، والعاشره أفه بضم الهمزة وبالياء. وهذه لغات مشهورات ذكرهن كلهن ابن الأثيري وجماعات من العلماء ودلائها مشهورة.

(وهل ترى ذلك) بكسر الكاف (المرأة) قال القرطبي: إنكار عائشة وأم سلمة على أم سليم رضي الله عنها قضية احتلام النساء يدل على قلة وقوعه من النساء. وقال ابن عبد البر: فيه دليل أنه ليس كل النساء يحتلمن وإلا لما أنكرت

(١) في (الهندية): «أن»، وهو خطأ. وفي الشرح على الصواب.

(٢) تقد هذا التأويل العلامة ابن باز - رحمه الله تعالى - في «حاشيته على فتح الباري» (٣٨٩/١) بقوله: «الصواب أنه لا حاجة إلى التأويل مطلقاً بأن الله يوصف بالحياء الذي يليق به ولا يشابه فيه خلقه كسائر صفاته. وقد ورد وصفه بذلك في نصوص كثيرة، فوجب إثباته له على الوجه الذي يليق به. وهذا قول أهل السنة في جميع الصفات الواردة في الكتاب والسنة الصحيحة، وهو طريق النجاة فتنبه واحذر. والله أعلم». أ. هـ.

عائشة وأم سلمة ذلك. قال: وقد يوجد عدم الاحتلام في بعض الرجال إلا أن ذلك في النساء أوجد وأكثر (فقال تربت يمينك) قال النووي: فيه خلاف كثير منتشر جداً للسلف والخلف من الطوائف كلها والأصح الأقوى الذي عليه المحققون في معناه أنها كلمة أصلها افتقرت، ولكن العرب اعتادت استعمالها غير قاصدة معناها الأصلي، فيذكرون: تربت يدك وقاتله الله، ما أشجعهم، ولا أم له ولا أب لك، وتكلته أمه، وما أشبه هذا من ألفاظهم يقولونها عند إنكار الشيء أو الزجر عنه أو الذم عليه أو استعظامه أو الحث عليه، أو الإعجاب به. أي: أن أم سليم فعلت ما يجب عليها من السؤال عن دينها فلم تستحق الإنكار، واستحققت أنت الإنكار لإنكارك فيه (ومن أين يكون الشبه) بكسر الشين وإسكان الباء والثانية يفتحهما، ومعناه أن الولد متولد من ماء الرجل وماء المرأة فأيهما غلب كان الشبه له، وإذا كان للمرأة مني فإنزاله وخروجه منها ممكن (وكذا روي) أي: من طريق عروة عن عائشة (ووافق الزهري) مفعول لوافق (مسافع الحجبي) فاعل ومسافع بضم الميم وكسر الفاء والحجبي منسوب إلى الحجة جمع حاجب، والمراد بهم حجة البيت الحرام من بني عبدالدار بن قصي بن كلاب بن مرة من قريش (قال: عن عروة عن عائشة) هذه الجملة بيان للموافقة (وأما هشام بن عروة فقال عن عروة عن زين بنت أبي سلمة عن أم سلمة أن أم سليم جاءت إلى رسول الله ﷺ) وفيه: أن المراجعة وقعت بين أم سلمة وأم سليم. وقد أخرج الشيخان [خ (١٣٠)، م (٣١٣)] هذا الحديث من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن زين بنت أم سلمة عن أم سلمة أن أم سليم الحديث، ففيه أيضاً أن المراجعة وقعت بين أم سلمة وأم سليم، وفي رواية الزهري عن عروة عن عائشة الماضية، وكذا في رواية مسافع الحجبي عن عروة عن عائشة أن المراجعة وقعت بين عائشة وأم سليم، فبعضهم جمعوا بين الرويتين، وبعضهم رجحوا أحدهما على الأخرى.

أما المؤلف فرجح رواية الزهري حيث أكثر بذكر أسامي الرواة عن الزهري، وبين متابعة مسافع الحجبي للزهري عن عروة عن عائشة. وأما القاضي عياض فنقل عن أهل الحديث أن الصحيح أن القصة وقعت لأم سلمة لا لعائشة، وهذا يقتضي ترجيح رواية هشام بن عروة وهو ظاهر صنيع الإمام البخاري في «صحيحه»، وأما النووي فقال في «شرح مسلم»: يحتمل أن تكون عائشة وأم سلمة جميعاً أنكرتا على أم سليم. قال الحافظ: وهو جمع حسن. قلت: بل هو متعين لصحة الرويتين في ذلك، ولا يمتنع حضور أم سلمة وعائشة عند النبي ﷺ في مجلس واحد والله تعالى أعلم.

٩٧ - بَابُ [فِي] مِقْدَارِ الْمَاءِ الَّذِي يُجْزَى بِهِ الْغُسْلُ

وفي بعض النسخ يجزيه في الغسل أي يجزي الغاسل.

٢٣٨ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَمَةَ الْقَنْعِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ مِنْ إِيَّاهُ وَاحِدٌ مِمَّنْ الْفَرْقُ مِنَ الْجَنَابَةِ. [ق.] (صحيح) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قَالَ مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ فِي هَذَا الْخَبَرِ: قَالَتْ: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِيَّاهُ وَاحِدٍ، فِيهِ قَدْرُ الْفَرْقِ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَرَوَى ابْنُ عُيَيْنَةَ نَحْوَ خَبَرِ حَلِيبِ مَالِكٍ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: الْفَرْقُ سِتَّةَ عَشَرَ رَطْلًا، وَسَمِعْتُ يَقُولُ: صَاحِبُ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ خَمْسَةُ

قلت: وإذا عرفت هذا كله فاعلم أن حديث أبي بكرة الذي صححه ابن حبان والبيهقي، وحديث أنس^(١) الذي صححه الهيثمي يدل على عدم فساد صلاة المأمومين بفساد صلاة الإمام، لأنه عليه السلام دخل في الصلاة وكبر الناس ثم تذكر الجنبه وانصرف وبقي الناس قياماً منتظرين، فكان بعض صلاتهم خلف النبي عليه السلام وهو جنب، ومع هذا لم يأمرهم بإعادة تكبير الإحرام مع أنه أعظم أجزاء الصلاة، فثبت بهذا صحة صلاة المأمومين خلف الإمام الجنبه الناسي، ويؤيده فعل عمر رضي الله عنه أيضاً كما مر، ويؤيده أيضاً فعل عثمان وعبد الله بن عمر أيضاً كما أخرجهما البيهقي.

وأما الترجيح لأحاديث «الصحيحين» أو أحدهما على غيرهما عند التعارض فهو أمر محقق لا مرية فيه، لكن ليس ها هنا التعارض لأنهما واقعتان، فحدث كل واحد منهما بما شاهد، ولا حاجة إلى تأويل أن كبر في معنى: قارب أن يكبر، ومما يؤيد أنهما واقعتان مختلفتان أن الذين صلوا خلف عمر رضي الله عنه وعثمان رضي الله عنه وابن عمر رضي الله عنه - من الصحابة لم يتركوا عليهم بل سكتوا، ففي سكوتهم وعدم أمر هؤلاء الأئمة إياهم بإعادة الصلاة دلالة على تعدد الواقعة وأنه كان لهم بذلك علم من النبي عليه السلام.

لكن يمكن أن يقال من قبل الطائفة الثانية: إن الروايات التي فيها أنه عليه السلام انصرف بعد ما كبر ودخل في الصلاة لا تقاوم رواية أبي هريرة التي فيها: أنه عليه السلام انصرف قبل التكبير والدخول في الصلاة، لأن هذه الروايات بعضها مرسله وبعضها مرفوعة، فأما المرسله فمرسله، وأما المرفوعة فرواية أبي بكرة وإن صححها ابن حبان والبيهقي، لكن اختلف في إرسالها وصلها قاله الحافظ. ورواية أنس وإن كان جيد الإسناد اختلف في وصلها وإرسالها أيضاً كما قال الحافظ. وأما رواية أبي هريرة التي أخرجه ابن ماجه فقال الحافظ: في إسنادهما نظر، وأما رواية علي مرفوعة فمدار طرقها على ابن لهيعة^(٢).

فلما لم تصلح هذه الروايات لمعارضة حديث أبي هريرة الذي أخرجه المؤلف والشيخان ظهر أنه لا حاجة لدفع التعارض إلى القول بأنهما واقعتان مع أنه ليس في هذه الروايات ما تدل على تعدد الواقعة، ولا حاجة أيضاً إلى ارتكاب التجوز في معنى كبر ودخل، ولاح لك أيضاً أن الاستدلال بهذه الروايات على صحة صلاة المأمومين خلف الإمام الجنبه الناسي ليس بتام، وكذا الاستدلال على هذه المسألة بما أخرجه مالك من فعل عمر رضي الله عنه وبما أخرجه البيهقي من فعل عثمان رضي الله عنه وعبد الله بن عمر رضي الله عنه ليس بتام أيضاً لأنه هو أفعالهم، وأما القطع بأنهم إنما فعلوا ما فعلوا، لأنهم رأوا النبي عليه السلام بفعله، فغير مقطوع لأن للاجتهاد مجالاً في هذه المسألة، مع أنه معارض لحديث أبي هريرة المرفوع الصحيح: «الإمام ضامن»^(٣) وكذا الاستدلال بحديث (صحيح): «يصلون بكم، فإن أصابوا فلكم ولهم وإن أخطأوا فلكم وعليهم» ليس بتام أيضاً، لأنه ليس المراد به الخطأ المقابل للعمل، لأنه لا إثم فيه بل المراد ارتكاب الخطيئة. وهذه المسألة ليست من هذا الوادي فتأمل.

(١) أخرجه الدارقطني في «السنن» (١/٣٦٢).

(٢) حديث علي أخرجه أحمد (١/٩٩).

(٣) سيأتي برقم (٥١٧)، وهو (صحيح).

٩٥ - بَابُ فِي الرَّجُلِ يَجِدُ الْبِلَّةَ فِي مَنَامِهِ

بكسر الباء وتشديد اللام: الرطبة من الماء وغيره، يقال: بللته من الماء بلأً من باب قاتل فابتل هو (في منامه) ولا يذكر الاحتلام فما حكمه؟

٢٣٦ - (صحيح) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: ثَنَا حَمَّادُ بْنُ خَالِدٍ السَّيَّاطُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ الْمُعَرِّيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يَجِدُ الْبِلَّةَ وَلَا يَذْكُرُ احْتِلَامًا؟ قَالَ: «يَغْتَسِلُ» وَعَنِ الرَّجُلِ يَرَى أَنَّ قَدْ احْتَلَمَ وَلَا يَجِدُ الْبِلَّةَ؟ قَالَ: «لَا غُسْلَ عَلَيْهِ» فَقَالَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ: الْمَرْأَةُ تَرَى ذَلِكَ أَعْلَيْهَا غُسْلٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِنَّمَا النِّسَاءُ شَقَائِقُ الرِّجَالِ».

(يجد البِلَّة) بفتحين أي: الرطوبة (ولا يذكر احتلاماً) الاحتلام افتعال من الحلم بضم المهملة وسكون اللام: وهو ما يراه النائم في نومه يقال منه: حلم بالفتح واحتلم، والمراد به ما هنا: أمر خاص وهو الجماع، أي: لا يذكر أنه جامع في النوم (يغتسل) خبر بمعنى الأمر وهو للموجب (يرى) بفتح الياء أي: يعتقد ويضم الياء أي: يظن (قال لا غسل عليه) قال الخطابي في «معالم السنن»: ظاهر هذا الحديث يوجب الاغتسال إذا رأى بِلَّةً، وإن لم يتيقن أنها الماء الدافق، وروى هذا القول عن جماعة من التابعين منهم عطاء والشعبي والنخعي وقال أحمد بن حنبل: أعجب إلي أن يغتسل، وقال أكثر أهل العلم: لا يجب عليه الاغتسال حتى يعلم أنها الماء الدافق، واستحبوا أن يغتسل من طريق الاحتياط، ولم يختلفوا أنه إذا لم ير الماء وإن كان رأى في النوم أنه قد احتلم فإنه لا يجب عليه الاغتسال. انتهى كلامه.

قلت: ما ذهب إليه الجماعة الأولى من أن مجرد رؤية البِلَّة في المنام موجب للاغتسال هو أوفق بحديث الباب، وبحديث أم سلمة أخرجه الشيخان [خ (١٣٠)، م (٣١٣)] بلفظ: «إذا رأيت الماء». وبحديث خولة بنت حكيم بلفظ: «ليس عليها غسل حتى تنزل»^(١). فهذه الأحاديث تدل على اعتبار مجرد وجود المني سواء انضم إلى ذلك الدفق والشهوة أم لا، وهذا هو الحق والله أعلم.

(فقال أم سليم) هي أم أنس خادم رسول الله ﷺ اشتهرت بكنيتها واختفت في اسمها (أعليها غسل) بهمزة الاستفهام وعليها خبر مقدم، وغسل مبتدأ مؤخر، (إنما النساء شقائق الرجال) هذه الجملة مستأنفة فيها معنى التعليل. قال ابن الأثير: أي نظائرهم وأمثالهم كأنهم شقق منهم، ولأن حواء خلقت من آدم عليه الصلاة والسلام، وشقيق الرجل أخوه لأبيه ولأُمِّه، لأن شق نسبة من نسبه يعني: فيجب الغسل على المرأة برؤية البِلَّة بعد النوم كالرجل. قال الخطابي: وفيه من الفقه إثبات القياس، والحق حكم النظر بالنظر، فإن الخطاب إذا ورد بلفظ المذكر كان خطاباً للنساء إلا مواضع الخصوص التي قامت أدلة التخصيص فيها. انتهى.

قال المنذري: وأخرجه الترمذي [١١٣]، وابن ماجه [٦١٢]، وأشار الترمذي إلى أن راويه وهو عبد الله بن عمر بن حفص العمري ضعفه يحيى بن سعيد من قبل حفظه في الحديث.

(١) أخرجه ابن ماجه (٦٠٢)، وهو (حسن).

صَنَعَاءَ: قَالَ: ثَنَا رِثَاحٌ، عَنْ مَعْمَرٍ، (ح)، وَثَنَا مُؤَمَّلُ بْنُ الْفَضْلِ، قَالَ: ثَنَا الْوَلِيدُ، عَنْ الْأَزْهَرِيِّ، كُلُّهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: أُتِيتَ الصَّلَاةَ وَصَفَ النَّاسُ صُفُوفَهُمْ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى إِذَا قَامَ فِي مَقَامِهِ ذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يَغْتَسِلْ، فَقَالَ لِلنَّاسِ: «مَكَانَكُمْ» ثُمَّ رَجَعَ إِلَى بَيْتِهِ فَخَرَجَ عَلَيْنَا يَنْطَفُ رَأْسُهُ، [وَأَقْدِ اغْتَسَلَ وَنَحْنُ صُفُوفٌ. وَهَذَا لَفْظُ ابْنِ حَرْبٍ، وَقَالَ عِيَّاشٌ فِي حَدِيثِهِ: فَلَمْ تَزَلْ قِيَامًا تَنْتَظِرُهُ حَتَّى خَرَجَ عَلَيْنَا وَقَدْ اغْتَسَلَ. [ق]].

(إمام مسجد صنعاء) يفتح الصاد وسكون النون وبالعين المهملة هي صنعاء اليمن. وأذن إبراهيم بن خالد بمسجدها سبعين سنة (مؤمل) على وزن محمد (فخرج رسول الله ﷺ) يحتمل أن يكون المعنى خرج في حال الإقامة. ويحتمل أن تكون الإقامة تقدمت خروجه، وكان من شأن النبي ﷺ أن لا يكبر حتى تستوي الصفوف، وكانت تسوية الصفوف سنة معهودة عند الصحابة رضي الله عنهم (في مقامه) يفتح الميم أي: في مصلاه (ذكر) أي: تذكر لا أنه قال لفظاً، وعلم الراوي بذلك من قرآن الحال، أو بإعلامه له بعد ذلك (ينطف) بكسر الطاء وضمها أي يقطر (صفوف) جمع الصف، يقال: صفت الشيء صفاً من باب قتل فهو مصفوف وصففت القوم فاصطفوا (فلم نزل قِيَامًا نَنْتَظِرُهُ) وفي هذا رد على الرواية المرسلة التي فيها ثم أوماً إلى القوم أن اجلسوا، وسكت المؤلف عن ألفاظ بقية الرواة، فلعلها كانت نحو لفظ ابن حرب وعياش.

قال المنذري: وأخرجه البخاري [٢٧٥]، ومسلم [٦٠٥]، والنسائي [٧٩٢]، وفي لفظ البخاري: «ثم خرج إلينا ورأسه يقطر فكير فصلينا معه» وفي لفظ مسلم: حتى خرج إلينا وقد اغتسل ينطف رأسه ماء فكير فصلى بنا . انتهى كلام المنذري.

واعلم أن في حديث أبي هريرة هذا فوائد منها: أنه لا يجب على من احتلم في المسجد فأراد الخروج منه أن يتيمم، وقد بوب البخاري إذا ذكر في المسجد أنه جنب يخرج كما هو لا يتيمم وأورد فيه هذا الحديث، ومنها جواز الفصل بين الإقامة والصلاة، لأن قوله صلى بهم في رواية الشيخين من طريق أبي هريرة وفي رواية المؤلف من طريق أبي بكرة ظاهر أن الإقامة لم تعد ولم تجدد، والظاهر أنه مقيد بالضرورة ويأمن خروج الوقت وعن مالك رضي الله عنه: إذا بعدت الإقامة من الإحرام تعاد ويتبغي أن يحمل على ما إذا لم يكن عذر. ومنها: جواز انتظار المأمومين مجيء الإمام قِيَامًا ثم الضرورة وهو غير القيام المنهى في حديث «إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني»^(١).

ثم اعلم أن رواية أبي بكرة المتصلة وروايات محمد بن سيرين وعطاء بن يسار والربيع بن محمد المرسلة تدل على أنه ﷺ انصرف بعد ما دخل في الصلاة وكبر. وكذا رواية أبي هريرة التي أخرجه ابن ماجه [١٢٢٠] (حسن صحيح) من طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة. والتي أخرجه البيهقي [٣٩٧/٢] من طريق وكيع عن أسامة بن زيد عن عبد الله بن يزيد عن أبي ثوبان عن أبي هريرة تدل على أنه ﷺ انصرف بعد التكبير والدخول في الصلاة، وحديث أبي بكرة أخرجه أيضاً أحمد [٤١/٥]، وابن حبان [٢٢٣٥]، والبيهقي في «المعرفة» قال الحافظ: وصححه ابن حبان والبيهقي، واختلف في إرساله ووصله انتهى. وأما رواية أبي هريرة التي أخرجه المؤلف والشيخان [خ (٦٣١)]، م [٦٠٥] تدل بدلالة صريحة على أنه ﷺ انصرف بعد ما قام في مصلاه وقبل أن يكبر، فرواية أبي هريرة

(١) أخرجه البخاري (٦٣٧)، من حديث أبي قتادة.

هذه معارضة للروايات المتقدمة. قال الحافظ في «فتح الباري»: ويمكن الجمع بينهما بحمل قوله: «كبر ودخل في الصلاة»: أنه قام في مقامه للصلاة ونهياً للحرمان بها وأراد أن يكبر أو بأنهما واقعتان أبداه العياض والقرطبي احتمالاً، وقال النووي: إنه الأظهر وجزم ابن حبان كعادته، فإن ثبت وإلا فما في الصحيح أصح انتهى.

واحتج بحديث أبي بكر في معناه: مالك بن أنس وأصحابه وسفيان الثوري والأوزاعي والشافعي على أنه لا إعادة على من صلى خلف من نسي الجنابة وصلى ثم تذكر، وإنما الإعادة على الإمام فقط، وبه قال أحمد حكاة الأثرم وإسحاق وأبو ثور وداد والحسن وإبراهيم وسعيد بن جبير.

وقال أبو حنيفة والشعبي وحماد بن أبي سليمان: إنه يجب عليهم الإعادة أيضاً، قاله الحافظ أبو عمر بن عبد البر في «الاستذكار شرح الموطأ».

وللطائفتين أحاديث وآثار فمن الأحاديث للطائفة الأولى حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يصلون بكم فإن أصابوا فلكم وإن أخطأوا فلكم وعليهم» أخرجه أحمد [٣٥٥/٢]، والبخاري [٦٩٤]. ومنه حديث البراء بن عازب عن النبي ﷺ: «أيما إمام سها فصلي بالقوم وهو جنب فقد مضت صلاتهم وليقتل هو ثم ليعد صلاته، وإن صلى بغير وضوء فمثل ذلك»^(١) والحديث ضعيف لأن جويراً أحد رواة متروك والضحاك الراوي عن البراء لم يلقه، ومن آثار لهم ما أخرجه مالك في «الموطأ» [١١٣] عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن عمر بن الخطاب صلى بالناس الصبح ثم غدا إلى أرضه بالجرف فوجد في ثوبه احتلاماً فقال: إنا لما أصبنا الودك لانت العروق فاغتسل وغسل الاحتلام من ثوبه وعاد لصلاته. وأخرجه الدارقطني [٣٦٤/١] من طريق آخر بلفظ: أن عمر صلى بالناس وهو جنب فأعاد ولم يأمرهم أن يعيدوا.

وللطائفة الأخرى من الأحاديث حديث أبي هريرة مرفوعاً (صحيح): «الإمام ضامن» أخرجه أحمد [٤١٩/٢] وإسناده صحيح، وأخرجه أيضاً أحمد [٢٦٠/٥] (سند حسن)، والطبراني في «الكبير» [٨٠٩٧/٣٤٣/٨] عن أبي أمامة الباهلي قال الهيثمي: رجاله موقنون، وأخرجه البزار [٣٥٧-زوائد] أيضاً ورجاله موقنون أيضاً. قالوا: إن الإمام إذا فسدت صلاته فسدت صلاة المؤتمر، لأن الإمام إنما جعل ليؤتم به والإمام ضامن لصلاة المقتدي، فصلاة المقتدي مشمولة في صلاة الإمام، وصلاة الإمام متضمنة لصلاة المأموم، فصحة صلاة المأموم بصحة صلاة الإمام وفسادها بفسادها، فإذا صلى الإمام جنباً لم تصح صلاته لفوات الشرط وهي متضمنة لصلاة المأموم فتفسد صلاته أيضاً، فإذا علم ذلك يلزم عليه الإعادة، ويتبرع عليه أنه يلزم للإمام إذا وقع ذلك أن يعلمهم به ليعيدوا صلاتهم، ولو لم يعلمهم لا إثم عليهم، وللطائفة الأخرى آثار كلها ضعاف.

ومما يحتاج به على الطائفة الأولى بأن الأظهر أن النبي ﷺ انصرف قبل أن يكبر كما صرح به مسلم [٦٠٥] في الحديث، فرواية أبي هريرة المروية في «الصحيحين» راجحة، وروايات غير الصحيحين الدالة على أنه ﷺ انصرف بعد التكبير مرجوحة، إذ لا شك في أن الترجيح لأحاديث الشيخين أو أحدهما عند التعارض.

(١) أخرجه الدارقطني في «السنن» [٣٦٤/١].

ذلك القائل: إني لا أدري أن الصبحان أطيب من غيره، والأشبه بالصواب عندي أن يقال: معنى لا أدري أي: قال أحمد: لا أدري هل يكفي أقل من الصاع الذي يكال، وإن كان الصبحاني بوزن خمسة أطلال وثلاث، أو لا بد أن يكون بملء الصاع، وإن كان وزنه أكثر من خمسة أطلال وثلاث. فينبغي هذا المعنى أن السائل قال: الصبحاني ثقيل في الوزن. فهل يكفي الصبحاني الموزون بالرطل وإن كان دون الصاع؟ قال أحمد في جوابه: الصبحاني أطيب التمر لكن لا أدري هل يكفي أم لا. فينبغي المعنى الأول، أي: قال أحمد: الصبحاني أطيب التمر فيكفي الصاع منه الموزون بالرطل بلا مرية. ثم قال أحمد: ولا أدري أيهما من الماء والصبحاني أنقل. والله أعلم بمراد المؤلف، وعلى كل حال فالعبارة فيها الخلل والاختصار المقتضي إلى فوت المقصود، والله تعالى أعلم.

٩٨ - بَابُ فِي الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ

أي: كيف يغتسل من الجنابة؟

٢٣٩ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَيْلِيُّ، قَالَ: ثَنَا زُهَيْرٌ، قَالَ: ثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، قَالَ: ثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ صُرَدٍ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، أَنَّهُمْ ذَكَرُوا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْغُسْلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا أَنَا فَأُفِيضُ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثًا، وَأَشَارُ بِيَدَيْهِ كِلْتاهِمَا». [ق].

(أما أنا فأفيض: أي: أسيل (على رأسي ثلاثاً) أي: ثلاث أكف كما في رواية مسلم، ولفظ أحمد في «مسند»: أما أنا فأخذ ملا كفي فأصب على رأسي، ثم أفيض بعد على سائر جسدي» ورجاله رجال الصحيح (وأشار بيديه كِلْتاهِمَا) في هذا الحديث أن الإفاضة ثلاثاً باليدين على الرأس وهو متفق عليه، وألحق به سائر الجسد قياساً على الرأس وعلى أعضاء الوضوء وهو أولى بالتثليث من الوضوء، فإن الوضوء مبني على التخفيف مع تكراره، فإذا استحب فيه الثلاث ففي الغسل أولى، ولا يعلم في هذا خلاف إلا ما انفرد به الإمام أبو الحسن الماوردي قال: يستحب التكرار في الغسل، وهذا قول متروك قاله النووي. قال المنذري: وأخرجه البخاري [٢٥٤]، ومسلم [٣٢٧]، والنسائي [٤٢٥]، وابن ماجه [٥٧٥].

٢٤٠ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: ثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ حَنْظَلَةَ، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ دَعَا بِشَيْءٍ مِنْ نَحْوِ الْحَلَابِ، فَأَخَذَ بِكَفَيْهِ، فَبَدَأَ بِشَيْءٍ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ الْأَيْسَرِ، ثُمَّ أَخَذَ بِكَفَيْهِ، فَقَالَ بِهِمَا عَلَى رَأْسِهِ. [ق].

(إذا اغتسل) أي: إذا أراد أن يغتسل كما أخرجه الإسماعيلي في «مستخرجه على البخاري» (من نحو الحلاب) بكسر الحاء المهملة وتخفيف اللام أي: طلب إناء مثل الإناء الذي يسمى الحلاب. قال الخطابي في «المعالم»: الحلاب إناء يسع قدر حلب ناقة. وقد ذكر محمد بن إسماعيل رحمه الله تعالى في كتابه وتاوله على استعمال الطيب في الطهور وأحسبه توهم أنه أريد به المقلب الذي يستعمل في غسل الأيدي وليس الحلاب من الطيب في شيء وإنما هو ما فسرت لك. انتهى. وقد وصفه أبو عاصم بأنه أقل من شبر في شبر، أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» [٢٤٨/١] عنه وفي رواية لابن حبان [١١٩٧]: «وأشار أبو عاصم بكفيه» فكانه حلق بشبره يصف به دوره الأعلى. وفي رواية للبيهقي [١٩٤/١]: «تقدر كوز يسع ثمانية أطلال» (فأخذ) الماء الذي في الحلاب (بكفيه) وفي بعض النسخ: بكفه (فبدأ) صب الماء ابتداء (بشق) بالكسر أي: جانب (ثم الأيسر) أي: ثم صب الماء على جانب رأسه الأيسر (ثم أخذ

بكفيه) هذه إشارة إلى الغرفة الثالثة كما صرحته به رواية أبي عوانة (فقال بهما على رأسه) فيه إطلاق القول على الفعل مجازاً ومعناه: صب الماء بكفيه على رأسه كله. وفي هذا الحديث استحباب البداء باليمين في التطهر.

قال المنذري: وأخرجه البخاري [٢٥٨]، ومسلم [٣١٨]، والنسائي [٤٢٤].

٢٤١ - (ضعيف جداً) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْرَاهِيمَ، قَالَ: ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ - يَمِينُ بْنُ مَهْدِيٍّ -، عَنْ زَائِدَةَ بْنِ قُدَامَةَ، عَنْ صَدَقَةَ، قَالَ: ثَنَا جَمْعٌ مِنْ عُمَيْرٍ، أَحَدُ بَنِي تَيْمِ اللَّهِ بْنِ قُعْبَةَ، قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ أُمِّي وَخَالَاتِي عَلَى عَائِشَةَ، فَسَأَلْنَاهَا إِحْدَاهُمَا: كَيْفَ كُنْتُمْ تَتَضَوُّونَ عِنْدَ الْغُسْلِ؟ فَقَالَتْ عَائِشَةُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يُفِيضُ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ مِرَارٍ، وَنَحْنُ نُفِيضُ عَلَى رُؤُوسِنَا خَسْماً مِنْ أَجْلِ الضُّفْرِ.

(حدثنا جميع بن عمير) كلاهما مصغراً (أحد بني تيم الله بن ثعلبة) معنى تيم الله: عبد الله. قاله الجوهري، (فسألتهما) أي: عائشة (إحداهما) أم جميع أو خالته (كيف كنتم تتضوون عند الغسل) وفي رواية ابن ماجه [٥٧٤] (ضعيف جداً): «كيف كان يصنع رسول الله ﷺ ثم غسله من الجنابة؟» (ونحن نفيض على رؤوسنا خسماً من أجل الضفر) بضمين جمع صغيرة هي الخصلة من الشعر والذؤابة يقال: ضفرت الشعر ضفراً من باب ضرب، جعلته ضفائر كل صغيرة على حدة بثلاث طاقات فما فوقها، والضمير بغير هاء: حبل شعر كذا في «المصباح» تقول أم المؤمنين: إنا نغسل رؤوسنا خسماً ليصل الماء إلى أصول الشعر ويشرب على وجه الكمال. وقول عائشة رضي الله عنها هذا ظاهره حكم الرفع، ففيه أن المرأة تغسل رأسها خمس مرار لكن الحديث ضعيف، ومع ضعفه معارض لحديث أم سلمة الآتي في باب المرأة تنفض شعرها عند الغسل بلفظ: يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث خثبات من ماء ثم تفيض على سائر جسديك. قال المنذري: وأخرجه النسائي [٣٧٥]، وابن ماجه [٥٧٤]. وجميع هذا بضم الجيم وفتح الميم ولا يحتج بحديثه.

٢٤٢ - (صحيح) حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ الْوَأَشِحِيُّ (ح) وَثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: نَا حَمَّادٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غُرُوءَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ - قَالَ سُلَيْمَانُ: يَبْدَأُ فَيُفْرِغُ يَمِينَهُ ^(١) عَلَى، وَقَالَ مُسَدَّدٌ: - غَسَلَ يَدَيْهِ، يَصُبُّ الْإِنَاءَ عَلَى يَدَيْهِ الْيُمْنَى - ثُمَّ اتَّقَا: فَيَغْسِلُ فَرْجَهُ، - وَقَالَ مُسَدَّدٌ: - يَفْرِغُ عَلَى شِمَالِهِ، وَرَبَّمَا كُنْتُ مِنَ الْفَرْجِ - ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يَدْخُلُ يَدَيْهِ ^(٢) فِي الْإِنَاءِ فَيَحْلُلُ شَعْرَهُ، حَتَّى إِذَا رَأَى أَنَّهُ قَدْ أَصَابَ الْبَشْرَةَ - أَوْ: اتَّقَى الْبَشْرَةَ - أَفْرَغَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا، فَإِذَا فَضَلَ فَضْلَةً صَبَّهَا عَلَيْهِ. [ق].

(ثم اتقفا) أي سليمان ومسدد على روايتهما فقالا (وقال مسدد) وحده (يفرغ على شماله) أي: يصب الماء على يده اليسرى ويغسل بها فَرْجَهُ كما جاء في رواية مسلم (وربما كنت) أي: عائشة (عن الفرج) أي: اسمه وذكره، لأن الكناية أبلغ من التصريح.

والكناية: كلام استر المراد منه بالاستعمال وإن كان معناه ظاهراً في اللغة سواء كان المراد به الحقيقة أو المجاز فيكون تردد فيما أريد به فلا بد من النية أو ما يقوم مقامها من دلالة الحال. والكناية عند علماء البيان: هي أن يعبر عن

(١) في «نسخة»: «يمينه على شماله». (منه).

(٢) في «نسخة»: «يديه». (منه).

شيء لفظاً كان أو معنى بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الأغراض كالإيهام على السامع نحو جاء فلان، أو لنوع فصاحة نحو فلان كثير الرماد أي: كثير القرى. قال السيد الشريف في «تعريفاته». والكتابة المذكورة في حديث عائشة لم يصرح بها مسند في روايته، وإنما ذكرها المؤلف في الرواية الآتية بلفظ: غسل مرافقه وذكرها مسلم بلفظ: ثم صب الماء على الأذى الذي به يمينه وغسل عنه بشماله (فيخلل شعره) أي: يدخل أصابعه في أصول الشعر ليلين الشعر ويرطبه فيسهل مرور الماء عليه (قد أصاب البشرة) بكسر الباء الموحدة وسكون الشين المعجمة ظاهر جلد الإنسان أي: أوصل البلل إلى ظاهر جلد الرأس، (أو أتقى البشرة) الشك من أحد الرواة والمعنى واحد (فإذا فضل) من باب نصر أي: بقي، وفي لغة من باب تعب، وفضل بالكسر يفضل بالضم لغة ليست بالأصل، لكنها على تداول اللغتين قاله أحمد الفيومي (فضلة) بالضم: اسم لما يفضل أي: إذا بقي بقية من الماء (صبها عليه) أي: صب الفضلة على جسده أو رأسه. قال المنذري: وأخرجه البخاري [٢٤٨] ومسلم [٣١٦] والترمذي [١٠٤] والنسائي [٤٢٠].

٢٤٣ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ الْبَاهِلِيُّ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ، ثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ النَّخَعِيِّ، عَنْ الْأَسَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَغْتَسِلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، بَدَأَ يَكْفِيهِ فَعَسَلَهُمَا، ثُمَّ غَسَلَ مَرَاتِفَهُ، وَأَقَاضَ عَلَيْهِ الْمَاءَ، فَإِذَا أَتَاهُمَا أَهْوَى بِهِمَا إِلَى حَائِطٍ، ثُمَّ يَسْتَقْبِلُ الْوُضُوءَ، وَيُغِيضُ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهِ.

(ثم غسل مرافقه) يفتح الميم وكسر الفاء ثم الغين المعجمة، هكذا في أكثر النسخ وهي جمع رفع يضم الراء وفتحها وسكون الفاء: هي المغابن من الأباط وأصول الفخذين وغيرها من مطاوي الأعضاء وما يجتمع فيه الوسخ والعرق. قاله الجوهري وابن الأثير. والمراد: غسل الفرج فكنت عنه بغسل المرافق كما جاء في بعض الروايات: «إذا التقى الفرغان وجب الغسل» يريد التقاء الخناتين فكنت عنه بقاء أصول الفخذين كذا في «النهاية»، وفي النسختين المتن مرافقه بالقاف: جمع مرفق مكان مرافقه، ووقف على هذه الرواية الشيخ ولي الدين العراقي أيضاً، ولذا قال: والأولى هي الرواية الصحيحة (وأفاض عليه) أي: على رفعه وفرجه. (فإذا أتاهما) أي: اليمين، أي: صب الماء على فرجه وغسله ثم غسل اليمين وأتاهما (أهوى بهما إلى حائط) أي: أمال وضرب بهما إلى جدار من صعيد لتحصل به النقاية الكاملة، وفيه إشارة إلى أن ضرب اليمين على الجدار كان بعد غسلهما وإتاهما بالماء، فغسل أولاً بالماء الخالص ثم ذلك يديه على الجدار وترتبهما وغسل (ثم يستقبل الوضوء) الاستقبال ضد الاستبصار أي: يشرع في الوضوء. واعلم أن متن هذا الحديث فيه اختصار وتقدير وتأخير، ولعل بعض الرواة قد فعله ذلك، والله تعالى أعلم.

٢٤٤ - (ضعيف) ^(١) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ شَوْكِرٍ، ثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ عُرْوَةَ الْهَمْدَانِي، ثَنَا الشَّعْبِيُّ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : لَمَّا شِئْتُمْ لِأَرْبَعِكُمْ أَتَى يَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْحَائِطِ، حَيْثُ كَانَ يَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ.

(لئن شئتم) أيها الراغبون إلى رؤية أثر من آثار النبي ﷺ (لأرينكم) من الإراءة وبالتون الثقيلة (حيث) للزمان أي: حين (يغتسل من الجنابة) فيضرب يده عليه مبتلاً بالماء وبذلك دلماً ليذهب الاستنقار منها، أو حيث للمكان أي: في الموضع الذي كان يغتسل من الجنابة يضرب يده ثمة على الجدار. وكان أثر يد النبي ﷺ في الجدار الذي دلت عليه عائشة - رضي الله عنها - كان موجوداً في ذلك الزمان لقرب عهده ﷺ، فأرادت عائشة أن تربهم أثر يده ﷺ.

(١) بناء على عدم سماع الشعبي من عائشة، وصرح الشيخ أخيراً في «الصحيحة» (٣١٦٣) بسماعه منها، فيحرم.

قال المنذري: وهذا مرسل، الشعبي لم يسمع من عائشة.

٢٤٥ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدُ بْنُ مُسْرَمِدٍ، نَا عَبْدَ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، قَالَ: نَا ابْنُ عَبَّاسٍ، عَنْ خَالَتِهِ مَيْمُونَةَ، قَالَتْ: وَضَعْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ غُسْلًا يَغْتَسِلُ بِهِ مِنَ الْجَنَابَةِ، فَأَكْفَأُ الْإِنَاءَ عَلَى يَدِهِ الْيُمْنَى، فَعَسَلَهَا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ صَبَّ عَلَى فَرْجِهِ، فَعَسَلَ فَرْجَهُ بِسَمَالِهِ، ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدِهِ الْأَرْضَ فَعَسَلَهَا، ثُمَّ تَمَضَّمَصَ ١٠١/١ وَاسْتَنَشَقَّ وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ صَبَّ عَلَى رَأْسِهِ وَجَسَدِهِ، ثُمَّ تَنَحَّى نَاحِيَةَ فَعَسَلَ رِجْلَيْهِ، فَأَوَلَتْهُ الْمِيْدِيلَ فَلَمْ يَأْخُذْهُ، وَجَعَلَ يُقَضُّ الْمَاءَ عَنْ جَسَدِهِ. فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِإِبْرَاهِيمَ، فَقَالَ: كَانُوا لَا يَزُونُ بِالْمِيْدِيلِ بَأْسًا، وَلَكِنْ كَانُوا يَكْرَهُونَ الْعَادَةَ. [ق].

قال أبو داود: قَالَ مُسَدَّدٌ: قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ دَاوُدَ: كَانُوا يَكْرَهُونَهُ لِلْعَادَةِ؟ فَقَالَ: هَكَذَا هُوَ، وَلَكِنْ وَجَدْتُهُ فِي كِتَابِي هَكَذَا.

(غسلاً) بضم الغين وسكون السين هو الماء الذي يغتسل به كالأكمل لما يوكل وكذلك الغسول بضم الغين والمغتسل يقال لماء الغسل. قال الله تبارك وتعالى: ﴿هَذَا مِمَّا قَبْلُ بَارِئًا وَتَرْكِبًا﴾ [ص: ٤٢] والغسل بالضم اسم أيضاً من غسلته غسلاً وبالفتح مصدر، والغسل بالكسر ما يغسل به الرأس من خطمي وسدر ونحوهما كما صرح به أهل اللغة (فأكفأ) أي: أمال (مرتين أو ثلاثاً) الشك من سليمان الأعمش كما أخرج البخاري من طريق أبي عوانة عن الأعمش فغسلها مرة أو مرتين، قال سليمان: لا أدري أذكر الثالثة أم لا (ثم ضرب يده الأرض) فيه دليل على استحباب مسح اليد بالتراب من الحائط أو الأرض (ثم تمضمض واستنشق) قال الحافظ: فيه دليل على مشروعية المضمضة والاستنشاق في غسل الجنابة، وتمسك به الحنفية للقول بوجوبهما، وتعقب بأن الفعل المجرد لا يدل على الوجوب إلا إذا كان بياناً لمعمل يتعلق به الوجوب، وليس الأمر هنا كذلك قاله ابن دقيق العيد.

قلت: قد اختلف العلماء في المضمضة والاستنشاق في الغسل والوضوء، هل هما واجبتان أو ستتان؟ قال الترمذي: اختلف أهل العلم فيمن ترك المضمضة والاستنشاق، فقال طائفة منهم: إذا تركهما في الوضوء حتى صلى أعاد، وأروا ذلك في الوضوء والجنابة سواء، وبه يقول ابن أبي ليلى وعبد الله بن المبارك وأحمد وإسحاق. وقال أحمد: الاستنشاق أؤكد من المضمضة، وقالت طائفة من أهل العلم: يعيد في الجنابة ولا يعيد الوضوء، وهو قول سفيان الثوري وبعض أهل الكوفة، وقالت طائفة: لا يعيد في الوضوء ولا في الجنابة لأنهما سنة من النبي ﷺ فلا تجب الإعادة على من تركهما في الوضوء ولا في الجنابة، وهو قول مالك والشافعي. انتهى.

قلت: إن المضمضة والاستنشاق في الوضوء لا يشك شاك في وجوبهما، لأن أدلة الوجوب قد تكاثرت. قال ﷺ: «إِذَا تَوَضَّأَ فَمَضْمَضَ»^(١) وقال عمرو بن عبسة: «يَأْتِي اللَّهَ حَدَثُنِي عَنِ الْوَضُوءِ فَأَعْلَمُهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَذَكَرَ فِي تَعْلِيمِهِ لَهُ الْمَضْمُضَةَ وَالِاسْتِنْشَاقَ»^(٢)، فمن تركهما لا يكون متوضئاً ولم يحك أحد من الصحابة أنه تركهما قط ولو بمرة، بل ثبت بالأحاديث الصحيحة المشهورة التي تبلغ درجة التواتر مواظبته ﷺ عليهما، فأمره ﷺ مع المواظبة

(١) أخرجه أبو داود (١٤٤) عن لقيط بن صبرة، وهو (صحيح).

(٢) أخرجه مسلم (٨٣٢) وغيره.

عليهما يدل بدلالة واضحة على وجوبهما. وأما وجوبهما في الغسل فهو أيضاً ثابت بحديث أبي ذر قال رسول الله ﷺ: «الصعيد الطيب طهور وإن لم تجد الماء إلى عشر سنين، فإذا وجدت الماء فأمسه جلدك أو قال بشرتك»^(١) قال الترمذي: حديث حسن صحيح، وصححه أبو حاتم. فقله ﷺ: «أمسه بشرتك» ورد بصيغة الأمر وظاهره الوجوب وموضع المضمضة هو الفم واللسان وموضع الاستنشاق كلاهما من ظاهر الجلد فيجب إيصال الماء إليهما وببسته الروايات الأخرى أنه بالمضمضة والاستنشاق والله تعالى أعلم.

(ثم تنهى أي: تباعد وتحول عن مكانه (ناحية) أخرى (فغسل رجله) وفيه التصريح بتأخير الرجلين في الغسل. إلى آخر الغسل وقد جاءت الأحاديث في هذا الباب بثلاثة أنواع.

النوع الأول: ما ليس فيه ذكر غسل الرجلين أصلاً بل اقتصر الراوي على قوله: ثم توضأ كما يتوضأ للصلاة. كما في حديث عائشة. أخرجه البخاري [٢٤٨] من طريق مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة.

النوع الثاني: ما فيه التصريح بأنه لم يغسل الرجلين قبل إكمال الغسل، بل أخره إلى أن فرغ منه، كما في رواية ميمونة. أخرجه البخاري في «صحيحه» [٢٤٩] من طريق سفيان عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس عن ميمونة.

النوع الثالث: ما فيه غسل الرجلين مرتين، مرة قبل إتمام الغسل في الوضوء ومرة بعد الفراغ من الغسل كما في حديث عائشة: «كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل من الجنابة يبدأ فيغسل يديه ثم يفرغ يمينه على شماله فيغسل فرجه ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ثم يأخذ الماء فيدخل أصابعه في أصول الشعر ثم أقاض على سائر جسده ثم غسل رجله» أخرجه مسلم [٣١٦] من طريق أبي معاوية عن هشام عن أبيه عن عائشة، قال الحافظ ابن حجر: تحمل الروايات عن عائشة، على أن المراد بقولها: وضوءه للصلاة أي: أكثره، وهو ما سوى الرجلين، أو يحتمل على ظاهره، ويحتمل أن يكون قولها في رواية أبي معاوية. ثم غسل رجله أي: أعاد غسلها لاستيعاب الغسل بعد أن كان غسلها في الوضوء. قال: وحديث ميمونة رضي الله عنها من طريق سفيان عن الأعمش مخالف لظاهر رواية عائشة من طريق مالك عن هشام ويمكن الجمع بينهما إما بحمل رواية عائشة على المجاز كما تقدم وإما بحمله على حالة أخرى وبحسب اختلاف هاتين الحالتين اختلف نظر العلماء، فذهب الجمهور إلى استحباب تأخير غسل الرجلين في الغسل، وعن مالك إن كان المكان غير نظيف، فالاستحب تأخيرهما وإلا فالتقديم، وعند الشافعية في الأفضل قولان أحدهما وأشهرهما ومختارهما أنه يكمل وضوءه. قال: لأن أكثر الروايات عن عائشة وميمونة كذلك انتهى. كذا قال. وليس في شيء من الروايات عنهما التصريح بذلك، بل هي إما محتملة، كرواية توضأ وضوءه للصلاة، أو ظاهرة في تأخيرهما كحديث ميمونة من طريق سفيان عن الأعمش ورواها مقدم في الحفظ والفقهاء على جميع من رواه عن الأعمش. وقول من قال: إنما فعل ذلك مرة لبيان الجواز متقرب، فإن في رواية أحمد [٢٣٠/٦] عن أبي معاوية عن الأعمش ما يدل على المواظبة، ولفظه: كان إذا اغتسل من الجنابة يبدأ فيغسل يديه ثم يفرغ يمينه على شماله فيغسل فرجه. فذكر الحديث وفي آخره: ثم يتنحى فيغسل رجله. قال القرطبي: الحكمة في تأخير غسل الرجلين ليحصل

(١) سبأني برقم (٣٣٣)، وهو (صحيح).

الافتتاح والاختتام بأعضاء الوضوء. انتهى كلام الحافظ.

قلت: قال الشارح: غسل الرجلين مرتين قبل إتمام الغسل في الوضوء وبعد الفراغ أو اقتصره على أحدهما كل ذلك ثابت، والذي نختاره هو غسلهما مرتين، والله أعلم.

(فناولته المنديل) بكسر الميم ما يحمل في اليد لإزالة الوسخ ومسح الدرن وتنشيف العرق وغيرهما من الخدمة، وفي رواية البخاري: فناولته ثوباً أي: لينشف به ماء الجسد (فلم يأخذه) المنديل.

واعلم أنه اختلف العلماء في التنشيف بعد الوضوء والغسل، فكرهه بعضهم واستدلوا بحديث الباب ولا حجة فيه لأنها واقعة حال يتطرق إليها الاحتمال، فيجوز أن يكون عدم الأخذ لأمر آخر لا يتعلق بكرة التنشيف، بل لأمر يتعلق بالخرقة، أو لكونه كان مستعجلاً أو لغیر ذلك وبحديث أنس رضي الله عنه «أن رسول الله ﷺ لم يكن يمسح وجهه بالمنديل بعد الوضوء، ولا أبو بكر ولا عمر ولا علي ولا ابن مسعود» أخرجه ابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» [١٥٠] وفيه سعيد بن مسيرة البصري. قال البخاري: منكر الحديث، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات، وإن صح فليس فيه نهي ﷺ، وغاية ما فيه أن أنساً لم يره، وإنما هو إخبار عن عدم رؤيته وهو غير مستلزم للنهي. وذهب بعضهم إلى جواز ذلك بعد الوضوء والغسل، واحتجوا بحديث سلمان الفارسي (حسن): «أن رسول الله ﷺ توضأ بقلب جبة صوف كانت عليه فمسح بها وجهه» أخرجه ابن ماجه [٤٦٨] وإسناده حسن. فهذا الحديث يصلح أن يتمسك به في جواز التنشيف بانضمام روايات أخرى جاءت في هذا الباب، وذهب إليه الحسن بن علي وأنس وعثمان والثوري ومالك. قاله الشوكاني.

(وجعل ينفض الماء) أي: يحرك ويدفع الماء (عن جسده) واستدل به على طهارة المتقاطر من أعضاء المتطهر خلافاً لمن غلا من الحنفية فقال بنجاسته، وقال: بعض النفث ها هنا محمول على تحريك اليدين في المشي وهو تأويل مردود. وما جاء في النهي عن نفث الأيدي فهو ضعيف (فذكرت ذلك) أي: حكم التنشيف ووجه رده ﷺ (لإبراهيم) إبراهيم هذا هو النخعي، والقاتل له هو سليمان الأعمش كما في رواية أبي عوانة [٢٩٩/١] في هذا الحديث. أخرجه أحمد بن حنبل [٣٣٠/٦]، والإسماعيلي^(١) في «مستخرجه على صحيح البخاري» (فقال) إبراهيم: (يكرهون العادة) أي: يكرهون التنشيف بالماء لمن يتخذ عادة لا لمن يفعله أحياناً. في رواية أحمد: لا بأس بالمنديل وإنما رده مخافة أن يصير عادة (يكرهونه) أي: التنشيف (للعادة) فقط وليس كراهة في أصل الفعل (فقال) عبد الله (هكذا هو) أي: حديث ميمونة الذي فيه: ناولة المنديل فلم يأخذه هكذا في حفظي وجه رده ولا مذاكرة الأعمش مع شيخه إبراهيم (لكن وجدته) أي: توجيه إبراهيم ومذاكرة الأعمش معه (في كتابي هكذا) ويحتمل عكس ذلك، أي: حديث ميمونة، هكذا في حفظي مع مذاكرة الأعمش مع شيخه إبراهيم وإنما نحفظها، لكن وجدت حديث ميمونة في كتابي هكذا بغير قصة إبراهيم وليس فيه ذكر لمذاكرتهما. وهذا الاحتمال الثاني قرره شيخنا العلامة متعنا الله بطول بقاءه وقت الدرس. قال ابن رسلان: قال أصحاب الحديث: إذا وجد الحافظ الحديث في كتابه خلاف ما يحفظه فإن كان حفظه من كتابه فليرجع إلى كتابه، وإن حفظه من فم المحدث أو من القراءة على المحدث وهو غير شاك في حفظه

(١) في (الهندية): الإسماعيل!

فليعتمد على حفظه، والأحسن أن يجمع بينهما كما فعل عبد الله بن داود، فيقول: في حفظي كذا وفي كتابي كذا، وكذا فعل شعبة وغير واحد من الحفاظ والله أعلم. قال المنذري: وأخرجه البخاري [٢٤٩]، ومسلم [٣١٧]، والترمذي [١٠٣]، والنسائي [٢٥٣]، وابن ماجه [٤٦٧]، وليس في حديثهم قصة إبراهيم.

٢٤٦ - (ضعيف) حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عِيْسَى الْخُرَاسَانِيُّ، نَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُنَيْبٍ، عَنْ شُعْبَةَ، قَالَ: ^{١٠٢/١} إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ يَغْرُغُ بِيَدِهِ الْيُمْنَى عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى سَبْعَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ يَغْسِلُ فَرْجَهُ، - فَتَسِي مَرَّةً كَمْ أَفْرَغَ، فَسَأَلَنِي كَمْ أَفْرَغْتَ؟ فَقُلْتُ: لَا أَتَدْرِي، قَالَ: لَا أَمْ لَكَ وَمَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَدْرِي؟ ^(١) ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ عَلَى جُلْدِهِ الْمَاءَ، ثُمَّ يَقُولُ: هَكَذَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَطَهَّرُ.

(عن شعبة) هو أبو عبد الله بن دينار مولى ابن عباس رضي الله عنه ضعيف (سبع مرار) هذا الحديث ليس بحجة، لكونه ضعيفاً وإن صح فيحمل فعل ابن عباس رضي الله عنه من غسلة للأعضاء سبع مرار على ما كان الأمر قبل ذلك كما سيجيء بيانه في الحديث الآتي، ثم رفع ذلك الحكم (ثم يغسل فرجه) كذلك سبع مرار (فنسي) ابن عباس (مرة كم أفرغ) أي: على يديه أو على فرجه أو على أي عضو من أعضاء البدن من الماء (فسألتني) ابن عباس وهذه مقولة شعبة (كم أفرغت) أي: أفرغت سبع مرار أو أقل من ذلك (فقال لا أم لك) قال الطيبي: لا أم لك ولا أب لك هو أكثر ما يذكر في المدح، أي: لا كافي لك غير نفسك، وقد يذكر للذم والتعجب ودفعاً للعين انتهى. فعلى الذم والسبب يكون المعنى: أنت لقيط لا يعرف لك أم فأنت مجهول (وما يمنعك أن تدري) أي: لِمَ لم تنظر إلي حتى تعلم (ثم) يقول هكنا كان رسول الله ﷺ يتطهر) الظاهر من هذا الحديث أن النبي ﷺ كان يغسل أعضائه في الغسل سبع مرار، لكن الحديث ضعيف، فهذا الحديث لا يستطيع المعارضة للأحاديث الصحاح التي فيها تخصيص أنه ﷺ يغسل أعضائه في الغسل ثلاث مرار. قال المنذري: شعبة هذا هو ابن عبد الله، ويقال: أبو يحيى مولى عبد الله بن عباس مدني لا يحتج بحديثه انتهى.

٢٤٧ - (ضعيف) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، نَا أَيُّوبُ بْنُ جَابِرٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ غُصَمٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ، قَالَ: كَانَتْ الصَّلَاةُ خَمْسِينَ، وَالْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ سَبْعَ مَرَّاتٍ، وَغَسْلُ الْبَوْلِ مِنَ الثَّوْبِ سَبْعَ مَرَّاتٍ، فَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُ، حَتَّى جُعِلَتِ الصَّلَاةُ خَمْسًا، وَالْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ مَرَّةً، وَغَسْلُ الْبَوْلِ مِنَ الثَّوْبِ مَرَّةً.

(يسأل) ربه عز وجل التخفيف (حتى جُعِلَتِ الصلاة خمساً) قال الشيخ عبدالحق الدهلوي: الظاهر أن ذلك ليلة المعراج، والمشهور أحاديث المعراج في «الصحيحين»^(١) وغيرهما هو ذكر الصلوات فقط انتهى. وأورد الشيخ عبد الوهاب الشعراني حديث ابن عمر هذا في كتابه «كشف الغمة عن جميع الأمة» بلفظ: «كان ابن عمر رضي الله عنه يقول: كانت الصلاة خمسين والغسل من الجنابة سبع مرات وغسل البول من الثوب سبع مرات فلم يزل رسول الله ﷺ يسأل ربه عز وجل ليلة الإسراء حتى جُعِلَتِ الصلاة خمساً وغسل الجنابة مرة وغسل البول مرة». قال عبدالحق الدهلوي: وغسل الثوب مرة هو مذهب الشافعي وتلث الغسل مندوب. وعند أبي حنيفة التلث في نجاسة غير

(١) في (الهندية): «ندري»، وهو خطأ.

(٢) أخرجه البخاري (٣٢٠٧)، ومسلم (١٦٤) عن مالك بن معصمة.

مرئية واجب. قال الفقيه برهان الدين المغربياني: من أجل أئمة الحنيفة: والنجاسة ضربان مرئية وغير مرئية فما كان منها مرئياً فطهارتها بزوال عينها، وما ليس بمرئياً فطهارته أن يغسل حتى يغلب على ظن الفاسل أنه قد طهر، لأن التكرار لا بد منه للاستخراج، وإنما قدروا بالثلاث لأن غالب الظن يحصل عنده، ويتأيد ذلك بحديث: «إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً»^(١) انتهى. قال المنذري: عبد الله بن عصم، ويقال: ابن عصمة نصيب، ويقال: كوفي كنيته أبو علوان تكلم فيه غير واحد، والراوي عنه أيوب بن خالد أبو سليمان اليمامي ولا يحتج بحديثه.

٢٤٨ - (ضعيف) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، نَا^(٢) الْحَارِثُ بْنُ وَجِيهٍ، نَا مَالِكُ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَنْ تَحْتَ كُلَّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ، فَاطْمِلُوا الشَّعْرَ، وَاتَّقُوا الْبَشْرَ». [«المشكاة» (٤٤٣)، «ضعيف الجامع الصغير» (١٨٤٧)].

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: الْحَارِثُ بْنُ وَجِيهٍ حَدِيثُهُ مُتَّكَرٌ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

(إن تحت كل شعرة جنابة) الشعر بفتح الشين وسكون العين للإنسان وغيره فيجمع على شعور مثل فلس وفلوس، ويفتح العين فيجمع على أشعار مثل سبب وأسباب وهو مذكر الواحدة شعرة بفتح الشين، والشعرة بكسر الشين على وزن سدره شعر الركب للنساء خاصة قاله في «العباب». فلو بقيت شعرة واحدة لم يصل إليها الماء بقيت الجنابة (فاغسلوا الشعر) بفتح العين وسكونها أي: جميعه. قال الإمام الخطابي: ظاهر هذا الحديث يوجب نقض القرون والصفائر إذا أراد الغتسل من الجنابة لأنه لا يكون شعره مغسولاً إلا أن يتقضها، وإليه ذهب إبراهيم النخعي وقال عامة أهل العلم: إيصال الماء إلى أصول الشعر وإن لم يتقض شعره يجزيه. والحديث ضعيف انتهى.

قلت: واستثنت المرأة من هذا الحكم كما سيجيء.

(واتقوا البشر) من الإنقاء أي: نظفوا البشر من الأوساخ لأنه لو منع شيء من ذلك وصول الماء لم ترتفع الجنابة. والبشر بفتح الباء والشين قال إمام أهل اللغة الجوهري في «الصحاح»: البشر ظاهر جلد الإنسان وفلان مؤدم مبشر إذا كان كاملاً من الرجال كأنه جمع لين الأدمة وخشونة البشرة وكذا في «القاموس» و«المصباح». وأما الأدمة فقال الجوهري: الأدمة باطن الجلد الذي يلي اللحم وقال في «القاموس»: الأدمة محركة باطن الجلد التي تلي اللحم أو ظاهره عليه الشعر.

قال الخطابي: وقد يحتج به من يوجب الاستنشاق في الجنابة لما في داخل الأنف من الشعر، واحتج بعضهم في إيجاب المضمضة بقوله: واتقوا البشر فزعم أن داخل الفم من البشر وهذا خلاف قول أهل اللغة لأن البشرة عندهم هي ما ظهر من البدن وأما داخل الأنف والفم فهو الأدمة والعرب تقول فلان مؤدم مبشر إذا كان خشن الظاهر مخبور الباطن كذلك أخبرني أبو عمر عن أبي العباس أحمد بن يحيى انتهى كلامه.

قلت: على تصريح الجوهري داخل الفم والأنف ليس من الأدمة لأن الأدمة على تفسيره هي باطن الجلد الذي

(١) أخرجه البخاري (١٦٢)، ومسلم (٢٣٧) عن أبي هريرة.

(٢) في «نسخة»: «حدثني». (منه).

يلي اللحم، ودخل الفم والأنف ليس كذلك بل هو مما لا يلي اللحم وليس هو من الباطن بل هو من الظاهر، فالاستدلال على إيجاب المضمضة في الغسل من الجنابة بقوله ﷺ وألقوا البشر صحيح (حديثه منكر) اعلم أن المنكر ينقسم إلى قسمين: الأول: ما انفرد به المستور أو الموصوف بسوء الحفظ أو الضعف في بعض مشائخه خاصة أو نحوه ممن لا يحكم لحديثهم بالقبول بغير عارضد يعضده بما لا متابع له ولا شاهد، وعلى هذا القسم يوجد إطلاق المنكر لكثير من المحدثين كأحمد والنسائي وإن خولف مع ذلك فهو القسم الثاني من المنكر وهو المعتمد على رأي أكثر المحدثين. وموارد المؤلف بقوله: حديثه منكر هو القسم الأول.

(وهو) الحارث (ضعيف) وكذا ضعفه آخرون. قال المنذري: وأخرجه الترمذي [١٠٦]، وابن ماجه [٥٩٧]. وقال الترمذي: حديث الحارث بن وجيه حديث غريب لا نعرفه إلا من حديثه وهو شيخ ليس بذلك. وذكر الدارقطني أنه غريب من حديث محمد بن سيرين عن أبي هريرة تفرد به مالك بن دينار، وعنه الحارث بن وجيه، وذكر الترمذي أيضاً أن الحارث تفرد به عن مالك بن دينار، انتهى كلام المنذري.

٢٤٩ - (ضعيف) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نَا حَمَّادٌ، أَنَّ عَطَاءَ بْنَ السَّائِبِ، عَنْ زَاكَدَانَ، عَنْ عَلِيٍّ [رضي الله عنه]: قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَرَكَ مَوْضِعَ شَعْرَةٍ مِنْ جَنَابَةٍ لَمْ يَغْسِلْهَا، فَعَلَّ بِهَا كَذَا وَكَذَا مِنَ النَّارِ» قَالَ عَلِيٌّ: فَمِنْ تَمَّ عَادَيْتُ رَأْسِي، فَمِنْ تَمَّ عَادَيْتُ رَأْسِي، فَمِنْ تَمَّ عَادَيْتُ رَأْسِي وَكَأَنِّي بَعَثْتُ شَعْرَةَ - رضي الله عنه - . [إرواء الغليل] (١٣٣)، «ضعيف الجامع» (٥٥٢٤).

(من ترك موضع شعرة من جنابة) متعلق بترك أي من عضو منجب (لم يغسلها) الظاهر بالنظر إلى المعنى أن يكون الضمير لموضع أنه باعتبار المضاف إليه (فعل) بصيغة المجهول (بها) الباء للسببية والضمير للتأنيث يرجع إلى الشعرة أو موضعها. ونلفظ أحمد [١٣٣/١]: فعل الله به (كلنا وكلنا من النار) كناية عن العدد أي: كذا وكلنا عذاباً أو زماناً (قال علي رضي الله عنه: فمن ثم) أي: فمن أجل أن سمعت هذا التهديد (عاديت رأسي) أي: فعلت بشعر رأسي فعل العدو بالعدو يعني: قطعت شعر رأسي مخافة أن لا يصل الماء إلى جميع رأسي. وقوله: عاديت هو كناية عن دوام جز شعر الرأس وقطعه، (وكان) علي (يعجز شعره) من الجز بالجيم وتشديد الزاء المعجمة هو قص الشعر والصوف. قال في «المصباح» جززت الصوف جزاً قطعته، من باب قتل. وقال بعضهم: الجز القطع في الصوف وغيره. قال المنذري: وأخرجه ابن ماجه [٥٩٩] في إسناده عطاء بن السائب، وقد وثقه أبو داود السجستاني^(١)، وأخرج له البخاري حديثاً مقروناً بأبي بشر. وقال يحيى بن معين: لا يحتج بحديثه، وتكلم فيه غيره وقد كان تغير في آخر عمره. وقال الإمام أحمد: من سمع منه قديماً فهو صحيح، ومن سمع منه حديثاً لم يكن بشيء. ووافقه على هذه التفرة غير واحد. انتهى كلام المنذري. واستدل بحديث علي هذا جواز حلق الرأس ولو دواماً، ويدل على جواز حلق الرأس حديث ابن عمر: أن النبي ﷺ رأى صبياً حلق بعض رأسه وترك بعضه، فنهى عن ذلك وقال: «احلقوا كله أو اتركوا كله»، أخرجه مسلم [٢١٢٠، بمعناه]، والمؤلف [٤١٩٥]، ويحيى بحث ذلك في كتاب الرجل إن شاء الله تعالى.

٩٩ - باب [في] الوُضوءِ بَعْدَ الْغُسْلِ

٢٥٠ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الثَّقَلِيُّ، نَا زُهَيْرٌ، نَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ، وَيُصَلِّي الرُّكْعَتَيْنِ، وَصَلَاةَ الْغَدَاةِ، وَلَا أَرَاهُ يُحْدِثُ^(١) وَضُوءاً بَعْدَ الْغُسْلِ.

(يفتسل) من الجنابة (ويصلي) بعد الغسل (الركعتين) قبل الصبح (و) يصلي (صلاة الغداة) أي: الصبح (ولا أراه) بالضم أي: لا أظنه (يحدث) من الإحداث، أي: يجدد (وضوءاً بعد الغسل) اكفاءاً بوضوئه الأول قبل الغسل كما في أكثر الروايات أو بتدريج ارتفاع الحدث الأصغر تحت ارتفاع الأكبر بإيصال الماء إلى جميع أعضائه، قال الترمذي: هذا قول غير واحد من أصحاب النبي ﷺ والتابعين أن لا يتوضأ بعد الغسل.

قلت: لا شك في أنه ﷺ كان يتوضأ في الغسل لا محالة، فالوضوء قبل إتمام الغسل سنة ثابتة عنه، وأما الوضوء من الغسل فلم يحفظ عنه ﷺ ولم يثبت.

قال المنذري: وأخرج الترمذي [١٠٧]، والنسائي [٢٥٢]، وابن ماجه [٥٧٩] عن عائشة قالت (صحيح): «كان رسول الله ﷺ لا يتوضأ بعد الغسل»، وفي حديث ابن ماجه (صحيح): «بعد الغسل من الجنابة» حسن. قال ابن سيد الناس في «شرح الترمذي»: إنها تختلف نسخ الترمذي في تصحيح حديث عائشة المذكور. وأخرجه البيهقي [١٧٩] بأسانيد جيدة. وفي الباب عن ابن عمر مرفوعاً وعنه موقوفاً أنه قال لما سئل عن الوضوء بعد الغسل وأي وضوء أعم من الغسل رواه ابن أبي شيبه [٨٨/١]. وروى ابن أبي شيبه [٨٨/١] أيضاً أنه قال لرجل قال له إنني أتوضأ بعد الغسل فقال: لقد تعمقت، وكذلك كان يقول جابر بن عبد الله. والله تعالى أعلم.

١٠٠ - باب [في] الْمَرْأَةِ هَلْ تَنْقُضُ شَعْرَهَا عِنْدَ الْغُسْلِ؟

أو يكفها صب الماء على رأسها من غير نقض الصفات؟

٢٥١ - (صحيح) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ السَّرْحِ، قَالَا: نَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الثَّوْبِيِّ بْنِ مُوسَى، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: إِذَا امْرَأَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ - وَقَالَ زُهَيْرٌ: إِنَّهَا - قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي امْرَأَةٌ أَشَدُّ ضَعْفَ رَأْسِي، أَفَأَنْقِضُهُ لِلْجَنَابَةِ؟ قَالَ: «إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَخْفِي عَنْهُ ثَلَاثًا». - وَقَالَ زُهَيْرٌ: تَخْفِي عَلَيْهِ ثَلَاثَ حَثِيَّاتٍ - مِنْ مَاءٍ، ثُمَّ تَغِيظِي عَلَى سَائِرِ جَسَدِكَ، فَإِذَا آتَيْتَ قَدْ طَهَرْتِ». [م].

(قالت إن امرأة من المسلمين) هذا لفظ ابن السرح، فلم يصرح من هي (وقال زهير) في روايته (إنها) أي: أم سلمة فزهير صرح بأن السائلة هي أم سلمة (أشد) بفتح الهمزة وضم الشين أي: أحكم (ضعف رأسي) قال النووي: هو بفتح الضاد وإسكان الفاء. هذا هو المشهور المعروف في رواية الحديث والمستفيض عند المحدثين والفقهاء. وقال الإمام ابن أزي: وقولهم في حديث أم سلمة أشد ضعف رأسي يقولونه بفتح الضاد وإسكان الفاء وصوابه ضم الضاد والفاء جمع ضفيرة كسفينة وسفن وهذا الذي أنكره ليس كما زعمه بل الصواب جواز الأمرين ولكل واحد منهما معنى صحيح، ولكن يترجح فتح الضاد والمعنى: أني امرأة أحكم فتل شعر رأسي (أن تخفي) من الحفن وهو ملا الكفين من أي شيء كان أي: تأخذني الحفنة من الماء (عليه ثلاثاً) أي (صحيح): «على رأسك» كما في رواية الترمذي [١٠٥]

(١) في (الهدية): «يحدث»، وهو خطأ من الناسخ.

وهذا لفظ ابن السرح (تحثي عليه) تحثي بكسر مثناة وسكون ياء أصله تحثون كضربين أو تصبرين فحذف حرف العلة بعد نقل حركته أو حذفه وحذف النون للنصب وهو بالواو والياء يقال: حثيت وحثوت لغتان مشهورتان والحية هي الحفنة وزناً ومعنى (ثم تقيضي على سائر جسلك فإذا أنت قد طهرت) قال الخطابي: فيه دليل على أنه إذا اغتسل في الماء أو جلى به بدنه من غير ذلك باليد وإمرار بها عليه فقد أجزأه، وهو قول عامة الفقهاء إلا مالك بن أنس فإنه قال في الوضوء إذا غمس يده أو رجله لم يجزه وإن نوى الطهارة حتى يمر يديه على رجليه بذلك بينهما انتهى. ويجيء بيانه مبسوطاً في آخر الباب.

قال في «سبل السلام»: والحديث دليل على أنه لا يجب نقض الشعر على المرأة في غسلها من جنابة أو حيض، وأنه لا يشترط وصول الماء إلى أصوله، وهي مسألة خلاف، فعند البعض لا يجب النقض في غسل الجنابة ويجب في الحيض والنفس لقوله ﷺ «لما شئت» «انقضى شعرك واغتسلي»^(١) وأجيب بأنه معارض بهذا الحديث ويجمع بينهما بأن الأمر بالنقض للندب أو يجاب بأن شعر أم سلمة كان خفيفاً فعلم ﷺ أنه يصل الماء إلى أصوله. وقيل: يجب النقض إن لم يصل الماء إلى أصول الشعر وإن وصل لخفة الشعر لم يجب نقضه أو بأنه إن كان مشدوداً نقض وإلا لم يجب نقضه لأنه يبلغ الماء أصوله. وأما حديث: «بلوا الشعر وأبقوا البشر»^(٢). فلا بقوى على معارضة حديث أم سلمة. وأما فعله ﷺ وإدخال أصابعه كما سلف في غسل الجنابة، ففعله لا يدل على الوجوب ثم هو في حق الرجال وحديث أم سلمة في حق النساء. هكذا حاصل ما في «الشرح» للمغربي إلا أنه لا يخفي أن حديث عائشة كان في الحج فإنها أحرمت بعمرة ثم حاضت قبل دخول مكة، فأمرها ﷺ أن تنقض رأسها وتمشط وتغتسل وتهل بالحج وهي حيث لم تظهر من حيضها فليس إلا غسل تنظيف لا حيض، فلا يعارض حديث أم سلمة أصلاً، فلا حاجة إلى هذه التأويلات التي في غاية الركابة، فإن خفة شعر هذه دون هذه يفتر إلى دليل، والقول بأن هذا مشدود وهذا بخلافه والعبارة عنهما من الراوي بلفظ النقض دعوى بغير دليل. انتهى كلام صاحب «السبل». قلت: مداومة النبي ﷺ على فعله وزجره على تاركه يفيد الوجوب، فالصحيح أنه في حق الرجال دون النساء، والله تعالى أعلم.

قال المنذري: وأخرجه مسلم [٣٣٠]، والترمذي [١٠٥]، والنسائي [٢٤١١]، وابن ماجه [٦٠٣].

٢٥٢ - (حسن) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَفْرُو بْنِ السَّرْحِ، ثَنِي^(٣) ابْنُ نَافِعٍ - يَغْنِي الصَّائِفَ -، عَنْ أَسَمَةَ، عَنْ الْمُقْبِرِيِّ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: إِنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ، بِهَذَا الْحَدِيثِ، قَالَتْ: فَسَأَلْتُ لَهَا النَّبِيَّ ﷺ بِمَعْنَاهُ، قَالَ فِيهِ: «وَالْغُزْيُ قُرُونُكَ عِنْدَ كُلِّ حَفْنَةٍ».

(بمعناه) أي: ذكر الراوي بمعنى الحديث الأول، وزاد فيه هذه الجملة (واغمزي قرونك عند كل حفنة) قال في «النهاية»: الغمز العصر والكبس باليد، أي: اكبسي وأعصري ضفائر شعرك عند كل حفنة من الماء. وقال أبو بكر بن العربي في «شرح الترمذي»: الغمز هو التحريك بشدة. والقرون واحدها قرن: وهو شيء مجموع من الشعر من

(١) أخرجه ابن ماجه (٦٤١) عن عائشة، وأصله عند «السنن» إلا الترمذي.

(٢) تقدم (٢٤٨)، وهو (ضعيف).

(٣) في «نسخة» (منه).

قولك: قرت الشيء بغيره أي جمعته معه، ويحتمل أن يكون ذلك الخمل من الشعر؛ إذا جمعت وفلت جاءت على هيئة القرون فسميت بها. انتهى. قال ابن تيمية: فيه دليل على وجوب بل داخل الشعر المسترسل.

٢٥٣ - (صحيح) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، نَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَبَشٍ، نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَتْ إِحْدَانَا إِذَا أَصَابَتْهَا جَنَابَةٌ أَخَذَتْ ثَلَاثَ حَفَاتٍ ^(١) هَكَذَا - تُغْنِي: يَكْفِيهَا جَمِيعاً - فَصَبَّ عَلَى رَأْسِهَا، وَأَخَذَتْ يَدَ وَاحِدَةٍ فَصَبَّتْهَا عَلَى هَذَا الشَّقِّ، وَالْأُخْرَى عَلَى الشَّقِّ الْآخَرِ. [خ].

(كانت إحداها) أي: أزواج النبي ﷺ (تعني) أي: عائشة بقولها هكذا (بكفيها جميعاً) وهذا تفسير من أحد الرواة (وأخذت) أي: إحداها الماء (يد واحدة فصبتها) أي: اليد المملئة من الماء (على هذا الشق) الأيمن من الرأس (والأخرى) أي: اليد الأخرى (على الشق الآخر) وهو الأيسر. وفي هذا الحديث أن أزواج النبي ﷺ لم ينقضن صفائر رؤوسهن عند الاغتسال من الجنابة. قال المنذري: وأخرجه البخاري [٢٧٧] بنحوه.

٢٥٤ - (صحيح) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ طَلْحَةَ، عَنْ عَائِشَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا)، قَالَتْ: كُنَّا نَغْتَسِلُ وَعَلَيْنَا الضَّمَادُ، وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُجَلَّاتٍ وَمُخَرَّمَاتٍ.

(كنا نغتسل وعلينا الضماد) بكسر الضاد المعجمة وآخره الدال المهملة. قال الجوهري: ضمد فلان رأسه تضميماً أي: شده بعصابة أو ثوب ما خلا العمامة. وقال في «النهاية»: أصله الشد يقال: ضمد رأسه وجرحه إذا شده بالضماد وهي خرقه يشد بها العضو الماؤف ثم قيل لوضع الدواء على الجرح وغيره وإن لم يشد. انتهى. والمراد بالضماد في هذا الحديث ما يلطخ به الشعر مما يلبد ويسكنه من طيب وغيره لا الخرقه التي يشد بها العضو الماؤف، والمعنى كنا نلطح صفائر رؤوسنا بالصبغ والطيب والخطمي وغير ذلك ثم نغتسل بعد ذلك، ويكون ما نلطح ونضمد به من الطيب وغيره باقياً على حاله لعدم نقض الصفائر، ويحتمل أن يكون المعنى: كنا نغسل ونكتفي بالماء الذي نغسل به الخطمي ولا نستعمل بعده ماء آخر أي نكتفي بالماء الذي نغسل به الخطمي وننوي به غسل الجنابة ولا نستعمل بعده ماءاً نخص به الغسل. قاله الحافظ ابن الأثير في «جامع الأصول». ويؤيده حديث عائشة الآتي من طريق قيس بن وهب عن رجل من بني سواة عنها، والله تعالى أعلم. (ونحن مع رسول الله ﷺ محلات ومعرمات) من الإحلال والإحرام وهما في موضع النصب على الحال من قولها: نحن مع رسول الله ﷺ أو في محل الرفع على أنها خبر لقولها نحن. والمعنى كنا نفعل ذلك المذكور في الحل وعند الإحرام. قال المنذري: إسناده حسن.

٢٥٥ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفٍ، قَالَ: قَرَأْتُ فِي أَصْلِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ، قَالَ ابْنُ عَوْفٍ: وَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِيهِ، ثَنِي ضَمَضَمُ بْنُ زُرْعَةَ، عَنْ شُرَيْحِ بْنِ عُبَيْدٍ، قَالَ: أَقْبَانِي مُجِيرُ بْنُ مُعْمَرٍ عَنِ الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ: أَنَّ ثَوْبَانِ حَدَّثَهُمْ، أَنَّهُمْ اسْتَفْتَوْا النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: «إِنَّمَا الرَّجُلُ فَلْيَسِّرْ ^(٢) رَأْسَهُ، فَلْيَغْسِلْهُ حَتَّى يَلْغُ أَصُولُ الشَّعْرِ، وَإِنَّمَا الْمَرْأَةُ فَلَا عَلَيْهَا أَنْ لَا تَنْقُضَهُ، لِتَعْرِفَ عَلَى رَأْسِهَا ثَلَاثَ عَرَفَاتٍ يَكْفِيهَا».

(قال قرأت في أصل إسماعيل بن عياش) أي: في كتابه. وإسماعيل بن عياش وثقه أحمد وابن معين ودحي

(١) في (الهدية): «حفافات». وهو خطأ.

(٢) في نسخة: «فليشتر». (منه).

والبخاري وابن عدي في أهل الشام، وضعفوه في الحجازين) وأخبرنا محمد بن إسماعيل عن أبيه) إسماعيل بن عياش قال في «التقريب»: إنما عابوا عليه أي: محمد بن إسماعيل بن عياش أنه حدث عن أبيه بغير سماع. والحاصل أن ابن عوف روى هذا الحديث أولاً عن صحيفة إسماعيل بن عياش بغير سماع وأجازه منه ثم رواه عن ابنه محمد بن إسماعيل بن عياش عن أبيه إسماعيل وعلى كل حال فالحديث ليس بمتصل الإسناد لأن ابن عوف ومحمد بن إسماعيل كلاهما لم يسمع من إسماعيل بن عياش^(١) (حدثهم) أي: جبير^(٢) وغيره ممن يروي عن ثوبان (عن ذلك) أي: عن صفة غسل الجنابة (أما الرجل فليشتر رأسه) بالشين المعجمة من النشر هكذا في عامة النسخ أي: ليفرق يقال: جاء القوم نشرأ أي: متشرين متفرقين (حتى يبلغ) الماء (أصول الشعر) ولا يحصل بلوغ الماء إلى أصول الشعر إلا بالنقض إن كان ضفيراً وإن لم يكن ضفيراً فانتشار وتفرقة للشعر وهذا الحكم للرجال (وأما المرأة فلا عليها أن لا تنقضه) لا نافية أي: لا ضرر على المرأة في ترك نقض شعرها. وقيل: زائدة فالمعنى لا واجب على المرأة أن تنقض شعرها (لتعرف) أمر للمؤنث الغائب وهذه جملة مستأنفة (على رأسها ثلاث غرفات) جمع غرفة بفتح الغين مصدر للمرة من غرف إذا أخذ الماء بالكف قاله الطيبي. وفي بعض الشروح: غرفة بفتح الغين مصدر ويضم الغين: المغروف أي: ملا الكف وغرف بالضم جمع غرفة بالضم. قال المنذري: في إسناده محمد بن إسماعيل بن عياش وأبوه وفيهما مقال. انتهى. قال ابن القيم: هذا الحديث رواه أبو داود من حديث إسماعيل بن عياش وهذا إسناد شامي وحديثه عن الشاميين صحيح. انتهى. وعلم أنه اختلف الأئمة رحمهم الله تعالى في نقض المرأة ضفر رأسها على أربعة أقوال:

الأول: لا يجب النقض في غسل الحيض والجنابة كليهما إذا وصل الماء إلى جميع شعرها ظاهره وباطنه، حتى يبلغ الماء إلى داخل الشعر المسترسل، وإلى أصول الشعر وإلى جلد الرأس، وهذا مذهب الجمهور واستدلّاهم بحديث علي: «من ترك موضع شعرة من جنابة»^(٣) الحديث، وبحديث أم سلمة من طريق أسامة بن زيد عن المقبري عنها وفيه: «وإعزمي قروئك عند كل حفة»^(٤). والغمز هو التحريك بشدة وبحديث عائشة^(٥) في صفة غسل رسول الله ﷺ أخرجه الأئمة الستة إلا ابن ماجه، وفيه: يدخل يديه في الإناء فيخلل شعره حتى إذا رأى أنه قد أصاب البشرة أو أتقى البشرة، ولمسلم: ثم يأخذ الماء فيدخل أصابعه في أصول الشعر. وللترمذي والنسائي: ثم يشربه الماء، وبحديث عائشة: «أن أسماء سألت النبي ﷺ عن غسل المحيض وفيه: فتدلك حتى تبلغ شؤون رأسها»، أخرجه مسلم [٣٣٢]، والمؤلف [٣١٦]، وبغير ذلك من الأحاديث التي تدل بظاهرها على دعواهم.

الثاني: أنها تنقضه بكل حال وهو قول إبراهيم النخعي. قال ابن العربي: ووجه قوله وجوب عموم الغسل ولم ير ما ورد من النبي ﷺ من الرخصة ولو رآه ما تعده إن شاء الله تعالى.

الثالث: وجوب النقض في الحيض دون الجنابة وهو قول الحسن وطاوس وأحمد بن حنبل، واحتجاجهم

(١) هذا منه بناءً على القول المرجوح في ترك العمل بالوجادة وليس عليه العمل، قاله شيخنا الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٨/٢).

(٢) في (الهندية): «جبير».

(٣) سبق تخريجه آنفاً.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) سبق تخريجه.

بحديث أنس قال قال رسول الله ﷺ: «إذا اغتسلت المرأة من حیضتها نقضت شعرها نقضاً وغسلت بخطمي وأشنان، فإذا اغتسلت من الجنابة صبت على رأسها الماء وعصرته» أخرجه الدارقطني في «الأفراد» والبيهقي في «سننه الكبرى» [١٨٢/١]، والطبراني في «معجمه الكبير» [٢٣٣/١].

قلت: قال في «السل الجرار» في إسناده مسلم بن صبيح اليمدي وهو مجهول وهو غير أبي الضحى مسلم بن صبيح المعروف فإنه أخرجه الجماعة كلهم. وأيضاً إقرانه بالغسل الخطمي وأشنان يدل على عدم الوجوب، فإنه لم يقل أحد بوجوب الخطمي ولا لأشنان انتهى. ويحدث عائشة أن النبي ﷺ قال لها وكانت حائضاً: «انقضي شعرك واغسلي»^(١). رواه الأئمة الستة، وهذا لفظ ابن ماجه، وفي رواية البخاري: «فزعمت أنها حاضت ولم تطهر حتى دخلت ليلة عرفة فقالت: يا رسول الله هذه ليلة يوم عرفة وإنما كنت تمتعت بعمرة فقال لها رسول الله ﷺ: «انقضي رأسك وامتشطي وأمسكي عن عمرتك» الحديث.

قلت: أجيب بأن الخبر ورد في مندوبات الإحرام والغسل في تلك الحال للتنظيف لا للصلاة والزواج في غسل الصلاة ذكره الشوكاني في «نيل الأوطار» وقال في «السل الجرار»: اختصاص هذا بالحج لا يقتضي ثبوته في غيره ولا سيما وللحج مداخل في مزيد التصنيف ثم اقترانه بالامتناع الذي لم يوجب أحد يدل على عدم وجوبه انتهى.

الرابع: لا يجب النقض على النساء وإن لم يصل الماء إلى داخل بعض شعرها المضفور ويجب على الرجل إذا لم يصل الماء إلى جميع شعره ظاهره وباطنه من غير نقض، وهذا المذهب الرابع هو القوي من حيث الرواية والدراية، فإنك تعلم أن النصوص الصحيحة قد دلت وقام الإجماع على أن عموم الغسل يجب في جميع الأجزاء من شعر وبشر حتى لا يتم الغسل إن بقي موضع يسير غير مغسول، وهذا الحكم بعمومه يشمل الرجال والنساء لأن النساء شقائق الرجال، لكن رخص الشارع للنساء في ترك نقض ضفر رؤوسهن، يدل عليه حديث أم سلمة أنها سألت رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله إني امرأة أشد ضفر رأسي أفانقضه؟ قال: لا إنما يكفيك أن تحثي عليه ثلاث حفنات وكذا قول عائشة: «عجباً لآبن عمرو هذا يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن أفلا يأمرهن أن يحلقن رؤوسهن»، الحديث، وكذا حديث ثوبان^(١) المتقدم. وإنما رخص النبي ﷺ للنساء لترداد حاجتهن وأجل مشقتهن في نقض شعورهن المضفورة، فحكم الرجال في ذلك مغاير للنساء فإذا لا يبل الرجال جميع شعورهم ظاهرها وباطنها لا يتم غسلهم بخلاف النساء فإنهن إذا صبين على رؤوسهن ثلاث حثيات ثم غسلن وإن لم يصل الماء إلى داخل بعض شعورهن المضفورة، وأما الضفر للرجال فكان أقل القليل ونادراً في عهد رسول الله ﷺ وعهد الصحابة فلذا ما دعت حاجتهم لسؤاله إلى النبي ﷺ وما اضطروا لأظهار مشقتهم لديه فلم يرخص لهم في ذلك وبقي لهم حكم تعميم غسل الرأس على وجوبه الأصلي. وأما الجواب عن حديث عائشة أن أسماء بنت شكل سألت النبي ﷺ وفيه: «فتدلكه دلوكا شديداً حتى يبلغ الماء أصول شعرها»^(١) فمن وجهين: الأول: أن هذا الحديث أخرجه الشيخان من طريق منصور بن صفية عن أمه عن عائشة ولم يذكر منصور هذه الجملة، وإنما أتى بها إبراهيم بن المهاجر وهو ليس بقوي، وأخرجه مسلم في المتابعات. والثاني: أنه يحمل حديث أم سلمة على الرخصة وحديث أسماء بنت شكل على العزيمة، فلا

منافاة والله تعالى أعلم . والبسط في «غاية المقصود» .

١٠١ - بَابُ فِي الْجَنْبِ يَغْسِلُ رَأْسَهُ بِالْخَطْمِيِّ [أَيْخِرُهُ ذَلِكَ؟]

هو بكسر الخاء المعجمة الذي يغسل به الرأس كذا للجوهري . وقال الأزهري : هو بفتح الخاء ومن قال خطمي بالكسر فقد لحن قاله ابن رسلان . وقال الطيبي : هو بكسر خاء نبت يغسل به الرأس .

٢٥٦ - (ضعيف) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنُ زَيْدٍ، نَا شَرِيكَ، عَنْ قَيْسِ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي سُوءَاءَ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَغْسِلُ رَأْسَهُ بِالْخَطْمِيِّ وَهُوَ جَنْبٌ، يَخْتَرِي بِذَلِكَ، وَلَا يَصُبُّ عَلَيْهِ الْمَاءَ. [المشكاة (٤٤٦)].

(عن رجل من بني سوءاء) بضم السين على وزن خرافة، (كان يغسل رأسه بالخطمي وهو جنب) أي : في حال الجنابة (يجتري بذلك) قال ابن رسلان : أي أنه كان يكتفي بالماء المخلوط به الخطمي الذي يغسل به وينوي به غسل الجنابة ولا يستعمل بعده ماء آخر صاف يخص به الغسل، وهذا فيما إذا وضع السدر أو الخطمي على الرأس وغسله به فإنه يجزي ذلك ولا يحتاج إلى أن يصب عليه الماء ثانياً مجرداً للغسل . وإنما إذا طرح السدر في الماء ثم غسل به رأسه فإنه لا يجزيه ذلك بل لا بد من الماء القراح بعده فليتنبه لذلك لئلا يلبس . ويحتمل أنه ﷺ غسل رأسه بالماء الصافي قبل أن يغسله بالخطمي فارتفعت الجنابة عن رأسه ثم يغسل سائر الأعضاء، ويحتمل أن الخطمي كان قليلاً والماء لم يفحش تغيره انتهى كلام ابن رسلان . (ولا يصب عليه الماء) قال ابن رسلان : الضمير في عليه عائد إلى الخطمي ولم يتعرض لإفاضة الماء على جسده، ويحتمل أن يكون الضمير في عليه عائداً إلى رأسه، أي : يصب الماء الذي يزيل به الخطمي ولا يصب على رأسه الماء الآخر بعد إزالته . قال المنذري : رجل من بني سوءاء مجهول قيل : يكتفي بالماء الذي يغسل به الخطمي وينوي غسل الجنابة ولا يستعمل بعده ماء آخر يخص به الغسل انتهى .

١٠٢ - بَابُ فِيمَا يَقْبِضُ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ مِنَ الْمَاءِ

يفتح أوله من باب ضرب أي : يسيل .

٢٥٧ - (ضعيف) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، نَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، نَا شَرِيكَ، عَنْ قَيْسِ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي سُوءَاءَ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ عَائِشَةَ - فِيمَا يَقْبِضُ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ مِنَ الْمَاءِ - قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْخُذُ كَفًّا مِنْ مَاءٍ يَصُبُّ عَلَيْهِ الْمَاءَ ثُمَّ يَأْخُذُ كَفًّا مِنْ مَاءٍ، ثُمَّ يَصْبُهُ عَلَيْهِ.

(بين الرجل والمرأة من الماء) أي : المني أو المذي (من الماء) قال ابن رسلان : يعني أنه سأل عائشة رضي الله عنها عن الماء الذي ينزل بين الرجل والمرأة من المذي والمني ما حكمه؟ (يصب علي الماء) الذي ينزل منه عند مباشرتها، ويروي يصب علي بتشديد الياء قاله ابن رسلان (كفًّا من ماء) يعني الماء الباقي منه وفيه حجة لما ذهب إليه أحمد بن حنبل في المذي : أنه يكفي في غسل رش كف من ماء كذا في «شرح ابن رسلان» .

وقال السيوطي في «مرقاة الصعود» : قال الشيخ ولي الدين العراقي : الظاهر أن معنى الحديث أنه ﷺ كان إذا حصل في ثوبه أو بدنه مني يأخذ كفًّا من ماء فيصبه على المني لإزالته عنه، ثم بقية ماءه في الإناء فيصبه عليه لإزالة الأثر وزيادة تنظيف المحل . فقولها : يأخذ كفًّا من ماء تعني الماء المطلق، يصب على الماء تعني : المني، ثم يصبه تعني بقية الماء الذي اغترف منه كفًّا عليه أي على المحل، هذا ما ظهر لي في هذا المقام في معناه، ولم أر من تعرض لشرحه

١٠٣ - بَابُ [فِي] مُوَآكَلَةِ الْحَائِضِ وَمُجَامَعَتِهَا

أي : الأكل مع الحائض (ومجامعتها) أي : مخالطتها في البيت وقت الحيض ماذا حكمها؟

٢٥٨ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نَا حَمَّادٌ، أَنَا ثَابِتُ الْجَائِزِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ ^(١): إِنَّ الْيَهُودَ كَانَتْ إِذَا حَاضَتْ مِنْهُمْ الْمَرْأَةُ أَخْرَجُوهَا مِنَ الْبَيْتِ، وَلَمْ يَأْكُلُوهَا، وَلَمْ يَسْأَرُوا فِيهَا، وَلَمْ يُجَامِعُوهَا فِي الْبَيْتِ، فَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ؟ فَأَنزَلَ اللَّهُ تَعَالَى دَرَجَةً: ﴿وَسَأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَقْيٌ فَاغْتَرِلُوا الْبُيُوتَ فِي الْمَحِيضِ﴾. إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «جَامِعُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ، وَاصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ غَيْرِ النِّكَاحِ»، فَقَالَتْ الْيَهُودُ: مَا يُرِيدُ هَذَا الرَّجُلُ أَنْ يَدَعَ شَيْئاً مِنْ أَمْرِنَا إِلَّا خَالَفَنَا فِيهِ. فَجَاءَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ وَعَبَادُ بْنُ بِشْرٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الْيَهُودَ يَقُولُونَ كَذَا وَكَذَا، أَفَلَا نَنكِحُهُنَّ فِي الْمَحِيضِ؟ فَتَمَعَرَّ وَجْهُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى ظَنَنَّا أَنْ قَدْ وَجَدَ عَلَيْهِمَا، فَخَرَجَا فَاسْتَقْبَلَتْهُمَا هَدِيَّةٌ مِنْ قَبْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمَا، فَسَقَاهُمَا، فَظَنَّا أَنَّهُ لَمْ يَجِدْ عَلَيْهِمَا. [م].

(ولم يأكلوها) أي : لم يأكلوا معها ولم تأكلن معهم (ولم يجامعوها في البيت) أي : لم يخالطوها ولم يساكنوها في بيت واحد قاله النووي (هن ذلك) أي : فعل اليهود مع نسائهم ، من ترك المؤكلة والمشاربة والمجالسة معها (عن المحيض) أي : الحيض أو مكانه ماذا يفعل بالنساء فيه ﴿قُلْ هُوَ أَقْيٌ﴾ [البقرة : ٢٢٢] فقرأ أو محله أي : شيء يتأذى به أي : برأئته (فاغترلوا النساء) أي : اتركوا وطنهن (في المحيض) أي : وقته أو مكانه، والمراد من هذا الاعتزال ترك المجامعة لا ترك المجالسة والملابسة (جامعوهن في البيوت) أي : خالطوهن في البيوت بالمجالسة والمضاجعة والمؤكلة والمشاربة (واصنعوا كل شيء) من أنواع الاستمتاع كالمباشرة فيما فوق السرة وتحت الركبة بالذكر أو القبله أو المعانقة أو اللبس أو غير ذلك (غير النكاح) قال الطبري : إن المراد بالنكاح الجماع إطلاق لاسم السبب باسم المسبب، لأن عقد النكاح سبب للجماع انتهى . وقوله : اصنعوا كل شيء هو تفسير للآية وبيان لاعتزلوا فإن الاعتزال شامل للمجانبة عن المؤكلة والمصاحبة والمجامعة، فبين النبي ﷺ أن المراد بالاعتزال ترك الجماع فقط لا غير ذلك (فقال اليهود ما يريد هذا الرجل) يعنون به نبينا محمداً ﷺ (أن يدع) من ودع أي : يترك (إلا خالفنا فيه) أي : في الأمر الذي فعله (فجاء أسيد بن حضير) بلفظ التصغير (وعباد بن بشر) بكسر الباء وسكون الشين وهما صحابيان مشهوران (تقولون كذا وكذا) في ذكر مخالفتك إياهم في مؤكلة الحائض ومشاربتها ومصاحبتها (أفلا ننكحهن في المحيض) أي : أفلا نباشرنهن بالوطء في الفرج أيضاً، لكي تحصل المخالفة التامة معهم، والإستغنام إنكار (فتمعر) تكثير وزناً ومعنى . قال الخطابي : معناه تغير والأصل في التمعر : قلة النظارة وعدم إشراف اللون ومنه مكان معر وهو الجذب الذي ليس فيه خصب (حتى ظننا) قال الخطابي : يريد علمنا، فالظن الأول حسابان، والآخر علم ويقين، والعرب تجعل الظن مرة حساباً ومرة علماً ويقيناً، وذلك لاتصال طرفيهما، فمبدأ العلم ظن وآخره علم ويقين . قال الله عز وجل : ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْكُوا رَبِّهِمْ﴾ [البقرة : ٤٦] معناه يوقنون (أن قد وجد عليهما) يقال :

وجد عليه يجد وجداً وموجدة بمعنى غضب (فاستقبلتهما هدية من لبن) أي: جاءت مقابلة لهما في حال خروجهما من عند رسول الله ﷺ فصادف خروجهما معي الهدية مقابلة لهما (فبعث النبي ﷺ في آثارهما) أي: وراء خطاهما لطلبهما فرجاً إلى النبي ﷺ (فسقاها) من ذلك اللبن المهدي إليه (فقلنا أنه) ﷺ (لم يجد عليهما) أي: لم يغضب غضباً شديداً بآقياً بل زال غضبه سريعاً. والحديث فيه مسائل: الأولى: جواز الاستمتاع بالحائض غير الوطء والمؤاكلة والمجانسة معها. والثانية: الغضب عند انتهاك محارم الله تعالى. الثالثة: سكوت التابع عند غضب المتبوع وعدم مراجعته له بالجواب إن كان الغضب للحق. الرابعة: المؤانسة والملاطفة بعد الغضب على من غضب إن كان أهلاً لها. وأخرجه مسلم [٣٠٢]، والترمذي [٢٩٧٧]، والنسائي [٢٨٧]، وابن ماجه [٦٤٤].

٢٥٩ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دَاوُدَ، عَنْ مِسْعَرٍ، عَنِ الْمُقْدَامِ بْنِ شُرَيْحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَمْرُؤُ الْعِظَمُ وَأَنَا حَائِضٌ، فَأَعْطَانِي النَّبِيُّ ﷺ يَتَضَعُ قَمِيَّ فِي الْمَوْضِعِ ^(١) الَّذِي فِيهِ وَضَعْتُ، وَأَشْرَبُ الشَّرَابَ فَأَنَاوُلُهُ، يَتَضَعُ قَمِيَّ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي كُنْتُ أَشْرَبُ مِنْهُ. [م].

(أترق العظم) يقال: عرق العظم وترعته واعترقته إذا أخذت عنه اللحم بأسنانك، أي: أخذ ما على العظم من اللحم بأسناني (أعطاني) ذلك العظم الذي أخذت منه اللحم (فيضع) النبي ﷺ (وضعت) فمي (فأناوله) أي: أعطيه النبي ﷺ، وهذا الحديث نص صريح في المؤاكلة والمشاركة مع الحائض، وأن سورها وفضلها طاهران، وهذا هو الصحيح خلافاً للبعض كما أشار إليه الترمذي، وهو مذهب ضعيف. قال المنذري: وأخرجه مسلم [٣٠٠]، والنسائي [٧٠]، وابن ماجه [٦٤٣].

٢٦٠ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، نَا سُفْيَانُ، عَنْ مَيْسُورِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ صَفِيَّةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَضَعُ رَأْسَهُ فِي حِجْرِي فَيَقْرَأُ وَأَنَا حَائِضٌ. [ق].

(في حجري) يفتح المهملة وسكون الجيم ويجوز كسر أوله (فيقرأ وأنا حائض) قال النووي: فيه جواز قراءة القرآن مضطجعاً ومتكئاً على الحائض، ويقرب موضع النجاسة. انتهى. قال المنذري: وأخرجه البخاري [٢٩٧]، ومسلم [٣٠١]، والنسائي [٢٧٤]، وابن ماجه [٦٣٤].

١٠٤ - بَابُ [فِي] الْحَائِضِ تَنَاوُلٍ مِنَ الْمَسْجِدِ

أي: تأخذ شيئاً. (من المسجد) وهي خارجة من المسجد، وتعطيه رجلاً آخر سواء كان ذلك الرجل في المسجد أو خارجه.

٢٦١ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَسْرُودٍ، نَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَاوِلْنِي الْخُمْرَةَ مِنَ الْمَسْجِدِ». قُلْتُ: إِيَّيْ حَائِضٍ! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ حَيْضَتَكَ لَيْسَتْ فِي بَيْتِكَ». [م].

(ناوِلني) أي: أعطيني (الخمرة) بضم الخاء وإسكان الميم. قال الخطابي: هي السجادة التي يسجد عليها المصلي ويقال: سميت بها لأنها تخمر وجه المصلي على الأرض، أي: تستره، وصرح جماعة بأنها لا تكون إلا قدر

ما يضع الرجل حر وجهه في سجوده. وقد جاء في «سنن أبي داود» [٥٢٤٧] عن ابن عباس رضي الله عنه قال (صحيح): «جاءت فارة فأخذت تجر الفتيلة، فجاءت بها فألقته بين يدي رسول الله ﷺ على الخمرة التي كان قاعداً عليها فأحرقت منها موضع درهم». فهذا صريح بإطلاق الخمرة على ما زاد على قدر الوجه. وفي «النهاية» لابن الأثير: هي مقدار ما يضع عليه وجهه في سجوده من حصير أو نسيجة خوص ونحوه من النبات. وفي حديث الفارة تصريح في إطلاق الخمرة على الكبير منها.

(من المسجد) اختلف في متعلقه، فبعضهم قالوا: متعلق بناولي. وآخرون قالوا: متعلق بقال أي: قال لي النبي ﷺ من المسجد، ذهب القاضي عياض إلى الثاني وقال: معناه أن النبي ﷺ قال لها من المسجد. أي: وهو في المسجد لتناوله إياها من خارج المسجد، لا أن النبي ﷺ أمرها أن تخرج الخمرة من المسجد، لأنه ﷺ كان معتكفاً في المسجد، وكانت عائشة في حجرتها وهي حائض لقوله ﷺ: إن حيضتك ليست في يدك. فإنما خافت من إدخال يدها المسجد، ولو كان أمرها بدخول المسجد لم يكن لتخصيص اليد معنى. قاله النووي. وذهب إلى الأول المؤلف والنسائي والترمذي وابن ماجه والخطابي وأكثر الأئمة.

قلت: هو الظاهر من حديث عائشة المذكور ليس فيه خفاء وهو الصواب، وعليه تحمل رواية النسائي [٢٧٣] من طريق منبذ عن أمه أن ميمونة قالت (حسن): «كان رسول الله ﷺ يضع رأسه في حجر إحدانا فيتلو القرآن وهي حائض وتقوم إحدانا بالخمرة إلى المسجد فتبسطها وهي حائض» والحديث إسناده قوي. والمعنى أنه تقوم إحدانا بالخمرة إلى المسجد ونفق خارج المسجد فتبسطها وهي حائض خارجة من المسجد.

(إن حيضتك ليست في يدك) قال النووي: هو بفتح الحاء، هذا هو المشهور في الرواية وهو الصحيح. وقال الإمام أبو سليمان الخطابي: المحدثون يقولونها بفتح الحاء وهو خطأ. وصوابها بالكسر أي الحالة والهيئة، وأنكر القاضي عياض هذا على الخطابي وقال: الصواب ها هنا ما قاله المحدثون من الفتح، لأن المراد الدم وهو الحيض بالفتح بلا شك لقوله ﷺ: «ليست في يدك»، معناه أن النجاسة التي يصاب المسجد عنها وهي دم الحيض، ليست في يدك، وهذا بخلاف حديث أم سلمة: «فأخذت ثيابي حيضتي»^(١)، فإن الصواب فيه الكسر. هذا كلام القاضي عياض وهذا الذي اختاره من الفتح هو الظاهر ها هنا، ولما قاله الخطابي وجه. انتهى كلام النووي.

قال المنذري: وأخرجه مسلم [٢٩٨]، والترمذي [١٣٤]، والنسائي [٢٧١]، وأخرجه ابن ماجه [٦٣٢] من حديث عبد الله البهي.

١٠٥ - بَابُ فِي الْحَائِضِ لَا تَقْضِي الصَّلَاةَ

أَيَّامَ حَيْضِهَا.

٢٦٢ (صحيح) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نَا وَهَيْبٌ، نَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ مُعَاذَةَ قَالَتْ^(٢): إِنَّ امْرَأَةً سَأَلَتْ عَائِشَةَ: أَتَقْضِي الْحَائِضُ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَتْ: أَحَرُورِيَّةٌ أَتَيْتُ؟ لَقَدْ كُنَّا تَحِيضُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَا نَقْضِي، وَلَا

(١) أخرجه البخاري (٢٢٣)، من حديث أم سلمة.

(٢) في «نسخة» (منه).

(فقلت : أحورية أنت) بفتح الحاء المهملة وضم الراء الأولى قال السمعاني : هو موضع على ميلين من الكوفة كان أول اجتماع الخوارج به ، قال الهروي : تعادوا في هذه القرية فنسبوا إليها ، قاله النووي وفي «فتح الباري» : ويقال لمن يعتقد مذهب الخوارج حروري ، لأن أول فرقة منهم خرجوا على علي رضي الله عنه بالبلدة المذكورة فاشتهروا بالنسبة إليها وهم فرق كثيرة ، لكن من أصولهم المتفق عليها بينهم الأخذ بما دل عليه القرآن ورد ما زاد عليه الحديث مطلقاً ، ولذا استضهت عائشة معاذة استغمام إنكار (فلا تقضي) الصلاة (ولا تؤمر) بصيغة المجهول (بالقضاء) أي : بقضاء الصلاة الفاتنة زمن الحيف ، ولو كان القضاء واجباً لأمرنا النبي ﷺ به . قال المنذري : وأخرجه البخاري [٢٢١] ، ومسلم [٣٣٥] ، والترمذي [١٣٠] ، والنسائي [٢٣١٨] ، وابن ماجه [٦٣١] .

٢٦٣ - (صحيح) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَمْرٍو ، أَنَا سَفْيَانُ - يَغْنِي ابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ - ، عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ سَعْدَةَ الْعَدَوِيِّ ، عَنْ عَائِشَةَ بِهَذَا الْحَدِيثِ .

[قال أبو داود] : وَزَادَ فِيهِ : فَيُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ ، وَلَا تُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ . [م].

(وزاد) معمر عن أيوب (فيه) أي : في هذا الحديث . قال الحافظ في «الفتح» : والذي ذكره العلماء في الفرق بين الصيام والصلاة أن الصلاة تنكرر فلم يجب قضاؤها للحرج بخلاف الصيام .

١٠٦ - بَابُ فِي اثْنَانِ الْحَافِضِ

بالجماع في فرجها ما حكمه ؟

٢٦٤ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ، نَا يَحْيَى ، عَنْ شُعْبَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي الْحَكَمُ ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ مِقْسَمٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ - فِي الَّذِي يَأْتِي امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ - قَالَ : «يَتَصَلَّى بِدَيْنَارٍ ، أَوْ يَنْصِفُ دِينَارٍ» . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : هَكَذَا الرُّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ ، قَالَ : «دَيْنَارٍ أَوْ يَنْصِفُ دِينَارٍ» وَرَبَّمَا لَمْ يَرْفَعَهُ شُعْبَةُ .

(يتصلق بدينار أو نصف دينار) يكون ذلك كفارة لإثمه (هكذا الرواية الصحيحة قال : ديناراً أو نصف دينار) أي : رواية ابن عباس بلفظ دينار أو نصف دينار بحرف أو على التخيير هي الرواية الصحيحة ، وأما الرواية الأخرى التي فيها التفصيل أو الاختصار على نصف دينار فليست مثلها في الصحة (وربما لم يرفعه شعبة) بل رواه موقوفاً على ابن عباس رضي الله عنه .

٢٦٥ - (صحيح موقوف) حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ مُطَهَّرٍ ، نَا جَعْفَرٌ - يَغْنِي ابْنُ سُلَيْمَانَ - ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ الْبَلْبَازِيِّ ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْجَرَّيِّ ، عَنْ مِقْسَمٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : إِذَا أَصَابَهَا فِي أَوَّلِ الدَّمِ : فَيَدْنُرُ ، وَإِذَا أَصَابَهَا فِي انْقِطَاعِ الدَّمِ : يَنْصِفُ دِينَارٍ .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ ، عَنْ مِقْسَمٍ .

(عن مقسام عن ابن عباس) موقوفاً عليه (إذا أصابها) إذا جامعها (في الدم) وفي بعض النسخ في أول الدم (وكذلك) أي : مثل رواية علي بن الحكم .

٢٦٦ - (ضعيف) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَزَّازُ ، نَا شَرِيكٌ ، عَنْ خُصَيْبٍ ، عَنْ مِقْسَمٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «إِذَا وَقَعَ الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ وَهِيَ حَائِضٌ ، فَلْيَتَصَلَّى بِنِصْفِ دِينَارٍ» .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَكَذَا قَالَ عَلِيُّ بْنُ بَدِيْمَةَ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنِ الثَّيْبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُرْسَلًا.

(ضعيف) وَرَوَى الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الثَّيْبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَمَرُهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِخُمُسِي دِينَارًا». وَهَذَا مُعْضَلٌ.

(فليتصدق بنصف دينار) فيه اقتصار على نصف دينار (وكذا) أي: مثل رواية خفيف بالاقصصار على نصف دينار (بذيمة) بفتح الموحدة وكسر المعجمة (أمره) أن يتصدق بخمسي دينار) هذا الحديث مختصر وأخرجه الدارمي [١١١٣] بتمامه عن عبد الحميد بن زيد بن الخطاب قال: كان لعمر بن الخطاب امرأة تكثر الجماع فكان إذا أراد أن يأتيها اعتلت عليه بالحوض فوقع عليها فإذا هي صادقة فأثنى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فأمره أن يتصدق بخمسي دينار، (وهذا معضل) بفتح الصاد على صيغة اسم المفعول وهو ما سقط من سنده اثنان فصاعدًا، لكن لا بد أن يكون سقوط اثنين على التوالي، فلو سقط واحد من موضع وآخر من موضع آخر من السند لم يكن معضلًا بل منقطعًا.

قال المنذري: وأخرجه الترمذي [١٣٦]، وابن ماجه [٦٤٠] مرفوعًا. وقال الترمذي: قد روي عن ابن عباس موقوفًا ومرفوعًا وأخرجه النسائي [٢٨٩] مرفوعًا وموقوفًا ومرسلًا، وقال الخطابي: قال أكثر العلماء: لا شيء عليه ويستغفر الله، وزعموا أن هذا الحديث مرسل أو موقوف على ابن عباس ولا يصح متصلًا مرفوعًا. والذم برة إلا أن تقوم الحجة بشغلها، هذا آخر كلامه. وهذا الحديث قد وقع الاضطراب في إسناده ومثته: فروى مرفوعًا وموقوفًا ومرسلًا ومعضلًا. وقال عبد الرحمن بن مهدي: قيل لشعبة: إنك كنت ترفعه قال: إني كنت مجنونًا فصحت، وأما الاضطراب في مثته: فروى بدينار أو نصف دينار على الشك وروي يتصدق بدينار فإن لم يجد فنصف دينار، وروي التفرقة بين أن يصيبها في الدم أو انقطاع الدم، وروي يتصدق بخمسي دينار، وروي بنصف دينار وروي إذا كان دمًا أحمر فدينار، وإن كان دمًا أصفر فنصف دينار، وروي إن كان الدم عيبًا فليتصدق بدينار، وإن كان صفره فنصف دينار. انتهى كلام المنذري.

قلت: وأحاديث الباب تدل على وجوب الكفارة على من وطئ امرأته وهي حائض. قال الخطابي في «المعامل» ذهب إلى إيجاب الكفارة عليه غير واحد من العلماء منهم قتادة وأحمد بن حنبل وإسحاق وقال به الشافعي قديمًا ثم قال في الجديد: لا شيء عليه. قلت: ولا ينكر أن يكون فيه كفارة، لأنه وطئ محظور كالوطء في رمضان. وقال أكثر العلماء: لا شيء عليه ويستغفر الله، وزعموا أن هذا الحديث مرسل أو موقوف على ابن عباس، ولا يصح متصلًا مرفوعًا والذم برة إلا أن تقوم الحجة بشغلها وكان ابن عباس يقول: إذا أصابها في فور الدم تصدق بدينار، وإن كان في آخره فنصف دينار. وقال قتادة: دينار للحائض ونصف دينار إذا أصابها قبل أن يقتسل. وكان أحمد بن حنبل يقول: هو مخير بين الدينار ونصف الدينار. وروي عن الحسن أنه قال: عليه ما على من وقع على أهله في شهر رمضان. انتهى كلامه بحروقه.

١٠٧ - بَابُ فِي الرَّجُلِ يُصِيبُ مِنْهَا مَا دُونَ الْجَمَاعِ

(باب في الرجل يصيب منها) من المرأة الحائض. (ما دون الجماع) من ملاستها من السرة إلى الركبة.

٢٦٧ - (صحيح) حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ الرَّمْلِيُّ، ثَنِي اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ

حَبِيبِ مَوْلَى عُرْوَةَ، عَنْ ثُلَيْبَةَ مَوْلَاةٍ مَيْمُونَةَ، عَنْ مَيْمُونَةَ قَالَتْ: إِنَّ الثَّيْبِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَبَاشِرُ الْمَرْأَةَ مِنْ نِسَائِهِ وَهِيَ حَائِضٌ،

إِذَا كَانَ عَلَيْهَا إِزَارٌ إِلَى أَنْصَافِ الْفَخْذَيْنِ، أَوْ الرُّكْبَيْنِ، تَحْتَجِزُ بِهِ.
[قَالَ أَبُو دَاوُدَ: يُونُسُ يَقُولُ بُدَيَّةٌ، وَقَالَ مُعَمَّرٌ: تَذْبَعُ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ].

(عن نذبة مولاة ميمونة) قال الحافظ في «التقريب»: نذبة بضم النون ويقال: بفتحها وسكون الدال بعدها موحدة، ويقال: بموحدة أولها مع التصغير مقبولة (يباشر المرأة) المباشرة هي العلامسة والمعاشرة وفي رواية لمسلم [٢٩٥]: «كان رسول الله ﷺ يضطجع معي وأنا حائض وبيني وبينه ثوب» (إذا كان عليها إزار) وهو ما يستر به الفروج (إلى أنصاف الفخذين) الأنصاف جمع نصف وهو أحد شقي الشيء وإنما عبر بالجمع لما تقرر من أنه إذا أريد إضافة مثنى إلى المثنى يعبر عن الأول بلفظ الجمع كقوله تعالى: ﴿فَقَدَسَتْ قُلُوبُنَا﴾ [التحریم: ٤] (أو الركبتيين) هكذا في الأصول المعتمدة بلفظ: أو للتخيير. وفي «سنن النسائي»: والركبتين بالواو وهو بمعنى أر. والحاصل أن النبي ﷺ يضاجع المرأة من نسائه وهي حائض ويستمتع بها إذا كان عليها إزار يبلغ أنصاف فخذيهما أو ركبتيها (تحتجز) تلك المرأة (به) بالإزار وهذه جملة حالية، والحجز المنع، والحاجز الحائل بين الشيئين، أي: تشد الإزار على وسطها لتصون العورة وما لا يحل مباشرة عن قربانه ﷺ، ولا تنفصل مثرها عن العورة. ويجيء تحقيق مذاهب القول المحقق في آخر الباب. قال المنلري: وأخرجه النسائي [٢٨٧].

٢٦٨ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِدْرِاهِيمَ، نَا شُعْبَةُ، عَنْ مَثُورٍ، عَنْ إِدْرِاهِيمَ، عَنْ الْأَسَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ إِحْدَانَا إِذَا كَانَتْ حَائِضًا أَنْ تَتَرَّرَ ثُمَّ يَضَاجِعُهَا زَوْجَهَا. وَقَالَ مَرَّةً: «يُحَاسِرُهَا». [ق].

(أن تترر) أي: تشد إزاراً يستر سرتها وما تحتها إلى الركبة فما تحتها. وقوله: تترر بتشديد المشاة الفوقانية. قال الحافظ: وللشمهني: أن تاتزر بهمة ساكنة وهي أفصح، ويأتي حديث عائشة أيضاً في آخر الباب بلفظ: «يامرنا أن تترر» وهو بفتح النون وتشديد المشاة الفوقانية، وأكثره أكثر النحاة وأصله: فناتزر بهمة ساكنة بعد النون المفتوحة ثم المشاة الفوقانية على وزن افتعل. قال ابن هشام: وعوام المحدثين يحرفونه فيقروون بالفتح وتاء مشددة، أي: أتزر ولا وجه له لأنه افتعل فقاؤه همزة ساكنة بعد النون المفتوحة. وقطع الزمخشري بخطاً الإدغام. وقد حاول ابن مالك جوازه وقال: إنه مقصور على السماع كاتكل ومنه قراءة ابن محصن «فليؤد الذي اتمن» بهمة وصل وتاء مشددة، وعلى تقدير أن يكون خطأ، فهو من الرواة عن عائشة، فإن صح عنها كان حجة في الجواز لأنها من فصحاء العرب وحيتند فلا خطأ. نعم نقل بعضهم أنه مذهب الكوفيين، وحكاها الصغاني في «مجمع البحرين». كذا في «الفتح» و«الإرشاد».

(ثم يضاجعها زوجها وقال مرة: يباشرها) قال السيوطي: قال الشيخ ولي الدين العراقي: انفرد المؤلف بهذه الجملة الأخيرة، وليس في رواية بقية الأئمة ذكر الزوج فيحتمل الوجهين: أحدهما أن يكون أرادت بزوجه النبي ﷺ فوضعت الظاهر موضع المضمهر وعبرت عنه بالزوج، ويدل على ذلك رواية البخاري [٣٠٠] وغيره: «وكان يأمري فاتزر فيباشرني وأنا حائض». والآخر أن يكون قولها أولاً يامر إحساناً لا من حيث إنها إحدى أمهات المؤمنين بل من حيث أنها إحدى المسلمات، والمراد أن يامر كل مسلمة إذا كانت حائضاً أن تترر ثم يباشرها زوجها، لكن جعل الروايات متفقة أولى ولا سيما مع اتحاد المخرج، ومع أنه إذا ثبت هذا الحكم في حق أمهات المؤمنين ثبت في حق سائر النساء انتهى. فشعبة شاك فيه؛ مرة يقول: ثم يضاجعها زوجها، ومرة يقول: ثم يباشرها. والله أعلم. قال

المنذري: وأخرجه البخاري [٣٠٠]، ومسلم [٢٩٣]، والترمذي [١٣٢]، والنسائي [٢٨٦]، وابن ماجه [٦٣٥] بمعناه مختصراً ومطولاً.

٢٦٩ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، نَا يَحْيَى، عَنْ جَابِرِ بْنِ صُنَيْحٍ، قَالَ: سَمِعْتُ خَلِيسَةَ الْهَجَرِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: كُنْتُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَبِيْتُ فِي الشَّعَارِ الْوَاحِدِ وَأَنَا حَائِضٌ طَامِثٌ، فَإِنْ أَصَابَهُ مِنِّي شَيْءٌ غَسَلَ مَكَانَهُ، وَلَمْ يَغْدُهُ، ثُمَّ صَلَّى فِيهِ، وَإِنْ أَصَابَ - تَغْنِي قُوَّةُ - مِنْهُ شَيْءٌ غَسَلَ مَكَانَهُ وَلَمْ يَغْدُهُ، ثُمَّ صَلَّى فِيهِ.

(في الشعر الواحد) الشعر بكسر الشين ما يلي الجسد من الثياب، شاعرتها نمت معها في الشعر الواحد. كذا في «المصباح». وفيه دليل على جواز مباشرة الحائض والاضطجاع معها في الثوب الواحد وهو الشعر من غير إزار يكون عليها (وأنا حائض طامث) قال الجوهرى: طمئت المرأة تطمت بالضم وطمئت بالكسر لغة فهي طامث. انتهى. فقله: طامث تأكيد لقوله حائض (فإن أصابه مني شيء) من دم الحيض (ولم يعده) بإسكان العين وضم الدال، أي: لم يجاوز موضع الدم إلى غيره بل يقتصر على موضع الدم (وإن أصاب تعني ثوبه) هذا تفسير من بعض الرواة أظهر مفعول أصاب أي: إن أصاب ثوبه ﷺ بعد العود (منه) من الدم، وفي بعض النسخ مني كما في الرواية للنسائي الآتية (شيء) فاعل أصاب. وأخرجه النسائي من رواية محمد بن المثنى عن يحيى بن سعيد القطان بإسناده، ولفظ النسائي أصرح في المراد من لفظ المؤلف وأوضح ولفظه: «كنت أنا ورسول الله ﷺ نبيت في الشعر الواحد وأنا طامث حائض فإن أصابه مني شيء غسل مكانه ولم يعده وصلى فيه ثم يعود فإن أصابه مني شيء فعل مثل ذلك غسل مكانه ولم يعده وصلى فيه» فمفاد الروايين واحد، وليس في رواية المؤلف «ثم يعود» لكنه مراد والأحاديث يفسر بعضها بعضاً. وقال المنذري: وأخرجه النسائي [٢٨٤] وهو حسن.

٢٧٠ - (ضعيف) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، نَا عَبْدُ اللَّهِ - يَعْنِي ابْنَ عَمَرَ بْنِ عَائِشَ -، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - يَعْنِي ابْنَ زَيَْادٍ -، عَنْ عَمْرَةَ بْنِ غَرَابٍ، قَالَ: إِنَّ عَمَّةَ لَهُ حَدَّثَتْهَا أَنَّهَا سَأَلَتْ عَائِشَةَ قَالَتْ: إِحْدَانَا تَحِيضُ وَلَيْسَ لَهَا وَلَزَوَّجُهَا إِلَّا فِرَاشٌ وَاحِدٌ؟ قَالَتْ: أَخْبِرْكِي بِمَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: دَخَلَ فَمَضَى إِلَى مَسْجِدِهِ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: تَعْنِي مَسْجِدَ بَيْتِهِ - فَلَمْ يُصَرِّفْ حَتَّى غَلَبَتْنِي عَيْنِي وَأَوَجَعَتِ الْبُرْدُ فَقَالَ: «إِنِّي مِنِّي». فَقُلْتُ: إِنِّي حَائِضٌ، فَقَالَ: «وَلَيْنَ! اكْشِفِي عَنِ فِخْذَيْكَ، فَخِذِي فَوْضَعَ خَدَّهُ وَصَدَرَهُ عَلَى فِخْذِي، وَحَنَيْتُ عَلَيْهِ حَتَّى دَفَىءَ وَنَامَ.

(عن عمارة) بضم العين (ابن غراب) بضم الغين. قال في «التدريب»: هو مجهول (مسجد بيته) أي: الموضع الذي اتخذته في البيت للصلاة (حتى غلبتني عيني) أي: نمت (فقال: ادفي) من دنا يدنو أي: اقربي (وحينئذ عليه) أي: عطف ظهري وكببت عليه (حتى دفىء) دفىء يذفا مهموز من باب تعب أي: سخن بملاقاة البشرة ولامستها وإيصال الحرارة الحاصلة منها قال المنذري: عمارة بن غراب والراوي عنه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفرقي والراوي عن الأفرقي عبد الله بن عمر بن غانم وكلهم لا يحتج بحديثه انتهى

٢٧١ - (ضعيف) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ، نَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ -، عَنْ أَبِي الْيَمَانِ، عَنْ أُمِّ دُرَّةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: كُنْتُ إِذَا حِضْتُ تَرَلْتُ عَنِ الْمِثَالِ عَلَى الْحَصِيرِ، فَلَمْ تَقْرُبْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ تَذَنْ مِنْهُ حَتَّى تَنْظُرُ.

«عن المثال» بكسر الميم ثم التاء المثناة. قال الجوهري: المثال هو القراش (على الحصر) قال في «المصباح»: الحصر البارية وجمعها حصر، مثل بريد ويرد (فلم تقرب) قال الطبري: والحديث منسوخ إلا أن يحمل القرب على الغشيان انتهى. قلت: التأويل هو المتعين لتجتمع الروايات.

٢٧٢ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ بَغْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: ^(١) إِنْ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ مِنَ الْحَافِضِ شَيْئًا، أَلْقَى عَلَى فَرْجِهَا قُبًّا.

(كان إذا أراد من الحافظ شيئاً) من الاستمتاع والمباشرة (ألقي على فرجها ثوبها) ليكون حائلاً وحاجزاً من مس البشريتين. قال في «الفتح»: إسناده قوي.

٢٧٣ - (صحيح) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، نَا جَرِيرٌ، عَنْ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسَدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا]، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا فِي فَوْحِ حَيْضَتِنَا أَنْ نَتَرَّرَ، ثُمَّ يَتَّشِرُنَا، وَأَنْكُمُ يَبْكُونَ إِذْ تَكْمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبْكُكُمْ إِذْ تَكْمَا. [ق].

(يأمرنا في فوح حيضتنا) فوح بفتح الفاء وسكون الواو ثم الحاء المهملة. قال الخطابي: فوح الحيض معظمه وأوله مثله فوعة الدم، يقال: فاح وفاح بمعنى، وجاء في الحديث النهي عن السير في أول الليل حتى تذهب فوعته يريد إقبال ظلمته كما جاء النهي عن السير حتى تذهب فحمة العشاء انتهى كلامه. وقلها حيضتنا بفتح الحاء أي: الحيض (يملك إربه) قال الخطابي: يروى على وجهين أحدهما الإرب مكسورة الألف والآخر الأرب مفتوحة الألف والراء وكلاهما معناه وطر النفس وحاجتها. انتهى. والمراد أنه ﷺ كان أملك الناس لأمره فلا يخشى عليه ما يخشى على غيره من أن يحوم حول الحمى ومع ذلك فكان يباشر فوق الإزار تشريعاً لغيره ممن ليس بمعصوم.

واعلم أن المؤلف رحمه الله أورد في هذا الباب سبعة أحاديث فبعضها يدل على جواز الاستمتاع من الحائض بما فوق الإزار وعدم جوازه بما عداها، وبعضها على جواز الاستمتاع من غير تخصيص بمحل دون محل من سائر البدن، وبعضها يدل على جوازه أيضاً لكن مع وضع شيء على الفرج.

قال العلماء: إن مباشرة الحائض أقسام: أحدها: أن يباشرها بالجماع في الفرج، وهذا حرام بالإجماع بنص القرآن والسنة الصحيحة. الثاني: أن يباشرها بما فوق السرة وتحت الركبة بالذكر والقيلة واللمس وغير ذلك وهو حلال باتفاق العلماء. الثالث: المباشرة فيما بين السرة في غير القبل والدبر وفيه ثلاثة أوجه لأصحاب الشافعي الأشهر منها التحريم، وذهب إليه مالك وأبو حنيفة وهو قول أكثر العلماء، والثاني عدم التحريم مع الكراهة. قال النووي: وهذا الوجه أقوى من حيث الدليل وهو المختار، والثالث إن كان المباشر يضبط نفسه عن الفرج ويثني من نفسه باجتنابه إما لضعف شهوته أو لشدة ورعه جاز وإلا لم يجز. ومن ذهب إلى الجواز عكرمة ومجاهد والحسن والشعبي وإبراهيم النخعي والحكم وسفيان الثوري والأوزاعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ومحمد بن الحسن من الحنفية ورجحه الطحاوي، وهو اختيار أصبغ من المالكية وغيرهم.

قلت ما ذهب إليه هذه الجماعة من جواز المباشرة بالحائض بجميع عضوها ما خلا الجماع هو قول موافق

للأدلة الصحيحة والله تعالى أعلم.

١٠٨ - بَابُ فِي الْمَرْأَةِ شُتْحَاضُ، وَمَنْ قَالَ: تَدَعُ الصَّلَاةَ فِي عِدَّةِ الْيَأْمِ الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُ

وقال الجوهرى: استحيضت المرأة استمر بها الدم بعد أيامها فهي مستحاضة. (ومن قال تدع) أي: ترك (الصلاة في عدة الأيام التي كانت تحيض) في أيام الصحة قبل حدوث العلة.

٢٧٤- (صحيح) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: إِنْ امْرَأَةٌ كَانَتْ تُهْرَاقُ الدَّمَاءَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَقْتِ لَهَا أُمُّ سَلَمَةَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «لَتَنْظُرَ عِدَّةَ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُهُنَّ مِنَ الشَّهْرِ قَبْلَ أَنْ يَصِيحَهَا الَّذِي أَصَابَهَا، فَتَرْكِبَ الصَّلَاةَ قَدْرَ ذَلِكَ مِنَ الشَّهْرِ، فَإِذَا خَلَفْتَ ذَلِكَ فَلَتَنْتَقِلْ، ثُمَّ لَتَسْتَنْظِرَ بِثَوْبٍ، ثُمَّ لَتُصَلَّ [فِيهِ]».

(تهراق الدماء) بالنصب على التمييز وتهراق بصيغة المجهول ونائب فاعله ضمير فيه يرجع إلى المرأة أي: تهراق هي الدماء، ويجوز الرفع بتقدير تهراق دماؤها وال بدل من الإضافة والهاء في هراق بدل من همزة أراق يقال: أراق الماء يريقه وهراق يهريقه يفتح الهاء هراقه قاله ابن الأثير الجزري. (فإذا خلفت ذلك) من التخلف أي: تركت أيام الحيض الذي كانت تعهده وراءها (فلتنتقل) أي: غسل انقطاع الحيض (ثم لتستنظر بثوب) أي: تشد فرجها بخرقه بعد أن تختشي قطناً وتوثق طرفي الخرقه في شيء تشده على وسطها فيمنع ذلك سيل الدم مأخوذ من ثمر الدابة يفتح الفاء الذي يجعل تحت ذنبها (ثم لتصل) هكذا في النسخين من المنذري. قال الحافظ ولي الدين العراقي: هو بإثبات الياء للاشباع كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ مِنْ بَنِيٍّ وَيَصِيرُ﴾ [يوسف: ٩٠] انتهى.

قلت: وهكذا بإثبات الياء في نسخ «الموطأ» [١٣٥] وأما في نسخ «السنن» الموجودة عندي فليسقاط الياء بلفظ: «ثم لتصل». واحتج بهذا الحديث من قال: إن المستحاضة المعتادة ترد لعادتها، ميزت أم لا، وافق تمييزها عادتاً أو خالفها. قال الإمام الخطابي: هذا حكم المرأة، ويكون لها من الشهر أيام معلومة تحيضها في أيام الصحة قبل حدوث العلة، ثم تستحاض فتهريق الدماء، ويستمر بها السيلان أمرها رسول الله ﷺ أن تدع الصلاة من الشهر قدر الأيام التي كانت تحيض قبل أن يصبها ما أصابها، فإذا استوفت عدد تلك الأيام اغتسلت مرة واحدة، وحكمها حكم الطواهر في وجوب الصلاة والصوم عليها، وجواز الطواف إذا حجت، وغشيان الزوج إياها، إلا أنها إذا أرادت أن تصلي توضأت لكل صلاة، لأن طهارتها ضرورة، فلا يجوز أن تصلي صلاتي فرض كالمتيمم. انتهى كلامه. قال المنذري: حسن.

٢٧٥- (صحيح) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَيَزِيدُ بْنُ خَالِدٍ بْنُ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ، قَالَا: ثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّ رَجُلًا أَخْبَرَهُ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تُهْرَاقُ الدَّمَاءَ، فَذَكَرَ مَعْنَاهُ، قَالَ: «فَإِذَا خَلَفْتَ ذَلِكَ، وَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلَتَنْتَقِلْ بِمَعْنَاهُ».

(معناه) أي: معنى حديث مالك (قال) أي: الليث في حديثه (فإذا خلفت ذلك وحضرت الصلاة فلتنقل بمعناه) فيه دليل على أن الحائض ليس الغسل عليها واجباً على الفور بعد انقطاع الحيض حتى جاءت وقت الصلاة.

قال المنذري: وأخرجه النسائي [٢٠٨]، وابن ماجه [٦٢٣]، وفي إسناد هذه الرواية مجهول.

٢٧٦- (صحيح) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، ثَنَا أَنَسٌ - يَمْنِي ابْنُ عِيَّاضٍ -، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ

ابن يسار، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تَهْرَأُ الدَّمَاءَ، فَذَكَرَ مَعْنَى حَدِيثِ اللَّيْثِ، قَالَ: «إِذَا خَلَفْتَهُنَّ وَحَضَرَتْ الصَّلَاةَ فَلْتَنْفُسِلْنَ» وَسَاقَ مَعْنَاهُ.

(فإذا خلفتهن) أي: تركت أيام الحيض وراءها.

٢٧٧ - (صحيح) حَدَّثَنَا يَنْقُوبُ بْنُ إِسْرَاهِيلَ، نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، نَا صَخْرُ بْنُ جُوَيْرِيَةَ، عَنْ نَافِعٍ بِإِسْنَادِ اللَّيْثِ وَمَعْنَاهُ، قَالَ: «فَلْتَرْكِ الصَّلَاةَ قَدْرَ ذَلِكَ، ثُمَّ إِذَا حَضَرَتْ الصَّلَاةَ فَلْتَنْفُسِلْنَ» وَلْتَسْتَلْزِمَنَّ يَنْقُوبَ، ثُمَّ تُصَلِّيَ.

٢٧٨ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نَا وَهَيْبٌ، نَا الْيُوبُ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، بِهَذِهِ الْقِصَّةِ، قَالَ فِيهِ: «تَدْعُ الصَّلَاةَ، وَتَنْفُسِلُ يَمَّا سَوَى ذَلِكَ، وَتَسْتَلْزِمَنَّ يَنْقُوبَ، وَتُصَلِّيَ».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَسَمِعَ الْمَرْأَةَ الَّتِي كَانَتْ اسْتَحْيِضَتْ: حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ الْيُوبِ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ، قَالَ: فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حَبِيبٍ.

(وتنفسل فيما سوى ذلك) أي: فيما سوى أيام الحيض وهو بعد انقطاعه (وتستلزم) بذال معجمة من النفر أي: لتستعمل طيباً يزيل به هذا الشيء الكريه عنها، وإن روي بمهمله فالمعنى: لتدفع عن نفسها النفر أي: الرائحة الكريهة كذا في «التوسط شرح سنن أبي داود». وفي بعض النسخ: تستلزم (سمى المرأة) مفعول سمي (حماد بن زيد) فاعل سمي (قال) أي: حماد (فاطمة) فظهر أن المرأة المبهمه هي فاطمة.

٢٧٩ - (صحيح) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، نَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ عِرَالٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّهَا قَالَتْ: إِنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الدَّمِّ؟ فَقَالَتْ عَائِشَةُ: فَرَأَيْتُ مَرْكَهًا تَلَانَ دَمًا، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «امْكُثِي قَدْرَ مَا كَانَتْ تُحْسِنُكَ حَيْضُكَ، ثُمَّ امْكُثِي». [م].

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَرَوَاهُ قُتَيْبَةُ بَيْنَ أَضْعَافٍ حَدِيثَ جَعْفَرِ بْنِ رِبْعَةَ، فِي آخِرِهَا، وَرَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ عَيَّاشٍ وَيُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ اللَّيْثِ، فَقَالَ: جَعْفَرُ بْنُ رِبْعَةَ.

(عن الدم) أي: دم الاستحاضة (فرايت مركها) بكسر الميم إجابة تقتل فيها الثياب يقال بالفارسية: لكن (٢١) وتغاره (ملان دما) على وزن عششان (فقال لها) أي: لأم حبيبة (امكثي) أمر من المكث وهو الإقامة مع الانتظار والتلبث في المكان أي: انتظري للطهارة غير مصلية (قدر ما) أي: الأيام التي (تحبسك) بكسر الكاف عن الصلاة والصوم وغيرها (حيضك) بفتح الحاء أي: اتركي الصلاة والصوم وقراءة القرآن وغيرها قدر أيام حيضك التي كنت تركينها فيها قبل حدوث هذه العلة وانتظري الطهارة (ثم اغتسلي) بعد انقضاء تلك العلة. قال المنذري: وأخرجه مسلم [٣٣٤]، والنسائي [٢٠٧] (ورواه قتية) أي: ذكره والضمير المنصوب في رواه يرجع إلى جعفر بن ربيعة (بين) ظرف (أضغاف) بفتح الهمزة قال الجوهري: وقع فلان في أضغاف كتابه، يريدون توقيعه في أثناء السطور أو الحاشية. وفي «القاموس»: أضغاف الكتاب أثناء سطوره (حديث) بالتووين المضاف إليه لأضغاف (جعفر بن ربيعة)

(١) في «نسخة»: «ولتستلزم». (منه).

(٢) لكن بالفارسية تأتي بمعاني: طست، حوض، مبرة، «المعجم الفارسي الكبير» (٢/٢٦١٨) وتغار بالفارسية تأتي بمعاني: طست فخاري، وطست المعين، وعاء يضع الفارس غذاء الفرس، كلس. المصدر السابق (١/٧٣٦).

بدل من الضمير المنصوب في رواه (في آخرها) بفتح الخاء أي: في آخر العرة. وحاصل المعنى أن قتيبة ذكر مرة أخرى عند التحديث أن لفظ جعفر بن ربيعة في الإسناد ثابت بين السطور أو الحاشية وكأنه لم يتقن به، ولذا حدث مرة بإثباته ومرة بإسقاطه، ويحتمل فيه توجيه آخر وهو أن يجعل جعفر منونا مضافاً إليه لحديث وابن ربيعة بدلاً من الضمير المنصوب في رواه وقوله: في آخرها بكسر الخاء أي: في آخر السطور والمعنى أن قتيبة روى الحديث بلفظ جعفر فقط من غير نسبة لأبيه، وذكر أن بين سطور حديث جعفر في آخر السطور موجود لفظ ابن ربيعة (فقالا جعفر بن ربيعة) بذكر لفظ جعفر بن ربيعة في الإسناد لا بين السطور أو في الحاشية هذا على التوجيه الأول. وعلى التوجيه الثاني: معناه روى علي بن عياش ويونس ابن محمد لفظ جعفر مع نسبه إلى أبيه، لا كما روى قتيبة بأن ذكر لفظ جعفر في الإسناد، ولفظ ابن ربيعة بين السطور أو في الحاشية والله تعالى أعلم.

٢٨٠ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ حَمَّادٍ، أَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ الْمُنْذِرِ ابْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: إِنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حُبَيْشٍ حَدَّثَتْهُ، أَنَّهَا سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَشَكَتْ إِلَيْهِ الدَّمَ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ، فَاظْطَرِّي إِذَا أَقْبَرْتُكَ فَلَا تُصَلِّيْ، فَإِذَا مَرَّ قَرْنُوكَ فَتَطَهَّرِي، ثُمَّ صَلِّي مَا بَيْنَ الْقَرْنِ إِلَى الْقَرْنِ».

(إنما ذلك عرق) بكسر العين وسكون الراء هو المسمى بالعاذل. قال الخطابي في «المعالم»: يريد أن ذلك علة حدثت بها من تصدع العروق فانفجر الدم وليس بدم الحيض الذي يقذفه الرحم لميقات معلوم، فيجري مجرى سائر الأنفال والفضول التي تستغني عنها الطبيعة فتقذفها عن البدن فتجد النفس راحة لمفارقتها انتهى. وقال الشيخ ولي الله المحدث الدعلوي في «المصنف» بعد نقل قول الخطابي: والأمر المحقق في ذلك أن دم الاستحاضة ودم الحيض هما يخرجان من محل واحد، لكن دم الحيض هو مطابق لعادة النساء التي جبلن عليها، ودم الاستحاضة يجري على خلاف عادتهن لفساد أوعية الدم والرطوبة الحاصلة فيها، وإنما عبر هذا بتصدع العروق (قرءك) بفتح القاف ويجمع على القروء والأقرء قال الخطابي: يريد بالقرء ها هنا الحيض، وحقيقة القرء: الوقت الذي يعود فيه الحيض أو الطهر، ولذلك قيل للطهر كما قيل للحيض قرءاً انتهى. (فإذا مر قرؤك) أي: مضى (تطهري) أي: تغتسلي (ثم صلي ما بين القرء إلى القرء) أي: صلي من انقطاع الحيض الذي في الشهر الحاضر إلى الحيض الذي في شهر يليه.

قال المنذري: وأخرجه النسائي [٢١١] وفي إسناده المنذر بن المغيرة. سئل عنه أبو حاتم الرازي فقال: هو مجهول ليس بمشهور.

٢٨١ - (صحيح) حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، نَا جَرِيرٌ، عَنْ سَهْلٍ - يَعْنِي ابْنَ أَبِي صَالِحٍ -، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: حَدَّثَنِي فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ، أَنَّهَا أَمَرَتْ أَشْمَاءَ - أَوْ: أَشْمَاءَ حَدَّثَنِي أَنَّهَا أَمَرَتْهَا فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ - أَنْ تَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَهَا أَنْ تَقْعُدَ الْإِثَامَ الَّتِي كَانَتْ تَقْعُدُ، ثُمَّ تَغْتَسِلُ. (صحيح بما قبله) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَرَوَاهُ قَتَادَةُ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ جَحْشٍ اسْتَحِضَتْ، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَدَعَ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَانِهَا، ثُمَّ تَغْتَسِلَ وَتُصَلِّيَ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: لَمْ يَسْمَعْ قَتَادَةُ مِنْ عُرْوَةَ شَيْئاً.

(صحيح) (قَالَ أَبُو دَاوُدَ): وَكَأَنَّ ابْنَ عَيْنَةَ فِي حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: إِنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ كَانَتْ

تُسَخَّصُ، فَسَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ: فَأَمَرَهَا أَنْ تَدَعَ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَانِهَا. [م].

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهَذَا وَهَمٌ مِنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، لَيْسَ هَذَا فِي حَدِيثِ الْحُطَّاءِ عَنِ الزُّهْرِيِّ، إِلَّا مَا ذَكَرَ سَهِيلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، وَقَدْ رَوَى الْمُحَدِّثِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: «تَدَعَ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَانِهَا». (صحيح موقوف) وَرَوَتْ قَبِيرُ بِنْتُ عَمْرِو زَوْجُ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ: «الْمُسْتَحَاضَةُ تَتْرَكُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَانِهَا، ثُمَّ تَغْتَسِلُ».

(صحيح بما قبله) وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهَا أَنْ تَتْرَكَ الصَّلَاةَ قَدْرَ أَقْرَانِهَا. (صحيح) وَرَوَى أَبُو يَسْرٍ جَعْفَرُ بْنُ أَبِي وَخَشِيَّةَ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتُ جَحْشٍ اسْتَحْضَتْ، فَذَكَرَ بَيْتَهُ، وَرَوَى شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي الْيَقْطَانِ، عَنْ عَبْدِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْمُسْتَحَاضَةُ تَدَعَ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَانِهَا، ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي». [بأي موصلاً بعد تسعة أبواب].

(صحيح) وَرَوَى الْعَلَاءُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ: «إِنْ سَوَدَتْ اسْتَحْضَتْ فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ إِذَا مَضَتْ أَيَّامُهَا اغْتَسَلَتْ وَصَلَّتْ»^(١).

(صحيح) وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ: الْمُسْتَحَاضَةُ تَجْلِسُ أَيَّامَ قُرْنِهَا. (صحيح)^(٢) وَكَذَلِكَ رَوَاهُ عَمَّارُ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ وَطَلْقُ بْنُ حَبِيبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. (إسناده ضعيف)^(٣) وَكَذَلِكَ رَوَاهُ مَعْقِلُ الْحَتَمِيُّ، عَنْ عَلِيٍّ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]. (صحيح)^(٤) وَكَذَلِكَ رَوَى الشَّعْبِيُّ، عَنْ قَبِيرِ امْرَأَةٍ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا].

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَعَطَاءٍ، وَمَكْحُولٍ، وَإِبْرَاهِيمَ، وَسَالِمٍ، وَالْقَاسِمِ أَنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ تَدَعَ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَانِهَا. [قَالَ أَبُو دَاوُدَ: لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُرْوَةَ شَيْئاً]^(٥).

(أو أسماء حدثتني أنها أمرتها) أَي: أَسْمَاءُ (فَاطِمَةُ) فَاعِلُ أَمَرْتَهَا، وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ عَلَى التَّرَدُّدِ هَلْ رَوَى عُرْوَةُ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عَمِيْسٍ أَوْ فَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حَبِيشٍ. وَقَدْ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْمَوْلَفِ [٢٩٦]، وَالدَّارِقُطَنِيِّ [٢١٥/١] عَنْ طَرِيقِ خَالِدٍ عَنْ سَهِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عَمِيْسٍ قَالَتْ (صحيح): «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي عَمِيْسٍ اسْتَحْضَتْ مِنْذُ كُنَّا وَكَذَا» فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطَوْلِهِ بِلَفْظٍ آخَرَ. (فَأَمَرَهَا) أَي: فَاطِمَةُ (أَنْ تَقْعُدَ) وَتَكْفُ نَفْسَهَا عَنْ فِعْلِ مَا تَفْعَلُهُ الطَّاهِرَةُ (كَانَتْ تَقْعُدُ) قَبْلَ ذَلِكَ الدَّاءِ (ثُمَّ تَقْعُدُ) بَعْدَ انْقِضَاءِ تِلْكَ الْأَيَّامِ الَّتِي عَدَّتْهَا لِلْحَيْضِ وَفِيهِ دَلِيلٌ لِمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْإِعْتِبَارَ لِلْعَادَةِ لَا لِلتَّمْيِيزِ. قَالَ الْمَنْزَرِيُّ: حَسَنَ (وَهَذَا) أَي: هَذَا اللَّفْظُ وَهُوَ قَوْلُهُ: فَأَمَرَهَا أَنْ تَدَعَ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَانِهَا (وَهُمْ مِنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ) فَهُوَ مَعَ كَوْنِهِ حَافِظًا مُتَقَنًّا قَدْ وَهَمَ فِي رِوَايَةِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ.

(١) قَوْلَةُ أَبِي جَعْفَرٍ فِي «الصَّحِيحِ» عِدَا قَوْلُهُ «وَصَلَّتْ»، وَذَكَرَهَا شَيْخُنَا - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِإِسْمَائِي فِي «الضَّعِيفِ».

(٢) اسْتَدْرَكْنَا هَذَا الْمَوْضِعَ مِنَ التَّخْرِيجِ الْمَطْوُولِ لـ «صَحِيحِ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ».

(٣) اسْتَدْرَكْنَا هَذَا الْمَوْضِعَ مِنَ التَّخْرِيجِ الْمَطْوُولِ لـ «صَحِيحِ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ».

(٤) اسْتَدْرَكْنَا هَذَا الْمَوْضِعَ مِنَ التَّخْرِيجِ الْمَطْوُولِ لـ «صَحِيحِ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ».

(٥) لَيْسَتْ فِي (الْهِنْدِيَّةِ)، وَالْجُمْلَةُ غَيْرُ تَامَةٍ، وَأُظْهِرَ أَنَّ الْكَلِمَةَ الْمُتَقَدِّمَةَ لِأَبِي دَاوُدَ، وَهِيَ: لَمْ يَسْمَعْ قِتَادَةَ مِنْ عُرْوَةَ شَيْئاً. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(ليس هذا) اللفظ المذكور (في حديث الحفاظ) كعمرو بن الحارث والليث ويونس وابن أبي ذئب والأوزاعي ومعمرو وغيرهم، واستعرف ألفاظهم بتمامها بعد هذا الباب (إلا ما ذكر سهيل بن أبي صالح) عن الزهري في الحديث المتقدم فأصحاب الزهري غير سفيان بن عيينة وروا عن الزهري مثل ما رواه سهيل بن أبي صالح وهو قوله: فأمرها أن تقعد الأيام التي كانت تقعد (لم يذكر فيه) أي: في حديثه هذه الجملة. ولقائل أن يقول: إن الوهم ليس من ابن عيينة بل من رواية أبي موسى محمد بن المثنى فهو ذكر هذه الجملة في روايته عن ابن عيينة، وأما الحميدي فلم يذكرها فالقول ما قال الحميدي، لأنه أثبت أصحاب ابن عيينة؛ لازمه تسع عشرة سنة.

وحاصل الكلام أن جملة «تدع الصلاة أيام أقرانها» ليست بمحفوظة في رواية الزهري ولم يذكرها أحد من حفاظ أصحاب الزهري غير ابن عيينة وهو وهم فيه. والمحفوظ في رواية الزهري إنما قوله: فأمرها أن تقعد الأيام كانت تقعد ومعنى الجملتين واحد لكن المحدثين معظم قصدهم إلى ضبط الألفاظ المروية بعينها، فرووها كما سمعوا، وإن اختلطت رواية بعض الحفاظ في بعض ميزوها وبينوها. (وهو قول الحسن. . الخ) وحاصل الكلام أن علي بن أبي طالب وعائشة وابن عباس رضي الله عنهم من الصحابة والحسن البصري وسعيد بن المسيب وعطاء ومكحولاً والنخعي وسالم بن عبد الله والقاسم من التابعين كلهم قالوا: إن المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرانها، فهؤلاء من القائلين بما ترجم به المؤلف في الباب بقوله: ومن قال تدع الصلاة في عدة الأيام التي كانت تحيض، فعند هؤلاء ترجع المستحاضة إلى عاداتها المعروفة إن كانت لها عادة والله تعالى أعلم.

١٠٩ - (بَابٌ مِّن رَّوَى: أَنَّ الْحَيْضَةَ إِذَا أَذْبَرْتُ^(١) لَا تَدَعُ الصَّلَاةَ

٢٨٢- (صحيح) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الثَّقَلِيُّ، قَالَا: ثَنَا زُهَيْرٌ، نَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، ١١٤/١ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: إِنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حُبَيْسٍ جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: إِنِّي امْرَأَةٌ اسْتَحَاضَ فَإِنَّ أَطْهَرَ أَقَادِعُ الصَّلَاةِ؟ قَالَ: «إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلْتَ الْحَيْضَةَ فَدَعِي الصَّلَاةَ، فَإِذَا أَذْبَرْتَ فَأَغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ، ثُمَّ صَلِّي». [ق].

(استحاض) بضم الهجمة وفتح التاء المثناة، يقال: استحاضت المرأة: إذا استمر بها الدم بعد أيامها المعتادة فهي مستحاضة (فلا أطهر) لأنها اعتقدت أن طهارة الحائض لا تعرف إلا بانقطاع الدم فكتت بعدم الطهر عن اتصاله (أقادع الصلاة) أي: أيكون لي حكم الحائض فأتركها (قال إنما ذلك) بكسر الكاف لأنه خطاب للمؤث (بالحيضة) قال الحافظ: الحيضة بفتح الحاء كما نقله الخطابي عن أكثر المحدثين أو كلهم، وإن كان قد اختار الكسر لكن الفتح ها هنا أظهر (فإذا أقبلت الحيضة) قال الطيبي: أي أيام حيضتك فيكون رداً إلى العادة أو الحال التي تكون للحيض من قوة الدم في اللون والقوام فيكون رداً إلى التمييز. وقال النووي: يجوز ها هنا الكسر أي على إرادة الحالة والفتح على المرة جوازاً حسناً (فإذا أذبرت) وهو ابتداء انقطاعها والمراد بالإقبال ابتداء دم الحيض (فاغسلي عنك الدم ثم صلي) أي: بعد الاغتسال كما جاء في التصريح به في رواية البخاري. وهذا الاختلاف واقع بين أصحاب هشام منهم من ذكر غسل الدم ولم يذكر الاغتسال. ومنهم من ذكر الاغتسال ولم يذكر غسل الدم. قال الحافظ: وكلهم ثقات وأحاديثهم

(١) قال ابن رسلان في «الشرح»: «هكذا وجد «إذا أذبرت تدع»، والصواب: «إذا أقبلت». وهذا الباب ليس في نسخة الخطيب.

في «الصحاحين»، فيحمل على أن كل فريق اختصر أحد الأمرين لوضوحه عنده انتهى. قال المنذري: وأخرجه البخاري [٢٢٨]، ومسلم [٣٣٣]، والترمذي [١٢٥]، والنسائي [٣٦٤]، وابن ماجه [٦٦٤].

٢٨٣ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَنْيَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامٍ، بِإِسْنَادٍ زَاهٍ وَمَعْنَاهُ، [وَقَالَ: فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَأُتِيَ الصَّلَاةَ، فَإِذَا ذَهَبَ قَلْبُهَا، فَأَغْلَبِي الدَّمَ عَلَيْكَ وَصَلِّيْ]. [ق].

(فإذا ذهب قدرها) أي: قدر الحيضة على ما قدره الشرع أو على ما تراه المرأة باجتهادها أو على ما تقدم من عاداتها في حيضتها، فيه احتمالات ذكره الباقي في «شرح الموطأ».

١١٠ - بِأَبٍ مَنْ قَالَ: إِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ تَدْعُ الصَّلَاةَ^(١)

باب إذا أقبلت الحيضة وميزت المرأة دم الحيض من دم الاستحاضة (تدع الصلاة) وأنها تعتبر دم الحيض وتعمل على إقباله وإدباره فترك الصلاة عند إقبال الحيضة، فإذا أدبرت اغتسلت وصلت.

٢٨٤ - (ضعيف) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ، عَنْ بَهِيَّةَ قَالَتْ: سَمِعْتُ امْرَأَةً تَسْأَلُ عَائِشَةَ عَنْ امْرَأَةٍ فَسَدَ حَيْضُهَا وَأَهْرِيقَتْ دَمًا، فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَمُرَهَا فَلْتَنْتَظِرَ قَدْرَ مَا كَانَتْ تَحِيضُ فِي كُلِّ شَهْرٍ وَحَيْضُهَا مُسْتَعِينٌ، فَلْتَعْتَدْ بِقَدْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَيَّامِ، ثُمَّ لَتَدْعُ الصَّلَاةَ فِيهِمْ أَوْ يَقْدِرْهُمْ، ثُمَّ لَتَغْتَسِلَ ثُمَّ لَتَسْتَفْرِ بِتَوْبٍ، ثُمَّ تُصَلِّيْ.

(حدثنا أبو عقيل) يفتح العين وكسر القاف، ضعفه على بن المديني والنسائي وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال أبو زرعة: لين الحديث قاله الذهبي (عن بهية) بالتصغير مولاة أبي بكر الصديق رضي الله عنه (فسد حيضها) أي: تجاوز حيضها عن عاداتها المعروفة (وأهريقته دماً) بالبناء للمجهول أي: جرى لها دم الاستحاضة (أن أمرها) أي: السائلة عن حكم الاستحاضة (فلتنظر) هكذا في جميع النسخ وهو من النظر يقال نظرت الشيء وانتظرت بمعنى وفي التنزيل: ﴿مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾ [يس: ٤٩] أي: ما ينتظرون إلا صيحة واحدة، والمعنى أنها تنتظر قدر الأيام التي كانت تحيض قبل ذلك، ويحتمل أن يكون من الإنظار وهو التأخير والإمهال، والمعنى تؤخر وتمهل نفسها عن أداء الصلاة والصيام وغير ذلك مما يحرم فعله على الحائض (قدرها) أي: الأيام والليالي (كانت تحيض) فيها (وحيضها مستقيم) أي: في حالة استقامة الحيض، وهذه جملة حالبة (فلتعتد) من الاعتداد يقال: اعتدت بالشيء أي: أدخلته في العد والحساب فهو معتد به محسوب غير ساقط، والفاء للتفسير أي: تحسب أيام حيضها بقدر ذلك من الأيام التي كانت تحيض قبل حدوث العلة (ثم تدع الصلاة فيهن) أي: في الأيام المحسوبة المعتدة للحيض (أو بقدرهن) أي: تترك الصلاة بقدر الأيام المعتدة للحيض. قال المنذري: أبو عقيل يفتح العين وهو يحى بن المتوكل مديني لا يحتاج بحديثه، وقيل: إنه لم يرو عن بهية إلا هو.

٢٨٥ - (صحيح) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَقِيلٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمَصْرِيَّانِ، قَالَا: أَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَعَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: إِذَا أُمُّ حَبِيبَةَ بَشَتْ جَحْشَ حَتَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَحَتْ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، اسْتَحْيَضَتْ سَبْعَ سَيِّئِينَ، فَاسْتَعْتَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِي هَذِهِ لَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ، وَلَكِنْ هَذَا عِرْقٌ، فَأَغْلَبِي وَصَلِّيْ». [ق].

(١) (واعلم أن هذا الباب لم يوجد في أكثر النسخ، وكنا ليس في «المنذري»). (منه). قلت: وهو ثابت في «معالم السنن».

(صحيح) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: زَادَ الْأَوْزَاعِيُّ فِي هَذَا الْخَلِيفِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ وَعُمَرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: اسْتَحْبَبْتُ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ جَحْشٍ - وَهِيَ تَحْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ - سَبْعَ سِنِينَ، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةَ فَلْتَعِي الصَّلَاةَ، فَإِذَا أَدْبَرَتْ فَاغْتَسِلِي وَصَلِّيْ».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَلَمْ يَذْكُرْ هَذَا الْكَلَامَ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ، غَيْرَ الْأَوْزَاعِيِّ، وَرَوَاهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ: عَمْرُو بْنُ الْخَارِثِ، وَاللَّيْثُ، وَيُوشُسُ، وَابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، وَمَعْمَرُ، وَالزَّاهِرِيُّ بْنُ سَعْدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، وَابْنُ إِسْحَاقَ، وَمُفِيدُ ابْنِ عُيَيْنَةَ: وَلَمْ يَذْكُرُوا هَذَا الْكَلَامَ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَإِنَّمَا هَذَا لَفْظُ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ.

(صحيح) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَزَادَ ابْنُ عُيَيْنَةَ فِيهِ أَيْضًا: أَمَرَهَا أَنْ تَدَعَ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَابِهَا، وَهُوَ وَهْمٌ مِنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، وَحَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ الزُّهْرِيِّ فِيهِ شَيْءٌ، وَيَقْرُبُ مِنَ الَّذِي زَادَ الْأَوْزَاعِيُّ فِي حَدِيثِهِ. (م، تقدم (٢٨١)).

(ختمه رسول الله ﷺ) يفتح الخاء والتاء المثناة من فوق، ومعناه قربة زوج النبي ﷺ. قال أهل اللغة: الأختان جمع ختن وهو أقارب زوجة الرجل والأحماء أقارب زوج المرأة، والأصهار يعم الجميع (وتحت عبد الرحمن بن عوف) معناه: أنه زوجته فعرها بشيئين: أحدهما كونها أخت أم المؤمنين زينب بنت جحش زوج النبي ﷺ، والثاني: كونها زوجة عبد الرحمن (إن هذه ليست بالحیضة) أي: هذه الحالة التي أنت فيها من جريان الدم على خلاف عادة النساء ليست بحیضة (ولكن هذا عرق) أي: لكن هذا الدم الخارج عرق، وسلف تفسير العرق. قال المنذري: وأخرجه البخاري [٣٢٧]، ومسلم [٣٣٤]، والنسائي [٣٦٥]، وابن ماجه [٦٢١].

(لم يذكر هذا الكلام) أي: جملة «إِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةَ فَدَعِيَ الصَّلَاةَ وَإِذَا أَدْبَرَتْ فَاغْتَسَلِي» (ولم يذكروا) هؤلاء (هذا الكلام) أي: جملة «إِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةَ... إلخ (وإنما هذا) الكلام، أي: الجملة المذكورة (لفظ حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة) وليس من لفظ حديث الزهري عن عروة عن عائشة (زاد ابن عيينة فيه) أي: في حديثه (أيضاً) هذا اللفظ (أمرها أن تدع الصلاة أيام أقربائها، وهو وهم من ابن عيينة) لأن هذه الزيادة لم يذكرها أحد من حفاظ أصحاب الزهري عنه غير ابن عيينة وسلف تحقيق ذلك (و) هكذا (حديث محمد بن عمرو) الآتي (عن الزهري فيه شيء) من الوهم (ويقرب) حديث محمد بن عمرو في الوهم أو زيادة ابن عيينة (من) الكلام (الذي زاد الأوزاعي في حديثه) ولم يذكر أحد من أصحاب الزهري غيره، وهو: «إِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةَ فَدَعِيَ الصَّلَاةَ فَإِذَا أَدْبَرَتْ فَاغْتَسَلِي وَصَلِّي» فزيادة ابن عيينة وزيادة الأوزاعي وحديث محمد بن عمرو في كلها وهم، وتفرّد كل واحد منهم بما لم يذكره أحد سواه.

٢٨٦ - (حسن) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، نَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ مُحَمَّدٍ - يُعْنِي ابْنَ عَمْرٍو - قَالَ: نَبِي ابْنُ شَهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ قَالَ: «إِنَّهَا كَانَتْ تُسْتَحَاضُ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا كَانَ دَمُ الْحَيْضَةِ فَإِنَّهُ دَمٌ أَسْوَدٌ يُعْرَفُ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فَأَمْسِكِي عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِذَا كَانَ الْآخَرُ فَتَوَضَّعِي وَصَلِّي، فَإِنَّمَا هُوَ عِرْقٌ».

(إذا كان) تامة بمعنى وجد (يعرف) فيه احتمالان: الأول أنه على صيغة المجهول من المعرفة. قال ابن رسلان: أي: تعرفه النساء. قال الطيبي: أي تعرفه النساء باعتبار لونه وشخاته كما تعرفه باعتبار عاداته. والثاني: أنه على صيغة المعروف من الأعراف، أي: له عرف ورائحة (فإذا كان ذلك) بكسر الكاف، أي: كان الدم دماً أسود (فإذا كان الآخر)

بفتح الخاء، أي: الذي ليس بتلك الصفة (فتوضعي) أي: بعد الاغتسال (وصلي فإنما هو) أي: الدم الذي على غير صفة السواد (عرق) أي: دم عرق. قال في «سبل السلام»: وهذا الحديث فيه رد المستحاضة إلى صفة الدم بأنه إذا كان بتلك الصفة فهو حيض وإلا فهو استحاضة، وقد تقدم أنه عليه السلام قال لها: «إنما ذلك عرق، فإذا أقبلت حيضتك فدعي الصلاة، وإذا أدبرت فأغسلي عنك الدم وصلي» ولا ينافيه هذا الحديث فإنه يكون قوله إن دم الحيض أسود يعرف بيانا لوقت إقبال الحيضة وإدبارها، فالمستحاضة إذا ميزت أيام حيضها إما بصفة الدم أو بإتيانه في وقت عاداتها إن كانت معتادة عملت بعاداتها، ففاطمة هذه يحتمل أنها كانت معتادة، إن كانت معتادة فيكون قوله فإذا أقبلت حيضتك أي: بالعادة معتادة فيزاد بإقبال حيضتها بالصفة، ولا مانع من اجتماع المعرفتين في حقها وحق غيرها. انتهى كلامه. قال المنذري: وأخرجه السنائي [٣٦٢] حسن.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: [وَأَبُو الثَّوْمِينِ] ثَابِتُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ مِنْ كِتَابِهِ هَكَذَا، ثُمَّ ثَابِتُ بِهِ بَعْدُ حِفْظًا قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: إِنَّ فَاطِمَةَ كَانَتْ تُسْتَحَاضُ، فَذَكَرَ مَعْنَاهُ.

(قال ابن العثي حدثنا به) بالحديث المذكور (ابن أبي عدي من كتابه هكذا) أي: ذكر عائشة بين عروة وفاطمة (ثم حدثنا به) بالحديث المذكور (بعد) أي: بعد ذلك والحاصل أن ابن أبي عدي لما حدث ابن العثي من كتابه حديثه ذكر عائشة بين عروة وفاطمة ولما حدثه من حفظه ذكر عائشة بين عروة وفاطمة. قال ابن القطان: هذا الحديث منقطع. وأجاب ابن القيم بأنه ليس كذلك، فإن محمد بن أبي عدي مكانه من الحفظ والإتقان لا يجهل، وقد حفظه وحدث به مرة عن عروة عن فاطمة، ومرة عن عائشة عن فاطمة، وقد أدرك كليهما وسمع منهما بلا رب، ففاطمة بنت عمه وعائشة خالته، فالانقطاع الذي روى به الحديث مقطوع دابره، وقد صرح بأن فاطمة حدثته.

(صحيح) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: [وَقَدْ رَوَى أَنَسُ بْنُ سِيرِينَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ، قَالَ: إِذَا رَأَيْتِ الدَّمَ الْبَخْرَانِيَّ فَلَا تُصَلِّي، وَإِذَا رَأَيْتِ الطَّهْرَ وَلَوْ سَاعَةً، فَلْتَغْتَسِلْ وَتُصَلِّي.

(لم أره) [وَأَقَالَ مَكْحُولٌ: إِنَّ النِّسَاءَ لَا تَخْفَى عَلَيْهِنَّ الْحَيْضَةُ، إِنَّ دَمَهَا أَسْوَدُ غَلِيظٌ، فَإِذَا ذَهَبَ ذَلِكَ، وَصَارَتْ صَفْرَةً رَقِيقَةً، فَإِنَّهَا مُسْتَحَاضَةٌ، فَلْتَغْتَسِلْ وَتُصَلِّي.

(صحيح) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَعْقَاعِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ ١١٦/١ الْمُسَبِّبِ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ، إِذَا أَقْبَلَتْ الْحَيْضَةُ تَزَكَّيْتُ الصَّلَاةَ، وَإِذَا أَدْبَرَتْ اغْتَسَلْتُ وَصَلْتُ.

وَرَوَى سَمِيُّ وَغَيْرُهُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَبِّبِ: تَجْلِسُ أَيَّامَ أَقْرَانِهَا.

وَكَذَلِكَ رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَبِّبِ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَرَوَى يُونُسُ، عَنْ الْحَسَنِ: الْحَائِضُ إِذَا مَدَّ بِهَا الدَّمَ، تُمَسِّكُ بَعْدَ حَيْضَتِهَا يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ، فَيَبِي مُسْتَحَاضَةٌ.

وَقَالَ الثَّيْمِيُّ، عَنْ قَتَادَةَ: إِذَا رَأَتْ عَلَى أَيَّامِ حَيْضَتِهَا خَمْسَةَ أَيَّامٍ، فَلْتُصَلِّي. [وَأَقَالَ الثَّيْمِيُّ: فَجَعَلْتُ أَتَقَصُّ حَتَّى بَلَغَتْ يَوْمَيْنِ، فَقَالَ: إِذَا كَانَ يَوْمَيْنِ فَهُوَ مِنْ حَيْضَتِهَا. وَسَمِعْتُ ابْنَ سِيرِينَ عَنْهُ فَقَالَ: النِّسَاءُ أَعْلَمُ بِذَلِكَ.

(الدم البحراني) بفتح الباء. قال الخطابي: يرد الدم الغليظ الواسع يخرج من قعر الرحم ونسب إلى البحر لكثرة وسعته، والبحر التوسع في الشيء والانبساط. وفي «المصباح المنير»: البحر معروف، ويقال للدم الخالص

الشديد الحمرة: باحر ويحراني (وإذا رأت الطهر ولو ساعة فلتغتسل وتصلي) والمعنى أن المستحاضة إذا رأت دمًا شديد الحمرة فلا تصلي، وإذا رأت الطهر وهو انقطاع الدم البحراني فلتغتسل وتصلي فجعل ابن عباس رضي الله عنه علامة دم الحيض خروج الدم البحراني، وعلامة دم الاستحاضة خروج غير الدم البحراني (إذا مد بها الدم) أي: استمر الدم بعد انقضاء مدته المعلومة (تمسك) المرأة عن الصلاة وغيرها (فهي) بعد ذلك (مستحاضة) أخرجه الدارمي [٨٤١] بلفظ: «إذا رأت الدم فإنها تمسك عن الصلاة بعد أيام حيضها يوماً أو يومين ثم هي بعد ذلك مستحاضة» (قال التيمي: فجعلت أنقص الأيام التي زادت على أيام حيضها (فقال) قتادة مجيباً (إذا كان) اليوم الزائد (يومين) فهو من حيضها) فلا تصلي فيه. أخرج الدارمي [٧٩٨]: أخبرنا محمد بن عيسى حدثنا معتمر عن أبيه قال: قلت لقتادة: امرأة كانت حيضها معلوماً فزادت عليه خمسة أيام أو أربعة أيام أو ثلاثة أيام. قال: تصلي. قلت: يومين؟ قال: ذلك من حيضها. وسألت ابن سيرين قال: النساء أعلم بذلك. (وسئل ابن سيرين عنه فقال: النساء أعلم بذلك) فهن يميزن دم الحيض عن دم الاستحاضة، وكان ابن سيرين لم يجه وأحال على النساء.

٢٨٧ - (حسن) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَغَيْرُهُ، قَالَ: ثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو، ثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عِمْرَانَ بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أُمِّ حَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ قَالَتْ: كُنْتُ أَسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَثِيرَةً شَدِيدَةً، فَأَثْبَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اسْتَنْتَيْهِ وَأَخْبِرُهُ، فَوَجَدْتُهُ فِي بَيْتِ أَخْتِي زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي امْرَأَةٌ أَسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَثِيرَةً شَدِيدَةً، فَمَا تَرَى فِيهَا، قَدْ مَنَعْتَنِي الصَّلَاةَ وَالصَّوْمَ؟ فَقَالَ: «أَلَمْ تَكُنْ لَكَ الْكُوشُفُ، فَإِنَّهُ يُغَيِّبُ الدَّمَّ» قَالَتْ: هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ؟ قَالَ: «فَالْيَحْيَى ثَوْبًا» قَالَتْ: هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، إِنَّمَا أَتِيهِ نَجَسًا؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَأَمُرُّكَ بِأَمْرَيْنِ، أَحَدُهُمَا فَعَلْتَ اجْزَأَ عَنْكَ مِنَ الْآخَرِ، فَإِنْ قَوَيْتَ عَلَيْهِمَا فَلَنْتَ أَهْلَهُمْ، قَالَ لَهَا: «إِنَّمَا هَذِهِ رَكْعَتَانِ مِنَ رَكَعَاتِ الشَّيْطَانِ، فَتَحْيِيهِ سَبْعَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ فِي حِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى ذِكْرُهُ، ثُمَّ اغْتَسِلِي، حَتَّى إِذَا رَأَيْتَ أَنَّكَ قَدْ طَهَرْتَ وَاسْتَقْبَلْتَ، فَصَلِّي ثَلَاثًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً أَوْ أَرْبَعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً وَلِبَاسَهَا، وَصُومِي، فَإِنَّ ذَلِكَ يَجْزِيكَ، وَكَذَلِكَ فَافْعَلِي [في] كُلِّ شَهْرٍ، كَمَا يَحْضُرُ^(١) النِّسَاءُ، وَكَمَا يَطْهَرْنَ، يَمُتَاتُ حَبِصُونَ وَطَهَرْنَ، فَإِنْ قَوَيْتَ عَلَى أَنْ تُوَخَّرِي الطَّهْرَ وَتُعْجَلِي الْعَصْرَ فَتَغْتَسِلِي^(٢) وَتَجَمِّعِينَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ الطَّهْرَ وَالْعَصْرَ، وَتُوَخَّرِينَ الْمَغْرِبَ وَتُعْجَلِينَ الْبُشَاءَ، ثُمَّ تَغْتَسِلِينَ وَتَجَمِّعِينَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، فَافْعَلِي، وَتَغْتَسِلِينَ مَعَ الصُّبْحِ فَافْعَلِي، وَصُومِي إِنْ قَدَرْتَ عَلَى ذَلِكَ».

قال رسول الله ﷺ: «وَهَذَا أَحَبُّ الْأَمْرَيْنِ إِلَيَّ».

(ضعيف) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: [وَأَرَوَاهُ عَنْ عَمْرِو بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ ابْنِ عَقِيلٍ قَالَ: قَالَتْ حَمْنَةُ: «فَقُلْتُ: هَذَا أَحَبُّ الْأَمْرَيْنِ إِلَيَّ، لَمْ يَجْعَلْهُ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ جَعَلَهُ كَلَامَ حَمْنَةَ».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: كَانَ عَمْرُو بْنُ ثَابِتٍ رَافِضِيًّا، [رَجُلٌ سُوءٌ، وَلَكِنَّهُ كَانَ صِدْقًا فِي الْحَدِيثِ، وَثَابِتُ بْنُ الْمِقْدَامِ رَجُلٌ نَفَقًا، وَذَكَرَهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ يَقُولُ: حَدِيثُ ابْنِ عَقِيلٍ فِي نَفْسِي مِنْهُ شَيْءٌ.

(١) في نسخة: «تحيض». (مت).

(٢) في نسخة: «تغتسلين». (مت).

(حدثنا زهير بن حرب وغيره) هكذا في جميع النسخ الحاضرة. وقال الحافظ جمال الدين المزي في «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»: وفي رواية أبي الحسن بن العبد عن زهير بن حرب وأبي جعفر محمد بن أبي سمينة جميعاً عن عبد الملك. (استحاض حيضة كثيرة) يفتح الحاء وهو مصدر استحاض على حد: أنبت الله نباتاً ولا يضره الفرق في اصطلاح العلماء بين الحيض والاستحاضة، إذ الكلام وارد على أصل اللغة (أستقيته وأخبره) الواو لمطلق الجمع وإلا كان حقها أن تقول فأخبره وأستقيته (فما ترى فيها قد منعتي الصلاة والصوم) بالنصب وفاعل منعتي الحيضة، وهذه الجملة مستأنفة مبنية لما لجأها إلى السؤال ويمكن أن يجعل حالا من الضمير المجزور في قولها فيها (أنعت) أي: أصف (الكرسف) بضم الكاف وسكون الراء وضم السين القطن، والمعنى أبين لك القطن فاستعملته وتحشي به فركك (فإنه يذهب الدم) من الإنهاب (قالت: هو أكثر من ذلك) أي: الدم أكثر من أن يقطع بالقطن لاشتداده وفوره (قال: فاتخذي ثوباً) أي: إن لم يكف القطن فاستعملي الثوب مكانه (إنما أئيج ثوباً) بالمثلثة وتشديد الجيم، أي: أصب صباً. والثج جري الدم والماء جرياً شديداً لازم ومتعد، يقال: ثججت الماء والدم إذا أسكبته، وعلى هذا فالمفعول محذوف، أي: أئيج الدم ثوباً، وعلى الأول: إضافة الجري إلى نفسها للمبالغة على معنى أن النفس جعلت كأن كلها دم تحتاج، وهذا أبلغ في المعنى (سأمرك بأمرين أيهما فعلت) قال أبو البقاء في «إعرابه»: إنه بالنصب لا غير، والنائب له فعلت (فإن قويت عليهما) أي: على الأمرين بأن تقدري على أن تفعلي أيهما شئت (فأنت أعلم) بما تختارينه منهما فأختاري أيهما شئت (إنما هذه ركضة من ركضات الشيطان) الركضة يفتح الراء وسكون الكاف: ضرب الأرض بالرجل حال العدو كما ترفض الدابة وتصاب بالرجل، أراد بها الإضرار والأذى، يعني أن الشيطان قد وجد به طريقاً إلى التليس عليها في أمر دينها وطهرها وصلاتها حتى أنساها ذلك عاداتها وصار في التقدير كأنه ركضة نالها من ركضاته قاله الخطابي.

(فتحيضي) يقال: تحيضت المرأة أي: قدمت أيام حيضها عن الصلاة والصوم، أي: أجعلني نفسك حائضة وأفعلي ما تفعل الحائض (سنة أيام أو سبعة أيام) قال الخطابي: يشبه أن يكون ذلك منه سنة وجه التحديد من السنة والسبعة لكن على معنى اعتبار حالها بحال من هي مثلها وفي مثل سنهما من نساء أهل بيتها، فإن كانت عادة مثلها أن تقعد ستاً قدمت ستاً وإن سبعا فسبعا. وفيه وجه آخر. وذلك أنه قد يحتمل أن تكون هذه المرأة قد ثبت لها فيما تقدم أيام سنة أو سبعة إلا أنها قد نسيتها فلا تدري أيتهما كانت، فأمرها أن تتحرى وتجتهد وتبني أمرها على ما تقتضيه من أحد العديدين. ومن ذهب إلى هذا استدلل بقوله: في علم الله، أي: فيما علم الله من أمرك سنة أو سبعة انتهى.

(في علم الله تعالى) قال ابن رسلان: أي في علم الله من أمرك من الست أو السبع، أي: هذا شيء بينك وبين الله فإنه يعلم ما تفعلين من الإتيان بما أمرتك به أو تركه. وقيل: في علم الله أي: حكم الله تعالى، أي: بما أمرتك فهو حكم الله تعالى، وقيل في علم الله، أي: أعلمك الله من عادة النساء من الست أو السبع (واستقلت) أي: بالغت في التقية. قال السيوطي: قال أبو البقاء: كنا وقع في هذه الرواية بالآلف والصواب، استنتيت لأنه من نقي الشيء، وأتقته إذا نظفته ولا وجه فيه للآلف ولا للهزة انتهى. وقال في «المغرب» الهزة فيه خطأ. وقال بعض العلماء: النسخ كلها بالهزة مضبوطة ففي تخطئة الهزة تخطئة للحفاظ الضابطين مع إمكان حمله على الشذوذ (فصلي ثلاثاً وعشرين ليلة) أي: إن كانت أيام الحيض سبعا (أو أربعاً وعشرين ليلة وإياهما) إن كانت أيام حيضها ستاً (وصومي) ما

شئت من تطوع وقرينة (فإن ذلك يجزئك) من الإجزاء أي: يكفيك، فهذا أول الأمرين المأمور بهما، والأمر الثاني: أنها بمرور السنة أو السبعة تغتسل للجمع بين صلاتي الظهر والعصر غسلاً واحداً، وصلاتي المغرب والعشاء غسلاً واحداً، ولصلاة الصبح غسلاً على حدة (إن قدرت على ذلك) أي: على الجمع بين الصلاتين مع ثلاث غسلات في اليوم والليلة وجزاؤه محذوف أي: فافعلي (وهذا) أي: الأمر الثاني (عجب الأمرين إلي) أي: أحبهما إلي، لكونه أشقهما والأجر على قدر المشقة، والتي ﷺ يجب ما فيه أجر عظيم (وذكره عن يحيى بن معين) أي: ذكر أبو داود هذا الكلام أي: كونه رافضياً عن يحيى بن معين.

(قال أبو داود سمعت أحمد يقول: حديث ابن عقيل في نفسي منه شيء) ونقل عن الإمام أحمد خلاف ذلك. قال الترمذي: حديث حمزة حسن صحيح، وسألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هو حديث حسن وهكذا قال أحمد بن حنبل: هو حديث حسن صحيح. انتهى. وكذا نقل البيهقي في «المعرفة» تصحيحه عن أحمد فالجواب عن قول أبي داود بأن الترمذي قد نقل عن أحمد تصحيحه نصاً، وهو أولى مما ذكره أبو داود، لأنه لم ينقل التعيين عن أحمد، وإنما هو شيء وقع له ففسر به كلام أحمد وعلى فرض أنه من كلام أحمد^(١)، فيمكن أن يكون قد كان في نفسه من الحديث شيء، ثم ظهر له صحته، والله أعلم. قال المنذري: قال الخطابي: قد ترك بعض العلماء القول بهذا الحديث، لأن ابن عقيل راويه ليس كذلك. وقال أبو بكر البيهقي: تفرد به عبد الله بن محمد بن عقيل وهو مختلف في الاحتجاج به، هذا آخر كلامه. وقد أخرجه الترمذي [١٢٨]، وابن ماجه [٦٢٧]. وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. وقال أيضاً: سألت محمداً - يعني البخاري - عن هذا الحديث فقال: هو حديث حسن. وهكذا قال أحمد بن حنبل: هو حديث حسن صحيح. وعمرو بن ثابت هذا هو أبو ثابت ويعرف بابن أبي المقدم كوفي لا يحتج بحديثه. انتهى. وأطال الكلام أخونا العلامة في «غاية المقصود» تحت حديث حمزة وقال في آخره: ومحصل الكلام أن المستحاضة المعتادة سواء كانت مميزة أو غير مميزة ترد على عاداتها المعروفة لحديث عائشة وفيه: «امكني قدر ما كانت تحبسك حيضتك» رواه مسلم [٣٣٤] والمبتدئة المميزة تعمل بالتمييز لحديث «إذا كان دم الحيضة فإنه أسود يعرف» وغير ذلك ما انضم به، والتي تفقدت العادة والتمييز فإنها تحيض سناً أو سبعاً على غالب عادة النساء لحديث حمزة، وهذا الجمع بين هذه الأحاديث هو جمع حسن جيد، لا مزيد على حسنه. انتهى ملخصاً.

١١١ - بَابُ مَا رُوِيَ أَنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ

٢٨٨ - (صحيح) حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عَقِيلٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ، قَالَا: سَأَلْنَا أَبَا وَهْبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَارِثِ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَعُمَرَةُ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: إِنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ جَحْشٍ خَتَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَخَتَّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ اسْتَحْيَضَتْ سَبْعَ سَبْعِينَ، فَاسْتَنْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ هَذِهِ لَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ، وَلَكِنْ هَذَا عِرْقٌ فَاغْسِلِي وَصَلِي». قَالَتْ عَائِشَةُ: فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ فِي مِرْكَبٍ فِي حُجْرَةٍ أَخْتَهَا زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ حَتَّى تَغْلُو حُمْرَةَ الدِّمِ الْقَاءِ. [ق، مضي (٢٨٥)].

(١) هذا هو المتعين، فقد نص على الحديث وعنه في «مسائل أبي داود» (ص ٢٣)، أفاده شخنا في «ضعيف سنن أبي داود» (٩/ ١٢٤).

(فكانت) أي: أم حبيبة (تغتسل في مكرن) بكسر الميم وفتح الكاف: هو الإحانة التي تغسل فيها الثياب (حتى تملو حمرة الدم الماء) قال ابن رسلان: يعني أنها كانت تغتسل في القصيرة التي تغسل فيها الثياب، كانت تقعد فيها فتصب عليها الماء من غيرها فتستقع فيها فيختلط الماء المتساقط عنها بالدم فيعلوه حمرة الدم السائل عنها فيمر الماء به، ثم إنه لا بد أن تنظف بعد ذلك من تلك الغسالة المتغيرة فتغسل خارجها ما أصاب رجلها من ذلك الماء المتغير بالماء. انتهى.

٢٨٩ - (صحيح من مسند عائشة) كما في الرواية التي قبلها والتي بعدها) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، نَا عَائِشَةَ، نَا يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُمَرَةُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِهَذَا الْحَدِيثِ، قَالَتْ عَائِشَةُ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا]: فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ.

(فكانت تغتسل) أي: أم حبيبة (لكل صلاة) قال الإمام الشافعي رحمه الله: إنما أمرها رسول الله ﷺ أن تغتسل وتطوي، وإنما كانت تغتسل لكل صلاة تطوعاً.

٢٩٠ - حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ خَالِدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْعِبٍ الْهَمْدَانِيُّ، ثَبِي اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ بِهَذَا الْحَدِيثِ، قَالَ فِيهِ: فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قَالَ الْقَاسِمُ بْنُ مَبْرُورٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُمَرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ جَحْشٍ. وَكَذَلِكَ رَوَاهُ مَعْمَرُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُمَرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ وَرُيِّمَا قَالَ مَعْمَرُ: عَنْ عُمَرَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ، بِمَعْنَاهُ. وَكَذَلِكَ رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ وَابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُمَرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ. وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ فِي حَدِيثِهِ: وَلَمْ يَقُلْ: إِلَّا النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ^(١).

(قال القاسم من مبرور عن يونس عن ابن شهاب عن عمرة عن عائشة عن أم حبيبة بنت جحش) فجعل القاسم عمرة مكان عروة كما جعله عنبسة عن الزهري إلا أن القاسم جعله من مسند أم حبيبة لا من مسند عائشة (وكل ذلك) أي: يكون عمرة مكان عروة (ورويما قال معمر عن أم حبيبة بمعناه) أي: حلف واسطة عائشة رضي الله عنها أيضاً (وكل ذلك رواه إبراهيم بن سعد) أي: بذكر عمرة مكان عروة (ولم يقل إلخ) فاعل لم يقل الزهري، وجملة ولم يقل: إلخ مقولة لقال، أي: زاد ابن عيينة في روايته جملة: ولم يقل إلخ.

٢٩١ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمُسَيْبِيُّ، ثَبِي أَبِي، عَنِ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ وَعُمَرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: إِذَا أُمُّ حَبِيبَةَ اسْتَحْبِضَتْ سِتْرَ سِتْنَيْنِ، فَأَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَغْتَسِلَ، فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ. [خ]. وَكَذَلِكَ رَوَاهُ الْأَوْزَاعِيُّ أَيْضاً، [قَالَ فِيهِ]: قَالَتْ عَائِشَةُ: فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ.

(وكل ذلك رواه) المشار إليه لقوله كذلك جملة قالت عائشة: فكانت تغتسل لكل صلاة. والمعنى أن ابن أبي ذئب والأوزاعي كلاهما. قال عن الزهري: إن عائشة قالت: إن أم حبيبة تغتسل لكل صلاة.

٢٩٢ - (صحيح) حَدَّثَنَا هَذَا بْنُ السَّرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ

(١) كأنه يعني عند كل صلاة، والأول مطلق الغسل ثابت، أفاده شيخنا في «صحيح سنن أبي داود» (٢/٧٢-٧٣) لما تكلم عن وصل هذه المقطوعات، وأفاده أن الأول والثاني منها عن عائشة أن أم حبيبة.

قَالَتْ: إِنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ جَحْشٍ اسْتَحْيَضَتْ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَهَا بِالْغُسْلِ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ.

(صحيح دون قوله: زينب بنت جحش والصواب: أم حبيبة بنت جحش) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَرَوَاهُ أَبُو الْوَلِيدِ الطَّلَبَالِيُّ - وَلَمْ أَسْمَعْهُ مِنْهُ - عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ كَثِيرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: اسْتَحْيَضَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «اغْتَسِلِي لِكُلِّ صَلَاةٍ». وَسَاقَ الْحَدِيثَ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَرَوَاهُ عَبْدُ الصَّمَدِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ كَثِيرٍ، قَالَ: «تَوَضَّعْتُ لِكُلِّ صَلَاةٍ».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهَذَا وَهَمٌ مِنْ عَبْدِ الصَّمَدِ، وَالْقَوْلُ فِيهِ قَوْلُ أَبِي الْوَلِيدِ.

(إن أم حبيبة بنت جحش استحيضت الخ) في إسناده محمد بن إسحاق وهو ثقة على ما هو الحق لكنه مدلس

ولم يصرح في هذا الحديث بالتحديث قال المنذري: في إسناده محمد بن إسحاق وهو مختلف في الاحتجاج بحديثه (ولم أسمع منه) أي: لم يسمع المؤلف هذا الحديث من أبي الوليد الطيالسي مع كون المؤلف من تلامذته فبين المؤلف وأبي الوليد واسطة لم يذكرها المؤلف (وهذا) أي: قوله توضعي لكل صلاة (والقول فيه) أي: القول الصحيح في حديث سليمان بن كثير (قول أبي الوليد) الطيالسي وهو قوله: اغتسلي لكل صلاة. وهذا ترجيح من المؤلف لرفع الغتسل لكل صلاة إلى رسول الله ﷺ قال المنذري: وفي «صحيح مسلم» [(٣٣٤)/٦٣] قال الليث بن سعد: ولم يذكر ابن شهاب أن رسول الله ﷺ أمر أم حبيبة بنت جحش أن تغتسل عند كل صلاة ولكنه شيء فعلته هي. وقال البيهقي: والصحيح رواية الجمهور عن الزهري وليس فيها الأمر بالغسل إلا مرة واحدة ثم كانت تغتسل عند كل صلاة من عند نفسها.

٢٩٣ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنُ أَبِي الْحَجَّاجِ أَبُو مَعْمَرٍ، نَاعِدُ الْوَارِثِ، عَنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي زَيْنَبُ بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ: أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تَهْرَأُ الدَّمَ - وَكَانَتْ تَحْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، أَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَتُصَلِّيَ.

(صحيح) وَأَخْبَرَنِي: أَنَّ أُمَّ بَكْرٍ أَخْبَرْتُهُ، أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي الْمَرْأَةِ تَرَى مَا يُرِيهَا بَعْدَ الطُّهُورِ: «إِنَّمَا هِيَ - أَوْ قَالَ: - عِرْقٌ - أَوْ قَالَ: - عُرْوَةٌ».

(صحيح) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: [و] فِي حَدِيثِ ابْنِ عَقِيلٍ الْأَمْرَانِ جَمِيعاً، [و] قَالَ: إِنَّ قَوِيَّتَ فَأَغْتَسِلِي لِكُلِّ صَلَاةٍ وَإِلَّا

فَأَجْمَعِي، كَمَا قَالَ الْقَاسِمُ فِي حَدِيثِهِ.

(صحيح) وَقَدْ رَوَيْتُ هَذَا الْقَوْلَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا).

(أمرها أن تغتسل عند كل صلاة وتصلي) حديث أبي سلمة هذا إسناده حسن ليس فيه علة فيحمل الأمر على التنبه جمعاً بين الروایتين (وأخبرني) هذه المقولة ليحيى بن أبي كثير أي يقول يحيى وأخبرني أبو سلمة بن عبدالرحمن (أخبرته) أي: أبا سلمة (تري ما) أي: الدم (يربها) رابني الشيء وأرابني بمعنى شككتني (بعد الطهر) أي: بعد الغسل قاله محمد بن يحيى شيخ ابن ماجه [٦٤٦] (إنما هو عرق) أي: دم يخرج من انفجار العروق ولا يخرج من الرحم ويحيى بحث هذه المسألة في باب المرأة ترى الصفرة والكدرة بعد الطهر (قال) أي: النبي ﷺ وهذا بيان للأمرين (وإلا) أي: إن لم تغتسلي لكل صلاة (فاجمعي) بين الصلاتين بغسل واحد (كما قال القاسم في حديثه) الآتي بلفظ: «إن النبي ﷺ أمر سهلة أن تغتسل عند كل صلاة، فلما جهدها ذلك أمرها أن تجمع بين الظهر والعصر بغسل والمغرب

والعشاء بغسل وتغتسل للصبح، فحديث ابن عقيل، وحديث القاسم الآتي في كليهما الأمران جميعاً. وهذا المعنى هو ظاهر من عبارة المؤلف لكن فيه إشكال لأنه ليس في حديث ابن عقيل الأمر بالاغتسال لكل صلاة، نعم إن كان المراد بالقاسم القاسم ابن مبرور، وبحديثه حديث حمزة الذي روى عن ابن عقيل ليزول الإشكال أي: روى القاسم في روايته عن ابن عقيل الأمرين جميعاً فإن قويت فاغتسلي لكل صلاة وإن لم تغتسلي فاجمعي بين الصلاتين بغسل واحد، ولكن هذا المعنى يتوقف على ثبوت رواية هذا الحديث للقاسم بن مبرور عن ابن عقيل، لكن لم أقف عليها. والله تعالى أعلم.

١١٩/١

١١٢ - بَابُ مَنْ قَالَ تَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، وَتَغْتَسِلُ لَهُمَا غُسْلًا

أي: المستحاضة. (بين الصلاتين وتغتسل لهما غسلاً) واحداً وتغتسل لصلاة الصبح على حدة.

٢٩٤ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعَاذٍ، ثَنِي ^(١) أَبِي، نَاشِئَةً، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: اسْتَحْضَيْتُ امْرَأَةً عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرْتُ أَنْ تُعَجِّلَ الْعَصْرَ، وَتُؤَخِّرَ الظُّهْرَ، وَتَغْتَسِلَ لَهُمَا غُسْلًا، وَأَنْ تُؤَخِّرَ الْمَغْرِبَ، وَتُعَجِّلَ الْعِشَاءَ، وَتَغْتَسِلَ لَهُمَا غُسْلًا، وَتَغْتَسِلَ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ غُسْلًا، فَقُلْتُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ ^(٢) النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: لَا أَحَدُثُكَ إِلَّا ^(٣) عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِشَيْءٍ.

(فأمرت) بصيغة المجهول، والظاهر أن الأمر لها رسول الله ﷺ (فقلت لعبد الرحمن) هذه مقولة شعبة، أي: قال شعبة لشيخه عبد الرحمن: هل تحدث هذا الحديث؟ (فقال) عبد الرحمن (لا أحدثك عن النبي ﷺ بشيء) هكذا في أكثر النسخ الحاضرة، والمعنى أن عبد الرحمن أنكر على شعبة من سؤاله إياه لما علم من عادة عبد الرحمن أنه لا يحدث لشعبة إلا عن النبي ﷺ، فقال: لا أحدثك عن النبي ﷺ بشيء، أي: لا أحدثك إلا عن النبي ﷺ، ويؤيده ما في بعض النسخ: لا أحدثك إلا عن النبي ﷺ بشيء، ويشيء متعلق بأحدثك، والمعنى: لا أحدثك بشيء إلا عن النبي ﷺ. ويحتمل أن شعبة يقول: إن قولها أمرت. هكذا في روايتنا ولا أدري أن الأمر رسول الله ﷺ أو غيره، فقال عبد الرحمن: لا أحدثك عن النبي ﷺ بشيء من شأنها، إن الأمر لها رسول الله ﷺ أو غيره. والله تعالى أعلم.

قال المنذري: وأخرجه النسائي [٢١٣].

٢٩٥ - (ضعيف) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ يَحْيَى، نَاشِئَةً، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: إِنَّ سَهْلَةَ بِنْتَ سَهْلٍ اسْتَحْضَيْتُ، فَأَمَرْتُ أَنْ تُغْتَسِلَ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، فَلَمَّا جَهَّزَهَا ذَلِكَ، أَمَرَهَا أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِغُسْلٍ، وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِغُسْلٍ، وَتَغْتَسِلَ لِلصُّبْحِ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: (مرسل صحيح الإسناد) وَرَوَاهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: إِنَّ امْرَأَةً اسْتَحْضَيْتُ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَمَرَهَا بِمَعْنَاهُ.

(فلما جهزها ذلك) أي: فلما شق على سهلة بنت سهل الغسل لكل صلاة، يقال: جهد في الأمر جهداً من

(١) في نسخة: «حدثنا». (مه).

(٢) في نسخة: (مه).

(٣) في نسخة: (مه).

باب نفع إذا طلب حتى بلغ غايته في الطلب، وجهده الأمر والعرض جهداً أيضاً إذا بلغ منه المشقة. قال المنذري: في إسناده محمد بن إسحاق بن يسار، وقد اختلف في الاحتجاج به. انتهى (إن امرأة) بغير ذكر اسم المرأة كما ذكره محمد بن إسحاق.

٢٩٦ - (صحيح) حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ بَكِيَّةَ، أَنَّ خَالِدَ، عَنْ سُهَيْلٍ - يَمِينِ ابْنِ أَبِي صَالِحٍ - عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عَمِيْسٍ، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حُبَيْشٍ اسْتَحْيَضَتْ مُنْذُ كُنَّا وَكُنَّا فَلَمْ تُصَلِّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سُحَّانَ لِلَّهِ! إِنَّ هَذَا مِنَ الشَّيْطَانِ، لِيَجْلِسَ فِي مِرْكَنِي، فَإِذَا رَأَتْ صَفْرًا فَوْقَ الْمَاءِ فَلْتَنْتِهِلْ لِلظُّهْرِ وَالْمَصْرِ غُسْلًا وَاحِدًا، وَتَغْتَسِلْ لِلْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ غُسْلًا وَاحِدًا، وَتَغْتَسِلْ لِلْفَجْرِ غُسْلًا وَاحِدًا، وَتَوَضَّأَ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ».

(صحيح) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَاهُ مُجَاهِدٌ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: لَمَّا اسْتَنْدَ عَلَيْهَا الْغُسْلُ أَمَرَهَا أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَرَوَاهُ إِسْرَاهِيمُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَهُوَ قَوْلُ إِسْرَاهِيمَ التَّحَنُّيِّ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ. (لتجلس في مركن فإذا رأت صفرة فوق الماء) أي: إذا رأت صفرة فوق الماء الذي تقعد فيه فإنه تظهر الصفرة فوق الماء فعند ذلك تصب الماء للغسل خارج المركن. وفائدة القعود في المركن لأن يعلو الدم الماء فظهر به تمييز دم الاستحاضة من غيره، فإنه علا الدم الأصفر فوق الماء فهي مستحاضة أو غيره فهو حيف، فهذه هي النكته في الجلوس في المركن، وأما الغسل فخارج المركن لا فيه في الماء النجس. قاله العلامة الباني (وتوضأ فيما بين ذلك) أي: إذا اغتسلت للظهر والعصر توضأت مع ذلك للعصر، وإذا اغتسلت للمغرب والعشاء توضأت مع ذلك للعشاء. قال المنذري: حسن. (لما استند عليها) أي: على المرأة السائلة (أمرها) أي: أمر ابن عباس رضي الله عنه.

١١٣ - بَابُ مَنْ قَالَ: تَغْتَسِلُ مِنْ طَهْرٍ إِلَى طَهْرٍ
بالإهمال، أي تغتسل مرة واحدة بعد الطهر من الحيض، وهذا هو مذهب الجمهور، وهو أقوى دليلاً، وأحاديث الغسل عند كل صلاة محمولة على الندب كما مر.

٢٩٧ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنُ زِيَادٍ، وَأَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: نَا شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي الْيَقْطَانِ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ: «تَنْتَعُ الصَّلَاةَ إِذَا أَقْرَأَهَا، ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي، وَالْوُضُوءَ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ». قَالَ أَبُو دَاوُدَ: زَادَ عُثْمَانُ: «وَتَصُومُ وَتُصَلِّي».

(ثم تغتسل) بعد الطهر، أي: بعد انقطاع الحيض غسلاً مرة واحدة (وتصلي) بعد الاغتسال متى شئت (والوضوء عند كل صلاة) ولفظ الترمذي: «توضأ عند كل صلاة وتصوم وتصلي». قال المنذري: وأخرجه الترمذي [١٢٦]، وابن ماجه [١٢٥]. وقال الترمذي: هذا حديث قد تفرد به شريك عن أبي اليقطان، وسألت محمداً - يعني البخاري - عن هذا الحديث فقلت: عدي بن ثابت عن أبيه عن جده جدّ عدي ما اسمه؟ فلم يعرف محمد اسمه، وذكرت لمحمد قول يحيى بن معين إن اسمه دينار فلم يعبأ به هذا آخر كلامه. وقد قيل إنه جده أبو أمه عبد الله بن يزيد الخطمي. قال الدارقطني: ولا يصح من هذا كله شيء، وقال أبو نعيم: وقال غير يحيى: اسمه قيس الخطمي. هذا آخر كلامه، وقيل: لا يعلم جده. وكلام الأمانة يدل على ذلك، وشريك هو ابن عبد الله النخعي قاضي الكوفة تكلم فيه غير واحد، وأبو اليقطان هذا هو عثمان بن عمير الكوفي، ولا يحتاج بحديثه. انتهى كلام المنذري.

٢٩٨ - (صحيح) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، نَا وَكِيعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: جَاءَتْ فاطمة بنتُ أبي حُبَيْسٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَذَكَرَ خَبَرَهَا [وَأَلَّ:] قَالَ: «مُمْ اغْتَسِلِي، ثُمَّ تَوَضَّعِي لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَصَلِّي».

٢٩٩ - (صحيح) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَيَّانٍ الْقَطَّانُ الْوَاسِطِيُّ، نَا يَزِيدُ، عَنْ الْيُوبِ بْنِ أَبِي سَيْكِينَ، عَنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ أُمِّ كَلْبُومٍ، عَنْ عَائِشَةَ فِي الْمُسْتَحَاةِ تَغْتَسِلُ - تَعْنِي مَرَّةً وَاحِدَةً -، ثُمَّ تَوَضَّأَ إِلَى آثَامِ أَقْرَانِهَا.

٣٠٠ - (ضعيف) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَيَّانٍ [الْقَطَّانُ] الْوَاسِطِيُّ، نَا يَزِيدُ، عَنْ الْيُوبِ أَبِي الْعَلَاءِ، عَنْ ابْنِ شُبْرُمَةَ، عَنْ امْرَأَةٍ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَطَلَّةَ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَحَدِيثُ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ ^(١) وَالْأَعْمَشِ، عَنْ حَبِيبٍ وَالْيُوبِ أَبِي الْعَلَاءِ كُلُّهُمَا ضَعِيفٌ لَا تَصِحُّ. وَكَذَلِكَ عَلَى ضَعْفِ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ، عَنْ حَبِيبٍ هَذَا الْحَدِيثُ، أَوْفَقَهُ حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، وَأَنْكَرَ حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ أَنْ يَكُونَ حَدِيثُ حَبِيبٍ مَرْفُوعاً، وَأَوْفَقَهُ إِیْضاً أَسْبَاطُ، عَنِ الْأَعْمَشِ مَوْفُوفٌ، عَنْ عَائِشَةَ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَرَوَاهُ ابْنُ دَاوُدَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، مَرْفُوعاً أَوَّلُهُ، وَأَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ فِيهِ الْوُضُوءُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَكَذَلِكَ عَلَى ضَعْفِ حَدِيثِ حَبِيبٍ هَذَا: أَنَّ رِوَايَةَ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، فِي حَدِيثِ الْمُسْتَحَاةِ. وَرَوَى أَبُو الْيَقْطَانِ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ [لرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]، وَعَمَّارٍ مَوْلَى يَنِي هَاشِمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

(صحيح) وَرَوَى عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَيْمُونَةَ، وَيَسَّارٌ، وَالْمُفَيْرَةُ، وَفَرَّاسٌ، وَمُجَالِدٌ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ حَدِيثِ قَمِيرٍ، عَنْ عَائِشَةَ: «تَوَضَّأَ لِكُلِّ صَلَاةٍ».

(صحيح) وَرِوَايَةُ دَاوُدَ وَعَاصِمٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ قَمِيرٍ، عَنْ عَائِشَةَ: «تَغْتَسِلُ كُلَّ يَوْمٍ مَرَّةً».

(صحيح) وَرَوَى هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: «الْمُسْتَحَاةُ تَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ».

وهذه الأحاديثُ كُلُّهَا ضَعِيفَةٌ إِلَّا حَدِيثَ قَمِيرٍ، وَحَدِيثَ عَمَّارٍ مَوْلَى يَنِي هَاشِمٍ، وَحَدِيثَ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، وَالْمَعْرُوفُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: الْغُسْلُ.

(عن امرأة مسروقة) اسمها قَمِيرٌ مقبولة (ودل على ضعف حديث الأعمش الخ) واعلم أن المؤلف بين لضعف حديث الأعمش وجهين: وحاصل الوجه الأول: أن حفص بن غياث رواه عن الأعمش فوفقه على عائشة وأنكر أن يكون مرفوعاً وأوفقه أيضاً أسباط بن محمد عن الأعمش على عائشة وبأن الأعمش أيضاً رواه مرفوعاً أوله وأنكر أن يكون فيه الوضوء عند كل صلاة. والوجه الثاني: بينه المؤلف بقوله: ودل على ضعف حديث حبيب هذا أن رواية الزهري عن عروة عن عائشة قالت: فكانت تغتسل لكل صلاة في حديث المستحاضة. وحاصله: أن حبيب بن أبي ثابت خالف الزهري لأنه ذكر في روايته عن عروة عن عائشة الاغتسال لكل صلاة، وذكر حبيب في روايته عن عروة عن عائشة الوضوء لكل صلاة. وهذا الوجه الثاني قد زيفه الخطابي فقال في «المعالم»: رواية الزهري لا تدل على ضعف حديث حبيب بن أبي ثابت لأن الاغتسال في حديث مضاف إلى فعلها، وقد يحتمل أن يكون ذلك اختصاراً منها،

(١) في (الهندية): «ثابت»، وهو خطأ من النسخ.

وأما الوضوء لكل صلاة في حديث حبيب فهو مروي عن رسول الله ﷺ ومضاف إليه وإلى أمره إياها بذلك. والواجب هو الذي شرعه النبي ﷺ وأمر به دون ما فعلته وأتته من ذلك. انتهى كلامه. قلت: والأمر كما قال الخطابي.

(عن عائشة توضاً لكل صلاة) أي: روى عن علي بن أبي طالب وابن عباس وعائشة كل واحد منهم أن المستحاضة توضحاً لكل صلاة (وهذه الأحاديث كلها ضعيفة) واعلم أنه قد ذكر المؤلف رحمه الله في هذا الباب تسع روايات، ثلاث منها مرفوعة، حديث أبي اليقظان عن عدي بن ثابت عن أبيه عن جده. وحديث الأعمش عن حبيب ابن أبي ثابت. وحديث ابن شبرمة عن امرأة مسروق. وست منها موقوفة أثر أم كلثوم عن عائشة وأثر عدي بن ثابت عن أبيه عن علي، وأثر عمار عن ابن عباس، وأثر عبد الملك بن ميسرة، وبيان ومغيرة وفراس ومجالد عن الشعبي، وأثر داود وعاصم عن الشعبي، وأثر هشام بن عروة عن أبيه، وضَعَّف المؤلف هذه الروايات كلها إلا ثلاثة من الآثار المذكورة فإنه استثناه من التضعيف كما بين بقوله: «إلا حديث قمبر وحديث عمار مولى بني هاشم وحديث هشام بن عروة عن أبيه» فهذه الثلاثة من الآثار ليست بضعيفة لكن استثنى من هذه الثلاثة أيضاً حديث عمار مولى بني هاشم بقوله: (والمعروف عن ابن جليس الفصل) أي: لكل صلاة كما في رواية الدارمي [٩٠٠] والمعروف في اصطلاح المحدثين الحديث الضعيف الذي خالف القوي، فالراجع يقال له: المعروف ومقابلة يقال له: المنكر، فحديث عمار مولى بني هاشم عن ابن عباس في الوضوء لكل صلاة منكر والمنكر من أقسام الضعيف، فالحاصل: أن كل ما في هذا الباب من الروايات ضعيفة إلا اثنين أثر قمبر وأثر هشام بن عروة عن أبيه.

١١٤ - بَابُ مَنْ قَالَ: الْمُسْتَحَاضَةُ تَغْتَسِلُ مِنْ طَهْرٍ إِلَى طَهْرٍ

بالظاء المعجمة أي: من وقت صلاة الظهر إلى مثلها من الغد لصلاة الظهر.

٣٠١ - (صحيح) حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سَعْدِ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ: أَنَّ الْقَعْنَقَ وَزَيْدَ بْنَ أَسْلَمَ أُرْسِلَا إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ بِسَالَةٍ: كَيْفَ تَغْتَسِلُ الْمُسْتَحَاضَةُ؟ فَقَالَ: تَغْتَسِلُ مِنْ طَهْرٍ إِلَى طَهْرٍ، وَتَوْضُوءٍ لِكُلِّ صَلَاةٍ، فَإِنْ غَلَبَهَا الدَّمُ، اسْتَقْرَتْ بِتَوْبٍ.

(حسن عن ابن عمر) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَأَبِي مَالِكٍ: تَغْتَسِلُ مِنْ طَهْرٍ إِلَى طَهْرٍ.

(صحيح وزيادة عن امرأته) شاذة وَكَذَلِكَ رَوَى دَاوُدُ وَعَاصِمٌ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ امْرَأَتِهِ، عَنْ قَمِيرٍ، عَنْ عَائِشَةَ، إِلَّا أَنَّ دَاوُدَ قَالَ: كُلُّ يَوْمٍ. [مضى قريباً].

(صحيح عن الحسن) وَفِي حَدِيثِ عَاصِمٍ عِنْدَ الطَّهْرِ، وَهُوَ قَوْلُ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَالْحَسَنِ، وَعَطَاءٍ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قَالَ مَالِكٌ: إِنْ لَأَطُنَ حَدِيثُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ: مِنْ طَهْرٍ إِلَى طَهْرٍ، [قَالَ فِيهِ^(١)]: إِنَّمَا هُوَ مِنْ طَهْرٍ إِلَى طَهْرٍ، وَلَكِنْ النُّعْمُ دَخَلَ فِيهِ، فَقَلَبَهَا الثَّاسُ، فَقَالُوا: مِنْ طَهْرٍ إِلَى طَهْرٍ.

(ضعيف) وَرَوَاهُ مُسَوِّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ، قَالَ فِيهِ: مِنْ طَهْرٍ إِلَى طَهْرٍ، فَقَلَبَهَا الثَّاسُ: مِنْ طَهْرٍ إِلَى طَهْرٍ.

(تغتسل من طهر إلى طهر) بالمعجمة. قال الحافظ ابن سيد الناس في «شرح الترمذي»: اختلف فيه فمنهم من

(١) في نسخة: (منه).

رواه الباقاء المهمة ومنهم من رواه بالطاء المعجمة أي: من وقت صلاة الظهر إلى وقت صلاة الظهر. قال الحافظ ولي الدين العراقي: وفيه نظر، فالمراد إنما هو الإعجام، وأما الإهمال فليس رواية مجزوماً بها. قلت: ويؤيد قول العراقي ما أخرجه الدارمي [٨١٣] بلفظ: أن القعقاع بن حكيم وزيد بن أسلم أرسلاه إلى سعيد بن المسيب يسأله كيف تغتسل المستحاضة؟ فقال سعيد: تغتسل من الظهر إلى مثلها من الغد لصلاة الظهر (من ظهر إلى ظهر) بالمعجمتين (وكذلك روى داود وعاصم) أي: بالاعتصال من صلاة الظهر إلى مثلها من الغد (عند الظهر) الظاهر أنه بالطاء المعجمة لكن ضبطه ابن رسلان بالطاء المهمة والله تعالى أعلم. وإني لم أقف على رواية عاصم هذه (وهو قول سالم بن عبد الله والحسن وعطاء) أخرجه الدارمي [٨١٤] عن الحسن في المستحاضة تغتسل من صلاة الظهر إلى صلاة الظهر من الغد، وأخرج [٨١٦] أيضاً عن عطاء مثل ذلك (من ظهر إلى ظهر) بالمعجمتين (إنما هو من ظهر إلى ظهر) أي: بالمهملتين (ولكن الوهم دخل فيه) أي: في الحديث (فقلها) أي: هذه الجملة (من ظهر إلى ظهر) بالمعجمتين. وإنما الصحيح: بالمهملتين. قال الخطابي في «المعالم»: قلت ما أحسن ما قال مالك وما أشبهه بما ظنه من ذلك لأنه لا معنى للاغتسال من وقت صلاة الظهر إلى مثلها من الغد ولا أعلمه قولاً لأحد من الفقهاء وإنما هو من ظهر إلى ظهر وهو وقت انقطاع الحيض انتهى. ونازه أبو بكر بن العربي فقال: والذي استبعد غير صحيح لأنه إذا سقط لأجل المشقة عنها الغتسل لكل صلاة فلا أقل من الغتسل مرة في كل يوم عند الظهر في وقت دفء النهار وذلك للتنظيف. انتهى. (ورواه المسور الخ) مقصود المؤلف من إيراد رواية المسور: تأييد كلام مالك، فإن مسوراً رواه بالإهمال فقلبه الناس بالإعجام.

١١٥ - بَابُ مَنْ قَالَ: تَغْتَسِلُ كُلَّ يَوْمٍ مَرَّةً، وَلَمْ يَقُلْ: عِنْدَ الظُّهْرِ مَرَّةً (١)

تغتسل كل يوم أي وقت شامت.

٣٠٢ - (ضعيف) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، نَا عَبْدَ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي إِسْمَاعِيلَ [١] قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ رَاشِدٍ عَنْ مَعْقِلِ بْنِ خَتْمَةَ، عَنْ عَلِيٍّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: الْمُسْتَحَاضَةُ إِذَا انْقَضَى حَيْضُهَا، اغْتَسَلَتْ كُلَّ يَوْمٍ، وَاتَّخَذَتْ صُوفَةً فِيهَا سَمْنٌ أَوْ زَيْتٌ.

(واتخذت صوفة) قال الجوهري في «الصحاح»: الصوف للشاة والصوفة أخص منه. وقال في «المصباح»: الصوف للضأن والصوفة أخص منه. (فيها سمن أو زيت) أي: اتخذت المستحاضة صوفة مدهونة بالسمن أو الزيتون وتحملت في فرجها، فهذه تقطع جريان الدم، وتسترخي تشنج العروق الذي هو سبب لسيلان الدم. قاله بعض العلماء. قال المنذري: غريب.

١١٦ - بَابُ مَنْ قَالَ: تَغْتَسِلُ بَيْنَ الْأَيَّامِ

أي: بين أيام الحيض.

٣٠٣ - (صحيح) حَدَّثَنَا الْقَعْتَبِيُّ، نَا عَبْدَ الْعَزِيزِ - يَتْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ -، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ، أَنَّهُ سَأَلَ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَنِ الْمُسْتَحَاضَةِ، قَالَ: تَدَعُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَانِهَا، ثُمَّ تَغْتَسِلُ فَصَلِّي، ثُمَّ تَغْتَسِلُ فِي الْأَيَّامِ.

(١) في نسخة: (منه).

(ثم تغتسل) غسلاً واحداً بعد انقضاء الأيام التي كانت تحيض فيها قبل الاستحاضة (ثم تغتسل) ثانياً (في الأيام) التي كانت حسبها أيام الحيض، فتغتسل في كل شهر مرتين مرة عند انقضاء مدة الحيض ومرة في أيام الحيض، وهذا قول تفرد به قاسم بن محمد ولا يظهر توجهه، ولا أدري من أين قال ذلك؟! والله تعالى أعلم.

١١٧ - بَابُ مَنْ قَالَ: تَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ

بعد أن تغتسل مرة واحدة عند الطهر.

٣٠٤ - (حسن) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، نَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ مُحَمَّدٍ - يَخْبِي ابْنُ عَمْرٍو -، قَالَ: ثَبِي ابْنُ شَيْهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ: أَنَّهَا كَانَتْ تَسْتَحَاضُ. فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا كَانَ دَمُ الْحَيْضِ، فَإِنَّهُ دَمٌ أَشْوَدُ يُعْرَفُ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فَأَتَسِيكِي عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِذَا كَانَ الْآخَرُ فَتَوَضَّعِي، وَصَلِّيْ». [مضى (٢٨٦)].

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى، وَثَبِي ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ حَفْظًا، فَقَالَ: عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ فَاطِمَةَ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَزَوْجِي عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْمَسْبُوبِ وَشُعْبَةَ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، قَالَ الْعَلَاءُ: عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَوْفَقَهُ شُعْبَةُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ، تَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ.

(وإذا كان الآخر فتوضعتي وصلي) هذا هو موضع الترجمة لكن ليس فيه لكل صلاة، وتقدم هذا الحديث مع شرحه (ووري) بالبناء للمجهول (عن العلاء بن المسبب إلخ) حاصله: أن العلاء وشعبة كلاهما روايا هذا الحديث عن الحكم عن أبي جعفر مرفوعاً لكن قوله: توضأ لكل صلاة هو مرفوع في رواية العلاء، وأما في رواية شعبة فهو من قول أبي جعفر محمد بن علي موقوف عليه.

١١٨ - بَابُ مَنْ لَمْ يَذْكُرِ الْوُضُوءَ إِلَّا عِنْدَ الْحَدَثِ

١٢٢/١

للمستحاضة.

٣٠٥ - (صحيح) حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَبِي جُبَيْرٍ، نَا هُثَيْمٌ، نَا أَبُو بَشِيرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ: إِنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ جَحْشٍ اسْتَحِضَتْ، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَنْتَظِرَ أَيَّامَ أَقْرَابِهَا، ثُمَّ تَغْتَسِلَ وَتُصَلِّيَ، فَإِنْ رَأَتْ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ، تَوَضَّأَتْ وَصَلَّتْ. (إلا عند الحدث) غير جريان الدم فلا يجب عليها الوضوء لكل صلاة أو لوقت كل صلاة بل لها أن تصلي ما شامت ومتى شامت ما لم يحدث حدثاً غير جريان الدم.

(فإن رأت شيئاً من ذلك توضأت وصلت) المراد من قوله: شيئاً من ذلك حدث غير الدم، لأنه لا يجب الوضوء من الدم الخارج عنها لأن الدم لا يفارقها ولو أريد بقوله: شيئاً من ذلك الدم لم يكن للجملية الشرطية معنى لأنها مستحاضة فلم تزل ترى الدم ما لم يقطع استحاضتها، فظهر أن المراد بقوله: شيئاً من ذلك هو حدث غير الدم، وبهذا التقرير طابق الحديث الباب لكن الحديث مع إرساله ليس صريحاً في المقصود، لأنه يحتمل أن يكون المراد بقوله: شيئاً من ذلك شيئاً من الدم، بل هو الظاهر من لفظ الحديث، فمتى رأت الدم توضأت لكل صلاة، وإذا انقطع عنها الدم تصلي بالوضوء الواحد متى شامت ما لم يحدث لها حدث سواء كان الحدث دمه الخارج أو غيره، فجريان الدم لها حدث مثل الأحداث الأخر، وأن المستحاضة يفارقها الدم أيضاً في بعض الأحيان، وهذا القول أي: وضوؤها حالة جريان الدم وترك الوضوء حالة انقطاع الدم لم يقل به أحد فيما أعلم. والله تعالى أعلم. قال المنذري: هذا مرسل.

٣٠٦ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ، ثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، ثَنِي اللَّيْثُ، عَنْ رِبْعَةَ: أَنَّكَ كَانَ لَا يَرَى عَلَى الْمُسْتَحَاضَةِ وَضُوءاً عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، إِلَّا أَنْ يُصِيبَهَا حَدَثٌ غَيْرُ الدَّمِ قَتَوُضاً. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هَذَا قَوْلُ مَالِكٍ: يُعْنِي ابْنَ أَسَى.

(عن ربيعة أنه كان لا يرى على المستحاضة وضوء إلخ) قال الخطابي: قول ربيعة شاذ وليس العمل عليه. وما قاله الخطابي فيه نظر، فإن مالك بن أنس وافقه (قال أبو داود هذا قول مالك يعني ابن أنس) هذه العبارة في النسخين وليست في أكثر النسخ وكذا ليست في الخطابي ولا المنذري. قال ابن عبد البر: ليس في حديث مالك في «الموطأ» ذكر الوضوء لكل صلاة على المستحاضة. وذكر في حديث غيره طاعة كان مالك يستحب لها ولا يوجبها، كما لا يوجبها على صاحب التسلسل^(١)، ذكره الزرقاني. قال المنذري: قال الخطابي: وقول ربيعة شاذ وليس العمل عليه. وهذا الحديث منقطع وعكرمة لم يسمع من أم حبيبة بنت جحش.

١١٩ - بَابُ فِي الْمَرْأَةِ تَرَى الصُّفْرَةَ وَالْكُدْرَةَ بَعْدَ الطَّهْرِ

هل تعد من الحيض؟

٣٠٧ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نَا حَمَّادٌ، عَنْ قَنَادَةَ، عَنْ أُمِّ الْهُذَيْلِ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ - وَكَانَتْ بَاتِيَتِ النَّبِيَّ ﷺ - قَالَتْ: كُنَّا لَا نَعُدُّ الْكُدْرَةَ وَالصُّفْرَةَ بَعْدَ الطَّهْرِ شَيْئاً.

٣٠٨ - (صحيح)^(٢) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، نَا إِسْمَاعِيلُ، نَا الْوُبَّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ، بِمِثْلِهِ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: أُمُّ الْهُذَيْلِ: هِيَ حَفْصَةُ بِنْتُ سِيرِينَ، كَانَ ابْنُهَا اسْمُهُ هُذَيْلٌ، وَاسْمُ زَوْجِهَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

(كنا لا نعد الكدرة) بضم الكاف أي: ما هو بلون الماء الوسخ الكدر (والصفرة) أي: الماء الذي تراه المرأة كالصديد يعلوه اصفرار (بعد الطهر شيئاً) وفي رواية الدارمي [٨٧٣] بعد الغسل قال الخطابي: اختلف الناس في الصفرة والكدرة بعد الطهر والنقاء. وروي عن علي رضي الله عنه أنه قال: ليس ذلك بمحيض ولا ترك لها الصلاة وتوضأ وتصل، وهو قول سفيان الثوري والأوزاعي. وقال سعيد بن المسيب: إذا رأت ذلك اغتسلت وصلت، وبه قال أحمد بن حنبل. وعن أبي حنيفة: إذا رأت بعد الحيض وبعد انقطاع الدم الصفرة والكدرة يوماً أو يومين ما لم يجاوز العشر فهو من حيضها ولا تطهر حتى ترى البياض خالصاً. واختلف قول أصحاب الشافعي في هذا، فالمشهور من مذهب أصحابها أنها إذا رأت الصفرة والكدرة بعد انقطاع دم العادة ما لم تجاوز خمسة عشر يوماً فإنها حيض. وقال بعضهم: إذا رأتها في أيام العادة كانت حيضاً ولا تعتبرها فيما جاوزها وأما المبتدأة إذا رأت أول ما رأت الدم صفرة أو كدرة فإنها لا يعتد في قول أكثر الفقهاء، وهو قول عائشة وعطاء. وقال بعض أصحاب الشافعي: حكم المبتدأة

(١) كذا في (الهندية)، وصوابه: «التسلسل» وتعقب شيخنا في «صحيح سنن أبي داود» (١١٣/٢) القول بشذوذ ربيعة، والقول باستحباب الوضوء للمستحاضة، قال: «لكن الحديث بوجود الوضوء قد صح عند البخاري وغيره»، قال: «فوجب الأخذ به، ولا علم بعد ذلك لمن يصر على تقليد غير المعصوم».

(٢) استدرنا هذا الحكم من التخريج المطول لـ «صحيح سنن أبي داود» (١١٥/٢). وقال شيخنا العلامة الألباني - رحمه الله -: ليس في حديث ابن سيرين قوله: «بعد الطهر»، كما في حديث أم الهذيل، فقول المصنف في حديث ابن سيرين: «بهتل» فيه مسامحة أ.هـ. وبين أن حديث ابن سيرين أخرجه البخاري.

بالصفرة والكدره حكم الحيف . انتهى كلامه . قال المنذري : وأخرجه البخاري [٣٢٦] ، والناسي [٣٦٨] وليس فيه بعد الطهر .

١٢٠ - بَابُ الْمُسْتَحَاضَةِ يَغْتَسِلُهَا رُؤُوسُهَا

أي : يجامعها زوجها .

٣٠٩ - (صحيح) حَدَّثَنَا إِسْرَافِيلُ بْنُ خَالِدٍ ، نَا مُعَلَّى بْنُ مِصْرُورٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُسْهِرٍ ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ ، عَنْ عِكْرَمَةَ ، قَالَ : كَانَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ تُسْتَحَاضُ ، فَكَانَ رُؤُوسُهَا يَغْتَسِلُهَا .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ : مُعَلَّى يَفْقَهُ ، وَكَانَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ لَا يَزَيُّ عَنْهُ ، لِأَنَّهُ كَانَ يَنْظُرُ فِي الرَّأْيِ .

(لا يروي عنه) أي : عن معلى بن منصور (لأنه كان ينظر في الرأي) حكى أبو طالب عن أحمد أنه قال : ما كتبت عنه ، وكان يحدث بما وافق الرأي ، وكان يخطئ . كذا في «مقدمة الفتح» .

٣١٠ - (حسن) حَدَّثَنَا [أَحْمَدُ بْنُ أَبِي سُرَيْجٍ] ^(١) الرَّازِيُّ ، نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْجَهْمِ ، نَا عَمْرُو بْنُ أَبِي قَيْسٍ ، عَنْ عَاصِمٍ ، عَنْ عِكْرَمَةَ ، عَنْ حَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ ، أَنَّهَا كَانَتْ مُسْتَحَاضَةً ، وَكَانَ رُؤُوسُهَا يَجَامِعُهَا .

(عن حمدة إلخ) قَالَ صَاحِبُ «الْمَتَقَى» : وَكَانَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ تَحْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ كَذَا فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» [٣٣٤/٦٤] وَكَانَتْ حَمْنَةُ تَحْتَ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ . انتهى . ومقصود صاحب «المتقى» : أن عبد الرحمن بن عوف وطلحة بن عبيد الله ، من الصحابة قد فعلا ذلك في زمن الوحي ، ولم ينزل في امتناعه فيستدل به على الجواز . قال المنذري : في سماع عكرمة من أم حبيبة وحمدة نظر . وليس فيها ما يدل على سماعه منهما . والله عز وجل أعلم .

١٢١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي وَقْتِ النَّسَاءِ

وكم تجلس وتمكث في نفاسها ، وإلى أي مدة لا تصلي ولا تصوم؟ والنفاس هو الدم الخارج عقيب الولادة ، ويحيى بعض بيانه .

٣١١ - (حسن صحيح) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ ، نَا زُهَيْرٌ ، نَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ، عَنْ أَبِي سَهْلٍ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ، قَالَتْ : كَانَتْ النَّسَاءُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَقْعُدُ بَعْدَ نَفَاسِهَا أَرْبَعِينَ يَوْمًا ، أَوْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ، وَكُنَّا نَقْلِي عَلَى وَجْهِهَا الْوَرْنَ - نَعْنِي مِنَ الْكَلْفِ - .

(عن مسة) بضم الميم وتشديد السين ، هي أم بسة بضم الموحدة . قال الدارقطني : لا تقوم بها حجة وقال ابن القطان لا يعرف حالها ولا عينها ، ولا يعرف في غير هذا الحديث . وأجاب عنه في «البلد المتيقن» فقال : ولا نسلم جهالة عينها وجهالة حالها مرتفعة ، فإنه روى عنها جماعة : كثير بن زياد والحكم بن عتيبة وزيد بن علي بن الحسين ، ورواه محمد بن عبيد الله المزرمي عن الحسن بن مسة أيضاً ، فهؤلاء رَوَوْا عنها ، وقد أثنى على حديثها البخاري وصحح الحاكم إسناده ، فأقل أحواله أن يكون حسناً . انتهى . (كانت النساء) قال الجوهري : النفاس ولادة المرأة إذا وضعت فهي نفساء ونسوة نفاس وليس في الكلام فعلاً يجمع على فعال غير نفساء وعشراء ويجمع أيضاً على نفاسوات وعشروات وإمرأتان نفساوان وعشراوان (تقعد بعد نفاسها أربعين يوماً أو أربعين ليلة) فيه دليل على أن الدم

(١) في «نسخة» : أحمد بن شريح . (ته) .

الخارج عقيب الولادة حكمه يستمر أربعين يوماً تقعد فيه المرأة عن الصلاة وعن الصوم، وأما إذا رأت الطهر قبل أربعين يوماً فظهرت كما سيجيء، وقوله: أو أربعين ليلة الظاهر أنه شك من زهير أو من دونه (وكتنا نظمي على وجوها) أي: نلطخ، والظلي الإذهان (الورس) في «الصحيح» الورس بوزن الفلّس: نبت أصفر يكون باليمن تتخذ منه الغمرة للوجه، وورس الثوب توريساً: صبغه بالورس (تعني من الكلف) بفتح الكاف واللام: لون بين السواد والحمرة، وهي حمرة كدرة تعلو الوجه وشيء يعلو الوجه كالسمسم. كذا في «الصحيح» للجوهري.

قال المنذري: وأخرجه الترمذي [١٣٩]، وابن ماجه [٦٤٨]، وقال الترمذي: لا نعرفه إلا من حديث أبي سهل عن مئة الأزديّة، قال محمد بن إسماعيل: علي بن عبد الأعلى ثقة، وأبو سهل ثقة ولم يعرف محمد هذا الحديث إلا من حديث أبي سهل وقال الخطابي: حديث مئة أثني عليه محمد بن إسماعيل قال: مئة هذه أزديّة واسم أبي سهل كثير بن زياد وهو ثقة، وعلي ابن عبد الأعلى ثقة.

٣١٢- (حسن) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ يَحْيَى، نَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ - يَتْنِي حَيْمٍ -، نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ زِيَادٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْأَزْدِيُّ - يَتْنِي مِئَةَ - قَالَتْ: حَجَجْتُ، فَدَخَلْتُ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ فَقُلْتُ: يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ إِنِّي سَمِعْتُ بَنَ جُنْدُبٍ يَأْمُرُ النِّسَاءَ بِقُضَائِ صَلَاةِ الْمَحِيضِ؟ فَقَالَتْ: لَا يَقْضِينَ، كَانَتْ الْمَرْأَةُ مِنْ نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ تَقْعُدُ فِي النَّفَاسِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، لَا يَأْمُرُهَا النَّبِيُّ ﷺ بِقُضَائِ صَلَاةِ النَّفَاسِ. قَالَ مُحَمَّدٌ: يَتْنِي ابْنُ حَاتِمٍ، وَاسْمُهَا مِئَةُ نَكْتَى أُمِّ بَسْمَةَ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: كَثِيرُ بْنُ زِيَادٍ كُنِيَّةُ: أَبُو سَهْلٍ.

(يقضين صلاة المحيض) أي: الحيض ولعله لم يبلغه حديث رسول الله ﷺ في هذه المسألة (فقالت: لا يقضين الصلاة) كانت المرأة من نساء النبي ﷺ والمراد بنسائه غير أزواجه ﷺ من بنات وقربيات وسرية ومارية وأن النساء أعم من الزوجات لدخول البنات وسائر القرابات تحت ذلك (تقعد في النفاس.. الخ) فإن قلت: إن مئة سألت أم سلمة رضي الله عنها عن حكم الصلاة في حالة الحيض، وأخبرت عن سمره أنه يأمر بها، وأجابت أم سلمة عن صلاة النساء.

قلت: في تأويله وجهان: الأول: أن المراد بالمحيض ها هنا هو النفاس بقرينة الجواب. والثاني: أن أم سلمة أجابت عن صلاة حال النفاس الذي هو أقل مدة الحيض، فإن الحيض قد يتكرر في السنة اثنا عشر مرة، والنفاس لا يكون مثل ذلك بل هو أقل منه جداً، فقالت: إن الشارع قد عفا عن الصلاة في حال النفاس الذي لا يتكرر فكيف لا يعفو عنها في حال الحيض الذي يتكرر، والله أعلم. قال الترمذي في «جامعه»: وقد أجمع أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم: على أن النساء تدع الصلاة أربعين يوماً إلا أن ترى الطهر قبل ذلك فإنها تغتسل وتصلّي فإذا رأت الدم بعد الأربعين فإن أكثر أهل العلم قالوا: لا تدع الصلاة بعد الأربعين وهو قول أكثر الفقهاء، وبه قال سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق. ويروى عن الحسن البصري أنه قال: تدع الصلاة خمسين يوماً إذا لم تطهر. ويروى عن عطاء بن أبي رباح والشعبي ستين يوماً. انتهى. قلت: والصحيح من هذه المذاهب وأقوى دليلاً هو أن أكثر مدة النفاس: أربعون يوماً ولا حد لأقله بل متى انقطع دمها تطهر وتصلّي، والله أعلم.

(١) في (الهندية): «لقضاء». وهو خطأ من النسخ.

كيف هو؟

٣١٣ - (ضيف) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَفْوٍ الرَّازِيُّ، ثَنَا سَلَمَةُ - يَنْبَغِي ابْنُ الْفَضْلِ -، أَنَّ^(١) مُحَمَّدَ - يَنْبَغِي ابْنَ إِسْحَاقَ -، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أُمِّهِ بِنْتِ أَبِي الصَّلْتِ، عَنْ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي غِفَارٍ قَدْ سَمَعَهَا لِي، قَالَتْ: أَرَدَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى حَقِيَّةٍ رَحِلِهِ، قَالَتْ: فَوَاللَّهِ لَنَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الصُّنْبِ، فَأَتَانِي، وَنَزَلَتْ عَنْ حَقِيَّةٍ رَحِلِهِ، فَإِذَا بِهَا دَمٌ مِنِّي، وَكَانَتْ أَوَّلَ حَيْضَةٍ حِضَّتُهَا، قَالَتْ: فَتَقَبَّضْتُ إِلَى الثَّاقَةِ، وَاسْتَنْحَيْتُ، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا بِي وَرَأَى الدَّمَ قَالَ: مَا لَكَ؟ لَعَلَّكَ نَفَسْتَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: فَأَصْلِحِي مِنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ خُذِي إِيَّاهُ مِنْ مَاءٍ، فَاطْرَحِي فِيهِ يَدَاكَ، ثُمَّ اغْسِلِي مَا أَصَابَ الْحَقِيَّةَ مِنَ الدَّمَ، ثُمَّ عَوْدِي لِمَرْكَبِكَ، قَالَتْ: فَلَمَّا فَتَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَبِيرَ، رَضَخَ لَنَا مِنَ الْغَيَاءِ، قَالَتْ: وَكَانَتْ لَا تَطْهَرُ مِنْ حَيْضَةٍ إِلَّا جَعَلْتُ فِي طَهُورِهَا يَدَايَ، وَأَوْصَتْ بِهِ أَنْ يُجْعَلَ فِي غُسْلِهَا حِينَ مَاتَتْ.

(عن امرأة من بني غفار قد سمعها لي) يشبه أن تكون هذه المقولة لسلمة بن الفضل، أي قال سلمة الراوي عن محمد بن إسحاق: أي: لم أحفظ اسم امرأة من بني غفار مع أن شيخي كان سمعها لي فنسيت. قال السهيلي: هذه المرأة الغفارية اسمها ليلى وإنها امرأة أبي ذر الغفاري. وقال ابن عبد البر: كانت تخرج مع النبي ﷺ في مغازيه تداوي الجرحى وتقيم على المرضى (أردفي) أي: حملني خلفه على ظهر الدابة (على حقبة رحله) حقبة على وزن لطيفة، وهي كل ما شد في مؤخر رجل أو قتب. كذا في «القاموس» والرحل هو المركب للبعير وهو أصغر من القتب، وقال ابن الأثير: الحقبة هي الزيادة التي تجعل في مؤخر القتب. انتهى. فالإرداف على حقبة الرجل لا يستلزم المماس، فلا إشكال في إردافه ﷺ إياها (إلى الصبح) أي: في الصباح (فإذا بها) أي: بالحقبة (وكانت) تلك الحية (أول حية حضتها) في السفر أو مطلقاً (فتقبضت إلى الثاقه) من باب التفعّل أي: وثبت إليها. قال في «القاموس»: وتقبض إليه وثب (لعلك نفست) أي: حضت قال الخطابي: أصل هذه الكلمة من النفس، إلا أنهم فروا بين بناء الفعل من الحيض والنفس، فقالوا في الحيض: نفست بفتح النون، وفي الولادة: بضمها. انتهى.

(فأصلي من نفسك) ما يمنعك من خروج الدم إلى حقبة الرجل (رضخ لنا) من باب نفع، أي: أعطانا قليل المال، يقال: رضخت له رضحاً ورضيخه أعطيته شيئاً ليس بالكثير (من الغياء) بالهمزة أي: عن الغنمة (إلا جعلت في طهورها ملحاً) قال الخطابي: وفيه من الفقه أنه تستعمل الملح في غسل الثياب وتفتيته من الدم والملح مطعوم، فعلى هذا يجوز غسل الثياب بالصل إذا كان ثوباً من إبريسم، فيجوز على ذلك التدلك بالخلالة ودقيق الباقلا والبطيخ ونحو ذلك، مما له قوة الجلاء. وحدوثنا عن يونس بن عبد الأعلى قال: دخلت الحمام بمصر، فرأيت الشافعي يتدلك بالخلالة. انتهى كلامه.

٣١٤ - (حسن صحيح) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، نَا سَلَامٌ بْنُ سُلَيْمٍ، عَنْ إِسْرَافِيلَ بْنِ مُهَاجِرٍ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلْتُ أَسْمَاءَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ تَغْتَسِلُ إِخْدَانًا إِذَا طَهَّرْتَ مِنَ الْمِحْيِ؟ قَالَ: «تَأْخُذُ سِدْرَتَهَا وَمَاءَهَا، فَتَوَضَّأُ ثُمَّ تَغْسِلُ رَأْسَهَا وَتَذْلُجُهُ، حَتَّى يَبْلُغَ الْمَاءُ أَصُولَ سَعْرِهَا، ثُمَّ تَغِيضُ

(١) في نسخة: «حدثني». (مه).

عَلَى جَسَدِهَا، ثُمَّ تَأْخُذُ فُرْصَتَهَا فَتَطْهَرُ بِهَا». قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ أَتَطَهَّرُ بِهَا؟ قَالَتْ عَائِشَةُ: فَمَرَفْتُ الْيَدِي بِكَيْفِي عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ لَهَا: تَتَبَّعِينَ [بِهَا] أَثَارَ الدَّمِ. [م].

(تأخذ سدرها وماءها) للغسل لينظف به الجلد وهي شجر النبق. وهل أوراق النبق تغلى في الماء ويستعمل الماء المغلي في الغسل، أو هي تدق وتضمد وتلك مع الماء على الجسد؟ لم أر التصريح بذلك في شيء من كتب الأحاديث ولفظ الحديث يحتمل المعنيين (ثم تأخذ فرصتها) بكسر الفاء وسكون الراء وبالصاد المهملة قطعة من صوف أو قطن أو جلدة عليهما صوف، وفي الرواية الآتية ممسكة (قالت) المرأة السائلة (بها) أي: بالفرصة الممسكة (يكفى) من باب رمى يقال: كنت بكذا عن كذا والاسم الكناية، وهي أن يتكلم بشيء يستدل به على المكى عنه كالرفث والغائط (تتبعين) من الافتعال (أثار الدم) جمع أثر بكسر الهمزة أي: اجعلها في الفرج، وحيث أصاب الدم لينظف المحل، وتقطع به الراحة الكريهة.

٣١٥ - (حسن صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ بْنُ مُسْرَمَةَ، نَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا ذَكَرَتْ نِسَاءَ الْأَنْصَارِ فَأَثَرَتْ عَلَيْهِنَّ، وَقَالَتْ لِهِنَّ مَعْرُوفًا، [و] قَالَتْ: دَخَلْتُ امْرَأَةً مِنْهُنَّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَتْ مَعْنَاهُ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «فِرْصَةٌ مُسَكَّةٌ» قَالَ مُسَدَّدٌ: كَانَ أَبُو عَوَانَةَ يَقُولُ: فِرْصَةٌ. وَكَانَ أَبُو الْأَحْوَصِ يَقُولُ: قِرْصَةٌ. [م].

(وقالت لهن معروفًا) هذا عطف لقولها: فاثنت عليهن (فرصة ممسكة) على وزن المفعول من الضعيف أي: مطلية بالمسك ومطوية منه كذا فسره الخطابي والنوي وغيرهما (كان أبو عوانة يقول فرصة) بالفاء والصاد المهملة (وكان أبو الأحوص يقول: قرصة) بالفاء المفتوحة. ووجه المنذري فقال: يعني شيئاً يسيراً مثل القرصة بطرف الأصبعين، كذا في فتح الباري. قال النووي: الصواب هو الفرصة بالفاء والصاد المهملة، وإن المراد بالمسك بكسر الميم: الطيب المشهور.

٣١٦ - (حسن) حَدَّثَنَا حُسَيْنُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ [الْعَبْدِيُّ]، نَا أَبِي، نَا شُعْبَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ - يَعْنِي ابْنَ مُهَاجِرٍ -، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ أَسْمَاءَ سَأَلَتْ النَّبِيَّ ﷺ، بِمَعْنَاهُ، قَالَ: فِرْصَةٌ مُسَكَّةٌ قَالَتْ: كَيْفَ أَتَطَهَّرُ بِهَا؟ قَالَ: «شَيْحَانِ اللَّهُ! تَطْهَرِي بِهَا، وَاسْتَرِي بِوَبٍ». وَرَأَى: وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ؟ قَالَ: «تَأْخُذِينَ مَاءَكَ، فَتَطْهَرِينَ أَحْسَنَ الطَّهْوَرِ وَابْلَغَهُ، ثُمَّ تَغْسِئِينَ عَلَى رَأْسِكَ الْمَاءَ، ثُمَّ تَذْلِكِيهِ حَتَّى يَبْلُغَ شَوْنِ رَأْسِكَ، ثُمَّ تُغِيضِينَ حَذْلِكَ الْمَاءَ». [قَالَ]: وَقَالَتْ ١٢٥/١ عَائِشَةُ: يَتِمُّ النِّسَاءُ نِسَاءَ الْأَنْصَارِ، لَمْ يَكُنْ يَتَنَعَّهَنَّ الْحَيَاءُ أَنْ يَسْأَلَ عَنِ الذَّنِّ، وَأَنْ يَتَفَقَّهَنَّ فِيهِ. [ق]، لكن قول عائشة: نعم... الخ: معلق عندخ.

(سبحان الله تطهري بها) سبحان الله في هذا الموضع وأمثاله يراد بها التعجب، ومعنى التعجب ها هنا كيف يخفى مثل هذا الظاهر الذي لا يحتاج الإنسان في فهمه إلى فكر؟ (واستر النبي ﷺ وجهه (بشوب) وفي رواية للبخاري: استحيى فأعرض بوجهه (حتى يبلغ) أي: الماء (شؤون رأسك) أي: أصول شعر رأسك (وأن يتفقهن فيه) أي: يتعلمن في الدين. والفقه فهم الشيء. قال ابن فارس: كل علم بشيء فهو فقه.

قال المنذري: وأخرجه البخاري [٣١٤]، ومسلم [٣٣٢]، والنسائي [٤٢٧]، وابن ماجه [٦٤٢] بنحوه.

التيمم في اللغة هو القصد، وفي الشرع: القصد إلى الصعيد لمسح الوجه واليدين، بنية استباحة الصلاة ونحوها. وعلم أن التيمم ثابت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة، وهو خصيصة خصها الله تعالى به هذه الأمة. ذكره النووي.

٣١٧ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الثَّقَلِيُّ، نَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، (ح)، وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، نَا عَبْدَةُ، الْمَعْنَى وَاحِدٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُسَيْدُ بْنُ حَضِرٍ وَلِاسْمَا مَعَهُ فِي طَلَبِ قِلَادَةٍ أَضَلَّتْهَا عَائِشَةُ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةَ فَصَلَّوْا بِغَيْرِ وُضُوءٍ، فَأَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ، فَأَنْزَلَتْ آيَةَ التَّيَمُّمِ، زَادَ ابْنُ نَفِيلٍ: فَقَالَ لَهَا أُسَيْدُ بْنُ حَضِرٍ: يَزَحْمُكَ اللَّهُ! مَا نَزَلَ بِكَ أَمْرٌ تَكْرَهُيْتَهُ، إِلَّا جَعَلَهُ اللَّهُ لِلْمُسْلِمِينَ، وَلَكَ فِيهِ فَرْجًا. [ق].

(في طلب قِلادة) بكسر القاف كل ما يعقد ويعلق في العنق ويسمى عقدًا (أضلتها عائشة) أي: أضاعتها، أضلته الشيء إذا ضاع منك فلم تعرف مكانه كالداية والناقة وما أشبههما، فإن أخطأت موضع وضع الشيء الثابت كالدار قلت ضلته بغير الألف كذا في «المصباح» (فصلوا بغير وضوء) وفي رواية البخاري: وليس معهم ماء فصلوا. قال النووي في «شرح مسلم»: وفيه دليل على أن من عدم الماء والتراب يصلي على حاله. وهذه المسألة فيها خلاف للخلف والسلف، ثم ذكر الأقوال ثم قال الرابع: تجب الصلاة ولا تجب الإعادة، وهذا مذهب المزني وهو أقوى الأقوال دليلاً، ويعضده هذا الحديث وأشباهه فإنه لم ينقل عن النبي ﷺ إيجاب إعادة مثل هذه الصلاة. والمختار أن القضاء إنما يجب بأمر جديد ولم يثبت الأمر فلا يجب، وهكذا يقول المزني في كل صلاة وجبت في الوقت على نوع من الخلل لا يجب إعادتها.

قلت: ما ذهب إليه المزني هو مذهب أحمد وسحنون وابن المنذر فعند هؤلاء تجب الصلاة على عادم التراب والماء ولا يجب الإعادة وهو الحق الصريح، ويؤيده ما رواه الشيخان [خ (٧٢٨٨) م (١٣٣٧)] من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ» وأما حديث «لا يقبل الله صلاة بغير طهور»^(١) فهو محمول على القادر على الطهور.

(فأتوا النبي ﷺ فذكروا ذلك له) وهذا صريح في أن النبي ﷺ أقر على فعلهم ذلك وهو صلاتهم من غير وضوء ولا تيمم فلا يقال إنه كان باجتهاد منهم فلا حجة فيه (فأنزلت آية التيمم) في «صحيح البخاري» [٤٦٠٨] في تفسير سورة المائدة من طريق عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة فترت: ﴿يَتَذَكَّرُ أَلَيْسَ لِمَنْ أَمَرَ إِذَا كُنْتُمْ إِلَى الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٦] الآية (زاد ابن نفيل) هو عبد الله بن محمد النفيلي في روايته (ما أنزل بك أمر) من الحزن والهم (ولك فيه فرجاً) ومخرجاً وخيراً وطريقاً سهلاً للخروج منه وبركة ليستوثبوا به. قال المنذري: وأخرجه البخاري [٣٣٤]، ومسلم [٣٦٧]، والنسائي [٣٢٣]، وابن ماجه [٥٦٨].

(١) أخرجه مسلم (٢٢٤) من حديث ابن عمر.

٣١٨ - (صحيح) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، نَا عَبْدَ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، حَدَّثَنِي ^(١) يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ ^(٢): إِنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عُبَيْةٍ، حَدَّثَهُ عَنْ عَمَارِ بْنِ يَاسِرٍ، أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ، أَنَّهُمْ تَمَسَّحُوا وَهُمْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالصَّعِيدِ لِصَلَاةِ الْفَجْرِ، فَضَرَبُوا بِأَكْفِهِمُ الصَّعِيدَ، ثُمَّ مَسَحُوا وَجُوهَهُمْ ^(٣) مَسْحَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ عَادُوا فَضَرَبُوا بِأَكْفِهِمُ الصَّعِيدَ مَرَّةً أُخْرَى، فَمَسَحُوا بِأَيْدِيهِمْ كُلِّهَا إِلَى الْمَتَاكِبِ، وَالْأَبَاطِ مِنْ بَطْنِ أَيْدِيهِمْ.

(أنهم تمسحوا) من التفضل، والمسح في الوضوء هو إصابة الماء باليد، وفي التيمم: إمرار اليد بالتراب (وهم مع رسول الله ﷺ) جملة حالية (بالصعيد) متعلق بتمسحوا (فمسحوا بأيديهم) اليد مؤنثة وهي من المنكب إلى أطراف الأصابع (إلى المتناكب) جمع منكب وهو مجتمع رأس العضد (والأباط) الإبط: ما تحت الجناح ويذكر ويؤنث والجمع: أباط (من بطون أيديهم) متعلق بتمسحوا أي: مسحوا من بطون الأيدي لا من ظهورها. قال العلامة محمد إسحاق المحدث الدهلوي شيخ شيخنا: هذا قياس الصحابة في أول الأمر قبل بيان النبي ﷺ فلما بينه رسول الله ﷺ علموا كيفية التيمم. قال البيهقي: قال الشافعي في كتابه: قال عمار: تيمنا مع النبي ﷺ إلى المتناكب، وروي عنه عن النبي ﷺ الوجه والكفين، فكان قوله: تيمنا مع النبي ﷺ لم يكن عن أمر النبي ﷺ انتهى.

٣١٩ - (صحيح) ^(٤) حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ كَاوَدَ الْمُهَرِّي، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ، عَنْ ابْنِ وَهَبٍ، نَحْوُ هَذَا الْحَدِيثِ قَالَ: قَامَ الْمُسْلِمُونَ فَضَرَبُوا بِأَكْفِهِمُ التُّرَابَ، وَلَمْ يَقْبِضُوا مِنَ التُّرَابِ شَيْئاً، فَذَكَرَ نَحْوَهُ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَتَاكِبِ وَالْأَبَاطَ. قَالَ ابْنُ اللَّيْثِ: إِلَى مَا فَوْقَ الْمِرْقَتَيْنِ.

(المهري) بفتح الميم وسكون الهاء منسوب إلى مهرة بن حيدان وهو أبو قبيلة تنسب إليها الإبل المهرية (ولم يقبضوا من التراب شيئاً) لأن المقصود هو ضرب الأيدي على الصعيد زيادة على ذلك وتحصل الطهارة بالضرب لا بالتغيير (فذكر) أي: سليمان (نحوه) أي: نحو حديث أحمد بن صالح (ولم يذكر) في حديثه (قال ابن الليث) هو عبد الملك بن شعيب (إلى ما فوق المرققين) أي: مسحوا بأيديهم كلها إلى ما فوق المرققين.

قال المنذري: وأخرجه ابن ماجه [٥٦٦]، وهو منقطع. عبيد الله بن عبد الله بن عتبة لم يدرك عمار بن ياسر. وقد أخرجه النسائي [٣١٤]، وابن ماجه [٥٦٦] مختصراً من حديث عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبيه عن عمار موصلاً.

٣٢٠ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى التَّيْسَابُورِيُّ فِي آخِرِينَ، قَالُوا: نَا ١٢٦/١ يَنْقُوبُ، نَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عَمَارِ بْنِ يَاسِرٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَرَسَ بِالْوَلَدِ الْجَنِينِ وَمَعَهُ عَائِشَةُ، فَانْقَطَعَ عَقْدُ لَهَا مِنْ جَزَعٍ ظَفَارٍ، فَحَسَنَ النَّاسُ إِنْتِهَا عَقْدُهَا ذَلِكَ حَتَّى أَضَاءَ الْفَجْرُ، وَلَيْسَ مَعَ النَّاسِ مَاءٌ، فَتَنَظَّطَ عَلَيْهَا أَبُو بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَقَالَ: حَسَبْتَ النَّاسَ وَلَيْسَ مَعَهُمْ

(١) في نسخة: «التبرني». (مت).

(٢) في نسخة: (مت).

(٣) في نسخة: «برجهم». (مت).

(٤) ليس له حكم في الطبقات السابقة، والمثبت من الترخيص المطول لـ (صحيح سنن أبي داود) (١٢٧/٢-١٢٨).

مَا؟! فَالَّذِ اللَّهُ تَعَالَى ذَكَرَهُ^(١) عَلَى رَسُولِهِ ﷺ رُخْصَةً الظُّهْرِ بِالصَّعِيدِ الْعَلِيِّ، فَقَامَ الْمُسْلِمُونَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَصَرُّوا بِأَيْدِيهِمْ إِلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ رَعَوْا أَيْدِيَهُمْ وَلَمْ يَقْبِضُوا مِنَ التُّرَابِ شَيْئًا، فَمَسَحُوا بِهَا وَجُوهَهُمْ وَأَيْدِيَهُمْ إِلَى الْمَتَاكِ، وَبِمُطَوِّنْ أَيْدِيَهُمْ إِلَى الْأَبَاطِ. زَادَ ابْنُ يَحْيَى فِي حَدِيثِهِ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ فِي حَدِيثِهِ: وَلَا يَتَغَيَّرُ بِهَذَا النَّاسُ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَكَذَلِكَ رَوَاهُ ابْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ فِيهِ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَذَكَرَ صَرِيحَيْنِ كَمَا ذَكَرَ يُونُسُ. وَرَوَاهُ مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ: صَرِيحَيْنِ، وَقَالَ مَالِكٌ: عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمَّارٍ. وَكَذَلِكَ قَالَ أَبُو أُوتَيْسٍ، [عَنِ الزُّهْرِيِّ]^(٢). وَشَكَ فِيهِ ابْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ مَرَّةً: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، أَوْ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، [اضْطَرَبَ فِيهِ، وَ] مَرَّةً قَالَ: عَنْ أَبِيهِ، وَمَرَّةً قَالَ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، اضْطَرَبَ ابْنُ عُيَيْنَةَ فِيهِ وَفِي سَمَاعِهِ عَنْ الزُّهْرِيِّ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الصَّرِيحَيْنِ إِلَّا مَنْ سَقَيْتُ^(٣).

(هرس) من التفعيل. يقال: عرس إذا نزل المسافر ليستريح نزلة ثم يرتحل وقال الخليل وأكثر أئمة اللغة: التعريس: نزول المسافر آخر الليل للنوم والاستراحة ولا يسمى نزول أول الليل تعريساً (بأولات الجيش)، وفي رواية الشيخين [ج] (٣٣٤)، م (٣٦٧): «بالبيداء أو بذات الجيش» قال ابن التين شارح البخاري: البيداء هو ذو الحليفة بالقرب من المدينة من طريق مكة، وذات الجيش وراء ذي الحليفة. انتهى. وذات الجيش وأولات الجيش واحد (فانقطع عقدها) عقد بكسر العين المهملة كل ما يعقد ويعلق في العنق ويسمى قلادة (من جزع ظفار) الجزع خرز فيه سواد ويبيض الواحد جزءة مثل تمر وتمررة. وحكى في ضبط ظفار وجهان: كسر أوله وصرفه أو فتحه والبناء بوزن قطام. قال القاضي عياض: هو مدينة معروفة بسواحل اليمن قال ابن الأثير: والصحيح رواية ظفار كقطام اسم مدينة لحجير (فحبس الناس ابتغاء عقدها ذلك) الناس مفعول حبس وابتغاء فاعلها (فقام المسلمون مع رسول الله ﷺ) ليس المراد به أن رسول الله ﷺ قام معهم وصنع مثل ما صنعوا، بل المراد أنهم قاموا للتيمة وهم كانوا مع رسول الله ﷺ كما هو في الرواية السابقة (فمسحوا بها) أي: باليد المضروبة على الأرض (ومن بطون أيديهم إلى الأباط) من للابتداء أي: ثم ابتدأوا من بطون أيديهم ومدوا إلى الأباط فمسحوا أولاً من ابتداء ظهور الأكتف إلى المتناكب. وثانياً: من ابتداء بطون الأكتف إلى الأباط. والله تعالى أعلم.

(ولا يعتبر بهذا الناس) أي: الناس لا يعتبرون بهذا الحديث ولا يأخذونه ولم يذهب أحد إلى التيمم إلى الأباط والمتناكب. هكذا قال الزهري. وأما هو فقد ذكر ابن المنذر والطحاوي وغيرهما عن الزهري أنه كان يرى التيمم إلى الأباط (وكذلك رواه ابن إسحاق) أي: بذكر عبد الله بن عباس وعمار وعبيد الله بن عبد الله (قال فيه: عن ابن عباس) هذه الجملة بيان لقوله: كذلك رواه ابن إسحاق (وكذلك قال أبو أوتيس عن الزهري) أي: بذكر عبد الله بن عبته بين عبيد الله بن عبد الله وعمار بن ياسر كما ذكره مالك (وشك فيه) أي: في هذا الحديث (مرة قال: عن أبيه، ومرة قال: عن ابن عباس) تفسير لما قبله (اضطرب ابن عيينة فيه) فمرة قال عن أبيه ومرة أسقطه وجعل مكانه عن ابن عباس (وفي

(١) في نسخة: (مته).

(٢) في نسخة: (مته).

(٣) هم يونس وابن إسحاق ومعمر، والحكم لهؤلاء، لكن العمل ليس عليه، أفاده شيخنا الألباني (١٣١/٢).

سماعه عن الزهري) أيضاً اضطرب، فمرة رواه عن الزهري بنفسه ومرة جعل بينه وبين الزهري واسطة عمرو بن دينار والاضطراب في اصطلاح المحدثين هو الذي يروى على أوجه مختلفة متقاربة من راو واحد مرتين أو أكثر أو من راويين أو رواة، ويقع الاضطراب في الإسناد تارة وفي المتن أخرى، ويقع في الإسناد والمتن معاً من راو واحد أو راويين أو جماعة. والاضطراب موجب لضعف الحديث لإشعاره بعدم الضبط من رواته الذي هو شرط في الصحة والحسن، فإن رجحت إحدى الروايتين بحفظ راويها مثلاً أو كثرة صحة المروي عنه أو غير ذلك من وجوه الترجيحات فالحكم للراجحة، ولا يكون الحديث مضطرباً.

(ولم يذكر أحد منهم) أي: من رواة الزهري في هذا الحديث (الضريتين إلا من سميت) أي: ذكرت اسمه. وهم يونس وابن إسحاق ومعمر فإنهم رَوَوْا عن الزهري لفظ الضريتين. وما عداهم كصالح بن كيسان والليث بن سعد، وعمرو بن دينار، ومالك، وابن أبي ذئب وغيرهم، فكلهم رَوَوْه، ولم يذكر أحد من هؤلاء ضريتين، وأما لفظ المناكب والأباط فقد اتفق الكل في رواياتهم عن الزهري على هذه اللفظة، غير ابن إسحاق، فإنه قال في روايته المرفقين. قال المنذري: وقال غيره أي غير أبي داود: حديث عمار لا يخلو، إما أن يكون عن أمر النبي ﷺ أولاً، فإن لم يكن عن أمر النبي ﷺ فقد صح عن النبي ﷺ خلاف هذا، ولا حجة لأحد مع كلام النبي ﷺ والحق أحق أن يتبع، وإن كان عن أمر النبي ﷺ فهو منسوخ وناسخ حديث عمار أيضاً. وقال الإمام الشافعي رضي الله عنه: ولا يجوز على عمار إذا ذكر تيممهم مع النبي ﷺ ثم نزل الآية إلى المناكب إن كان عن أمر النبي ﷺ إلا أنه منسوخ عنده إذا روى أن النبي ﷺ أمر بالتيمم على الوجه والكفين أو يكون لم يرو عنه إلا تيمماً واحداً واختلف روايته عنه. فتكون رواية ابن الصمة التي لم تختلف أثبت، وإذا لم تختلف فأولى أن يؤخذ بها لأنها أوفق لكتاب الله من الروايتين اللتين رويتا مختلفتين، أو يكون إنما سمعوا آية التيمم ثم حضور صلاة فتييمموا فاحتاطوا وأتوا على غاية ما يقع عليه اسم اليد لأن ذلك لا يضرهم كما لا يضرهم لو فعلوه في الوضوء، فلما صاروا إلى مسألة النبي ﷺ أخبرهم أنهم يجزيهم من التيمم أقل مما فعلوا، وهذا أولى مما فعلوا، وهذا أولى المعاني عندي برواية ابن شهاب من حديث عمار بما وصفت من الدلائل. قال الخطابي: لم يختلف أحد من أهل العلم، في أنه لا يلزم التيمم أن يمسح ما وراء العرقين. وفيما قاله نظر، فقد ذكر ابن المنذر والطحاوي وغيرهما عن الزهري أنه كان يرى التيمم إلى الأباط. وقد أخرج البخاري [٣٣٤]، ومسلم [٣٣٧]، والنسائي [٣١٠] حديث عائشة في انقطاع العقد وليس فيه كيفية التيمم. انتهى كلام المنذري.

٣٢١ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلِيمَانَ الْأَنْبَارِيُّ، نَا أَبُو مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، قَالَ: كُنْتُ جَالِساً بَيْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي مُوسَى، فَقَالَ أَبُو مُوسَى: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَجْنَبَ فَلَمْ يَجِدِ الْمَاءَ شَهْرًا، أَمَا كَانَ يَتِيمٌ؟ قَالَ^(١): لَا، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ شَهْرًا، فَقَالَ أَبُو مُوسَى: فَكَيْفَ تَصْنَعُونَ بِهَذِهِ الْآيَةِ الَّتِي فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ «فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا» فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَوْ رَخَّصَ لَهُمْ فِي هَذَا لَأَوْشَكُوا إِذَا بَرَدَ عَلَيْهِمُ الْمَاءُ أَنْ

(١) في نسخة: «فقال». (مه).



يَبْسُطُوا بِالصَّعِيدِ، فَقَالَ لَهُ أَبُو مُوسَى: وَإِنَّمَا كَرِهْتُمْ هَذَا لِهَذَا؟^(١) قَالَ: نَعَمْ. فَقَالَ لَهُ أَبُو مُوسَى: أَلَمْ تَسْمَعْ قَوْلَ عَمَّارٍ لِعُمَرَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَاجَةٍ، فَأَجَبْتُ فَلَمْ أَجِدِ الْمَاءَ، فَتَمَرَعْتُ فِي الصَّعِيدِ كَمَا تَمَرَعُ الدَّابَّةُ، ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: «إِنَّمَا كَانَ يَخْشِيكَ أَنْ تَصْنَعَ هَكَذَا» فَضْرَبَ^(٢) بِيَدِهِ عَلَى الْأَرْضِ فَتَفَضَّضَهَا، ثُمَّ ضَرَبَ بِشِمَالِهِ عَلَى يَمِينِهِ، وَيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ، عَلَى الْكُفَّيْنِ، ثُمَّ مَسَحَ وَجْهَهُ؟ فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ: أَلَمْ تَرَ عُمَرَ لَمْ يَقْنَعْ يَقُولُ عَمَّارٌ؟ [ق].

(يا أبا عبد الرحمن) كنية عبدالله بن مسعود (أرايت) أي: أخبرني وهذا اللفظ شائع على لسان الفقهاء، وفيه إطلاق الرؤية وإرادة الإخبار لأنها سببه فهو مجاز مرسل من إطلاق اسم السبب وإرادة المسبب (أجنب) أي: صار جنباً (أما كان يتيمم) بهزمة الاستفهام (فقال) أي: عبدالله (لا) أي: لا يتيمم (لو رخص لهم) على بناء المجهول (في هذا) أي: في التيمم (لأوشكوا) أي: قربوا (إذا برد) بفتح الراء على المشهور، وحكى الجوهري ضمها (فقال له) أي: لعبد الله (لهذا) لأجل تيمم صاحب البرد (فتمرغت في الصعيد) أي: تقلبت في التراب ظناً بأن الجنب يحتاج أن يوصل التراب إلى جميع بدنه لأن التيمم بدل من الغسل فيقع على هيئة الغسل (فضرب) النبي ﷺ (بيده على الأرض) وفي رواية مسلم: ثم ضرب بيديه إلى الأرض ضربة واحدة (فتفضضا) تخفيفاً للتراب (فقال له) لأبي موسى (لم يقنع بقول عمار) وجهه عدم قناعته بقول عمار هو أنه كان معه في تلك القضية ولم يذكر عمر ذلك أصلاً. ولهذا قال لعمار: اتق الله يا عمار فيما تزويه وتبث فيه، فلعلك نسيت أو اشتبه عليك فإني كنت معك، ولا أتذكر شيئاً من هذا. قال المنذري: وأخرجه البخاري [٢٣٨]، ومسلم [٣٦٨]، والنسائي [٣٢٠].

٣٢٢ - (صحيح إلا قوله: «إلى نصف فراع» فإنه شاذ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ الْعَدَنِيُّ، نَا سُفْيَانُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزَى، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ عُمَرَ فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّا نَكُونُ بِالْمَكَانِ الشَّهْرِ أَوْ الشَّهْرَيْنِ؟ فَقَالَ عُمَرُ: أَمَا أَنَا فَلَمْ أَكُنْ أَصْلِي حَتَّى أَجِدَ الْمَاءَ، قَالَ: فَقَالَ عَمَّارٌ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! أَمَا تَذْكُرُ إِذْ كُنْتُ أَنَا وَأَنْتَ فِي الْإِبِلِ فَأَصَابَتْ جَنَابِي، فَأَمَّا أَنَا فَتَمَعْتُكَ، فَأَتَيْتَا النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «إِنَّمَا كَانَ يَخْشِيكَ أَنْ تَقُولَ هَكَذَا». وَضَرَبَ بِيَدَيْهِ إِلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ نَخَّحَهُمَا ثُمَّ مَسَّ^(٣) بِهِمَا وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ إِلَى نِصْفِ الذَّرْعِ؟ فَقَالَ عُمَرُ: يَا عَمَّارُ! اتَّقِ اللَّهَ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! إِنْ شِئْتَ وَاللَّهِ لَمْ أَذْكُرْهُ أَبَدًا، فَقَالَ عُمَرُ: كَلَّا وَاللَّهِ، لَنُرِيَنَّكَ مِنْ ذَلِكَ مَا تَوَلَّيْتَ. ١٢٨/١

(فقال: إنا نكون بالمكان الشهر أو الشهرين) وفي رواية النسائي [٣١٦] فقال (صحيح دون (الذراع)، والصواب: «كفيه»): «يا أمير المؤمنين ربما نمكت الشهر والشهرين، ولا نجد الماء» (إذ كنت أنا وأنت في الإبل) وفي رواية النسائي [٣١٦] (صحيح دون... إلخ): «ونحن نرعى الإبل» (فأما أنا فتعمكت) من باب التفضل، وأصل المعك الدلك، معك في التراب يمعك معكاً، ومعك تعميكاً مرغه فيه، والشمعك التقلب فيه، وفي رواية مسلم [٣١٨]: «يا أمير المؤمنين، إذ أنا وأنت في سرية فأجنبنا فلم نجد ماء فاما أنت فلم تصل وأما أنا فتعمكت في التراب»

(١) في نسخة: «لله». (منه).

(٢) في نسخة: «وضرب». (منه).

(٣) في نسخة: «مسح». (منه).

(أن تقول هكذا) أي: تفعل هكذا (إلى نصف الذراع) قال البيهقي في «المعرفة»: واختلفوا فيه على أبي مالك حبيب ابن صهبان فقبل عنه عن عبد الرحمن بن أبزي إلى نصف الذراع، وقيل عنه عن عمار نفسه وجهه وكفيه والاعتماد على رواية الحكم بن عتيبة فهو فقيه حافظ لم يشك في الحديث وسياقه أحسن انتهى. وستأتي رواية الحكم (إن شئت والله لم أذكره أبداً) أي: إن رأيت المصلحة في إمساكي عن التحديث به راجحة على مصلحة في تحديثي به أمسكت فإن طاعتك واجبه علي في غير المعصية وأصل تبليغ هذه السنة قد حصل (فقال عمر: كلا والله) لا تمسك تحديثك به ولا يلزم من عدم تذكري أن لا يكون حقاً في نفس الأمر، فليس لي أن أمنعك من التحديث به (لتوليئك) أي: نكل إليك ما قلت ونرد إليك (من ذلك) من أمر التيمم (ما توليت) أي: ما وليته نفسك ورضيت لها به.

قال المنذري: وأخرجه البخاري [٣٣٨]، ومسلم [٣٦٨]، والترمذي [١٤٤]، والنسائي [٣١٦]، وابن ماجه [٥٦٩] مختصراً ومطولاً.

٣٣٣ - (صحيح دون ذكر اللراعيين والمرفقين) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، نا حَفْصٌ، نا الْأَعْمَشُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهَيْلٍ، عَنْ ابْنِ أَبِيزَيٍّ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: «يَا عَمَّارُ! إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ هَكَذَا». ثُمَّ ضَرَبَ يَدَيْهِ الْأَرْضَ^(١)، ثُمَّ ضَرَبَ إِيَّاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى، ثُمَّ مَسَحَ وَجْهَهُ وَالذَّرَاعَيْنِ إِلَى نِصْفِ السَّاعِدِ^(٢) - وَلَمْ يَتْلَعْ الْمِرْفَقَيْنِ - ضَرْبَةً وَاحِدَةً.

قال أبو داود: وَرَوَاهُ وَكِيعٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهَيْلٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزَيٍّ. (صحيح وليس في حديثه «اللراعيين») وَرَوَاهُ جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَلَمَةَ [بْنِ كَهَيْلٍ]، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزَيٍّ - يَعْنِي عَنْ أَبِيهِ -.

(ثم مسح وجهه والذراعين إلى نصف الساعدين ولم يبلغ المرفقين) الذراع من المرفق إلى طرف الأصابع والساعد ما بين المرفق والكف كذا في «المصباح» وقال الأزهري: والساعد ساعد الذراع وهو ما بين الزندين والمرفق، والزند بالفتح موصل طرف الذراع في الكف، وهما زندان الكوع والكرسوع، فطرف الزند الذي يلي الإبهام هو الكوع، وطرف الزند الذي يلي الخنصر كرسوع. والرسغ مجتمع الزندين، ومن عندهما تقطع يد السارق انتهى. والمرفق كمنبر موصل الذراع في العضد، والعضد هو ما بين المرفق إلى الكف.

٣٣٤ - (صحيح دون الشك، والمحفوظ «وكفيه» كما يأتي) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، نا مُحَمَّدٌ - يَعْنِي بَنَ جَعْفَرٍ -، نا^(٣) شُعْبَةُ، عَنْ سَلَمَةَ، عَنْ ذَرٍّ، عَنْ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزَيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمَّارٍ، بِهَذِهِ الْقِصَّةِ، فَقَالَ: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ» وَضَرَبَ التَّيْسَ^(٤) بِيَدِهِ إِلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ نَفَخَ فِيهَا، وَمَسَحَ بِهَا وَجْهَهُ وَكُفَيْهِ، شَكَّ سَلَمَةُ [وَأ] قَالَ: لَا أَذْهِي؟ فِيهِ: إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ - يَعْنِي أَوْ: إِلَى الْكَفَّيْنِ -.

(١) في نسخة: «إلى الأرض». (مت).

(٢) في نسخة: «الساعدين». (مت).

(٣) في نسخة: «أنا». (مت).

(٤) في نسخة: «يده». (مت).

٣٢٥ - (صحيح دون المرفقين والذراعين كما تقدم) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَهْلٍ الرَّمْلِيُّ، نا حجاج - يَنْبَغِي الْأَعْوَرُ -، حَدَّثَنِي شُعْبَةُ، بِإِسْنَادِهِ، بِهَذَا الْحَدِيثِ قَالَ: ثُمَّ نَعَى فِيهَا، وَمَسَحَ بِهَا وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ أَوْ [إِلَى] الذَّرَاعَيْنِ ^(١)، قَالَ شُعْبَةُ: كَانَ سَلَمَةُ يَقُولُ: الْكَفَّيْنِ وَالْوَجْهَ وَالذَّرَاعَيْنِ، فَقَالَ لَهُ مَنْصُورٌ ذَاتَ يَوْمٍ: انْظُرْ مَا تَقُولُ! فَإِنَّهُ لَا يَذْكُرُ الذَّرَاعَيْنِ غَيْرَكَ.

(كان سلمة) بن كهيل (فقال له) أي: لسلمة (ذات يوم) ذات الشيء نفسه وحقيقته. والمراد ما أضيف له والمعنى يوم من الأيام (انظر) يا سلمة (ما تقول) في روايتك (فإنه) الضمير للشان (لا يذكر الذراعين غيرك) فأنت منفرد ما بين أصحاب ذر بن عبد الله بذكر لفظ الذراعين.

٣٢٦ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، نا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، [قَالَ]: حَدَّثَنِي الْحَكَمُ، عَنْ ذَرٍّ، عَنْ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ابْرِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمَارٍ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ، قَالَ: فَقَالَ - يَنْبَغِي النَّبِيُّ ﷺ -: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَضْرِبَ بِتَبْذِيقِكَ إِلَى الْأَرْضِ، وَتَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَكَ وَكَفَّيْكَ» وَنَاقَ الْحَدِيثِ. [ق].

قَالَ أَبُو دَاوُدَ (صحيح بذكر النسخ): وَرَوَاهُ شُعْبَةُ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَمَّارًا يَخْطُبُ، بِمِثْلِهِ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: لَمْ يَنْفُخْ.

وَذَكَرَ حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْحَكَمِ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ، قَالَ: فَضَرَبَ بِكَفَّيْهِ إِلَى ^(٢) الْأَرْضِ، وَنَفَخَ.

٣٢٧ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، نا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَزْرَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ابْرِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمَارِ بْنِ يَاسِرٍ، قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ التَّيْمُمِ؟ فَأَمَرَنِي: ضَرْبَةً وَاحِدَةً لِلْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ.

(فأمرني ضربة واحدة للوجه والكفين) فيه دليل صريح على الاختصار في التيمم على الوجه والكفين بضربة واحدة، وأن ما زاد على الكفين ليس بضروري، وهذا القول قوي من حيث الدليل، قال ابن دقيق العيد: فيه دليل لمن قال بالاكْتِفَاءِ بضربة واحدة للوجه واليدين، ومذهب الشافعي: أنه لا بد من ضربتين، ضربة للوجه وضربة لليدين، وقد ورد في الضربتين إلا أنه لا يقاوم هذا الحديث في الصحة ولا يعارض مثله بمثله انتهى.

وقال الخطابي في «المعالم»: ذهب جماعة من أهل العلم إلى أن التيمم ضربة واحدة للوجه والكفين، وهو قول عطاء بن أبي رباح ومكحول وبه قال الأوزاعي وأحمد بن حنبل وإسحاق وعامة أصحاب الحديث وهذا المذهب أصح في الرواية انتهى.

وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» تحت قول الإمام البخاري: باب التيمم للوجه والكفين، أي: هو الواجب المجزئ، وأتى بذلك بصيغة الجزم مع شهرة الخلاف فيه لقوة دليله، فإن الأحاديث الواردة في صفة التيمم لم يصح منها سوى حديث أبي جهيم ^(٣) وعمار وما عداهما فضعيف أو مختلف في رفعه ووقفه، والراجح عدم رفعه،

(١) في (الهندية): «الذراعين»، وهو خطأ من الناسخ. والله أعلم.

(٢) في «نسخة». (منه).

(٣) أخرجه البخاري (٣٣٧).

فأما حديث جهيم فورد بذكر الدين مجعلاً، وأما حديث عمار فورد بذكر الكفين في «الصحيحين» [ج: (٣٣٨)، م: (٣٦٨)]، وبذكر المرفقين في «السنن»^(١)، وفي رواية إلى نصف الذراع، وفي رواية إلى الأباط، فأما رواية المرفقين، وكذا نصف الذراع فهما مقال، وأما رواية الأباط فقال الشافعي وغيره: مما تقدم ذكره مراراً ومما يقوي رواية «الصحيحين» في الاختصار على الوجه والكفين، كون عمار كان يفتي بعد النبي ﷺ بذلك، وراوي الحديث أعرف بالمراد به من غيره، ولا سيما الصحابي المجتهد.

٣٢٨ - (منكر) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نَا أَبَانُ، قَالَ: سِئِلَ تَكَادُهُ عَنِ التَّيْمِ فِي السَّفَرِ؟ فَقَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْنَى، عَنْ عَمَّارِ بْنِ بَاسِرٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ». (قال إلى المرفقين) قال المنذري: وفي إسناد هذه الرواية رجل مجهول. انتهى. ونقل العيني عن ابن حزم أنه قال: هو خير ساقط. واعلم أنه قد وردت في المسح إلى المرفقين روايات غير ما ذكره المؤلف، لكن كلها لا يخلو من مقال، وقد سردنا كلها مع الكلام عليها أخونا معظم في «غاية المقصود».

١٢٩/١

١٢٤ - بَابُ التَّيْمِ فِي الْحَضَرِ

بفتحين، هو خلاف السفر، هل يجوز؟

٣٢٩ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ، قَالَ: ثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَيْثَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمَزٍ، عَنْ عَمْرِو مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: أَقْبَلْتُ أَنَا وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَسَارٍ مَوْلَى تَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى أَبِي الْجُهَيْنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ الصَّمَّةِ الْأَنْصَارِيِّ، فَقَالَ أَبُو الْجُهَيْنِ: أَقْبَلِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ نَحْوِ بَرٍّ جَمَلِي، فَلَقِيَ رَجُلٌ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَزِدْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامَ حَتَّى آتَى عَلَى جَنْبِهِ، فَمَسَحَ بِوَجْهِهِ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ.

(من نحو بر جمل) بفتح الجيم والميم، أي: من جهة الموضع الذي يُعرف ببر جمل، وهو موضع بقرب المدينة فيه مال من أموالها (فمسح بوجهه ويديه) قال النووي: وحديث أبي جهيم محمول على أنه ﷺ كان عادماً للماء حال التيمم. قال الحافظ ابن حجر: وهو مقتضى صنيع البخاري، لكن تعقب استدلاله به على جواز التيمم في الحضر بأنه ورد على سبب وهو إرادة ذكر الله، لأن لفظ السلام من أسمائه وما أريد به استباحة الصلاة. وأجيب بأنه لما تيمم في الحضر لرد السلام مع جوازه بدون الطهارة، فمن غشى فوت الصلاة في الحضر جاز له التيمم بطريق الأولى. انتهى. والاستدلال بهذا الحديث على أن التيمم إلى المرفقين غير صحيح لأن لفظ اليد مجمل. وأما رواية الدارقطني [١٧٦/١] من طريق أبي صالح، والشافعي [١٢/١] من طريق أبي الحويرث بلفظ (شافة): «ذراعه» فهي ضعيفة. قال الحافظ: والثابت في حديث أبي جهيم بلفظ: يديه لا ذراعيه فإنها رواية شاذة مع ما في أبي الحويرث وأبي صالح من الضعف. انتهى.

قال المنذري: وأخرجه البخاري [٣٣٧]، والنسائي [٣١١]، وأخرجه مسلم متقطعاً [٣٦٩] وهو أحد الأحاديث المنقطعة.

(١) سبق تخريجه آنفاً. وهو (صحيح بدون المرفقين).

٣٣٠ - (ضعيف) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْمُوصِلِيُّ أَبُو عَلِيٍّ، أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ ثَابِتٍ الْعَبْدِيُّ، نَا نَائِعٌ قَالَ: انْطَلَقْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ فِي حَاجَةٍ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَضَى ابْنُ عُمَرَ حَاجَتَهُ، وَكَانَ مِنْ حَبِيْبِهِ يَوْمَئِذٍ أَنْ قَالَ: مَرَّ رَجُلٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَجَّةٍ مِنَ السَّكَاكِ، وَقَدْ خَرَجَ مِنْ غَائِطٍ أَوْ بُولٍ، فَلَسَّمْ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ، حَتَّى إِذَا كَادَ الرَّجُلُ أَنْ يَتَوَارَى فِي السَّكَّةِ فَضَرَبَ يَدَيْهِ عَلَى الْخَائِطِ، وَمَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ، ثُمَّ ضَرَبَ ضَرْبَةً أُخْرَى فَمَسَحَ إِذَاعِيَهُ، ثُمَّ رَدَّ عَلَى الرَّجُلِ السَّلَامَ، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ السَّلَامَ إِلَّا أَنِّي لَمْ أَكُنْ عَلَى طَهْرٍ».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ ثَابِتٍ حَدِيثًا مُتَكَرِّرًا فِي الثَّيِّمِ.

قَالَ ابْنُ دَاسَةَ^(١): قَالَ أَبُو دَاوُدَ: لَمْ يَتَابِعْ مُحَمَّدُ بْنُ ثَابِتٍ، فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ، عَلَى ضَرِيبَتَيْنِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَرَوَاهُ فِعْلُ ابْنِ عُمَرَ.

(وكان من حديثه) أي: من حديث ابن عمر لا من حديث ابن عباس، لأن هذا الحديث مروي من طرق عن ابن عمر ولم يعرف هذا عن عبد الله بن عباس. وفي «المعرفة» [٢/٨ (١٥٣٧)] للبيهقي: فلما أن قضى حاجته كان من حديثه يومئذ، وهكذا في رواية الدارقطني [١/١٧٧] (في سكة) بكسر السين وشدة الكاف زقاق (فسلم) أي: الرجل (عليه) ﷺ (حتى إذا كاد الرجل أن يتواري) أي: قرب الرجل أن يخفي ويغيب عن نظره ﷺ (حديثاً منكراً) تقدم تعريف المنكر في باب الوضوء من التوم فليرجع إليه (لم يتابع) بصيغة المجهول (محمد بن ثابت في هذه القصة على ضربتين عن النبي ﷺ) فمحمد بن ثابت مع كونه ضعيفاً تفرد بذكر الضريبتين. قال الخطابي في «المعالم»: حديث ابن عمر لا يصح لأن محمد بن ثابت العبدي ضعيف جداً لا يحتاج بحديثه.

(ورواه فعل ابن عمر) أي: روى الحفاظ الثلاث ضربتين من فعل ابن عمر لا مرفوعاً إلى النبي ﷺ. قال المنذري: قال الخطابي: قد أنكر محمد بن إسماعيل البخاري على محمد بن ثابت رفع هذا الحديث، وقال البيهقي: ورفعه غير منكر. انتهى.

٣٣١ - (صحيح) حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُسَاوِرٍ، نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَحْيَى الْبُرْلُوسِيُّ، أَنَا حَيَّوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ، عَنِ ابْنِ الْهَادِ قَالَ^(٢): إِنْ نَائِعًا حَدَّثَهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْغَائِطِ، فَلَقِيَ رَجُلًا عِنْدَ بَرٍّ جَمَلٍ، فَلَسَّمْ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى أَقْبَلَ عَلَى الْخَائِطِ فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى الْخَائِطِ، ثُمَّ مَسَحَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الرَّجُلِ السَّلَامَ.

(عبد الله بن يحيى البرلسي) قال في «التقريب» بضم الموحدة والراء وتشديد اللام المضمومة بعدها مهملة، انتهى. وهكذا في «التهذيب» وقال في «القاموس»: برلس بالضمات وشدة اللام: قرية بسواحل مصر، وفي «تاج العروس»: وضبطه ياقوت بفتحين وضم اللام وشدها (ثم مسح وجهه ويديه.. إلخ) وهذا الحديث ليس فيه ذكر الضريبتين. قال المنذري: حسن.

(١) في (الهنية): «داسة». وهو خطأ من الناسخ. وفعل ابن عمر ثابت عند مالك (١/٧٦).

(٢) في «نسخة» (منه).

لعذر من الأعداء، هل ينوب عن الغسل؟

٣٣٢ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ، نَا خَالِدَ الْوَاسِطِيِّ، (ح)، وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: نَا خَالِدٌ - يَمِينُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيِّ -، عَنْ خَالِدِ الْحَدَّادِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ بُجْدَانَ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: اجْتَمَعَتْ غَنِيْمَةٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ ابْدِ فِيهَا» فَبَدَأَتْ إِلَى الرَّيْذَةِ، فَكَانَتْ تُصِيبُ الْجَنَابَةَ، فَأَمَكَّتِ الْخَسَنَ وَالسَّتَ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «أَبُو ذَرٍّ سَكَتَ»، فَقَالَ: «تَكَلَّمَ أَتَكَرَّرَ لَهَا ذَرٌّ، لَأَمَكَّ الْوَيْلُ» فَدَعَا لِي بِجَارِيَةٍ سَوْدَاءَ، فَجَاءَتْ بِعُصْفٍ فِيهِ مَاءٌ، فَفَرَسْتَنِي بِثَوْبٍ، وَاسْتَرَتْ بِالرَّاحِلَةِ، وَاغْتَسَلَتْ، فَكَانَتِ الْغَيْثُ عَنِّي جَبَلًا، فَقَالَ: «الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ وَلَوْ إِلَى عَشْرِ سِنِينَ، فَإِذَا وَجَدْتَ الْمَاءَ فَأَيْسَهُ جِلْدَكَ، فَإِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ». وَقَالَ مُسَدَّدٌ: غَنِيْمَةٌ مِنَ الصَّدَقَةِ. ١٣٠ / ١

[قَالَ أَبُو دَاوُدَ]: وَحَدِيثُ عَمْرٍو أَتَمُّ.

(اجتمعت غنيمة) تصغير غنم لإفادة التقليل (يا أبا ذر أبد) بصيغة الأمر أصله أبد ويقال: بدا القوم بدواً، أي: خرجوا إلى باديتهم، وبدا القوم بداء: خرجوا إلى البادية، وتبدى الرجل: أقام بالبادية، وتبادى: تشبه بأهل البادية كذا في «لسان العرب» (فيها) أي: في الغنيمة (فبدلت إلى الريلة) بفتح أوله وثانية وذال معجمة مفتوحة: من قرى المدينة على ثلاثة أميال منها قرية من ذات عرق على طريق الحجاز إذا رحلت من فيد تريد مكة، والمعنى: خرجت إلى الريلة (فأمكت الخمس والسبت) أي: خمسة أيام وستة أيام، فأصلي بغير طهور (فقال) النبي ﷺ (أبو ذر) أي: أنت أبو ذر (فبكت) وفي الرواية الآتية فقلت: نعم إلخ. والتوفيق بين الروایتين أن الرواية الأولى اختصرها الراوي أي: فسكت أولاً ثم قلت: نعم، كما يدل عليه رواية الطبراني في «الأوسط» [١٣٣٣] (تكلمك أمك أبا ذر) الشكل: ففقدنا المرأة ولدها أي: فقدتك أمك، وأمثال هذه الكلمة تجري على ألسنتهم ولا يراد بها الدعاء، وكذا قوله ﷺ لأمك الويل لم يرد به الدعاء، والويل الحزن والهلاك والشقة (فجاءت بعص) بضم العين وتشديد السين. قال الجوهري: القدح العظيم والرقد أكبر منه وجمعه عساس (فسترني بثوب) أي: من جانب (واستترت) أنا من جانب آخر (بالراحلة) قال الجوهري: الراحلة المركب من الإبل ذكر أكان أو أنثى (فكانني القيت عني جبلاً) شبه الجنابة بالجبيل في الثقل. يقول: لما أجنبته وما وجدت الماء كنت لعدم الاغتسال مكدر أو متقبض النفس كأن على رأسي الجبل فلما اغتسلت زال عني ذلك الثقل فكانني طرحت عني الجبل (الصعيد الطيب وضوء المسلم) قد اختلفت أقوال أئمة اللغة في تفسير الصعيد. قال الإمام جمال الدين الإفريقي في «لسان العرب»: والصعيد المرتفع من الأرض، وقيل: الأرض المرتفعة من الأرض المنخفضة، وقيل: ما لم يخالطه رمل ولا سبخة، وقيل: وجه الأرض لقوله تعالى: ﴿فَصَبِّحْ صَعِيدًا زَلَقًا﴾ [الكهف: ٤٠] وقيل: الصعيد الأرض، وقيل: الأرض الطيبة، وقيل: هو كل تراب طيب، وفي التنزيل: ﴿فَصَبِّحُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [المائدة: ٦] وقال الفراء: في قوله تعالى: ﴿صَبِّحُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [الكهف: ٨] الصعيد التراب، وقال غيره: هي الأرض المستوية. وقال الشافعي: لا يقع اسم صعيد إلا على تراب ذي غبار. فأما البطحاء الغليظة والريقة والكتيب الغليظ فلا يقع عليه اسم صعيد وإن خالطه تراب أو ملر يكون له غبار كان الذي خالطه الصعيد ولا يتيمم بالنورة وبالكحل وبالزربخ وكل هذا حجارة. وقال أبو إسحاق الزجاج: الصعيد وجه الأرض. قال: وعلى الإنسان أن يضرب يديه وجه الأرض ولا يبالى أكان في الموضع تراب أو لم يكن لأن الصعيد ليس هو التراب وإنما هو وجه

الأرض تراباً كان أو غيره. قال: ولو أن أرضاً كانت كلها صخراً لا تراب عليها ثم ضرب التيمم يده على ذلك الصخر لكان ذلك طهوراً إذا مسح به وجهه. قال الله تعالى: ﴿فَتَسْبِغْ مِصْبَاكُمَا﴾ [الكهف: ٤٠] لأنه نهاية ما يصعد إليه من باطن الأرض لا أعلم بين أهل اللغة خلافاً في أن الصعيد وجه الأرض. قال الأزهري: وهذا الذي قاله أبو إسحاق الزجاج أحسبه مذهب مالك ومن قال بقوله ولا استيقنه. قال الليث: يقال للصعيد إذا خربت وذعب شجراؤها قد صارت صعيداً، أي: أرضاً مستوية لا شجر فيها. وقال ابن الأعرابي: الصعيد الأرض بعينها والصعيد الطريق سمي بالصعيد من التراب انتهى كلامه بحروفه. وقال في «القاموس»: الصعيد التراب أو وجه الأرض. وفي «تاج العروس شرح القاموس» مثل ما في «اللسان»، وقال الجوهري في «الصحاح» عن الفراء: الصعيد التراب. وقال ثعلب: وجه الأرض لقوله تعالى: ﴿فَتَسْبِغْ مِصْبَاكُمَا زَلَّاتُهَا﴾ [الكهف: ٤٠] انتهى. . وقال العيني في «شرح البخاري»: صعيداً طيباً أي أرضاً طاهرة. وفي «الجمهرة»: وهو التراب الذي لا يخالطه رمل ولا سيخ هذا قول أبي عبيدة. وعن قتادة أن الصعيد الأرض التي لا نبات فيها ولا شجر انتهى ملخصاً. ومن الاختلاف في تفسير الصعيد اختلفوا في هذه المسألة فذهب إلى تخصيص التراب للتيمم الشافعي وأحمد وداود، وذهب مالك وأبو حنيفة وعطاء والأوزاعي والثوري إلى أنه يجزئ بالأرض وما عليها واستدل كلا الفريقين بقوله تعالى: ﴿فَتَسْبِغُوا مِصْبَاكُمَا طَيِّبًا﴾ [المائدة: ٦].

قلت: التحقيق في هذه المسألة أن التراب هو المتعين لمن وجد التراب ولا يجوز بغيره لأن الصعيد هو التراب فقط عند بعض أئمة اللغة فالتيمم عليه جائز اتفاقاً، فكيف يترك المتيقن بالمحتمل ومن لم يجد التراب فيتيمم على الرمال والأحجار يصلي لأنه مدلول الصعيد لغة عند بعض أئمة اللغة، ومن لم يجد الرمال والأحجار فيتيمم على كل ما ذكر اتفاقاً في تفسير الصعيد، ولا يصلي بغير التيمم، ومن لم يجد هذه كلها فيصلي بغير طهارة. والله أعلم.

(ولو إلى عشر سنين) المراد بالعشر الكثير لا التحديد، ومعناه أي: له أن يفعل التيمم مرة بعد أخرى وإن بلغت مدة عدم الماء واتصلت إلى عشر سنين، وليس في معنى أن التيمم دفعة واحدة تكفيه لعشر سنين، وكذلك قوله عليه السلام: «وما بدا لك»^(١) في المسح على الخفين قاله الخطابي في «المعالم». وفيه دليل على أن خروج الوقت غير ناقض للتيمم بل حكمه حكم الوضوء. قال الخطابي: ويحتج بهذا الحديث من يرى أن للتيمم أن يجمع بيمينه بين صلوات ذوات عدد وهو مذهب أصحاب الحديث. قال الحافظ ابن حجر: واحتج البخاري لعدم وجوب التيمم لكل صلاة بعموم قوله ﷺ في حديث عمران: «عليك بالصعيد فإنه يكفيك»^(٢). قال الحافظ: وهذه المسألة وافق فيها البخاري الكوفيون والجمهور. وذهب بعض من التابعين إلى خلاف ذلك انتهى.

قلت: مذهب الجمهور قوي وقد جاء آثار تدل على ما ذهب إليه البعض من التابعين من أن المصلي يجدد التيمم لكل صلاة لكن أكثرها ضعيف وما صح منها فليس فيها شيء يحتج به على فرضية التجديد فهي محمولة على الاستحباب.

(فإذا وجدت الماء فأمسه جلدك) أمس أمر من الإمساس، والمعنى: إذا وجدت الماء فعليك أن تتوضأ أو

(١) سبق تخريجه أعقاب رقم (١٥٨). وهو (ضعيف).

(٢) أخرجه البخاري (٣٤٨) وغيره عن عمران بن حصين الخزاعي.

تغسل. قال الإمام الخطابي: ويحتج بهذا الحديث في إيجاب انتقاض طهارة المتيمم بوجود الماء على عموم الأحوال سواء كان في صلاة أو غيرها انتهى. ويحتج به أيضاً في أن لا يتيمم في مصر لصلاة فرض ولا لجنابة ولا لعيد لأنه واجد للماء فعليه أن يمسه جلده (فإن ذلك) أي: الأساس (خير) أي: بركة وأجر. وليس معناه أن الوضوء والتيمم كلاهما جائز عند وجود الماء لكن الوضوء خير بل الوضوء في هذا الوقت فرض والخيرية لا تنافي الفرضية.

قال المنذري: وأخرجه الترمذي [١٢٤]، والنسائي [٣٢١]، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. ويجلدان:

بضم الباء الموحدة وسكون الجيم وبعد الألف نون. انتهى.

٣٣٣ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي عَامِرٍ، قَالَ: دَخَلْتُ فِي الْإِسْلَامِ، فَأَهْمَنِي دِينِي، فَلَيْتَ أَبُو ذَرٍّ، فَقَالَ أَبُو ذَرٍّ: إِنِّي اجْتَوَيْتُ الْمَدِينَةَ، فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذُؤْبٍ وَبَعْتُمْ، فَقَالَ لِي: «اشْرَبْ مِنْ آبَائِنَاهَا» قَالَ حَمَّادٌ: وَأَشْكُ فِي «أَبَوَالِهَا» [عَدَا قَوْلَ حَمَّادٍ]، فَقَالَ أَبُو ذَرٍّ: فَكُنْتُ أَغْرُبُ عَنِ الْمَاءِ وَمَعِيَ أَلْهِي، فَتَصَيَّبُ الْجَنَابَةَ فَأُصَلِّي بِغَيْرِ طَهُورٍ فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْصِفُ النَّهَارَ، وَهُوَ فِي رَهْطٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَهُوَ فِي ظِلِّ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ ﷺ: «أَبُو ذَرٍّ؟». قُلْتُ: نَعَمْ، هَلَكْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «وَمَا أَهْلَكَ؟» قُلْتُ: إِنِّي كُنْتُ أَغْرُبُ عَنِ الْمَاءِ وَمَعِيَ أَلْهِي، فَتَصَيَّبُ الْجَنَابَةَ فَأُصَلِّي بِغَيْرِ طَهُورٍ فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَاءٍ فَجَعَلْتُ بِهِ جَارِيَةً سَرْدَاءَ يَمْسُ بِتَخْضُضٍ، مَا هُوَ بِلَدَنٍ، فَتَسْتَرْثِي إِلَى بَيْعَرٍ^(١)، فَاغْتَسَلْتُ، ثُمَّ جِئْتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنَّ الصُّعَيْدَ الْعُطْبِيَّ طَهُورٌ، وَإِنْ لَمْ تَجِدِ الْمَاءَ إِلَى عَشْرِ سِينٍ، فَإِذَا وَجَدْتَ الْمَاءَ فَلَيْسَتْ بِجَلَنَةٍ».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، لَمْ يَذْكُرْ «أَبَوَالِهَا».

[قَالَ أَبُو دَاوُدَ]: هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَلَيْسَ فِي «أَبَوَالِهَا» إِلَّا حَدِيثُ أَنَسٍ، تَقَرَّرَ بِهِ أَهْلُ الْبَصْرَةِ.

(فأهمني ديني) أي: أقلقني وأحزنني، والمعنى أنني أسلمت، لكن ما علمت مسائل الإسلام وأحكامه، فتخرجت به على أداء أركان الإسلام، فأحزنني وأقلقني ديني هو الذي عصمة أمري، لأن أجلس مجالس العلماء وأتعلم عنهم المسائل (إني اجتويت المدينة) قال ابن فارس: اجتويت البلد إذا كرهت المقام فيه وإن كنت في نعمة. وقيد الخطابي بما إذا تضرر بالإقامة وهو المناسب. وقال القزاز: اجتوا أي لم يوافقهم طعامها. وقال ابن العربي: الجوى داء يأخذ من الرواء. وقال غيره: الجوى داء يصيب الجوف ذكره الحافظ (بلود) بفتح الذال هي من الإبل. قال ابن الأثير: سمعت أبا العباس يقول: ما بين الثلاث إلى العشر ذود، وكلذا قال الفارابي، واللود مؤنة لأنهم قالوا: ليس في أقل من خمس ذود صدقة، والجمع أذواد، مثل ثوب وأثواب، وقال في «البارع»: اللود لا يكون إلا إناثاً. كذا في «المصباح».

(فكنت أغرب عن الماء) بضم الزاء المتقطعة من باب نصر وضرب فيه لغتان، يقال: عذب عني فلان يعزب عزوباً غاب وبعد، والمعنى: أنني أبعد عن الماء (وهو في رهط) أي: في جماعة وهو ما دون عشرة من الرجال ليس فيهم امرأة، وسكون الهاء أنصح من فتحها وهو جمع لا واحد له من لفظه (يتخضض) بالخاء والضاد المعجمتين أولاً ثم كذلك ثانياً، والتخضضة: تحريك الماء، وأصل التخضضة من خاض يخوض لا من خض يخض يقال:

(١) في نسخة: «بيعي». (مته).

خضخضت دلوي في الماء خضخضة وتخضخض الماء تحرك (ما هو) أي: العس (إن الصعيد الطيب إلخ) وفي إطلاقه دليل على أن الحضر والسفر كلاهما متساويان للمسلم في الطهارة بالصعيد الطيب، وأنه يقوم مقام الماء، وإن لم يجد الماء عشر سنين، ولا يقتصر الحكم في السفر فقط، لأن النبي ﷺ لم يخصه موضعاً دون موضع في جواز التيمم، بل أطلق وأكرر ﷺ على عدم تطهر أبي ذر بالتيمم، وهو كان يسكن بالريذة وهو من قرى المدينة على ثلاثة أميال وهو صاحب هذه الواقعة (وليس في أبوابها) أي: في شرب أبواب الإبل (لا حديث أنس) بن مالك في قصة العرينين (نفرد به أهل البصرة) أي: ما روى حديث أنس أحد غير البصريين إلا نادراً.

قال المتنري: وهذا الرجل الذي من بني عامر هو عمرو بن بجدان المتقدم في الحديث قبله، سماه خالد الحذاء عن أبي قلابة. وسماه سفيان الثوري عن أيوب رضي الله عنهم. انتهى.

١٢٦ - بَابُ إِذَا خَافَ الْجُبْنَ الْبَرْدَ، أَيَتَيْمَّمُ؟

١٣٢/١

ويصلي بغير اغتسال أم لا؟

٣٣٤ - (صحيح) حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، نَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، نَا أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ أَيُّوبَ يَحْدُثُ، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ [الْمِصْرِيِّ]، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِي، قَالَ: اخْتَلَسْتُ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ فِي غَزْوَةِ ذَاتِ السَّلَاسِلِ، فَأَشْفَقْتُ [أَنْ اغْتَسَلَ فَأَهْلِكَ] ^(١)، فَيَتَمَتُّ ثُمَّ صَلَّيْتُ بِأَصْحَابِي الصُّبْحَ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ [لِرَسُولِ اللَّهِ] ^(٢) فَقَالَ: «مَا عَمَرُوا، صَلَّيْتُ بِأَصْحَابِكَ وَقِلْتُ جُبْنَ؟!» فَأَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي مَنَعَنِي مِنَ الْاِغْتِسَالِ وَقُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ اللَّهَ يَقُولُ: «وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا» فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَمَّ يَقُلُ شَيْئًا. [وعلقه البخاري].

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جُبَيْرٍ مِصْرِيٌّ، مَوْلَى خَارِجَةَ بْنِ خُدَافَةَ، وَلَيْسَ هُوَ ابْنُ جُبَيْرٍ بْنِ نَفِيرٍ.

(قال احتملت) قال السيوطي: يرد بهذا على من يقول من الصوفية: إذا احتمل المرید أدبه الشيخ، فلا أحد أتقى وأصلح ولا أروع من الصحابة، وقد ذكر هذا لسيد المرسلين ﷺ فلم يقل له شيئاً، وماعصم من الاحتلام إلا الأنبياء عليهم السلام (في غزوة ذات السلاسل) في «مرصد الأطلع»: السلاسل جمع سلسلة ماء بآرض جذام سميت به غزوة ذات السلاسل. قال العيني: وهي وادي القرى بينها وبين المدينة عشرة أيام، وكانت تلك الغزوة في جمادى الأولى سنة ثمان من الهجرة (فأخبرته بالذي منعي من الاغتسال) وهو شدة البرد (فضحك رسول الله ﷺ ولم يقل شيئاً) فيه دليل على جواز التيمم عند شدة البرد من وجهين: الأول: التيسم والاستبشار. والثاني: عدم الإنكار، لأن النبي ﷺ لا يقر على باطل، والتيسم والاستبشار أقوى دلالة من السكوت على الجواز. قال الخطابي: فيه من الفقه أنه عليه السلام جعل عدم إمكان استعمال الماء كعدم عين الماء وجعله بمنزلة من يخاف العطش ومعه ماء، فأبقاه ليشربه ولتيمم به خوف التلف. قال ابن رسلان في «شرح السنن»: لا يتيمم لشدة البرد من أمكنة أن يسخن الماء أو يستعمله على وجه يأمن الضرر مثل أن يغسل عضواً ويستره وكلما غسل عضواً ستره ودفاه من البرد لزمه ذلك وإن لم

(١) في «نسخة»: «إِنْ اغْتَسَلْتُ أَنْ أَهْلِكَ». (م).

(٢) في «نسخة»: «لِلنَّبِيِّ». (م).

يقدر يتيمم وصلى في قول أكثر العلماء. وقال الحسن وعطاء: يغتسل وإن مات ولم يجعل له علواً فمقتضى قول ابن مسعود: لو رخصنا لهم لأوشك إذا برد عليهم أن يتيمموا أنه لا يتيمم لشدة البرد. انتهى. قال المنذري: حسن.

٣٣٥- (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ [الرَّادِي]، نَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنِ ابْنِ لَيْثَةَ وَعَفْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِي قَتَيْبٍ مَوْلَى عَفْرِو بْنِ الْعَاصِ، أَنَّ عَفْرِو بْنَ الْعَاصِ كَانَ عَلَى سَرِيحَةٍ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ نَحْوَهُ، قَالَ: فَغَسَلَ مَغَابِنَهُ، وَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ صَلَّى بِهِمْ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ، وَلَمْ يَذْكُرِ الثُّيْمَ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَرَوَى هَذِهِ الْقِصَّةَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ حَسَّانَ بْنِ عَطِيَّةٍ، قَالَ فِيهِ: فَيَتِمُّ.

(كان على سرية) هي قطعة من الجيش فعيلة معنى فاعلة، والجمع سرايا وسريات مثل عطية وعطايا وعطيات (فغسل مغابته) الواحد مغبن مثل مسجد، ومغابن البدن الأرفاغ والأباط.

١٢٧ - بَابُ الْمَجْلُودِ يَتِمُّ

وفي بعض النسخ المجروح يتيمم، وفي بعضها المجلود يتيمم ومعنى المجلود: صاحب الجلدي يضم الجيم وهو حب في جسد الصبي من فضلات تضمن المضرة يدفعها الطبيعة وقد يظهر هذا في جسد الرجل الكبير أيضاً فقولم كثيراً فعلى هذه النسخة لا ينطبق الحديث من الباب، لأن ذكر الجلدي ليس في حديث الباب، إلا أن يقال المجلود يقاس على من أصابه صاحب الشج، فكما صاحب الشج يتيمم لجراحته، كذلك صاحب الجلدي يتيمم لأجل جراحته.

٣٣٦- (حسن دون قوله: «إنما كان يكفيه») حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْطَاكِيُّ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ خُرَيْقٍ، عَنْ عَطَاوٍ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: خَرَجْنَا فِي سَفَرٍ فَأَصَابَ رَجُلًا مِنَّا حَجَرٌ فَشَجَّهَ فِي رَأْسِهِ، [ثُمَّ اخْتَلَمَ^(١)]، فَسَأَلَ أَصْحَابَهُ فَقَالَ: هَلْ تَجِدُونَ لِي رُخْصَةً فِي الثُّيْمِ؟ فَقَالُوا: مَا نَجِدُ لَكَ رُخْصَةً وَأَنْتَ تَقْدِرُ عَلَى الْمَاءِ، فَاغْتَسَلْ، فَمَاتَ! فَلَمَّا قُيِّمْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَخْبِرَ بِذَلِكَ، فَقَالَ: «قُلُوا قُلْهُمْ لِلَّهِ! أَلَا سَأَلُوا إِذْ لَمْ يَعْلَمُوا، فَلَمَّا شَفَاءُ الْعِيِّ السُّؤَالُ، إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتِمَّمَ وَيَغْتَصِرَ - أَوْ يَتَصَبَّ شَكُّ مُوسَى - عَلَى جَرْحِهِ خُرْقَةً، ثُمَّ يَمْسَحَ عَلَيْهَا، وَيَغْتَسِلَ سَائِرَ جَسَدِهِ».

(فتجعه في رأسه) الشج ضرب الرأس خاصة وجرحه وشقه، ثم استعمل في غيره وضمير مفعوله للرجل ثم ذكر الرأس لزيادة التأكيد، فإن الشج هو كسر الرأس فيه تجريد، والمعنى: فجرحه في رأسه (فقال) أي: الرجل المجروح المحتلم: وهذا بيان للسؤال (قالوا ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء) حملوا الوجدان على حقيقته ولم يعلموا أن الوجدان عند الضرورة في حكم فقدان (أخبر بذلك) بالبناء للمجهول (قلوه) أسند القتل إليهم، لأنهم تسبوا له بتكليفهم له باستعمال الماء مع وجود الجراح في رأسه ليكون أدل على الإنكار عليهم (قلتم الله) إنما قاله زجراً وتهديداً (ألا) بفتح الهزة وتشديد اللام حرف تحضيض دخل على الماضي أفاد التنديم (فلَمَّا شَفَاءُ الْعِيِّ السُّؤَالُ) العي بكسر العين وتشديد الياء هو: التحير في الكلام وعدم الضبط. كلنا في «الصحيح». وفي «النهاية» و«لسان

(١) في نسخة: «فاخلم». (مه).

العرب»: المي بكسر العين الجهل، والمعنى: أن الجهل داء وشفاءها السؤال والتعلم، (ويعصر) بعد ذلك أي: يقطر عليها الماء، والمراد به: أن يمسح على الجراحة.

(أو يعصب) أي: يشد (ثم يمسح عليها) أي: على الخرقه بالماء. قال الإمام الخطابي: في هذا الحديث من العلم أنه عابهم بالفتوى بغير علم، وألحق بهم الوعيد بأن دعا عليهم وجعلهم في الإثم قتلة له. وفيه من الفقه أنه أمر بالجمع بين التيمم وغسل سائر جسده بالماء، ولم ير أحد الأمرين كافياً دون الآخر. قال أصحاب الرأي: إن كان أقل أعضائه مجروحاً جمع بين الماء والتيمم، وإن كان الأكثر كفاه التيمم وحده، وعلى قول الشافعي لا يجزئه في الصحيح من بدنه قل أو كثر إلا الغسل. انتهى كلامه.

قال الشوكاني في «النيل»: حديث جابر يدل على جواز العدول إلى التيمم لخشية الضرر، وقد ذهب إلى ذلك مالك وأبو حنيفة والشافعي في أحد قولي، وذهب أحمد والشافعي في أحد قولي إلى عدم جواز التيمم لخشية الضرر. وقالوا: لأنه واجد. والحديث يدل أيضاً على وجوب المسح على الجائر ومثله حديث علي (ضعيف جداً) «قال: أمرني رسول الله ﷺ أن أمسح على الجائر» أخرجه ابن ماجه [٦٥٧]. واتفق الحفاظ على ضعفه. وذهب إلى وجوب المسح على الجائر أبو حنيفة والفقهاء السبعة فمن بعدهم! وبه قال الشافعي لكن بشرط أن توضع على طهر، أن لا يكون تحتها من الصحيح إلا ما لا بد منه، والمسح المذكور عندهم يكون بالماء لا بالتراب. وروي عن أبي حنيفة أنه لا يمسح ولا يحل بل يسقط عبادة تعدت ولأن الجيرة كعضو آخر، وآية الوضوء لم تتناول ذلك، واعتذر عن حديث جابر وعلي بالمقال الذي فيهما، وقد تعاضدت طرق حديث جابر فصالح للاحتجاج به على المطلوب، وقوى بحديث علي. ولكن حديث جابر قد دل على الجمع بين الغسل والمسح والتيمم. انتهى كلامه.

قلت: رواية الجمع بين التيمم والغسل ما رواها غير زبير بن خريق وهو مع كونه غير قوي في الحديث، قد خالف سائر من روى عن عطاء بن أبي رباح، فرواية الجمع بين التيمم والغسل رواية ضعيفة لا تثبت بها الأحكام. قال المنذري: فيه التزوير بن خريق. قال الدارقطني: ليس بالقوي، وخريق بضم الخاء المعجمة وبعدها راء مهملة مفتوحة وياء ساكنة، وآخر الحروف قاف. انتهى.

٣٣٧ - (حسن) - حَدَّثَنَا نَعْرُ بْنُ عَاصِمٍ الْأَنْطَاكِيُّ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ شُعَيْبٍ، أَخْبَرَنِي الْأَوْزَاعِيُّ، أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِثَاحٍ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَصَابَ رَجُلًا جُرْحٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ اخْتَلَمَ، فَأَمَرَ بِالْإِسْتِغْسَالِ، فَاسْتَسَالَ، فَمَاتَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «فَتَلَّوْهُ، فَتَلَّوْهُ، فَتَلَّوْهُ! أَلَمْ يَكُنْ شَفَاءَ أَبِي السَّوَّالِ».

(أخبرني الأوزاعي أنه بلغه) الضمير في أنه للشأن أو يرجع إلى الأوزاعي، والضمير المنصوب في بلغه راجع إلى الأوزاعي، وفاعل بلغ الحديث أو قوله: إنه سمع عبد الله بن عباس (فأمر) بالبناء للمجهول (ألم يكن شفاء أبي السَّوَّالِ) أي: لم يسألوا حين لم يعلموا؟ لأن شفاء الجهل السؤال.

قال المنذري: أخرجه منقطعاً وأخرجه موصولاً، وفي طريق ابن ماجه [٥٧٢] عبد الحميد بن حبيب أبي العشرين الدمشقي ثم البيروني كاتب الأوزاعي وقد استشهد به البخاري، وتكلم فيه غير واحد. وقال ابن عدي: يغرب عن الأوزاعي بغير حديث لا يرويه غيره، وهو ممن يكتب حديثه. انتهى.

١٢٨ - بَابُ فِي الْمَيْتِمِ يَجِدُ الْمَاءَ بَعْدَ مَا يُصَلِّي فِي الْوَقْتِ

أي: يجد الماء بعد الفراغ من الصلاة، وكان قد تيمم للصلاة لأجل فقدان الماء. (في الوقت) متعلق بيجد أي: وقت الصلاة باق فهل يعيد الصلاة أم يكفيه صلاته التي صلاها بالتيمم.

٣٣٨ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ السَّيِّئِيُّ، نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ سَوَادَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: خَرَجَ رَجُلَانِ فِي سَفَرٍ، فَخَضَرَتِ الصَّلَاةُ وَلَيْسَ مَعَهُمَا مَاءٌ، فَتَيَمَّمَا صَعِيدًا طَيِّبًا، فَصَلَّيَا، ثُمَّ وَجَدَا الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ، فَأَعَادَا أَحَدُهُمَا الصَّلَاةَ وَالْوُضُوءَ، وَلَمْ يُعِدِ الْآخَرُ، ثُمَّ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ لِلَّذِي لَمْ يُعِدْ: «أَهْبِثِ السَّنَةَ وَأَجْزَأَكَ صَلَاتُكَ». وَقَالَ لِلَّذِي تَوَضَّأَ وَأَعَادَ: «لَكَ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَغَيْرُ ابْنِ نَافِعٍ يَرْوِي عَنْ اللَّيْثِ، عَنْ عَمِيرَةَ بْنِ أَبِي نَاجِيَةَ، عَنْ بَكْرِ بْنِ سَوَادَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، ١٣٤/١ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَذَكَرَ أَبِي سَعِيدٍ [الْخُدْرِيُّ] فِي هَذَا الْحَدِيثِ لَيْسَ بِمَخْفُوظٍ، [وَأَوْ هُوَ مُرْسَلٌ].

(فحضرت الصلاة) أي: جاءت وقتها (فتيمما صعيداً طيباً) قال في «المرواة»: أي قصداه على الوجه المخصوص، فالمراد به المعنى اللغوي أو تيممما بالصعيد على نزح الخافض وأريد به المعنى الشرعي (في الوقت) وفيه رد على من تأول الحديث بأنهما وجدا الماء بعد الوقت (فأعاد أحدهما) إمامنا بأن الأولى باطلة وإما احتياطاً (ولم يعد الآخر) بفتح الخاء على ظن أن تلك الصلاة صحيحة (أهبت السنة) أي: الشريعة الواجبة وصادفت الشريعة الثابتة بالسنة (وأجزأك صلاتك) تفسير لما سبق أي: كفتك عن القضاء والإجزاء عبارة عن كون الفعل مسقطاً للإعادة (لك) الأجر مرتين، أي: لك أجر الصلاة مرتين فإن كلًّا منهما صحيحة تترتب عليها ثبوتية وإن الله لا يضيع أجر من أحسن عملاً. قال الخطابي في «المعالم»: في هذا الحديث من الفقه أن السنة تعجيل الصلاة للتيمم في أول وقتها كهو للمتطهر بالماء. وقد اختلف الناس في هذه المسألة، فروي عن ابن عمر أنه قال: يتلوم بينه وبين آخر الوقت، وبه قال عطاء وأبو حنيفة وسفيان وهو قول أحمد بن حنبل، وإلى نحو ذلك ذهب مالك إلا أنه قال: إن كان في موضع لا يرجى فيه وجود الماء يتيمم وصلى في أول وقت الصلاة، وعن الزهري: لا يتيمم حتى يخاف ذهب الوقت.

واختلفوا في الرجل يتيمم ويصلي ثم يجد الماء قبل خروج الوقت، فقال عطاء وطاوس وابن سيرين ومكحول والزهري: يعيد الصلاة واستحبه الأوزاعي ولم يوجب. وقالت طائفة: لا إعادة عليه روى ذلك عن ابن عمرو، وبه قال الشعبي وهو مذهب مالك وسفيان الثوري وأصحاب الرأي، وإليه ذهب الشافعي وأحمد وإسحاق. انتهى.

قال المنذري: وأخرجه النسائي [٤٣٣] مستنداً ومرسلاً.

(عن عميرة) بفتح العين وكسر الميم (هو مرسل) والمرسل هو قول التابعي سواء كان كبيراً أو صغيراً. قال رسول الله ﷺ: كنا أو فعل كنا.

٣٣٩ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلَمَةَ، ثَنَا ابْنُ لَهَيْعَةَ، عَنْ بَكْرِ بْنِ سَوَادَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى إِسْمَاعِيلَ ابْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بَعَثَهُمَا.

(حدثنا ابن لهيعة) قال يحيى بن معين: ليس بالقوي، وقال مسلم: تركه وكعب ويحيى القطان وابن مهدي.

هل هو واجب بأثم بتركه أو لا ؟

٣٤٠ - (صحيح) حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ الرَّبِيعُ بْنُ نَافِعٍ، نَا مُعَاوِيَةَ، عَنْ يَحْيَى، أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، أَخْبَرَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ بَيَّنَّا^(١) هُوَ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ فَقَالَ عُمَرُ: أَنْتَحِسُونَ عَنِ الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ الرَّجُلُ: مَا هُوَ إِلَّا أَنْ سَمِعْتَ النَّدَاءَ فَتَرَضَّاتُ، قَالَ^(٢) عُمَرُ: وَالْوُضُوءُ أَيْضًا؟ أَوَلَمْ تَسْمَعُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةُ فَلْيَغْتَسِلْ».

(بينما هو يخطب) في بعض النسخ بينما، وبيننا أصله بين وأشبعت فتحة النون فصار بيننا، وقد تبقى بلا إشباع، ويزاد فيها ما فقصير بينما، وهما ظرفا زمان بمعنى المفاجآت (إذ دخل رجل) هو عثمان بن عفان ففي رواية مسلم [٨٤٥]: بينما عمر بن الخطاب يخطب الناس يوم الجمعة إذ دخل عثمان بن عفان، فعرض به عمر. وقوله: إذ دخل رجل جواب بينا (فقال عمر: أنتحسبون عن الصلاة) أي: في أول وقتها فإنكار عمر رضي الله عنه على عثمان رضي الله عنه لأجل احتباسه عن التكبير (فقال الرجل) أي: عثمان (ما هو) أي: الاحتباس (إلا أن سمعت النداء) أي: الأذان (فترضأت) وحضرت الصلاة، ولم أشتغل بشيء بعد أن سمعت الأذان إلا بالوضوء (فقال عمر الوضوء) هذا إنكار آخر على ترك الواجب أو السنة المؤكدة وهي الغسل.

وقوله: الوضوء جاءت الروايات فيها بالواو وحذفها، ففي رواية البخاري [٨٧٨]: «الوضوء» بالواو، وفي رواية «الموطأ» [٢٢٧]: الوضوء بحذف الواو. قال الحافظ ابن حجر: والوضوء في روايتنا بالنصب، والمعنى أي: تنوضا الوضوء مقتصرًا عليه، وجوز القرطبي الرفع على أنه مبتدأ حذف خبره أي الوضوء تقتصر عليه أو هو خبر مبتدؤه محذوف أي كفايتك الوضوء (أيضًا) سيما على أنه مصدر من أض يضيض أي عاد ورجع. قال ابن السكيت: تقول فعلته أيضًا إذا كنت قد فعلته بعد شيء آخر كأنك أفدت بذكرهما الجمع بين الأمرين أو الأمور. ذكره العلامة العيني، قال السيوطي: فيه دليل على أن لفظ أيضًا عربية، وقد توقف به جمال الدين بن هشام.

قلت: وفي حديث سمرة في الكسوف: «أن الشمس أسودت حتى أضئت»^(٣) قال أبو عبيد: أي صارت ورجعت. وقد أثبت أهل اللغة كما يظهر من «اللسان» والمعنى: ألم يكفك أن فاتك فضل المبادرة إلى الجمعة حتى أضفت إليه ترك الغسل واقتصرت على الوضوء أيضًا.

(أو لم تسمعوا) بهزمة الاستفهام والواو العاطفة (إذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل) الفاء للتعقيب وظاهره أن الغسل يعقب المجيء وليس ذلك المراد، وإنما التقدير إذا أراد أحدكم، وقد جاء مصرحاً به في رواية عند مسلم بلفظ: «إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْتِيَ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ» قال الحافظ ابن حجر: ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿إِذَا تَجَمَّعُوا لِلْحَكْمِ فَقُولُوا بَيْنَ يَدَيْكُمْ سَلَامًا﴾ [المجادلة: ١٢] فإن المعنى: إذا أردتم المناجاة بلا خلاف. قال الخطابي في «المعالم»: وفيه

(١) في نسخة: «بينما». (مت).

(٢) في نسخة: «فقال». (مت).

(٣) سيأتي برقم (١١٨٤)، وهو (ضعيف).

دلالة على أن غسل يوم الجمعة ليس بواجب، ولو كان واجباً لأشبه أن يأمر عمر عثمان أن ينصرف فيغتسل، فدل سكوت عمر ومن حضره من الصحابة على أن الأمر به على سبيل الاستحباب دون الوجوب وليس يجوز على عمرو عثمان ومن حضرتهما من المهاجرين والأنصار أن يجتمعا على ترك واجب. انتهى. قال الحافظ في «الفتح»: وعلى هذا الجواب عول أكثر المصنفين في هذه المسألة كابن خزيمة والطبراني والطحاوي وابن حبان وابن عبد البر وهلم جراً، وزاد بعضهم فيه أن من حضر من الصحابة وافقوهما على ذلك فكان إجماعاً منهم، على أن الغسل ليس شرطاً في صحة الصلاة وهو استدلال قوي. انتهى.

قال المنذري: وأخرجه البخاري [٨٨٧]، ومسلم [٨٤٥]، والترمذي [٤٩٤]، والنسائي [١٤٠٧] من حديث عبدالله بن عمر عن أبيه.

٣٤١- (صحيح) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ مَعْنٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ». [ق].

(غسل يوم الجمعة واجب) قال الخطابي: معناه وجوب الاختيار والاستحباب دون وجوب الفرض كما يقول الرجل لصاحبه: حُكَّ عليّ واجب، وأنا أوجب حُكَّك، وليس ذلك بمعنى اللزوم والذي لا يسع غيره، ويشهد لصحة هذا التأويل حديث عمر الذي تقدم ذكره انتهى. قال ابن دقيق العيد في «شرح عمدة الأحكام»: ذهب الكثيرون إلى استحباب غسل الجمعة وهم محتاجون إلى الاعتذار عن مخالفة هذا الظاهر، وقد أولوا صيغة الأمر على الندب وصيغة الوجوب على التأكيد كما يقال: إكرامك عليّ واجب، وهو تأويل ضعيف إنما يصار إليه إذا كان المعارض راجعاً على هذا الظاهر وأقوى ما عارضوا به هذا الظاهر حديث «من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل»^(١) ولا يعارض سند هذه الأحاديث انتهى.

(على كل محتلم) أي: بالغ، وإنما ذكر الاحتلام لكونه الغالب وتفسيره بالبالغ مجاز لأن الاحتلام يستلزم البلوغ والفرقة المانعة عن الحمل على الحقيقة أن الاحتلام إذا كان معه انزال موجب للغسل سواء كان يوم الجمعة أم لا. ذكره الزرقاني.

قال المنذري: وأخرجه البخاري [٨٥٨]، ومسلم [٨٤٦]، والنسائي [١٣٧٧]، وابن ماجه [١٠٨٩].

٣٤٢- (صحيح) حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ خَالِدٍ الرَّثَلِيُّ، نَا الْمُفَضَّلُ - يَحْيَى ابْنُ فَصَّالَةَ -، عَنْ حَيْثَاشِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ يَكْرِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ، عَنْ فَصَّةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ رَوْاحُ الْجُمُعَةِ، وَعَلَى كُلِّ مَنْ رَوَّاحَ [إِلَى] الْجُمُعَةِ الْغُسْلُ». [ق].

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: إِذَا اغْتَسَلَ الرَّجُلُ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، أَجْزَأُهُ مِنْ غُسْلِ الْجُمُعَةِ، وَإِنْ أَجْتَنَبَ. (رواح الجمعة) الرواح ضد الصباح وهو اسم للوقت من زوال الشمس إلى الليل كذا ذكر جماعة من أئمة اللغة، لكن أنكر الأزهري على من زعم أن الرواح لا يكون إلا بعد الزوال، ونقل أن العرب تقول: راح في جميع الأوقات بمعنى ذهب، قال: وهي لغة أهل الحجاز، ونقل أبو عبيد في «الغريين» نحوه.

(١) سبق تخريجه برقم (٣٥٤)، وهو (حسن).

(وعلى كل من راح الجمعة الغسل) الغسل مبتدأ مؤخر وعلى كل من راح الجمعة خيره . وهذا الحديث عام مخصوص منه البعض فإن صلاة الجمعة لا تجب على المسافر والمريض وغير ذلك وإن كانوا بالغين . قال المنذري : حسن وأخرجه النسائي [١٣٧١] (إذا اغتسل الرجل بعد طلوع الفجر أجزاء من غسل الجمعة وإن أجنب) وأما قبل طلوع الفجر فلا لأن طلوع الفجر أول اليوم شرعاً فمن اغتسل قبل طلوع الفجر لا يجزيه عن الجمعة لأنه اغتسل قبل مجيء الوقت . قال ابن المنذر : أكثر من يحفظ عنه من أهل العلم يقولون يجزيه غسلة واحدة للجنباء والجمعة . وقال ابن بطال : رواه عن ابن عمر ومجاهد ومكحول والثوري والأوزاعي وأبي ثور . وقال أحمد : أرجو أن يجزيه . وهو قول أشهب وغيره وبه قال العزني وعن أحمد لا يجزيه عن غسل الجنباء حتى ينوبها وهو قول مالك في «المدونة» وذكره ابن عبدالحكم . وذكر ابن المنذر عن بعض ولد أبي قتادة أنه قال : من اغتسل يوم الجمعة للجنباء اغتسل للجمعة . قاله العيني في «عمدة القاري» .

٣٤٣ - (حسن) حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبِ الرُّمَيْلِيِّ الْهَمْدَانِيُّ، (ح)، وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ يُحْيَى الْخَزَائِيُّ، قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ، (ح)، وَحَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نَا حَمَّادٌ - وَهَذَا حَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ .
قَالَ^(١) يَزِيدُ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ فِي حَدِيثِهِمَا: عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَأَبِي أَمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَلَيْسَ مِنْ أَحْسَنِ ثِيَابِهِ، وَمَسَّ مِنْ طِبِّهِ إِنْ كَانَ عَنْدَهُ، ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ فَلَمْ يَتَخَطَّ اعْتَاقَ النَّاسِ، ثُمَّ صَلَّى مَا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ، ثُمَّ انْصَبَتْ إِذَا خَرَجَ إِمَامُهُ حَتَّى يَبْرُقَ مِنْ صَلَاتِهِ» ١٣٦/١ كَانَتْ كَفَّارَةً لِمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ جُمُعَتِهِ الَّتِي قَبْلَهَا». قَالَ: وَيَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: زِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَيَقُولُ: إِنْ الْحَسَنَةُ يَشْتَرِ أَثْنَالِيهَا.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَحَدَّثَ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ أَنَّهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ حَمَّادَ كَلَامَ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(وهذا حديث محمد بن سلمة عن محمد بن إسحاق) الحاصل أن يزيد وعبد العزيز كلاهما يرويان عن محمد بن سلمة وأما موسى فيروي عن حماد ثم محمد بن سلمة وحماد بن سلمة كلاهما يرويان عن محمد بن إسحاق، لكن هذا الحديث المروي هو لفظ محمد بن سلمة وليس لفظ حماد (قال يزيد وعبد العزيز في حديثهما) عن محمد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم (عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وأبي أمامة بن سهل عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة قالاً) وأما موسى بن سلمة فخالف في بعض الإسناد (وليس من أحسن ثيابه) وفيه استحباب التجميل والزينة يوم الجمعة الذي هو عيد للمسلمين (فلم يتخط اعناق الناس) أي: لم يتجاوز رقاب الناس ولم يؤذهم وهو كتابة عن التبكير أي على المصلي أن يكر فلا يتخطى رقاب الناس ولا يفرق بين اثنين ولا يزاحم رجلاً فيدخل بينهما لأنه ربما ضيق عليهما خصوصاً في شدة الحر واجتماع الأنفاس (ثم صلى ما كتب الله له) أي: يصلي ما شاء . وفيه دليل على أنه ليس قبل الجمعة سنة مخصوصة مؤكدة ركعتان أو أربع ركعات مثلاً كالسنة بعد الجمعة، فالمصلي إذا دخل المسجد يوم الجمعة فله أن يصلي ما شاء متفلاً . وأما ما رواه ابن ماجه [١١٢٩] عن ابن عباس قال (ضعيف جداً): «كان النبي

(١) في «نسخة»: «قال أبو داود».

يرى من قبل الجمعة أربعاً لا يفصل في شيء منها» ففي إسناده بقية ومبشر بن عبيد والحجاج ابن أرقطه وعطية الوفي وكلهم متكلم فيه (ثم أنصت) يقال: أنصت إذا سكت وأنصته إذا أسكته فهو لازم ومعتمد والأول المراد ها هنا (حتى يفرغ من صلاته) أي: يفرغ المصلي أو الامام، والأول أظهر (كانت) هذه المذكورات من الغسل، وليس أحسن الثياب ومس الطيب وعدم التخطي والصلاة النافلة والإنصات (كفارة لما بينها) أي: الجمعة الحاضرة (وبين جمعة التي قبلها) قال الامام الخطابي: يريد بذلك ما بين الساعة التي يصلي فيها الجمعة إلى مثلها من الجمعة الأخرى لأنه لو كان المراد به ما بين الجمعتين على أن يكون الطرفان وهما يوم الجمعة غير داخلين في العدد لكان لا يحصل له من عدد المحسوب أكثر من ستة أيام، ولو أراد ما بينهما على معنى إدخال الطرفين فيه بلغ العدد ثمانية فإذا ضمت إليها الثلاثة المزيدة التي ذكرها أبو هريرة صار جملتها إما أحد عشر على أحد الوجهين، وإما تسعة أيام على الوجه الآخر، فدل على أن المراد به ما قلناه على سبيل التفسير لليوم ليستقيم الأمر في تكميل عدد العشرة. انتهى كلامه.

(قال: ويقول أبو هريرة وزيادة ثلاثة أيام ويقول إن الحسنة بعشر أمثالها) قال هذا القول محمد بن سلمة، ويحتمل أن يكون مقولة أبي سلمة بن عبد الرحمن الراوي عن أبي هريرة. فإن قلت تكثير الذنوب الماضية بالחסنات وبالنبوة ويتجاوز الله تعالى، وتكفير ذنوب الأيام الثلاث الآتية الزائدة على الأسبوع هو تكفير الذنب قبل وقوعه فكيف يعقل.

قلت: المراد عدم المؤاخذه به إذا وقع، ومنه ما ورد في «صحيح مسلم» [٨٥٧] في مغفرة ما تقدم من الذنب وما تأخر. قال المنذري: وأخرجه مسلم [٨٥٧] مختصراً من حديث أبي صالح عن أبي هريرة، وأدرج وزيادة ثلاثة أيام في الحديث.

٣٤٤ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ، نَا ابْنَ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، أَنَّ سَعِيدَ بْنَ أَبِي هِلَالٍ، وَيُكْتَبُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ حَدَّثَاهُ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْمُكَلِّبِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَلِيمِ الزُّرْقِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْفُتُلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى كُلِّ مُخْتَلِمٍ، وَالسُّوَالِكُ، وَيَمَسُّ مِنَ الطَّيْبِ مَا قَرَّرَ لَهُ». إِلَّا أَنَّ بَكْرًا لَمْ يَذْكُرْ عَبْدَ الرَّحْمَنِ، وَقَالَ فِي الطَّيْبِ: وَلَوْ مِنْ طَيِّبِ الْمَرْأَةِ. (م، خ نحوه).

(الغسل يوم الجمعة على كل محتلم) وفي رواية البخاري [٨٨٠] بلفظ: «الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم» (والسواك) بالرفع معطوف على قوله: الغسل (ويمس من الطيب) قال النووي: معناه ويسن له سواك ومس الطيب (ما قدر له) وفي رواية مسلم [٨٤٦]: «ما قدر عليه». قال القاضي عياض: يحتمل ما قدر عليه إرادة التأكيد ليفعل ما أمكنه ويحتمل إرادة الكثرة، والأول أظهر، ويؤيده قوله الاتي ولو من طيب المرأة لأنه يكره استعماله للرجال وهو ما ظهر لونه وخفي ريحه، فإباحته للرجل لأجل عدم غيره يدل على تأكيد الأمر في ذلك (أن بكراً لم يذكر) واسطة (عبد الرحمن) بين عمرو بن سليم وأبي سعيد الخدري كما ذكره سعيد بن أبي هلال (وقال) بكير (ولو من طيب المرأة) وهو ما ظهر لونه وخفي ريحه وهو المكروه للرجال، فأباحه للرجال للضرورة لعدم غيره.

وهذا الحديث يدل على وجوب غسل يوم الجمعة للتصريح فيه بلفظ الواجب في رواية البخاري. وقد استدل به على عدم الوجوب باعتبار اقترانه بالسواك ومس الطيب. قال القرطبي: ظاهر وجوب الاستئنان والطيب لذكرهما بالمعطف، فالتقدير الغسل واجب والاستئنان والطيب كذلك. قال: وليسا بواجبين اتفاقاً، فدل على أن الغسل ليس

بواجب إذ لا يصح تغريك ما ليس بواجب على الواجب بلفظ واحد. انتهى. وتعبه ابن الجوزي بأنه لا يمتنع عطف ما ليس بواجب على الواجب لا سيما ولم يقع التصريح بحكم المعطوف. وقال ابن المنير في الحاشية: إن سلم أن المراد بالواجب الفرض لم ينفع دفعه بعطف ما ليس بواجب عليه لأن للقاتل أن يقول: أخرج بدليل فيقي ما عداه على الأصل. قال المنذري: وأخرجه مسلم [٨٤٦]، والنسائي [١٣٧٥]، وأخرجه البخاري [٨٨٠] من حديث عمرو بن سليم الزرقعي عن أبي سعيد بنحوه.

٣٤٥ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ الْجَرَجَرَانِيُّ جَيْ، نَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، حَدَّثَنِي حَسَنُ بْنُ عَطِيَّةَ، حَدَّثَنِي أَبُو الْأَسْمَثِ السُّنَمَانِيُّ، حَدَّثَنِي أَوْسُ بْنُ أَوْسِ الثَّقَفِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ غَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاغْتَسَلَ، ثُمَّ بَكَرَ وَابْتَكَرَ، وَمَشَى وَلَمْ يَرْكَبْ، وَنَكَأ مِنَ الْإِثَامِ، فَاسْتَمَعَ وَلَمْ يَلْغُ، كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ عَمَلُ سَنَةٍ، أَجْرُ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا».

١٣٧/١

(الجرجرائي) نسبة إلى جرجرايا بفتح الجيمين وتسكين الراء الأولى وفتح الثانية: مدينة من أرض العراق بين واسط وبغداد (حي) بكسر الحاء المهملة وتشديد الباء الموحدة وآخره ياء المتكلم: لقب لمحمد بن حاتم (يقول من غسل) بالتشديد والتخفيف (يوم الجمعة وافتسل) قال الإمام الخطابي: اختلف الناس في معناهما، ففهم من ذهب إلى أنه من الكلام المتظاهر الذي يراد به التوكيد ولم تقع المخالفة بين اللفظين لاختلاف المعنيين، ألا تراه يقول في هذا الحديث: ومشى ولم يركب ومعناها واحد، وإلى هذا ذهب الأثرم صاحب أحمد. وقال بعضهم: غسل معناه غسل الرأس خاصة وذلك لأن العرب لهم لمم وشعور وفي غسلها مؤنة فأورد ذكر غسل الرأس من أجل ذلك، وإلى هذا ذهب مكحول وقوله اغتسل معناه سائر الجسد، وزعم بعضهم أن قوله غسل أي معناه: أصاب أهله قبل خروجه إلى الجمعة ليكون أملك لنفسه وأحفظ لبصره في طريقه قال ومن هذا قول العرب: فحل غسله إذا كثر الضرب. انتهى.

(ثم بكر) بالتشديد على المشهور قال النووي: أي: راح في أول وقت (وابتكر) أي: أدرك أول الخطبة ورجعه العراقي في «شرح الترمذي»، وقيل: كرره للتأكيد، وبه جزم ابن العربي في «عارضة الأحوذى» قال ابن الأثير في «النهاية»: بكر أتى الصلاة في أول وقتها، كل من أسرع إلى شيء فقد بكر إليه، وأما ابتكر فمعناه أدرك أول الخطبة، وأول كل شيء باكورته وابتكر الرجل: إذا أكل باكورة الفواكه، وقيل: معنى اللفظين واحد، فعل واقتل، وإنما كرر للمبالغة والتوكيد كما قالوا جاد مجد. انتهى. (ومشى ولم يركب) قال الخطابي: معناهما واحد، وإنه للتأكيد هو قول الأثرم صاحب أحمد. انتهى. (ولم يلغ) من لغا يلغو لغواً معناه: استمع الخطبة ولم يشتغل بغيرها. قال النووي: معناه لم يتكلم لأن الكلام حال الخطبة لغو (كان له بكل خطوة) بضم الخاء بعد ما بين القدمين (عمل سنة أجر صيامها وقيامها) أي: صيام السنة وقيامها، وهو بدل من عمل سنة. قال المنذري: وأخرجه الترمذي [٤٩٦]، والنسائي [١٣٨١]، وابن ماجه [١٠٨٧]، وقال الترمذي: حديث أوس بن أوس حديث حسن.

٣٤٦ - (صحيح) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، نَا اللَّيْثُ، عَنْ خَالِدِ بْنِ يَرِيدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيْبٍ، عَنْ أَوْسِ الثَّقَفِيِّ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ غَسَلَ رَأْسَهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاغْتَسَلَ [ثُمَّ] سَاقَ نَحْوَهُ».

٣٤٧ - (حسن) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَقِيلٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمِصْرِيُّانِ، قَالَا: نَا ابْنُ وَهَبٍ - قَالَ ابْنُ أَبِي عَقِيلٍ: -

قَالَ: أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ - يَتْنِي ابْنُ زَيْدٍ - عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَسَمَّ مِنْ طَيِّبٍ امْرَأَتُهُ إِنْ كَانَ لَهَا، وَلَيْسَ مِنْ صَالِحِ نِيَّابِهِ، ثُمَّ لَمْ يَتَخَطَّ رِقَابَ النَّاسِ، وَلَمْ يَلُغْ عِنْدَ الْمُؤَظَّةِ، كَانَتْ كَفَّارَةً لِمَا بَيْنَهُمَا، وَمَنْ لَفَا وَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ، كَانَتْ لَهُ ظَهْرًا».

(عن عمرو بن شعيب عن أبيه) تقدم الكلام في الاحتجاج بحديث عمرو بن شعيب في باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً (كانت كفارة لما بينهما) أي: كانت الخصال كفارة لما بين الجمعيتين (ومن لفاً) قال ابن الأثير: لفاً الإنسان ولغى يلغي ولغى يلغي إذا تكلم بالمطروح من الكلام وما لا يعني. وفي الحديث: «من قال لصاحبه والإمام يخطب صه فقد لغا»^(١) وقوله: «من مس الحصى لغا»^(٢) أي: تكلم، وقيل: عدل عن الصواب، وقيل: خاب، والأصل الأول (كانت) هذه الصلاة (له) لهذا المصلي (ظهراً) أي: مثل صلاة الظهر في الثواب فيحرم هذا المصلي بتخطي رقاب الناس واللغو عند الخطبة عن هذا الثواب الجزيل الذي يحصل لمصلي صلاة الجمعة وهو الكفارة من هذه الجمعة الحاضرة إلى الجمعة الماضية أو الآتية وأجر عبادة سنة قيامها وصيامها.

٣٤٨ - (ضعيف) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ، نَا زَكَرِيَّا، نَا مَضْعَبُ بْنُ شَيْبَةَ، عَنْ طَلْقِ بْنِ حَبِيبٍ الْعَنْزَرِيِّ^(٣)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّهَا حَدَّثَتْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَغَسَّلُ مِنْ أَرْبَعٍ: مِنَ الْجَنَابَةِ، وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَمِنْ الْحِجَامَةِ، وَمِنْ غَسْلِ الْمَيْتِ. [وسياقي برقم (٣١٦٠)].

(كان يغتسل من أربع) قال الإمام الخطابي: قد يجمع النظم قرائن الألفاظ والأسماء المختلفة الأحكام والمعاني ترتبها وتنزلها منازلها. أما الاغتسال من الجنابة فواجب بالاتفاق. وأما الاغتسال للجمعة فقد قام الدليل على أنه كان عليه السلام يفعله ويأمر به استحباباً. ومعقول أن الاغتسال من الحجامة إنما هو لإمالة الأذى وإنما لا يؤمن من أن يكون أصاب المحتجم رشاش من الدم، فالاغتسال منه استظهار بالطهارة واستحباب للنظافة. فأما الاغتسال من الميت فقد اتفق أكثر العلماء على أنه غير واجب، وقد روى عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «من غسل ميتاً فليغسل»^(٤) وروى عن ابن المسيب والزهري معنى ذلك، وقال النخعي وأحمد وإسحاق: يتوضأ غاسل الميت، وروى عن ابن عمر وابن عباس أنهما قالا: ليس على غاسل الميت غسل، وقال أحمد: لا يثبت في الاغتسال من غسل الميت حديث. وقال أبو داود: حديث مصعب بن شيبة ضعيف، وشبه أن يكون من رأى الاغتسال منه إنما رأى ذلك لما لا يؤمن من أن يصيب الغاسل من رشاش المغسول نضج وربما كانت على بدن الميت نجاسة، فأما إذا علمت سلامته فلا يجب الاغتسال منه. انتهى. قال المنذري: وأخرجه [٣١٦٠] في الجنائز وقال: هذا منسوخ، وقال أيضاً: وحديث مصعب فيه خصال ليس العمل عليه. وقال البخاري: حديث عائشة في هذا الباب ليس بذلك، وقال الإمام أحمد بن حنبل وعلي ابن المديني: لا يصح في هذا الباب شيء. وقال محمد بن يحيى رضي الله عنهم: لا أعلم فيمن

(١) سياقي برقم (١١١٢). بمعناه، وهو (صحيح).

(٢) أخرجه مسلم (٨٥٧)، من حديث أبي هريرة.

(٣) في «نسخة». (منه).

(٤) سياقي برقم (٣١٦١)، وهو (صحيح).

غسل ميتاً فليغتسل حديثاً ثابتاً، ولو ثبت لزمن استعماله. انتهى.

٣٤٩ - (صحيح مقطوع) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ الدَّمَشْقِيُّ، نَا مَرْوَانَ، نَا عَلِيَّ بْنَ حَوْشَبٍ، قَالَ: سَأَلْتُ مَكْحُولًا عَنْ هَذَا الْقَوْلِ: «غَسَّلَ وَاغْتَسَلَ؟» قَالَ: غَسَّلَ رَأْسَهُ وَغَسَّلَ جَسَدَهُ.

٣٥٠ - (صحيح مقطوع) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ الدَّمَشْقِيُّ، نَا أَبُو مُسَيْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ [فِي «غَسَّلَ»^(١)] وَاغْتَسَلَ؟ قَالَ: قَالَ سَعِيدٌ: غَسَّلَ رَأْسَهُ وَغَسَّلَ جَسَدَهُ.

٣٥١ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ الشَّامِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غَسَلَ الْجَنَابَةَ، ثُمَّ رَاحَ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبْشًا أَقْرَنَ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ يَحْمَةً، فَلِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ خَضِرَتِ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَنِيْعُونَ الذُّكْرَ». [ق]. ١٣٨/١

(من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة) بالنصب على أنه نعت لمصدر محذوف، أي: غسلاً كغسل الجنابة، وتشهد بذلك رواية ابن جريج عند عبد الرزاق [٥٥٩٠]: «فاغتسل أحدكم كما يغتسل من الجنابة» واختلفوا في معنى غسل الجنابة فقال: قوم إنه حقيقة حتى يستحب أن يواقع زوجته ليكون أغض لبصره وأسكن لنفسه، وليغتسل فيه من الجنابة، وفيه حمل المرأة أيضاً على الاغتسال ذلك اليوم وعليه حمل قاتل ذلك حديث أوس الثقفي^(٢): «من غسل يوم الجمعة واغتسل» على رواية من روى غسل بالتشديد، وقد حكاه ابن قدامة عن الإمام أحمد، وثبت أيضاً عن جماعة من التابعين. وقال القرطبي: إنه أنسب الأقوال. (ثم راح) أي: ذهب أول النهار، قال الإمام الخطابي: معناه قصدوا وتوجه إليها مبكراً قبل الزوال، وإنما تأولناه على هذا المعنى لأنه لا يجوز أن يبقى بعد الزوال من وقت الجمعة خمس ساعات، وهذا جائز في الكلام أن يقول الرجل: راح لكذا، ولأن يفعل كذا، بمعنى أنه قصد إيقاع فعله وقت الرواح، كما يقال للمقاصدين للحج: حجاج، ولما يحجوا بعد، وللخارجين إلى الغزو غزاة، ونحو ذلك من الكلام حقيقة الرواح فإنما هو بعد الزوال وأخبرني الحسن بن يحيى عن أبي بكر بن المنذر قال: كان مالك بن أنس يقول: لا يكون الرواح إلا بعد الزوال، وهذه الأوقات كلها في ساعة واحدة.

قلت: كأنه قسم الساعة التي يحين فيها الرواح للجمعة أقساماً خمسة فسمها ساعات على معنى التنبيه والتفريق كما يقول القاتل قعدت ساعة وتحذت ساعة ونحو ذلك، يريد جزءاً^(٣) من الزمان غير معلوم وهذا على سعة مجاز الكلام وعادة الناس في الاستعمال. انتهى.

(فكأنما قرَّب) بتشديد الراء (بدنة) أي: تصدق بها متقرباً إلى الله تعالى، والمراد بالبدنة البعير، ذكر أن أو أنشئ، والهاء فيها للوحد لا للتأنيث (ومن راح في الساعة الثانية) قد عرفت أنفاً معنى راح والساعة من قول الإمام

(١) في نسخة: «في قوله: غسل».

(٢) سبق تخريجه آنفاً (٣٤٥)، وهو (صحيح).

(٣) في (الهنتية): «جزء».

الخطائي (بقرة) التاء فيها للوحدة، قال الجوهري: البقر اسم جنس، والبقرة تقع على الذكر والأنثى، وإنما دخله الهاء على أنه واحد من جنس. (كشاً أقرن) الكش هو الفحل، وإنما وُصِفَ بالأقرن لأنه أكل وأحسن صورة، ولأن القرن ينتفع به (دجاجة) بكسر الدال وفتحها لغتان مشهورتان، والدجاجة تقع على الذكر والأنثى والتاء للوحدة لا للتأنيث (بيضة) واحد من البيض والجمع بيوض وجاء في الشعر بيضات (الذكر) المراد بالذكر ما في الخطبة من المواظ وغيره. قال المنذري: وأخرجه البخاري [٨٨١]، ومسلم [٨٥٠]، والترمذي [٤٩٩]، والنسائي [١٣٨٨] من حديث سعيد بن المسيب عن أبي هريرة بنحوه.

١٣٠- باب [في] الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة

٣٥٢- (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، نَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَفْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ النَّاسُ مَهَانًا أَنْفُسِهِمْ، فَيَرْوَحُونَ إِلَى الْجُمُعَةِ يَهَيِّئُهُمْ، فَقِيلَ لَهُمْ: لَوْ اغْتَسَلْتُمْ. [ق].

(كان الناس مهان أنفسهم) قال الخطابي: المهان جمع ماهن، وهو الخادم، يريد أنهم كانوا يخدمون لأنفسهم في الزمان الأول، حيث لم يكن لهم خدم يكفون لهم المهنة، والإنسان إذا باشر العمل الشاق حمى بدنه، وعرق سيما في البلد الحار، فربما تكون منه الراحة، فأمرؤا بالاغتسال تنظيماً للبدن، وقطعاً للراحة. انتهى. (ف قيل لهم: لو اغتسلتم) لو للتمني فلا تحتاج إلى جواب، أو للشرط، فالجواب محذوف تقديره: لكان حسناً، وحديث عائشة هذا استدلال على عدم وجوب غسل الجمعة، ووجه دلالة أنهم لما أمرؤا بالاغتسال لأجل تلك الروائح الكريهة، فإذا زالت زال الوجوب، وأجيب عنه بوجهين: الأول: أنا لا نسلم أنها إذا زالت العلة زال الوجوب، كما في وجوب السعي مع زوال العلة التي شرع لها، وهي إغاظة المشركين. والثاني: بأنه ليس فيه نفي الوجوب، وبأنه سابق على الأمر به، والإعلام بوجوبه، والله تعالى أعلم. قال المنذري: وأخرجه البخاري [٩٠٣]، ومسلم [٨٤٧] بنحوه.

٣٥٣- (حسن) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، نَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَحْيَى بْنُ مُسْلِمَةَ - عَنْ عَفْرَةَ بْنِ أَبِي عَفْرَةَ، عَنْ عِكْرَمَةَ: أَنَّ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الرِّبَاقِ جَاؤُوا فَقَالُوا: يَا بْنَ عَبَّاسٍ! اتَرَى الْغُسْلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبًا؟ قَالَ: لَا وَلَكِنَّهُ أَطْهَرُ وَخَيْرٌ لِمَنْ اغْتَسَلَ، وَمَنْ لَمْ يَتَغَسَّلْ فَلَيْسَ عَلَيْهِ بِوَاجِبٍ، وَسَأَخْبِرُكُمْ كَيْفَ بَدَأَ الْغُسْلُ: كَانَ النَّاسُ مَجْهُودِينَ يَنْسُونُ الصُّوفَ. وَيَعْمَلُونَ عَلَى ظُهُورِهِمْ، وَكَانَ سَجْدَتُهُمْ ضَيْحًا مُقَارِبَ السُّفْهِ، إِمَّا هُوَ عَرِيضٌ فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي يَوْمٍ حَارًّا وَعَرِقَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ الصُّوفِ، حَتَّى ثَارَتْ مِنْهُمْ رِيَّاحٌ آدَى بِذَلِكَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، فَلَمَّا وَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تِلْكَ الرَّيَّحَ قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ! إِذَا كَانَ هَذَا الْيَوْمَ فَاهْتَسِلُوا، وَلَيْسَ أَحَدُكُمْ أَفْضَلَ مَا يَجِدُ مِنْ دُغْمِهِ وَطِيْبِهِ» قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ثُمَّ جَاءَ اللَّهُ تَعَالَى دَقْرًا بِالْخَيْرِ، وَلَيْسُوا غَيْرَ الصُّوفِ، وَكَفُّوا الْعَمَلَ، وَوَسَّعَ سَجْدَتُهُمْ، وَدَبَّحَ الَّذِي كَانَ يُؤْذِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا مِنَ الْعَرَقِ.

١٣٩/١

(كان الناس مجهودين) الجهد بالفتح: المشقة والعسرة، يقال: جهد الرجل فهو مجهود، إذا وجد مشقة وجهه الناس فهم مجهدون، إذا أجذبوا، ومجهدون معسرون كذا في «النهاية»- والمعنى: أنهم كانوا في المشقة والعسرة لشدة فقرهم (مقارب السقف) لقلة ارتفاع الجدار (إنما هو) أي: سقف المسجد (عرش) بفتح العين هو كل ما يستظل به والمراد أن سقف المسجد كان من جريد النخل، كما في رواية المؤلف [٤٥١] عن ابن عمر (صحيح): «أن المسجد كان على عهد رسول الله ﷺ مبنياً بالبلبن والجريد وسقفه بجريد وعمده الخشب» (حتى ثارت منهم ريح) أي: طارت

وانتشرت (آدى بذلك) الريح (بعضهم) فاعل آدى (بعضاً) مفعول آدى (وكنوا العمل) بصيغة المجهول من كفى يكفى ولفظة كفى تحيى لعمان منها: أجزاً وأغنى، ومنها: وقى، والأولى متعدية لواحد كقوله: قليل منك يكفيني ولكن قليل لا يقال له قليل، والثانية متعدية لاثنتين، كقوله تعالى: ﴿وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ﴾ [الأحزاب: ٢٥] كفى الله المؤمنين القتال وهاهنا بمعنى: وقى، أي: وقاهم خدامهم وغلماهم عن العمل والتعب والشدة.

(وذهب بعض الذي كان يؤذي بعضهم بعضاً من العرق) يفتح العين والراء، وهو ما يخرج من الجسد وقت الحرارة، وقوله: «من العرق» بيان لقوله: «بعض الذي» والمعنى: أن العرق الذي كان يؤذي به بعضهم بعضاً ذهب وزال بسبب لبسهم غير الصوف.

٣٥٤- (حسن) حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ، نَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ [يَوْمَ الْجُمُعَةِ] فِيهَا وَنِعِمَّتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَهُوَ أَفْضَلُ»^(١).

(من توضأ فيها) قال الخطابي: قال الأصمعي: أي فبالسنة أخذ. انتهى. وقال ابن الأثير: والباء في قوله: «فيها» متعلقة بفعل مضمر، أي: فيهذه الخصلة أو الفعلة - يعنى الوضوء - ينال الفضل، انتهى (ونعمت) بكسر النون وسكون العين، هذا هو المشهور. وروي بفتح النون وكسر العين وفتح الميم، وهو الأصل في هذه اللفظة، قال الإمام الخطابي: نعمت الخصلة أو نعمت الفعلة ونحو ذلك، وإنما أظهرت التاء التي هي علامة التأنيث لإضمار السنة أو الخصلة أو الفعلة. انتهى.

(ومن اغتسل فهو أفضل) قال الخطابي: وفيه البيان الواضح أن الوضوء كاف للجمعة وأن الغسل لها فضيلة لا فريضة، وقال الترمذي: دل هذا الحديث على أن غسل يوم الجمعة فيه فضل من غير وجوب يجب على المرء. انتهى. وقال الحافظ: فأما الحديث فعول على المعارضة به كثير من المحدثين، ووجه الدلالة منه قوله: «فأفضل» فإنه يقتضي اشتراك الوضوء والغسل في أصل الفضل، فيستلزم إجزاء الوضوء، ولهذا الحديث طرق أشهرها وأقواها رواية الحسن عن سمرة، أخرجهما أصحاب «السنن» الثلاثة وابن خزيمة [١٧٥٧]، وابن حبان [١٢٣١] وله علان: إحداهما أنه من عننة الحسن. والأخرى أنه اختلف عليه فيه. وأخرجه ابن ماجه [١٠٩١] من حديث أنس، والطبراني (في «الأوسط» كما في «المجمع» [١٧٥/١]) من حديث عبدالرحمن بن سمرة، واليزار [كما في «المجمع» [١٧٥/٢]) من حديث أبي سعيد، وابن عدي [١٩٨٦/٥] من حديث جابر، وكلها ضعيفة. انتهى^(٢).

قال المنذري: وأخرجه الترمذي [٤٩٧]، والنسائي [١٣٨٠]، وقال الترمذي: حديث سمرة حديث حسن، وقال: ورواه بعضهم عن قتادة عن الحسن عن النبي ﷺ. وقال أبو عبدالرحمن النسائي الحسن عن سمرة كتاب ولم يسمع الحسن من سمرة إلا حديث العقبة. هذا آخر كلامه. وقد قيل: إن الحسن لم يسمع من سمرة شيئاً، ولا لقيه. وقيل: إنه سمع منه ومنهم من عين سماعه لحديث العقبة، كما ذكره النسائي. وقوله: «فيها ونعمت» أي: فالبرخصة أخذ، ونعمت السنة ترك، وقيل: فبالسنة أخذ، ونعمت الخصلة الوضوء، والأول أصح، لأن الذي ترك هو السنة

(١) (هذا آخر الجزء الثاني، ويتلو الجزء الثالث). (منه).

(٢) تكلم من بعضها شيخنا العلامة الألباني - رحمه الله - في «مصحح سنن أبي داود» [١٨٨/٢-١٩٢]. والحديث (حسن) بالجملة.

وهو الغسل . انتهى .

هذا آخر (الجزء الثاني) ، ويتلوه (الجزء الثالث) من تجزئة الإمام الخطيب البغدادي رحمه الله .

بسم الله الرحمن الرحيم

١٣١ - بَابُ فِي الرَّجُلِ يُسَلِّمُ قَبْلَ مَرِّهِ بِالْغُسْلِ

٣٥٥- (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ الْعَدَنِيُّ ، أَنَا سُفْيَانُ ، نَا الْأَعَزُّ ، عَنْ خَلِيفَةَ بْنِ حُصَيْنٍ ، عَنْ جَدِّهِ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ ، قَالَ : أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أُرِيدُ الْإِسْلَامَ ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَغْتَسِلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ .

(باب الرجل يُسَلِّمُ) من الإسلام ، وهو الإقرار بكلمة الشهادتين ، فيؤمر بالغسل . (فأمرني أن أغتسل بماء وسدر) فيه دليل واضح على أن من أسلم يؤمر بالغسل ؛ لأن أمر النبي ﷺ يدل على الوجوب ، قال الخطابي : هذا الغسل عند أكثر أهل العلم على الاستحباب ، لا على الإيجاب . وقال الشافعي : إذا أسلم الكافر أحب له أن يغتسل ، فإن لم يفعل ولم يكن جنباً أجزاءً أن يتوضأ ويصلي ، وكان أحمد بن حنبل وأبو ثور يوجبان الغتسل على الكافر إذا أسلم قولاً بظاهر الحديث . وقالوا : لا يخلو المشرك في أيام كفره من جماع أو احتلام ، وهو لا يغتسل ، ولو اغتسل لم يصح ذلك منه لأن الغتسل من الجنابة فرض من فروض الدين ، وهو لا يجزئه إلا بعد الإيمان ، كالصلاة والزكاة ونحوها ، وكان مالك يرى أن يغتسل الكافر إذا أسلم . واختلفوا في المشرك يتوضأ في حال شركه ثم يسلم ، فقال بعض أصحاب الرأي : له أن يصلي بالوضوء المتقدم في حال شركه ، لكنه لو تيمم ثم أسلم لم يكن له أن يصلي بذلك التيمم حتى يستأنف التيمم في الإسلام ، إن لم يكن واجداً للماء ، والفرق من الأمرين عندهم أن التيمم مفترق إلى النية ، ونية العبادة لا تصح من مشرك ، والطهارة بالماء غير مفترق إلى النية ، فإذا وجدت من المشرك صحت في الحكم ، كما توجد من المسلم سواء ، وقال الشافعي : إذا توضأ وهو مشرك أو تيمم ثم أسلم ، كان عليه إعادة الوضوء للصلاة بعد الإسلام ، وكذلك التيمم لا فرق بينهما ، ولكنه لو كان جنباً فاغتسل ثم أسلم ، فإن أصحابه قد اختلفوا في ذلك ، فمنهم من أوجب عليه الغتسل ثانياً كالوضوء سواء ، وهذا أشبه وأولى ، ومنهم من فرق بينهما ، فرأى أن عليه أن يتوضأ على كل حال ، ولم ير عليه الغتسل ، فإن أسلم وقد علم أنه لم تكن أصابته جنباً قط في حال كفره فلا غسل عليه في قوله جمياً ، وقول أحمد في الجمع بين إيجاب الغتسل والوضوء عليه إذا أسلم أشبه بظاهر الحديث ، وأولى بالقياس . انتهى كلامه .

قلت : قول من قال : بوجوب الغتسل على الكافر إذا أسلم هو موافق بظاهر الحديث ، لأن حقيقة الأمر الوجوب ما لم توجد قرينة صارفة عنه ، والله أعلم . قال المنذري : وأخرجه الترمذي [٦٠٥] ، والنسائي [١٨٨] ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه .

٣٥٦- (حسن) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ ، نَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، قَالَ : أَخْبَرْتُ عَنْ عُثَيْمِ بْنِ كَلْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّهُ جَاءَ [إِلَى] النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : قَدْ أَسْلَمْتُ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : «الَّتِي عَنْكَ شَعْرُ الْكُفْرِ» . يَقُولُ : اخْلُقْ ، قَالَ : وَأَخْبَرَنِي آخَرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لآخر مَعَهُ : «الَّتِي عَنْكَ شَعْرُ الْكُفْرِ وَآخَتَيْنِ» .

(التي عنك شعر الكفر) ليس المراد والله أعلم أن كل من أسلم أن يخلق رأسه ، حتى يلزم له حلق الرأس كما

يلزم عليه الغسل، بل إضافة الشعر إلى الكفر يدل على حلق الشعر الذي هو للكفار علامة لكفرها وهي مختلفة الهيئة في البلاد المختلفة، فكثرة الهند ومصر لهم في موضع من الرأس شعور طويلة لا يتعرضون بشيء من الحلق أو الجزأ أبداً، وإذا يريدون حلق الرأس يحلقون كلها إلا ذلك المقدار، وهو على الظاهر علامة مميزة بين الكفر والإسلام، فأمر النبي ﷺ لجد عثيم ومن كان معه أن يخلقا شعرهما الذي كان على رأسهما من ذلك الجنس. والله أعلم. (قال أي: والد عثيم (وأخبرني آخر) من أصحاب النبي ﷺ غير جد عثيم (ألق) أي: احلق (واختن)، وفيه دليل على أن الاختتان على من أسلم واجب، وأنه علامة للإسلام، لكن الحديث ضعيف. قال المنذري: قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: كليب والد عثيم بصري، روى عن أبيه مرسل. هذا آخر كلامه. وفيه أيضاً رواية مجهول، وعثيم بضم العين المهمة وبعدها ثاء مثلثة وياه آخر الحروف ساكنة وميم انتهى.

١٣٢- بَابُ الْمَرْأَةِ تَغْسِلُ ثَوْبَهَا الَّذِي تَلْبَسُهُ فِي حَيْضِهَا ثُمَّ تُصَلِّي فِيهِ

٣٥٧- (صحيح) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، نَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنِي أُمُّ الْحَسَنِ - بِنْتُ جَدَّةِ أَبِي بَكْرٍ الْعَدَوِيِّ - عَنْ مُنَادَةَ قَالَتْ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ [رَضِيََ اللَّهُ عَنْهَا] عَنِ الْخَائِضِ يُصِيبُ ثَوْبَهَا الدَّمَ؟ قَالَتْ: تَغْسِلُهُ، فَإِنْ لَمْ يَذْهَبْ أَثَرُهُ فَلْتَغَيِّرْهُ بِشَيْءٍ مِنْ صَفْرَةٍ، قَالَتْ: وَلَقَدْ كُنْتُ أَحْيِضُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَ حَيَضٍ جَمِيعاً لَا أَغْسِلُ لِي ثَوْباً.

(الدم) من الحيض، وهو فاعل ليصيب (تغسله) ذلك الثوب وتصلي فيه (أثرو) أي: أثر الدم (فلتغيره بشيء من صفرة) وفي رواية للدارمي [١٠١٥] عن عائشة: إذا غسلت المرأة الدم فلم يذهب فلتغيره بصفرة ورس أو زعفران (جميعاً) أي: في ثلاثة أشهر متواليات (لا أغسل لي ثوباً) لعدم تلوث ثوبي بالدم. وهذا الحديث في حكم المرفوع لأن عدم غسل ثوبها الذي تلبسه زمن الحيض كان في عهد النبي ﷺ، ولم يترك عليها، والقول بأن النبي ﷺ لم يقف على فعلها هو بعيد جداً.

٣٥٨- (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ الْعَدَنِيُّ، أَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ - بَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ - يَذْكُرُ عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: مَا كَانَ لِإِحْدَانَا إِلَّا ثَوْبٌ وَاحِدٌ تَحِيضُ فِيهِ، فَإِذَا ^(١) أَصَابَهُ شَيْءٌ مِنْ دَمٍ بَلَّئَتْهُ بِرِيقِهَا، ثُمَّ قَصَعَتْهُ بِرِيقِهَا. [خ].

(ما كان لإحْدَانَا) أي: من زوجات النبي ﷺ (تحيض فيه) جملة في محل الرفع على أنها صفة لثوب (بلته) من البلل ضد اليس (بريقها) أي: صبت على موضع الدم ريقها (ثم قصعت بريقها) قال الخطابي: معناه دلكته به، ومنه قصف القملة إذا شذخها بين أظفارها، وأما فصع الرطبة فهو بالفاء، وهو أن يأخذها بين أصبعيه فيغمزها أدنى غمز، فتخرج الرطبة خالعة قشرها. انتهى. قال البيهقي: هذا في الدم اليسير الذي يكون مغفواً عنه، وأما في الكثير منه فصح عنها أنها كانت تغسله، ويؤيد قول البيهقي ما سيأتي للمؤلف من طريق عطاء عن عائشة وفيه: ثم ترى فيه قطرة من دم فتقصعه بريقها. وأما مطابقة الترجمة لحديث الباب أن من لم يكن لها إلا ثوب واحد تحيض فيه فمن المعلوم أنها تصلي فيه، لكن بعد تطهيره إذا أصابه دم الحيض.

(١) في نسخة: «فإن». (منه).

٣٥٩ - (ضعيف) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْرَافِيلَ، نا عَبْدُ الرَّحْمَنِ - يَحْيَى بْنُ مَهْدِيٍّ - نا بَكْرُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنِي جَدِّي، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ فَسَأَلْتُهَا امْرَأَةً مِنْ قُرَيْشٍ عَنِ الصَّلَاةِ فِي تَوْبِ الْحَائِضِ؟ فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: قَدْ كَانَ يَصِيئًا الْحَيْضُ عَلَى عَبْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَبِثْتُ إِحْدَانًا أَيَّامَ حَيْضِهَا، ثُمَّ تَطَهَّرْتُ، فَتَنَظَّرْتُ التَّوْبَ الَّذِي كَانَتْ تَقْلُبُ فِيهِ، فَإِنْ أَصَابَهُ دَمٌ غَسَلْنَاهُ وَصَلَّيْنَا فِيهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَصَابَهُ شَيْءٌ تَرَكَاهُ وَلَمْ يَمْنَعْنَا ذَلِكَ [مِنْ] أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِ. وَأَمَّا الْمُتَمَنِّعَةُ فَكَانَتْ إِحْدَانًا تَكُونُ مُتَمَنِّعَةً، فَإِذَا اغْتَسَلَتْ لَمْ تَقْضُ ذَلِكَ، وَلَكِنَّهَا تَخْفِئُ عَلَى رَأْسِهَا ثَلَاثَ حَقَبَاتٍ، فَإِذَا رَأَتْ الْبَلَّ فِي أَصُولِ الشَّعْرِ دَلَّكَتُهُ، ثُمَّ أَقَامَتْ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهَا.

(ثم تطهر) صيغة المضارع المؤنث بحذف إحدى التاءين من باب فعمل، يقال: تطهرت إذا اغتسلت (كانت تقلب فيه) من باب ضرب يضرب، أي: تحيض في ذلك الثوب وهو مأخوذ من قولهم: قلبت البصرة إذا احمرت والقالب بالكسر: البسر الأحمر (تركناه) أي: الثوب على حاله وما غسلناه (ولم يمنعنا ذلك) أي: عدم غسله (وأما المتمنعة) اسم الفاعل من الامتناع، ويقال: مشطت الشعر مشطاً من بابي قتل وضرب: سرحته والتقييل مبالغة. وامتنعت المرأة: مشطت شعرها (لم تقض ذلك) أي: الشعور المضفور (ولكنها تحفن) من الحفن وهو ملء الكفين من أي شيء، أي: تأخذ الحفنة من الماء.

٣٦٠ - (حسن صحيح) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّخَعِيُّ، نا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُزَنِرِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ، قَالَتْ: سَمِعْتُ امْرَأَةً تَسْأَلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَيْفَ تَصْنَعُ إِحْدَانًا يَتَوْبُهَا إِذَا رَأَتْ الطَّهْرَ، أَصَلِّيَ فِيهِ؟ قَالَ: «تَنْظُرُ، فَإِنْ رَأَتْ فِيهِ دَمًا، فَلْتَقْرُضْهُ بِشَيْءٍ مِنْ مَاءٍ، وَلْتَضَعْ مَا لَمْ تَرَ، وَتُصَلِّيَ فِيهِ».

(قال تنظر) أي: المرأة في ثوبها (فلتقرضه) بضم الراء وتخفيفها رواه يحيى الراوي عن مالك والأكثر. ورواه القعني بكسر الراء وتشديد الهمزة. وذكر الشيخ ولي الدين العراقي أن الرواية الأولى أشهر وأنه بالصاد المهملة على الروایتين والمعنى أي: تلك موضع الدم بأطراف أصابعها ليتحلل بذلك ويخرج ما تشربه الثوب منه (ولتنضح) بلام الأمر أي: ولترش المرأة (ما لم تر) أي: الموضع الذي لم تر فيه أثر الدم، ولكن شكت فيه، ولفظ الدارمي [١٠٢١] من طريق ابن إسحاق: «إِنْ رَأَيْتَ فِيهِ دَمًا فَحْكِيهِ ثُمَّ اقْرُصِيهِ بِمَاءٍ ثُمَّ انْضِصِي فِي سَاتِرِهِ فَصَلِّي فِيهِ» قال القرطبي: المراد بالنضح الرش لأن غسل الدم استفيد من قوله: تقرصه بالماء، وأما النضح فهو لما شكت فيه من الثوب. انتهى.

٣٦١ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُزَنِرِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ، أَنَّهَا قَالَتْ: سَأَلْتُ امْرَأَةً رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ إِحْدَانًا إِذَا أَصَابَتْ ثَوْبَهَا الدَّمُ مِنْ الْحَيْضَةِ، كَيْفَ تَصْنَعُ؟ قَالَ: «إِذَا أَصَابَ إِحْدَاكَ الدَّمُ مِنَ الْحَيْضِ» فَلْتَقْرُضْهُ، ثُمَّ لَتَنْضَعْهُ بِالْمَاءِ، ثُمَّ لُصَلِّيْ. [ق].

(أرايت) استفهام بمعنى الأمر لاشتراكهما في الطلب، أي: أخبرني، وحكمة العدول سلوك الأدب (الدم) بالرفع فاعل (من الحيضة) بفتح الحاء أي: الحيض (ثم لتصلي) بلام الأمر عطف على سابقه وإثبات الياء للاشباع، قال الخطابي: فيه دليل على أن النجاسات إنما تزال بالماء دون غيره من المانعات لأن جميع النجاسات بمشابة الدم لا فرق

(١) في «نسخة»: «ولتصل». (نه).

(٢) في «نسخة»: «الحيضة». (نه).

بينه وبينها إجماعاً، وهو قول الجمهور، أي: يتعين الماء لإزالة النجاسة. وعن أبي حنيفة وأبي يوسف: يجوز تطهير النجاسة بكل مائع طاهر ومن حجتهم حديث عائشة المتقدم وجه الحجة منه أنه لو كان الريق لا يطهر لزاد النجاسة. وأجيب باحتمال أن تكون قصدت بذلك تحليل أثره، ثم غسلته بعد ذلك، ذكره الحافظ، والحديث أخرجه البخاري [٢٢٧]، ومسلم [٢٩١]، والترمذي [١٣٨]، والنسائي [٢٩٣]، وابن ماجه [٦٢٩].

٣٦٢- (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، ثنا حَمَّادٌ، [(ح)]، وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عِيْسَى بْنُ يُوُسُفَ، (ح)، وَحَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثنا حَمَّادٌ - يَتْنِي ابْنُ سَلَمَةَ - عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْمَعْنَى، قَالَ: «حَتَّى، ثُمَّ اقْرَصِيهِ بِالْمَاءِ، ثُمَّ انْفُضِيهِ». [ق].

(بهذا المعنى) أي: بمعنى الحديث المتقدم آنفاً (قالا) أي: مسدد وموسى بن إسماعيل في روايتهما (حتى) أمر المؤنث المخاطب من باب قتل. قال الأزهري: الحت أي: يحك بطرف حجر أو عود والقرص: أن يدلك بأطراف الأصابع والأظفار دلماً شديداً ويصب عليه الماء حتى تزول عينه وأثره.

٣٦٣- (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، ثنا يَحْيَى - يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ الْقَطَّانَ -، عَنْ سُفْيَانَ، قَالَ: ثَبِي ثَابِتَ الْحَدَّادِ، يَتْنِي عَدِيَّ بْنَ دُبَّارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أُمَّ قَيْسٍ بِنْتَ يَحْيَى تَقُولُ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ دَمِ الْخَيْضِ يَكُونُ فِي الثَّوْبِ؟ قَالَ: «حُكِّبِي بِضِلْعٍ، وَاغْسِلِي بِمَاءٍ وَسِدْرٍ».

(أم قيس بنت محسن) بكسر الميم وسكون الحاء وفتح الصاد المهملتين: ابن حريثان أخت عكاشة من المهاجرات الأول ولا يعلم أن امرأة عمرت ما عمرت (حكى) أمر للمؤنث المخاطبة^(١) من باب قتل، يقال: حككت الشيء حكاً فشرته (بضلع) بكسر الصاد المعجمة، وأما اللام فتفتح في لغة الحجاز وتسكن في لغة تميم. قال ابن الأثير: أي بعود، والأصل فيه ضلع الحيوان فسمي به العود الذي يشبهه. قال الخطابي في «المعالم»: وإنما أمر عليه السلام بحكه بالضلع لينقلع المتجسد منه اللاصق بالثوب ثم تبعه الماء ليزيل الأثر. انتهى. (واغسلي بماء وسدر) زيادة السدر للمبالغة والتزليف وإلا فالماء يكفي. والحديث أخرجه النسائي [٢٩١]، وابن ماجه [٦٢٨].

٣٦٤- (صحيح) حَدَّثَنَا الثَّعْلَبِيُّ، ثنا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَدْ كَانَ يَكُونُ لِإِخْوَانِ الدَّرْعِ، فِيهِ نَجِيسٌ، وَفِيهِ تَصْبِيغُهَا الْجَنَابَةُ، ثُمَّ تَرَى فِيهِ قِطْرَةً مِنْ دَمٍ فَتَقْصَعُهُ بِرِيقِهَا.

(قد كان يكون لإخواننا) أي: أزواج النبي ﷺ، وهو محمول على أنهم كن يصنعن ذلك في زمنه ﷺ، فهو بحكم المرفوع، ويؤيده الروايات الأخرى (الدرع) بكسر الدال وسكون الراء المهملتين قميص المرأة (فتقصعه بريقها) أي: تذلكه وتزيله.

٣٦٥- (صحيح) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، ثنا ابْنُ لَهَيْعَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عِيْسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ خَوْلَةَ بِنْتَ بَسَّارٍ أَمَّتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهُ لَيْسَ لِي إِلَّا ثَوْبٌ وَاحِدٌ، وَإِنِّي أَحِيضُ فِيهِ، فَكَيْفَ أَصْنَعُ؟ قَالَ: «إِذَا طَهَرْتَ فَاغْسِلِيهِ، ثُمَّ صَلِّي فِيهِ». فَقَالَتْ: فَإِنْ لَمْ يَخْرُجِ الدَّمُ؟ قَالَ: «يَكْفِيكَ غَسْلُ الدَّمِ، وَلَا يَصْرُكَ الْقُرْبُ».

(١) في (الهندية): «المخاطبة».

(أن خولة بنت يسار) قال الحافظ المزي في «الآطراف»: هذا الحديث في رواية أبي سعيد بن الأعرابي ولم يذكره أبو القاسم. انتهى. وليس هذا الحديث في رواية اللؤلؤي فلذا لم يذكره المنذري في «مختصره»، والحاصل: أن الحديث ثابت في «سنن أبي داود» لكن من رواية ابن الأعرابي لامن رواية اللؤلؤي والحديث فيه ابن لهيعة وهو ضعيف. قال الحافظ في «الفتح» روى أبو داود وغيره من حديث أبي هريرة أن خولة بنت يسار قالت: يا رسول الله فذكر الحديث ثم قال: وفي إسناده ضعف وله شاهد مرسل ذكره البيهقي. والمراد بالأثر ما تعسر إزالته جمعاً بين هذا وبين حديث أم قيس: «حكبه بضع» وإسناده حسن. انتهى.

١٣٣ - بَابُ الصَّلَاةِ فِي التَّوْبِ الَّذِي يُصِيبُ أَهْلَهُ فِيهِ^(١)

أي: ما يجامعها فيه.

٣٦٦ - (صحيح) حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ حَمَّادٍ الْعُمَرِيُّ، أَنَّ اللَّيْثَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُذَيْفٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ: أَنَّهُ سَأَلَ عَنْهُ أُمَّ حَبِيبَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ: هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي التَّوْبِ الَّذِي يُجَامِعُهَا فِيهِ؟ فَقَالَتْ: نَعَمْ، إِذَا لَمْ يَرِ فِيهِ أَذَى.

(إذا لم ير فيه أذى) أي: مستقذر أو نجاسة، أي: إذا لم ير في الثوب أثر المني أو المذي أو رطوبة فرج المرأة، ويستدل بهذا الحديث على نجاسة المني. قال الحافظ ابن حجر: تحت حديث ميمونة في غسل النبي ﷺ من الجنابة وفيه: «وُغسل فرجه وما أصابه من الأذى»^(٢) وقوله: وما أصابه من أذى ليس بظاهر في النجاسة وأبعد من استدلال به على نجاسة المني أو على نجاسة رطوبة الفرج، لأن الغسل مقصوداً على إزالة النجاسة. انتهى. قلت: قولها من أذى هو ظاهر في النجاسة لا غير، وما قال الحافظ ففيه بُعد كما لا يخفي، وحديث أم حبيبة أخرجه النسائي [٢٩٣]، وابن ماجه [٥٤٠].

١٣٤ - بَابُ الصَّلَاةِ فِي شُعْرِ النِّسَاءِ

٣٦٧ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، نَا أَبِي، نَا الْأَشْعَثُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَصَلِّي فِي شَعْرِنَا، أَوْ: لُحْفِنَا^(٣). قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: شَكَّ أَبِي.

(لا يصلي في شعرنا أو لُحْفِنَا) شعر بضم الشين والعين جمع شعار، والمراد بالشعار ها هنا الإزار الذي كانوا يتغطون به. قال في «النهاية»: إنما امتنع من الصلاة فيها مخافة أن يكون أصابها شيء من دم الحيف، وطهارة الثوب شرط في صحة الصلاة بخلاف النوم فيها. انتهى. ولحف جمع لحاف وهو اسم لما يلتحف به (قال عبيدالله شك أبي) في هذه اللفظة أي: في شعرنا أو لُحْفِنَا.

٣٦٨ - (صحيح) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، نَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، نَا حَمَّادٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَصَلِّي فِي مَلْحِفَانَا. قَالَ حَمَّادٌ: وَسَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ أَبِي صَدْقَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْهُ،

(١) في «نسخة»: «يُجَامِعُ فِيهِ الرَّجُلُ أَهْلَهُ». (مه).

(٢) أخرجه البخاري (٢٤٩)، ومسلم (٣١٦).

(٣) في «نسخة»: «فِي لُحْفِنَا». (مه).

فَلَمْ يُحَذِّثْنِي وَقَالَ: سَمِعْتُهُ يُذَكِّرُ زَمَانَ، وَلَا أَذْرِي مِمَّنْ سَمِعْتُهُ، وَلَا أَذْرِي أَسَمِعْتُهُ مِنْ ثَبِتَ أَمْ لَا، فَسَلُّوا عَنْهُ.

(كان لا يصلي في ملاحفتا) قال الإمام جمال الدين بن منظور المصري في «لسان العرب»: اللحاف والملحف والملحفة اللباس الذي فوق سائر اللباس من دثار البرد ونحوه، وكل شيء تغطيت به فقد التحفت به، واللحاف: اسم ما يلتحف به قال أبو عبيد: اللحاف كل ما تغطيت به. انتهى. وقال الجوهري: الملحفة واحدة الملاحف وتلحف بالملحفة واللحاف، والتحف ولحف بهما: تغطي بهما. انتهى. فإذا عرفت هذا فأعلم أن الملحفة واللحاف والملحفة، وإن كان يطلق على اللباس الذي فوق سائر اللباس من دثار البرد ونحوه، لكن يطلق أيضاً على كل ثوب يغطي به. ولذا قال أبو عبيد: اللحاف كل ما تغطيت به. فإذا معنى قولها لا يصلي في شعرنا أو لحفاً واحداً، لأن الشعار هو الثوب الذي يلي الجسد، واللحاف يطلق على ما تغطيت به أعم من أن يكون يلي الجسد أو فوق اللباس والله أعلم. (سألت محمداً) يعني: ابن سيرين (عنه) أي: عن هذا الحديث المذكور (فلم يحدثني) بهذا الحديث (وقال) محمد معتزلاً (سمعت منذ زمان ولا أدري ممن سمعته) أي: لا أحفظ اسم شيعي في هذا الحديث (ولا أدري أسمعه) بهمة الاستفهام (من ثبت) بفتحين يقال: رجل ثبت إذا كان عدلاً ضابطاً، ومنه قيل: للحجة ثبت والجمع أثبات مثل سبب وأسباب، ورجل ثبت بسكون الباء مثبت في أموره (فسلوا عنه) أي: فأسألوا عن هذا الحديث غيري من العلماء.

١٣٥ - بَابُ [فِي] الرُّخَصَةِ فِي ذَلِكَ

أي: في الأمر المنهي عنه وهو الصلاة في شعر النساء أي جواز ذلك.

٣٦٩ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ بْنِ سُوَيْفَانَ، نَاسِطِيَانُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ، سَمِعَهُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ، يُحَدِّثُهُ عَنْ يَمِينَتِهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى وَعَلَيْهِ رِطٌ، وَعَلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ مِنْهُ وَهِيَ حَافِضٌ، وَهُوَ يُصَلِّي وَهُوَ عَلَيْهِ [ق، نحوه].

(صلى وعليه رط) بكسر الميم وسكون الراء. قال الخطابي: الرط هو ثوب يلبسه الرجال والنساء إزاراً ويكون رداء، وقد يتخذ من صوف ويتخذ من خز وغيره. انتهى (وعلى بعض أزواجه منه) أي: من الرط (وهي حافض يصلي وهو عليه) أي: المراط عليه ﷺ. وفي بعض نسخ الكتاب: وهي حافض وهو يصلي وهو عليه.

٣٧٠ - (صحيح) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، نَاسِطِيَانُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ، نَاسِطِيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِاللَّيْلِ، وَأَنَا إِلَى جَنْبِهِ، وَأَنَا حَافِضٌ، وَعَلَيْ رِطٌ لِي، وَعَلَيْهِ بَعْضُهُ. [م].

ولفظ ابن ماجه [٦٥٢]: (صحيح): «كان رسول الله ﷺ يصلي وأنا إلى جنبه وأنا حافض وعلي رط لي وعليه بعضه»، ولفظ مسلم [٥١٤]: «كان رسول الله ﷺ يصلي وأنا حذاءه وأنا حافض وربما أصابني ثوبه إذا سجد» قال النووي: فيه دليل على أن ثياب الحافض طاهرة إلا موضعاً ترى عليه دماً أو نجاسة أخرى. وفيه جواز الصلاة بحضوره الحافض، وجواز الصلاة في ثوب بعضه على المصلي ويعضه على حافض أو غيرها. انتهى.

١٣٦ - بَابُ الْمَنِيِّ يُصِيبُ الثَّوْبَ

٣٧١ - (صحيح) حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ، أَنَّهُ كَانَ

عِنْدَ عَائِشَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا)، فَأَحْكَمَ، فَأَبَصَرَتْهُ جَارِيَةً لِعَائِشَةَ وَهُوَ يَنْفِيسُ أَثَرُ الْجَنَابَةِ مِنْ ثَوْبِهِ - أَوْ يَنْفِيسُ ثَوْبَهُ - فَأَحْبَرَتْ عَائِشَةَ، فَقَالَتْ: لَقَدْ رَأَيْتُنِي وَأَنَا أُرْوَاهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [م]. [قَالَ أَبُو دَاوُدَ]: وَرَوَاهُ الْأَعْمَشُ كَمَا رَوَاهُ الْحَكَمُ. (عن همام بن الحارث أنه كان عند عائشة فاحتلم) الظاهر من العبارة أن فاعل احتلم هو همام بن الحارث. وفي رواية مسلم [٢٨٨] من طريق شبيب بن غرقدة عن عبدالله بن شهاب الخولاني قال: «كنت نازلاً على عائشة فأحتلمت في ثوبي» الحديث فيظهر من هذه الرواية أن المحتلم هو عبدالله بن شهاب الخولاني فيحلمان على الواقعتين والقضيتين والله أعلم. (فأحبرت) الجارية (وأنا أرفكه) بضم الراء من باب نصر وقد تكسر. قال الطيبي: الفرق الدلك حتى يذهب الأثر من الثوب. وفي «المصباح»: فركه مثل حثته وهو أن تحكه بيدك حتى يفتت ويتقشر (ووراه الأعمش كما رواه الحكم) أي: أن الحكم والأعمش كليهما يرويان عن إبراهيم النخعي عن همام بن الحارث عن عائشة، وحديث الأعمش عند مسلم [٢٩٠]. وأما حماد بن أبي سليمان ومغيرة وواصل فكلهم يروون عن إبراهيم عن الأسود كما سيجيء.

٣٧٢ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسَدِ، أَنَّ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كُنْتُ أَفْرُكُ الْمَنِيَّ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَصْلِي فِيهِ. [م]. قال أبو داود: وَافَقَهُ مُغِيرَةُ، وَأَبُو مَعْشَرٍ، وَوَاصِلٌ.

(نا حماد) هو ابن سلمة؛ كما في رواية الطحاوي، وهكذا ذكره المزي في «الأطراف» (عن حماد) هو ابن أبي سليمان الكوفي، قاله المزي في «الأطراف». كذا في «الشرح».

(يفصلي فيه) ولفظ مسلم: «لقد رأيتني أفركه من ثوب رسول الله ﷺ ففركاً يفصلي فيه» وللطحاوي [٤٨/١] من طريق أبي معشر عن إبراهيم عن علقمة والأسود عن عائشة قالت: «كنت أفرك المني من ثوب رسول الله ﷺ بأصابعي ثم يصلي فيه ولا يفسله» ففي هذه الروايات رد على من قال: الثوب الذي اكتفت فيه بالفرق ثوب النوم والثوب الذي غسلته ثوب الصلاة. والحديث أخرجه مسلم [٢٨٨]، والنسائي [٢٩٦]، وابن ماجه [٥٣٧] (ووافقه) من الموافقة الضمير المنصوب يرجع إلى حماد (مغيرة) فاعل وافق وحديثه أخرج مسلم وابن ماجه (وأبو معشر) عطف على مغيرة وحديثه أخرجه مسلم (وواصل) وحديثه عند مسلم، ومغيرة هذا هو ابن مقسم أبو هشام الكوفي، وأبو معشر هو زياد ابن كليب، وواصل هو ابن حيان الأحديب، كذا في «الشرح».

٣٧٣ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ التَّمِيمِيُّ، نَا زُهَيْرٌ، (ح)، [قَالَ]: وَتَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبيدِ بْنِ حَسَابِ الْبَصْرِيُّ، نَا سُلَيْمٌ - يَتَنِي ابْنَ أَحْضَرَ - الْمَعْنَى - وَالْإِخْبَارُ فِي حَدِيثِ سُلَيْمٍ - قَالَا: نَا عَمْرُو بْنُ يَتِيمُونَ بْنِ مِهْرَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: [لَهَا كَانَتْ تَغْسِلُ الْمَنِيَّ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ] قَالَتْ: ثُمَّ أَرَى^(١) فِيهِ بَقْعَةٌ أَوْ بَقْعَانِ. [م].

(المعنى) واحد يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ لَزْهَرِ بْنِ مَعَاوِيَةَ وَيُؤَافِقُهُ سَلِيمُ بْنُ أَحْضَرَ فِي الْمَعْنَى، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَيْ بَعْضُ لَفْظِ هَذَا وَبَعْضُ لَفْظِ آخَرَ، فَرَوَاهُ عَنْهَا بِالْمَعْنَى، قَالَه ابْنُ الصَّلَاحِ، وَهَذَا الثَّانِي يَقْرُبُ قَوْلَ مُسْلِمٍ الْمَعْنَى

(١) فِي «نَسْخَةِ» «الرَّاهِ». (مته).

واحد (والإخبار) مصدر وهو مبتدأ وخبره ما بعده (في حديث سليم) دون حديث زهير أي: في رواية سليم من سليم إلى عائشة كل من الرواة يروون بالإخبار والسماع لا بالنعنة، وفي حديث زهير ليس كذلك. والمقصود منه إثبات سماع سليمان بن يسار من عائشة (ثم أراه) من رؤية أي: أبصره، والضمير المنصوب فيه يرجع إلى أثر الغسل الذي يدل عليه قوله تغسل العني من ثوب رسول الله ﷺ (فيه) أي: في الثوب، أي: أرى أثر الغسل في الثوب (بقعة) بالنصب على أنه بدل من الضمير المنصوب في أراه، وفي رواية ابن ماجه [٥٣٦] (صحيح): وأنا أرى أثر الغسل فيه. والبقعة بضم الباء وسكون القاف على وزن نطفة في الأصل قطعة من الأرض يخالف لونها لون ما يليها (أو بقعاً) بضم الموحدة وفتح القاف جمع بقعة. قال أهل اللغة: البقع اختلاف اللونين قاله الحافظ. ويحتمل أن يكون من كلام عائشة أو يكون شكاً من أحد الرواة، والحديث أخرجه الأئمة الستة [خ] (٢٣٢)، م (٢٨٩)، ت (١١٧)، س (٢٩٥)، ج (٥٣٦) في كتبهم. قال ابن دقيق العيد: اختلف العلماء في طهارة العني ونجاسته فقال الشافعي وأحمد بطهارته، وقال مالك وأبو حنيفة بنجاسته. والذين قالوا بنجاسته اختلفوا في كيفية إزالته، فقال مالك: يغسل رطبه ويابس، وقال أبو حنيفة: يغسل رطبه ويفرك يابس. أما مالك ففعل القياس في الحكمين أعني نجاسته وإزالته بالماء. انتهى. وأما بسط الدلائل مع مالها وما عليها وما هو الحق في هذه المسألة فمذكور في «غاية المقصود شرح سنن أبي داود».

١٣٧ - بَابُ بَوْلِ الصَّبِيِّ يُصِيبُ الثَّوْبَ

قال الجوهرى: الصبي الغلام والجمع صبية وصبيان. وقال ابن سيده: عن ثابت يكون صبيان ما دام رضيعاً. وفي «المتخب» للكرام: أول ما يولد الولد يقال له وليد وطفل وصبي. وقال بعض أئمة اللغة: ما دام الوليد في بطن أمه جنين، فإذا ولدته يسمى صبياً ما دام رضيعاً فإذا فطم يسمى غلاماً إلى سبع سنين. ذكره العلامة العيني.

٣٧٤ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ [الْقَعْتَنِيُّ]، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مَخْصَنٍ: أَنَّهَا أَتَتْ بَابِنَ لَهَا صَبِيغٌ، لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ، إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَجْلَسَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَرِهِ، فَقَالَ عَلَى ثَوْبِهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَغَسَّحَهُ، وَلَمْ يَغْسِلْهُ. [ق].

(أتت بابن لها صغير) بالجر صفة لابن (لم يأكل الطعام) يحتمل أنها أرادت أنه لم يتقوت بالطعام ولم يستغن به عن الرضاع، ويحتمل أنها جاءت به عند ولادته ليحتكه رسول الله ﷺ فيحمل النفي على عمومته ويؤيد رواية البخاري [٥٤٦٨]، عن عائشة في العقيقة «أتى بصبي يحنكه» والحاصل: أن المراد بالطعام ما عدا اللبن الذي يرضعه والتمر الذي يحنكه به والعسل الذي يعلقه للمداواة وغيرها، فكان المراد أنه لم يحصل له الاعتناء بغير اللبن على الاستقلال (فأجلسه) أي: الابن (في حجره) بفتح الحاء على الأشهر وتكسر وتنضم كما في «المحكم» وغيره أي: حضنه، أي: وضعه إن قلنا إنه كان كما ولد، ويحتمل أن الجلوس حصل منه على العادة إن قلنا كان في سن من يحبو كما قصة الحسن. قاله الحافظ في «الفتح». (قَالَ عَلَى ثَوْبِهِ) أي: ثوب النبي ﷺ (فَدَعَا بِمَاءٍ فَغَسَّحَهُ) بالضاد المعجمة والحاء المهملة. قال الجوهرى وصاحب «القاموس» وصاحب «المصباح»: النضح الرش وقال ابن الأثير: وقد نضح عليه ونضحه به إذا رشه عليه، وقد يرد النضح بمعنى الغسل والازالة، ومنه الحديث «ونضح الدم عن جبينه»^(١) وحديث

(١) أخرجه مسلم (١٧٩٢) بهذا اللفظ عن ابن مسعود. وأصله في البخاري (٣٤٧٧).

الحيض: «ثم لتنفضه»^(١) أي: تغسله انتهى مختصراً. وقال في «لسان العرب»: النضج الرش نضج عليه الماء ينضحه نضحاً إذا ضربه بشيء فأصابه منه رشاش. وفي حديث قتادة النضج من النضج يريد من أصحابه نضج من البول وهو الشيء اليسير منه فعليه أن ينضحه بالماء وليس عليه غسله. قال الزمخشري: هو أن يصيبه من البول رشاش كروث الإبر. وقال ابن الأعرابي: النضج ما كان على اعتماد وهو ما نضحت يديك معتمداً والنضج ما كان على غير اعتماد، وقيل: هما لغتان بمعنى واحد وكله رش، والنضج نضج شيئاً من ماء على فرجه بعد الوضوء، والانتضاح بالماء وهو أن يأخذ ماء قليلاً فينضج به مذاكيره، وموتره بعد فراغه من الوضوء لينفي بذلك عنه الوسواس. انتهى ملخصاً.

والحاصل أن النضج يجيء لمعان منها الرش، ومنها الغسل، ومنها الإزالة، ذلك لكن استعماله بمعنى الرش أكثر وأغلب وأشهر حتى لا يفهم غير هذا المعنى إلا بقرينة تدل على ذلك، ولا يخفى عليك أن الرش غير الغسل فإن الرش أخف من الغسل، وفي الغسل استيعاب المحل المغسول بالماء لإيقاع ذلك المحل وإزالة ما هناك، والنضج يحصل إذا ضربت المحل بشيء من ماء فأصاب رشاش من الماء على ذلك المحل، وليس المقصود من النضج ما هو المقصود من الغسل بل الرش أدون وأتقص من الغسل. (ولم يغسله) وهذا تأكيد لمعنى النضج أي أكتفى على النضج والرش ولم يغسل المحل المثلوث بالبول. والحديث أخرجه مالك في «الموطأ» [٥٦] بهذا اللفظ، ومن طريقه البخاري [٢٢٣] مثله سنداً وممتاً. وفي رواية مسلم [٢٨٧]: «فنضحه على ثوبه ولم يغسله غسلاً» وفي لفظ له ولابن ماجه [٥٢٤] (صحيح): «فدعا بماء فرشه» وفي لفظ له: «فلم يزد على أن نضج بالماء» وفي هذه الروايات رد على الطحاوي والعيني حيث قالوا: إن المراد بالنضج في هذا الحديث الغسل. وحديث أم قيس هذا أخرجه مالك [٥٦]، والبخاري [٢٢٣]، ومسلم [٢٨٧]، والترمذي [٧١]، وابن ماجه [٥٢٤]، والطحاوي [٩٢/١]، والدارمي [٧٤٧].

٣٧٥ - (حسن صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدُ بْنُ مَسْرُودٍ وَالرَّبِيعُ بْنُ نَافِعٍ أَبُو تَوْبَةَ - الْمَعْنَى - قَالَ: نَا أَبُو الْأَخْوَصِ، عَنْ سِمَاكِ، عَنْ قَابُوسَ، عَنْ لُبَابَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ، قَالَتْ: كَانَ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي حَجَرٍ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبَالَ عَلَيْهِ، فَقُلْتُ: أَيْسَ ثَوْبًا وَأَعْطَانِي لِإِزَارِكَ حَتَّى أَغْسِلَهُ. قَالَ: «إِنَّمَا يُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْأُنْثَى، وَيُنَضَّجُ مِنْ بَوْلِ الذَّكَرِ».

(عن لبابة) بضم اللام وتخفيف الموحدين (في حجر رسول الله ﷺ) أي: في حضته وهو ما دون الإبط إلى الكشح (قال) النبي ﷺ: (إنما يغسل) بصيغة المجهول (وينضج) أي: يرش، والحديث أخرجه ابن ماجه [٥٢٢]، وأحمد [٣٣٩/٦]، وابن خزيمة [٢٨٢]، والحاكم [١٦٦/١]، والبيهقي في «سننه» [٤١٤/٢] من وجوه كثيرة. وهذا الحديث الصحيح فيه دليل صريح على التفرقة بين بول الصبي والصبية وأن بول الصبي يكفيه النضج بالماء ولا حاجة فيه للغسل، وأن بول الصبية لا بد له من الغسل ولا يكفيه النضج.

٣٧٦ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُجَاهِدُ بْنُ مُوسَى وَعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَنْبَرِيُّ - الْمَعْنَى - قَالَ: نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهْدِيٍّ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنِي مُجَلُّ بْنُ خَلِيفَةَ، حَدَّثَنِي أَبُو الشَّعْبِ، قَالَ: كُنْتُ أَخْدُمُ النَّبِيَّ ﷺ فَكَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنْتَضِلَ قَالَ: «وَلَيْتَ قَفَاكَ» قَالَ^(٢): «فَأُولَئِكَ قَفَايَ فَاسْتَرْتُ بِهِ، فَأَنِّي يَحْسَنُ أَوْ حُسْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَبَالَ عَلَى صَدْرِهِ،

(١) أخرجه البخاري (٣٠٧)، واللفظ له، ومسلم (٢٩١) عن أسماء بنت أبي بكر.

(٢) في «سنن» (منه).

١٤٥/١ فَجِئْتُ أَخْبِلُهُ فَقَالَ: «يُفْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ، وَيُرْسَنُ مِنْ بَوْلِ الْغُلَامِ». قَالَ عَبَّاسٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الْوَلِيدِ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهُوَ أَبُو الزَّرْعَاءِ. قَالَ هَارُونُ بْنُ نَيْمٍ: عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: الْأَبْوَالُ كُلُّهَا سَوَاءٌ^(١).

(حدثني محل) بضم الميم وكسر الحاء المهملة (قال) النبي ﷺ (ولني) بتشديد اللام المكسورة أمر من التولية وتكون التولية انصرافاً قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ وَكُنْتُمْ تُخْرِجُونَ﴾ [التوبة: ٢٥] وكذلك قوله: ﴿يُؤْتِيكُمُ اللَّهُ الْغَنَاءَ﴾ [آل عمران: ١١١] وهي ها هنا انصراف، يقال: تولى عنه إذا أعرض وتولى هارباً أي: أدبر. والتولي يكون بمعنى الإعراض. قال أبو معاذ النحوي: قد تكون التولية بمعنى التولي، يقال: وليت وتوليت بمعنى واحد. انتهى. فمعنى قوله: (ولني أي: أصرف عني وجهك وحوله إلى الجانب الآخر (فالولية) بصيغة المتكلم (قفاي) أي: ظهري، أي: أصرف عنه وجهي، وأجعل ظهري إلى جهة النبي ﷺ (فأستره) أي: النبي ﷺ (به) أي: بانصراف ظهري إليه عن أعين الناس (فأني) بصيغة المجهول (على صدره) يعني موضعه من الثياب. قال الحافظ في «التلخيص»: حديث أبي السمع أخرجهُ أبو داود، والبخاري، والنسائي [٣٠٣]، وابن ماجه [٥٢٦]، وابن خزيمة [٢٨٣]، والحاكم [١٦٦/١] قال البخاري: وأبو زرعة ليس لأبي السمع غيره ولا أعرف اسمه. وقال غيره: اسمه إِيَاد. قال البخاري: حديث حسن. انتهى. والحديث نص صريح في الفرق بين بوله وبولها (قال عباس) في روايته (حدثنا) بصيغة الجمع، وأما مجاهد بن موسى فقال: حدثني بالافراد (قال أبو داود وهو) أي: يحيى بن الوليد الكوفي كنيته (أبو الزعرار) بفتح الزاء وسكون العين المهملة (عن الحسن) البصري الإمام الجليل (قال الأبوال كلها سواء) في النجاسة لا فرق بين الصبي والصبية والصغير والكبير. هذا هو الظاهر والمتبادر في معنى كلام الحسن الذي نقله هارون، ولم أقف من أخرجه موصولاً نعم أخرج الطحاوي [٩٣/١] عن حميد عن الحسن أنه قال: بول الجارية يغسل بغسلأ وبول الغلام يتبع بالماء.

٣٧٧ - (صحيح موقوف) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، نَا يَحْيَى، عَنِ ابْنِ أَبِي عُرْوَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي حَرْبٍ بْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي رَافٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: يُفْسَلُ [مِنْ] بَوْلِ الْجَارِيَةِ، وَيُرْسَنُ [مِنْ] بَوْلِ الْغُلَامِ، مَا لَمْ يَطْعَمَ.

(يغسل بول الجارية ويتضح بول الغلام ما لم يطعم) هكذا روى سعيد بن أبي عروبة موقوفاً على علي - رضي

الله عنه -.

٣٧٨ - (صحيح) حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، نَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي حَرْبٍ بْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَذَكَرَ مَعْنَاهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَا لَمْ يَطْعَمْ، زَادَ قَالَ قَتَادَةُ: هَذَا مَا لَمْ يَطْعَمْهُ الطَّعَامُ، فَإِذَا طَعِمَ غَسِلَ جَسِيماً.

(فذكر معناه) أي: معنى حديث عليّ الموقوف (ولم يذكر) أي: هشام (ما لم يطعم) كما ذكره سعيد بن أبي عروبة (زاد) هشام في روايته (قال قتادة هنا) أي: الحكم المذكور، أي: النضح على بول الغلام وغسل بول الجارية (ما لم يطعمها) أي: الصبي والصبية (غسلاً) بصيغة المجهول أي: بولهما. قال المنذري: وأخرجه الترمذي [٦١٠]، وابن ماجه [٥٢٥]. وقال الترمذي: هذا حديث حسن، وذكر أن هشاماً الدستوائي رفعه عن قتادة، وأن سعيد بن أبي

(١) قوله هذا باطل لمخالفته الأحاديث الواردة في الباب في التفريق بين بول الغلام والجارية، قاله شيخنا (٩/١٤٤).

عروية وقفه عنه ولم يرفعه، وقال البخاري: سعيد بن أبي عروية لا يرفعه وهشام يرفعه وهو حافظ. انتهى.

٣٧٩ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنُ أَبِي الْحَجَّاجِ أَبُو مَعْمَرٍ، نَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَتْ: «إِنَّمَا أَبْصَرْتُ أُمَّ سَلَمَةَ تَصُبُّ الْمَاءَ عَلَى بَوْلِ الْغُلَامِ مَا لَمْ يَطْعَمْ، فَإِذَا طَعِمَ غَسَلَتْهُ، وَكَانَتْ تَغْسِلُ بَوْلَ الْجَارِيَةِ.

(عن الحسن) البصري أحد الأئمة الأعلام (عن أمه) خيرة بالخاء المعجمة مولاة أم سلمة رضي الله عنها (أنها) أي: خيرة (أبصرت أم سلمة تصب الماء إلخ) هذه الرواية موقوفة على أم سلمة رضي الله عنها. قال الحافظ في «التلخيص»: سنده صحيح ورواه البيهقي (٢/٤١٥) من وجه آخر عنها موقوفاً أيضاً وصححه. انتهى.

قال الخطابي في «المعالم»: وممن قال بظاهر الحديث أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وإليه ذهب عطاء بن أبي رباح والحسن البصري، وهو قول الشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق، قالوا: ينضح من بول الغلام ما لم يطعم، ويغسل من بول الجارية، وليس ذلك من أجل أن بول الغلام ليس بنجس، ولكنه من أجل التخفيف الذي وقع في إزالته. وقالت طائفة: يغسل بول الغلام والجارية معاً. وإليه ذهب النخعي وأبو حنيفة وأصحابه، وكذلك قال سفيان الثوري. انتهى.

١٣٨ - بَابُ الْأَرْضِ يُصَيِّمُهَا الْبَوْلُ

٣٨٠ - (صحيح) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ السَّرْحِ وَابْنُ عَبَّادَةَ فِي آخَرَيْنِ - وَهَذَا لَقَطُ ابْنِ عَبَّادَةَ - قَالَ: أَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ أَعْرَابِيًّا دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ، فَصَلَّى - قَالَ ابْنُ عَبَّادَةَ - رَكَعَتَيْنِ - ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمُحَمَّدًا، وَلَا تَزَحِّمْ مَعَنَا أَحَدًا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَقَدْ تَحَجَّرَتْ وَاسِعًا»، ثُمَّ لَمْ يَلْتِمْ أَنْ يَالَ فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ، فَأَسْرَعَ النَّاسُ إِلَيْهِ، فَتَنَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ وَقَالَ: «إِنَّمَا يُعْشَمُ مُبَشِّرِينَ، وَلَمْ يُبْعَثُوا مُعَصِّرِينَ، صُبُّوا عَلَيْهِ سَجَلًا مِنْ مَاءٍ» أَوْ قَالَ: «فَتَرْتَابًا مِنْ مَاءٍ». [خ].

(في آخرين) أي: حدثنا بهذا الحديث غير واحد من شيوخنا، وكان أحمد بن عمرو وأحمد بن عبدة منهم (أن أعرابياً) بفتح الهمزة، منسوب إلى الأعراب وهم سكان البوادي، ووقعت النسبة إلى الجمع دون الواحد، فقيل: لأنه جرى مجرى القيلة، كأنما راوا لأنه لو نسب إلى الواحد، وهو عرب ل قيل: عربي، فيشبهه المعنى لأن العربي كل من هو من ولد إسماعيل عليه السلام، سواء كان ساكناً بالبادية، أو بالقرى، وهذا غير المعنى الأول. قاله الشيخ تقي الدين.

(لقد تحجرت واسعاً) بصيغة الخطاب من باب تفعل.

قال الخطابي: أصل الحجر المنع، ومنه الحجر على السفيه، وهو منعه من التصرف في ماله، وقض يده عنه يقول له: لقد ضيقت من رحمة الله تعالى ما وسعته، ومنعت منها ما أباحه انتهى. وقال في «النهاية» أي: ضيقت ما وسعته الله وخصصت به نفسك دون غيرك. انتهى.

(فأسرع الناس إليه) في رواية للبخاري^(١): «فزجره الناس»، ولمسلم^(٢): «فقال الصحابة: مه مه»، وله^(٣) في رواية أخرى: «فصاح الناس به» (فنهاهم النبي ﷺ) عن زجرهم (إنما يعشتم بصيغة المجهول (ميسرين) حال أي: مهلهلين على الناس (ولم تبعثوا معسرين) عطف على السابق على طريق الطرد والعكس مبالغة في اليسر قاله الطيبي. أي: فعليكم بالتيسير أيها الأمة (صبوا) الصب: السكب (عليه) وفي رواية للبخاري^(٤): «وهريقوا على بوله» (سجلاً من ماء) يفتح السين المهملة وسكون الجيم قال أبو حاتم السجستاني: هو الدلو ملأى، ولا يقال لها ذلك وهي فارغة. وقال ابن دريد: السجل الدلو واسعة وفي «الصحاح»: الدلو الضخيمة (أو قال ذنوباً) يفتح الذال المعجمة قال الخليل: الدلو ملأى ماء. وقال ابن فارس: الدلو المغظيمة. وقال ابن السكيت: فيها قريب من الملاء. ولا يقال لها وهي فارغة ذنوب، فعلى الترادف أو للشك من الراوي وإلا فهي للتخيير، والأول أظهر، فإن رواية أنس لم يختلف في أنها ذنوب. قاله الحافظ في «الفتح» قال الإمام الخطابي: وفي هذا دليل على أن الماء إذا ورد على النجاسة على سبيل المكاثرة والغلبة طهرها وأن غسالة النجاسات طاهر ما لم يبق للنجاسة فيها لون ولا ريح، ولو لم يكن ذلك الماء طاهراً لكان المصوب منه على البول أكثر تنجيساً للمسجد من البول نفسه، فدل ذلك على طهارته. انتهى كلامه. وقال ابن دقيق العيد: وفي الحديث دليل على تطهير الأرض النجسة بالمكاثرة بالماء، واستدل بالحديث أيضاً على أنه يكفي بإفاضة الماء، ولا يشترط نقل التراب من المكان بعد ذلك خلافاً لمن قال به. ووجه الاستدلال بذلك أن النبي ﷺ لم يرو عنه في هذا الحديث الأمر بنقل التراب، وظاهر ذلك الاكتفاء بصب الماء فإنه لو وجب لأمر به ولو أمر به لذكر، وقد ورد في حديث آخر الأمر بنقل التراب ولكنه تكلم فيه.

وأيضاً لو كان نقل التراب واجباً في التطهير لاكتفى به فإن الأمر بصب الماء حيث دل على زيادة تكليف وتعب من غير منفعة تعود إلى المقصود وهو تطهير الأرض. انتهى. قال المنذري: والحديث أخرجه الترمذي [١٤٧]، والنسائي [١٢١٦]، وأخرجه ابن ماجه [٥٢٩] من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة، وأخرجه البخاري [٢٢٠] من حديث عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة، وأخرجه البخاري [٢٢١]، ومسلم [٢٨٤] من حديث أنس بن مالك بنحوه. انتهى.

٣٨١ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نَا جَرِيرٌ - يَنْبَغِي ابْنُ حَازِمٍ - قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الْمَلِكِ - يَنْبَغِي بْنَ عُمَيْرٍ - يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ بْنِ مَقْرَنٍ، قَالَ: صَلَّى أَغْرَابِيُّ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، بِهَذِهِ الْقِصَّةِ، قَالَ فِيهِ: وَقَالَ - يَنْبَغِي النَّبِيُّ ﷺ -: «خُذُوا مَا بَالَكُمْ عَلَيْهِ مِنَ التُّرَابِ فَالْقُوْهُ، وَاهْرِقُوا عَلَى مَكَانِهِ مَاءً».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: [و] «هُوَ مُرْسَلٌ، بِنُ مَعْقِلٍ لَمْ يَذْكُرِ النَّبِيُّ ﷺ».

(عن عبدالله بن معقل) بفتح الميم وسكون العين المهملة وكسر القاف (بن مقرن) بضم الميم وفتح القاف وكسر

(١) أخرجه البخاري (٢٢١) عن أنس.

(٢) أخرجه مسلم (٢٨٥) عن أنس، ولم يخبر هذا الحديث عن أبي هريرة.

(٣) أي لمسلم (٢٨٤) عن أنس!

(٤) أخرجه البخاري (٢٢٠) عن أبي هريرة.

الراء المشددة (بهذا القصة) أي: قصة بول الأعرابي (قال فيه) أي: قال عبدالله بن معقل في هذا الحديث (خلدوا ما بال عليه من التراب) بيان ما الموصولة (فألقوه) أي: احفروا ذلك المكان وانقلوا التراب وألقوه في موضع آخر (وأهريقوا) أصله: أريقوا من الإراقة، فالهاء زائدة، ويروى: «هريقوا» فتكون الهاء بدلاً من الهمزة (ابن معقل لم يدرك النبي ﷺ) لأنه تابعي.

١٣٩ - بَابُ فِي طُهُورِ الْأَرْضِ إِذَا يَسَيْتُ

أي: بالشمس أو الهواء.

٣٨٢ - (صحيح) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، نَا عَبْدَ اللَّهِ بْنُ زَعْبٍ، أَشْبَثُ بْنُ يُوْسُفَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي حَنْزَلَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ عَمْرٍ: كُنْتُ أَبِثُ فِي الْمَسْجِدِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكُنْتُ فَتَى شَابًا عَرَبًا، وَكَانَتْ الْكِلَابُ تَبُولُ وَتَقْبِلُ وَتُدْبِرُ فِي الْمَسْجِدِ، فَلَمْ يَكُونُوا يَرِثُونَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ. [علقه البخاري].

(وكنْتُ فتى شاباً عرباً) يفتح العين المهملة وكسر الزاء هو صفة للشباب. وفي رواية البخاري [٤٤٠]: «أنه كان ينام وهو شاب أعزب لا أهل له في مسجد النبي ﷺ». قال الحافظ في «الفتح»: قوله أعزب بالمهملة والزاء أي: غير متزوج، والمشهور فيه: عزب يفتح العين وكسر الزاء، والأول لغة قليلة، مع أن القزاز أنكرها. وقوله: لا أهل له هو تفسير لقوله أعزب. انتهى. (وكانت الكلاب تبول) وفي رواية البخاري [١٧٤]: «كانت الكلاب تقبل وتدبر في المسجد في زمان رسول الله ﷺ» وليست لفظه: «تبول»^(١) في رواية البخاري (وتقبل) من الإقبال (وتدبر) من الإدبار، وهذه الكلمات جملة في محل النصب على الخبرية إن جعلت كانت ناقصة، وإن جعلت تامة بمعنى وجلت كان محل الجملة النصب على الحال (في المسجد) حال أيضاً والتقدير حال كون الإقبال والإدبار في المسجد والألف واللام فيه للعهد، أي: في مسجد رسول الله ﷺ (فلم يكونوا يرثون) من رش الماء. وفي ذكر الكون مبالغة ليست في حذفه كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أَلْفَةٌ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣] حيث لم يقل: وما يعذبهم وكذا في لفظ الرش حيث اختاره على الغسل لأن الرش ليس جريان الماء بخلاف الغسل، فإنه يشترط فيه الجريان، فنفي الرش أبلغ من نفي الغسل. قال ابن الأثير: لا يتضحونه بالماء (شيئاً) من الماء، وهذا اللفظ أيضاً عام لأنه نكرة وقعت في سياق النفي، وهذا كله للمبالغة في عدم نضح الماء (من ذلك) البول والإقبال والإدبار.

والحديث فيه دليل على أن الأرض إذا أصابها نجاسة فجفت بالشمس أو الهواء فذهب أثرها تطهر إذ عدم الرش يدل على جفاف الأرض وطهرتها. قال الخطابي في «معالم السنن»: وكانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد عبارة إذ لا يجوز أن تترك الكلاب انتياب المسجد حتى تمتهته وتبول فيه، وإنما كان إقبالها وإدبارها في أوقات نادرة، ولم يكن على المسجد أبواب تمنع من عبورها فيه.

وقد اختلف الناس في هذه المسألة، فروى عن أبي قلابة أنه قال: جفوف الأرض طهورها، وقال أبو حنيفة

(١) قال البيهقي في «السنن» (٢٤٣/١): «رواه البخاري في «الصحيح» فقال: وقال أحمد بن شيب فذكره مختصراً، ولم يذكر فيه قوله: «تبول»! وقال الحافظ في «تغليق التعليق» (١٠٩/٢): «وهذه اللفظة الزائدة ليست في شيء من نسخ الصحيح، لكن ذكر الأصلي أن في رواية إبراهيم بن معقل الشافعي: «تبول وتقبل وتدبر» وانظر «الفتح» (٢٧٨/١) و«عمدة القاري» (٤٤/٤).

ومحمد بن الحسن: الشمس تزيل النجاسة عن الأرض إذا ذهب الأثر، وقال الشافعي وأحمد بن حنبل في الأرض إذا أصابتها نجاسة لا يطهرها إلا الماء. انتهى. وقال في «الفتح»: واستدل أبو داود بهذا الحديث على أن الأرض تطهر إذا لاقتها النجاسة بالجفاف، يعني أن قوله لم يكونوا يرشون يدل على نفي صب الماء من باب الأولى، فلو لا أن الجفاف يفيد تطهير الأرض ما تركوا ذلك، ولا يخفي ما فيه. انتهى.

قلت: ليس عندي في هذا الاستدلال خفاء بل هو واضح، فالأرض التي أصابتها نجاسة في طهارتها وجهان: الأول: صب الماء عليها كما سلف في الباب المتقدم. والثاني: جفافها ويسبها بالشمس أو الهواء كما في حديث الباب، والله تعالى أعلم وعلمه أتم.

١٤٠ - بَابُ فِي الْأَذَى يُصِيبُ الذِّلِيلَ

الأذى: كل ما تأذيت به من النجاسة والقذر والحجر والشوك وغير ذلك، والذيل بفتح الذال: هو طرف الثوب الذي يلي الأرض وإن لم يمسها، تسمية بالمصدر والجمع ذيلول، يقال: ذال الثوب يذيل ذيلًا طال حتى مس الأرض. ٣٨٣ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزَمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أُمِّ وَلَدٍ لِبِرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: أَنَّهَا سَأَلَتْ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنِّي امْرَأَةٌ أَطِيلُ ذَيْلِي، وَأَشِي فِي الْمَكَانِ الْقَدِيرِ، فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُطَهَّرُ مَا بَعْدَهُ».

(عن أم ولد لإبراهيم) اسمها حميدة تابعة صغيرة مقبولة. ذكره الزرقاني. قال الحافظ في «التقريب»: حميدة عن أم سلمة يقال: هي أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف مقبولة من الرابعة. انتهى. (أطيل) بضم الهمزة من الإطالة (في المكان القدير) أي: النجس وهو بكسر الذال، أي: في مكان ذي قدر (يطهره) أي: الذيل (ما بعده) في محل الرفع فاعل يطهر، أي: المكان الذي بعد المكان القدير بزوال ما ينتشبه الذيل من القدر. قال الخطابي: كان الشافعي يقول: إنما هو في ما جر على ما كان يابساً لا يعلق بالثوب منه شيء، فأما إذا جر على رطب فلا يطهره إلا بالفسل. وقال أحمد بن حنبل: ليس معناه إذا أصابه بول ثم مر بعده على الأرض أنها تطهره ولكنه يمر بالمكان فيقذره ثم يمر بمكان أطيب منه فيكون هذا بذلك لا على أنه يصيبه منه شيء.

وقال مالك فيما روي عنه: إن الأرض يطهر بعضها بعضاً، إنما هو أن يبطأ الأرض القذرة ثم يبطأ الأرض اليابسة النظيفة، فإن بعضها يطهر بعضاً. فأما النجاسة مثل البول ونحوه يصيب الثوب أو بعض الجسد فإن ذلك لا يطهره إلا الغسل. قال: وهذا إجماع الأمة انتهى كلامه. قال الزرقاني: وذهب بعض العلماء إلى حمل القدر في الحديث على النجاسة ولو رطبة، وقالوا: يطهر بالأرض اليابسة، لأن الذيل للمرأة كالخف والنعل للرجل. ويؤيده ما في ابن ماجه [٥٣٢] عن أبي هريرة (ضعيف): «قيل: يا رسول الله إنا نريد المسجد فنفط الطريق النجسة، فقال ﷺ: «الأرض يطهر بعضها بعضاً» لكنه حديث ضعيف كما قاله البيهقي وغيره. انتهى. والحديث أخرجه مالك [٤١]، والترمذي [١٤٣]، وابن ماجه [٥٣١]، والدارمي [٧٤٨].

٣٨٤ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الثَّقَلِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، قَالَا: نَا زُعَيْرٌ، نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِيسَى، عَنْ مُوسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي عَبْدِ الْأَسْوَلِ، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ لَنَا طَرِيقًا إِلَى الْمَسْجِدِ مَسْتَنَّةً، فَكَيْفَ نَفْعَلُ إِذَا مَطَرًا؟ قَالَ: «الَّذِينَ بَعْدَكُمْ طَرِيقٌ هِيَ أَطْيَبُ مِنْهَا؟» قَالَتْ: قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: «فَهَذِهِ يَهْدِي».

(عن امرأة من بني عبد الأشهل) هي صحابية من الأنصار؛ كما ذكره الإمام ابن الأثير في «أسد الغابة» في معرفة الصحابة، وجهالة الصحابي لا تفسر، لأن الصحابة كلهم عدول. وقال الخطابي في «المعالم»: والحديث فيه مقال لأن امرأة من بني عبد الأشهل مجهولة والمجهول لا تقوم به الحجة في الحديث. انتهى. ورد عليه المنذري في «مختصره» فقال: ما قاله الخطابي فيه نظر، فإن جهالة اسم الصحابي غير مؤثرة في صحة الحديث. انتهى.

(إن لنا طريقاً إلى المسجد منتنة) من التثنية، أي: ذات نجسة. والطريق يذكر ويؤنث، أي: فيها أثر الجيف والنجاسات (إذا مطرنا) على بناء المجهول أي: إذا جاءنا المطر (أليس بعدنا) أي: بعد ذلك الطريق (طريق) هي أطيب منها) أي: أطهر، بمعنى الطاهر (فهذه بهذه) أي: ما حصل التنجس بتلك يظهره اتساحبه على تراب هذه الطيبة.

قال الشيخ الأجل ولي الله المحدث الدهلوي في «المسوى شرح الموطأ» تحت حديث أم سلمة: إن أصاب الذيل نجاسة الطريق ثم مر بمكان آخر واختلط به مكان آخر واختلط به طين الطريق وغيار الأرض وتراب ذلك المكان وبست النجاسة المتعلقة فيظهر الذيل المنجس بالتناثر أو الفرك، وذلك معفو عنه من الشارع بسبب الحرج والضيق، كما أن غسل العضو والثوب من دم الجراحة معفو عنه عند المالكية بسبب الحرج، وكما أن النجاسة الرطبة التي أصابت الخف تزيل بالذلك ويظهر الخف به عند الحنفية والمالكية بسبب الحرج، وكما أن الماء المستقع الواقع في الطريق وإن وقع فيه نجاسة معفو عنه عند المالكية بسبب الحرج. وإني لا أجده الفرق بين الثوب الذي أصابه دم الجراحة والثوب الذي أصابه المستقع النجس وبين الذيل الذي تعلقت به نجاسة رطبة ثم اختلط به تراب الأرض وغيارها وطين الطريق فتناثر به النجاسة أو زالت بالفرك فإن حكمهما واحد.

وما قال البغوي: إن هذا الحديث محمول على النجاسة اليابسة التي أصابت الثوب ثم تناثرت، بعد ذلك ففيه نظر، لأن النجاسة التي تتعلق بالذيل في المشي في المكان القذر تكون رطبة في غالب الأحوال، وهو معلوم بالقطع في عادة الناس، فإخراج الشيء الذي تحقق وجوده قطعاً أو غالباً عن حالته الأصلية بعيد. وأما طين الشارع يظهره ما بعده ففيه نوع من التوسع في الكلام، لأن المقام يقتضي أن يقال: هو معفو عنه أو لا بأس به، لكن عدل منه بإسناد التطهير إلى شيء لا يصلح أن يكون مطهراً للنجاسة، فعلم أنه معفو عنه، وهذا أبلى من الأول. انتهى كلامه.

١٤١ - بَابُ [فِي] الْأَذَى يُصِيبُ النَّعْلَ

٣٨٥ - (صحيح) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، نَا أَبُو الشَّيْبَانِ، (ح)، وَحَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ الْوَيْلِيِّ بْنِ مُزَيْدٍ، أَخْبَرَنِي أَبِي، (ح)، وَحَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ خَالِدٍ، نَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ - عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، الْمَعْنَى، قَالَ: أَتَيْتُ أَهْلَ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ حَدَّثَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مُرَيْزَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمْ بِنَعْلِهِ الْأَذَى، فَإِنَّ الثَّرَابَ لَهُ طَهْرٌ».

(أنبت) بصيغة المتكلم المجهول من الإنباء أي: أخبرت، قال المنذري: فيه مجهول، انتهى، لأن من أخبر الأوزاعي بهذا الحديث ليس بذكر فيه (المقبري) بفتح الميم وسكون القاف وضم الباء الموحدة وبكسرها وفتحها، نسبة إلى موضع القبور. والمقبريون في المحدثين جماعة وهم: سعيد، وأبوه أبو سعيد، وابنه عباد، وآل بيته وغيرهم.

(إذا وطئ) بكسر الطاء بعده همزة، أي: مسح وداس (بنعله) وفي معناه الخف (الأذى) أي: النجاسة (فإن

التراب) أي: بعده (له) أي: لنعل أحدكم (ظهور) بفتح الطاء أي: مطهر.

قال الخطابي في «المعالم»: كان الأوزاعي رحمه الله يستعمل هذا الحديث على ظاهره وقال: يجزيه أن يمسح القدر في نعله أو خفه بالتراب ويصلي فيه، وروى مثله في جوازِهِ عن عروة بن الزبير، وكان النخعي يمسح الخف والنعل إذا مسحهما بالأرض حتى لا يجد له ريحاً ولا أثراً رجوت أن يجزيه ويصلي بالقوم.

وقال الشافعي: لا تطهر النجاسات إلا بالماء سواء كانت في ثوب أو في الأرض أو حذاء. انتهى.

وقال البغوي في «شرح السنة»: ذهب أكثر أهل العلم إلى ظاهر الحديث وقالوا: إذا أصاب أكثر الخف أو النعل نجاسة فذلك بالأرض حتى ذهب أكثرها فهو طاهر، وجازت الصلاة فيها، وبه قال الشافعي في القديم، وقال في الجديد: لا بد من الغسل بالماء. انتهى.

قال الشيخ ولي الله الدهلوي في «حجة الله البالغة»: النعل والخف يظهر من النجاسة التي لها جرم بالذلل، لأنه جسم صلب لا يتخلل فيه النجاسة، والظاهر أنه عام في الرطبة واليابسة. انتهى.

٣٨٦ - (صحيح) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ - يَثْنِي الصَّنْعَانِيَّ -، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَعْنَاهُ، قَالَ: «إِذَا وَطِئَ الْأَدْنَى بِخُفَيْهِ فَطَهَرَهُمَا التُّرَابُ».

(إذا وطئ الأدنى بخفيه فطهورهما التراب) قال الزيلعي: ورواه ابن حبان في «صحيحه» [١٤٠٣] في النوع السادس والستين من القسم الثالث، والحاكم في «المستدرک» [١٦٦/١] وقال: حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. قال النووي في «الخلاصة» رواه أبو داود بإسناد صحيح. انتهى.

قلت: ومحمد بن كثير وإن ضعف لكن تابعه على هذا أبو المغيرة والوليد بن مزيد وعمر بن عبد الواحد عن الأوزاعي وكلهم ثقات، ومحمد بن عجلان وإن ضعفه بعضهم لكن الأكثرين على توثيقه. ويؤيد هذا الحديث ما أخرجه المؤلف [٦٥٠] في باب الصلاة في النعال من حديث أبي سعيد مرفوعاً وفيه (صحيح): «إذا جاء أحدكم إلى المسجد فليظن أن رأى في نعليه قنراً أو أذى ليمسحه ويلصق فيهما» وهذا إسناد صحيح صححه الأئمة.

٣٨٧ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، نَا مُحَمَّدٌ - يَثْنِي ابْنَ عَائِلٍ -، حَدَّثَنِي يَحْيَى - يَثْنِي ابْنَ حَزْمَةَ -، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ، أَخْبَرَنِي أَيْضاً: سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ الْقَعْقَاعِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَعْنَاهُ.

(أخبرني أيضاً) هكذا في جميع النسخ بزيادة لفظ أيضاً وكذا في «الأطراف» للحافظ المزى، ويشبه أن يكون

المعنى والله أعلم: أن حديث سعيد بن أبي سعيد المقبري مشهور من طريق أبيه أبي سعيد عن أبي هريرة، كما رواه أبو المغيرة والوليد بن مزيد وعمر بن عبد الواحد عن الأوزاعي قال: أنبت أن سعيداً المقبري حدث عن أبيه عن أبي هريرة، وكذا رواه محمد بن كثير الصنعاني عن الأوزاعي عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة. وأما محمد بن الوليد الزبيري فروى هذا الحديث من غير طريق أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة أيضاً فقال: أخبرني أيضاً سعيد بن أبي سعيد من غير طريق أبيه، كما أخبرني من طريق أبيه أبي سعيد المقبري. وطريق غير أبيه هي طريق التقعاع بن حكيم.

١٤٢ - بَابُ الإِعَادَةِ مِنَ النَّجَاسَةِ تَكُونُ فِي الثُّوبِ

أي: إعادة الصلاة من النجاسة تكون في الثوب.

٣٨٨ - (ضعيف) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ فَارَسٍ، نَا أَبُو مَعْمَرٍ، نَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا أُمُّ يُوسُفَ بِنْتُ شَدَّادٍ، قَالَتْ: حَدَّثَنِي خَمَاتِي أُمُّ جَحْدَلٍ الْعَامِرِيَّةُ: أَنَّهَا سَأَلَتْ عَائِشَةَ عَنْ دَمِ الْحَيْضِ يُصِيبُ الثُّوبَ؟ فَقَالَتْ: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْنَا شِعَارُنَا، وَقَدْ أَلْقَيْنَا فَوْقَهُ كِسَاءً، فَلَمَّا أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ الْكِسَاءَ فَلَبِسَهُ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الْغَدَاةَ، ثُمَّ جَلَسَ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَذِهِ لِنَعْمَةٍ مِنْ دَمٍ، فَقَبِضْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَاتِلِيهَا، فَبَعَثَ بِهَا إِلَيَّ مَضْرُورَةً فِي يَدِ الْغُلَامِ، فَقَالَ: «الْغُيْلِي هَذِهِ وَأَجْطِهَا وَأَرْسِلِي بِهَا إِلَيَّ» فَدَعَوْتُ بِقَصْعَتِي فَغَسَلْتُهَا، ثُمَّ أَجْفَفْتُهَا فَأَحْرَقْتُهَا إِلَيْهِ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْصِفُ الثَّهَارَ وَهِيَ^(١) عَلَيْهِ.

(أم يونس بنت شداد) ما روى عنها غير عبدالوارث. قال الذهبي في «الميزان» وابن حجر في «التقريب»: لا يعرف حالها (حماتي) حماة المرأة وزان حصاة أم زوجها لا يجوز فيها غير القصر، وكل قريب للزوج مثل الأب والأخ والعم فيه أربع لغات: حما مثل عصا وحما مثل يد وحموها مثل: «أبوها» يُعْرَبُ بالحروف، وحما بالهمزة مثل خبا وكل قريب من قبل المرأة فهم الأختان. قال ابن فارس: الحما أبو الزوج وأبو امرأة الرجل. وقال في «المحكم» أيضاً: وحما الرجل أبو زوجته أو أخوها أو عمها. فحصل من هنا أن الحما يكون من الجانبين كالصهر، وهكذا نقله الخليل كذا في «المصباح» (أم جحدل) بفتح الجيم وسكون الحاء (العامرية) مجهولة لا يعرف حالها. قاله الذهبي وابن حجر.

(شعارنا) بكسر الشين وهو الثوب الذي يلي الجسد (فوقه) أي: فوق الشعار (لعمرة) كخرقة قدر يسير وشيء قليل (فقبض) من سمع (على ما يليها) أي: اللعنة. قال ابن الأثير: وهي في الأصل قطعة من الثوب إذا أدخلت في البيس، ومنه حديث دم الحوض فرأى به لعنة من دم (فبعث بها) أي: بالثوب الذي فيه اللعنة (مضروورة) حال أي: مجموعة متقبضة أطرافها وأصل الصر: الجمع والشد، وكل شيء جمعه فقد صررته ومنه قيل للأسير: مضروور لأن يديه جمعتا إلى عنقه. كذا في «اللسان».

(هذه) أي: اللعنة (وأجفيها) بشدة الغاء أمر للمؤثّر الحاضر من الإجفاف أي: أجفي اللعنة الواقعة في الثوب (بقصمعي) بفتح القاف بالفارسية كاسه^(٢) (أجففتها) من الإجفاف (فأحرقها) بالحاء المهملة والراء على وزن رددتها وزناً ومعنى. كذا قال في «مرقاة الصعود» قال الخطابي معناه: رددتها إليه، يقال: حار الشيء يحور بمعنى رجع قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا عَلَّمَ كُنْ لَا يَحُورُ﴾ [الانشقاق: ١٤-١٥] أي: لا يبعث ولا يرجع إلينا في يوم القيامة للحساب (وهي) أي: الكساء الذي كانت فيه اللعنة، وفي بعض النسخ: «وهو» (عليه) عليه. والحديث تفرد به المؤلف، وهو ضعيف. وقال المنذري: هو غريب. انتهى.

(١) في «نسخة»: «وهو». (مت).

(٢) بالفارسية معناها: «قدح، طبق، قدر، كوب، أي إتياء للطعام أو الشراب»، «معجم الفارسي الكبير». (٢/٢١٥٦).

والحديث ليس فيه أن النبي ﷺ أعاد الصلاة التي صلى في ذلك الثوب، فكيف يتم استدلال المؤلف من الحديث، نعم الحديث يدل على تجنب المصلي من الثوب المتنجس وعلى العفو عما لا يعلم بالنجاسة، ويدل عليه حديث أبي سعيد الخدري الذي أخرجه المؤلف [٦٥٠] في كتاب الصلاة قال (صحيح): «بينما رسول الله ﷺ يصلي بأصحابه إذ خلع نعليه فوضعهما عن يساره، فلما رأى القوم ذلك ألقوا نعالهم، فلما قضى رسول الله ﷺ صلاته قال: ما حملكم على إلقاءكم نعالكم؟ قالوا: رأيناك ألقيت نعليك فألقينا نعالنا، فقال رسول الله ﷺ: إن جبريل عليه السلام أتاني فأخبرني أن فيهما قنراً» الحديث.

ففي هذا الحديث دليل صريح على اجتناب النجاسة في الصلاة والعفو عما لا يعلم بالنجاسة، وهذا هو الحق الصواب، والله أعلم.

١٤٣ - بَابُ الْبُصَاقِ يُصِيبُ الثَّوْبَ

البزاق بضم الباء: هو البصاق، وفي البزاق ثلاث لغات، بالزاء والصاد والسين، والأوليان مشهورتان. ٣٨٩ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نَا حَمَّادٌ، أَنَّ ثَابِتَ الْجَلْبَلِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، قَالَ: بَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي تَوْبِهِ، وَحَكَ بَعْضُهُ بَعْضًا.

(البناني) بضم الموحدة ونونين مخففتين (وحك بعضه ببعض) أي: رد بعض ثوبه على بعض. والحديث مرسل لأن أبا نضرة تابعي.

٣٩٠ - (صحيح) ^(١) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: نَا حَمَّادٌ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ ^(٢). (بمثله) أي: يمثل حديث أبي نضرة المذكور. وأخرج البخاري [٤٠٥] عن أنس: «أن النبي ﷺ رأى نخامة في القبلة فحكها بيده وقال: إن أحدكم إذا قام في صلاته فإنما يتأجج ربه فلا يبرز في قبلته ولكن عن يساره أو تحت قدمه، ثم أخذ طرف رداءه فبرز فيه ورد بعضه على بعض، قال: أو يفعل هكذا» وفيه دليل على أن للمصلي أن يمسح وهو في الصلاة ولا تفسد صلاته، وفيه أن البصاق طاهر وكذا النخامة والمخاط، خلافاً لمن يقول: كل ما تستقره النفس حرام، والله تعالى أعلم.

قال الفقير محمد أشرف عفى عنه: هذا آخر كتاب الطهارة من «عون المعبود على سنن أبي داود»، وإلى هذا المقام إني لخصت مباحث «غاية المقصود شرح سنن أبي داود» في كل باب بالالتزام وما زدت عليه شيئاً من قبل نفسي إلا ما شاء الله تعالى. نعم زدت في بعض المقام من حواشي «غاية المقصود» التي كتبها الشارح العلامة أدام الله مجده بعد نظره الثاني.

(١) ليس له حكم في الطبقات السابقة، والحكم من التخریج المطول لـ «صحيح سنن أبي داود» (٢/ ٢٤٣ - ٢٤٤).

(٢) (آخر كتاب الطهارة). وكذا وقع في آخر متن (الهندية).

٢- (١) - أَوَّلُ كِتَابِ الصَّلَاةِ

١ - [بَابُ فَرَضِ الصَّلَاةِ]

٣٩١- (صحيح) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَمْرِو أَبِي سُهَيْلٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ سَمِعَ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ يَقُولُ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ فَأَمَرَ الرَّأْسَ، يُسَمِّعُ دَوِيَّ صَوْتِهِ وَلَا يَهْفُهُ مَا يَقُولُ: حَتَّى ذَكَأَ فَإِذَا هُوَ يُسَالِّ عَنْ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ». قَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهُ؟^(١) قَالَ: «لا، إِلَّا أَنْ تَطُوعٌ». قَالَ: وَذَكَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صِيَامَ شَهْرِ رَمَضَانَ، قَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهُ؟ قَالَ: «لا، إِلَّا أَنْ تَطُوعٌ». قَالَ: وَذَكَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصَّدَقَةَ، قَالَ: فَهَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ قَالَ: «لا، إِلَّا أَنْ تَطُوعٌ». فَادْبَرَ الرَّجُلُ وَهُوَ يَقُولُ: وَاللَّهِ لَا أُزِيدُ عَلَى هَذَا وَلَا أَقْصُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقْلَحَ لَنْ صَدَقَ». [ق].

(سمع طلحة بن عبيدالله) هو أحد العشرة المبشرة بالجنة أسلم قديماً وشهد المشاهد كلها غير بدر، وضرب له سهمه (جاء رجل) ذكر ابن عبدالبر وعياض وابن بطال وابن التين وابن بشكوال وابن الطاهر والمناذري وغيرهم أنه ضمام بن ثعلبة المذكور بخبر أنس وابن عباس، وتعبه القرطبي باختلاف مساقهما وتباين الأسئلة بهما، فالظاهر أنهما قضيتان (من أهل نجد) صفة رجل، والنجد في الأصل: ما ارتفع من الأرض ضد التهمة، سميت به الأرض الواقعة بين تهامة أي مكة وبين العراق (نادر الرأس) أي: منتشر شعر الرأس غير مرجلة، وأوقع اسم الرأس على الشعر إما مبالغة أو لأن الشعر منه ينبت (يسمع دوي صوته) بفتح الدال وكسر الواو وتشديد الياء. قال في «النهاية»: هو صوت غير عال كصوت النحل. قال القاضي عياض: أي شدة الصوت ويعدده في الهواء فلا يفهم منه شيء كدوي النحل والذباب. ويسمع ياء بصيغة للمجهول وروى بصيغة المتكلم المعلوم (ولا يفقهه) بالياء بصيغة للمجهول وروى بصيغة المتكلم المعلوم (إلا أن تطوع) بتشديد الطاء والواو وأصله تطوع بتاتين فأبدلت وأدغمت، وروى بحذف إحداهما وتخفيف الطاء. قال الخطابي: الحديث فيه دليل على أن الوتر غير مفروض ولا واجب وجوب حتم، ولو كان فرضاً مفروضاً لكانت الصلاة ستاً لا خمساً. وفيه بيان أن فرض صلاة الليل منسوخ. وفيه دليل على أن صلاة الجمعة فريضة على الأعيان. وفيه دليل على أن صلاة العيد نافلة، وكان أبو سعيد الأصبغري يذهب إلى أن صلاة العيد من فروض الكفاية، وعامة أهل العلم على أنها نافلة انتهى.

٣٩٢- (شاذ بزيادة «وأيه») حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ، نَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ الْمَدَنِيُّ، عَنْ أَبِي سُهَيْلٍ نَافِعٍ بْنِ مَالِكِ ابْنِ أَبِي عَامِرٍ، بِإِسْنَادِهِ، بِهَذَا الْحَدِيثِ، قَالَ: «أَقْلَحَ - وَأَيُّهُ - لَنْ صَدَقَ»، دَخَلَ الْجَنَّةَ - وَأَيُّهُ - لَنْ صَدَقَ».

(قال أقْلَحَ وأيُّه) قال الخطابي: هذه كلمة جارية على ألسنة العرب تستعملها كثيراً في خطابها تريد بها التوكيد، وقد نهى رسول الله ﷺ أن يحلف الرجل بأبيه، فيحتمل أن يكون ذلك القول منه قبل النهي، ويحتمل أن يكون جرى منه ذلك على عادة الكلام الجاري على ألسن العرب وهو لا يقصد به القسم كلفو اليمين المعفو عنه. قال الله تعالى: ﴿لَا يُوَافِقُكُمْ اللَّهُ بِأَلْفَوْا بَيْنَكُمْ وَلَكِنْ يُوَافِقُكُمْ بِمَا كَسَبْتُمْ فَلَوْ كُنْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥] قالت عائشة: «هو قول الرجل في

(١) في (الهندية): «بسم الله الرحمن الرحيم أول كتاب...».

(٢) في نسخة: «غيرها». (منه).

كلامه لا والله ويلى والله ونحو ذلك؛ وفيه وجه آخر وهو أن يكون النبي ﷺ أضمر فيه اسم الله كأنه قال: «لا ورب أبيه» وإنما نهاهم عن ذلك لأنهم لم يكونوا يضمرون ذلك في أيمانهم، وإنما كان مذهبهم في ذلك مذهب التعظيم لإيمانهم وقد يحتمل في ذلك وجه آخر وهو أن النبي إنما وقع عنه إذا كان ذلك منه على وجه التوقير والتعظيم لحقه دون ما كان بخلافه. والعرب قد تطلق هذه اللفظة في كلامها على ضربين: أحدهما على وجه التعظيم، والآخر على سبيل التوكيد للكلام دون القسم. انتهى. قال المنذري: والحديث أخرجه البخاري [٤٦]، ومسلم [١١]، والنسائي [٤٥٨].

٢ - باب في المواقيت

٣٩٣ - (حسن صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، نَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ فُلَانٍ ابْنُ أَبِي رَيْعَةَ - قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هو عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ عِيَّاشٍ بْنُ أَبِي رَيْعَةَ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ»^(١) عِنْدَ الْبَيْتِ مَرَّتَيْنِ: فَصَلَّى فِي الظُّهْرِ حِينَ رَأَتْ الشَّمْسُ وَكَانَتْ قَدَرُ الشَّرَاكِ، وَصَلَّى فِي الْعَصْرِ حِينَ كَانَ ظِلُّهُ مِثْلَهُ، وَصَلَّى فِي بَيْتِ الْمَغْرِبِ - حِينَ أَقْطَرَ الصَّائِغُ، وَصَلَّى فِي الْبَيْتَةِ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ، وَصَلَّى فِي الْفَجْرِ حِينَ حَرَّمَ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ عَلَى الصَّائِغِ، فَلَمَّا كَانَ الْغَدُ صَلَّى فِي الظُّهْرِ حِينَ كَانَ ظِلُّهُ مِثْلَهُ، وَصَلَّى فِي الْعَصْرِ حِينَ كَانَ ظِلُّهُ مِثْلَهُ، وَصَلَّى فِي الْمَغْرِبِ حِينَ أَقْطَرَ الصَّائِغُ، وَصَلَّى فِي الْبَيْتَةِ إِلَى ثَلَاثِ اللَّيْلِ، وَصَلَّى فِي الْفَجْرِ فَاشْفَرَ، ثُمَّ التَفَتَ إِلَيَّ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، هَذَا وَقْتُ الْبَيَّضَاءِ مِنْ قَبْلِكَ، وَالْوَقْتُ مَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ».

(عند البيت) أي: الكعبة وفي رواية في «الأم» [٦٢/١] للشافعي عند باب الكعبة وفي أخرى في «مشكل الآثار»^(٢) للمطحاوي عند باب البيت (مرتين) أي: في يومين ليعرفني كيفية الصلاة وأوقاتها (فصلي بي) الباء للمصاحبة والمعية أي: صلى معي (وكانت) أي: الشمس والمراد منها النية أي الظل الراجع من النقصان إلى الزيادة وهو بعد الزوال مثل شراك النمل (قدر الشراك) قال ابن الأثير: الشراك أحد سيور النمل التي تكون على وجهها وقدره ها هنا ليس على معنى التحديد ولكن زوال الشمس لا يبين إلا بأقل ما يرى من الظل وكان حينئذ بمكة هذا القدر، والظل يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة، وإنما يتبين ذلك في مثل مكة من البلاد التي يقل فيها الظل فإذا كان أطول النهار واستوت الشمس فوق الكعبة لم ير بشيء من جوانبها ظل فكل بلد يكون أقرب إلى خط الاستواء ومعدل النهار يكون الظل فيه أقصر، وكل ما بعد عنهما إلى جهة الشمال يكون الظل أطول انتهى. والمراد منه أن وقت الظهر حين يأخذ الظل في الزيادة بعد الزوال (حين أقطر الصائم) أي: دخل وقت إفطاره بأن غابت الشمس ودخل الليل لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَتَيْنَا النَّيَمَ إِلَى آتِلٍ﴾ [البقرة: ١٨٧] وفي رواية: «حين وجبت الشمس وأقطر الصائم» وهو عطف تفسير (حين غاب الشفق) أي: الأحمر على الأشهر قال ابن الأثير: انشقق من الأضداد يقع على الحمرة التي ترى في المغرب بعد مغيب الشمس، وبه أخذ الشافعي، وعلى البياض الباقي في الأفق الغربي بعد الحمرة المذكورة، وبه أخذ

(١) في نسخة: «صلى الله عليه وسلم». (منه).

(٢) أخرجه في «شرح المعاني» (١/١٤٧) عن ابن عباس!

أبو حنيفة انتهى (حين حرم الطعام والشراب على الصائم) يعني: أول طلوع الفجر الثاني لقوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْضُ مِنَ الْأَنْهَارِ مِنَ الْغَيْثِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

(فلما كان الغد) أي: في اليوم الثاني (حين كان ظله مثله) أي: قريباً منه، أي: من غير الغي، وفي رواية للترمذي [١٤٩] (حسن صحيح): «حين كان ظل كل شيء مثله لوقت العصر بالأس» أي: فرغ من الظهر حيثئذ كما شرع في العصر في اليوم الأول حيثئذ. قال الشافعي: وبه يندفع اشتراكهما في وقت واحد على ما زعمه جماعة. ويدل له خبر مسلم [٦١٢]، عن عبدالله بن عمرو «وقت الظهر ما لم يحضر العصر» (إلى ثلث الليل) قال ابن حجر المكي: ينبغي أن يكون إلى بمعنى مع، ويؤيده الرواية الأخرى: «ثم صلى العشاء الأخيرة حين ذهب ثلث الليل» انتهى. أو إلى بمعنى في نحو قوله تعالى: ﴿يَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْبَيْتَةِ﴾ [النساء: ٨٧].

(فأسفر) أي: أضاء به أو دخل في وقت الإسفار. قال الشيخ ولي الدين: الظاهر عود الضمير إلى جبرئيل، ومعنى أسفر دخل في السفر يفتح السين والغاء وهو بياض النهار، ويحتمل عوده إلى الصبح أي فأسفر الصبح في وقت صلاته، أو إلى الموضع، أي: أسفر الموضع في وقت صلاته، ويوافقه رواية الترمذي [١٤٩] (حسن صحيح): «ثم صلى الصبح حتى أسفرت الأرض» (والوقت) أي: السمع الذي لا حرج فيه (ما بين) وفي رواية: «فيما بين» (هذين الوقتين) فيجوز الصلاة في أوله ووسطه وآخره. وقال الخطابي: اعتمد الشافعي هذا الحديث وعول عليه في بيان مواقيت الصلاة، وقد اختلف أهل العلم في القول بظاهره، فقالت به طائفة، وعدل اخرون عن القول ببعض ما فيه إلى حديث آخر.

فمعن قال بظاهر حديث ابن عباس بتوقيت أول صلاة الظهر وآخرها مالك وسفيان الثوري والشافعي وأحمد، وبه قال أبو يوسف ومحمد. وقال أبو حنيفة: آخر وقت الظهر إذا صار الظل قانتين. وقال ابن المبارك وإسحاق بن راهويه: آخر وقت الظهر أول وقت العصر، واحتج بما في الرواية الآتية: أنه صلى الظهر من اليوم الثاني في الوقت الذي صلى فيه العصر من اليوم الأول، وقد نسب هذا القول إلى محمد بن جرير الطبري وإلى مالك بن أنس أيضاً. وقال: لو أن مصليين صليا أحدهما الظهر والآخر العصر في وقت واحد صحت صلاة كل واحد منهما. قال الخطابي: إنما أراد فراغه من صلاة الظهر في اليوم الثاني في الوقت الذي ابتدأ فيه صلاة العصر من اليوم الأول، وذلك أن هذا الحديث إنما سيق لبيان الأوقات، وتحديد أوائلهما وآخرها دون عدد الركعات وصفاتها وسائر أحكامها، ألا ترى أنه يقول في آخره: «والوقت فيما بين هذين الوقتين»، فلو كان الأمر على ما قدره هؤلاء لجاء من ذلك الإشكال في أمر الأوقات.

وقد اختلفوا في أول وقت العصر، فقال بظاهر حديث ابن عباس مالك والثوري والشافعي وأحمد وإسحاق. وقال أبو حنيفة: أول وقت العصر أن يصير الظل قانتين بعد الزوال وخالفه أصحابه، واختلفوا في آخر وقت العصر فقال الشافعي: آخر وقتها إذا صار ظل كل شيء مثليه لمن ليس له علر، ولا ضرورة على ظاهر هذا الحديث، فأما أصحاب العذر والضرورات فاخروا وقتها لهم غروب الشمس. وقال سفيان وأبو يوسف ومحمد وأحمد بن حنبل: أول وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثله، ويكون باقياً ما لم تصفر الشمس، وعن الأوزاعي نحوه من ذلك. وأما المغرب، فقد أجمع أهل العلم على أن أول وقتها غروب الشمس، واختلفوا في آخر وقتها، فقال مالك

والشافعي والأوزاعي: لا وقت للمغرب إلا وقت واحد. وقال الثوري وأصحاب الرأي وأحمد وإسحاق: آخر وقت المغرب إلى أن يغيب الشفق وهذا أصح القولين وأما الشفق فقالت طائفة: هو الحمرة وهو المروي عن ابن عمر وابن عباس وهو قول مكحول وطاؤس وبه قال مالك والثوري وابن أبي ليلي وأبو يوسف ومحمد والشافعي وأحمد وإسحاق. وروى عن أبي هريرة أنه قال: الشفق البياض. وعن عمر بن عبدالعزيز مثله، وإليه ذهب أبو حنيفة والأوزاعي. وقد حكى عن الفراء أنه قال: الشفق الحمرة. وقال أبو العباس: الشفق البياض. قال بعضهم: الشفق اسم للحمرة والبياض معاً، إلا أنه إنما يطلق في أحمر ليس بقاني وأبيض ليس بناصع، وإنما يعرف المراد منه بالأدلة لا بنفس الاسم كالفراء الذي يقع اسمه على الحيز والطهر معاً وكسائر نظائره من الأسماء المشتركة. وأما آخر وقت العشاء الآخرة فروى عن عمر بن الخطاب وأبي هريرة أن آخر وقتها ثلث الليل وكذلك قال عمر بن عبدالعزيز وبه قال الشافعي. وقال الثوري وأصحاب الرأي وابن المبارك وإسحاق: آخر وقتها نصف الليل، وقد روى عن ابن عباس أنه قال: لا يفوت وقت العشاء إلى الفجر وإليه ذهب عطاء وطاوس وعكرمة. وأما آخر وقت الفجر فذهب الشافعي إلى ظاهر حديث ابن عباس وهو الإسفار وذلك لأصحاب الرفاهية ولمن لا عذر له، وقال: من صلى ركعة من الصبح قبل طلوع الشمس لم تفته الصبح، وهذا في أصحاب العذر والضرورات. وقال مالك وأحمد وإسحاق: من صلى ركعة من الصبح وطلعت له الشمس أضاف إليها أخرى وقد أدرك الصبح فجعله مذكراً للصلاة. وقال أصحاب الرأي: من طلعت عليه الشمس وقد صلى ركعة من الفجر فسدت صلاته. انتهى كلام الخطابي ملخصاً محرراً، والحديث أخرجه الترمذي [١٤٩].

٣٩٤- (حسن) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ، نَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ اللَّيْثِيِّ، أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَانَ قَاعِدًا عَلَى الْعِشْرِ فَأَخَّرَ الْعَصْرَ شَيْئًا، فَقَالَ لَهُ عُزُورَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَمَا إِنَّ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ^(١) قَدْ أَخْبَرَ مُحَمَّدًا ﷺ بِوَقْتِ الصَّلَاةِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: مَا تَقُولُ؟ فَقَالَ عُزُورَةُ: سَمِعْتُ بَشِيرَ بْنَ أَبِي مَسْعُودٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «نَزَلَ جِبْرِيلُ ^(٢) فَأَخْبَرَنِي بِوَقْتِ الصَّلَاةِ، فَصَلَّيْتُ مَعَهُ، ثُمَّ صَلَّيْتُ مَعَهُ، ثُمَّ صَلَّيْتُ مَعَهُ، ثُمَّ صَلَّيْتُ مَعَهُ، ثُمَّ صَلَّيْتُ مَعَهُ بِأَصَابِعِهِ: خَمْسَ صَلَوَاتٍ. فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ حِينَ تَرَوُلُ الشَّمْسُ، وَرَبَّمَا أَخَّرَهَا حِينَ يَسْتَدُ الْحَرُّ، وَرَأَيْتُهُ يُصَلِّيَ الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةً يَتَضَاءُ قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَهَا الضُّرَّةُ، فَيَصْرِفَ الرَّجُلَ مِنَ الصَّلَاةِ فَيَأْتِي ذَا الْحُلَيْفَةِ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَيُصَلِّيَ الْمَغْرِبَ حِينَ تَسْفُطُ الشَّمْسُ، وَيُصَلِّيَ الْعِشَاءَ حِينَ يَسُوذُ الْأَفْئُ، وَرَبَّمَا أَخَّرَهَا حَتَّى يَجْمَعَ النَّاسُ، وَصَلَّى الصُّبْحَ مَرَّةً بَغْلَسٍ، ثُمَّ صَلَّيْتُ مَرَّةً أُخْرَى فَاسْتَرَفَ بِهَا، ثُمَّ كَانَتْ صَلَاتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ الْغُلَيْسِ حَتَّى مَاتَ، وَلَمْ يَعُدْ إِلَى أَنْ يَسْتَفِرَّ.

قال أبو داود: رَوَى هَذَا الْخَلِيفُ عَنِ الزُّهْرِيِّ: مَعْمَرٌ، وَمَالِكٌ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ، وَشُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَزْزَةَ، وَاللُّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، وَغَيْرُهُمْ، لَمْ يَذْكُرُوا الْوَقْتَ الَّذِي صَلَّى فِيهِ وَلَمْ يُقْسِرُوهُ. وَكَذَلِكَ أَيْضًا رَوَى هِشَامُ بْنُ عُزُورَةَ، وَحَبِيبُ بْنُ أَبِي مَرْزُوقٍ، عَنْ عُزُورَةَ تَحْوِيلًا وَرَأْيَهُ مَعْمَرٍ وَأَصْحَابِهِ، إِلَّا أَنَّ حَبِيبًا لَمْ يَذْكُرْ بَشِيرًا.

(١) في نسخة: «صلى الله عليه وسلم». (منه).

(٢) في نسخة: «جبريل صلى الله عليه وسلم». (منه).

(صحيح) وَرَوَى وَهْبُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَتَ الْمَغْرِبِ قَالَ: ثُمَّ جَاءَهُ لِلْمَغْرِبِ جِنَّةٌ غَابَتْ
الشَّمْسُ - يَنْبُئُ: مِنْ اللَّغْدِ - وَتَنَأَ وَاجِدًا.

(حسن) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَكَذَلِكَ رُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ثُمَّ صَلَّى بِي الْمَغْرِبَ - يَعْنِي مِنَ اللَّغْدِ -
وَتَنَأَ وَاجِدًا».

(حسن) وَكَذَلِكَ رُوِيَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَفْرٍو بْنِ الْعَاصِ، مِنْ حَدِيثِ حَسَّانَ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ عَفْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ
أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(فاخر العصر شيئاً) أي: تأخير السير أو لعله آخره عن وقته المختار ليكون محل الإنكار يرفق على طريق الإخبار
(أما) بالتخفيف حرف استفتاح بمنزلة (ألا) (أعلم) بصيغة الأمر من العلم، وقيل: من الإعلام ويحتمل أن يكون أعلم
بصيغة المتكلم، إلا أن الأول هو الصحيح (ما تقول) قيل: هذا القول تنبيه من عمر بن عبدالعزيز لعروة على إنكاره
إياه، ثم تصدره بأما التي هي من طلائع القسم أي تأمل ما تقول وعلام تحلف وتنكر؟! كذا قاله الطيبي، وكأنه استبعاد
لقول عروة: صلى أمام رسول الله ﷺ مع أن الأحق بالإمامة هو النبي، والأظهر أنه استبعاد لإخبار عروة بتزول جبريل
بدون الإنسان، فكأنه غلط عليه بذلك مع عظيم جلالاته إشارة إلى مزيد الاحتياط في الرواية لتلايق في محذور الكذب
على رسول الله ﷺ، وإن لم يتعمده (فقال عروة: سمعت بشير) هو يفتح الموحدة بقدها معجزة وزن فيل وهو تابعي
جليل ذكر في الصحابة لكونه ولد في عهد النبي ﷺ ورآه كذا في «الفتح» (ابن أبي مسعود يقول سمعت أبا مسعود
الأصباري) قال الطيبي: معنى إيراد عروة الحديث أنني كيف لا أدري ما أقول وأنا صحبة، وسمعت ممن صحب
وسمع ممن صاحب رسول الله ﷺ، وسمع منه هذا الحديث فعرفت كيفية الصلاة وأوقاتها وأركانها، يقال: ليس في
الحديث بيان أوقات الصلاة بيجاب عنه بأنه كان معلوماً عند المخاطب فأبهمه في هذه الرواية وبينه في رواية جابر وابن
عباس. انتهى.

وقال الحافظ ابن حجر: الذي يظهر لي أن عمر ينكر بيان الأوقات وإنما استعظم إمامة جبريل للنبي ﷺ.
انتهى. وهو كذلك لأن معرفة الأوقات تعين على كل أحد، فكيف تخفى على مثله رضي الله تعالى عنه.

(يحسب بأصابه) بضم السين مع الياء الثنائية وقيل: بالنون. قال الطيبي: هو بالنون حال من فاعل يقول أي
يقول: هو من ذلك القول ونحن نحسب بعقد أصابعه، وهذا مما يشهد باتقانه وضبطه أحوال رسول الله ﷺ. قال
ميرك: لكن صح في أصل سماعتنا من البخاري [٣٢٢١]، ومسلم [٦١٠]، و«المشكاة» [٥٨٤] يحسب بالثنائية،
والظاهر أن فاعله النبي ﷺ أي: يقول ذلك حال كونه يحسب تلك المرات بعقد أصابعه، قال بعض شراح «المشكاة»:
وهذا أظهر لو ساعدته الرواية (خمس صلوات) قال ولي الدين: هو مفعول صليت أو يحسب (والشمس مرتفعة) أي:
في أول وقت العصر (فيأتي ذا الحليفة) هي قرية بينها وبين المدينة ستة أميال أو سبعة منها ميقات أهل المدينة وهي من
مياه بني جشم (حين تسقط الشمس) أي: تغرب الشمس (وصلى الصبح مرة بغلس) والغلس بفتح الحاء بقاء الظلام. قال
ابن الأثير: الغلس ظلمة آخر الليل إذا اختلطت بضوء الصباح. انتهى.

والحديث يدل على استحباب التغليس وأنه أفضل من الإسفار ولولا ذلك لما لازمه النبي ﷺ حتى مات،
وبذلك احتج من قال باستحباب التغليس. وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب مالك والشافعي وأحمد وإسحاق

وأبو ثور والأوزاعي وداد بن علي وأبو جعفر الطبري وهو العروي عن عمر وعثمان وابن الزبير وأنس وأبي موسى وأبي هريرة إلى أن التغلب أفضل وأن الإسفار غير مندوب، وحكى هذا القول الحازمي عن بقية الخلفاء الأربعة وابن مسعود وأبي مسعود الأنصاري وأهل الحجاز، واحتجوا بالأحاديث المذكورة في هذا الباب وغيرها، ولتصريح أبي مسعود في هذا الحديث بأنها كانت صلاة النبي ﷺ التغلب حتى مات ولم يعد إلى الإسفار. وقد حقق شيخنا العلامة السيد محمد نذير حسين المحدث هذه المسألة في كتابه «معيان الحق»: ورجح التغلب على الإسفار وهو كما قال. وذهب الكوفيون أبو حنيفة رضي الله عنه وأصحابه والثوري والحسن بن حي، وأكثر العراقيين وهو مروي عن علي وابن مسعود إلى أن الإسفار أفضل.

(فأفسر بها) قال في «القاموس»: سفر الصبح يسفر أضاء وأشرق (ولم يعد) يضم العين من عاد يعود (إلى أن يسفر) من الإسفار. ولفظ الطحاوي (١/١٧٦): فأفسر ثم لم يعد إلى الإسفار حتى قبضه الله عز وجل، وهكذا لفظ الدارقطني (١/٢٥٠). وفي لفظ له (١/٢٥٠): حتى مات.

قال المنذري: والحديث أخرجه البخاري (٥٢١)، ومسلم (٦١٠)، والنسائي (٤٩٤)، وابن ماجه (٦٦٨) بنحوه ولم يذكروا رؤيته لصلاة رسول الله ﷺ وهذه الزيادة في قصة الأسفار رواها عن آخرهم ثقات، والزيادة من الثقة مقبولة. انتهى.

(روى هذا الحديث) أي: حديث إمامة جبرئيل من رواية أبي مسعود الأنصاري (عن الزهري معمر) فاعل روى وكذا ما بعده إلى الليث بن سعد (وغيرهم) أي: غير معمر ومالك وسفيان وشعيب والليث كالأوزاعي ومحمد بن إسحاق (لم يذكروا) هؤلاء من رواة الزهري (الوقت الذي صلى فيه) رسول الله ﷺ (ولم يفسروه) أي: لم يبينوا هؤلاء الوقت كما بين وفسر الأوقات أسامة بن زيد عن الزهري (وكذلك أيضاً) أي: كما روى هؤلاء المذكورون من غير بيان الأوقات (نحو رواية معمر وأصحابه) كمالك وسفيان والليث وغيرهم (إلا أن حبياً لم يذكر) في روايته (بشيراً) أي: بشير بن أبي مسعود، بل فيه أن عروة روى عن أبي مسعود البصري من غير واسطة ابنه بشير بن أبي مسعود. قال الحافظ في «الفتح»: قد وجد ما يعضد رواية أسامة بن زيد، ويزيد عليها أن البیان من فعل جبرئيل، وذلك فيما رواه الباغندي في «مسند عمر بن عبدالعزيز» [٦٠] والبيهقي في «السنن الكبرى» [١/٣٦١] من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري عن أبي بكر بن حزم أنه بلغه عن أبي مسعود فذكره منقطعاً، لكن رواه الطبراني [كما في «المجمع» (١/٣٠٤)] من وجه آخر عن أبي بكر عن عروة، فرجع الحديث إلى عروة، ووضع أن له أصلاً، وأن في رواية مالك ومن تابعه اختصاراً، وبذلك جزم ابن عبد البر، وليس في رواية مالك ومن تابعه ما ينفي الزيادة المذكورة فلا توصف بالحالة هذه بالشذوذ. انتهى كلامه.

قلت: في رواية مالك ومن تابعه اختصار من وجهين: أحدهما: أنه لم يعين الأوقات. وثانيهما: أنه لم يذكر صلاة جبرئيل بالنبي ﷺ الخمس إلا مرة واحدة.

وقد علم من رواية الدارقطني (١/٢٥٠)، والطبراني [كما في «المجمع» (١/٣٠٤)] وابن عبد البر في «التمهيد» [٢٠/٨] من طريق أيوب بن عتبة عن أبي بكر بن حزم عن عروة بن الزبير بسنده إلى أبي مسعود الأنصاري أن جبرئيل صلى به الخمس مرتين في يومين. وقد ورد من رواية الزهري نفسه فأخرج ابن أبي ذئب في «موطئه» عن ابن شهاب

بسنده إلى أبي مسعود وفيه: أن جبرئيل نزل على محمد ﷺ فصلى وصلى وصلى وصلى ثم صلى وصلى وصلى وصلى ثم قال: هكذا أمرت وثبت أيضاً صلاته مرتين مع تفسير الأوقات الخمس عن ابن عباس (حسن صحيح) عند أبي داود والترمذي [١٤٩] وأنس عند الدارقطني [٢٦٠/١]، وعمر بن حزم عند عبد الرزاق في «مصنفه» [٢٠٣٢]، وابن راهويه في «مسنده» وجابر بن عبدالله (صحيح) في الترمذي [١٥٠]، والنسائي [٥١٣]، والدارقطني [٢٥٦/١]، وأبي سعيد عند أحمد [٣٠/٣]، وأبي هريرة عند البزار [كما في «المجمع» (٣٠٣/١)]، وابن عمر عند الدارقطني [٢٦٢/١]، فهذه الروايات تعضد رواية أسامة بن زيد الليثي وتدفع علة الشذوذ. وأما مالك ومن تابعه فإن أجعلوا وأبهما في روايتهم عن الزهري عن عروة عن بشير عن أبي مسعود البصري، ولم يبينوا الأوقات ولم يفسروها، لكن أسامة بن زيد عن الزهري عن عروة روى مفسراً ومبيناً للأوقات، وكذا روى مفسراً أبو بكر بن حزم عن عروة وكذا روى سيع من الصحابة الذين سميوا أسماءهم آنفاً حديث إمامة جبرئيل مفسراً ومبيناً للأوقات والله أعلم.

(وروى وهب بن كيسان إلى قوله عمرو بن شعيب إلخ) مقصود المؤلف من إيراد هذه التعاليق الثلاثة أي رواية جابر وأبي هريرة وعبدالله بن عمرو بن العاص بيان أنه لم يرد صلاة المغرب في إمامة جبرئيل إلا في وقت واحد، في أحاديث هؤلاء كما في رواية أسامة بن زيد، وكما في حديث ابن عباس المذكور، والأمر كما قال المؤلف، فإن في رواية هؤلاء كلهم أن جبرئيل صلى للمغرب في اليومين في وقت واحد قلت: لكن صح عن النبي ﷺ أنه صلى المغرب في وقتين مختلفين من حديث بريدة عند مسلم [٦١٣]، وأبي موسى عند مسلم [٦١٤] أيضاً، وعبدالله بن عمرو بن العاص عند مسلم [٦١٢] أيضاً. وأبي هريرة (صحيح) عند الترمذي [١٥١]. قال البيهقي في «المعرفة»: والأشبه أن يكون قصة المسألة عن المواقيت بالمدينة، وقصة إمامة جبرئيل عليه السلام بمكة، والوقت الآخر لصلاة المغرب زيادة منه ورخصة.

٣٩٥ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، نَا عَبْدَ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ، نَا بَذْرُؤُ بْنُ عُثْمَانَ، نَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِي مُوسَى: ١٥٤/١ أَنَّ سَائِلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ [عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ] فَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ شَيْئًا، حَتَّى أَمَرَ بِإِلَاقَةِ فَاقَامَ الْفَجْرَ حِينَ انْشَقَّ النَّجْمُ، فَصَلَّى حِينَ كَانَ الرَّجُلُ لَا يَعْرِفُ وَجْهَ صَاحِبِهِ - أَوْ لَوْ الرَّجُلُ لَا يَعْرِفُ مَنْ إِلَى جَنْبِهِ - ثُمَّ أَمَرَ بِإِلَاقَةِ فَاقَامَ الظُّهْرَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ، حَتَّى قَالَ الْغَائِلُ: انْتَصَفَ النَّهَارُ - وَهُوَ أَحْلَمُ - ثُمَّ أَمَرَ بِإِلَاقَةِ فَاقَامَ الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ يَتَضَاءُ مُرْتَبِعَةً، وَأَمَرَ بِإِلَاقَةِ فَاقَامَ الْمَغْرِبَ حِينَ غَابَتِ الشَّمْسُ، وَأَمَرَ بِإِلَاقَةِ فَاقَامَ الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ، فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْعَدَا: صَلَّى الْفَجْرَ وَاصْتَرَفَ فَقُلْنَا: أَطْلَعَتِ الشَّمْسُ؟ فَاقَامَ الظُّهْرَ فِي وَقْتِ الْعَصْرِ الَّذِي كَانَ قَبْلَهُ، وَصَلَّى الْعَصْرَ وَقَدْ اصْفَرَّتِ الشَّمْسُ - أَوْ قَالَ: امْسَى - وَصَلَّى الْمَغْرِبَ قَبْلَ أَنْ يَتَبَيَّنَ الشَّفَقُ، وَصَلَّى الْعِشَاءَ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ السَّائِلَ عَنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ الْوَقْتُ فِيمَا بَيْنَ هَذَيْنِ» [م].

(صحيح) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَى سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَغْرِبِ: نَحْوَ هَذَا، قَالَ: ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ، قَالَ بَعْضُهُمْ: إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِلَى شَطْرِهِ.

(صحيح) وَكَذَلِكَ رَوَى ابْنُ بَرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [م].

(فلم يرد عليه شيئاً) أي: لم يرد جواباً ببيان الأوقات باللفظ، بل قال له: صل معنا لتعرف ذلك وتحصل لك

البيان بالفعل كما وقع في حديث بريدة الأسلمي للترمذي [١٥٢] أنه قال له (صحيح): «أقم معنا» وليس المراد أنه لم يجب عليه بالقول ولا بالفعل كما هو الظاهر (انشق الفجر) قال ابن الأثير في «النهاية»: يقال: شق وانشق طلع كأنه شق محل طلوعه، فخرج منه (لا يعرف وجه صاحبه) بيان لذلك الوقت (أنصف النهار) قال الشيخ ولي الدين: أنصف بفتح الهزعة على سبيل الاستفهام قطعاً، وهزمة الوصل محذوف كقوله تعالى: ﴿أَصْطَقَى الْبَنَاتِ﴾ [الصافات: ١٥٣] ﴿إِنِّي نَزَّلْتُكَ عَلَى قَوْمٍ نَكُودٍ﴾ [الأنعام: ٢١] (اطلمت الشمس) بهزمة الاستفهام (فأقام الظهر في وقت العصر) أي: في الوقت الذي يليه وقت العصر، ففرغ من الظهر ودخل وقت العصر بعده من غير التراخي، وتقدم بيانه ويشهد له الخبر الآتي وقت الظهر ما لم تحضر العصر، والله أعلم.

(وصلى المغرب قبل أن يغيب الشفق) يعني صلاحها في آخر الوقت. وهذا الحديث حجة على الشافعي ومالك في تضييق وقت المغرب، وفيه أن وقت المغرب ممتد (وصلى العشاء إلى ثلث الليل) ولعله لم يؤخرها إلى آخره وهو وقت الجواز لحصول الحرج بسهر الليل كله وكراهة النوم قبل صلاة العشاء، وفيه بيان أن للصلاة وقت فضيلة ووقت اختيار، وفيه البيان بالفعل فإنه أبغى في الإيضاح والفعل نعم فائدته للسائل وغيره (الوقت فيما بين هذين) أي: هذا الوقت المقتصد الذي لا إفراط فيه تحجيلاً ولا تفريط فيه تأخيراً. قاله ابن الملك. أو بينت بما فعلت أول الوقت وآخره والصلاة جائزة في جميع أوله وأوسطه وآخره، والمراد بآخره هنا آخر الوقت في الاختيار لا الجواز إذ يجوز صلاة الظهر بعد الإبراد التام ما لم يدخل وقت العصر، ويجوز العصر بعد ذلك التأخير الذي هو فوق ما لم تغرب الشمس، ويجوز صلاة العشاء إلى نصف الليل وصلاة الفجر بعد الأسفار ما لم تطلع الشمس.

قال المنذري: والحديث أخرجه مسلم [٦١٤]، والسنائي [٥٢٣].

(نحو هذا) أي: نحو حديث أبي موسى، فكما يدل حديث أبي موسى على أن للمغرب وقتين يدل حديث جابر أيضاً على ذلك، (قال) جابر (ثم صلى) النبي ﷺ (وقال بعضهم) والمعنى لما فرغ النبي ﷺ عن صلاة العشاء قال بعض الصحابة: مضى ثلث الليل، وقال بعضهم: مضى نصف الليل وكل ذلك بالتخمين (وكذلك) أي: بذكر صلاة المغرب في الوقتين (روى ابن بريدة) هو سليمان وحديثه أخرجه الجماعة^(١) إلا مسلماً.

٣٩٦ - (صحيح) حَدَّثَنَا عُثَيْبُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، نَا أَبِي، نَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «وَقْتُ الظُّهْرِ مَا لَمْ تَحْضُرِ الْعَصْرَ، وَوَقْتُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْغُرِ الشَّمْسُ، وَوَقْتُ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَسْقُطْ فَوْزُ الشَّفَقِ، وَوَقْتُ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْفَجْرِ مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ». [م].

(سمع أبا أيوب) سماء مسلم يحيى بن مالك الأزدي (وقت الظهر) وسميت به لأنها أول صلاة ظهرت، أو لفضلها وقت الظهيرة وهو الأظهر (ما لم تصغر الشمس) فالمراد به وقت الاختيار لقوله ﷺ في «الصحاحين»^(٢) «ومن

(١) أخرجه مسلم (٦١٣)، والترمذي (١٥٢)، والسنائي (٥١٩)، وابن ماجه (٦٦٧)، ولعل مقصد المصنف: أخرجه الجماعة إلا البخاري. والله أعلم. ولكن عند أبي داود معلق - كما ترى -، وكذا لم يمهز الحافظ العزي في «التحفة» (٢/ ٧١/ ١٩٣١) إلى أبي داود!! إلا إلى البخاري!

(٢) أخرجه البخاري (٥٧٩)، ومسلم (٦٠٩) عن أبي هريرة.

أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر^١ أي: مؤداة.

قال ابن الملك: والحديث يدل على كراهة التأخير إلى وقت الاصفرار، فوقت جوازه إذا غربت.

(ما لم يسقط) أي: ما لم يغرب (فور الشفق) قال الخطابي: هو بقية حمرة الشفق في الأفق. وسمي فوراً لغورانه وسطوعه. وروي أيضاً نور الشفق، وهو ثوران حمرة، انتهى. قال ولي الدين العراقي: وصفه بعضهم بنون، ولو صحت الرواية لكان له وجه (ووقت العشاء إلى نصف الليل) فيه دليل صريح على أن آخر وقت العشاء إلى نصف الليل، وهذا هو الحق. وقد بسط الكلام في هذه المسألة في «الشرح». والحديث فيه ذكر أوقات الصلوات الخمس. وأخرجه أحمد (٢/٢١٣)، ومسلم (٦١٢)، والنسائي (٥٢٢).

١٥٥/١

٣- باب [في] وقت صلاة النبي ﷺ، وكيف كان يصليها؟

٣٩٧- (صحيح) حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِدْرِيسَ، نَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَفْوٍ - وَهُوَ ابْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - قَالَ: سَأَلْنَا جَابِرَاً عَنْ وَقْتِ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: كَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ بِالْهَاجِرَةِ، وَالْعَصْرَ وَالشُّمُسُ حَيَّةً، وَالْمَغْرِبَ إِذَا غَرَبَتِ الشُّمُسُ، وَالْعِشَاءَ: إِذَا كَثُرَ النَّاسُ عَجَلٌ، وَإِذَا قَلُوا أَسْرَ، وَالصُّبْحَ بَغْلَسَ. [ق].

(فقال) جابر (بالحاجرة) قال الحافظ في «الفتح»: الهجير والهجرة بمعنى، وهو وقت شدة الحر. انتهى. ومقتضى ذلك أنه كان يصلي الظهر في أول وقتها والمواد بها نصف النهار بعد الزوال، سميت بها لأن الهجرة هي الترك، والناس يتركون التصرف حينئذ لشدة الحر لأجل القيلولة وغيرها. قال الحافظ: ظاهره يعارض حديث الإبراد لأن قوله: كان يفعل يشعر بالكثرة والدوام عرفاً. قال ابن دقيق العيد ويجمع بين الحديثين بأن يكون أطلق الهاجرة على الوقت بعد الزوال مطلقاً، لأن الإبراد مفيد بحال شدة الحر وغير ذلك، فإن وجدت شروط الإبراد أبرد وإلا عجل. فالمعنى: كان يصلي الظهر بالحاجرة إلا إن احتاج إلى الإبراد. وتعبق بأنه لو كان ذلك مراده لفصل كما فصل في العشاء. والله أعلم.

(والعصر) بالنصب أي: وكان يصلي العصر (والشمس حية) جملة اسمية وقعت حالاً على الأصل بالواو، وقال الخطابي: حياة الشمس يفسر على وجهين: أحدهما أن حياتها شدة وهجها وبقاها حرها لم ينكسر منه شيء، والوجه الآخر صفاء لونها لم يدخلها التغير لأنهم شبهوا صفرتها بالموت (والمغرب) بالنصب أيضاً (والعشاء) بالنصب أيضاً، (إذا كثر الناس عجل وإذا قلا) أخر (قال الطيبي: الجملتان الشرطيتان في محل النصب حالان من الفاعل أي: يصلي العشاء معجلاً إذا كثر الناس ومؤخراً إذا قلا) أو يحتمل أن يكونا من المفعول والراجع مقدر أي: عجلها أو أخرها. انتهى. والتقدير: معجلة ومؤخرة (والصبح) بالنصب أيضاً (بغلس) بفتحين: هو ظلمة آخر الليل إذا اختلطت بضوء الصباح. قال المنذري: والحديث أخرجه البخاري (٥٦٠)، ومسلم (٦٤٦)، والنسائي (٥٢٧).

٣٩٨- (صحيح) حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غَمْرٍ، نَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي الْيَمْنَانِ، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ إِذَا زَالَتِ الشُّمُسُ، وَيُصَلِّي الْعَصْرَ وَإِنْ أَحَدُنَا لَيَذْهَبَ إِلَى أَقْصَى الْمَدِينَةِ وَيَرْجِعُ وَالشُّمُسُ حَيَّةً، وَتَسِيَتْ الْمَغْرِبَ، وَكَانَ لَا يُبَالِي تَأْخِيرَ الْعِشَاءِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ، قَالَ: ثُمَّ قَالَ: إِلَى سَطْرِ اللَّيْلِ، قَالَ: وَكَانَ يَكْرَهُ الثَّوَمَ قَبْلَهَا، وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا، وَكَانَ يُصَلِّي الصُّبْحَ، وَمَا [يَعْرِفُ أَحَدُنَا جَلِيسَهُ الَّذِي كَانَ يَغْرِهُ، وَكَانَ يَقْرَأُ فِيهَا [عِنَ] السُّنَنِ إِلَى

(أبي برزة) بالفتح وسكون الراء المهملة بعدها زاء معجمة (إلى أقصى المدينة) أي: آخر المدينة وأبعدها (ونسيت المغرب) قائل ذلك هو سيار أبو المنهال يتيه أحمد [٤/٤٢٥] في روايته عن حجاج عن شعبة عنه كذا في «الفتح» (وكان لا يبالي تأخير العشاء) بل يستحبه كما ورد في رواية للبخاري [٥٤٧]: «وكان يستحب أن يؤخر العشاء» (وكان يكره النوم قبلها) لخوف الفوت. قال الحافظ: قال الترمذي: كره أكثر أهل العلم النوم قبل صلاة العشاء، وروى بعضهم فيه في رمضان خاصة. انتهى. ومن نقلت عنه الرخصة قيدت عنه في أكثر الروايات بما إذا كان له من يوقظه أو عرف من عادته أنه لا يستغرق وقت الاختيار بالنوم، وهذا جيد حيث قلنا: إن علة النهي خشية خروج الوقت. وحمل الطحاوي الرخصة على ما قبل دخول وقت العشاء والكرهية على ما بعد دخوله. انتهى. قال النووي: إذا غلبه النوم لم يكره له إذا لم يخف فوات الوقت.

(والحديث بعدها) أي: التحدث بكلام الدنيا ليكون ختم عمله على عبادة وآخره ذكر الله فإن النوم أخو الموت، أما الحديث فقد كرهه جماعة منهم سعيد بن المسيب قال: لأن أنام عن العشاء أحب إليّ من اللغو بعدها وروى بعضهم التحدث في العلم وفيما لا يد منه من الحوائج ومع الأهل والضيف. كذا في «المرقاة». قال الحافظ في «الفتح»: إن هذه الكراهة مخصوصة بما إذا لم يكن في أمر مطلوب، وقيل: الحكمة فيه لئلا يكون سبباً في ترك قيام الليل أو للاستغراق في الحديث ثم يستغرق في النوم فيخرج وقت الصبح.

(ويعرف أحدنا جليسه) ولفظ مسلم [٤٦١]: «وكان يصلي الصبح فيصرف الرجل فينظر إلى وجه جليسه الذي يعرف فيعرفه» ولفظ البخاري [٥٤٧]: «وكان يفتل عن صلاة الغداة حين يعرف الرجل جليسه» (فيها) أي: في صلاة الصبح (الستين) آية أي أنه كان يقرأ بهذا القدر من الآيات وربما يزيد (إلى المائة) يعني من الآي، وقدرها في رواية للطبراني: بسورة الحاقة ونحوها.

قال المنذري: والحديث أخرجه البخاري [٥٤١]، ومسلم [٤٦١]، والنسائي [٤٩٥]، وابن ماجه [٦٧٤]، وأخرج الترمذي [١٦٨] طرفاً منه. واستدل بهذا الحديث على التعجيل بصلاة الصبح، لأن ابتداء معرفة الإنسان وجه جليسه يكون في أواخر الغسل وقد صرح بأن ذلك كان عند فراغ الصلاة، ومن المعلوم من عادته ﷺ ترتيب القراءة وتعديل الأركان، فمقتضى ذلك أنه كان يدخل فيها مغسلاً. وادعى الزين بن المنير أنه مخالف لحديث عائشة الآتي حيث قالت فيه: «لا يعرف من الغلس»^(١) وتعقب بأن الفرق بينهما ظاهر وهو أن حديث أبي برزة متعلق بمعرفة من هو مسفر جالس إلى جنب المصلي فهو ممكن، وحديث عائشة متعلق بمن هو متلف مع أنه على بعد فهو بعيد.

٤ - باب [في] وَقْتُ صَلَاةِ الظُّهْرِ

٣٩٩ - (حسن) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَمُسْلِمٌ، قَالَا: نَا عَبَادُ بْنُ عَبَّادٍ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَفْرُو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنْتُ أَصَلِّي الظُّهْرَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَخَذُ قُبْصَةً مِنَ الْحَصَى لِيَبْرُدَ فِي كَفِّي، أَضَعُهَا لِيَجِبَنِي أَشْجُدُ عَلَيْهَا لِشِدَّةِ الْحَرِّ.

(١) سبأني تخريجه قريباً بزم (٤٢٣)، وهو (صحيح).

(فَأَخَذَ قَبْضَةً مِنَ الْحَصَى) قال الخطابي: فيه من الفقه تعجيل صلاة الظهر وفيه: لا يجوز السجود إلا على الجبهة ولو جاز السجود على ثوب هو لابس أو الاختصار من السجود على الأرنبة دون الجبهة لم يكن يحتاج إلى هذا الصنيع وفيه أن العمل اليسير لا يقطع الصلاة.

قلت: قوله ولو جاز السجود على ثوب هو لابس لم يكن يحتاج إلى هذا الصنيع فيه نظر لاحتمال أن يكون الذي كان يردد الحصى لم يكن في ثوبه فضلة يسجد عليها مع بقاء سترته له، وقد جاء في رواية للبخاري [٣٨٥] من طريق بشر بن المفضل حدثنا غالب القطان عن بكر بن عبدالله عن أنس بن مالك قال: «كنا نصلي مع النبي ﷺ فيضع أحدنا طرف الثوب من شدة الحر في مكان السجود» وله [٥٤٢] من طريق أخرى من حديث خالد بن عبدالرحمن عن غالب: «سجدنا على ثيابنا اتقاء الحر» وفي رواية لمسلم [٦٢٠]: «فإذا لم يستطع أحدنا أن يمكن جبهته من الأرض بسط ثوبه فسجد عليه» فهذه الأحاديث تدل على جواز السجود على الثوب المتصل بالمصلى، وعلى جواز استعمال الثياب، وكذا غيرها في الحلولة بين المصلي وبين الأرض لاتقاء حرها وكذا بردها، وعلى جواز العمل القليل في الصلاة ومراعاة الخشوع فيها، لأن الظاهر أن صنيعهم ذلك لإزالة التشوش العارض من حرارة الأرض.

قال الحافظ في «الفتح»: وظاهر الأحاديث الواردة في الأمر بالإبراد كما سيأتي يعارضه، فمن قال الإبراد رخصة فلا إشكال، ومن قال: سنة فإما أن يقول التقديم المذكور رخصة وإما أن يقول منسوخ بالأمر بالإبراد، وأحسن منهما أن يقال: إن شدة الحر قد توجد مع الإبراد فيحتاج إلى السجود على الثوب أو إلى تبريد الحصى، لأنه قد يستمر حره بعد الإبراد ويكون فائدة الإبراد وجود ظل يمشي فيه إلى المسجد أو يصلى فيه في المسجد، أشار إلى هذا الجمع القرطبي ثم ابن دقيق العيد. انتهى. قال المنذري: والحديث أخرجه النسائي [١٠٨١].

٤٠٠ - (صحيح) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، نَا عُبَيْدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ: سَعْدُ بْنُ طَارِقٍ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُدْرِكٍ، عَنْ الْأَسْوَدِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ قَالَ: كَانَتْ^(١) قَدْرُ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الصَّيْفِ ثَلَاثَةَ أَقْدَامٍ إِلَى خَمْسَةِ أَقْدَامٍ، وَفِي الشِّتَاءِ خَمْسَةَ أَقْدَامٍ إِلَى سَبْعَةِ أَقْدَامٍ.

(في الصيف ثلاثة أقدام إلى خمسة أقدام) أي: من الفيء، والمراد أن يبلغ مجموع الظل الأصلي والزائد هذا المبلغ لا أن يصير الزائد هذا المبلغ ويعتبر الأصلي سوى ذلك.

قال الخطابي: هذا أمر يختلف في الأقاليم والبلدان ولا يستوي في جميع المدن والأمصار، وذلك أن العلة في طول الظل وقصره هو زيادة ارتفاع الشمس في السماء وانحطاطها، فكلمة كانت أعلى وإلى محاذة الرؤوس في مجراها أقرب كان الظل أقصر، وكلمة كانت أخفض ومن محاذة الرؤوس أبعد كان الظل أطول، ولذلك ظلل الشتاء تراها أبداً أطول من ظلل الصيف في كل مكان، وكانت صلاة رسول الله ﷺ بمكة والمدينة وهما من الإقليم الثاني، ويذكرون أن الظل فيهما في أول الصيف في شهر آذار^(٢) ثلاثة أقدام وشيء، ويشبه أن تكون صلاته عليه السلام إذا اشتد الحر

(١) في نسخة: «كان». (مت).

(٢) آذار هو اسم للشهر السادس من الأشهر الرومية. (مت).

متأخرة عن الوقت الممهود قبله، فيكون الظل عند ذلك خمسة أقدام، وأما الظل في الشتاء فإنهم يذكرون أنه في تشرين^(١) الأول خمسة أقدام أو خمسة أقدام وشيء وفي الكانون^(٢) سبعة أقدام أو سبعة أقدام وشيء، فقول ابن مسعود يتزل على هذا التقدير في ذلك الإقليم دون سائر الأقاليم والبلدان التي هي خارجة عن الإقليم الثاني. انتهى. قال السيوطي في «مراقبة الصعود»: قال ولي الدين: هذه الأقدام هي قدم كل إنسان بقدر قامته. قلت: ضابط ما يعرف به زوال كل بلد أن يلق وتد في حائط أو خشبة موازياً للقطب يمانياً أو شمالياً فينظر لظله فهما سواءه فذلك وسط النهار، فإذا مال للمشرق ميلاً تماماً فذلك الزوال وأول وقت الظهر، فكل الأقدام إذا بكل شهر وأحفظها لكل شهر بكل فصل وكل بلد فلم أر ضابطاً أفضل من هذا. قال علي القاري في «المراقبة»: قال السبكي: اضطربوا في معنى حديث الذي أخرجه أبو داود والنسائي، والذي عندي في معناه أنه كان يصلحها في الصيف بعد نصف الوقت، وفي الشتاء أوله ومته يؤخذ حد الإبراد. انتهى. والأظهر أنه لا حد للإبراد، وإنما يختلف باختلاف البلاد، ولعله أراد أن لا يتعدى في الإبراد عن نصف الوقت. والله تعالى أعلم. انتهى قال المنذري: والحديث أخرجه النسائي [٥٠٣].

٤٠١ - (صحيح) حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الطَّلَبِيُّ، نَا شُعْبَةَ، أَخْبَرَنِي أَبُو الْحَسَنِ - قَالَ أَبُو دَاوُدَ: أَبُو الْحَسَنِ هُوَ مُهَاجِرٌ - قَالَ سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ يَقُولُ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَرَادَ الْمُؤَدُّ أَنْ يُؤَدَّ الظُّهْرَ، فَقَالَ: «إِبْرَدُهُ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُؤَدَّ»، فَقَالَ: «إِبْرَدُهُ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، حَتَّى رَأَيْنَا فِيهِ الثَّلُولَ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرَدُوا بِالصَّلَاةِ». [ق]. ١٥٧/١

(أبو الحسن هو مهاجر) مهاجر: اسم وليس بوصف (فقال: أبرد) قال الخطابي: معنى الإبراد في هذا الحديث انكسار شدة الظهيرة. انتهى. قال الحافظ في «الفتح»: فإن قيل الإبراد للصلاة، فكيف أمر المؤذن به للأذان، فالجواب أن ذلك مبني على أن الأذان هل هو للوقت أو للصلاة، وفيه خلاف مشهور، والأمر المذكور يقوى القول بأنه للصلاة. وأجاب الكرمانى بأن عاداتهم جرت بأنهم لا يتخلفون عند سماع الأذان عن الحضور إلى الجماعة، فالإبراد بالأذان لغرض الإبراد بالعبادة (أو ثلاثاً) هو شك من الراوي (حتى رأينا فيه الثلول) قال الحافظ في «الفتح»: هذه الغاية متعلقة بقوله: فقال: أبرد، أي: كان يقول له في الزمان الذي قبل الرؤية أبرد أو متعلقة بأبرد، أي: قال له: أبرد إلى أن ترى أو متعلقة بمقدار أي قال له: أبرد فأبرد إلى أن رأينا، والفيء بفتح الفاء وسكون الياء بعدها همزة هو ما بعد الزوال من الظل. والثلول جمع تل بفتح المثناة وتشديد اللام كل ما اجتمع على الأرض من تراب أو رمل أو نحو ذلك، وهي في الغالب منبسطة غير شاخصة، فلا يظهر لها ظل إلا إذا ذهب أكثر وقت الظهر. وقد اختلف العلماء في غاية الإبراد، فقيل: حتى يصير الظل ذراعاً بعد ظل الزوال، وقيل: ربع قامة، وقيل: ثلثها، وقيل: نصفها، وقيل: غير ذلك، ونزلها المازري على اختلاف الأوقات، والجاري على القواعد أنه يختلف باختلاف الأحوال، لكن يشترط أن لا يمتد إلى آخر الوقت.

(١) تشرين بالكسر هو اسم لشهرين من الأشهر الرومية. (منه).

(٢) كانون هو اسم لشهرين من الأشهر الرومية التي تكون في وسط أيام الشتاء، وهما معيران - كذا في الأصل - بالكانون الأول وبالكانون الثاني. (منه).

(ثم قال: إن شدة الحر من فيح جهنم) هو بفتح الفاء وسكون الياء وفي آخره حاء مهملة. قال الخطابي: فيح جهنم معناه: سطوع حرها وانتشاره، وأصله في كلامهم السعة والانتشار، ومنه قولهم في الغارة فيحى فياح، ومكان أفيح أي: واسع وأرض فيحاه أي: واسعة. ومعنى الحديث يحمل على وجهين: أحدهما: أن شدة حر الصيف من وهج حر جهنم في الحقيقة، وروي: «أن الله تعالى أذن لجهنم في نفسين، نفس في الصيف ونفس في الشتاء»^(١) فهو منها، والوجه الثاني: أن هذا خرج مخرج التشبيه والتقريب، أي: كأنه نار جهنم أي كأن شدة الحر من نار جهنم فأحذروها واجتنبوا ضررها والله أعلم. انتهى. قال المنذري: والحديث أخرجه البخاري [٥٣٥]، ومسلم [٦١٦]، والترمذي [١٥٨].

٤٠٢ - (صحيح) حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ مَوْهَبِ الْهَمْدَانِيُّ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ الثَّقَفِيُّ، أَنَّ اللَّيْثَ حَدَّثَهُمْ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ - قَالَ ابْنُ مَوْهَبٍ: بِالصَّلَاةِ - فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيَحٍ جَهَنَّمَ». [ق].

(فأبردوا عن الصلاة) معنى أبردوا أخرخوا على سبيل التضمين أي: أخرخوا الصلاة. قيل: لفظ عن زائدة أو عن بمعنى الباء أو هي للمجازاة، أي: تجاوزوا وقتها المعتاد إلى أن تنكسر شدة الحر، والمراد بالصلاة الظهر، لأنها الصلاة التي يشتد الحر غالباً في أول وقتها. كذا في «الفتح». وقد مر وجه الجمع بين حديثي الإبراد والتهمير. وقال أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه: إذا كان أيام الصيف فتوخر صلاة الظهر وتبرد بها. وإذا كان أيام الشتاء فتعجل صلاة الظهر واستدل لهما بحديث رواه النسائي [٤٩٩] عن أنس بن مالك قال (صحيح): «كان النبي ﷺ إذا كان الحر أبرد بالصلاة وإذا كان البرد عجل»^(٢) (قال ابن موهب: بالصلاة) الباء للتعدية، وقيل: زائدة (فإن شدة الحر) تعليل لمشروعية التأخير المذكور، وهل الحكمة فيه دفع المشقة لكونها قد تسلب الخشوع وهذا أظهر، وكونها الحالة التي ينتشر فيها العذاب، ويؤيده حديث عمرو بن عبسة عند مسلم [٨٣٢] حيث قال له: «أقصر عن الصلاة عند استواء الشمس فإنها ساعة تسجر فيها جهنم» وقد استشكل هذا بأن الصلاة سبب الرحمة، ففعلها مظنة لطرد العذاب فكيف أمر بتركها، وأجاب عنه أبو الفتح اليعمرى بأن التعليل إذا جاء من جهة الشارع وجب قبوله وإن لم يفهم معناه. قاله الحافظ في «الفتح» (من فيح جهنم) أي: من سعة انتشارها وتنفسها، ومنه مكان أفيح أي: متسع، وهذا كناية عن شدة استعارها، كذا في «الفتح». وقال على الفارسي: أي من غليانها. انتهى.

قال المنذري: والحديث أخرجه البخاري [٥٣٤]، والترمذي [١٥٧]، والنسائي [٥٠٠]، وابن ماجه [٦٧٨].
٤٠٣ - (حسن صحيح) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ سَيْمَانَ بْنِ خُزَيْمٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سُرَّةَ: أَنَّ بِلَالاً كَانَ يُؤَدُّ الظَّهْرَ إِذَا دَخَسَتِ الشَّمْسُ. [م].

(إذا دحضت الشمس) بفتح الدال والحاء المهملتين والضاد المعجمة. قال الخطابي: معناه زالت. وأصل الدحض: الزلول يقال: دحضت رجله أي: زلت عن موضعها وأدحضت حجة فلان أي: أزلتها، وأبطلتها. انتهى.

(١) أخرجه البخاري (٥٣٧) من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه البخاري (٩٠٦) باللفظ: «إذا اشتد البرد بكر الصلاة، وإذا اشتد الحر أبرد بالصلاة».

قال الحافظ: ومقتضى ذلك أنه كان يصلي الظهر في أول وقتها، ولا يخالف ذلك الأمر بالإبراد لاحتمال أن يكون ذلك في زمن البرد، أو قبل الأمر بالإبراد، أو عند فقد شروط الإبراد لأنه يختص بشدة الحر أو لبيان الجواز. انتهى. قال المنذري: والحديث أخرجه مسلم [٦١٨]، وابن ماجه [٦٧٣]، وحديث مسلم آثم.

٥ - بَابُ [فِي] وَقْتِ [صَلَاةِ] الْعَصْرِ

٤٠٤ - (صحيح) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، نَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ بَيَضَاءَ مُرْتَفَعَةً حَيَّةً، وَيَذْهَبُ الذَّاهِبُ إِلَى الْعَوَالِي وَالشَّمْسُ مُرْتَفَعَةً. [ق].

(والشمس بيضاء مرتفعة أي: لم تصفر (حبة) حياة الشمس عبارة عن بقاء حرها لم يفرق وبقاؤها لو أنها لم يتغير (ويذهب الذاهب إلى العوالي) أي: يذهب واحد بعد صلاة العصر إلى العوالي فبأنها العوالي كما في رواية مسلم [٦٢١١]. قال الحافظ في «الفتح»: والعوالي عبارة عن القرى المجتمعة حول المدينة من جهة نجلها، وأما ما كان من جهة تهامتها فيقال لها: السافلة (والشمس مرتفعة) أي: دون ذلك الارتفاع لكنها لم تصل إلى الحد الذي توصف به لأنها منخفضة، وفي ذلك دليل على تعجيله ﷺ لصلاة العصر لوصف الشمس بالارتفاع. بعد أن تمضي مسافة أربعة أميال قال الحافظ في «الفتح»: قال المنذري: والحديث أخرجه البخاري [٥٥٠]، ومسلم [٦٢١]، والنسائي [٥٠٦]، وابن ماجه [٦٨٢].

٤٠٥ - (صحيح مقطوع) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، نَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: وَالْعَوَالِي عَلَى يَمِينٍ أَوْ شِمَالَةٍ، قَالَ: وَأَحْسِبُهُ قَالَ: أَوْ أَرْبَعَةً.

٤٠٦ - (صحيح مقطوع) حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُوسَى، نَا جَرِيرٌ، عَنْ مَثُورٍ، عَنْ خَبِثَةَ، قَالَ: حَيَاتُهَا: أَنَّ تَجَدَّ حَرَمًا.

٤٠٧ - (صحيح) حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ عُرْوَةُ: وَلَقَدْ حَدَّثَنِي عَائِشَةُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا، قَبْلَ أَنْ تَظْهَرَ. [ق].

(والشمس) الواو فيه للحال والمراد بالشمس ضوءها (في حجرتها) وهي بضم المهمله وسكون الجيم: البيت أي: ضوء الشمس باقية في قمر بيت عائشة (قبل أن تظهر) أي: تصعد وتعلق بالحيطان. قال الخطابي: معنى الظهور ها هنا الصعود والعلو، يقال: ظهرت على الشيء إذا علوته، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَعَاجٍ عَلَيَّهَا يَظْهَرُونَ﴾ [الزخرف: ٣٣] انتهى. وقال النووي: كانت الحجرة ضيقة العرصه قصيرة الجدار بحيث كان طول جدارها أقل من مسافة العرصه بشيء يسير، فإذا صار ظل الجدار مثله كانت الشمس أبعد في أواخر العرصه. انتهى. والمستفاد من هذا الحديث تعجيل صلاة العصر في أول وقتها.

قال المنذري: والحديث أخرجه البخاري [٥٤٦]، ومسلم [٦١١]، والترمذي [١٥٩]، والنسائي [٥٠٥]، وابن ماجه [٦٨٣].

٤٠٨ - (ضعيف) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَنْبَرِيُّ، نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي الْوَرْدِيِّ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْيَمَامِيُّ، حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ شَيْبَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَلِيِّ بْنِ شَيْبَانَ، قَالَ: قَدِمْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، فَكَانَ يُوَخِّرُ الْعَصْرَ مَا دَامَتِ الشَّمْسُ بَيَضَاءَ نَبَّيَّةً.

(بيضاء نقية) أي: صافية اللون عن التغير والاصفرار.

٤٠٩ - (صحيح) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، نَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ^(١)، عَنْ عُبَيْدَةَ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ: «حَبَسُونَا عَنْ صَلَاةِ الْوُشْطَى: صَلَاةِ الْعَصْرِ، مَلَأَ اللَّهُ بُيُوتَهُمْ وَجُبُورَهُمْ نَارًا». [ق].

(عن عبدة) بفتح العين هو ابن عمرو السلماني؛ كذا في «الفتح» (يوم الخندق) وهو يوم الأحزاب، وكان في ذي القعدة قبل سنة أربع، ورجَّحه البخاري، سميت الغزوة بالخندق لأجل الخندق الذي حفر حول المدينة بأمره عليه الصلاة والسلام لما أشار به سلمان الفارسي، فإنه من مكائد الفرس دون العرب. وسميت بالأحزاب لاجتماع طوائف من المشركين قريش وغطفان واليهود ومن معهم على حرب المسلمين، وهم كانوا ثلاثة آلاف (حيسونا) أي: منعونا (عن صلاة الوسطى) أي: عن إيقاعها. وقال النووي: من باب قول الله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتُمْ بِحَاظِي الْقَرْيَةِ﴾ [القصص: ٤٤] وفيه المذهبان المعروفان مذهب الكوفيين جواز إضافة الموصوف إلى صفته، ومذهب البصريين منعه ويقدرُون فيه محذوفًا، وتقديره هنا: عن صلاة الصلاة الوسطى أي: عن فعل الصلاة الوسطى (صلاة العصر) بالجر بدل من صلاة الوسطى أو عطف بيان لها وهو مذهب أكثر الصحابة قاله ابن الملك. وقال النووي: الذي يقتضيه الأحاديث الصحيحة أنها العصر وهو المختار، وقال الماوردي: نص الشافعي أنها الصبح، وصحت الأحاديث أنها العصر فكان هذا هو مذهب لقله: إذا صح الحديث فهو مذهبي، واضربوا بمذهبي عرض الحائط. وقال الطيبي: وهذا مذهب كثير من الصحابة والتابعين، وإليه ذهب أبو حنيفة وأحمد وداود والحديث نص فيه. وقيل: الصبح، وعليه بعض الصحابة والتابعين، وهو مشهور مذهب مالك والشافعي، وقيل: الظهر، وقيل: المغرب، وقيل: العشاء، وقيل: أخفأها الله تعالى في الصلوات كليلة القدر وساعة الإجابة في الجمعة. انتهى. وقيل: صلاة الضحى أو التهجد أو الأوابين أو الجمعة أو العيد أو الجنائز.

(ملأ الله) دعا عليهم وأخرجه في صورة الخبر تأكيداً وإشعاراً بأنه من الدعوات المجابة سريعاً، وعبر بالماضي ثقة بالاستجابة (بيوتهم) بكسر الباء وضمها. قاله علي القاري (وقبورهم ناراً) قال الطيبي: أي جعل الله النار ملازمة لهم في الحياة والممات، وعذبهم في الدنيا والآخرة. انتهى.

قال المنذري: والحديث أخرجه البخاري [٢٩٣١]، ومسلم [٦٢٧]، والترمذي [٢٩٨٤]، والنسائي [٤٧٣].

٤١٠ - (صحيح) حَدَّثَنَا الْقَعْتَبِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ الْقَعْقَاعِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِي يُونُسَ مَوْلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا^(٢) أَنَّهُ قَالَ: أَمَرَنِي عَائِشَةُ أَنْ أَكْتُبَ لَهَا مَصْحَفًا، وَقَالَتْ: إِذَا بَلَغْتَ هَذِهِ آيَةَ فَأَنْتِي «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُشْطَى» فَلَمَّا بَلَغْتُهَا أَذَّنْتُهَا، فَأَكَلْتُ عَلَى حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُشْطَى [و] «صَلَاةِ الْعَصْرِ وَفُورُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ»، ثُمَّ قَالَتْ عَائِشَةُ: سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [م].

١٥٩/١

(١) في (الهندية): (سيرين)، وهو خطأ من الناسخ.

(٢) في «نسخة»: (مت).

(فَأَذْنِي) بمد الهزمة وكسر الذال المعجمة وتشديد النون أي: أعلمني (فألمت علي) بفتح الهزمة وسكون الميم وفتح اللام الخفيفة من ألمى ويفتح الميم واللام مشددة من أملل يملل أي: ألقىت علي، فالأولى لغة الحجاز وبني أسد، والثانية: لغة بني تميم وقيس (وصلاة العصر) بالواو الفاصلة وهي تدل على أن الوسطى غير العصر لأن العطف يقتضي المغايرة. وأجيب بوجوه أحدها: أن هذه القراءة شاذة ليست بحجة ولا يكون له حكم الخبر عن رسول الله ﷺ لأن ناقلها لم ينقلها إلا على أنها قرآن والقرآن لا يثبت إلا بالتواتر بالإجماع، وإذا لم يثبت قرآنًا لا يثبت خبراً قاله النووي. وثانيها: أن يجعل العطف تفسيرياً فيكون الجمع بين الروايات. وثالثها: أن تكون الواو فيه زائدة ويؤيده ما رواه أبو عبيد بإسناد صحيح عن أبي بن كعب أنه كان يقرأها: والصلاة الوسطى صلاة العصر. بغير واو (فالتنين) قيل: معناه مطيعين، وقيل: ساكتين، أي: عن كلام الناس لا مطلق الصمت (قالت عائشة سمعتهما من رسول الله ﷺ) قال الباجي: يحتمل أنها سمعتها على أنها قرآن ثم نسخت كما في حديث البراء الذي رواه مسلم [٦٣٠]، فلعل عائشة لم تعلم بنسخها أو اعتقدت أنها مما نسخ حكمه وبقي رسمه، ويحتمل أنه ذكرها ﷺ على أنها من غير القرآن لتأكيد فضيلتها فظنتها قرآنًا فأرادت إثباتها في المصحف لذلك. قاله الزرقاني في «شرح الموطأ».

قال المنذري: والحديث أخرجه مسلم [٢٩٨٢]، والترمذي [٢٩٨٢]، والنسائي [٤٧٢٢].

٤١١ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنِي ^(١) مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، نَاسِبُهُ، حَدَّثَنِي عُمَرُو بْنُ أَبِي حَكِيمٍ، قَالَ سَمِعْتُ الزُّبَيْرَانَ يُحَدِّثُ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ بِالْهَاجِرَةِ، وَلَمْ يَكُنْ يُصَلِّي صَلَاةً أَشَدَّ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْهَا، فَتَزَلْتُ: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ وَقَالَ: «إِنَّ قَبْلَهَا صَلَاتَيْنِ وَبَعْدَهَا صَلَاتَيْنِ».

(الزُّبَيْرَان) بكسر زاء المعجمة وسكون الموحدة وكسر راء المهملة (بالهجرة) أي: في شدة الحر عقب الزوال (أشد) أي: أشق وأصعب (فتزلت حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى) قال الطيبي: أي ما كان ينبغي أن تضعيها لتقلها عليكم فإنها الوسطى أي: الفضلى (وقال) أي: زيد بن ثابت، أو قال النبي ﷺ والأول هو الصواب قاله في «المعرفة». قلت: وتؤيده رواية الطحاوي [١٦٧/١] عن زيد بن ثابت قال كان النبي ﷺ يصلي الظهر بالهجير وكانت أقل الصلوات على أصحابه فتزلت: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨] لأن قبلها صلاتين وبعدها صلاتين انتهى. (إن قبلها صلاتين) أي: إحداهما نهارية وأخرى ليلية (وبعدها صلاتين) أي: إحداهما نهارية وأخرى ليلية أو هي واقعة وسط النهار واعلم أنه يظهر من حديث زيد هذا أن الصلاة الوسطى هي الظهر، وحديث علي المتقدم يدل على أن صلاة الوسطى هي العصر. وقد اختلف الناس في ذلك على أقوال بعد اتفاقهم على أنها أكد الصلوات، فمنهم من قال: إنها الصبح ومنهم من قال: إنها المغرب وغير ذلك، قال الحافظ: شبهة من قال إن صلاة الوسطى الصبح قوية لكن كونها العصر هو المعتمد. قال الترمذي: هو قول أكثر علماء الصحابة انتهى. وقال النووي: والصحيح من هذه الأقوال قولان العصر والصبح وأصحهما العصر للأحاديث الصحيحة. وقال علي القاري: والظاهر أن هذا اجتهد من الصحابي نشأ من ظنه أن الآية نزلت في الظهر فلا يعارض نصه عليه الصلاة والسلام أنها العصر.

(١) في نسخة: «نا». (مته).

اتتهى. قال المنذري: والحديث أخرجه البخاري في «التاريخ» ٤٣٤/١/٢، معلقاً.

٤١٢ - (صحيح) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ، حَدَّثَنِي ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَذْرَكَ مِنَ الْعَصْرِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَقْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَذْرَكَ، وَمَنْ أَذْرَكَ مِنَ الْفَجْرِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَذْرَكَ». [ق].

(من العصر ركعة) قال البغوي: أراد بركعة ركوعها وسجودها فيه تغليب (ومن أدرك من الفجر ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك) قال الحافظ: الإدراك الوصول إلى الشيء، فظاهره أنه يكفي بذلك وليس ذلك مراداً بالإجماع فقيل: يحمل على أنه أدرك الوقت فإذا صلى ركعة أخرى فقد كملت صلاته وهذا قول الجمهور. وقد صرح بذلك في رواية الدراوردي عن زيد بن أسلم أخرجه البيهقي [٣٦٧/١] من وجهين ولفظه: «من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس وركعة بعدما تطلع الشمس فقد أدرك الصلاة» وللبيهقي [٣٦٨/١] من وجه آخر: «من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فليصل إليها أخرى» ويؤخذ من هذا الرد على الطحاوي حيث خص الإدراك باحتلام الصبي وطهر الحائض وإسلام الكافر ونحوها، وأراد بذلك نصرة مذهبه في أن من أدرك من الصبح ركعة تقصد صلاته لأنه لا يكملها إلا في وقت الكراهة. وادعى بعضهم أن أحاديث النهي عن الصلاة عند طلوع الشمس ناسخة لهذا الحديث، وهي دعوى يحتاج إلى دليل فإنه لا يصار إلى النسخ بالاحتمال، والجمع بين الحليين ممكن بأن يحمل أحاديث النهي على مالا سبب له من التوافل ولا شك أن التخصيص أولى من ادعاء النسخ ومفهوم الحديث أن من أدرك أقل من ركعة لا يكون مدركاً للوقت انتهى.

قال المنذري: والحديث أخرجه مسلم [٦٠٨]، والنسائي [٥١٤]، وأخرجه البخاري [٥٥٦]، والترمذي [١٨٦]، والنسائي [٥١٧]، وابن ماجه [٦٩٩] من حديث الأعرج عن أبي هريرة.

٤١٣ - (صحيح) حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ بَعْدَ الظُّهْرِ فَقَامَ يَصَلِّيُ الْعَصْرَ، فَلَمَّا قَرَعَ مِنْ صَلَاتِهِ ذَكَرْنَا تَعْجِيلَ الصَّلَاةِ - أَوْ: ذَكَرَهَا - فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «تِلْكَ صَلَاةُ الْمُنَافِقِينَ، تِلْكَ صَلَاةُ الْمُنَافِقِينَ، تِلْكَ صَلَاةُ الْمُنَافِقِينَ: يَجْلِسُ أَحَدُهُمْ حَتَّى إِذَا اصْفَرَّتِ الشَّمْسُ فَكَانَتْ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ - أَوْ: عَلَى قَرْنَيْ الشَّيْطَانِ - قَامَ فَتَفَرَّزُوا، لَا يَذْكُرُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهَا إِلَّا لَعْلَلًا». [م].

(تلك صلاة المنافقين) قال ابن الملك: إشارة إلى مذكور حكماً أي: صلاة العصر التي أخرجت إلى الاصفرار (فكانت) الشمس (بين قرتي شيطان) أي: قريباً من الغروب قال الخطابي: اختلفوا في تأويله على وجوه، فقال قائل: معناه مقارنة الشيطان الشمس عند دنوها للغروب على معنى ما روي: «أن الشيطان يقارنها إذا طلعت فإذا ارتفعت فارقتها فإذا استوت قارنها فإذا زالت فارقتها، فإذا دنت للغروب قارنها فإذا غربت فارقتها، فحرمت الصلاة في هذه الأوقات»^(١) لذلك، وقيل: معنى قرن الشيطان قوته، من قولك: أنا مقرر لهذا الأمر، أي: مطبق له، قوي عليه، قال الله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا لَكُمْ مُقِرِّينَ﴾ [الزخرف: ١٣] أي: مطيقين وذلك أن الشيطان إنما يقوى أمره في هذه الأوقات

(١) أخرجه النسائي (٥٥٩)، وابن ماجه (١٢٥٣) من حديث عبدالله الصنابحي مرسلًا، وهو (صحيح إلا قوله: «فإذا استوت قارنها فإذا زالت فارقتها»).

لأنه يسول لعبدة الشمس أن يسجدوا لها في هذه الأوقات الثلاثة . وقيل قرنه حزبه وأصحابه الذين يعبدون الشمس يقال : هؤلاء قرن، أي : شيوخاً جاءوا بعد قرن مضوا . وقيل : إن هذا تمثيل وتشبيه وذلك أن تأخير الصلاة إنما هو من تسويل الشيطان لهم وتسويغه وترتيبه ذلك في قلوبهم وذوات القرون، إنما تعالج الأشياء وتدفعها بقرونها فكأنهم لما دفعوا الصلاة وأخروها عن أوقاتها بتسويل الشيطان لهم حتى اصفرت الشمس صار ذلك منه بمنزلة ما تعالجه ذوات القرون وتدفعه بأروافها والله أعلم . وفيه وجه خامس قاله بعض أهل العلم، وهو أن الشيطان يقابل الشمس حين طلوعها ويتصّب دونها حتى يكون طلوعها بين قرنيه وهما جانباً رأسه فينقلب سجود الكفار عبادة له انتهى كلام الخطابي . وهذا الوجه الخامس رجه شيخنا العلامة الدهلوي (قام) أي : إلى الصلاة (فتقر أربعاً) أي : لقط أربع ركعات، وهذا عبارة عن سرعة أداء الصلاة وقلة القرآن والذكر فيها . قال القاري : فنفر من نقر الطائر الحجة نقراً، أي : التقطها وتخصيص الأربع بالنقر وفي العصر ثماني سجدة اعتباراً بالركعات، وإنما خص العصر بالذكر لأنها الصلاة الوسطى، وقيل : إنما خصها لأنها تأتي في وقت تعب الناس من مقاساة أعمالهم انتهى .

قال المنذري : والحديث أخرجه مسلم [٦٢٢] والترمذي [١٦٠]، والنسائي [٥١١] .

٤١٤ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الَّذِي تَقُوَّةُ صَلَاةِ الْعَصْرِ، فَكَأَنَّمَا مَرَّ أَهْلُهُ وَمَالُهُ» . [ق] .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ (أَبْرَ) وَاخْتَلَفَ عَلَى أَبِي رَبِيعٍ فِيهِ، وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَمَرَّ» .

(الذي تقوته صلاة العصر) أي : بغروب الشمس أو اصفرارها أو بخروج وقتها المختار (فكأنما وتر) بضم الواو وكسر الفوقية على بناء المفعول أي : سلب وأخذ (أهله وماله) بنصبهما ورفعهما، فمن رد النقص إلى الرجل نصبهما، ومن رده إلى الأهل والمال رفعهما أي فكأنما فقدهما بالكلية أو نقصهما . قال الخطابي : معنى قوله وترأى نقص أو سلب بقي وترأى فرداً بلا أهل ولا مال، يريد فليكن حذره من فوتها كحذره من فوات أهله وماله (عبيد الله بن عمر) بن حفص أحد الفقهاء السبعة، يروي عن سالم ونافع أنه قال في روايته بإسناده إلى عبدالله بن عمر (أتر) بضم الهزعة وكسر التاء الفوقانية قلبت الواو همزة كما في أجوه وأورى، وكما في قوله تعالى : ﴿وَرَأَى الرَّثِلَ أَقْنَنَ﴾ [المرسلات: ١١] قال البيضاوي : وقرأ أبو عمرو : وقتت . على الأصل . قال الخفاجي : قوله على الأصل لأن الهزعة مبدلة من الواو المضمومة وهو أمر مطرد كما بين في محله (واختلف على أيوب) السخنياني في روايته عن نافع (فيه) في هذا الحديث، فروى حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر مثل رواية مالك وتر بالواو وغير حماد روى عن أيوب أتر بالهمزة، ورواية حماد هذه أخرجه أبو مسلم الكجي كذا في «الفتح» (قال وتر) بضم الواو ورواية الزهري هذه وصلها مسلم [٢٢١]، والنسائي [٥١٢]، وابن ماجه [٦٨٥]، ومقصود المؤلف ترجيح رواية بالواو لاتفاق أكثر الحفاظ على ذلك اللفظ . والله أعلم .

٤١٥ - (ضعيف مقطوع) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ، نَا الْوَلِيدُ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْرُو - يَتْنِي الْأَوْزَاعِي - وَذَلِكَ أَنَّ نَرَى مَا عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الشَّمْسِ صَفْرَاءَ .

(وذلك) أي : فوات العصر . واختلف في معنى الفوات في هذا الحديث، فقال ابن وهب : هو فيمن لم يصلها

في وقتها المختار وقبل بغروب الشمس. وفي «موطأ ابن وهب» قال مالك: تفسيرها ذهاب الوقت. وهو محتمل للمختار وغيره وأخرج عبدالرزاق هذا الحديث عن ابن جريج عن نافع، وزاد في آخره قلت لنافع: حتى تغيب الشمس؟ قال: نعم. قال الحافظ: وتفسير الرواي إذا كان فقها أولى من غيره. قال السيوطي: وورد مرفوعاً أخرجه ابن أبي شيبة [٣٧٧/١] عن هشام عن حجاج عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً: «من ترك العصر حتى تغيب الشمس من غير عذر فكأنما وتر أهله وماله» وقال الأوزاعي: فواتها أن تدخل الشمس صفرة كما روى عنه المؤلف. قال الحافظ ابن حجر: ولعله على مذهب الأوزاعي في خروج وقت العصر.

٦- بَابُ [فِي] وَقْتِ الْمَغْرِبِ

٤١٦ - (صحيح) حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ شَيْبٍ، ثَنَا حَضَّادٌ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كُنَّا نَصَلِّي الْمَغْرِبَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ نَزِمِي فَبَرَى أَحَدُنَا مَوْضِعَ نَبْلِهِ.

(موضع نبلة) قال الحافظ في «الفتح»: النبل بفتح النون وسكون الموحدة هي السهام العربية وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها. وقيل: واحدها نبلة أي الموضع الذي تصل إليه سهامه إذا رمى بها. ومقتضاه المبادرة بالمغرب في أول وقتها بحيث أن الفراغ منها يقع والضوء باق انتهى.

قال المنذري: والحديث أخرجه البخاري [٥٥٩]، ومسلم [٦٣٧]، وابن ماجه [٦٨٧] نحوه من حديث رافع ابن خديج عن رسول الله ﷺ. وأخرج النسائي [٥٢٠] نحوه من رواية رجل من أسلم من أصحاب النبي ﷺ (صحيح) عن النبي ﷺ.

٤١٧ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عِيْسَى، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ سَاعَةً تَغْرُبُ الشَّمْسُ إِذَا غَابَ حَاجِبُهَا. [ق].

(تغرب) هو المصدر من باب التفعّل (حاجبها) في «الصحاح» حواجب الشمس نواحيها، وفي «المشارك» حاجبها حرفها الأعلى من قرصها. انتهى. قال المنذري: والحديث أخرجه البخاري [٥٦١]، ومسلم [٦٣٦]، والترمذي [١٦٤]، وابن ماجه [٦٨٨] نحوه.

٤١٨ - (حسن صحيح) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، نَا يَزِيدُ بْنُ زُرْعٍ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ مَرْثَدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: [لَمَّا] قَدِمَ عَلَيْنَا أَبُو الْيُؤُبَ غَازِيًا - وَعُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ يَوْمَئِذٍ عَلَى مِصْرَ - فَأَخَّرَ الْمَغْرِبَ، فَقَامَ إِلَيْنَا أَبُو الْيُؤُبَ فَقَالَ [لَمَّا]: مَا هَذِهِ الصَّلَاةُ بِأَعْقَبَةٍ! فَقَالَ: شِغْلُنَا، قَالَ: أَمَا سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَزَالُ أَهْمِي بِخَيْرٍ - أَوْ قَالَ: عَلَى الْفِطْرَةِ» - مَا لَمْ يُؤَخَّرُوا الْمَغْرِبَ إِلَى أَنْ تَشْتَبِكَ النُّجُومُ؟!.

(مرثد) قال المنذري: هو بفتح الميم وسكون الراء المهملة وبعدها ناء مثناة ودال مهملة، هو من تابعي أهل مصر احتج الإمامان بحديثه.

(على الفطرة) أي: السنة (إلى أن تشتبك النجوم) قال ابن الأثير: أي: تظهر جميعاً، ويختلط بعضها ببعض لكثرة ما ظهر منها وهو كناية عن الظلام، والحديث يدل على استحباب المبادرة بصلاة المغرب وكراهة تأخيرها إلى اشتباك النجوم، وقد عكست الروافض القضية فجعلت تأخير المغرب إلى اشتباك النجوم مستحباً، والحديث يرده. وأما الأحاديث الواردة في تأخير المغرب إلى قرب سقوط الشفق فكانت لبيان جواز التأخير.

٧- باب [في] وَقْتِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ

٤١٩ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، نَا أَبُو عُوَيْثَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالَمٍ، عَنْ الثُّمَامِ بْنِ بَشِيرٍ، قَالَ: أَنَا أَعْلَمُ النَّاسِ بِوَقْتِ هَذِهِ الصَّلَاةِ: صَلَاةُ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِهَا لِسُقُوطِ الْقَمَرِ لِلَّيْلِ.

(لسقوط القمر) أي: وقت غروبه أو سقوطه إلى الغروب (لثالثة) أي: في ليلة ثالثة من الشهر.

قال المنذري: والحديث أخرجه الترمذي [١٦٥]، والنسائي [٥٢٩].

قلت: وأخرجه الدارمي [١٢١٣].

٤٢٠ - (صحيح) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، نَا جَرِيرٌ، عَنْ مَثُورٍ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: مَكُنَّا ذَاتَ لَيْلَةٍ نَنْتَظِرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِصَلَاةِ الْعِشَاءِ، فَخَرَجَ إِلَيْنَا حِينَ دَعَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ، أَوْ بَعْدَهُ، فَلَا نَذَرِي أَشْيَءَ شَغَلَهُ أَمْ غَيْرَ ذَلِكَ؟ فَقَالَ حِينَ خَرَجَ: «اَنْتَظِرُونْ هَلِيهِ الصَّلَاةَ؟ لَوْ لَا أَنْ تَنْقَلَّ عَلَى أُمْتِي لَصَلَّيْتُ بِهِمْ هَلِيهِ السَّاعَةَ» ثُمَّ أَمَرَ الْمُؤَذِّنَ فَأَقَامَ الصَّلَاةَ. [م].

(مكننا) بفتح الكاف وضمها أي: لبنا في المسجد (ذات ليلة) أي: ليلة من الليالي (ذهب) أي: مضى (أشيء) شغله) أي: عن تقديمهما المعتاد (أم غير ذلك) بأن قصد بتأخيرها إحياء طائفة كثيرة من أول الليل بالسهرة في العبادة التي هي انتظار الصلاة. وغير بالرفع عطف على شيء وبالجر عطف على أهله قاله علي القاري (حين خرج) أي: من الحجر الشريف (لولا أن تنقل على أمتي) قال ولي الدين: بفوقية بأصلنا، أي: هذه الصلاة، ويجوز بتحتية أي: هذا الفعل (لصليت بهم) أي: دائماً. قال المنذري: والحديث أخرجه مسلم [٦٣٩]، والنسائي [٥٣٧].

٤٢١ - (صحيح) حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ عُثْمَانَ الْجَنْمِصِيُّ، نَا أَبِي، نَا حَرِيزٌ، عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ السَّكُونِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ يَقُولُ: «إِبْقَيْنَا^(١) النَّبِيَّ ﷺ فِي صَلَاةِ الْعَتَمَةِ، فَتَأَخَّرَ^(٢) حَتَّى ظَلَّ الظُّلُّ أَنَّهُ لَيْسَ بِخَارِجٍ، وَالْقَائِلُ مِمَّا يَقُولُ: صَلَّى، فَإِنَّا لَكَذَلِكَ حَتَّى خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالُوا لَهُ كَمَا قَالُوا، فَقَالَ لَهُمْ: «اَعْتَمُوا بِهِ هَذِهِ الصَّلَاةَ، فَإِنَّكُمْ قَدْ فَضَلْتُمْ بِهَا عَلَى سَائِرِ الْأُمَمِ، وَلَمْ تُصَلِّهَا أُمَّةٌ قَبْلَكُمْ».

١٦٢/١

(إبقينا النبي ﷺ) بقينا بفتح الباء الموحدة والقاف مع خفتها على وزن رمينا أي: انتظرناه من بقيته وأبقيته انتظرته، وأبقينا بالهمز. فهو صحيح أيضاً في «الصحاح» بقيته وأبقيته سواء وبقينا بلا همز أشهر رواية (أعتموا) من باب الأفعال (بهذه الصلاة) الباء للتعدي، أي: أدخلوها في العتمة أو للمصاحبة، أي: أدخلوا في العتمة ملتبسين بهذه الصلاة، فالجار والمجرور حال. قال الطيبي: يقال: أعتم الرجل إذا دخل في العتمة وهي ظلمة الليل. والمعنى: أخروا بالمعناه الآخرة.

(فإنكم قد فضلتم بها على سائر الأمم) قال الطيبي: فيه دليل على أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد النسخ.

(ولم تصلها أمة قبلكم) قال علي القاري: التوفيق بينه وبين قوله في حديث جبريل: «هذا وقت الأنبياء من

(١) في نسخة: «بَقَيْنَا». (مت).

(٢) في نسخة: «فَاتَخَّرَ». (مت).

قبله^(١). والله أعلم أن صلاة العشاء كانت تصلبها الرسل نافلة لهم أي زائدة ولم تكتب على أمهم كالتهجيد فإنه وجب على رسول الله ﷺ ولم يجب علينا. وقال ميرك: يحتمل أنه أراد أنه لم تصلها على النحو الذي تصلونها من التأخير وانتظار الاجتماع في وقت حصول الظلام وغلبة المنام على الأنام.

٤٢٢ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، نَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، نَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْعَتَمَةِ، فَلَمْ يَخْرُجْ حَتَّى مَضَى نَحْوُ مِنْ شَطْرِ اللَّيْلِ، فَقَالَ: «خَلُّوا مَقَاعِدَكُمْ». فَأَخَذْنَا مَقَاعِدَنَا، فَقَالَ: «إِنَّ النَّاسَ قَدْ صَلُّوا وَأَخَلُّوا مَضَاجِعَهُمْ، وَإِنَّكُمْ لَمْ تَزَالُوا فِي صَلَاةٍ مَا أَنْتَظَرْتُمْ الصَّلَاةَ، وَلَوْلَا ضَعْفُ الضَّعِيفِ وَشَقْمُ السَّقِيمِ لَأَخَّرْتُ هَذِهِ الصَّلَاةَ إِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ».

(صلاة العتمة) أي: العشاء الآخرة (مضى نحو) أي: قريب (من شطر الليل) أي: نصفه (فقال) أي: فخرج فقال: (خلُّوا مقاعدكم) أي: الزموا أو يقال معناه أي: اصطفوا للصلاة (فأخذنا مقاعدنا) أي: ما تفرقنا عن أماكننا (فقال: إن الناس) أي: بقية أهل الأرض لما في خبر آخر: «لا يتظرها أحد غيركم»^(٣) فتعين المراد من الناس غير أهل مسجد النبي ﷺ (قد صلوا) بفتح اللام (وأخلُّوا مضاجعهم) أي: مكانهم للنوم يعني وناموا (وإنكم لم تزالوا في صلاة) أي: حكماً وثواباً (ولولا ضعف الضعيف) من جهة اليقين أو البدن (وسقم السقيم) بضم السين وسكون القاف وفتحهما (لأخَّرت) أي: دائماً (إلى شطر الليل) أي: نصفه أو قريباً منه وهو الثلث. قال المنذري: والحديث أخرجه النسائي [٥٣٨]، وابن ماجه [٦٩٣].

٨ - بَابُ [فِي] وَقْتِ الصُّبْحِ

٤٢٣ - (صحيح) حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا [أَنَّهَا] قَالَتْ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُصَلِّيَ الصُّبْحَ فَيُصْرِفَ النِّسَاءَ مُتَلَفَعَاتٍ بِمِرْوَاهِنَ مَا يُعْرِفْنَ مِنْ الْغَلَسِ. [ق].

(فَيُصْرِفُ النساء) أي: اللاتي يصلين معه (متلفعات) بالنصب على الحالية، أي: مستترات وجوههن وأبدانهن (بمِرْوَاهِنَ) المرط بالكسر كساء من صوف أو خز يؤتز به وقيل: الجلابيب وقيل الملحفة. وقال الخطابي: والمِرْوَاهُ أكسية تلبس (ما يعرفن) ما نافية، أي: ما يعرفهن أحد (من الغلس) قال الطبري: من ابتدائية بمعنى لأجل. انتهى. وقال الخطابي: الغلس اختلاط ضياء الصبح بظلمة الليل، والغلس قريب منه إلا أنه دونه. وفيه حجة لمن رأى التغلس بالفجر، وهو الثابت من فعل أبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم من الصحابة. انتهى.

وقال الحافظ في «الفتح»: في الحديث استحباب المبادرة بصلاة الصبح في أول الوقت، وجواز خروج النساء إلى المساجد لشهود الصلاة في الليل، ويؤخذ منه جوازه في النهار، من باب أولى لأن الليل مظنة الريبة أكثر من النهار، ومحل ذلك إذا لم يخش عليهن أو بهن فتنة. انتهى.

(١) سبق تخريجه (٣٩٣)، وهو (حسن صحيح).

(٢) في «نسخة»: «الن». (منه). وقت في حاشية (الهندية): «لي». والصواب ما أثبتناه.

(٣) أخرجه البخاري (٥٦٦)، من حديث عائشة.

قال المنذري: والحديث أخرجه البخاري [٣٧٢]، ومسلم [٦٤٥]، والترمذي [١٥٣]، والنسائي [٥٤٥]، وأخرجه ابن ماجه [٦٦٩] وغيره من حديث عروة عن عائشة.

٤٢٤ - (حسن صحيح) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نَاسِئَانُ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عَاصِمٍ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ ابْنِ التُّمَّانِ، عَنْ مَخْمُودِ بْنِ لَبِيدٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَصْبَحُوا بِالصَّبْحِ فَإِنَّهُ أَكْثَمُ لِأَجُورِكُمْ» أَوْ: «أَكْثَمُ لِلْأَجْرِ».

(أصبحوا بالصبح) قال ابن الأثير في «النهاية» أي: صلوا عند طلوع الصبح يقال: أصبح الرجل إذا دخل في الصبح انتهى. قال السيوطي: بهذا يعرف أن رواية من رواه بلفظ أسفروا بالفجر رواية بمعناه، وأنه دليل على أفضلية التغليب بها لا على التأخير إلى الإسفار انتهى. قال الخطابي: وتأولوا حديث رافع بن خديج على أنه أراد بالأصبح والإسفار أن يصلوها بعد الفجر الثاني، وجعلوا مخرج الكلام فيه على مذهب مطابقة اللفظ، وزعموا أنه يحتمل أن يكون أولئك القوم لما أمروا بتعجيل الصلاة، جعلوا يصلونها بين الفجر الأول والفجر الثاني طلباً لأجر في تعجيلها ورغبة في الثواب. فقيل لهم صلوا بعد الفجر الثاني وأصبحوا بها إذا كنتم تريدون الأجر فإن ذلك أعظم لأجوركم فإن قيل: وكيف يستقيم هذا؟ ومعلوم أن الصلاة إذا لم يكن لها جواز لم يكن فيها أجر. قيل: أما الصلاة فلا جواز لها ولكن أجرهم فيما نوه ثابت. كقوله عليه السلام: «إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر»^(١) ألا تراه أنه عليه السلام قد أبطل حكمه ولم يبطل أجره. وقد قيل إن الأمر بالإسفار إنما جاء في الليالي المقمرة، وذلك أن الصبح لا يتبين فيه جداً وأمرهم فيها بزيادة التيسين استظهاراً باليقين في الصلاة انتهى. قال الطحاوي: معنى قوله ﷺ أسفروا بالفجر أي: طولوها بالقرأة إلى الإسفار وهو إضاءة الصبح. انتهى. قال المنذري: والحديث أخرجه الترمذي [١٥٤]، والنسائي [٥٤٨]، وابن ماجه [٦٧٢]. وقال الترمذي: حديث رافع ابن خديج حديث حسن صحيح.

٩ - [بَابُ الْمُحَافَظَةِ عَلَى الصَّلَوَاتِ]^(٢)

٤٢٥ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ الْوَاسِطِيُّ، نَازِرِيْدٌ - يَعْنِي ابْنَ هَارُونَ -، أَنَا^(٣) مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفٍ، عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِيِّ، قَالَ: زَعَمَ أَبُو مُحَمَّدٍ أَنَّ الْوُتْرَ وَاجِبٌ، فَقَالَ عَبْدَةُ بْنُ الصَّامِيِّ: كَذَبَ أَبُو مُحَمَّدٍ، أَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «حَسَنُ صَلَواتِ أَقْرَبَهُنَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، مَنْ أَحْسَنَ وَشَوْعُهُ، وَصَلَاتُهُنَّ لَوْ تَوَهَّيْنَّ، وَأَتَمَّ دُكُوعُهُنَّ وَخُشُوعُهُنَّ، كَانَ لَهُ عَلَى اللَّهِ عَهْدٌ أَنْ يَغْفِرَ لَهُ، وَمَنْ لَمْ يَقْمَلْ، فَلَيْسَ لَهُ عَلَى اللَّهِ عَهْدٌ، إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ».

(كذب أبو محمد) قال الخطابي: يريد أخطأ أبو محمد، ولم يرد به تعدد الكذب الذي هو ضد الصلح لأن الكذب إنما يجري في الأخبار وأبو محمد هذا إنما أفنى فتياً، ورأى رأياً فأخطأ فيما أفنى به، وهو رجل من الأنصار له صحة والكذب عليه في الأخبار غير جائز، والعرب تضع الكذب موضع الخطأ في كلامها فتقول: كذب سمعي

(١) أخرجه البخاري (٧٣٥٢)، من حديث عبدالله بن عمرو وأبي هريرة بمعناه.

(٢) في «نسخة»: «باب في المحافظة على وقت الصلوات». (نه).

(٣) في «نسخة»: «أنا». (نه).

وكذب بصري، ومن هذا قول النبي ﷺ للرجل الذي وصف له العسل: «صدق الله وكذب بطن أخيك»^(١) وإنما أنكر عبادة أن يكون الوتر واجباً وجوب فرض كالصلوات الخمس دون أن يكون واجباً في السنة، ولذلك استشهد بذكر الصلوات الخمس المفروضة في اليوم واللييلة (خمس صلوات) مبتدأ (افترضهن الله عز وجل) خبره (من أحسن وضوءهن) بمراعاة فرائضها وسنتها (وصلاهن لوقتهن) أي: في أوقاتها المختارة (وأتم ركوعهن) بشرطه وسنته الفعلية والقولية (وخشوعهن) قال ابن الملك: الخشوع حضور القلب وطمأنينة القلب (على الله عهد) أي: وعد والمعهد حفظ الشيء ومراعاته سمي ما كان من الله تعالى على طريقة المجازاة لعبادة عبداً (ومن لم يفعل) أي: مطلقاً أو ترك الإحسان (غفر له) فضلاً (عذبه) عدلاً. والحديث رواه أحمد [٣١٧/٥]، وروى مالك [٩٦]، والنسائي [٤٦١]، نحوه.

٤٢٦ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخُرَازِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلَمَةَ، قَالَا: قَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمَرَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ غَنَمٍ، عَنْ بَعْضِ أَهْلَائِهِ، عَنْ أُمِّ فُرُوزَةَ، قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَنَّ الْأَعْمَالَ أَفْضَلُ، قَالَ: «الصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا». قَالَ الْخُرَازِيُّ فِي حَدِيثِهِ: عَنْ عُمَةَ لَهُ يُقَالُ لَهَا أُمُّ فُرُوزَةَ، قَدْ بَايَعَتِ النَّبِيَّ ﷺ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ.

(عن أم فروة) أنصارية من المبايعات وهي غير أم فروة أخت أبي بكر الصديق، وقيل: هما واحدة فلا تكون حينئذ أنصارية. ذكره الطيبي. (أي الأعمال أفضل) أي: أكثر ثواباً. قال المنذري: والحديث أخرجه الترمذي [١٧٠]. وأم فروة هذه هي أخت أبي بكر الصديق لأبيه ومن قال فيها: أم فروة الأنصارية فقد وهم.

٤٢٧ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ، أَنَا خَالِدٌ، عَنْ خَاوَدِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ أَبِي حَرْبٍ بْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ فَضَالَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَكَانَ فِيمَا عَلَّمَنِي: «وَحَافِظٌ عَلَى الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ» قَالَ: قُلْتُ: إِنَّ هَذِهِ سَاعَاتٌ لِي فِيهَا أَشْغَالٌ، فَعَزَمَنِي بِأَمْرِ جَامِعٍ إِذَا أَنَا فَعَلْتُهُ أَجْزَأَ عَنِّي، فَقَالَ: «حَافِظٌ عَلَى الْمَصْرُوفِ» - وَمَا كَانَتْ مِنْ لُعْنَتَيْنَا - قُلْتُ: وَمَا الْمَصْرُوفُ؟ فَقَالَ: «صَلَاةٌ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَصَلَاةٌ قَبْلَ غُرُوبِهَا».

(فضالة) قال المنذري: هذا هو ابن عبدالله، ويقال: فضالة بن وهب الليثي، ويقال: الزهراني، والصحيح الليثي. (إن ساعات لي فيها أشغال فعرني بأمر جامع) قال الشيخ ولي الدين العراقي: هذا الحديث مشكل بيادى الرأي إذ يومه أجزاء صلاة العصر لمن له أشغال عن غيرها فقال البيهقي في «سننه» [٤٦٦/١] في تأويله - وأحسن - : كأنه أراد والله تعالى أعلم حافظ عليها بأول أوقاتها فاعتذر بأشغال مقتضية لتأخيرها عن أولها فأمره بالمحافظة على الصلاتين بأول وقتها. وقال ابن حبان في «صحيحه» [١٧٤٢]: إنما أمره بالمحافظة على العشرين زيادة تأكيد للأمر بالمحافظة على أول وقتها، وأطال الكلام فيه المناوي في «فتح القدير» (حافظ على العشرين) قال الخطابي: يريد بالعشرين صلاة العصر وصلاة الصبح، والعرب قد تحمل أحد الاسمين على آخر فيجمع بينهما في التسمية طلباً للتخفيف كقولهم: سنة المعمرين لأبي بكر وعمر، والأسودين يريدون التمر والماء، فالأصل في العشرين عند العرب الليل والنهار. انتهى.

٤٢٨ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عُمَارَةَ بْنُ رُوَيْتَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، فَقَالَ: أَخْبِرْنِي مَا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَلِجُ النَّارَ رَجُلٌ صَلَّى قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَقَبْلَ أَنْ تَقْرُبَ». قَالَ: أَنْتَ سَمِعْتَهُ مِنْهُ؟ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. قَالَ: نَعَمْ. كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ: سَمِعْتُهُ أَذْنًا، وَوَعَاةً قَلْبِي. فَقَالَ الرَّجُلُ: وَأَنَا سَمِعْتُهُ ﷺ يَقُولُ ذَلِكَ. [م].

(ابن عمارة) بضم العين وتخفيف الميم (ابن روية) بضم الراء وفتح الواو وسكون المثناة (لا يلبج) أي: لا يدخل (النار رجل) أي: أصلاً للتعذيب أو على وجه التأييد (صلى قبل طلوع الشمس وقبل أن تغرب) يعنى الفجر والعصر أي: داوم على أدائهما، وخص الصلاتين بالذكر لأن الصباح وقت النوم والعصر وقت الاشتغال بالتجارة، فمن حافظ عليهما مع المشاغل كان الظاهر من حاله المحافظة على غيرهما والصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر، وأيضاً هذان الوقتان مشهودان يشهدهما ملائكة الليل وملائكة النهار، ويرفعون فيهما أعمال العباد فبالحري أن يقع مكثراً فيغفر له ويدخل الجنة. قال المنذري: والحديث أخرجه مسلم [٦٣٤]، والنسائي [٤٨٧].

٤٢٩ - (حسن) قَالَ أَبُو سَعِيدٍ بْنُ الْأَعْرَابِيِّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ بَرِيدِ الرَّوَاسِ - يَكْنَى أَبَا أَسَاءَةَ - قَالَ: نَا أَبُو دَاوُدَ، نَا حَبِيبَةَ بْنَ شُرَيْحٍ الْمِصْرِيَّ، نَا بَقِيَّةَ، عَنْ ضَبْرَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَيْكٍ الْأَلْهَانِيِّ، أَخْبَرَنِي أَبُو نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَبِّبِ: إِذَا أَبَا قَتَادَةَ بْنُ رَجِيٍّ أَخْبَرَهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، إِنِّي قَرَضْتُ عَلَى أُمَّتِكَ خَمْسَ صَلَوَاتٍ، وَعَهْدْتُ عِنْدِي عَهْدًا: اللَّهُ مَنْ جَاءَ يُحَافِظُ عَلَيْهِنَ لَوْ فُتِحْنَ أَذْخَلْتُهُ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَمْ يُحَافِظْ عَلَيْهِنَّ فَلَا عَهْدَ لَهُ عِنْدِي».

(أخبرني ابن نافع) قال الإمام أبو علي الغساني في كتابه «تقيد المهمل»: ابن نافع هذا هو دويد بن نافع ثقة، وحديثه هذا من غرر الحديث حكاه عن محمد بن يحيى الذهلي. قلت: هذه العبارة قد وجدت في بعض النسخ في المتن وهو غلط (عهدت) أي: وعدت (عهداً) أي: وعداً. قال المزي في «الأطراف»: سعيد بن المسيب بن حزن المخزومي عن أبي قتادة حديث «قال الله تعالى: افترضت على أمتك خمس صلوات» الحديث د، وفي الصلاة عن حيو بن شريح ق فيه عن يحيى بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار كلاهما عن بقيق بن الوليد عن ضبرة بن عبد الله بن أبي السليك الالهاني عن دويد بن نافع عن الزهري قال: قال سعيد فذكره، حديث د وفي رواية أبي سعيد بن الأعرابي عن محمد بن عبد الملك الرواس عن أبي داود، ولم يذكره أبو القاسم.

٤٣٠ - (حسن) قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الرَّوَاسِ، نَا أَبُو دَاوُدَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَنْبَرِيِّ، نَا أَبُو عَلِيٍّ الْخَثَمِيُّ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمُجِيدِ، أَنَا ^(١) عِمْرَانُ الْقَطَّانُ، نَا قَتَادَةَ وَأَبَانَ: كِلَاهُمَا عَنْ خَلِيدِ الْعَصْرِيِّ، عَنْ أَمِّ الدَّرْدَاءِ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسَ مَنْ جَاءَ بِهِمْ مَعَ إِيْمَانٍ دَخَلَ الْجَنَّةَ: مَنْ حَافَظَ عَلَى الصَّلَوَاتِ الْحَمْسِ، عَلَى وَضُوءِيَّ، وَزُكُوعِيَّ، وَشُجُودِيَّ، وَتَوَابِعِيَّ، وَصَامَ رَمَضَانَ، وَحَجَّ الْبَيْتَ؛ إِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، وَأَعْطَى الزَّكَاةَ طَيِّبَةً بِهَا نَفْسُهُ، وَكَفَى الْأَمَانَةَ. قَالُوا: يَا أَبَا الدَّرْدَاءِ! وَمَا آدَاءُ الْأَمَانَةِ؟ قَالَ: الْغَسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ».

(١) في نسخة: «أنا». (مه).

(خليفة) بضم الخاء هو ابن عبدالله أبو سليمان البصري روى عن علي وسلمان وأبي الدرداء، وعنه قتادة وثقة ابن حبان (المصري) يفتح المهملة منسوب إلى العصر وهو من قبيلة عبد القيس (طيبة) حال من أعطى (بها) بالزكاة (نفسه) فاعل طيبة (وَأَدَّى الْأَمَانَةَ) قال الإمام ابن الأثير في «النهاية»: الأمانة تقع على الطاعة والعبادة والوديعة الثقة والأمان، وقد جاء في كل منها حديث. انتهى. أبو الدرداء حامل الحديث بأنه الغسل من الجنابة. وحديث أبي الدرداء هذا ليس في رواية اللؤلؤي، إنما هو من رواية ابن الأعرابي.

١٠ - بَابُ إِذَا أَخَّرَ الْإِمَامُ الصَّلَاةَ عَنِ الْوَقْتِ

٤٣١ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، نَحْنُ أَبُو زَيْدٍ، عَنْ أَبِي عُمَرَ - يَنْبَغِي الْجَوْتِيُّ -، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبَا ذَرٍّ! كَيْفَ أَنْتَ إِذَا كَانَتْ عَلَيْكَ أُمْرَاءُ يُعَيِّنُونَ الصَّلَاةَ» أَوْ قَالَ «يُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَمَا تَأْمُرُنِي؟ قَالَ: «صَلِّ الصَّلَاةَ لَوْ قُتِلَ، فَإِنْ أَفْرَقَتْهَا مَعَهُمْ فَصَلِّهٖ^(١)»، فَإِنَّهَا لَكَ نَافِلَةٌ. [م].

(كيف أنت أي: كيف الحال والأمر بك) إذا كانت عليك أمراء جمع أمير ومنع صرفه لألف التانيث، وعليك خير كانت أي: كانوا أئمة مستولين عليك (يعيئون الصلاة) أي: يؤخرونها فيجعلونها كالميت الذي خرجت روحه (أو قال: يؤخرون للصلاة) شك من الراوي. قال النووي: والمراد بتأخيرها عن وقتها المختار لا عن كل وقتها فإنه صنيع الأمراء ولم يؤخرها أحد عن كل وقتها فوجب حمل هذه الأخبار على ما هو الواقع. انتهى. هذا من أعلام النبوة وقد وقع ذلك في زمن بني أمية (فما تأمرني) أي: فما الذي تأمرني به أن أفعله في ذلك الوقت (لوقتها) أي: لوقتها المستحب (فإن أدركتها) بأن حضرتها (معهم فصله) أي: الفرض أو ما أدركت أو هو هاء السكت قاله علي القاري (فإنها لك نافلة) أي: فإنها لك زيادة خير وعليهم نقصان أجر وهو صريح في أن الفريضة الأولى والنافلة الثانية. قال الشوكاني: معنى الحديث صل في أول الوقت وتصرف في شغلك، فإن صادفتهم بعد ذلك وقد صلوا أجزأتك صلاتك وإن أدركت الصلاة معهم فصل معهم وتكون هذه الثانية لك نافلة. والحديث يدل على مشروعية الصلاة لوقتها وترك الاقتداء بالأمراء إذا أخروها عن أول وقتها، وأن المؤتم يصلها منفرداً ثم يصلها مع الإمام فيجمع بين فضيلة أول الوقت وطاعة الأمير. ويدل على وجوب طاعة الأمراء في غير معصية لثلاث تنفرد الكلمة وتقع الفتنة. ويدل على أنه لا بأس بإعادة الصبح والعصر وسائر الصلوات لأن النبي ﷺ أطلق الأمر بالإعادة ولم يفرق بين صلاة وصلاة فيكون مخصصاً لحديث: «لا صلاة بعد العصر وبعد الفجر»^(٢). انتهى.

قال المنذري: والحديث أخرجه مسلم [٦٤٨]، والترمذي [١٧٦]، والسنائي [٧٧٨]، وابن ماجه [١٢٥٦].

٤٣٢ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْرَاهِيمَ دَحِيمُ الدُّمَشْقِيُّ، نَا الْوَلِيدُ، نَا الْأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنِي حَسَّانٌ - يَعْنِي ١٦٥/١ ابْنَ عَطِيَّةَ -، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَابِطٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ الْأَوْدِيِّ، قَالَ: قَدِمَ عَلَيْنَا مَعَاذُ بْنُ جَبَلٍ الْيَمَنِيُّ رَسُولُ

(١) في «نسخة»: «فصلها». (مته).

(٢) أخرجه البخاري (٥٨٦) من حديث أبي سعيد. بلفظ: «لا صلاة بعد الصبح حتى ترتفع الشمس، ولا صلاة بعد العصر حتى تغيب الشمس».

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنِّي، قَالَ: فَسَمِعْتُ نَكِيرَهُ مَعَ الْفَجْرِ، رَجُلٌ أَجَشُّ الصَّوْتِ، قَالَ: فَأَلْقَيْتُ عَلَيْهِ مَخْبِي، فَمَا فَارَقْتُهُ حَتَّى دَخَلْتُ بِالشَّامِ مَيْتًا، ثُمَّ نَفَرْتُ إِلَى أَقْبَى النَّاسِ بَعْدَهُ، فَأَتَيْتُ ابْنَ سَعْدٍ فَلَزِمْتُهُ حَتَّى مَاتَ، فَقَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ بِكُمْ إِذَا أَتَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّرَاءُ يُصَلُّونَ الصَّلَاةَ لِغَيْرِ مِقَاتِهَا؟». قُلْتُ: فَمَا تَأْمُرُنِي إِذَا^(١) أَذْرَكَنِي ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «صَلِّ الصَّلَاةَ لِمِقَاتِهَا، وَاجْعَلْ صَلَاتَكَ مَعَهُمْ شِبْخَةً».

(معاذ بن جبل) هو فاعل قدم (اليمن) مفعول قدم (رسول) هو بدل من معاذ (قال) أي: عمرو بن ميمون (رجل أجش الصوت) بفتح الهمزة والجرم والشين المعجمة أي: غليظة، قال الشيخ ولي الدين العراقي: ضبطناه في أصلنا بالنصب على الحال وبالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، وأما رجل فإنه مكتوب في أصلنا بغير ألف فيما أن يكون مرفوعاً أو منصوباً وكتب بغير ألف وكثير من النسخ يفعل ذلك قلت الأوجه في الرفع أن يكون البدل من معاذ قاله السيوطي. قال الخطابي: أجش الصوت هو الذي في صوته جشة وهي شدة الصوت وفيها غنة (كيف بكم) أي: كيف بكم الحال والأمراء يؤخرون الصلاة إلى آخر الوقت؟! هل توافقونهم في تأخير الصلاة أم تصلونها في أول الوقت؟ (سبحة) بضم المهملة وسكون الموحدة وحاء مهملة، قال الخطابي: والسبحة ما يصليها المرء نافلة من الصلوات ومن ذلك سبحة الضمى. وفي الحديث من الفقه أن تعجيل الصلوات في أوائل أوقاتها أفضل وأن تأخيرها بسبب الجماعة غير جائز. وفيه أن إعادة الصلاة الواحدة مرة بعد أخرى في اليوم الواحد مرتين إذا كان لها سبب جائزة، وإنما جاء النهي عن أن يصلي صلاة واحدة مرتين في يوم واحد إذا لم يكن لها سبب وفيه أن فرضه هو الأولى منها وأن الأخرى نافلة وإن صلى الأولى منفرداً والثانية بجماعة. وفيه أنه قد أمر بالصلاة مع أئمة الجور حذراً من وقوع الفرقة وشق عصي الأمة. انتهى. قال المنذري: والحديث أخرجه البخاري [٥٢٧]، ومسلم [٨٥]، والترمذي [١٧٣] من حديث أبي عمرو وسعد بن إلياس الشيباني عن ابن مسعود قال: «سألت رسول الله ﷺ أي العمل أفضل؟ قال: الصلاة لوقتها» وفي رواية: على موافقتها ورواه محمد بن بشار بنادر والحسن بن مكرم البزار عن عثمان بن عمر بن فارس وقالاه: الصلاة لأول وقتها، وقيل: إنه لم يقله غيرهما وعثمان بن عمر ومحمد بن بشار اتفق البخاري ومسلم على الاحتجاج بحديثهما والحسن بن مكرم ثقة.

٤٣٣ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قُدَّامَةَ بْنِ أَهْنٍ، نَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافَ، عَنْ أَبِي الْمُثَنَّى، عَنْ ابْنِ أُوَيْسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، (ح)، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلِيمَانَ الْأَنْبَارِيُّ، نَا وَكِيعٌ، عَنْ سُلَيْمَانَ - الْمَعْنَى -، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافَ، عَنْ أَبِي الْمُثَنَّى الْجُمَيْصِيِّ، عَنْ أَبِي أُمَيَّةِ ابْنِ أُمِّرَةَ عَبْدَةَ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهَا سَتَكُونُ عَلَيْكُمْ بَيِّنَاتٍ أُمَّرَاءُ، تَسْغَلُهُمْ أَشْيَاءُ عَنِ الصَّلَاةِ لَوْقَتِهَا، حَتَّى يَذْهَبَ وَقْتُهَا، فَصَلُّوا الصَّلَاةَ لَوْقَتِهَا». فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصَلِّيَ مَعَهُمْ؟ قَالَ: «نَعَمْ إِنْ شِئْتَ»^(٢). وَقَالَ سُلَيْمَانُ: إِنْ أَذْرَكْتُهَا مَعَهُمْ أَصَلِّيَ مَعَهُمْ؟ قَالَ: «نَعَمْ إِنْ شِئْتَ».

(عن أبي المثنى) قال المحافظ في «التقريب»: أبو المثنى اسمه ضمضم الأملوكي الحمصي، وثقة العجلي من

(١) في نسخة: «إِنْ» (منه).

(٢) في نسخة: (منه).

الرابعة. انتهى. وفي «الخلاصة»: أبو المثنى الحمصي اسمه ضمضم الأملوكي عن ابن حزام وعنه هلال بن يساف وثقه ابن حبان انتهى. وفي بعض النسخ أبو المثنى الجهمي هو غلط (عن ابن أخت عبادة) الصحيح أنه ابن امرأته كما في الرواية الثانية (الألباري) بفتح أوله وينون ثم موحدة مدينة قرب بلخ (وكعب عن سفيان) قال الشيخ ولي الدين: هو الثوري وقد رواه ابن ماجه من طريق سفيان بن عيينة فرواه السفيانان عن منصور (هن أبي أبي) أبو أبي اسمه عبدالله بن عمرو الأنصاري وأمه امرأة عبادة بن الصامت واسمها أم حرام ويعرف أبو أبي هذا بابن أم حرام ويابن امرأة عبادة. وقال الحافظ في «التقريب»: أبو أبي ابن أم حرام اسمه عبدالله بن عمرو وقيل ابن كعب الأنصاري صحابي نزل بيت المقدس لعله وهو آخر من مات من الصحابة بها وزعم ابن حبان أن اسمه شمعون (إنها) الضمير للقبعة (يشغلهم) بآلاء والثناء ويفتحها وفتح الغين ويضمها وكسر الغين (أشياء) أي: أمور (لوقتها) أي: لوقتها المختار (حتى يلهب وقتها) أي: ويدخل وقت الكراهة (فصلوا) أي: أنتم (الصلاة لوقتها) أي: ولو مفتردين لكن على وجه لا يترتب عليه فتنة ومفسدة (أصلي) بحذف حرف الاستفهام (معهم) أي: إذا أدركتها معهم (قال: نعم) لأنها زيادة ودفع شر (إن شئت) هو يدل على استحباب الصلاة معهم. قال المنذري: والحديث أخرجه ابن ماجه [١٢٥٧].

٤٣٤ - (صحيح) حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ، نا أَبُو هَاشِمٍ - يَحْيَى الزُّعْفَرَانِيُّ -، حَدَّثَنِي صَالِحُ بْنُ عَبْدِ عَزَّيْزٍ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ وَقَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَكُونُ عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ مِنْ بَعْدِي يُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ، فِيهِ لَكُمْ، وَهِيَ عَلَيْهِمْ، فَصَلُّوا مَعَهُمْ مَا صَلُّوا الْقِبْلَةَ».

(قبصة بن وقاص) قال الحافظ في «الإصابة»: قبصة بن وقاص السلمي، ويقال: الليثي، قال البخاري: له صحة. يعد في البصريين ونقل ابن أبي حاتم عن أبي الوليد الطيالسي يقال: إن له صحة. وقال الأزدی: تفرد بالرواية عنه صالح بن عبيد. وقال الذهبي: لا يعرف إلا بهذا الحديث ولم يقل فيه سمعت فما ثبت له صحة لجواز الإرسال انتهى. وهذا لا يختص بقبصة بل في الكتاب جمع جم بهذا الوصف ويكفيها في هذا جزم البخاري بأن له صحة انتهى. (يؤخرون الصلاة) أي: عن أوقاتها المختارة (فهي لكم وهي عليهم) أي: الصلاة المؤخرة عن الوقت نافعة لكم لأن تأخيركم للضرورة تبعاً لهم ومضرة عليهم لأنهم يقدرون على عدم التأخير وإنما شغلهم أمور الدنيا عن أمر العقبى (فصلوا) بضم اللام (ما صلوا) بفتح اللام (القبلة) أي: ما داموا مصلين إلى نحو القبلة وهي الكعبة.

١١ - بَابُ فِي مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا

٤٣٥ - (صحيح) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، نا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَنَّ قَلْبًا مِنْ غَرَوَةٍ خَيْرٍ، فَسَارَ لَيْلَةً حَتَّى إِذَا أَتَرَكْنَا الْكَرْبَى عَرَسَ، وَقَالَ لَيْلًا: «كُلُّنَا لَنَا اللَّيْلُ» قَالَ: فَفَلَبَثَ لَيْلًا عِيَاءً وَهُوَ مُسْتَبِدٌّ إِلَى رَاحِلَتِهِ فَلَمْ يَسْتَيْقِظْ إِلَيْهِ ﷺ، وَلَا يَلَّانَ، وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ حَتَّى إِذَا^(١) صَرَبَتْهُمُ الشَّمْسُ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَزْلَهُمْ اسْتِغْطَاةً، فَقَرَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «يَا بَلَّانَ!؟». فَقَالَ: أَخَذَ بِنَفْسِي الَّذِي أَخَذَ بِنَفْسِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَا بِي أَيْتَ وَأُمِّي، فَاتَّقَانَا رَوَّاحِلَهُمْ شَيْئًا، ثُمَّ تَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ، وَأَمَرَ بِلَالًا فَأَتَاهُمُ لَهُمُ الصَّلَاةَ، وَصَلَّى لَهُمُ الصُّبْحَ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيَصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، فَإِنَّ اللَّهَ [تَعَالَى] قَالَ:

(١) في نسخة: (منه).

أَقِمِ الصَّلَاةَ لِلذَّكْرَى». قَالَ يُونُس، وَكَانَ ابْنُ شِهَابٍ يَقْرُؤُهَا كَذَلِكَ. [م].

(شاذ والأصح للذكرى) (١) قَالَ أَحْمَدُ: قَالَ عُبَيْدُ بْنُ يُونُسَ - فِي هَذَا الْحَدِيثِ لِلذَّكْرَى، قَالَ أَحْمَدُ: الْكَرَى الثَّمَسُ.

(عن أبي هريرة) هو عبدالرحمن بن صخر على الأصح من بين نيف وثلاثين قولاً، وقد رأى النبي ﷺ في كمة هرة فقال: يا أبا هريرة فاشتهر به، والأوجه في وجه عدم انصراف هرة في أبي هريرة هو أن هرة صارت علماً لتلك الهرة. قاله على القاري في «شرح الشفاء» (حين قفل) أي: رجع إلى المدينة (حتى إذا أدركنا) بفتح الكاف (الكرى) بفتحين: هو الثعاس وقيل: النوم (عرس) قال الخطابي: معناه نزل للنوم والاستراحة، والتعريس التزول لغير إقامة (اكلاً) أي: احفظ واحرس (لنا الليل) أي: آخره لادراك الصبح (فقلبت بلالاً عيناه) هذا عبارة عن النوم أي: نام من غير اختيار (وهو مستند إلى راحلته) جملة حالية تفيد عدم اضطجاعه عند غلبة نومه (حتى ضربتهم الشمس) أي: أصابهم ووقع عليهم حرها (أولهم استيقاظاً) قال الطيبي: في استيقاظ رسول الله ﷺ قبل الناس إيماء إلى أن النفوس الزكية وإن غلب عليها في بعض الأحيان شيء من المحجب البشرية لكنها عن قريب ستزول وأن كل من هو أركى كان زوال حجب أسرع (ففرغ رسول الله ﷺ) بكسر الزاء المعجمة وعين مهملة أي: من استيقاظه وقد فاتته الصبح، وقال الخطابي: معناه انتبه من نومه، يقال: فرغت الرجل من نومه إذا استيقظته ففرغ أي: نهته فانتبهه (فقال: يا بلال) والعتاب محذوف أو مقدر أي: لم تمت حتى فاتتنا الصلاة؟ (فقال) أي: بلال معتبراً (أخذ بنفسي الذي أخذ بنفسك) أي: كما توفك الله في النوم توفياني، أو يقال معناه: غلب على نفسي ما غلب على نفسك من النوم أي: كان نومي بطريق الاضطرار دون الاختيار ليصح الاعتذار (فأقادتوا) ماض أي: ساقوا (رواحلهم شيئاً) يسيراً من الزمان أو اقتياداً قليلاً من المكان يعني: قال اذهبوا وراحلكم فذهبوا بها من ثمة مسافة قليلة (وأمر بلالاً فأقام لهم الصلاة) فيه أنه اقتصر على الإقامة ولم يأمر بالأذان، وسيجيء تحقيقه في الحديث الآتي (وصلى لهم الصبح) أي: قضاء (قال من نسي صلاة) وفي معنى النسيان النوم أو من تركها بنوم أو نسيان (فليصلها إذا ذكرها) فإن في التأخير آفات. وظاهر هذا الحديث يوجب الترتيب بين الفاتنة والأداة (أقم الصلاة للذكرى) بالالف واللام وفتح الراء بعدها ألف مقصورة، ووزنها فعلى مصدر من ذكر يذكر (قال يونس وكان ابن شهاب يقرؤها كذلك) أي: بلالين وفتح الراء بعدها ألف مقصورة وفي «صحيح مسلم» [٦٨٠] و«سنن ابن ماجه» [٦٩٧] قال يونس (صحيح): وكان ابن شهاب يقرؤها للذكرى. انتهى. وهذه قراءة شاذة والقراءة المشهورة (للذكرى) بلام واحدة وكسر الراء كما سيجيء (قال عبسة يعني عن يونس في هذا الحديث للذكرى) أي: بلام واحدة وكسر الراء وهي القراءة المشهورة وأخرج مسلم [٦٨٠]، وابن ماجه [٦٩٧] عن حرملة بن يحيى أخبرنا عبدالله بن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب بإسناده وفيه: فإن الله تعالى قال: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِلذَّكْرَى﴾ [طه: ١٤] أي: بلام واحدة وكسر الراء. وقال البخاري في «صحيحه» [٥٩٧]: حدثنا أبو نعيم وموسى بن إسماعيل قالا: حدثنا همام عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ قال: «من نسي صلاة فليصل إذا ذكر لا كفارة لها إلا ذلك وأقم الصلاة للذكرى» قال موسى: قال همام: سمعته يقول بعد «وأقم الصلاة للذكرى» انتهى

(١) استدركتنا هذا الحكم من التخريج المطول لـ «صحيح سنن أبي داود» (٣٢٦/٢).

قال العيني: حاصله أن هماماً سمعه من قتادة مرة بلفظ: «لذكرى» يعنى: بقراءة ابن شهاب التي ذكرناها ومرة بلفظ: «الذكرى» أي: بالقراءة المشهورة. وعلى القراءتين اختلفوا في المراد فقيل: المعنى لتذكرني فيها وقيل: لأوقات ذكرى وهي مواقيت الصلاة وقال الشيخ التوربشتي: هذه الآية تحتمل وجوهاً كثيرة من التأويل لكن الواجب أن يصار إلى وجه يوافق الحديث، فالمعنى: أقم الصلاة لذكرها لأنه إذا ذكرها فقد ذكر الله تعالى. أو يقدر المضاف أي: لذكر صلاتي، أو وقع ضمير الله موضع ضمير الصلاة لشرفها وخصوصيتها. انتهى.

وقال ابن الملك: لذكرى من باب إضافة المصدر إلى المفعول، واللام بمعنى الوقت، أي: إذا ذكرت صلاتي بعد النسيان انتهى. وإن شئت التفصيل فارجع إلى «غاية المقصود». قال الخطابي: وفي الحديث من الفقه أنهم لم يصلوا في مكانهم ذلك عندما استيقظوا حتى اقتادوا رواحلهم ثم توضأوا، ثم أقام بلال وصلى بهم. وقد اختلف الناس في معنى ذلك وتأويله، فقال بعضهم: إنما فعل ذلك لترفع الشمس فلا يكون في وقت منهي عن الصلاة فيه وذلك أول تبرغ الشمس قالوا: والفوائد لا تقضى في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها، وعلى هذا مذهب أصحاب الرأي. وقال مالك والشافعي والأوزاعي وأحمد وإسحاق: تقضى الفوائد في كل وقت نهى عن الصلاة فيه، أو لم ينه عنها إذا كان لها سبب، وذلك إنما نهى عن الصلاة في تلك الأوقات إذا كان تطوعاً وابتداء من قبل الاختيار دون الواجبات، فأما الفوائد فأنها تقضى الفوائد فيها إذا ذكرت في أي وقت كان بدليل الخبر، وروي معنى ذلك عن علي بن أبي طالب وابن عباس رضي الله عنه، وهو قول النخعي والشعبي وحمام وتأولوا أو من تأول منهم القصة في قود الرواحل وتأخير الصلاة عن المكان الذي كانوا فيه على أنه أراد أن يتحول عن المكان الذي أصابته الغفلة فيه والنسيان، كما يظهر هذا المعنى من الرواية الآتية من طريق أبان العطار.

فإن قيل: قد روى عن النبي ﷺ أنه قال: «تنام عيناى ولا ينام قلبي»^(١) فكيف ذهب عن الوقت ولم يشعر به؟! قلنا: قد تأوله بعض أهل العلم على أنه خاص في أمر الحدث وذلك أن النائم قد يكون منه الحدث ولا يشعر به، وليس كذلك رسول الله ﷺ فإن قلبه لا ينام حتى يشعر بالحدث. وقد قيل: إن ذلك من أجل أنه يوحى إليه في منامه فلا ينبغي لقلبه أن ينام، فأما معرفة الوقت وإثبات طلوع الشمس، فإن ذلك إنما يكون دركه بنظر العين دون القلب، فليس فيه مخالفة للحديث الآخر. انتهى.

قال المنذري: والحديث أخرجه مسلم [٦٨٠]، والترمذي [٣١٦٣]، وابن ماجه [٦٩٧].

٤٣٦ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نَابِئًا، نَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي هَذَا الْخَبَرِ قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَحَوَّلُوا عَنْ مَكَانِكُمْ الَّذِي أَصَابَتْكُمْ فِيهِ الْغَفْلَةُ». قَالَ: فَأَمَرَ بِلَالًا، فَأَذَّنَ، وَأَقَامَ، وَصَلَّى.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَاهُ مَالِكٌ، وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، وَابْنُ إِسْحَاقَ، لَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ الْأَذَانَ فِي حَبِيبِ الزُّهْرِيِّ هَذَا، وَلَمْ يُسَيِّدْ مِنْهُمْ أَحَدًا إِلَّا الْأَوْزَاعِيُّ، وَابْنُ الْعَطَّارِ، عَنْ مَعْمَرٍ.

(فأمر بلالاً فأذن وأقام) فإن قيل: إن ذكر الأذان في هذه الرواية من طريق أبان عن معمر زيادة عن معمر زيادة

(١) أخرجه البخاري (١١٤٧) من حديث عائشة.

ليست في رواية يونس التي تقدمت، ورواه مالك وسفيان بن عيينة والأوزاعي وعبد الرزاق عن معمر وابن إسحاق لم يذكر أحد منهم الأذان في حديث الزهري كما قال أبو داود.

قلنا: قد روى هذا الحديث هشام عن الحسن بن عمران بن حصين (صحيح) وذكر فيه الأذان، ورواه أبو قتادة الأنصاري عن النبي ﷺ، فذكر الأذان والإقامة، والزيادات إذا صحت مقبولة والعمل بها واجب. وقد اختلف أهل العلم في الفوائد هل يؤذن لها أم لا؟ فقال أحمد: يؤذن للفوائد ويقام لها، وإليه ذهب أصحاب الرأي، واختلف قول الشافعي في ذلك فأظهر أقواله أنه بقاء للفوائد ولا يؤذن لها. هذا ملخص ما قاله الخطابي. قلت: رواية هشام عن الحسن بن عمران بن حصين التي أشار إليها الخطابي، قد أخرجها الدارقطني [١/٣٨٥].

٣٧٧ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نَا حَمَّادٌ، عَنْ ثَابِتِ الْبَنَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رِيَّاحِ الْأَنْصَارِيِّ، نَا أَبُو قَتَادَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي سَفَرٍ لَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَمِلْتُ مَعَهُ، فَقَالَ: «انْظُرْ». فَقُلْتُ: هَذَا رَاكِبٌ، هَذَا رَاكِبَانِ، هَذَا ثَلَاثَةٌ، حَتَّى صِرْنَا سَبْعَةً، فَقَالَ: «اخْفِظُوا عَلَيْنَا صَلَاتَنَا» يَنْبِي صَلَاةَ الْفَجْرِ، فَضْرَبَ عَلَى آذَانِهِمْ، فَمَا يَقْظُهُمْ إِلَّا حَرُّ الشَّمْسِ، فَقَامُوا فَسَارُوا هَيْبَةً، ثُمَّ تَرَلُّوا فَتَوَضَّؤُوا، وَأَذَّنَ بِلَالٌ فَصَلُّوا رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ، ثُمَّ صَلُّوا الْفَجْرَ وَرَكِبُوا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: قَدْ فَرَّطْنَا فِي صَلَاتِنَا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّهُ لَا تَفْرِطُ فِي النَّوْمِ، إِنَّمَا التَّفْرِيطُ فِي الْيَقَظَةِ، فَإِذَا سَهَا أَحَدُكُمْ عَنْ صَلَاةٍ فَلْيُحْمِلْهَا حِينَ يَذْكُرُهَا، وَمِنَ الْغَدِّ لَوَقْتُ.» [م].

(أخبرنا حماد) الظاهر: أنه حماد بن سلمة لأن موسى بن إسماعيل المنقري مشهور بالرواية عنه، ويؤيده ما أخرجه الدارقطني [١/٣٨٦] من طريق يزيد بن هارون، قال: حدثنا حماد بن سلمة، حدثنا ثابت البناني وأما زياد بن يحيى الحساني فقال: حدثنا حماد بن واقد قال: حدثنا ثابت البناني وهو عند الدارقطني [١/٣٨٦] أيضاً. وفي رواية الترمذي [١٧٧]، والنسائي [٦١٦]، وابن ماجه [٦٩٨] أنه حماد بن زيد، فالترمذي والنسائي أخرج من طريق قتيبة: حدثنا حماد بن زيد وابن ماجه من طريق أحمد بن عبيدة حدثنا حماد بن زيد عن ثابت عن عبد الله بن رباح فذكر الحديث: فحمادون كلهم رَوَوْا هذا الحديث عن ثابت البناني. والله أعلم.

(عبد الله بن رباح) رباح هذا يفتح الراء وبالموحدة (فقال النبي ﷺ): أي: عن الطريق (فقال: انظر) وفي رواية لمسلم [٦٨١]: «ثم قال: هل ترى من أحد؟» (هذا راكبان) قال الشيخ ولي الدين العراقي: كذا في الأصول هذا بلا تشبيه، فكأنه يتأويل المرئي قلت: وفي بعض النسخ: «هذان راكبان» (فضرب على آذانهم) قال الخطابي: كلمة نصيحة من كلام العرب معناها: أنه حجب الصوت والحس عن أن يبلح آذانهم ففتنوها، ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَصَرْنَا عَنْهُمْ آذَانَهُمْ فِي الْكَهْفِ سِتْرِينَ عَدَدًا﴾ [الكهف: ١١] (فساروا هيبه) هو تصغير هبة أي: قليلاً من الزمان (وآذن بلال) فيه استحباب الأذان للصلاة الفاتنة (فصلوا ركعتي الفجر ثم صلوا الفجر) وفيه قضاء السنة الراتبة (قد فرطنا في صلاتنا) أي: قصرنا فيها وضيعناها (لا تفريط في النوم) أي: لا تقصير فيه، يعني: ليس في حال النوم تقصير ينسب إلى النائم في تأخيرها الصلاة (إنما التفريط) أي: التقصير يوجد (في اليقظة) هي بفتح القاف ضد النوم لأجل أنه ترك الصلاة حتى نفوت (فإذا سها أحدكم عن صلاة فليصلها حين يذكرها ومن الغد للوقت) معناها: أنه يصلي الصلاة الفاتنة حين يذكرها فإذا كان الغد يصلي صلاة الغد في وقتها المعتاد، وليس معناه أنه يقضي الفاتنة مرتين، مرة في الحال ومرة في الغد، ويؤيد هذا المعنى ما رواه الدارقطني في «سننه» [١/٣٨٥] من طريق الحسن بن عمران بن حصين (صحيح):

ثم أمر فأقام فصلى الغداة فقلنا: يا نبي الله ألا تقضيها لوقتها من الغد؟ فقال لهم رسول الله ﷺ: أينهاكم الله عن الربا وبقيله منكم؟ وقال الخطابي: قوله عليه السلام: «ومن الغد» موقت فلا أعلم أحداً من الفقهاء قال بها وجوباً، وشبه أن يكون الأمر به استحباباً ليحرز فضيلة الوقت في القضاء عند مصادفة الوقت والله أعلم. انتهى.

قال المنذري: والحديث أخرجه مسلم [٦٨١] نحوه أنتم منه، وأخرج النسائي [٦١٦]، وابن ماجه [٦٩٨] طرفاً

منه.

٤٣٨ - (شافع) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ نَصْرِ، نا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، نا الْأَسْوَدُ بْنُ شَيْتَانَ، نا خَالِدُ بْنُ سُمَيْرٍ، قَالَ: قَدِمَ عَلَيْنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِثَاحٍ الْأَنْصَارِيُّ مِنَ الْعِدَنَةِ، وَكَانَتْ الْأَنْصَارُ تَقْعُقُهُ، فَحَدَّثَنَا قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو فَكَّادَةَ الْأَنْصَارِيُّ فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَيْشَ الْأَمْرَاءِ، بِهِذِهِ الْقِصَّةُ، قَالَ: فَلَمْ نَتَوَقَّظْ إِلَّا الشَّمْسُ طَالَعَتْ، فَقُمْنَا وَهَلَيْنَ لِصَلَاتِنَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَيَسِّرُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى إِذَا تَمَالَتِ^(١) الشَّمْسُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يَرْكَعُ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ فَلْيَرْكَعْهُمَا، فَقَامَ مَنْ كَانَ يَرْكَعُهُمَا وَمَنْ لَمْ يَكُنْ يَرْكَعُهُمَا فَرَكَعَهُمَا، ثُمَّ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُنَادَى بِالصَّلَاةِ، فَتَوَدَّعَ بِهَا فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى بِنَا فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «أَلَا إِنَّا نَحْمَدُ^(٢) اللَّهَ لَأَنَّ لَمْ نَكُنْ فِي شَيْءٍ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا يَشْكُلُنَا عَنْ صَلَاتِنَا، وَلَكِنْ لَوَدَّعْنَا كَانَتْ بِيَدِ اللَّهِ [عَزَّ وَجَلَّ]، فَأَرْسَلَهَا إِلَى شَاءَ، فَمَنْ أَذْرَكَ مِنْكُمْ صَلَاةَ الْغَدَاةِ مِنْ غَدٍ صَالِحًا، فَلْيَقْضِ مَعَهَا يَتْلَاهَا».

(خالد بن سمير) بضم السين المهملة مصغراً، كذا ضبطه الذهبي في كتاب «المشبه والمختلف» والزليعي في «تخريجه» وهو الصحيح المعتمد (جيش الأمراء) هو جيش غزوة مؤتة بضم الميم وسكون الواو بغير همزة وحكى بالهمزة وحكى بالهمزة أيضاً وهي من عمل البلقاء مدينة معروفة بالشام دون دمشق، وتسميتها غزوة جيش الأمراء لكثرة جيش المسلمين فيها وما لاقوه من الحرب الشديد مع الكفار، وهكذا في هذه الرواية أن ليلة التعريس وقعت في سرية مؤتة، والصحيح أنها كانت في الرجوع من غزوة خيبر (طالعة) بنصبه حالاً (وهلين) بفتح الواو وكسر الهاء يعني: فزعين يقول: وهل الرجل يوهل إذا كان قد فزع لشيء يصيبه (حتى إذا تعالت الشمس) بالعين وروي بالقاف أيضاً قال الخطابي: معنى قوله تعالت استقلالها في السماء وارتفاعها إن كانت الرواية هكذا، يعني بالقاف وتشديد اللام، وهو في سائر الروايات: تعالت بعين وخفة لام، ووزنه تفاعلت من العلو (قال رسول الله ﷺ) لأصحابه الحاضرين: (من كان منكم يركع) أي: يصلي (ركعتي الفجر) قبل تلك الواقعة في الحضر (فليركعهما) الآن أيضاً (فقام) بعد أمره ﷺ (من) كان من الصحابة (يركعهما) قبل ذلك في الحضر (و) كذا قام لأداء ركعتي الصبح (من لم يكن يركعهما) في الحضر، فقاموا كلهم جميعاً وركعوا ركعتي الفجر، فعلم بهذا التفسير أن الصحابة كلهم لم يكونوا يصلون ركعتين الفجر في الحضر، وبه فسر الحديث شيخ مشايخنا العلامة المتقن التحرير الذي لم تر مثله العيون الحافظ الحاج الغازي محمد إسماعيل الشهيد الدهلوي في الرسالة المباركة المسماة بـ «تنوير العيينين في إثبات رفع اليدين».

وعندي هذا تقصير من بعض الرواة وهو خالد بن سمير في أداء العبارة، فالأشبه عندي في معناه، أي: من

(١) في نسخة: «تَمَالَتْ». (في نسخة واحدة). (منه).

(٢) في نسخة: «بِحَمْدِ». (منه).

كان منكم يريد في هذا الوقت ركعتي الفجر فليركعهما الآن. فخيرهم رسول الله ﷺ في الركعتين لأجل السفر، فقام بعد أمره ﷺ من كان يريد أن يركعهما، ومنهم من لم يركعهما في ذلك الوقت لأجل الترخيص والله أعلم. ثم لا يخفى عليك أن حديث عبدالله بن رباح الأصباري عن أبي قتادة، روى ثابت البناني عن عبدالله بن رباح، ولم يذكر هذه الجملة، أي: من كان منكم إلخ. وثابت البناني هذا أحد الأئمة الأثبات المشاهير وثقه أحمد والنسائي والعجلي وأئني عليه شعبة وحماد بن زيد، وإنما تفرد به خالد بن سمير عن عبدالله بن رباح عن أبي قتادة فوهم فيه، وعلى أن أربعة عشر من الصحابة غير أبي قتادة رَوَوْا قصة ليلة التعريس مفصلاً ومجماً كعبدالله بن مسعود وبلال وأبي هريرة وعمران ابن حصين وعمرو بن أمية الضمري وذو مخبر وجبير بن مطعم وأنس وابن عباس وأبي مريم مالك بن ربيعة السلولي وأبي جحيفة وعبدالله بن عمرو وجندب وأبي أمامة رضي الله عنهم ولم يذكر أحد منهم في حديثه هذه الجملة قط وأحاديث هؤلاء مروية في «الصحيحين» وغيرهما بل لم ينقل أحد من الصحابة أنهم كانوا مخيرين لأداء ركعتي الفجر إن شاءوا صلوا وإن شاءوا تركوا كذا في «غاية المقصود».

(ألا) كلمة تنبيه (إنا حمد الله أنا لم نكن) إنا الأولى بالكسر والثانية بالفتح (يشغلنا) يفتح الياء (أني) أي: متى (فمن أدرك منكم صلاة الغداة) أي: الصبح (من غد صالحاً) أي: في وقتها المعتاد (فليقبض) أي: الصلاة الفائتة أيضاً (معها) أي: مع الصلاة الحاضرة (مثلها) أي: مثل الصلاة الحاضرة فيصلي من غد في وقتها المعتاد صلاة الفجر الحاضرة ثم يقضي ثانياً الصلاة الفائتة بالأمس.

قال البيهقي في «معركة السنن» [٣/١٤١-١٤٢]: وقد روى الأسود بن شيبان عن خالد بن سمير عن عبدالله بن رباح عن أبي قتادة في قصة نومهم عن الصلاة وقضائهم لها قال: فقال النبي ﷺ: «فمن أدركته هذه الصلاة من غد صالحاً فليصل معها مثلها، ولم يتابعه على هذه الرواية ثقة. وإنما الحديث عند سليمان بن المغيرة عن ثابت البناني عن عبدالله بن رباح عن أبي قتادة عن النبي ﷺ «في هذه القصة قال: ليس في النوم تفرط وإنما التفرط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الأخرى فإذا كان ذلك فليصلها حين يستيقظ فإذا كان من الغد فليصلها عند وقتها» أخبرنا أبو محمد بن يوسف أخبرنا أبو بكر القطان حدثنا إبراهيم بن الحارث حدثنا يحيى بن أبي بكر حدثنا سليمان بن المغيرة قال: حدثني ثابت البناني فذكره رواه مسلم في «الصحيح» [٦٨١] عن شيبان بن فروخ عن سليمان وإنما أراد والله أعلم أن وقتها لم يتحول إلى ما بعد طلوع الشمس بنومهم وقضائهم لها بعد الطلوع، فإذا كان الغد فليصلها عند وقتها يعني: صلاة الغد هذا هو اللفظ الصحيح وهذا هو المراد به فحمله خالد بن سمير عن عبدالله بن رباح على الوهم انتهى كلامه بحروفه.

والحاصل أن خالد بن سمير وهم في هذا الحديث في ثلاثة مواضع: الأول: في قوله: جيش الأمراء. والثاني: في قوله: من كان منكم يركع ركعتي الفجر إلخ. والثالث: في قوله: فليقبض معها مثله والله أعلم. كذا في «غاية المقصود شرح سنن أبي داود».

٤٣٩ - (صحيح) حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ عَوَيْنَ، أَنَّ خَالِدَ بْنَ سَمِيرٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ فِي هَذَا الْخَبَرِ، قَالَ: فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَقْبِضُ لِرُؤُوسِكُمْ حَيْثُ شَاءَ، وَرُكْعًا حَيْثُ شَاءَ، ثُمَّ قَالَتْ بِالصَّلَاةِ فَقَامُوا فَتَطَهَّرُوا، حَتَّى إِذَا ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ، قَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّى بِالنَّاسِ. [خ].

(قم) يا بلال (فصلی بالناس) فيه استحباب الجماعة في الفاتحة. قال المنذري: والحديث أخرجه البخاري [٥٩٥]، والنسائي [٨٤٦] طرفاً منه.

٤٤٠ - (صحيح) حَدَّثَنَا هَمَّادٌ، نَاصِبٌ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمَعْنَاهُ قَالَ: تَوَضَّأُوا^(١) حِينَ ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ فَصَلُّوا بِهِمْ. [خ، نحوه].

٤٤١ - (صحيح) حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ الْعَبْرِيُّ، نَاصِبٌ، نا سَلِيمَانُ بْنُ دَاوُدَ - وَهُوَ الطَّلَاحِيُّ -، نا سَلِيمَانُ - يَغْنِي ابْنَ الْمُغْبِرَةِ -، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رِجَاحٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ فِي التَّوَمِّ تَغْرِيطٌ، إِنَّمَا التَّغْرِيطُ فِي الْبَقِطَةِ، أَنْ تُوَضَّرَ صَلَاةٌ حَتَّى يَدْخُلَ وَثْقُ أُخْرَى». [م، مضى نحوه برقم (٤٣٧)].

٤٤٢ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَكْثَمٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيَصِلْهَا إِذَا ذَكَرَهَا، لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ». [ق].

(لا كفارة لها إلا ذلك) معناه: لا يجزیه إلا الصلاة مثلها ولا يلزمه مع ذلك شيء آخر. استدلل بالحصر الواقع في هذه العبارة على الاكتفاء بفعل الصلاة عند ذكرها وعدم وجوب إعادتها عند حضور وقتها من اليوم الثاني قال الحافظ في «الفتح»: لكن في رواية أبي داود من حديث عمران بن حصين في هذه القصة: «من أدرك منكم صلاة الغداة من غد صالحاً فليقض معها مثلها» لم يقل أحد من السلف باستحباب ذلك أيضاً بل عدوا الحديث غلط من رواية وحكى ذلك الترمذي وغيره عن البخاري. ويؤيد ذلك ما رواه النسائي^(٢) من حديث عمران بن حصين أيضاً أنهم قالوا: يا رسول الله ألا نقضها لوقتها من الغد؟ فقال ﷺ: ألا ينهاكم الله عن الربا، ويأخذكم منكم؟ انتهى.

قلت: ليس هذا اللفظ في «سنن أبي داود» من حديث عمران بن حصين بل من طريق خالد بن سمير عن عبدالله ابن رباح عن أبي قتادة الأنصاري.

قال المنذري: والحديث أخرجه البخاري [٥٩٧]، ومسلم [٦٨٤]، والترمذي [١٧٨]، والنسائي [٦١٣]، وابن ماجه [٦٩٥].

٤٤٣ - (صحيح) حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ بَكَّةَ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبيدٍ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ عَمْرِانَ بْنِ حُصَيْنٍ: أَنَّ ١٧٠/١ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ فِي سَبِيلٍ لَهُ، فَأَتَاوْا عَنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ، فَاسْتَقْبَلُوا بِحَرِّ الشَّمْسِ، فَارْتَفَعُوا قَلِيلاً حَتَّى اسْتَقَلَّتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ امْرُؤُؤُنَا فَأَذَّنَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ، ثُمَّ أَقَامَ ثُمَّ صَلَّى الْفَجْرَ.

(عن الحسن) وهو البصري (فارفعوا) أي: ذهبوا (حتى استقلت الشمس) أي: ارتفعت وتعلت (ركعتين قبل الفجر) هما سنة الفجر. قال المنذري: ذكر علي بن المديني وأبو حاتم الرازي وغيرهما أن الحسن لم يسمع من عمران ابن حصين. وقد أخرج البخاري [٣٥٧١]، ومسلم [٦٨٢] حديث عمران بن حصين مطولاً من رواية أبي رجاء العطاردي عن عمران، وليس فيه ذكر الأذان والإقامة.

(١) في «نسخة»: «توضَّأوا». (منه).

(٢) لم نجده عند النسائي لا في «المجتبى» ولا في «الكبرى»، وهو في «سنن الدارقطني» (١/٣٨٥)، ولعل كلمة النسائي محرفة عنها، والله أعلم.

٤٤٤ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَبَّاسُ الْعَتَرِيُّ، (ح)، وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ - وَهَذَا لَفْظُ عَبَّاسٍ - أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ حَدَّثَهُمْ، عَنْ حَبِيبَةَ بْنِ شَرِيحٍ، عَنْ عَبَّاسِ بْنِ عَبَّاسٍ - يُعْنِي الْقَتَابِيَّ -، أَنَّ كَلْبَةَ بْنَ صُنَيْحٍ حَدَّثَهُمْ، أَنَّ الزُّبَيْرَ قَالَ حَدَّثَهُ عَنْ عُمِّهِ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ الضُّمَيْرِيِّ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَصْفَارِهِ، فَتَأَمَّ عَنِ الصُّنْحِ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَاسْتَيْقِظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «تَهَلَّوْا عَنْ هَذَا الْمَكَانِ» قَالَ: ثُمَّ أَمَرَ بِإِلَاقَةِ فَاذَنْ، ثُمَّ تَوَضَّؤُوا وَصَلُّوا رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ، ثُمَّ أَمَرَ بِإِلَاقَةِ فَاقَامَ الصَّلَاةَ، فَصَلَّى بِهِمْ صَلَاةَ الصُّنْحِ.

(عن عياش) بالشين المعجمة (عن عمه عمرو بن أمية) هو بدل من عمه (أسفاره) جمع سفر.

٤٤٥ - (صحيح) حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ بْنُ الْحَسَنِ، نَاحِجًا - يُعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ -، ثَنَا حَرِيزٌ، (ح)، وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ أَبِي الْوَزِيرِ، ثَنَا مَيْسَرٌ - يُعْنِي الْحَلْبِيَّ -، حَدَّثَنَا حَرِيزٌ - يُعْنِي ابْنَ عُثْمَانَ -، حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ ذِي مَخْبَرٍ الْحَبَشِيِّ، وَكَانَ يَخْدُمُ النَّبِيَّ ﷺ فِي هَذَا الْخَبَرِ قَالَ: فَتَوَضَّأَ - يُعْنِي الثَّيْبِيَّ ﷺ - وَضُوءَهُ أَلَمْ يَلْتُ مِنْهُ الثَّرَابُ، ثُمَّ أَمَرَ بِإِلَاقَةِ فَاذَنْ، ثُمَّ قَامَ الثَّيْبِيَّ ﷺ فَرَكَعَ رَكَعَتَيْنِ غَيْرَ عَجَلٍ، ثُمَّ قَالَ لِيَلَالٍ: «لَيْلُ الصَّلَاةِ» ثُمَّ صَلَّى [الْفَرْضَ] وَهُوَ غَيْرُ عَجَلٍ. قَالَ: عَنْ حَاجَّاجٍ: عَنْ يَزِيدَ بْنِ صُلَيْحٍ [قَالَ]: حَدَّثَنِي ذُو مَخْبَرٍ - رَجُلٌ مِنَ الْحَبَشَةِ - وَقَالَ عُبَيْدٌ: يَزِيدُ بْنُ صَالِحٍ.

(حريز) بفتح الحاء وكسر الراء المهملتين وآخره زاي معجمة، ابن عثمان الرحي ثقة ثبت، رمي بالنصب من الخامسة مات سنة ثلاث وستين وله ثلاث وثمانون. قاله الحافظ في «التقريب»: (عبيد بن أبي الوزير) قال الحافظ في «التقريب». عبيد الله بن أبي الوزير بفتح الزاي ويقال أبو الوزير، ويقال: عبيد بلا إضافة من شيوخ أبي داود، ولا يعرف حاله من الحادية عشرة. وقال السيوطي: عبيد بن أبي الوزير أي: على وزن أمير، وفي رواية الخطيب: ابن أبي الوزير أي: على وزن سبب بفتح الواو الزاء وبعدها راء لا يعلم روى عنه سوى أبي داود، ولا يعلم فيه توثيق ولا جرح. انتهى. (يزيد بن صالح) قال في «الخلاصة»: يزيد بن صالح أو ابن صليح مصغر صلح الرحي الحمصي عن ذي مخبر، وعنه حريز قال أبو داود: شيوخ حريز كلهم ثقات (عن ذي مخبر) قال الحافظ في «التقريب»: ذو مخبر بكسر أوله وسكون المعجمة وفتح الموحدة وقيل: بدلها ميم الحبشي صحابي نزل الشام وهو ابن أخي النجاشي (لم يلبث) بتخفيف المثناة من لثى بالكسر إذا ابتل، معناه: لم يبتل ولم يخلط، وقال بعضهم: هو بضم اللام وتشديد المشاة من فوق من لت الرجل السويق لنا: إذا به بشيء من الماء يعني: خفف صب ماء الوضوء بحيث لم يخلط التراب بالماء، والمراد بهما واحد.

٤٤٦ - (شاذ) حَدَّثَنَا مَوْثِقُ بْنُ الْفَضْلِ، ثَنَا الْوَلِيدُ، عَنْ حَرِيزٍ - يُعْنِي ابْنَ عُثْمَانَ -، عَنْ يَزِيدَ بْنِ صُلَيْحٍ، عَنْ ذِي مَخْبَرٍ ابْنِ أَبِي النَّجَّاشِيِّ، فِي هَذَا الْخَبَرِ قَالَ: فَاذَنْ وَهُوَ غَيْرُ عَجَلٍ.

(في هذا الخبر) ساق الحديث بطوله في «مجمع الزوائد» [١/ ٣٢٠].

٤٤٧ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، ثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ جَامِعِ بْنِ شَدَّادٍ، [قَالَ]: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي عَلَقَمَةَ [قَالَ]: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَعْدٍ قَالَ: أَتَيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ زَيْنَ الْحُدَيْبِيَّةِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يَحْلُوْنَا» فَقَالَ بِلَالٌ: أَنَا، فَتَأَمَّوْا حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَاسْتَيْقِظَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «افْعَلُوا كَمَا كُتِّمْتُمْ تَفْعَلُونَ» قَالَ: فَقَعْنَا قَالَ: «فَكَذَلِكَ فَافْعَلُوا، لِمَنْ تَأَمَّ أَوْ نَسِيَ».

(زمن الحديثية) هذا يخالف ما تقدم أن هذه القصة كانت في رجوعه خيبر، وجاء في الطبراني (كما في

«المجمع» (١/٣٣٢): أنها كانت في غزوة تبوك، وجمع بتعدد القصة قاله في «فتح الودود» (من يكلؤنا) أي: يحفظ لنا الليل ويحرس (فاستيقظ) أي: انتبه (فقال: افعلوا كما كنتم تفعلون) وفي رواية لمسلم [٦٨١]، وأحمد [٢٩٨/٥]: «فصنع كما كان يصنع كل يوم»^(١) فيه إشارة إلى أن صفة قضاء الفائتة كصفة أدائها، فيؤخذ منه: أنه يجهر في الصبح المقضية بعد طلوع الشمس. قال المنذري: والحديث أخرجه النسائي [٦١٢].

١٢ - باب في بناء المساجد

٤٤٨ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّاحِبِ بْنِ سَفْيَانَ، أَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي فَرَّازَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أُمِرْتُ بِتَشْيِيدِ الْمَسَاجِدِ» قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «لِتَزُخْرَفَهَا كَمَا زُخْرِفَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى».

(ما) نافية (أمرت) بصيغة المجهول (بتشييد المساجد) قال الخطابي: التشييد رفع البناء وتطويله (قال ابن عباس) هكذا رواه ابن حبان [١٦١٥] موقوفاً، وقبله أيضاً حديث ابن عباس لكنه مرفوع. وظن الطيبي في «شرح المشكاة» أنهما حديث واحد. قاله الشوكاني في «النيل». (لتزخرفها) يفتح اللام وهي لام القسم ويضم المثناة وفتح الزاي وسكون الخاء المعجمة وضم الفاء وتشديد النون وهي نون التأكيد. والزخرفة الزينة، وأصل الزخرف الذهب ثم استعمل في كل ما يتزين به. قاله علي القاري. وقال الحافظ: وهذا يعني فتح اللام هو المعمد. انتهى.

قال الخطابي: معنى قوله لتزخرفها لتزينها. وأصل الزخرف الذهب يريد تمويه المساجد بالذهب ونحوه، ومنه قولهم: زخرف الرجل كلامه إذا موهه وزينه بالباطل. والمعنى: أن اليهود والنصارى إنما زخرفوا المساجد عندما حرقوا ويدلوا وتركوا العمل بما في كتبهم، يقول: فأنتم تصيرون إلى مثل حالها إذا طلبتم الدنيا بالدين وتركتم الإخلاص في العمل، وصار أمركم إلى المراءات بالمساجد والمباهاة في تشييدها وتزيينها.

(كما زخرفت اليهود والنصارى) قال علي القاري: وهذا بدعة لأنه لم يفعله عليه السلام، وفيه موافقة أهل الكتاب. وفي «النهاية»: الزخرف النقوش والتصاوير بالذهب.

٤٤٩ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخَزَائِعِيُّ، أَنَا حَفَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي فَلَاحَةَ، عَنْ أَنَسٍ. وَكَثَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَتَبَايَهِيَ النَّاسُ فِي الْمَسَاجِدِ».

(حتى يتبايئ الناس في المساجد) أي: يتفاخر في شأنها أو بنائها يعني: يتفاخر كل أحد بمسجده ويقول: مسجدي أرفع أو أزین أو أحسن رياء وسمعة واجتلاباً للمدحة. قال ابن رسلان: هذا الحديث فيه معجزة ظاهرة لإخياره ﷺ عما سيقع بعده فإن تزويق المساجد والمباهاة بزخرفتها كثر من الملوك والأمراء في هذا الزمان بالقاهرة والشام وبيت المقدس بأخذهم أموال الناس ظلماً وعمارتهم بها المدارس على شكل بديع نسال الله السلامة والعافية. انتهى. قال المنذري: والحديث أخرجه النسائي [٦٨٩]، وابن ماجه [٧٣٩].

٤٥٠ - (ضعيف) حَدَّثَنَا رَجَاءُ بْنُ مَرْجَى، أَنَا أَبُو هَمَّامٍ الدَّلَالُ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَبِّبٍ، ثنا سَعِيدُ بْنُ السَّائِبِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَّاضٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَجْعَلَ مَسْجِدَ الطَّائِفِ

(حيث كان طوافيتهم) هي جمع طاغوت وهو بيت الصنم الذي كانوا يتعبدون فيه لله تعالى ويتقربون إليه بالأصنام على زعمهم . وعثمان بن أبي العاص المذكور هو الثغفي أمره النبي ﷺ بذلك حين استعمله على الطائف . والحديث يدل على جواز جعل الكنائس والبيع وأمكنة الأصنام مساجد ، وكذلك فعل كثير من الصحابة حين فتحوا البلاد جعلوا متعبداتهم متعبدات للمسلمين وغيروا محاريبها . وإنما صنع هذا لانتهاك الكفر وإيذاء الكفار حيث عبدوا غير الله هنا . وقد عمل على هذه السنة ملك الهند السلطان العادل عالم كير^(١) رحمه الله حيث بنى عدة مساجد في معبد الكفار خذلهم الله تعالى . قال المنذري : والحديث أخرجه ابن ماجه [٧٤٣] .

٤٥١ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ قَارِسٍ ، وَمُجَاهِدُ بْنُ مُوسَى - وَهُوَ أَثَمٌ - قَالَا : ثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِزْرَاهِيمَ ، ثَنَا أَبِي ، عَنْ صَالِحٍ ، قَالَ : نَا نَائِعٌ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو أَخْبَرَهُ : أَنَّ الْمَسْجِدَ كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَبْنًى بِاللَّيْنِ وَالْجَرِيدِ ، وَعَمْدُهُ - قَالَ مُجَاهِدٌ : عُمْدُهُ - مِنْ^(٢) خَشَبِ النَّخْلِ ، فَلَمْ يَزِدْ فِيهِ أَبُو بَكْرٍ شَيْئًا ، وَزَادَ فِيهِ عُمَرُ ، وَبَنَاهُ^(٣) عَلَى بَنَائِهِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِاللَّيْنِ وَالْجَرِيدِ ، وَأَعَادَ عَمْدَهُ - وَقَالَ مُجَاهِدٌ : عُمْدُهُ - خَشَبًا ، وَغَيْرُهُ

(١) في (الهندية) : «عالم كير» فارسية وهي مركبة من كلمتين ، ومعناها : «فاتح الدنيا» ، ولعله والله أعلم يشير إلى ما ذكره الحافظ الإمام ابن كثير في (حوادث سنة ثمان عشرة وأربع مائة) من كتابه «البداية والنهاية» (١٢/٣١-٣٢) قال : «وفيها ورد كتابٌ عن محمود بن سُبُكْتِكِينَ (وهو فاتح الهند ، وصفه ابن كثير بـ (الإمام العادل ، يمين الدولة ، وأمين الملة ، وقد توفي سنة ٤٢١هـ) ، يذكر أنه دخل بلاد الهند أيضاً ، وأنه كسر الصنم الأعظم الذي لهم المسمى بـ (سومَنَات) ، وقد كانوا يقدون إليه من كل فجٍ عميقاً كما يقد الناس إلى الكعبة البيت الحرام وأعظم ، ويُفوقون عنده الثقات والأموال الكثيرة ، التي لا تُوصف ولا تُعد ، وكان عليه من الأوقاف عشرة آلاف قرية ومدينة مشهورة ، وقد امتلأت خزائنه أموالاً ، وعنده ألف رجل يخدمونه ، وثلاث مائة رجل يحلقون رؤوس حبيبه ، وثلاث مائة رجل يفتنون ويرقصون على بابهِ لما يُضرب على بابهِ الطبول والبوقات) وكان عنده من المهاجرين الوف يأكلون من أوقافه ، وقد كان البعيد من الهند يتمنى لو بلغ هذا الصنم ، وكان يعوقه طول المفاوز ، وكثرة الموانع والأكلت ، ثم استخار الله السلطان محموداً لما بلغه خبرُ هذا الصنم وعبادته ، وكثرة الهند في طريقه ، والمفاوز المُهلَكة ، والأرض الخطرة في تجسُّم ذلك في جيشه ، وأن يقطع تلك الأموال إليه ، فتدب جيشه لذلك ، فالتَّيَّب معه ثلاثون ألفاً من المقاتلة ، ممن اختارهم لذلك ، سوى المتطوعة ، فلمهم الله حتى انتهوا إلى بلد هذا الوزن ، ونزلوا بساحة عُبَّاده ، فإذا هو بمكان بقدر المدينة العظيمة ، قال : فما كان بأسرعُ مِن أن ملكناه وقتلنا من أهله خمسين ألفاً ، وقلمنا هذا الوزن ، وأوقدنا تحته النار . وقد ذكر غير واحد : أن الهنود يذلُّوا للسلطان محمود أموالاً جزيلةً لترك هذا الصنم الأعظم ! فأشار من أشار من الأمراء على السلطان محمود بأخذ الأموال وإبقاء هذا الصنم لهم ! أما ابنه البيه بالبراحة فقال : حتى استخيرَ الله عزَّ وجلَّ فلما أصبح ، قال : إني فكرت في الأمر الذي ذُكرَ : فرأيت أنه إذا نُوديت يوم القيامة : أين محمود الذي كثر الصنم ؟ أحبُّ إليَّ من أن يقال : الذي ترك الصنم ؛ لأجل ما يناله من الدنيا ! إن عم فكرته رحمه الله ، فوجد عليه وفيه من الجواهر والآلاء ، واللَّعب والجواهر النفيسة ما ينيف على ما يذلُّه له بأضعاف مضاعفة (وصدق) رسول الله ﷺ «من ترك شيئاً لله عوضه الله خيراً منه» ، ونرجوا الله له في الآخرة الثواب الجزيل الذي مثقالُ دَاقِقٍ منه خير من الدنيا وما فيها ، مع ما حصل له من الثناء الجميل الدنيوي ، فرحمه الله وأكرم نوابه .

وذكر هذا الخبر أيضاً الإمام الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٧/٤٩١) ، وابن الأثير في «الكامل» (٩/٣٤٢) ، وابن الجوزي في «المنتظم» (٢٩/٨) ، وغيرهم .

(٢) في «نسخة» . (منه) .

(٣) في «نسخة» : «بَنَاهُ» . (منه) .

عُثْمَانُ، فَرَادَ فِيهِ زِيَادَةٌ كَثِيرَةٌ، وَبَنَى جِدَارَهُ بِالْحِجَارَةِ الْمُتَقَوِّشَةِ وَالْقَصْبَةِ، وَجَعَلَ عُمُدَهُ مِنْ حِجَارَةٍ مُتَقَوِّشَةٍ وَسَقَفَهُ
بِالسَّاجِ، قَالَ مُجَاهِدٌ: وَسَقَفَهُ السَّاجَ. [خ].
قَالَ أَبُو دَاوُدَ: الْقَصَّةُ الْجِصُّ.

(كان على عهد رسول الله ﷺ) أي: في زمانه وأيامه (مبنياً باللبين) بفتح اللام وكسر الباء الموحدة، ويقال: اللبنة بكسر اللام وسكون الباء الموحدة وهي ما يعمل من الطين يعني الطوب والأجر التيء وهو بضم الجيم وتشديد الراء (الجريد) أي: جريد النخل وهو الذي يجرد عنه الخوص أي: الورق. ومعناه بالفارسية: شاخ درخت خرما برگ دور کرده (وعمده) بفتح العين والميم (قال مجاهد عمده) أي: بضم العين والميم وهي رواية مجاهد وكلاهما جمع الكثرة لعمود البيت وجمع القلة أعمدة والعمود معناه بالفارسية: ستون (من خشب النخل) قال الحافظ: هي بفتح الخاء والشين ويجوز ضمهما انتهى. فقلوه: عمده مبتداً ومن خشب النخل خبره (فلم يزد فيه أبو بكر شيئاً) يعني: لم يغير فيه شيئاً بالزيادة والقصاص (وزاد فيه عمر وبناء على بنائه) يعني: زاد في الطول والعرض ولم يغير في بنائه بل بناء على بنیان النبي ﷺ يعني: بآلاته التي بناها النبي ﷺ (في عهد رسول الله ﷺ) إما صفة للبناء أو حال (وأعاد عمده) قال العيني: وإنما غير عمده لأنها تلفت. قال السهيلي: نخرت عمده في خلافه عمر فجددها (وغيره عثمان) أي: من الوجين التوسيع وتغيير الآلات (بالحجارة المتقوشة) أي: بدل اللبني (والقصبة) بفتح القاف وتشديد الصاد المهملة وهي الجص بلغة أهل الحجاز. وقال الخطابي: تشبه الجص وليست به. قاله الحافظ في «الفتح». وقال العيني: الجص لغة فارسية معربة وأصلها كج وفيه لغتان فتح الجيم وكسرها (وسقفه بالساج) هو بفتح السين وإسكان القاف بلفظ الاسم عطفاً على عمده قال الحافظ: والساج نوع من الخشب معروف يؤتى به من الهند (وسقفه الساج) هو بلفظ الماضي من التسقيف من باب الضعيل عطفاً على جعل.

قال الحافظ في «الفتح»: قال ابن بطال وغيره: هذا يدل على أن السنة في بنیان المسجد القصد وترك الغلو في تحسينه، فقد كان عمر مع كثرة الفتح في أيامه وسعة المال عنده لم يغير المسجد عما كان عليه وإنما احتاج إلى تجديده لأن جريد النخل كان قد نخر في أيامه، ثم كان عثمان والمال في زمانه أكثر فحسنه بما لا يقتضي الزخرفة ومع ذلك فقد أنكر بعض الصحابة عليه. وأول من زخرف المساجد الوليد بن عبد الملك بن مروان وذلك في أواخر عصر الصحابة، وسكت كثير من أهل العلم عن إنكار ذلك خوفاً من الفتنة.

٤٥٢ - (ضعيف) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، ثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ فِرَاسٍ، عَنْ عَطِيَّةَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: إِنَّ سَجْدَةَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ سَرَاوِيَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ جُدُوعِ الثُّخْلِ، أَغْلَاهُ مُظَلَّلٌ بِجَرِيدِ الثُّخْلِ، ثُمَّ إِذَا نَخَرَتْ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ، فَبَنَاهَا بِجُدُوعِ الثُّخْلِ، وَبِجَرِيدِ الثُّخْلِ، ثُمَّ إِذَا نَخَرَتْ فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ، فَبَنَاهَا بِالْأَجْرِ فَلَمْ تَزَلْ ثَابِتَةً حَتَّى الْآنَ.

(كانت سواريه) جمع سارية (من جدوع النخل) هي جمع جذع بالكسر ساق النخلة والفارسية: تنه وبن درخت خرما (اعلاه) أي: أعلى المسجد (مظلل) بصيغة المجهول من الظل أي: جعل سقف المسجد وظلل لانتقاء الحر (بجريد النخل) هو الذي يجرد عنه الخوص أي: الورق (ثم أنها) أي: سواريه (نخرت) أي: بليت (فبناها) أي: بنى أبو بكر رضي الله تلك السارية (بجدوع النخل) وبنى سقف المسجد (بجريد النخل) كما كان في عهد النبي ﷺ ولم

بغيره شيئاً (فبناها) أي: بني عثمان رضي الله عنه تلك السارية (بالأجر) بضم الجيم وتشديد الرأى معناه بالفارسية: خشت بخته.

٤٥٣ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، ثنا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ أَبِي النَّجَّاحِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، فَنَزَلَ فِي غُلُوِّ الْمَدِينَةِ فِي حَيٍّ يُقَالُ لَهُمْ: بَنُو عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، فَأَقَامَ فِيهِمْ أَرْبَعَ عَشْرَةَ لَيْلَةً، ثُمَّ أُرْسِلَ إِلَى بَنِي النَّجَّارِ، فَجَاؤُوا مُتَقَلِّدِينَ سِيُوفَهُمْ، فَقَالَ أَنَسٌ: فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَاحِلَتِهِ وَأَبُو بَكْرٍ رَدْفُهُ، وَمَعَهُ بَنِي النَّجَّارِ حَوْلَهُ حَتَّى أَلْقَى يَفَاءَ أَبِي أَيُّوبَ. وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي حَيْثُ أَذَرَكْنَهُ الصَّلَاةَ، وَيُصَلِّي فِي مَرَابِضِ النَّعَمِ، وَإِنَّهُ أَمَرَ بَنِيَاءَ الْمَسْجِدِ، فَأُرْسِلَ إِلَى بَنِي النَّجَّارِ قَالَ: «يَا بَنِي النَّجَّارِ، تَأْمِنُونِي بِحَاطِطِكُمْ هَذَا» فَقَالُوا: وَاللَّهِ لَا نَطْلُبُ مَنَّهُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ [عَزَّ وَجَلَّ]، قَالَ أَنَسٌ: وَكَانَ فِيهِ مَا أَقُولُ لَكُمْ: كَانَتْ فِيهِ قُبُورُ الْمُشْرِكِينَ، وَكَانَتْ فِيهِ حَرْبٌ، وَكَانَتْ فِيهِ نَخْلٌ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقُبُورِ الْمُشْرِكِينَ فَنُفِثَتْ، وَبِالنَّخْلِ فَنُفِثَتْ، وَبِالنَّخْلِ فَفُتِّعَ، فَصُفِّتْ ^(١) النَّخْلُ قِبْلَةَ الْمَسْجِدِ، وَجَعَلُوا عِصَادَتَيْهِ حِجَابَةً، وَجَعَلُوا يَنْقُلُونَ الصَّخْرَ وَهُمْ يَرْتَجِرُونَ، وَالنَّبِيُّ ﷺ مَعَهُمْ [وَهُوَ] يَقُولُ: اللَّهُمَّ لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُ الْأَخْيَرَةِ فَأَنْصِرِ الْأَنْصَارَ وَالْمُهَاجِرَةَ [ق].

(عن أبي النجاشي) بفتح الناء المشناة من فوق وتشديد الياء آخر الحروف وفي آخره حاء مهملة واسمه يزيد بن حميد الضبي قاله العيني (في علو المدينة) بالضم وهي العالية (في حي) بتشديد الياء وهي القبيلة وجمعها أحياء (بنو عمرو ابن عوف) بفتح العين فيها (فأقام فيهم أربع عشرة ليلة) ثم خرج قال الحافظ وهو الصواب من هذا الوجه. انتهى وهذه رواية الأثيرين (ثم أرسل إلى بني النجار) قال العيني: وبنو النجار هم بنو تيم اللات بن ثعلبة بن عمرو بن الجهم، والنجار قبيل كبير من الأنصار، وتيم اللات هو النجار سمي بذلك لأنه اختن بقدم و قيل: بل ضرب رجلاً بقدم فجرحه انتهى. وقال الحافظ: إنما طلب بني النجار لأنهم كانوا أحوال عبدالمطلب لأن أمه سلمى منهم، فأراد النبي ﷺ النزول عندهم لما تحول من قباء، والنجار بطن من الخزرج واسمه تيم اللات بن ثعلبة (فجاءوا متقلدين سيوفهم) قال العيني: كذا في رواية الأثيرين بنصب السيوف وثبوت النون لعدم الإضافة، وفي رواية بإضافة متقلدين إلى السيوف وسقوط النون للإضافة، وعلى كل حال هو منصوب على الحال من الضمير الذي في جاءوا والتقلد: جعل نجاد السيف على النكب (على راحلته) الراحلة المركب من الإبل ذكرأ كان أو أنثى، وكانت راحلته ناقة تسمى الفصواء قاله العيني (وأبو بكر ردفه) قال الحافظ: كان النبي ﷺ أودفه تشريقاً له وتوياً بقدره وإلا كان لأبي بكر ناقة هاجر عليها انتهى. وقال العيني: هو جملة اسمية في موضع النصب على الحال. والردف بكسر الراء وسكون الدال المرتداف وهو الذي يركب خلف الراكب، وكان لأبي بكر ناقة فلعلهم تركها في بني عمرو بن عوف لمرض أو غيره ويجوز أن يكون ردحا إلى مكة ليحمل عليها أهله، وثم وجه آخر حسن وهو أن ناقته كانت معه ولكنه ما ركبها لشرف الارتداف خلفه لأنه تابعه والخليفة بعده (وملا بني النجار حوله) جملة اسمية حالية، والملا: أشرف القوم ورؤسؤهم سموا بذلك لأنهم ملي بالراي والغناء، والملا: الجماعة والجمع أملاء (حتى ألقى) أي: حتى ألقى رحله والمفعول محذوف يقال: ألقى الشيء إذا طرحه (بفناء أبي أيوب) أي: بفناء دار أبي أيوب الفناء بكسر الفاء سعة أمام الدار

(١) في نسخة: «فصفتها». (مه).

والجمع: أفتية. واسم أبي أيوب خالد بن زيد الأنصاري. قال الحافظ: والفناء الناحية المتسعة أمام الدار (في مريض الغنم) أي: أماكنها وهو بالموحدة والضاد المعجمة جمع مريض بكسر الميم (وإنه أمر) بكسر الهمزة في إن لأنه كلام مستقل بذاته أي: أن النبي ﷺ أمر ببناء المسجد، ويروى أمر على بناء المفعول فعلى هذا يكون الضمير في إنه للشأن (ثاموني) أي: يبعونه بالثمن. قال الحافظ: هو بالثلثة، أي: اذكروا لي ثمنه لأذكر لكم الثمن الذي اختاره. قال ذلك على سبيل المساومة: فكأنه قال ساوموني في الثمن (يحافظكم هذا) الحافظ هنا البستان يدل عليه قوله: وفيه نخل والنخل فقطع (لا نطلب ثمنه إلا إلى الله) قال الحافظ: تقديره لا نطلب الثمن لكن الأمر فيه إلى الله أو إلى بمعنى من، وكذا عند الإسماعيلي: لا نطلب ثمنه إلا من الله. وزاد ابن ماجه [٧٤٢] (صحيح): «أبداء»، وظاهر الحديث أنهم لم يأخذوا منه ثمنًا، وخالف في ذلك أهل السير انتهى. والمعنى: لا نطلب منك الثمن بل نبرع به ونطلب الثمن أي: الأجر من الله تعالى (وكان فيه) أي: في الحائط الذي بنى في مكانه المسجد (فيه خرب) قال الحافظ: قال ابن الجوزي: المعروف فيه فتح الخاء المعجمة وكسر الراء بعدها موحدة جمع خربة ككلم وكلمة. قلت: وحكى الخطابي أيضاً: كسر أوله وفتح ثانيه جمع خربة كمنب وعنية (وبالنخل) أي: أمر بالنخل فقطع (فصفف النخل قبلة المسجد) من صفت الشيء صفًا أي: جعلت قبلة المسجد من النخل. قال العيني: ولعل المراد بالقبلة جهتها لا القبلة المعهودة اليوم فإن ذلك لم يكن ذلك الوقت (عضادتيه) تثنية عضادة بكسر العين عن صاحب العين أعضاء كل شيء ما يشده من حواليه من البناء وغيره مثال عضاد الحوض وهي صفائح من حجارة ينصب على شفيره وفي «التهذيب» للأزهري: عضادات الباب الخشبتان المصنوبتان عن يمين الداخل منه وشماله قاله العيني. (يتقلون الصخر) أي: الحجارة (وهم يرتجزون) أي: يتعاطون الرجز من الرجز وهو ضرب من الشعر (معهم) جملة حالية أي: والنبي ﷺ يرتجز معهم (اللهم) معناه: يا الله. قال الحافظ: في الحديث جواز التصرف في المقبرة المملوكة بالهبة والبيع، وجواز نبش القبور الدارسة إذا لم تكن محترمة، وجواز الصلاة في مقابر المشركين بعد نبشها إخراج ما فيها، وجواز بناء المساجد في أماكنها. انتهى. قلت: فيه جواز الإرداف وفيه جواز الصلاة في مريض الغنم. قال المنذري: والحديث أخرجه البخاري [٤٢٨]، ومسلم [٥٢٤]، والنسائي [٧٠٢]، وابن ماجه [٧٤٢].

٤٥٤ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي النَّخَّاحِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ كَانَ مَوْضِعُ الْمَسْجِدِ حَافِظًا لِيَتِي التَّجَارُ، فِيهِ حَرْتٌ وَنَخْلٌ وَقُبُورُ الْمُشْرِكِينَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَامُونِي بِهِ». فَقَالُوا لَا تَبْنِي بِهِ ثَمَنًا، فَقَطَعَ النَّخْلُ، وَسُوِيَ الْحَرْتُ، وَبُنِيَ قُبُورُ الْمُشْرِكِينَ، وَسَأَلَ الْحَدِيثَ، وَقَالَ: «فَأَغْفِرْ» مَكَانَ «فَأَغْفِرْ» [م]. قَالَ مُوسَى: [وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ^(١) بِتَحْوِيهِ، وَكَانَ عَبْدُ الْوَارِثِ يَقُولُ: خَرِبَ، وَزَعَمَ عَبْدُ الْوَارِثِ أَنَّهُ أَقَادَ حَمَّادًا هَذَا الْحَدِيثَ.

(حافظاً) أي: بستاناً (البنى التجار) هم قبيلة (فيه حرث) بالحاء المهملة والثاء المثلثة هكذا في رواية حماد بن سلمة عن أبي التياح. في «المصباح المنير»: حرث الرجل الأرض حرثاً آثارها للزراعة، فهو حرث. انتهى. وأما رواية عبد الوارث عن أبي التياح التي مضت فيها خرب بالحاء المعجمة والباء الموحدة (فقال: لا نبغي) أي: لا نطلب

(١) روايته في «الصحيحين»، وسبقت في الحديث الماضي.

(أفاد حمداً) من الإفادة، أي: حدث عبد الوارث حمداً هذا الحديث وفيه لفظ: خرب بالخاء المعجمة والباء الموحدة.

١٣ - بَابُ اتِّخَاذِ الْمَسَاجِدِ فِي الدُّوْرِ

٤٥٥ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، ثنا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِنَاءَ الْمَسْجِدِ^(١) فِي الدُّوْرِ، وَأَنْ تُنْظَفَ وَتُطَيَّبَ.

(ببناء المسجد في الدور) قال البغوي في «شرح السنة» يريد بها المحال التي فيها الدور، ومنه قوله تعالى: ﴿سَأُرِيكُمْ دَارَ الْفَتَرِيقِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٥] لأنهم كانوا يسمون المحلة التي اجتمعت فيها قبيلة داراً، ومنه الحديث: «ما بقيت دار إلا بني فيها مسجد» قال سفيان: بناء المساجد في الدور يعني القبائل. أي: من العرب يتصل بعضها ببعض. وهم بنو أب واحد. يُبنى لكل قبيلة مسجد. هذا ظاهر معنى تفسير سفيان الدور. قال أهل اللغة: الأصل في إطلاق الدور على المواضع، وقد تطلق على القبائل مجازاً. قاله الشوكاني في «النيل». وقال علي القاري في «المراقبة»: الدور جمع دار وهو اسم جامع للبناء، والعرصة والمحلة والعماد المحلات، فإنهم كانوا يسمون المحلة التي اجتمعت فيها قبيلة داراً أو محمول على اتخاذ بيت في الدار للصلاة كالمسجد يصلي فيه أهل البيت. قاله ابن الملك، والأول هو المعول وعليه العمل، وحكمة أمره لأهل كل محلة ببناء مسجد فيها: أنه قد يتعذر أو يشق على أهل محلة الذهاب للأخرى، فيحرمون أجر المسجد وفضل إقامة الجماعة فيه، فأمرُوا بذلك ليتيسر لأهل كل محلة العبادة في مسجدهم من غير مشقة تلحقهم (وأن تنظف) معناه: تظهر كما في رواية ابن ماجه [٧٥٩] (صحيح)، والعماد تنظيفها من الوسخ والدنس وإزالة التثاقل والعترات والتراب (وتطيب) بالرش أو العطر. قال ابن رسلان: بطيب الرجال وهو ما خفي لونه وظهر ريحه، فإن اللون ربما شغل بصر المصلي. والأولى في تطيب المسجد مواضع المصلين ومواضع سجودهم أولى. ويجوز أن يحمل التطيب على التجميل في المسجد بالبخور. انتهى. والظاهر أن الأمر ببناء المسجد للجواب. قال المنذري: والحديث أخرجه الترمذي [٥٩٤]، وابن ماجه [٧٥٩]، وأخرجه الترمذي [٥٩٥] مرسلًا وقال: هذا أصح من الحديث الأول.

٤٥٦ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ سَفْيَانَ، ثنا يَحْيَى - يَغْنِي ابْنَ حَسَّانَ -، ثنا سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى، ثنا جَعْفَرُ بْنُ سَعْدٍ بْنِ سَمُرَةَ، ثَبِي حُيَيْبُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ سُلَيْمَانَ بْنِ سَمُرَةَ، عَنْ أَبِيهِ سَمُرَةَ قَالَ: إِنَّهُ كَتَبَ إِلَى بَنِيهِ: أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُنَا بِالْمَسَاجِدِ أَنْ نَصْنَعَهَا فِي دُورِنَا، وَنُصَلِّحَ صَنْعَتَهَا، وَنُظَهِّرَهَا.

١٤ - بَابُ فِي الشَّرْحِ فِي الْمَسَاجِدِ

٤٥٧ - (ضعيف) حَدَّثَنَا الثَّقَلِيُّ، ثنا مِسْكِينٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي سَوْدَةَ، عَنْ مَيْمُونَةَ مَوْلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ؟ فَقَالَ (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ): «إِنَّهُ فَصَلُّوا فِيهِ» - وَكَانَتْ الْبِلَادُ إِذْ ذَلِكَ خَرِبًا - «فَإِنْ لَمْ تَأْتَوْهُ وَفُصِّلُوا فِيهِ، فَابْتَغُوا بَرَزَتَ بَيْتِهِ فِي قَنَادِيلِهِ».

(١) في نسخة: «المساجد». (مه).

(٢) في نسخة: «مه».

(اتوه فصلوا فيه) فيه جواز شد الرحال إلى بيت المقدس، وأداء الصلاة فيه، واتخاذ السرج في المساجد. قال المنذري: والحديث أخرجه ابن ماجه [١٤٠٧].

١٥ - بَابُ فِي حَصَى الْمَسْجِدِ

٤٥٨ - (ضعيف) حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ تَمَّامٍ بْنِ بَرْيَغٍ، ثَنَا عُمَرُ بْنُ سُلَيْمٍ الْبَاهِلِيُّ، عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ، قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنِ الْحَصَى ^(١) الَّذِي فِي الْمَسْجِدِ؟ فَقَالَ: مُطْرِنَا ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَأَصْبَحَتِ الْأَرْضُ مُبْتَئِلَةً، فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَأْتِي ^(٢) بِالْحَصَى فِي نَوْبِهِ فَيَسْطُلُهُ ^(٣) تَحْتَهُ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصَّلَاةَ قَالَ: «مَا أَحْسَنَ هَذَا».

(عن حصى الذي في المسجد) يعني هل يجوز افتراشه في المسجد أو لا؟ (قال: ما أحسن هذا) فيه جواز افتراش الحصى في المسجد.

٤٥٩ - (صحيح مقطوع) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ، قَالَا: نَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، قَالَ: كَانَ يُقَالُ: إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا أَخْرَجَ الْحَصَى مِنَ الْمَسْجِدِ يَتَأَيَّدُهُ.

٤٦٠ - (ضعيف) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ أَبُو بَكْرٍ - يَغْنِي الصَّغَانِيُّ -، ثَنَا أَبُو بَدْرٍ: شُجَاعُ بْنُ الْوَلِيدِ، ثَنَا شَرِيكٌ، ثَنَا أَبُو حَصِينٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - قَالَ أَبُو بَدْرٍ: أَرَاهُ قَدْ رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ - قَالَ: «إِنَّ الْحَصَاةَ لَتَتَأَيَّدُ الَّذِي يُخْرِجُهَا مِنَ الْمَسْجِدِ».

(إن الحصة لتتأيد) أي: إن الحصة لتسأل بالله أن لا يخرجها أحد من المسجد.

١٦ - بَابُ [فِي] كَنْسِ الْمَسْجِدِ

٤٦١ - (ضعيف) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ الْخَزَّازُ، ثَنَا ^(١) عَبْدُ الْمَجِيدِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي رَوَّادٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَلٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عُرِضَتْ عَلَيَّ أَجُورُ أُمَّتِي حَتَّى الْقَذَاءُ يُخْرِجُهَا الرَّجُلُ مِنَ الْمَسْجِدِ، وَعُرِضَتْ عَلَيَّ ذُنُوبُ أُمَّتِي، فَلَمْ أَرْ ذَنْبًا أَعْظَمَ مِنْ سُورَةِ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ آيَةٍ أَوْ يَتَاهَا رَجُلٌ ثُمَّ نَسِيَهَا». [«المشكاة» (٧٢٠)].

(عرضت علي) الظاهر أنه في ليلة المعراج (أجور أمتي) أي: ثواب أعمالهم (حتى القذاة) بالرفع أو الجر وهي بفتح القاف. قال الطيبي: القذاة هي ما يقع في العين من تراب أو تين أو وسخ، ولا يد في الكلام من تقدير مضاف أي: أجور أعمال أمتي، وأجر القذاة، أي: أجر إخراج القذاة، إما بالجر وحتى بمعنى إلى، والتقدير إلى إخراج القذاة، وعلى هذا قوله: يخرجها الرجل من المسجد جملة مستأنفة لليبان، وإما بالرفع عطفاً على أجور، فالقذاة مبتدأ ويخرجها خبره. قاله علي الفاري (أعظم من سورة) من ذنب نسيان سورة كائنة (من القرآن) فإن قلت: هذا مناف لما مر في باب الكبائر. قلت: إن سلم أن أعظم وأكبر مترادفان فالوعيد على النسيان لأجل أن مدار هذه الشريعة على

(١) في (الهندية): «حصى». وهو خطأ من الناسخ. والله أعلم.

(٢) في «نسخة»: «يجي». (منه).

(٣) في (الهندية): «فيسطله». وهو خطأ من الناسخ. والله أعلم.

(٤) في «نسخة»: «أنا». (منه).

القرآن نسيانه كالعسي في الإخلاق بها. فإن قلت: النسيان لا يؤخذ به. قلت: المراد تركها عمداً إلى أن يفضي إلى النسيان. وقيل: المعنى أعظم من الذنوب الصغائر إن لم تكن عن استخفاف وقلة تعظيم. كذا في «الأزهار شرح المصاييح».

(أو آية أوتيتها) أي: تعلمها، وأو للتتبع (ثم نسيها) قال الطيبي: شطر الحديث مقتبس من قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ أَنْتَ لَإِنَّمَا فَتِيحٌ وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ لَتُنسَى﴾ [طه: ١٢٦] يعني: على قول في الآية، وأكثر المفسرين على أنها في المشرك، والنسيان بمعنى ترك الإيمان، وإنما قال: «أوتيتها» دون حفظها إشعاراً بأنها كانت نعمة جسيمة، أولاها الله ليشكرها فلما نسيها فقد كفر تلك النعمة، فبالنظر إلى هذا المعنى كان أعظم جرماً، وإن لم يعد من الكبائر. قاله علي القاري. وقال ابن رسلان: فيه ترغيب في تنظيف المساجد مما يحصل فيه من القمامات القليلة أنها تكتب في أجورهم وتعرض على نبيهم. وإذا كتب هذا القليل وعرض فيكتب الكبير ويعرض من باب الأولى. فيه تنبيه بالأدنى على الأعلى. انتهى.

قال المنذري: والحديث أخرجه الترمذي [٢٩١٦]. وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، قال: وذاكرت به محمد بن إسماعيل - يعني البخاري - واستغربه، قال محمد: ولا أعرف للمطلب بن عبدالله سماعاً من أحد من أصحاب النبي ﷺ إلا قوله: خطبه النبي ﷺ قال: وسمعت عبدالله - هو ابن عبدالرحمن - يقول: لا يعرف للمطلب سماعاً من أحد من أصحاب النبي ﷺ. قال عبدالله: وأنكر علي بن المديني أن يكون المطلب سمع من أنس وفي إسناده عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد الأزدي مولا هم المكي، وثقه يحيى بن معين وتكلم فيه غير واحد.

١٧ - بَابُ [فِي] اغْتِرَالِ النِّسَاءِ فِي الْمَسَاجِدِ عَنِ الرَّجَالِ

١٧٥/١

٤٦٢ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ أَبُو مُعَمَّرٍ، ثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، ثَنَا أَبُو بَكْرِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ تَرَكْنَا هَذَا الْبَابَ لِلنِّسَاءِ». قَالَ نَافِعٌ: فَلَمْ يَدْخُلْ مِنْهُ ابْنُ عُمَرَ حَتَّى مَاتَ. وَقَالَ غَيْرُ عَبْدِ الْوَارِثِ: قَالَ عُمَرُ، وَهُوَ أَصَحُّ.

٤٦٣ - (ضعيف الإسناد) ^(١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قُدَامَةَ بْنِ أَغْنَيْنَ، ثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَبِي بَكْرِ، عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ ابْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: بِمَعْنَاهُ، وَهُوَ أَصَحُّ.

٤٦٤ - (ضعيف) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ - يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ -، ثَنَا بَكْرٌ - يَعْنِي ابْنَ مُضَرَّ -، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَارِثِ، عَنْ بَكْرِ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: إِنْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ كَانَ يَنْهَى أَنْ يَدْخُلَ مِنَ بَابِ النِّسَاءِ.

(لو تركنا هذا الباب) أي: باب المسجد الذي أشار النبي ﷺ للنساء) لكان خيراً وأحسن لئلا تختلط النساء بالرجال في الدخول والخروج من المسجد. والحديث فيه دليل أن النساء لا يختلطن في المساجد مع الرجال بل يعتزلن في جانب المسجد ويصلين هناك بالافتداء مع الإمام، فكان عبدالله بن عمر أشد اتباعاً للسنّة، فلم يدخل من الباب الذي جعل للنساء حتى مات، والحديث اختلف على أيوب السخثاني فجعل عبدالوارث مرفوعاً من مسند ابن

(١) لا حكم له في الطبقات السابقة، واخذنا الحكم من التخريج المطول له «ضعيف سنن أبي داود» (١٦٧/١).

عمر وجعله إسماعيل موقوفاً على عمر رضي الله عنه، وكذلك بكر بن مضر عن عمرو بن الحارث عن بكر عن نافع موقوفاً على عمر رضي الله عنه. والأشبه أن يكون الحديث مرفوعاً وموقوفاً وعبدالوارث ثقة تقبل زيادته. والله أعلم.

١٨ - بَابُ (فِي) مَا يَقُولُ الرَّجُلُ عِنْدَ دُخُولِهِ الْمَسْجِدِ

٤٦٥ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ الدَّمَشَقِيُّ، ثنا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَغْنِي الدَّرَاوِدِيُّ -، عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ سُوَيْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَمِيدٍ - أَوْ أَبَا أُسَيْدَ الْأَنْصَارِيَّ - يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَسْلَمْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ لِيَقُلْ: اللَّهُمَّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ، فَإِذَا خَرَجَ لِيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ». [م].

(إذا دخل أحدكم المسجد) أي: أراد دخوله عند وصول بابهِ (فليسلم) قال الحافظ ابن القيم في «جلاء الأفهام»: «الموطن الثامن من مواطن الصلاة على النبي ﷺ عند دخول المسجد وعند الخروج منه، لما روى ابن خزيمة في «صحيحه» [٤٥٢] وأبو حاتم بن حبان [٣٢١] عن أبي هريرة (صحيح) أن رسول الله ﷺ قال: «إذا دخل أحدكم المسجد فليسلم على النبي ﷺ وليقل: اللهم افتح لي أبواب رحمتك» وإذا خرج فليسلم على النبي ﷺ وليقل: اللهم أجري من الشيطان الرجيم» وفي «المسند» [٢٨٣، ٢٨٢/٢]، والترمذي [٣١٤]، وابن ماجه [٧٧١] عن فاطمة رضي الله عنها قالت (صحيح): «كان رسول الله ﷺ إذا دخل المسجد قال: اللهم صل على محمد وسلم، اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك» وإذا خرج قال مثلاً، إلا أنه يقول: أبواب فضلك» ولفظ الترمذي [٣١٤] (صحيح) دون جملة المغفرة: «كان رسول الله ﷺ إذا دخل المسجد صلى على محمد وسلم» انتهى كلامه.

(ثم ليقُل: اللهم افتح لي أبواب رحمتك) قال الطيبي: لعل السر في تخصيص الرحمة بالدخول والفضل بالخروج أن من دخل اشتغل بما يزلفه إلى ثوابه وجته فيناسب ذكر الرحمة، وإذا خرج اشتغل باغتناء الرزق الحلال فناسب ذكر الفضل، كما قال تعالى: ﴿فَأَنْتَ شَرُّوا فِي الْأَرْضِ وَأَتَّقُوا مِنَ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ١٠] انتهى. قال المنذري: والحديث أخرجه مسلم [٧١٣]، والنسائي [٧٢٩]، وأخرجه ابن ماجه [٧٧٢] عن أبي حميد وحده.

٤٦٦ - (صحيح) حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ يَسْرٍ بْنِ مَنصُورٍ، ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ شُرَيْحٍ، قَالَ: لَقِيتُ عَفِيَّةَ بِنْتُ مُسْلِمٍ فَقُلْتُ لَهُ: بَلَّغْنِي أَنَّكَ حَدَّثْتَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ قَالَ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ، وَبِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَسُلْطَانِهِ الْقَدِيمِ، مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ» قَالَ: أَقْبَضُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَإِذَا قَالَ ذَلِكَ، قَالَ الشَّيْطَانُ: حُفِظَ مِنِّي سَائِرَ الْيَوْمِ». [ق] (١).

(فقلت) قاتل هذا حيوة بن شريح (له) أي: لعقبه بن مسلم (أعوذ) أي: أعصم والتجىء (بالله العظيم) أي: ذاتاً وصفة (وبوجهه) أي: ذاته (٢) (وسلطاناه) أي: غلبته وقدرته وقهره على ما أراد من خلقه (القديم) أي: الأزلي الأبدى

- (١) والحديث من أفراد أبي داود، لم يخرج به الشيخان. نص على ذلك شيخنا العلامة الألباني في «صحيح سنن أبي داود» [٣٦٤/٢].
- (٢) وهذا تأويل يخالف منهج السلف الصالحين، نعم! لا شك أن الذات - أحياناً - يعبر عنها بالوجه، ولكن الأصل في إطلاق كلمة الوجه أنها تطلق على الصفة الذاتية لله تبارك وتعالى، وهو وجه يليق بجلاله وعظمته لا يشبه وجه المخلوقين. وهذا الموضع فرق فيه بين الذات التي عبر عنها بقوله: «أعوذ بالله»، وبين الوجه الذي عبر عنه بقوله: «وبوجهه». والأصل في الواو أنها تنفيد المغايرة. والله أعلم.

(من الشيطان) مأخوذ من شطن، أي: بعد يعني المبعود من رحمة الله (الرجيم) فعيل بمعنى مفعول، أي: المطرود من باب الله، أو المشنوم بلعنة الله، والظاهر أنه خبر معناه: الدعاء يعني: اللهم احفظني من وسوسته وإغوائه وخطواته وخطراته وتسويله وإضلاله، فإنه السبب في الضلالة والباعث على الغواية والجهالة، وإلا ففي الحقيقة أن الله هو الهادي المضل (قال أنط) الهمة للاستفهام، وقط بمعنى حسب، قال عقبه لحيوة: أبلغك عني هذا القدر من الحديث فحسب (قلت: نعم) قائل هذا حيوة (قال) أي: عقبه (فإذا قال) الرجل الداخل (ذلك) الكلام (حفظ مني سائر اليوم) وهذه الجملة من بقية الحديث التي بلغك عني ومعنى حفظ مني سائر اليوم أي: بقيته أو جميعه، ويقاس عليه الليل، أو يراد باليوم: مطلق الوقت فيشمله. قال ابن حجر المكي: إن أريد حفظه من جنس الشياطين تعين حمله على حفظه من كل شيء مخصوص كأكبر الكبائر، أو من إبليس اللعين فقط بقي الحفظ على عمومه وما يقع منه من إغواء جنوده، وإنما ذكرت ذلك لأننا نرى وتعلم من يقول ذلك ويقع في كثير من الذنوب، فتعين حمل الحديث على ما ذكرته وإن لم أره. انتهى. وفيه أن الظاهر أن لام الشيطان للعهد، والمراد منه قرينه الموكل على إغوائه، وإن القائل ببركة ما ذكر من الذكر يحفظ منه في الجملة ذلك الوقت عن بعض المعاصي وتعيينه عند الله تعالى، وبه يرتفع أصل الإشكال والله أعلم بالحال. كذا في «المرقاة».

١٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ

٤٦٧ - (صحيح) حَدَّثَنَا الْقَتَنِيُّ، ثنا مَالِكٌ، عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عُمَرَو بْنِ سُلَيْمِ الزُّرَيْقِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ، فَلْيَجْلِسْ سَجْدَتَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَجْلِسَ». [ق.أ.]
(فليصل سجدتين) أي: ركعتين (من قبل أن يجلس) تعظيماً للمسجد، قال الخطابي: فيه من الفقه أنه إذا دخل المسجد كان عليه أن يصلي ركعتين تحية المسجد قبل أن يجلس، وسواء كان ذلك في جمعة أو غيرها، كان الإمام على المنبر أو لم يكن لأن النبي ﷺ عم ولم يخص.

قلت: هذا القول هو الصحيح كما جاء مصرحاً في الرواية الآتية [١١١٥] عن جابر: «أن رجلاً جاء يوم الجمعة والنبي ﷺ يخطب، فقال: أصليت يا فلان؟ قال: لا. قال: قم فأركع». قال الخطابي: وقد اختلف الناس في هذا فقال بظاهر الحديث: الشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، وإليه ذهب الحسن البصري ومكحول، وقالت طائفة: إذا كان الإمام على المنبر يجلس ولا يصلي. وإليه ذهب ابن سيرين وعطاء ابن أبي رباح والنخعي وقادة وأصحاب الرأي، وهو قول مالك والثوري. انتهى.

قال المنذري: والحديث أخرجه البخاري [٤٤٤]، ومسلم [٧١٤]، والترمذي [٣١٦]، والنسائي [٧٣٠]، وابن ماجه [١٠٣١].

٤٦٨ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، نا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ، نا أَبُو عُمَيْسٍ، عَنْ عُثْبَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَهُ، زَادَ: «فَمَنْ لَقِعْدَ بَعْدَ أَنْ شَاءَ، أَوْ لِيَذْهَبَ لِحَاجَتِهِ».

(عتبة بن عبدالله) هو بدل من «أبو عيس» (عن رجل من بني زريق) بتقديم الزاي المعجمة، وبعدها راء مهملة مصغراً. قال المنذري: رجل من بني زريق مجهول.

٢٠- باب [في] فضل القعود في المسجد

٤٦٩- (صحيح) حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمَلَائِكَةُ تَصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مُصَلَاةٍ الَّتِي صَلَّى فِيهِ، مَا لَمْ يُغْدِثْ أَوْ يَقُمْ»^(١): «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ». [ق].

(الملائكة تصلي على أحدكم) أي: تدعو له بالخير وتستغفر من ذنوبه (ما لم يحدث) أي: حدثاً حقيقياً وهو يسكون الحاء وتخفيف الدال المكسورة، أي: ما لم يطل وضوءه لما روي أن أبا هريرة لما روى هذا الحديث قال له رجل من حضرموت: وما الحدث يا أبا هريرة؟ قال: فساء أو ضراط، وهو في بعض طرق الحديث عند الترمذي [٣٣٠] (صحيح) وغيره. ولعل سبب الاستفسار إطلاق الحدث ذلك عندهم أو ظنوا أن الإحداث بمعنى الابتناع، وتشديد الدال خطأ. كذا في «النهاية» (أو يقوم) أي: الملائكة تصلي على أحدكم ما لم يقم من مصلاه، فإذا قام الرجل فلا تصلون (اللهم اغفر له اللهم ارحمه) جملة مبنية لقوله: تصلي على أحدكم. وفي ذلك فخامة.

قال المنذري: والحديث أخرجه البخاري [٤٤٥]، والنسائي [٧٣٣]، وأخرجه البخاري [٢١١٩]، ومسلم [٦٤٩/٢٧٢] من حديث أبي صالح عن أبي هريرة أنه منه.

٤٧٠- (صحيح) حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَزَالُ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَتْ الصَّلَاةُ تَحْسِبُهُ، لَا يَمُنُّهُ أَنْ يَنْقَلِبَ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا الصَّلَاةُ». [ق]. (لا يزال أحدكم في صلاة) أي: حكماً آخرويتاً يتعلق به الثواب (أن ينقلب) أي: يرجع.

قال المنذري: والحديث أخرجه مسلم [٦٤٩].

٤٧١- (صحيح) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَزَالُ عَبْدِي فِي صَلَاةٍ مَا كَانَ فِي مُصَلَاةٍ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ، تَقُولُ الْمَلَائِكَةُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ، حَتَّى يَنْصَرِفَ أَوْ يُغْدِثَ». فَقِيلَ: مَا يُغْدِثُ؟ قَالَ: «يَقْسُو أَوْ يَضْرُطُ». [م].

(ينتظر الصلاة) أي: ما دام ينتظرها فإن الأعمال بالنيات، بل نية المؤمن خير من عمله في بعض الأحيان (اللهم اغفر له اللهم ارحمه) قال الطيبي: طلب الرحمة بعد طلب المغفرة لأن صلاة الملائكة استغفار لهم (حتى ينصرف) أي: يرجع الرجل من مصلاه (يقسو) قال في «المصباح المنير»: الفساء هو ريح يخرج بغير صوت يسمع (أو يضطرب) بكسر الراء من الضطرب وهو صوت يخرج من الدبر. قال المنذري: والحديث أخرجه مسلم [٦٤٩].

٤٧٢- (حسن) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، ثَنَا صَدَقَةُ بْنُ خَالِدٍ، ثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي الْيَاسَرِ، عَنْ عُثَيْرِ بْنِ هَاشِمٍ، عَنِ الْعَنْبِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَتَى الْمَسْجِدَ لشيءٍ فَهُوَ حَقْلُهُ».

(من أتى المسجد لشيء) أي: لقصد حصول شيء آخروي أو دنوي (فهو) أي: ذلك الشيء (حقله) ونصيبه كقوله عليه السلام: «إنما لكل امرئ ما نوى» فقيه تنبيه على تصحيح النية في إتيان المسجد لئلا يكون مختلطاً بغرض دنوي كالتمشية والمصاحبة مع الأصحاب، بل ينوي الاعتكاف والعزلة والانفراد والعبادة وزيارة بيت الله واستفادة

(١)- في «نسخة»: «يَقُمْ». (م).

علم وإفادته ونحوها. قال المنذري: في إسناد هذا الحديث عثمان بن أبي العاتكة الدمشقي وقد ضعفه غير واحد.

٢١ - بَابُ فِي كَرَاهِيَةِ إِنْشَادِ الضَّالَّةِ فِي الْمَسْجِدِ

٤٧٣ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْجُمَيْي، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُرَيْدٍ، ثنا حَيَّوَة - يعني ابنَ شُرَيْح - قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْأَسْوَدِ - يعني مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ - يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى شَدَّادٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ سَمِعَ رَجُلًا يَنْشُدُ ضَالَّةً فِي الْمَسْجِدِ، فَلْيَقُلْ لَا أَكَاهَا اللَّهُ إِلَيْكَ، فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لِهَذَا. [م].

(ينشد ضالة) هو يفتح الباء وضم الشين أي: يطلبها قال في «المصباح المنير»: يقال للحيوان الضائع: ضالة. وفي «النيل»: يقال: نشدت الضالة بمعنى طلبتها وأنشدتها عرقتها، والضالة تطلق على الذكر والأنثى، والجمع ضوال كدابة ودواب، وهي مختصة بالحيوان، ويقال لغير الحيوان: ضائع ولقبط (فليقل) أي: السامع (لا أداها الله إليك) معناه: ما رد الله الضالة إليك وما وجدتها. قال في «فتح الودود»: يحتمل أنه دعاء عليه، فكلمة لا لنفي الماضي ودخولها على الماضي بلا تكرار جاز في الدعاء، وفي غير الدعاء الغالب هو التكرار كقوله تعالى: ﴿فَلَا سَكُنَ لَكَ﴾ [القيامة: ٣١] ويحتمل أن لا نهاية أي: لا تنشُد، وقوله: لا أداها الله دعاء له لإظهار أن النهي عنه نصح له، إذ الداعي بالخير لا ينهى إلا نصحاً لكن اللائق حيثئذ الفصل بأن يقال: لا. وأداها الله إليك بالواو لأن تركها توهم؛ إلا أن يقال: الموضع موضع زجر ولا يضر به الإيهام لكونه إيهام شيء هو أكد في الزجر انتهى. قال ابن رسلان: قوله: «لا أداها الله إليك» فيه دليل على جواز الدعاء على الناشد في المسجد بعدم الوجدان معاقبة له في ماله معاملة له بتقيض قصده، وفيه النهي عن رفع الصوت بنشد الضالة وما في معناه من البيع والشراء والإجازة والعقود (لم تبني لهذا) أي: لطلب الضالة بل بنيت لذكر الله والصلاة والعلم والمذاكرة في الخير ونحوها.

قال المنذري: والحديث أخرجه مسلم [٥٦٨]، وابن ماجه [٧٦٧].

٢٢ - بَابُ فِي كَرَاهِيَةِ الْبِرَاقِ فِي الْمَسْجِدِ

البراق هو ما يخرج من الفم.

٤٧٤ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِدْرِائِمَ، ثنا هِشَامُ وَشُعْبَةُ وَأَبَانٌ، عَنْ ثَكَاذَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «تَقُلُّ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةً، وَكَفَّارَتُهُ أَنْ يُورِيَهُ»^(١). [ق].

(تقل) بفتح التاء المثناة فوق وإسكان الفاء هو البصاق والبراق وهما ما يخرج من الفم، أي: إلقاء البراق (في المسجد) أي: في أرضه وجدراته (خطيئة) أي: إثم (أن يوريه) أي: يستر البراق بشيء طاهر. قال المنذري: والحديث أخرجه مسلم^(٢) [٥٥٢].

٤٧٥ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، ثنا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ ثَكَاذَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

(١) في نسخة: «توريه». (مته).

(٢) إن كان يعني بهذا اللفظ - كما هو الظاهر - فهو وهم، وإن كان يعني بالمعنى، فتخصيصه لمسلم دون البخاري وغيره، ليس له معنى! أفاده شيخنا (٢/ ٣٧٥).

«إِنَّ الْبِرَّاقَ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ، وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا» [ق].

(إن البراق) أي: إلقاءه وهو ما يخرج من القم (في المسجد) قال الحافظ في «الفتح»: هو ظرف للفعل فلا يشترط كون الفاعل فيه حتى لو بصر من هو خارج المسجد فيه تناوله النهي والله أعلم (خطيئة) أي: إثم. وفي رواية لأحمد [١٠٩/٣]: «سبئية»، والبراق المخاط بل أولى (وكفارتها) أي: إذا فعلها خطأ. قال العيني: والكفارة على وزن فعالة للمبالغة كقتالة وضاربة وهي من الصفات الغالبة في باب الاسمية وهي عبارة عن الفعلة والخصلة التي من شأنها أن تكفر الخطيئة أي: تسترهما وتمحوها، وأصل المادة: من الكفر وهو الستر، ومنه سمي الزراع كافراً لأنه يستر الحَب في الأرض، وسمي المخالف لدين الإسلام كافراً لأنه يستر الدين الحق. والتكفير هو فعل ما يجب بالبحث والاسم منه الكفارة (دفعها) أي: البراق يعني إذا أزال ذلك البراق أو ستره بشيء طاهر عقيب الإلقاء زال منه تلك الخطيئة. قال الحافظ في «الفتح»: قال ابن أبي جمرة: لم يقل وكفارتها تغطيتها لأن التغطية يستمر الضرر بها إذ لا يأمن أن يجلس غيره عليها فتؤذيه بخلاف الدفن فإنه يفهم منه التعميق في باطن الأرض انتهى. قال العيني: واختلف العلماء في المراد بدفن البراق فالجمهور على أنه الدفن في تراب المسجد ورملة وحصياته إن كانت فيه هذه الأشياء وإلا يخرجه فإن لم تكن المساجد تربة وكانت ذات حصير فلا يجوز احتراماً للمالعة.

قلت: إذا كان الإنسان محتاجاً إلى دفع البراق وكانت المساجد ذات حصير أو كان فراشها من الجص أو الحجر فالتقى البراق تحت قدمه اليسرى وذلك بحيث لم يبق في المسجد للبراق أثر فلا حرج، وعليه يحمل الحديث الآتي [٤٨٣] الذي روي من طريق مسدد (صحيح): «فبزق تحت قدمه اليسرى ثم ذلك بنعله». وفيه أن البراق طاهر وكذا النخامة طاهرة جاء في هذه الرواية لفظ البراق وفي الرواية السابقة لفظ التفل قال العيني: التفل شبيه بالبرق وهو أقل منه، أوله البرق ثم التفل ثم التفت ثم التفتخ. انتهى. قال الحافظ في «الفتح»: قال القاضي عياض: إنما يكون خطيئة إذا لم يدفنه، وأما من أراد دفنه فلا. ورده النووي فقال هو خلاف صريح الحديث. قلت: وحاصل النزاع أن هنا عمومين تعارضاً وهما قوله: «البراق في المسجد خطيئة»، وقوله: «وليصق عن يساره أو تحت قدمه»، فالنوي يجعل الأول عاماً ويخص الثاني بما إذا لم يكن في المسجد، والقاضي بخلافه: يجعل الثاني عاماً ويخص الأول بمن لم يرد دفنها، وقد وافق القاضي جماعة منهم ابن مكّي في «التنقيح» والقرطبي في «المفهم» وغيرهما وشهد لهم ما رواه أحمد [١٧٩/١] بإسناد حسن من حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعاً قال: «من تنخم في المسجد فينبى نخامته أن تصيب جلد مؤمن أو ثوبه فتؤذيه» وأوضح منه في المقصود ما رواه أحمد [١٨٣/٣] أيضاً والطبراني [٨٠٩٢] بإسناد حسن من حديث أبي أمامة مرفوعاً قال: «من تنخم في المسجد فلم يدفنه فسيئة، وإن دفنه فحسنة» فلم يجعله سبئية إلا بقيد عدم الدفن. ونحوه حديث أبي ذر عند مسلم [٥٥٣] مرفوعاً قال: «ووجدت في مساوي أعمال أمتي النخاعة تكون في المسجد لا تدفن». قال القرطبي: فلم يثبت لها حكم السبئية لمجرد إيقاعها في المسجد بل به وتركها غير مدفونة. انتهى. وروى سعيد بن منصور عن أبي عبيدة بن الجراح أنه تنخم في المسجد ليلة فني أن يدفنها حتى رجع إلى منزله فأخذ شملة من نار ثم جاء فطليها حتى دفنها ثم قال: الحمد لله الذي لم يكتب علي خطيئة

(١) في «سبئية». (ته).

الليلة. فدل على أن الخطيئة تختص بمن تركها لا بمن دفنها وعلّة النهي ترشد إليه وهي تأتّي المؤمن بها. ومما يدل على أن عمومها مخصوص جواز ذلك في الثوب ولو كان في المسجد بلا خلاف. وعند أبي داود [٤٨٢-٤٨٣] من حديث عبدالله بن الشخير (صحيح): «أنه صلى مع النبي ﷺ فبصق تحت قدمه اليسرى ثم دلّكه بنعله» [إسناده صحيح، وأصله في مسلم [٥٥٤]]. والظاهر أن ذلك كان في المسجد فيؤيد ما تقدم. وتوسط بعضهم فحمل الجواز على ما إذا كان له عذر كأن لم يتمكن من الخروج من المسجد والمنع على ما إذا لم يكن له عذر وهو تفصيل حسن والله أعلم. انتهى. قال المنذري: والحديث أخرجه البخاري [٤١٥]، والترمذي [٥٧٢]، والنسائي [٧٢٣].

٤٧٦ - (صحيح) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ، ثَنَا يَزِيدُ - يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ -، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «النَّخَاعَةُ فِي الْمَسْجِدِ». فَذَكَرَ مِثْلَهُ.

(ابن زريع) بتقديم الزاء المعجمة وبعدها راء مهملة مصغراً (عن سعيد) هو ابن أبي عروبة (النخاعة) قال ابن الأثير في «النهاية»: هي البزقة التي تخرج من أصل الفم ممّا يلي أصل النخاع. والنخاعة البزقة التي تخرج من أقصى الحلق ومن مخرج الخاء المعجمة انتهى. قال في «المصباح المنير»: النخاع خيط أبيض داخل عظم الرقبة يمتد إلى الصلب يكون في جوف الفقار انتهى. قال العيني: البصاق ما يخرج من الفم والمخاط ما يسيل من الأنف.

٤٧٧ - (حسن صحيح) حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ، ثَنَا أَبُو مَوْثُودٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَذْرَةَ السُّلَمِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ دَخَلَ هَذَا الْمَسْجِدَ فَبَرَّقَ فِيهِ أَوْ تَنَحَّمَ، فَلْيَخْفِزْ وَلْيَدْفِنْهُ^(١)، فَإِنْ لَمْ يَقْعُلْ فَلْيَبْرِقْ فِي نَوْبِهِ، ثُمَّ لْيُخْرِجْ بِهِ».

(أو تنخم) أي: رمى بالنخامة في المسجد. قال العيني في «المطالع»: النخامة ما يخرج من الصدر وهو البلغم اللزج (فليحفر) المكان الذي فيه البزاق إن كان المسجد ترابياً وهو بكسر الفاء من باب ضرب يضرب (وليدفنه) أي: كل واحد من البزاق والنخامة في الأرض وهو بكسر الفاء من باب ضرب يضرب (فإن لم يفعل) أي: فإن لم يحفر أو لم يمكن الحفر (ثم ليخرج به) أي: الثوب الذي فيه البزاق من المسجد.

٤٧٨ - (صحيح) حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ، عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ، عَنْ مَنصُورٍ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السُّخَاوِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَامَ الرَّجُلُ إِلَى الصَّلَاةِ - أَوْ إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ -، فَلَا يَبْرِقَنَّ أَمَامَهُ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَلَاءٍ يَسَارِهِ إِنْ كَانَ فَارِعَاً، أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ الْيُسْرَى، ثُمَّ لْيَقْلُ بِهِ».

(فلا يبرقن أمامه) تشريفاً للقبلة (ولا عن يمينه) تشريفاً لليمين، وفي الرواية الآتية [٤٨٠]، عن أبي سعيد الخدري (صحيح): «والملك عن يمينه فلا يفل عن يمينه» وجاء في رواية البخاري [٤١٦]، عن أبي هريرة: «فإن عن يمينه ملكاً» (ولكن عن يساره) أي: جانب (إن كان) أي: اليسار (فارعاً) أي: متمكناً من البزق فيه (ثم ليقل به) أي: يمسح ويدلك البزاق. وقال العيني: أي: ليدفنه إذا برقه تحت قدمه اليسرى، وإن لفظ القول يستعمل عند العرب في معاني كثيرة انتهى. قال المنذري: والحديث أخرجه الترمذي [٥٧١]، والنسائي [٧٢٦]، وابن ماجه [١٠٢١]، وقال الترمذي: حديث طارق حديث حسن صحيح.

(١) في نسخة: «فليدفنه». (منه).

٤٧٩ - (صحيح) حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ، ثنا حَمَّادٌ، ثنا أَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُفَيْرٍ، قَالَ: بَشَّرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِطُغْيٍ يَوْمًا إِذْ رَأَى نُخَامَةً فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ، فَتَغَيَّظَ عَلَى النَّاسِ، ثُمَّ حَكَّهَا قَالَ: وَأَحْسِبُهُ قَالَ: فَدَعَا بَزْعَرَافَانَ فَلَطَّخَهُ بِهِ، وَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَبْلَ وَجْهِ أَحَدِكُمْ إِذَا صَلَّى، فَلَا يَزِقُّ بَيْنَ يَدَيْهِ. [ق، دون اللطخ].

قال أبو داود: رَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ وَعَبْدُ الْوَكِيلِ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ وَمَالِكٍ وَعَبْدُ اللَّهِ وَمُوسَى بْنُ عُقَيْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، نَحْوَ حَمَّادٍ: إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَذْكُرُوا الزُّعْفَرَانَ. وَرَوَاهُ مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، وَأَبْنَتُ الزُّعْفَرَانِ فِيهِ، وَذَكَرَ يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعِ الْخَلْقِ.

(بينما) قال العيني: يقال: بينا وبينما وهما ظرفا زمان بمعنى المفاجأة. ويضافان إلى جملة من فعل وفاعل ومبتدأ وخبر. ويحتاجان إلى جواب يتم به المعنى، والأفصح في جوابهما أن لا يكون فيه إذ وإذا، وقد جاء كثيراً تقول: بينا زيد جالس دخل عليه عمرو وإذا دخل عليه عمرو وإذا دخل عليه، وبيننا أصله: بين، فأشبهت الفتحه فصارت ألفاً.

قلت: قد جاء لفظ بينما وبيننا في الحديث كثيراً وما وقع جوابهما بغير إذ وإذا.

(في قبلة المسجد) أي: في جهة قبلة المسجد (فتغيظ) أي: غضب رسول الله ﷺ (ثم حكها) أي: قشر النخامة (قال وأحسبه) أي: قال حماد: أظن أيوب قال هذه الجملة الآتية (قال) عبد الله بن عمر (فدعا) أي: طلب رسول الله ﷺ (بزعرافان) هو طيب معروف (فلطخه به) أي: لوث النبي ﷺ موضع النخامة بالزعرافان. قال الحافظ في 'الفتح': وقال الإسماعيلي في روايته من طريق شيخ البخاري وفيه قال: 'وأحسبه دعا بزعرافان فلطخه به' زاد عبدالرزاق عن معمر عن أيوب: 'فلذلك صنع الزعرافان في المساجد.'

(قبل وجه أحدكم) هو بكسر القاف وفتح الباء أي: جهة وجه أحدكم، وهذا على سبيل التشبيه، أي: كان الله تعالى في مقابل وجهه. وقال النووي: فإن الله قبل وجهه أي: الجهة التي عظمها الله، وقيل: فإن قبله الله وقيل: ثوابه ونحو هذا فلا يقابل هذه الجهة بالبصاق الذي هو الاستخفاف بمن يزيق إليه وتحقيره^(١). وفيه دليل على جواز جعل الخلق والزعرافان في المساجد. قال المنذري: والحديث أخرجه البخاري [٧٥٣]، ومسلم [٥٤٧].

٤٨٠ - (حسن صحيح) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ، ثنا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ -، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَيِّدٍ الْخُدْرِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُحِبُّ الْعَرَّاجِينَ، وَلَا يَزَالُ فِي يَدَيْهِ مِنْهَا، فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَرَأَى نُخَامَةً فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ، فَحَكَّهَا، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ مُغْضَبًا فَقَالَ: «أَيْسَرُ أَحَدِكُمْ أَنْ يَبْصُقَ فِي وَجْهِهِ، إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَإِنَّمَا يَسْتَقْبِلُ رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَالْمَلَكُ عَنْ يَمِينِهِ، فَلَا يَبْصُقُ عَنْ يَمِينِهِ، وَلَا فِي قِبْلَتِهِ، وَلْيَبْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ، أَوْ تَحْتَ قَتْمِهِ، فَإِنْ عَجَلَ بِهِ أَمْرٌ، فَلْيَكُنْ مَكْذِبًا وَوَصَفَ لَنَا ابْنُ عَجَلَانَ ذَلِكَ: أَنَّ يَبْصُقُ فِي فَوْفِهِ ثُمَّ

(١) قال الشيخ العلامة ابن باز رحمه الله تعالى - في تعليقه على 'فتح الباري' (١/٥٠٨): 'وأما قوله في هذا الحديث «فإن الله قبل وجهه إذا صلى» وفي لفظ: «فإن ربه بينه وبين القبلة»، فهو لفظ محتمل يجب أن يفسر بما يوافق التصوص المحمكة، كما أشار الإمام ابن عبد البر إلى ذلك، ولا يجوز حمل هذا اللفظ وأشباهه على ما يناقض تصوص الاستواء الذي أثبت التصوص القطعية المحمكة الصريحة. والله أعلم'. ١. هـ.

(كان يحب العراجين) هي جمع عرجون بضم العين وهو العود الأصغر الذي فيه الشماريخ إذا ييس واعوج، وهو من الانعراج وهو الانعطاف، والواو والنون فيه زائدتان قاله العيني. (منها) أي: من العراجين (فرأى نخامة) قال الحافظ: قيل: هي ما يخرج من الصدر وقيل: النخاعة بالعين من الصدر والميم من الرأس (فحكها) أي: النخامة (ثم أقبل) أي: توجه النبي ﷺ (مغضياً) حال من ضمير أقبل (أيسر) بهمزة الاستفهام من السرور (أحذكم) ينصب الدال هو مفعول يسر (أن يصبق) أي: ييزق وهو فاعل يسر (والملك عن يمينه) قال الحافظ في «الفتح»: ظاهر اختصاصه بحالة الصلاة فإن قلنا: المراد بالملك الكاتب فقد استشكل اختصاصه بالمنع، مع أن عن يساره ملكاً آخر وأجيب باحتمال اختصاص ذلك بملك اليمين تشريعاً له وتكريماً هكذا قاله جماعة من القدماء ولا يخفى ما فيه، وأجاب بعض المتأخرين: بأن الصلاة أم الحسنات البدنية فلا دخل لكاتب السيئات فيها ويشهد له ما رواه ابن أبي شيبه [٢/٢٥٩] من حديث حذيفة موقوفاً في هذا الحديث قال: «ولا عن يمينه فإن عن يمينه كاتب الحسنات»، وفي الطبراني [٧٨٠٨] من حديث أبي أمامة في هذا الحديث: «فإنه يقوم بين يدي الله وملكه عن يمينه وقرينه عن يساره» انتهى. فالفضل حيثن إنما يقع على القرين وهو الشيطان، ولعل ملك اليسار حيثن يكون بحيث لا يصيبه شيء من ذلك، أو أنه يتحول في الصلاة إلى اليمين والله أعلم.

(فلا يتفل) أي: فلا ييزق وهو من باب نصر وضرب (وليصبق عن يساره أو تحت قدمه) قال الحافظ: كذا هو في أكثر الروايات، وفي رواية أبي الوقت: «وتحت قدمه» بواو العطف من غير شك، ووقع في رواية مسلم [٥٥٠] من طريق أبي رافع عن أبي هريرة: «ولكن عن يساره تحت قدمه» بحذف كلمة أو، وكذا للبخاري [١٢١٤] من حديث أس في أواخر الصلاة. والرواية التي فيها أو أعم، لكونها تشمل ما تحت القدم. انتهى. وفي الرواية الآتية [٤٨٥] من طريق يحيى بن الفضل السجستاني وهشام بن عمار فيها أيضاً (صحیح): «وليصبق عن يساره تحت رجله اليسرى» بحذف كلمة أو (فإن عجل به أمر) يعني: غلب عليه البراق والنخامة (فليقل هكذا) معناه: فليقل هكذا (ووصف لنا ابن عجلان) أي: قال خالد: بين لنا ابن عجلان (ذلك) أي: تفسير قوله: «فليقل هكذا» (أن يتفل في ثوبه ثم يرد بعضه على بعض) وفي رواية لمسلم [٥٥٠]: «فتفل في ثوبه ثم مسح بعضه على بعض».

٤٨١ - (صحیح) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الْفَضْلِ السَّجِسْتَانِيُّ، وَهَشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّمَشَقِيِّ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَهَذَا لَفْظُ يَحْيَى بْنِ الْفَضْلِ السَّجِسْتَانِيِّ، قَالُوا: ثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثَنَا يَتْقُو بْنُ مُجَاهِدٍ أَبُو حَزْرَةَ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الرَّبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: أَتَيْنَا جَابِرَ بْنَ عَنِيٍّ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ - وَهُوَ فِي مَسْجِدِهِ فَقَالَ: أَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَسْجِدِنَا هَذَا، وَفِي يَدَيْهِ عُرْجُونُ ابْنِ طَلَبٍ، فَتَنَظَّرَ فَرَأَى فِي قُبْلَةِ الْمَسْجِدِ نَخَامَةً، فَأَقْبَلَ عَلَيْهَا فَحَفَّتْهَا بِالْعُرْجُونِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّكُمْ يُحِبُّونَ أَنْ يُعْرِضَ اللَّهُ عَنْهُ بَوَاجِهِ» ثُمَّ قَالَ: «إِنْ أَحَذَكُمُ إِذَا قَامَ يُصَلِّي، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَبِلَ وَجْهَهُ، فَلَا يَبْصُرُنَّ قَبْلَ وَجْهِهِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلْيَبْصُرُنَّ^(١) عَنْ يَسَارِهِ، تَحْتَ رِجْلِهِ الْبَشَرَى، فَإِنْ عَجَلَتْ بِهِ يَادُورُهُ، فَلْيَقُلْ بِتَوْبِهِ هَكَذَا، وَوَضَعَهُ عَلَى فِئِهِ، ثُمَّ دَلَّكَهُ، ثُمَّ قَالَ: أَرُونِي حَبِيرَةً، فَقَامَ فَتَى بَيْنَ الْحَيِّ يَسْتَدِلُّ إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ يَخْلُقُ فِي رَاحَتِهِ،

(١) في نسخة: «ولييزق». (منه).

فَأَخَذَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَبَلَهُ عَلَى رَأْسِ الْعُرْجُونِ، ثُمَّ لَطَخَ بِهِ عَلَى أَثَرِ الشَّخَامَةِ، قَالَ جَابِرٌ: فَمِنْ هُنَاكَ جَعَلْتُمْ الْخَلْقَ ١٨١/١ فِي مَسَاجِدِكُمْ. [م].

(يعقوب بن مجاهد أبو حذرة) بتقديم الزاء المعجمة وبعدها راء مهملة. قال الحافظ في «التقريب»: يعقوب بن مجاهد القاص، يكنى أبا حذرة بفتح المهملة وسكون الزاء وهو بها أشهر، صدوق من السادسة مات سنة تسع وأربعين أو بعدها (وفي يده) أي: النبي ﷺ (عرجون ابن طاب) قال العيني: والعرجون بضم العين هو العود الأصغر الذي فيه الشماريخ إذا بيس واعوج وهو من الانعراج وهو الانعطاف وجمعه عراجين، والوار والنون فيه زائدتان، وابن طاب رجل من أهل المدينة ينسب إليه نوع من تمر المدينة ومن عاداتهم أنهم يسيبون ألوان التمر كل لون إلى أحد. انتهى. وقال الخطابي: العرجون عود كباسة النخل وهو الملقق، وسمي عرجوناً لانعراجه وهو انعطافه وابن طاب وهو اسم لنوع من أنواع النخل منسوب إلى ابن طاب كما نسب ألوان التمر، ف قيل: لون ابن حبيق^(١)، ولون كذا ولون كذا انتهى.

قلت: قال في «المصباح المنير»: الكباسة الملقق وهو عنقود النخل، وهو جامع الشماريخ.

(فنظر) أي: فطالع (فرأى في قبة المسجد نخامة) قيل: هي ما يخرج من الصدر. قال علي الفاري: أي جدار المسجد الذي يلي القبلة، وليس المراد بها المحراب الذي يسميه الناس قبلة لأن المحارب من المحدثات بعده ﷺ ومن ثم كره جمع من السلف اتخاذها والصلاة فيها قال القاضي: وأول من أحدث ذلك عمر بن عبدالعزيز وهو يومئذ عامل للوليد بن عبد الملك على المدينة لما أسس مسجد النبي ﷺ وهدمه وزاد فيه، ويسمى موقف الإمام من المسجد محراباً لأنه أشرف مجالس المسجد، ومنه قيل للقصر: محراب لأنه أشرف المنازل، وقيل: المحراب مجلس الملك سمي به لانفراده فيه، وكذلك محراب المسجد لانفراد الإمام فيه. وقيل: سمي بذلك لأن المصلي يحارب فيه الشيطان.

قال الطيبي: النخامة البزاقة التي تخرج من أقصى الحلق ومن مخرج الخاء المعجمة وهو كذا في «النهاية» وهو المناسب لقوله الآتي: فلا يزقن لكن قوله: من أقصى الحلق غير صحيح إذ الخاء المعجمة مخرجها أدنى الحلق. وقال في «المغرب»: النخاعة والنخامة ما يخرج من الخيشوم عند التنحنح. وفي «القاموس»: النخاعة النخامة أو ما يخرج من الخيشوم. انتهى.

قلت: ما قاله الفاري من أن المحارب من المحدثات بعده ﷺ فيه نظر، لأن وجود المحراب زمن النبي ﷺ يثبت من بعض الروايات، أخرج البيهقي في «السنن الكبرى» (٣٠ / ٢) من طريق سعيد بن عبد الجبار بن وائل عن أبيه عن أمه عن وائل بن حجر قال: «حضرت رسول الله ﷺ نهض إلى المسجد فدخل المحراب ثم رفع يديه بالتكبير» الحديث وأم عبد الجبار هي مشهورة بأم يحيى كما في رواية الطبراني في «معجم الصغير» (١١٧٦ - (الروض الداني))

(١) في (الهندية): «هو بضم الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة وبعدها ياء ساكنة على وزن زبير، وابن حبيق رجل ينسب إليه ألوان التمر». (منه).

وقال الشيخ ابن الهمام من سادات الحنفية: ولا يخفى أن امتياز الإمام مقرر مطلوب في الشرع في حق المكان حتى كان التقدم واجباً، عليه وبني في المساجد المحاربين من لدن رسول الله ﷺ. انتهى.

وأيضاً لا يكره الصلاة في المحارب، ومن ذهب إلى الكراهة فعليه البينة، ولا يسمع كلام أحد من غير دليل ولا برهان. (١)

(فأقبل عليها) أي: توجه النبي ﷺ إلى النخامة (فحنها بالعرجون) أي: حك النخامة بالعرجون. ومضى تفسير العرجون وهذا يدل على أنه باشر بيده بعرجون فيها، وفي رواية للبخاري [٤٠٥، عن أنس]: «فقام فحكه بيده» (أن يعرض الله) من الإعراض (فإن الله قبل وجهه) قبل بكسر القاف وفتح الباء الموحدة، أي: جهة. قال الخطابي: تأويله أن القبة التي أمره الله بالتوجه إليها بالصلاة قبل وجهه فليصنها عن النخامة وفيه إضمار حذف واختصار كقوله تعالى: ﴿وَأَشْرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْقَبْصَ يَكْغُرْهُمْ﴾ [البقرة: ٩٣] أي: حب العجل وكفوله تعالى: ﴿وَسَلَّى الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢] يريد أهل القرية، ومثله في الكلام كثير. وإنما أضيفت تلك الجهة إلى الله تعالى على سبيل التكرمة كما قالوا: بيت الله وناقته وكعبة الله ونحو ذلك من الكلام^(٢)، وفيه من الفقه أن النخامة طاهرة، ولو لم تكن طاهرة لم يكن يأمر المصلي بأن يذلها بثوبه.

(فلا يصقن قبل وجهه) أي: لا ييزقن جهة وجهه (ولا عن يمينه) تعظيماً لليمين وزيادة لشرفها (عن يساره) تحت رجله اليسرى) يحذف كلمة أو، ومر بيانه (فإن عجلت به) أي: بالرجل (بإدارة) أي: حدة وبإدارة الأمر حدثه، والمعنى: إذا غلب عليه البصاق والنخامة (فليقل بثوبه هكذا) أي: فيلعل بثوبه هكذا (ووضعه على فيه ثم دلكه) أي: وضع النبي ﷺ ثوبه على فمه حتى يتلاشى البراق فيه ثم دلك الثوب، وهذا عطف تفسيري لقوله: فليقل بثوبه هكذا (أروني) من الإراءة (عبيراً) بالباء الموحدة وبعدها ياء على وزن أمير، قال ابن الأثير في «النهاية»: العبير نوع من الطيب ذو لون يجمع من أخلاط.

(فقام فتى) أي: شاب (من الحي) من القبيلة (يشند) أي: يعدو (فجاء بخلوق) بفتح الخاء المعجمة. قال ابن الأثير في «النهاية»: الخلق طيب معروف مركب يتخذ من الزعفران وغيره من أنواع الطيب وتغلب عليه الحمرة والصفرة (في راحته) أي: في كفه (فأخذه) أي: الخلق (فجعلله) أي: الخلق (على رأس العرجون) مر تفسير العرجون ومعناه بالفارسية: خوشه خرما ياخوشه خرما كه خشك وكج كرد (ثم لطخ به) أي: لوث النبي ﷺ بالخلق الذي على رأس العرجون.

قال الحافظ: في الحديث من الفوائد التنب إلى إزالة ما يستقذر أو يتنزه عنه من المسجد، وتفقد الإمام أحوال المساجد وتعظيمها وصيانتها، وأن للمصلي أن يصبق وهو في الصلاة ولا تفسد صلاته، وأن النفخ والتحنج في

(١) نعم، لا بد من البرهان، وقد ثبت في النهي في جملة من الآثار، تنظر في «إعلام الأريب في حكم المحارب» للسيوطي، وكتابنا «قاموس الباع» وهو خاص بما ذكره شيخنا الألباني في كفيه.

(٢) انظر ما نقلناه قريباً من تعليق الشيخ العلامة ابن باز رحمه الله تعالى.

الصلاة جائزاً، لأن النخامة لا بد أن يقع معها شيء من نفخ أو تنحنج، ومحلها ما إذا لم يفحش ولم يقصد صاحبه العيب ولم يبين منه مسمى كلام وأقله حرفان أو حرف ممدود، وفيه أن البصاق طاهر وكذا النخامة والمخاط خلافاً لمن يقول: كل ما تستقره النفس حرام. ويستفاد منه أن التحسين أو التقيح إنما هو بالشرع، فإن جهة اليمين مفضلة على اليسار، وأن اليد مفضلة على القدم، وفيه الحث على الاستكثار من الحسنات وإن كان صاحبها ملياً لكونه ﷺ.
 باشر الحك بنفسه وهو دال على عظم تواضعه زاده الله تشريفاً وتعظيماً ﷺ. انتهى. وفيه احترام جهة القبلة، وفيه إذا يزق ييزق عن يساره ولا ييزق أمامه تشريفاً للقبلة، ولا عن يمينه تشريفاً لليمين، وفيه جواز صنع الخلق في المساجد.

قال المنذري: والحديث أخرجه مسلم مطولاً [٣٠٠٨].

٤٨٢ - (حسن) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو، عَنْ بَكْرِ بْنِ سَرَادَةَ الْجُدَامِيِّ، عَنْ صَالِحِ بْنِ خَيْوَانَ، عَنْ أَبِي سَهْلَةَ السَّائِبِ بْنِ خَلَادٍ - قَالَ أَخْبَدُ - مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ - أَنَّ رَجُلًا أَمَّ قَوْمًا فَبَصَنَ فِي الْقِبْلَةِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْظُرُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جِئْتَ فَرَفَعَ «لَا يُصَلِّي لَكُمْ» فَأَرَادَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يُصَلِّيَ لَهُمْ، فَمَنَعُوهُ وَأَخْبَرُوهُ بِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ». وَحَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّكَ آذَيْتَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ».

(عن صالح بن خويان) بفتح المعجمة ويقال: بالمهملة السبائي بفتح المهملة والموحدة مقصوداً ويقال: الخولاني، وثقه العجلي من الرابعة. قاله الحافظ في «التقريب». وقال في «الميزان»: قيده عبدالحق الأزدي بالحاء المهملة. وقال في «التهذيب»: قال أبو داود: ليس أحد يقول: خويان بالحاء المعجمة إلا قد أخطأ. وقال ابن ماکولا: قاله سعيد بن يونس بالحاء المهملة، وكذلك قاله البخاري ولكنه وهم (عن أبي سهلة السائب بن خلاد) قال الحافظ في «التقريب»: السائب بن خلاد بن سويد الخزرجي أبو سهلة المدني له صبيحة وعمل لعمر على اليمن ومات سنة إحدى وسبعين.

(قال أحمد) بن صالح شيخ أبي داود: إن السائب هو (من أصحاب النبي ﷺ) ولعله ذكر ذلك لأنه لم يكن من مشاهير الصحابة (إن رجلاً أم قوماً) أي: صلى بهم إماماً ولعلمهم كانوا وقدأ (فبصق في القبلة) أي: في جهتها (ينظر) أي: يطالع فيه (فقال رسول الله ﷺ) لقومه لما رأى منه قلة الأدب (حين فرغ) أي: هذا الرجل من الصلاة (لا يصلي لكم) بإثبات الباء، أي: لا يصلي لكم هذا الرجل بعد اليوم.

قال في «شرح السنة»: أصل الكلام لا تصل لهم فعدل إلى النبي ليؤذن بأنه لا يصلح للإمامة وأن بينه وبينها منافاة. وأيضاً في الإعراض عنه غضب شديد حيث لم يجعله محلاً للخطاب وكان هذا النهي في غيبته.

(فمنعوه) فسأل عن سبب المنع (فذكر) الرجل (ذلك) أي: منع القوم إياه عن الإمامة (لرسول الله ﷺ) وقال: ذكروا أنك منعتني عن الإمامة بهم أكنذك هو؟ (فقال) أي: رسول الله ﷺ (نعم) أنا أمرتهم بذلك.

(وحسبت) أي: قال الراوي: وظننت (أنه) أي: الرسول ﷺ (قال) أي: له زيادة على نعم (إنك آذيت الله ورسوله) والمعنى: أنك فعلت فعلاً لا يرضي الله ورسوله، وفيه تشديد عظيم، فقال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي آذَانِهِ وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا﴾ [الأحراب: ٥٧] وذكر الله تعالى للترك أو لبيان أن إيذاء رسوله لمخالفة نهيهِ لا سيما بحضرته منزل منزلة إيذاء الله تعالى. كذا ذكره بعض شراح «المشكاة» وهذا منه مبني على

جعل الإيذاء على حقيقته .

قال ميرك : ولحديث السائب بن خلاد شاهد من حديث عبدالله بن عمرو قال : أمر رسول الله ﷺ رجلاً يصلي بالناس الظهر ففعل بالقبلة وهو يصلي للناس ، فلما كان صلاة العصر أرسل إلى آخر فأشفق الرجل الأول فجاء إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله أنزل في شيء؟ قال : لا ولكنك تفلت بين يديك وأنت تؤم الناس فأذيت الله والملائكة رواه الطبراني في «الكبير» [كما في «المجمع» (٢/ ٢٠)] بإسناد جيد . قال ميرك : والحديث أخرجه ابن حبان في «صحيحه» [١٦٣٦] .

٤٨٣ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثَنَا حَمَّادٌ، أَنَا سَعِيدُ الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ : أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي، فَبَرَّقَ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيَسْرَى .

(فبَرَّقَ) أي : النبي ﷺ (تحت قدمه اليسرى) فيه أنه ﷺ بَرَّقَ بنفسه تحت قدمه اليسرى في حالة الصلاة .

٤٨٤ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسْلَدٌ، ثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ سَعِيدِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، بِمَعْنَاهُ زَادَ : ثُمَّ ذَلِكَ يَنْعَلُهُ . [م] .

(ثم دلكه بنعله) فيه أن النبي ﷺ بَرَّقَ ثم ذلك البزاق بنعله . قال المنذري : والحديث أخرجه مسلم [٥٥٤]

بنحوه .

٤٨٥ - (ضعيف) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، ثَنَا الْفَرَجُ بْنُ فَضَالَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ : رَأَيْتُ وَائِلَةَ بْنَ الْأَسْفَعِ فِي مَسْجِدِ دِمَشْقَ بَصَقَ عَلَى الْبُورِيِّ، ثُمَّ مَسَحَهُ بِرِجْلِهِ، فَقِيلَ لَهُ : لِمَ فَعَلْتَ هَذَا؟ قَالَ : لَأُمِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ .

(في مسجد دمشق) كهزبر بكسر الدال وفتح الميم وقد تكسر الميم اسم بلد وسميت باسم بانيها دمشق بن كنعان بن حام بن نوح ذكره القاضي (بصق) أي : بَرَّقَ (على البوري) بضم الباء الموحدة . قال ابن الأثير في «النهاية» : هي الحصير المعمول من القصب ويقال فيها : بارية وبوريا .

(ثم مسح برجله) أي : ثم مسح وائلة بن الأسقع البزاق الذي وقع على الحصير برجله (فقيل له) أي : لوائلة (رأيت رسول الله ﷺ يفعله) أي : يبرق على البوري ثم يمسحه برجله . قال المنذري : في إسناده فرج بن فضالة ، وهو ضعيف .

٢٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُشْرِكِ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ

٤٨٦ - (صحيح) حَدَّثَنَا عِيْسَى بْنُ حَمَادٍ، نا^(١) اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَعْرٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: دَخَلَ رَجُلٌ عَلَى جَنَلٍ، فَأَتَاخَهُ فِي الْمَسْجِدِ، ثُمَّ عَقَلَهُ، ثُمَّ قَالَ: إِيَّكُمْ مُحَمَّدٌ؟ - وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُتَكِيٌ بَيْنَ ظَهْرَانِيهِمْ - فَقُلْنَا لَهُ: هَذَا الْأَيْبُضُ الْمُتَكِيُّ، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: يَا ابْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ! فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «قَدْ أَجَبْتُكَ». فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: يَا مُحَمَّدُ، إِنِّي سَأَلْتُكَ، وَسَأَقِ الْحَدِيثَ. [ق].

(فأناخه في المسجد) أي: اجلس الرجل البعير في المسجد وفي الرواية الآتية عند باب المسجد (ثم عقله) أي: شد الرجل البعير (متكياً بين ظهرانيهم) زيدت فيه ألف ونون مفتوحة، قد جاءت هذه اللفظة بين ظهرانيهم وبين أظهرهم في الحديث كثيراً ومعناه: أن ظهراً منهم قدام النبي ﷺ وظهراً منهم وراءه فهو مكتوف من جانبيه ومن جوانبه إذا قيل: بين أظهرهم، ثم كثر حتى استعمل في الإقامة بين القوم مطلقاً. والمعنى: أن النبي ﷺ متكياً بين القوم. هذا ملخص ما في «النهاية». قال الخطابي: كل من استوى قاعداً على طاء فهو متكى، والعاملة لا تعرف المتكى إلا من مال في قعوده معتمداً على أحد شقيه (هذا الأبيض المتكى) هو محمد ﷺ (قد أجبتك) أي: سمعت والمراد منه إيشاء الإجابة. قال الخطابي: قد زعم بعضهم أنه إنما قال له قد أجبتك ولم يستأنف له الجواب لأنه كره أن يدعوهم باسم جده وأن ينسبه إليه إذ جده عبدالمطلب كان كافراً غير مسلم فأحب أن يدعوهم باسم النبوة والرسالة. قال: وهذا وجه. ولكن قد ثبت عنه أنه قال يوم حنين حين حمل على الكفار وانهزموا: «أنا النبي لا كذب أنا ابن عبدالمطلب»^(٢) وقد قال بعض أهل العلم في هذا إنه لم يذهب بهذا القول مذهب الانتساب إلى شرف الأباة على سبيل الافتخار بهم ولكنه ذكرهم بذلك رؤيا كان رآها عبدالمطلب له أيام حياته وكان ذلك إحدى دلائل نبوته وكانت القصة مشهورة عندهم ففرغهم بأنبائها وذكرهم بها وخروج الأمر على الصدق. والله اعلم.

٤٨٧ - (حسن) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَفْرٍو، ثنا سَلَمَةُ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ كَهْمَلٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: بَعَثَ بَنُو سَعْدِ بْنِ بَكْرِ ضِمَامَ بْنَ قُلَيْبَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَدِمَ عَلَيْهِ فَأَتَاخَ بَيْتَهُ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ عَقَلَهُ، ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ، قَالَ: فَقَالَ: إِيَّكُمْ ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ». قَالَ: يَا ابْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَسَأَقِ الْحَدِيثَ.

(فقدّم) أي: ضمام (عليه) أي: على النبي ﷺ (ثم عقله) أي: شد ضمام ركة البعير (ثم دخل المسجد) أي: دخل ضمام في المسجد (فذكر) أي: محمد بن عمرو الراوي (نحوه) أي: نحو الحديث السابق (قال) أي: ابن عباس (فقال) أي: ضمام (أنا) مبتداً (ابن عبدالمطلب) خبره.

قال الخطابي: في الحديث من الفقه جواز دخول المشرك المسجد إذا كانت له فيه حاجة مثل أن يكون له غريم في المسجد لا يخرج إليه ومثل أن يحاكم إلى قاض وهو في المسجد فإنه يجوز له دخول المسجد لإثبات حقه في نحو ذلك من الأمور.

(١) في نسخة: «ثنا» (منه).

(٢) أخرجه البخاري (٢٨٦٤)، من حديث البراء بن عازب.

٤٨٨ - (ضعيف) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ فَارِسٍ، ثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَنَا مُعَمَّرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، ثَنَا رَجُلٌ مِنْ مِزْنَةَ، وَنَحْنُ عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: الْيَهُودُ أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ فِي أَصْحَابِهِ فَقَالُوا: يَا أَبَا الْقَاسِمِ - فِي رَجُلِي وَامْرَأَةٍ زَيْنًا مِنْهُمْ -.

(رجل من مزينة) مصفراً (قال) أي: أبو هريرة (اليهود) مبتدأ (في أصحابه) أي: في جماعة من أصحابه (زينا) بصيغة التثنية من الزنا. قال المنذري: والحديث أخرجه المؤلف [٤٤٥٠] في الحدود والقضايا أتم من هذا. ورجل من مزينة مجهول.

٢٤ - بَابُ فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي لَا تَجُوزُ فِيهَا الصَّلَاةُ

٤٨٩ - (صحيح) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ طَهُورًا وَمَسْجِدًا». [ق، جابر].

(عن أبي ذر) قال الحافظ في «التقريب»: أبو ذر الغفاري الصحابي المشهور اسمه جندب بن جنادة على الأصح تقدم إسلامه وتأخرت هجرته فلم يشهد بديراً ومناقبه كثيرة جداً مات سنة اثنتين وثلاثين في خلافة عثمان (جعلت لي الأرض طهوراً) بالضم مطهراً عند فقد الماء، وعموم ذكر الأرض مخصوص بغير ما نهى الشارع عن الصلاة فيه وبه تحصل مطابقة الحديث للترجمة. قال الحافظ في «الفتح»: استدل به على أن الطهور هو المطهر لغيره، لأن الطهور لو كان المراد به الطاهر لم تثبت الخصوصية، والحديث إنما سيق لإثباتها، وقد روى ابن المنذر [٧٥٥] - «الأوسط» [وابن الجارود [١٢٤] بإسناد صحيح عن أنس مرفوعاً (صحيح): «جعلت لي كل أرض طيبة مسجداً وطهوراً» ومعنى طيبة طاهرة فلو كان معنى طهوراً: طاهر لزم تحصيل الحاصل (ومسجداً) أي: موضع سجود لا يختص السجود منها بموضع دون غيره ويمكن أن يكون مجازاً عن المكان المبني للصلاة وهو من مجاز التشبيه لأنه لما جازت الصلاة في جميعها كانت كالمسجد في ذلك. قاله الحافظ في «الفتح». قال الخطابي تحت قوله «جعلت لي الأرض طهوراً ومسجداً»: وهذا إجمال وإبهام وتفصيله في حديث حذيفة بن اليمان عن النبي ﷺ (صحيح): «جعلت لنا الأرض مسجداً وجُعِلَتْ تربتها لنا طهوراً»، ولم يذكره أبو داود في هذا الباب وإسناده جيد حدثونا به عن محمد بن يحيى قال: أخبرنا مسدد، قال: أخبرنا أبو عروانة عن أبي مالك عن ربعي بن حراش عن حذيفة، وقد يحتج بظاهر حديث أبي ذر من يرى التيمم جاتراً بجميع الأجزاء من جص ونورة وزرنيخ ونحوها وإليه ذهب أهل العراق، وقال الشافعي: لا يجوز التيمم إلا بالتراب قال: والمفسر من هذا الحديث يقضي على المجمل، وإنما جاء قوله عليه السلام: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً» على مذهب الامتنان على هذه الأمة بأن رخص لهم في الطهور بالأرض والصلاة عليها في بقاعها، وكانت الأمم المتقدمة لا يصلون إلا في كنانسهم وبيعهم، وإنما سيق هذا الحديث لهذا المعنى وبيان ما يطهر به منها مما لا يجوز وإنما هو في حديث حذيفة الذي ذكرناه انتهى. وقال الحافظ في «الفتح»: واحتج من خص التيمم بالتراب بحديث حذيفة عند مسلم [٥٢٢] بلفظ: «وجُعِلَتْ لنا الأرض كلها مسجداً وجُعِلَتْ تربتها لنا طهوراً» إذا لم نجد الماء وهذا خاص فينبغي أن يحمل العام عليه، فتخص الطهورية بالتراب، ودل الافتراق في اللفظ حيث حصل التأكيد في جعلها مسجداً دون الآخر على افتراق الحكم ولا لعطف أحدهما على الآخر نسقاً كما في حديث الباب، ومنع بعضهم الاستدلال بلفظ التربة على خصوصية التيمم بالتراب بأن قال: تربة كل مكان ما فيه من تراب أو غيره،

وأجيب بأنه ورد في الحديث المذكور بلفظ: «التراب» أخرجه ابن خزيمة [٢٦٤] وغيره، وفي حديث علي (سند فيه ضعف وفيه اضطراب): «وجعل التراب لي طهوراً» أخرجه أحمد [٩٨/١]، والبيهقي [٢١٣/١] بإسناد حسن. ويقوي القول بأنه خاص بالتراب أن الحديث سيق لإظهار التشريف والتخصيص فلو كان جائزاً بغير التراب لما اقتصر عليه. انتهى.

قال المنذري: والحديث أخرجه البخاري [٣٣٦٦]، ومسلم [٥٢٠]، والنسائي [٦٩٠]، وابن ماجه [٧٥٣] من حديث يزيد بن شريك التيمي عن أبي ذر فصل المسجد خاصة.

٤٩٠ - (ضعيف) حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ، أَنَّ ابْنَ زُهَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ لَهَيْعَةَ وَيَحْيَى بْنُ أَزْهَرَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ سَعْدِ الْمُرَادِيِّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ الْغَفَارِيِّ: أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرَّ بِبَابِلَ وَهُوَ يَسِيرُ، فَجَاءَهُ الْمُؤَذِّنُ يُؤَذِّنُ بِصَلَاةِ الْعَصْرِ، فَلَمَّا بَرَزَ مِنْهَا أَمَرَ الْمُؤَذِّنَ فَأَقَامَ الصَّلَاةَ، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ: إِنَّ جِيَّ^(١) عَلَيْهِ السَّلَامُ نَهَانِي أَنْ أَصْلِيَ فِي الْمَقْبَرَةِ، وَنَهَانِي أَنْ أَصْلِيَ فِي أَرْضِ بَابِلَ، فَأَيْهَا مَلْعُونَةٌ.

(ابن لهيعة) بفتح اللام وكسر الهاء هو عبدالله ضعيف (ويحيى بن أزهري البصري مولى قريش صدوق من السابعة مات سنة إحدى وستين قال في «التقريب»: (المرادي): نسبة إلى المراد وهو قبيلة (مر بابيل) قال أبو عبيد البكري: بابيل بالعراق مدينة السحر معروفة. وقال الجوهري: بابيل اسم موضع بالعراق ينسب إليه السحر والخمر. وقال الأخفش: لا ينصرف لتأنيبه. قاله العيني (يؤذنه) من الإيذان (فلما برز منها) أي: فلما خرج علي من بابيل (فلما فرغ) أي: علي من الصلاة (قال: إن حيي) يعني النبي ﷺ (أن أصلي في المقبرة) قال العيني: المقبرة بضم الباء هو السموم والقياس فتح الباء، وفي «شرح الهادي» أن ما جاء على مفعلة بالضم يراد بها أنها موضوعة لذلك ومتخذة له، فإذا قالوا: المقبرة بالفتح أرادوا مكان الفعل وإذا ضموا أرادوا البقعة التي من شأنها أن يقبر فيها، وكذلك المشربة والمشربة (ونهاي) أن أصلي في أرض بابيل فإنها ملعونة) أي: أرض بابيل مغضوبة عليها. قال الخطاطي: في إسناد هذا الحديث مقال، ولا أعلم أحداً من العلماء حرم الصلاة في أرض بابيل، وقد عارضه ما هو أصح منه، وهو قوله ﷺ: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً» ويشبه أن يكون معناه: إن ثبت أنه نهى أن تتخذ أرض بابيل وطناً وداراً للإقامة، فتكون صلاته فيها إذا كانت إقامته بها، ويخرج هذا النهي فيه على الخصوص، ألا تراه يقول: نهائي، ولعل ذلك منه إنذار مما أصابه من المحنة في الكوفة وهي أرض بابيل ولم يتقل قبله أحد من الخلفاء الراشدين عن المدينة انتهى.

وقال الحافظ في «الفتح»: «روى ابن أبي شيبه [٢٧٠/٢] من طريق عبدالله بن أبي المحلى وهو بضم الميم وكسر المهملة وتشديد اللام قال: «كنا مع علي فمررنا على الخسف الذي ببابل فلم يصل حتى أجازته» أي: تعذله. ومن طريق أخرى عن علي قال: «ما كنت لأصلي في أرض خسف الله بها ثلاث مرار» والظاهر أن قوله: «ثلاث مرار» ليس متعلقاً بالخسف لأنه ليس فيها إلا خسف واحد، وإنما أراد أن علياً قال ذلك ثلاثاً، والمراد بالخسف هنا ما ذكر الله تعالى في قوله: ﴿فَأَنذَرْتُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْفَاقِينَ﴾ [النحل: ٢٦] الآية. ذكر أهل التفسير والأخبار أن المراد بذلك أن النمرود بن كنعان بني ببابل نبياً عظيماً يقال: إن ارتفاعه كان خمسة آلاف ذراع

(١) في نسخة: «حيي». (منه).

قال الخطابي: لا أعلم أحداً من العلماء حرم الصلاة في أرض بابل، فإن كان حديث علي ثابتاً فلعله نهاه أن يتخذها وطناً لأنه إذا أقام بها كانت صلاته فيها يعني أطلق الملزوم وأراد اللازم. قال: فيحتمل أن النهي خاص بعليّ إنذاراً له بما لقي من الفتنة بالعراق.

قلت: وسياق قصة على الأولى يبعد هذا التأويل والله أعلم. انتهى.

قال المنذري: أبو صالح هو سعيد بن عبد الرحمن الغفاري مولاهم البصري. قال ابن يونس: يروي عن علي ابن أبي طالب وما أظنه سمع من علي، ويروي عن أبي هريرة وهيب بن مغفل وصله ابن الحارث انتهى. قال العيني: قال ابن القطان: في سند هذا الحديث رجال لا يعرفون. وقال عبد الحق: وهو حديث واه. وقال البيهقي في «المعرفة»: إسناده غير قوي انتهى.

١٨٤/١ ٤٩١ - (ضعيف)^(١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، ثنا ابنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ أَزْهَرَ، وَابْنُ لَهْيَعَةَ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ الْبَغْدَادِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ، بِمَعْنَى شَلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ، قَالَ: فَلَمَّا خَرَجَ، مَكَانَ: فَلَمَّا بَرَزَ. (بمعنى سليمان بن داود) أي: بمعنى حديث سليمان (قال) أي: أحمد بن صالح (فلما خرج مكان) أي: بدل لفظ: فلما برز.

٤٩٢ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثنا حَمَّادٌ، (ح)، وَحَدَّثَنَا مُتَّذِدٌ، ثنا عَبْدُ الْوَاحِدِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَمِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - وَقَالَ مُوسَى فِي حَدِيثِهِ: فِيمَا يَخْسِبُ عَمْرُو: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: - «الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ، إِلَّا الْحَمَامُ وَالْمَقْبَرَةُ».

(عن أبي سميد) الخدري (يحسب عمرو) أي: يظن (الأرض كلها مسجد) أي: يجوز السجود فيها من غير كراهة (إلا الحمام والمقبرة) المقبرة وهي المحل الذي يدفن فيه الموتى، والحمام بتشديد الميم الأولى هو الموضع الذي يغتسل فيه بالحميم، وهو في الأصل الماء الحار، ثم قيل: للاغتسال بأي ماء كان. وحكمة المنع من الصلاة في المقبرة. قيل: هو ما تحت المصلي من النجاسة، وقيل لحرمة الموتى، وحكمة المنع من الصلاة في الحمام أنه يكثر فيه النجاسات، وقيل: إنه مأوى الشيطان. قال الخطابي: واختلف أهل العلم في تأويل هذا الحديث، فقال الشافعي: إذا كانت المقبرة مختلطة التراب بلحوم الموتى وصديدهم وما يخرج منهم لم تجز الصلاة فيها للنجاسة، فإن صلى الرجل في مكان طاهر منها أجزأته صلاته، قال: وكذلك الحمام إذا صلى في موضع نظيف منه طاهر فلا إعادة عليه. وعن مالك بن أنس قال: لا بأس بالصلاة في المقبرة. وقال أبو ثور: لا يصلي في الحمام ولا في مقبرة على ظاهر الحديث. وكان أحمد وإسحاق يكرهان ذلك ورويت الكراهة فيه عن جماعة من السلف. واحتج بعض من لم يجز الصلاة في المقبرة وإن كانت طاهرة التربة بقول رسول الله ﷺ: «صلوا في بيوتكم ولا تتخذوها مقابر»^(٢) قال: فدل على أن المقبرة ليست بمحل للصلاة. انتهى. قلت: وذهب الثوري والأوزاعي وأبو حنيفة إلى كراهة الصلاة في

(١) لا حكم له في الطبقات السابقة، وانخذنا الحكم من التخریج المطول لـ «ضعيف سنن أبي داود» (١/ ١٧١-١٧٢).

(٢) أخرجه البخاري (٤٣٢)، ومسلم (٧٧٧) عن ابن عمر واللفظ له.

المقبرة، ولم يفرقوا كما فرق الشافعي وهو الأشبه، وأما ما ذهب إليه مالك فالأحاديث ترد عليه قال المنذري: والحديث أخرجه الترمذي [٣١٧]، وابن ماجه [٧٤٥]. وروى هذا الحديث مسنداً ومرسلاً. وقال الترمذي: وهذا حديث فيه اضطراب، وذكر أن سفيان الثوري أرسله قال: وكان رواية الثوري عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي ﷺ أثبت وأصح.

٢٥ - بَابُ النَّهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ فِي مَبَارِكِ الْإِبِلِ

٤٩٣ - (صحيح) حَدَّثَنَا عُمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ثنا أَبُو مُعَاوِيَةَ، ثنا الْأَعْمَشُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلى، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فِي مَبَارِكِ الْإِبِلِ؟ فَقَالَ: «لَا تُصَلُّوا فِي مَبَارِكِ الْإِبِلِ، فَإِنَّهَا مِنَ الشَّيَاطِينِ» وَثُيْلٌ عَنِ الصَّلَاةِ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ؟ فَقَالَ: «صَلُّوا فِيهَا، فَإِنَّهَا بَرَكَةٌ». [مضى (١٨٤)].

(لا تصلوا في مبارك الإبل) جاء في الأحاديث النهي عن الصلاة في موضع مبارك الإبل، وفي موضع أعطان الإبل، وفي موضع مناخ الإبل، وفي موضع مرابض الإبل، ووقع عند الطحاوي [٣٨٤/١] في حديث جابر بن سمرة: «أن رجلاً قال: يا رسول الله أصلى في مباءة الغنم؟ قال: نعم. قال: أصلي في مباءة الإبل؟ قال: لا، والمبارك جمع مبرك وهو موضع برك الجمل في أي موضع كان. والأعطان جمع عطن وهو الموضع الذي تناخ فيه عند ورودها الماء فقط. وقال ابن حزم: كل عطن فهو مبرك، وليس كل مبرك عطناً لأن العطن هو الموضع الذي تناخ فيه عند ورودها الماء فقط والمبرك أعم لأنه الموضع المتخذ له في كل حال والمناخ بضم الميم وفي آخره خاء معجمة: المكان الذي تناخ فيه الإبل. والمرابض بالذال المهملة هي الأماكن التي تجس فيها الإبل وغيرها من البقر والغنم. والمباءة المنزل الذي يأوي إليه الإبل. قاله العيني. والحديث فيه أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة في مواضع الإبل، وعلل ذلك بقوله: «فإنها من الشياطين» أي: الإبل خلقت من الشياطين، كما في رواية ابن ماجه [٧٦٨]، عن أبي هريرة (صحيح): «فإنها خلقت من الشياطين»، فهذا يدل على أن علة النهي كون الإبل من الشياطين لا غير فالإبل تعمل عمل الشياطين والأجنة، لأن الإبل كثيرة الشراذ فتشوش قلب المصلي وتمنع الخشوع.

قال الخطابي: قوله ﷺ: «فإنها من الشياطين» يريد أنها لما فيها من الفغار والشرد وربما أفسدت على المصلي صلاته، والعرب تسمى كل مارد شيطاناً كأنه يقول: كأن المصلي إذا صلى بحضرتها كان مغرراً بصلاته لما لا يؤمن تفارها وخطبها المصلي، وهذا المعنى مأمون من الغنم لما فيها من السكوت وضعف الحركة إذا هيجت. وقال بعضهم: معنى الحديث أنه كره الصلاة في السهول من الأرض لأن الإبل إنما تأوي إليها وتعطن فيها، والغنم تبوء وتروح إلى الأرض الصلبة، قال: والمعنى في ذلك أن الأرض الرخوة التي يكثر ترابها، ربما كانت فيها النجاسة فلا يتبين موضعها، فلا يأمن المصلي أن تكون صلاته فيها على نجاسة، فأما القرار الصلب من الأرض فإنه ضاح بارز لا يخفي موضع النجاسة إذا كانت فيه وزعم بعضهم أنه إنما أراد به الموضع الذي يحيط الناس رحالهم فيها إذا نزلوا المنازل في الأسفار قال: ومن عادة المسافرين أن يكون برازهم بالقرب من رحالهم، فتوجد هذه الأماكن في الأغلب نجسة فقبل لهم: لا تصلوا فيها وتباعدا عنها والله أعلم.

(في مرابض الغنم) هي جمع مريض بكسر الباء، لأنه من مرض يمرض مثل ضرب يضرب، يقال: مرض في

الأرض إذا التصق بها وأقام ملازماً لها. واسم المكان مريض وهو مأوى الغنم، مثل بروك الإبل وفي «الصحاح»: ريوخ الغنم والبقر والفرس والكلب، مثل بروك الإبل وجثوم الطير قاله العيني (صلوا فيها) أي: في مراض الغنم (فإنها) أي: الغنم (بركة) أي: ذو بركة.

قال في «غاية المقصود»: والمعنى أن الغنم ليس فيها تمرد ولا شراد، بل هي ضعيفة، ومن دواب الجنة وفيها سكونة فلا تؤذي المصلي ولا تقطع صلاته، فهي ذو بركة فصلوا في مراضها. انتهى.

٢٦ - بَابُ مَتَى يُؤْمَرُ بِالصَّلَاةِ؟

٤٩٤ - (حسن صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى - يَغْنِي ابْنُ الطَّلَاحِ - ، ثنا إِسْرَاهِيلُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «مُرُوا الصَّبِيَّ بِالصَّلَاةِ إِذَا بَلَغَ سَبْعَ سِنِينَ ، وَإِذَا بَلَغَ عَشْرَ سِنِينَ فَاضْرِبُوهُ عَلَيْهَا» .

(عن أبيه) وهو الربيع (عن جده) أي: جد عبد الملك، وهو سيرة بفتح السين وسكون الباء الموحدة. قال الحافظ في «التريب»: سيرة بن معبد الجهني والد الربيع له صحبه وأول مشاهده الخندق وكان ينزل المروة ومات بها في خلافة معاوية (مروا الصبي) قال العلقمي: قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: الصبي ليس مخاطباً، وأما هذا الحديث فهو أمر للأولياء، لأن الأمر بالصبي ليس أمراً بذلك الشيء. قال: قد وجد أمر الله للصبيان مباشرة على وجه لا يمكن الطعن فيه، وهو قوله تعالى: ﴿لِيَسْتَتِيبَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنكُمْ﴾ [النور: ٥٨] قال النووي: الصبي يتناول الصبية أيضاً لا فرق بينهما بلا خلاف، وأمر الولي للصبي واجب، وقيل: مستحب (بالصلاة) أي: بأن يعلموهم ما تحتاج إليه الصلاة من شروط وأركان، وأن يأمرهم بفعلها بعد التعليم وأجرة التعليم في مال الصبي إن كان له مال، وإلا فعلى الولي. قاله العلقمي في «الجامع الصغير» (وإذا بلغ عشر سنين فاضربوه عليها) أي: فاضربوا الصبي على ترك الصلاة. قال العلقمي: إنما أمر بالضرب لعشر لأنه حد يتحمل فيه الضرب غالباً، والمراد بالضرب ضرباً غير مبرح وأن يتقي الوجه في الضرب. انتهى.

قال المنذري: والحديث أخرجه الترمذي [٤٠٧] وقال: حديث حسن صحيح.

٤٩٥ - (حسن صحيح) حَدَّثَنَا مُؤَمَّلُ بْنُ هِشَامٍ - يَغْنِي الشَّكْرِيُّ - ، ثنا إِسْمَاعِيلُ ، عَنْ سَوَّارِ أَبِي حَمَزَةَ ، - قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَهُوَ سَوَّارُ بْنُ دَاوُدَ أَبُو حَمَزَةَ الْمَرْزِيُّ الصَّرَفِيُّ - ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَبْعِ سِنِينَ ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا وَهُمْ أَبْنَاءُ عَشْرِ سِنِينَ^(١) ، وَفَرَّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ» .

(مروا) أمر من الأمر حذفت همزته للتخفيف ثم استغنى عن همزة الوصل تخفيفاً ثم حركت فاؤه لتعلمر النطق بالساكن (أولادكم) يشمل الذكور والإناث (بالصلاة) ويما يتعلق بها من الشروط (وهم أبناء سبع سنين) لينادوا ويستأنسوا بها، والجملة حالية (واضربوهم) أي: الأولاد (عليها) أي: على ترك الصلاة (وهم أبناء عشر سنين) لأنهم بلغوا أو قاربوا البلوغ (وفرّقوا) أمر من التفريق (بينهم في المضاجع) أي: المراقد. قال المناوي في «فتح القدير شرح

(١) في نسخة: (مه).

الجامع الصغير: «أي فرقوا بين أولادكم في مضاجعهم التي ينامون فيها إذا بلغوا عسراً حذراً من غوائل الشهوة، وإن كن أخوات. قال الطيبي: جمع بين الأمر بالصلاة والفرق بينهم في المضاجع في الطفولية تأديباً لهم ومحافظة لأمر الله كله وتعليماً لهم والمعايشة بين الخلق، وأن لا يقفوا مواقف التهم فيجتنبوا المحارم انتهى. قال الخطابي: قوله ﷺ: «إذا بلغ عشر سنين فاضربوه عليها» يدل على غلاظ العقوبة له إذا تركها مدركاً، وكان بعض فقهاء أصحاب الشافعي يحتج به في وجوب قتله إذا تركها متعمداً بعد البلوغ ويقول: إذا استحق الصبي الضرب وهو غير بالغ فقد عقل أنه بعد البلوغ يستحق من العقوبة ما هو أشد من الضرب، وليس بعد الضرب شيء مما قاله العلماء أشد من القتل. وقد اختلف الناس في حكم تارك الصلاة فقال مالك والشافعي: يقتل تارك الصلاة، وقال مكحول: يستتاب فإن تاب وإلا قتل، وإليه ذهب حماد بن يزيد ووكيع بن الجراح. وقال أبو حنيفة: لا يقتل ولكن يضرب ويحبس، وعن الزهري أنه قال: فاسق يضرب ضرباً مبرحاً وسجن. وقال جماعة من العلماء: تارك الصلاة حتى يخرج وقتها لغير عذر كافر، وهذا قول إبراهيم النخعي وأيوب السخيتي وعبدالله بن المبارك وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، وقال أحمد: لا يكفر أحد بذنوب إلا تارك الصلاة عمداً. واحتجوا بحديث جابر بن عبدالله عن النبي ﷺ: «ليس بين العبد وبين الكفر إلا ترك الصلاة»^(١).

٤٩٦ هـ - (حسن) - حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، ثنا وَكِيعٌ، حَدَّثَنِي دَاوُدُ بْنُ سَوَّارٍ الْمُرَزِيُّ، بِإِسْنَادِهِ وَمَعْنَاهُ، وَزَادَ: «وَإِذَا رَزَقَ أَحَدُكُمْ خَادِمَةً أَوْ أُجِيرَهُ، فَلَا يَنْتَظِرُ إِلَى مَا تَوَنُّ الشَّرَّةُ وَفَوْقَ الرِّكْبَةِ».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهَمَّ وَكِيعٌ فِي اسْمِهِ، وَرَوَى عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ فَقَالَ: ثَنَا أَبُو حَمْزَةَ سَوَّارٌ الصَّرِيفِيُّ.

(بإسناده ومعناه) أي: بإسناده ومعنى حديث مؤمل بن هشام المتقدم ذكره (وإذا زوج أحدكم خادمه) بالنصب والمراد بالخادم الخادمة أي: الأمة (عبدته) بالنصب مفعول ثانٍ لزوج (أو أجيره) بالنصب معطوف على عبده (فلا ينظر) أي: الخادم والمراد به الخادمة، أي: لا تنظر الأمة (إلى ما دون السرة) أي: إلى ما تحت سرة سيدها (وفوق الركبة) أي: فوق ركبة سيدها. والمعنى: إذا زوج السيد والمولى أمته من عبده أو من أجيره وعماله فلا يجوز للأمة أن تنظر إلى ما بين ركبة مولاه وسرته، فإن ما بين سرته وركبته من العورة، وتؤيد هذا المعنى رواية الدارقطني (١/ ٢٣٠) من طريق النضر بن شميل عن سوار بن داود عن عمرو بن شعيب نحوه بلفظ: «وإذا زوج أحدكم عبده أمته أو أجيره فلا تنظر الأمة إلى شيء من عورته فإن ما تحت السرة إلى الركبة من العورة» ومن طريق عبدالله بن بكر عن سوار عن عمرو نحوه (١/ ٢٣٠) بلفظ: «إذا زوج الرجل منكم عبده أو أمته فلا يرين ما بين ركبته وسرته» ويمكن إرجاع الضمير في: فلا ينظر إلى أحدكم وهو السيد فيكون المعنى إذا زوج أحدكم الخادمة أي الأمة من عبده أو أجيره فلا ينظر السيد إلى ما تحت سرة أمته وفوق ركبة أمته، كذا في «غاية المقصود».

(وهو وكيع في اسمه) أي: في اسم سوار بن داود فقال داود بن سوار (وروى عنه) أي: عن سوار بن داود (أبو داود الطيالسي هذا الحديث فقال: حدثنا أبو حمزة سوار الصيرفي) كما قال إسماعيل في حديث السابق وهو الصواب

وقد تابع أباء داود الطيالسي النضر بن شميل وعبدالله بن بكر فقالا: حدثنا أبو حمزة الصيرفي وهو سوار بن داود وروايتهما في «سنن الدارقطني» (١/ ٢٣٠).

٤٩٧ - (ضعيف) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ كَاوَدَ الْمَهْرِيُّ، ثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنِي مُعَاذُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَبِيبٍ الْجُهَنِيُّ، قَالَ: دَخَلْنَا عَلَيْهِ فَقَالَ لَامُرَّائِهِ مَتَى يُصَلِّي الصُّبْحَ؟ فَقَالَتْ: كَانَ رَجُلٌ مِنَّا يَذْكُرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ سَبَّلَ عَنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: «إِذَا عَرَفَ يَمِينَهُ مِنْ شِمَالِهِ، فَعَمَرُوا بِالصَّلَاةِ».

(معاذ بن عبدالله بن خبيب الجهني) قال الحافظ في «التقريب»: معاذ بن عبدالله خبيب مصغر الجهني المدني صدوق ربما وهم من الرابعة (قال) أي: هشام بن سعد (دخلنا عليه) أي: على معاذ بن عبدالله (فقال) أي: معاذ (فقال) أي: امرأة معاذ (أنه) ﷺ (عن ذلك) أي: عن صلاة الصبح (فقال) النبي ﷺ: (إذا عرف يمينه من شماله) أي: إذا ميز الصبح بين اليمين والشمال (فعمره بالصلاة) أي: مروا الصبح بالصلاة، ويحصل هذا التمييز للصبح غالباً إذا كان ابن سبع سنين.

٢٧ - بَابُ بَدْءِ الْأَذَانِ

أي: هذا باب في بيان الأذان.

٤٩٨ - (حسن) حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ مُوسَى الْخَثَلِيُّ وَزِيَادُ بْنُ أَبِيبٍ - وَحَدِيثُ عَبَادٍ أَثَمٌ - قَالَ: ثَنَا هُثَيْمٌ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ قَالَ: - قَالَ زِيَادٌ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ - عَنْ أَبِي عُمَيْرٍ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ عُمُومَةٍ لَهُ مِنَ الْأَنْصَارِ، قَالَ: اهْتَمَّ النَّبِيُّ ﷺ لِلصَّلَاةِ، كَيْفَ يَجْمَعُ النَّاسَ لَهَا؟ فَقِيلَ لَهُ: انْصَبْ رَأْيَكَ عِنْدَ حُضُورِ الصَّلَاةِ؟ فَإِذَا رَأَوْهَا آدَنَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فَلَمْ يَنْجِبْهُ ذَلِكَ. قَالَ: فَذَكَرَ لَهُ الْقَنْعُ - يَعْنِي الثُّبُورَ - وَقَالَ زِيَادٌ: شَبَّورُ الْيَهُودِ - فَلَمْ يَنْجِبْهُ ذَلِكَ، وَقَالَ: «هُوَ مِنْ أَمْرِ الْيَهُودِ» قَالَ: فَذَكَرَ لَهُ الثَّاقُوسُ، فَقَالَ: «هُوَ مِنْ أَمْرِ النَّصَارَى» فَانْصَرَفَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ بْنُ عَبْدِ رَيْثٍ وَهُوَ مُهْتَمٌّ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَرَى الْأَذَانَ فِي مَتَابِعِهِ، قَالَ: فَقَدَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ [لَهُ]: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَبِيتُ نَائِمٌ وَيَقْظَانِ إِذْ أَتَانِي أَبْتُ فَارَاطِي الْأَذَانَ، قَالَ: وَكَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَدْ رَأَاهُ قَبْلَ ذَلِكَ، فَكَتَمَهُ عَشْرِينَ يَوْمًا، قَالَ ثُمَّ أَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ لَهُ: «مَا مَنَعَكَ أَنْ تُخْبِرَنِي؟» فَقَالَ: سَبَقَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ، فَاسْتَحْشَيْتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا بِلَالُ، ثُمَّ فَاظْطَرُّ مَا يَأْمُرُكَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ فَافْعَلْ». قَالَ: فَأَذَّنَ بِإِلَالٍ، قَالَ أَبُو بَشِيرٍ: فَأَخْبَرَنِي أَبُو عُمَيْرٍ أَنَّ الْأَنْصَارَ تَزَعُمُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ لَوْلَا أَنَّهُ كَانَ يَوْمَئِذٍ مَرِيضًا لَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُؤَذِّنًا.

(عباد بن موسى الخثلي) بضم الخاء المعجمة وتشديد الشاة المفتوحة (قالا) أي: عباد وزياذ (حدثنا هشيم) بن بشير على وزن عظيم ثقة ثبت كثير التذليل (عن أبي بشر) هو جعفر بن أبي وحشية (قال زياذ) بن أيوب في روايته حدثنا هشيم قال: (أخبرنا أبو بشر) أي: بلفظ أخبرنا أبو بشر، وأما عباد فقال: حدثنا هشيم عن أبي بشر، فزياد صرح بتحديث هشيم عن أبي بشر فارتفعت مظنة التذليل عن هشيم، وما وقع في بعض النسخ زياد أبو بشر بحذف لفظ أخبرنا، وزعم بعضهم أن أبا بشر هذا بدل من زياد فهر غلط قطعاً كما يظهر من «أطراف المزي» والله أعلم (عن أبي عمير بن أنس) هو عبدالله أبو عمير بن أنس بن مالك (عن عمومة له) أي: لأبي عمير مصغر (قال) أي: عمومة أبي

(١) في «نسخة»: «أخبرنا». (مت).

عمير (اعتم النبي ﷺ) يقال: اهتم الرجل بالأمر قام به. قال ابن الأثير في «النهاية»: هم بالأمر يهتم إذا عزم عليه (لها) أي: للصلاة (فإذا راوها) أي: إذا رأى المسلمون راية (أذن) من الإيذان (فلم يعجبه) أي: النبي ﷺ (ذلك) أي: نصب الراية عند حضور الصلاة (قال) أي: الراوي (فذكر له) أي: للنبي ﷺ (الفتح يعني الشور) القنع بضم القاف وسكون النون. قال ابن الأثير في «النهاية»: هذه اللفظة قد اختلف في ضبطها، فرويت بالياء والياء والنون وأشهرها وأكثرها النون انتهى. والشور بفتح الشين المعجمة وضم الباء الموحدة المثقلة. وفي رواية للبخاري [٦٠٤]: «بوقاً»^(١) وفي رواية لمسلم [٣٧٧]، والنسائي [٦٢٦] «قرناً»^(٢)، وهذه الألفاظ الأربعة كلها متحد المعنى، وهو الذي ينفخ فيه ليخرج منه صوت. قال الخطابي: قوله: «القنع» هكذا قاله ابن داسة، وحدثناه ابن الأعرابي عن أبي دواد مرتين، فقال مرة: القنع بالنون ساكنة وقال مرة: القنع بالياء المفتوحة، وجاء في الحديث تفسيره أنه الشور، وهو البوق وقد سألت عنه غير واحد لم يثبت لي على واحد من الوجهين، فإن كانت رواية القنع صحيحة فلا أراه سمي إلا لإقناع الصوت وهو رفعه، يقال: أقع الرجل صوته وأقع رأسه إذا رفعه، وأما القنع بالياء فلا أحسبه سمي قنعاً إلا أنه يقع فم صاحبه أي يستره، يقال: قنع الرجل رأسه في جيبه إذا أدخله فيه، وسمعت أبا عمر يقول: هو القنع بالياء المثناة يعني البوق ولم أسمع هذا الحرف من غيره.

(فلم يعجبه ذلك) أي: اتخاذ القنع والشور (وقال) أي: النبي ﷺ (هو من أمر اليهود) أي: الشور (قال) أي: عمومة أبي عمير (فذكر له) أي: للنبي ﷺ (الناقوس) هو خشبة طويلة تضرب بخشبة أصغر منها يجعله النصاري علامة لأوقات صلاتهم فانصرف عبدالله بن زيد) من عند النبي ﷺ (وهو) أي: عبدالله، والواو للحال (مهتم) من الاهتمام أي: في مقدمة الأذان (لهم رسول الله ﷺ) في ذلك قال في «المصباح المنير» لهم بالفتح أول العزيمة يقال: هممت بالشئ هماً إذا أردته ولم تفعله (فأرى) أي: عبدالله (الأذان في منامه) قال الحافظ في «الفتح»: الأذان لغة الإعلام قال الله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ مِنْ آلِهَتِهِمْ رَسُولًا﴾ [التوبة: ٣] واشتقاقه من الأذن بفتح الحاء وهو الاستماع، وشرعاً الإعلام بوقت الصلاة بألفاظ مخصوصة. قال القرطبي وغيره: الأذان على قلة ألفاظه مشتمل على مسائل العقيدة لأنه بدأ بالأكبرية وهي تتضمن وجود الله وكماله ثم ثنى بالتوحيد ونفى الشريك ثم بإثبات الرسالة لمحمد ﷺ ثم دعا إلى الطاعة المخصوصة عقب الشهادة بالرسالة لأنها لا تعرف إلا من جهة الرسول، ثم دعا إلى الفلاح وهو البقاء الدائم، وفيه إشارة إلى المعاد ثم أعاد ما أعاد تأكيداً. ويحصل من الأذان الإعلام بدخول الوقت والدعاء إلى الجماعة وإظهار شعائر الإسلام. والحكمة في اختيار القول له دون الفعل سهولة القول وتيسره لكل أحد في كل زمان ومكان.

(قال) الراوي: (فغدا على رسول الله ﷺ) أي: ذهب عبدالله بن زيد في وقت الغداة إلى النبي ﷺ (قد رآه) أي: الأذان في المنام (فقال له) أي: لعمر بن الخطاب (يا بلال قم فانظر ما يأمر بك عبدالله) قال الخطابي: فيه دليل على أن الواجب أن يكون الأذان قائماً انتهى. وقال الحافظ في «الفتح»: قال عياض وغيره: فيه حجة لشروع الأذان قائماً. قلت: وكذا احتج به ابن خزيمة وابن المنذر، وتعبه النووي بأن المراد بقوله «قم» أي: اذهب إلى موضع بارز

(١) من حديث ابن عمر.

(٢) من حديث ابن عمر.

فناد فيه بالصلاة ليسمعك الناس وقال: وليس فيه تعرض للقيام في حال الأذان انتهى. وما نفاه ليس ببعيد من ظاهر اللفظ، فإن الصيغة محتملة للأمرين وإن كان ما قاله أرجح، ونقل عياض أن مذهب العلماء كافة أن الأذان قاعداً لا يجوز إلا أبا ثور ووافقه أبو الفرج المالكي، وتعقب بأن الخلاف معروف عند الشافعية وبأن المشهور عند الحنفية كلهم أن القيام سنة، وأنه لو أذن قاعداً صح، والصواب ما قال ابن المنذر: إنهم اتفقوا على أن القيام من السنة (لجمله) الضمير المنصوب يرجع إلى عبدالله وهو جواب لولا.

وفي الحديث مشروعية التشاور في الأمور المهمة وأنه لا حرج على أحد من المشاورين إذا أخبر بما أدى إليه اجتهاده. وقد استشكل إثبات حكم الأذان برواية عبدالله بن زيد لأن رؤيا غير الأنبياء لا يبنى عليها حكم شرعي، وأجيب باحتمال مقارنة الوحي لذلك، أو لأنه ﷺ أمر بمقتضاها لينظر أيقر على ذلك أم لا؟ ولا سيما لما رأى نظمها يبعد دخول الوسواس فيه، ويؤيد الأول ما رواه عبدالرزاق [١٧٧٥]، وأبو داود في «المراسيل» [٢٠] من طريق عبيد ابن عمير الليثي أحد كبار التابعين أن عمر لما رأى الأذان جاء ليخبر به النبي ﷺ فوجد الوحي قد ورد بذلك فما راعه إلا أذان بلال، فقال له النبي ﷺ: سبقك بذلك الوحي. وأشار السهيلي إلى أن الحكمة في ابتداء شرع الأذان على لسان غير النبي ﷺ التنويه بعلو قدره على لسان غيره ليكون أفخم لشأنه والله أعلم. قاله الحافظ في «الفتح».

٢٨ - بَابُ كَيْفَ الْأَذَانُ؟

٤٩٩ - (حسن صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ الطُّوسِيُّ، ثَنَا يَعْقُوبُ، ثَنَا أَبِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبرَاهِيمَ بْنِ الْخَارِثِ السَّيِّدِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: لَمَّا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْأَثْفُوسِ يُعْمَلُ لِيُضْرَبَ بِهِ لِلنَّاسِ لِيَجْعَلَ الصَّلَاةَ، طَافَ بِي - وَأَنَا نَائِمٌ - رَجُلٌ يَحْمِلُ نَافُوسًا فِي يَدِهِ، فَقُلْتُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ! اتَّبِعِ الْأَثْفُوسَ؟ قَالَ: وَمَا تَصْنَعُ بِهِ؟ فَقُلْتُ: نَدْعُو بِهِ إِلَى الصَّلَاةِ. قَالَ: أَقَلَّا أَذْكَ عَلَى مَا هُوَ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ؟ فَقُلْتُ لَهُ: بَلَى. قَالَ: فَقَالَ: تَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، قَالَ: ثُمَّ اسْتَخَرَنِي عَنِّي غَيْرَ بَعِيدٍ، ثُمَّ قَالَ: ثُمَّ تَقُولُ إِذَا أَقَمْتَ الصَّلَاةَ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَلَمَّا أَصْبَحْتُ، أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا رَأَيْتُ، فَقَالَ: «إِنَّمَا لَزُوتَ حَقَّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَقُمْ مَعَ بِلَالٍ فَاتِّبِعْ عَلَيَّ مَا رَأَيْتَ، فَلْيُؤَذِّنْ بِهِ، فَإِنَّهُ أَتَى صَوْتًا مِثْلَهُ». فَقُمْتُ مَعَ بِلَالٍ، فَجَعَلْتُ أَتَّبِعُهُ عَلَيْهِ وَيُؤَذِّنُ بِهِ، قَالَ: فَسَمِعْتُ ذَلِكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَهُوَ فِي بَيْتِهِ، فَخَرَجَ يَجُوزُ رِدَاءَهُ يَقُولُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُ مِثْلَ مَا أَرَيْتُ^(١)، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَلْيَلِّهِ الْحَمْدُ».

(صحيح) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هَكَذَا رَوَاهُ الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ. وَقَالَ فِيهِ ابْنُ إِسْحَاقَ عَنْ الزُّهْرِيِّ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ.

(١) في نسخة: «رأى». (منه).

(صحيح لكن الأصح تربع التكبير) وَقَالَ مَعْمَرٌ وَيُؤْتَسُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ فِيهِ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَمْ يَتِيَا.

(حدثني أبي عبدالله بن زيد) هو بدل عن أبي. قال الحافظ في «التقريب»: عبدالله بن زيد بن عبد ربه بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي أبو محمد المدني أرى الأذان صحابي مشهور مات سنة اثنين وثلاثين وقيل: استشهد بأحد (لما أمر رسول الله ﷺ بالناقوس) لعل معناه أراد أن يأمر به. والناقوس هو خشبة طويلة تضرب بخشبة أصغر منها يجعله النصاري علامة لأوقات صلاتهم (يعمل) حال وهو مجهول (يضرب به) أي: يبعضه على بعض وهو بصيغة المجهول (للناس) أي: لحضورهم (لجمع الصلاة) أي: لأدائها جماعة (طاف بي) جواب لما أي: مر بي (ولنا نائم) حال من المفعول. قال الجوهري: طيف الخيال مجئته في النوم يقال منه طاف الخيال يطيف طيفاً ومطافاً. قال الطبري: قوله (رجل) في الحديث فاعل والأظهر أن تقديره: جاءني رجل في عالم الخيال. قال الخطابي: قوله: طاف بي رجل يريد الطيف وهو الخيال الذي يلم بالنائم، يقال منه: طاف يطيف، ومن الطواف طاف يطوف، ومن الإحاطة بالشيء أطاف يطيف (يحمل ناقوساً في يده) الجملة صفة لرجل (قال) الرجل (وما تصنع به) أي: بالناقوس، وما استفهامية (فقلت ندعو) أي: الناس (به) أي: بسبب ضربه وحصول الصوت به (إلى الصلاة) أي: صلاة الجماعة، فاللام للبعد أو بدل عن المضاف إليه (قال) الرجل (خير من ذلك) أي: الناقوس (قال) الراوي، وهو الراي (فقال) الرجل أي: المرئي (تقول الله أكبر) إلى آخر الأذان.

ذكر ثعلب أن أهل العربية اختلفوا في معنى أكبر، فقال أهل اللغة: معناه كبير واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَتْ عَيْنِي﴾ [الروم: ٢٧] معناه: وهو حين عليه. وقال الكسائي والفراء ومشام: معناه أكبر من كل شيء فحذفت من، وقال ابن الأنباري: وأجاز أبو العباس الله أكبر واحتج بأن الأذان سمع وقفاً لا إعراب فيه قوله أشهد أن لا إله إلا الله معناه: أعلم وأبين، ومن ذلك شهد الشاهد عند الحاكم معناه قديين له وأعلمه الخبر الذي عنده وقال أبو عبيدة: معناه أفضى كما في شهد الله معناه قضى الله. وقال الزجاج: ليس كذلك وإنما حقيقة الشهادة هو يقين الشيء وتحققه من شهادة الشيء أي حضوره. وقوله: حي على الصلاة قال الفراء: معناه هلم وفتحت الباء من حي لسكون التي قبلها ومعنى الفلاح: الفوز، يقال: أفلح الرجل إذا فاز قاله العيني في «شرح البخاري». (قال) أي: عبدالله بن زيد (ثم استأخر عني) أي: الرجل المرئي (غير بعيد) أي: بعد ما علمه الأذان. قال الخطابي: وهو يدل على أن المستحب أن تكون الإقامة في غير موقف الأذان (ثم قال) الرجل (فأخبرته بما رأيت) أي: من الرؤيا (فقال) أي: النبي ﷺ (أنها) أي: رؤياك (لرؤيا حق) أي: ثابته صحيحة صادقة مطابقة للوحي أو موافقة للاجتهاد (إن شاء الله) تعالى للتبرك أو للتعليل (فقم مع بلال فأتق) ففتح الهزمة وكسر القاف أي: أمل (عليه) على بلال (فليؤذن به) أي: بما يلقى إليه (فإنه) أي: بلالاً (أنشدني) أي: أرفع (صوتاً منك) قال الراغب: أصل النداء من الندى، أي: الرطوبة يقال: صوت ندي أي: ربيع، واستعارة النداء للصوت من حيث أن من تكثر رطوبة فمه حسن كلامه، ويعبر بالندى عن السخاء، يقال: فلان أندى كفاً من فلان، أي: أسخى. وقال الخطابي: فيه دليل على أن كل من كان أرفع صوتاً كان أولى بالأذان؛ لأن الأذان إعلام وكل من كان الإعلام بصوته أوقع كان به أحق وأجلد (فجعلت ألقبه) أي: الأذان (عليه) أي: على بلال أي: ألقته له (ويؤذن) أي: بلال (به) أي: بما يلقى إليه (قال) عبدالله بن زيد (فسمع ذلك) أي: بصوت الأذان (وهو في بيته) جملة حالية (فخرج) أي: عمر بن الخطاب مسرعاً (يجر رداءه) أي: وراءه (لقد رأيت مثل ما أرى) ولعل هنا

القول صدر عنه بعد ما حكى له بالرؤيا السابقة أو كان مكاشفة له رضي الله عنه وهذا ظاهر العبارة، قاله علي الفاري (فله) أي: لا لغيره (الحمد) حيث أظهر الحق ظهوراً وازداد في البيان نوراً (هكذا) أي: كما روى محمد بن إبراهيم ابن الحارث عن محمد بن عبدالله بن زيد عن أبيه عبدالله بن زيد (رواية الزهري إلخ) بترجيع التكبير في أول الأذان وبثنية التكبير في الإقامة، ويأفراد كل ألفاظها غير جملة «قد قامت الصلاة» فإنها مرتان فمحمد بن إسحاق روى عن محمد بن إبراهيم بن الحارث والزهري كلاهما هكذا. قال الدارقطني في «سننه» [١/٢٤٢]: وحديث ابن إسحاق عن محمد بن إبراهيم عن محمد بن عبدالله عن أبيه متصل وهو خلاف ما رواه الكوفيون انتهى. وحديث الزهري أخرجه أحمد في «مسنده» [٤/٤٢-٤٣] عن محمد بن إسحاق عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عبدالله بن زيد بن عبد ربه: «قال لما أجمع رسول الله ﷺ أن يضرب بالناقوس وهو له كاره لمواقفته النصارى طاف بي من الليل طائفاً وأنا نائم رجل عليه ثوبان أخضران وفي يده ناقوس يحمله قال: فقلت له: يا عبدالله أتبيع الناقوس؟ قال: وما تصنع به؟ قال: قلت: ندعوا به إلى الصلاة قال: أفلا أدلك على خير من ذلك؟ فقلت: بلى قال: تقول: الله أكبر الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً رسول الله. أشهد أن محمداً رسول الله، حي على الصلاة، حي على الفلاح، حي على الفلاح، الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله. قال: ثم استأخر غير بعيد قال: ثم تقول إذا أتممت الصلاة: الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، حي على الصلاة، حي على الفلاح، قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة، الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله. قال: فلما أصبحت أتيت رسول الله ﷺ فأخبرته بما رأيت، فقال رسول الله ﷺ: إن هذه الرؤيا حق إن شاء الله، ثم أمر بالتأذين، فكان بلال مولى أبي بكر يؤذن بذلك ويدعو رسول الله ﷺ إلى الصلاة. قال: فجاء فدعا ذات غداة إلى الفجر فقبل له: إن رسول الله ﷺ نائم فصرخ بلال بأعلى صوته الصلاة خير من النوم. قال سعيد بن المسيب: فأدخلت هذه الكلمة في التأذين إلى صلاة الفجر، وأخرجه الحاكم [٣/٣٣٦] من هذه الطريق وقال: هذه أمثل الروايات في قصة عبدالله بن زيد، لأن سعيد بن المسيب قد سمع من عبدالله بن زيد ورواه يونس ومعمّر وشعيب وابن إسحاق عن الزهري، ومتابعة هؤلاء لمحمد بن إسحاق عن الزهري ترفع احتمال التلخيص الذي تحتمله عن ابن إسحاق. ومن طريق محمد بن إبراهيم بن الحارث أخرجه ابن خزيمة [٣٦٣]، وابن حبان في «صحيحهما» [١٦٧٩] والبيهقي [٣٩١/١]، وابن ماجه [٧٠٦] قال محمد بن يحيى الذهلي: ليس في أخبار عبدالله بن زيد أصح من حديث محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم التيمي يعني هذا لأن محمداً قد سمع من أبيه عبدالله بن زيد. وقال ابن خزيمة في «صحيحه» [٣٦٣]: هذا حديث صحيح ثابت من جهة النقل؛ لأن محمداً سمع من أبيه وابن إسحاق سمع من التيمي وليس هذا مما دلّسه. وقد صحح هذه الطريقة البخاري فيما حكاه الترمذي في «العلل» عنه قاله في «غاية المقصود».

(وقال فيه ابن إسحاق عن الزهري) أي: قال محمد بن إسحاق في روايته المذكورة عن الزهري في هذا الحديث (الله أكبر الله أكبر الله أكبر أكبر) أي: في ألفاظ الأذان أن التكبير في أول الأذان أربع مرات (وقال معمّر ويونس عن الزهري فيه) أي: في هذا الحديث (الله أكبر الله أكبر) مرتان لا أربع مرات وبهذا صرح بقوله: (لم يثنياً) من باب التضعيل. قال الجوهري: ثنية ثنية أي: جعلته اثنين وفي «اللسان»: وثبت الشيء جعلته اثنين. وقال ابن رسلان: أي لم يثنياً معمّر ويونس في الرواية عن الزهري بأن جعله أربعاً. وسمي بترجيع ثنية لأن الله أكبر الله أكبر كلمة واحدة

ولهذا شرع جمع كل تكبيرتين في الأذان بنفس واحد كما ذكره النووي . انتهى .

قلت : وهذا اختلاف على الزهري في التكبير في الأذان ، فروى محمد بن إسحاق عن الزهري بترتيب التكبير في أول الأذان ، وروى معمر ويونس عن الزهري : الله أكبر الله أكبر مرتان لا أربع مرات ، واتفقوا في الفاظ الإقامة . ورواية معمر ويونس أخرجهما البيهقي في «سننه الكبرى» [١/ ٣٩١] . وقال الحاكم في «المستدرک» [٣/ ٣٣٦] : حديث الزهري عن سعيد بن المسيب مشهور ، رواه يونس بن يزيد ومعمر بن راشد وشعيب بن أبي حمزة ومحمد بن إسحاق وغيرهم ، وأما اختيار الكوفيين في هذا الباب فمدارها على حديث عبدالرحمن بن أبي ليلى فمنهم من قال : عن معاذ بن جبل أن عبدالله بن زيد ، ومنهم من قال : عن عبدالرحمن عن عبدالله بن زيد عن آبائهم فغير مستقيمة الأسانيد . انتهى . قاله في «غاية المقصود» . قال الخطابي : روى هذا الحديث والقصة بأسانيد مختلفة ، وهذا الإسناد أصحها ، وفيه أنه ثنى الأذان وأفرد الإقامة وهو مذهب أكثر علماء الأمصار ، وجرى به العمل الحرمين والحجاز وبلاد الشام واليمن وديار مصر ونواحي المغرب إلى أقصى حجر من بلاد الإسلام ، وهو قول الحسن البصري ومكحول والزهري ومالك والأوزاعي والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وغيرهم ، وكذلك حكاه سعد القرظي . وقد كان أذن لرسول الله ﷺ في حياته بقاء ثم استخلفه بلال زمن عمر بن الخطاب فكان يفرد الإقامة فلم يزل ولد أبي محذورة وهم الذين يلون الأذان بمكة يفردون الإقامة ويحكونه عن جدتهم إلا أنه قد روى في قصة أذان أبي محذورة الذي علمه رسول الله ﷺ منصرفه من حين أن الأذان تسع عشر كلمة والإقامة سبع عشر كلمة . وقد رواه أبو داود في هذا الكتاب إلا أنه قد روى من غير هذه الطريق أنه أفرد الإقامة غير أن الثنية عنه أشهر إلا أن فيه إثبات الترجيع فيشبه أن يكون العمل من أبي محذورة ومن ولده بعده وإنما استمر على إفرد الإقامة إما لأن رسول الله ﷺ أمره بذلك بعد الأمر الأول بالثنية ، وإما لأنه قد بلغه أنه أمر بلالاً بإفرد الإقامة فاتبعه ، وكان أمر الأذان ينقل من حال إلى حال وتدخله الزيادة والنقصان ، وليس أمور كل الشرع ينقلها رجل واحد ، ولا كان وقع بينها كلها ضربة واحدة . وقيل لأحمد بن حنبل ، وكان يأخذ في هذا بأذان بلال : أليس أذان أبي محذورة بعد أذان بلال وإنما يؤخذ بالأحدث فالأحدث من أمر رسول الله ﷺ ؟ فقال : أليس لما عاد المدينة أقر بلالاً على أذانه ؟ وكان سفيان الثوري وأصحاب الرأي يرون الأذان والإقامة منه مثني ، على حديث عبدالله بن زيد ، من الوجه الذي روى فيه بثنية الإقامة . انتهى .

قال المنزري : والحديث أخرجه الترمذي [١٨٩] ، وابن ماجه [٧٠٦] ، وقال الترمذي : حديث حسن صحيح .

١٩٠/١ ٥٠٠ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، ثَنَا الْحَارِثُ بْنُ عُسَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي مُخَذَرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! عَلَّمَنِي سُنَّةَ الْأَذَانِ؟ قَالَ: فَسَمِعَ مُقَدِّمَ رَأْسِي، [وَأَنَّ] يَقُولُ: «اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، تَرْفَعُ بِهَا صَوْتَكَ، ثُمَّ يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، تَخْفَضُ بِهَا صَوْتَكَ، ثُمَّ تَرْفَعُ صَوْتَكَ بِالشَّهَادَةِ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، فَإِنْ كَانَ صَلَاةُ الصُّبْحِ قُلْتُ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ، الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

(عن أبيه) الضمير المجرور لمحمد وأبوه هو عبد الملك (عن جده) الضمير المجرور لمحمد ، وجده

أبو محذورة الصحابي (قال) أي: أبو محذورة (علمني سنة الأذان) أي: طريقته في الشرع. قال الزيلعي: وهو لفظ ابن حبان في «صحيحه» [١٦٨١]، واختصره الترمذي [١٩١] ولفظه عن أبي محذورة (صحيح): «أن رسول الله ﷺ أتعهده وألقى عليه الأذان حرفاً حرفاً. قال بشر: قلت له: أعد علي فوصف الأذان بالترجيع. انتهى. وطوله النسائي [٦٣١]، وابن ماجه [٧٠٨] وأوله (حسن صحيح): «خرجت في نفر فلما كنا ببعض الطريق أدن مؤذن رسول الله ﷺ إلى أن قال: ثم قال لي ارجع فأمدد من صوتك أشهد أن لا إله إلا الله» الحديث. قال بعضهم: كان ما رواه أبو محذورة تعليماً فظنه ترجيعاً. وقال الطحاوي في «شرح الآثار» [١٣٢/١]: يحتمل أن الترجيع إنما كان لأن أبا محذورة لم يمد بذلك صوته كما أراه النبي ﷺ فقال له عليه السلام: ارجع فأمدد من صوتك انتهى.

وقال ابن الجوزي في «التحقيق»: إن أبا محذورة كان كافراً قبل أن يسلم، فلما أسلم ولقنه النبي ﷺ الأذان أعاد عليه الشهادة وكررها ليشث عنده ويحفظها ويكررها على أصحابه المشركين فإنهم كانوا ينفرون منها خلاف نفورهم من غيرها، فلما كررها عليه ظنها من الأذان فعده تسع عشرة كلمة. انتهى. قال الزيلعي: وهذه الأقوال الثلاثة متقاربة في المعنى، ويردها لفظ أبي داود «قلت: يا رسول الله علمني سنة الأذان»، وفيه: ثم تقول: أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً رسول الله تخفض بها صوتك ثم ترفع صوتك بها، فجعله من سنة الأذان، وهو كذلك في «صحيح ابن حبان» [٦١٨١]، «ومستند أحمد» [٤٠١/٦]. انتهى كلام الزيلعي.

قلت: وتؤيد هذه الرواية ما أخرجه الطبراني على ما نقله الزيلعي ولفظه عن سعيد بن أبي عروبة عن عامر بن عبد الواحد عن مكحول عن عبدالله بن أبي محيريز عن أبي محذورة قال: علمني النبي ﷺ الأذان تسع عشر كلمة والإقامة سبع عشر كلمة.

(قال) أبو محذورة (فمسح) أي: النبي ﷺ (مقدم رأسي) ليحصل له بركة يده الموصولة إلى الدماغ وغيره فيحفظ ما يلقي إليه ويعلمي عليه (قال تقول) بتقدير أن أي: الأذان قولك، وقيل: أطلق الفعل وأريد به الحدث على مجاز ذكر الكل وإرادة البعض، أو خبر معناه الأمر، أي: قال (ترفع بها صوتك) جملة أو استئنافية مبنية (حي على الفلاح) معناه: هلم، ومعنى الفلاح: الفوز. قال العيني: قال ابن الأثير: فيه ست لغات: حي هلا بالتثنية وفتح اللام بغير تنوين وتسكين الهاء وفتح اللام بغير تنوين وفتح الهاء وسكون اللام وحي هلن وحي هلين. انتهى.

(فإن كان) أي: الوقت أو ما يؤذن لها (صلاة الصبح) بالنصب، أي: وقته، وقيل: بالرفع فكان تامة (قلت) أي: في أذانتها (الصلاة خير من النوم) أي: لذتها خير من لذته عند أرباب الذوق وأصحاب الشوق، ويمكن أن يكون من باب العسل أحلى من الخل، قاله علي القاري.

وفي الحديث إثبات الترجيع وأن النبي ﷺ علم بنفسه أبا محذورة الأذان مع الترجيع وفيه ترجيع التكبير في أول الأذان، والترجيع هو العود إلى الشهادتين مرتين مرتين برفع الصوت بعد قولها مرتين مرتين بخفض الصوت. قال في «النيل»: وذهب الشافعي ومالك وأحمد وجمهور العلماء إلى أن الترجيع في الأذان ثابت لهذا الحديث وهو حديث صحيح مشتمل على زيادة غير منافية فيجب قبولها وهو أيضاً متأخر عن حديث عبدالله بن زيد قال في «شرح مسلم»: إن حديث أبي محذورة سنة ثمان من الهجرة بعد حنين وحديث عبدالله بن زيد في أول الأمر ويرجحه أيضاً عمل أهل مكة والمدينة به.

الصَّلَاةَ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، كَذَا فِي كِتَابِهِ فِي حَدِيثٍ لِيٍّ مَحْذُورَةٍ.

(حدثنا همام) بن يحيى البصري أحد الأئمة الأثبات. قال أبو حاتم: ثقة صدوق في حفظه شيء. وسئل عن أبان وهمام فقال همام: أحب إلى ما حدث من كتابه وإذا حدث من حفظه فهما متقاربان. وقال الحسن بن علي الحلواني: سمعت عفان يقول: كان همام لا يكاد يرجع إلى كتابه ولا ينظر فيه، وكان يخالف فلا يرجع إلى كتابه ثم رجع بعد فنظر في كُتبه فقال: يا عفان كنا نخطئ كثيراً فنستغفر الله قاله في «غاية المقصود» (أن ابن محبريز حدثه) أي: مكحولاً (أن أبا محذورة حدثه) أي: ابن محبريز (أن رسول الله ﷺ علمه) أي: أبا محذورة (الأذان تسع) بتقديم التاء الفوقانية قبل السين المهملة (عشرة) بسكون الشين وتكرر (كلمة) مع الترجيع (والإقامة) بالنصب عطفًا على الأذان، أي: وعلمه الإقامة (سبع) بتقديم السين قبل الباء الموحدة (عشرة) بالوجهين (كلمة) لأنه لا ترجيع فيها فانحذف عنها كلمتان وزيدت الإقامة شفعا (الأذان الله أكبر الله أكبر الله أكبر) أربع كلمات في أوله (أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله) بثنية الشهادتين (أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله) بترجيع الشهادتين مثني مثني هكذا في النسخ الصحيحة بإثبات ألفاظ الترجيع، وكذا في نسخ المنلري. وقال الزيلعي: أخرج أبو داود عن همام بن يحيى عن عامر الأحول وفيه الأذان تسع عشرة كلمة والإقامة سبع عشرة كلمة، فذكر الأذان مفسراً بترجيع التكبير أوله وفيه الترجيع، ورواه الترمذي [١٩٢]، والنسائي [٦٣٠] مختصراً لم يذكر فيه لفظ الأذان والإقامة إلا أن النسائي قال: ثم عداه أبو محذورة تسع عشرة كلمة وسبع عشرة كلمة. انتهى كلام الزيلعي.

وقال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في «الإمام»: إن في حديث همام ذكر الكلمات تسع عشر وسبع عشر، وهذا بنفي الغلط في العدد بخلاف غيره من الروايات فإنه قد يقع فيها اختلاف وإسقاط، وقد وجد متابع لهما في روايته عن عامر كما أخرجه الطبراني عن سعيد بن أبي عروبة عن عامر بن عبد الواحد عن مكحول عن عبد الله بن محبريز عن أبي محذورة قال: «علمني النبي ﷺ الأذان تسع عشرة كلمة والإقامة سبع عشرة كلمة» انتهى كلامه.

وهكذا أخرجه الدارمي [١١٩٨] من طريق سعيد بن عامر عن همام عن عامر الأحول بإسناده بإثبات ألفاظ الترجيع وكذا أخرجه الدارقطني [٢٣٧/١]، والدارمي [١١٩٩] من طريق أبي الوليد الطيالسي مثله. وقال الحافظ في «التلخيص»: حديث أبي محذورة أخرجه الشافعي [٥٩-٦٠]، وأبو داود، والنسائي [٦٣١]، وابن ماجه [٧٠٨]، وابن حبان [١٦٨١]، ورواه مسلم [٣٧٩] من حديث أبي محذورة فذكر التكبير في أوله مرتين فقط. وقال ابن القطان الصحيح: في هذا ترجيع التكبير وبه يصح كون الأذان تسع عشرة كلمة، وقد يقع في بعض روايات مسلم [٣٧٩] بترجيع التكبير وهي التي ينبغي أن تمد في الصحيح وقد رواه أبو نعيم في «المستخرج»، والبيهقي [١/٥٥٨] - «المعرفة» من طريق إسحاق بن إبراهيم عن معاذ بن هشام بسنده وفيه ترجيع التكبير وقال بعده: أخرجه مسلم عن إسحاق وكذلك أخرجه أبو عوانة في «مستخرجه» [١/٣٣٠] «مسنده» من طريق علي بن المديني عن معاذ انتهى. وما وجد في بعض نسخ الكتاب بإسقاط ألفاظ الترجيع هو غلط قطعاً لا يعتبر به والله أعلم. قاله في «غاية المقصود» (حي على الصلاة حي على الصلاة حي على الفلاح حي على الفلاح) بثنية الحيعلتين (الله أكبر الله أكبر) بثنية التكبير (لا إله إلا الله) مرة واحدة

فصارت كلمة الأذان تسع عشرة كلمة بتربيع التكبير أوله وثنتية الشهادتين ثم يرجع بها مثنى مثنى، وثنتية الهيعلتين وثنتية التكبير ويختم بلا إله إلا الله مرة (والإقامة الله أكبر الله أكبر الله أكبر) بتربيع التكبير في أولها (أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله) بثنية الشهادتين (حي على الصلاة حي على الصلاة حي على الفلاح حي على الفلاح) بثنية الهيعلتين (قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة) مرتين (الله أكبر الله أكبر) بثنية التكبير (لا إله إلا الله) مرة واحدة فهذه سبع عشرة كلمة (كذا في كتابه في حديث أبي محنورة) يشبه أن يكون المعنى أن هكذا في كتاب همام بن يحيى في حديث أبي محنورة بذكر ألفاظ الإقامة سبع عشرة كلمة، وهذا تثبيت لرواية همام بن يحيى أنه حدث هكذا من كتابه دون حفظه، وتقدم أن هماماً كان صاحب كتاب، فإذا حدث من كتابه أتقن فلا يقال: إن هماماً وهم في ذكر الإقامة كما قال البيهقي في «المعرفة» [٥٥٨] - ط - كنزوي: إن مسلم ابن الحجاج ترك رواية همام عن عامر واعتمد على رواية هشام عن عامر التي ليس فيها ذكر الإقامة. انتهى كلام البيهقي.

قلت: روى همام بن يحيى عن عامر الأحول في حديث أبي محنورة الترجيع والإقامة كما في الكتاب، ورواه هشام الدستوائي عن عامر فيه الترجيع دون الإقامة كما أخرجه مسلم عنه، لكن عدم تخريج مسلم له لا يقتضي لعدم صحته لأنه لم يلتزم إخراج كل الصحيح، وعلى أنه قد تابع سعيد بن أبي عروبة هماماً في روايته عن عامر كما تقدم فلا وهم لرواية همام والله أعلم. قاله في «غاية المقصود».

٥٠٣ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ نَسَارٍ، ثنا أَبُو عَاصِمٍ، ثنا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي ابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي مَخْنُورَةَ - يَمِينُ عَبْدِ الْعَزِيزِ -، عَنْ ابْنِ مُحَيْزِرٍ، عَنْ أَبِي مَخْنُورَةَ، قَالَ: أَلْقَى عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّائِذِينَ هُوَ يَنْتَسِبُهُ فَقَالَ: «قُلِ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، [مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ]»^(١) قَالَ: «ثُمَّ ارْجِعْ فَمَدَّ مِنْ صَوْتِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

(أخبرني ابن عبد الملك) وفي رواية الدارقطني [٢٣٣/١]: أخبرني عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي محنورة أن عبداً بن محيريز أخبره، وكان يتيماً في حجر أبي محنورة. الحديث (عن ابن محيريز) كذا في أكثر النسخ، وهكذا في «تحفة الأشراف» وهو عبدالله بن محيريز، وفي بعض النسخ عن ابن أبي محيريز وهو غلط (عن أبي محنورة)^(٢) اسمه سمرة أو سلمة بن مغيرة. قاله علي الفارسي في «المعرفة» (قال اللقي) أي: أُملى (علي رسول الله ﷺ التائذين هو بنفسه) التائذين بمعنى الأذان. قال الطيبي: أي لفتني كل كلمة من هذه الكلمات رسول الله ﷺ، يعني أبو محنورة

(١) في نسخة: (ته).

(٢) «أبو محنورة الجمعي المكي المؤلف صحابي مشهور اسمه أوس، وقيل: سمرة، وقيل: سلمة، وقيل: سلمان وأبوه معير بكسر الهمزة وسكون المهملة وفتح الحاء، وقيل: حمير بن لؤذان، مات بمكة سنة تسع وخمسين، وقيل: تأخر بعد ذلك أيضاً، كذا في «التقريب»، وهكذا في «الخلاصة». (ته).

تصوير تلك الحالة ولهذا عدل عن الماضي إلى المضارع في قوله: ثم تعود فتقول. انتهى. والظاهر أنه عدل عن الأمر إلى المضارع قاله علي القاري (فعد من صوتك) أمر من مد يمد. في الحديث إثبات الترجيع.

٥٠٤ - (صحيح) حَدَّثَنَا الثَّقَلِيُّ، نَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي مَخْذُومَةَ، قَالَ سَمِعْتُ جَدِّي عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي مَخْذُومَةَ يَذْكُرُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا مَخْذُومَةَ يَقُولُ: أَلْقَى عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْأَذَانَ حَرْفًا حَرْفًا: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، قَالَ: ^(١) وَكَانَ يَقُولُ فِي الْفَجْرِ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ.

(قال) أي: إبراهيم بن إسماعيل (سمعت جدي عبد الملك) هو بالنصب بدل عن جدي (يذكر) أي: عبد الملك (يقول) أبو مخذومة (أشهد) أي: أعلم وأبين (أن لا إله إلا الله) أي: لا معبود بحق في الوجود إلا الله (حي على الصلاة) قال الطيبي: معنى الجمعيتين هلم بوجهك وسريرتك إلى الهدى عاجلاً، والغوز بالنعيم أجلاً انتهى.

قال المنذري: حديث أبي مخذومة أخرجه مسلم [٣٧٩] مقتصرًا منه على الأذان خاصة وفيه التكبير مرتين والترجيع. وأخرجه الترمذي [١٩١]، والنسائي [٦٣١]، وابن ماجه [٧٠٨] مختصرًا ومطولاً انتهى. وفي الحديث إثبات الترجيع والقول في الفجر الصلاة خير من النوم.

٥٠٥ - (صحيح بترجيع التكبير) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ دَاوُدَ الْإِسْكَنْدَرِي، ثَنَا زَيْدٌ - يَعْنِي ابْنَ يُوْنُسَ -، عَنْ نَافِعِ بْنِ عُمَرَ - يَعْنِي الْجُمَحِيَّ -، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي مَخْذُومَةَ أَخْبَرَهُ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحْيِيزِ الْجُمَحِيِّ، عَنْ أَبِي مَخْذُومَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَّمَهُ الْأَذَانَ يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، [أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ]، ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَ أَذَانِ حَبِيبِ بْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، وَمَعْنَاهُ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَفِي حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ دِينَارٍ، قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ أَبِي مَخْذُومَةَ، قُلْتُ: حَدَّثَنِي عَنْ أَذَانِ أَبِيكَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ، فَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ قَطْ.

(منكر) والمحفوظ الترجيع في الشهادتين فقط) وَكَذَلِكَ حَدِيثُ جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مَخْذُومَةَ، عَنْ عَمِّهِ، عَنْ جَدِّهِ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: ثُمَّ تَرْجِعُ فَرْتَفِعُ صَوْتَكَ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ.

(الله أكبر الله أكبر) بشئتي التكبير في أول الأذان، ورواية بترجيع التكبير في أول الأذان بخلاف رواية ابن جريج فإن عمر (مثل أذان حديث ابن جريج) أي: في حديث نافع بن عمر تنبئة التكبير في أول الأذان بخلاف رواية ابن جريج فإن فيها بترجيع التكبير في أول الأذان، وأما باقي ألفاظ الأذان في رواية نافع بن عمر مثل ألفاظ الأذان لرواية ابن جريج التي مضت ومعنى روايته مع إثبات الترجيع (وفي حديث مالك بن دينار (لنح) يعني في رواية مالك بن دينار أيضاً تنبئة التكبير في أول الأذان كما في رواية نافع بن عمر الجمحي عن عبد الملك، و(قط) بمعنى حسب (وكذلك) أي: مثل رواية نافع بن عمر بشئتي التكبير وباقي الألفاظ مثل رواية ابن جريج (عن عمه) أي: عمر بن أبي مخذومة (عن جده) أي: جد ابن

أبي محذورة (إلا أنه قال) أي: جعفر بن سليمان في حديثه (ثم فرجع فترفع صوتك) وفي حديث ابن جريج: ثم ارجع فمد من صوتك (الله أكبر الله أكبر) هذا بيان التشبيه^(١)، أي: وكذلك حديث جعفر بن شعبة التكري: الله أكبر الله أكبر.

٥٠٦ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَرْزُوقٍ، أَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي لَيْلَى، (ح)، وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي لَيْلَى قَالَ: أُحِلَّتِ الصَّلَاةُ لثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ، قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَصْحَابُنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَقَدْ أَفْجَيْتُ أَنْ تَكُونَ صَلَاةُ الْمُسْلِمِينَ - أَوْ قَالَ الْمُؤْمِنِينَ - وَاحِدَةً، حَتَّى لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَتَيْتُ رَجُلًا فِي الدَّوْرِ يَتَأَوَّنُ النَّاسَ بَيْنَ الصَّلَاةِ، وَحَتَّى هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ رَجُلًا يَتَوَمَّنُ عَلَى الْأَطْمَامِ يَكُونُ الْمُسْلِمِينَ بَيْنَ الصَّلَاةِ، حَتَّى نَقُشُوا أَوْ كَانُوا أَنْ يَتَقَشُوا». قَالَ: فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي لَمَّا رَجَعْتُ لِمَا رَأَيْتُ مِنْ اهْتِمَامِكَ رَأَيْتُ رَجُلًا كَأَنَّ عَلَيْهِ ثَوْبَيْنِ أَتَخَضَّرِينَ، فَقَامَ عَلَى الْمَسْجِدِ فَأَذَّنَ، ثُمَّ قَدَّمَ فَعَدَّةً ثُمَّ قَامَ فَقَالَ يَمْلِكُهَا إِلَّا أَنَّهُ يَقُولُ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، وَلَوْلَا أَنْ يَقُولَ النَّاسُ - قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى أَنْ يَقُولُوا - لَقُلْتُ: إِنِّي كُنْتُ يَتَقَنَّ غَيْرَ نَائِمٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى - لَقَدْ أَرَاكَ اللَّهُ (عَزَّ وَجَلَّ) خَيْرًا - وَلَمْ يَقُلْ عَمْرُو: لَقَدْ^(٢) - فَمُرَّ بِالْأَلَا فَيُؤَذِّنُ فَقَالَ عَمْرُو: أَمَا إِنِّي قَدْ رَأَيْتُ مِثْلَ الَّذِي رَأَى، وَلَكِنْ^(٣) لَمَّا سُبِّحْتَ اسْتَحْيَيْتَ، قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَصْحَابُنَا قَالَ: [وَأَنَّ كَانَ الرَّجُلَ إِذَا جَاءَ يَسْأَلُ فَيُخْبِرُ بِمَا سَبَقَ مِنْ صَلَاتِهِ، وَإِنَّهُمْ قَامُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ بَيْنِ قَائِمٍ وَرَاكِعٍ وَقَائِدٍ وَمُعَلٍّ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى - قَالَ عَمْرُو، وَحَدَّثَنِي بِهَا حُصَيْنٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، حَتَّى جَاءَ مُعَاذٌ، قَالَ شُعْبَةُ - وَقَدْ سَمِعْتَهَا مِنْ حُصَيْنٍ - فَقَالَ: لَا أَرَاهُ عَلَى حَالٍ إِلَى قَوْلِهِ: «كَذَلِكَ فَافْعَلُوا».

قَالَ (أَبُو دَاوُدَ)^(٤): ثُمَّ رَجَعْتُ إِلَى حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ مَرْزُوقٍ، قَالَ: فَجَاءَ مُعَاذٌ فَأَشَارُوا إِلَيْهِ، قَالَ شُعْبَةُ: وَهَذِهِ سَمِعْتَهَا مِنْ حُصَيْنٍ، قَالَ: فَقَالَ مُعَاذٌ: لَا أَرَاهُ عَلَى حَالٍ إِلَّا كُنْتُ عَلَيْهَا، قَالَ: فَقَالَ: «إِنْ مُعَاذًا قَدْ سَأَلَ لَكُمْ شَيْئًا كَذَلِكَ فَافْعَلُوا». قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَصْحَابُنَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، لَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ أَمَرَهُمْ بِصِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، ثُمَّ أُرْزِلَ رَمَضَانُ وَكَانُوا قَوْمًا لَمْ يَتَوَدَّوا الصِّيَامَ، وَكَانَ الصِّيَامُ عَلَيْهِمْ شَدِيدًا، فَكَانَ مَنْ لَمْ يَصُمْ أَلْعَمَ مَسْكِينًا، فَتَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ «فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ» فَكَانَتِ الرَّخْصَةُ لِلتَّرِيضِ وَالْمُسَافِرِ فَأَمَرُوا بِالصِّيَامِ.

قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَصْحَابُنَا، قَالَ: وَكَانَ الرَّجُلُ إِذَا أَلْفَرَ، فَتَامَ قِيلَ أَنْ يَأْكُلَ، لَمْ يَأْكُلْ حَتَّى يَصْبَحَ، قَالَ فَجَاءَ عَمْرُو ابْنُ الْخَطَّابِ فَارَاذَ امْرَأَتَهُ فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ نَيْتُ، فَظَنُّوا أَنَّهُا تَعْتَلُ، فَاتَّاعَا. فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَارَاذَ الطَّعَامِ، فَقَالُوا: حَتَّى تُسَخَّرَ لَكَ شَيْءٌ، فَتَامَ فَلَمَّا أَهْبَحُوا، أُرْزِلَتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةُ فِيهَا «أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةُ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَاءِكُمْ».

(سمعت ابن أبي ليلى) هو عبد الرحمن تابعي (أُحِلَّتِ الصَّلَاةُ لثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ) أي: نقلت من حال إلى حال. قال ابن الأثير في «النهاية»: معناها غيرت ثلاث تغييرات أو حولت ثلاث تحويلات. انتهى. يعني كانت الصلاة في ابتداء

(١) المخالفة الحقيقية في مبتدأ الترجيع، ففي حديث ابن جريج أنه من الشهادتين، وفي حديث جعفر أنه من التكري، إذ أن معنى حديثه «فرجع صوتك قائلًا: الله أكبر، الله أكبر، فالتكري إنما هو من صلب الحديث، ليس هو بياناً من المصنف، كما زعم الشارح، أناده شيخنا (٤٢٣/٢) (ش).

(٢) في نسخة: «لقد أراك الله خيرًا» (مه).

(٣) في نسخة: «لكنني» (مه).

(٤) في نسخة: (مه).

الإسلام من رسول الله ﷺ على ثلاثة وجوه، والمراد من الإحالة التغير، يعني غيرت الصلاة ثلاثة تغيرات كما سباني بيّناها، والمراد من الصلاة: الصلاة مع متعلقاتها ليتناول الأذان (قال) أي: ابن أبي ليلى (وحدثنا أصحابنا) وفي رواية لأحمد [٢٣٢/٥] عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ بن جبل، وهذا شروع في بيان الحال الأول من الأحوال الثلاثة. قال المنذري: إن أراد الصحابة فهو قد سمع من جماعة من الصحابة فيكون الحديث مستنداً وإلا فهو مرسل. انتهى. قال ابن رسلان في «شرح السنن»: قال شيخنا الحافظ ابن حجر في رواية أبي بكر بن أبي شيبه [٢٣١/١]، وابن خزيمة [٢٣٩]، والطحاوي [١٣١-١٣٢/١]، والبيهقي [٤٢٠/١]: حدثنا أصحاب محمد ﷺ ثنتين الاحتمال الأول، ولهذا صححها ابن حزم [١٥٧-١٥٨/٣]، وابن دقيق العيد. انتهى كلامه. وقال الزيلعي في «نصب الرامية» بعد ذكر قول المنذري، قلت: أراد به الصحابة، صرح بذلك ابن أبي شيبه في «مصنفه» [٢٣١/١]، فقال: حدثنا وكيع حدثنا الأعمش عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: حدثنا أصحاب محمد ﷺ أن عبد الله بن زيد الأنصاري جاء إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله رأيت في المنام كأن رجلاً قام عليه بردان أخضران، فقام على حائط فأذن منى منى وأقام منى منى انتهى. وأخرجه البيهقي في «سننه» [٤٢٠/١] عن وكيع به. قال في «الإمام»: وهذا رجال الصحيح، وهو متصل على مذهب الجماعة في عدالة الصحابة، وأن جهالة أسمائهم لا تضر (أو قال المؤمنين) هو شك من الراوي (واحدة) أي: بإمام واحد مع الجماعة لا منفرداً وكان الناس يصلون منفرداً من غير جماعة (أن أبث رجلاً) أي: أنشروهم. في «المصباح المنير»: بث السلطان الجند في البلاد، أي: نشرهم من باب قتل. انتهى. وحاصل المعنى أن أبعث رجلاً (في اللور) جمع دار، أي: في المحلات (يتأدون الناس) ويخبرونهم (بحين الصلاة) قال ابن رسلان: يحتمل أن تكون الباء بمعنى في أي وقت الصلاة كقوله تعالى: ﴿وَاللَّحَارِ مِمَّ يَسْتَوِرُونَ﴾ [الذاريات: ١٨] أي: في وقت الأسحار يستغفرون وقوله تعالى: ﴿وَلَلَّكَ لَكُرُوسٌ عَلَيْهِمْ مُّصِيبِينَ﴾ [الصافات: ١٣٧] بالليل والصحيح أن الظرفية التي بمعنى في تدخل على المعرفة كما في هذه الأمثلة، وتكون مع التكرار، كقوله تعالى: ﴿يَجِيئُهُمْ بِسَرٍّ﴾ [القمr: ٢٤] قال أبو الفتح: وتوهم بعضهم أنها لا تقع إلا مع المعرفة، نحو كنا بالبصرة وأقمنا المدينة. انتهى. (على الأطام) جمع الأطم بالضم. قال ابن رسلان: بناء مرتفع وأطام المدينة حصون كانت لأهلها حتى نسقوا أو كادوا أن ينسقوا) شك من الراوي. قال في «فتح الودود»: حتى نسقوا من نصر أي: ضربوا بالناقوس، جعله بعضهم من التقيس بمعنى الضرب بالناقوس (قال) أي: ابن أبي ليلى (فجاء رجل من الأنصار) وفي رواية لأحمد [٢٤٦/٥]: ثم إن رجلاً من الأنصار يقال له عبدالله بن زيد بن عبد ربه أتى رسول الله ﷺ (إني لما رجعت) من عندك يا رسول الله (لما رأيت من اهتمامك) بكسر اللام وفتح الميم علة لقوله المقدم أي: رجعت (رأيت رجلاً) وهو جزاء لما رجعت (فقام) أي: الرجل المرئي (على المسجد فأذن ثم قعد قعدة ثم قال فقال مثلها إلا أنه يقول قد قامت الصلاة) وفي رواية لأحمد [٢٤٦/٥]: إني بينا أنا بين الناس واليقظان إذ رأيت شخصاً عليه ثوبان أخضران فاستقبل قبلة فقال: الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله منى حتى فرغ من الأذان ثم أمهل ساعة ثم قال مثل الذي قال غير أنه يزيد في ذلك قد قامت الصلاة مرتين. قال رسول الله ﷺ: «عملها بلالاً فليؤذن بها». فكان بلال أول من أذن بها. قال: وجاء عمر بن الخطاب فقال: يا رسول الله قد طاف بي مثل الذي طاف به غير أنه سبقتني (ولولا أن يقول الناس) قال عمرو بن مَرْزُوق: أن يقول الناس بصيغة الغائب (قال ابن المثنى) لفظ (أن تقولوا) بصيغة الخطاب مكان أن

يقول الناس أي: لولا أخاف أن يقول الناس: أنه كاذب (قلت: إني كنت بظاناً غير نائم) يعني: أي في رؤيائي هذه صادق لا ريب فيها كأي رأيت الرجل المرئي الذي أذن وأقام في حال اليقظة لا في حال النوم. وقوله: لقلت جواب لولا، وغير نائم بفتح الراء المهملة تأكيد لقوله بظاناً، وفي رواية لأحمد [٢٤٦/٥]: إني رأيت فيما يرى النائم ولو قلت: إني لم أكن نائماً لصدقت (وقال ابن المشي لقد أراك الله خيراً ولم يقل عمرو لقد أراك الله خيراً) هذه جملة معترضة، أي: فقال رسول الله ﷺ: «لقد أراك الله خيراً فمر بلائاً لكن هذه الجملة أي: لقد أراك الله خيراً في رواية ابن المشي وليست في رواية عمرو (قال: ابن أبي ليلى (مثل الذي رأى) عبدالله بن زيد (ولكن لما سبقت استحيت) أن أقص عليك رؤيائي إلى هنا تم الحال الأول من الوجوه المحوطة والتغيرات الثلاثة التي وقعت في ابتداء الإسلام. وحاصل المعنى أن التغير الأول من الوجوه المحوطة والتغيرات الثلاثة هو أن المؤمنين كانوا يصلون الصلاة ويؤدونها في ابتداء الإسلام في عهد النبي ﷺ مفتردين من غير أن يجتمعوا ويتفقوا على إمام واحد، فقال النبي ﷺ: لو يجتمع الناس وقت الصلاة ويؤدونها كلهم أجمعون بإمام واحد لكان أحسن فهذه الحالة تغيرت وتبدلت من الإنفراد والوحدة إلى الجماعة والاتفاق، وأما تجوير النداء والأذان ويث الرجال في الدور فليس من الأحوال الثلاثة، بل هو سبب لوصول وتحصيل هذه الحالة التي ذكرتها (قال: أي: ابن ليلى (وحدثنا أصحابنا) وهذا شروع في بيان الحال الثاني من الأحوال الثلاثة (قال: كان الرجل إذا جاء) لأداء الصلاة بالجماعة بعد أن استقر حكمها (يسأل) بصيغة المعروف عن المصلين كم صليت مع الإمام وكم بقيت (فيخير) بصيغة المجهول، أي: فيخيره من دخل المسجد قبله ولم يدخل في الصلاة، أو يخيره المصلون بالإشارة كما سيأتي فأشاروا إليه وهذا هو الصحيح (بما سبق) بصيغة المجهول أي: بالقدر الذي سبق (من صلاته) أي: الرجل المسبوق وهذه الجملة بيان لما الموصولة (وأنهم قاموا مع رسول الله ﷺ من بين قائم وراعى وقاعد ومصل مع رسول الله ﷺ) أي: كانوا قائمين مع النبي ﷺ لكن ما كان كل من دخل في الجماعة يصنع كما يصنع النبي ﷺ: بل بعضهم في القيام، وبعضهم في الركوع وبعضهم في القعدة، وبعضهم يصنع كما يصنع النبي ﷺ، وهو المراد بقوله: ومصل مع رسول الله ﷺ، وذلك لأنهم كانوا إذا جاءوا ودخلوا المسجد يسألون عن المقدار الذي فات عنهم فيخبرون بما سبقوا من صلاتهم فيلحقون بالنبي ﷺ، لكن يؤدون ما سبقوا منها ثم يصنعون كما يصنع النبي ﷺ هكذا يفهم المعنى من رواية الكتاب. ويحتمل أنهم لما دخلوا المسجد صلوا ما فات عنهم على حدة من غير دخول في الجماعة، ولما فرغوا من أداء ما فات عنهم دخلوا في الجماعة وصلوا مع النبي ﷺ. ويؤيد هذا المعنى رواية أحمد في «مسنده» [٤٢٦/٥] وللفظه: «وكانوا يأتون الصلاة وقد سبقهم النبي ﷺ ببعضها فكان الرجل يشير إلى الرجل إذن كم صلى؟ فيقول: واحدة أو اثنتين فيصليها ثم يدخل مع القوم في صلاتهم. قال: فجاء معاذ فقال: لا أجده على حال أبداً إلا كنت عليها ثم قضيت ما سبقتي. قال: فجاء وقد سبقه النبي ﷺ ببعضها. قال: فثبت معه. فلما قضى رسول الله ﷺ، قام فقضى الحديث. قاله في «غاية المقصود».

(قال ابن المشي) بإسناده إلى شعبة (قال عمرو بن مرة (وحدثني بها) أي: بهذه الرواية (حصين) بن عبد الرحمن السلمي الكوفي روى عنه شعبة والثوري وثقه أحمد أي: حدثني حصين كما حدثني به ابن أبي ليلى (عن ابن أبي ليلى) فروى عمر بن مرة عن ابن أبي ليلى بلا واسطة، وروى أيضاً بواسطة حصين عن ابن أبي ليلى. قاله في «غاية المقصود» (حتى جاء معاذ) يشبه أن يكون المعنى أن عمرو بن مرة روى عن حصين عن ابن أبي ليلى من أول الحديث إلى هذا

القول أي: حتى جاء معاذ، وأما باقي الحديث فروى عمرو بن مرة عن ابن أبي ليلى نفسه. قاله في «غاية المقصود».

(قال شعبة) بن الحجاج (وقد سمعتها) هذه الرواية أنا أيضاً (من حصين) بن عبد الرحمن وزادني حصين على قوله: حتى جاء معاذ هذه الجملة الآتية (فقال) معاذ (لا أراه على حال إلى قوله): وهو إلا كنت عليها. قال: فقال: إن معاذاً قد سئ لكم سنة (كذلك فافعلوا) ففي رواية شعبة عن حصين: تم الحديث إلى قوله: كذلك فافعلوا. في رواية عمرو بن مرة عن حصين: تم الحديث، إلى قوله حتى جاء معاذ. قاله في «غاية المقصود».

(قال أبو داود: ثم رجعت إلى حديث عمرو بن مرزوق) لأنه أتم سياقاً وأكثر بياناً من حديث ابن المثنى (قال) عمرو بن مرزوق بإسناده إلى ابن أبي ليلى (فجاء معاذ فأشاروا إليه) بالذي سبق به من الصلاة وأفهموه بالإشارة أنه سبق بكذا وكذا رخصة (قال شعبة وهذه) الجملة (سمعتها) أي: الجملة (من حصين) كرر شعبة ذلك للتأكيد وإعلاماً بأن عمرو بن مرة وإن روى عن حصين إلى قوله: حتى جاء معاذ لكن أنا أروي عن حصين إلى قوله: فافعلوا كذلك. ومحصل الكلام أن شعبة روى هذا الحديث من طريقين:

الأولى: عن عمرو بن مرة عن ابن أبي ليلى وهو متن طويل أول الحديث إلى آخر الحديث.

والثانية: عن حصين عن ابن أبي ليلى وهو من أول الحديث إلى قوله: إن معاذاً قد سن لكم سنة كذلك فافعلوا، وأما عمرو بن مرة شيخ شعبة، فهو أيضاً روى الحديث من طريقين: الأولى: عن ابن أبي ليلى، والثانية عن حصين عن ابن أبي ليلى فرواية عمرو بن مرة عن ابن أبي ليلى نفسه أطول وروايته عن حصين هي إلى قوله: حتى جاء معاذ، فهي مختصرة. هذا يفهم من ظاهر عبارة الكتاب. والله أعلم بمراد المؤلف الإمام. قاله في «غاية المقصود».

(قال) ابن أبي ليلى (فقال معاذ: لا أراه) أي: النبي ﷺ (على حال إلا كنت عليها) أي: على تلك الحالة ولا أؤدي ما سبقت بل أصنع كما يصنع النبي ﷺ فإذا سلم أفضي ما سبقت وبيانه أن معاذ بن جبل لما دخل المسجد لأداء الصلاة فأشار الناس إليه عما فات من صلاته على عادتهم القديمة فرد معاذ بن جبل قولهم وقال: لا أفعل هكذا ولا أؤدي الصلاة الفاتية أولاً بل أدخل في الجماعة مع القوم ونصلي مع رسول الله ﷺ على أي حال كان النبي ﷺ من قيام أو ركوع أو سجود أو قعود ثم أفضي الصلاة التي فاتت مني بعد إتمام النبي ﷺ صلاته وفراغه منها. ويؤيد هذا المعنى ما في رواية لأحمد [٢٤٧/٥] قال عبد الرحمن بن أبي ليلى: فجاء معاذ فقال: لا أجده على حال أبداً إلا كنت عليها ثم فقست ما سبقني، قال: فجاء وقد سبقه النبي ﷺ ببعضها قال: ثبت معه فلما قضى رسول الله ﷺ قضى انتهى.

(قال) معاذ بن جبل (فقال) النبي ﷺ (إن معاذاً قد سن لكم إلخ) فرضي رسول الله ﷺ عن فعل معاذ ورغب الناس عليه وأسلكهم على هذه الطريقة. فهذا تغير ثان للصلاة من فعل الناس الذي كانوا عليه إلى فعل معاذ. وإلى ها هنا تمت الحالة الثانية للصلاة. وفي رواية لأحمد [٢٤٧/٥]: فقال رسول الله ﷺ: «إنه قد سئ لكم معاذ فهكذا فاصنعوا. انتهى».

والحالة الثالثة: ليست بمذكورة في هذا الحديث وإنما هي في الرواية الآتية بعد هذا الحديث وفيها قال: الحال الثالث: أن رسول الله ﷺ قدم المدينة فضلى يعني نحو بيت المقدس ثلاثة عشر شهراً. الحديث، وبجيء شرح الحديث هناك (قال) ابن أبي ليلى (أمرهم) أي: المسلمين (بصيام ثلاثة أيام) وفي الرواية الآتية، فإن رسول الله ﷺ كان يصوم ثلاثة أيام من كل شهر ويصوم يوم عاشوراء (ثم أنزل رمضان) أي: صوم رمضان (وكانوا قوماً لم يتعدوا

الصيام) أي: أن الناس لم تكن عاداتهم بالصيام (وكان الصيام عليهم) أي: على المسلمين (شديداً) لا يتحملونه (فكان من لم يصم أطعم مسكيناً) وهذا هو الحال الأول من الأحوال الثلاثة للصيام، وفي الرواية الآتية: فكان من شاء أن يصوم صام، ومن شاء أن يفطر ويطعم كل يوم مسكيناً أجزأه ذلك فهذا حول الحديث (فنزلت هذه الآية: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥] أي: فمن كان حاضراً مقيماً غير مسافر فأدركه الشهر فليصمه. والشهود الحضور، وقيل: هو محمول على العادة بمشاهدة الشهر وهي رؤية الهلال ولذلك قال النبي ﷺ: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته»^(١) أخرجه في «الصححين» [خ (١٩٠٩)، م (١٨٠١)]. وإذا استهل الشهر وهو مقيم ثم أنشأ السفر في أثناءه جاز له أن يفطر حال السفر لحديث ابن عباس الآتي: قاله الخازن في «تفسيره». قال البخاري في «المعالم»: وبه قال أكثر الصحابة والفقهاء. قال الخازن: ويجوز له أن يصوم في بعض السفر وأن يفطر في بعضه إن أحب، يدل عليه ما روي عن ابن عباس (صحيح): «أن رسول الله ﷺ خرج إلى مكة عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ الكديد، ثم أفطر وأفطر الناس معه وكانوا يأخذون بالأحدث فالأحدث من أمر رسول الله ﷺ» أخرجه في «الصححين» [خ (١٩٤٤) م (١١١٣)]. انتهى كلام الخازن. وقال ابن عمر وعلي بن أبي طالب - رضي الله عنهم -: من أدركه رمضان وهو مقيم ثم أنشأ السفر لا يجوز له الإفطار كما قال السيوطي في «الدر الثموري» بقوله: أخرج وكيع وعبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم عن علي قال: من أدركه رمضان وهو مقيم ثم سافر فقد لزمه الصوم لأن الله يقول: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥] وأخرج سعيد بن منصور عن ابن عمر في قوله: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥] قال: من أدركه رمضان في أهله ثم أراد السفر فليصم انتهى كلام السيوطي رحمه الله تعالى.

(فكانت الرخصة للمريض والمسافر فأمروا بالصيام) أي: غير المريض والمسافر، وهذا هو الحال الثاني للصيام. وفي رواية لأحمد (٢٤٦/٥-٢٤٧). وأما أحوال الصيام فإن رسول الله ﷺ قدم المدينة فجعل يصوم من كل شهر ثلاثة أيام وصيام عاشوراء، ثم إن الله فرض عليه الصيام وأنزل الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٣-١٨٤] فكان من شاء صام ومن شاء أطعم مسكيناً فأجزأ ذلك عنه، ثم إن الله عز وجل أنزل الآية الأخرى: ﴿شَهْرَ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ إلى قوله: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥] فأنبت الله صيامة على المقيم الصحيح، ورخص فيه للمريض والمسافر وثبت الإطعام للكبير الذي لا يستطيع الصيام فهذا حالان للحديث.

(قال) ابن أبي ليلى (وكان الرجل الخ) وفي رواية للبخاري (١٩١٥): «إذا كان الرجل صائماً فحضر الإفطار فنام قبل أن يفطر لم يأكل ليلته ولا يومه حتى يمسي» (قال) معاذ بن جبل (فجاء عمر فأراد امرأته فقالت) امرأة عمر (إني قد نمت) قبل أن تأكل (فظن) أي: عمر (أنها) أي: امرأته (تعتل) من الاعتلال أي: تلهي وتزود من تزوير النساء ومعناه بالفارسية: بهانه ميكنند. قال في «لسان العرب» يقال: تعللت بالمرأة تعللاً لهوت بها (فاتاهها) أي: فجامع امرأته

(١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(فجاء رجل من الأنصار) إلى أهله وكان صائماً (فأراد الطعام فقالوا) أي: أهل بيته لهذا الرجل: اصبر (حتى نسخن لك شيئاً) من التسخين أي: نحمي لك (فنام) الرجل الأنصاري (فلما أصبحوا نزلت عليه) أي: على النبي ﷺ (هذه الآية) الآية (فيها) أي: في هذه الواقعة: ﴿أَيُّ لَكُمْ لَيْلَةُ الْيَسَارِ أَزَكَّتْكُمْ إِلَى يَسَارِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] وهذا هو الحال الثالث للصيام.

قال السيوطي في «تفسير الدر المنثور» [٤٧٨/١]: أخرج عبد الرزاق [١٠٨٢٦]، وعبد بن حميد، وابن المنذر [١١٦/١] «الأوسط»، والبيهقي في «سننه» [١٦٢/٧] عن ابن عباس قال: الدخول التغمي والإفضاء والمباشرة والرفث واللمس والمس والميسس الجماع، والرفث في الصيام الجماع والرفث في الحج الإغراء به. انتهى.

١٩٧/١ - ٥٠٧ - (صحيح بتريغ التكبير في أوله) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، عَنْ أَبِي دَاوُدَ، (ح)، وَنَحْنُ عَنْ أَبِي الْمُهَاجِرِ، ثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ السَّمْعُودِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ مُنَادٍ بْنِ جَبَلٍ، قَالَ: أَجِئْتُ الصَّلَاةَ ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ، وَأَحِيلُ الصِّيَامَ ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ، وَسَاقَ نَصْرَ الْحَدِيثِ بِطَوْلِهِ، وَاقْتَصَرَ ابْنُ الْمُثَنَّى مِنْهُ قِصَّةَ صَلَاتِهِمْ، نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ قَطْ، قَالَ: الْحَالُ الثَّلَاثُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدِمَ الْمَدِينَةَ فَصَلَّى - يَعْنِي نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ - ثَلَاثَةَ عَشَرَ شَهْرًا، فَأَنزَلَ اللَّهُ [تَعَالَى] فِيهِ الْآيَةَ ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ فَوَجَّهَ اللَّهُ [تَعَالَى] إِلَى الْكَعْبَةِ، وَتَمَّ حَدِيثُهُ، وَسَمِعْتُ صَاحِبَ الرُّوَايَةِ، قَالَ: فَجَاءَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ - رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ - وَقَالَ فِيهِ: فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، مَرَّتَيْنِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، مَرَّتَيْنِ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، ثُمَّ أَهْلَ هُنَيْيَةَ، ثُمَّ قَامَ فَقَالَ يَلُحَّا: إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: زَادَ بَعْدَ مَا قَالَ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، قَالَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْهَا يَلَالَا، فَأَذَّنَ بِهَا بِلَالٌ، وَقَالَ فِي الصُّومِ، قَالَ: فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَيَصُومُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، فَأَنزَلَ اللَّهُ [تَعَالَى]: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَكُمْ ثَمَرَاتٌ لِمَنْ تَتَّقُونَ﴾ [آيَاتُهَا مَعْدُودَةٌ وَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٣-١٨٤] فَكَانَ مِنْ شَأْنِ أَنْ يَصُومَ صَامًا، وَمَنْ شَاءَ أَنْ يَنْظُرَ وَيُطْعِمَ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا أَجْزَاءَ ذَلِكَ، فَهَذَا حَقٌّ، فَأَنزَلَ اللَّهُ [تَعَالَى]: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُذًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] فَكُتِبَ الصِّيَامُ عَلَى مَنْ شَهِدَ الشَّهْرَ، وَعَلَى الْمُسَافِرِ أَنْ يَقْضِيَهُ، وَبَيَّنَّ الطَّعَامَ لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ، وَالْعَجُوزِ: اللَّذَيْنِ (٢) لَا يَسْتَطِيعَانِ الصُّومَ، وَجَاءَ صِرْمَةٌ وَقَدْ عَمِلَ يَوْمَهُ... وَسَاقَ الْحَدِيثَ. [إبراء الغليل] (٤ / ٢٠ - ٢١).

(حدثنا ابن المثنى عن أبي داود) هو الطيالسي هذا هو الصحيح وهكذا في «تحفة الأشراف»، وأما في بعض النسخ عن أبي رواد فهو غلط (عن المسعودي) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الكوفي المسعودي

(١) في (الهندية): «لن»، وهو خطأ من الناسخ.

(٢) في (الهندية): «الذنين».

صدوق اختلط قبل موته وضابطه أن من سمع منه بغداد فبعد الاختلاط، من السابعة مات سنة ستين وقيل: سنة خمس وستين قاله في «التقريب» (وساق نصر) بن المهاجر (واقص ابن المثنى منه) أي: من الحديث (قط) بمعنى حسب (قال) ابن المثنى (الحال الثالث إلخ) يعني كان النبي ﷺ ومن معه من المسلمين يصلون في أول قديمهم المدينة نحو بيت المقدس ثلاثة عشر شهراً لموافقة يهود المدينة ويقصدون بيت المقدس، وفي رواية لأحمد [٢٤٦/٥] عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ بن جبل قال: أحيلت الصلاة ثلاثة أحوال، وأحيل الصيام ثلاثة أحوال، فأما أحوال الصلاة فإن النبي ﷺ قدم المدينة وهو يصلي سبعة عشر شهراً إلى بيت المقدس، ثم إن الله عز وجل أنزل عليه: ﴿قَدْ رَأَى نَفْلًا وَجَهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾ [البقرة: ١٤٤] الآية فوجهه الله إلى مكة هذا حول. انتهى.

قلت: وما في رواية أحمد: توجه النبي ﷺ إلى بيت المقدس سبعة عشر شهراً هو الصحيح، وموافق لما في «صحيح البخاري» [٤٠، عن البراء] وغيره ستة عشر شهراً أو سبعة عشر شهراً وفي «صحيح مسلم» [٥٢٥، عن البراء]، والسنائي [٤٨٩، عن البراء] (صحيح) ستة عشر شهراً من غير شك. ووجهه النووي في «شرح مسلم» والحافظ في «فتح الباري»، وما في رواية الكتاب ثلاثة عشر شهراً، فهو يعارض ما في «الصحيحين» وضعف الحافظ ابن حجر رواية ثلاثة عشر شهراً وأشبح الكلام فيه وأطاب والله أعلم ولما غلب أهل الإسلام وتمنى النبي ﷺ ودعا ربه تحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة، فقبل الله تعالى دعاء النبي ﷺ.

(فأنزل الله هذه الآية) الآية: ﴿قَدْ رَأَى نَفْلًا وَجَهِكَ﴾ [البقرة: ١٤٤] يعني: تردد وجهك وتصرف نظرك (في السماء) أي: إلى جهة السماء (فلنولينك) أي: فلنحولك ولنصرفك (قبلة) أي: ولنصرفك عن بيت المقدس إلى قبلة (نرضاها) أي: تحبها وتميل إليها ﴿قَوْلِي رَجَعْتُكَ عَنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ أي: نحوه وتلقاه وأراد به الكعبة ﴿وَيَحْيَا مَا كُنْتُ﴾ أي: من ير أو بحر مشرق أو مغرب ﴿قَوْلُوا وَيُؤْمِرُكُمْ سَطْرُ﴾ أي: نحو البيت وتلقاه فحولت القبلة وهذه حالة ثالثة لتغير الصلاة (وتم حديثه) أي: ابن المثنى (وسمي نصر) بن المهاجر (وقال) أي: نصر بن المهاجر عن يزيد بن هارون (فيه) أي: في هذا الحديث (فاستقبل القبلة) أي: الرجل المرثي (ثم أمهل) الرجل المرثي (هنية) أي: زماناً قليلاً (إلا أنه قال) أي: عبد الله بن زيد (زاد) الرجل المرثي (قال) معاذ بن جبل (فقال) رسول الله ﷺ لعبد الله بن زيد (لفتها) أي: كلمة الأذان (فأذن بها بلال) بهؤلاء الكلمات (وقال) نصر بن المهاجر بسنده (في الصوم قال) معاذ بن جبل (كتب) أي: فرض (عليكم الصيام) والصوم في اللغة الإمساك يقال: صام النهار إذا اعتدل وقام قائم الظهيرة، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾ [مريم: ٢٦] أي: صمتاً لأنه إمساك عن الكلام، والصوم في الشرع عبارة عن الإمساك عن الأكل والشرب والجماع في وقت مخصوص وهو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس مع النية، قاله الخازن في «تفسيره». (كما كتب على الذين من قبلكم) يعني: من الأنبياء والأمم من لدن آدم إلى عهدكم، والمعنى: أن الصوم عبادة قديمة أي: في الزمن الأول ما أحلى الله أمة لم يفرضه عليهم كما يفرض عليكم وذلك لأن الصوم عبادة شاقة والشئ الشاق إذا عم سهل عمله قاله الخازن في «تفسيره»، (لعلكم تتقون) يعني: ما حرم عليكم في صيامكم، لأن الصوم وصلة إلى التقوي لما فيه من كسر النفس وترك الشهوات من الأكل والجماع وغيرهما (أياماً) نصب بالصيام أو يصوموا مقدرًا (معلودات) أي: قاتلات، أي: موقات بعدد معلوم وهي رمضان، وقلته تسهلاً على المكلفين. قاله في «تفسير الجلالين» (فمن كان منكم) حين شهود رمضان (مريضاً أو على سفر) أي: مسافراً فأفطر (فعدة) فعليه عدة

ما أفطر (من أيام آخر) بصومها بدله: (وعلى الذي يطيقونه) أي: يطيقون الصوم. واختلف العلماء في حكم هذا الآية فذهب أكثرهم إلى أنها منسوخة، وهو قول عمر بن الخطاب وسلمة بن الأكوخ وغيرهما، وذلك أنهم كانوا في ابتداء الإسلام مخيرين بين أن يصوموا وبين أن يفطروا ويفدوا، وإنما خيرهم الله تعالى لئلا يشق عليهم لأنهم كانوا لم يتعودوا الصوم. ثم نسخ التخيير ونزلت العزيمة بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥] فصارت هذه الآية ناسخة للتخيير. قاله الخازن في «تفسيره» وقال في «تفسير الجلالين»: معناها وعلى الذين لا يطيقونه لكبر أو مرض لا يرجى برؤه انتهى. أي: بتقدير لا (فدية طعام مسكين) الفدية الجزء وهو القدر الذي يذله الإنسان يقي به نفسه من تقصير وقع منه في عبادة ونحوها ويجب على من أفطر في رمضان ولم يقدر على القضاء لكبر أن يطعم مكان كل يوم مسكيناً مداً من غالب قوت البلد، وهذا قول فقهاء الحجاز. وقال بعض فقهاء العراق: عليه لكل مسكين نصف صاع عن كل يوم. قاله الخازن في «تفسيره» (فهذا حول) أي: حال (شهر رمضان) يعني: وقت صيامكم شهر رمضان سمي الشهر شهراً لشهرته يقال للسر إذا أظهره شهره، وسمي الهلال شهراً لشهرته وبيانه. قاله الخازن (الذي أنزل فيه القرآن) من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا في ليلة القدر منه (هدى) حال هادياً من الضلالة للناس وبينات آيات واضحات (من الهدى) مما يهدي إلى الحق من الأحكام (والفرقان) أي: من الفرقان مما يفرق بين الحق والباطل (فمن شهد منكم) أي: حضر (ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام آخر) إنما كرره لأن الله تعالى ذكر في الآية الأولى تخيير المريض والمسافر والمقيم الصحيح ثم نسخ تخيير المقيم الصحيح بقوله: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥] فلو اقتصر على هذا لاحتمل أن يشمل النسخ الجميع، فأعاد بعد ذكر الناسخ الرخصة للمريض والمسافر ليعلم أن الحكم باق على ما كان عليه. قاله الخازن في «تفسيره» (وجاء صرمة) هو صحابي (وساق) أي: نصر بن المهاجر عن يزيد بن هارون (الحديث) وتمام الحديث في رواية لأحمد [٥/٢٤٦-٢٤٧] ولفظه قال: ثم إن رجلاً من الأنصار يقال له صرمة ظل يعمل صائماً حتى أسمى فجاء إلى أهله فصلى العشاء، ثم نام، فلم يأكل ولم يشرب حتى أصبح، فأصبح صائماً. قال: فرأه رسول الله ﷺ وقد جهد جهداً شديداً قال: مالي أراك قد جهدت جهداً شديداً؟ قال: يا رسول الله إني عملت أمس فجئت حين جئت فالتقت نفس فتمت وأصبحت حين أصبحت صائماً. قال: وكان عمر قد أصاب من النساء من جارية أو من حرة بعدما نام وأتى النبي فذكر ذلك له فأنزل الله عز وجل: ﴿أُولَئِكَ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ إِلَى أَنْفُسِكُمْ هَذِهِ آيَاتُ اللَّهِ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لَكُمْ هَذِهِ آيَاتُ اللَّهِ أَنْتُمْ لَكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَلَتْ أَوْتَ أَنْفُسِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَقَا عَنْكُمْ فَالِقَ بَيْرُوتَ وَأَنْتُمْ مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكَلُوا وَأَشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْخَبَطَ الْأَبْيَضَ مِنَ الْخَبَطِ الْأَسْوَرَ مِنَ الْفَجْرِ ذُرِّيَّتُكُمْ إِلَى الْيَوْمِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

٢٩- باب في الإمامة

٥٠٨ - (صحيح) حَدَّثَنَا سُليْمَانُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ، قَالَا: سَأَلْنَا حَمَّادَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ عَطِيَّةَ، (ح)، وَحَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، سَأَلْنَا وَهَيْبَ: جَمِيعاً عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: أُمِرَ بِإِلَاقِ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ، وَيُؤَمِّرَ الْإِمَامَةَ. زَادَ حَمَّادٌ فِي حَدِيثِهِ: إِلَّا الْإِمَامَةَ. [ق].

(عن سமாக بن عطية) هو بكسر السين المهملة وتخفيف الميم وبالكاف بصري ثقة روى عن أيوب السخثياني وهو من أقرانه. قاله العيني في «عمدة القاري» (أمر بإللاق) على بناء المجعول. قال الخطابي: معناه أن رسول الله صلى

الله عليه وعلى آله وسلم هو الذي أمره بذلك، والأمر مضاف إليه دون غيره، لأن الأمر المطلق في الشريعة لا يضاف إلا إليه. وقد زعم بعض أهل العلم أن الأمر له بذلك أبو بكر، وهذا تأويل فاسد لأن بلالاً لحق بالشام بعد موت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واستخلف سعد القرظ الأذان في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. انتهى.

قلت: ويؤيده ما في رواية النسائي [٦٢٧] وغيره من طريق قتبية عن عبد الوهاب بلفظ (صحيح): «أن النبي ﷺ أمر بلالاً، وما في البيهقي [٧٧/١] بالسند الصحيح عن أنس: «أن رسول الله ﷺ أمر بلالاً أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة» (أن يشفع الأذان) بفتح أوله وفتح الفاء أي: بأن يأتي بالفاظه شفعا، أي: يقول كل كلمة مرتين سوى آخرها. قاله الطيبي. (ويوتر الإقامة) والمراد من الإقامة: هو جميع الألفاظ المشروعة عند القيام إلى الصلاة. أي: ويقول كلمات الإقامة مرة مرة (زاد حماد في حديثه إلا الإقامة) أي: لفظ الإقامة، وهي قوله: قد قامت الصلاة، فإنه لا يوترها بل يشفعها.

قال الشوكاني في «النيل»: وقد استشكل عدم استثناء التكبير في الإقامة بأنه يثنى كما تقدم في حديث عبدالله بن زيد، وأجيب بأنه وتر بالنسبة إلى تكبير الأذان، فإن التكبير في أول الأذان أربع، وهذا إنما يتم في تكبير أول الأذان لا في آخره كما قال الحافظ، وأنت خير بأن ترك استثناءه في هذا الحديث لا يقدح في ثبوته لأن روايات التكبير زيادة مقبولة، والحديث يدل على أفراد الإقامة. وقد اختلف الناس في ذلك، فذهب الشافعي وأحمد وجمهور العلماء إلى أن ألفاظ الإقامة إحدى عشرة كلمة كلها مفردة إلا التكبير في أولها وآخرها ولفظ قد قامت الصلاة فإنها: مثنى. واستدلوا بهذا الحديث وحديث عبدالله بن زيد السابق وحديث عبدالله بن عمر الآتي.

قال ابن سيد الناس: وقد ذهب إلى القول بأن الإقامة إحدى عشرة كلمة عمر بن الخطاب وابنه وأنس والحسن البصري والزهري والأوزاعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور ويحيى بن يحيى ودาวود وابن المنذر وذهب الحنفية والثوري وابن المبارك وأهل الكوفة إلى أن ألفاظ الإقامة مثل الأذان عندهم مع زيادة قد قامت الصلاة مرتين. انتهى.

قال الحافظ في «الفتح»: وهذا الحديث حجة على من زعم أن الإقامة مثنى مثل الأذان، وأجاب بعض الحنفية بدعوى النسخ وأن أفراد الإقامة كان أولاً ثم نسخ بحديث أبي محضرة - يعني الذي رواه أصحاب السنن - وفيه تنية الإقامة وهو متأخر عن حديث أنس فيكون ناسخاً، وعورض بأن في بعض طرق حديث أبي محضرة المحسنة الترييع والترجيع، فكان يلزمهم القول به، وقد أنكر أحمد على من ادعى النسخ بحديث أبي محضرة واحتج بأن النبي ﷺ رجع بعد الفتح إلى المدينة وأقر بلالاً على أفراد الإقامة وعلمه سعد القرظ فأذن به بعده كما رواه الدارقطني [٢٣٦/١] والحاكم [٧٠٣/٣]. وقال ابن عبد البر: ذهب أحمد وإسحاق ودาวود وابن جرير إلى أن ذلك من الاختلاف المباح، فإن رجع التكبير الأول في الأذان أو ثناء أو رجع في التشهد أو لم يرجع أو ثنى الإقامة أو أفردتها كلها أو لا قد قامت الصلاة فالجميع جائز. وعن ابن خزيمة إن رجع الأذان ورجع فيه ثنى الإقامة وإلا أفردها، وقيل: لم يقل بهذا التفصيل أحد قبله. والله أعلم.

قيل: الحكمة في تنية الأذان وأفراد الإقامة أن الأذان لإعلام الغائبين فيكرر ليكون أوصل إليهم، بخلاف الإقامة فإنها للحاضرين، ومن ثم استحباب أن يكون الأذان في مكان عال بخلاف الإقامة، وأن يكون الصوت في الأذان

أرفع منه في الإقامة وأن يكون الأذان مرتلاً والإقامة مسرعة، وكرر قد قامت الصلاة لأنها المقصودة من الإقامة بالذات.

قلت: توجيهه ظاهر، وأما قول الخطابي لو سوى بينهما لاشتبه الأمر عند ذلك وصار لأن يفوت كثيرا من الناس صلاة الجماعة فيه نظر لأن الأذان يستحب أن يكون على مكان عال لتشتبك الأسماع كما تقدم، وإنما اختص الترجيع بالشهادة لأنه أعظم ألفاظ الأذان. والله أعلم انتهى.

٥٠٩ - (إسناده صحيح) ^(١) حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، ثنا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ: مِثْلَ حَدِيثِ وَهْبٍ، قَالَ إِسْمَاعِيلُ: فَحَدَّثْتُ بِهِ أَيُّوبَ فَقَالَ: إِلَّا الْإِقَامَةَ.

(عن خالد الحذاء) بن مهران أو المنازل بفتح الميم وقيل: بضمها وكسر الزاي البصري الحذاء بفتح المهمله وتشديد الدال المعجمة، قيل له ذلك لأنه كان يجلس عندهم، وقيل: لأنه كان يقول أحد على هذا النحو، وهو ثقة يرسل من الخامسة. قاله الحافظ في «التقريب» (قال إسماعيل) بن إبراهيم هو ابن علي. قاله العيني (فحدثت به) أي: بهذا الحديث (أيوب) هو السخنياني (فقال) أيوب (إلا الإقامة) أي: إلا لفظة الإقامة وهي: قد قامت الصلاة، فإن بلاها يقولها مرتين. قال الحافظ في «الفتح»: ادعى ابن منده أن قوله: إلا الإقامة من قول أيوب غير مستند كما في رواية إسماعيل بن إبراهيم، وأشار إلى أن في رواية سماك بن عطية أي: التي سبقت إدارجاً، وكذا قال أبو محمد الأصيلي قوله: إلا الإقامة هو من قول أيوب وليس من الحديث، وفيما قاله نظر، لأن عبدالرزاق رواه عن معمر عن أيوب بسنده متصل بالخبر مفسراً ولفظه: كان بلال يثني الأذان ويوتر الإقامة إلا قوله قد قامت الصلاة. وأخرجه أبو عوانة في «صحيحه» [٣٢٨/١]، والسراج في «مسنده» وكذا هو في «مصف عبدالرزاق» [١٧٩٤]، وللإسماعيلي من هذا الوجه ويقول: قد قامت الصلاة مرتين. والأصل أن ما كان في الخبر فهو منه حتى يقوم دليل على خلافه، ولا دليل في رواية إسماعيل، لأنه إنما يتحصل منها أن خالداً كان لا يذكر الزيادة وكان أيوب يذكرها، وكل منهما روى الحديث عن أبي قلابة عن أنس فكان في رواية أيوب زيادة من حافظ فتقبل. والله أعلم. انتهى.

قال المنذري: والحديث أخرجه البخاري [٦٠٣]، ومسلم [٣٧٨]، والترمذي [١٩٣]، والنسائي [٦٢٧]، وابن ماجه [٧٢٩].

٥١٠ - (حسن) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، ثنا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ يُحَدِّثُ، عَنْ مُسْلِمٍ أَبِي الْمُثَنَّى، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: إِذَا كَانَ الْأَذَانُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، وَالْإِقَامَةُ مَرَّةً مَرَّةً، غَيْرَ أَنَّهُ يَقُولُ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، فَإِذَا سَمِعْتَ الْإِقَامَةَ تَوَضَّأْتَ، ثُمَّ خَرَجْنَا إِلَى الصَّلَاةِ. قَالَ شُعْبَةُ: لَمْ أَسْمَعْ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ.

(إنما كان الأذان) أي: ألفاظه من الجمل (على عهد رسول الله ﷺ) أي: في عهده (مرتين مرتين) قال علي في «المراقبة»: خص التكبير عن التكرير عند الجمهور في أول الأذان، فإنه أربع خلافاً للمالك لما تقدم، وخص التهليل عنه في آخره عند الكل فإنه وتر. وهذا الحديث بظاهره يدل على نفي الترجيع. انتهى.

(١) ليس له حكم في الطبقات السابقة، وقد أخذنا الحكم من التخريج المطول لـ «صحيح سنن أبي داود» (٤٣٦/٢-٤٣٧).

قلت: رواية تريبع التكبير في أول الأذان وآخره كثيرة، والترجيح وإن كان غير مذكور في هذا الحديث، لكن ثبت الترجيح بإسناد صحيح من حديث أبي محذورة الصحابي، والزيادة أخرى بالقول.

(والإقامة) أي: كلماتها (مرة مرة) ظاهر الحديث يدل أن كل ألفاظ الإقامة مرة مرة، لكن ينبغي استثناء التكبير أولاً وآخراً، فإنه مرتين مرتين لحديث عبدالله بن زيد السابق، والحديث يفسر بعضها بعضاً (غير أنه) أي: المؤذن (يقول) أي: في الإقامة (قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة) أي: مرتين، والمعنى: قاربت قيامها. وفي «النهاية»: قام أهلها أو حان قيام أهلها، وقيل: عبر بالماضي إعلماً بأن فعلها القريب الوقوع كالمحقق حتى يتبها له ويبادر إليه. قاله علي (قال شعبة) لم أسمع عن أبي جعفر غير هذا الحديث (قال ابن دقيق العيد: وأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» [٧٧٤]). وأبو جعفر هذا قال أبو زرعة: لا أعرفه إلا في هذا الحديث. قاله في «غاية المقصود».

وقال المنذري: والحديث أخرجه النسائي [٦٢٨].

٥١١ - (حسن) ^(١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ فَارِسٍ، ثنا أَبُو عَامِرٍ - يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو، ثنا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ - مُؤَدِّنٍ مَسْجِدِ الْعُرَيْانِ - قَالَ - سَمِعْتُ أَبَا الْمُثَنَّى - مُؤَدِّنَ مَسْجِدِ الْكَبِيرِ - يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَمْرٍو: وَسَاقَ الْحَدِيثَ.

(عبد الملك بن عمرو) هو بدل عن أبي عامر (عن أبي جعفر) قال الحافظ في «التلخيص»: قال ابن حبان: اسمه محمد بن مسلم بن مهران. وقال الحاكم: اسمه عمير بن يزيد بن حبيب الخطمي، ووهم الحاكم في ذلك. انتهى.

وقال في «التهذيب» و«الخلاصة»: محمد بن إبراهيم بن مسلم بن مهران القرشي مولا لهم الكوفي أو البصري عن جده وعنه شعبة ويحيى القطان. قال ابن معين والدارقطني: ليس به بأس. وقال ابن عدي: ليس له من الحديث إلا يسير لا يتبين صدقه من كذبه. انتهى. وفي رواية الطحاوي [١٣٣/١]: حدثنا شعبة عن أبي جعفر الفراء. انتهى. وأبو جعفر الفراء اسمه سليمان، وقيل: كيسان، وقيل: زياد وهو غير أبي جعفر المؤذن المتقدم قاله في «غاية المقصود» (مؤذن مسجد العريان) بضم العين وسكون الراء ثم ياء تحتانية، كذا في أكثر النسخ الصحيحة. وفي بعضها بالباء الموحدة والصحيح المعتمد هو الأول، قبل عريان موضع بالكوفة، وفي رواية النسائي [٥٠٨/١]: سمعت أبا جعفر مؤذن مسجد العريان في مسجد العريان في مسجد بني هلال، وقال في «التقريب»: أبو جعفر مؤذن مسجد العريان اسمه محمد بن إبراهيم بن مسلم. قاله في «غاية المقصود» (سمعت أبا المثني مؤذن مسجد الأكبر) وفي رواية النسائي [٦٢٨] عن مسلم أبي المثني مؤذن المسجد الجامع. وفي رواية الطحاوي [١٣٣/١] عن مسلم مؤذن كان لأهل الكوفة. قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد: وأبو المثني مسلم بن المثني وقيل: مهران، قال أبو عمر: كوفي ثقة. قاله في «غاية المقصود» (وساق الحديث) أي: محمد بن يحيى، أو أبو المثني.

٣٠ - بَابُ فِي الرَّجُلِ يُؤَدِّنُ وَيُحْمِلُ آخَرَ

٥١٢ - (ضعيف) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ثنا حَمَّادُ بْنُ خَالِدٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْأَذَانِ أَشْيَاءَ لَمْ يَصْنَعْ مِنْهَا شَيْئًا، قَالَ: فَأَرَى عَبْدَ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ

(١) الحكم من التخریج المطول لـ «صحيح سنن أبي داود» (٤٣٨-٤٤٢) ولا وجود له في النشرات السابقة.

الْأَذَانُ فِي الْمَنَامِ، فَاتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ فَقَالَ: «الْقِيَّةُ عَلَى بِلَالٍ» فَالْقَاءُ عَلَيْهِ، فَاذَّنَ بِبِلَالٍ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَتَا رَبِّي، وَأَنَا كُنْتُ أُرِيدُهُ قَالَ: «فَأَقِمِ أَمْت».

(في الأذان أشياء) أي: البوق والناقوس والقرن (قال) أي: محمد بن عبدالله (في المنام) أي: في الرؤية (فأتى) أي: عبدالله بن زيد (فأذن بلال) قال الحافظ في «الفتح» قيل: مناسبة اختصاص بلال بالأذان دون غيره لكونه كان لما عذب ليرجع عن الإسلام فيقول: أحد أحد، فجوزي بولاية الأذان المشتملة على التوحيد في ابتدائه وانتهائه وهي مناسبة حسنة في اختصاص بلال بالأذان (أنا رأيته) أي: الأذان في المنام (وأنا كنت أريده) أي: أن أقم ويؤيد هذا المعنى ما في رواية لأحمد [٤٢/٤] ولفظه: فقال ألقه على بلال، فالقيته فأذن فأراد أن يقيم. فقلت: يا رسول الله أنا رأيت أريد أن أقم قال: فأقم أنت فأقام هو وأذن بلال (قال) النبي ﷺ لعبدالله بن زيد: (فأقم أنت) أي: الإقامة، قال الشوكاني في «النيل»: استدل به من قال بعدم أولوية المؤذن بالإقامة. وفي إسناده محمد بن عمرو الواقفي الأنصاري البصري وهو ضعيف ضعفه القطان وابن نمير ويحيى بن معين واختلف عليه فيه، فقيل: عن محمد بن عبدالله وقيل: عبدالله بن محمد. قال ابن عبدالبر: إسناده أحسن من حديث الإفريقي الآتي. وقال البيهقي: إن صحا لم يتخالفا لأن قصة الصديقي بعد وذكره ابن شاهين في «الناسخ» [(١٦٩)، (١٧٠)] وله في طريق أخرى أخرجه أبو الشيخ عن ابن عباس قال: «كان أول من أذن في الإسلام بلال وأول من أقام عبدالله بن زيد». قال الحافظ: وإسناده منقطع لأنه رواه الحكم عن مقسم عن ابن عباس، وهذا من الأحاديث التي لم يسمعها الحكم من مقسم. وأخرجه الحاكم وفيه أن الذي أقام عمرو المعروف أنه عبدالله بن زيد انتهى.

٥١٣ - (ضعيف) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو - شَيْخٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنَ الْأَنْصَارِ - قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدٍ، قَالَ: كَانَ جَدِّي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ... ^(١) بِهَذَا الْخَبَرِ قَالَ: فَأَقَامَ جَدِّي.

(بهذا الخبر) الذي مر (قال) عبدالله بن محمد (فأقام جدي) أي: عبدالله بن زيد وهذه الزيادة ليست في الرواية السابقة.

٥١٤ - (ضعيف) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، قَالَ: ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ غَافِمٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ - يَنْبَغِي الْإِفْرِيقِيَّ - [أَنَّهُ سَمِعَ زِيَادًا] ^(٢) يَنْبَغِي الْحَضْرَمِيَّ، أَنَّهُ سَمِعَ زِيَادَ بْنَ الْحَارِثِ الصَّدَائِقِيَّ، قَالَ: لَمَّا كَانَ أَوَّلُ أَذَانِ الصُّبْحِ أَمَرَنِي - يَنْبَغِي النَّبِيَّ ﷺ - فَأَذَّنْتُ، فَجَعَلْتُ أَقُولُ: أَتَيْتُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَجَعَلَ يَنْظُرُ إِلَى نَاحِيَةِ الْمَشْرِقِ إِلَى الْفَجْرِ يَقُولُ: «لَا». حَتَّى إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ تَزَلَّ فَبَرَزَ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَيَّ وَقَدْ تَلَاخَقَ أَصْحَابُهُ - يَنْبَغِي قَوْمًا - فَأَرَادَ بِبِلَالٍ أَنْ يَقِيمَ فَقَالَ لَهُ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَحَا صَبَاءٌ هُوَ الْكَنْ، وَمَنْ أَكَنْ فَهَوَ يَتِيمٌ». قَالَ فَأَقَمْتُ. [الإرواء (٢٣٧)، (الضعيفة) (٣٥)].

(زياد بن الحارث) هو حليف لبني الحارث بن كعب بايع النبي ﷺ وأذن بين يديه ويعد في البصريين قاله الطبري (الصديقي) بضم الصاد منسوب إلى صداء مدوداً وهو حي من اليمن. قاله ابن الملك (لما كان أول أذان الصبح) أي: في

(١) في «نسخة»: «يحدث» (منه).

(٢) في «نسخة»: «عن زياد» (منه).

لما كان الوقت لأول أذان الصبح، وهو في هذا الحديث قبل طلوع الفجر وسيجيء بيانه وتعبيره بالأول باعتبار الإقامة فإنها ثانية (أمري) أن أذن في صلاة الفجر (فأذنت) ولعله كان بلال غائباً فحضر (فجعل ينظر) أي: النبي ﷺ (فيقول: لا) أي: ما جاء وقت الإقامة (نزل) يشبه أن يكون نزول النبي ﷺ من الرحلة (فبرز) أي: توضع النبي ﷺ (وقد تلاحق أصحابه) وكانوا متفرقين وكانت هذه واقعة سفر كما قال الحافظ (يعني فتوضاً) هذا تفسير لبرز من بعض الرواة (أن يقيم) على عادته (ومن أذن فهو يقيم) أي: الإقامة.

قلت: هذا الحديث يدل على مسألتين، المسألة الأولى: أنه يكفي الأذان قبل الفجر عن إعادة الأذان بعد الفجر لأن فيه أنه أذن قبل الفجر بأمر النبي ﷺ وأنه استأذنه في الإقامة فمنعه إلى أن طلع الفجر فأمره فأقام. والمسألة الثانية أن من أذن فهو يقيم. أما الكلام في المسألة الأولى فإن في إسناده ضعف وأيضاً فهي واقعة عين وكانت في سفر فلا تقوم به الحجة، وأيضاً حديث ابن عمر الذي أخرجه البخاري في «صحيحه» [٦١٧] ولفظه: «إن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم» يشعر بعدم الاكتفاء، ولا شك أن حديث الصديقي مع ضعفه لا يقاوم حديث ابن عمر الذي أخرجه البخاري، هذا ملتقط من «فتح الباري». وأما الكلام في المسألة الثانية فإن الحديث وإن كان ضعيفاً لكن له شواهد وإن كانت الشواهد ضعيفة أيضاً وأن الإقامة حق لمن أذن وما ورد في خلافه حديث صحيح. قال في «سبل السلام»: والحديث دليل على أن الإقامة حق لمن أذن فلا تصح من غيره، وعضد حديث الباب حديث ابن عمر بلفظ (ضعيف): «مهلاً يا بلال يناما يقيم من أذن» أخرجه الطبراني [كما في «المجمع» (٣/٢)]، والعقيلي (١٥٠/٢) وأبو الشيخ وإن كان قد ضعفه أبو حاتم وابن حبان. انتهى. قال الشوكاني في «التلخيص»: الحديث في إسناده عبدالرحمن بن زياد بن أنس الإفريقي عن زياد بن نعيم الحضرمي عن زياد بن الحارث الصديقي. قال الترمذي: إنما نعرفه من حديث الإفريقي وهو ضعيف عند أهل الحديث. ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره. وقال أحمد: لا أكتب حديث الإفريقي، قال: ورأيت محمد بن إسماعيل يقوي أمره، ويقول: هو مقارب الحديث، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم أن من أذن فهو يقيم. قال الحازمي في كتابه «التاسخ والمنسوخ»: واتفق أهل العلم في الرجل يؤذن ويقيم غيره أن ذلك جائز، اختلفوا في الأولوية فقال أكثرهم: لا فرق والأمر متسع، وممن رأى ذلك مالك وأكثر أهل الحجاز وأبو حنيفة وأكثر أهل الكوفة وأبو ثور. وقال بعض العلماء: من أذن فهو يقيم قال الشافعي: وإذا أذن الرجل أحببت أن يتولى الإقامة. وقد عرفت تأخير حديث الصديقي هنا وأرجحية الأخذ به على أنه لو لم يتأخر لكان حديث عبدالله بن زيد السابق خاصاً به والأولوية باعتبار غيره من الأمة. وقال الحافظ اليعمرى: والأخذ بحديث الصديقي أولى؛ لأن حديث عبدالله بن زيد السابق كان أول ما شرع الأذان في السنة الأولى وحديث الصديقي بعده بلا شك انتهى. وقد مضى بعض بيانه في حديث عبدالله بن زيد السابق.

قال المنذري: والحديث أخرجه الترمذي [١٩٩]، وابن ماجه [٧١٧].

٣١- بَابُ رَفْعِ الصَّوْتِ بِالْأَذَانِ

وقد ترجم النسائي بقوله: باب الثواب على رفع الصوت بالأذان.

٥١٥- (صحيح) حَدَّثَنَا حَصْنُ بْنُ عُمَرَ التَّمُرِيُّ، ثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي يَسْحَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمُؤَذِّنُ يُغْفَرُ لَهُ مَدَى صَوْتِهِ، وَيَسْتَهْدِلُهُ كُلُّ وَطْءٍ وَيَأْبِسُ، وَشَاهِدُ الصَّلَاةِ بِكُتْبٍ لَهُ خَمْسٌ

وَعِشْرُونَ صَلَاةً، وَيَكْفُرُ عَنْهُمَا مَا بَيْنَهُمَا.

(مدى صوته) بفتح الميم والدال. قال الخطابي في «معالم السنن» وابن الأثير في «النهاية» مدى الشيء غاية المعنى أن يستكمل مغفرة الله تعالى إذا استوفى وسعه في رفع الصوت فيبلغ الغاية من المغفرة إذا بلغ الغاية من الصوت. وقيل فيه وجه آخر وهو أنه كلام تمثيل وتشبيه يريد أن المكان الذي ينتهي إليه الصوت لو يقدر أن يكون ما بين أقصاه وبين مقامه الذي هو فيه ذنوب تملأ تلك المسافة غفرها الله له انتهى. وقال في «المراعاة»: قيل معناه أي: له مغفرة طويلة عريضة على طريق المبالغة أي: يستكمل مغفرة الله إذا استوفى وسعه في رفع الصوت. وقيل: يغفر خطاياهم وإن كانت بحيث لو فرضت أجساماً لملأت ما بين الجوانب التي يبلغها. المدى على الأول نصب على الظرف وعلى الثاني رفع على أنه أقيم مقام الفاعل، وقيل: معناه يغفر لأجله كل من سمع صوته فحضر للصلاة المسيبة لندائه فكانه غفر لأجله، وقيل: معناه يغفر ذنوبه التي باشرها في تلك النواحي إلى حيث يبلغ صوته، وقيل: معناه يغفر بشفاعته ذنوب من كان ساكناً أو مقيماً إلى حيث يبلغ صوته، وقيل: يغفر بمعنى يستغفر أي: يستغفر له كل من يسمع صوته انتهى.

(ويشهد له) أي: للمؤذن (كل رطب) أي: نام (ويابس) أي: جمد مما يبلغه صوته وفي رواية للبخاري [٦٠٩]، عن أبي سعيد الخدري: «فارفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة» قال الحافظ في «الفتح»: قال ابن بزيمة: تقرر في العادة أن السماع والشهادة والتسبيح لا يكون إلا من حي فهل ذلك حكاية عن لسان الحال لأن الموجودات ناطقة بلسان حالها بحلال بارها أو هو على ظاهره وغير ممنوع عقلاً أن الله يخلق فيها الحياة والكلام انتهى. وقال في «المرواة»: والصحيح أن للجملادات والنباتات والحيوانات علماً وإدراكاً وتسبيحاً كما يعلم من قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ بِهَا لَكُم مِّنْ عَشِيرَةِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٤] وقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ لَهَا إِلَهٌ إِلَّا رَّبُّكُمْ﴾ [الإسراء: ٤٤] قال البغوي: وهذا مذهب أهل السنة ويدل عليه قضية كلام الذئب والبقر وغيرهما انتهى. قلت: ويدل على صحة هذا القول ما في رواية مسلم [٢٢٧٧] من حديث جابر بن سمرة مرفوعاً «إني لأعرف حجراً كان يسلم عليّ» وما في رواية «الصحيحين» [ج (٣٢٦٠)، م (٦١٧)] في قول النار: «أكل بعضي بعضاً» قال التوريشي: المراد من هذه الشهادة اشتها المشهود له يوم القيامة بالفضل وعلو الدرجة وكما أن الله يفضح الشهادة قوماً فكذلك يكرم بالشهادة آخرين.

(وشاهد الصلاة) أي: حاضرها ممن كان غائلاً عن وقتها. وقال الطيبي: هو عطف على قوله: «المؤذن يغفر له» أي: والذي يحضر لصلاة الجماعة (يكتب له) أي: للشاهد (خمس وعشرون) أي: ثواب خمس وعشرين (صلاة) وقيل: بعطف شاهد على كل رطب أي: يشهد للمؤذن حاضرها يكتب له أي: للمؤذن خمس وعشرون صلاة، ويؤيد الأول ما في رواية: «تفضل صلاة الجماعة على الفذ بسبع وعشرين درجة». قلت: وفي رواية صحيحة: «بخمس وعشرين صلاة»^(١)، وهي للمطابقة أظهر، ولعل اختلاف الروايات باختلاف الحالات والمقامات. ويؤيد الثاني ما سيأتى من رواية أن المؤذن يكتب له مثل أجر كل من صلى بأذنه، فإذا كتب لشاهد الجماعة بأذنه ذلك كان فيه إشارة

(١) أخرجه البخاري (٤٧٧) ، من حديث أبي هريرة .

إلى كتب مثله للمؤذن، ومن ثم عطفت هذه الجملة على المؤذن بفقر له لبيان أن له توابين المغفرة وكتابة مثل تلك الكتابة. والأظهر عندي أن شاهد الصلاة عطف على كل رطب عطف خاص على عام لأنه مبتدأ كما اختاره الطيبي. ثم يحتمل أن يكون الضمير في يكتب له للشاهد وهو أقرب لفظاً وسياقاً أو للمؤذن وهو أنسب معنى وسياقاً. كذا في «المراقبة» (ويكفر عنه) أي: الشاهد أو المؤذن (ما بينهما) أي: ما بين الصلاتين اللتين شهدهما أو ما بين أذان إلى أذان من الصفائر.

قال المنذري: والحديث أخرجه النسائي [٦٤٤]، وابن ماجه [٦٢٤]، وأبو يحيى هذا لم ينسب فيعرف حاله.

٥١٦ - (صحيح) حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا نُودِيَ بِالصَّلَاةِ، أَذْبَرَ الشَّيْطَانُ وَلَهُ ضُرَاطٌ، حَتَّى لَا يَسْمَعَ التَّائِبِينَ، فَإِذَا قُضِيَ النَّدَاءُ، أَقْبَلَ حَتَّى إِذَا نُودِيَ بِالصَّلَاةِ أَذْبَرَ، حَتَّى إِذَا قُضِيَ التَّوْبَتِ أَقْبَلَ، حَتَّى يَخْطُرَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ، وَيَقُولُ: اذْكُرْ كَذَا، اذْكُرْ كَذَا، لِمَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ [حَتَّى يَظُلَّ الرَّجُلُ، إِنْ يَذْرِي كَمْ صَلَّى]»^(١). [ق].

(إذا نودي بالصلاة) وفي رواية البخاري [٦٠٨]: «إذا نودي للصلاة» والباء للسمية كما في قوله تعالى: ﴿فَكَلَّا أَحَدًا يَذْزِجُ﴾ [العنكبوت: ٤٠] أي: بسبب ذنبه ومعناه: إذا أذن لأجل الصلاة وبسبب الصلاة، ومعنى التعليل قريب من معنى السببية قاله العيني (أدبر) أي: عن موضع الأذان الإدبار تقبض الإقبال، يقال: أدبر وأدبر إذا ولى (الشیطان) قال في «الفتح»: الظاهر أن المراد بالشیطان إبليس وعليه يدل كلام كثير من الشراح، ويحتمل أن المراد جنس الشيطان وهو كل متمرّد من الجن والإنس، لكن المراد هنا شيطان الجن خاصة (وله ضراط) بضم المعجمة كغراب وهو ریح من أسفل الإنسان وغيره، وهذا لثقل الأذان عليه كما للحمار من ثقل الحمل. قاله علي الفارسي. وقال الحافظ في «الفتح»: هو جملة اسمية وقعت حالاً. وقال عياض: يمكن حمله على ظاهره لأنه حسم متغذ يصح منه خروج الريح ويحتمل أنها عبارة عن شدة نفاره. انتهى. قال الطيبي: شبه شغل الشيطان نفسه عن سماع الأذان بالصوت الذي يملأ السمع ويمنعه عن سماع غيره ثم سماه ضراطاً تقييحاً له.

(حتى لا يسمع التائبين) هذه غاية لإدباره وقد وقع بيان الغاية في رواية لمسلم [٣٨٨] من حديث جابر فقال: «حتى يكون مكان الروحاء» وحكى الأعمش عن أبي سفيان رواية عن جابر أن بين المدينة والروحاء ستة وثلاثين ميلاً، وقوله: «حتى لا يسمع» تعليل لإدباره. انتهى.

قال الحافظ: ظاهره أنه يتعمد إخراج ذلك، إما ليشغل بصم الصوت الذي يخرج من سماع المؤذن، أو يصنع ذلك استخفافاً كما يفعله السفهاء، ويحتمل أن لا يتعمد ذلك، بل يحصل له عند سماع الأذان شدة خوف يحدث له ذلك الصوت بسببها، ويحتمل أن يتعمد ذلك ليقابل ما يناسب الصلاة من الطهارة بالحدث، واستدل به على استحباب رفع الصوت بالأذان لأن قوله: «حتى لا يسمع» ظاهر في أنه يبعد إلى غاية يتفي فيها سماعه للصوت (فإذا قضى النداء) بضم أوله على صيغة المجهول، والمراد بالقضاء الفراغ أو الانتهاء، ويروي بفتح أوله على صيغة المعروف على حذف الفاعل، والمراد المتنادي (أقبل) الشيطان زاد مسلم [٣٨٩] في رواية أبي صالح عن أبي هريرة:

(١) في نسخة: «حتى يَبْزِلَ الرَّجُلُ أَنْ يَذْرِي كَمْ صَلَّى»، وفي نسخة: «حتى يَظُلَّ الرَّجُلُ أَنْ لَا يَذْرِي كَمْ صَلَّى»، (منه)،

«فوسوس» (حتى إذا ثوب بالصلاة) بضم الراء المثناة وتشديد الواو المكسورة أي: حتى إذا أقيم للصلاة. قال الخطابي: التثويب ها هنا الإقامة والعاملة لا تعرف التثويب إلا قول المؤذن في صلاة الفجر: «الصلاة خير من النوم» حسب، ومعنى التثويب الإعلام بالشئ والإندار بوقوعه وأصله أن يلوح الرجل لصاحبه بثوبه فينذر عن الأمر يرهقه من خوف أو عذو ثم كثر استعماله في كل إعلام يجهر به صوته وإنما سميت الإقامة تثويباً، لأنه إعلام بإقامة الصلاة. ويقال: ثاب الشئ إذا رجع والأذان إعلام بوقت الصلاة انتهى. وقال الحافظ في «الفتح»: قيل هو من ثاب إذا رجع وقيل: من ثوب إذا أشار بثوبه عند الفراغ لإعلام غيره. قال الجمهور: المراد بالتثويب هنا الإقامة وبذلك جزم أبو عوانة في «صحيحه» [٣٣٤/١]، والخطابي والبيهقي وغيرهم. قال القرطبي: ثوب بالصلاة إذا أقيمت، وأصله أنه رجع إلى ما يشبه الأذان، وكل من ردد صوتاً فهو مثوب، ويدل عليه رواية مسلم [٣٨٩] في رواية أبي صالح عن أبي هريرة: «فإذا سمع الإقامة ذهب» (حتى يخطر) بضم الطاء. قال عياض: كذا سمعناه من أكثر الرواة وضبطناه عن المتقين بالكسر وهو الوجه، ومعناه: يوسوس وأصله من خطر البعير بذنبه إذا حركه فضر به فخذيه، وأما بالضم فمن المرور أي: يدنو منه فيمر بينه وبين قلبه فيشغله، وصف الهجري في «نواذره» الضم مطلقاً وقال: وهو يخطر بالكسر في كل شئ. قاله الحافظ في «الفتح» (بين المرء ونفسه) أي: قبله. قال العيني: وبهذا التفسير يحصل الجواب عما قيل كيف يتصور خطوره بين المرء ونفسه وهما عبارتان عن شئ واحد، وقد يجاب بأن يكون تمثيلاً لغاية القرب منه. انتهى. قال الباجي: المعنى أنه يحول بين المرء وبين ما يريد من إقباله على صلاته وإخلاصه فيها (لما لم يكن يذكر) أي: لشئ لم يكن على ذكره قبل دخوله في الصلاة. وفي رواية لمسلم [٣٨٩]: «لما لم يكن يذكر من قبل» قيل: خصه بما يعلم دون ما لم يعلم لأنه يعلم أكثر لتحقيق وجوده، والذي يظهر أنه لأعم من ذلك، فيذكره بما سبق له به علم ليشغل باله به، وبما لم يكن سبق له ليقوع في الفكرة فيه (حتى يظل الرجل) قال الطبري: كرر حتى في الحديث خمس مرات الأولى والأخيرتان بمعنى كي والثانية والثالثة دخلتا على الجملتين الشرطيتين وليستا للتعليل. انتهى. قال في «الفتح»: كذا للجمهور بالطاء المشالة المفتوحة. ومعنى يظل في الأصل اتصاف لمخبر عنه بالخبر نهراً لكنها هنا بمعنى يصير أو يبقى، ووقع عند الأصيلي: يضل بكسر الضاد الساقطة أي: ينسى ومنه قوله تعالى: ﴿أَنْ تَقِيلَ إِمْذَهُمَا فَتُكْذَرَ﴾ [البقرة: ٢٨٢] أو بفتحها أي: يخطئ، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَعْصِلُ رَبِّي وَلَا يَنْسَى﴾ [طه: ٥٢] والمشهور الأول. انتهى.

(إن يدري) وفي رواية للبخاري [٦٠٨]: «لا يدري» قال الحافظ في «الفتح»: إن بكسر الهمزة وهي نافية بمعنى لا، وحكى ابن عبد البر عن الأكثر في «الموطأ» فتح الهمزة. وقال القرطبي: ليست رواية الفتح بشئ، إلا مع رواية الضاد الساقطة فتكون أن مع الفعل بتأويل المصدر ومفعول ضل إن بإسقاط حرف الجر أي: يضل عن داربه (كم صلى) وفي رواية للبخاري [٣٢٨٥]: في بدء الخلق عن أبي هريرة: «حتى لا يدري ثلاثاً صلى أم أربعاً».

وقد اختلف العلماء في الحكمة في هروب الشيطان عند سماع الأذان والإقامة دون سماع القرآن والذكر في الصلاة، فقيل: يهرب حتى لا يشهد للمؤذن يوم القيامة فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس إلا شهد له، وقيل: لأن الأذان دعاء إلى الصلاة المشتملة على السجود الذي أباه وعصى بسببه وغير ذلك. قال ابن بطال: يشبه أن يكون الرجز عن خروج المرء من المسجد بعد أن يؤذن المؤذن من هذا المعنى لئلا يكون متشبهاً بالشيطان الذي يفر

عند سماع الأذان. والله أعلم. قاله في «الفتح»:

قال المنذري: والحديث أخرجه البخاري [٦٠٨]، ومسلم [٣٨٩]، والنسائي [٦٧٠].

٣٢ - بَابُ مَا يَحِبُّ عَلَى الْمُؤَذِّنِ مِنْ تَعَاهُدِ الْوَقْتِ

أي: محافظته.

٥١٧ - (صحيح) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، ثنا الْأَعْمَشُ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْإِمَامُ ضَامِنٌ، وَالْمُؤَذِّنُ مُؤْتَمَنٌ، اللَّهُمَّ ارْشُدِ الْأَئِمَّةَ، واغْفِرْ لِلْمُؤَذِّنِينَ».

٢٠٤/١

(الإمام ضامن) أي: متكفل لصلاة المؤمنين بالإتمام، فالضمان هنا ليس بمعنى الغرامة بل يرجع إلى الحفظ والرعاية. قال الخطابي: قال أهل اللغة: الضامن في كلام العرب معناه الراعي، والضمان الرعاية، فالإمام ضامن بمعنى أنه يحفظ الصلاة وعدد الركعات على القوم، وقيل: معناه ضمان الدعاء يعمهم به ولا يختص بذلك دونهم، وليس الضمان الذي يوجب الغرامة من هذا بشيء. وقد تأوله قوم على معنى أنه يتحمل القراءة عنهم في بعض الأحوال، وكذلك يتحمل القيام أيضاً إذا أدركه المأموم ركعاً (والمؤذن مؤتمن) قال ابن الأثير في «النهاية»: مؤتمن القوم الذي يثقون إليه ويتخذونه أميناً حافظاً، يقال: أوتمن الرجل فهو مؤتمن يعني أن المؤذن أمين الناس على صلاتهم وصياهم. انتهى. قال السيوطي في «مرقاة الصعود»: ولابن ماجه [٧١٢] من حديث ابن عمر مرفوعاً (موضوع): «خصلتان معلقتان في أعناق المؤذنين للمسلمين صلاتهم وصياهم» انتهى. وقال الطيبي: والمؤذن أمين في الأوقات يعتمد الناس على أصواتهم في الصلاة والصيام وسائر الوظائف المؤقتة. انتهى. وقال ابن الملك: والمؤذنون أمناء لأن الناس يعتمدون عليهم في الصلاة ونحوها أو لأنهم يرتقون في أمكنة عالية فينبغي أن لا يشرفوا على بيوت الناس لكونهم أمناء (اللهم أرشد الأئمة) والمعنى أرشد الأئمة للعلم بما تكلفوه والقيام به والخروج عن عهده (واغفر للمؤذنين) ما عسى يكون لهم تفریط في الأمانة التي حملوها من جهة تقديم على الوقت أو تأخير عنه سهواً، قال المنذري: والحديث أخرجه الترمذي [٢٠٧] وقال: سمعت أبا زرعة يقول: حديث أبي صالح عن أبي هريرة أصح من حديث أبي صالح عن عائشة قال: وسمعت محمداً - يعني البخاري - يقول: حديث أبي صالح عن عائشة أصح. وذكر عن علي بن المديني أنه لم يثبت حديث أبي صالح عن أبي هريرة، ولا حديث أبي صالح عن عائشة في هذا.

٥١٨ - (إسناده صحيح) ^(١) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، ثنا ابْنُ نُمَيْرٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، قَالَ: يُحْتَجُّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، قَالَ: وَلَا أَرَأِي إِلَّا قَدْ سَمِعْتُهُ مِنْهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مِثْلُهُ.

(ابن نمير) هو عبدالله (ثبت عن أبي صالح) قال الحافظ في «تلخيص الحبير»: قال ابن المديني: لم يسمع سهيل هذا الحديث من أبيه، إنما سمعه من الأعمش ولم يسمعه الأعمش من أبي صالح يبين لأنه يقول فيه ثبت عن أبي صالح، وكذا قال البيهقي في «المعرفة» (قال) أي: الأعمش (ولا أراي) أي: لا أظن (إلا قد سمعته) أي: هذا الحديث (منه) أي: من أبي صالح (مثلة) أي: مثل حديث السابق.

(١) ليس عليه حكم في الطبقات السابقة، والحكم في التخریج المطول لـ «صحيح سنن أبي داود» (٦/٣-٧).

٣٣- بَابُ الْأَذَانِ فَوْقَ الْمَنَارَةِ

٥١٩- (حسن) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ الْكُوفِ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عُزْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي النَّجَارِ^(١)، قَالَتْ: كَانَ بَيْتِي مِنْ أَطْوَلِ بَيْتٍ حَوْلَ الْمَسْجِدِ، فَكَانَ بِلَالٌ يُؤَذِّنُ عَلَيَّ النَّجَرَ، فَيَأْتِي بِسَحَرٍ فَيَجْلِسُ عَلَى الْبَيْتِ يَنْظُرُ إِلَى الْفَجْرِ فَإِذَا رَأَتْ تَمْطِي، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَحْمَدُكَ، وَأَسْتَعِيْذُكَ عَلَى فُرَيْشٍ، أَنْ يَهْبِثُوا دِينَكَ، قَالَتْ: ثُمَّ يُؤَذِّنُ، قَالَتْ: وَاللَّهِ مَا عَلِمْتُه كَانَ تَرَكَّهَا لَيْلَةً وَاحِدَةً - [تَغْنِي] هَذِهِ الْكَلِمَاتُ -.

(يؤذن عليه) أي: على بيتي (فيأتي) أي: بلال (بسحر) أي: في وقت السحر، قال في «المصباح المنير»: والسحر بفتحين قبيل الصبح، وبضمتين لغة، والجمع أسحار (فإذا رآه) أي: إذا رأى بلال فجر قد طلع (تمطى) هو جواب إذا قال في «لسان العرب»: تمطى الرجل تمدد. انتهى. ومعنى الحديث تمدد بلال لطول جلوسه، ومعناه بالفارسية: خميازه ميكرفت^(٢) (ثم قال) أي: بلال (قالت) أي: امرأة من بني النجار (ثم يؤذن) بلال (ما علمته) أي: بلالاً.

٣٤- بَابُ [فِي] الْمُؤَذِّنِ يَسْتَدِيرُ فِي أَذَانِهِ

٥٢٠- (صحيح) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثنا قَيْسٌ - يَغْنِي ابْنَ الرَّبِيعِ -، (ح)، وَثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَكْبَارِيُّ، ثنا وَكِيعٌ، عَنْ سَفْيَانَ: جَمِيعًا عَنْ عَوْثِ بْنِ أَبِي جَحِيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ [وَهُوَ] بِمَكَّةَ، وَهُوَ فِي قُبَّةِ حَمْرَاءَ مِنْ أَدَمَ، فَخَرَجَ بِلَالٌ فَادَّخَنَ، فَكُنْتُ أَتَّبِعُ قَمَهُ هَا هُنَا وَهَا هُنَا، قَالَ: ثُمَّ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ حَمْرَاءُ بِرُؤُودٍ يَمَانِيَّةٍ قَطْرِي^(٣). [م، خ مختصراً].

(منكر) وَقَالَ مُوسَى: قَالَ: رَأَيْتُ بِلَالًا خَرَجَ إِلَى الْأَبْطَحِ فَادَّخَنَ، فَلَمَّا بَلَغَ حَرِّي عَلَى الصَّلَاةِ، حَرِّي عَلَى الْفَلَاحِ، لَوِي عُنُقُهُ يَمِينًا وَشِمَالًا، وَلَمْ^(٤) يَسْتَلِزْ، ثُمَّ دَخَلَ فَأَخْرَجَ الْعَتَرَةَ، وَمَاتَ حَيِّئُهُ.

(قال) أي: أبو جحيفة وهو بضم الجيم وفتح الحاء المهملة وسكون الياء آخر الحروف وفتح الفاء واسمه وهب ابن عبدالله السوائي بضم السين والمد. قاله العيني (وهو) أي: النبي ﷺ (في قبة) قال في «المصباح المنير»: القبة من البنيان معروف، وتطلق على البيت المدور وهو معروف عند التركمان والجمع قباب (من آدم) بفتحين جمع آدم أي: جلد (فكنت أتبع فمه هاهنا وهاهنا) فمه منصوب على المفعولية، وهاهنا وهاهنا ظرفا مكان، والمراد بهما جهتا اليمين والشمال، ومعناه أنا أنظر إلى بلال متبعا وفي رواية الترمذي [١٩٧] (صحيح): «رأيت بلالاً يؤذن ويدور ويتبع فاه هاهنا وهاهنا» الحديث قال الحافظ: والحاصل أن بلالاً كان يتبع بفيه الناحيتين وكان أبو جحيفة ينظر إليه فكل منهما متبوع باعتبار. انتهى. وفي رواية وكيع عن سفيان عند مسلم [٥٠٣] قال: فجعلت أتبع فاه هاهنا وهاهنا يميناً وشمالاً

(١) في (الهندية): «النجار». وهو خطأ من النسخ.

(٢) معناه: حصل منه التآؤب والارتقاء، وهو مقدمة التعلس.

(٣) في نسخة: «قطرية». (منه).

(٤) في (الهندية): «ولم ولم»، وهو خطأ من النسخ. والله أعلم.

يقول: «حي على الصلاة على الفلاح» الحديث.

قلت: قوله: «كنت أتبع فمه هنا وهناك» هو محل الترجمة ويؤخذ منه مطابقة الحديث بالباب، وهو استدارة المؤذن في الأذان كما عرفت من قول الحافظ.

(قال) أبو جحيفة (وعليه حلة) هي بضم الحاء إزار ورداء. قال ابن الأثير: الحلة واحدة الحلل وهي برود اليمن ولا تسمى حلة، إلا أن تكون ثوبين من جنس واحد (حمراء) قال الشوكاني رحمه الله: وقد زعم ابن القيم أن الحلة الحمراء بردان يمانيان منسوجان بخطوط حمراء مع الأسود وغلط من قال: إنها كانت حمراء بحتاً قال: وهي معروفة بهذا الاسم انتهى. ولا يخفك أن الصحابي قد وصفها بأنها حمراء هو من أهل اللسان. والجواب الحمل على المعنى الحقيقي وهو الحمراء البحت والمصير إلى المجاز أعني كون بعضها أحمر دون بعض لا يحمل ذلك الوصف عليه إلا لموجب، فإن أراد أن ذلك معنى الحلة الحمراء لغة فليس في كسب اللغة ما يشهد لذلك، وإن أراد أن ذلك حقيقة شرعية فيها، فالحقائق الشرعية لا تثبت بمجرد الدعوى، والواجب حمل مقالة ذلك الصحابي على لغة العرب لأنها لسانه ولسان قومه. وفي «فتح الباري» أن في لبس الثوب الأحمر سبعة مذاهب:

الأول: الجواز مطلقاً، جاء عن علي وطلحة وعبدالله بن جعفر والبراء وغير واحد من الصحابة وعن سعيد بن المسيب والنخعي والشعبي وأبي قلابة وطائفة من التابعين.

الثاني: المنع مطلقاً ولم ينسبه الحافظ إلى قائل معين إنما ذكر أخباراً وآثاراً يعرف بها من قال بذلك.

الثالث: يكره لبس الثوب المشبع بالحمرة دون ما كان صبغه خفيفاً جاء ذلك عن عطاء وطاوس ومجاهد.

الرابع: يكره لبس الأحمر مطلقاً لقصد الزينة والشهرة ويجوز في البيوت المهنة جاء ذلك عن ابن عباس.

الخامس: يجوز لبس ما كان صبغ غزله ثم نسج ويمنع ما صبغ بعد النسج، جتح إلى ذلك الخطابي.

السادس: اختصاص النهي بما يصبغ بالمصفر ولم ينسبه إلى أحد.

السابع: تخصيص المنع بالثوب الذي يصبغ كله وأما ما فيه لون آخر فلا. انتهى مختصراً.

(يمانية قطري) بكسر قاف وسكون طاء نسبة إلى قرية قطر بفتح حين من قرى البحرين، والكسر والتخفيف للنسبة

فلم تقل تقدير الكلام كثوب قطري وإلا فكيف يكون يمانياً وقطرياً وبه يتضح وجه التذكير والله تعالى أعلم. قاله في «فتح

الودود». قال العيني: قوله وعليه حلة حمراء برود يمانية قطري فقلوه برود جمع برود مرفوع لأنه صفة للحلة، وقوله

يمانية صفة للبرود أي: منسوبة إلى اليمن وقوله: قطري بكسر القاف وسكون الطاء والأصل قطري بفتح القاف والطاء

لأنه نسبة إلى قطر بلد بين عمان وسيف البحر، ففي النسبة خففوها وكسروا القاف وسكنوا الطاء، ويقال: القطري

ضرب من البرود فيها حمرة ويقال: ثياب حمراء لها أعلام فيها بعض الخشونة وإنما لم يقل قطرية مع أن التطابق بين

الصفة والموصوف شرط لأنه بكثرة الاستعمال صار كالاسم لذلك النوع من الحلل ووصف الحلة بثلاث صفات

الأولى صفة الذات وهي قوله: حمراء والثانية، صفة الجنس وهي قوله: برود بين به أن جنس هذه الحلة الحمراء من

البرود اليمانية والثالثة صفة النوع وهي قوله: قطري لأن البرود اليمانية أنواع نوع منها قطري بينه بقوله: قطري انتهى.

وقال ابن الأثير في «النهاية» قال الأزهري: في أعراض البحرين قرية يقال لها: قطر وأحسب الثياب القطرية نسبت إليها

فكسروا القاف للنسبة وخففوها.

(وقال موسى) بن إسماعيل شيخ المؤلف (قال) أي: أبو جحيفة إلى الأبطح قال الحافظ في «الفتح» هو موضوع معروف خارج مكة انتهى. وقال في «المراة»: الأبطح بفتح همزة محل أعلى من المعلى إلى جهة منى وهو في اللغة مسيل واسع فيه دقاق الحصى والبطحاء مثله صار علماً للمسيل الذي ينتهي إليه السيل من وادي منى وهو الموضوع الذي يسمى محصباً أيضاً.

(لوى عنقه يميناً وشمالاً) أي: عطف بلال عنقه. قال الحافظ في «الفتح»: وهذا فيه تقييد للالتفات في الأذان وأن محله عند الحيعتين، ويوب عليه ابن خزيمة [٣٨٧] انحراف المؤذن عند قوله: حي على الصلاة حي على الفلاح بفمه لا يبدنه كله. قال: وإنما يمكن الانحراف بالقلم بانحراف الوجه (ولم يستدر) بلال في الأذان. فيه تصريح بعدم الاستدارة في الأذان وقد اختلفت الروايات في الاستدارة ففي بعضها: أنه كان يستدير وفي بعضها: ولم يستدر لكن تروى الاستدارة من طريق حجاج وإدريس الأودي ومحمد العزمي عن عون وهم ضعفاء وقد خالفهم من هو مثلهم أو أمثل وهو قيس بن الربيع، فرواه عن عون فقال في حديثه: ولم يستدر كما ساقه المؤلف، ويمكن الجمع بأن من أثبت الاستدارة عنى استدارة الرأس ومن نفاه عنى استدارة الجسد كله قاله الحافظ في «الفتح».

(ثم دخل) بلال في منزله (فاخرج العنزة) قال الحافظ في «الفتح»: العنزة بفتح النون عصا أقصر من الرمح لها سنان، وقيل: هي الحربة القصيرة ووقع في رواية كريمة: العنزة عصا عليها زج بزاي مضمومة ثم جيم مشددة أي: سنان، وفي «الطبقات» [٣/٢٣٥] لابن سعد: أن النجاشي كان أمداها للنبي ﷺ.

(وساق) أي: موسى بن إسماعيل (حديثه) أي: باقي حديثه، وهو من قوله: «ثم خرج رسول الله ﷺ». الحديث.

وأورد المؤلف هذا الحديث بإسنادين الأول: من طريق موسى بن إسماعيل، والثاني: من طريق محمد بن سليمان الأتباري فساق أولاً لفظ محمد بن سليمان، ثم أتبعه بلفظ مسدد، وأما وضع الإصبعين في الأذنين فقد رواه أبو عوانة [١/٣٢٩] من طريق مؤمل عن سفيان عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه، وله شواهد من أصحابها ما رواه أبو داود [٣٠٥٥]، وابن حبان [٦٣٥١] من طريق أبي سلام الدمشقي أن عبدالله الهوزني حدثه قال (صحيح): «قلت لبلال: كيف كانت نفقة النبي ﷺ فذكر الحديث، وفيه قال بلال: «فجعلت إصبعي في أذني فأذنت». وأخرج الترمذي [١٩٧] من طريق أبي جحيفة في أذان بلال (صحيح): «وإصبعاه في أذنيه». ولابن ماجه [٧١٠]، والحاكم [٣/٦٠٧] من حديث سعد القرظ (ضعيف): «أن النبي ﷺ أمر بلالاً أن يجعل إصبعيه في أذنيه» وفي إسناده ضعف. قال العلماء: في ذلك فائدتان: إحداهما: أنه قد يكون أرفع لصوته وفيه حديث ضعيف أخرجه أبو الشيخ. ثانيهما: أنه علامة للمؤذن ليعرف من رآه على بعد أو كان به صمم أنه يؤذن.

قال الترمذي: استحب أهل العلم أن يدخل المؤذن أصبعيه في أذنيه في الأذان. قال: واستحب الأوزاعي في الإقامة أيضاً. انتهى. ولم يرد تعيين الأصبع التي يستحب وضعها، وجزم النووي أنها المسبحة. انتهى كلام الحافظ ملخصاً.

قال المنذري: والحديث أخرجه البخاري [٦٣٤]، ومسلم [٥٠٣]، والترمذي [١٩٧]، والنسائي [١٣٧]، وابن ماجه [٧١١].

٣٥- بَابُ [مَا جَاءَ] فِي الدُّعَاءِ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ

٥٢١- (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَنَّهُ سَمِعَ، عَنْ زَيْدِ الْعَمِيِّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُرَدُّ الدُّعَاءُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ».

(عن أبي إيساء) ككتاب المزني معاوية بن قرة قاله في «التقريب» (لا يرد الدعاء بين الأذان والإقامة) أي: فادعوا كما في رواية، وذلك لشرف الوقت. قال المنذري: والحديث أخرجه الترمذي [٢١٢]، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» [٢٢/٦]، وقال الترمذي: حديث حسن، وأخرجه النسائي [٢٢/٦] من حديث يزيد بن أبي مريم عن أنس وهو أجود من حديث معاوية بن قرة، وقد روي عن قتادة عن أنس موقوفاً.

٣٦- بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا سَمِعَ الْمُؤَذِّنَ؟

٥٢٢- (صحيح) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْتَبِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمُ النَّكَاءَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ». [ق].

(النكاه) أي: الأذان (فقولوا): مثل ما يقول المؤذن مثل منصوب على أنه صفة لمصدر محذوف أي: قولوا قولاً مثل ما يقول المؤذن، وكلمة ما مصدرية أي: مثل قول المؤذن، والمثل هو الظير، قال الحافظ في «الفتح» ادعى ابن وضاح أن قوله المؤذن مدرج، وأن الحديث انتهى عند قوله مثل ما يقول، وتعقب بأن الإدراج لا يثبت بمجرد الدعوى، وقد انفقت الروايات في «الصحيحين» [خ (٦١١)، م (٣٨٣)]، و«الموطأ» [٦٥] على إنباتها ولم يصب صاحب «العمدة» في حذفها، وظاهر قوله مثل ما يقول يدل على أنه يقول السامع مثل ما يقول المؤذن في جميع ألفاظ الأذان الحيعلتين وغيرهما، لكن حديث عمر بن الخطاب الآتي يخص الحيعلتين، فيقول السامع مثل ما يقول المؤذن فيما عدا الحيعلتين، وأما في الحيعلتين فيقول السامع: لا حول ولا قوة إلا بالله، كذلك استدلل به ابن خزيمة، وهو المشهور عند الجمهور، قال المنذري: والحديث أخرجه البخاري [٦١١]، ومسلم [٣٨٣]، والترمذي [٢٠٨]، والنسائي [٦٧٣]، وابن ماجه [٧٢٠].

٥٢٣- (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ، ثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ ابْنِ لَهْيَعَةَ وَخَيْوَةَ وَسَعِيدِ بْنِ أَبِي أَرْوَبٍ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُلْفَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ، ثُمَّ صَلُّوا عَلَيَّ: فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا، ثُمَّ صَلُّوا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِي الْوَسِيَّةَ، فَإِنَّهَا مَنَزَّلَةٌ فِي الْجَنَّةِ لَا تَنْبِيحُ إِلَّا لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ [تعالى]، وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ آتَا هُوَ، فَمَنْ سَأَلَ اللَّهَ لِي الْوَسِيَّةَ، حَلَّتْ عَلَيْهِ الشَّفَاعَةُ». [م].

(إذا سمعتم المؤذن) أي: صوته أو أذانه (فقولوا) واستدل به على وجوب إجابة المؤذن، حكاية الطحاوي عن قوم من السلف، وبه قال الحنفية وأهل الظاهر وابن وهب. واستدل الجمهور بحديث أخرجه مسلم [٣٨٢]، عن أنس] وغيره «أنه ﷺ سمع مؤذناً فلما كبر قال: على الفطرة، فلما تشهد قال: «خرج من النار»، قال: فلما قال عليه الصلاة والسلام غير ما قال المؤذن علمنا أن الأمر بذلك للاستحباب، وتعقب بأنه ليس في الحديث أنه لم يقل مثل ما قال،

فيجوز أن يكون قاله ولم ينقله الراوي اكتفاء بالعادة. ونقل القول الزائد، وبأنه يحتمل أن يكون ذلك وقع قبل صدور الأمر. كذا في «فتح الباري» (مثل ما يقول) أي: إلا في الجعلتين لما سيأتي. وقال في «المرقاة»: وإلا في قوله: الصلاة خير من النوم فإنه يقول: صدقت وبررت وبالحق نطق وبررت، بكسر الراء الأولى وقيل: بفتحها أي: صرت ذا بر أي: خير كثير.

قال الكرمانى: قال ما يقول ولم يقل مثل ما قال ليشعر بأنه يجيبه بعد كل كلمة مثل كلمتها. قلت: والصريح في ذلك ما رواه النسائي [١٤/٦] من حديث أم حبيبة (ضعيف): «أنه ﷺ كان يقول كما يقول المؤذن حتى يسكت». انتهى.

(ثم صلوا عليّ) أي: بعد فراغكم (فإنه) أي: الشأن (صلاة) أي: واحدة (صلى الله عليه) أي: أعطاه (بها) عشراً) أي: من الرحمة (ثم سلوا الله) أمر من سأل بالهمز على الثقل والحذف والاستغناء أو من سأل بالالف المبدلة من الهمز أو الواو أو الياء قاله علي القاري (لي) أي: لأجل (الوسيلة) قال الحافظ في «الفتح»: هي ما يتقرب به إلى الكبير، يقال: توسلت أي: تقربت وتطلق على المنزلة العلية. انتهى. وقد فسرها النبي ﷺ بقوله: (فإنه) أي: الوسيلة (منزلة في الجنة) أي: من منازلها، وهي أعلاها وأغلاها (لا ينبغي) بالياء والتاء نسخة، أي: لا يتسير ولا يحصل ولا يليق (إلا لعبد) أي: واحد من (عباد الله) أي: جميعهم (وأرجو) قاله تواضعاً لأنه إذا كان أفضل الأنام، فلمن يكون ذلك المقام غير ذلك الهمام عليه السلام قاله ابن مالك (أن أكون أنا هو) قيل: هو خير كان وضع موضع إياه، والجملة من باب وضع الضمير موضع اسم الإشارة، أي: أكون ذلك العبد، ويحتمل أن يكون أنا مبتدأ لا تأكيداً، وهو خبره والجملة خبر أكون، وقيل: يحتمل على الأول أن الضمير وحده وضع موضع اسم الإشارة. قاله في «المرقاة».

(حلت عليه الشفاعة) وفي رواية للبخاري [٦١٤]، عن جابر: «حلت له»، فعلى بمعنى اللام أي: استحققت ووجبت أو نزلت عليه يقال: حل يحل بالضم إذا نزل، ووقع في الطحاوي [١٤٥/١] من حديث ابن مسعود «وجبت له» ولا يجوز أن يكون حلت من الحل لأنها لم تكن قبل ذلك محرمة، وفيه استحباب الصلاة على رسول الله ﷺ بعد فراغه من متابعة المؤذن وسؤال الوسيلة له.

قال المنذري: والحديث أخرجه مسلم [٦٧٧]، والترمذي [٣٦١٤]، والنسائي [٦٧٧].

٥٢٤ - (حسن صحيح) حَدَّثَنَا ابْنُ السَّرْحِ وَمُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ، قَالَا: ثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ حُجَيْبٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ - يَنْبُيَ الْحُبَيْيَّ -، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ الْمُؤَذِّنِينَ يَفْضُلُونَنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُلْ كَمَا يَقُولُونَ، فَإِذَا انْتَهَيْتَ، فَسَلِّ مُتَعَمِّلًا».

(إن المؤذنين يفضلوننا) بفتح الياء وضم الصاد، أي: يحصل لهم فضل ومزية علينا في الثواب بسبب الأذان، والظاهر أنه خير، يعني: فما تأمرنا به من عمل نلحقهم بسببه (قل كما يقولون) أي: إلا عند الجعلتين لما مر فيحصل لك الثواب مثلهم، ثم أفاد زيادة على الجواب بقوله: (فإذا انتهيت) أي: فرغت من الإجابة (فسل) أي: اطلب من الله حينئذ ما تريد (تعمله) أي: يقل الله دعاءك ويعطيك سؤالك.

قال المنذري: والحديث أخرجه النسائي في «اليوم واليلة» [٤٤].

٥٢٥ - (صحيح) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَيْبٍ، ثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ الْحَكِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَثَّاصٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَثَّاصٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَالَ جِئْتُ يَسْمَعُ الْمُؤَذِّنَ: وَأَنَا أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، رَضِيتُ بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، عُفِرَ لَهُ». [م].

(حين يسمع المؤذن) أي: صوته أو أذنه أو قوله، وهو الأظهر، وهو يحتمل أن يكون المراد به حين يسمع تشهده الأول أو الأخير وهو قوله آخر الأذان: لا إله إلا الله وهو أنسب ويمكن أن يكون معنى سمع يجب فيكون صريحاً في المقصود، وأن الظاهر أن الثواب المذكور مترتب على الإجابة بكاملها مع هذه الزيادة (رضيت بالله رباً) تمييز أي: بربوبيته وجميع قضاياه وقدره، وقيل: حال، أي: مريباً ومالكاً وسيداً ومصلحاً (وبمحمد رسولا) أي: بجميع ما أرسل به وبلغه إلينا من الأمور الاعتقادية وغيرها (وبالإسلام) أي: بجميع أحكام الإسلام من الأوامر والنواهي (ديناً) أي: اعتقاداً أو انقياداً.

وقال ابن الملك: الجملة استئناف كأنه قيل: ما سبب شهادتك فقال: رضيت بالله (غفر له) أي: من الصغائر، وهو يحتمل أن يكون إخباراً وأن يكون دعاء والأول هو المعول.

قال المنذري: والحديث أخرجه مسلم [٣٨٦]، والترمذي [٢١٠]، والنسائي [٦٧٩]، وابن ماجه [٧٢١].

٥٢٦ - (صحيح) حَدَّثَنَا إِسْرَاهِيلُ بْنُ مَهْدِيٍّ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَسْرُورٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا سَمِعَ الْمُؤَذِّنَ يَسْتَهْدُ قَالَ: «وَأَنَا وَأَنَا».

(إذا سمع المؤذن) أي: صوته (يستهد) حال (قال: وأنا وأنا) عطف على قول المؤذن بتقدير العامل أي: وأنا أشهد كما تشهد بالناء والياء، والتكرير في أنا راجع إلى الشهادتين. قاله الطيبي. والأظهر: وأشهد أنا ويمكن أن يكون التكرير للتأكيد فيهما. واختلف في أنه هل كان يشهد مثلنا، أو يقول: إني رسول الله. والصحيح أنه كان كشهدنا كما رواه مالك في «الموطأ»، ويؤيده خبر مسلم عن معاذ أنه قال في إجابة المؤذن: وأشهد أن محمداً رسول الله الخ، ثم قال: سمعت رسول الله ﷺ.

٥٢٧ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، ثَنَا^(١) مُحَمَّدُ بْنُ جَهْضَمٍ، ثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ، عَنْ حُثَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسَافٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ (رضي الله عنه): أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، فَقَالَ أَحَدُكُمْ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، فَإِذَا قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، قَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: حَمْدٌ عَلَى الصَّلَاةِ، قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: حَمْدٌ عَلَى الْفَلَاحِ، قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، ثُمَّ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مِنْ قَلْبِي، فَخَلَّ الْجَنَّةَ». [م].

(١) في نسخة: (مه).

(عن أبيه) أي: لحفص وهو عاصم (عن جده) أي: لحفص (عمر بن الخطاب) هو بدل من الجدة (إذا) قال المؤذن شرطية جزاؤها داخل الجنة (قال) أي: المجيب: (لا حول ولا قوة إلا بالله) أي: لا حيلة في الخلاص عن موانع الطاعة ولا حركة على أديانها إلا بتوفيقه تعالى (ثم قال: لا إله إلا الله) أي: المؤذن (قال) أي: المجيب (لا إله إلا الله من قبله) قيل: للأخير أو للكل، وهو الأظهر (دخل الجنة) قال الطيبي: وإنما وضع الماضي موضع المستقبل لتحقق الموعود، وهو على حد قوله: ﴿أَنَّهُ أَمَرُ اللَّهِ﴾ [النحل: ١] ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٤]، والمراد أنه يدخل مع التاجين ولا فكل مؤمن لا بد له من دخولها وإن سبقه عذاب بحسب جرمه إذا لم يعف عنه إلا أن قال ذلك بلسانه مع اعتقاده بقلبه. قاله في «المرقاة».

والحديث يدل على أنه يجب السامع كل كلمة بعد فراغ المؤذن ولا ينتظر فراغه من كل الأذان، وعلى أنه يقول السامع بدل الجعيلتين: لا حول ولا قوة إلا بالله، وإنما أفرد النبي ﷺ الشهادتين والجعيلتين في هذا الحديث مع أن كل نوع منها مثنى لقصد الاختصار.

وقال النووي: كل نوع من هذا مثنى كما هو المشروع، فاختصر ﷺ من كل نوع شرطه تنبيهاً على باقيه. انتهى.

قال المنذري: والحديث أخرجه مسلم [٣٨٥]، والسنائي [١٥/٦].

٣٧ - بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا سَمِعَ الْإِقَامَةَ؟

٢٠٨/١

٥٢٨ - (ضعيف) حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ التَّيْمِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ ثَابِتٍ، حَدَّثَنِي رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ أَبِي أَثَمَةَ - أَوْ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ - أَنَّ يَلَالَاً أَخَذَ فِي الْإِقَامَةِ، فَلَمَّا أَنْ قَالَ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَقَامَهَا اللَّهُ وَأَقَامَهَا» وَقَالَ فِي سَائِرِ الْإِقَامَةِ كُنْخُو حَدِيثُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي الْأَذَانِ. [الإرواء: (٢٤١)].

(أو عن بعض أصحاب) هو شك من الراوي (أخذ) أي: شرع (فلما) شرطية. قاله ابن الملك (أن قال قد قامت الصلاة) قال الطيبي: لما استدعي فعلاً بالتقدير فلما انتهى إلى أن قال: واختلف في قال أنه متعذر أو لازم، فعلى الأول يكون مفعولاً به، وعلى الثاني يكون مصدرأ. انتهى. وتبعه ابن حجر المكي، والأظهر أن لما ظرفية وأن زائدة للتأكيد كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦] كما قال صاحب «الكشاف» وغيره في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سَافِرِينَ﴾ [النسكوت: ٣٣] قاله في «المرقاة» [٤٣٢/١].

(أقامها الله) أي: الصلاة يعني: ثبثها (وأقامها) واشتهر زيادة: وجعلني من صالحها أهلها (وقال) أي: النبي ﷺ (في سائر الإقامة) أي: في جميع كلمات الإقامة غير قد قامت الصلاة، أو قال في البقية مثل ما قال المقيم إلا في الجعيلتين فإنه قال فيه لا حول ولا قوة إلا الله (كنخو حديث عمر رضي الله عنه) الذي مر آنفاً (في الأذان) يريد أنه ﷺ، قال مثل ما قال المؤذن في حديث عمر يعني وافق المؤذن في غير الجعيلتين، وفيه دلالة على استحباب مجاوبة المقيم، لقوله: وقال في سائر الإقامة كنخو حديث عمر.

قال المنذري: في إسناده رجل مجهول، وشهر بن حوشب تكلم فيه غير واحد، ووثقه الإمام أحمد ويحيى بن معين.

أي: عند تمام الأذان.

٥٢٩ - (صحيح) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ [مُحَمَّدِ بْنِ] حَنْبَلٍ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ عِيَّاشٍ، ثَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّبِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّكَاءَ: اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدُّعْوَةُ التَّامَّةُ وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ، آتَى مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ، وَابْتَعَهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتُهُ، إِلَّا حَلَّتْ لَهُ الشَّقَاعَةُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». ٢٠٩/١ [خ].

(علي بن عيَّاش) بالياء الأخيرة والشين المعجمة، وهو الحمصي من كبار شيوخ البخاري ولم يلقه من الأئمة الستة غيره. قاله الحافظ (من قال حين يسمع النداء) أي: الأذان واللام للمعهد، ويحتمل أن يكون التقدير من قال حين يسمع نداء المؤذن، وظاهره أنه يقول الذكر المذكور حال سماع الأذان ولا يتقيد بفراغه، لكن يحتمل أن يكون المراد من النداء تمامه إذ المطلق يحمل على الكامل، ويؤيده حديث عبدالله بن عمرو بن العاص عند مسلم [٣٨٤] بلفظ: «قولوا مثل ما يقول ثم صلوا علي ثم سلوا الله لي الوسيلة» ففي هذا أن ذلك يقال عند فراغ الأذان. قاله في «الفتح» (اللهم) يعني يا الله والميم عوض عن الياء فلذلك لا يجتمان؛ قاله العيني. (رب) منصوب على النداء، ويجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: أنت رب هذه الدعوة، والرب العربي المصلح للشأن، ولم يطلقوا الرب إلا في الله وحده وفي غيره على التقييد بالإضافة، كقولهم: رب الدار ونحوه؛ قاله العيني (هذه الدعوة) بفتح الدال، وفي «المحكم» الدعوة والدعوة بالفتح والكسر.

قلت: قالوا الدعوة بالفتح في الطعام والدعوة بالكسر في النسب والدعوة بالضم في الحرب والمراد بالدعوة هنا الفاظ الأذان التي يدعى بها الشخص إلى عبادة الله تعالى، قاله العيني وفي «الفتح» زاد البيهقي (١/٤١٠) من طريق محمد بن عون عن علي بن عيَّاش (شاذة): «اللهم إني أسألك بحق هذه الدعوة التامة»، والمراد بها دعوة التوحيد كقوله تعالى: ﴿لَا دُعْوَةَ لِمُنَى﴾ [الرعد: ١٤].

(التامة) صفة للدعوة وصفت بالتام لأن الشركة نقص، أو التامة التي لا يدخلها تغيير ولا تبديل، بل هي باقية إلى يوم النشور، أو لأنها هي التي تستحق صفة التمام وما سواها فمعروض للفساد. وقال ابن التين: وصفت بالتامة، لأن فيها أتم القول وهو: لا إله إلا الله. وقال الطيبي: من أوله إلى قوله محمداً رسول الله هي الدعوة التامة (والصلاة القائمة) أي: الدائمة التي لا يغيرها ملة، ولا ينسخها شريعة وأنها قائمة ما دامت السموات والأرض (آت) أي: أعط وهو أمر من الإيتاء وهو الإعطاء (الوسيلة) هي المنزلة العلية وقد فرسها النبي ﷺ بقوله (صحيح): «فإنها منزلة في الجنة» كما مر في الحديث السابق [٥٢٣]، ووقع هذا التفسير في رواية مسلم [٣٨٤] أيضاً (والفضيلة) أي: المرتبة الزائدة على سائر الخلائق، ويحتمل أن تكون منزلة أخرى أو تفسيراً للوسيلة (وابتعه مقاماً محموداً) أي: يحمده القائم فيه، وهو مطلق في كل ما يجلب الحمد من أنواع الكرامات، وتنصب على الظرفية أي: ابتعه يوم القيامة فأقامه مقاماً محموداً أو ضمن ابتعه معنى أقمه أو على أنه مفعول به ومعنى ابتعه أعطه، ويجوز أن يكون حالاً، أي: ابتعه ذا مقام

(١) في نسخة: (منه).

محمود. قاله الحافظ. وقال في «المرقاة»: وإنما نكر المقام للتفخيم أي: مقاماً ينبطه الأولون والآخرون محموداً يكل عن أوصافه أسنة الحامدين.

(الذي وعدته) زاد في رواية البيهقي [٤١٠/١] (شاذة): «إنك لا تخلف الميعاد» وقال الطيبي: المراد بذلك قوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩] وأطلق عليه الوعد لأن عسى من الله واقع كما صح عن ابن عينة وغيره، والموصول إما بدل أو عطف بيان أو خبر مبتدأ محذوف وليس صفة للنكرة. ووقع في رواية النسائي [٦٨٠]، وابن خزيمة [٤٢٠] وغيرهما (الصحيح: مقاماً محموداً): «المقام المحمود» بالآلف واللام فيصح وصفه بالموصول قال ابن الجوزي: والأكثر على أن المراد بالمقام المحمود الشفاعة، وقيل: إجلاله على العرش، وقيل: على الكرسي، ووقع في «صحيح ابن حبان» [٦٤٧٩] من حديث كعب بن مالك مرفوعاً (صحيح): «يعت الله الناس فيكسوني ربي حلة خضراء فأقول ما شاء الله أن أقول فذلك المقام المحمود» ويظهر أن المراد بالقول المذكور هو الثناء الذي يقدمه بين يدي الشفاعة، ويظهر أن المقام المحمود هو مجموع ما يحصل له في تلك الحالة. قاله الحافظ (إلا) وفي البخاري [٦١٤]: بدون «إلا» وهو الظاهر، وأما مع «إلا» فيجعل من في قوله: من قال استغماية للإتكار. قاله في «فتح الودود».

(حلت له) أي: وجبت وثبتت (الشفاعة) فيه بشارة إلى حسن الخاتمة والحض على الدعاء في أوقات الصلوات لأنه حال رجاء الإجابة.

قال المنذري: والحديث أخرجه البخاري [٦١٤]، والترمذي [٢١١]، والنسائي [٦٨٠]، وابن ماجه [٨٢٢].

٣٩- بَابُ مَا يَقُولُ عِنْدَ أَذَانِ الْمَغْرِبِ

٥٣٠- (ضعيف) حَدَّثَنَا مُؤَمِّلٌ بْنُ إِبَاهِبٍ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الرَّبِيعِ، ثنا الْقَاسِمُ بْنُ مَعْنٍ، ثنا السَّعْدِيُّ، عَنْ أَبِي كَثِيرٍ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقُولَ عِنْدَ أَذَانِ الْمَغْرِبِ: «اللَّهُمَّ إِنَّ^(١) هَذَا إِقْبَالُ لَيْلِكَ، وَإِدْبَارُ نَهَارِكَ، وَأَصْوَاتُ دُعَاتِكَ، فَاعْفُ عَنِّي^(٢)». [المشكاة] [٦٦٩].

(أن أقول عند أذان المغرب) الظاهر أن يقال هذا بعد جواب الأذان أو في أثناءه. قاله علي القاري (اللهم إن هذا) إشارة إلى ما في الذهن وهو مبهم مفسر بالخبر. وقاله الطيبي. قال في «المرقاة»: والظاهر أنه إشارة إلى الأذان لقوله: وأصوات (إقبال ليلك) هو خبر إن أي: هذا الأذان أو إن إقبال ليلك (وإدبار نهارك) أي: في الأفق وهو معطوف على الخبر (وأصوات دعائك) أي: في الأفاق جمع داع كقضاة جمع قاض وهو المؤذن (فاغفر لي) بحق هذا الوقت الشريف والصوت المنيق^(٣)، وبه يظهر وجه تبرع المغفرة. قاله في «المرقاة». وقال المنذري: والحديث أخرجه

(١) في نسخة: (منه).

(٢) تم (الجزء الثالث) من تجزئة الخطيب، ويتلوه (الجزء الرابع). (منه).

(٣) وهذا من بدع العبادات، لأن الدعاء من العبادات التوقفية، فلا يجوز لنا الابتكار بها، ولم يأت في كتاب ولا سنة التوسل إلى الله بحق أحد من المخلوقين، إنما يكون التوسل بأسماء الله وصفاته، وبأعمالنا الصالحة، وما جاء عليه دليل من الكتاب أو السنة. والله أعلم.

الترمذي، وقال: هذا حديث غريب إنما نعرفه من هذا الوجه. وحفصة بنت أبي كثير لا نعرفها ولا أباه^(١).

٤٠ - بَابُ أَخَذَ الْأَجْرَ عَلَى التَّائِبِينَ

٥٣١ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثَنَا حَمَّادٌ، أَنَّ سَعِيدَ الْجُرَيْجِيَّ، عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ، عَنْ مُطَوِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ، قَالَ: قُلْتُ: وَقَالَ مُوسَى فِي مَوْضِعٍ آخَرَ إِنَّ عُثْمَانَ بْنَ أَبِي الْعَاصِ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اجْعَلْنِي إِمَامًا قَوِيًّا، قَالَ: «أَنْتَ إِمَامُهُمْ»، وَاقْتَدِ بِأَصْعَفِهِمْ، وَأَتَّخِذْ مُؤَدًّا لَا يَأْخُذُكَ عَلَى أَكَاثِرِ أَجْرِهِ. [م]، دون الاتخاذ.

(وقال موسى) بن إسماعيل (قال) النبي ﷺ (أنت إمامهم) أي: جعلتك إمامهم، فيفيد الحديث أو أنت كما قلت، فيكون للدوام. قاله ابن الملك (واقصد بأضعفهم) أي: تابع أضعف المقتدين في تخفيف الصلاة عن غير ترك شيء من الأركان، يريد تخفيف القراءة والتسبيحات حتى لا يمل القوم. قال التوريشي: ذكر بلفظ الاقتداء تأكيداً للأمر المحثوث عليه، لأن من شأن المقتدي أن يتابع المقتدى به ويحتسب خلفه، فعبر عن مراعاة القوم بالاقتداء مشكلة لما قبله. قاله علي القاري في «المراعاة» (واتخذ) أمر ندب. قاله علي القاري (على أذاته أجراً) أي: الأجرة. قال الخطابي: أخذ المؤذن الأجر على أذانه مكروه في مذاهب أكثر العلماء. وقال مالك بن أنس: لا بأس به. ويرخص فيه. وقال الأوزاعي: مكروهة ولا بأس بالجعل، وكره ذلك أهل الرأي، ومنع منه إسحاق بن راهويه. وقال الحسن: أحسن أن لا يكون صلاته خالصة لله تعالى، وكرهه الشافعي وقال: لا يرزق الإمام للمؤذن إلا من خمس الخمس من سهم النبي ﷺ فإنه مرصد لمصالح الدين ولا يزه من غيره انتهى.

قال المنذري: أخرج مسلم [٤٦٨] الفصل الأول، وأخرجه النسائي [٦٧٢] بتمامه، وأخرج ابن ماجه [٧١٤] الفصلين في موضعين، وأخرج الترمذي [٢٠٩] الفصل الأخير.

٤١ - بَابُ فِي الْأَذَانِ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ

٥٣٢ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ وَكَادُودُ بْنُ شَيْبٍ - الْمَعْنَى - قَالَ: ثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ الْغُبَرِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ: أَنَّ بِلَالًا أَذَّنَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَرْجِعَ فَيَتَدَي: أَلَا إِنَّ الْعَبْدَ [قَدْ] نَامَ، [أَلَا إِنَّ الْعَبْدَ] [قَدْ] نَامَ^(٢). زَادَ مُوسَى فَرَجَعَ فَكَادَى: أَلَا إِنَّ الْعَبْدَ نَامَ. قَالَ أَبُو كَادُودٍ: وَهَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يَرْوَهُ عَنْ الْغُبَرِ: إِلَّا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ.

(ألا) كلمة تنبيه (إن العبد نام) قال الحافظ في «الفتح»: يعني: أن غلبة النوم على عينيه منته عن تبين الفجر انتهى. وقال الخطابي: هو يتأول على وجهين أحدهما أن يكون أراد به أنه غفل عن الوقت كما يقال: نام فلان عن حاجتي إذا غفل عنها ولم يقم بها، والوجه الآخر أن يكون معناه: قد عاد لنومه إذا كان عليه بقية من الليل، يعلم الناس ذلك لئلا يتزعجوا من نومهم وسكونهم ويشبه أن يكون هذا فيما تقدم من أول زمان الهجرة فإن الثابت عن بلال أنه كان في آخر أيام رسول الله ﷺ يؤذن بليل، ثم يؤذن بعده ابن أم مكتوم مع الفجر. وثبت عنه ﷺ أنه قال: «إن بلالاً يؤذن

(١) وقع هنا في شرح (الهتدية): «تم الجزء الثالث»، ويتلوه (الجزء الرابع).

(٢) في نسخة: (منه).

لبلى فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم»^(١).

وممن ذهب إلى تقديم أذان الفجر قبل دخول وقته جابر ومالك والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق بن راهويه، وكان أبو يوسف يقول بقول أبي حنيفة في أن ذلك لا يجوز ثم رجع فقال: لا بأس أن يؤذن للفجر خاصة قبل طلوع الفجر اتباعاً للأثر، وكان أبو حنيفة ومحمد لا يجيزان ذلك قياساً على سائر الصلوات، وإليه ذهب سفيان الثوري، وذهب بعض أصحاب الحديث إلى أن ذلك جائز إذا كان للمسجد مؤذنان كما كان لرسول الله عليه وآله وسلم فأما إذا لم يؤذن فيه إلا مؤذن واحد، فإنه لا يجوز أن يفعله إلا بعد دخول الوقت، فيحمل على هذا أنه لم يكن لمسجد رسول الله عليه وآله وسلم في الوقت الذي نهى عنه بلالاً إلا مؤذن واحد وهو بلال ثم أجازاه حين أقام ابن أم مكتوم مؤذناً، لأن الحديث في تأذين بلال قبل الفجر ثابت من رواية ابن عمر^(٢). انتهى.

وقال الحافظ في «الفتح»: قد اختلف هل يشرع الأذان قبل الفجر أو لا؟ وإذا شرع هل يكفي به عن إعادة الأذان بعد الفجر أو لا؟ وإلى مشروعيته مطلقاً ذهب الجمهور، وخالف الثوري وأبو حنيفة ومحمد، وإلى الاكتفاء مطلقاً ذهب مالك والشافعي وأحمد وأصحابهم، وخالف ابن خزيمة وابن المنذر وطائفة من أهل الحديث. وقال به الغزالي في «الأحياء». انتهى. قلت: وحديث ابن عمر وعائشة الذي أخرجه البخاري [٦٢٢] ولفظه: «إن بلالاً يؤذن لبلى فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم» يدل على عدم الاكتفاء، وإلى هذا ميل البخاري، كما يلوح من كلام الحافظ (لم يروه) هذا الحديث مرفوعاً (عن أيوب إلا حماد بن سلمة) وحماد بن سلمة وهم في رفعه. قال الترمذي في «جامعه» [٢٠٣]: حديث حماد بن سلمة غير محفوظ. قال علي بن المديني: حديث حماد بن سلمة عن أيوب غير محفوظ، وأخطأ فيه حماد بن سلمة. انتهى.

وقال الحافظ في «الفتح»: أخرجه أبو داود وغيره من طريق حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر موصولاً مرفوعاً ورجاله ثقات حفاظ. لكن اتفق أئمة الحديث علي بن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري والذهلي وأبو حاتم وأبو داود والترمذي والأثرم والدارقطني على أن حماداً أخطأ في رفعه، وأن الصواب وقفه على عمر بن الخطاب وأنه هو الذي وقع له ذلك مع مؤذنه وأن حماداً انفرد برفعه. انتهى. قاله في «غاية المقصود».

٥٣٣ - (صحيح) حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مَتَّصُورٍ، ثَنَا شُعَيْبُ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ، أَنَّا نَافِعٌ، عَنْ مُؤَذِّنٍ لِعُمَرَ يُقَالُ لَهُ مَسْرُوحٌ، أَنَّ قَبْلَ الصُّبْحِ فَأَمَرَهُ عُمَرُ فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَقَدْ رَوَاهُ حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ - أَوْ غَيْرِهِ - أَنَّ مُؤَذِّنًا لِعُمَرَ يُقَالُ لَهُ: مَسْرُوحٌ^(٣).

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَرَوَاهُ الدَّرَاوَرْدِيُّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: كَانَ لِعُمَرَ مُؤَذِّنٌ يُقَالُ لَهُ: مَسْعُودٌ، وَذَكَرَ نَحْوَهُ، وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ ذَلِكَ.

(١) أخرجه البخاري (٦١٧)، من حديث ابن عمر.

(٢) أخرجه البخاري (٦١٧)، من حديث ابن عمر، الذي قبله.

(٣) في «نسخة»: «مسروح أو غيره». (منه).

(فذكر) الراوي (نحوه) ولفظ الترمذي: فأمره عمر أن يعيد الأذان لكن هذه الرواية منقطعة.

قال الترمذي في «جامعه» [٢٠٣]: هنا لا يصح لأنه عن نافع عن عمر منقطع.

(رواه حماد بن زيد عن عبيد الله بن عمر) مقصود المؤلف من هذا تقوية رواية عبدالعزيز بن أبي الرواد بأن عبيد الله ابن عمر قد تابع عبدالعزيز، على أن الأمر في هذه الواقعة هو عمر بن الخطاب لمؤذنه دون النبي ﷺ، بلال، وأن اسم المؤذن مسروح كما في رواية عبدالعزيز. قاله في «غاية المقصود».

(رواه الدراوردي) وهذه متابعة لرواية حماد بن زيد، فإن عبدالعزيز الدراوردي وحماد بن زيد كلاهما يرويان عن عبيد الله وجعلنا هذه الواقعة لمؤذن عمر، إلا أن الدراوردي زاد واسطة عبيد الله بن عمر وسمى اسم المؤذن مسعوداً. قاله في «غاية المقصود».

(وهذا) أي: حديث نافع عن مؤذن لعمر الذي رواه عبدالعزيز بن أبي رواد وعبيد الله بن عمر عن نافع (أصبح من ذلك) أي: من حديث أيوب عن نافع، فإن حماد بن سلمة وهم في روايته عن أيوب، وقد اتفق الحفاظ المهرة على خطأ حماد بن سلمة في هذه الرواية كما عرفت، وهذا المعنى هو الصحيح والصواب.

قال الترمذي في «جامعه» [٢٠٣]: حديث حماد بن سلمة غير محفوظ. والصحيح ما روى عبيد الله بن عمر وغيره عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «إن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم» وروى عبدالعزيز بن أبي رواد بسنده: فأمره عمر أن يعيد الأذان، ولعل حماد بن سلمة أراد هذا الحديث ولو كان حديث حماد صحيحاً لم يكن لحديث عبيد الله بن عمر، وغير واحد عن نافع عن ابن عمرو الزهري عن سالم عن ابن عمر معنى إذ قال رسول الله ﷺ: «إن بلالاً يؤذن بليل» فإنا أمرهم فيما يستقبل فقال: «إن بلالاً يؤذن بليل» ولو أنه أمره بإعادة الأذان حين أذن قبل طلوع الفجر لم يقل: إن بلالاً يؤذن بليل. انتهى. ويحتمل أن يكون مراد المؤلف.

(وهذا) أي: حديث عبدالعزيز الدراوردي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أصح. لأجل اتصال سنده من ذلك أي: من حديث عبدالعزيز بن أبي رواد عن نافع لأنه منقطع وأن نافعاً لم يدرك عمر ولم يشاهد الواقعة والله أعلم.

قال الترمذي: قد اختلف أهل العلم في الأذان بالليل فقال بعض أهل العلم: إذا أذن المؤذن بالليل أجزاء ولا يعيد، وهو قول مالك وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق وقال بعض أهل العلم إذا أذن بالليل أعاد وبه يقول سفیان الثوري. انتهى. قاله في «غاية المقصود».

٥٣٤ - (حسن) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، ثَنَا وَكِيعٌ، ثَنَا جَعْفَرُ بْنُ بُرْقَانَ، عَنْ شَدَّادٍ مَوْلَى عِيَاضِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ بِلَالٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: «لَا تُؤْذِنُ حَتَّى يَسْتَبِينَ لَكَ الْفَجْرُ هَكَذَا». وَمَدَّ يَدَيْهِ عَرْضاً. قال أبو داود: شَدَّادٌ مَوْلَى عِيَاضٍ: لَمْ يَدْرِكْ بِلَالاً.

(قال له) أي: بلال (حتى يستبين) أي: يتبين (ومد يديه) أي: النبي ﷺ وهو بيان لهكذا. هذا الحديث يدل على أنه لا يجوز الأذان قبل الفجر.

قلت: فيه الانقطاع، كما قال المؤلف شدد لم يدرك بلالاً ومع ذلك لا يقاوم حديث الذي أخرجه البخاري [٦٢٧] وفيه: «إن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم».

٤٢ - [بَابُ الْأَذَانِ لِلْأَعْمَى^(١)]

٥٣٥ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ، ثنا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَالِمٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَسَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَزْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ كَانَ مُؤَذِّنًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ أَعْمَى. [م].

(وهو أعمى) وفي رواية البخاري [٦١٧]: «حتى ينادي ابن أم مكتوم قال وكان رجلاً أعمى لا ينادي حتى يقال له: أصبحت أصبحت» قال النووي: مقصود الباب أن أذان الأعمى صحيح، وهو جائز بلا كراهة إذا كان معه بصير كما كان بلال وابن أم مكتوم. انتهى. قال المنذري: والحديث أخرجه مسلم [٣٨١].

٤٣ - بَابُ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ الْأَذَانِ

٥٣٦ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَنَا^(٢) سَمْعَانُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُهَاجِرِ، عَنْ أَبِي الشَّعَثَاءِ، قَالَ: كُنَّا مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الْمَسْجِدِ، فَخَرَجَ رَجُلٌ حِينَ أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ لِلْعَصْرِ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَمَّا هَذَا فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ. [م].

(فخرج رجل) من المسجد (أما هذا فقد عصى) قال الطيبي: أما للتفصيل يقتضي شيئين فصاعداً والمعنى: أما من ثبت في المسجد وأقام الصلاة فيه فقد أطاع أبا القاسم، وأما هذا فقد عصى. وقال القاري: رواه أحمد [٤١٠/٢] وزاد ثم قال: «أمرنا رسول الله ﷺ إذا كنتم في المسجد فنودي بالصلاة فلا يخرج أحدكم حتى يصلي» وإسناده صحيح. انتهى. قال الحافظ: وفيه كراهة الخروج من المسجد بعد الأذان، وهذا محمول على من خرج بغير ضرورة وأما إذا كان الخروج من المسجد للضرورة فهو جائز وذلك مثل أن يكون محدثاً أو جنباً أو كان حاقناً أو حصل به رعاف أو نحو ذلك أو كان إماماً بمسجد آخر. وقد أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٣٨٤٢] من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه فصرح برفعه إلى النبي ﷺ ولفظه: «لا يسمع النداء في مسجدي ثم يخرج منه إلا لحاجة ثم لا يرجع إليه إلا منافق».

قال المنذري: والحديث أخرجه مسلم [٦٥٥]، والترمذي [٢٠٤]، والنسائي [٦٨٣]، وذكر بعضهم أن هذا موقوف، وذكر أبو عمر النعماني أنه مسند عنهم وقال: لا يختلفون في هذا وذاك أنهما مستندان مرفوعاً يعني هذا وقول أبي هريرة ومن لم يجب يعني الدعوة فقد عصى الله ورسوله.

٤٤ - بَابُ فِي الْمَوْذِنِ يَنْتَظِرُ الْإِمَامَ

٥٣٧ - (صحيح) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ثنا شَبَابَةُ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ سِمَاكِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: كَانَ بِلَالٌ يُؤَذِّنُ، ثُمَّ يَمْهَلُ، فَإِذَا رَأَى النَّبِيَّ ﷺ قَدْ خَرَجَ أَقَامَ الصَّلَاةَ. [م].

(ثم يمهل) أي: يؤخر (فإذا رأى) أي: بلال، وسيجيء تحقيق هذا الحديث.

قال المنذري: والحديث أخرجه مسلم [٦٠٦] بنحوه وأتم منه، وأخرجه الترمذي [٢٠٢].

(١) في نسخة: «مته».

(٢) في نسخة: «ثناه» (مته).

٤٥ - بَابُ فِي التَّوْبِ

٥٣٨ - (حسن) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَنَا^(١) سَفْيَانُ، عَنْ أَبِي يَحْيَى الْقَتَاتِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ فَنَزَبَ رَجُلٌ فِي الظُّهْرِ - أَوْ النَّصْرِ - قَالَ: اخْرُجْ بِنَا، فَإِنَّ هَذِهِ بِدْعَةٌ.

(أبو يحيى القتات) قال الحافظ في «التقريب»: أبو يحيى القتات بقات ومثناة مثقلة وآخره مثناة أيضاً الكوفي اسمه ذاذان وقيل: دينار لين الحديث من السادسة انتهى. سمي القتات لأنه كان يبيع القت وهو الحشيش (فتوب رجل في الظهر أو العصر) شك من الراوي قال في «فتح الودود»: التوب هو العود إلى الإعلام بعد الإعلام ويطلق على الإقامة كما في حديث (حتى إذا توب أدبر حتى إذا فرغ أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه)^(٢) وعلى قول المؤذن في أذان الفجر الصلاة خير من النوم، وكل من هذين توب قدّم ثابت من وقته ﷺ إلى يومنا هذا، وقد أحدث الناس تنوياً ثالثاً بين الأذان والإقامة فيحتمل أن الذي كرهه ابن عمر هو هذا الثالث المحدث أو الثاني وهو الصلاة خير من النوم وكرهه لأن زيادته في أذان الظهر بدعة والله أعلم. انتهى. قال الترمذي في «جامعه» [١٩٨]: قد اختلف أهل العلم في تفسير التوب فقال بعضهم: التوب أن يقول في أذان الفجر الصلاة خير من النوم، وهو قول ابن المبارك وأحمد، وقال إسحاق في التوب غير هذا قال: هو شيء أحدثه الناس بعد النبي ﷺ إذا أذن المؤذن فاستبسط القوم قال: بين الأذان والإقامة قد قامت الصلاة حي على الصلاة حي على الفلاح. وهذا الذي قاله إسحاق هو التوب الذي كرهه أهل العلم والذي أحدثوه بعد النبي ﷺ والذي فسر ابن المبارك وأحمد أن التوب أن يقول المؤذن في صلاة الفجر الصلاة خير من النوم، فهو قول صحيح ويقال له: التوب أيضاً، وهو الذي اختاره أهل العلم وأراه. وروي عن عبدالله بن عمر أنه كان يقول في صلاة الفجر: الصلاة خير من النوم. وروي عن مجاهد قال: دخلت مع عبدالله بن عمر مسجداً وقد أذن فيه ونحن نريد أن نصلي فيه فتوب المؤذن فخرج عبدالله بن عمر من المسجد وقال: اخرج بنا من عند هذا المبتدع ولم يصل فيه وإنما كره عبدالله بن عمر التوب الذي أحدثه الناس بعد. انتهى.

قال ابن الأثير في «النهاية»: والأصل في التوب أن يجيء الرجل مستصرخاً فيلوح بثوبه ليُرى ويشتهر فسمى الدعاء تنوياً لذلك وكل داع مثوب وقيل: إنما سمي تنوياً من تاب يثوب إذا رجع فهو رجع إلى الأمر بالمبادرة إلى الصلاة، وأن المؤذن إذا قال: حي على الصلاة فقد دعاهم إليها، وإذا قال بعدلها: الصلاة خير من النوم فقد رجع إلى كلام معناه المبادرة إليها انتهى. (قال): عبدالله بن عمر (اخرج بنا) لأنه كان أعمى.

٤٦ - بَابُ فِي الصَّلَاةِ تَقَامُ وَلَمْ يَأْتِ الْإِمَامُ يَنْتَظِرُونَهُ قُعُوداً

٥٣٩ - (صحيح) حَدَّثَنَا سُلَيْمُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ وَمُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَا: تَنَا أَبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَكَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أُمِّمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ». [ق].

(إذا أُمِّمَتِ الصلاة) أي: إذا ذكرت ألفاظ الإقامة. قاله الحافظ (فلا تقوموا حتى تروه) أي: قد خرجت كما في رواية معمر الآتية، وهو محل الترجمة. قال الحافظ في «الفتح»: قوله: لا تقوموا نهى عن القيام، وقوله: حتى تروه

(١) في نسخة: «تنا». (منه).

(٢) تقدم برقم (٥١٦). وهو (صحيح).

تسوية للقيام عند الرؤية، وهو مطلق غير مقيد بشيء من ألفاظ الإقامة، ومن ثم اختلف السلف في ذلك كما سيأتي، وفيه جواز الإقامة والإمام في منزله إذا كان يسمعها وتقدم إذنه في ذلك. انتهى.

ومعنى الحديث أن جماعة المصلين لا يقومون عند الإقامة إلا حين يرون أن الإمام قام للإمامة.

(هكذا رواه أبووب) يعني: كما روى هذا الحديث أبان عن يحيى بصيغة «عن» كذلك رواه أبووب وحجاج الصواف عن يحيى بصيغة «عن» (هشام الدستواي) هو بالرفع يعني وأما هشام الدستواي فقال في روايته: كتب إلى يحيى بن أبي كثير بهذا الحديث. قال الحافظ في «الفتح» قوله كتب إلي يحيى ظاهر في أنه لم يسمعه منه. وقد رواه الإسماعيلي من طريق هشيم عن هشام وحجاج الصواف كلاهما عن يحيى وهو من تدليس الصيغ. وصرح أبو نعيم في «المستخرج» من وجه آخر عن هشام أن يحيى كتب إليه أن عبدالله بن أبي قتادة حدثه فأمر بذلك تدليس يحيى. انتهى. (صحيح) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: [و] هَكَذَا رَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ وَحَجَّاجُ الصَّوَّافِ، عَنْ يَحْيَى، وَهَشَامُ الدَّسْتَوَائِي قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ يَحْيَى، وَرَوَاهُ مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ وَعَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى وَقَالَ يَهُ: «حَتَّى تَرَوْتِي وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ». [خ].

(ورواه معاوية بن سلام) يعني رواية معاوية وعلي بن المبارك عن يحيى أيضاً بصيغة عن، ولكن وقعت فيها هذه الزيادة وعليكم السكينة، وأما الرواية السابقة فليست فيها هذه الزيادة.

قال المنذري: والحديث أخرجه البخاري [٦٣٨]، ومسلم [٦٠٤]، والترمذي [٥٩٢]، والنسائي [٦٨٧].

٥٤٠ - (صحيح) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَنَا عَيْسَى، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ يَحْيَى، بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ، قَالَ: «حَتَّى تَرَوْتِي قَدْ خَرَجْتُ». [م].

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: لَمْ يَذْكُرْ «قَدْ خَرَجْتُ» إِلَّا: مَعْمَرٌ، وَرَوَاهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَعْمَرٍ، لَمْ يَقُلْ فِيهِ: «قَدْ خَرَجْتُ».

(بإسناده) السابق (مثله) أي: مثل حديث السابق (قال) أي: معمر (قد خرجت) بزيادة هذا اللفظ.

٥٤١ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ، ثَنَا الْوَلِيدُ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَمْرٍو، (ح) وَثَنَا دَاوُدُ بْنُ رَشِيدٍ، ثَنَا الْوَلِيدُ - وَهَذَا لَفْظُهُ - عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ تُقَامُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَأْخُذُ النَّاسُ مَقَامَهُمْ قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَ النَّبِيُّ ﷺ. [م].

(قال) أي: الوليد بن مسلم (قال أبو عمرو) يعني: الأوزاعي كما بينه مسلم في «صحيحه» [٦٠٥] بقوله: حدثني زهير بن حرب قال: أخبرنا الوليد بن مسلم قال: أخبرنا أبو عمر - يعني الأوزاعي - (هذا لفظه) أي: داود بن رشيد (قبل أن يأخذ النبي ﷺ) يعني: مقامه. قال النووي: في رواية «إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني» وفي رواية أبي هريرة رضي الله عنه: «أقيمت الصلاة فقمنا فعُدلنا الصفوف قبل أن يخرج إلينا رسول الله ﷺ» وفي رواية: «أن الصلاة كانت تقام لرسول الله ﷺ فيأخذ الناس مصافهم قبل أن يقوم النبي ﷺ مقامه». وفي رواية جابر بن سمرة رضي الله عنه: «كان بلال رضي الله عنه يؤذن إذا دحضت ولا يقيم حتى يخرج النبي ﷺ، فإذا خرج أقام الصلاة حين يراه»^(١) قال القاضي عياض: يجمع بين مختلف هذه الأحاديث بأن بلالاً رضي الله عنه كان يراقب خروج النبي ﷺ

(١) في «نسخة»: «ثنا». (منه).

(٢) أخرجه مسلم (٦٠٦).

من حيث لا يراه غيره أو إلا القليل، فعند أول خروجه يقيم ولا يقيم الناس حتى يروه ثم لا يقوم مقامه حتى يعدلوا الصفوف، وقوله في رواية أبي هريرة رضي الله عنه: فيأخذ الناس مصافهم قبل خروجه لعله كان مرة أو مرتين ونحوهما لبيان الجواز أو لعذر، ولعل قوله ﷺ: «فلا تقوموا حتى تروني» كان بعد ذلك. قال العلماء: والنهي عن القيام قبل أن يروه لئلا يطول عليهم القيام ولأنه قد يعرض له عارض فيتأخر بسببه. انتهى. وهكذا قال الحافظ في «الفتح». وقال أيضاً: قال مالك في «الموطأ»: لم أسمع في قيام الناس حين تقام الصلاة بحد محدود إلا أني أرى ذلك على طاقة الناس فإن منهم الثقيل والخفيف. وذهب الأكثرون إلى أنهم إذا كان الإمام معهم في المسجد لم يقوموا حتى تفرغ الإقامة. وعن أنس أنه كان يقوم إذا قال المؤذن: قد قامت الصلاة. رواه ابن المنذر وغيره، وكذا رواه سعيد بن منصور عن طريق أبي إسحاق عن أصحاب عبدالله. وعن سعيد بن المسيب قال: إذا قال المؤذن الله أكبر وجب القيام، وإذا قال: حي على الصلاة عدلت الصفوف، وإذا قال: لا إله إلا الله كبر الإمام. وعن أبي حنيفة يقومون إذا قال: حي على الفلاح، فإذا قال: قد قامت الصلاة كبر الإمام، وأما إذا لم يكن الإمام في المسجد، فذهب الجمهور إلى أنهم لا يقومون حتى يروه انتهى. قال المنذري: والحديث أخرجه مسلم [٦٠٥]، والنسائي [٧٩٢].

٥٤٢ - (صحيح) حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُعَاذٍ، ثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ حُمَيْدٍ، قَالَ: سَأَلْتُ ثَابِتَ الْبَنَانِيَّ، عَنِ الرَّجُلِ يَتَكَلَّمُ بَعْدَمَا تَقَامُ الصَّلَاةُ، فَحَدَّثَنِي عَنْ أَنَسٍ [ابْنِ مَالِكٍ] ^(١) قَالَ: أَقْبَمَتِ الصَّلَاةُ فَعَرَضَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ، فَحَبَسَهُ بَعْدَ مَا أَقْبَمَتِ الصَّلَاةُ. [خ].

(عن حميد) بضم الحاء (سألت ثابتاً) بالثاء المثناة ابن أسلم قاله العيني (البناي) بضم الباء الموحدة وتخفيف النون وبعد الألف نون أخرى مكسورة وهي نسبة إلى بناة زوجة سعد بن لؤي بن غالب بن فهر، وقيل: كانت حاضنة لبنه فقط قاله العيني (فحبسه) أي: منع الرجل النبي ﷺ من الدخول في الصلاة وهو محل للترجمة، لأن معناه حبسه عن الصلاة بسبب التكلم معه وكان الناس ينتظرونه. قال الحافظ: في الحديث جواز مناجاة الاثنين بحضور الجماعة، وفيه جواز الفصل بين الإقامة والإحرام إذا كان حاجة أما إذا كان لغير حاجة فهو مكروه. واستدل به للرد على من أطلق من الحنفية أن المؤذن إذا قال قد قامت الصلاة وجب على الإمام التكبير. انتهى. قال العيني: فيه دليل على أن اتصال الإقامة بالصلاة ليس من وكيد السنن وإنما هو من مستحبها. انتهى. وفيه جواز الكلام لأجل مهم من الأمور عند الإقامة، وقد ترجم البخاري على هذا الحديث «باب الكلام إذا أقيمت الصلاة».

قال المنذري: والحديث أخرجه البخاري [٦٤٣].

٥٤٣ - (ضعيف) ^(٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُلَيٍّ عَنْ سُوَيْدِ بْنِ مَسْرُوقٍ الشَّامِيِّ، ثَنَا عَوْذُ بْنُ كَهْمَسٍ، عَنْ أَبِيهِ كَهْمَسٍ، قَالَ: فُتِنَّا إِلَى الصَّلَاةِ بِعَيْنٍ، وَالْإِمَامُ لَمْ يَخْرُجْ فَقَعَدَ بَعْضُنَا، فَقَالَ لِي شَيْخٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ: مَا يَفْعَلُكَ؟ قُلْتُ: ابْنُ بُرَيْدَةَ قَالَ: هَذَا الشُّؤْمُودُ! فَقَالَ لِي الشَّيْخُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْسَجَةَ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: كُنَّا نَقُومُ فِي الصُّغُوفِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ طَوِيلًا قَبْلَ أَنْ يَكْبُرَ، قَالَ وَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَمَلَايَكَتُهُ يَسْلُونُ عَلَى

(١) في نسخة. (م).

(٢) الصحيح عن البراء ما يأتي برقم (٦٦٤).

الَّذِينَ يَكُونُ الصُّغُوفُ الْأَوَّلُ، وَمَا مِنْ خُطْوَةٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنَ خُطْوَةٍ يَمْشِيهَا يَصِلُ بِهَا صَفًا». [«المشكاة» (١٠٩٥)].

(ما يصدقك) من الاقحام وما الموصولة أي: أي شيء يجلسك؟ والمعنى: لم تنتظرون الإمام جالسين ولا تنتظرونها قائمين؟! قال كهمس: (قلت) مجيباً له (هذا) أي: قال ابن بريدة: انتظار الناس للإمام قياماً (السجود) كان ابن بريدة كره هذا الفعل كما كرهه علي رضي الله عنه وهو موضع الترجمة. قال ابن الأثير في «النهاية»: في حديث علي أنه خرج والناس ينتظرونه للصلاة قياماً، فقال: مالي أراكم سامدين، السامد المتصب إذا كان رافعاً رأسه ناصباً صدره، أنكر عليهم قيامهم قبل أن يروا إمامهم، وقيل السامد: القائم في تحير. انتهى. قال الخطابي: السجود يفسر على وجهين أحدهما: أن يكون بمعنى الغفلة والذهاب عن الشيء، يقال: رجال سامد هامد، أي: لاه غافل ومن هذا قول الله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ سَكُونٌ﴾ [النجم: ٦١] أي: لاهون ساهون، وقد يكون السامد أيضاً الرافع رأسه قال أبو عبيدة: ويقال منه سمد يسمد ويسمد سموداً، وروي عن علي أنه خرج والناس ينتظرونه قياماً للصلاة، فقال: مالي أراكم سامدين وحكي عن إبراهيم النخعي أنه قال: كانوا يكرهون أن ينتظروا الإمام قياماً ولكن قعوداً وتقولون: ذلك السجود. (فقال لي الشيخ) مقصود الشيخ رد قول ابن بريدة (كنا نقوم في الصفوف) لا يدل على أن قيامهم كان انتظار النبي ﷺ، بل يجوز أن يكون بعد حضوره ﷺ، لو سلم فإسناد الحديث لا يخلو عن جهالة إذ الشيخ غير معلوم فلا يعارض حديث: «فلا تقوموا حتى تروني»^(١) والله أعلم. قاله في «فتح الودود» (قال) أي: البراء (وقال) النبي ﷺ (على الذين يلون) أي: يقومون. قال ابن الملك: أو يباشرون ويتولون (الصفوف الأولى) بضم الهمزة وفتح الواو المنخفضة جمع أول، أي: فالأفضل الأول فالأول (وما من خطوة) قال العيني: رويناه بفتح الخاء، وهي المرة الواحدة. وقال القرطبي: الرواية بضم الخاء وهي واحدة الخطى وهي ما بين القدمين، والتي بالفتح مصدر. انتهى. ومن زائدة خطوة اسم ما وقوله (أحب إلى الله) بالنصب خبره، والأصح رفعه فهو اسمه، ومن خطوة خبره. قاله علي القاري (من خطوة) متعلق بأحب (يمشيها) بالغة صفة خطوة أي: يمشيها الرجل وكذا (يصل بها صفاً) وقيل: بالخطاب فيهما والضميران للخطوة.

٥٤٤ - (صحيح) حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، ثنا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ عَبِيدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَجِيًّا فِي جَانِبِ الْمَسْجِدِ، فَمَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ حَتَّى نَامَ الْقَوْمُ.

(أقيمت الصلاة) أي: صلاة العشاء بينه حماد عن ثابت عن أنس عند مسلم [٣٧٦]. وقال العيني: ودلت القرينة أيضاً أنها كانت صلاة العشاء وهي قوله: حتى نام القوم (نجياً) أي: يتناجي ويحدث رجلاً. وفي رواية البخاري [٦٤٢]: «يتناجي رجلاً». قال الحافظ في «الفتح»: لم أقف على اسم هذا الرجل، وذكر بعض الشراح أنه كان كبيراً في قومه فأراد أن يتألفه على الإسلام ولم أقف على مستند ذلك. انتهى. قال الخطابي: قوله: نجي أي: متناجون، قالوا: نديم بمعنى منادم، ووزير بمعنى: مواز، وتناجي القوم إذا دخلوا في حديث سر وهم نحوى أي: متناجون، وفيه من الفقه أنه قد يجوز له تأخير الصلاة عن أول وقتها لأمر يحدثه، ويشبه أن يكون نحوه في مهم من أمر الدين لا يجوز تأخيرها، وإلا لم يكن يؤخر الصلاة حتى ينام القوم لطول الانتظار له. والله أعلم.

(١) سبق تخريجه برقم (٥٣٩). وهو (صحيح).

(حتى نام القوم) قال الحافظ في «الفتح»: زاد شعبة عن عبد العزيز «ثم قام فصل»، أخرجه مسلم [٣٧٦] ووقع عند إسحاق بن راهويه في «مسنده» عن ابن عليه عن عبد العزيز في هذا الحديث «حتى نسم بعض القوم» وكذا هو عند ابن حبان [٢٠٣٥] (صحيح) من وجه آخر عن أنس، وهو يدل على أن النوم المذكور لم يكن مستغرقاً. انتهى. وقوله حتى نام القوم هو محل الترجمة.

قال المنذري: والحديث أخرجه البخاري [٦٤٢]، ومسلم [٣٧٦]، والنسائي [٧٩١].

٥٤٥ - (ضعيف) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِسْحَاقَ الْجَوْزِيُّ، أَنَّ أَبَا عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمِ أَبِي النَّضْرِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ تَقَامُ الصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ، إِذَا رَأَهُمْ قَلِيلًا جَلَسَ [لَمْ يَصِلْ] ^(١)، وَإِذَا رَأَهُمْ جَمَاعَةً صَلَّى.

٥٤٦ - (إسناده ضعيف) ^(٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِسْحَاقَ، أَنَّ أَبَا عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِي سَعْدٍ الزُّرِّي، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ [عَلَيْهِ السَّلَام] ^(٣)، مِثْلَ ذَلِكَ.

(حين تقام الصلاة في المسجد النخ) ورد الحديث في «كشف الغمة» بلفظ: «كان رسول الله ﷺ إذا أقيمت الصلاة فرأى الناس قليلاً جلس، وإن رآهم جماعة صلى» وهذه الرواية مرسلة، لأن سالماً أبا النضر تابعي ثقة ثبت وكان يرسل، لكن الرواية الثانية متصلة رواها علي بن أبي طالب مرفوعاً.

قلت: الاتصال بين الإقامة والصلاة ليس من الموكدات بل يجوز الفصل بينهما لأمر حدث كما مر، لكن انتظار المأمومين وجلسه في المسجد لقلّة المصلين بعد إقامة الصلاة، فلم يثبت إلا من هاتين الروايتين، لكن الرواية الأولى مرسلة والثانية فيها أبو مسعود الزرقي هو مجهول الحال، ففي قلبي في صحة هذا المتن شيء، وأظن أن الوهم قد دخل على بعض الرواة، فإنه لم يثبت من هدى النبي ﷺ أنه كان ينتظر بعد الإقامة، وإن صحت الرواية فيشبه أن يكون المعنى لقوله: تقام الصلاة أي: تؤدي الصلاة وحان وقت أدائها، فلفظة تقام ليس المراد بها الإقامة المعروفة بلسان المؤذن أي: قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة، بل المراد بها إقامة الصلاة وأدائها كما في قوله تعالى: ﴿وَأَقِمْ وَاقِلُوكَ﴾ [البقرة: ٤٣] أقال الشيخ أبو بكر السجستاني في «غرائب القرآن»: يقال: إقامتها أن يؤتي بها بحقوقها، يقال: قام الأمر وأقام الأمر إذا جاء به معطى حقوقه. انتهى. فالمعنى والله أعلم أن النبي ﷺ لما دخل المسجد لأداء الصلاة وما رأى المصلين إلا قليلاً جلس لانتظار المصلين، وإن رآهم كثيراً صلى، وأما الإقامة المعروفة فوقت القيام للإمامة. ويحتمل أن يراد به ظاهر المعنى، وهو الإقامة بالألفاظ المعروفة، وأما الانتظار للمأمومين فيعدها، وكان ذلك بعض الأحيان لولا في الرواية المذكورة لفظ كان وهو يفيد الدوام والاستمرار. وأجيب بأنه ليست هذه الإقامة بمطرودة. وعلى هذا الاحتمال ينطبق الحديث بالباب لأنه لما أقيمت الصلاة والنبي ﷺ جالس في المسجد منتظر للمصلين فكيف يقوم بعض الحاضرين في الصف بل عليهم الجلوس والله أعلم. كذا في «غاية المقصود».

(١) في «نسخة»: «ثم صلى». (منه).

(٢) لا حكم له في الطبقات السابقة، والحكم من التخريج المطول لـ «ضعيف سنن أبي داود» (١٩٦/٩-١٩٨).

(٣) في «نسخة»: «منه».

٤٧ - بَابُ فِي التَّشْدِيدِ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ

٥٤٧ - (حسن) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، ثنا زَائِدَةُ، ثنا السَّائِبُ بْنُ حُسَيْنٍ، عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ الْيَمَعَرِيِّ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مِمَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ فِي قَرْبَةٍ وَلَا يَبْلُغُ لَا تُقَامُ فِيهِمُ الصَّلَاةُ إِلَّا قَدْ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ، فَعَلَيْكَ بِالْجَمَاعَةِ، فَإِنَّمَا يَأْكُلُ الذَّنْبُ الْقَاصِيَةَ». قَالَ زَائِدَةُ: قَالَ السَّائِبُ: يَنْبَغِي بِالْجَمَاعَةِ: الصَّلَاةُ فِي الْجَمَاعَةِ.

(ما من ثلاثة) وتقييده بالثلاثة المفيد ما فوقهم بالأولى نظراً إلى أقل أهل القرية غالباً ولأنه أقل الجمع وأنه أكمل صور الجماعة وإن كان يتصور باثنين. قاله علي القاري (ولا بدو) أي: بادية (الصلاة) أي: الجماعة (إلا قد استحوذ عليهم) أي: غلبهم وحولهم إليه، فهذه كلمة مما جاء على أصله بلا إعلال خارجة عن أخواتها كاستقال واستقام. قاله في «مرقاة الصعود» (الشیطان) فأنساهم ذكر الله (فعليلك بالجماعة) أي: الزمها فإن الشيطان بعيد عن الجماعة ويستولي على من فارقها (فإنما) والفاء فيه مسببة عن الجميع يعني: إذا عرفت هذه الحالة، فاعرف مثاله في الشاهد (ياكل الذنب) بالهمز والياء. قاله القاري (القاصية) أي: الشاة البعيدة عن الأغنام لبعدها عن راعيها. قاله علي القاري. وقال في «مرقاة الصعود»: هي المنفردة عن القطيع البعيدة عنه. أي: إن الشيطان يتسلط على الخارج عن الجماعة وأهل السنة. انتهى. قال المنذري: والحديث أخرجه النسائي [٨٤٧]. انتهى. ورواه أحمد [١٩٦/٥]، والحاكم [٢١١/١] وصححه.

٢١٥/١ ٥٤٨ - (صحيح) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ثنا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ بِالصَّلَاةِ فَتُقَامَ، ثُمَّ أَمُرَّ رَجُلًا فَيُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، ثُمَّ أَنْطَلِقَ مَعِيَ»^(١) يَرْجُلًا مَعَهُمْ حَزْمٌ مِنْ حَطَبٍ، إِلَى قَوْمٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ، فَأُحْرِقَ عَلَيْهِمْ بَيْتُهُمْ بِالنَّارِ». [ق.].

(لقد هممت) الهم العزم، وقيل: دونه، وزاد مسلم [٦٥١] في أوله: «أنه ﷺ فقد أناساً في بعض الصلوات فقال: لقد هممت، فأفاد ذكر سبب الحديث (فتقام) أي: الصلاة (ثم أمر رجلاً فيصلّي بالناس) وفي رواية البخاري [٦٤٤]: «ثم أمر بالصلاة فيؤذن لها ثم أمر رجلاً فيؤم الناس» قال الحافظ في «الفتح»: فيه الرخصة للإمام أو نائبه في ترك الجماعة لأجل إخراج من يستخفي في بيته ويتركها. انتهى. قال العيني في رواية: إنها العشاء، وفي أخرى: الفجر، وفي أخرى: الجمعة، وفي أخرى: يتخلفون عن الصلاة مطلقاً، ولا تضاد بينها لجواز تعدد الواقعة (ثم انطلق) أي: أذهب (حزم من حطب) قال في «المصباح المنير»: حزمت الدابة حزماً من باب ضرب، شددته بالحزام وجمعه حزم مثل كتاب وكتب، وحزمت الشيء جعلته حزمة والجمع حزم مثل غرفة وغرف. انتهى الحزام: الحبل. قال في «متنّى الأرب»: الحزمة بالضم معناها بالفارسية بندعيزم (إلى قوم) متعلق بأنطلق (فأحرق) بالتشديد، والمراد به التكرير، يقال: حرقه إذا بالغ في تحريقه قاله الحافظ (عليهم بيوتهم) يشعر بأن العقوبة ليست قاصرة على المال، بل المراد تحريق المقصودين والبيوت تبعاً للقاطنين بها. وفي رواية مسلم [٦٥١] من طريق أبي صالح: «فأحرق بيوتاً

(١) في «نسخة»: «ثنا». (مه).

(٢) في «نسخة»: «مه».

على من فيها» قاله الحافظ في «الفتح». وقال في «المراقبة»: قوله عليهم بيوتهم بضم الباء وكسرها. قيل: هذا يحتمل أن يكون عاماً في جميع الناس، وقيل: المراد به المنافقون في زمانه نقله ابن الملك، والظاهر الثاني إذا ما كان أحد يتخلف عن الجماعة في زمانه عليه السلام، إلا منافق ظاهر التفاف أو الشاك في دينه. انتهى. قال النووي: قال بعضهم: في هذا الحديث دليل على أن العقوبة كانت في أول الأمر بالمال، لأن تحريق البيوت عقوبة مالية. وقال غيره: أجمع العلماء على منع العقوبة بالتحريق في غير المتخلف عن الصلاة والغال من الغنيمة، واختلف السلف فيهما والجمهور على منع متاعهما. انتهى. قال الحافظ في «الفتح»: والذي يظهر لي أن الحديث ورد في المنافقين، لقوله في صدر الحديث الآتي: «ليس صلاة أثقل على المنافقين من العشاء والفجر» الحديث. ولقوله: «لو يعلم أحدكم أنه يجد عرقاً» إلى آخره لأن هذا الوصف لا يقع بالمنافقين لا بالمؤمن الكامل، لكن المراد به نفاق المعصية لا نفاق الكفر بدليل قوله في رواية عجلان: «لا يشهدون العشاء في الجمع»^(١)، وقوله في حديث أسامة: «لا يشهدون الجماعة»^(٢)، وأصرح من ذلك قوله في رواية يزيد بن الأصم عن أبي هريرة عند أبي دود: «ثم أتى قوماً يصلون في بيوتهم ليست بهم علة» فهذا يدل على أن نفاقهم نفاق معصية لا كفر، لأن الكافر لا يصلي في بيته إنما يصلي في المسجد رياء وسمعة، فإذا خلا في بيته كان كما وصفه الله به من الكفر والاستهزاء، نبه عليه القرطبي. وأيضاً فقله في رواية المقرئ: «ولما في البيوت من النساء والذرية»^(٣) يدل على أنهم لم يكونوا كفاراً لأن تحريق بيت الكافر إذا تعين طريقاً إلى الغلبة عليه لم يمنع ذلك وجود النساء والذرية في بيته، وعلى تقدير أن يكون المراد بالتفاف في الحديث نفاق الكفر فلا يدل على عدم الوجوب، لأنه يتضمن أن ترك الجماعة من صفات المنافقين، وقد نهينا عن التشبه بهم. وسياق الحديث يدل على الوجوب من جهة المبالغة في ذم من تخلف عنها. انتهى.

قال المنذري: والحديث أخرجه البخاري [٦٤٤]، ومسلم [٦٥١]، وابن ماجه [٧٩١].

٥٤٩ - (صحيح دون قوله: «ليست بهم علة» وإن كانت صحيحة المعنى، والصحيح «يسمعون النداء») حَدَّثَنَا الثَّعْلَبِيُّ، ثنا أَبُو الْمَلِجِ، حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَكْرَفْتُ فَيُحْبَبُوا حَرَمًا مِنْ حَطَبٍ، ثُمَّ أَتَى قَوْمًا يَصَلُّونَ فِي بُيُوتِهِمْ، لَيْسَتْ بِهِمْ عِلَّةٌ، فَأَتَرْتُهَا عَلَيْهِمْ». قُلْتُ لِيَزِيدَ^(١) بِنِ الْأَصَمِّ: يَا أَبَا عَوْفٍ! الْجُمُعَةُ عَنَى أَوْ غَيْرَهَا؟ قَالَ: صُمْتُ أَذْنَايَ، إِنْ لَمْ أَكُنْ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَأْتِرُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَا ذَكَرْتُ جُمُعَةً وَلَا غَيْرَهَا. [م].

(أن أمر فتي) أي: جماعة من شبان أصحابي أو خدمني وغلماي (ليست بهم علة) أي: علر، والعلر: الخوف أو المرض كما في الرواية الآتية. وفيه دلالة على أن الأعداء تبيح التخلف عن الجماعة (يا أبا عوف) كنية ليزيد بن الأصم (الجمعة) مفعول عنى (هنى) أي: التي ﷺ (أو غيرها) أي: الجمعة (قال) أبو عوف (صمتا) بضم مهملة

(١) أخرجه أحمد (٢/٢٩٢).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٥٩٧)، بمعناه، وهو (صحيح لغيره).

(٣) أخرجه أحمد (٢/٣٦٧).

(٤) في (الهندية): «ليز»، وهو سقط من النسخ.

وتشديد ميم أي: كفتا عن السماع وهذا على نهج ﴿وَأَسْرَأُ التَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣] ويحتمل أن يكون على لغة أكلوني البراغيث. قاله في «فتح الودود» (بأثره) أي: يرويه (ما ذكر) أي: النبي ﷺ (جمعة ولا غيرها) يعني: أن الوعيد والتهديد في المتخلف عن الجماعة لا يخص بالجمعة بل هو عام في جميع الصلوات. قال الحافظ في «الفتح»: فظهر أن الراجح في حديث أبي هريرة هذا أنها أي: الصلاة التي وقع التهديد بسببها، لا تخص بالجمعة. وأما حديث ابن مسعود فأخرجه مسلم [٦٥٢] وفيه الحزم بالجمعة، وهو حديث مستقل لأن مخرجه مغاير لحديث أبي هريرة ولا يقدح أحدهما في الآخر، فيحمل على أحدهما واقعتان. انتهى.

قال المنذري: والحديث أخرجه مسلم [٦٥١]، والترمذي [٢١٧] مختصراً.

٢١٦/١ ٥٥٠ - (صحيح) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ الْأَزْدِيِّ، ثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ الْمُسَوْدِيِّ، عَنِ عَلِيِّ بْنِ الْأَقْمَرِ، عَنِ أَبِي الْأَخْوَصِ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: حَافِظُوا عَلَى هَؤُلَاءِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ حَيْثُ يَنَادِي بِهِنَّ، فَإِنَّهُنَّ مِنْ سُنَنِ الْهُدَى، وَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ شَرَعَ لِنَبِيِّهِ ﷺ سُنَنَ الْهُدَى، وَلَقَدْ رَأَيْنَا وَمَا يَتَخَلَّفُ عَنْهَا إِلَّا مُتَافِقٌ بَيْنَ التَّفَاقِ، وَلَقَدْ رَأَيْنَا وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَهَادِي بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ حَتَّى يَقَامَ فِي الصَّفِّ، وَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَلَهُ مُنْجِدٌ فِي بَيْتِهِ، وَلَوْ صَلَّيْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ وَتَرَكْتُمْ مَسَاجِدَكُمْ تَرَكْتُمْ^(١) سُنَّةَ نَبِيِّكُمْ ﷺ، وَلَوْ تَرَكْتُمْ سُنَّةَ نَبِيِّكُمْ ﷺ لَكَفَرْتُمْ^(٢). (م، بلفظ «الصلوات»، وهو المحفوظ).

(على هؤلاء الصلوات الخمس) أي: مع الجماعة (حيث ينادي بهن) من المساجد ويوجد لهن إمام معين أو غير معين (فانهن) أي: الصلوات الخمس بالجمعة (من سنن الهدى) روي بضم السين وفتحها حكاها القاضي وهما بمعنى متقارب، أي: طرائق الهدى والصواب. قاله النووي (ولقد رأينا) أي: نحن معاشر الصحابة أو جماعة المسلمين. قال الطيبي: قد تقرر أن اتحاد الفاعل والمفعول إنما يسوغ في أفعال القلوب وأنها من داخل المبتدأ والخبر والمفعول الثاني الذي هو بمنزلة الخبر محذوف ها هنا وسد قوله (وما يتخلف عنها) أي: عن صلاة الجماعة في المسجد من غير عذر أو لو صف الدوام وهو حال مسده، وتبعه ابن حجر، لكن في كون اتحاد الفاعل والمفعول هنا بحث إذ المراد بالفاعل المتكلم وحده وبالمفعول هو وغيره. قاله علي القاري في «المرقاة» (إلا متافق بين التفاف) أي: ظاهر التفاف، وفي رواية لمسلم [٦٥٤]: «إلا متافق معلوم التفاف» قال الشمني: ليس المراد بالمتافق ها هنا من ييطان الكفر ويظهر الإسلام وإلا لكانت الجماعة فريضة لأن من ييطان الكفر كافر ولكان آخر الكلام مناقضاً لأوله. انتهى.

وفيه أن مراده أن التفاف سبب التخلف لا عكسه وأن الجماعة واجبة على الصحيح، لا فريضة للدليل الظني وأن المناقضة غير ظاهرة. قاله في «المرقاة». وقد مر بعض بيان التفاف في الحديث السابق. قال النووي: هذا دليل ظاهر لصحة ما سبق تأويله في الذين هم بتحريق بيوتهم أنهم كانوا منافقين (للهادي بين الرجلين) هو بصيغة المجهول أي: يمسكه رجلان من جانبيه بعضديه يعتمد عليهما. قاله النووي. وقال ابن الأثير في «النهاية»: معناه يمشي بينهما معتمداً عليهما من ضعفه وتمايله من تهافت المرأة من مشيها إذا تمايلت. انتهى. وقال الخطاطي: أي يرفد من جانبيه ويؤخذ

(١) في نسخة: «تركتكم». (مه).

(٢) في نسخة: «كفرتكم». (مه).

بعضه يمتشى به إلى المسجد . انتهى . وفي هذا كله تأكيد أمر الجماعة وتحمل المشقة في حضورها وأنه إذا أمكن المريض ونحوه التوصل إليها استحباب له حضورها (مسجد في بيته) أي : موضع صلاة فيه (ولو تركتم سنة نبيكم) قال الطبيب : يدل على أن المراد بالسنة العزيمة . قال الشيخ ابن الهمام : وتسميتها سنة على ما في حديث ابن مسعود لا حجة فيه للقاتلين بالسنية ، إذ لا تنافي الوجوب في خصوص ذلك الإطلاق لأن سنن الهدى أهم من الواجب لغة كصلاة العيد . انتهى . وقد يقال لهذا الواجب سنة لكونه ثبت بالسنة أي الحديث (للكفرتم) قال الخطابي : معناه أنه يؤدبكم إلى الكفر بأن تركوا عرى الإسلام شيئاً فشيئاً حتى تخرجوا من الملة . انتهى . وهو يثبت الوجوب ظاهراً .

قال المنذري : والحديث أخرجه مسلم [٦٥٤] ، والنسائي [٨٤٩] ، وابن ماجه [٧٧٧] .

٥٥١ - (صحيح دون جملة العذر ، ويلفظ : «ولا صلاة له») حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، ثنا جَرِيرٌ ، عَنْ أَبِي جَنَابٍ ، عَنْ مَرْوَةَ الْعَدِيِّ ، عَنْ عَبْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَنْ سَمِعَ الْمُنَادِيَ فَلَمْ يَسْتَمِعْ مِنْ أَتْبَاعِهِ عَذْرًا - قَالُوا : وَمَا الْعَذْرُ؟ قَالَ : «خَوْفٌ أَوْ مَرَضٌ» - . لَمْ تُقْبَلْ مِنْهُ الصَّلَاةُ الَّتِي صَلَّى .» [«المشكاة»] . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : [وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ مَرْوَةَ أَبُو إِسْحَاقَ .

(من سمع المنادي) أي : صوت المنادي والمؤذن ومن مبتدأ (فلم يمتعه) أي : السامع (من اتباعه) أي : المؤذن (قالوا) أي : الصحابة (قال) أي : النبي ﷺ (لم تقبل) أي : قبولاً كاملاً وهو خير من ، وهذا موضع الترجمة (منه) أي : من السامع القاعد في بيته . قال المنذري : في إسناده أبو جناب يحيى بن أبي حية الكلبي وهو ضعيف . والحديث أخرجه ابن ماجه [٧٩٣] بنحوه ، وإسناده أمثل ، وفيه نظر .

٥٥٢ - (حسن صحيح) حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ ، ثنا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ بَهْلَكَةَ ، عَنْ أَبِي رَزِينٍ ، عَنْ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ ، أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي رَجُلٌ ضَرِيرٌ الْبَصَرِ ، سَامِعٌ الدَّارِ ، وَلِي قَائِدٌ لَا يَلَاوُئُنِي ^(١) ، فَهَلْ لِي رُخْصَةٌ أَنْ أَصْلِيَ فِي بَيْتِي؟ قَالَ : «هَلْ تَسْمَعُ النَّدَاءَ؟» قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : «لَا أَجِدُ لَكَ رُخْصَةً» .

٢١٧/١

(ضريير البصر) أي : أعمى (سامع الدار) أي : بعيد الدار (ولي قائد) القائد هو الذي يمسك يد الأعمى ويأخذها ويذهب به حيث شاء ويجره (لا يلاوئني) قال الخطابي : هكذا يروى في الحديث والصواب لا يلائمني أي : لا يوافقي ولا يساعدي ، فأما الملاومة فأنها مفاعلة من اللوم وليس هذا موضعه ، وفي هذا دليل على أن حضور الجماعة واجب ولو كان ذلك ندباً لكان أولى من يسمعه التخلف عنها أهل الضرر والضعف ، ومن كان في مثل حال ابن أم مكتوم وكان عطاء بن أبي رباح يقول : ليس لأحد من خلق الله في الحضر والقرية رخصة إذا سمع النداء في أن يدع الصلاة جماعة .

وقال الأوزاعي : لاطاعة للوالد في ترك الجمعة والجماعات يسمع النداء أو لم يسمع . وكان أبو ثور يوجب حضور الجماعة . واحتج هو وغيره بأن الله عز وجل أمر رسول الله ﷺ أن يصلي جماعة في صلاة الخوف ولم يعذر في تركها فعقل أنها في حال الأمن أوجب . وأكثر أصحاب الشافعي على أن الجماعة فرض على الكفاية لا على الأعيان وتولوا حديث ابن أم مكتوم على أنه لا رخصة لك إن طلبت فضيلة الجماعة وأنت لا تحرز أجراها مع التخلف عنها

(١) في «نسخة» : «لا يَلَاوِئُنِي» . (منه) .

592

(صلى بنا رسول الله ﷺ) أي: ملتبساً بنا أو أثناً فالباء للتعدية أو جعلنا مصليين خلفه (يوماً) أي: من الأيام (الصحيح) أي: صلاته (أشاهد فلان) أي: أحاضر صلاتنا هذه (قال أشاهد فلان) أي: آخر (إن هاتين الصلاتين) أي: صلاة الصبح ومقابلتها باعتبار الأول والآخر يعني الصبح والعشاء. وقال ابن حجر المكي: وأشار إلى العشاء لحضورها بالقوة لأن الصبح مذكورة بها نظراً إلى أن هذه مبتدأ النوم وتلك منتهاه قاله في «المرقاة» (أثقل الصلوات على المنافقين) لغلبة الكسل فيهما ولقلة تحصيل الرياء لهما (ولو تعلمون) أنتم أيها المؤمنون (ما فيهما) من الأجر والثواب الزائد لأن الأجر على قدر المشقة (لايتوهما) أي: الصبح والعشاء (ولو حبوا) أي: زحفاً ومشياً (على الركب) قال الطيبي: حبواً خبر كان المحذوف أي ولو كان الإتيان حبواً وهو أن يمشي على يديه وركبته أو استه، ويجوز أن يكون التقدير ولو أتيتوهما حبواً أي حابين تسمية بالمصدر مبالغة (وإن الصف الأول) أي: في القرب من الله تعالى والبعد من الشيطان الرجيم (على مثل صف الملائكة) وقال الطيبي: شبه الصف الأول في قربهم من الإمام بصف الملائكة في قربهم من الله تعالى، والجار والمجرور خبر إن والمتعلق كائن (ما فضيلته) أي: الصف الأول (لايتقدموه) أي: سبقتم إليه (وإن صلاة الرجل مع الرجل أزكى) أي: أكثر ثواباً (من صلاته وحده) قال الطيبي: من الزكاة بمعنى النمو أو الشخص آمن من رجس الشيطان وتسويته من الزكاة بمعنى الطهارة (وصلاته) بالنصب أو بالرفع (مع الرجلين أزكى) أي: أفضل (مع الرجل) أي: الواحد (وما كثر فهو أحب) قال ابن الملك: ما هذه موصولة والضمير عائد إليها وهي عبارة عن الصلاة أي: الصلاة التي كثر المصلون فيها فهو أحب وتذكير هو باعتبار لفظ ما انتهى. ويمكن أن يكون المعنى وكل موضع من المساجد كثر فيه المصلون فذلك الموضع أفضل قاله في «المرقاة».

قال المنذري: والحديث أخرجه النسائي [٨٤٣] مطولاً، وأخرجه ابن ماجه [٧٩٠] بنحو مختصراً، قال البيهقي [٦٧/٣-٦٨]: أقام إسناده شعبة والثوري وإسرائيل في آخرين، عبدالله بن أبي بصير سمعه من أبيه مع أبيه وسمعه أبو إسحاق منه ومن أبيه قاله شعبة وعلي بن المديني.

٥٥٥ - (صحيح) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، نَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ، نَا سَعْدِيَّانَ، عَنْ أَبِي سَهْلٍ - يَنْبَغِي عُثْمَانَ بْنُ حَكِيمٍ -، ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَمْرَةَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ، كَانَ كَقِيَامِ نِصْفِ لَيْلَةٍ، وَمَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ وَالْفَجْرَ فِي جَمَاعَةٍ، كَانَ كَقِيَامِ لَيْلَةٍ». [م].

(كقيام ليلة) أي: كأجر قيامها. قال المنذري: والحديث أخرجه مسلم [٦٥٦]، والترمذي [٢٢١١] ولفظ مسلم: «من صلى العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل، ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما صلى الليل كله» فجعل بعضهم حديث مسلم على ظاهره وأن جماعة العتمة توازي في فضيلتها قيام نصف ليلة وصلاة الصبح في جماعة توازي في فضيلتها قيام ليلة، واللفظ الذي خرجه أبو داود تفسيره ويبين أن المراد بقوله: «ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما صلى الليل كله» يعني: ومن صلى الصبح والعشاء. وطرق هذا الحديث مصرحة بذلك وإن كل واحد منهما يقوم مقام نصف ليلة وإن اجتماعهما يقوم مقام ليلة.

٤٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْمَشْيِ إِلَى الصَّلَاةِ

٥٥٦ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، ثَنَا يَحْيَى، عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْأَبَدُ فَالْأَبَدُ مِنَ الْمَسْجِدِ، أَكْثَمُ أَجْرًا».

(فالأبعد) قال العيني: يمكن أن يكون الفاء هـ هنا للترتيب مع تفاوت من بعض الوجوه، ويجوز أن تكون الفاء هـ هنا بمعنى ثم بمعنى أبعدهم ثم أبعدهم (أعظم أجراً) نصب على التمييز فيه أن سبب أعظمية الأجر في الصلاة هو بعد المشئ وهو المسافة وذلك لوجود المشقة فيه، وفيه الدلالة على فضل المسجد البعيد لأجل كثرة الخطي. قال المنذري: والحديث أخرجه ابن ماجه [٧٨٢].

٥٥٧ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الثَّقَلِيُّ، نَا زُهَيْرٌ، نَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ: أَنَّ أَبَا عُمَانَ^(١) [التَّهْدِي] حَدَّثَهُ، عَنْ أَبِي بِنِ كَنْبٍ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ لَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ مَعْنَى يُصَلِّي الْقِبْلَةَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ أَبْعَدَ مَنَزَلًا مِنَ الْمَسْجِدِ مِنْ ذَلِكَ الرَّجُلِ، وَكَانَ لَا تُحْطُهُ صَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ، فَقُلْتُ: لَوْ اشْتَرَيْتَ حِمَارًا تَرْكَبُهُ فِي الرَّمْضَاءِ وَالطَّلَمَةِ؟ فَقَالَ: مَا أَحْبَبْتُ أَنْ مَنَزِلِي إِلَى جَنْبِ الْمَسْجِدِ، فَنَبِي الْحَدِيثِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنْ [قَوْلِهِ] ذَلِكَ؟ فَقَالَ: أَرَدْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْ يَكْتُبَ لِي إِتْبَالِي إِلَى الْمَسْجِدِ، وَرُجُوعِي إِلَى أَهْلِي إِذَا رَجَعْتُ، فَقَالَ: «أَعْطَاكَ اللَّهُ ذَلِكَ كُلَّهُ، أَنْطَاكَ اللَّهُ [جُلَّ] وَعَزًّا مَا أَحْسَبْتَ كُلَّهُ أَجْمَعًا». [م].

(أبعد) بالنصب هو المفعول الثاني لقوله: لا أعلم (منزلاً) نصب على التمييز (وكان لا تخطئه) أي: لا تفوت ذلك الرجل (في الرضاء) أي: أبلغ (فسأله) أي: فسأل النبي ﷺ الرجل (عن ذلك) الحال (فقال) الرجل (إقبالي) أي: ذهابي (فقال) أي: النبي ﷺ (أعطاك الله ذلك كله) فيه إثبات الثواب في الخطأ في الرجوع من الصلاة كما يثبت في الذهاب (أنطاك الله) أي: أعطاك هي لغة أهل اليمن في أعطى وقرئ: ﴿إِنَّا أَنْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ بالنون بدل العين قاله في «مرقاة الصعود» (ما احتسبت) أي: طلبت فيه وجه الله وثوابه قال ابن الأثير في «النهاية»: الاحتساب في الأعمال الصالحة وعند المكروهات هو البدار أي: الإسراع إلى طلب الأجر وتحصيله بالتسليم والصبر أو باستعمال أنواع البر والقيام بها على المرسوم فيها طلباً للثواب المرجو منها (كله أجمع) هو تأكيد لكله.

قال المنذري: والحديث أخرجه مسلم [٦٦٣]، وابن ماجه [٧٨٣] بمعناه.

٥٥٨ - (حسن) حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ، نَا الْهَيْثَمُ بْنُ حَمِيدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ الْقَاسِمِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي أُمَانَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ مَتَطَهَّرًا إِلَى صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ، فَأَجْرُهُ كَأَجْرِ الْحَاجِّ الْمُحْرَمِ، وَمَنْ خَرَجَ إِلَى تَشْيِيعِ الضُّعْفَى لَا يَنْتَفِيسَ إِلَّا لِبَاءَةٍ، فَأَجْرُهُ كَأَجْرِ الْمُغْتَبِرِ، وَصَلَاةٌ عَلَى آثَرِ صَلَاةٍ لَا تَقْوَى بَيْنَهُمَا، كِتَابٌ فِي عَيْنَيْنِ». ٢١٩/١

(من خرج من بيته متطهراً إلى صلاة) حال، أي: فاصداً إلى المسجد مثلاً لأداء الصلاة (مكتوبة فأجره كالحاج) قال زين العرب: أي كامل أجره، وقيل: كأجره من حيث أنه يكتب له بكل خطوة أجر كالحاج وإن تغاير الأجران كثرة وقلة أو كمية وكيفية، أو من حيث أنه يستوفي أجر المصلين من وقت الخروج إلى أن يرجع وإن لم يصل، إلا في بعض تلك الأوقات، كالحاج فإنه يستوفي أجر الحاج إلى أن يرجع، وإن لم يحج إلا في عرفة. قاله في «المرقاة» (المحرم) شبه بالحاج المحرم لكون التطهر من الصلاة بمنزلة الإحرام من الحج لعدم جوازهما بدونهما، ثم

(١) (في التهنية): «أن أبا عثمان رضي الله عنه».

إن الحاج إذا كان محرماً كان ثوابه أتم فكذلك الخارج إلى الصلاة إذا كان متطهراً كان ثوابه أفضل . كذا في «المرقاة» (ومن خرج إلى تسبيح الضحى) أي : صلاة الضحى وكل صلاة تطوع تسيحة وسبحة . قال الطيبي : المكتوبة والنافلة وإن اتفقتا في أن كل واحدة منهما يسبح فيها إلا أن النافلة جاءت بهذا الاسم أنحص من جهة أن التسيحات في الفرائض والنوافل سنة ، فكأنه قيل للنافلة تسيحة على أنها شبيهة بالأذكار في كونها غير واجبة . وقال ابن حجر المكي : ومن هذا أخذنا قولهم السنة في الضحى فعلها في المسجد ويكون من جملة المستثنيات من خبر : «أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة»^(١) انتهى . وفيه أنه على فرض صحة حديث المتن يدل على جوازها لا على أفضلية أو يحتمل على من لا يكون له مسكن أو في مسكنه شاغل ونحوه ، على أنه ليس للمسجد ذكر في الحديث أصلاً ، فالمعنى : من خرج من بيته أو سقوه أو شغلته متوجهاً إلى صلاة الضحى تاركاً أشغال الدنيا . كذا في «المرقاة» ما قاله ابن حجر المكي هو ليس بجيد والقول ما قال علي القاري رحمه الله (لا ينصبه) بضم الياء من الإنصاب وهو الإعتاب مأخوذ من نصب بالكسر إذا تعب وأنصبه غيره أي : اتعبه . ويروى بفتح الياء من نصبه أي : أقامه قاله زين العرب : وقال التوريشي : هو بضم الياء والفتح احتمال لغوي لا أحققه رواية (إلا إياه) أي : لا يتعبه الخروج إلا تسبيح الضحى ، ووضع الضمير المنصوب موضع المرفوع أي : لا يخرجوه ولا يزعموه إلا هو كالعكس في حديث الوسيلة وأرجو أن أكون أنا هو . قاله الطيبي . قال ابن الملك : وقع الضمير المنصوب موضع المرفوع لأنه استثناء مفرغ يعني لا يتعبه إلا الخروج إلى تسبيح الضحى (فأجره كأجر المعتمر) فيه إشارة إلى أن العمرة سنة . قاله في «المرقاة» (وصلاة على إثر صلاة) بكسر الهمزة ثم السكون أو بفتحين أي : عقيبها (لا لغو بينهما) أي : بكلام الدنيا (كتاب) أي : عمل مكتوب (في بعينين) فيه إشارة إلى رفع درجتها وقبولها . قال علي القاري : وهو علم لديوان الخير الذي دون فيه أعمال الأبرار . قال تعالى : ﴿ كَلَّا إِذَا كُتِبَ الْأَمْرُ لَمْ يَلْتَمِمْ لِي مَلِيًّا ﴾ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ ﴿ كُتِبَ الْمَرْهُومُ ﴾ يَهْدِيهِ الْمُرْسَلُونَ ﴿ [المطففين] منقول من جمع عَلِيٍّ فعمل من العلو سمي به لأنه مرفوع إلى السماء السابعة تكريماً ولأنه سبب الارتقاء إلى أعلى الدرجات ، والعلية بتشديد اللام والياء الغرفة . كذا قاله بعضهم ، وقيل : أراد أعلى الأمكنة وأشرف المراتب أي : مداومة الصلاة من غير تخلل ما ينافيها لا شيء من الأعمال أعلى منها فكفى عن ذلك بعينين . انتهى . وقال في «مرقاة الصعود» : هو اسم للسماء السابعة وقيل : لديوان الحفظة ترفع إليه أعمال الصالحين . وكتاب بمعنى : مكتوب . ومن النوادر ما حكوا أن بعضهم صحف هذا الحديث فقال : كنار في غلس ، فليل له : وما معنى غلس فقال : لأنها فيه يكون أشد انتهى . قال المنذري : القاسم أبو عبد الرحمن فيه مقال .

٥٥٩ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ، نَابُؤُ مَعَاوِيَةَ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي جَمَاعَةٍ تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ وَصَلَاتِهِ فِي سُوقِهِ خَمْسًا وَعِشْرِينَ دَرَجَةً ، وَذَلِكَ بِأَنَّهُ أَحَدُكُمْ إِذَا تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ، وَكَلَّمَ الْمَسْجِدَ لَا يُرِيدُ إِلَّا الصَّلَاةَ ، وَلَا يَنْهَرُهُ - بَعْنِي -^(٢) إِلَّا الصَّلَاةَ ، ثُمَّ لَمْ يَخْطُ خَطْوَةً

(١) أخرجه البخاري (٧٣١) من حديث زيد بن ثابت .

(٢) في نسخة . (منه) .

(٣) في نسخة . (منه) .

لَا رَفْعَ لَهُ بِهَا دَرَجَةٌ، [و] «حُطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ، حَتَّى يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ، فَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ كَانَ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَتْ الصَّلَاةُ هِيَ تَحْسِبُهُ، وَالْمَلَائِكَةُ يَصْلُونَ عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مَجْلِسِهِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ، وَيَقُولُونَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ، اللَّهُمَّ ثَبِّ عَلَيْهِ، تَأَمَّلْ يَوْزُ فِيهِ، أَوْ يُحْدِثْ فِيهِ». [ق].

(صلاة الرجل) أي: ثواب صلاته (على صلاته في بيته) أي: على صلاة المنفرد، وقوله: في بيته قرينة على هذا إذ الغالب أن الرجل يصلي في بيته منفرداً قاله العيني. قال الحافظ في «الفتح»: قوله: في بيته وفي سوقه، مقتضاها أن الصلاة في المسجد جماعة تزيد على الصلاة في البيت وفي السوق جماعة وفرادى. قاله ابن دقيق العيد. قال: والذي يظهر أن المراد بمقابل الجماعة في المسجد الصلاة في غيره منفرداً لكنه خرج مخرج الغالب في أن من لم يحضر الجماعة في المسجد صلى منفرداً (خمساً) نصب على أنه مفعول لقوله تزيد نحو قولك: زدت عليه عشرة ونحوها. قاله العيني (وذلك) إشارة إلى التضعيف والزيادة (بأن أحدكم) يجوز أن تكون الباء للسببية (فأحسن الوضوء) الإحسان في الوضوء إسباغه برعاية السنن والآداب (لا يريد إلا الصلاة) جملة حالية والمضارع المنفي إذا وقع حالاً يجوز فيه الواو وتركه (ولا ينهزه) قال النووي: هو بفتح أوله وفتح الهاء وبالزاي أي: لا تنهضه وتقيمه. انتهى. قال الخطاي: معناه لا يبعثه ولا يشخصه إلا ذلك ومن هذا انتهاز الفرصة، وهو الانبعاث لها والبدار إليها (لم يخطئ) بفتح أوله وضم الطاء قاله الحافظ. ومعناه: لم يمش (خطوة) ضبطناه بضم أوله ويجوز الفتح. قال الجوهري: الخطوة بالضم ما بين القدمين وبالفتح المرة الواحدة، وجزم العمري أنها هنا بالفتح.

قال القرطبي: إنها في روايات مسلم بالضم والله أعلم. قاله الحافظ (إلا رفع له) أي: لأحدكم (بها) أي: بهذه الخطوة (كان في صلاة) أي: حكماً أخروياً يتعلق به الثواب (ما كانت الصلاة هي تجسه) كلمة ما للمدة، أي: مدة دوام حبس الصلاة إياه (يصلون على أحدكم) أي: يدعون ويستغفرون لكم (ما دام في مجلسه الذي صلى فيه) وفي رواية البخاري [٦٤٧]: «ما دام في صلاة» قال الحافظ: أي في المكان الذي أوقع فيه الصلاة من المسجد وكأنه خرج مخرج الغالب وإلا فلو قام إلى بقعة أخرى من المسجد مستمراً على نية انتظار الصلاة كان كذلك (اللهم تب عليه) أي: وفقه للتوبة أو اقبلها منه أو ثبته عليها (ما لم يؤذ فيه) والمعنى: ما لم يؤذ في مجلسه الذي صلى فيه أحداً بقوله أو فعله (أو يحدث فيه) بالجزم من الإحداث بمعنى الحدث لا من التحديث أي: ما لم يبطل وضوءه.

قال المنذري: والحديث أخرجه البخاري [٦٤٧]، ومسلم [٦٤٩]، والترمذي [٦٠٣]، وابن ماجه [٢٨١]، ٧٧٤، ٧٩٩ بنحوه.

٥٦٠ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى، ثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِلَالِ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الصَّلَاةُ فِي جَمَاعَةٍ تَعْدِلُ خَمْسًا وَعِشْرِينَ صَلَاةً، فَإِذَا صَلَّاهَا فِي فَلَاةٍ فَاتَمَّ رُكُوعَهَا وَسُجُودَهَا بَلَغَتْ خَمْسِينَ صَلَاةً». [بخ، الشطر الأول منه].

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قَالَ عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي الْفَلَاةِ تُضَاعَفُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي الْجَمَاعَةِ» وَسَأَقِ الْحَدِيثَ.

(في فلاة) قال في «المصباح»: الفلاة الأرض لا ماء فيها والجمع فلا، مثل حصة وحصا (بلغت خمسين صلاة) أي: بلغت صلاته تلك خمسين صلاة، والمعنى: يحصل له أجر خمسين صلاة وذلك يحصل له في الصلاة مع الجماعة، لأن الجماعة لا تتأكد في حق المسافر لوجود المشقة، فإذا صلاها منفرداً لا يحصل له هذا التضعيف وإنما يحصل له إذا صلاها مع الجماعة خمسة وعشرين لأجل أنه صلاها مع الجماعة وخمسة وعشرون أخرى للتي هي ضعف تلك لأجل أنه أتم ركوع صلاته وسجودها وهو في السفر الذي هو مظنة التخفيف. قاله العيني. وفي «النيل» قوله: «فإذا صلاها في فلاة» هو أعم من أن يصلها منفرداً أو في جماعة.

قال ابن رسلان: لكن حمله على الجماعة أولى، وهو الذي يظهر من السياق. انتهى. قال الشوكاني: والأولى حمله على الأفراد لأن مرجع الضمير في حديث الباب من قوله صلاها إلى مطلق الصلاة لا إلى المفيد بكونها في جماعة، ويدل على ذلك الرواية التي ذكرها أبو داود عن عبد الواحد بن زياد، لأنه جعل فيها صلاة الرجل في الفلاة مقابلة لصلاته في الجماعة. والحديث يدل على أفضلية الصلاة في الفلاة مع تمام الركوع والسجود، وأنها تعدل خمسين صلاة في جماعة، كما في رواية عبد الواحد. انتهى (وساق) أي: عبد الواحد (الحديث) بتمامه.

قال المنذري: والحديث أخرجه ابن ماجه (٧٨٨) مختصراً، وفي إسناده هلال بن ميمن الجهني الرملي كنية أبو المغيرة. قال يحيى بن معين: ثقة، وقال أبو حاتم الرازي: ليس بقوى، يكتب حديثه.

٥٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَشْنِيِّ إِلَى الصَّلَاةِ فِي الظُّلَمِ

بضم الظاء وفتح اللام جمع ظلمة.

٥٦١ - (صحيح) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، نَا أَبُو عُبَيْدَةَ الْخَدَّادُ، نَا إِسْمَاعِيلُ [أَبُو سُلَيْمَانَ] (١) الْكَحَالُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَوْسٍ، عَنْ بُرَيْدَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَغْتَرُّ الْمَشَائِئُ فِي الظُّلَمِ إِلَى الْمَسَاجِدِ، بِالنُّورِ النَّامِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

(بشر المشائين) جمع المشاء وهو كثير المشي (في الظلم) جمع ظلمة (بالنور) متعلق ببشر (النار يوم القيامة) قال الطبري: في وصف النور بالنار وتقيدته بيوم القيامة تلميح إلى وجه المؤمنين يوم القيامة في قوله تعالى: ﴿تُورِيهِمْ يَسَعَ بَيْتٍ أُنِيرُهُمْ وَأُورِيهِمْ يَتَوَلَّوْنَ رُكَا أُنِيرُهُمْ لَكَ نُورُكَ﴾ [التحریم: ٨] وإلى وجه المنافقين في قوله تعالى: ﴿أَنظُرُوا نَفْسِي مِنْ قُرُونٍ﴾ [الحديد: ١٣] انتهى. قال المنذري: والحديث أخرجه الترمذي (٢٢٣)، وقال هذا حديث غريب. وقال الدارقطني: تفرد به إسماعيل بن سليمان الضبي البصري الكحال عن عبدالله بن أوس.

٥١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْهَدْيِ فِي الْمَشْنِيِّ إِلَى الصَّلَاةِ

قال في «المصباح»: الهدى مثال فلس السيرة يقال: ما أحسن هديه والسيرة الطريقة وأيضاً الهيئة والحالة. انتهى والمعنى: هذا باب في بيان أن من يخرج إلى المسجد لأداء الصلاة كيف يكون سيرته وطريقته في المشي؟.

٥٦٢ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَبْيَارِيُّ، أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ عَمْرٍو حَدَّثَهُمْ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ قَيْسٍ، [قَالَ]: ثَبِي سَعْدُ بْنُ إِسْحَاقَ، ثَبِي أَبُو ثَمَامَةَ الْخَطَّاطُ: أَنَّ كَعْبَ بْنَ عُجْرَةَ أَذْرَكَهُ وَهُوَ يُرِيدُ الْمَسْجِدَ - أَذْرَكَهُ أَحَدُهُمَا صَاحِبُهُ - قَالَ: فَوَجَدَنِي وَأَنَا مُشَبَّهٌ بِدَيْبِي، فَتَهَانِي عَنْ ذَلِكَ وَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَأَحْسَنَ

(١) في نسخة: «ابن سليمان». (مت).

وَمُضَوَّةٌ، ثُمَّ خَرَجَ قَائِماً إِلَى الْمَسْجِدِ فَلَا يُشَبِّكُ يَدَيْهِ، فَإِنَّهُ فِي صَلَاةٍ.

(أبو ثمامة الحنطاط) بمهملة ونون حجازي مجهول الحال من الثالثة. قاله في «التقريب» (أن كعب بن عجرة أدركه) أي: أبا ثمامة الحنطاط (وهو) أي: ثمامة^(١) والجملة حالية (يريد المسجد) وللصلاة وهذه الجملة مشعرة بأن كعباً أدرك أبا ثمامة في طريق المسجد فلقى أحدهما صاحبه، وكان أبو ثمامة مشبكاً يديه، وصار الإدراك من الجانبين، وإليه أشار بقوله (أدرك أحدهما صاحبه) والظاهر أن هذه مقولة لأبي ثمامة قالها بصيغة الغائب ثم (قال) أبو ثمامة بإظهار الواقعة (فوجدني) أي كعب بن عجرة (وأنا مشبك يدي) من التشبيك والنهي عنه لمن كان في الصلاة أو لمن خرج إليها أو انتظرها مثلاً لكونه كمن في الصلاة، قاله في «فتح الودود» (ثم خرج عامداً) أي: قاصداً (فلا يشبكن يديه) وقد ورد النهي عن ذلك في أحاديث منها ما أخرجه ابن حبان في «صحيحه» [٢١٥٠] فقال: حدثنا أبو عروبة، حدثنا محمد بن سعدان، حدثنا سليمان بن عبدالله، عن عبيد الله بن عمر، عن زيد بن أبي أنيسة، عن الحكم عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة (حسن صحيح)، أن النبي ﷺ قال له: «يا كعب إذا توضأت فأحسنت الوضوء ثم خرجت إلى المسجد فلا تشبك بين أصابعك فإنك في صلاة» ومنها ما أخرجه الحاكم في «مستدركه» [٢٠٦/١] من حديث إسماعيل بن أمية عن سعيد عن أبي هريرة قال (صحيح): قال رسول الله ﷺ: «إذا توضأ أحدكم في بيته ثم أتى المسجد كان في صلاة حتى يرجع فلا يفعل هكذا وشبك بين أصابعه» وقال حديث صحيح على شرط الشيخين.

ومنها ما رواه ابن أبي شيبة [٥٢٣/١] عن وكيع عن عبدالله بن عبدالرحمن بن موهب عن عمه عن مولى لأبي سعيد وهو مع رسول الله ﷺ (ضعيف) «فدخل رسول الله ﷺ المسجد فرأى رجلاً جالساً وسط الناس وقد شبك بين أصابعه يحدث نفسه، فأومأ إليه رسول الله ﷺ فلم يفتن له، فالتفت إلى أبي سعيد فقال: «إذا صلى أحدكم فلا يشبكن بين أصابعه فإن التشبيك من الشيطان» فإن قلت: هذه الأحاديث، وحديث الباب معارضة لما أخرجه البخاري في «صحيحه» [٤٨١] عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال: «إن المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً وشبك أصابعه» ولما أخرجه البخاري [٤٨٢] عن أبي هريرة في قصة ذي الديدن «ووضع يده اليمنى على اليسرى ثم شبك بين أصابعه» الحديث، وقد ترجم البخاري على هذين الحديثين بجواز تشبيك الأصابع في المسجد وغيره قلت: هذه الأحاديث غير مقابلة لحديث البخاري في الصحة ولا مساوية.

وقال ابن بطلان: وجه إدخال هذه الترجمة في الفقه معارضة بما روي عن النهي من التشبيك في المسجد، وقد وردت فيه مراسيل ومسنند من طرق غير ثابتة. قلت: كأنه أراد بالمسنند حديث كعب بن عجرة الذي ذكرناه.

فإن قلت: حديث كعب هذا رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة [٤٤١]، وابن حبان [٢٠٣٦]، قلت: في إسناده اختلاف فضعفه بعضهم بسببه، وقيل: ليس بين هذه الأحاديث معارضة، لأن النهي إنما ورد عن فعل ذلك في الصلاة أو في المضي إلى الصلاة، وفعله ﷺ ليس في الصلاة ولا في المضي إليها فلا معارضة إذا بقي كل حديث على حiale. فإن قلت في حديث أبي هريرة في قصة ذي الديدن وقع تشبيكه ﷺ وهو في الصلاة، قلت: إنما وقع بعد

(١) كذا في (الهندية)، ولعل الصواب: «أبو ثمامة».

انقضاء الصلاة في ظنه فهو في حكم المتصرف عن الصلاة والرواية التي فيها النهي عن ذلك ما دام في المسجد ضعيفة لأن فيها ضعيفاً ومجهولاً.

وقال ابن المنير: التحقيق أنه ليس بين هذه الأحاديث تعارض إذ المنهي عنه فعله على وجه العبث والذي في الحديث إنما هو لمقصود التمثيل وتصوير المعنى في اللفظ. قاله العيني في «شرح البخاري». وقال الخطابي: تشبيك اليد هو إدخال الأصابع بعضها في بعض والامتناك بها وقد يفعله بعض الناس عبثاً. ويقفل بعضهم ليفرق^(١) أصابعه عندما يجد من التمدد فيها، وربما قعد الانسان فشبك بين أصابعه واحتسب يديه يريد به الاستراحة وربما استجلب به النوم فيكون ذلك سبباً لانقضاء طهره، فقليل لمن تظهر وخرج متوجهاً إلى الصلاة لانتشيك بين أصابعك لأن جميع ما ذكرناه من هذه الوجوه على اختلافها لا يلازم شيء منها الصلاة ولا يتشاكل حال المصلي انتهى. وقوله: فلا يشبكن يديه هو موضع الترجمة.

قال المنذري: والحديث أخرجه الترمذي [٣٨٦] من حديث سعيد المقبري عن رجل غير مسمى عن كعب بن عجرة، وأخرجه ابن ماجه [٩٦٧] من حديث المقبري عن كعب بن عجرة ولم يذكر الرجل.

٥٦٣ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاذٍ بْنِ عَبَادٍ الْعَبْرِيُّ، نَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ يَنْبُلَى بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ مَغْبِيَةَ بْنِ هُرَيْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، قَالَ: حَضَرَ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ الْمَوْتَ فَقَالَ: إِنِّي مُحَدِّثُكُمْ حَدِيثًا مَا أَحَدُكُمْهُ إِلَّا اخْتِسَابًا، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّا تَوَعَّا أَحَدُكُمْ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ، لَمْ يَرْفَعْ قَدَمَهُ الْيُسْرَى إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ حَسَنَةً، وَلَمْ يَضَعْ قَدَمَهُ الْيُسْرَى إِلَّا حَطَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْهُ سَيِّئَةً، فَلْيَقْرَبْ أَحَدُكُمْ أَوْ يُبْعَدْ، فَإِنْ أَقَى الْمَسْجِدَ فَصَلَّى فِي جَمَاعَةٍ غَيْرِ لَهُ، فَإِنْ أَقَى الْمَسْجِدَ وَقَدْ صَلَّوْا بَعْضًا وَيَبْقَى بَعْضٌ صَلَّى مَا أَذْرَكَ، وَأَنْتُمْ مَا يَبْقَى كَانَ كَذَلِكَ، فَإِنْ أَقَى الْمَسْجِدَ وَقَدْ صَلَّوْا فَأَتَمَّ الصَّلَاةَ كَانَ كَذَلِكَ».

(الموت) أي: أمارته (فقال) أي: الأنصاري (اختساباً) أي: لطلب الثواب (فأحسن الوضوء) بأن جمع بين العمل بالفرائض والسنن (إلا حط الله عز وجل) أي: وضع وألقى (عنه) أي: عن الجاني والمريد إلى الصلاة (فليقرّب أحدكم) من باب التفعيل أي: مكانه من المسجد (أو يبعد) من باب التفعيل فإذا بعد أحدكم مكانه من المسجد ويكون هديه وطريقته في المشي أن يأتي المسجد من بعيد يكون الثواب أوفر وأكثر وهو محل الترجمة (وقد صلوا) أي: الحاضرون في المسجد (بعضاً) من الصلاة (ويبقى بعض) من الصلاة (صلى) هذا الرجل الجاني (ما أذرك) من الصلاة مع الإمام (وأنتم ما بقي من الصلاة كان) أي: الأمر (كذلك) أي: يغفر له (وقد صلوا) أي: الناس وما بقي مع الإمام شيء من الصلاة (فأتم الصلاة) أي: هذا الرجل الجاني بعد فراغ صلاة الجماعة (كان كذلك) أي: غفر له.

٥٢ - بَابُ فِيمَنْ خَرَجَ يَرِيدُ الصَّلَاةَ فَسَبَقَ بِهَا

أي: هذا باب في بيان من خرج إلى المسجد لأداء الصلاة وقد فرغ الناس من الصلاة فصلى وحده هل له أجر الجماعة أم لا؟

٥٦٤ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، نَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَغْنِي ابْنُ مُحَمَّدٍ، - عَنْ مُحَمَّدٍ - يَغْنِي ابْنِ

(١) فرقة الأصابع وتفتيحها هي غمز مفاصلها حتى تصوت. (منه).

طَخَلَاةَ، عَنْ مُخْبِصِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَوْفِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ وَضُوءَهُ، ثُمَّ رَاحَ فَوَجَدَ النَّاسَ قَدْ صَلَّوْا، أَعْطَاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَمْلَأُ أَجْرَ مَنْ صَلَّاهَا وَحَضَرَهَا، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أَجْرِهِمْ»^(١) شَيْئًا.

(ثم راح) أي: ذهب إلى المسجد أي وقت كان (أعطاه) أي: الرجل الذي جاء بعد انقضاء صلاة الجماعة (مثل أجر) بفتح اللام هو المفعول الثاني لأعطاه (من صلاها) أي: الصلاة بالجماعة يعني مثل أجر أفرادهم (وحضرها) أي: الصلاة بالجماعة من أولها وهو معطوف على صلى (لا ينقص ذلك) أي: أجر المصلي وحده (من أجبرهم) أي: المصلين بالجماعة (شيئًا) بل لكل واحد من المصلين بالجماعة والمصلي وحده أجر كامل على حدة، وذلك لكمال فضل الله وسعة رحمته، وهذا إذا لم يكن التأخير ناشئاً عن التقصير، ولعله يعطى له بالنية أصل الثواب، وبالتحسر ما فاتته من المضاعفة. قال المنذري: والحديث أخرجه النسائي [٨٥٥].

٥٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي خُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى الْمَسْجِدِ

هل يجوز أم لا ؟

٥٦٥ - (حسن صحيح) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ، وَلَكِنْ لِيَخْرُجْنَ وَهُنَّ تَقِلَّاتٌ».

(لا تمنعوا إماء الله) إماء بكسر الهمزة والمد جمع أمة. قال الخطابي: وقد استدل بعض أهل العلم بعموم قوله عليه السلام: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله» على أنه ليس للزوج منع زوجته من الحج لأن المسجد الحرام الذي يخرج إليه الناس للحج والطواف أشهر المساجد وأعظمها حرمة فلا يجوز للزوج أن يمنعها من الخروج إليه، لأن المساجد كلها دونه وقصده واجب. انتهى. (ولكن ليخرجن وهن تقيلات) بفتح التاء المثناة وكسر الفاء، أي: غير متطيبات، يقال: امرأة تفل إذا كانت متغيرة الريح كذا قال ابن عبد البر وغيره قاله الشوكاني. وفي «المعالم»: التفل سوء الرائحة يقال: امرأة تفل إذا لم تطيب ونساء تفلت انتهى. وإنما أمرن بذلك «ونهين عن التطيب» كما في رواية مسلم [٤٤٣] عن زينب لثلا يحركن الرجال بطييهن ويلحقن بالطيب ما في معناه من المحركات لداعي الشهوة كحسن الملبس والتحلي الذي يظهر أثره والزينة الفاخرة. وفرق كثير من الفقهاء المالكية وغيرهم بين الشابة وغيرها وفيه نظر، لأنها إذا عرت مما ذكر وكانت مسترة حصل الأمن عليها ولا سبعا إذا كان بالليل.

٥٦٦ - (صحيح) حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، ثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ».

(لا تمنعوا إماء الله مساجد الله) قال المنذري: وأخرجه البخاري [٩٠٠]، ومسلم [٤٤٢].

٥٦٧ - (صحيح) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَمَا الْعَوَّامُ بْنُ حَوْسَبٍ، حَدَّثَنِي حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَمْنَعُوا نِسَاءَكُمْ الْمَسَاجِدَ وَيَبُوءُهُنَّ خَيْرٌ لَهُنَّ».

(لا تمنعوا نساءكم المساجد) مقتضى هذا النهي أن منع النساء من الخروج إلى المساجد إما مطلقاً في الأزمان

(١) في «نسخة»: «أجورهم». (مته).

كما في هذه الرواية، وكما في حديث أبي هريرة أو مقيداً بالليل كما في الرواية الآتية، أو مقيداً بالفلس كما في بعض الأحاديث يكون محرماً على الأزواج.

وقال النووي: إن النهي محمول على التنزيه (ويوثقون خير لهن) أي: صلاتهن في بيوتهن خير لهن من صلاتهن في المساجد لو علمن ذلك، لكنهن لم يعلمن فيسألن الخروج إلى المساجد ويعتقدن أن أجرنهن في المساجد أكثر. ووجه كون صلاتهن في البيوت أفضل الأمن من الفتنة، ويتأكد ذلك بعد وجود ما أحدث النساء من التبرج والزينة ومن ثم قالت عائشة ما قالت.

٥٦٨ - (صحيح) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ثنا جَرِيرٌ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اتَّقُوا لِلنِّسَاءِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِاللَّيْلِ» فَقَالَ ابْنُ لُحَيْ: «وَاللَّهِ لَا تَأْذَنُ لَهُنَّ فَيُخْجِلْنَ دَعَلًا، وَاللَّهِ لَا تَأْذَنُ لَهُنَّ». قَالَ فَسَبَّ وَغَضِبَ وَقَالَ: أَتُوقُلُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اتَّقُوا لَهُنَّ» وَتَقُولُ: لَا تَأْذَنُ لَهُنَّ؟! إِي، وليس عند (خ) قصة الابن.

(فقال ابن له) أي: لابن عمر. قال المنذري: وابن عبدالله بن عمر هذا هو بلال بن عبدالله بن عمر جاء مبيئاً في «صحيح مسلم» [٤٤٢] وغيره، وقيل: هو ابنه وائد بن عبدالله بن عمر، ذكره مسلم في «صحيحه» [٤٤٢] أيضاً. انتهى. (فتيحه دغلاً) بفتح الدال والغين المعجمة وهو الفساد والخداع والريبة. قال الحافظ: وأصله الشجر الملتف ثم استعمل في المخادعة لكون المخادع يلف في نفسه أمراً ويظهر غيره، وكأنه قال ذلك لما رأى من فساد بعض النساء في ذلك الوقت وحملته على ذلك الغيرة. (قال أي: مجاهد (فسبه و غضب) الضمير المرفوع راجع إلى ابن عمر والمنصوب إلى ابنه. وفي رواية لمسلم: «فأقبل عليه عبدالله فسبه سباً سيئاً ما سمعته سبه مثله قط» وفسر عبدالله بن هبيرة في رواية الطبراني [١٣٥١] السب المذكور باللعن ثلاث مرات. وإنما أنكر عليه ابن عمر لتصريحه بمخالفة الحديث. وأخذ من إنكار عبدالله على ولده تأديب المعتز على السنن برأيه وعلى العالم بهواه، وتأديب الرجل ولده، وإن كان كبيراً إذا تكلم بما لا ينبغي له، وجواز التأديب بالهجران، فقد وقع في رواية ابن أبي نجيع عن مجاهد عند أحمد [٣٦/٢]: «فما كلمه عبدالله حتى مات» وهذا إن كان محفوظاً يحتمل أن يكون أحدهما مات عقب هذه القصة بسير. قاله الحافظ ابن حجر في «فتح الباري».

٥٤ - بَابُ التَّشْدِيدِ فِي ذَلِكَ

٥٦٩ - (صحيح) حَدَّثَنَا الْقَتَنِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: لَوْ أَذِنْتُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا أَحْدَثْتُ النِّسَاءَ [بَعْدَهُ] لَمَتَّعْنَهُنَّ الْمَسْجِدَ، كَمَا مُنِعَهُ^(١) نِسَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ. قَالَ يَحْيَى: فَقُلْتُ لِعَمْرَةَ: أَمِنَعَهُ^(٢) نِسَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ؟ قَالَتْ: نَعَمْ. [ق]. (لو أذنك رسول الله ﷺ) وفي رواية مسلم [٤٤٥]: «لو أن رسول الله ﷺ رأى» (ما أحدث النساء) من الزينة والطيب وحسن الثياب وغيرهما (كما منعه نساء بني إسرائيل) الضمير المنصوب في منعه يرجع إلى المسجد وفي

(١) في «نسخة»: «منعت». (منه).

(٢) في «نسخة»: «أمنعت». (منه).

بعض النسخ كما منعت (قالت: نعم) الظاهر أنها تلقته عن عائشة، ويحتمل أن يكون عن غيرها، وقد ثبت ذلك من حديث عروة عن عائشة موقوفاً أخرجه عبدالرزاق [٥١١٤] بإسناد صحيح ولفظه: قالت: «كن نساء بني إسرائيل يتخذن أرجلاً من خشب ينشرفن للرجال في المساجد فحرم الله عليهن المساجد، وسلطت عليهن الحبيضة» وهذا وإن كان موقوفاً لكن حكمه حكم الرفع لأنه لا يقال بالرأي.

وتمسك بعضهم بقول عائشة في منع النساء مطلقاً وفيه نظر إذ لا يترتب على ذلك تغير الحكم لأنها علقتة على شرط لم يوجد بناء على ظن ظنته فقالت: «لو رأى لمنع»، فيقال: عليه لم ير ولم يمنع فاستمر الحكم حتى إن عائشة لم تصرح بالمنع وإن كان كلامها يشعر بأنها كانت ترى المنع. وأيضاً فقد علم الله سبحانه ما سيحدثن فما أوحى إلى نبيه بمنعهن ولو كان ما أحدثن يستلزم منعهن من المساجد لكان منعهن من غيرها كالأسواق أولى وأيضاً فالإحداث إنما وقع من بعض النساء لا من جميعهن، فإن تعين المنع فليكن لمن أحدثت.

والأولى أن ينظر إلى ما يخشى منه الفساد فيجتنب لإشارته ﷺ إلى ذلك بمنع التطيب والزينة، وكذلك التقييد بالليل. كذا في «فتح الباري». قال المنذري: وأخرجه البخاري [٨٦٩]، ومسلم [٤٤٥].

٥٧٠ - (صحيح) حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، أَنَّ عُمَرَو بْنَ عَاصِمٍ حَدَّثَهُمْ، قَالَ: «ثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مُزَيْقٍ، عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ الثَّيِّبِ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ الْمَرْأَةِ فِي بَيْتِهَا أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهَا فِي حُجْرَتِهَا، وَصَلَاتُهَا فِي مَخْدَعِهَا أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهَا فِي بَيْتِهَا».

(صلاة المرأة في بيتها) أي: الداخلاني لكمال سترها (أفضل من صلاتها في حجرتها) أي: صحن الدار قال ابن الملك: أراد بالحجرة ما تكون أبواب البيوت إليها وهي أدنى حالاً من البيت (وصلاتها في مخدعها) بضم الميم وتفتح وتكسر مع فتح الدال في الكل وهو البيت الصغير الذي يكون داخل البيت الكبير يحفظ فيه الأمتعة النفيسة، من الخدع وهو إخفاء الشيء أي: في خزانها أفضل من صلاتها في بيتها لأن مبنى أمرها على التستر.

٥٧١ - (صحيح) حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، ثَنَا الْيُوبُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ تَرَكْنَا هَذَا الْبَابَ لِلنِّسَاءِ قَالَ نَافِعٌ: فَلَمْ يَدْخُلْ مِنْهُ ابْنُ عُمَرَ حَتَّى مَاتَ. (وهو مكرر [٤٦٢]).

قَالَ أَبُو دَاوُدَ (ضعيف الإسناد): رَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ الْيُوبِ، عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ، وَهَذَا أَصَحُّ. (فلم يدخل منه ابن عمر حتى مات) وهذا مشهور من سيرة ابن عمر رضي الله عنه أنه كان شديد الاتباع لأئثار رسول الله ﷺ. روى ابن ماجه [٤] عن أبي جعفر قال (صحيح): «كان ابن عمر إذا سمع من رسول الله ﷺ حديثاً لم يتعدّه ولم يقصر دونه» وروى أحمد [٣٢/٢] بسند صحيح عن مجاهد قال: «كنت أسافر مع ابن عمر في سفر فحاد عنه فستل لم فعلت قال: رأيت رسول الله ﷺ فعل هذا ففعلت» وروى البزار [١٢٩]، «الكشف» [١] عن ابن عمر «أنه كان يأتي شجرة بين مكة والمدينة فيقبل تحتها ويخبر أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك» وروى البزار [١٢٧] «الكشف» [١] بسند حسن عن زيد بن أسلم قال: «رأيت ابن عمر محلول الإزار وقال: رأيت رسول الله ﷺ محلول الإزار» (وهذا أصح) أي: رواية إسماعيل أصح من رواية عبدالوارث.

السعي: العدو.

٥٧٢ - (حسن صحيح) ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، ثَنَا عَنَبَةُ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الشَّيْبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا أَيْمَنَتِ الصَّلَاةُ، فَلَا تَأْتِيهَا تَسْوُونَ، وَأَتَوْهَا تَمْشُونَ، وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا». [ق].

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: ^(١) كَذَا قَالَ الزُّهْرِيُّ، وَابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، وَإِسْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، وَمَعْمَرٌ، وَشُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: «وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا».

(شاذ) وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ وَحْدَهُ: «فَأَقْضُوا».

(صحيح) وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَجَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «فَأَتِمُّوا».

وَإِبْنُ مَسْعُودٍ، عَنِ الثَّيِّبِ ﷺ، وَأَبُو قَتَادَةَ وَأَنَسُ، عَنِ الثَّيِّبِ ﷺ، كُلُّهُمْ قَالُوا ^(٢): «فَأَتِمُّوا».

(فَلَا تَأْتِيهَا تَسْوُونَ) أَي: لَا تَأْتُوا الصَّلَاةَ مُسْرِعِينَ فِي الْمَشْيِ وَإِنْ خَفْتُمْ فَوْتَ الصَّلَاةِ. وَقَالَ الطَّبْرِيُّ: لَا يَقَالُ هَذَا مَنَافَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَتِمُّوا﴾ لِأَنَّا نَقُولُ: الْمَرَادُ بِالسَّعْيِ فِي الْآيَةِ الْقَصْدُ، يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة: ٩] أَي: اشْتَغَلُوا بِأَمْرِ الْمَعَادِ وَاتْرَكُوا أَمْرَ الْمَعَاشِ. كَذَا فِي «الْمَرْقَاةِ» (وَأَتَوْهَا تَمْشُونَ) أَي: بِالسَّكِينَةِ وَالطَّمَانِينَةِ (وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ) ضَبَطَهُ الْقُرْطُبِيُّ بِنَسَبِ السَّكِينَةِ عَلَى الْإِغْرَاءِ، وَضَبَطَهُ النَّوَوِيُّ بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهَا جُمْلَةٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ وَالسَّكِينَةُ: الثَّانِي فِي الْحَرَكَاتِ وَاجْتِنَابِ الْعَيْثِ (فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا) قَالَ الْحَافِظُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي»: قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: الْفَاءُ جَوَابُ شَرْطٍ مُحْنُوفٍ أَي: إِذَا بَيَّنْتَ لَكُمْ مَا هُوَ أَوَّلَى بِكُمْ فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا. قُلْتُ: أَوْ التَّقْدِيرُ إِذَا فَعَلْتُمْ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ أَي: فَعَلْتُمْ الَّذِي أَمَرْتُمْ بِهِ مِنَ السَّكِينَةِ وَتَرَكَتُمُ الْإِسْرَاعَ.

وَاسْتَدَلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى حَصُولِ فَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ بِإِدْرَاكِ جُزْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ لِقَوْلِهِ: «فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا» وَلَمْ يَفْضَلْ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ، وَهَذَا قَوْلُ الْجَهْمِيِّ. وَقِيلَ: لَا تَدْرِكُ الْجَمَاعَةُ بِأَقْلٍ مِنْ رَكْعَةٍ لِلْحَدِيثِ (صَحِيحٍ): «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ» وَبِقِيَاسٍ عَلَى الْجَمْعَةِ، وَقَدْ قَدَّمْنَا الْجَوَابَ عَنْهُ فِي مَوْضِعِهِ وَأَنَّهُ وَرَدَ فِي الْأَوَاقَاتِ وَأَنَّ فِي الْجَمْعَةِ حَدِيثًا خَاصًّا بِهَا أَنْتَهَى. قَالَ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ فِي «الْمَعَالِمِ»: قَوْلُهُ فَأَتِمُّوا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الَّذِي يَدْرِكُهُ الْمَرْءُ مِنْ صَلَاةِ إِمَامِهِ هُوَ أَوَّلُ صَلَاتِهِ لِأَنَّ لَفْظَ الْإِتِمَامِ وَاقِعٌ عَلَى بَاقٍ مِنْ شَيْءٍ قَدْ قَدَّمَ سَائِرَهُ وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ فِي أَنَّ مَا أَدْرَكَهُ الْمَسْبُوقُ مِنْ صَلَاةِ إِمَامِهِ هُوَ أَوَّلُ صَلَاتِهِ وَقَدْ رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَبِهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَمَكْحُولٌ وَعَطَاءُ وَالزَّهْرِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهَ.

وَقَالَ سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ: هُوَ آخِرُ صَلَاتِهِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَقَدْ رَوَى ذَلِكَ عَنْ مُجَاهِدٍ

(١) فِي نَسَخَةٍ. (مَنْ).

(٢) فِي نَسَخَةٍ. (مَنْ). وَوَصَلَ الشَّيْخَانِ حَدِيثَ أَبِي قَتَادَةَ، وَوَصَلَ حَدِيثَ أَنَسٍ أَحْمَدُ (٢٢٩/٣) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

وابن سيرين، واحتجوا بما روي في هذا الحديث من قوله عليه السلام: «وما فاتكم فاقضوا» قالوا: والقضاء لا يكون إلا للفائت. قلت: قد ذكر أبو داود في هذا الباب أن أكثر الرواة أجمعوا على قوله عليه السلام «وما فاتكم فاتموا» وإنما ذكر عن شعبة عن سعد بن إبراهيم بن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «صلوا ما أدرتكم واقضوا ما سبقتم» قال وكذا قال ابن سيرين عن أبي هريرة، وكذا قال أبو رافع عن أبي هريرة. قلت: وقد يكون القضاء بمعنى الأداء للأصل كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ﴾ [الجمعة: ١٠] الآية، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قُضِيََتْ مَنَاسِكُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠] وليس يعني من هنا قضاء لفائت، فيحتمل أن يكون قوله عليه السلام: «وما فاتكم فاقضوا» أي: أدوه في تمام جمعاً بين قوله عليه السلام: «فاتموا»، وبين قوله عليه السلام: «فاقضوا» ونظيراً للاختلاف بينهما. انتهى كلامه. قال المنذري: وأخرجه البخاري [٦٣٦]، ومسلم [٦٠٢]، وابن ماجه [٧٧٥].

٥٧٣ - (صحيح) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الطَّيَالِسِيُّ، ثنا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبرَاهِيمَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اتُوا الصَّلَاةَ وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ، فَصَلُّوا مَا أَدْرَكْتُمْ، وَاقْضُوا مَا سَبَقَكُمْ».

(صحيح) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَكَذَا قَالَ ابْنُ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «وَلْيُقْضِ»^(١). [م].

وكذا قَالَ أَبُو رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٢)، وَأَبُو ذَرٍّ رَوَى عَنْهُ «فَاتِمُوا» و«اقْضُوا» وَاخْتَلَفَ فِيهِ.

(اتوا الصلاة وعليكم السكينة) الحكمة في شرعية هذا الأدب تستفاد من زيادة وقعت في مسلم [١٥٢] من طريق العلاء عن أبيه عن أبي هريرة فذكر نحو حديث الباب، وقال في آخره: «فإن أدرتكم إذا كان يبعد إلى الصلاة فهو في صلاة» أي: أنه في حكم المصلي فينبغي له اعتماد ما ينبغي للمصلي اعتماده، واجتناب ما ينبغي للمصلي اجتنابه (فصلوا ما أدرتكم واقضوا ما سبقكم) قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: إن أكثر الروايات ورد بلفظ: فاتموا وأقلها بلفظ: فاقضوا وإنما تظهر فائدة ذلك إذا جعلنا بين الإتمام والقضاء مغايرة، لكن إذا كان مخرج الحديث واحداً واختلف في لفظة منه وأمكن رد الاختلاف إلى معنى واحد كان أولى، وهنا كذلك لأن القضاء وإن كان يطلق على الفائت غالباً لكنه يطلق على الأداء أيضاً، ويرد بمعنى الفراغ كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا﴾ [الجمعة: ١٠] ويرد بمعان أخر، فيحتمل قوله هنا فاقضوا على معنى الأداء أو الفراغ فلا يغير قوله فاتموا، فلا حجة فيه لمن تمسك برواية: فاقضوا على أن ما أدركه المأموم هو آخر صلاته حتى استحب له الجهر في الركعتين الأخيرتين وقراءة السورة وترك الفوت بل هو أولها وإن كان آخر صلاة إمامه، لأن الآخر لا يكون إلا عن شيء تقدمه.

وأوضح دليل على ذلك أنه يجب عليه أن يشهد في آخر صلاته على كل حال، فلو كان ما يدره مع الإمام آخرأ له لما احتاج إلى إعادة التشهد. وقول ابن بطال: إنه ما تشهد إلا لأجل السلام لأن السلام يحتاج إلى سبق تشهد ليس بالجواب الناهض على دفع الإيراد المذكور.

واستدل ابن المنذر لذلك أيضاً على أنهم أجمعوا على أن تكبيرة الافتتاح، لا تكون إلا في الركعة الأولى. وقد عمل بمقتضى اللفظين الجمهور فإنهم قالوا: إن ما أدرك المأموم هو أول صلاته إلا أنه يقضي مثل الذي فاته من قراءة

(١) في «نسخة» و«يقضي». (مه).

(٢) أكثر الرواة عن أبي هريرة بلفظ: «فاتموا»، وهي عند مسلم.

السورة مع أم القرآن في الرباعية، لكن لم يستحبوا له إعادة الجهر في الركعتين الباقيتين وكان الحجة فيه قوله «ما أدركت مع الإمام فهو أول صلاتك واقض ما سبقك به من القرآن»^(١) أخرجه البيهقي [٢٩٩-٢٩١/٢] وعن إسحاق والمزني: لا يقرأ إلا أم القرآن فقط وهو القياس انتهى. (وأبو ذر روى عنه فأتوا واقضوا واختلف فيه) أي: اختلف في حديث أبي ذر، فروى عنه لفظ فأتوا ولفظ واقضوا أيضاً.

٥٦ - بَابُ فِي الْجَمْعِ فِي الْمَسْجِدِ مَرَّتَيْنِ

ويوب الترمذي في «جامعه» [٢٢٠] بلفظ: ما جاء في الجماعة في مسجد قد صلى فيه مرة، وأورد حديث

الباب.

٥٧٤ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثَنَا وَقَيْبٌ، عَنْ سَلِيمَانَ الْأَسَدِيِّ، عَنْ أَبِي الْمُثَنَّى، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَصَرَ رَجُلًا يُصَلِّي وَحْدَهُ فَقَالَ: «الْأَجَلُ يَصَلُّ عَلَى هَذَا فَيُصَلِّي مَعَهُ».

٢٢٥/١

(ألا رجل يتصدق على هذا): أي يتفضل عليه ويحسن إليه (فيصلي) بالنصب (معه) ليحصل له ثواب الجماعة فيكون كأنه قد أعطاه صدقة. قال المظهر: سماء صدقة لأنه يتصدق عليه بثواب ست وعشرين درجة، إذ لو صلى منفرداً لم يحصل له إلا ثواب صلاة واحدة. قال الطيبي: قوله فيصلي منصوب لوقوعه جواب قوله ألا رجل، كقولك: ألا تنزل فتصيب خيراً، وقيل الهمة للاستفهام ولا بمعنى ليس، فعلى هذا فيصلي مرفوع عطفاً على الخبر وهذا أولى، كذا في «المراقبة».

والحديث يدل على جواز أن يصلي القوم جماعة في مسجد قد صلى فيه مرة. قال الترمذي: وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم من التابعين، قالوا: لا بأس أن يصلي القوم جماعة في مسجد قد صلى فيه، وبه يقول أحمد وإسحاق. وقال آخرون من أهل العلم: يصلون فرادى. وبه يقول سفيان وابن المبارك ومالك والشافعي يختارون الصلاة فرادى. انتهى.

قال المنذري: وأخرجه الترمذي [٢٢٠] بنحوه وقال حديث حسن، وفيه: فقام رجل فصلى معه، انتهى.

٥٧ - بَابُ فِيمَنْ صَلَّى فِي مَنَزِلِهِ ثُمَّ أَذَرَ الْجَمَاعَةَ يُصَلِّي مَعَهُمْ

٥٧٥ - (صحيح) حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، ثَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ الْأَسَدِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ غُلَامٌ شَابٌّ، فَلَمَّا صَلَّى إِذَا رَجُلَانِ لَمْ يُصَلِّا فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ، فَدَعَا بِهِمَا، فَجِيءَ بِهِمَا مُرْعَدٌ فَرَأَيْتُهُمَا، فَقَالَ: «مَا مَنَعَكُمَا أَنْ تُصَلِّيَا مَعَنَا؟» قَالَا: قَدْ صَلَّيْنَا فِي رِحَالِنَا. فَقَالَ: «لَا تَفْعَلُوا، إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فِي رَحْلِهِ، ثُمَّ أَذَرَ الْإِمَامَ وَلَمْ يُصَلِّ فَلْيُحْصَلْ مَعَهُ، فَإِنَّهَا لَهُ نَافِلَةٌ».

(فلما صلى) أي: فرغ من صلاته (ترعد) بضم أوله وفتح ثالثة، أي: تتحرك كذا قال ابن رسلان، وقال في «المراقبة» بالبناء للمجهول، أي: تحرك، من أرعد الرجل إذا أخذته الرعدة وهي الفزع والاضطراب (فرائضهما) جمع فريضة وهي: اللحمة التي بين جنب الدابة وكفها، أي ترجف من الخوف. قاله في «النهاية». وسبب ارتداد فرائضهما ما اجتمع في رسول الله ﷺ من الهيبة العظيمة والحرمة الجسيمة لكل من رآه مع كثرة تواضعه (قد صلبنا في رحالنا)

(١) موقوف على عمر وعلي وأبي الدرداء رضي الله عنهم.

جمع رحل بفتح الراء وسكون المهملة هو المنزل ويطلق على غيره ولكن المراد هنا المنزل (فإنها له نافلة) فيه تصريح بأن الثانية نافلة والفريضة هي الأولى سواء صليت جماعة أو فرادى لإطلاق الخبر.

قال الإمام الخطابي في «المعامل»: وفي الحديث من الفقه أن من كان صلى في رحله ثم صادف جماعة يصلون كان عليه أن يصلي معهم أية صلاة كانت من صلوات الخمس، وهو مذهب الشافعي وأحمد وإسحاق، وبه قال الحسن والزهري. وقال قوم: يعيد المغرب والصبح، وكذلك قال النخعي، وحكى ذلك عن الأوزاعي، وكان مالك والثوري يكرهان أن يعيدوا صلاة المغرب، وكان أبو حنيفة لا يرى أن يعيد صلاة العصر والمغرب والفجر إذا كان قد صلاهن.

قلت: وظاهر الحديث حجة على جماعة من منع عن شيء من الصلوات كلها، ألا تراه عليه السلام يقول: «إذا صلى أحدكم في رحله ثم أدرك الإمام ولم يصل فليصل معه» ولم يستثن صلاة دون صلاة. وقال أبو ثور: لا تعاد العصر والفجر إلا أن تكون في المسجد، وتقام الصلاة فلا يخرج حتى يصلها، وقوله عليه السلام: «فإنها له نافلة» يريد الصلاة الآخرة منها والأولى فريضة.

وأما نهيه عليه السلام عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس فقد تأولوه على وجهين:

أحدهما: أن ذلك على معنى إنشاء الصلاة ابتداء من غير سبب. وأما إذا كان لها سبب مثل أن يصادف قوماً يصلون جماعة فإنه يعيدها معهم ليحرز الفضيلة.

والوجه الآخر أنه منسوخ، وذلك أن حديث يزيد بن جابر متأخر لأن في قصته أنه شهد مع رسول الله ﷺ حجة الوداع ثم ذكر الحديث. وفي قوله عليه السلام: «فإنها نافلة» دليل على أن صلاة التطوع جائزة بعد الفجر قبل طلوع الشمس إذا كان لها سبب، وفيه دليل على أن صلاته منفرداً مجزئة مع القدرة على صلاة الجماعة وإن كان ترك الجماعة مكروهاً. انتهى.

قال المنذري: وأخرجه الترمذي [٢١٩]، والنسائي [٨٥٨]، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

٥٧٦ - (صحيح) حَدَّثَنَا ابْنُ مَعَاذٍ، ثَنَا أَبِي، ثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الصُّبْحَ بَيْنِي، بِمَعْنَاهُ.

٥٧٧ - (ضعيف) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، ثَنَا مَعْنُ بْنُ عَيْتِي، عَنْ سَعِيدِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ نُوَيْسَ بْنِ صَفْصَعَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَامِرٍ، قَالَ: جِئْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي الصَّلَاةِ، فَجَلَسْتُ وَلَمْ أَدْخُلْ مَعَهُمْ فِي الصَّلَاةِ، قَالَ: فَأَنْصَرَفَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَأَى يَزِيدَ جَالِسًا فَقَالَ: «أَلَمْ تُسَلِّمْ يَا يَزِيدُ؟» قَالَ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ أَسْلَمْتُ، قَالَ: «فَمَا مَتَعَكَ أَنْ تَدْخُلَ مَعَ النَّاسِ فِي صَلَاتِهِمْ؟» قَالَ: إِنْ كُنْتُ قَدْ صَلَّيْتُ فِي مَنْزِلِي وَأَنَا أُحْسِبُ أَنَّ قَدْ صَلَّيْتُمْ، فَقَالَ: «إِذَا جِئْتَ [إِلَى الصَّلَاةِ]»^(١) فَوَجَدْتَ النَّاسَ فَصَلِّ مَعَهُمْ، وَإِنْ كُنْتُ قَدْ صَلَّيْتُ، نَكُنْ لَكَ نَافِلَةً، وَهَذِهِ مَكْتُوبَةٌ. [«المشكاة» (١١٥٥)].

(١) في نسخة: «إلى المسجد». (مت). وأخطأ نوح في متة، والمحموط لفظ الحديث السابق «فإنها له نافلة»، وليست «وهذه مكتوبة»!

(رأى يزيد جالساً) أي: على غير هيئة الصلاة (فقال ألم تسلم) أي: أما أسلمت (فما منعك أن تدخل مع الناس في صلاتهم) فإنه من علامة الإسلام الدال على الإيمان (وأنا أحسب أن قد صليت) قال الطيبي: جملة حالية، أي: طائفاً فراغ صلاتكم (إذا جئت إلى الصلاة) أي: الجماعة أو مسجدنا (فصل معهم، وإن كنت قد صليت) ليحصل لك ثواب الجماعة وزيادة النافلة (نكن) أي: الصلاة الثانية التي صليتها الآن (لك نافلة) بالنصب (وهذه) أي: الصلاة الأولى التي صليتها في منزلك، ويحتمل العكس، لكن الحديث المتقدم يرجح الاحتمال الأول (مكتوبة) بالرفع، وقيل: بالنصب.

٥٧٨ - (ضعيف) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى ابْنِ وَهْبٍ، [قَالَ]: أَخْبَرَنِي عَمْرُو، عَنْ بَكْرِ: أَنَّهُ سَمِعَ عَفِيفَ بْنَ عَمْرٍو بْنِ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: حَدَّثَنِي رَجُلٌ مِنْ بَنِي ^(١) أَسَدِ بْنِ خَزِيمَةَ، أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ فَقَالَ: يُصَلِّي أَحَدُنَا فِي مِثْرَةِ الصَّلَاةِ، ثُمَّ يَأْتِي الْمَسْجِدَ وَيَقَامُ الصَّلَاةَ، فَأَصَلِّي مَعَهُمْ، فَأَجِدُ فِي نَفْسِي مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً، فَقَالَ أَبُو أَيُّوبَ: سَأَلْنَا عَنْ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «فَذَلِكَ لَهُ سَهْمٌ جَمْعٌ». [«المشكاة» (١١٥٤)].

(رجل من بني أسد بن خزيمة) قبيلة (فقال) أي: الرجل (فأصلي معهم) قال الطيبي: فيه التفات من الغيبة على سبيل التجريد لأن الأصل أن يقال أصلي في منزلي بدل قوله يصلي أحدنا. انتهى. والأظهر كان الأصل أن يقال: فيصلي معهم فالتفت. قاله في «المرقاة» (فأجد في نفسي من ذلك شيئاً) أي: شبهة (فقال أبو أيوب سألنا عن ذلك) قال الطيبي: المشار إليه بذلك هو المشار إليه بذلك الأول والثالث أي الآتي وهو ما كان يفعله الرجل من إعادة الصلاة مع الجماعة بعد ما صلاها منفرداً (فقال فذلك) الظاهر أن المشار إليه هنا الرجل خلاف ما ذكره الطيبي (له سهم جمع) قال الإمام الخطابي: يريد أنه سهم من الخير جمع له حظان، وفيه وجه آخر.

قال الأخفش: سهم جمع يريد سهم الجيش هو السهم من الغنيمة. قال: الجمع ها هنا الجيش استدلل بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا زَكَّيْنَا الْجَمْعَانِ﴾ [الشعراء: ٦١] ويقول: ﴿يَوْمَ اتَّخَذَ الْجَمْعَانِ﴾ [آل عمران: ١٦٦] يقول: ﴿سَيَرْجِعُ الْجَمْعُ وَيُؤْكَلُونَ الذَّبَرُ﴾ [القمر: ٤٥] انتهى. وقال في «المرقاة»: أي نصيب من ثواب الجماعة. قال الطيبي: فأجد في نفسي، أي: أجد في نفسي من فعل ذلك حزاة هل ذلك لي أو علي، فقليل له سهم جمع، أي: ذلك لك لا عليك. ويجوز أن يكون المعنى إني أجد من فعل ذلك روحاً أو راحة، فقليل: ذلك الروح نصيبك من صلاة الجماعة، الأول أوجه. انتهى. قال المنذري: فيه رجل مجهول.

٥٨ - بَابُ إِذَا صَلَّى فِي جَمَاعَةٍ ثُمَّ أَذْرَكَ جَمَاعَةً، يُعِيدُ؟

٥٧٩ - (حسن صحيح) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ، ثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، ثَنَا حُسَيْنٌ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ يَسَارٍ - يُعْنَى مَوْلَى مِثْمُونَةَ - قَالَ: أَتَيْتُ ابْنَ عَمْرٍو عَلَى الْبَلَاطِ وَهُمْ يُصَلُّونَ، فَقُلْتُ: أَلَا تُصَلِّي مَعَهُمْ؟ قَالَ: قَدْ صَلَّيْتُ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُصَلُّوا صَلَاةً فِي يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ».

(على البلاط) بفتح الباء ضرب من الحجارة يفرش به الأرض، ثم سمي المكان بلاطاً اتساعاً، وهو موضع معروف بالمدينة. قاله الطيبي. وفي «المصباح»: البلاط كل شيء فرشت به الدار من حجر وغيره (وهم) أي: أهله (لا

(١) في «نسخة» (منه).

تصلوا صلاة في يوم مرتين) قال الإمام الخطابي في «المعالم»: هذه صلاة الإيثار والاختيار دون ما كان لها سبب، كالرجل يدرك الجماعة وهم يصلون فيصلي معهم ليدرك فضيلة الجماعة توفيقاً بين الأخبار ورفعاً للاختلاف بينهما. انتهى.

قال في «الاستذكار»: اتفق أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه على أن معنى قوله ﷺ: «لا تصلوا صلاة في يوم مرتين» أن ذلك أن يصلي الرجل صلاة مكتوبة عليه ثم يقوم بعد الفراغ منها فيعيد لها على جهة الفرض أيضاً، وأما من صلى الثانية مع الجماعة على أنها نافلة اقتداء بالنبي ﷺ في أمره بذلك فليس ذلك من إعادة الصلاة في يوم مرتين، لأن الأولى فريضة والثانية نافلة، فلا إعادة حيثذ، كذا في «النيل».

قال المنذري: وأخرجه النسائي [٨٦٠] وفي إسناده عمرو بن شعيب وقد تقدم الكلام عليه وهو محمول على صلاة الاختيار دون ما له سبب كالرجل يصلي ثم يدرك جماعة فيصلي معهم انتهى .

[أبواب الإمامة]

٥٩ - باب [في] جَمَاعِ الْإِمَامَةِ وَقَضَائِهَا

قلت: في ضبطه وجهان: الأول: جماع بكسر الجيم وفتح الميم المخففة وجماع الشيء جمعه لأن الجماع ما جمع عدداً يقال الجماع الإثم أي: مجتمعه ومظته، وفي حديث أبي ذر «ولا جماع لنا فيما بعد» أي: لا اجتماع لنا، وفي حديث آخر «حدثني بكلمة تكون جماعاً فقال: اتق الله فيما تعلم»^(١). ومعنى قوله تكون جماعاً أي: كلمة تجمع كلمات. والثاني: بضم الجيم وشدة الميم وهو كل ما تجمع وانضم بعضه إلى بعض، وجماع كل شيء مجتمع خلقه وجماع جسد الإنسان رأسه. والجماع أخلاط من الناس وقيل: هم الضروب المتفرقون والفرق المختلفة من الناس، ومنه الحديث: «كان في جبل نهامة جماع» أي: جماعات من قبائل شتى متفرقة كذا في «اللسان» ملخصاً محرراً. أو على كلا الوجهين يصح حمل كلام المؤلف، فلفظ جماع في مثل هذا المحل بمنزلة الكتاب والأبواب والفصول كأنه قال: باب من أبواب الإمامة، ومثله قول البيهقي في «المعرفة» [١/٣٩٤]: جماع مواقيت الصلاة، وقد عرفت وجه الاشتقاق والله أعلم كذا في «غاية المقصود».

٥٨٠ - (حسن صحيح) حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْمَهْرِيُّ، ثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ الْوَيْثِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ، عَنْ أَبِي عَالِيٍّ الْهَمْدَانِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عُفَيْهَ بْنَ عَامِرٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَمَّ النَّاسَ فَأَصَابَ الْوَقْتَ فَلَهُ وَلَهُمْ، وَمَنْ انْتَقَصَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً، فَلَمْ يَلَمْ عَلَيْهِمْ».

(فأصاب الوقت فله ولهم) أي: فله ثواب صلاته ولهم ثواب صلاتهم (ومن انتقص من ذلك) الوقت (شيئاً فعليه) أي: فعلى الإمام الوزر. قال المنذري: وأخرجه مسلم^(٢)، وابن ماجه [٩٨٣]، وفي إسناده عبدالرحمن بن حرملة الأسلمي المدني كنيته أبو حرملة وقد ضعفه غير واحد وأخرج له مسلم وأخرج له^(٣) البخاري في «صحيحه»

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٨٣)، من حديث يزيد بن سلمة، وهو (ضعيف).

(٢) لم أقف عليه عنده.

(٣) كذا في (الهندية)، وأظنه تصحيفاً والصواب: «وأخرجه البخاري...». والله أعلم.

[٦٩٤] من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «يصلون لكم فإن أصابوا فلكم ولهم وإن أخطأوا فلكم وعليهم».

انتهى.

٢٢٧/١

٦٠ - بَابُ فِي كَرَاهِيَةِ التَّدَاخُلِ عَنِ الْإِمَامَةِ

٥٨١ - (ضعيف) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، ثَنَا مَرْوَانُ، حَدَّثَنِي طَلْحَةُ أُمُّ غُرَابٍ، عَنْ عَقِيلَةَ - امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي قُرَاطَةَ مَوْلَاةٍ لَهُمْ - عَنْ سَلَامَةَ بِنْتِ الْمُحَرَّرِ أَخْبَتْ خُرَشَةَ بِنَ الْمُحَرَّرِ الْقَزَّازِيِّ، قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يَتَدَاخَلَ أَهْلُ الْمَسْجِدِ، لَا يَجِلُّونَ إِمَامًا يَصَلِّيُ بِهِمْ». [«المشكاة» (١١٢٤)].

(إن من أشراط الساعة) أي: علاماتها المذمومة واحداها شرط بالتحريك. قال الخطابي: أنكر بعضهم هذا التفسير، وقيل: هي ما يكرهه الناس من صغار أمور الساعة قبل أن تقوم. كذا في «المرقاة» (أن يتدافع أهل المسجد) أي: يدرك كل من أهل المسجد الإمامة عن نفسه ويقول: لست أهلاً لها لما ترك تعلم ما تصح به الإمامة. ذكره الطيبي. أو يدفع بعضهم بعضاً إلى المسجد أو المحراب ليوم الجماعة فيأبى عنها لعدم صلاحيتها لها لعدم علمه بها. قاله ابن الملك. كذا قال علي القاري.

قال المنذري: وأخرجه ابن ماجه [٩٨٢]، والحر بضم الحاء المهملة وبعدها راء مهملة مشددة انتهى.

٦١ - بَابُ مَنْ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ؟

٥٨٢ - (صحيح) حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الطَّلِيسِيُّ، ثَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ رِجَاءٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَوْسَ بْنَ ضَمْعَجٍ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي سَعْدٍ الْبَدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَوْهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، وَأَقْدَمُهُمْ قِرَاءَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَلْيَقْرَأْهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَلْيَقْرَأْهُمْ أَكْبَرَهُمْ سِنًا، وَلَا يَوْمَ الرَّجُلِ فِي بَيْتِهِ وَلَا فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا يُجْلَسُ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ». قَالَ شُعْبَةُ: فَقُلْتُ لِإِسْمَاعِيلَ: مَا تَكْرِمَتُهُ؟ قَالَ: فِرَاشُهُ. [م].

(يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَوْهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ) الظاهر أن المراد أكثرهم له حفظاً ويدل على ذلك ما رواه الطبراني في «الكبير»

[١٧/٣٠/٥٥] ورجاله رجال الصحيح عن عمرو بن سلمة أنه قال (صحيح): «انطلقت مع أبي إلى النبي ﷺ بإسلام قومه فكان فيما أوصانا ليؤمكم أكثركم قرآناً فكتت أكثرهم قرآناً فقدموني»، وأخرجه أيضاً البخاري [٤٣٠٢]، وأبو داود [٥٨٥]، والنسائي [٧٨٩]، وقيل: أحسنهم قراءة وإن كان أقلهم حفظاً، وقيل: أعلمهم بأحكامه (واقدمهم قراءة) وكذا قال يحيى القطان عن شعبة: أقدمهم قراءة.

وروى الأعمش عن إسماعيل بن رجاء هذا الحديث وقال فيه: «فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة، فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة» ولم يقل: فأقدمهم قراءة كما يصرح به المؤلف بعد هذا الحديث. قال الإمام الخطابي في «المعالم»: وهذه الرواية مخرجة من طريق شعبة على ما ذكر أبو داود. والصحيح من هذا رواية سفيان عن إسماعيل بن رجاء أخبرنا أحمد بن إبراهيم بن مالك قال: أخبرنا بشر بن موسى، قال: حدثنا الحميدي، قال: أخبرنا سفيان عن إسماعيل بن رجاء، عن أوس بن ضمجع، عن أبي سعيد البدرى عن النبي ﷺ قال: «يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَوْهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَنِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَنِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي

(١) في «نسخة»: «على». (مته).

الهجرة سواء فأقدمهم سنًا قال: وهذا هو الصحيح المستقيم في الترتيب انتهى .

(فإن كانوا في القراءة) أي: في مقدارها أو حسنها أو في العلم بها (سواء) أي: مستويين (فليؤمهم أقدمهم هجرة) هذا شامل لمن تقدم هجرة سواء كان في زمنه عليه السلام أو بعده كمن يهاجر من دار الكفر إلى دار الإسلام . وأما حديث: «لا هجرة بعد الفتح»^(١) فالمراد به الهجرة من مكة إلى المدينة أو لا هجرة بعد الفتح فضلها كفضل الهجرة قبل الفتح وهذا لا بد منه للجمع بين الأحاديث (أكبرهم سنًا) أي: يقدم في الإمامة من كبر سنه في الإسلام لأن ذلك فضيلة يرجح بها (ولا يؤم الرجل في بيته) قال الخطابي: معناه أن صاحب المنزل أولى بالإمامة في بيته إذا كان من القراءة أو العلم بمحمل يمكنه أن يقيم الصلاة .

وقد روى مالك بن الحويرث عن النبي صلى الله عليه وآله «من زار قومًا فلا يؤمهم»^(٢) (ولا في سلطانه) فهذا في الجععات والأعياد لتعلق هذه الأمور بالسلطين، فأما في الصلوات المكتوبات فأعلمهم أولاهم بالإمامة، فإن جمع السلطان هذه الفضائل كلها فهو أولاهم بالإمامة .

وكان أحمد بن حنبل يرى الصلاة خلف أئمة الجور ولا يراها خلف أهل البدع . وقد يتناول أيضاً قوله عليه السلام: «ولا في سلطانه» على معنى ما يتسلط عليه الرجل من ملكه في بيته أو يكون إمام مسجده في قومه وقبيلته قاله الخطابي .

(ولا يجلس على تكبوتهم) أي: فراشه وسريره وما يعد لإكرامه من وطأ ونحوه . قال الإمام الخطابي: تحت هذا الحديث . وذلك أنه صلى الله عليه وآله وسلم جعل ملاك أمر الإمامة القراءة وجعلها مقدمة على سائر الخصال المذكورة معها، والمعنى في ذلك أنهم كانوا قومًا أميين لا يقرؤون فمن تعلم منهم شيئاً من القرآن، كان أحق بالإمامة ممن لم يتعلمه لأنه لا صلاة إلا بقراءه وإذا كانت القراءة من ضرورة الصلاة وكانت ركناً من أركانها صارت مقدمة في الترتيب على الأشياء الخارجة عنها ثم تلا القراءة بالسنّة وهي الفقه ومعرفة أحكام الصلاة وما سنّه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيها وبينه من أمرها، وأن الإمام إذا كان جاهلاً بأحكام الصلاة ربما يعرض فيها من سهو ويقع من زيادة وتقصان أنسدها وأخذجها، فكان العالم بها الفقيه فيها مقدماً على من لم يجمع علمها ولم يعرف أحكامها . ومعرفة السنّة وإن كانت مؤخره في الذكر وكان القراءة مبتدأة بذكرها فإن الفقيه العالم بالسنّة إذا كان يقرأ من القرآن ما تجوز به الصلاة أحق بالإمامة من الماهر بالقراءة إذا كان مختلفاً عن درجته في علم الفقه ومعرفة السنّة .

وإنما قدم القارئ في الذكر لأن عامة الصحابة إذا اعتبرت أحوالهم وجدت أقرامهم أفقههم به . وقال ابن مسعود: كان أحدنا إذا حفظ سورة من القرآن لم يخرج عنها إلى غيرها حتى يُحكم علمها ويعرف حلالها وحرامها أو كما قال . فأما غيرهم ممن تأخر بهم الزمان فإن أكثرهم يقرؤون ولا يفقهون فقرأهم كثير والفقهاء منهم قليل . وأما قوله عليه السلام: «فإن استوا في السنّة فأقدمهم هجرة» فإن الهجرة قد انقطعت اليوم إلا أن فضيلتها موروثه، فمن كان من أولاد المهاجرين أو كان في أبائه وأسلافه من له قدم في الإسلام أو سابقة فيه أو كان أباًؤه أقدم إسلاماً فهو مقدم

(١) أخرجه البخاري (٣٠٨٠)، من حديث عائشة .

(٢) سيأتي برقم (٥٩٦)، وهو (صحيح) .

على من لم يكن لأبائه سابقة أو كانوا ممن بنى^(١) العهد بالإسلام فإذا كانوا متساوين في هذه الحالات الثلاثة فأكرمهم سنّاً مقدم على من هو أصغر سنّاً لفضيلة السن، ولأنه إذ تقدم أصحابه في السن فقد تقدمهم في الإسلام فصار بمنزلة من تقدمت هجرته، وعلى هذا الترتيب توجد أقاويل أكثر العلماء في هذا الباب.

قال عطاء بن أبي رباح: يؤمهم أئمتهم فإن كانوا في الفقه والقراءة سواء فأقرأهم، فإن كانوا في الفقه والقراءة سواء فأسنهم، وقال مالك: يتقدم القوم أعلمهم، فقيل له: أقرأهم؟ فقال: قد يقرأ من لا يرضى وقال الأوزاعي: يؤمهم أئمتهم. وقال الشافعي: إذا لم تجتمع القراءة والفقه والسن في واحد قدموا أئمتهم إذا كان يقرأ من القرآن ما يكفي به في الصلاة وإن قدموا أقرأهم إذا كان يعلم من الفقه ما يلزمه في الصلاة فحسن. وقال أبو ثور: يؤمهم أئمتهم إذا كان يقرأ القرآن وإن لم يقرؤه كله. وكان سفيان الثوري وأحمد بن حنبل وإسحاق يقدمون القراءة قولاً بظاهر الحديث. انتهى كلام الخطابي.

قال المنذري: وأخرجه مسلم [٦٧٣]، والترمذي [٢٣٥]، والنسائي [٧٨٠]، وابن ماجه [٩٨٠].

٥٨٣ - (صحيح) حَدَّثَنَا ابْنُ مَعَاذٍ، ثَنَا أَبِي، عَنْ^(٢) شُعْبَةَ، بِهَذَا الْخَبَرِ. قَالَ يَزِيدُ: «وَلَا يُؤَمُّ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ». قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَكَذَا قَالَ يَحْيَى الْقَطَّانُ، عَنْ شُعْبَةَ: «أَقْدَمُهُمْ قِرَاءَةً».

٥٨٤ - (صحيح) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَجَاءٍ، عَنْ أَوْسِ بْنِ ضَمْعَةَ الْخَضْرِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِهَذَا الْخَبَرِ، قَالَ: «فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً، فَأَعْلَمُهُمْ بِالشِّئْرِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الشِّئْرِ سَوَاءً، فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً، وَلَمْ يَقُلْ: «فَأَقْدَمُهُمْ قِرَاءَةً» [م].

(صحيح) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَرَأَاهُ حَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: «وَلَا تَقْعُدْ عَلَى تَكْرِمَةِ أَحَدٍ إِلَّا بِأَدْنَاهِ».

٥٨٥ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثَنَا حَمَّادُ، أَمَّا الْإِثْبُ، عَنْ عَفْرِو بْنِ سَلَمَةَ، قَالَ: كُنَّا بِخَاصِرِ يَمُؤْ بَنِي النَّاسِ إِذَا أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ، فَكَانُوا إِذَا رَجَعُوا مَرُّوا بِنَا فَأَخْبِرُونَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ كَذَا وَكَذَا، وَكُنْتُ غَلَامًا حَافِظًا، فَحَفِظْتُ مِنْ ذَلِكَ قُرْآنًا كَثِيرًا، فَانْطَلَقَ أَبِي وَإِنْدَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي نَفَرٍ مِنْ قَوْمِهِ، فَعَلِمَهُمُ الصَّلَاةَ وَقَالَ^(٣): «يُؤَمُّكُمْ أَقْرَؤُكُمْ». فَكُنْتُ أَقْرَهُهُمْ لِمَا كُنْتُ أَحْفَظُ، فَقَدَّمُونِي فَكُنْتُ أَوْفَهُمْ وَعَلَيَّ بُرْدَةٌ لِي صَغِيرَةٌ صَفْرَاءُ، فَكُنْتُ إِذَا سَجَدْتُ نَكَشْتُ^(٤) عَنِّي، فَقَالَتْ امْرَأَةٌ مِنَ النِّسَاءِ: وَارَوْا عَنَّا عَوْرَةَ قَارِئِكُمْ، فَاشْتَرَكُوا لِي قَبِيصًا عُمَانِيًّا فَمَا فَرِحْتُ بِشَيْءٍ بَعْدَ الْإِسْلَامِ فَرِحِي بِهِ، فَكُنْتُ أَوْفَهُمْ وَأَمَّا ابْنُ سَنَعٍ سَبِينٌ، أَوْ ثَمَانٍ سَبِينٌ. [خ نحوه].

(كما بهاضر) قال الخطابي: الحاضر القوم النزول على ما يقيمون لا يرحلون عنه، وربما جعلوه اسماً لمكان الحضور، يقال: نزلنا حاضر بني فلان فهو فاعل بمعنى مفعول (يمر بنا الناس) استئناف أو حال من ضمير الاستقرار في الخبر، وفي رواية البخاري: «كما بهاء ممر الناس يمر بنا الركبان» (وقال: يؤمكم أقرؤكم فكنت أقرؤهم لما كنت

(١) «قري العهد- كذا في نسخة من الخطابي». (نه).

(٢) في «نسخة»: «ثنا». (نه).

(٣) في «نسخة»: «فقال». (نه).

(٤) في «نسخة»: «انكشفت». (نه).

أحفظ) وفي رواية البخاري: «وليوكم أكثركم قرأاً فنظروا فلم يكن أحد أكثر قرأاً مني لما كنت أتلقى من الركبان» (فقدمني) أي: للإمامة (وعلي بردة لي صغيرة) البردة كساء صغير مربع، ويقال: كساء أسود صغير، وبه كني أبو بردة (تكشفت هني) وفي بعض النسخ: «انكشفت» أي: ارتفعت عني لقصرها وضيقها حتى يظهر شيء من عورتها.

وفي رواية البخاري [٤٣٠٢]: «قلصت عني» ومعناه: اجتمعت وانضمت وارتفعت إلى أعالي البدن (ولوا عنا) أي: استروا عن قلبنا أو عن جهتنا (عماينة) نسبة إلى عمان بالضم والتخفيف موضع عند البحرين (فرحي به) أي: مثل فرحي بذلك القميص إما لأجل حصول التستر، وعدم تكلف الضبط، وخوف الكشف، وإما فرح به كما هو عادة الصغار بالتوب الجديد (فكنت أؤمهم وأنا ابن سبع أو ثمان سنين) قال في «سبل السلام»: فيه دليل لما قاله الحسن البصري والشافعي وإسحاق من أنه لا كراهة في إمامة المميز وكرهها مالك والثوري، وعن أحمد وأبي حنيفة روايتان والمشهور عنهما الأخرى في التوافق دون الفرائض، قالوا: ولا حجة في قصة عمرو هذه لأنه لم يرو أنه كان عن أمره ﷺ ولا تقريره وأجيب بأن دليل الجواز وقوع ذلك في زمن الوحي، فلو كان إمامة الصبي لا تصح لنزل الوحي بذلك، واحتمال أنه أهم في نافلة يبعده سياق القصة. وقد أخرج أبو داود في «سننه» قال عمرو: فما شهدت مشهداً في جرم إلا كنت إمامهم، وهذا يعم الفرائض والنوافل.

قلت: ويحتاج من ادعى التفرقة بين الفرض والنفل وأنه يصح إمامة الصبي في هذا دون ذلك إلى دليل. انتهى ملخصاً. قال الإمام الخطابي في «المعالم»: وقد اختلف الناس في إمامة الصبي غير البالغ إذا عقل الصلاة، فمن أجازها الحسن وإسحاق بن راهويه. وقال الشافعي: يؤم الصبي غير المحتمل إذا عقل الصلاة إلا في الجمعة، وكره الصلاة خلف الغلام قبل أن يحتلم عطاء والشعبي ومالك والثوري والأوزاعي، وإليه ذهب أصحاب الرأي وكان أحمد ابن حنبل يضعف أمر عمرو بن سلمة وقال مرة: دعه ليس بشيء بين، وقال الزهري: إذا اضطروا إليه أهمهم. قلت: وفي جواز صلاة عمرو بن سلمة بقومه دليل على جواز صلاة المفترض خلف المتنفل لأن صلاة الصبي نافلة. انتهى.

٥٨٦ - (صحيح) حَدَّثَنَا الْفَيْثِيُّ، ثنا زُهَيْرٌ، ثنا عَاصِمُ الْأَخْوَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ، بِهَذَا الْخَبَرِ. قَالَ: فَكُنْتُ أُوْمُّهُمْ فِي بُرْدَةٍ مُوصَلَةٍ فِيهَا فَتًى، فَكُنْتُ إِذَا سَجَدْتُ خَرَجَتِ اسْتِئْ.

٢٢٩/١

(في بردة موصلة) بصيغة المفعول، أي: مرقعة، والوصل بالفارسية بيونذكر دن جامه والإيصال: بيونانداندين (فيها فتى) أي: خرق (خرجت استي) أي: ظهرت لقصر بردتي وضيقها. المراد بالاسم هنا العجز، ويراد به حلقة الدبر.

٥٨٧ - (صحيح غير أن قوله «عن أبيه» شاذ) أَخْبَرَنَا^(١) فَيْثِيُّ، ثنا وَكَيْعٌ، عَنْ مِسْعَرِ بْنِ حَبِيبٍ الْجَزَمِيِّ، ثنا عَمْرِو بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُمْ وَقَدُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَلَمَّا أَرَادُوا أَنْ يَنْصَرِفُوا قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ يُؤْتِنَا؟ قَالَ: «أَكْثَرُكُمْ جَمْعًا لِلْقُرْآنِ». أَوْ «أَخْلَدًا لِلْقُرْآنِ» [قَالَ]: فَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنَ الْقَوْمِ جَمَعَ مَا جَمَعْتُ فَقَدَّمُونِي وَأَنَا غُلَامٌ وَعَلَيَّ سَخْلَةٌ لِي، قَالَ: فَمَا شَهِدْتُ مَجْمَعًا مِنْ جَرَمٍ إِلَّا كُنْتُ إِمَامَهُمْ، وَكُنْتُ أَصْلِي عَلَى جَنَائِزِهِمْ إِلَى يَوْمِي هَذَا.

(١) في نسخة: «حدثنا». (مته).

(٢) في نسخة: «ثني». (مته).

(صحيح) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَرَوَاهُ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ مِسْعَرِ بْنِ حَبِيبٍ [الجزمي]، عَنْ عَفْرِو بْنِ سَلَمَةَ قَالَ: لَمَّا وَقَفْتُ قَوْمِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، لَمْ يَقُلْ: عَنْ أَبِيهِ.

(أنهم وفدوا إلى النبي ﷺ) أي: ذهبوا إليه ﷺ، والوفد: قوم يجتمعون ويردون البلاد الواحد وافد وكذا من يقصد الأمراء بالزيارة (وعلي شملة) الشملة الكساء المتزر يتشح به (فما شهدت مجمعاً من جرم) بجيم مفتوحة وراء ساكنة وهم قومه (إلا كنت إمامهم) وكنت أصلي على جنازتهم إلى يومي هذا) في هذا رد على من زعم أنه إمامهم في النافلة. قال المنذري: وأخرجه البخاري [٤٣٠٢] بنحوه. وقال فيه: وأنا ابن ست أو سبع وليس فيه عن أبيه، وأخرجه النسائي [٧٨٩].

٥٨٨ - (صحيح) حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ، ثَنَا أَثَرُ - يَغْيِي ابْنُ عِيَّاضٍ -، (ح)، وَحَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ خَالِدٍ الْجُبَيْرِيُّ - الْمَعْنَى - قَالَ: ثَنَا ابْنُ ثُمَيْلٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ، أَنَّهُ قَالَ^(١): لَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ الْأَوَّلُونَ نَزَلُوا الْعُصْبَةَ قَبْلَ مَقْدَمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَانَ يُؤْمِنُهُمْ سَالِمٌ مَوْلَى أَبِي حَذِيفَةَ، وَكَانَ أَكْثَرُهُمْ قُرْآنًا. [خ].
رَأَى الْهَيْثَمُ: وَفِيهِمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الْأَسَدِ. [خ بنحوه].

(لما قدم المهاجرون الأولون) أي: من مكة إلى المدينة، وبه صرح في رواية الطبراني (نزلوا العصبه) بالعين المهملة المفتوحة وقبل المضمومة واسكان الصاد المهملة وبعدها موحدة موضع بالمدينة عند قباء، وفي «النهاية» عن بعضهم بفتح العين والصاد المهملتين (فكان يؤمهم سالم مولى أبي حذيفة) هو مولى امرأة من الأنصار فأعنته، وكانت إمامته بهم قبل أن يعتق وإنما قيل له: مولى أبي حذيفة لأنه لازم أبا حذيفة بعد أن اعتق فتبناه، فلما نهوا عن ذلك قيل له: مولاه واستشهد سالم بالإمامة في خلافة أبي بكر (وكان أكثرهم قرآنًا) إشارة إلى سبب تقديمهم له مع كونهم أشرف منه، وفي رواية للطبراني: لأنه كان أكثرهم قرآنًا. وقال في «المرقاة»: وفي إمامة سالم مع وجود عمر رضي الله عنه دلالة قوية على مذهب من يقدم الأقرأ على الأفقه انتهى. قال المنذري: وأخرجه البخاري، وليس فيه ذكر عمر وأبي سلمة^(٢).

٥٨٩ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، ثَنَا إِسْمَاعِيلُ، (ح)، وَثَنَا مُسَدَّدٌ، ثَنَا مَسْلَمَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ - الْمَعْنَى - وَاحِدٌ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: أَوْ لِصَاحِبٍ لَهُ: إِذَا حَضَرْتَ الصَّلَاةَ فَأَلِّفْنَا ثَمَّ أَهْبَمًا، ثُمَّ يَلُومُكُمْ أَكْبَرُكُمْ^(٣). [ق].

(مدرج) وَفِي حَدِيثِ مَسْلَمَةَ قَالَ: وَكُنَّا يُؤَمِّلُ مُتَقَارِبِينَ فِي الْعِلْمِ.

(مرسل) وَقَالَ فِي حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ: قَالَ خَالِدٌ: قُلْتُ لِأَبِي قَلَابَةَ: فَأَيْنَ الْقُرْآنُ؟^(٤) قَالَ: لِيُهْمَا كَانَا مُتَقَارِبَيْنِ.

(١) في «نسخة». (مه).

(٢) في الهيدية وسائر ما وقفت عليه من طبعات «عون المعبود»: «عمرو بن سلمة» والمثبت من «مختصر سنن أبي دلود» (٣٠٦/١) وهو كذلك في موطن من البخاري في «صحيحه» برقم (٦٩٢)، بينما ذكرهم في موطن آخر برقم (٧١٧٥)!!

(٣) في «نسخة»: «أكبركم سنًا». (مه).

(٤) في «نسخة»: «القرامة». (مه).

(قال له أو لصاحب له) أي: رفيقه (فأذنا) أمر من الأذان. قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: المراد بقوله: أذنا أي: من أحب منكما أن يؤذن فليؤذن وذلك لاستوائهما في الفضل، ولا يعتبر في الأذان السن بخلاف الإمامة، وهو واضح من سياق حديث الباب حيث قال: «فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم» وقال في مقام آخر من «فتح الباري»: قال أبو الحسن بن القصار: أراد به الفضل وإلا فأذان الواحد يجزىء. وكأنه فهم منه أنه أمرهما أن يؤذنا جميعا كما هو ظاهر اللفظ، فإن أراد أنهما يؤذنان معاً فليس ذلك بمراد، وقد قدمنا النقل عن السلف بخلافه، وإن أراد أن كلا منهما يؤذن على حدة ففيه نظر فإن أذان الواحد يكفي الجماعة.

نعم يستحب لكل أحد إجابة المؤذن، فالأولى حمل الأمر على أن أحدهما يؤذن والآخر يجيب وقد تقدم له توجيه آخر في الباب الذي قبله، وأن الحامل على صرفه عن ظاهره قوله فيه: «فليؤذن لكم أحدكم» واستروح القرطبي فحمل اختلاف ألفاظ الحديث على تعدد القصة وهو بعيد. وقال الكرمانى: قد يطلق الأمر بالثنائية وبالجمع والمراد واحد كقوله: ياحرسى اضربا عنقه وقوله: قتله بنو تميم مع أن القاتل والضارب واحد. انتهى مختصراً.

(ثم أقيما) قال الحافظ: فيه حجة لمن قال باستحباب إجابة المؤذن بالإقامة إن حمل الأمر على ما مضى وإلا فالذي يؤذن هو الذي يقيم. انتهى.

(ثم ليؤمكما أكبركما) ظاهره بكثير السن وقليله، وأما من جوز أن يكون مراده بالكرم ما هو أهم من السن أو القدر كالقدم في الفقه والقراءة والدين فبعد لما تقدم من فهم راوي الخبر حيث قال للتابعي: فأين القراءة؟ فإنه دال على أنه أراد كبر السن، وكذا دعوى من زعم أن قوله: «وليؤمكم أكبركم» معارض بقوله: «يوم القوم أقرؤهم» لأن الأول يقتضي تقديم الأكبر على الأقرأ والثاني عكسه، ثم انفصل عنه بأن قصة مالك بن الحويرث واقعة عين قابلة للاحتمال بخلاف الحديث الآخر فإنه تقرير قاعدة نفيد التعميم، قال: فيحتمل أن يكون الأكبر منهم كان يومئذ هو الأقدم. انتهى. والتنصيب على تقاريرهم في العلم يرد عليه، فالجمع الذي قدمناه أولى والله أعلم. قاله الحافظ في «الفتح».

(وفي حديث مسلمة قال: وكنا يومئذ متقاربين في العلم) قال الحافظ في «الفتح»: وأظن في هذه الرواية إدراجاً، فإن ابن خزيمة رواه من طريق إسماعيل ابن علية عن خالد قال: «قلت لأبي قلابة فأين القراءة؟ قال: إنهما كانا متقاربين» وأخرجه مسلم (٦٧٤-٧٩٣) من طريق حفص بن غياث عن خالد الحذاء وقال فيه: قال الحذاء: وكانا متقاربين في القراءة، ويحتمل أن يكون مستند أبي قلابة في ذلك هو إخبار مالك بن الحويرث، كما أن مستند الحذاء هو إخبار أبي قلابة له به، فينبغي الإدراج عن الإسناد والله أعلم. انتهى.

قال المنذري: وأخرجه البخاري (٦٨٥)، ومسلم (٦٧٤)، والترمذي (٢٠٥)، والنسائي (٧٨١)، وابن ماجه (٩٧٩) بنحو مختصر ومطولاً.

٥٩٠ - (ضعيف) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عِيْسَى الْحَنْظَلِيُّ، ثَنَا الْحَكَمُ بْنُ أَبَانَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِيُؤْذَنَ لَكُمْ خِيَارُكُمْ، وَلِيُؤْمَّكُمْ قُرَاؤُكُمْ». [المشكاة: (١١١٩)].

(ليؤذن لكم) أمر استحباب (خياركم) أي: من هو أكثر صلاحاً ليحفظ نظره عن العورات ويبلغ في محافظة الأوقات. قال الجوهرى: الخيار خلاف الأشرار، والخيار الاسم من الاختيار، وإنما كانوا خياراً لما ورد أنهم أمناه

لأن أمر الصائم من الإفطار والأكل والشرب والمباشرة منوط إليهم، وكذا أمر المصلي لحفظ أوقات الصلاة يتعلق بهم فهم بهذا الاعتبار مختارون ذكره الطيبي كذا في «المرقاة» (وليومكم) يسكون اللام وتكسر (قراؤكم) بضم القاف وتشديد الراء وكلما يكون اقراً فهو أفضل إذا كان عالماً بمسائل الصلاة فإن أفضل الأذكار وأطولها وأصعبها في الصلاة إنما هو القراءة، وفي تعظيم لكلام الله وتقديم قارته، وإشارة إلى علو مرتبته في الدارين، كما كان ﷺ يأمر بتقديم الأقرأ في الدفن. قاله علي القاري في «المرقاة».

قال المنذري: وأخرجه ابن ماجه [٧٢٦]، وفي إسناده الحسين بن عيسى الحنفي الكوفي، وقد تكلم فيه أبو حاتم وأبو زرعة الرزيان، وقد ذكر الدارقطني أن الحسين بن عيسى تفرد بهذا الحديث عن الحكم بن أبان.

٦٢ - بَابُ إِمَامَةِ النِّسَاءِ

٥٩١ - (حسن) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ثنا وَكِيعُ بْنُ الْجَرَّاحِ، ثنا الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُمَيْعٍ، [قَالَ]: حَدَّثَنِي جَدِّي، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَلَادٍ الْأَنْصَارِيُّ، عَنْ أُمِّ وَرَقَةَ بِنْتِ نَوْفَلٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا غَزَا بَدْرًا قَالَتْ: قُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ائْتِنِي فِي الْغَزَا مَعَكَ أَمْضُ مَرْضَاكُمُ، لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَرْزُقَنِي شَهَادَةً، قَالَ: قَرَأْتُ فِي بَيْتِكَ، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَرْزُقُكَ الشَّهَادَةَ قَالَ: فَكَانَتْ تُسَمَّى الشَّهِيدَةَ، قَالَ: وَكَانَتْ [قَدْ] قَرَأَتْ الْقُرْآنَ، فَاسْتَأْذَنَتِ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ تُحْجِدَ فِي دَارِهَا مُؤَذِّنًا، فَأَذِنَ لَهَا، قَالَ: وَكَانَتْ [قَدْ] دَبَّرَتْ غُلَامًا لَهَا وَجَارِيَةً، فَقَامَا إِلَيْهَا بِاللَّيْلِ، فَقَامَا بِقَطِيفَةٍ لَهَا حَتَّى مَاتَتْ، وَذَهَبَا، فَأَصْبَحَ عُمَرُ قَفَامَ فِي النَّاسِ فَقَالَ: مَنْ ^(١) عِنْدَهُ مِنْ هَذَيْنِ عِلْمٌ - أَوْ مِنْ رَأْيَا - فَلْيَجِبْ بِهِمَا، فَأَمَرَ بِهِمَا فَصُلِّيَا، فَكَانَا أَوَّلَ مَصْلُوبٍ بِالْمَدِينَةِ.

(لما غزا بداراً) وهي قرية عامرة بين مكة والمدينة وهو إلى المدينة أقرب، ويقال: هو منها على ثمانية وعشرين فرسخاً على منتصف الطريق تقريباً، ويدبر كانت لرجل يسمى بداراً (أمرض) من التمرض وهو المعالجة والتبدير في المرض (مرضاكم) مرضى جمع مريض أي: أخدم مرضاكم في أمراضهم (قرى في بيتك) أي: اسكني فيه أمر للمؤمن من قرأ يقر (وكانت دبّرت غلاماً وجارية) أي: علقت عتقهما على موتها من التبدير، وهو أن يقول السيد لعبده: أنت حر بعد موتى أو إذا ما فانت حر (فقاما إليها) أي: إلى أم ورقة (فغماها) من الغم وهو تغطية الوجه فلا يخرج الغم ولا يدخل الهواء فيموت (بقطيفة) هي كساء له خمل أي: غطا وجهه أم ورقة بقطيفة لها حتى ماتت.

٥٩٢ - (حسن) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ حَمَّادٍ الْحَضْرَمِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ قُسَيْبٍ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ جُمَيْعٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَلَادٍ، عَنْ أُمِّ وَرَقَةَ بِنْتِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَالْأَوَّلُ أَثَمٌ، قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَزُورُهَا فِي بَيْتِهَا، وَجَعَلَ لَهَا مُؤَذِّنًا يُؤَذِّنُ لَهَا، وَأَمَرَهَا أَنْ تَزُومَ أَهْلَ دَارِهَا. قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَكَيْفَ رَأَيْتَ مُؤَذِّنَهَا شَيْخًا كَبِيرًا.

(وأمرها أن تزوم أهل دارها) ثبت من هذا الحديث أن إمامة النساء وجماعتهن صحيحة ثابتة من أمر رسول الله ﷺ وقد أمت النساء عائشة رضي الله عنها وأم سلمة رضي الله عنها في الفرض والتروايح، قال الحافظ في «تلخيص الحبير»: حديث عائشة أنها أمت نساء ققامت وسطهن رواء عبدالرزاق [٥٠٨٦] ومن طريقه الدارقطني [٤٠٤/١]، والبيهقي [١٣١/٣] من حديث أبي حازم عن راتلة الحنفية عن عائشة أنها أمتن فكانت يبينن في صلاة مكتوبة.

(١) في نسخة: «من كان». (مت).

وروى ابن أبي شيبة [٨٩/٢] ثم الحاكم [٢٠٣/١-٢٠٤] من طريق ابن أبي ليلى عن عطاء بن عائشة أنها كانت تؤم النساء فتقوم معهن في الصف. وحديث أم سلمة أنها أمت نساء فقامت وسطهن. الشافعي [١٠٧/١]، وابن أبي شيبة [٨٨/٢]، وعبد الرزاق [٥٠٨٢] ثلاثتهم عن ابن عيينة عن عمار الدهني عن امرأة من قومه - يقال لها هجيرة - عن أم سلمة أنها أمتهن فقامت وسطاً ولفظ عبد الرزاق: «أمتنا أم سلمة في صلاة العصر فقامت بيننا» وقال الحافظ في «الدراية»: وأخرج محمد بن الحسن من رواية إبراهيم النخعي عن عائشة: «أنها كانت تؤم النساء في شهر رمضان فتقوم وسطاً».

قلت: وظهر من هذه الأحاديث أن المرأة إذا تؤم النساء تقوم وسطهن معهن ولا تقدمهن. قال في «السبل»: والحديث دليل على صحة إمامة المرأة أهل دارها وإن كان فيهم الرجل فإنه كان لها مؤذناً وكان شيخاً كما في الرواية والظاهر أنها كانت تؤمه وغلامها وجارياتها وذهب إلى صحة ذلك أبو ثور والمزني والطبري وخالف ذلك الجماهير. وأما إمامة الرجل النساء فقط فقد روى عبادة بن أحمد من حديث أبي بن كعب: «أنه جاء إليه النبي ﷺ فقال: يا رسول الله عملت الليلة عملاً. قال: ما هو؟ قال: نسوة معي في الدار قلن إنك تقرأ ولا نقرأ فصل بنا فصلت ثمانياً والوتر، فسكت النبي ﷺ، قال: فرأيتنا أن سكوتك رضا»^(١).

قال الهيثمي: في إسناده من لم يسم. قال: ورواه أبو يعلى [١٨٠١]، والطبراني في «الأوسط» [٣٧٣١] وإسناده حسن. انتهى. قال المنذري: وفي إسناده الوليد بن عبادة بن جميع الزهري الكوفي وفيه مقال، وقد أخرج له مسلم انتهى. وحديث أم ورقة أخرجه الحاكم في «المستدرک» [٢٠٣/١] ولفظه: «أمرها أن تؤم أهل دارها في الفرائض» وقال: لا أعرف في الباب حديثاً مستنداً غير هذا. وقد احتج مسلم بالوليد بن جميع. انتهى. وقال ابن القطان في كتابه: الوليد بن جميع وعبد الرحمن بن خلاد لا يعرف حالهما.

قلت: ذكرهما ابن حبان في «اللقات». وأخرج عبد الرزاق في «مصنفه» [٥٠٨٣]: أخبرنا إبراهيم بن محمد عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال: «تؤم المرأة النساء تقوم في وسطهن». انتهى.

٦٣ - بَابُ الرَّجُلِ يُؤْمُ الْقَوْمَ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ

٢٣١/١

٥٩٣ - (ضعيف إلا الشطر الأول فصحيح) حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ غَزَمٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَعْرِفِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُمْ صَلَاةَ مَنْ تَقَدَّمَ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ، وَرَجُلٌ آتَى الصَّلَاةَ دُبَارًا - وَالْدُبَارُ أَنْ يَأْتِيَهَا بَعْدَ أَنْ تَقُوتَهُ - وَرَجُلٌ اغْتَبَدَ مُحَرَّرَةً»^(٢). [«المشكاة» (١١٢٣)].

(من تقدم قوماً) أي: للإمامة (وهم له كارهون) قال في «النيل»: وقد قيد ذلك جماعة من أهل العلم بالكراهة الدينية لسبب شرعي، فأما الكراهة لغير الدين فلا عبرة بها، وقيدوه أيضاً بأن يكون الكارهون أكثر المأمومين،

(١) هو عند أبي يعلى، والطبراني من حديث جابر بن عبد الله، وقال شيخنا الألباني - رحمه الله -: رواه ابن نصر (ص ٩٠) بلفظ: «فسكت عنه وكان شبه الرضى»، وسنده يحتمل التحسين عندي. والله أعلم. انظر «صلاة التراويح» (ص ٦٨).

(٢) في «نسخة» «محرورة» (منه).

ولا اعتبار بكراهة الواحد والاثنين والثلاثة إذا كان المؤمنون جمعاً كثيراً إلا إذا كانوا اثنين أو ثلاثة فإن كراهتهم أو كراهة أكثرهم معتبرة، والاعتبار بكراهة أهل الدين دون غيرهم. انتهى ملخصاً.

وقال الخطابي: قلت: يشبه أن يكون الوعيد في الرجل ليس من أهل الإمامة، فيقتحم فيها ويتغلب عليها، حتى يكره الناس إمامته، فأمّا إن كان مستحقاً للإمامة فاللوم على من كرهه دونه. وشكّي رجل إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان يصلي بقوم وهم له كارهون فقال له: إنك لخروط يريد: أنك متعسف في فعلك ولم يرد على ذلك.

(ورجل أتى الصلاة دياراً) بكسر الدال وانتصابه على المصدر، أي: إثبات ديار، وهو يطلق على آخر الشيء، وقيل: جمع دبر وهو آخر أوقات الشيء. وقال الخطابي: هو أن يكون قد اتخذ عاده، حتى يكون حضوره الصلاة بعد فراغ الناس وانصرافهم عنها (والديار أن يأتيها) من غير عذر (بعد أن تفوته) أي: الصلاة جماعة.

قال في «النهاية»: أي بعد ما يفوت وقتها، وقيل: ديار جمع دبر وهو آخر أوقات الشيء والمراد أنه يأتي الصلاة حين أدبر وقتها. انتهى (ورجل اعتد محرره) أي: اتخذ نفساً معتقة عبداً أو جارية. قال ابن الملك: تأتيت محررة بالحمل على النسمة لتناول العيّد والإماء. كذا في «المراقبة». وفي بعض نسخ أبي داود: محرره بالضمير المجزور. قال الخطابي: اعتبار المحرر يكون من وجهين: أحدهما: أن يعتقه ثم يكتم عتقه أو ينكره وهذا شر الأمرين، والوجه الآخر: أن يعتقه بعد العتق يعتقه فيستخذه كرهاً. انتهى.

قال المنذري: وأخرجه ابن ماجه [٩٧٠]، وفي إسناده عبدالرحمن بن زياد بن أنعم إفريقي وهو ضعيف.

٦٤ - بَابُ إِمَامَةِ الْبِرِّ وَالْفَاجِرِ

٥٩٤ - (ضعيف) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَلَاحٍ، ثنا أَبُو وَفٍّ، حَدَّثَنِي مَعَاوِيَةُ بْنُ صَلَاحٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْخَارِثِ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الصَّلَاةُ الْمَكْتُوبَةُ وَاجِبَةٌ خَلْفَ كُلِّ مُسْلِمٍ، بَرًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا، وَلِنْ عَمِلَ الْكِبَايَرَةَ». [وله تنمة ثاني (٢٥٣٣)].

(الصلاة المكتوبة واجبة خلف كل مسلم برّاً كان أو فاجراً) ورواه الدارقطني [٥٦/٢] بمعناه. وقال مكحول: لم يلق أباً هريرة. وقد ورد هذا الحديث من طرق كلها كما قال الحافظ واهية جداً. قال العقيلي: ليس في المتن إسناده يثبت. قال في «مسبل السلام»: وهي أحاديث كثيرة دالة على صحة الصلاة خلف كل بر وفاجر إلا أنها كلها ضعيفة، وقد عارضها حديث: «لا يؤمنكم ذو جرأة في دينه»^(١) ونحوه وهي أيضاً ضعيفة، قالوا: فلما ضعفت الأحاديث من الجانبين رجعنا إلى الأصل وهي: أن من صحت صلاته صحت إمامته، وأيد ذلك فعل الصحابة فإنه أخرج البخاري في «التاريخ» [٩٠/٢/٣] عن عبدالكريم أنه قال: «أدرت عشرة من أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم يصلون خلف أئمة الجور» ويؤيده أيضاً حديث مسلم [٦٤٨]: «كيف أنت إذا كان عليكم أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها أو يمتنون الصلاة عن وقتها؟ قال: فما تأمرني؟ قال: صلّ الصلاة لوقتها فإن أدركتها معهم فصل فإنها لك نافلة»

(١) قال الشوكاني في «النيل» [١٩٩/٣]: «قد كتب جماعة عن أئمة أهل البيت: كأحمد بن عيسى والمؤيد بالله وأبي طالب وأحمد بن سليمان والأمير الحسين وغيرهم عن علي -عليه السلام- مرفوعاً، وقال في موضع آخر من «النيل» [٤٢٩/١]: «ضعيف لا تقوم به حجة». وقال المغيلي في «المنار في المختار» [٢١٤/١]: «ليس له رواية صحيحة في كتب الحديث». أ. هـ.

فقد أذن بالصلاة خلفهم وجعلها نافلة لأنهم أخرجوها عن وقتها. وظاهره أنهم لو صلوا في وقتها لكان مأموراً بصلاتها خلفهم فريضة. انتهى.

٦٥ - بَابُ إِمَامَةِ الْأَعْمَى

٥٩٥ - (حسن صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَتَرِيُّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، ثنا ابْنُ مَهْدِيٍّ، ثنا عِمْرَانُ الْقَطَّانُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَخْلَفَ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ يَوْمَ النَّاسِ، وَهُوَ أَعْمَى.

(استخلف ابن أم مكتوم) أي: أقام مقام نفسه في مسجد المدينة حين خرج إلى الغزو (يوم الناس) بيان الاستخلاف. والحديث دليل على صحة إمامة الأعمى من غير كراهة في ذلك. قال في «النيل» وقد صرح أبو إسحاق المروزي والغزالي بأن إمامة الأعمى أفضل من إمامة البصير، لأنه أكثر خشوعاً من البصير لما في البصير من شغل القلب بالمبصرات، ورجح البعض أن إمامة البصير أولى لأنه أشد توقياً للنجاسة. والذي فهمه الماوردي من نص الشافعي أن إمامة الأعمى والبصير سواء في عدم الكراهية، لأن في كل منهما فضيلة، غير أن إمامة البصير أفضل لأن أكثر من جعله النبي ﷺ إماماً البصراء. وأما استنباطه ﷺ لابن أم مكتوم في غزواته فأنه كان لا يتخلف عن الغزو من المؤمنين إلا معذور فلعله لم يكن في البصراء المتخلفين من يقوم مقامه أو لم يفرغ لذلك واستخلفه لبيان الجواز. انتهى.

٦٦ - بَابُ إِمَامَةِ الرَّائِي

٥٩٦ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، ثنا أَبَانُ، عَنْ بُذَيْلٍ، حَدَّثَنِي أَبُو عَظِيحَةَ - مَوْلَى مَنَا - قَالَ: كَانَ مَالِكُ بْنُ حُوْرَيْثٍ يَأْتِيَنَا إِلَى مَصَلَاتِنَا هَذَا، فَأَتَيْتِ الصَّلَاةَ فَقُلْنَا لَهُ: تَقَدَّمَ فَصَلِّ. فَقَالَ لَنَا: قَدَّمُوا رَجُلًا مِنْكُمْ يُصَلِّي بِكُمْ، وَسَأَحْذَرُكُمْ لِمَ لَا أَصَلِّي بِكُمْ؟ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ زَارَ قَوْمًا فَلَا يُؤْمَهُمْ وَلِيُؤْمَهُمْ رَجُلٌ مِنْهُمْ».

(يأتينا إلى مصلاتنا) أي: مسجدنا (فصله) بهاء السكت (وسأحدنكم لم لا أصلي بكم) أي: لو أني أفضل من رجالكم لكونه صحابياً وعالمًا (من زار قوماً فلا يؤمهم وليؤمهم رجل منهم) فإنه أحق من الضيف، وكأنه امتنع من الإمامة مع وجود الإذن منهم عملاً بظاهر الحديث ثم أن حدثهم بعد الصلاة فالسين للاستقبال وإلا فلمجرد التأكيد.

قال الترمذي: والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم. قالوا: صاحب المنزل أحق بالإمامة من الزائر. وقال بعض أهل العلم: إذا أذن له فلا بأس أن يصلي به. وقال إسحاق: لا يصلي أحد بصاحب المنزل وإن أذن له، قال: وكذلك في المسجد إذا زارهم يقول: ليصل بهم رجل منهم. انتهى. وقال في «المتقى»: وأكثر أهل العلم أنه لا بأس بإمامة الزائر بإذن رب المكان لقوله ﷺ في حديث أبي مسعود: «إلا بإذنه»^(١) ويعضده عموم ما رواه ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «ثلاثة على كتيان المسك يوم القيامة»^(٢) الحديث. وفيه: «ورجل أم قوماً وهم به راضون» انتهى ملخصاً. قال المنذري: وأخرجه الترمذي [٣٥٦]، وقال: هذا حديث حسن. وأخرجه النسائي [٧٨٧] مختصراً. وسئل أبو حاتم الرازي عن أبي عطية هذا فقال: لا يعرف ولا يسمى.

(١) سبق تخريجه برقم (٥٨٢) وهو (صحيح).

(٢) أخرجه الترمذي (١٩٨٦) وهو (ضعيف).

٦٧ - بَابُ الْإِمَامِ يَقُومُ مَكَانًا أَرْفَعَ مِنْ مَكَانِ الْقَوْمِ

٥٩٧ - (صحيح) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَيَّانٍ وَأَحْمَدُ بْنُ الْفَرَاتِ أَبُو مَسْعُودٍ الرَّازِيُّ - الْمَعْنَى - قَالَ: ثَنَا يَحْيَى، ثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَمَّامٍ: أَنَّ حُذَيْفَةَ أُمَّ النَّاسِ بِالْمَدَائِنِ عَلَى دُكَّانٍ، فَأَخَذَ أَبُو مَسْعُودٍ بِقِمِيصِهِ فَجَبَدَهُ، فَلَمَّا فَرَعَ مِنْ صَلَاتِهِ قَالَ: أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَنْهَوْنَ عَنْ ذَلِكَ؟ قَالَ: بَلَى، قَدْ ذَكَرْتُ حِينَ مَدَدْتَنِي.

(بالمداين) هي مدينة قديمة على دجلة تحت بغداد (على دكان) بضم الدال المهملة وتشديد الكاف الحانوت قبل النون زائدة وقيل أصلية وهي الدكة بفتح الدال وهو المكان المرتفع يجلس عليه (فجبدته) أي: جره وجلبه (فلما فرغ) أي: أبو حذيفة (قال) أبو مسعود: (الم تعلم أنهم كانوا ينهون) بفتح الياء والهاء، ورواية ابن حبان [٢١٤٣] (صحيح): «أليس قد نهى عن هذا» كذا في «النيل» (حين مددتني) أي: مدتت قميصي وجلبته إليك.

٥٩٨ - (حسن بما قبله إلا قوله أن الإمام كان عمار وأن الذي جلبه حذيفة، فإنه منكر، والصواب ما في الحديث السابق) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ثَنَا حُجَّاجٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو خَالِدٍ، عَنْ عِدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيِّ، حَدَّثَنِي رَجُلٌ أَنَّهُ كَانَ مَعَ عَمَّارِ بْنِ تَابِرٍ بِالْمَدَائِنِ، فَأَقْبَمَتِ الصَّلَاةُ فَتَقَدَّمَ عَمَّارٌ، وَقَامَ عَلَى دُكَّانٍ يُصَلِّيُ وَالنَّاسُ أَسْفَلَ مِنْهُ، فَتَقَدَّمَ حُذَيْفَةُ فَأَخَذَ عَلَى يَدَيْهِ، فَأَتْبَعَهُ عَمَّارٌ حَتَّى أَزَلَّهُ حُذَيْفَةُ، فَلَمَّا فَرَعَ^(١) عَمَّارٌ مِنْ صَلَاتِهِ قَالَ لَهُ حُذَيْفَةُ: أَلَمْ تَسْمَعْ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ: «إِذَا أُمُّ الرَّجُلِ الْقَوْمِ فَلَا يَتِمُّ فِي مَكَانٍ أَرْفَعَ مِنْ مَقَامِهِمْ» - أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ - قَالَ عَمَّارٌ: لِذَلِكَ اتَّبَعْتُكَ حِينَ أَخَذْتُ عَلَى يَدَيْ.

(فقدّم حذيفة) أي: من الصف (فأخذ على يديه) أي: أمسكهما وجر عماراً من خلفه لينزل إلى أسفل ويستوي مع المأمومين (فاتبته) بالتشديد أي: طأوعه (قال عمار لذلك) أي: لأجل سماعي هذا النهي منه أولاً وتذكري بفعلك ثانياً (اتبعتك) في النزول. قال في «النيل»: والحاصل من الأدلة منع ارتفاع الإمام على المؤتمين من غير فرق بين المسجد وغيره وبين القامة ودونها وفوقها لقول أبي مسعود أنهم كانوا ينهون عن ذلك، وقول ابن مسعود: «نهى رسول الله ﷺ أن يقوم الإمام فوق شيء والناس خلفه يعني أسفل منه»^(٢) وأما صلاته ﷺ على المنبر فقليل إنه إنما فعل ذلك لغرض التعليم كما يدل عليه قوله: «ولتعلموا صلاتي»^(٣) وغاية ما فيه جواز وقوف امام على محل أرفع من المؤتمين إذا أراد تعليمهم. قال ابن دقيق العيد: من أراد أن يستدل به على جواز الارتفاع من غير قصد التعليم لم يستقم لأن اللفظ لا يتناولوه ولانفرد الأصل بوصف معتبر تقتضي المناسبة اعتباره فلا بد منه. انتهى. وقال الحافظ في «فتح الباري»: وفيه جواز اختلاف موقف الإمام المأموم في العلو والسفل، وقد صرح بذلك المصنف في حكايته عن شيخه علي بن المديني عن أحمد بن حنبل، وابن دقيق العيد في ذلك بحث انتهى. قال المنذري: في إسناده رجل مجهول. قلت: سكت المؤلف وكذا المنذري على الحديث الأول من حديثي الباب وصححه ابن خزيمة [١٥٢٣]، وابن حبان [٢١٤٣]، والحاكم [٢١٠/١] وفي رواية للحاكم التصريح برفعه كذا قال الشوكاني.

(١) في (الهنتية): «فرع» وهو خطأ.

(٢) أخرجه الدارقطني (٨٨/٢) بهذا اللفظ، وهو حديث أبي مسعود الأنصاري المتقدم برقم (٥٩٧) وهو (صحيح).

(٣) أخرجه البخاري (٩١٧)، من حديث سهل بن سعد.

٦٨ - بَابُ إِمَامَةِ مَنْ صَلَّى بِقَوْمٍ وَقَدْ صَلَّى تِلْكَ الصَّلَاةَ

٥٩٩ - (حسن صحيح) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنُ مَيْسَرَةَ، ثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ، ثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مِقْسَمٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ كَانَ يُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعِشَاءَ، ثُمَّ يَأْتِي قَوْمَهُ فَيُصَلِّي بِهِمْ تِلْكَ الصَّلَاةَ.

٦٠٠ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، ثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: إِنَّ مُعَاذًا كَانَ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يَرْجِعُ فَيُؤَمُّ قَوْمَهُ. [ق].

(أن معاذاً كان يصلي مع النبي ﷺ ثم يرجع فيؤم قومه) قال الخطابي: فيه من الفقه جواز صلاة المفترض خلف المتفل لأن صلاة مع رسول الله ﷺ هي الفريضة، وإذا كان قد صلى فريضة فصلاته بقومه نافلة. وفيه دليل على جواز إعادة صلاة في يوم مرتين إذا كان للإعادة سبب من الأسباب التي تعاد لها الصلاة. واختلف الناس في جواز صلاة المفترض خلف المتفل، فقال مالك: إذا اختلفت نية الإمام والمأموم في شيء من الصلاة لم يعتد المأموم بما صلى معه واستأنف، وكذلك قال الزهري وربيعة.

وقال أصحاب الرأي: إن كان الإمام متطوعاً لم يجزه من خلفه الفريضة، وإذا كان الإمام مفترضاً وكان من خلفه متطوعاً كانت صلاتهم جائزة، وجوزوا صلاة المقيم خلف المسافر، وفروض المسافر عندهم ركعات وقال الشافعي والأوزاعي وأحمد: صلاة المفترض خلف المتفل جائزة، وهو قول عطاء وطاوس. وقد زعم بعض من لم يرد ذلك جائزاً أن صلاة مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم نافلة ويقومه فريضة قال: وهذا فاسد إذ لا يجوز على معاذ أن يدرك الفرض وهو أفضل العمل مع أفضل الخلق ويتركه ويضيع حفظه منه ويقنع من ذلك بالقل الذي لا طائل فيه. ويدل على فساد هذا التأويل قول الراوي: كان يصلي مع رسول الله ﷺ العشاء وهي صلاة الفريضة، وقد قال ﷺ: «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة»^(١) فلم يكن معاذ يترك المكتوبة بعد أن شهدا وقد أقيمت، وقد أتى عليه رسول الله ﷺ بالفقه فقال عليه السلام: «أفقهكم معاذ»^(٢). انتهى.

قلت: لا شك أن صلاة معاذ مع رسول الله ﷺ كانت هي الفريضة وصلاته بقومه كانت نافلة، ويدل عليه ما رواه عبدالرزاق [٣٧٢٥]، والشافعي [١٠٤/١]، والطحاوي [٤٠٩/١]، والدارقطني [٢٧٤/١]، وغيرهم من طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار عن جابر في حديث الباب زادته صحيحة: «هي له تطوع ولهم فريضة» وهو حديث صحيح. وقد صرح ابن جريج في رواية عبدالرزاق بسماحه فيه فأنفت نعمة التدليس. قال الحافظ ابن حجر في «الفتح»: وأسلم الأجوبة: التمسك بهذه الزيادة، وأجاب الحافظ عن تأويلات الطحاوي الركبة جواباً حسناً وأورد في هذا الباب أبحاثاً لطيفة مفيدة في «فتح الباري» فأرجع إليه.

قال المنذري: وأخرجه البخاري [٧٠٠]، ومسلم [٤٦٥]، والنسائي [٨٣٥].

(١) أخرجه مسلم (٧١٠) من حديث أبي هريرة.

(٢) انظر «معرفة علوم الحديث» (١١٤) للحاكم.

وفي بعض النسخ: إذا صلى الإمام قاعداً.

٦٠١ - (صحيح) حَدَّثَنَا الْقُتَيْبِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكِبَ فَرَسًا، فَصَرَغَ عَنْهُ، فَجَحِشَ شِقْهُ الْأَيْمَنِ، فَصَلَّى صَلَاةَ مِنَ الصَّلَوَاتِ وَهُوَ قَاعِدٌ، فَصَلَّيْنَا (٢) وَرَأَى قُعُودًا، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِیُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قَائِمًا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ رَفَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا (٣) لَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا، فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ». [ق].

(فصرع عنه) بصيغة المجهول، أي: سقط (فجحش) بضم الجيم وكسر الحاء أي: انخدش وجحش متعد (شقة الأيمن) أي: تأثر تأثراً منعه استطاعة القيام (فصلی صلاة من الصلوات) أي: المكتوبة كما هو الظاهر من العبارة (وهو قاعد) جملة حالية (ليؤتم به) أي: ليقندي به (فصلوا قايماً) مصدر أي: ذوي قيام أو جمع أي قائمين ونصبه على الحالية (جلوساً) جمع جالس أي: جالسين (أجمعون) تأكيد للضمير المرفوع في «فصلوا» قال الإمام الخطابي في «المعالم»: ذكر أبو داود هذا الحديث من رواية جابر وأبي هريرة وعائشة ولم يذكر صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم آخر ما صلاها بالناس وهو قاعد والناس خلفه قيام وهو آخر الأمرين من رسول الله ﷺ. ومن عادة أبي داود فيما أنشأ من أبواب هذا الكتاب أن يذكر الحديث في بابه ويذكر الحديث الذي يعارضه في باب آخر على أثره ولم أجده في شيء من النسخ فلست أدري كيف أغفل ذكر هذه القصة وهي من أمهات السنن وإليه ذهب أكثر الفقهاء. ونحن نذكره لتحصل فائدة ويحفظ على الكتاب رسمه وعادته. ثم ذكر الخطابي بإسناده عن عائشة حديث صلاة رسول الله ﷺ آخر ما صلاها بالناس وهو قاعد والناس خلفه قيام. وفي آخر الحديث «فأقامه في مقامه وجعله عن يمينه فقعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكبر بالناس فجعل أبو بكر يكبر بتكبيره والناس يكبرون بتكبير أبي بكر» (٤).

قال الخطابي: قلت: وفي إقامة رسول الله ﷺ أبا بكر عن يمينه وهو مقام المأموم وفي تكبيره بالناس وتكبير أبي بكر بتكبيره بيان واضح أن الإمام في هذه الصلاة رسول الله ﷺ وقد صلى قاعداً والناس من خلفه قيام وهي آخر صلاة صلاها بالناس، فدل على أن حديث أنس وجابر منسوخ، ويزيد ما قلناه وضوحاً ما رواه أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت: «لما ثقل رسول الله ﷺ وذكر الحديث قالت: فجاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى جلس عن يسار أبي بكر، فكان رسول الله ﷺ يصلي بالناس جالساً وأبو بكر قائماً يقتدي به، والناس يقتدون بأبي بكر» حدثونا به عن يحيى بن محمد بن يحيى قال: أخبرنا مسدد، قال: أخبرنا أبو معاوية، والقياس يشهد لهذا القول لأن الإمام لا يسقط عن القوم شيئاً من أركان الصلاة مع القدرة عليه، ألا ترى أنه لا يحيل الركوع والسجود إلى الإيماء، وكذلك لا يحيل القيام إلى القعود، وإلى هنا ذهب سفيان الثوري وأصحاب الرأي والشافعي وأبو ثور.

(١) في نسخة: «إذا صلى الإمام قاعداً». (مت).

(٢) في نسخة: «وصلينا». (مت).

(٣) في نسخة: (مت).

(٤) أخرجه البخاري (٦٨٧).

وقال مالك بن أنس: لا ينبغي لأحد أن يؤم الناس قاعداً. وذهب أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ونفر من أهل الحديث إلى خير أنس، فإن الإمام إذا صلى قاعداً صلوا من خلفه قعوداً، وزعم بعض أهل الحديث أن الروايات اختلفت في هذا: فروى الأسود عن عائشة أن النبي ﷺ كان إماماً، وروى شقيق عنها أن الإمام كان أبو بكر فلم يجز أن يترك له حديث أنس وجابر، ويشبه أن يكون أبو داود إنما ترك ذكره لأجل هذه العلة. وفي هذا الحديث من الفقه أنه يجوز الصلاة بإمامين أحدهما بعد الآخر من غير حدث يحدث بالإمام الأول. وفيه دليل على جواز تقدم بعض صلاة المأموم على بعض صلاة الإمام. وفيه دليل على قبول خبر الواحد انتهى.

قال المنذري: وأخرجه البخاري [٣٧٨]، ومسلم [٤١١]، والترمذي [٣٦١]، والنسائي [٧٩٤]، وابن ماجه [١٣٣٨].

٢٣٤/١ ٦٠٢ - (صحيح) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ثَنَا جَرِيرٌ وَوَكَيْعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي شَيْبَانَ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَسًا بِالْمَدِينَةِ، فَصَرَعهَ عَلَى جَذَمٍ نَخْلَةٍ، فَانْفَكَّتْ قَدَمُهُ، فَأَتَيْنَاهُ نَعُوذُهُ، فَوَجَدْنَاهُ فِي مَشْرِيقِ لَيْلَاةٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - يُسَبِّحُ جَالِسًا، قَالَ: فَقَدْ نَا خَلْفَهُ، فَكَسَتْ عَيْنًا، ثُمَّ أَتَيْنَاهُ مَرَّةً أُخْرَى نَعُوذُهُ، فَصَلَّى النُّكُوبَةَ جَالِسًا، فَقَدْ نَا خَلْفَهُ فَأَنشَأَ إِلَيْنَا قَعْدَتَانِ، قَالَ: فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ: «إِذَا صَلَّى الْإِمَامُ جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا، وَإِذَا صَلَّى الْإِمَامُ قَائِمًا فَصَلُّوا قَائِمًا، وَلَا تَفْعَلُوا كَمَا يَفْعَلُ أَهْلُ فَارِسَ بِعُظْمَائِهَا». [م].

(فصرعه) أي: أسقطه (على جذم نخلة) بجيم مكسورة وذال معجمة ساكنة، وهو أصل الشيء، والمراد هنا أصل النخلة. وحكى الجوهري فتح الجيم وهي ضعفة فإن الجذم بالفتح القلق قاله الشوكاني (فانفكت قدمه) الفك نوع من الوهن والخلع. وانفك العظم: انتقل من مفصله، يقال: فككت الشيء أبنت بعضه من بعض. قال الحافظ زين الدين العراقي في «شرح الترمذي»: هذه لا تنافي الرواية التي قبلها إذ لا مانع من حصول من خدش الجلد وفك القدم معاً قال: ويحتمل انهما واقعتان (فوجدناه في مشربة) بفتح الميم وبالشين المعجمة وبضم الراء وفتحها، وهي الغرفة. وقيل: كالخزانة فيها الطعام والشراب، ولهذا سميت مشربة، فإن المشربة بفتح الراء فقط هي الموضع الذي يشرب منه الناس (ولا تفعلوا كما يفعل أهل فارس بعظمتائهما) أي: بأمرائهما. وفي رواية مسلم [٤١٣] من طريق الليث عن أبي الزبير عن جابر: «فلما سلم قال: إن كنتم أنفأ تفعلون فعل فارس والروم يقومون على ملوكهم وهم قعود فلا تفعلوا».

قال المنذري: وأخرجه ابن ماجه [٣٤٨٥] مختصراً.

٢٣٥/١ ٦٠٣ - (صحيح) حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ وَمُسْلِمُ بْنُ إِزَارَةَ، عَنِ الْمُتَنِّى -، عَنْ وَهَبٍ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ مُخَمَّدٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِإِوَاتِمٍ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَلَا تُكَبِّرُوا حَتَّى يَكْبُرَ، وَإِذَا رَكَعَ فَلَا تَرَكُّوا، وَلَا تَزْكُمُوا حَتَّى يَرْكَعَ، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ - قَالَ مُسْلِمٌ: وَلَكَ الْحَمْدُ - وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَلَا تَسْجُدُوا حَتَّى يَسْجُدَ، وَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قَائِمًا، وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا أَجْمَعُونَ».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ» أَنَّهُ يَنْبَغِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ سُلَيْمَانَ.

(إِذَا كَبَّرَ) أي: للإحرام أو مطلقاً فيشمل تكبير النقل (ولا تكبروا حتى يكبر) زاده تأكيداً لما أفاده مفهوم الشرط

كما في سائر الجمل الآتية (ولا تركعوا حتى يركع) أي: حتى يأخذ في الركوع لا حتى يخلو منه كما يتبادر من اللفظ (وإذا سجد) أي: أخذ في السجود (أنهمني بعض أصحابنا) مراد المؤلف أنه روى هذا الحديث عن سليمان بن حرب وسمع من لفظه لكن جملة اللهم ربنا لك الحمد ما سمع من لفظ الشيخ أو سمع ولكن لم يفهمه فأفهمه بعض أصحابه أي: رفاقه، وأخبر أبا داود بلفظ الشيخ، وهذا يدل على كمال الاحتياط والإتقان على أداء لفظ الحديث.

٦٠٤ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَدَمَ الْبُصْطِي، نَا أَبُو خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا جُئِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ» بِهَذَا الْخَبَرِ زَادَ «وَأِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا». قَالَ أَبُو دَاوُدَ: [وَأِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا] لَيْسَتْ بِمُخْفُوظَةٍ، وَنَعْمَ عِنْدَنَا مِنْ أَبِي خَالِدٍ^(١).

(زاد) أي: زيد بن أسلم في روايته (قال أبو داود هذه الزيادة الخ) قال المنذري: وفيما قاله نظر، فإن أبا خالد هذا هو سليمان بن حبان الأحمر وهو من الثقات الذين احتج البخاري ومسلم بحديثهم في «صحيحهما» ومع هذا فلم ينفرد بهذه الزيادة بل قد تابعه عليها أبو سعد محمد بن سعد الأنصاري الأشعري المدني نزيل بغداد، وقد سمع من ابن عجلان وهو ثقة ووثقه يحيى بن معين ومحمد بن عبدالله المخرمي وأبو عبدالرحمن النسائي، وقد أخرج هذه الزيادة النسائي في «سننه» [(٩٢١)، (٩٢٢)] (صحيح) من حديث أبي خالد الأحمر ومن حديث محمد بن سعد، وقد أخرج مسلم في «الصحيح» [(٤٠٤)] هذه الزيادة من حديث أبي موسى الأشعري من حديث جرير بن عبد الحميد عن سليمان التيمي عن قتادة، وقال الدارقطني: هذه اللفظة لم يتابع سليمان التيمي فيها عن قتادة وخالفه الحفاظ فلم يذكروها، قال: وإجماعهم على مخالفتها تدل على وهمه هذا آخر كلامه. ولم يؤثر عند مسلم تفرد سليمان بذلك لثقة وحفظه وصححه هذه الزيادة. قال أبو إسحاق صاحب مسلم: قال أبو بكر ابن اخت أبي النصر في هذا الحديث أي: طعن فيه، فقال مسلم: يزيد أحفظ من سليمان، فقال له أبو بكر: فحديث أبي هريرة هو صحيح يعني: «فإذا قرأ فأنصتوا» فقال: هو عندي صحيح، فقال: لِمَ لَمْ تَضَعْهُ هَا هُنَا؟ قال: ليس كل شيء عندي صحيح وضعت هَا هُنَا ما اجتمعوا عليه. فقد صحح مسلم [(٤٠٤)] هذه الزيادة من حديث أبي موسى الأشعري ومن حديث أبي هريرة رضي الله عنه. انتهى كلام المنذري، ويحيى بعض الكلام على هذه الزيادة في بحث التشهد.

٦٠٥ - (صحيح) حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غُرُوةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَزَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ - أَنَّهَا قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِهِ وَهُوَ جَالِسٌ، فَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ اجْلِسُوا، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «إِنَّمَا جُئِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا». [ق].

(صلى رسول الله ﷺ في بيته) أي: في المشربة التي في حجرة عائشة كما بينه أبو سفيان عن جابر، وزاد في رواية البخاري [(١١١٣)]: «وهو شاك» أي: مريض من الشكاية، وكان سبب ذلك ما في حديث أنس المذكور أنه سقط عن فرس (فصلى وراءه قوم قياماً) ولمسلم [(٤١٢)] من رواية عبدة عن هشام «فدخل عليه ناس من أصحابه يعودونه» الحديث. قال المنذري: وأخرجه البخاري [(٦٨٨)]، ومسلم [(٤١٢)].

(١) الوهم من ابن عجلان لا منه، انظر «صحيح سنن أبي داود» (٣/ ١٦٠-١٦٢).

٦٠٦ - (صحيح) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَيَزِيدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ مَوْعِبٍ - الْمَعْنَى - أَنَّ اللَّيْثَ حَدَّثَهُمْ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: اشْتَكَى النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّيْنَا وَرَأَاهُ وَهُوَ قَاعِدٌ، وَأَبُو بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَكْبُرُ لِيَسْمَعَ النَّاسَ تَكْبِيرَهُ، ثُمَّ سَأَلَ الْحَدِيثَ. [م].

(عن جابر قال: اشتكى النبي ﷺ فصلينا وراءه وهو قاعد الحديث) قال المنذري: وأخرجه مسلم [٤١٢]، والنسائي [٧٩٨]، وابن ماجه [١٢٤٠] مطولاً وفيه: فرأنا قياماً فأشار إلينا فقعنا.

٦٠٧ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، نَا^(١) زَيْدٌ - يُعْنِي ابْنَ الْحُبَابِ -، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ، ابْنِ حُصَيْنٍ - مِنْ وَلَدِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ -، عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ، أَنَّهُ كَانَ يُؤْمُهُمْ قَالَ: فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعُودُهُ، فَقَالَ^(٢): يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ إِيْمَانَنَا مَرِيضٌ؟ فَقَالَ: «إِذَا صَلَّى قَاعِداً، فَصَلُّوا تُعُودَا». قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ بِمُثْبِتٍ.

(إنه كان يؤمهم) أي: أن أسيد بن حضير كان يؤم قومه، وكان إمامهم فمرض (فجاء رسول الله ﷺ يعوده) أي: أسيد بن حضير (فقال: يا رسول الله)مكننا في بعض النسخ وكذا في «مختصر المنذري»، وفي بعض النسخ قالوا: بالجمع، وهو الصحيح، أي: قال الناس الحاضرون عنده ممن يؤمهم (إن إيماننا مريض) يعنون بإماننا: أسيد بن حضير لأنه هو كان إمامهم (قال أبو داود: وهذا الحديث ليس بمثبتي) قال المنذري: وما قاله ظاهر فإن حصيناً هذا إنما يروي عن التابعين لا يحفظ له رواية عن الصحابة سيما أسيد بن حضير فإنه قديم الوفاة توفي سنة عشرين وقيل سنة إحدى وعشرين رضي الله عنهم .

٧٠ - بَابُ الرَّجُلَيْنِ يُؤْمُ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، كَيْفَ يَقُومَانِ؟

٦٠٨ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثَنَا حَمَّادٌ، ثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَى أُمِّ حَرَامٍ، فَأَتَتْهُ بِسَغْنٍ وَتَغَرَّ، فَقَالَ: «رُدُّوْا هَذَا فِيَّ وَعَاتِي، وَهَذَا فِي سِقَاتِي، فَإِنِّي صَائِمٌ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى بِنَا رَكَعَتَيْنِ [رَكَعَتَيْنِ] تَطَوُّعاً، فَقَامَتْ أُمُّ سَلِيمٍ وَأُمُّ حَرَامٍ خَلْفًا، قَالَ ثَابِتٌ: وَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا قَالَ: أَقَاتَنِي عَنْ يَمِينِهِ عَلَى بِسَاطٍ. [ق]. (دخل على أم حرام) هي خالة أنس (فقال ردوا هذا في وعاتي وهذا في سقاتي) والوعاء بكسر الواو واحد الأوعية وهي ما يحفظ فيه الشيء، والسقاء ظرف الماء من جلد ويجمع على أسقية (ثم قام) النبي ﷺ (فصلى بنا ركعتين تطوعاً) فيه جواز النافلة جماعة وتبريك الرجل الصالح والعالم أهل المنزل بصلاته في منزلهم .

وقال بعضهم: ولعل النبي ﷺ أراد تعليمهم أفعال الصلاة مشاهدة مع تبريكهم، فإن المرأة قلما تشاهد أفعالهم في المسجد فأراد أن تشاهدها وتعلمها وتعلمها غيرها. كذا قال النووي .

(فقامت أم سليم وأم حرام خلفنا) فيه أن المرأة لا تصف مع الرجال وأم سليم هي أم أنس واسمها مليكة مصغراً (إلا قال) أي: أنس (أقامني) رسول الله ﷺ عن يمينه .

(١) في نسخة: «أنا». (منه).

(٢) في نسخة: «فقالوا». (منه).

٦٠٩ - (صحيح) حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، ثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُثَنَّى، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي، يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ وَأَمْرَأَةٌ مِنْهُمْ فَجَعَلَهُ عَنْ يَمِينِهِ، وَالْمَرْأَةُ خَلْفَ ذَلِكَ. [م].

(فجعله عن يمينه والمرأة خلف ذلك) فيه دلالة على أنه إذا حضر مع إمام الجماعة رجل وامرأة كان موقف الرجل عن يمينه وموقف المرأة خلفهما وأنها لا تصف مع الرجال، والعلة في ذلك ما يخشى من الافتتان بها، فلو خالفت أجزأت صلاتها عند الجمهور، وعند الحنفية تفسد صلاة الرجل دون المرأة. قال في «الفتح»: وهو عجب وفي توجيهه تعسف حيث قال قائلهم: قال ابن مسعود: أخروهن من حيث أخرهن الله والأمر للوجوب، فإذا حاذت الرجل فسدت صلاة الرجل لأنه ترك ما في أمر به من تأخيرها. قال: وحكاية هذا تنفي عن جوابه.

قال المنذري: وأخرجه مسلم [٦٦٠]، والنسائي [٨٠٣]، وابن ماجه [٩٧٥].

٦١٠ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، ثَنَا يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: بَشَّ فِي بَيْتِ خَالَتِي مَيْمُونَةً، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ اللَّيْلِ، فَأَطْلَقَ الْقِرْبَةَ قَوْصًا، ثُمَّ أَزْكَا الْقِرْبَةَ، ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَقُمْتُ فَتَوَضَّأْتُ كَمَا تَوَضَّأَ، ثُمَّ جِئْتُ فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخَذَنِي بِيَمِينِي^(١)، فَأَكْرَبَنِي مِنْ وَرَائِهِ، فَأَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ، فَصَلَّيْتُ مَعَهُ. [م].

(بت) من البيوترة (ميمونة) وهي أم المؤمنين (فأطلق القربة) أي: حلها (ثم أوكأ القربة) أي: شدّها (فأخذني بيمين) وفي بعض النسخ: «بيمينه». قال الإمام الخطابي: فيه أنواع من الفقه منها: أن الصلاة بالجماعة في النوافل جائزة، ومنها أن الاثنين جماعة، ومنها أن المأموم يقوم عن يمين الإمام إذا كانا اثنين، ومنها جواز العمل اليسير في الصلاة، ومنها جواز الاهتمام بصلاة من لم ينو الإمامة فيها انتهى. قال المنذري وأخرجه مسلم [٧٦٣].

٦١١ - (صحيح) حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ عَوْنٍ، ثَنَا هُثَيْمٌ، عَنْ أَبِي بَشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ - قَالَ: فَأَخَذَ بِرَأْسِي - أَوْ بِذَوَابِتِي - فَأَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ.

(فأخذ برأسي أو بلذابتي) أي: شعر رأسي، شك من بعض الرواة (فأقامني عن يمينه) الظاهر أنه قام مساوياً له، وفي بعض ألفاظه: فقامت إلى جنبه، وعن بعض أصحاب الشافعي: أنه يستحب أن يقف المأموم دونه قليلاً إلا أنه قد أخرج ابن جريج قال: قلنا لعطاء: الرجل يصلي مع الرجل أين يكون منه؟ قال: إلى شقة، قلت: إباحذه حتى يصف معه لا يفوت أحدهما الآخر؟ قال: نعم. قلت: بحيث أن لا يبعد حتى يكون بينهما فرجة؟ قال: نعم. ومثله في «الموطأ» [١٩٢] عن عمر من حديث ابن مسعود أنه صف معه فقربه حتى جعله حذاء عن يمينه. قال محمد بن إسماعيل الأمير في «سبل السلام».

قال المنذري: وأخرجه البخاري [١١٧]، ومسلم [٢٥٦]، وأبو داود، والترمذي [٢٣٢]، والنسائي [٤٤٢]، وابن ماجه [٤٢٣] عن حديث كريب عن ابن عباس وسيأتي إن شاء الله تعالى، وقد أخذ من حديث ابن عباس هذا ما يقارب عشرين حكماً. انتهى

(١) في «نسخة»: «بيمينه». (مه).

٦١٢- (صحيح) حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: إِذْ جَدَّتُهُ مَلِيكَةً دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِطَعَامٍ^(١) صَنَعَتْهُ، فَآكَلَتْ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ: «قُومُوا فَلَأُصَلِّيَ لَكُمْ» قَالَ أَنَسٌ: فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طُولٍ مَا لَيْسَ، فَفَضَخْتُهُ بِمَاءٍ، فَقَامَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَفَّتْ أَنَا وَالْيَتِيمُ وَرَأَاهُ، وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا، فَصَلَّى لَنَا رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ انْصَرَفَ ﷺ [ق].

(إن جدته مليكة) قال أبو عمر النري: قوله جدته مليكة أم مالك لقوله والضمير الذي في جدته هو عائذ على إسحاق وهي جدة إسحاق أم أبيه عبدالله ابن أبي طلحة وهي أم سليم بنت ملحان زوج أبي طلحة الأنصاري، وهي أم أنس بن مالك. وقال غيره: الضمير يعود على أنس بن مالك وهو القاتل إن جدته وهي جدة أنس بن مالك أم أمه واسمها مليكة بنت مالك بن عدي، ويؤيد ما قاله أبو عمر: إن في بعض طرق هذا الحديث (صحيح) «أن أم سليم سألت رسول الله ﷺ أن يأتيها» أخرجه النسائي [٧٣٧] من حديث يحيى بن سعيد عن إسحاق بن عبدالله. كذا قال المنذري في «تلخيصه» (فمقت إلى حصير) قال في «النهاية»: الحصير الذي يمسط في البيوت (قد اسود من طول ما لبس) أي: استعمل وفيه أن الافتراش يسمى لبساً (ففضحته بماء) أي: رشته، والنضح الرش.

قال النووي: قالوا اسوداده لطول زمنه وكثرة استعماله وإنما نضحها ليلين فإنه كان من جريد النخل كما صرح به في الرواية الأخرى ويذهب عنه الغبار ونحوه هكذا فسرهُ القاضي إسماعيل المالكي وآخرون. وقال القاضي عياض: الأظهر أنه كان للشك في نجاسته وهذا على مذهبه فإن النجاسة المشكوك فيها تطهر بنضحها من غير غسل، ومذهبنا ومذهب الجمهور أن الطهارة لا تحصل إلا بالغسل، فالمختار التأويل الأول. انتهى.

(وصفت أنا واليتيم وراه) قال المنذري: واليتيم هو ابن أبي ضميرة مولى رسول الله ﷺ ولأبيه ضجة، وعدادهما في أهل المدينة (والعجوز) هي ملكية المذكورة أولاً (ثم انصرف) قال الحافظ: أي إلى بيته أو من الصلاة. قال الخطابي: قلت فيه من الفقه جواز صلاة الجماعة في التطوع، وفيه جواز صلاة المنفرد خلف الصف لأن المرأة قامت وحدها من ورائهما، وفيه دليل أن إمامة المرأة للرجال غير جائزة لأنها لما زحمت عن مساواتهم من مقام الصف كانت من أن تقدمهم أبعد، وفيه دليل على وجوب ترتيب مواقف المأمومين وأن الأفضل يقدم على من دونه في الفضل، ولذلك قال رسول الله ﷺ: «يليني منكم أولو الأحلام والنهي»^(٢).

وعلى هذا القياس إذا صلى على جماعة من الموتى فيهم رجال ونساء وصبيان وخنثائي، فإن الأفضلين منهم يلون الإمام، فيكون الرجال أقربهم منه، ثم الصبيان، ثم الخنثائي، وإن دفنوا في قبر واحد كان أفضلهم أقربهم إلى القبلة، ثم الذي يليه هو أفضل، وتكون المرأة آخرهم إلا أنه يكون بينها وبين الرجال حاجز من لبن أو نحوه. انتهى.

(١) في نسخة: (لطعام). (منه).

(٢) سبأني برقم (٦٧٤)، وهو (صحيح).

٦١٣ - (صحيح) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، عَنْ هَارُونَ بْنِ عَتَرَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسَدِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: اسْتَأْذَنَ عَلَقْمَةُ وَالْأَسَدُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ، وَقَدْ كُنَّا أَطْلَعْنَا الْقُعُودَ عَلَى أَبِيهِ، فَخَرَجَتِ الْجَارِيَةُ فَاسْتَأْذَنَتْ لَهُمَا، فَأَذِنَ لَهُمَا، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى بَيْنِي وَبَيْنَهُ، ثُمَّ قَالَ: هَكُنَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَتَلَ [م]، المرفوع منه فقط.

(استأذن علقة والأسود على عبدالله) أي: ابن مسعود (فصلى بيني وبينه) أي: صلى ابن مسعود بين الأسود والعلقة بأن جعل أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره وقام هو بينهما ولم يتقدم. قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: وأجاب عنه ابن سيرين بأن ذلك كان لضيق المكان رواه الطحاوي [٣٠٧/١] انتهى.

وقال المنذري: وأخرجه النسائي [٧١٩] وفي إسناده هارون بن عترة، وقد تكلم فيه بعضهم، وقال أبو عمر النمري: وهذا الحديث لا يصح رفعه والصحيح فيه عندهم التوقيف على ابن مسعود أنه كذلك صلى بعلقة والأسود وهو موقوف. وقال بعضهم: حديث ابن مسعود منسوخ لأنه تعلم هذه الصلاة من النبي ﷺ وفيها التطبيق وأحكام آخر وهي الآن متروكة، وهذا الحكم من جملتها، ولما قدم النبي ﷺ المدينة تركه انتهى.

٧٢ - بَابُ الْإِمَامِ يَنْحَرِفُ بَعْدَ التَّسْلِيمِ

٦١٤ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، نَا يَحْيَى، عَنْ سُلَيْمَانَ، ثَنِي يَحْيَى بْنُ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ الْأَسَدِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَانَ إِذَا انْصَرَفَ انْخَرَفَ.

(فكان إذا انصرف انخرف) أي: مال عن القبلة واستقبل الناس. وأخرجه أحمد [١٦٠/٤] بلفظ قال: «حججنا مع رسول الله ﷺ حجة الوداع قال: فصلى بنا صلاة الصبح ثم انحرف جالساً فاستقبل الناس بوجهه» الحديث، وفيه قصة أخذ الناس بيده ﷺ ومسحهم بها وجوههم.

قال المنذري: وأخرجه الترمذي [٢١٩]، والنسائي [٨٥٨]، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. انتهى.

٦١٥ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، ثَنَا أَبُو أُحْمَدُ الرَّبِيعِيُّ، نَا مِسْعَرٌ، عَنْ ثَابِتٍ^(١) بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ الْبَرَاءِ، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَشْبَهْنَا أَنْ نَكُونَ عَنْ يَمِينِهِ، فَيُجِبُ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ ﷺ. [م].

(أحياناً أن نكون عن يمينه) لكون يمين الصف أفضل، ولكونه عليه السلام يقبل علينا بوجهه أي: عند السلام أولاً قبل أن يقبل على من على يساره. وقيل معناه: يقبل علينا عند الانصراف (فيقبل علينا بوجهه ﷺ) قال الحافظ في «الفتح»: قيل الحكمة في استقبال المأمومين أن يعلمهم ما يحتاجون إليه، فعلى هذا يختص بمن كان في مثل حاله ﷺ من قصد التعليم والموعظة، وقيل الحكمة فيه تعريف الداخل: بأن الصلاة انتقضت إذ لو استمر الإمام على حاله لأوهم أنه في التشهد مثلاً. وقال الزين بن المنير: استدبار الإمام المأمومين إنما هو لحق الإمامة فإذا انتقضت الصلاة زال السبب، فاستقبالهم حينئذ يرفع الخيلاء والترفع على المأمومين والله أعلم. انتهى.

(١) في (الهتدي): «ثابت»، وهو خطأ.

قال المنذري: وأخرجه النسائي [٨٢٢]، وابن ماجه [١٠٠٦]، وفي حديث أبي داود والنسائي عن عبيد بن البراء عن أبيه، وفي حديث ابن ماجه عن ابن البراء عن أبيه ولم يسمه، قلت: أخرجه مسلم أيضاً [٧٠٩].

٧٣- بَابُ الْإِمَامِ يَتَطَوَّعُ فِي مَكَانِهِ

٦١٦- (صحيح) حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ الرَّبِيعُ بْنُ نَافِعٍ، ثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْقُرَشِيُّ، ثَنَا عَطَاءُ الْخُرَاسَانِيُّ، عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَصِلِي الْإِمَامُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ حَتَّى يَتَحَوَّلَ». قَالَ أَبُو دَاوُدَ: عَطَاءُ الْخُرَاسَانِيُّ لَمْ يَذْكُرْ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ.

٢٣٨/١

(لا يصلي الإمام في الموضع الذي صلى فيه حتى يتحول) أي: ينصرف ويتنقل عن ذلك الموضع. والحديث يدل على مشروعية انتقال المصلي عن مصلاه الذي صلى فيه لكل صلاة يفتتحها من أفراد النوافل. أما الإمام فنص الحديث وأما المؤتمر فبعموم حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «أبْعِزْ أَحَدَكُمْ إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ أَوْ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ عَنْ شِمَالِهِ»^(١). وبالقياص على الإمام. والعلّة في ذلك تكثير مواضع العبادة كما قال البخاري والبخاري لأن مواضع السجود تشهد له كما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ٤] أي: تعبر بما عمل عليها وورد في تفسير قوله تعالى: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ﴾ [الدخان: ٢٩] أن المؤمن إذا مات بكى عليه مصلاه من الأرض ومصعد له من السماء، وهذه العلّة تقتضي أن ينتقل إلى الفرض من موضع نافلة، وأن ينتقل لكل صلاة يفتتحها من أفراد النوافل، فإن لم ينتقل فينبغي أن يفصل بالكلام لحديث النهي عن أن توصل صلاة بصلاة حتى يتكلم المصلي أو يخرج. أخرجه مسلم [٨٨٣]، وأبو داود [١١٢٩]. قاله الشوكاني. قال المنذري: وأخرجه ابن ماجه [١٤٢٨].

(عطاء الخراساني لم يدرك المغيرة بن شعبه) قال المنذري: وما قاله ظاهر فإن عطاء الخراساني ولد في السنة التي مات فيها المغيرة بن شعبه وهي سنة خمسين من الهجرة على المشهور، أو يكون ولد قبل وفاته بسنة على القول الآخر انتهى.

٧٤- بَابُ الْإِمَامِ يُحَدِّثُ بَعْدَ مَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنْ آخِرِ الرَّكْعَةِ

٦١٧- (ضعيف) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، ثَنَا زُهَيْرٌ، ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ رَافِعٍ وَبُخَيْرِ بْنِ سَوَادَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَضَى الْإِمَامُ الصَّلَاةَ وَقَعَدَ، فَأَخَذْتُ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ: فَقَدْ تَشَتَّ صَلَاتُهُ وَمَنْ كَانَ خَلْفَهُ مِنْ أُمَّةٍ الصَّلَاةَ».

(إذا قضى الإمام الصلاة وقعد) وفي رواية الترمذي [٤٠٨] (ضعيف): وقد جلس في آخر صلاته (فأحدث قبل أن يتكلم) وفي رواية الترمذي [٤٠٨]: «قيل أن يسلم» (فقد تمت صلاته) أي: صلاة الإمام (ومن كان خلفه) أي: تمت صلاة من كان خلف الإمام من المأمومين (ممن أتم الصلاة) كلمة من في قوله ممن بيانه أي: تمت صلاة من كان خلف الإمام من المأمومين الذين أتموا الصلاة مع الإمام دون المسيبوقين. وفي رواية للدارقطني [٣٧٩/١]: «ممن أدرك أول الصلاة».

(١) سيأتي برقم (١٠٠٦)، وهو (صحيح).

قال الخطابي في «المعالم»: هذا حديث ضعيف، وقد تكلم بعض الناس في نقلته، وقد عارضته الأحاديث التي فيها إيجاب الشاهد والتسليم، ولا أعلم أحداً من الفقهاء قال بظاھرہ، لأن أصحاب الرأي لا يرون أن صلاته تمت بنفس القعود حتى يكون ذلك بقدر الشاهد على ما روه عن ابن مسعود ثم لم يقدروا قولهم في ذلك لأنهم قالوا: إذا طلعت عليه الشمس أو كان متيمماً فرأى الماء وقد قعد مقدار الشاهد قبل أن يسلم فقد فسدت صلاته. وقالوا فيمن فهقه بعد الجلوس قدر الشاهد أن ذلك لا تفسد صلاته ويتروأ. ومن مذهبهم أن القهقهة لا تنقض الوضوء، إلا أن تكون في الصلاة.

والأمر في هذه الأقاويل واختلافها ومخالفتها الحديث بين. انتهى. قال المنذري: وقد أخرجه الترمذي [٤٠٨] وقال: هذا حديث ليس إسناده بالقوى، وقد اضطربوا في إسناده. وقال أيضاً: وعبدالرحمن بن زياد الإفريقي قد ضعفه بعض أهل الحديث، منهم يحيى بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل. وقال الخطابي: هذا حديث ضعيف، وقد تكلم الناس في بعض نقلته. وقال الحافظ ابن حجر في «الفتح»: أما حديث: «إذا أحدث وقد جلس في آخر صلاته قبل أن يسلم فقد جازت صلاته» فقد ضعفه الحافظ. انتهى.

٦١٨ - (حسن صحيح) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ ابْنِ عَقِيلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَدَّادِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِزْوَانَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا الشُّبُوحُ». [مضى (٦١)].

(مفتاح الصلاة الطهور) مفتاح بكر الميم والمراد أنه أول شيء يفتتح به من أعمال الصلاة لأنه شرط من شروطها والطهور بضم الطاء (وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم) قال الخطابي: في هذا الحديث بيان أن التسليم ركن للصلاة كما أن التكبير ركن لها، وأن التحليل منها إنما يكون بالتسليم دون الحدث والكلام لأنه قد عرفه بالألف واللام وعينه كما عين الطهور وعرفه، فكان ذلك منصرفاً إلى ما جاءت به الشريعة من الطهارة المعروفة، والتعريف بالألف واللام مع الإضافة يوجب التخصيص كقولك فلان مبيتة المساجد تريد أنه لا مبيت له يأوى إليه غيرها، وفي «النيل» فيه دليل على أن افتتاح الصلاة لا يكون إلا بالتكبير دون غيره من الأذكار، وإليه ذهب الجمهور.

وقال أبو حنيفة: تنعقد الصلاة بكل لفظ قصد به التعظيم، والحديث يرد عليه لأن الإضافة في قوله تحريمها تقتضي الحصر، فكانه قال: جميع تحريمها التكبير، أي: انحصرت صحة تحريمها في التكبير لا تحريم لها غيره، كقولهم مال فلان الإبل وعلم فلان النحو وفي الباب أحاديث كثيرة تدل على تعين لفظ التكبير من قوله صلى الله عليه وآله وسلم وفعله، وعلى هذا فالحديث يدل على وجوب التكبير. وقد اختلف في حكمه فقال الحافظ: إنه ركن عند الجمهور، وشرط عند الحنفية، ووجه عند الشافعي، وسنة عند الزهري. قال ابن المنذر: ولم يقل به أحد غيره.

وروي عن سعيد بن المسيب والأوزاعي ومالك، ولم يثبت عن أحد منهم تصريحاً، وإنما قالوا فيمن أدرك الإمام ركعاً يجزيه تكبيرة الركوع. انتهى. قال المنذري: وأخرجه الترمذي [٣]، وابن ماجه [٢٧٥]. وقال الترمذي: هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن. وقال أبو نعيم الأصبهاني: «مشهور لا يعرف إلا من حديث عبدالله ابن محمد بن عقيل بهذا اللفظ من حديث علي هذا آخر كلامه. وعبدالله بن محمد بن عقيل قد احتج بعضهم بحديثه وتكلم فيه بعضهم». انتهى.

٧٥- بَابُ مَا يُؤْمَرُ بِهِ الْمَأْمُومُ مِنْ اتِّبَاعِ الْإِمَامِ

٦١٩- (حسن صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، ثنا يَحْيَى، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ ابْنِ مُتَيْزٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبَادُرُونِي بِرُكُوعٍ وَلَا بِسُجُودٍ، فَإِنَّهُمَا أَسْفِقُكُمْ بِهِ إِذَا رَكَعْتُ تُذَرِّكُونِي بِهِ إِذَا رَفَعْتُ، إِنِّي قَدْ بَدَأْتُ».

(لا تبادروني) أي: لا تسبقوني (فإنهما أسفقاكم) به إذا ركعت تدركوني به إذا رفعت) قال الخطابي: يريد أنه لا يضركم رفعي رأسي من الركوع وقد بقى عليكم شيء منه إذا أدركتموني قائماً قبل أن أسجد وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا رفع رأسه من الركوع يدعو بكلام فيه طول (إني قد بدنت) يروي على وجهين أحدهما بتشديد الدال معناه كبر السن. يقال: بدن الرجل تبديناً إذا أسن، والوجه الآخر بدنت مضمومة الدال غير مشددة ومعناه زيادة الجسم واحتمال اللحم. وروى عائشة رضي الله عنها أن رسول الله عليه وآله وسلم لما طعن في السن احتمل بدنه اللحم، وكل واحد من كبر السن واحتمال اللحم يثقل البدن ويثبط عن الحركة. قاله الخطابي.

وقال في إنجاح الحاجة قوله: فمهما أسبقكم به إلخ. أي: اللحظة التي أسبقكم بها في ابتداء الركوع وتفتون عنكم تدركونها إذا رفعت رأسي من الركوع لأن اللحظة التي يسبق بها الإمام عند الرفع تكون بدلاً عن اللحظة الأولى للمأمومين، فالغرض منه أن التأخير الثاني يقوم مقام التأخير الأول، فيكون مقدار رجوعي الإمام والمأموم سواء. وكذا السجدة انتهى.

٦٢٠- (صحيح) حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ الْخَطَمِيَّ يَخْطُبُ النَّاسَ، قَالَ: ثَنَا الْبَرَاءُ - وَهُوَ غَيْرُ كُذُوبٍ - أَهْلُهُمْ كَانُوا إِذَا رَفَعُوا رُؤُوسَهُمْ مِنَ الرُّكُوعِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَامُوا قِيَامًا، فَإِذَا رَأَوْهُ قَدْ سَجَدَ سَجَدُوا. [ق].

(سمعت عبدالله بن يزيد الخطمي) منسوب إلى خطمة بفتح المعجمة وإسكان الطاء بطن من الأوس، وكان عبدالله المذكور أميراً على الكوفة في زمن ابن الزبير (وهو غير كذوب) قال يحيى بن معين: القائل: وهو غير كذوب هو أبو إسحاق. قال: ومرواه أن عبدالله بن يزيد غير كذوب.

وليس المراد أن البراء غير كذوب لأن البراء صحابي لا يحتاج إلى تزكيته ولا يحسن فيه هذا القول، وهذا الذي قاله ابن معين خطأ عند العلماء بل الصواب أن القائل غير كذوب هو عبدالله بن يزيد، ومرواه أن البراء غير كذوب، ومعناه تقوية الحديث وتقويمه والمبالغة في تمكينه من النفس لا التزكية التي تكون في مشكوك فيه. ونظيره قول ابن عباس رضي الله عنه: حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق. وفي (صحيح مسلم) [١٠٤٣] عن أبي مسلم الخولاني حدثني الحبيب الأمين عوف بن مالك الأشجعي، ونظائره كثيرة، فمعنى الكلام حدثني البراء وهو غير منهم كما علمتم فتقوا بما أخبركم عنه. وقول ابن معين: إن البراء صحابي فيثبه عن هذا الكلام لا وجه له، لأن عبدالله بن يزيد صحابي أيضاً معدود في الصحابة. كذا قال النووي (أنهم كانوا) أي: أصحاب رسول الله ﷺ (قاموا قياماً) أي: بقوا قائمين (فإذا رأوه) أي: رسول الله ﷺ.

قال المنذري: وأخرجه البخاري [٧٤٧]، ومسلم [٤٧٤] والترمذي [٢٧٩] بنحوه.

٦٢١- (صحيح) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَهَارُونُ بْنُ مَرْوَفٍ - الْمَعْنَى - قَالَ: ثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ نَافِلٍ،

[قَالَ أَبُو دَاوُدَ^(١): قَالَ زُهَيْرٌ: ثَنَا الْكُوَيْتِيُّ ابْنُ وَغِيْرُهُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْبَرَاءِ، قَالَ: كُنَّا نَصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَلَا يَخْتَلُو أَحَدٌ مِنَّا ظَهْرَهُ حَتَّى يَرَى النَّبِيَّ ﷺ يَضَعُ [ق].

(فلا يحنو أحد منا ظهره) قال المنذري: حنيت ظهري، وحنيت العود عطفته وحنوت لغة. قال ابن الأثير في «النهاية»: لم يحن أحد منا ظهره أي: لم ينثه للركوع. يقال: حتى يحن ويحنو. انتهى. وقال السيوطي: حنا ظهره يحنو ويحني ثناء. انتهى. والمعنى أي: لم يعوج ظهره وهو من باب نصر وضرب والله أعلم (يضع) أي: ظهره أو جبهته. قال المنذري: وأخرجه مسلم [٤٧٤].

٦٢٢ - (صحيح) حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ نَافِعٍ، ثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ - يَغْنِي الْفَرَارِيُّ -، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِقَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ يَقُولُ عَلَى الْمِنْبَرِ: حَدَّثَنِي الْبَرَاءُ أَنَّهُمْ كَانُوا يَصَلُّونَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا رَكَعَ رَكَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، لَمْ تَزَلْ قِيَامًا حَتَّى يَرُونَهُ^(٢)، قَدْ وَضَعَ جَبْهَتَهُ بِالْأَرْضِ، ثُمَّ يَتِمُّونَهُ ﷺ. [ق].

(حتى يرونه) وفي بعض النسخ يروه (قد وضع جبهته بالأرض) وفي رواية البخاري [٨١١]: «حتى يقع ساجداً» قال الحافظ: واستدل به ابن الجوزي على أن المأموم لا يشرع في الركن حتى يتمه الإمام، وتعب بأنه ليس فيه إلا التأخر حتى يتلبس الإمام بالركن الذي ينتقل إليه بحيث يشرع المأموم بعد شروعه منه وقبل الفراغ منه. ووقع في حديث عمرو بن حريث عند مسلم [٤٥٦] «فكان لا يحن أحد منا ظهره حتى يستتم ساجداً» ولا يبي يعلى [٣٦٢٤] من حديث أنس: «حتى يتمكن النبي ﷺ من السجود» وهو أوضح في انتفاء المقارنة. انتهى.

٢٤٠/١

٧٦ - بَابُ التَّشْدِيدِ فِيمَنْ يَرْفَعُ قَبْلَ الْإِمَامِ، أَوْ يَضَعُ قَبْلَهُ

أي: يضع قبله.

٦٢٣ - (صحيح) حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غُزَمَرٍ، ثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا يَخْشَى - أَوْ أَلَّا يَخْشَى - أَحَدُكُمْ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ وَالْإِمَامُ سَاجِدٌ أَنْ يَحُولَ اللَّهُ رَأْسَهُ وَلَسَ حِمَارًا؟ أَوْ صُورَةً صُورَةً حِمَارًا». [ق] دون قوله: «والإمام ساجد»^(٣).

(أما يخشى أو ألا يخشى) بالشك، وأما بتخفيف الميم حرف استفتاح مثل ألا وأصلها النافية دخلت عليها همزة الاستفهام وهو هنا استفهام توبيخ (والإمام ساجد) جملة حالية (أن يحول الله رأسه رأس حمار) أي: يبذل الله ويغير وفي رواية البخاري [٦٩١]: «أن يجعل الله رأسه رأس حمار» (أو صورته صورة حمار) وفي رواية البخاري «أو يجعل الله صورته صورة حمار» قال الحافظ: الشك من شعبة. قال الخطابي: اختلف الناس فيمن فعل ذلك، فروي ذلك عن ابن عمر أنه قال: «لا صلاة لمن فعل ذلك». فأما عامة أهل العلم فإنهم قالوا: قد أساء وصلاته معجزة، غير أن أكثرهم يأمرون بأن يعود إلى السجود. وقال بعضهم: يحكم في سجوده بعد أن يرفع الإمام رأسه بقدر ما ترك منه. انتهى.

(١) في «نسخة». (منه).

(٢) في «نسخة»: يروه. (منه).

(٣) وهي صحيحة محفوظة، دون قوله: «أو صورته صورة حمار» شك من شعبة، والصواب «رأس حمار» بدون تردد، أفاده شيخنا (١٨٤/٣).

وختلف في معنى الوعيد المذكور، فقيل: يحتمل أن يرجع ذلك إلى أمر معنوي، فإن الحمار موصوف بالبلادة فاستعير هذا المعنى للجاهل بما يجب عليه من فرض الصلاة ومتابعة الإمام، ويرجع هذا المجاز أن التحويل لم يقع مع كثرة الفاعلين، لكن ليس في الحديث ما يدل على أن ذلك يقع ولا بد، وإنما يدل على كون فاعله متعزضاً لذلك، وكون فعله ممكناً لأن يقع عنه ذلك الوعيد، ولا يلزم من التعرض للشيء وقوع ذلك الشيء. قال ابن دقيق العيد: يحتمل أن يراد بالتحويل المسخ أو تحويل الهيئة الحسية أو المعنوية أو هما معاً، وحمله آخرون على ظاهره إذ لا مانع من جواز وقوع ذلك، وسيأتي في كتاب الأشربة الدليل على جواز وقوع المسخ في هذه الأمة، وهو حديث أبي مالك الأشعري في المغازي فإن فيه ذكر الخسف وفي آخره ويمسخ آخرين قردة وخنازير إلى يوم القيامة. ويقوي حمله على ظاهره أن في رواية ابن حبان [٢٢٨٣] من وجه آخر عن محمد بن زياد (منكر بلفظ: «كلب»، والم محفوظ: «حمار»): «أن يحول الله رأسه رأس كلب» فهذا يبعد المجاز لانتهاء المناسبة التي ذكروها من بلادة الحمار. قاله الحافظ في «الفتح». قال المنذري: وأخرجه مسلم [٤٢٧]، والبخاري [٦٩١]، والنسائي [٨٢٨]، وابن ماجه [٩٦١] بنحوه.

٧٧ - بَابُ فِيمَنْ يَنْصَرِفُ قَبْلَ الْإِمَامِ

٦٢٤ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، أَنَا حَفْصُ بْنُ يُعْيَلٍ الْمَرْهَبِيُّ^(١)، ثَنَا زَائِدَةُ، عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ قُلْقُلٍ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَفَظَهُمْ عَلَى الصَّلَاةِ، وَنَهَاهُمْ أَنْ يَنْصَرِفُوا قَبْلَ انْتِصَافِهِ مِنَ الصَّلَاةِ. [م، دون الحض].
(حفص بن يعيل) بالموحدة والمعجمة مصغراً الهمداني المرهبي الكوفي، مستور من التاسعة. كذا في «التقريب» (حفظهم) أي: حثهم ورغبهم (على الصلاة) على ملازمة صلاة الجماعة أو مطلق الصلاة والإكثار منها (ونهاهم أن ينصرفوا قبل انتصافه من الصلاة) قال الطيبي: وعلة نهيه ﷺ أصحابه عن انصرافهم قبله أن يذهب النساء اللاتي يصلين خلفهم، وكان النبي ﷺ يثبت في مكانه حتى ينصرف النساء ثم يقوم ويقوم الرجال. كذا في «المعرفة». قلت: ما ذكره الطيبي من علة النهي تعينه ما رواه البخاري [٨٦٦] عن أم سلمة: «أن النساء في عهد رسول الله ﷺ كن إذا سلمن قمن وثبت رسول الله ﷺ ومن صلى من الرجال ما شاء الله، فإذا قام رسول الله ﷺ قام الرجال».

٧٨ - بَابُ جُمَاعُ آتَابِ مَا يُصَلِّي فِيهِ

٦٢٥ - (صحيح) حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الصَّلَاةِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوَّلُكُمْ نُؤْمَانٌ؟!» [ق].
(أولكم ثوبان) معناه: أن الثوبين لا يقدر عليهما كل أحد فلو وجبا لعجز من لا يقدر عليهما من الصلاة وفي ذلك حرج، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الْآيَاتِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨] والحديث يدل على جواز الصلاة في ثوب واحد ولا خلاف في هذا إلا ما حكى عن ابن مسعود رضي الله عنه فيه ولا أعلم صحته، وأجمعوا أن الصلاة في ثوبين أفضل، وأما صلاة النبي ﷺ والصحابة رضي الله عنهم في ثوب واحد ففي وقت كان لعدم ثوب آخر وفي وقت كان مع وجوده لبيان الجواز، كما قال جابر رضي الله عنه: ليراني الجهال، وإلا فالثوبان أفضل. كذا قال النووي

(١) في (الهندية): «الْعُرْبِيُّ»، والخلاف فيه قديم، وكذا هو في «تحفة الأشراف» وعلى الوجه المتيقن في «الكامل» ومختصراته وشروحه.

في «شرح صحيح مسلم». قال الخطابي: لفظ الاستفهام ومعناه الإخبار عما كان يعلمه من كان حالهم في العلم وضيق الثياب يقول: وإذا كنتم بهذه الصفة وليس لكل واحد ثوبان، والصلاة واجبة عليكم، فاعلموا أن الصلاة في الثوب الواحد جائزة. انتهى.

قال المنذري: وأخرجه البخاري [٣٥٨]، ومسلم [٥١٥]، والنسائي [٧٦٣]، وابن ماجه [١٠٤٧].

٦٢٦ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، ثنا مُثَنَّى، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْجَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَصِلُ^(١) أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ، لَيْسَ عَلَى مَنْكِبَيْهِ مِنْ شَيْءٍ». [ق].

(لا يصل أحدكم) وفي بعض النسخ: لا يصلي (ليس على منكبيه منه شيء) قال الخطابي: يريد أنه لا يتزر به في وسطه، ويشد طرفه على حقوه، ولكن يتزر به ويرفع طرفه فيخالف بينهما ويشده على عاتقه فيكون بمنزلة الإزار والرداء، وهذا إذا كان الثوب واسعاً، فإذا كان ضيقاً شده على حقوه، وقد جاء ذلك في حديث جابر الذي ذكره في الباب الذي يلي هذا الباب. انتهى. قال النووي: قال مالك وأبو حنيفة والشافعي رحمهم الله تعالى والجمهور: هذا النهي للتنزيه لا للتحريم، فلو صلى في ثوب واحد ساتراً لمؤثره ليس على عاتقه منه شيء منه صحت صلاته مع الكراهة سواء قدر على شيء يجعله على عاتقه أم لا. وقال أحمد وبعض السلف رحمهم الله تعالى: لا تصح صلاته إذا قدر على وضع شيء على عاتقه إلا بوضعه لظاهر الحديث. وعن أحمد بن حنبل رحمه الله رواية: أنه تصح صلاته ولكن يأثم بتركه. وحجة الجمهور قوله ﷺ في حديث جابر رضي الله عنه: «فإن كان واسعاً فالتحف به وإن كان ضيقاً فانز به» رواه البخاري [٣٦١]، ورواه مسلم [٣٠١٠] في آخر الكتاب في حديثه الطويل. انتهى. قال المنذري: وأخرجه البخاري [٣٥٩]، ومسلم [٥١٦]، والنسائي [٧٦٩].

٦٢٧ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، أَنَا^(٢) يَحْيَى، (ح)، وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، ثنا إِسْمَاعِيلُ - الْمَعْنَى -، عَنْ إِسْهَامِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فِي ثَوْبٍ، فَلْيُخَالِفْ بِطَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ». [خ].

(فليخالف بطرفيه) يعني تفسيره في شرح الحديث الذي بعده. قال المنذري: وأخرجه البخاري [٣٦٠].

٦٢٨ - (صحيح) حَدَّثَنَا فُتَيْبُ بْنُ سَعِيدٍ، ثنا اللَّيْثُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصِلُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، مُتَخَلِّفًا، مُتَخَالِفًا بَيْنَ طَرَفَيْهِ عَلَى مَنْكِبَيْهِ. [ق].

(ملتخفاً مخالفاً بين طرفيه) قال الشوكاني: الالتفاف بالثوب التغطي به كما أفاده في «القاموس» والمراد أنه لا يشد الثوب في وسطه فيصلي مكشوف المنكبين بل يتزر به ويرفع طرفيه فيلتحف بهما فيكون بمنزلة الإزار والرداء، هذا إذا كان الثوب واسعاً، وإما إذا كان ضيقاً جاز الاتزار به من دون كراهة. انتهى. وقال النووي: المشتمل والمتوشح والمخالف معناه واحد هنا. قال ابن السكيت: التوشح: أن يأخذ طرف الثوب الذي ألقاه على منكبيه الأيمن من تحت يده اليسرى ويأخذ طرفه الذي ألقاه على الأيسر من تحت يده اليمنى ثم يعقدتهما على صدره انتهى (على منكبيه)

(١) في «نسخة»: «يصلي». (منه).

(٢) في «نسخة»: «أنا». (منه).

المنكب بفتح الميم وكسر الكاف. قال المنذري: وأخرجه البخاري [٣٥٤]، ومسلم [٥١٧]، والترمذي [٣٣٩]، والنسائي [٧٦٤]، وابن ماجه [١٠٤٩].

٦٢٩ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، ثنا مَلَارِمُ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْحَنَفِيِّ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَكْرِ، عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْحٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَجَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ مَا تَرَى فِي الصَّلَاةِ فِي الثُّوبِ الْوَاحِدِ؟ قَالَ: فَأَطْلُقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِزَارَهُ، طَارِقٌ بِهِ^(١) رِدَاءَهُ، فَاشْتَمَلَ بِهِمَا ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى بِمَا نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا أَنْ قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ: «أَوْكَلْتُكُمْ بِحَدِّ ثَوْبَيْنِ».

(ما ترى في الصلاة في الثوب الواحد) أي: أخبرني عن الصلاة في الثوب الواحد يجوز أم لا؟ (فأطلق رسول الله ﷺ إزاره) أي: حله (طارق به رداءه) من طارت الثوب على الثوب إذا طبقت عليه كذا في «المجمع» (فاشتمل بهما) سبق معنى الاشتمال. قال المنذري: قيس بن طلح لا يحتج به.

٧٩ - بَابُ الرَّجُلِ يَعْقِدُ الثُّوبَ فِي قَفَاهُ ثُمَّ يُصَلِّي

٦٣٠ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلِيمَانَ الْكِبَارِيُّ، ثنا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ الرَّجَالَ عَاقِدِي أَرْزِهِمْ فِي أَثْنَانِهِمْ مِنْ ضِيَّتِي الْأُرْرِ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الصَّلَاةِ كَأَمْثَالِ الصَّبِيَانِ، فَقَالَ قَاتِلٌ: يَا مَنْشَرُ النِّسَاءِ لَا تَرْفَعَنَّ رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَرَفَعَ الرَّجَالُ. [ق].

(رايت الرجال) وهم من أهل الصفة (عاقدي أزرهم) عاقدي جمع عاقد وحذفت النون للإضافة، وأزرهم بضم الهمزة وسكون الزاء جمع إزار وهو الملحفة قاله القسطلاني. وإنما كانوا يفعلون ذلك لأنهم لم يكن لهم سراويلات وكان أحدهم يعقد إزاره في قفاه ليكون مستورا إذا ركب وسجد، وهذه الصفة صفة أهل الصفة كما سيأتي في باب نوم الرجال في المسجد. قاله الحافظ في «الفتح». (من ضيق الأزر) أي: لأجل ضيقها. قال الحافظ: يؤخذ منه أن الثوب إذا أمكن الالتفاف به كان الأولى من الاتزار لأنه أبلغ في التستر. (كأمثال الصبيان) وفي رواية للبخاري [٣٦٢] «كهينة الصبيان»: (لا ترفعن رؤوسكن حتى يرفع الرجال) وإنما نهى النساء عن ذلك لئلا يلمن عن رفع رؤوسهن من السجود شيئا من عورات الرجال بسبب ذلك عند نهوضهم. وقد جاء في بعض الروايات التصريح بذلك بلفظ: «كراهية أن يرين عورات الرجال» قال الحافظ: ويؤخذ منه أنه لا يجب التستر من أسفل.

قال المنذري: وأخرجه البخاري [٣٦٢]، ومسلم [٤٤١]، والنسائي [٧٦٦].

٨٠ - بَابُ الرَّجُلِ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ [وَاحِدٍ] بَعْضُهُ عَلَى غَيْرِهِ

أي: على غير المصلي.

٦٣١ - (صحيح) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الطَّلَبِيُّ، ثنا زَائِدَةُ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي ثَوْبٍ [وَاحِدٍ]، بَعْضُهُ عَلَى. [م، مضى].

(صلى في ثوب بعضه على) وفي رواية مسلم [٥١٤]: «كان النبي ﷺ يصلي من الليل وأنا إلى جنبه وأنا حائض وعليّ مرط وعليه بعضه» قال في «النيل»: وفيه جواز الصلاة بحضرة الحائض، وفيه أن ثياب الحائض طاهرة إلا

(١) في نسخة: «له». (ته).

موضعا يرى فيه اثر الدم أو النجاسة. وفيه جواز الصلاة في ثوب بعضه على المصلى وبعضه عليها انتهى .

٢٤٢/١

٨١ - بَابُ [فِي] الرَّجُلِ يُصَلِّي فِي قَمِيصٍ وَاحِدٍ

٦٣٢ - (حسن) حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ، ثنا عَبْدُالْمَزِينِ - يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَحْمَرِ، قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! ^(١) إِنْ رَجُلًا أَصِيدَ، أَفَأَصِلُ فِي الْقَمِيصِ الْوَاحِدِ، قَالَ: «نَعَمْ، وَأَزْوَدُهُ وَلَوْ بِشَوْكَةٍ». (إني رجل أصيد) كأي: أصطاد وفي نسخه: كأكرم. قال في «النهاية»: هكذا جاء في رواية: إني رجل أصيد، أي: على وزن أكرم وهو الذي في رقبته علة لا يمكنه الالتفات معها والمشهور أصيد من الاصطياد انتهى. والثاني أنسب لأن الصياد يطلب الخفة وربما يمنعه الإزار من العدو خلف الصيد كذا في «المرقاة» (قال: نعم) أي: صل فيه (ولزوره) بضم الراء أي: اشده (ولو بشوكة) قال الطيبي: هنا إذا كان جيب القميص واسعا يظهر منه عورته فعليه أن يزره لئلا يكشف عورته. قال المنذري: وأخرجه النسائي [٧٦٥].

٦٣٣ - (ضعيف) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ بَزِيعٍ، ثنا يَحْيَى بْنُ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي حَوَملٍ الْعَامِرِيِّ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَكَذَا قَالَ، [وهو أَبُو حَزْمَلٍ] ^(٢)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَتَانَا جَابِرُ ابْنِ عَبْدِاللَّهِ فِي قَمِيصٍ لَيْسَ عَلَيْهِ رِكَاءٌ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: إِنْ رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي قَمِيصٍ. (قال أبو داود وكذا قال) محمد بن حاتم بن بزيع لفظ أبي حومل الواو (وهو أبو حرمل) بالراء وفي بعض النسخ والصواب: أبو حرمل (أما جابر بن عبدالله في قميص الحديث) قال المنذري: عبدالرحمن بن أبي بكر وهو المليكى لا يحتاج بحديثه، وهو منسوب إلى جده أبي مليكة زهير بن عبدالله بن جدعان القرشي التيمي.

٨٢ - بَابُ إِذَا كَانَ الثَّوبُ ضَعِيفًا يَتَزَوَّدُ بِهِ

٦٣٤ - (صحيح) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ وَسُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِالرَّحْمَنِ [الذَّمَشَقِيُّ] وَيَحْيَى بْنُ الْفَضْلِ السَّجِسْتَانِيُّ، قَالُوا: ثنا حَاتِمٌ - يَحْيَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ -، ثنا يَغْقُوبُ بْنُ مُجَاهِدٍ أَبُو حَزْرَةَ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الْوَلِيدِ بْنِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، قَالَ: أَتَيْتَا جَابِرًا - يَحْيَى بْنُ عَبْدِاللَّهِ - قَالَ: سَمِعْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةٍ، فَقَامَ يُصَلِّي، وَكَانَتْ عَلَيَّ بُرْدَةٌ دَهَبْتُ أَخَالَفُ بَيْنَ طَرَفَيْهَا، فَلَمْ تَبْلُغْ لِي، وَكَانَتْ لَهَا ذِيَابٌ فَكُنْتُهَا، ثُمَّ خَالَفْتُ بَيْنَ طَرَفَيْهَا، ثُمَّ تَوَاقَصْتُ عَلَيْهَا لَا تَسْطُطُ، ثُمَّ جِئْتُ حَتَّى قُمْتُ عَنْ يَسَارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَخَذَ يَبْكِي فَأَدَارَنِي حَتَّى أَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ، فَجَاءَ ابْنُ صَخْرٍ حَتَّى قَامَ عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخَذَنَا يَبْكِي جَمِيعًا حَتَّى أَقَامَنَا خَلْفَهُ، قَالَ: وَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرْمُقُنِي وَأَنَا لَا أَشْعُرُ، ثُمَّ قِيلَتْ بِهِ، فَأَشَارَ إِلَيَّ أَنْ أَتَزَوَّدَ بِهَا، فَلَمَّا فَرَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَا جَابِرُ». [قَالَ]: قُلْتُ: لَيْتَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «إِذَا كَانَ وَاسِعًا فَخَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ، وَإِذَا كَانَ ضَعِيفًا فَأَشَدَّهُ عَلَى جَفْوِكَ». [م، خ مختصر].

(أبو حزره) بجاء مهملة مفتوحة ثم زاء ثم راه ثم هاء (وكانت علي بردة) البردة شملة مخططة وقيل: كساء مربع فيه صفر يلبسه الأعراب وجمعه البرد قاله النووي (فلم تبلغ لي) أي: لم تكفي (وكانت لها ذياب) أي: أهذاب

(١) في (الهدية): «يا رسول الله صلى الله عليه وسلم».

(٢) في (نسخة): «والصواب: أبو حرمل»، (مت).

وأطراف واحدا ذنب بكر النالين، سميت بذلك لأنها تتذبذب على صاحبها إذا مشى أي: تتحرك وتضطرب. كذا قال النووي (فنكستها) بتخفيف الكاف وتشديدها أي: قلبتها (ثم توافقت عليها) أي: أمسكت عليها بمعنى وحيته عليها لئلا تسقط.

وقال الخطابي: معناه أنه ثنى عنقه ليمسك الثوب به كأنه يحكي خلفة الأوقص من الناس (لا تسقط) أي: لئلا تسقط (فجاء ابن صخر) وفي رواية مسلم [٣٠١٠]: جبار بن صخر (فأخذنا بيديه جميعاً حتى أقامنا خلفه) وفي رواية مسلم [٣٠١٠]: «فأخذنا بأيدينا جميعاً فدفعنا حتى أقامنا خلفه».

قال النووي: فيه فوائد منها جواز العمل اليسير في الصلاة، وأنه لا يكره إن كان لحاجة فإن لم يكن لحاجة كره. ومنها أن المأموم الواحد يقف على يمين الإمام وإن وقف على يساره حوله، ومنها أن المأمومين يكونون^(١) صفاً وراء الإمام كما لو كانوا ثلاثة أو أكثر. وهذا مذهب العلماء كافة إلا ابن مسعود وصاحبيه فإنهم قالوا: يقف الاثنان عن جانبيه.

قلت: وفيه أن الإمام إذا كان معه عن يمينه مأموم ثم جاء مأموم آخر ووقف عن يساره فله أن يدفعهما خلفه إذا كان لوقوفهما مكان أو يتقدمهما، يدل عليه حديث سمرة بن جندب (ضعيف): «أمرنا رسول الله ﷺ إذا كنا ثلاثة أن يتقدم أحدهما»، رواه الترمذي [٢٣٣].

(يرمقني) أي: ينظر إليّ نظراً متابعا (ثم فطنت به) أي: فهمت (فأشار إلى أن أنزرها بها) وفي رواية مسلم [٣٠١٠]: «فقال هكذا بيده يعني شدَّ وسَطَك» (فاشده على حقوك) هو يفتح الحاء وكسرها وهو معقد الإزار المراد هنا: أن يبلغ السرة. وفيه جواز الصلاة في ثوب واحد وأنه إذا شد العتزر وصلّى فيه وهو ساتر ما بين سرتيه وركبتيه صحت صلاته، وإن كانت عورته ترى من أسفله كان على سطح ونحوه فإن هذا لا يضره. كذا قال النووي.

قال المنذري: وأخرجه مسلم [٣٠٠٦] في أثناء الحديث الطويل في آخر الكتاب وابن صخر هذا هو أبو عبدالله جبار بن صخر الأنصاري المسلمي شهد بدراً والعقبة جاء مبيّناً في «صحیح مسلم» رضي الله عنهم انتهى.

٨٢ (م) باب مَنْ قَالَ يَتَزَوَّجُ بِهِ إِذَا كَانَ صَحِيحًا

٦٣٥ - (صحیح) حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، ثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ كُثُوبٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - أَوْ قَالَ: قَالَ عُمَرُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) -: «إِذَا كَانَ لِأَخِيكُمْ تَوْنَانٍ فَلْيُحْصِلْ فِيهِمَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا تَوْنٌ وَاحِدٌ^(٢)، فَلْيَتَزَوَّجْ بِهِ، وَلَا يَسْتَمِلْ اسْتِمَالَ الْيَهُودِ».

(أو قال: قال عمر) شك من بعض الرواة (ولا يستمل اشتمال اليهود) قال الخطابي: اشتمال اليهود المنهي عنه أن يجلل بدنه الثوب وبسببه من غير أن يسبل طرفه، فأما اشتمال الصماء الذي جاء في الحديث فهو أن يجلل بدنه الثوب ثم يرفع طرفيه على عاتقه الأيسر، هكذا يفسر في الحديث. انتهى.

(١) في (الهندية): «يكون»، والصواب ما أثبت.

(٢) في «نسخة»: (منه).

٦٣٦ - (حسن) - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى [ابن فارس] الدُّعْلِيُّ، ثَنَا سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثَنَا أَبُو ثَمِيلَةَ يَحْيَى بْنُ وَاصِحٍ، ثَنَا أَبُو الثَّيْنِ عُبَيْدُ اللَّهِ الْعَنْكَبِيُّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُصَلِّيَ فِي لِحَافٍ لَا يُتَوَشَّحُ بِهِ، وَالْآخَرُ: [أَنْ يُصَلِّيَ فِي سُرَاوِيلٍ وَلَيْسَ عَلَيْهِ رِدَاءٌ] ^(١).

(أن يصلي في لحاف) بكسر اللام وهو ما يتغطى به (لا يتوشح به) قال في «المجمع»: التوشيح أن يأخذ طرف ثوب ألقاه على منكبيه الأيمن من تحت يده اليسرى ويأخذ طرفه الذي ألقاه على الأيسر من تحت يده اليمنى، ثم يعقداهما على صدره، والمخالفة بين طرفيه والاشتغال بالثوب بمعنى التوشيح. انتهى. (والآخر أن يصلي في سراويل وليس عليه رداء) لأنه ينكشف حيثئذ عاتقه ولا بد من ستره إذا قدر عليه. قال ﷺ: «لا يصلين أحداكم في الثوب ليس على عاتقه شيء». رواه البخاري [٣٥٩]. قال المنذري: في إسناده أبو ثميلة يحيى بن واضح الأنصاري المروزي، وأبو المنيب عبيد الله بن عبدالله العنكي المروزي. وفيهما مقال ^(٢).

٨٣ - بَابُ الْإِسْبَالِ فِي الصَّلَاةِ

٦٣٧ - (صحيح) - حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَخْزَمَ، ثَنَا أَبُو دَاوُدَ، عَنْ أَبِي عَوَّانَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي عُمَانَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَسْبَلَ إِزَارَهُ فِي صَلَاتِهِ خِلَاءَ، فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ فِي حِلٍّ وَلَا حَرَامٍ». قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَى هَذَا جَمَاعَةٌ عَنْ عَاصِمٍ مَوْثُوقًا عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ، مِنْهُمْ: حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، وَأَبُو الْأَخْوَصِ، وَأَبُو مَعَاوِيَةَ.

(من أسبل إزاره) الإسبال تطويل الثوب وإرساله إلى الأرض إذا مشى كبراً (خيلاء) أي: تكبراً وعجباً (فليس من الله في حل ولا حرم) أي: في أن يجعله في حل من الذنوب، وهو أن يغفر له ولا في أن يمنعه ويحفظه من سوء الأعمال أو في أن يحل له الجنة وفي أن يحرم عليه النار، أو ليس هو في فعل حلال ولا له احترام عند الله تعالى والله تعالى أعلم. كذا في «فتح الودود».

٦٣٨ - (ضعيف) - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثَنَا الْبَائِنُ، ثَنَا يَحْيَى، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: يَنْتَمَا رَجُلٌ يُصَلِّيُ مُسْبِلًا إِزَارَهُ إِذْ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَذْهَبْ قَوْضًا». فَذَهَبَ قَوْضًا، ثُمَّ جَاءَ، ثُمَّ قَالَ: «أَذْهَبْ قَوْضًا». فَذَهَبَ قَوْضًا، ثُمَّ جَاءَ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا لَكَ أَمَرْتَهُ أَنْ يَرْوِضَ؟! [ثُمَّ سَكَتَ عَنْهُ] ^(٣) قَالَ: «إِنَّهُ كَانَ يُصَلِّيُ وَهُوَ مُسْبِلٌ إِزَارَهُ، وَلِئِنَّ اللَّهَ جَلَّ ذِكْرُهُ لَا يَقْبَلُ صَلَاةَ رَجُلٍ مُسْبِلٍ إِزَارَهُ».

(بينما رجل يصلي مسبلاً إزاره) أي: مرسله أسفل من الكعبين تبحراً وخيلاء وإطالة الذيل مكروهة عند أبي حنيفة والشافعي في الصلاة وغيرها، ومالك يجوزها في الصلاة دون المشي لظهور الخيلاء فيه. كذا قال في «المرقاة».

(١) في «نسخة»: «تصلي في سراويل وليس عليك رداء». (منه).

(٢) أما أبو المنيب، فالمقال فيه لا يضر، وأما أبو ثميلة فهو ثقة حجة من رجال الشيعين، ولم يتكلم فيه أحد بحجة. أفاده شيخنا (٢٠٣/٣).

(٣) في «نسخة». (منه).

(انذهب فتوضاً) قيل: لعل السر في أمره بالتوضاً وهو طاهر أن يتفكر الرجل في سبب ذلك الأمر فيقف على ما ارتكبه من المكروه، وأن الله ببركة أمر رسوله عليه السلام إياه بطهارة الظاهر يطهر باطنه من دنس الكبر، لأن طهارة^(١) الظاهر مؤثرة في طهارة الباطن. ذكره الطيبي (فذهب فتوضاً ثم جاء) فكانه جاء غير مسبل إزاره (ما لك أمرته أن يتوضاً) أي: والحال أنه طاهر قال في «المرقاة» بعد شرح هذا الحديث: وقد أخرج الطبراني أنه عليه السلام أبصر رجلاً يصلي وقد أسدل ثوبه فدنا منه عليه السلام فعطف عليه ثوبه. قال المنذري في «مختصره»: في إسناده أبو جعفر وهو رجل من أهل المدينة لا يعرف اسمه. انتهى.

وقال المنذري في «الترغيب»: حديث أبي هريرة رواه أبو جعفر المدني إن كان محمد بن علي بن الحسين فروايتهم عن أبي هريرة مرسله، وإن كان غيره فلا أعرفه. انتهى.

قلت: كيف تكون مرسله وإنما يروي أبو جعفر إن كان هو الباقر محمد بن علي بن الحسين عن عطاء بن يسار لا عن أبي هريرة. والصحيح أن أبا جعفر هذا هو المؤذن. قال الحافظ في «التقريب»: أبو جعفر المؤذن الأنصاري المدني مقبول من الثالثة، ومن زعم أنه محمد بن علي بن الحسين فقد وهم. وقال في «الخلاصة»: أبو جعفر الأنصاري المؤذن المدني عن أبي هريرة وعنه يحيى بن أبي كثير حسن الترمذي حديثه. انتهى. فأبو جعفر هذا هو رجل من أهل المدينة يروي عن أبي هريرة وعطاء بن يسار وليس هو أبا جعفر الباقر محمد بن علي، وكذا ليس هو أبا جعفر التميمي الذي اسمه عيسى ووثقه ابن معين. قال النووي في «رياض الصالحين» بعد إيراده لهذا الحديث: رواه أبو داود بإسناد صحيح على شرط مسلم^(٢) انتهى.

وقال الحافظ المزي في «تحفة الأشراف»: حديث: «بيننا رجل يصلي مسبلاً إزاره إذ قال له رسول الله ﷺ: اذهب توضاً» الحديث أخرجه أبو داود في الصلاة وفي اللباس عن موسى بن إسماعيل المنقري عن أبان بن يزيد العطار عن يحيى بن أبي كثير عن أبي جعفر عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة. قال المزي: ورواه هشام الدستوائي عن يحيى ابن أبي كثير عن أبي جعفر عن عطاء بن يسار عن رجل من أصحاب النبي ﷺ مختصراً: «لا تقبل صلاة رجل مسبل إزاره» وسيأتي. انتهى.

وقال المزي في ترجمة عطاء بن يسار عن رجل من الصحابة حديث «لا تقبل صلاة رجل مسبل إزاره»: رواه النسائي [٥ / ٤٨٨] في الزينة عن إسماعيل بن مسعود عن خالد بن الحارث عن هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي جعفر أن عطاء بن يسار حدثهم قال: حدثني رجل من أصحاب النبي ﷺ. كذا في «غاية المقصود».

(١) في (الهندية): «طاهرة»!

(٢) غربي كلامه هذا، ومثله كلام الذهبي عليه في «الكبائر» و«مذهب السنن»، وكلام العلامة أحمد شاكر في تعليقه على «المحلى» فذكرته في كتابي «القول المبين» ثم تبينت الصواب وأنه ضعيف، وقررت بطويل وتحرير في تعليقي على «الكبائر» للذهبي (ص ٣٩٢-٣٩٥ الطبعة الثانية).

٨٤ - بَابُ فِي كَمْ تُصَلِّي الْمَرْأَةُ؟

٦٣٩ - (ضعيف موقوف) حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ قُتَيْبٍ، عَنْ أُمِّ: أَهْمَا سَأَلَتْ أُمَّ سَلَمَةَ: مَاذَا تُصَلِّي فِيهِ الْمَرْأَةُ مِنَ الثَّيَابِ؟ فَقَالَتْ: تُصَلِّي فِي الْخِمَارِ، وَالذَّرْعِ الشَّامِخِ الَّذِي يُغَيَّبُ ظُهُورَ قَدَمَيْهَا. (في الخمار والدرع السابغ) الخمار بكسر الخاء ما يغطي به رأس المرأة. قال صاحب «المحكم»: الخمار النصف وجمعه أحمره وخمر. وقال الحافظ: هي سترة الرأس والجمع خمر بضمين. والدرع قميص المرأة الذي يغطي بدنها ورجلها. ويقال لها سابغ إذا طال من فوق إلى أسفل (الذي يغيب ظهور قدميها) أي: الذي يغطي ظهور قدميها.

٦٤٠ - (ضعيف) حَدَّثَنَا مُجَاهِدُ بْنُ مُوسَى، ثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عَمَرَ، ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - يَغْنِي ابْنُ دِينَارٍ -، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، بِهَذَا الْحَدِيثِ قَالَ: عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَهْمَا سَأَلَتْ النَّبِيَّ ﷺ أَتُصَلِّي الْمَرْأَةُ فِي دِرْعٍ وَخِمَارٍ لَيْسَ عَلَيْهَا إِزَارٌ؟ قَالَ: «إِذَا كَانَ الدَّرْعُ سَابِغًا يَغْطِي ظُهُورَ قَدَمَيْهَا». [«المشكاة» (٧٦٣)].

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَبُخَارِيُّ بْنُ مُصْرٍ، وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، وَابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، وَابْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أُمِّ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، لَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ النَّبِيَّ ﷺ قَصَرُوا بِهِ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا].

(ليس عليها) أي: ليس تحت قميصها أو فوقه (إزار) أي: ولا سروال (قال) أي: نعم (إذا كان الدرع سابغاً) أي: كاملاً واسعاً.

قال الخطابي: اختلف الناس فيما يجب على المرأة الحرة أن تغطي من بدنها إذا صلت، فقال الشافعي والأوزاعي: تغطي جميع بدنها إلا وجهها وكفيها، وروى ذلك عن ابن عباس وعطاء. وقال أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام: كل شيء من المرأة عورة حتى ظفرها. وقال أحمد بن حنبل: المرأة تصلي ولا يرى منها شيء ولا ظفرها. وقال مالك بن أنس: إذا صلت المرأة وقد انكشف شعرها أو ظهور قدميها تعيد ما دامت في الوقت. وقال أصحاب الرأي في المرأة تصلي وربع شعرها أو ثلثه مكشوف أو ربع فخلها أو ثلثه مكشوف أو ربع بطنها أو ثلثه مكشوف فإن صلاتها تنقص، وإن انكشف أقل من ذلك لم تنقص، وبينهم اختلاف في تحديده، ومنهم من قال بالنصف، ولا أعلم الشيء مما ذهبوا إليه في التحديد أصلاً يُعتمد. وفي الخبر دليل على صحة قول من لم يجز صلاتها إذا انكشف من بدنها شيء، ألا تراه عليه السلام يقول: «إِذَا كَانَ سَابِغًا يَغْطِي ظُهُورَ قَدَمَيْهَا» فجعل من شرط جواز صلاتها لئلا يظهر من أعضائها شيء. انتهى. قال المنذري: وفي إسناد عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار وفيه مقال (لم يذكر أحد منهم النبي ﷺ) أي: لم يرفع أحد منهم هذا الحديث بل (قصروا به) أي: وقوه (على أم سلمة) أي: جعلوه قولها لا قول النبي ﷺ.

٨٥ - بَابُ الْمَرْأَةُ تُصَلِّي بِغَيْرِ خِمَارٍ

٦٤١ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، ثَنَا حَجَّاجُ بْنُ يَنْبَالٍ، ثَنَا حَمَّادُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ صَبِيحَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ». (مرسل قوي) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَاهُ سَعِيدٌ - يَغْنِي ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ -، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(لا يقبل الله صلاة حائض) أي: لا تصح صلاة المرأة البالغة، إذ الأصل في نفي القبول نفي الصحة إلا لدليل، كذا في «المراقة». قال الخطابي: يريد بالحائض المرأة التي بلغت سن الحيض ولم يرد به التي هي في أيام حيضها، لأن الحائض لا تصلي بوجه وقال في «المراقة»: قيل الأصوب أن يراد بالحائض من شأنها الحيض ليتناول الصغيرة أيضاً فإن ستر رأسها شرط لصحة صلاتها أيضاً (لا بخمار) أي: ما يتخمر به من ستر رأس. واستدل بهذا الحديث: من سوى بين الحرة والأمة في العورة لمعوم ذكر الحائض ولم يفرق بين الحرة والأمة وهو قول أهل الظاهر، وفرق الشافعي وأبو حنيفة والجمهور بين عورة الحرة والأمة، فجعلوا عورة الأمة ما بين السرة والركبة كالرجل، وقال مالك: الأمة عورتها كالحرة حاشا شعرها فليس بعورة، وكأنه رأى العمل في الحجاز على كشف الإمام لرؤوسهن هكذا حكاه عنه ابن عبد البر في «الاستذكار». قال العراقي في «شرح الترمذي»: والمشهور عنه أن عورة الأمة كالرجل كذا في «النيل». قال المنذري: وأخرجه الترمذي [٣٧٧]، وابن ماجه [٦٥٥]. وقال الترمذي: حديث حسن.

(قال أبو داود: رواه سعيد يعني ابن عروبة عن قتادة عن الحسن) أي: مرسل لأن الحسن هذا هو الحسن البصري تابعي.

٢٤٥/١

٦٤٢ - (ضعيف) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبيدٍ، ثنا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، أَنَّ عَائِشَةَ نَزَلَتْ عَلَى صَفِيَّةٍ لَمَّا طَلَمَتِ الطَّلَحَاتِ، فَزَاتِ بَنَاتًا^(١) لَهَا، فَقَالَتْ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ وَفِي حُجْرَتِي جَارِيَةٌ، فَأَلْقَى إِلَيَّ^(٢) حَقْوَهُ وَقَالَ لِي: «غِيْهِ بِشَقِيَّتَيْنِ» فَأَعْطَى هَذِهِ بَصْفًا، وَالْفَتَاةَ الَّتِي عِنْدَ أُمِّ سَلَمَةَ بَصْفًا «فَإِنِّي لَا أَرَاهَا إِلَّا قَدْ حَاصَتْ». أَوْ «لَا أَرَاهُمَا إِلَّا قَدْ حَاصَتَا».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَكَذَلِكَ رَوَاهُ إِسْهَامٌ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ.

(بناتاً لها) وفي بعض النسخ بنات لها (وفي حجرتي جارية) الجارية من النساء: من لم تبلغ الحلم (فألقى إليّ) فأنزل إليّ (حقوقه) الحق بفتح الحاء المهملة موضع شد الإزار وهو الخاصرة ثم توسعوا فيه حتى سمو الإزار الذي يشد على العورة حقواً (وقال لي: شقيه بشقتين) أي: اقطعيه قطعتين، والشقة بالضم القطعة من الثوب (فأعطى هذه) أي: التي عند عائشة (بصفاً) من الصفوف وهو إحدى الشقتين. (والفتاة التي عند أم سلمة) أي: الجارية التي عندها (فإنني لا أراها) بضم الهمزة أي: لا أظنها. قال المنذري: قال أبو حاتم الرازي: لم يسمع ابن سيرين من عائشة.

٨٦ - بَابُ [مَا جَاءَ فِي] السَّدْلِ فِي الصَّلَاةِ

قال الخطابي: السدل إرسال الثوب حتى يصيب الأرض. وقال في «النيل»: قال أبو عبيدة في «غريه»: السدل إسبال الرجل ثوبه من غير أن يضم جانبيه بين يديه، فإن ضمه فليس بسدل. وقال صاحب «النهاية»: هو أن يلتحف بثوبه ويدخل يديه من داخل فيركب ويسجد وهو كذلك. قال: وهذا مطرد في القميص وغيره من الثياب. قال: وقيل: هو أن يضع وسط الإزار على رأسه ويرسل طرفيه عن يمينه وشماله من غير أن يجعلهما على كتفيه. وقال الجوهري: سدل ثوبه يسدله بالضم سداً أي: أرخاه، ولا مانع من حمل الحديث على جميع هذه المعاني إن كان السدل مشتركاً

(١) في «نسخة»: «بنات». (منه).

(٢) في «نسخة»: «لي». (منه).

بينها، وحمل المشترك على جميع معانيه هو المذهب القوي وقد روي أن السدل من فعل اليهود. أخرج الخلال في «الملل» وأبو عبيد في «الغريب» [٤٨١/٣-٤٨٢] من رواية عبد الرحمن بن سعيد بن وهب عن أبيه عن علي أنه خرج فرأى قوماً يصلون قد سدلوأ ثيابهم فقال: «كلهم اليهود خرجوا من فُهرهم» قال أبو عبيد: هو موضع مدارسهم الذي يجتمعون فيه. قال صاحب «الإمام»: والقهر بضم القاف وسكون الهاء موضع مدارسهم الذي يجتمعون فيه، وذكره في «القاموس» و«النهاية» في الفاء لا في القاف.

٦٤٣ - (حسن) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، عَنْ ابْنِ شُبَّانٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ ذَكْوَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ، عَنْ عَطَاءٍ - قَالَ إِبْرَاهِيمُ -، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ السَّدْلِ فِي الصَّلَاةِ، وَأَنْ يَغْطِيَ الرَّجُلُ قَاهُ.

(صحيح) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَاهُ إِسْحَاقُ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ السَّدْلِ فِي الصَّلَاةِ. (وأن يغطي الرجل قاه) قال الخطابي: فإن من عادة العرب التلثم بالعمائم على الأفواه فنهوا عن ذلك في الصلاة إلا أن يعرض الثوباء فيغطي فمه عند ذلك للحديث الذي جاء فيه. انتهى. والحديث يدل على تحريم السدل في الصلاة لأنه معنى النهي الحقيقي. قال الخطابي: وقد رخص بعض العلماء السدل في الصلاة روي ذلك عن عطاء ومكحول والزهرى والحسن وابن سيرين. وقال مالك: لا بأس به. قلت: ويشبه أن يكون إنما فرقوا بين إجازة السدل في الصلاة لأن المصلي ثابت في مكانه لا يمشي في الثوب الذي عليه، وأما غير المصلي فإنه يمشي فيه ويسدله، وذلك عندي من الخيلاء المنهي عنه. وكان سفيان الثوري يكره السدل في الصلاة، وكان الشافعي يكرهه في الصلاة وفي غير الصلاة. انتهى. قال المنذري: وأخرجه الترمذي [٣٧٨] مقتصراً على الفصل الأول، وقال: لا نعرفه من حديث عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً إلا من حديث عسل بن سفيان. هذا آخر كلامه. وقد أخرجه أبو داود مرفوعاً من حديث سليمان الأحول عن عطاء، وأشار إلى حديث عسل. وأخرج ابن ماجه [٩٦٦] الفصل الثاني من حديث الحسن بن ذكوان عن عطاء مرفوعاً، وعسل بكسر العين وسكون السين المهملتين هو ابن سفيان التيمي البصري، كنيته أبو قرة ضعيف الحديث. انتهى.

٦٤٤ - (صحيح مقطوع) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى بْنِ الطَّبَّاعِ، ثَنَا حَجَّاجٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَكْثَرُ مَا رَأَيْتُ عَطَاءَ يُصَلِّي سَادِلًا. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهَذَا يُضَعَّفُ ذَلِكَ الْحَدِيثُ^(١).

(قال أبو داود وهذا) أي: هذا الفعل المروي عن عطاء (يضعف ذلك الحديث) المتقدم المروي عنه عن أبي

هريرة.

٨٧ - بَابُ الصَّلَاةِ فِي شُعْرِ النِّسَاءِ

٦٤٥ (صحيح) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، ثَنَا أَبِي، ثَنَا الْأَشْعَثُ، عَنْ مُحَمَّدٍ - يَغْنِي ابْنُ سِيرِينَ -، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ شُبَّانٍ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يُصَلِّي فِي شَعْرَتَا، أَوْ لُحْفَتَا، قَالَ ٢٤٦/١

(١) بل الحديث صحيح، ولا يضعفه أنه صرح عن أحد رواه مخالفته فعلاً، لما تقرر: العبرة برواية الراوي لا براه أو فعله، أفاده شيخنا (٣/٣١٣).

(لا يصلي في شعرنا) بضم الشين والعين المهملة جمع شعار على وزن كتاب وكتب وهو الثوب الذي يلي الجسد وخصتها بالذكر لأنها أقرب إلى أن تالها النجاسة من الدثار وهو الثوب الذي يكون فوق الشعار. قال ابن الأثير: المراد بالشعار هنا الإزار الذي كانوا يتغطون به عند النوم (أو) للشك (في لحفنا) واللحاف اسم لما يلتحف به. والحديث يدل على مشروعية تجنب ثياب النساء التي هي مظنة لوقوع النجاسة فيها، وكذلك سائر الثياب التي تكون كذلك. قال المنذري: وقد تقدم هذا الحديث. أخرجه الترمذي [٦٠٠]، والنسائي [٥٣٨١].

٨٨ - بَابُ الرَّجُلِ يُصَلِّي عَاقِصاً شَعْرَهُ

٦٤٦ - (حسن) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، ثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، حَدَّثَنِي عُمَرَاؤُ بْنُ مُوسَى، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ رَأَى أَبَا رَافِعٍ مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ مَرَّ بِحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَهُوَ يُصَلِّي قَائِماً، وَقَدْ غَرَزَ شَعْرَهُ فِي قَفَاهُ، فَحَلَّهَا أَبُو رَافِعٍ، فَالْتَمَسَتْ حَسَنٌ إِلَيْهِ مُغَضِباً، فَقَالَ أَبُو رَافِعٍ: أَقْبِلْ عَلَى صَلَاتِكَ وَلَا تَغْضَبْ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كَفَلَ الشَّيْطَانُ». يَغْنِي. مَقْعَدُ الشَّيْطَانِ، يَغْنِي. مَغْرَزَ شَعْرَهُ.

(وقد غرز شعره) أي: لوى شعره وأدخل أطرافه في أصوله والمراد من الضفر المغفور من الشعر وأصل الضفر الفتل والضفير والضمائر هي العقاصص المغفورة. قاله الخطابي (في قفاه) الفقا بالغاورية بس سر^(١) يذكر ويؤث (فحلها) أي: أطلق ضمائره المغروزة في قفاه (مغضياً) بفتح الضاد (ذلك) أي: الضفر المغروز (كفل الشيطان) أي: موضع قعود الشيطان، والكفل بكسر الكاف وسكون الفاء. قال أبو سليمان الخطابي: وأما الكفل فأصله أن يجمع الكساء على سنام البعير ثم يركب. قال الشاعر:

وَرَاكِبُ الْبَعِيرِ مُكْتَلٌ
يَخْفِي عَلَى آثَارِهَا وَيَسْتَعِلُّ

وإنما أمره بإرسال الشعر ليسقط على الموضع الذي يصلي فيه صاحبه من الأرض فيسجد معه. وقد روي عنه أيضاً عليه السلام: «أمرت أن أسجد على سبعة أرباب، وإن لا أكف شعراً ولا ثوباً»^(٢). انتهى. (يعني مقعد الشيطان) هذا تفسير لكفل الشيطان من بعض الرواة (يعني مغرز شعره) هذا بيان للمشار إليه بقوله ذلك ومغرز اسم ظرف من الغروز. قال المنذري: وأخرجه الترمذي [٣٨٤]، وابن ماجه [١٠٤٢]، وقال الترمذي: حديث حسن.

٦٤٧ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ، ثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، أَنَّ كُرَيْباً مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ حَدَّثَهُ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَأَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ يُصَلِّي وَرَأْسُهُ مَغْفُوسٌ مِنْ وَرَائِهِ، فَقَامَ وَرَاءَهُ فَجَعَلَ يَحُلُّهُ، وَأَقْرَأَ لَهُ الْآخِرَ، فَلَمَّا انْصَرَفَ أَقْبَلَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ: مَا لَكَ وَرَأْسِي؟ قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا مَثَلُ هَذَا: مَثَلُ الَّذِي يُصَلِّي وَهُوَ مَكْتُوفٌ». [م].

(ورأسه معقوص) عقص الشعر شعره وقلته، والعقاص خيط يشد به أطراف الذوائب (وأقرأ له الآخر) استقر لما فعله ولم يتحرك (مثل الذي يصلي وهو مكتوف) كفته كفتاً كضربته ضرباً إذا شددت يده إلى خلاف كفته موثقاً بجبل.

(١) معناه: خلف الرأس.

(٢) سيأتي تخريجه، برقم (٨٨٩)، (٨٩٠)، وهو (صحيح).

قال النووي: اتفق العلماء على النهي عن الصلاة وثوبه مشعراً وكفه أو نحوه أو رأسه معقوص أو مردود شعله تحت عمامته أو نحو ذلك، فكل هذا منهي عنه باتفاق العلماء، وهو كراهة تنزيه، فلو صلى كذلك فقد أساء وصحت صلاته واحتج في ذلك أبو جعفر محمد بن جرير الطبري بإجماع العلماء ثم مذهب الجمهور أن النهي مطلقاً لمن صلى كذلك سواء تعمد للصلاة أم كان قبلها كذلك لا لها بل لمعنى آخر. وقال الداودي: يختص النهي بمن فعل ذلك للصلاة. والمختار الصحيح هو الأول وهو ظاهر المنقول عن الصحابة وغيرهم، ويدل عليه فعل ابن عباس المذكور هنا. انتهى. قال المنذري: وأخرجه النسائي [١١١٤].

٨٩- بَابُ الصَّلَاةِ فِي النَّعْلِ

٦٤٨- (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، ثَنَا يَحْيَى، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ ابْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ، قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي يَوْمَ الْفَتْحِ، وَوَضَعَ نَعْلَيْهِ عَنْ يَسَارِهِ.

(يوم الفتح) أي: يوم فتح مكة (ووضع نعلي عن يساره) وضع النعلين في اليسار جائز إذا لم يكن عن يسار المصلي أحد، وإن يكن فلا، يدل عليه حديث أبي هريرة الآتي بعد هذا الباب متصلاً. قال المنذري: وأخرجه النسائي [٧٧٦].

٦٤٩- (صحيح) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، ثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَأَبُو عَاصِمٍ، قَالَا: أَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ سُلَيْمَانَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُسَيَّبِ الْمَدَائِدِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الصُّبْحَ بِمَكَّةَ، فَاسْتَفْتَحَ سُورَةَ الْمُؤْمِنِينَ، حَتَّى إِذَا جَاءَ ذِكْرُ مُوسَى وَهَارُونَ. أَوْ: ذِكْرُ مُوسَى وَعِيسَى - ابْنُ عَبْدِ يَشْكُ، أَوْ اخْتَلَفُوا - أَخَذَتِ النَّبِيُّ ﷺ سَعْلَةً، فَحَذَفَ فَرْعَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ السَّائِبِ حَاضِرٌ لِذَلِكَ. (م، خ معلقاً).

(صلى بنا رسول الله ﷺ الصبح بمكة) أي: «في فتحها» كما في رواية النسائي [١٠٠٧] (صحيح). قاله الحافظ ابن حجر. (فاستفتح سورة المؤمنين) أراد به ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١] (حتى إذا جاء ذكر موسى) قال في «المراقبة»: وفي نسخة بالنصب، أي: حتى وصل النبي ﷺ (وهارون) أي: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا مُوسَى وَلَخْدَهُ هَٰرُونَ﴾ [المؤمنون: ٤٥] (أو ذكر موسى وعيسى) وهو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ وَنَحْنُ ابْنُ سَمٍّ وَأَمَّا يَكِيَّةُ [المؤمنون: ٤٩-٥٠] (سعلة) قال الحافظ: يفتح أوله من السعال ويجوز الضم. وقال في «المراقبة»: قال ابن الملك: وهو صوت يكون من وجع الحلق والبيوسة فيه (فحذف) أي: ترك القراءة وفسره بعضهم: برمي النخاعة الناشئة عن السعلة، والأول أظهر، لقوله: فرقع ولو كان أزال ما أعاقه عن القراءة لتمامها فيها. ويؤخذ منه أن قطع القراءة لعارض السعال ونحوه أولى من التماذي في القراءة مع السعال أو التنحنج، ولو استلزم تخفيف القراءة فيما استحجب فيه تطويلها، كذا في «فتح الباري».

(وعبد الله بن السائب حاضر لذلك) أي: كان عبداً حاضراً في ذلك الوقت فشاهد ما جرى بالنبي ﷺ من أخذ السعال وترك القراءة والركوع وغيرها.

واعلم أن هذا الحديث والحديث الأول واحد، الأول مختصر والثاني مطول، فلا يقال ليس فيه ذكر التعليل فلا... يطابق الباب.

قال المنذري: وأخرجه مسلم [٤٥٥]، والنسائي [١٠٠٧]، وابن ماجه [٨٢٠] بنحوه، وأخرجه البخاري تعليقا^(١).

٦٥٠ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ^(٢)، عَنْ أَبِي تَعَامَةَ السَّعْدِيِّ، عَنْ أَبِي نُضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ إِذْ خَلَعَ نَعْلَيْهِ، فَوَضَعَهُمَا عَنْ يَسَارِهِ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ الْقَوْمَ اقْبَضُوا نَعَالَهُمْ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاتَهُ قَالَ: «مَا حَمَلَكُمْ عَلَى الْقَائِكُمْ بِمَالِكُمْ» قَالُوا: رَأَيْنَاكَ الْفَتَى نَعْلَيْكَ فَانْقَبْنَا نَعَالَنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا جَبْرِئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَتَانِي فَأَخْبَرَنِي أَنَّ فِيهِمَا قَدْرًا، أَوْ قَالَ: «أَدْنَى» وَقَالَ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّنِجِدِ، فَلْيَنْظُرْ، فَإِنْ رَأَى فِي نَعْلَيْهِ قَدْرًا أَوْ أدْنَى، فَلْيَسْخُذْ وَلْيُصَلِّ فِيهِمَا».

(إذ خلع نعليه) أي: نزعهما من رجله (على إلتئامكم نعالكم) بالنصب (أن فيهما قدراً) بفتحين أي: نجاسة (فإن رأى في نعليه قدراً أو أدنى) شك من الراوي. قال ابن رسلان: الأدنى في اللغة هو المستقذر طاهرًا كان أو نجسًا. قال في «سبل السلام»: وفي الحديث دلالة على شرعية الصلاة في النعال، وعلى أن مسح النعل من النجاسة مطهر له من القذر والأدنى، والظاهر فيهما عند الإطلاق النجاسة، وسواء كانت النجاسة رطبة أو جافة، ويدل له سبب الحديث انتهى. وقال الخطابي: فيه من الفقه أن من صلى وفي ثوبه نجاسة لم يعلم بها فإن صلاته مجزية ولا إعادة عليه. وفيه أن النساء^(٣) برسول الله ﷺ في أفعاله واجب كهن في أقواله، وهو أنهم رأوا رسول الله ﷺ خلع نعليه خلعا نعالهم، وفيه من الأدب أن المصلي إذا صلى وحده وخلع نعله وضعها عن يساره، وإذا كان مع غيره في الصف وكان عن يمينه وعن يساره ناس فإنه يضعها بين رجله، وفيه أن العمل اليسير لا يقطع الصلاة.

٦٥١ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُوسَى - يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ -، ثَنَا أَبَانُ، ثَنَا قَتَادَةُ، حَدَّثَنِي بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ الثَّيِّبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «فِيهِمَا خَبَثٌ» قَالَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ «خَبَثٌ».

(قال فيهما خبث) أي: قال بدل قوله في نعليه، يعني قال: فإن رأى فيهما قدراً (قال في الموضعين خبث) الموضع الأول إخبار جبريل أن فيهما خبثًا والثاني في قوله ﷺ «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى النَّعْلِ»، والظاهر أن المراد من الخبث النجاسة أو كل شيء مستخبث.

٦٥٢ - (صحيح) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، ثَنَا مُزَوَّانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَرَارِيُّ، عَنْ هِلَالِ بْنِ مَيْمُونٍ الرَّمْلِيُّ، عَنْ يَتْلَى ابْنِ شَدَّادٍ بْنِ أَوْسٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «خَالِفُوا الْيَهُودَ، فَإِنَّهُمْ لَا يُصَلُّونَ فِي نَعَالِهِمْ وَلَا خِفَاتِهِمْ».

(خالفوا اليهود فإنهم لا يصلون في نعالهم ولا خفافهم) هذا الحديث أقل أحواله الدلالة على الاستحباب، وكذلك حديث أبي سعيد الخدري المتقدم، وأحاديث أخر تدل على استحباب الصلاة في النعال. ويمكن الاستدلال لعدم الاستحباب بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وحديث أبي هريرة الآتين. وروى ابن أبي شيبة

(١) في (الأذنان) باب الجمع بين السورتين في الركعة (...).

(٢) في (الهندية): «حماد بن زيد»، والصواب ما أثبت، وهو الذي رجه شيخنا العلامة الألباني - رحمه الله - في مبحث نفيس في «صحيح سنن أبي داود» (٣/ ٢٢١-٢٢٢)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٤/ ٣٤٩).

(٣) الاقتداء. (فيه).

[٣٠٦/٢] بإسناده إلى أبي عبد الرحمن بن أبي ليلى أنه قال: «صلى رسول الله ﷺ في نعليه فضلى الناس في نعالهم فخلع نعليه فخلعوا، فلما صلى قال: من شاء أن يصلي في نعليه، فليصل ومن شاء أن يخلع فليخلع» قال العراقي: وهذا مرسل صحيح الإسناد. ويجمع بين أحاديث الباب بجعل حديث عمرو بن شعيب وما بعده صارفاً للأوامر المذكورة المعللة بالمخالفة لأهل الكتاب من الوجوب إلى التنب، لأن التخيير والتفويض إلى المشية بعد تلك الأوامر لا ينافي الاستحباب كما في حديث «بين كل أذانين صلاة لمن شاء»^(١) وهذا أعدل المذاهب وأقواها عندي. هذا خلاصة ما قال الشوكاني في هذا الباب. وفي «الفتح»: قال ابن بطال: هو محمول على ما إذا لم يكن فيهما نجاسة، ثم هي من الرخص كما قال ابن دقيق العيد لا من المستحبات، لأن ذلك لا يدخل في المعنى المطلوب من الصلاة، وهو وإن كان من ملابس الزينة إلا أن ملازمة الأرض التي تكثر فيها النجاسات قد تقصر عن هذه الرتبة. وإذا تعارضت مراعاة مصلحة التحسين ومراعاة إزالة النجاسة قدمت الثانية لأنها من باب دفع المفسد والأخرى من باب جلب المصالح، قال: إلا أن يرد دليل بإلحاقه بما يتجمل به فيرجع إليه ويترك هذا النظر.

قلت: قد روى أبو داود والحاكم [٢٦٠/١] من حديث شداد بن أوس مرفوعاً: «خالفوا اليهود فإنهم لا يصلون في نعالهم ولا خفافهم» فيكون استحباب ذلك من جهة قصد المخالفة المذكورة. وورد في كون الصلاة في النعال من الزينة المأمور بأخذها في الآية حديث ضعيف جداً أوردها ابن عدي في «الكامل» [١٨٢٩/٥] وابن مردويه في «تفسيره» من حديث أبي هريرة، والعقبلي [١٤٢/٣] من حديث أنس. انتهى.

٦٥٣ - (حسن صحيح) حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِیْ هُرَيْرَةَ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ ٢٤٨/١ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي حَافِياً وَمُتَعَلِّاً^(٢). (يصلي حافياً) أي: بلا نعال تارة (ومتعللاً) أخرى وهو من التعلل، وفي نسخة: «متعللاً» من الانتعال. قال المنذري: وأخرجه ابن فاجه [١٠٣٨].

٩٠ - بَابُ الْمُصَلِّي إِذَا خَلَعَ نَعْلَيْهِ، أَيْنَ يَضَعُهُمَا؟

٦٥٤ - (حسن صحيح) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، ثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عَمَرَ، ثَنَا سَالِحُ بْنُ رُسْتُمٍ أَبُو عَامِرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلَا يَضَعُ نَعْلَيْهِ عَنْ يَمِينِهِ، وَلَا عَنْ يَسَارِهِ فَتَكُونُ عَنْ يَمِينِ غَيْرِهِ، إِلَّا أَنْ لَا يَكُونَ عَنْ يَسَارِهِ أَحَدٌ، وَلْيَضَعُهُمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ».

(إذا صلى أحدكم) أي: أراد أن يصلي (فلا يضع) بالجزم جواب إذا (فتكون عن يمين غيره) أي: فتقع نعلاه على يمين غيره. قال الطيبي: هو بالنصب جواباً للنهي أي: وضعه عن يساره مع وجود غيره سبب لأن تكون عن يمين صاحبه، يعني وفيه نوع إهانة له، وعلى المؤمن أن يحب لصاحبه ما يحب لنفسه ويكره له ما يكره لنفسه (إلا أن يكون عن يساره أحد) أي: فيضعهما عن يساره. قال المنذري: في إسناده عبد الرحمن بن قيس وشبهه أن يكون الزعفراني

(١) أخرجه البخاري (٦٢٤)، من حديث عبدالله بن مغفل.

(٢) في نسخة: «مُتَعَلِّلاً» (منه).

البصري كُتِبَ أَبُو معاوية لا يحتج به^(١).

٦٥٥ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَقَّابُ بْنُ نَجْدَةَ، ثَنَا يَحْيَى وَشُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَخَلَعَ نَعْلَيْهِ، فَلَا يُوِّدُ بَعْدَهُمَا أَحَدًا، يَلْبَسُهُمَا بَيْنَ رَجْلَيْهِ، أَوْ لِيُصَلَّ فِيهِمَا».

(فلا يؤذيهما) أي: بوضعهما على يمين أحد أو قدمه أو بوجه آخر من وجوه الإيذاء بهما (ليجعلهما بين رجليه) وإنما لم يقل أو خلفه لثلا يقع قدام غيره أو لثلا يذهب خشوعه لاحتمال أن يسرق. كذا في «المعركة».

٩١ - بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الْحُمْرَةِ

قال الحافظ في آخر كتاب الحيض من «فتح الباري»: الخمرة بضم الخاء المعجمة وسكون الميم. قال الطبري: هو مصلى صغير يعمل من سعف النخل سميت بذلك لسترها الوجه والكفين من حر الأرض وبردها، فإن كانت كبيرة سميت حصيراً، وكذا قال الأزهري في «تهذيبه» وصاحبه أبو عبيد الهروي وجماعة بعدهم، وزاد في «النهاية»: ولا تكون خمرة إلا في هذا المقدار، قال: وسميت خمرة لأن خيوطها مستورة بسعفها. وقال الخطابي: هي سجادة يسجد عليها المصلي ثم ذكر حديث ابن عباس في الفأرة التي جرت الفتيلة حتى ألتفتها على الخمرة التي كان النبي ﷺ الحديث. قال: ففي هذا تصريح بإطلاق الخمرة على ما زاد على قدر الوجه، قال: وسميت خمرة لأنها تغطي الوجه انتهى. قلت: وحديث ابن عباس الذي أشار إليه الخطابي أخرجه المؤلف [٥٢٤٧] بلفظ قال (صحيح): «جاءت فأرة تجر الفتيلة فالتفتها بين يدي رسول الله ﷺ على الخمرة التي كان قاعداً عليها فأحمرت منها مثل موضع الدرهم، فقال: إذا نمت فاطنوا سرجكم فإن الشيطان يدل مثل هذه على هذا فيحرقكم».

٦٥٦ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ، أَنَا خَالِدٌ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ، حَدَّثَنِي مَيْمُونَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَأَنَا حَذَاءَهُ وَأَنَا حَافِضٌ، وَرَبِّمَا أَصَابَنِي ثَوْبُهُ إِذَا سَجَدَ، وَكَانَ يُصَلِّي عَلَى الْحُمْرَةِ. [ق].

(وأنا حذاءه) بكسر الحاء المهملة بعدها ذال معجمة ومدة أي: وأنا بجنبه (وكان يصلي على خمرة) قال أبي سليمان الخطابي في «المعالم»: الخمرة سجادة تعمل من سعف النخل وترمل بالخيوط وسميت خمرة لأنها تخمر وجه الأرض أي: تستره. وفيه من الفقه جواز الصلاة على الحصر والبسط ونحوها. وقال بعض السلف: يكره أن يصلي إلا على جدد الأرض، وكان بعضهم يجيز الصلاة على كل شيء يعمل من نبات الأرض، فأما ما يتخذ من أصواف الحيوان وشعورها فإنه كان يكرهه. انتهى.

قال ابن بطلال: لا خلاف بين فقهاء الأمصار في جواز الصلاة عليها إلا ما روي عن عمر بن عبدالعزيز أنه كان يؤتى بتراب فيوضع على الخمرة فيسجد عليها، ولعله كان يفعله على جهة المبالغة في التواضع والخشوع فلا يكون فيه مخالفة للجماعة وقد روى ابن أبي شيبة [٤٣٩/١] عن عروة بن الزبير أنه كان يكره الصلاة على شيء دون الأرض،

(١) كلامه متعقب، فهو أبو روح العنكي، وتعقب المنزوي: ابن حجر في «التهذيب» والعراقي، وأقرهما شيخنا في «صحيح سنن أبي داود» (٢٢٧/٣).

وكنّا روى عن غير عروة . ويحتمل أن يحمل على كراهة التزبه والله أعلم . كنّا قال الحافظ .

٩٢ - بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الْحَصِيرِ

قال ابن بطلان : إن كان ما يصلي عليه كبيراً قدر طول الرجل فأكثر فإنه يقال له : حصير ولا يقال له : خمرة وكنل ذلك يصنع من سعف النخل وما أشبهه .

٦٥٧ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، ثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي رَجُلٌ ضَخْمٌ - وَكَانَ ضَخْمًا - لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَصَلِّيَ مَعَكَ - وَصَنَعَ لَهُ طَعَامًا وَدَعَا إِلَى بَيْتِهِ - فَصَلَّ حَتَّى أَرَاكَ كَيْفَ تَصَلِّي فَاقْتَدَيْ بِكَ، فَضَعُّوا لَهُ طَرَفَ حَصِيرٍ [كَأَنَّ لَهُمْ، فَقَامَ فَصَلَّى رَمَضَتَيْنِ، قَالَ فَلَانَ ابْنُ الْجَارُودِ لَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَكَّانَ يُصَلِّي الضُّحَى؟ قَالَ: لَمْ أَرَهُ صَلَّى إِلَّا يَوْمَيْنِ. [خ، دون قوله: «فصل حتى أراك كيف تصلي فاقتدي بك»].

(قال رجل من الأنصار) قيل : إنه عتبان بن مالك وهو محتمل لقارب القصتين ، لكن لم أر ذلك صريحاً قاله الحافظ (إني رجل ضخم) أي : سمين ، وفي هذا الوصف إشارة إلى علة تخلفه ، وقد عده ابن حبان من الأعداء المرخصة في التأخر عن الجماعة (ملك) أي : في الجماعة في المسجد (فتضحو له طرف حصير) أي : رشوا طرفه .

(قال فلان ابن الجارود) وفي رواية للبخاري [٦٧٠]: «فقال رجل من آل الجارود» قال الحافظ : وكأنه عبد الحميد بن المنذر بن الجارود البصري ، وذلك أن البخاري أخرج هذا الحديث من رواية شعبة ، وأخرجه في موضع آخر من رواية خالد الحذاء كلاهما عن أنس بن سيرين عن أنس^(١) ، وأخرجه ابن ماجه [٧٥٦] ، وابن حبان [٥٢٩٥] من رواية عبد الله بن عون عن أنس بن سيرين عن عبد الحميد بن المنذر بن الجارود عن أنس ، فاقضى ذلك أن في رواية البخاري انقطاعاً وهو منقطع بتصريح أنس بن سيرين عنده بسماعه من أنس ، فيحتشد رواية ابن ماجه إما من المزيد في متصل الأسانيد ، وإما أن يكون فيها وهمٌ لكون ابن الجارود كان حاضراً عند أنس لما حدث بهذا الحديث وسأله عما سأله من ذلك ، فظن بعض الرواة أن له فيه رواية . انتهى .

(لم أره صلى) وفي بعض الروايات : ما رأيته يصلي . والحديث أخرجه البخاري [٦٧٠] ، قاله المنذري .

٦٥٨ - (صحيح) حَدَّثَنَا سُلَيْمُ بْنُ لُؤْلُؤٍ، ثَنَا الْمُثَنَّى بْنُ سَعِيدٍ [الْبَزَّازُ]، حَدَّثَنِي قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُرَوِّدُهُمْ سَلِيمٌ فَيُنْكِرُهُ الصَّلَاةَ أَخْبَانًا، فَيُصَلِّي عَلَى بَسَاطٍ لَنَا، وَهُوَ حَصِيرٌ تَضَعُهُ^(٢) بِالْمَاءِ . [ق] .

(فصلي على بساط لنا) بساط بكسر الباء ، جمعه بسط بضمها وتسكين السين وضمها ، وهو ما يسط ، أي : يفرش وأما البساط بفتح الباء فهي الأرض الواسعة .

٦٥٩ - (ضعيف) وأما «الصلاة على الحصير» (فصحيح) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، بِمَعْنَى الْإِسْنَادِ وَالْحَدِيثِ، قَالَا: ثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الرُّبَيْعِيُّ، عَنْ يُونُسَ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي عَوْنٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى الْحَصِيرِ وَالْقُرْوَةِ الْمَذْبُوغَةِ .

(١) وهو صحيح .

(٢) في نسخة: «تضعه» . (منه) .

(بمعنى الإسناد والحديث) أي: إسناد عثمان بن أبي شيبة، وحديثه مثل إسناد عبيدالله وحديثه لا فرق بين إسنادهما وحديثهما.

(والقراءة المدبوغة) القراءة هي التي تلبس، وجمعها فراء كهيئة وبها. وأحاديث الباب تدل على جواز الصلاة على البسط والحصير والفراء وترد على من كره الصلاة على غير الأرض وما خلق منها.

قال المنذري: أبو عون هو محمد بن عبيدالله الثقفي، وعبيدالله بن سعيد الثقفي قال أبو حاتم الرازي: هو مجهول.

٩٣ - بَابُ الرَّجُلِ يَسْجُدُ عَلَى ثَوْبِهِ

٦٦٠ - (صحيح) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ - (رحمه الله) -، ثَنَا يَشْرُ - يَنْبِي إِبْنُ الْمُفَضَّلِ -، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْقَطَّانِ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ، فَإِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَحَدُنَا أَنْ يُمْكِنَ وَجْهَهُ مِنَ الْأَرْضِ، بَسَطَ ثَوْبَهُ، فَسَجَدَ عَلَيْهِ. [ق].

(بسط ثوبه فسجد عليه) الثوب في اللغة يطلق على غير المخطط وقد يطلق على المخطط مجازاً. وفي الحديث جواز استعمال الثياب وكذا غيرها في الحيلولة بين المصلي وبين الأرض لاتقاء حرها وكذا بردها.

قال الخطابي: وقد اختلف الناس في هذا فذهب عامة الفقهاء إلى جوازه مالك والأوزاعي وأحمد وأصحاب الرأي وإسحاق بن راهويه.

وقال الشافعي: لا يجزيه ذلك كما لا يجزيه السجود على كور العمامة، ويشبه أن يكون تأويل حديث أنس عنده أن يسط ثوباً هو غير لابس. انتهى.

قلت: وحمله الشافعي على الثوب المنفصل وأيد البيهقي هذا الحمل بما رواه الإسماعيلي من هذا الوجه بلفظ: «فياخذ أحداً حصي في يده فإذا يرد وضعه وسجد عليه» قال: فلو جاز السجود على شيء متصل له لما احتاجوا إلى تبريد الحصى مع طول الأمر فيه، وتعقب باحتمال أن يكون الذي كان يرد الحصى لم يكن في ثوبه فضلة يسجد عليها مع بقاء سترته له، والحق ما قاله مالك وأحمد وإسحاق.

وفي هذا الحديث جواز العمل القليل في الصلاة ومراعاة الخشوع فيها لأن الظاهر أن صنيعهم ذلك لإزالة التشويش العارض من حرارة الأرض.

قال المنذري: وأخرجه البخاري [٣٨٥]، ومسلم [٦٢٠]، والترمذي [٥٨٤]، والنسائي [١١١٦]، وابن ماجه

[١٠٣٣].

- تَفَرُّعُ أَبْوَابِ الصُّفُوفِ

٩٤ - بَابُ تَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ

٦٦١ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الثَّقَلِيُّ، ثَنَا زُهَيْرٌ، قَالَ: سَأَلْتُ سُلَيْمَانَ الْأَعْمَشَ، عَنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ فِي الصُّفُوفِ الْمُقَدَّمَةِ؟ فَحَدَّثَنَا عَنْ السَّيِّبِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ تَيْمِ بْنِ طَرْقَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا تَتَصَوَّنَ كَمَا تَصَفُّ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهِمْ [جَلَّ وَعَزَّ]؟ قُلْنَا: وَكَيْفَ تَصَفُّ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهِمْ؟ قَالَ: «يُتَمَوَّنُ الصُّفُوفَ الْمُقَدَّمَةَ، وَيَتَرَاوَنُونَ فِي الصَّفِّ» [م].

(عند ربه) أي: عند قيامهم لطاعة ربه، أو عند عرش ربه^(١) (يتنعم الصفوف المقعدة) أي: يتمن الصف الأول ولا يشروعون في الثاني حتى يتموا الأول ولا في الثالث حتى يتموا الثاني ولا في الرابع حتى يتموا الثالث وهكذا إلى آخرها (ويتراصون في الصف) أي: يتراصون حتى لا يكون بينهم فرج من رص البناء إذا ألصق بعضه ببعض، قال المنذري: وأخرجه مسلم [٤٣٠]، والنسائي [٨١٦]، وابن ماجه [٩٩٢].

٦٦٢ - (صحيح) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ الْجَدَلِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ الثُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ يَقُولُ: أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى النَّاسِ يَوْمَئِذٍ فَقَالَ: «أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ - ثَلَاثًا - وَاللَّهِ لَتَقِيمَنَّ صُفُوفَكُمْ، أَوْ لَيَخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ» قَالَ: فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ يَلْزُقُ مِنْكَ بِمَنْكَبٍ صَاحِبِهِ، وَرُكْبَتَهُ بِرُكْبَةٍ صَاحِبِهِ، وَكَتِفَهُ بِكَتِفِهِ. [ق]، بجملة الأمر بتسوية الصفوف، وجملة المنكب بالمنكب علقه (خ) عن أنس وأسنده من قوله.

(أقيموا صفوفكم) أي: سوه ودلوه وتراصوا فيه (ثلاثاً) أي: قال تلك الكلمة ثلاثاً (أو ليخالفن الله بين قلوبكم) إن لم تقيموا. وفي رواية الشيخين [خ] (٧١٧)، م [٤٣٦]: «بين وجوهكم» قال النووي: معناه يوقع بينكم العداوة والبغضاء واختلاف القلوب، كما تقول: تغير وجه فلان على أي ظهر لي من وجه كراهته لي، لأن مخالفتهم في الصفوف مخالفة في ظواهرهم، واختلاف الظواهر سبب لاختلاف البواطن. انتهى. قلت: يؤيده رواية المؤلف هذه (قال) أي: الثعمان بن بشير (يلزق) أي: يلصق (منكبه) المنكب: مجتمع العضد والكف (وكعبه بكعبه) قال الحافظ: واستدل بحديث الثعمان هذا على أن المراد بالكعب في آية الوضوء العظيم الناتئ في جاني الرجل وهو عند ملتقى الساق والقدم وهو الذي يمكن أن يلزق بالذي يجنبه خلافاً لمن ذهب أن المراد بالكعب مؤخر القدم وهو قول شاذ. وفي «صحيح البخاري» [٧٢٥]: عن حميد عن أنس عن النبي ﷺ قال: «أقيموا صفوفكم فأني أراكم من وراء ظهري وكان أحداً يلزق منكبه بمنكب صاحبه وقدمه بقدمه» وقال الحافظ في «الفتح»: قوله عن أنس رواه سعيد ابن منصور عن هشيم، فصرح فيه بتحديث أنس لحميد وفيه الزيادة التي في آخره وهي قوله: «وكان أحداً إلى آخره» وصرح بأنها من قول أنس، وأخرجه الإسماعيلي من رواية معمر عن حميد بلفظ: قال أنس فرأيت أحداً إلى آخره، وأفاد هذا التصريح أن الفعل المذكور كان في زمن النبي ﷺ، وبهذا يتم الاحتجاج به على بيان المراد بإقامة الصف وتسويته، وزاد معمر في روايته ولو فعلت ذلك بأحدهم اليوم لغير كأنه بغل شמוש. انتهى.

قال في «التعليق المغني»: فهذه الأحاديث فيها دلالة واضحة على اهتمام تسوية الصفوف وأنها من إتمام الصلاة، وعلى أنه لا يتأخر بعض على بعض ولا يتقدم بعضه على بعض، وعلى أنه يلزق منكبه بمنكب صاحبه وقدمه بركبته، لكن اليوم تركت هذه السنة، ولو فعلت اليوم لغير الناس كالحمر الوحشية. فإنا لله وإنا إليه راجعون.

قال المنذري: أبو القاسم الجدلي هذا اسمه: الحسين بن الحارث سمع من الثعمان بن بشير يعد في الكوفيين.

٦٦٣ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الثُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُسَوِّتُنَا فِي الصُّفُوفِ كَمَا يَقُومُ الْقِدْحُ، حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنْ قَدْ اخْتَلَفْنَا ذَلِكَ عَنْهُ وَقَفَّهْنَا، أَقْبَلَ ذَاتَ يَوْمٍ

(١) بل عند ربه حقيقة.

بِرُجُوبِهِ إِذَا رَجُلٌ مُتَّبِعٌ بِصَدْرِهِ، فَقَالَ: «لَتَسُونَنَّ صُفُوفَكُمْ أَوْ لَيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وَجُوهِكُمْ». (م وخ) المرفوع منه).

(كما يقوم القدرح) بكسر القاف هو خشب السهم حين ينحت ويبري قال الخطابي: القدرح خشب السهم إذا برى وأصلح قبل أن يركب فيه النصل والريش. انتهى. معناه يبالغ في تسويتها حتى تصير كأنما يقوم بها السهام لشدة استوائها واعتدالها (وقفقنا) أي: فهمنا التسوية (إذا رجل متبّع بصدرة) أي: مفرد بتقديم صدره، وفي رواية مسلم [٤٣٦]: فرأى رجلاً بادياً صدره من الصف أي: ظاهراً خارجاً من صدور أهل الصف (لتسون صفوفكم) بضم التاء المثناة وفتح السين وضم الواو والمشددة وتشديد النون. قال البيضاوي: هذه اللام هي التي يتلقى بها القسم والقسم ها هنا مقدر ولهذا أكده بالنون المشددة انتهى. والمراد بتسوية الصفوف اعتدال القائمين بها على سمت واحد أو يراد بها سد الخلل الذي في الصف (أو ليخالفن الله بين وجوهكم) اختلف في هذا الوعيد فقيل هو على حقيقته، والمراد تشويه الوجه بتحويل خلقه عن وضعه بجعله موضع القفا أو نحو ذلك، فهو نظير ما تقدم من الوعيد فيمن رفع رأسه قبل الإمام أن يجعل الله رأسه رأس حمار، ويؤيد حمله على ظاهره حديث أمامة^(١) (ضعيف): «لتسون الصفوف أو لتطمس الوجوه» أخرجه أحمد [٢٥٨/٥]، وفي إسناده ضعف، ومنهم من حمله على المجاز كما تقدم عن الإمام النووي.

قال المنذري: وأخرجه مسلم [٤٣٦]، والترمذي [٢٢٧]، والنسائي [٨١٠]، وابن ماجه [٩٩٤]، وأخرج البخاري [٤١٧]، ومسلم [٤٣٦] من حديث سالم بن أبي الجعد عن النعمان بن بشير الفصل الأخير منه.

٦٦٤ - (صحيح) حَدَّثَنَا هَذَا بَنُ السَّرِيِّ وَأَبُو عَاصِمٍ بَنُ جَوَاسٍ الْحَنْفِيُّ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ مَنصُورٍ، عَنْ طَلْحَةَ الْيَابِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بَنِ عَوْسَجَةَ، عَنْ الزَّهَّادِ بَنِ عَازِبٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْلُلُ الصَّفَّ مِنْ نَاحِيَةِ إِلَى نَاحِيَةٍ، يَنْسَحُ صُدُورَنَا وَمَنَايِبَنَا وَيَقُولُ: «لَا تُخْتَلِفُوا فَتُخْتَلَفَ قُلُوبُكُمْ» وَكَانَ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَمَلَايِكَتُهُ يَصْلُوْنَ عَلَى الصُّفُوفِ الْأُولَى».

(وأيو عاصم بن جواس) بتشديد الواو اخره مهمله الحنفي أبو عاصم الكوفي عن أبي الأحوص سلام وابن المبارك وغيرهما كذا في «الخلاصة» (يتخلل الصف) أي: يدخل بينهم (لا تختلفوا) أي: بالتقدم والتأخر في الصفوف قال المنذري: وأخرجه النسائي [٨١١].

٢٥١/١ ٦٦٥ - (صحيح) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بَنُ مَعَاذٍ، ثَنَا خَالِدٌ - يَتْنِي ابْنُ الْحَارِثِ -، ثَنَا حَاتِمٌ - يَتْنِي ابْنُ أَبِي صَخِيرَةَ -، عَنْ سَمَاءٍ قَالَ: سَمِعْتُ الثَّعْمَانَ بَنَ بَشِيرٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسَمِّي يَتْنِي صُفُوفَنَا إِذَا قُمْنَا لِلصَّلَاةِ، فَإِذَا اسْتَوَيْنَا كَبَّرَ. (م نحوه).

(فإذا استويتا كثير) أي: للإحرام. قال ابن الملك: يدل على أن السنة للإمام أن يسوي الصفوف ثم يكبر كذا في «المعرفة». قال المنذري: وهو طرف من الحديث المتقدم.

٦٦٦ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَيْسَى بَنُ إِزَاهِيمَ الْعَافِيُّ، ثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، (ح)، وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بَنُ سَعِيدٍ، ثَنَا اللَّيْثُ - وَحَدَّثَ ابْنُ وَهْبٍ أَنَّهُ -، عَنْ مَعَاوِيَةَ بَنِ صَالِحٍ، عَنْ أَبِي الزَّاهِرِيَّةِ، عَنْ كَثِيرٍ بَنِ مَرْثَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بَنِ عَمْرٍ - قَالَ قُتَيْبَةُ:

(١) كذا في (الهندية) وسائر النسخ، وصوابه: «أبي أمامة»، والتصويب من «المسنَد» وغيره.

عَنْ أَبِي الزَّاهِرِيَّةِ، عَنْ أَبِي شَجَرَةَ، لَمْ يَذْكُرْ ابْنَ عَمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَقْبِمُوا الصُّفُوفَ، وَحَادُوا بَيْنَ الْمَنَاقِبِ، وَشُدُّوا الْخَلَلَ، وَلَبُّوا بِأَيْدِي إِخْوَانِكُمْ» لَمْ يَقُلْ عَيْسَى: «بِأَيْدِي إِخْوَانِكُمْ» - وَلَا تَذْكُرُوا فُرُجَاتِ الشَّيْطَانِ، وَمَنْ وَصَلَ صَفًّا وَصَلَهُ اللَّهُ، وَمَنْ قَطَعَ صَفًّا قَطَعَهُ اللَّهُ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: أَبُو شَجَرَةَ: كَثِيرُ بْنُ مَرْوَةَ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَمَعْنَى «وَلَبُّوا بِأَيْدِي إِخْوَانِكُمْ» إِذَا جَاءَ رَجُلٌ إِلَى الصَّفِّ فَلَدَّبَ بِدُخُلِ فِيهِ، فَيَنْتَبِهي أَنْ يَلِيَنَّ لَهُ كُلُّ رَجُلٍ مَنَكِبَيْهِ، حَتَّى يَدْخُلَ فِي الصَّفِّ.

(وحدث ابن وهب (أثم) أي: من حديث الليث (عن معاوية) أي: كلاهما عن معاوية (قال قتية عن أبي الزاهرية عن أبي شجرة لم يذكر) أي: قتية (ابن عمر) فرواية قتية مرسله لأن أبا شجرة هو كثير بن مرة تابعي (أقِمُوا الصفوف) أي: عدلوا وسوها (وحادوا بين المناكب) أي: اجعلوا بعضها حذاء بعض بحيث يكون منكب كل واحد من المصلين موازياً لمنكب الآخر ومساوئاً له فتكون المناكب والأعناق والأقدام على سمت واحد (وسلوا الخلل) أي: الفرجة في الصفوف (ولبُّوا) أي: كونوا لبيّن هيتين متقادين (بأيدي إخوانكم) أي: إذا أخذوا بها ليقدموكم أو يؤخروكم حتى يستوي الصف لتلتالوا فصل المعاونة على البر والتقوى. ويصح أن يكون المراد لبُّوا بيد من يجركم من الصف أي: وافقوه وتأخروا معه لتزليوا عنه وصمة الانفراد التي أبطل بها بعض الأئمة.

وجاء في مرسل عند أبي داود: إن جاء فلم يجد خللاً واحداً فليخلج إليه رجلاً من الصف فليقم معه، فما أعظم أجر المختلج^(١)، وذلك لأنه بنيت محصل له فضيلة ما فات عليه من الصف مع زيادة من الأجر الذي هو سبب تحصيل فضيلة للغير (ولا تذروا) أي: لا تركوا (فرجات للشيطان) الفرجات بضم الفاء والراء جمع فرجة يسكون الراء (ومن وصل صفًّا) بالحضور فيه وسد الخلل منه (وصله الله) أي: برحمته (ومن قطع) أي: بالغيبة أو بعدم السد أو بوضع شيء مانع (قطعه الله) أي: من رحمته الشاملة وعنايته الكاملة. قال المنذري: وأخرجه النسائي [٨١٩] مختصراً متصلاً.

٦٦٧ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِإِبْرَاهِيمَ، ثَنَا أَبَانُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

«رُمُوا صُفُوفَكُمْ، وَقَارِبُوا بَيْنَهَا، وَحَادُوا بِالْأَعْنَاقِ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنِّي لَأَرَى الشَّيْطَانَ يَدْخُلُ مِنْ خَلَلِ الصَّفِّ، كَأَنَّهَا الْحَفَلُ».

(رصوا صفوفكم) بضم الراء والصاد المهملتين معناه: ضموا بعضها إلى بعض ومنه رص البناء. قال الله تعالى:

﴿كَأَنَّهُمْ يُفَكِّنُونَ مُثَمَرِينَ﴾ [الصَّف: ٤] (وقاربوا بينها) أي: بين الصفوف بحيث لا يسع بين الصفيين صف آخر

قاله في «المرقاة» (وحادوا بالأعناق) بالحاء المهملة والذال المنعجمة. قال الشيخ ولي الدين: أي: اجعلوا بعضها في محاذة بعض، أي: مقابلته، والظاهر أن الباء زائدة (من خلل الصف) بفتح الحين أي: فرجته أو كثرة تباعدها عن بعض (كأنها الحفل) قال النووي: بحاء مهملة وذال معجمة مفتوحين ثم فاء واحدها حذفة مثل قصب وقصبه قال الخطابي: والحذف غنم صغار سود ويقال: إنها أكثر ما تكون باليمن.

(١) انظر «المراسيل» (٨٣) لأبي داود.

قال المنذري: وأخرجه النسائي [٨١٥] مختصراً.

٦٦٨ - (صحيح) حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الطَّلَاسِيُّ وَسُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: ثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَوُّوا صُفُوفَكُمْ، فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصَّفِّ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ». [ق].

(فإن تسوية الصف من تمام الصلاة) وفي رواية للبخاري [٧٢٢]، عن أبي هريرة: «فإن إقامة الصف من حسن الصلاة» وفي رواية أخرى له [٧٢٣]: «فإن تسوية الصف من إقامة الصلاة» قال في «النيل»: وقد استدلل ابن حزم بقوله: إقامة الصلاة على وجوب التسوية قال: لأن إقامة الصلاة واجبة وكل شيء من الواجب واجب، ونازع من ادعى الإجماع على عدم الوجوب، وروي عن عمر وبلال ما يدل على الوجوب عندهما لأنهما كانا يضربان الأقدام على ذلك. قال في «الفتح»: ولا يخفى ما فيه لاسيما وقد بينا أن الرواة لم يتفقوا على هذه العبارة. وتمسك ابن بطال بظاهر لفظ حديث أبي هريرة فاستدل به على أن التسوية سنة قال: لأن حسن الشيء زيادة على تمامه، وأورد عليه رواية من تمام الصلاة. وأجاب ابن دقيق العيد فقال: قد يؤخذ من قوله تمام الصلاة الاستحباب لأن تمام الشيء في العرف أمر زائد على حقيقته التي لا يتحقق إلا بها وإن كان يطلق بحسب الوضع على بعض ما لا تتم الحقيقة إلا به، كذا قال وهذا الأخذ بعيد لأن لفظ الشارع لا يحمل إلا على ما دل عليه الوضع في اللسان العربي، وإنما يحمل على العرف إذا ثبت أنه عرف الشارع لا العرف الحادث. انتهى.

قال المنذري: وأخرجه البخاري [٧٢٣]، ومسلم [٤٣٣]، وابن ماجه [٩٩٣].

٦٦٩ - (ضعيف ويصح منه الأمر بتسوية الصفوف) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، ثَنَا حَاتِمٌ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ نَابِثِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ بْنِ السَّائِبِ صَاحِبِ الْمَقْصُورَةِ، قَالَ: صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ يَوْمًا فَقَالَ: هَلْ تَذَرِي لِمَ صُحِبَ هَذَا الْعُودُ؟ قُلْتُ: لَا وَاللَّهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَضَعُ عَلَيْهِ يَدَهُ يَقُولُ: «اسْتَوُوا وَاعْتَدِلُوا صُفُوفَكُمْ».

(يضع عليه يده) أي: يأخذه بيده كما يأتي في الرواية الآتية (واعدلوا) أي: استقيموا.

٦٧٠ - (ضعيف ويصح منه الأمر بتسوية الصفوف) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، ثَنَا حَمِيدُ بْنُ الْأَشُّورِ، ثَنَا مُصْعَبُ بْنُ نَابِثِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَنَسٍ - بِهَذَا الْحَدِيثِ - قَالَ: إِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ أَخَذَهُ يَمِينُهُ، ثُمَّ التَفَتَ فَقَالَ: «اعْتَدِلُوا، سَوُّوا صُفُوفَكُمْ» ثُمَّ أَخَذَهُ بِيَسَارِهِ فَقَالَ: «اعْتَدِلُوا، سَوُّوا صُفُوفَكُمْ». [المشكاة (١٠٩٨)].

(بهذا الحديث) المتقدم (أخذه) أي: العود (ثم التفت) أي: إلى يمين الصف (ثم أخذه بيساره) فقال أي: متوجهاً إلى يسار الصف.

٦٧١ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَنْبَارِيُّ، ثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، يَمْنِي ابْنُ عَطَاءٍ -، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ [بْنِ مَالِكٍ]: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِثْمُوا الصَّفَّ الْمَقْدَمَ، ثُمَّ الَّذِي بِلَيْهِ، فَمَا كَانَ مِنْ نَقْصٍ، فَلْيَكُنْ فِي الصَّفِّ الْمُؤَخَّرِ».

(أثموا الصف المقدم) أي: الأول (ثم الذي يليه) أي: ثم أتموا الصف الذي يلي الصف الأول وهكذا (فما كان) أي: وجد. دل الحديث على جعل النقصان في الصف الأخير، لكن لم يظهر منه موقف الصف الناقص، فظاهر حديث أبي هريرة وسطوا الإمام أن يقف أهل الصف الناقص خلف الإمام عن يمينه وشماله والله تعالى أعلم.

٦٢٢ - (صحيح) حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ، ثنا أَبُو عَاصِمٍ، ثنا جَعْفَرُ بْنُ يَحْيَى بْنِ قُوتَانَ، [قَالَ]: أَخْبَرَنِي عَمِّي عُمَارَةُ بْنُ قُوتَانَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُتَارَكُمُ الْيَتِيمُ مَنَاقِبَ فِي الصَّلَاةِ». قَالَ أَبُو دَاوُدَ: جَعْفَرُ بْنُ يَحْيَى مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ.

(خيركم) أي: في الأخلاق والأداب (اليتم مناكب) نصب على التمييز قيل: معناه إنه إذا كان في الصف وأمره أحد بالاستواء أو بوضع يده على منكبه ينفاد ولا يتكرر. فالمعنى: أسرعكم انقياداً. وقال الخطابي: معناه لزوم السكنية في الصلاة والطمانية فيها لا يلفت ولا يحاك منكبه منكب صاحبه، وقد يكون فيه وجه آخر وهو أن لا يمتنع على من يريد الدخول بين الصفوف ليسد الخلل أو لضيق المكان بل يمكنه من ذلك، ولا يدفعه بمنكبه لتراص الصفوف ويتكاتف الجموع (جعفر بن يحيى من أهل مكة) قال ابن المديني: شيخ مجهول لم يرو عنه غير أبي عاصم كذا في «التهذيب».

٩٥ - بَابُ الصُّفُوفِ بَيْنَ السَّوَارِي

هي جمع سارية وهي الأسطوانة.

٦٢٣ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، ثنا سُفْيَانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ هَانِئٍ، عَنْ عَبْدِ الحَمِيدِ بْنِ مَخْمُودٍ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَدُفِعْنَا إِلَى السَّوَارِي فَتَقَدَّمْنَا وَتَأَخَّرْنَا، فَقَالَ أَنَسٌ: كُنَّا نَنْجِي هَذَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(فلفغنا إلى السواري) أي: بسبب المزاحمة (فتقدمنا) من السواري (وتأخرنا) عنها (كنا ننقي هذا) أي: كنا نحترز عن الصلاة بين السواري. والحديث يدل على كراهة الصلاة بين السواري، والعلة في الكراهة ما قاله أبو بكر بن العربي: من أن ذلك إما لانتطاع الصف أو لأنه موضع جمع النعال. قال ابن سيد الناس: والأول أشبه لأن الثاني محذوف. قال القرطبي: روي أن سبب كراهة ذلك أنه مصلى الجن المؤمنين.

قال الترمذي: وقد كره قوم من أهل العلم أن يُصَفَّ بين السواري، وبه قال أحمد وإسحاق. وقد رخص قوم من أهل العلم في ذلك. انتهى. وروى سعيد بن منصور في «سننه» النهي عن ذلك عن ابن مسعود وابن عباس وحذيفة. قال ابن سيد الناس: ولا يعلم لهم مخالف في الصحابة، ورخص فيه أبو حنيفة ومالك والشافعي وابن المنذر، قياساً على الإمام والمفرد، قالوا: وقد ثبت أن النبي ﷺ صلى في الكعبة بين ساريتين.

قلت: يدل على التفرقة بين الجماعة والمفرد حديث قرة عن أبيه قال (حسن صحيح): «كنا ننهي أن نصف بين السواري على عهد رسول الله ﷺ ونطرد عنها طرداً» رواه ابن ماجه [١٠٠٢] إلا أنه ليس فيه إلا ذكر النهي عن الصف بين السواري، ولم يقل: كنا ننهي عن الصلاة بين السواري.

وأما حديث الباب ففيه النهي عن مطلق الصلاة بين السواري فيحمل المطلق على المقيد، ويدل على ذلك صلاته ﷺ بين الساريتين، فيكون النهي على هذا مختصاً بصلاة المؤمنين بين السواري دون صلاة الإمام والمفرد، وهذا أحسن ما يقال. وما تقدم من القياس على الإمام والمفرد فاسد الاعتبار لمصادمته للأحاديث. هذا تلخيص ما قال الشوكاني في «النبيل».

قال المنذري: وأخرجه الترمذي [٢٢٩]، والنسائي [٨٢١]، وقال الترمذي: حديث حسن.

٩٦- بَابُ مَنْ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَلِيَ الْإِمَامَ فِي الصَّفِّ، وَكَرَاهِيَةُ التَّأَخُّرِ

٦٧٤ - (صحيح) حَدَّثَنَا ابْنُ كَثِيرٍ، أَنَا سَفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُسَاةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ أَبِي سَعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَلِيَّيْكُم مِّنْكُمْ أَوْلُوا الْأَحْلَامَ وَالنَّهْيَ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ». [م]. ٢٥٣/١

(الليثي) بنون مشددة قبلها ياء مفتوحة. كذا ضبطنا في «سنن أبي داود»، وكذا هو في النسائي [٨٠٧]، وابن ماجه [٩٧٦]، وضبطه في مسلم [٤٣٢] على وجهين. قاله الشيخ ولي الدين. وفي «المصابيح»: لليثي قال شارحه: الرواية بإثبات الياء وهو شاذ لأنه من الولي بمعنى القرب واللام للأمر، فيجب حذف الياء للجزم، قيل: لعله سهو من الكاتب أو كتب بالياء لأنه الأصل ثم قرئ. كذا. أقول: الأولى أن يقال: إنه من إشباع الكسرة كما قيل في لم تهجو، ولم تدعي. أو تنبيه على الأصل كقراءة ابن كثير: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّبِعْ وَيُصْبِرْ﴾ [يوسف: ٩٠]، أو أنه لغة في إنه سكونه تقديره.

(أولو الأحلام) جمع حلم بالكسر كأنه من الحلم والسكون والوقار، والأناة والثبوت في الأمور وضبط النفس عن هيجان الغضب ويراد به العقل لأنها من مقتضيات العقل وشعار العقلاء. وقيل: أولو الأحلام البالغون، والحلم بضم الحاء البلوغ وأصله ما يراه النائم (والنهي) بضم النون جمع نهية وهو العقل الناهي عن القبائح، أي ليدن مني البالغون العقلاء لشرفهم ومزيد تقطعهم وتيقظهم وضبطهم لصلاته وإن حدث به عارض يخلفوه في الإمامة (ثم الذين يولونهم) معناه: الذين يقربون منهم في هذا الوصف.

قال النووي: في هذا الحديث تقديم الأفضل للأفضل إلى الإمام لأنه أولى بالإكرام، ولأنه ربما احتاج الإمام إلى استخلاف فيكون هو أولى، ولأنه يفتنن لثنيبه الإمام على السهو لما لا يفتنن له غيره، وليضبطوا صفة الصلاة ويحفظوها وينقلوها ويعلموها الناس وليتقدي بأفعالهم من وراءهم.

قال المنذري: وأخرجه مسلم [٤٣٢]، والنسائي [٨٠٧]، وابن ماجه [٩٧٦].

٦٧٥ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، ثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، ثَنَا خَالِدٌ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ وَزَادَ: «وَلَا تَخْلِفُوا تَخْلِيفَ قُلُوبِكُمْ، وَلِيَاكُم مِثْلَاتُ الْأَسْوَاقِ». [م].

(ولياكم وهيئات الأسواق) بفتح الهاء وإسكان الياء وبالشين المعجمة أي: اختلاطها والمنازعة والخصومات وارتفاع الأصوات واللغظ والفتن التي فيها قال المنذري: وأخرجه مسلم [٤٣٢]، والترمذي [٢٢٨]، والنسائي [٨٠٧، ٨١٢]. وقال الترمذي: حسن غريب. قال الدارقطني: تفرد به خالد بن مهران الحذاء عن أبي معمر زياد بن كليب.

٦٧٦ - (حسن لفظ: على الذين يصلون الصفوف) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ثَنَا مَعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ، ثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى مَبَايِمِ الصُّفُوفِ».

(على مبایم الصفوف) جمع ميمنة وفيه استحباب الكون في يمين الصف الأول وما بعده من الصفوف. قال المنذري: وأخرجه ابن ماجه [١٠٠٥].

٩٧ - بَابُ مَقَامِ الصَّبِيَّانِ مِنَ الصَّفِّ

٦٧٧ - (ضعيف) حَدَّثَنَا عِيْسَى بْنُ شَدَّانَ، ثَنَا عِيَّاشُ الرَّقَّامُ، ثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، ثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، ثَنَا بُدَيْلٌ، ثَنَا شَهْرُ بْنُ حَوْشَبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو مَالِكٍ الْأَشْعَرِيُّ: أَلَا أُحَدِّثُكُمْ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: قَامَ الصَّلَاةَ، فَصَفَّ الرِّجَالَ وَصَفَّ الْغُلَمَانَ خَلْفَهُمْ، ثُمَّ صَلَّى بِهِمْ - فَذَكَرَ صَلَاتَهُ - ثُمَّ قَالَ: «هَكَذَا صَلَاةُ» - قَالَ عَبْدُ الْأَعْلَى: لَا أَحْسِبُهُ إِلَّا قَالَ: - [صَلَاةُ] أُمِّي. [المشكاة: (١١١٥)].

(ألا) يحتمل أن تكون الالاء للتعجب وهو الظاهر، ويحتمل أن تكون الهزمة للاستفهام (قال) أي: أبو مالك (فصف الرجال) بالنصب أي: صفهم رسول الله ﷺ، يقال: صففت القوم فاصطفوا (وصف الغلمان) أي: الصبيان (فذكر) أي: وصف أبو مالك (صلاته) أي: كيفية صلاة رسول الله ﷺ (ثم قال) رسول الله ﷺ (هكذا صلاة قال عبد الأعلى): أي: الراوي عن أبي مالك (لا أحسبه) أي: لا أظن أبا مالك (إلا قال) أي: ناقلاً عن النبي ﷺ (أمي) أي: هكذا صلاة أمي. والمعنى: أنه ينبغي لهم أن يصلوا هكذا. والحديث يدل على تقديم صفوف الرجال على الغلمان والغلمان على النساء، هذا إذا كان الغلمان اثنين فصاعداً فإن كان صبي واحد دخل مع الرجال ولا ينفرد خلف الصف، قاله السبكي. ويدل على ذلك حديث أنس فإن البيت لم يقف منفرداً بل صف مع أنس. وقال أحمد بن حنبل: يكره أن يقوم الصبي مع الناس في المسجد خلف الإمام إلا ما احتلم وأنبت ويبلغ خمس عشرة سنة. وروى عن عمر أنه كان إذا رأى صبياً في الصف أخرجه وكذلك عن أبي وائل وزر بن حبيش. قاله الشوكاني.

٩٨ - بَابُ صَفِّ النِّسَاءِ، وَ[كَرَاهِيَةِ] التَّأَخُّرِ عَنِ الصَّفِّ الْأَوَّلِ

٦٧٨ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَزَّازُ، ثَنَا خَالِدٌ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَّا، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أُولَئِكَا وَشَرُّهَا آخِرُهَا، وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا، وَشَرُّهَا أُولَئِكَا». [م].

(خير صفوف الرجال أولها) لقرينهم من الإمام ويعدهم من النساء (وشرها آخرها) لقرينهم من النساء ويعدهم من الإمام (وخير صفوف النساء آخرها) لبعدهن من الرجال (وشرها أولها) لقرينهم من الرجال. قال النووي: أما صفوف الرجال فهي على عمومها فخيرها أولها أبدأ وشرها آخرها أبدأ، أما صفوف النساء، فالمراد بالحديث صفوف النساء اللواتي يصلين مع الرجال. وأما إذا صلن متميزات لا مع الرجال فهن كالرجال خير صفوفهن أولها وشرها آخرها والمراد بشر الصفوف في الرجال والنساء أقلها ثواباً وفضلاً، وأبعدها من مطلوب الشرع، وخيرها بعكسه. وإنما فضل آخر صفوف النساء الحاضرات مع الرجال لبعدهن من مخالطة الرجال ورويتهم وتعلق القلب بهم عند رؤية حركاتهم وسماع كلامهم ونحو ذلك، وذم أول صفوفهن بعكس ذلك والله أعلم. انتهى.

قال المنذري: وأخرجه مسلم [٤٤٠]، والترمذي [٢٢٤]، والنسائي [٨٢٠]، وابن ماجه [١٠٠٠].

٦٧٩ - (صحيح) ^(١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَمِيْنٍ، ثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَزَالُ قَوْمٌ يَتَأَخَّرُونَ عَنِ الصَّفِّ الْأَوَّلِ، حَتَّى يُؤَخَّرَهُمُ اللَّهُ فِي ٢٥٤/١

(١) دون قوله: «في النار». انظر: «الضعيفة» (٦٤٤٢)، التخریج المطول لـ (مسند أبي داود) (٢٥٨/٣).

(حتى يؤخرهم الله في النار) يعني: لا يخرجهم من النار في الأولين أو آخرهم عن الداخلين في الجنة أولاً بإدخالهم النار وجسمهم فيها. كذا في «فتح الودود».

٦٨٠ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخَزَاعِيُّ، قَالَا: ثَنَا أَبُو الْأَشْهَبِ، عَنْ أَبِي نَصْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى فِي أَصْحَابِهِ تَأَخُّراً، فَقَالَ لَهُمْ: «تَقَدَّمُوا فَأَتَمُّوا يِي وَلِيَأْتُمْ بِكُمْ، مَن بَعْدَكُمْ وَلَا يَزَالُ قَوْمٌ يَتَأَخَّرُونَ، حَتَّى يُؤَخَّرَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ». [م].

(تقدموا فاتموا يي) أي: اصنعوا كما أصنع (وليأتكم) بسكون اللام وتكسر (بكم من بعدكم) أي: ليقتد بكم من خلفكم من الصفوف. وقد تمسك به الشعبي على قوله إن كل صف منهم إمام لمن وراءه. وعامة أهل العلم يخالفونه (ولا يزال قوام يتأخرون) أي: عن الصفوف الأول (حتى يؤخرهم الله) عن رحمته وعظيم فضله ورفع المتزلة وعن العلم ونحو ذلك. قال المنذري: وأخرجه مسلم [٤٣٨]، والنسائي [٧٩٥]، وابن ماجه [٩٧٨].

٩٩ - بَابُ مَقَامِ الْإِمَامِ مِنَ الصَّفِّ

٦٨١ - (ضعيف لكن الشطر الثاني منه صحيح) حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُسَافِرٍ، ثَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ بَشِيرٍ بْنِ خَلَّادٍ، عَنْ أُمِّهِ، أَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى مُحَمَّدٍ بْنِ كَعْبٍ الْفَرَزِّيِّ فَسَمِعَتْهُ يَقُولُ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَسُطُوا الْإِمَامَ، وَشُدُّوا الْخَلَلَ». [انظر حديث رقم (٦٦٦)].

(وسطوا الإمام) أي: اجعلوا إمامكم متوسطاً بأن تقفوا في الصفوف خلفه وعن يمينه وعن شماله.

١٠٠ - بَابُ الرَّجُلِ يُصَلِّي وَخَلْفَهُ خَلْفُ الصَّفِّ

٦٨٢ - (صحيح) حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ وَحَفْصُ بْنُ غَمْرٍ، قَالَا: ثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ غَمْرٍو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ هِلَالٍ بْنِ يَسَافٍ، عَنْ غَمْرٍو بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ وَابِصَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي خَلْفَ الصَّفِّ وَخَذَهُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ. قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: - الصَّلَاةُ.

(فأمره أن يعيد) اختلف السلف في صلاة المأموم خلف الصف وحده. فقال طائفة: لا يجوز ولا يصح، وممن

قال بذلك النخعي والحسن بن صالح وأحمد وإسحاق وحماد وابن أبي ليلى ووكيع. وأجاز ذلك الحسن البصري والأوزاعي ومالك والشافعي وأصحاب الرأي. وتمسك القائلون بعدم الصحة بحديث الباب، وحديث علي بن شيان وفيه (صحيح): «فقال له: استقبل صلاتك فلا صلاة لمنفرد خلف الصف» رواه أحمد [٢٣/٤]، وابن ماجه [١٠٠٣]. وتمسك القائلون بالصحة بحديث أبي بكرة الآتي قالوا: لأنه أتى ببعض الصلاة خلف الصف ولم يأمره النبي ﷺ بالإعادة فيحمل الأمر بالإعادة على جهة التنب مبالغة في المحافظة على الأولى. قال الحافظ: وجع أحمد وغيره بين الحديثين بوجه آخر وهو أن حديث أبي بكرة مخصص لعوم حديث وابصة، فمن ابتدأ الصلاة منفرداً خلف الصف ثم دخل في الصف قبل القيام من الركوع لم تجب عليه الإعادة كما في حديث أبي بكرة ولا فيجب على عموم حديث وابصة وعلي بن شيان. انتهى. (قال سليمان بن حرب) في روايته (الصلاة) بعد أن يعيد وأما رواية حفص بن عمر فانتهد إلى أن يعيد ولم يذكر لفظ الصلاة. قال المنذري: وأخرجه الترمذي [٢٣١]، وابن ماجه [١٠٠٤]. وقال المنذري: حديث وابصة حديث حسن.

١٠١ - بَابُ الرَّجُلِ يَرْكَعُ دُونَ الصَّفِّ

٦٨٣ - (صحيح) حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، أَنَّ يَزِيدَ بْنَ زُوَيْعٍ حَدَّثَهُمْ، ثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ زِيَادِ الْأَعْلَمِ، ثَنَا الْحَسَنُ، أَنَّ أَبَا بَكْرَةَ حَدَّثَ أَنَّهُ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَنَبِيُّ اللَّهِ ﷺ رَاكِعٌ، قَالَ: فَرَكَعْتُ دُونَ الصَّفِّ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «رَأَيْتَكَ اللَّهُ حِرْصًا، وَلَا تَعُدَّ». [خ].

٦٨٤ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثَنَا حَفَّاذٌ، أَنَّ زِيَادَ الْأَعْلَمِ، عَنِ الْحَسَنِ، أَنَّ أَبَا بَكْرَةَ جَاءَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَاكِعٌ، فَزَكَعَ دُونَ الصَّفِّ، ثُمَّ مَتَى إِلَى الصَّفِّ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ قَالَ: «إِنِّكُمْ الَّذِينَ رَكَعَ دُونَ الصَّفِّ، ثُمَّ مَتَى إِلَى الصَّفِّ؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرَةَ: أَتَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «رَأَيْتَكَ اللَّهُ حِرْصًا، وَلَا تَعُدَّ». قَالَ أَبُو دَاوُدَ: زِيَادُ الْأَعْلَمِ زِيَادُ بْنُ فُلَانٍ بِنُ فَرَّةَ، وَهُوَ ابْنُ خَالَةِ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ.

٢٥٥/١

(رأى الله حرصاً) أي: على الخير (ولا تعد) أي: إلى ما صنعت من السعي الشديد، ثم من الركوع دون الصف، ثم من المشي إلى الصف، وقد ورد ما يقتضي ذلك صريحاً في طرق حديثه. قاله الحافظ. وقال: ضبطناه في جميع الروايات بفتح أوله وضم العين من العود، وحكى بعض شراح «المصابيح» أنه روي بضم أوله وكسر العين من الإعادة، ويرجح الروايات المشهورة ما تقدم من الزيادة في آخره عند الطبراني: «صل ما أدركت واقتض ما سبقك»^(١) انتهى.

قال الخطابي: فيه دلالة على أن صلاة المنفرد خلف الصف جائزة لأن جزءاً من الصلاة إذا جاز على حال الانفراد جاز سائر أجزائها.

وقوله عليه السلام: «ولا تعد» إرشاداً له في المستقبل إلى ما هو أفضل ولو لم يكن مجزئاً لأمره بالإعادة، ويدل على مثل ذلك حديث أنس^(٢) في صلاة رسول الله ﷺ في بيت المرأة وقيامها منفردة، وأحكام الرجال والنساء في هذا واحدة، وهذا يدل على أن أمره بالإعادة في حديث وابصة ليس على الإيجاب ولكن على الاستحباب. وكان الزهري والأوزاعي يقولان في الرجل يركع دون الصف: إن كان قريباً من الصفوف أجزاء وإن كان بعيداً لم يجزه. انتهى.

قلت: ما قال الخطابي: وأحكام الرجال والنساء في هذا واحدة فيه نظر لأنه للمخالف أن يقول: إنما ساغ قيام المرأة منفردة لامتناع أن تصف مع الرجال بخلاف الرجل فإن له أن يصف معهم وأن يراحمهم وأن يجذب رجلاً من حاشية الصف فيقوم معه فافتراقاً.

قال المنذري: وأخرجه البخاري [٧٨٣]، والنسائي [٨٧١].

(١) أصله عنده في «الأوسط» (٨١٨٥، ٦٩٤٧، ٢١٩٦) و«الصغير» (١٠٣٠-الروض الداني) ولعلها في «الكبير»، وليس (مستنداً بكرة) في الجزء المطبوع منه، وانظر «الصحيحة» (٢٢٩) لشيخنا الألباني. والله أعلم.

(٢) مضى قريباً. برقم (٦١٢)، وهو (صحيح).

- تَفْرِيعُ أَبْوَابِ السُّتْرَةِ - ١٠٢ - بَابُ مَا يَسْتَرُ الْمُصَلِّي

٦٨٥ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ الْعَبْدِيُّ، أَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ سِمَاكِ، عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِيهِ طَلْحَةَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا جَعَلْتَ بَيْنَ يَدَيْكَ مِثْلَ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ، فَلَا يَصُرُّكَ مِنْ مَرَّيْنِ يَدَيْكَ». [م].

(إذا جعلت بين يديك) أي: قدامك وهذا مطلق والأحاديث التي فيها التقدير بمر الشاة وثلاثة أذرع مقيدة لذلك (مثل مؤخرة الرحل) قال النووي: المؤخرة بضم الميم وكسر الخاء وهمزة ساكنة، ويقال: بفتح الخاء مع فتح الهمزة وتشديد الخاء ومع إسكان الهمزة وتخفيف الخاء، ويقال: آخره الرحل بهمزة مدودة وكسر الخاء فهذه أربع لغات وهي العود الذي في آخر الرحل الذي يستند إليه الراكب من كور البعير وهي قدر عظم الذراع وهو نحو ثلثي ذراع (فلا يضررك من مر بين يديك) لأنه قد فعل المشروع من الإعلام بأنه يصلي، والمراد بقوله: لا يضره الضرر الراجع إلى نقصان صلاة المصلي، وفيه إشعار بأنه لا ينقص من صلاة من اتخذ سترة لمرور من مر بين يديه شيء وحصول النقصان إن لم يتخذ ذلك. ثم المراد من بين يديك بين السترة والقبلة لا بينك وبين السترة.

قال المنذري: وأخرجه مسلم [٤٩٩] والترمذي [٣٣٥]، وابن ماجه [٩٤٠].

٦٨٦ - (صحيح مقطوع) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، نَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: أَخْرَجَهُ الرَّحْلُ: ذِرَاعًا فَمَا فَوْقَهُ.

(عن عطاء) وهو ابن أبي رباح أحد الفقهاء والإمامة. قال ابن عباس: وقد سئل عن شيء يا أهل مكة تجتمعون علي وعندكم عطاء.

٦٨٧ - (صحيح) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، ثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ يَوْمَ الْعِيدِ أَمَرَ بِالْحَرَبَةِ فَتَوَضَّعَ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَيَصَلِّيُ إِلَيْهَا، وَالتَّاسِ وَرَاءَهُ، وَكَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السَّفَرِ، فَمِنْ ثَمَّ اتَّخَذَهَا الْأَمْرَاءُ. [ق].

(أمر بالحرية) أي: أمر خادمه بحمل الحرية وزاد ابن ماجه [١٣٠٤]، وهو (صحيح): [فذلك أن المصلي كان فضاء ليس فيه شيء يستريح به، والحرية دون الرمح عريضة النصل (والناس) بالرفع عطفًا على فاعل يصلي (وكان يفعل ذلك) أي: نصب الحرية بين يديه حيث لا يكون جدار (فمن ثم اتخذها الأمراء) أي: فمن تلك الجهة اتخذ الأمراء الحرية يخرج بها بين أيديهم في العيد ونحوه. وهذه الجملة الأخيرة فصلها علي بن مسهر فجعلها من كلام نافع كما أخرجه ابن ماجه [١٣٠٥]، وهو (صحيح)، والضمير في اتخذها يحتمل عوده إلى الحرية نفسها أو إلى جنس الحرية. قال المنذري: وأخرجه البخاري [٤٩٤]، ومسلم [٥٠١]، والنسائي [٧٤٧]، وابن ماجه [٩٤٠].

٦٨٨ - (صحيح) حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، ثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمْ بِالْبَطْحَاءِ - وَبَيْنَ يَدَيْهِ عَتَرَةٌ - الظُّهْرَ رُكْعَتَيْنِ، وَالْعَصْرَ رُكْعَتَيْنِ، يَمْزُ خَلْفَ الْعَتَرَةِ الْمَرْأَةِ وَالْجِمَارِ. [ق].

(صلى بهم بالبطحاء) يعني بطحاء مكة وهو موضع خارج مكة وهو الذي يقال له الأبطح (عترة) بفتح العين والنون والزاي عصا أقصر من الرمح لها سنان، وقيل: هي الحرية القصيرة ووقع في رواية كريمة في آخر حديث هذا الباب: العترة عصا عليها زج بزء مضمومة وجيم مشددة، أي: سنان قاله الحافظ في كتاب الطهارة.

وأحاديث الباب تدل على مشروعية اتخاذ السترة وملازمة ذلك في السفر وعلى أن السترة تحصل بكل شيء ينصب تجاه المصلي، وإن دق إذا كان قدر مؤخرة الرجل، وعلى عدم الفرق بين الصحاري والعمران، وهو الذي ثبت عنه عليه السلام من اتخاذ السترة سواء كان في الفضاء أو في غيره.

قال المنذري: وأخرجه البخاري [١٨٧]، ومسلم [٥٠٣].

١٠٣ - بَابُ الْحِطِّ إِذَا لَمْ يَجِدْ عَصَا

٦٨٩ - (ضعيف) ثَنَا مُسَدَّدٌ، ثَنَا يَسْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، ثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ، حَدَّثَنِي أَبُو عَمْرٍو عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُرَيْثٍ، أَنَّهُ سَمِعَ جَدَّهُ حُرَيْثًا يَحْدُثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ لِقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَنْصِبْ عَصَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَ عَصَا فَلْيَحْطُطْ خَطًّا، ثُمَّ لَا يَضْرِبْهُ مَا مَرَّ أَمَامَهُ». [«المشكاة» (٧٨١)].

(فليجعل لقاء وجهه شيئا) فيه أن السترة لا تختص بنوع بل كل شيء ينصبه المصلي لقاء وجهه يحصل به الامتثال (فلينصب) بكسر الصاد أي: يرفع أو يقيم (عصا) ظاهره عدم الفرق بين الرقيقة والغليظة، ويدل على ذلك قوله ﷺ: «استروا في صلاتكم ولو بسهم»^(١)، وقوله ﷺ: «يجزي من السترة قدر مؤخرة الرجل ولو بركة شعره»^(٢)، أخرجه الحاكم [٢٥٢/١] وقال: على شرطهما. قال المنذري: وأخرجه ابن ماجه [٩٤٣].

٦٩٠ - (ضعيف) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ فَارِسٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سُفْيَانَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ جَدِّهِ حُرَيْثٍ - رَجُلٍ مِنْ بَنِي عُذْرَةَ -، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ ﷺ قَالَ، فَذَكَرَ حَدِيثَ الْحِطِّ.

قَالَ سُفْيَانُ: لَمْ يَجِدْ شَيْئًا نَشُدُّ بِهِ هَذَا الْحَدِيثَ، وَلَمْ يَجِبْهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. قَالَ: قُلْتُ لِسُفْيَانَ: إِنْهُمْ يَحْتَكِفُونَ فِيهِ، فَتَكُونُ سَاعَةً ثُمَّ قَالَ: مَا أَحْفَظُ إِلَّا أَبَا مُحَمَّدٍ بَنَ عَمْرٍو، قَالَ سُفْيَانُ: قَدِيمٌ [هَذَا] هَذَا رَجُلٌ بَعْدَ مَا مَاتَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ، فَطَلَبَ هَذَا الشَّيْخُ أَبَا مُحَمَّدٍ حَتَّى وَجَدَهُ، فَسَأَلَهُ عَنْهُ فَخِلِطَ عَلَيْهِ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَسَمِعْتُ أَحْمَدَ - يَحْيَى بْنُ خَثْلَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ - سِئَلَ عَنْ وَصْفِ الْحِطِّ غَيْرَ مَرَّةٍ فَقَالَ: هَكَذَا عَرَضًا مِثْلَ الْهَلَالِ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَسَمِعْتُ مُسَدَّدًا قَالَ: قَالَ ابْنُ دَاوُدَ: الْحِطُّ بِالطُّوْلِ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَسَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ وَصَفَ الْحِطَّ غَيْرَ مَرَّةٍ، فَقَالَ: هَكَذَا - يَحْيَى بِالْعَرَضِ - حَوْزًا دَوْرًا، مِثْلَ الْهَلَالِ - يَحْيَى مُتَعَلِّقًا -.

(رجل من بني عذرة) بدل من حريث (قال فذكر) سفيان (حديث الخط) المتقدم (لم نجد شيئا) أي: طريقا آخر

(١) أخرجه الحاكم (٢٥٢/١) عن الربيع بن سبرة، وهو (ضعيف).

(٢) عن أبي هريرة وقال: «حدث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه مفسراً يذكر (رقة الشعر)، ووافقه الذهبي وقال: «وليس عندنا آخره» وابن عسار (١٣٥/١٣٥١١) مرفوعاً وموقوفاً والآخر أشبه، وإسناده ضعيف جداً، من أجل محمد بن القاسم الأسدي؛ كذب، وفيه عتمة مكحول!! وهو عند عبد الرزاق (٢٢٨٩) موقوفاً عليه.

غير الطريق المذكور أو شاهداً (نشد) أي: تقوي (به) أي: بذلك الطريق الآخر أو بذلك الشاهد (ولم يجيء) هذا الحديث (إلا من هذا الوجه) أي: إلا من طريق أبي محمد بن عمرو بن حريث قال في «الخلاصة»: أبو عمرو بن محمد ابن حريث وقيل: أبو محمد بن عمرو العدوي عن جده عن أبي هريرة وعنه إسماعيل بن أمية قال أبو جعفر الطحاوي: مجهول. وفي «ميزان الاعتدال»: أبو محمد بن عمرو بن حريث عن جده لا يتحرر حاله ولا اسمه تفرد عن إسماعيل ابن أمية (قال): أي علي بن المدني (قلت لسفيان) وهو ابن عيينة: (إنهم يختلفون فيه) أي: في اسم أبي محمد بن عمرو فقليل: أبو عمرو بن محمد بن حريث، وقيل: أبو محمد بن عمرو، وقيل: غير ذلك كما فصله السخاوي (فتفكر) سفيان (ساعة ثم قال) أي: سفيان (ما أحفظ إلا أبا محمد بن عمرو) دون أبي عمرو بن محمد وغيره (بعد ما مات إسماعيل بن أمية) ما مصدرية أي: بعد موته (فطلب هذا الشيخ) المراد بهذا الشيخ الرجل المذكور قبل (فسأله عنه) أي: فسأل الشيخ أبا محمد عن هذا الحديث (فخلط عليه) بصيغة المجهول أي: التبس عليه هذا الحديث، ولم يقدر على روايته كما كان ينبغي، والله أعلم.

واعلم أن حديث الخط المذكور أخرجه أيضاً ابن حبان [٢٣٦١] وصححه، والبيهقي [٢٧٠/٢] وصححه أحمد، وابن المديني فيما نقله ابن عبد البر في «الاستذكار» قاله الشوكاني، وأخذ به أحمد وغيره فجمعوا الخط عند العجز عن السيرة سترة وأما الأئمة الثلاثة والجمهور فلم يعملوا به، وقالوا: هذا الحديث في سنده اضطراب فاحش كما ذكره العراقي في «الفيتة».

وقال الحافظ ابن حجر: وأورده ابن الصلاح مثلاً للمضطرب ونوزع في ذلك. قال في «بلوغ المرام»: ولم يصب من زعم أنه مضطرب (مثل عن وصف الخط غير مرة) واحدة بل مثل عنه مراراً (فقال هكذا عرضاً) أي: في العرض لا في الطول (مثل الهلال) فاختار أحمد أن يكون الخط مقوساً كالمحراب ويصلي إليه كما يصلي في المحراب (قال ابن داود الخط بالطول) أي: مستقيماً من بين يديه إلى القبلة (حوراً دوراً مثل الهلال) أي: محوراً ومدوراً مثل الهلال أو يحير الخط ويديره مثل الهلال، والحدود الرجوع، وقوله: يعني منعطفاً تفسير لقوله حوراً دوراً.

٦٩١ - (صحيح مقطوع) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَزْهَرِيُّ، ثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ: رَأَيْتُ شَرِيكَاً صَلَّى بِنَا فِي جَنَازَةِ الْعَصْرِ، فَوَضَعَ قَلَنْسُوتهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، يَعْنِي: فِي قَرِيبَةِ حَضَرَتْ.

(فوضع قلسوته) بفتح القاف واللام وسكون النون وضم المهملة وفتح الواو وقد تبدل ياء مشاة من تحت وقد تبدل ألفا وتفتح السين، فيقال: قلسنة، وقد تحذف النون من هذه بعدها هاء تأنيث: غشاء مبطن يستر به الرأس. قاله القزاز في «شرح الفصيح». وقال ابن هشام: هي التي يقال لها العمامة الشاشية. وفي «المحكم»: هي من ملابس الرأس معروفة. وقال أبو هلال العسكري: هي التي تغطي بها العمائم وتستر من الشمس والمطر كأنها عنده رأس البرنس. قاله الحافظ في «فتح الباري».

١٠٤ - بَابُ الصَّلَاةِ إِلَى الرَّاحِلَةِ

قال الجوهري: الراحلة الناقة التي تصلح لأن يوضع الرجل عليها. وقال الأزهري: الراحلة المركب النجيب ذكر كان أو أنثى، والهاء فيها للبالغة.

٦٩٢ - (صحيح) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَوَعْبُ بْنُ بَيَّحَةَ وَابْنُ أَبِي خَلْفٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ عُثْمَانُ: ثَنَا

أَبُو خَالِدٍ، ثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي إِلَى بَيْعِهِ.

(كان يصلي إلى بيعة) البعير هو الجميل ويطلق على الأثني أيضاً والجمع أبعرة. قال الحافظ: في هذا الحديث دليل على جواز الستر بما يستقر من الحيوان ولا يعارضه النهي عن الصلاة في معادن الإبل لأن المعادن مواضع إقامتها عند الماء وكراهة الصلاة حيثئذ عندها إما لشدة تنها وإما لكون الإبل خلقت من الشياطين وقد تقدم ذلك فيحمل ما وقع منه في السفر من الصلاة إليها على حالة الضرورة، ونظيره صلاته إلى السرير الذي عليه المرأة لكون البيت كان ضيقاً. وروى عبدالرزاق عن ابن عيينة عن عبد الله بن دينار أن ابن عمر كان يكره أن يصلي إلى بعير إلا وعليه رحل، وكان الحكمة في ذلك أنها في حال شد الرحل عليها أقرب إلى السكن من حال تجريدها. انتهى مختصراً.

قال المنذري: وأخرجه البخاري [٤٣٠]، ومسلم [٥٠٢]، والترمذي [٣٥٢].

١٠٥ - بَابُ إِذَا صَلَّى إِلَى سَارِيَةٍ أَوْ نَحْوِهَا؛ أَيَنْ يَجْعَلُهَا مِنْهُ؟

أي: أسطوانة. (أو نحوها أين يجعلها منه) الضمير في منه يرجع إلى المصلي.

٦٩٣ - (ضعيف) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ الدُّمَشَقِيُّ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَيَّاشٍ، ثَنَا أَبُو عُثَيْدَةَ الْوَلِيدُ بْنُ كَامِلٍ، عَنْ الْمُهَلَّبِ بْنِ حُجْرٍ الْبَهْرَازِيِّ، عَنْ ضَبَاعَةَ بِنْتِ الْمُقْدَادِ بْنِ الْأَسَدِ، عَنْ أَبِيهَا قَالَ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي إِلَى عُودٍ وَلَا عُمُودٍ وَلَا شَجَرَةٍ إِلَّا جَعَلَهُ عَلَى حَاجِبِهِ الْأَيْتَنِ أَوْ الْأَيْتَرِ، وَلَا يَصُدُّ لَهُ صَمْدٌ. [المشكاة] (٧٨٣).

(إلى عود) كالعصا وهو واحد العيدان (ولا عمود) كالأسطوانة وهو واحد العمدة (ولا يصمد) يفتح أوله وضم ثالثه. قال الخطابي: الصمد القصد يريد أنه لا يجعله تلقاء وجهه. والصمد هو السيد الذي يصمد إليه في الحوائج، أي: يقصد فيها ويعتمد لها. انتهى. وفي الحديث استحباب أن تكون السترة على جهة اليمين أو اليسار. قال المنذري: في إسناده أبو عبيد الوليد بن كامل البجلي الشامي وفيه مقال. قلت: وثقه ابن حبان، وقال البخاري: عنده عجائب كذا في «الخلاصة».

١٠٦ - بَابُ الصَّلَاةِ إِلَى الْمُتَحَدِّثِينَ وَالنِّيَامِ

أي: المتكلمين (والنيام) جمع نائم.

٦٩٤ - (حسن) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ، ثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَيُّمَنَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ حَدَّثَنَا، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْفَرَزِيِّ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ - يَتَنِي لِعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَيَّاشٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَصَلُّوا خَلْفَ النَّائِمِ، وَلَا الْمُتَحَدِّثِ».

(لا تصلوا خلف النائم ولا المتحدث) قال الخطابي: هذا الحديث لا يصح عن النبي ﷺ لضعف سنده، وعبد الله بن يعقوب لم يسم من حدثه عن محمد بن كعب وإنما رواه عن محمد بن كعب رجلان كلاهما ضعيفان تمام ابن بزيع وعيسى بن ميمون وقد تكلم فيهما يحيى بن معين والبخاري، ورواه أيضاً عبدالكريم أبو أمية عن مجاهد عن ابن عباس وعبدالكريم متروك الحديث. قال أحمد بن حنبل: ضربنا عليه فاضربوا عليه. قال يحيى بن معين: ليس بثقة ولا يحمل عنه. قلت: وعبدالكريم هذا هو أبو أمية البصري وليس بالجزري، وعبدالكريم الجزري أيضاً ليس في هذا الحديث بذلك إلا أن البصري ضعيف جداً. قلت: وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه صلى وعائشة نائمة معترضة بينه وبين القبلة. فأما الصلاة إلى المتحدثين فقد كرهها الشافعي وأحمد بن حنبل وذلك من أجل أن كلامهم يشغل المصلي

عن صلته . وكان ابن عمر لا يصلي خلف رجل يتكلم إلا يوم الجمعة . انتهى كلام الخطابي . قال المنذري : وأخرجه ابن ماجه [٩٥٩] في إسناده رجل مجهول والطريق التي أخرجه بها ابن ماجه فيها أبو المقدم هشام بن زياد البصري ولا يحتاج بحديثه .

١٠٧ - بَابُ الدُّنُوِّ مِنَ الشُّرَّةِ

٦٩٥ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ بْنِ شُعْبَانَ، أَنَا شُعْبَانُ، (ح)، وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَحَامِدُ بْنُ يَحْيَى وَابْنُ الشَّرَحِ، قَالُوا: ثَنَا شُعْبَانُ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ نَافِعٍ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَسْمَةَ، يُتْلَغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «إِنَّا صَلَّيْ أَلْحَدَكُمْ إِلَى شُرَّةٍ، فَلَيْدَنْ مِنْهَا، لَا يَقْطَعُ الشَّيْطَانُ عَلَيْهِ صَلَاتَهُ» . قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَرَوَاهُ وَاقِدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَوْ: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَهْلٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: عَنْ نَافِعٍ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ سَهْلٍ بْنِ سَعْدٍ، وَاخْتَلَفَ فِي إِسْنَادِهِ .

(يبلغ به النبي ﷺ) أي: يرفع الحديث إلى النبي ﷺ (فليدني) أي: فيلقب بقدر إمكان السجود وهكذا بين الصفيين (منها) أي: من الشرة على قدر ثلاثة أذرع أو أقل، وبه قال الشافعي وأحمد . نقله ابن الملك لأنه ﷺ لما صلى في الكعبة جعل بينه وبين القبلة قريباً من ثلاثة أذرع (لا يقطع الشيطان) بالجزم جواب الأمر ثم حرك بالكسر لالتقاء الساكنين (عليه) أي: على أحدكم (صلاته) أي: لا يفوت عليه حضورها بالوسوسة والتمكن منها واستفيد منه أن الشرة تمنع استيلاء الشيطان على المصلي وتمكنه من قلبه بالوسوسة إما كلاً أو بعضاً بحسب صدق المصلي وإقباله في صلته على الله تعالى، وأن عدمها يمكن الشيطان من إزاله عما هو بصده من الخشوع والخضوع، كذا في «المراقبة» . قال المنذري: وأخرجه النسائي [٧٤٨] (واختلف في إسناده) وبين الاختلاف بقوله: رواه واقد بن محمد إلخ .

٦٩٦ - (صحيح) حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ وَالثَّقَفِيُّ، قَالَا: ثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، (قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ سَهْلٍ، قَالَ: وَكَانَ بَيْنَ مَقَامِ النَّبِيِّ ﷺ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ مَمَرٌ عَظِيمٌ . [ق] . قَالَ أَبُو دَاوُدَ: الْحَبَرُ لِلثَّقَفِيِّ . (كان بين مقام النبي ﷺ) أي: مقامه في صلته (وبين القبلة) وفي رواية البخاري [٤٩٦] «وبين الجدار» . قال الحافظ: أي جدار المسجد مما يلي القبلة، وصرح بذلك من طريق أبي غسان عن أبي حازم في الاعتصام (ممر عظيم) بالرفع وكان تامة أو ممر اسم كان بتقدير قدراً ونحوه والظرف الخبر، وأعربه الكرماني بالنصب على أن ممر خبر كان واسمها نحو قدر المسافة قال: والسياق يدل عليه والعز: الأنثى من المعز وفي رواية البخاري [٤٩٦]: «ممر الشاة» قال ابن بطال: هذا أقل ما يكون بين المصلي وسترته يعني ممر الشاة، وقيل: أقل ذلك ثلاثة أذرع لحديث بلال: «أن النبي ﷺ صلى في الكعبة وبينه وبين الجدار ثلاثة أذرع»^(١) وجمع الداودي بأن أقله ممر الشاة وأكثره ثلاثة أذرع . وجمع بعضهم بأن الأول في حال القيام والقعود، والثاني في حال الركوع والسجود . وقال ابن الصلاح: قد رووا ممر الشاة بثلاثة أذرع . قلت: ولا يخفى ما فيه . وقال البيهقي: استحسب أهل العلم الدنو من الشرة بحيث يكون بينه وبينها قدر إمكان السجود وكذلك بين الصفوف، هذا خلاصة ما في «الفتح» .

(١) أخرجه البخاري (٥٠٥)، ومسلم (١٣٢٩) عن بلال .

لطيفة: قال الخطابي: كان مالك بن أنس يصلي يوماً متبائناً عن السترة فمر به رجل وهو لا يعرفه فقال: أيها المصلي أدن من سترتك، قال فجعل مالك يتقدم وهو يقرأ: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٣] انتهى. قال المنذري: وأخرجه البخاري [٤٩٦]، ومسلم [٥٠٨]، وفيه ممر الشاة .
(الخبر للنسفي) أي: لفظ الحديث للنسفي.

٢٥٨/١

١٠٨ - بَابُ مَا يُؤَمَّرُ الْمُصَلِّي أَنْ يَذَرَأَ عَنِ الْمَمَرِّ بَيْنَ يَدَيْهِ

أي: يدفع (عن الممر) أي: المرور (بين يديه).

٦٩٧ - (صحيح) حَدَّثَنَا الْقَتْنِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ مُصَلِّيًّا، فَلَا يَدْعُ أَحَدًا يُؤَمِّرُ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلِيَذَرَأَهُ مَا اسْتَطَاعَ، فَإِنْ لَمْ يَلْقَ فَليَقَاتِلْهُ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ». [ق].

(فلا يدع) أي: فلا يترك (وليذره) معناه: يدفعه ويمنعه عن المرور بين يديه، والذره المدافعة وهذا في أول الأمر لا يزيد على الذره والدفع (فإن لم يلق فليقاتله) أي يعالجه ويعتف في دفعه عن المرور بين يديه (فإنما هو شيطان) معناه: أن الشيطان يحمله على ذلك، فإن ذلك من فعل الشيطان وتسويله. وقد روى في هذا الحديث من طريق ابن عمر: «فليقاتله فإن معه القرين»^(١) يريد به الشيطان.

قلت: وهذا إذا كان المصلي يصلي إلى ستره، فإن لم يكن ستره يصلي إليها وأراد المار أن يمر بين يديه فليس له ذرؤه ولا دفعه، ويدل على هذا حديثه الآخر قاله الخطابي. قال القاضي عياض والقرطبي: وأجمعوا على أنه لا يلزمه أن يقاتله بالسلاح لمخالفة ذلك لقاعدة الإقبال على الصلاة والاشتغال بها، وأطلق جماعة من الشافعية أن له أن يقاتله حقيقة، واستبعد ذلك ابن العربي وقال: المراد بالمقاتلة المدافعة.

٦٩٨ - (حسن صحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، ثنا أَبُو خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ عَجَلَانَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ إِلَى شِئْرَتِهِ وَلِيَتَنُ مِنَّهَا ثُمَّ سَاقِ مَعْنَاهُ».

(ثم ساق معناه) أي: ساق ابن عجلان معنى الحديث المتقدم.

٦٩٩ - (حسن صحيح) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي سُرَيْجٍ الرَّازِيُّ، ثنا أَبُو أَحْمَدَ الْبُيْهَقِيُّ، أَنَّ مَسْرُوعَ بْنَ مَعْنٍ الْخُمَيْمِيَّ - لَقَبُهُ بِالْكُوفَةِ - [قَالَ]: حَدَّثَنِي أَبُو عُبَيْدٍ حَاجِبُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: رَأَيْتُ عَطَاءَ بْنَ يَزِيدَ الْبُيْهَقِيَّ فَإِنَّمَا يُصَلِّي، فَذَعَبْتُ أَمْرًا بَيْنَ يَدَيْهِ، فَزَيْتَنِي، ثُمَّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ لَا يَحُولَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَبِيلَتِهِ أَحَدًا فَلْيَفْعَلْ».

(حدثني أبو عبيد) هو: مولى سليمان بن عبد الملك.

٧٠٠ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثنا سُلَيْمَانُ - يَغْنِي ابْنُ الْمُغَفَّرَةِ -، عَنْ حُمَيْدٍ - يَغْنِي ابْنَ هِلَالٍ - قَالَ: قَالَ أَبُو صَالِحٍ: أَحَدُكُمْ عَمَّا رَأَيْتُ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ وَسَمِعْتُهُ مِنْهُ، دَخَلَ أَبُو سَعِيدٍ عَلَى مَرْوَانَ فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ

(١) أخرجه مسلم (٥٠٦).

اللَّهُ ﷻ يَقُولُ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتَوِيهِ مِنَ النَّاسِ، فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَخْتَارَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَلْفَعْ فِي نَحْرِهِ، فَإِنْ لَمْ يَلْفَعْ فَلْيَجْتَازْهُ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ». قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قَالَ سُفْيَانُ^(١) الثَّوْرِيُّ: يَمُرُّ الرَّجُلُ بِخَيْرٍ بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنَا أَصْلِي، فَأَشْتَعُهُ وَيَمُرُّ الصَّغِيرُ فَلَا أَتَمَعُهُ. [ق].

(فأراد أحد أن يجتاز) أي: يمر ويتجاوز (فليلفع في نحره) أي: في صدره.

قال المنذري: وأخرجه البخاري [٥٠٩]، ومسلم [٥٠٥] بمعناه أتم منه.

(يمر الرجل يتخير) أي: متخيئاً، أي: متكرراً معجباً بنفسه.

١٠٩ - بَابُ مَا يُنْهَى عَنْهُ مِنَ الْمُرُورِ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي

٧٠١ - (صحيح) حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الثَّغَرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّ زَيْدَ ابْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيَّ أُرْسِلَهُ إِلَى أَبِي جُهَيْمٍ يَسْأَلُهُ: مَاذَا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَارِّ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي؟ فَقَالَ أَبُو جُهَيْمٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ، لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرَ لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ». قَالَ أَبُو الثَّغَرِ: لَا أَذْرِي، قَالَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، أَوْ شَهْرًا، أَوْ سَنَةً. [ق].

(إلى أبي جهيم) هو بضم الجيم وفتح الهاء مصغراً واسمه عبدالله بن الحارث بن الصمة الأنصاري البخاري (بين يدي المصلي) أي: أمامه بالقرب منه وعبر باليدين لكون أكثر الشغل يقع بهما واختلف في تحديد ذلك ف قيل: إذا مر بينه وبين مقدار سجوده وقيل بينه وبين قدر ثلاثة أذرع، وقيل: بينه وبين قدر رمية بحجر (لكن أن يقف أربعين) يعني: لو علم المار مقدار الإثم الذي يلحقه من مروره بين يدي المصلي لاختار أن يقف المدة المذكورة حتى لا يلحقه ذلك الإثم.

وفي «سنن ابن ماجه» [٩٤٦]، وابن حبان في «صحيحه» [٢٣٦٥] من حديث أبي هريرة (ضعيف): «لكن أن يقف مائة عام خيراً له من الخطوة التي خطاها» وهذا مشعر بأن إطلاق الأربعين للمبالغة في تعظيم الأمر لا لخصوص عدد معين. وفي «مسند البزار» [٣٧٨٢]: «لكن أن يقف أربعين خيراً»^(٢).

(خير له) بالرفع على أنه اسم كان. قال في «الفتح»: ويحتمل أن يكون اسمها ضمير الشأن والجملة خبرها (قال أبو الثغر: لا أدري) هو كلام مالك قاله في «الفتح»، والحديث يدل على أن المرور بين يدي المصلي من الكبائر الموجبة للنار، وظاهره عدم الفرق بين صلاة الفريضة والنافلة.

قال المنذري: وأخرجه البخاري [٥١٠]، ومسلم [٥٠٧]، والترمذي [٣٣٦]، والنسائي [٧٥٦]، وابن ماجه

[٩٤٥].

(١) في «الهيثية»: «السفيان»!

(٢) في حديث زيد بن خالد الجهني، بإسناد لا بأس به.

تَفْرِيعُ أَبْوَابِ مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ وَمَا لَا يَقْطَعُهَا

١١٠ - بَابُ مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ

٧٠٢ - (صحيح) حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غُمَرٍ، ثَنَا شُعْبَةُ، (ج)، وَحَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ مُطَهَّرٍ وَابْنُ كَثِيرٍ - الْمَعْنَى -، أَنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ الْمُغِيرَةِ أَخْبَرَهُمْ، عَنْ حَمِيدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ قَالَ حَفْصٌ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَقْطَعُ صَلَاةَ الرَّجُلِ» [١]. قَالَ: عَنْ سُلَيْمَانَ، قَالَ: قَالَ أَبُو ذَرٍّ: «يَقْطَعُ صَلَاةَ الرَّجُلِ إِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ قَيْدٌ آخِرَةُ الرَّجُلِ، الْحِمَارُ، وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ، وَالْمَرْأَةُ فَقُلْتُ: مَا بَالُ الْأَسْوَدِ مِنَ الْأَحْمَرِ، مِنَ الْأَصْفَرِ، مِنَ الْأَبْيَضِ؟ فَقَالَ: يَا ابْنَ أُخْيٍ، سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ كَمَا سَأَلْتَنِي، فَقَالَ: «الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ». [م].

(المعنى) أي: المعنى واحد وألفاظهم مختلفة (قال حفص) بن عمر (قال قال رسول الله ﷺ) حفص رفع الحديث إلى النبي ﷺ وأما عبد السلام وابن كثير فلم يرفعا بل وقفاه على أبي ذر كما، قال المؤلف بقوله (قالا) يعني: عبد السلام وابن كثير (عن سليمان قال: قال أبو ذر) عبد السلام وابن كثير اقتصر على قول أبي ذر (يقطع صلاة الرجل) اختلف العلماء في هذا فقال بعضهم: يقطع هؤلاء الصلاة ويطلبها، قال أحمد بن حنبل: يقطعها الكلب الأسود وفي قلبي من الحمار والمرأة شيء. وقال مالك وأبو حنيفة والشافعي رضي الله عنهم وجمهور العلماء من السلف والخلف: لا تبطل الصلاة بمرور شيء من هؤلاء ولا من غيرهم، وتاول هؤلاء هذا الحديث على أن المراد بالقطع نقص الصلاة لشغل القلب بهذه الأشياء وليس المراد إبطالها. قاله النووي (قيد آخرة الرجل) أي: قدرها في الطول يقال: هو قيد شبر بمعنى واحد (الحمار) فاعل يقطع والكلب الأسود والمرأة عطف عليه (فقلت: ما بال الأسود) أي: فما حال الكلب الأسود فهو يقطع الصلاة دون غيره من الأحمر والأصفر والأبيض (فقال الكلب الأسود شيطان) قال في «فتح الودود»: حمله بعضهم على ظاهره، وقال: إن الشيطان يتصور بصورة الكلاب السود، وقيل: بل هو أشد ضرراً من غيره فسمي شيطانا انتهى.

قال المنذري: وأخرجه مسلم [٥١٠]، والترمذي [٣٣٨]، والنسائي [٧٥٠]، وابن ماجه [٩٥٢] بنحو مختصر ومطوّل.

٧٠٣ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، ثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، ثَنَا قَتَادَةُ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ يُحَدِّثُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَفَعَهُ شُعْبَةُ - قَالَ: «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ: الْمَرْأَةُ الْعَائِضُ، وَالْكَلْبُ».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: أَوْفَقَهُ ^(١) سَعِيدُ وَهْشَامٌ وَهَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ. (رفعه شعبة) أي: روى الحديث مرفوعاً شعبة من بين أصحاب قتادة، وأما غيره كسعيد وهشام وهمام فرووه عن قتادة موقوفاً على ابن عباس، كما بينه المؤلف.

قال المنذري: وأخرجه النسائي [٧٥١]، وابن ماجه [٩٤٩]، وفي حديث ابن ماجه الكلب الأسود.

٧٠٤ - (ضعيف) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبَصْرِيُّ، ثَنَا مُعَاذٌ، ثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ

(١) في نسخة: «وقفه». (ته).

عَبَّاسٌ - قَالَ: أَخْبَيْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى غَيْرِ شَرَفٍ فَإِنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ: الْكُذْبُ، وَالْجَمَارُ، وَالْخَنْزِيرُ، وَالْهُرُودِيُّ، وَالْمَجُوسِيُّ، وَالْمَرَاةُ، وَيُجْزَى عَنْهُ إِذَا مَرُّوا بَيْنَ يَدَيْهِ عَلَى قُلْفَةِ بَحْجَرٍ». [«المشكاة» (٧٨٩)].

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: فِي نَفْسِي مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ شَيْءٌ، كُنْتُ أَذْكَرُ بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَغَيْرَهُ، فَلَمْ أَرِ أَحَدًا أَجَابَهُ عَنْ هِشَامٍ وَلَا يَتَرَفُّهُ، وَلَمْ أَرِ أَحَدًا يُحَدِّثُ بِهِ عَنْ هِشَامٍ وَأَخْبِيبَ الْوَهْمِ مِنْ ابْنِ أَبِي سَمِينَةَ - يَنْحِي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبَصْرِيُّ مَوْلَى نَيْيِ هَاشِمٍ -، وَالْمُنْكَرُ فِيهِ ذِكْرُ الْمَجُوسِيِّ، وَفِيهِ: «عَلَى قُلْفَةِ بَحْجَرٍ» وَذِكْرُ الْخَنْزِيرِ، وَفِيهِ نَكَارَةٌ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَلَمْ أَسْمَعْ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ أَبِي سَمِينَةَ، وَأَخْبَيْتُ وَهْمًا، لِأَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُنَا مِنْ حِفْظِهِ.

(ويجزي عنه) بالهمزة من الإجزاء أي: وكفي عن عدم سترته (على قلفة بحجر) أي: رمية بحجر بأن يبعدوا عنه ثلاثة أذرع فأكثر قاله ابن حجر - وروى الطحاوي [٤٥٨/١]: «ويكفيك إذا كانوا منك قدر رمية ولم يقطعوا عنك صلاتك». أي: يكفيك عن السرة إذا كانوا بعيدين عنك قدر رمية بحجر ولم يقطعوا حيتن صلاتك. كذا في «المرقاة» (كنت ذاكته إبراهيم وغيره) أي: كنت أسأل إبراهيم وغيره هل روى أحد غير معاذ هذا الحديث عن هشام؟ (فلم أر أحدًا أجابه عن هشام ولا يعرفه) أي: فلم يجب أحد عما سألت ولم يعرف الحديث عن هشام (ولم أر أحدًا يحدث به عن هشام) أي: غير معاذ (وأحسب الوهم من ابن أبي سمينه) هو محمد بن إسماعيل البصري (والمعكر فيه ذكر المجوسي وفيه على قلفة بحجر وذكر الخنزير وفيه نكارة) حاصله: أن ذكر المجوسي في هذا الحديث، وكذا ذكر على قلفة بحجر وكذا ذكر الخنزير منكر.

٧٠٥ - (ضعيف) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلِيمَانَ الْكِبَارِيُّ، ثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ مَوْلَى لَيْثٍ بِنْ يَمْرَآنَ، عَنْ يَرْبُذَ بْنِ يَمْرَآنَ، قَالَ: رَأَيْتُ رَجُلًا يَتَوَكَّعُ مَقْعَدًا فَقَالَ: مَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَا عَلَى جِمَارٍ وَهُوَ يُصَلِّي فَقَالَ: «اللَّهُمَّ اقْطَعْ أَمْرَهُ». فَمَا مَشَيْتُ عَلَيْهِمَا بَعْدُ.

(رايت رجلاً يتوكل موضع معروف وهو من أداني أرض الشام (مقعداً) المقعد من لا يقدر على القيام لزمانه به كأنه أزم القعود، وقيل: هو من القعاد وهو داء يأخذ الإبل في أوراكاها فيميلها إلى الأرض (اللهم اقطع أمره) أي: مشيه (فما مشيت عليها) أي: على الحمار (بعد) مبني على الضم والمضاف إليه محذوف منوي أي: بعد دعاء النبي ﷺ علي قطع أمره).

٧٠٦ - (ضعيف) حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ عُبَيْدٍ - يَنْحِي الْمَذْحِجِي -، ثَنَا أَبُو حَيَّوَةَ^(١)، عَنْ سَعِيدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ وَمَعْنَاهُ، زَادَ: فَقَالَ: «قَطَعَ صَلَاتَنَا، قَطَعَ اللَّهُ أَمْرَهُ».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَرَوَاهُ أَبُو مُشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ، قَالَ فِيهِ: «قَطَعَ صَلَاتَنَا».

(قطع صلاتنا قطع الله أمره) دعاء عليه بالزمانه لأنه إذا زمن انقطع مشيه فانقطع أمره.

٧٠٧ - (ضعيف) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الْهَمْدَانِيُّ، (ح)، وَنَا سَلِيمَانُ بْنُ دَاوُدَ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مُعَاوِيَةُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ غَزْوَانَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ نَزَلَ بِتَوَكَّعٍ، وَهُوَ حَاجٌّ فَإِذَا هُوَ بِرَجُلٍ مُقْعَدٍ، فَسَأَلَهُ عَنْ أَمْرِهِ؟ فَقَالَ (لَهُ):

سَأَخَذْتُكَ حَبِيبًا فَلَا تُحَدِّثْ بِهِ مَا سَمِعْتَ أَنِّي حَيٌّ، إِنْ رَسُولُ اللَّهِ تَزَلَّ بِتَبَوُّكَ إِلَى تَخَلُّفٍ فَقَالَ: «عَلَيْهِ قَبْلَتَا» ثُمَّ صَلَّى إِلَيْهَا، فَأَقْبَلْتُ وَأَنَا غَلَامٌ أَسْنَى حَتَّى مَرَرْتُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا فَقَالَ: «قَطَعَ صَلَاتَنَا، قَطَعَ اللَّهُ الرُّومَ فَمَا قُمْتُ عَلَيْهِمَا إِلَى يَوْمِي هَذَا».

(ما سمعت أبي حي) أي: ما دام سمعت.

٢٦٠/١

١١١ - بَابُ سُتْرَةِ الْإِمَامِ سُتْرُهُ مَنْ خَلْفَهُ

٧٠٨ - (حسن صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، ثنا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، ثنا هِشَامُ بْنُ غَارٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: هَبَطْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ بَيْتِهِ آذَانِرَ، فَخَضَرَتِ الصَّلَاةُ - يَتْبَغِي فَصَلَّى إِلَى جَدْرِ - فَأَتَخَذَهُ قِبْلَةً وَتَخَّرَ خَلْفَهُ، فَجَاءَتْ بَهْمَةٌ تُقَرِّبُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَمَا زَالَ يَدَارِيهَا حَتَّى لَصِقَ بَطْنُهُ بِالْجُدْرِ^(١)، وَمَرَّتْ مِنْ وَرَائِهِ، أَوْ كَمَا قَالَ مُسَدَّدٌ.

(هبطنا) أي: نزلنا (من ثنية آذانير) موضع بين الحرمين مسمى بجمع إذخر (فصلى إلى جدر) وهو ما يرفع حول المزرعة كالجدار، وقيل: لغة في الجدار (فجاءت بهمة) قال الخطابي: البهمة ولد الشاة أول ما يلد يقال ذلك للذكر والأنثى سواء (فما زال يداريها) أي: يدايعها مهموز وهو من الدراء والمدافعة، وليس من المدارة التي تجري مجرى الملاينة، هذا غير مهموز وذلك مهموز، ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، لأنه ﷺ لم يأمر أصحابه أن يتخذوا سترة غير سترته.

٧٠٩ - (صحيح) حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ وَحَفْصُ بْنُ عُمَرَ، قَالَا: ثنا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْجَزَّارِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي، فَلَهَبَ جَذْيٌ يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَجَعَلَ يَتَّبِعُهُ. (فذهب جدي) بفتح جيم وسكون دال من أولاد المعز ما بلغ ستة أشهر أو سبعة ذكراً كان أو أنثى.

١١٢ - بَابُ مَنْ قَالَ: الْمَرْأَةُ لَا تَقْطَعُ الصَّلَاةَ

٧١٠ - (صحيح دون قوله: وأنا حاض) حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ بْنُ إِسْرَائِيلَ، ثنا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِسْرَائِيلَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كُنْتُ بَيْنَ^(٢) النَّبِيِّ ﷺ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، قَالَ شُعْبَةُ: وَأَحْسِبُهَا قَالَتْ: وَأَنَا حَاضٍ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَاهُ الزُّهْرِيُّ وَعَطَاءٌ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ حَفْصٍ وَهِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ وَعِزْرَاكُ بْنُ مَالِكٍ وَأَبُو الْأَسْوَدِ وَتَيْمِيُّ بْنُ سَلَمَةَ، كُلُّهُمْ عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، وَإِسْرَائِيلَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، وَأَبُو الصُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ، وَالْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَأَبُو سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، لَمْ يَذْكُرُوا: وَأَنَا حَاضٍ.

٧١١ - (صحيح) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، ثنا زُهَيْرٌ، ثنا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي صَلَاتَهُ مِنَ اللَّيْلِ، وَهِيَ مُتَعَرِّضَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، وَاقِفَةً عَلَى الْفِرَاشِ الَّذِي يَرُقُّدُ عَلَيْهِ، حَتَّى إِذَا أَرَادَ أَنْ يُؤَيِّرَ يُقْطِعُهَا فَأَزْوَرَتْ [ق].

(١) في نسخة: «بالجدار» (منه).

(٢) في نسخة: «يدي» (منه). كذا في حاشية (الهندية)، والصواب: «في نسخة: «بين يدي».

(صلاته من الليل) أي: صلاة التطوع (وهي معترضة بينه وبين القبلة وارقة) أي: نائمة قال ابن الملك:
الاعتراض صيرورة الشيء حائلاً بين شيئين وفيه دلالة على جواز الصلاة إلى النائم من غير كراهة.
قال المنذري: وأخرجه البخاري [٣٨٢]، ومسلم [٥١٢]، والنسائي [٧٥٩].

٧١٢ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، ثَنَا يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: بَسَمًا
عَدَلْتُمُونَا بِالْحِمَارِ وَالْكَلْبِ لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَأَنَا مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ غَمَزَ رَجُلِي،
فَضَمَمْتُهَا إِلَيَّ، ثُمَّ يَسْجُدُ. [خ].

(بسماع علمتمونا) بخفة دال أي: سويتمونا (وأنا معترضة بين يديه) أي: مضطجعة (غمز رجلي) العمز والعصر
والكسب باليد، وفي الرواية الآتية: «ضرب رجلي» قال المنذري: وأخرجه البخاري [٥١٩]، والنسائي [١٦٧].

٧١٣ - (صحيح) حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ الثَّغُفِيِّ، ثَنَا الْمُعْتَبِرُ، ثَنَا عُبيدُ اللَّهِ عَنْ أَبِي الثَّغُفِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَكُونُ نَائِمَةً وَرَجُلَايَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ، فَإِذَا أَرَادَ
أَنْ يَسْجُدَ ضَرَبَ رَجُلِي فَحَبَسْتُهَا^(١)، فَسَجَدَ. [ق].

(ضرب رجلي) وفي رواية البخاري [٥١٣]: «غمزني» قال الحافظ: وقد استدلل بقولها: غمزني على أن لمس
المرأة لا ينقض الوضوء، وتعقب باحتمال الحائل أو بالخصوصية. انتهى. قال المنذري: وأخرجه البخاري [٥١٣]،
ومسلم [٥١٢]، والنسائي [١٦٨] بنحوه أتم منه.

٧١٤ - (حسن صحيح) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ، (ح)، [قَالَ أَبُو دَاوُدَ]: وَحَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ،
حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَغْنِي ابْنُ مُحَمَّدٍ، وَهَذَا لَفْظُهُ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّهَا قَالَتْ: كُنْتُ
أَنَا وَأَنَا مُعْتَرِضَةٌ فِي قِبَلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيُصَلِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أُمَامَةٌ، إِذَا أَرَادَ أَنْ يُرَوِّعَ - زَادَ عُثْمَانُ: غَمَزَنِي ثُمَّ
أَتَقَفَا - فَقَالَ: «تَنَحَّى»^(٢). [ق].

(زاد عثمان) في روايته (غمزني) ولم يزد القعني (ثم اتفقا) أي: عثمان والقعني (فقال) أي: رسول الله ﷺ
(تنحى) ياعائشة، أي تحول إلى ناحية.

واعلم أن من ذهب إلى أن المرأة لا تقطع الصلاة باستدلل بأحاديث الباب، قال في «النبيل»: وروى عن عائشة أنها
ذهبت إلى أنه يقطعها الكلب والحمار والسور دون المرأة، ولعل دليلها على ذلك ما روت من اعتراضها بين يدي النبي
ﷺ، وقد عرفت أن الاعتراض غير المرور، وقد تقدم عنها أنها روت عن النبي ﷺ أن المرأة تقطع الصلاة، فهي
محموجة بما روت انتهت.

قلت: روايتها عند أحمد [٨٤-٨٥/٦] بلفظ: قال رسول الله ﷺ: «لا يقطع صلاة المسلم شيء إلا الحمار
والكافر والكلب والمرأة، لقد قرنا بدواب سوء»^(٣) قال العراقي: «ورجاله ثقات». واستدل ابن شهاب الزهري

(١) في «نسخة»: «قبطتها». (منه).

(٢) في إسناده ضعف، فيه راشد بن سعد المقرئ، وقد عنعن عن عائشة، وهو كثير الإرسال.

بحديث عائشة المروي في الباب على أنه لا يقطع الصلاة شيء. قال الحافظ في «فتح الباري»: وجه الدلالة من حديث عائشة الذي احتج به ابن شهاب أن حديث: يقطع الصلاة المرأة إلى آخره يشمل ما إذا كانت مارة أو قائمة أو قاعدة أو مضطجعة، فلما ثبت أنه ﷺ صلى وهي مضطجعة أمامه دل ذلك على نسخ الحكم في المضطجع، وفي الباقي بالقياس عليه، وهذا يتوقف على إثبات المساواة بين الأمور المذكورة وقد تقدم ما فيه، فلو ثبت أن حديثنا متأخر عن حديث أبي ذر لم يدل على نسخ الاصطجاج فقط. قال: وقد نازع بعضهم في الاستدلال مع ذلك من أوجه أخرى، ثم ذكر الأوجه. ومنها أن حديث عائشة واقعة حال ينطبق إليها الاحتمال بخلاف حديث أبي ذر فإنه مسوق مساق التشريع العام ثم قال الحافظ: وقال بعض الحنابلة: يعارض حديث أبي ذر وما وافقه أحاديث صحيحة غير صريحة وصريحة غير صحيحة، فلا يترك العمل بحديث أبي ذر الصريح بالمحتمل، يعني حديث عائشة وما وافقه، والفرق بين المار وبين النائم في القبلة أن المرور حرام بخلاف الاستقرار نائما كان أو غيره، فهكذا المرأة يقطع مرورها دون لبثها. انتهى كلام الحافظ.

٢٦١/١

١١٣ - بَابُ مَنْ قَالَ: الْحِمَارُ لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ

٧١٥ - (صحيح) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ثنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: جِئْتُ عَلَى حِمَارٍ، (ح)، وَنَا الْفَتَنِي، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: أَقْبَلْتُ رَكِيبًا عَلَى أَتَانٍ، وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الْإِخْلَامَ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ يَمِينًا، فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ، فَتَرْتُ قَارِئًا تَرْتَعُ، وَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ، فَلَمْ يَتَكْرَ ذَلِكَ أَحَدٌ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهَذَا لَفْظُ الْفَتَنِيِّ وَهُوَ أَتَمُّ، قَالَ مَالِكٌ: وَأَنَا أَرَى ذَلِكَ وَإِسْعَاءً إِذَا قَامَتِ الصَّلَاةُ. [ق].

(على حمار) هو اسم جنس يشمل الذكر والأنثى كقولك بعير وقد شد حماره في الأنثى، حكاها في «الصحاح» (على أتان) بفتح الهمة هي الأنثى من الحمير (قد ناهزت الإخلام) أي: قاربت، والمراد بالاحتلام البلوغ الشرعي (بمنى) بالصرف وعدمه والأجود الصرف وكتابته بالالف، وسميت به لما يعني أن يراق بها من الدماء (بين يدي بعض الصف) هو مجاز عن الأمام بفتح الهمة لأن الصف ليس له يد، وفي رواية للبخاري في الحج [١٨٥٧]: بين يدي بعض الصف الأول (ترتع) أي: تأكل ما تشاء، وقيل: تسرع في المشي، واستدل بهذا الحديث على أن مرور الحمار لا يقطع الصلاة، فيكون ناسخاً لحديث أبي ذر الذي رواه مسلم [٥١٠] والمؤلف [٧٠٢] في كون مرور الحمار يقطع الصلاة، وكذا مرور المرأة والكلب الأسود. قال الحافظ: وتعقب بأن مرور الحمار متفق في حال مرور ابن عباس وهو راكبه، وقد تقدم أن ذلك لا يضر لكون سترة الإمام سترة لمن خلفه، وأما مروره بعد أن نزل عنه فيحتاج إلى نقل انتهى.

قال المنذري: وأخرجه البخاري [٤٩٣]، ومسلم [٥٠٤]، والترمذي [٣٣٧]، والنسائي [٧٥٢]، وابن ماجه [٩٤٧]، ولفظ النسائي وابن ماجه (شاذ) «بعرفة» وأخرج مسلم اللفظين، والمعشور أن هذه القصة كانت في حجة الوداع، وقد ذكر مسلم حديث معمر عن الزهري وفيه: قال: في حجة الوداع أو يوم الفتح، فلعلها كانت مرتين والله عز وجل أعلم.

٧١٦ - (صحيح) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، ثنا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ مُنْصَوِّرٍ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْجَزَّارِ، عَنْ أَبِي الصَّهْبَاءِ

قَالَ: نَذَاكَرْنَا مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ: جِئْتُ أُنَا وَغُلَامٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ عَلَى حِمَارٍ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي، فَتَزَلَّ وَتَزَلْتُ، وَتَرَكْنَا الْحِمَارَ أَمَامَ الصَّفِّ، فَمَا بَالَاهُ، وَجَاءَتْ جَارِيَتَانِ مِنْ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَدَخَلَتَا بَيْنَ الصَّفِّ، فَمَا بَالِي ذَلِكَ.

(فما بالاه) ^(١) أي: ما اكثرت وما التفت، يقال: لا أباليه ولا أبالي منه.

٧١٧ - (صحيح) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَدَاوُدُ بْنُ مَخْرَافٍ الْفَرِيزَانِيُّ، قَالَا: ثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، بِهِذَا الْحَدِيثِ بِإِسْنَادِهِ، قَالَ: فَجَاءَتْ جَارِيَتَانِ مِنْ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ افْتَكَنَّا، فَأَخَذَهُمَا، قَالَ عُثْمَانُ: فَفَرَّعَ بَيْنَهُمَا، وَقَالَ دَاوُدُ: فَفَرَّعَ إِخْذَاهُمَا مِنَ الْأُخْرَى، فَمَا بَالِي ذَلِكَ.

(فجاءت جاريستان من بني عبدالمطلب اقتننا) زاد النسائي [٧٥٤] (صحيح): «فأخذتا بركبتيه» (ففرع بينهما) أي: حجر وفرق، يقال: فَرَعَ وَفَرَعَ وَفَرَعٌ وَفَرَعٌ (وقال داود) بن المخراق في روايته. قال المنذري: وأخرجه النسائي [٧٥٤] بنحوه. وأبو الصهباء هو البكري. وقيل: مولى عبدالله بن عباس واسمه صهيب. وقيل: إنه بصري. وسئل عنه أبو زرعة الرازي فقال: مديني ثقة.

١١٤ - بَابُ مَنْ قَالَ: الْكَلْبُ لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ

٧١٨ - (ضعيف) ^(٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ، [قَالَ]: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ فِي بَادِيَةٍ لَنَا وَمَعَهُ عَبَّاسٌ، فَصَلَّى فِي صَحْرَاءَ لَيْسَ بَيْنَ يَدَيْهِ شُرْةٌ، وَحِمَارَةٌ لَنَا وَكَلْبَةٌ تَعْبَثَانِ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَمَا بَالِي ذَلِكَ.

(ونحن في بادية لنا) حال من المفعول والبادية البدو وهو خلاف الحضر (ومعه عباس) حال من الفاعل (حمارة لنا وكلبة) التاء فيهما إما للواحدة أو للتأنيث (تعبتان) أي: تلعبان (بين يديه) أي: قدامه. قال في «المراقبة»: وهو يحتمل ما وراء المسجد أو موضع بصره (فما بال ذلك) أي: ما التفت إليه وما اعتده قاطعاً. قال في «النيل»: ليس في الحديث ذكر أنهما مرا بين يديه وكونهما بين يديه لا يستلزم المرور الذي هو محل النزاع. قال المنذري: وأخرجه النسائي [٧٥٣] بنحوه. وذكر بعضهم أن في إسناده مقالاً وقال: إنه لم يذكر فيه بعث الكلب، وقد يجوز أن يكون الكلب ليس بأسود.

١١٥ - بَابُ مَنْ قَالَ: لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ

٧١٩ - (ضعيف) وأما قوله «وادرموا» (فصحيح) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْغَزَّاءِ، أَنَا أَبُو أَسَامَةَ، عَنْ مُجَالِدٍ، عَنْ أَبِي الْوَدَّاعِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ»، وَادْرَوْا مَا اسْتَطَعْتُمْ، فَإِنَّمَا هُوَ سَيْطَانٌ. (لا يقطع الصلاة شيء) أي: لا يبطئها شيء. مر بين يدي المصلي (وادرموا) أي: ادفعوا المار (فإنما هو) أي:

(١) يعني التفت نكر ودويك ناداشت (منه). معناه: لم يلفت ولم يبال.

(٢) صوابه ما ورد برقم (٧١٦)، وليس فيه ذكر الكلبة، ولا أنَّ الحمارة كانت بين يديه ﷺ.

المار . قال المنذري : في إسناده مجالد وهو ابن سعيد بن عمير الهمداني الكوفي ، وقد تكلم فيه غير واحد . وأخرج له مسلم حديثاً مرقوناً بجماعة من أصحاب الشعبي . والوداك يفتح الواو وتشديد الدال المهملة وبعد الألف كاف .

٧٢٠ - (ضعيف) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ، ثنا مُجَالِدٌ، ثنا أَبُو الْوَدَّاءِ، قَالَ: مَرَّ شَابٌّ مِنْ قُرَيْشٍ بَيْنَ يَدَيَّ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَهُوَ يُصَلِّي، فَدَفَعَهُ، ثُمَّ عَادَ، فَدَفَعَهُ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: إِنَّ الصَّلَاةَ لَا يَقْطَعُهَا شَيْءٌ، وَلَكِنْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ادْرَأُوا مَا اسْتَطَعْتُمْ فَإِنَّهُ شَيْطَانٌ» .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: إِذَا تَنَازَعَ الْخَبْرَانِ عَنِ الشَّيْءِ ﷺ يُنْظَرُ إِلَى مَا عَمِلَ بِهِ أَصْحَابُهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - مِنْ بَعْدِهِ .

(نظر إلى ما عمل به أصحابه من بعده) قلت : قد ذهب أكثر الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين إلى أن لا يقطع الصلاة شيء . أخرج الطحاوي [١/ ٤٦٤] عن علي وعمار^(١) : «لا يقطع صلاة المسلم شيء . وادْرَأُوا ما استطعتم» وعن علي [١/ ٤٦٤] : «لا يقطع صلاة المسلم كلب ولا حمار ولا امرأة ولا ما سوى ذلك من الدواب» وعن حذيفة [١/ ٤٦٤] أنه قال : «لا يقطع صلاتك شيء» وعن عثمان نحوه .

وقال الحافظ : أخرج سعيد بن منصور عن علي وعثمان وغيرهما نحو ذلك موقوفاً^(٢) . قال الترمذي : والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم من التابعين ، قالوا : لا يقطع الصلاة شيء ، وبه يقول سفيان والشافعي . ثم ذكر الترمذي حديث أبي ذر وقال : حديث أبي ذر حديث حسن صحيح .

وقد ذهب بعض أهل العلم إليه قالوا : يقطع الصلاة الحمار والكلب الأسود . انتهى . فعند المؤلف الراجح هو عدم القطع .

ومال الطحاوي وغيره إلى أن حديث أبي ذر وما وافقه منسوخ بحديث عائشة وغيرها . وتعقب بأن النسخ لا يصار إليه إلا إذا علم التاريخ ، وتعذر الجمع والتاريخ هنا لم يتحقق والجمع لم يتعذر .

ومال الشافعي وغيره إلى تأويل القطع في حديث أبي ذر بأن المراد به نقض الخشوع لا الخروج من الصلاة .

وقال بعضهم : حديث أبي ذر مقدم لأن حديث عائشة على أصل الإباحة ، وهو مبني على أنهما متعارضان ، ومع إمكان الجمع المذكور لا تعارض ، والله تعالى أعلم^(٣) .

(١) في مطبوع «شرح معاني الآثار» [١/ ٤٦٤] عن علي وعثمان ، بدلاً من علي وعمار

(٢) أي : نحو حديث أبي سعيد المرفوع : «لا يقطع الصلاة شيء» . (منه) .

(٣) في (المهنية) : «تم (الجزء الرابع) ويتلوه (الجزء الخامس)» من تجزئة الخطيب رحمه الله تعالى إلى شاء الله تعالى .



فهرس الكتب والأبواب الواقعة في الجزء الأول

من «سنن الإمام الهمام أبي داود» السجستاني رضي الله عنه

٤٠	باب السواك من الفطرة	٨	مقدمة
٤٢	باب السواك لمن قام بالليل	٩	كتاب الطهارة
٤٤	باب فرض الوضوء	٩	باب التخلي عند قضاء الحاجة
٤٦	باب الرجل يجدد الوضوء	٩	باب الرجل يتوه لبوله
٤٦	باب ما ينسج الماء	١٠	باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء
٤٩	باب ما جاء في إثر بضاعة	١٢	باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة
٥٢	باب الماء لا يجنب	١٤	باب الرخصة في ذلك
٥٢	باب البول في الماء الراكد	١٤	باب كيف تكشف عند الحاجة
٥٤	باب الوضوء بسؤر الكلب	١٥	باب كراهية الكلام عند الخلاء
٥٧	باب سؤر الهرة	١٥	باب في الرجل يرد السلام وهو يبول
٥٩	باب الوضوء بفضل وضوء المرأة	١٦	باب في الرجل يذكر الله تعالى على غير طهر
٦١	باب النهي عن ذلك	١٦	باب الخاتم يكون فيه ذكر الله تعالى يدخل به الخلاء
٦٢	باب الوضوء بماء البحر	١٨	باب الاستبراء من البول
٦٤	باب الوضوء بالتبيل	٢٠	باب البول قائماً
٦٦	باب أبيصلي الرجل وهو حافق؟	٢١	باب في الرجل يبول بالليل في الإناء ثم يضعه عنده
٦٩	باب ما يجزئ من الماء في الوضوء	٢١	باب المواضع التي نهى النبي ﷺ عن البول فيها
٧١	باب الإسراف في الوضوء	٢٢	باب في البول في المستحم
٧٢	باب في إسباغ الوضوء	٢٤	باب النهي عن البول في الحجر
٧٣	باب الوضوء في آنية الصفر	٢٤	باب ما يقول الرجل إذا خرج من الخلاء
٧٤	باب في التسمية على الوضوء	٢٥	باب كراهية مس الذكر باليمين في الاستبراء
٧٥	باب في الرجل يدخل يده في الإناء قبل أن يسلها	٢٦	باب الاستبراء في الخلاء
٧٧	باب صفة وضوء النبي ﷺ	٢٨	باب ما ينهى عنه أن يستنجى به
١٠٠	باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً	٣٠	باب الاستنجاء بالأحجار
١٠٢	باب الوضوء مرتين	٣١	باب في الاستبراء
١٠٣	باب الوضوء مرة مرة	٣٢	باب في الاستنجاء بالماء
١٠٣	باب في الفرق بين المضمضة والاستنشاق	٣٣	باب الرجل يذرك يده بالأرض إذا استنجى
١٠٤	باب في الاستنار	٣٤	باب السواك
١٠٨	باب تحليل الحية	٣٨	باب كيف يستاك
١٠٩	باب المسح على المعاماة	٣٨	باب في الرجل يستاك بسواك غيره
١١١	باب غسل الرجلين	٣٩	باب غسل السواك

باب المسح على الخفين	١١١	باب من قال الجنب يتوضأ	١٧٣
باب التوقيت في المسح	١١٧	باب في الجنب يؤخر الغسل	١٧٤
باب المسح على الجورين	١١٩	باب في الجنب يقرأ القرآن	١٧٦
باب	١٢٢	باب في الجنب يصافح	١٧٨
باب كيف المسح	١٢٣	باب في الجنب يدخل المسجد	١٨٠
باب في الانتضاح	١٢٦	باب في الجنب يصلي بالقوم وهو ناس	١٨٢
باب ما يقول الرجل إذا توضأ	١٢٧	باب في الرجل يجد البلة في منامه	١٨٦
باب الرجل يصلي الصلوات بوضوء واحد	١٢٩	باب في المرأة ترى ما يرى الرجل	١٨٧
باب تفريق الوضوء	١٣٠	باب في مقدار الماء الذي يجزئ به الغسل	١٨٨
باب إذا شك في الحدث	١٣٣	باب في الغسل من الجنابة	١٩١
باب الوضوء من القبلة	١٣٥	باب في الوضوء بعد الغسل	٢٠٠
باب الوضوء من مس الذكر	١٣٨	باب في المرأة هل تنفض شعرها عند الغسل	٢٠٠
باب الرخصة في ذلك	١٤٠	باب في الجنب يغسل رأسه بالخطمي أيجزئ ذلك؟	٢٠٥
باب الوضوء من لحوم الإبل	١٤١	باب فيما يفيض بين الرجل والمرأة من الماء	٢٠٥
باب الوضوء من مس اللحم النقي وغسله	١٤٣	باب في مواكبة الحائض ومجامعتها	٢٠٦
باب ترك الوضوء من مس العينة	١٤٤	باب في الحائض تناول من المسجد	٢٠٧
باب في ترك الوضوء مما مست النار	١٤٥	باب في الحائض لا تقضي الصلاة	٢٠٨
باب التشديد في ذلك	١٤٨	باب في إتيان الحائض	٢٠٩
باب في الوضوء من اللبن	١٤٩	باب في الرجل يصيب منها ما دون الجماع	٢١٠
باب الرخصة في ذلك	١٤٩	باب في المرأة تستحاض ومن قال تدع الصلاة في عدة	
باب الوضوء من الدم	١٥٠	التي كانت تحيض	٢١٤
باب في الوضوء من التوم	١٥٣	باب من روى: أن الحيضة إذا أدبرت لا تدع الصلاة	٢١٨
باب في الرجل يظأ الأذى برجله	١٦٠	باب من قال: إذا أقيمت الحيضة تدع الصلاة	٢١٩
باب فيمن يحدث في الصلاة	١٦٢	باب ما روي أن المستحاضة تنفلت لكل صلاة	٢٢٤
باب في المذي	١٦٢	باب من قال تجمع بين الصلاتين وتنفلت لهما غسلاً	٢٢٧
باب في الإكسال	١٦٧	باب من قال تغتسل من طهر إلى طهر	٢٢٨
باب في الجنب يعود	١٧٠	باب من قال المستحاضة تنفلت من طهر إلى طهر	٢٣٠
باب الوضوء لمن أراد أن يعود	١٧١	باب من قال تغتسل كل يوم مرة ولم يقل عند الظهر مرة	٢٣١
باب في الجنب ينام	١٧٢	باب من قال تغتسل بين الأيام	٢٣١
باب الجنب يأكل	١٧٢	باب من قال توضأ لكل صلاة	٢٣٢

٢٩٠	باب في وقت صلاة الظهر	٢٣٢	باب من لم يذكر الوضوء إلا عند الحدث
٢٩٤	باب في وقت صلاة العصر	٢٣٣	باب في المرأة ترى الصفرة والكثرة بعد الظهر
٢٩٩	باب في وقت المغرب	٢٣٤	باب المستحاضة يفشأها زوجها
٣٠٠	باب في وقت العشاء الآخرة	٢٣٤	باب ما جاء في وقت النساء
٣٠١	باب في وقت الصبح	٢٣٦	باب الاغتسال من الحيض
٣٠٢	باب المحافظة على الصلوات	٢٣٨	باب التيمم
٣٠٥	باب إذا أصر الإمام الصلاة عن الوقت	٢٤٥	باب التيمم في الحضر
٣٠٧	باب في من نام عن صلاة أو نسيها	٢٤٧	باب الجنب يتيمم
٣١٥	باب في بناء المساجد	٢٥٠	باب إذا خاف الجنب اليرد أيتيم؟
٣٢٠	باب اتخاذ المساجد في الدور	٢٥١	باب المجدور يتيمم
٣٢٠	باب في السرج في المساجد	٢٥٣	باب الميتم يجد الماء بعد ما يصلي في الوقت
٣٢١	باب في حصي المسجد	٢٥٤	باب في الغسل للجمعة
٣٢١	باب في كس المسجد	٢٦١	باب في الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة
٣٢٢	باب في اعتزال النساء في المساجد عن الرجال	٢٦٣	باب في الرجل يسلم فيؤمر بالغسل
٣٢٣	باب في ما يقول الرجل عند دخوله المسجد	٢٦٤	باب المرأة تنسل ثوبها الذي تلبسه في حيضها ثم تصلي فيه
٣٢٤	باب ما جاء في الصلاة عند دخول المسجد	٢٦٧	باب الصلاة في الثوب الذي يصيب أهله فيه
٣٢٥	باب في فضل القعود في المسجد	٢٦٧	باب الصلاة في شعر النساء
٣٢٦	باب في كراهية إنشاد الضالة في المسجد	٢٦٨	باب في الرخصة في ذلك
٣٢٦	باب ما جاء في كراهية البزاق في المسجد	٢٦٨	باب المني يصيب الثوب
٣٣٥	باب ما جاء في المشرک يدخل المسجد	٢٧٠	باب بول الصبي يصيب الثوب
٣٣٦	باب في المواضع التي لا تجوز فيها الصلاة	٢٧٣	باب الأرض يصيبها البول
٣٣٩	باب النهي عن الصلاة في مبارك الإبل	٢٧٥	باب في ظهور الأرض إذا يست
٣٤٠	باب متى يؤمر الغلام بالصلاة؟	٢٧٦	باب في الأذى يصيب الذيل
٣٤٢	باب بده الأذان	٢٧٧	باب في الأذى يصيب النعل
٣٤٤	باب كيف الأذان؟	٢٧٩	باب الإعادة من النجاسة تكون في الثوب
٣٦٠	باب في الإقامة	٢٨٠	باب البصاق يصيب الثوب
٣٦٣	باب في الرجل يؤذن ويقيم آخر	٢٨١	أول كتاب الصلاة
٣٦٥	باب رفع الصوت في الأذان	٢٨١	باب فرض الصلاة
٣٦٩	باب ما يجب على المؤذن من تعاهد الوقت	٢٨٢	باب في المواقيت
٤٧٠	باب في الأذان فوق المنارة	٢٨٩	باب في وقت صلاة النبي ﷺ وكيف كان يصلها؟

باب في المؤذن يستدير في أذانه	٣٧٠	باب الرجل يؤم القوم وهو له كارهون	٤١٦
باب ما جاء في الدعاء بين الأذان والإقامة	٣٧٣	باب أمانة البر والفاجر	٤١٧
باب ما يقول إذا سمع المؤذن	٣٧٣	باب أمانة الأعمى	٤١٨
باب ما يقول إذا سمع الإقامة	٣٧٦	باب إمامة الزائر	٤١٨
باب ما جاء في الدعاء عند الأذان	٣٧٧	باب الإمام يقوم مكاناً أرفع من مكان القوم	٤١٩
باب ما يقول عند أذان المغرب	٣٧٨	باب إمامة من صلى بقوم وقد صلى تلك الصلاة	٤٢٠
باب أخذ الأجر على التأخير	٣٧٩	باب الإمام يصلي من قعود	٤٢١
باب في الأذان قبل دخول الوقت	٣٧٩	باب الرجلين يؤم أحدهما صاحبه كيف يقومان؟	٤٢٤
باب الأذان للأعمى	٣٨٢	باب إذا كانوا ثلاثة كيف يقومون؟	٤٢٦
باب الخروج من المسجد بعد الأذان	٣٨٢	باب الإمام ينحرف بعد التسليم	٤٢٧
باب في المؤذن ينتظر الإمام	٣٨٢	باب الإمام يتطوع في مكانه	٤٢٨
باب في التثويب	٣٨٣	باب الإمام يحدث بعد ما يرفع رأسه من آخر الركعة	٤٢٨
باب في الصلاة تقام ولم يأت الإمام ينتظرونه قعوداً	٣٨٣	باب ما يؤمر به المأموم من اتباع الإمام	٤٣٠
باب في التشديد في ترك الجماعة	٣٨٨	باب التشديد فيمن يرفع قبل الإمام أو يضع قبله	٤٣١
باب في فضل صلاة الجماعة	٣٩٢	باب فيمن ينصرف قبل الإمام	٤٣٢
باب ما جاء في فضل المشي إلى الصلاة	٣٩٣	باب جماع أثواب ما يصلي فيه	٤٣٢
باب ما جاء في المشي إلى الصلاة في الظلم	٣٩٧	باب الرجل يعقد الثوب في قفاه ثم يصلي	٤٣٤
باب ما جاء في الهدي في المشي إلى الصلاة	٣٩٧	باب الرجل يصلي في ثوب واحد بعضه على غيره	٤٣٤
باب فيمن خرج يريد الصلاة فسبق بها	٣٩٩	باب في الرجل يصلي في قميص واحد	٤٣٥
باب ما جاء في خروج النساء إلى المسجد	٤٠٠	باب إذا كان الثوب ضيقاً يتر به	٤٣٥
باب التشديد في ذلك	٤٠١	باب من قال يتر به إذا كان ضيقاً	٤٣٦
باب السعي إلى الصلاة	٤٠٣	باب الإرسال في الصلاة	٤٣٧
باب في الجمع في المسجد مرتين	٤٠٥	باب في كم تصلي المرأة؟	٤٣٩
باب فيمن صلى في منزله ثم أدرك الجماعة يصلي معهم	٤٠٥	باب المرأة تصلي بغير خمار	٤٣٩
باب إذا صلى في جماعة ثم أدرك جماعة بعيداً؟	٤٠٧	باب ما جاء في السدل في الصلاة	٤٤٠
أبواب الإمامة	٤٠٨	باب الصلاة في شعر النساء	٤٤١
باب في جماع الإمامة وفضلها	٤٠٨	باب الرجل يصلي عاقصاً شعره	٤٤٢
باب في كراهية التدافع عن الإمامة	٤٠٩	باب الصلاة في النمل	٤٤٣
باب من أحق بالإمامة	٤٠٩	باب المصلي إذا خلع نعليه أين يضعهما؟	٤٤٥
باب إمامة النساء	٤١٥	باب الصلاة على الخمرة	٤٤٦

باب الصلاة على الحصى	٤٤٧	باب الصلاة إلى الراحلة	٤٦٠
باب الرجل يسجد على ثوبه	٤٤٨	باب إذا صلى إلى سارية أو نحوها أين يجعلها منه؟	٤٦١
تفريع أبواب الصفوف	٤٤٨	باب الصلاة إلى المتحدثين والنيام	٤٦١
باب تسوية الصفوف	٤٤٨	باب الدنو من السترة	٤٦٢
باب الصفوف بين السواري	٤٥٣	باب ما يؤمر المصلي أن يقرأ عن المعمر بين يديه	٤٦٣
باب من يستحب أن يلي الإمام في الصف وكراهية التأخر	٤٥٤	باب ما ينهى عنه من المرور بين يدي المصلي	٤٦٤
باب مقام الصبيان من الصف	٤٥٥	تفريع أبواب ما يقطع الصلاة وما لا يقطعها	٤٦٥
باب صف النساء وكراهية التأخر عن الصف الأول	٤٥٥	باب ما يقطع الصلاة	٤٦٥
باب مقام الإمام في الصف	٤٥٦	باب سترة الإمام سترة من خلفه	٤٦٧
باب الرجل يصلي وحده خلف الصف	٤٥٦	باب من قال المرأة لا تقطع الصلاة	٤٦٧
باب الرجل يركع دون الصف	٤٥٧	باب من قال الحمار لا يقطع الصلاة	٤٦٩
تفريع أبواب السترة	٤٥٨	باب من قال الكلب لا يقطع الصلاة	٤٧٠
باب ما يستتر المصلي	٤٥٨	باب من قال لا يقطع الصلاة شيء	٤٧٠
باب الخط إذا لم يجد عصا	٤٥٩		

